٨-٩

# الفكر العربي

مجلة الإنماء العربي للعلوم الإنسانية

## الالسنية
### احدث العلوم الانسانية

# الفكر العربي

مجلة الإنماء العربي للعلوم الإنسانية

تصدر عن معهد الإنماء العربي

العددان ٨/٩ ١٥ كانون الثاني (يناير) – ١٥ آذار (مارس) ١٩٧٩ السنة الأولى





العنوان

المركز الرئيسي

طرابلس

الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية

ص. ب : ٨٠٠٤

هاتف : ٣٤٦٣٤ / ٣٧٠٦٢

فرع لبنان

بيروت – شارع فردان – بناية المانوليا

ص. ب. المجلة : ٥٥٦٤ / ١٤

ص. ب. المعهد : ٥٣٠٠ / ١٤

هاتف : ٣٠٥٤٥٨ – ٣٠٥٧٥٥



السعر ١٠ ل. لبنانية – ديناران ليبيان

# المحتويات

المقالات والدراسات ترسل باسم رئيس التحرير
على عنون المجلة في بيروت

ترتيب المواد يخضع لضرورات فنية

المواد الواردة الى المجلة لا ترد إذا لم تنشر

# هذا العدد

- ١ -

هذا العدد الخاص بعلم اللغة[1] - أو بالألسنية إذا آثرنا المصطلح الغريب على المصطلح الملتبس - يضم مجموعات من المقالات.

منها ما هو مترجم. وقد اخترنا ترجمته من حيث أهميته في تاريخ البحث اللغوي (سوسير: موضوع علم اللغة والسيمياء) أو من حيث امتيازه بالعرض الشامل الواضح (جون سيرل: تشومسكي والثورة اللغوية) أو من حيث أهميته العلمية ياكوبسون: الفونولوجيا وعلم الألفاظ). أمّا المقالة في «فونولوجيا اللغة العربية» التي كتبتها باحثة فرنسية وخصّت بها «الفكر العربي» فنصّها الفرنسي لم ينشر بعد.

ومنها مقالان في نصّها الأصلي (مقالان خاصان «بالفكر العربي». أحدهما بالإنكليزية والآخر بالفرنسية). وهذان المقالان يأخذان بالمنهج اللغوي الحديث في دراسة اللسان العربي. وقد رأينا عدم ترجمتهما نظراً لصعوبة المصطلح ودقة المفاهيم. ولم نر بأساً في ذلك فالعدد خاصّ بعلم اللغة ومجال هذا العلم الألسنة الطبيعية على السواء. كما أنّ علم اللغة يوصي بأن تكون اللغة الشيئية (موضوع البحث) غير اللغة الماورائية (لغة البحث) تجنباً للبداهة. وربما وجد القارئ الذي لم يحد هذا الأمر تجربة شيّقةً في ذلك. غير أننا، في أيّ حال، قدّمنا لها، عرضاً وتلخيصاً، بالعربية.

أمّا المجموعة الأخيرة من هذه المقالات وهي الغالبة فقد وضعت بالعربية تطبيقاً على اللسان العربي لمناهج علم اللغة الحديث. وهي بين بحث في ظاهرة نحوية بعينها (التقدير وظاهر اللفظ: داود عبده) وبحث في مسألة المعجم (حسين نصار) وبحث في الأسلوب (هيثم الأمين) ودراسة تجريبية (التعبير الكتابي والشفوي: كمال بكداش) ودراسة فونولوجية (رشيد الضعيف) الخ... إلى بحث في منزلة المعارف اللغوية عند العرب من علم اللغة. الخ... وحوار مع أحد أهم الباحثين العرب (حوار مع الشيخ عبد الله العلايلي: أحمد بيضون).

يضاف إلى هذه لائحة الدراسات التي تناولت «الفصحى والعاميات» بالعربية والفرنسية والإنجليزية والألمانية إلى جانب بعض الدراسات في علم اللغة العام بالعربية. والمعجم الذي يضم المصطلح الأساسي لهذا العلم.

- ٢ -

لقد حاولنا في هذا العدد أن نصل إلى غايتين أساسيتين: غايتنا الأولى أن نقدّم علماً جديداً - نسبياً - له خطورة عامة في المعارف الحديثة (الغربية) بشتى أنواعها التي تتناول السلوك الانساني وله خطورته في نظرية المعرفة. وقد وصلتنا بعض آثاره ومثالها بعض الدراسات المتفرقة وشيوع هذه المفردات التي أصبحت شارة «الحداثة» عندنا: «بنية» و«نسق» و«علامة» و«دال» و«مدلول» و«دلالة» الخ.. وربما نفعت رؤية هذه المفاهيم - في انبثاتها في حقلها الخاص - في أن تدفع من يستخدمها في الحقول الأخرى إلى فهم أدق وإلى اتباع شيء من الحيطة. وبخاصة إزاء مفاهيم مهاجرة من حقولها كهذه المفاهيم. فلا ينسى كل من يرى بنىً في كل جمع من الوقائع زاوية الاستنساب التي يتخذها وجدواها. ولا يرى نسقاً في كل جمع.

أمّا غايتنا الثانية فهي أن نقدم تلك المناهج وتلك المفاهيم وبعض تطبيقاتٍ على العربية. من حيث الفائدة العملية. فإذا كان العرب يفتخرون بلسانهم ويمتازون به من بين أشكال الحضارة الأخرى، فمن الطبيعي أن تكون قضاياهم اللغوية كثيرة وخطيرة:

- «العاميات» و«الفصحى» - «العربية الوسطى» - الترجمة. - تعليم اللسان العربي للعرب وللأجانب.
- الخط. - أساليب التعبير. - «محو الأميّة».

وفي علم اللغة الحديث ما يساعد في اتخاذ المواقف والخطط والقرارات. ونسارع إلى القول أن تلك المواقف وتلك الخطط والقرارات ليست ولن تكون في أيّ حال إلاّ سياسية - حضارية. ولكن، في بعض المعرفة ما يساعد على النجاح وتجنب الفشل بثمن يقل عن ثمن التجريب.

وربما كان علينا في مسألة التعبير أن ننظر إلى دلالة الاستطراد في النص العربي فنرى فيها شيئاً أعمق من علامة التفكك. فنحن الآن في موقف مماثل: إذ نستطرد لنقول إن بعض الاتجاهات في الدراسات السيميائية قد فرّق بين العلامات والقرائن والإشارات. فالعلامة عنده إشارة مقصودة والقرينة دلالة بلا قصد. وعلى هذا، تكون المزدوجات[2] التي تحيط بكلمات «العامية» و«الفصحى»

و «محو الأميّة»، في تعدادنا قضايا العرب اللغوية علامات والقصد منها التحفظ على تعيينات تلك المفردات وتضميناتها.

– ٣ –

فكلمة «العامية» – أو «الفصحى» – لا تعيّن تعييناً حيادياً موضوعاً في الواقع هو الكلام المنطوق أو المكتوب، بل تتضمن حكماً سيميائياً عاماً: لغوياً واجتماعياً وسياسياً. فمن تضمينات «العامية» الفساد والخلل والتعدد، ومن تضمينات «الفصحى» الصحة والانتظام والوحدة، حتى أنّ صفة اللسان تكاد تقتصر عند غالبية العرب المتعلمين منهم أو الأميين على «الفصحى» بينما تستقل «العاميّة» بصفة اللغو. إن المعرفة بالوقائع اللغوية التي يقدمها علم اللغة الحديث – وهي معرفة إن لم تبلغ شأو المعرفة في العلوم الدقيقة وفعاليتها فهي أرفع في أيّ حال من المعرفة الشائعة أو الفلسفية – إن هذه المعرفة تجعلنا نطلق صفة اللسان على ما تسميه العامة: «النحوي» وعلى لهجة العامة، بدون تفريق. فالفارق بينهما ليس صادراً عن تحقق صفات اللغة[3] لواحدة دون الأخرى بل في اختلاف المقام والاستعمال: سياسياً واجتماعياً وجماليّاً. ثمّ أنّ صفة الإبتناء المزدوج – أو القواعد المتناهية القادرة على توليد جمل لا متناهية – وهي صفة اللسان الطبيعي متوفرة لكليهما توفرها للهجات البشر جميعاً[4]. وهي إذ تساوي «العامية» «بالفصحى»، فإنها في الوقت نفسه تدفع عن الفصحى تهمة العجز البنيوي إزاء ألسنة الغربيين. فالعربية ليست قاصرة في ذاتها. وما تخلف تعبيرنا بها سوى التعبير عن تخلفنا، نحن العرب الأحياء.

أما تعبير محو الأميّة فستدخل في الرياء حتى الكذب الصريح في خبر تلك الحملات الأسطورية التي تشنها الدول في بلداننا. فتمحو من الاعتبار لهجة الناس وتضع البرامج كما لو أن هؤلاء يمتلكون الفصحى وليس عليهم سوى أن يتعلموا قراءتها وكتابتها. فتستحيل حملات «مكافحة الأميــة» إلى محاولات يائسة لتوسيع رقعة السلطة المركزية، «فالفصحى» لسان القانون والدعاية الرسمية.

أما «العربية الوسطى» فهي تسمية ما زالت حائرة بين أن يكون مدارها نسقاً لغوياً له صفاته اللفظية والتركيبية والدلالية[5] المستقلة وبين أن يكون مدارها اسلوباً من أساليب «الفصحى» أو مستوىً من مستويات استعمالها.

– ٤ –

«الحداثة» أم «الاصالة»؟ هل أن رغبتنا «بالحداثة» هي التي تدفعنا إلى عناية بعلم حديث كالألسنية أم انه الحنين إلى «الأصل» هو الذي يدفعنا إلى العناية بالفصحى التي نعشقها؟ الواقع أن النقاش الذي يدور بين طرفي هذا التضاد (الحداثة/الاصالة) ما زال يجول بين أطياف رغباتنا وهواجسنا وما زال مفتقراً إلى مواده الفعلية: السلوك اليومي ومشكلات الحاضر. وربما وجدت المواجهة بين طرفي هذا التضاد حقلها الأخصب في اللغة وفي المعارف الحديثة أو التراثية[6] التي تدور حولها. فالألسنية أكثر العلوم الإنسانية تقدماً في الغرب المعاصر. والبحث اللغوي التراثي أكثر الأبحاث تقدماً عند العرب الأجداد. أما «الفصحى» فهي بمثابة «الدم الحضاري الأزرق» في أساطيرنا القوميّة.

– ٥ –

لم نطلب في هذا العدد من «الفكر العربي» استيفاء علم اللغة على اختلاف مستوياته عرضاً وتعريفاً. بل كان سعينا متجهاً نحو تقديمه إلى القراء من خلال بعض صوره النظرية وبعض تطبيقاته العملية. لهذا لن يجد الباحث كل ما يبتغي ولن يقع على وحدة في المذهب. فغايتنا الأولى إثارة البحث والاشارة إلى الآفاق.

«هيئة التحرير»

---

١ – علم اللغة عند العرب يكاد يقابل ما نسميه الآن صناعة المعاجم (Lexicographie) أما الألسنية (أو علم اللغة الآن) فيراد به البحث العلمي في اللغات الطبيعية من حيث اللفظ أو التركيب أو الدلالة.

٢ – ما زالت علامات الفصل وغيرها في الكتابة العربية (القرن التاسع عشر) حائرة في الاستعمال.

٣ – كلمة لغة تدل على الملكة العامة أمّا كلمة لسان فتدل على تحقق خاص كاللسان العربي أو الانكليزي الخ...

٤ – هذه الصفة لا يتمتع بها لسان النحل مثلاً.

٥ – أنظر معجم المصطلحات في آخر هذا العدد.

٦ – أنظر مقالتي الشيخ صبحي الصالح وهياء كريدية.

# التقدير وظاهر اللفظ

د. داود عبده

**هل لتقدير أصل للجملة يختلف عن ظاهر لفظها مبرر؟**

ليس معنى الجملة مجموع معاني المفردات التي تتألف منها، بل هو حصيلة تركيب هذه المفردات في نمط معين حسب قواعد لغوية محددة، تماما كما أن الساعة، مثلاً، ليست مجموع القطع المعدنية التي تتألف منها، وإنما هي آلة تتكوّن من هذه القطع حسب قواعد معينة لتؤدي وظيفة لا تؤديها ايّ من القطع وحدها، ولا تؤديها كل القطع مجتمعة الاّ اذا رُكّبت بطريقة محددة. وكذلك آلة التبريد، مثلاً، لا تؤدي وظيفتها الاّ إذا ركّبت القطع التي تتألف منها بطريقة محددة. فاذا ركّبت القطع ذاتها بطريقة أخرى فقد تصبح آلة تدفئة. اما إذا وضعت تلك القطع دون نظام معين، فلن ينتج منها اية آلة، وإنما تصبح كومة من المعدن.

وما قيل عن آلتي التبريد والتدفئة يمكن أن يقال عن اللغة. فجملتان مثل **أكرم التلميذ الجديد معلمه** و **أكرم المعلم تلميذه الجديد** لا تختلفان من حيث المفردات التي تتألفان منها. ومع ذلك يختلف معناهما بسبب اختلاف الدور الذي تقوم به بعض هذه المفردات في كل منهما. ولو ركبت هذه المفردات ذاتها بطريقة جديدة مثل **أكرم التلميذ معلمه الجديد** أو **أكرم المعلم الجديد تلميذه** لاختلف المعنى ولو وردت هذه المفردات على غير نظام، كما في **تلميذ الـ أكرم جديد هُ معلم الـ**، لأصبحت ضرباً من الهذيان.

فمعنى الجملة إذاً نتاج عاملين: معاني المفردات التي تتألف منها والنمط الذي تنتظم فيه هذه المفردات. فمعنى **أكرم المعلم التلميذ الجديد** يختلف عن معنى **طرد المعلم التلميذ الجديد** أو **أكرم المعلم المدير الجديد** بسبب العامل الأول. ومعنى **أكرم المعلم التلميذ الجديد** يختلف عن معنى **أكرم المعلم الجديد التلميذ** أو **أكرم التلميذ الجديد المعلم** بسبب العامل الثاني.

غير ان معاني المفردات **والبنية الخارجية** للجملة surface structure ، اي ظاهر اللفظ ، ليس كل شيء في تحديد المعنى. فمعنى الجملة يتحدد على مستوى أعمق من التركيب الخارجي ، فالتركيب الذي يحدد المعنى هو **البنية الداخلية** للجملة underlying structure أو deep structure ، وهي تتحول الى البنية الخارجية التي يلفظها المتكلم ويسمعها المستمع نتيجة تطبيق قواعد لغوية تسمى **القواعد التحويلية** transformational rules ، وهي قواعد تحذف بعض عناصر البنية الداخلية ، أو تنقلها من موقع الى موقع ، أو تحوّلها الى عناصر مختلفة ، أو تضيف اليها عناصر جديدة الخ ... وهذه القواعد تختلف في تفصيلاتها من لغة الى أخرى[1] .

وإذا أخذنا الجمل ذات المعاني المتعددة ambiguous sentences –وهي ظاهرة لغوية موجودة في جميع اللغات– لتوضيح هذه النقطة ، فاننا نجد ان نفس التركيب الخارجي من المفردات قد يؤدي معنيين مختلفين أو أكثر. وقد يكون سبب تعدد معنى جملة ما ان احدى مفرداتها لها معانٍ متعددة كما في جملة :

**١ – جلست الى جانب العين**

فتعدد معاني هذه الجملة يعود الى تعدد معاني كلمة عين. ولكن تعدد معاني جمل مثل :

**٢ – طلب فؤاد من كمال أن يسافر**

**٣ – خالد يحترم ليلى أكثر من عمر**

**٤ – قرأت فصلاً من كتاب الاستاذ الجديد**

**٥ – زيارة بعض الناس تجلب الغمّ**

ليس نتيجة تعدد معاني احدى مفرداتها ، بل نتيجة وجود بنى داخلية مختلفة لتركيبها الخارجي. فالجملة الثانية ، مثلاً ، لها بنيتان داخليتان مختلفتان :

(أ) فؤاد طلب من كمال (فؤاد يسافر)

(ب) فؤاد طلب من كمال (كمال يسافر)

(حيث يشير ما بين القوسين الى مفعول **طلب**). وقد طبقت عليها قواعد تحويلية أدت –من قبيل الصدفة– الى بنيتين خارجيتين متطابقتين ، أي جملة واحدة من حيث اللفظ[2] . من هذه القواعد :

**أولاً** : احلال ضمير محل الاسم المكرر ، أي الذي سبق وروده في البنية الداخلية :

(أ) فؤاد طلب من كمال (فؤاد يسافر) ←
فؤاد طلب من كمال (هو يسافر)

(ب) فؤاد طلب من كمال (كمال يسافر) ←
فؤاد طلب من كمال (هو يسافر)

**ثانياً**: حذف الضمير لوجود علامة في الفعل أو الجملة تغني عنه:

(أ)، (ب) فؤاد طلب من كمال (هو يسافر) ←
فؤاد طلب من كمال (يسافر)[٣]

**ثالثاً**: اضافة **أن** قبل الفعل الأخير (فقد وقع الفعل هنا موقع الاسم أو المصدر (مفعول به) وما يعادل الاسم أو المصدر ليس الفعل وحده بل **أن+الفعل** أو **ما+الفعل**)[٤]:

(أ)، (ب) فؤاد طلب من كمال (يسافر) ←
فؤاد طلب من كمال أن يسافر[٥]

وقاعدة احلال ضمير محل الاسم الذي يتكرر وروده قاعدة معروفة في العربية وغيرها من اللغات:

وصل المعلم والمعلم الآن في مكتب المعلم ←
وصل المعلم وهو الآن فى مكتبه[٦]

The teacher arrived and the teacher is now in the teacher's office —
The teacher arrived and he is now in his office.

ومما يدل على ذلك أن جملة مثل:

**طلب فؤاد من كمال أن يسافر سمير**

لا تتحول الى:

**طلب فؤاد من كمال أن يسافر**

لأن سميراً لم يرد في الجملة من قبل. غير أن من الممكن حذف سمير (باحلال ضمير محله ثم حذف الضمير) في جملة مثل:

**تحدث فؤاد مع كمال عن سمير وطلب منه أن يسافر (سمير)**

في الجملة السابقة يمكن حذف الاسم الأخير (سمير) لوروده من قبل في الجملة، مما يجعل لها

(بعد حذف الاسم الأخير) ثلاثة معان، باعتبار اننا لا نستطيع تحديد المطلوب سفره من البنية الخارجية وحدها، فقد يكون **فؤاداً** وقد يكون **كمالاً** وقد يكون **سميراً**.

لنعد الى الجمل المتعدّدة المعاني ولنأخذ الجملة الثالثة مثالاً آخر لتوضيح المقصود بالبنية الداخلية، وكيف تنقلها القواعد التحويلية الى البنية الخارجية المستعملة فعلاً:

أن جملة:

**خالد يحترم ليلى أكثر من عمر**

**لها أيضاً معنيان مختلفان، فقد يفهم منها ان احترام خالد لليلى أكثر من احترامه لعمر. وقد يفهم منها ان احترام خالد لليلى أكثر من إحترام عمر لها. وقد نتجت ازدواجيّة المعنى هذه من وجود بنيتين داخليتين للجملة السابقة، هما:**

(أ) خالد يحترم ليلى أكثر من (خالد يحترم عمر)

(ب) خالد يحترم ليلى أكثر من (عمر يحترم ليلى)

وجدير بالذكر ان القواعد التحويلية قد طبقت على هاتين البنيتين الداخليتين بطريقتين مختلفتين، إحداهما أدت الى الجملة السابقة (أي الى بنيتين خارجيتين متطابقتين)، والأخرى أدت الى بنيتين خارجيتين مختلفتين هما:

(أ) خالد يحترم ليلى أكثر مما يحترم عمر

(ب) خالد يحترم ليلى أكثر مما يحترمها عمر

أما الحالة الأولى، فقد نتجت من تطبيق القاعدة التحويلية التالية:

تحذف العبارة المكررة المؤلفة من **الفعل والفاعل**(٧) أو **الفعل والمفعول به**:

(أ) **خالد يحترم** ليلى أكثر من (**خالد يحترم** عمر) ←
خالد يحترم ليلى أكثر من عمر

(ب) خالد **يحترم ليلى** أكثر من (عمر **يحترم ليلى**) ←
خالد يحترم ليلى أكثر من عمر

وأما الحالة الثانية فقد نتجت من تطبيق القواعد التحويلية التالية:

**أولاً**: يحل ضمير محل الاسم المكرر:

( أ ) خالد يحترم ليلى أكثر من (خالد يحترم عمر) ←
خالد يحترم ليلى أكثر من (هو يحترم عمر)

(ب) خالد يحترم ليلى أكثر من (عمر يحترم ليلى) ←
خالد يحترم ليلى أكثر من (عمر يحترمها)

**ثانياً**: يحذف الضمير إن وجد في الجملة ما يدل عليه (وهذا ينطبق على ( أ ) فقط):

( أ ) خالد يحترم ليلى أكثر من (هو يحترم عمر) ←
خالد يحترم ليلى أكثر من (يحترم عمر)

**ثالثاً**: تضاف **ما** قبل الجملة الواقعة موقع الاسم (وهو هنا موقع جرّ):

( أ ) خالد يحترم ليلى أكثر من (يحترم عمر) ←
خالد يحترم ليلى أكثر من ما (ممّا) يحترم عمر

(ب) خالد يحترم ليلى أكثر من (عمر يحترمها) ←
خالد يحترم ليلى أكثر من ما (ممّا) عمر يحترمها[٨]

من كل هذا نرى أن الجمل المتعدّدة المعاني تتطلب تقدير بنية داخلية تختلف عن البنية الخارجية المستعملة فعلاً (أي أصل مختلف عن ظاهر اللفظ)، لأنه لا تفسير لوجود معانٍ متعدّدة لمثل هذه الجمل إلاّ بهذا التقدير.

غير أن الجمل المتعدّدة المعاني ليست المبرر الوحيد لتقدير البنى الداخلية، فهناك مبررات أخرى لذلك، منها وجود جمل لها تراكيب خارجية متماثلة، ولكن معانيها مختلفة، كما يتضح من المثالين التاليين:

١ – ( أ ) حمل الرجل الولد على ظهره
(ب) ضرب الرجل الولد على ظهره

٢ – ( أ ) أمر الرجل الولد أن يعطيه الكتاب
(ب) وعد الرجل الولد أن يعطيه الكتاب

فلتفسير الاختلاف في المعنى بين جملتي المثال الأول (رغم تماثل التركيب، حيث أن الفرق الوحيد هو في الكلمة الأولى، وهي في كلا الجملتين فعل ماضٍ متعدّ مفرد مذكر) لا بد من تقدير بنيتين داخليتين تعكسان اختلاف المعنى:

(أ) الرجل حمل الولد على ظهر الرجل
(ب) الرجل ضرب الولد على ظهر الولد

وقد أصبح التركيبان الخارجيان متماثلين بسبب حلول الضمير محل الاسم المكرر.

وكذلك لا مناص من تقدير بنيتين داخليتين في المثال الثاني للسبب ذاته:

(أ) الرجل أمر الولد (الولد يعطي الرجل الكتاب)
(ب) الرجل وعد الولد (الرجل يعطي الولد الكتاب)

(حيث يشير ما بين القوسين الى مفعول **أمرَ** و**وعَدَ** على التوالي)، وقد حولتهما الى البنيتين الخارجيتين المتماثلتين قواعد تحويلية سبق أن أشرنا اليها (حلول ضمير محل الاسم المكرر، وحذف الضمير إذا توافرت شروط معينة، واضافة **أن** قبل الفعل لوقوعه موقع الاسم «المصدر»).

وأما المبرر الثالث لتقدير البنى الداخلية، فهو الوجه المعاكس للمبرر السابق، أي وجود جمل ذات شكل ظاهري مختلف، ولكنها ذات معنى واحد، فالمعنى في مثل:

**المعلم أكرم التلميذ و أكرم المعلم التلميذ**

واحد رغم اختلاف البنية الخارجية. والعلاقة بينهما تدل بوضوح على انهما نتجتا من بنية داخلية واحدة، وان الاختلاف الظاهري نتج من نقل احدى المفردات (بقاعدة تحويلية اختيارية) من موقع الى موقع آخر لتوكيد فكرة معينة ( Focusing ) . فاذا كان هدف المتكلم أن يؤكد أن المعلم، دون غيره، هو الذي أكرم التلميذ، فانه قد يقول: **المعلم أكرم التلميذ**. أما إذا أراد توكيد الاكرام فقد يقول: **أكرم المعلم التلميذ**. (وإذا أراد توكيد التلميذ فقد يقول: **التلميذ أكرمه المعلم** الخ..)[9].

أما أيهما أصل في البنية الداخلية: الفعل قبل الفاعل أم الفاعل قبل الفعل، فقد يختلف في ذلك اللغويون. ولعلني اخالف الرأي الشائع حين أقول أن الأصل وقوع الفاعل قبل الفعل. وحجتي في ذلك:

١ – ان الفعل قد يكون مرتبطاً بأداة (كحرف الجر في مثل **أعرب عن**، **وافق على**، **اعترف بـ**) تصل بين ذلك الفعل ومفعوله (الاسم المجرور في مثل **أعرب عن رأيه**، **وافق على القرار**، **اعترف بالخطا**). واعتبار الأصل وجود الفعل قبل الفاعل يعني أن البنية الداخلية لجملة مثل **الرجل وافق على القرار** هي:

**وافق على الرجل القرار**

(باعتبار أن حرف الجر متصل بالفعل ويشكل معه وحدة نحوية واحدة)

ويعني أن هناك قاعدتين تحويليتين:

احداهما تنقل على في البنية الداخلية الى ما قبل المفعول (وهي قاعدة اجبارية):

**وافق الرجل على القرار**

والثانية تنقل الفاعل الى ما قبل الفعل (وهي قاعدة اختيارية):

**الرجل وافق على القرار**

أما اذا اعتبر الأصل وقوع الفاعل قبل الفعل:

**الرجل وافق على القرار**

فان القاعدة الاجبارية يُستغنى عنها كلياً، ويكتفى بقاعدة واحدة (وهي اختيارية) تنقل الفعل (دون حرف الجر المرتبط به) الى ما قبل الفاعل:

الرجل وافق على القرار ← وافق الرجل على القرار

٢ - الضمير الذي يحل محل المفعول به يتصل دائماً بالفعل. فاذا اعتبر الأصل في جملة مثل **الولد أكل التفاحة**: **أكل الولد التفاحة**، فان حلول ضمير محل الاسم الأخير يتطلب قاعدة تحويلية **اجبارية** تنقل هذا الضمير الى ما بعد الفعل:

أكل الولد التفاحة ← أكل الولد ها ← أكلها الولد

أما إذا اعتبر الأصل **الولد أكل التفاحة**، فان القاعدة السابقة يُستغنى عنها. وتكون جملة **أكل الولد التفاحة** أو **أكلها الولد** قد نتجت من تطبيق قاعدة تحويلية اختيارية، قاعدة **عامة** تنقل - الفعل (والضمير المتصل به، إن وجد) الى ما قبل الفاعل[١٠]:

الولد أكل ← أكل الولد
الولد أكل التفاحة ← أكل الولد التفاحة
الولد أكلها ← أكلها الولد

لنعد الى مبررات تقدير بنى داخلية تختلف عن ظاهر اللفظ: هناك أيضاً مبرر رابع هو وجود شروط معينة على **صحة** البنى الخارجية للجمل grammaticalness لا يمكن تحديدها بدقة إلاّ بمثل هذا التقدير. فكيف نفسر، مثلاً، جواز الجملتين الأولى والثانية وعدم جواز الجملة الثالثة مما يلي:

١ - هذا هو الطالب الذي نجح

٢ - هذا هو الطالب الذي نجحت أخته
٣ - *هذا هو الطالب الذي نجحت أخت المعلم[١١]

إن صحة أمثال الجمل السابقة أو عدم صحتها مرهونة بوجود ما سمّاه القدماء «ضمير عائد» على الاسم الموصوف بجملة «الصلة»، وهو أمر يتضح حين نقدر البنى الداخلية التي نتجت منها الجمل الثلاث السابقة (وسنتجاوز عن التفصيلات التي لا تهمنا هنا)[١٢] :

١ - هذا هو الطالب (الذي + نجح الطالب)
٢ - هذا هو الطالب (الذي + نجحت اخت الطالب)
٣ - هذا هو الطالب (الذي + نجحت اخت المعلم)

فالجملة «الموصولية»، وهي جملة تصف احد الأسماء في الجملة الأساسية، يجب أن تحتوي على تكرار للاسم الموصوف، وإلاّ فان الجملة المؤلفة من الجملة الأساسية والجملة الصفة تصبح غير صحيحة ungrammatical . ومن هنا كانت الجملتان الأولى والثانية صحيحتين وكانت الثالثة غير صحيحة. لاحظ انها تصبح جملة صحيحة حين نضيف كلمة **الطالب** الى الجملة الصفة فيها[١٣] :

هذا هو الطالب (الذي + نجحت اخت معلم الطالب) ←
هذا هو الطالب الذي نجحت اخت معلمه

أما لماذا لا يجوز أن نقول :

١ - هذا هو الطالب الذي نجح الطالب
٢ - هذا هو الطالب الذي نجحت اخت الطالب
٣ - هذا هو الطالب الذي نجحت اخت معلم الطالب

فلأن القاعدتين التحويليتين اللتين تطبَّقان على البنى الداخلية لأمثال الجمل السابقة (احلال ضمير محل الاسم المكرر وحذف الضمير الذي يوجد في الجملة ما يدل عليه) قاعدتان **اجباريتان** في الجمل «الموصولية».

وبالاضافة الى المبررات الأربعة السابقة، هناك امور أخرى تبرر تقدير بنى داخلية للجمل، منها وجود عنصر في المعنى غير متمثّل في أي من المفردات الملفوظة، فحين يقال :

١ - **اذهب**، فاننا نفهم ان المتكلم يعني : **أنت إذهب**.
وحين يقال :

٢ - **ذهبَ**، فاننا نفهم ان المتكلم يعني : **هو ذهب**.

وحين يقال :

٣ - **الولد الطويل كسول وأما القصير فنشيط**، فاننا نفهم ان المتكلم يعني : **الولد الطويل كسول وأما الولد القصير فنشيط**.

وحين يقال :

٤ - **الرجل وابنه في البيت**، فاننا نفهم ان المتكلم يعني :
**الرجل في البيت وابنه في البيت**.

فرغم ان المتكلم لم يلفظ كلمة **هو** في المثال الأول **وأنت** في المثال الثاني، **والولد** (قبل كلمة **القصير**) في المثال الثالث، **وفي البيت** (بعد كلمة **الرجل**) في المثال الرابع، إلاّ أن المعنى الذي نقل الينا يدل على وجود هذه المفردات في البنى الداخلية للأمثلة السابقة[١٤]. وقد خلت البنى الخارجية من هذه المفردات بسبب القاعدة التحويلية التي تحذف الضمير في المثالين الأول والثاني، والقاعدة التحويلية التي تحذف العناصر المكررة في العبارات المعطوفة في المثالين الثالث والرابع (تفادياً للتكرار)[١٥]. وهذه القواعد وغيرها من القواعد التحويلية في العربية لا تزال بحاجة الى دراسة وتحديد

ولعل الأسباب المختلفة التي ذكرتُها تكفي لتبرير تقدير أصل للجملة يخالف ظاهر اللفظ. غير أن التقدير الذي ناقشته في هذه المقالة يختلف اختلافاً جوهرياً عن تقدير النحاة، فتقدير النحاة هدفه في معظم الحالات تبرير حركات الإعراب التي تخالف القواعد التي نصوا عليها، ويفترض وجود عناصر معينة في البنية الداخلية يعزى اليها الخروج عن هذه القواعد الاعرابية. أما التقدير الذي دارت حوله هذه المقالة فيهتم بتركيب الجملة وغايته تفسير علاقة هذا التركيب بالمعنى.

وقد يختلف اللغويون في تفصيلات البنى الداخلية التي يقدرونها، وفي تفصيلات القواعد التي تحوّل هذه البنى الى التراكيب الخارجية التي تستعمل في اللغة (لأنها جميعها تخضع الى شيء من الاجتهاد). ولكن الادعاء بان معاني الجمل يمكن تفسيرها على أساس التركيب الخارجي وحده لا تؤيده - فيما أرى - الحقائق اللغوية

---

## الهـــــوامش

١ - عالجت هذا الموضوع كتبٌ عدة في اطار المدرسة اللغوية التوليدية Generative Linguistics انظر منها على سبيل المثال :

1. J.S. Falk, *Linguistics and Language*, Xerox, Lexington, 1973.
2. R.W. Langacker, *Language and its Structure*, Harcourt Brace Jovanovich, N.Y., 1973.
3. R.P. Stockwell, *Foundations of Syntactic Theory*, Prentice-Hall, N.J., 1977.

٢ - ولهذا نظير على مستوى بنية الكلمة. لاحظ، مثلاً، كيف أن حذف الكسرة من اسم الفاعل **محتلِل** والفتحة (الثانية) من اسم المفعول **محتلَل** قد ادّى الى صورة مشتركة واحدة لاسم الفاعل واسم المفعول: **محتلّ**. أي ان ازدواجية معنى **محتلّ** ناتجة عن وجود بنيتين داخليتين للكلمة: **محتلِل** (بالكسر)، و**محتلَل** (بالفتح).

٣ - لاحظ اختلاف العربية عن الانكليزية، مثلاً، حيث يمكن حذف الضمير في العربية في مثل **هو سافر، هي سافرت، هم سافروا، هو يسافر، هم يسافرون** الخ.. لوجود علامة في الفعل تغني عنه. أما في الانكليزية فان الفعل يستحيل تحديد فاعله إذا حذف الضمير، كما يتضح من الأمثلة التالية: **he travelled, she travelled, they travelled etc.**
لأن الفعل في الانكليزية يخلو من علامات المطابقة.
أما لماذا افترضت وجود قاعدتين واحدة تُحلّ ضميراً محل الاسم المكرر وأخرى تحذف الضمير، ولم افترض وجود قاعدة واحدة تحذف الاسم المكرر، رغم ان هذه القاعدة الواحدة تؤدي الغاية نفسها، فلأن هناك ما يدل على أن الاسم المكرر (عندما يدل على الشخص نفسه أو الشيء الذي يدل عليه الاسم السابق) لا يحذف في العربية، بل يحل محله ضمير. وإن الضمير هو الذي يُحذف إذا توافرت شروط معينة (وجود علامات المطابقة):

مروان نجح ← هو نجح ← نجح
ديمة نجحت ← هي نجحت ← نجحت
الاولاد نجحوا ← هم نجحوا نجحوا

أما في مثل:

خالد في البيت ← هو في البيت
خالد في بيت خالد هو في بيته

فان الضمائر لا تحذف لعدم وجود ما يدل عليها في الجمل إن حذفت.

٤ - قارن:

وصل بعد **ذهاب** أخيه/وصل بعد **أن ذهب** أخوه
وصل عند بدء الاحتفال/وصل عند **ما بدأ** الاحتفال
سأزورك بعد **سفره**/سأزورك بعد **أن يسافر**

وجدير بالذكر ان اللهجات المحكية تستعمل **ما** في المواقع التي تستعمل فيها الفصحى **أن**: **بعدما سافر**، **بعدما يسافر** الخ..

٥ - لاحظ أهمية الترتيب في تطبيق القواعد التحويلية.

٦ - هناك حالة محددة تضاف فيها كلمة **نفس** قبل الضمير، وذلك عندما يشير الاسم ومكرره الى شخص (أو شيء) واحد، ويكون الأول منهما فاعل الفعل والثاني مفعوله (مباشرة أو بحرف جر):

خالد يحب خالد ← خالد يحب نفسه
فؤاد لا يهتم إلاّ بفؤاد ← فؤاد لا يهتم إلاّ بنفسه

٧ - لا فرق بين أن يكون الفاعل سابقاً للفعل (مبتدأ حسب تعبير بعض المدارس النحوية) أو لاحقاً له.

٨ - وهناك قاعدة اختيارية، سنعود الى الحديث عنها فيما بعد، تنقل الفعل قبل الفاعل:

خالد يحترم ليلى ← يحترم خالد ليلى
عمر يحترمها ← يحترمها عمر

٩ - انظر رأي عبد القاهر الجرجاني في التقديم والتأخير: **دلائل الاعجاز في علم المعاني**. دار المنار بمصر. الطبعة الثالثة. ١٣٦٦ هـ. ص ٨٧ وما بعدها.

١٠ - لاحظ مرة أخرى أهمية ترتيب القواعد التحويلية، فقاعدة نقل الفعل (مع الضمير المتصل به، إن وجد) تلي قاعدة احلال ضمير محل الاسم المكرر، وإلاّ فانها لا تعطي النتيجة الصحيحة.

١١ - النجمة (*) تشير الى أن الجملة غير صحيحة **ungrammatical**

١٢ - من هذه التفصيلات ان «ضمير **الفصل**» (هو) و«الاسم الموصول» لا يقعان في البنية الداخلية، بل يضافان بقاعدتين تحويليتين. فضمير «الفصل» لا يمثل عنصراً من عناصر المعنى، وإنما يضاف لتجنب اللبس (لأن **هذا الطالب** يمكن أن تكون وحدة نحوية واحدة «مبتدأ» مثلاً، ويمكن أن تكون وحدتين «مبتدأ وخبراً»). وأما «الاسم الموصول» فيضاف للمطابقة (لأن موصوف «الجملة الموصولية» معرفة). انظر فصل «الاسم الموصول اسم هو أم أداة للتعريف؟» في **أبحاث في اللغة العربية**. مكتبة لبنان، بيروت، ١٩٧٣.

١٣ - انظر فصل «الاسم الموصول» في كتاب **أبحاث في اللغة العربية** المشار اليه في الحاشية السابقة.

١٤ - لاحظ أن التركيب الخارجي: **الرجل وابنه في البيت** يعتبر جملة واحدة تحتوي على اسم معطوف على اسم آخر، بينما يشير المعنى الى وجود جملتين احداهما معطوفة على الأخرى كما تدل على ذلك البنية الداخلية: **الرجل في البيت وابن الرجل في البيت**.

١٥ - لاحظ أن الاسم المكرر في المثال الثالث (الولد) لا يحل محله ضمير لأنه لا يشير الى الشخص نفسه الذي تشير اليه كلمة **الولد** الأولى، بل الى شخص آخر. وجدير بالذكر هنا ان تكرار الصفة والفعل (إلاّ إذا كان سابقاً للفاعل) يتطلب اضافة علامة مطابقة تدل على العدد (مثنى أو جمع) بعد حذف التكرارات:

خالد وصل وسمير وصل ← خالد وسمير وصلا
خالد وصل وسمير وصل وعمر وصل ← خالد وسمير وعمر وصلوا
خالد مجتهد وسمير مجتهد ← خالد وسمير مجتهدان

أما حذف الضمير فلا علاقة له بالتكرار، وإنما يتم لأن في الفعل علامة مطابقة تدل عليه كما أشرنا من قبل:

أنت اذهب ← إذهب
أنتِ اذهبي ← إذهبي
انتم اذهبوا ← إذهبوا

# نحو معجم جديد

د. حسين نصّار

في النصف الثاني من القرن الثاني للهجرة. أي منذ اثني عشر قرنا من الزمان. ابتكر الخليل بن أحمد الفراهيدي أوّل معجم للغة العربية.

قد يقال إن العرب أصدروا كتباً لغوية كثيرة قبل أن يفكّر الخليل في كتابه. وهذا حق. ولكن هذه الكتب ليست معاجم. ولا نستطيع أن نعدها كذلك. لأنها تختلف عن المعاجم في الهدف. والمنهج. وان اتفقت معها في الاهتمام بالكلمات اللغوية وجمعها وتدوينها.

رمى الخليل إلى إجراء حصر للغة العربية ولكنه كان على يقين من عجزه عن حصر جميع الألفاظ العربية. وما يدلّ عليه كل لفظ من معان حتى قال قولته المشهورة: «لا يحصر اللغة العربية إلاّ نبيّ». يريد أن إنساناً عادياً يعجز عن ذلك. ويحتاج الأمر إلى فرد ملهم تمدّه القدرة الإلهية بطاقة غير بشرية. ولذلك لجأ إلى نوع ممكن من الحصر.

فكل ما في اللغة من الفاظ يتكون من حروف تتآلف على هيئات وأبنية معروفة. فاذا حصرنا الحروف والهيئات حصرنا الصيغ اللغوية أو الألفاظ. وذلك أمر يسير. فالعربية تضم -في رأي الخليل- ٢٩ من حروف الهجاء. ويمكن أن يأتلف عدد من هذه الحروف معاً في الكلمة الواحدة، وألا يأتلف. فاذا ما ائتلفت كان أصغر بناء لائتلافها يضم ثلاثة حروف. وأكبر بناء يضم خمسة حروف.

وقد اعتمد الخليل على هذه الأسس في معجمه الذي سماه «العين». فوصل إلى الهدف الذي رمى اليه.

ولكنه اشتمل على عدد من النقائص والمصاعب. شأن كل عمل مبتكر على غير مثال سابق. وحذا

بعض أصحاب المعاجم التالية حذوه. فاشتملت معاجمهم على ما اشتمل عليه «العين» أو تكاد. وفطن بعضهم الآخر إلى بعض النقائص فخلّصوا معاجمهم منها.

وكانت الصعوبة الأولى ترتيبه حروف الهجاء وفق مخارجها من جهاز النّطق البشري. مبتدئاً بالحروف الحلقية ومنتهياً بالشفوية. فكان الحرف الأول عنده العين. ومنه اكتسب المعجم اسمه. والحرف الأخير الميم. ولمّا كان هذا الترتيب غير مألوف كان عسيراً على الباحثين.

وعلى الرغم من صعوبته التزمه أبو علي القالي في «بارعه» مع تغيير في ترتيب الحروف. وأبو منصور الأزهري في «تهذيبه». وابن سيده في «محكمه» والصاحب بن عباد في «محيطه». وانما تجنبه ابن دريد (المتوفى في ٣٢١) في «جمهرته» عندما عدل عنه إلى الترتيب الألفبائي المعتاد. ولكن أموراً متعددة راعاها في المعجم. وفي الملحقات الختامية أفسدت عليه ترتيبه الألفبائي. وجعلت البحث في الكتاب عسيراً كل العسر.

وسار أحمد بن فارس على هدي ابن دريد في الترتيب الألفبائي ولكنّه بدأ كل حرف --مهما كان موقعه من الألفباء-- مؤتلفاً مع ما يليه في الترتيب الألفبائي. متأثراً في ذلك بالخليل الذي كان مضطراً إلى هذا الإجراء بسبب مراعاته لنظام التقاليب، فأفسد ترتيبه بعض الإفساد وقلّل من أهميته.

وكان من الممكن أن تتخلص المعاجم من كل نقص في الترتيب في الخطوة التالية لولا سيادة الاتجاه الأدبي الذي كان يحتفل كل الإحتفال بالحرف الأخير من الكلمة من أجل القافية والسجعة. فاتجهت أنظار المعجميين -- على يد البندنيجي (ت ٢٨٤ هـ) والفارابي (ت٥٣٠هـ) والجوهري (ت حدود ٤٠٠ هـ) ومن قلدهم إلى أواخر الكلمات أولاً ثم أوائلها ثانياً ثم حروفها المتوسطة أخيراً.

واستمر هذا النظام طويلاً. وأخرج أهم المعاجم العربية وأكبرها مثل «صحاح» الجوهري. و«عباب» الصغاني. و«القاموس المحيط» للفيروزابادي . و«لسان العرب» لابن منظور. و«تاج العروس» لمرتضى الزبيدي.

ووصل الترتيب إلى كماله عند الزمخشري في «أساس البلاغة». فقد التزم الترتيب الألفبائي. وأخضع له الكلمات مبتدئاً بحروفها الأولى فالثانية فالثالثة فالرابعة فالخامسة. وكان هذا أيسر ترتيب ابتكرته العربية. ولذلك التزمته المعاجم الحديثة.

وكانت الصعوبة الثانية نظام الأبنية. فقد قسم الخليل كل حرف من حروف العربية إلى أبواب حسب الأبنية التي تضمها. فكان الباب الأوّل لما نسميه اليوم الثلاثي المضاعف مثل شدّ. والباب الثاني للثلاثي الصحيح مثل عمل. والثالث للثلاثي المعتل مثل عرا. والرابع للثلاثي اللفيف مثل «وعى».

والخامس للرباعي مثل جعفر. والسادس للخماسي مثل جحمرش.

والتزم هذا النظام التزاماً تاماً أو قريباً من التمام القالي والأزهري وابن سيده وابن عباد وابن دريد. ولم يتجنبه ابن فارس تجنباً تاماً وانما حصره في ثلاثة أبواب فقط. هي الثلاثي المضاعف. والثلاثي الصحيح. وما زاد على ثلاثة حروف أصلية. فيسّر الأمر. وترك التغلب التام عليه للجوهري في «الصحاح» فانه لم يأبه للأبنية. وأورد الألفاظ وفق ما تشتمل عليه من حروف سواء كانت ثلاثية أو رباعية أو خماسية. وعلى هذا المنوال سارت المعاجم التي قلدت الصحاح في الترتيب. وكذلك أساس البلاغة والمدرسة الحديثة.

وكانت الصعوبة الثالثة نظام التقاليب. فمن أجل حصر المواد اللغوية. التزم الخليل أن يأتي بكل الصور أو التقاليب الممكنة من ائتلاف عدد من الحروف متوالية في موضع واحد. فكان يورد في أبواب الثلاثي المضاعف الصورتين الممكنتين متواليتين مثل شبّ وبشّ. وفي أبواب الثلاثي الصحيح الصور أو التقاليب الستة مثل لعب. لبع. علب. عبل. بلع. بعل. مع التصريح بما استعملته العربية من الصور وبما أهملته. ولم يفعل ذلك في الرباعي والخماسي لكثرة التقاليب وغلبة المهمل.

وقد تخلصت المعاجم العربية سريعاً من هذا النظام. فقد تجنبه ابن دريد في أكثر الأبواب والتزمه في أقلها. وتخلص ابن فارس منه نهائياً.

ونستطيع القول أن المعاجم العربية تخلصت بذلك من مصاعب ترتيب الألفاظ في المعجم. ولم يبق غير مشكلة المجرد والمزيد. فالمعاجم العربية كلّها تعتمد في الترتيب على المجرد أي الحروف الأصلية التي تسقط من أية صورة من صور المادة اللغوية لغير سبب صرفي. وتهمل الحروف المزيدة التي ترد في بعض الصيغ وتختفي من بعضها الآخر. فالكاف والثاء والراء هي الحروف الأصلية من كثر. وبقية الحروف التي تظهر في أكثر ومكثر وتكثر ومكاثر واستكثر... الخ مزيدة. واذن فالواجب على الباحث في المعجم العربي أن يميّز بين الأصلي والمزيد من الحروف ليعرف موضع الكلمة.

وقد اختلف اللغويون في الدعوة إلى الاعتداد بالحروف المزيدة والأصلية والاعتماد على صورة الكلمة مهماكانت في الترتيب. والسبب أن ذلك يفرق الصيغ المأخوذة من مادة واحدة. فيبعد المعنى الأصيل في بعض الأحيان.

ويكاد الأمر يستقر بينهم الآن على الاعتداد بالحروف الأصلية وحدها في المعاجم اللغوية الخالصة. والاعتداد بالحروف الأصلية والمزيدة في معاجم المصطلحات والمعاجم التي تقتصر على موضوع واحد مثل النبات أو الحيوان أو ما إلى ذلك.

وإذا ما خلصنا من ترتيب المواد اللغوية برز أمامنا داخلَ المادة اللغوية الواحدة:

فالخليل لم يخضع داخل المادة اللغوية لأي نظام: لا في الصيغ ولا في المعاني، ولذلك تتناثر الصيغ المترابطة والمتقاربة بل الصيغة الواحدة في أرجاء المادة بحيث يجب عليك أن تقرأ المادة كلها لتعثر على ما تريد وتطمئنّ إلى أنك اطلعت على كل ما جاء بشأنه. وكذا الأمر في المعاني، والشواهد القرآنية والشعرية وغيرها. وسارت على هذا المنوال المعاجم القديمة كلها غير بعض المحاولات القاصرة.

فقد عزل أبو بكر الزبيدي في «مختصر العين» الصيغ الرباعية المضاعفة، والصيغ المضاعفة الطرفين مثل كعك، والصيغ الثنائية المخففة مثل صه، عن مجرى المادة المتدفق، وأتى بها في ختامها. والتقط ابن سيده منه هذا الإجراء فطبقه في «محكمه».

وفطن أحمد بن فارس إلى أن المادة اللغوية الواحدة قد تدل على معنيين أصليين أو أكثر تندرج تحتها صيغها. فالتزم في «مقاييسه» أن ينبه على هذه المعاني الأصلية، وأن يفرق بين كل واحد منها، ويأتي تحته بما يحتوي عليه من صيغ.

وعزل الزمخشري في «أساسه» المعاني الحقيقية عن المعاني المجازية وعن الاستعارة.

وعلى الرغم مما شاب هذه المحاولات من نقص، وخاصة محاولة الزمخشري، يحمد الباحث لأصحابها ما ابتكروه وتصوروه، ويعذر لهم النقص في التطبيق.

ويصل الأمر إلى كماله في المعاجم الحديثة، وخاصة ما أصدره اللبنانيون ومجمع اللغة العربية بالقاهرة. فكل صيغة لها موضعها المحدد، وتوضع معانيها جميعاً في موضع واحد، فلا يضل الباحث في متاهات المادة، ولا تزحمه المكررات.

ولم يضبط الخليل في أكثر الأحيان المواد والصيغ التي تحدث عنها، فتسرب إليها التحريف والخطأ في الشكل.

ولكن اللغويين تنبهوا إلى ذلك الخطر سريعاً. ونجد أمثلة ذلك في بارع القالي الذي يضبط مادته ضبطاً محكماً. ولكن الأمر الذي يؤسف له أن من جاء بعده لم يلتزم نهجه في اصرار، وإنما ضبط أحيانا وأهمل أحيانا. وأهم المعاجم القديمة في الضبط «تاج العروس».

أما المعاجم الحديثة فالتزمتُ الضبط التام تصريحا أو تلميحا أو اشارة، بحيث يمتنع الخطأ فيها، على الرغم من الإيجاز الذي التزمته في إشاراتها.

وفطن اللغويون القدامى إلى أن الخليل لم يورد جميع المواد اللغوية، ولا كل الصيغ، ولا جميع

المعاني. فتوالت الكتب التي تستدرك عليه ما فاته. إضافة إلى المعاجم نفسها التي حاولت ذلك في صمت مهذب أحيانا، وفي إعلان معلم أحيانا. وفي جهر متبجح أحيانا.

وعلى الرغم مما فعل اللغويون القدامى مشكورين. ومن بذلهم الجهود السخية في الجمع. لا نستطيع الإدعاء بأنهم جمعوا فأوعوا، ولم يتركوا شاردة ولا واردة. فلا زال العلماء المحدثون يعثرون في ما كشفوا عنه من دواوين ومجاميع ومختارات شعرية على ما لم يدونه اللغويون. فيستدركونه عليهم. وقد صنع الأستاذ عبد السلام هارون قائمة من هذه المستدركات. دونها في ختام «المفضليات».

ونخلص من هذا بأن الصورة المثلى للمعجم عند العرب هي المعجم الذي يلتزم بالترتيب الألفبائي لحروف الهجاء الأصول. يطبقها على الكلمات وفق صورتها الطبيعية من اوائلها إلى أواخرها تدريجياً.

وهو المعجم الذي يفصل بين المعاني المختلفة لكل مادة. ويورد الصيغ في مواضع محددة لاتعدوها، وهو المعجم الذي يضبط فيسهل على الصغير القراءة كما يسهل على الكبير.

هذه هي الصورة المثلى: اقتربت منها معاجم وابتعدت عنها معاجم. ولكنها الصورة المثلى عند القدماء. وتبقى عند المحدثين كلمات وكلمات تعطي صورا أخرى تعتمد على تطورات مغايرة للتطور القديم.

يبقى المعجم العام. أعني المعجم الشامل لجميع ما تحتوي عليه العربية. ولعل أوّل خطوة في سبيل تنفيذه جمع ما بقي عندنا من المعاجم القديمة والرسائل اللغوية، واستخلاص ما تتضمنه من صيغ ومعان. ويكفي أن أشير إلى أنني في أثناء تحقيقي لبعض أجزاء «تاج العروس» عثرت على أشياء في «اللسان» وليست في «التاج» على الرغم من رجوعه واحتوائه عليه، بل عثرت على أشياء أتى بها صاحب «التاج» في مواضع متفرقة ولم يأت بها في موضعها الجدير بها. فما بالنا ببقيّة الكتب التي ربما لم يرجع إليها أحد من أصحاب المعاجم الباقية. وهذه الخطوة على أهميتها أيسر الخطى.

والخطوة الثانية جمع ما بقي عندنا من التراث العربي كله دون استثناء ما. لا أفرق بين كتاب كبير وآخر صغير. أو كتاب عظيم وآخر حقير. أو كتاب في الدين وآخر في العبث أوالسحر. وانما أريد كل شيء. وفي كل علم وفن ومنحى.

وعند ذلك نصنّف التراث حسب ما يحتوي عليه من موضوعات. تصنيفاً دقيقاً على أنواع النشاط الفكري البشري المعروفة.

ونقسم كل واحد من هذه الأصناف تبعا للقطر الذي أصدره. سواء كان قطرا عربيا أو إسلاميا أو قطرا يضم جاليات إسلامية. ومهما كان موقعه من أرجاء العالم. ولا يهمني منه الاّ أن يكون مكتوبا بلغة عربية. مهما كان مستواها من الصحة أو الفصاحة. قد نهمل في مبدأ الأمر بعض الأقطار لضآلة ما

انتجته وبعده عن العربية الحقّة. مثل بعض أقطار أفريقيا والشرق الأقصى. ولكن هذه الضآلة نفسها تجعلني أتساءل: ولم نهمله. وهو هيّن الإنجاز؟

ونخضع كل واحد من هذه الأصناف للتاريخ العربي. فنقدّم ما كان تأليفه مبكرا. ونؤخر ما كان متأخراً، ونتدرج به إلى يومنا هذا. وأعتقد أن أبناءنا سيصلون منه إن شاء الله ما انقطع بانقطاعنا.

ونغذي العقول الحاسبة أو الحاسبات الالكترونية بهذا التراث كلّه. كما يفعل الآن الأخ العالم الجزائري عبد الرحمن الحاج صالح بالدواوين الجاهلية. وعددٌ من عرب الولايات المتحدة الأميركية المهتمين بتراثهم القديم بجماعة من الكتّاب العرب.

ثم نطلب إلى هذه الحاسبات أن تعطينا كلمة كلمة. فتعطينا الكلمة في استخداماتها كلها مصنفة على الأقطار. ومرتبة على السنوات. وما علينا إلا أن نتتبع معانيها في هذه الإستعمالات إن تعددت. ونتبين الاختلاف بينها ان تغايرت. ونستنبط أسباب التباين. إن فعلنا ذلك أرَّخْنا لهذه الكلمة. وإن فعلنا ذلك في كل كلمة أرخنا للغة. وإن أرّخنا للغة أرّخنا للفكر العربي.

ذلك هو المعجم الشامل الذي أتصوره. وأتصور أن هيئة واحدة أو قطرا منفردا أو جيلا معينا يعجز عن انجازه وانما هذا عمل هيئات وأجيال وأقطار متضافرة. ترصد له المال المتصل. وتقسم العمل المتكامل. وتهيء الوسائل لاطراد السعي. فلا تواني ولا تقصير ولا إهمال. ان تحقَّقَ ذلك كان معجمنا أو موسوعتنا أو خزانة فكرنا. والاّ فهو أمل بعيد المنال.

ولقد عانت الأمم الأخرى أعظم مما علينا أن نعاني نحن لإنجاز مثل هذا المعجم. فلم تكن الحاسبات الالكترونية قد اخترعت ولا عرفت طرق الافادة منها في المجالات اللغوية. فاضطرت هذه الأمم أن تعتمد على الجهد البشري وحده.

ويمكن أن نتخذ من معجم «أكسفورد» الكبير في اللغة الانكليزيةمثالا. فقد بدأ العمل فيه سنة ١٨٥٧. وظهر الجزء الأول منه سنة ١٨٨٨. والجزء العشرون (وهو الأخير) في سنة ١٩٢٨.

وقد أشرف على إنجازه جماعة كبيرة من العلماء كانوا ينشرون من وقت إلى آخر عناوين عدد من الكتب يلتمسون من القراء أن يطلعوا عليها. ويلتقطوا منها كلمات عينوها لهم، يوردونها في استعمالاتها. وقد لبى هذه الالتماسات نحو من ١٣٠٠ قارئ. اختاروا نحو ثلاثة ملايين ونصف المليون من الشواهد التي التقطوها من نحو٥٠٠ كتاب. وانكبّ العلماء الكبار والمساعدون على هذه المادة المجموعة ينظمونها ويمحصونها ويدرسونها ويدونونها في مواضعها المناسبة من المعجم إلى أن تمّ. ولم يكن ليتم بدون هذا التنظيم، والتطوّع. والدراسة. وما تستلزمه.

وتبقى المعاجم الخاصة بالأدباء. فقد فطن اللغويون الغربيون إلى أن كلّ أديب له نهجه الخاص في التعبير. سواء نظرنا إلى معاني الكلمات التي يستخدمها أو إلى الطريقة التي يجمع بينها وبين غيرها من الألفاظ في عبارات وجمل. فالأديب الكبير خاصة يوسّع من معاني الكلمة ويضيّق ويُجري شيئا من التغيير ويزيد بعض الإضافة المجازية. وتترابط ألفاظ معينة في ذهنه. وتتصرف تصرفات قد تغاير تصرفاتها عند غيره. ولا شيْ يبرز لنا كل هذا سوى المعجم الذي يقتصر على هذا الأديب. ويحتوي على كل ما استعمله من ألفاظ مفردة ومركبة.

وقد رأيت معجما صنعه الإنكليز لشاعرهم الكبير شيكسبير.ولكنهم اقتصروا فيه على إيراد اللفظ. والعبارات التي أورده الشاعر فيها. ومواضعها من انتاجه الأدبي.

وحذا حذوهم اللغوي الجزائري عبد الرحمن الحاج صالح فقد غذى الحاسب الآلي في مركز اللسانيات الجزائري الذي يشرف عليه بخمسة دواوين من الشعر الجاهلي. واستطاع أن يستخرج منه قدرا من الألفاظ التي أرادها.

وبدأ قسم اللغة العربية في كلّية الآداب بجامعة القاهرة تنفيذ الفكرة الكاملة التي تحدثت عنها. فكلف عددا من طلاب الدراسات العليا فيه بصنع هذه المعاجم. وقد أنجز منها معجم كل من كعب بن زهير وعمرو بن قميئة وعامر بن الطفيل وعروة بن الورد. ويوشك أن ينجز ديوان كل من طرفة بن العبد وقيس بن الخطيم والنابغة الذبياني والأعشى.

ويسجل الباحث في هذا المعجم كل كلمة استخدمها الشاعر. ويبيّن نوعها اسما أو فعلا أو حرفا. وصيغتها. ومعانيها، وتركيبها إن كان لها نمط خاص في التركيب. ويقابل الباحث كل خطوة من خطواته على «اللسان» و«التاج» خاصة. ويسجل كل خلاف بين ما فيها وما يصل إليه من عمله.

فاذا ما أنجزنا معاجم الشعراء الجاهليين مثلا استطعنا أن نعرف اللغة العربية في العصر الجاهلي معرفة دقيقة وشاملة. بل ربما استطعنا أن نصل إلى معرفة كثير من خصائص اللهجات المختلفة.

وإذا فرغنا من سائر الدواوين والآثار الأدبية، استطعنا أن نتعرف على لغتنا الأدبية وأن نؤرخ لها من عصر فعصر، وكان ذلك خطوة طيبة نحو المعجم العام.

ويبقى المعجم الإشتقاقي. ويقسم الكلمات التي يعالجها إلى ثلاثة أنواع:

النوع الأول العربي الأصيل. ويحاول أن يستبين فيه معناه الأول الذي يدل عليه الإشتقاق. وأن يستبين كيف نتجت عنه بقية المعاني. ومتى. فيميز بين المعاني الحسية والمجردة. والمعاني الحقيقية

والمجازية. والمعاني العادية والأدبية. ويطبق المنهج نفسه على الصيغ التي استخدمتها اللغة من كل مادة.

والنوع الثاني المشترك بين العربية والساميات الأخرى: سواء عرفنا على وجه اليقين ان العربية لغته الأم أو أن العربية أخذته من واحدة من أخواتها الساميات أو بقي الأمر أمامنا مترجحاً لا سبيل إلى اليقين فيه. ومثل هذه الكلمات يجب أن يبين المعجم هيئاتها ومعانيها في اللغات السامية التي استعملتها. ويقابل بينها وبين العربية. ثم يخضعه للدراسة التي أخضعنا لها النوع السابق.

والنوع الثالث الدخيل الذي أخذته العربية من غير الساميات. ويحاول المعجم أن يبين اللغة الأصلية لها. والصيغة التي استمدت العربيةمنها ما أخذته. ومعناها. والوسيلة التي تم بها الأخذ. ومتى كان ذلك. وما أجرته العربية على بنية هذه الكلمات من تغييرات وتعليلها. واذا كانت العربية قد عاملت هذه الكلمة معاملتها لبناتها من الإشتقاق والتغيير في المعنى. كان علينا أن نرصد ذلك كله.

وتبقى المعاجم اللغوية المعتادة. وقد حققت معاجم مجمع اللغة العربية بالقاهرة. ومعاجم مكتب تنسيق التعريب في المغرب. والمعاجم التي ألفها اللبنانيون المحدثون. حققت كثيرا من الأماني.

وأتصور الواحد من هذه المعاجم لا بد أن يمحص كل خطوة من خطواتها قبل الاقدام عليها. لا بد أن يمحص الأسباب التي تدعو إلى تأليفه والغاية التي يرمى إليها. فاذا ما تعرف عليها تلمس الطرق الى بلوغها. فلا تكون المعاجم متماثلة. تبغى إرضاء جميع الباحثين على إختلاف ثقافاتهم وأعمالهم وحاجاتهم.

ولا بد أن يمحص المادة التي يتألف منها. فليس من المستطاع ولامن المستحب أن توضع المفردات اللغوية كلها في كل المعاجم. ولا أن نستقصي جميع المعاني التي تعزى إلى كل كلمة. ولا أن تتبع المعاني التي تعاقبت عليها في العصور المتباعدة. فمن المعاجم ما يجب ألا يوضع فيه المهمل ولا الغريب ولا الأدبي من الألفاظ والمعاني. ومن الصيغ ما يجب حذفه لقياسيته.

ولا بد أن يوضع نظام صارم لترتيب المعجم وفق الألفباء. تخضع له المفردات. وتخضع له الصيغ تحت كل مادة. وتخضع له المعاني. فيفصل ما بين الأفعال والاسماء من الصيغ. وتعطى كل صيغة رقماً خاصا بها لا يتغير ولو سقط بعضها من الاستعمال. ويخصص لها موضع ثابت لا يتغير.

واذا كانت المادة اللغوية لها معنيان أساسيان او اكثر قسّمت وفقا لمعانيها. ووضعت الصيغ الموافقة لكل معنى تحته على نظامها. ويجب أن ترتب معاني كل صيغة ترتيبا واضحا. فتقدم المعاني الأكثر شيوعا ثمّ الشائعة ثم الأقل شيوعا وتؤخر المصطلحات.

ويجب أن نمحّص طرق تفسير المعاني. فيعتمد على الصور في ما يمكن تصويره. ويعدل عن التفسير بالمترادفات أو بكلمة «معروف» التي أكثر القدماء من استخدامها. أو بعبارة القدماء المبهمة أحيانا والموهمة أحيانا. ويعتمد على العبارات الدقيقة الشاملة التي تبرز ما يراد تفسيره في ذهن القارئ وتجلوه. وكثيرا مايحسن الإعتماد على الشاهد الذي وردت فيه الكلمة. وخاصة في المعاجم المتوسطة والكبيرة لأن التفسير المجرد لا يوضح الفروق الدقيقة بين معانيها توضيحا كافيا.

ويجب في المعاجم الحديثة الإستفادة من التطورات الحديثة على ما كنّا نسميه قديما **فقه اللغة**، وما كان بعض المحدثين يستحب تسميته **علم اللغة**. فقد صار هذا العلم علوما متعددة كلها مؤثر في صناعة المعاجم. ونافع لها.

ولعل آخر ما يجب الحديث عنه طباعة المعاجم. فهي ذات أهمية كبيرة. لأنها تقرب حاجة القارئ أو تبعدها، وترغبه أو تنفره، وتوضح له او تُبهم. فيجب أن يمحص كل ما يتصل بها من ورق وحبر وحروف وصف وطبع وتصحيح.

فالمعجم كتاب خالد. يلجأ إليه الكبير والصغير. من نال حظّا كبيرا أو صغيرا من الثقافة. ويعتقد كل راجع إليه فيه الصدق والضبط ولذلك فهو عظيم الخطر.

القاهرة في ١٩٧٨/١١/٢٠

---

**المراجع**


١- الخليل بن أحمد: العين- الجزء الأول- طبع بغداد.
٢- أحمد بن فارس: معجم مقاييس اللغة- طبع عيسى الحلبي بالقاهرة.
٣- الجوهري: الصحاح- طبع لجنة البيان العربي بالقاهرة.
٤- مجمع اللغة العربية بالقاهرة: المعجم الكبير- طبع بالقاهرة.
٥- مجمع اللغة العربية بالقاهرة: المعجم الوسيط- طبع بالقاهرة.
٦- دار المشرق — بيروت: المنجد.
٧- د. حسين نصار: المعجم العربي: نشأته وتطوره- مكتبة مصر.
٨- د. عبد الله درويش: معاجمنا العربية.

# التعبير الشفهي والتعبير الكتابي

د. كمال بكداش

يبحث هذا العمل التجريبي(*) في عددٍ من الفروق النفس-لغوية بين نمط التعبير الشفهي ونمط التعبير الكتابي باللغة العربية، وذلك عن طريق إجراء مقارنة تحليلية مكمَّمة لبعض الخصائص الأسلوبية والمُعجمية والنحوية والوظيفية التي تميّز النصوص الشفهية وتلك التي تميِّز النصوص المكتوبة. وكانت هذه النصوص المدروسة قد أنتجها أفراد في وضعيات تجريبية محدَّدة ومتماثِلة.

يقوم تنظيم هذا العمل إذاً على نموذج مبسَّط للتجريب النفساني يتعيّن، في جوهره، بملاحظة أثر تغيّرٍ محدّد في شروط الوضعية المدروسة على عددٍ من مكوِّنات سلوك لفظي، متجسِّمٍ في استجابات قابلة للتحليل بصورة مباشرة. وبديهي القول ان النتائج التي تترتب على عمل من هذا النوع لا بد أن تتّسم بالضرورة بصفة تقريبية.

إن النقد الموجَّه للتجريب في علم النفس هو نقد معروف ومكرّس في بعض أوجهه. وقد توخى هذا العمل من وراء الأخذ بالالتماس التجريبي محاولة استكشاف حقل تطبيق جديد لوسائل التحليل النفس-لغوي، هو حقل: طرق أو أنماط الإنتفاع باللغة العربية كما تتجسّد في أفعال الكلام. وطبيعي أن تبدأ محاولة في هذا الإتجاه الإستكشافي بالتماسٍ وصفي لحقل دراستها، والتجريب بدوره هو احدى المقاربات الوصفية بامتياز. ومن نافلة القول أن «الوقائع» التي يمكن أن تُلاحظ عن طريق التماس من هذا النوع، لن تستمدّ تماسكها وجدواها إلا على ضوء عمل نظري أبعد مدى.

## القسم الأول : مسائل عامة

### ١ - التواصل، التعبير، العبارة:

يشير مفهوم التواصل اللفظي، كما هو مأخوذ هنا. بمعناه النفساني الضيّق والأكثر شيوعاً، إلى التواصل الثنائي بالرسائل اللفظية ما بين فردين. إن التواصل، بهذا المعنى، هو كل انتقال للرسائل ما بين عمليتي الإرسال والاستقبال. هاتان العمليتان، الإرسال والاستقبال، هما تغييرات معينة في الطاقة الصوتية

(*) أنجزت هذه الدراسة بتكليف من معهد الإنماء العربي خلال برنامجه العلمي للعام ١٩٧٨، في فرع لبنان.

والسمعية. تهدف إلى التأشير على مدلولات معينة (أفكار وأشياء) ويتحدد معناها بالتواضع أو الاصطلاح المسبق ما بين المرسل والمتلقّي. تفترض هاتان العمليتان إذاً، في حال التواصل اللفظي، نظاماً مشتركاً، من الإشارات اللغوية، ذا طبيعة اجتماعية.

تُدعى عملية تحقيق النظام اللغوي على صورة رسائل أو كَلِم بعملية التعبير اللفظي. وتتم هذه العملية على مستوى الوحدة المرسِلة وتخضع لجملة عوامل وقيود فردية وموقفية تتصل، خاصة، بنطاق اهتمام النفسانيين.

أما الرسالة اللفظية التي تنشأ عن عملية التعبير فتدعى بالعبارة. ويمكن للعبارة أن تتكوّن من سلسلة تراكيب جُملية تتضمن محتوى معنوياً واحداً، كما يمكن لها أن تتكوّن من تركيب جملي واحد أو كلمة واحدة ذات محتوى دلالي مكتمل. لذا نحدّد العبارة الدنيا بأنها العبارة التي تحتوي، من الوجهة النحوية، على تركيب نحوي واحد على الأقل كما تحتوي، من الوجهة الدلالية، على رسالة واحدة مكتملة على المعنى الأكثر. وان مجموع ما نُخضعه للتحليل من عبارات أو رسائل فيُدعى بالنص اللفظي.

لا يُعتبر النص اللفظي، كما يُدرس في علم النفس اللغوي، عيّنةً لدراسة اللسان أو نظام اللغة نفسه، بل يؤخذ فقط كنتاج ذي معنى لطريقة تحقيق أو استعمال الفرد لهذا اللسان. ذلك ان اهتمام النفساني اللغوي ينصبّ تحديداً على دراسة دينامية الرسائل، أي التغيّرات التي تطرأ عليها تحت تأثير سياق أو شروط تحقيقها وجملة الاستعدادات الذهنية والنفسية الخاصة بالفرد.

تتحقق عملية التعبير اللفظي بصلة مباشرة مع دوافع المرسل النفس-فيزيولوجية، كما تتحقق في ظل تأثير مختلف العوامل أو «القيود» المفروضة على هذه العملية. ذلك أن التعبير اللفظي يخضع لقيود نظام اللغة نفسه الذي يفرض مُعجمه وقواعده والعلاقات الاحتمالية التي تقوم بين مفرداته. كما يخضع هذا التعبير لقيود موقفية تفرضها خاصة الوضعيات المكانية لفعل التواصل (التواصل وجهاً لوجه أو جنباً لجنب، عن بعد أو عن قرب...) وكذلك طبيعة الأقنية المختارة لتحقيق هذا الفعل (القناة السمعية والبصرية خلال الحديث وجهاً لوجه، القناة السمعية فقط خلال الاتصال الهاتفي...). وثمة، بالطبع، قيود داخلية، ذهنية ونفسية، تنشأ من الفرد نفسه. وتتسلل، عبر كل هذه القيود، قيود أخرى اجتماعية-ثقافية وايديولوجية.

تسهم كل هذه العوامل أو «القيود»، متداخلة على الأرجح، كعناصر محوِّلة لعملية التعبير اللفظي لدى المرسل، أي لأسلوب استعمال كفايته اللغوية، وبذلك يمكن لهذه المحوِّلات أن تحدّد، بصورة من الصور، شكل ومضمون واسلوب الرسائل. لذا يهتم لها النفساني اللغوي ويسعى لأن يدرس العلاقة التي تربط ما بينها وبين خصائص الرسائل اللغوية.

من الممكن توسُّل المقارنة بين التعبير الشفهي والتعبير الكتابي بهدف دراسة أثر طبيعة الأقنية المختارة خلال التعبير على خصائص الرسائل الناتجة. في الحالات التي يشترك فيها هذان التعبيران في إستعمال نظام مرجعي واحد للغة، فقد أمكن التمييز بينهما بوصفهما فقط شكلين للغة واحدة (الإفرنسية مثلاً): في حالة هذه اللغة، التي تعتمد نظاماً للتدوين الأبجدي، ثمة الشكل الشفهي الأساس للّغة والشكل الكتابي البديل منه. وعلى هذا الأساس يغدو من الممكن أن نقرِّر في هذه الحالة ان الفرق الأساسي بين هذين الشكلين من التعبير يكمن في طبيعة الأقنية المستخدمة في كلٍ منهما: في حين تتعدّد الأقنية المستخدمة خلال التعبير الشفهي وجهاً لوجه وتشمل النواحي اللفظية والصوتية المرافقة والحركية–الإيمائية، فإن التعبير الكتابي ينحصر فقط بقناة واحدة هي القناة اللفظية أو اللغوية. وعليه تنشأ من هذا الفرق في طبيعة الأقنية المستخدمة فروقٌ أساسية في خصائص الرسائل الصادرة عن التعبير الشفهي وتلك الصادرة عن التعبير الكتابي.

من الواضح أن هذا الفارق وحده (في طبيعة الأقنية المستخدمة) لا يختزل، بالطبع، كل الأسباب الفارقة بين التعبيرين. فمن غير المحتمل أنهما قد وجدا لمجرد التغيير في التنظيم الفيزيائي لأقنية التعبير. إلا أنه من الضروري الإشارة، قبل أن نلتمس هذه المسألة مجدداً، إلى أن الفرض القائل بتماثل نظام اللغة المرجعي خلال التعبيرين، بالنسبة للغات بعينها، هو فرض لا يلائم، كما هو معلوم، واقع التعبير باللغة العربية.

**٢ – المرجع اللغوي:**

يفتقد التعبيران الشفهي والكتابي بالعربية للوحدة التامة في مرجعها اللغوي: تعتمد الكتابة على اللغة الفصيحة في حين يعتمد التعبير بالنطق، في الحياة اليومية، على اللهجة الاقليمية أو «اللغة العامية». والناطق بالعربية يمكن اعتباره، من هذه الزاوية، على عتبة ثنائية اللغة. ومن هنا منشأ المشكلة اللغوية حول ما إذا كانت العامية تُعتبر لغة قائمة بذاتها؟

لا شك أن ممارسة الكتابة أو النطق بالفصحى تستشعر، على صعيد الأداء اللغوي الفعلي، بصورة جليّة، الاختلاف عن ممارسة النطق بالعامية. فهل تناظر هاتان الممارستان لغتين مختلفتين؟ ثمة ميل إجماعي لدى اللغويين العرب، كما يشير أنيس فريحة[1]، لاعتبار العامية تمثّل إنحرافات عن النهج اللغوي النموذجي الذي تمثّله الفصحى. ومردّ هذا الميل، على الأرجح، هو اشتراك العامية والفصحى بمفردات عديدة. ويشير أ. فريحة بحق أن اللغة ليست مجموعة مفردات، إنما اللغة بتراكيبها. والحال أن العامية قد «بعُدت عن الفصحى في صرفها ونحوها ومصطلحها وأسلوب التعبير فيها إلى حد يمكن حسبانُها لغة قائمة بذاتها»[2].

مهما تكن طبيعة وحدود هذه الأزدواجية في اللغة فانها تنزع عن التعبيرين الشفهي والكتابي، أو تحدّ على الأقل، من وحدة مرجعها اللغوي. وبديهي أن ينشأ عنها أثار بالغة على خصائص كلٍ منهما. إلا انه من المؤكد، بالأضافة، أن ثمة دائماً مجالاً للمراوحة، خلال التعبيرين، بين المرجعين العامي والفصيح (فوق ما بينهما أصلاً من علائق). ان اتساع أو ضيق هذا المجال تعيّنهما جملة محددات اجتماعية - ثقافية وفردية.

**٣ - طبيعة نظام الإشارات:**

إن الكتابة، حسب تعبير روبير إسكربيت (٣) ( R. Escarpit ) هي لقاء لغة بلغة أخرى، لقاء اللغة الصوتية بلغة الخطوط. ولأجل ان يُنتفع بها يجب الانتقال من القناة السمعية إلى القناة البصرية، الأمر الذي يحتمّ بالتالي تغييراً في نظام الإشارات أو الرموز نفسه.

يستخدم الكلام المنطوق، الشفهي، نظاماً من الإشارات ذا طبيعة صوتية. وتتصف الإشارات الصوتية، بصورة رئيسية، بالصفة الخطّية، أي بجريانها، خلال الكلام، في تتابع زمني غير قابل للإرجاع.

أما الكتابة فتستخدم نظاماً من الخطوط الحسية التي تُرى بالعين، وهي إشارات لا تخضع بالضرورة لصفة الخطّية. ذلك أن الاشارة الخطوطية يمكن أن توجد «فوق» أو «تحت» إشارة أخرى، وليس فقط قبلها أو بعدها، كما يمكن الرجوع بها أيضاً، وفي كل لحظة، إلى الوراء. فالصفة الأساسية للإشارات الخطوطية هي صفة الإستمرارية أو الاستقرار التي تتيح لها السيطرة على أو تجاوز عاملي الزمان والمكان أو البعد الجغرافي.

ورغم أن الكتابة نظام موازٍ للنظام الصوتي، وفي موقع تبعي عموماً بالنسبة لهذا الأخير، فانها تختلف عنه من حيث نمط عملها. ذلك أنها تتيح، بسبب استقرار خطوطها وتلافيها النسبي لصفة الخطّية، مجالاً أوسع بكثير للاعداد الذهني مما يتيحه الكلام المنطوق. وبديهي أن يرتد هذا الاختلاف على خصائص الرسائل المنتجة بواسطة كلٍ منهما.

**٤ - التعبير الشفهي والتعبير الكتابي: أسباب التغاير:**

يوجز س. موسكو فيتشي[٤] ( S. Moscovici ) الأسباب المعروضة التمييز بين نمط التعبير الشفهي ونمط التعبير الكتابي كما يلـــي:

(أ) إن الطاقات العضلية – العصبية المبذولة خلال الكتابة هي طاقات أهم من تلك المبذولة خلال الكلام.

(ب) تفترض التبادلات الشفهية وجود الآخر، في حين تتوجه التبادلات الكتابية إلى شخص غائب. لذا فإن الإشارات الحركية وإيماءات الوجه التي تُستخدم في الحالة الأولى هي إشارات وإيماءات غير قابلة لأن تُستخدم في الحالة الثانية. ويدعو ذلك إلى الافتراض أن النحو الصوري خلال الكتابة يقوم بتعويض هذه الإشارات اللغوية المستخدمة في الكلام.

(ج) الارسال الشفهي إرسال متواتر، مألوف ومستمر، أما الارسال الكتابي فنادر أكثر ومتقطّع أكثر. إذ تقتضي الكتابة تعمّداً أكبر للقيام بها وجهوداً أعظم للتكيف على موقف مقيّد نسبياً.

(د) يُضفى على كل موقف إرسال، شفهي أو كتابي، معنى إجتماعي خاص يوجّه بدوره سلوك القائمين بالإرسال أو التلّقي. فالقيمة الإجتماعية التي تضفى على التعبير الكتابي، غير المألوف عموماً، تُعمّم على صورة خصائص مميّزة للرسائل الناتجة عن هذا النمط من التعبير. وهذه القيمة هي قيد مفروض على المرسل يسهم في توجيه سلوكه.

لا يمكن الركون تماماً، كما يلاحظ موسكو فيتشي، للفرض الأول (أ) الذي لم يتم إثباته في كل الأحوال. فمن الممكن الكتابة باليد أو بواسطة الآلة الكاتبة أو بطريقة إختزالية دون أن تتغيّر الخصائص الأساسية للنصوص المكتوبة. فالجهد العضلي المبذول لا يسهم بصورة أساسية في تعيين خصائص النص.

غير أن واقع التعبير بالعربية يقتضي، كما سبق وأشرنا، ضرورة توسيع مفهوم «القيد الإجتماعي» الوارد أعلاه ليشير، في آن معاً، إلى القيمة المضفاة اجتماعياً على نمط التعبير الكتابي، والى طبيعة المرجع اللغوي المفروض اجتماعياً على هذا النمط من التعبير بالعربية، أي مرجع الفصحى (راجع النقطة رقم ٢). كما يقتضي أيضاً الإشارة إلى دور طبيعة نظام الإشارات المستخدم والصفات التي ترتبط به، في توسيع أو تضييق مجال الإعداد أو الإرصان الذهني في كلا النمطين من التعبير الكتابي والشفهي وأثر ذلك على خصائص كلٍّ منهما (راجع النقطة رقم ٣).

## ٥ – خصائص خلافية بين التعبير الشفهي والتعبير الكتابي:

أبرزت بعض الأعمال النفسانية التجريبية[٥] [٦] التي قارنت ما بين التصرفات الشفهية والتصرفات الكتابية في وضعيات متماثلة، عدداً من خصائص هذين النمطين من التعبير. ويمكن إيجاز هذه السمات الفارقة بما يلي:

ينحو التعبير الكتابي، بشكل عام، إلى ان يكون أفضل إعداداً من الوجهة النحوية، أقل إطناباً في مفرداته وأكثر تواتراً بالأسماء. أما التعبير الشفهي فهو أكثر إطناباً نسبياً، أقل اعداداً من الوجهة الصورية ويستخدم نسبة أهم من الأفعال. كما يمتاز التعبير الشفهي بحجم أكبر لإرساله اللغوي (من حيث المعدل الوسطي لعدد الكلمات) من التعبير الكتابي.

ثمة خصائص فارقية أخرى[٧] أقل أهمية أو ترتبط بالخصائص المذكورة بصورة من الصور، منها:

– ان مؤشر الاخضاع (أي عدد الجمل الخاضعة أو التابعة مضروباً بمئة ومقسوماً على العدد الإجمالي للجمل) هو أشد ارتفاعاً في التعبير الكتابي منه في التعبير الشفهي، وينحو هذا المؤشر إلى الارتفاع مع ازدياد السن.

– تتواتر التعابير «المجردة» بنسبة أكبر في التعبير الكتابي بينما تتواتر التعابير «الشائعة» وغير الدقيقة بنسبة أكبر في التعبير الشفهي.

– إن نسبة العلاقة بين عدد الأفعال/عدد الصفات مرتفعة أكثر في التعبير الشفهي. ويرتبط ذلك بما سبقت ملاحظته من تواتر كبير للأفعال في هذا النمط من التعبير.

– ان تنوع المفردات (مُقاساً بعدد الكلمات المتغايرة، مقسوماً على العدد الإجمالي لكلمات النص المدروس) يرتفع أكثر في التعبير الكتابي تبعاً لازدياد السن.

حاول س. موسكو فيتشي[٨] تفسير هذه الفروق بردِّها أساساً إلى عامل القيد المفروض على قناة التعبير خلال الكتابة، مقلّلاً من أهمية دور غياب الضبط البصري لردود فعل المتلقي في هذا النمط من التعبير (راجع النقطة ٤). وبهدف إثبات هذا التفسير تجريبياً، قارن نصوصاً شفهية صدرت عن أشخاص خلال مناقشتهم لموضوع «السينما» في أربع وضعيات مكانية للمحادثة: (١) وجهاً لوجه، (٢) جنباً لجنب، (٣) وجهاً لوجه مع ساتر يمنع الرؤية، (٤) ظهراً لظهر. وكان قد ميّز بين هذه الوضعيات تبعاً لمتغيرين: درجة السهولة الإدراكية: القوية في الوضعيتين رقم (١) ورقم (٢)، والضعيفة في الوضعيتين رقم (٣) ورقم (٤)؛ ودرجة التقييد المفروض على المتحدثين: القوية في الوضعيتين رقم (٢) ورقم (٤) والضعيفة في الوضعيتين رقم (١) ورقم (٣).

وقد انتهى إلى الاستنتاج أن النصوص اللفظية التي صدرت خلال المناقشة في الوضعيتين «المقيّدتين» ظهراً لظهر وجنباً لجنب، تمتاز بالخصائص نفسها تقريباً التي تمتاز بها عادة اللغة المكتوبة؛ بينما تقترب تلك الصادرة في الوضعيتين «الأقل تقييداً»، وجهاً لوجه ووجهاً لوجه مع ساتر، من الخصائص المميِّزة بشكل عام للغة الشفهية. ودعت هذه النتيجة إلى تفسير الفروق الملاحظة بصورة أساسية بدرجة القيد

المفروض على قناة التعبير. والحال أن التعبير الكتابي، من جهته، نمط من الارسال مقيّد، غير مألوف ومخصص بقيمة ما على الصعيد الاجتماعي. ومن هذا التقييد تنشأ، في نظر موسكوفيتشي، الخصائصُ التي تميّز هذا النمط من التعبير بالمقارنة مع التعبير الشفهي. ومهما تكن حدود هذا التفسير، فالواضح أن أعمالاً من هذا النوع توجه الأنظار، في علم النفس اللغوي، إلى أهمية التماس التفاعلات النفس - اجتماعية في أي جهد تفسيري للسلوك اللغوي.

## القسم الثاني : الدراسة التجريبية

**١ - منهجية البحث :**

**( أ ) المخطط التجريبي :**

تتمثل **مشكلة البحث** بدراسة عددٍ من الفروق النفس - لغوية بين التعبير الشفهي والتعبير الكتابي باللغة العربية. وبكلام آخر تتمثل هذه المشكلة بدراسة فارق الأثر (أو الأثر الفارقي) بين موقف التعبير شفهياً وموقف التعبير كتابياً على عددٍ من المتغيرات النفس - لغوية. وبلغة التجريب النفساني يشكل نمط التعبير (الشفهي أو الكتابي) «المتغير المستقل» في حين تكوِّن «المتغيرات التابعة» من بعض الخصائص النفس - لغوية.

**هذه الخصائص أو المتغيرات النفس - لغوية** المدروسة هي التالية :

**١ - مدة وحجم الارسال :**

( أ ) مدة الارسال بالدقائق.

(ب) عدد الكلمات.

(ج) وتيرة الكلام، أي : حاصل علاقة عدد الكلمات/مدة الارسال بالدقائق.

**٢ - الأصناف النحوية للكلمات :**

( أ ) النسبة المئوية للأسماء.

(ب) نسبة الأفعال.

(ج) نسبة الصفات.

(د) حاصل علاقة الأفعال/الصفات.

(هـ) نسبة كلمات الوصل أو الروابط (حروف العطف والأسماء الموصولة)

**٣ – المؤشرات الدلالية :**

( أ ) نسبة تواتر الكلمات «المجردة».

(ب) نسبة تواتر الكلمات «الشائعة».

**٤ – تنوُّع المفردات ودرجة الإطناب :**

( أ ) تنوُّع المفردات : ويُقاس بحاصل علاقة الأنماط/الأحداث ، أي مجموع الكلمات المتخالفة أو المتغايرة في نص معيّن (الأنماط) ، مقسوماً على مجموع عدد كلمات هذا النص (الأحداث).

(ب) تنوُّع مفردات الأسماء : ويُقاس بحاصل علاقة أنماط الأسماء/أحداث الأسماء ، أي مجموع عدد الأسماء المتخالفة مقسوماً على مجموع عدد الأسماء في نص معيّن.

(ج) تنوّع مفردات الأفعال : ويُقاس بحاصل علاقة أنماط الأفعال/أحداث الأفعال.

(د) درجة الإطناب : أي معدّل تكرار الكلمات نفسِها في نص معين، ومؤشره في هذه الدراسة هو قياس حاصل علاقة الأحداث/الأنماط.

(هـ) درجة الإطناب في الأسماء : حاصل علاقة أحداث الأسماء/أنماط الأسماء.

(و) درجة الإطناب في الأفعال : حاصل علاقة أحداث الأفعال/أنماط الأفعال.

**٥ – بنية الجمل :**

( أ ) طول الجملة :

(أ١) توزّع الجمل بحسب أطوالها :

. النسبة المئوية للجمل من ١ إلى ٣ كلمات.

. نسبة الجمل من ٤ إلى ٧ كلمـات.

. نسبة الجمل من ٨ إلى ١٠ كلمات.

. نسبة الجمل من١٠ كلمات وما فوق.

(٢أ) متوسط عدد الكلمات في الجملة الواحدة: ويُقاس بحاصل علاقة مجموع الكلمات/مجموع عدد الجمل في نصّ معيّن.

(ب) درجة أصولية الجمل:

. النسبة المئوية للجمل الأصولية.
. نسبة الجمل شبه الأصولية.
. نسبة الجمل غير الأصولية.

(ج) درجة تعقُّد الجمل:

. النسبة المئوية للجمل البسطة.
. نسبة الجمل ذوات الشقين.
. نسبة الجمل المركّبة.
. نسبة الجمل المعقّدة.

**٦ – وظائف الرسالة اللفظية:**

(أ) النسبة المئوية للعبارات ذات الوظيفة التعبيرية.
(ب) نسبة العبارات ذات وظيفة النداء.
(ج) نسبة العبارات ذات الوظيفة المرجعية أو التمثُّلية.
(د) نسبة العبارات ذات وظيفة تعدّي اللغة.

يتكوّن أفراد التجربة من ثمانية أشخاص ذكور، تتراوح أعمارهم بين ست عشرة وسبع عشرة سنة، ويتابعون مرحلة الدراسة الثانوية. وكانت مشاركتهم في هذه التجربة على سبيل التبرع.

خضع كل فرد من هؤلاء الأشخاص لتجربة التعبير شفهياً، ومن ثم لتجربة التعبير كتابياً، في الموقف نفسه وحول الموضوع نفسه. وتمثلت **المهمة المطروحة** على كل فرد بأن يروي حكاية، حسب ما يتبادر إلى ذهنه، انطلاقاً مما يراه في كل لوحة من بين خمس لوحات (متون) مختارة من الرائز الاسقاطي: رائز تبصّر المتون (رتم) ( (T.A.T) ( THEMATIC APPERCEPTION TEST )، وقد تحقق تنفيذ هذه المهمة بالتعبير شفهياً في مرحلة أولى (على اللوحات الخمس) ثم بالتعبير كتابياً في مرحلة ثانية أعقبت الأولى مباشرة (وعلى اللوحات الخمس نفسها). وبذلك نشأ لدينا، بالنسبة لكل فرد، وثيقة محكية ووثيقة مكتوبة، ستشكلان أساساً للمقارنة بين نمطي التعبير الشفهي والكتابي.

رائز تبصّر المتون (رتم) رائز اسقاطي قدّمه مورغان (C.D. MORGAN) عام ١٩٣٥ ونشره موري (H A.MURRAY) في شكله النهائي عام ١٩٤٣. يتألف الرائز من ثلاثين لوحة (صورة) اضافة إلى لوحة بيضاء. وقد اختيرت الصور وتمّ تصنيفها، بطريقة تسمح بتشكيل أربع سلاسل مناسبة للرجال والنساء والصبيان والفتيات. وتقضي تعليمات تطبيق الرائز بالطلب إلى المفحوص بأن يقصّ حكاية عن كل لوحة، ويُعمل على تسجيل كل منها وتحليلها، بطرق معينة، وصولاً إلى ما تكشفه من إسقاطات للميول الضمنية للشخصية.

«الرتم» إذاً تقنية إسقاطية تتيح، عن طريق النشاط التخيلي أو التصوّري، اسقاط الدينامية العاطفية الداخلية على الخارج (على اللوحات). كما يعتمد «الرتم» على التداعي اللفظي (رواية القصة لفظياً) الذي يتيح، بين أمور أخرى، دراسة السمات الأسلوبية أو خصائص الأسلوب اللفظي للشخص المفحوص[٩].

ولقد تم إنتقاء اللوحات الخمس المستخدمة في الاختبارات من بين لوحات الرائز الثلاثين، حسب معياري جنس (ذكور) وعمر (١٦ - ١٧) الأشخاص المفحوصين. وفي ما يلي وصفٌ للوحات الخمس المختارة بأرقامها الأصلية وما يوازيها من ترقيم جديد حسب تتابع عرضها في هذه التجربة:

| | الأرقام الأصلية | الترقيم الجديد |
|---|---|---|
| اللوحة رقم: | 1 | ١ صبي يتأمل «كمان» موضوعة على طاولة أمامه. |
| | 2 | ٢ - مشهد ريفي: في مقدّمة المشهد فتاة شابة تحمل كتباً في يدها. وفي مؤخرة المشهد رجل يعمل في الحقل وامرأة مسنّة تنظر اليه. |
| | 4 | ٣ - امرأة تحتضن كتفي رجل يظهر مديراً وجهه وجسمه وكأنه يحاول الابتعاد عنها. |
| | 8BM | ٤ - ولد ينظر أمامه والى جنبه نرى أنبوب (أستون) بندقية. في مؤخرة اللوحة نميّز مشهد عملية جراحية وكأنه صورة حلم. |
| | 10 | ٥ - رأس امرأة شابة ممددٌ على كتف رجل. |

بعد تحضير اللوحات وقبل عرضها على كل فرد من أفراد التجربة، سعينا إلى توفير وضعية ايجابية قدر الامكان للشخص المفحوص، أو، على الأقل، وضعية لا تتصف بطابع صدمي أو هلعي. ذلك ان بعض الصور المستخدمة تحتوي على اعتبارات عدوانية (رقم (٤) خاصة) وأخرى تحتوي على اعتبارات جنسية (رقم (٥) إلى حد ما).

وقد اعتمدنا، لتوفير هذه الوضعية الايجابية، على إثارة «الطابع الموضوعي» للاختبار بالاشارة إلى «ان الاختبار يتعلق بدراسة الصور نفسها وليس الأشخاص الذين يروون قصصاً حولها» (بالعامية). لذا فإن **التعليمة المعطاة** لكل فرد كانت كما يلي: «ارو قصة على أساس ما تشهده في هذه اللوحة، لنرى طاقة هذه اللوحة على توليد النشاط الخيالي. وليكن لهذه القصة بداية ونهاية محددتان» (بالعامية).

ينقسم الاختبار الفردي إلى مرحلتين: يقوم الفرد، في المرحلة الأولى، برواية حكاياته الخمس بصورة شفهية بحضور المجرِّب، الذي يكتفي باعطاء التعليمة وتقديم اللوحات الواحدة تلو الأخرى. ويُصار إلى تسجيل هذه الحكايات المروية على آلة مسجِّلة.

في المرحلة الثانية يطلب من الفرد أن يكرر الاختبار نفسه، بصورة كتابية هذه المرة. وذلك بأن تُوضع إلى جانبه اللوحات مرتّبة بالنسق المعتمد بحيث يقوم هو نفسه، بعد انسحاب المجرِّب، بعرض كل منها لنفسه وتسجيل تداعياته عنها كتابياً على أوراق موضوعة أمامه (كما يُطلب من كل فرد أن يسجّل؛ في نهاية كتابته لكل حكاية، الوقت كما تعيّنه ساعة موضوعة إلى جانبه ويتيح ذلك، عند فرز المعطيات، معرفة المدة التي استغرقتها رواية كل حكاية كتابياً).

يتمثل إذاً التغيير الوحيد الذي يخضع له كل فرد من أفراد التجربة بتغيّر نمط التعبير (الشفهي الكتابي) الذي يبني الفرد بواسطته اسقاطاته في القصص المروية. ويمكن بالطبع تبرير نسق المرحلتين باعتبار أولوية النشاط الشفهي، من الوجهة التكوينية، على النشاط الكتابي. فهذا النشاط الأخير هو، من الوجهة التاريخية والوجهة التكوينية الفردية، شكلٌ تعبيري تابع للنشاط الشفهي.

وبذلك توافر لدينا، بالنسبة لكل فرد، وثيقة منطوقة وأخرى مكتوبة يتكوّن كل منها من خمس حكايات، أي ما مجموعه، بالنسبة لمجموع أفراد التجربة الثمانية، أربعون حكاية منطوقة وأربعون حكاية مكتوبة. وقد شكلت هذه الوثائق أساس المقارنة في المتغيرات النفس - لغوية بين نمط التعبير الشفهي ونمط التعبير الكتابي

**الموقفان التجريبيان** المدروسان هما اذاً:

- موقف التعبير الشفهي.
- موقف التعبير الكتابي.

يتغاير هذان الموقفان، كما سبق وأشرنا، من عدة وجوه:

فهما يتغايران، من **الوجهة العلائقية الاجتماعية**، بعامل أساسي هو عامل **القيد** المفروض على كل

فرد من أفراد التجربة عن طريق إلزامه بقاعدة التعبير كتابياً عما كان قد عبّر عنه شفهياً «بصورة طبيعية أو عفوية». فالموقف الكتابي موقف مقيّد نسبياً لما يرتبط به من دلالات وقيم اجتماعية ولما يقتضيه من تعمد وجهد للتكيف عليه.

كما يتغاير هذان الموقفان. من حيث **طبيعة الأقنية** المستخدمة، **بتعدد الأقنية** المستخدمة في التعبير الشفهي (اللفظية، الاصواتية. الحركية – الايمائية) **وأحادية قناة** التعبير الكتابي (الاقتصار على القناة اللفظية فقط)

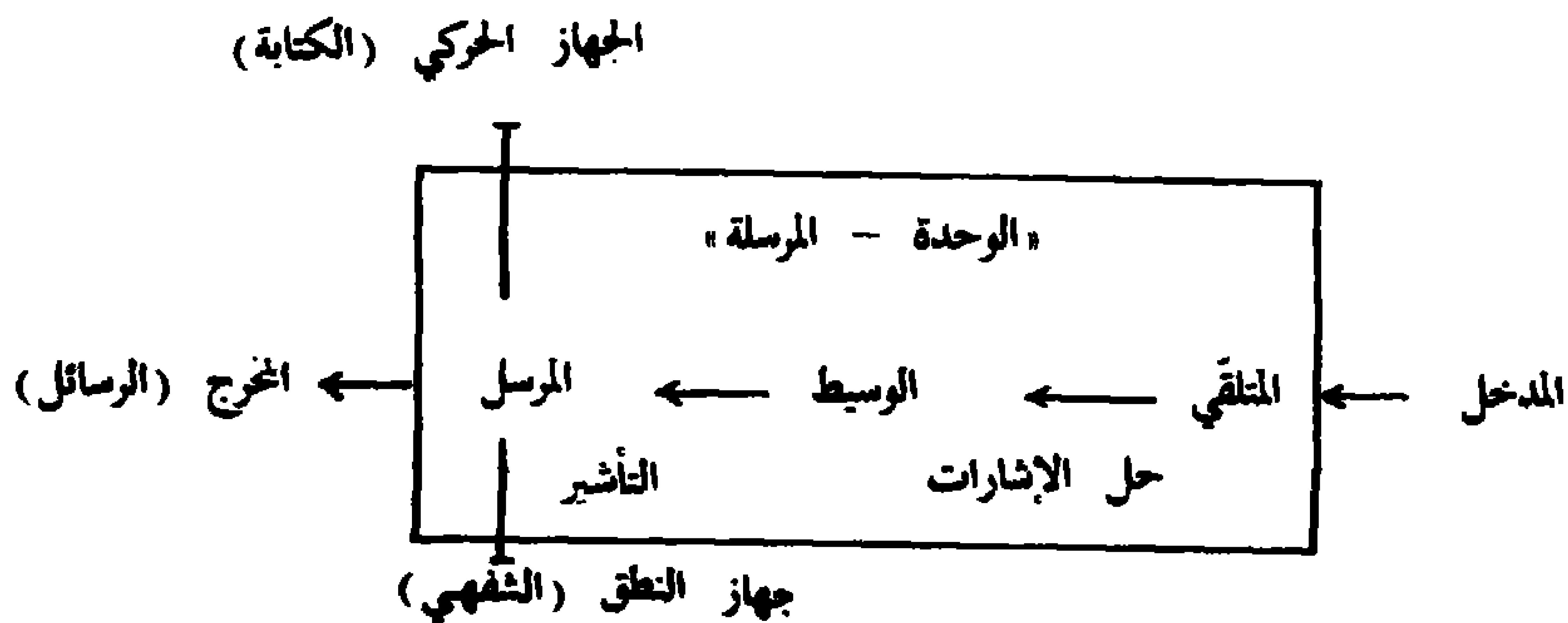
إلا أنهما يتغايران أيضاً، بخصوص اللغة العربية، من حيث **المرجع اللغوي**: يستند التعبير الشفهي «العفوي» الى **العامية**، في حين يستند التعبير الكتابي **إلى الفصحى**.

وهما يتغايران أخيراً من حيث **طبيعة الاشارات** أو العلامات المستخدمة: الطبيعة **الصوتية** لاشارات التعبير المنطوق **والطبيعة الحسية المادية** لخطوط التعبير بالكتابة.

ويمكن أن نجمل هذه التغايرات بين التعبير الشفهي والتعبير الكتابي في اللوحة التاليـــة:

| نمط التعبير/وجوه التغاير | درجة القيد | الأقنيـــة | المرجع اللغوي | طبيعة الاشارات |
|---|---|---|---|---|
| الشفهي | عفوي . مألوف | متعدد الأقنية | العاميـــة | الأصوات |
| الكتابي | مقيد نسبياً | أحادي القناة | الفصحى | الخطوط |

كما يمكن أن نعيّن مختلف عناصر التجربة باستعمالنا الرسم التالي للوحدة – المرسِلة الذي اقترحه ش. أوسغود عام ١٩٦٣[١٠]:



المدخل: يمثل المصدر الخارجي للمثيرات (لوحات الرائز)

المتلقي: جهاز إدراكي (النظر)، يقوم بتحويل هذه المثيرات إلى شحنات عصبية حسية.

الوسيط: يمثل الوظيفة الذهنية التي تقوم بحل إشارات هذه الشحنات وتختار، تبعاً لمستوى كفايتها ولتأثير مختلف العوامل والقيود، رسائل معينة تقوم بتحويلها (تأشيرها) على صورة شحنات عصبية حركية.

أما المرسل فيمثل، بحسب الموقف المدروس، جهازَ النطق في حالة التعبير الشفهي والجهاز اليدوي - الحركي في حالة التعبير الكتابي. إنه يمثل، بمجموع الخصائص المتصلة به في الحالتين، المتغير التجريبي المستقل أو مصدر التغيّر. ويقوم المرسل بترجمة الشحنات العصبية الحركية أو بتأشيرها من جديد إلى حركات صوتية (في حالة النطق) أو إلى رموز حسية مكتوبة (في حالة الكتابة). وتكوّن هذه الاستجابات رسائل المخرج التي تشكل مادة تحليل بعض المتغيرات النفس - لغوية «التابعة» (أي التابعة لمصدر التغيّر).

**(ب) فرز المعطيات وتحليلها إحصائياً:**

إثر الانتهاء من الاختبارات المقرّرة تم فرز المعطيات كمياً بحسب المتغيرات المدروسة ونمطي التعبير الشفهي والكتابي وتم تسجيلها على لوحة جامعة. وقد أمكن، على هذه اللوحة، أن نحدّد، بالنسبة لكل فرد، المقدارَ الكميّ لكل متغيّر مدروس في موقف التعبير الشفهي من جهة وفي موقف التعبير الكتابي من جهة ثانية. وبما أن مجموعة الأشخاص الذين تواتروا على هذين الموقفين هي مجموعة واحدة مؤلّفة من ثمانية أشخاص، فقد أمكن بالتالي، وبالنسبة لكل موقف، تحديدَ المعدل الوسطي لقيم كل متغير من المتغيرات المدروسة:

المعدل الوسطي: $\frac{\text{مجموع قيم كل متغير}}{٨}$

وقد أُخضعت المعطيات الكمية المفرزة لتحليل احصائي لتبيان مدى دلالة الفروق الناتجة في كل متغير، تبعاً لموقف التعبير. وقد أمكن استخراج دلالة هذه الفروق بتطبيق الطريقة الإحصائية، المعروفة **بتحليل التباين**، التي تظهر ما إذا كانت الفروق الملاحظة في كل متغير، بين موقف التعبير الشفهي وموقف التعبير الكتابي، هي فروق ذات دلالة من الوجهة الاحصائية أم لا وتعتمد هذه الطريقة على مجموع مربعات الانحرافات في توزيع معيّن، أي أنها تقوم، في جوهرها، على حساب مدى انحراف كل فرد عن متوسط أفراد المجموعة. لذا فإن تحليل التباين يُظهر، بطرق إحصائية معينة، ما إذا كانت

الفروق الناتجة عن مصدر التغيّر هي فروق كبيرة إلى حد كافٍ (أي فروق ذات دلالة) بحيث لا يمكن أن تُنسب هذه الفروق للصدفة وحدها.

يقود تحليل التباين إلى أن نستنتج، في حال تعدّت ( F )الناتجة أو تساوت بـ ( F ) المطلوبة (=٤،٦٠)، أنّه من المحتمل قليلاً (٥٪) أن تُعزى الفروق الملاحظة بين الموقفين للصدفة وحدها، بمعنى أنه من الممكن أن نقرّر، في هذه الحالة أن ثمة احتمالاً كبيراً (٩٥٪) أن تكون الفروق الملاحظة هي فروق فعلية.

**٢ – نتائج البحث التجريبي:**

**١ – مدّة وحجم الإرسال:**

تم قياس مدّة الإرسال بتسجيل مجموع الدقائق التي استغرقها كل فرد في انتاجه للنص اللفظي الكامل، في كلٍ من الموقفين المدروسين الشفهي والكتابي. هذا يعني أن تعبير «مدّة الإرسال» يشير إلى مدّة انتاج النص اللفظي الكامل، بما في ذلك لحظات التوقف عن الإرسال اللفظي الفعلي في خلال الموقف نفسه.

أما حجم الإرسال فقد قيس بعدد كلمات النص الناتج في كلٍ من الموقفين. وقد استُخدم هنا تعريف إجرائي «للكلمة» تم بصورة غير مباشرة عن طريق اللغة المكتوبة: فالكلمة هي كل مجموعة رموز يحدُّها فضاءان أبيضان.

وفي ما خصّ وتيرة الارسال، فقد تم استخلاصها من حاصل قسمة عدد الكلمات على مجموع عدد الدقائق التي استغرقها انتاج النص اللفظي. ويُعطي هذا الحاصل عدد الكلمات المنتجة في الدقيقة الواحدة.

يوضح الجدول رقم (١) تغيّرات مدة وحجم ووتيرة الارسال لدى كل فرد من أفراد التجربة الثانية، في كل من الموقفين المدروسين الشفهي والكتابي. يشير هذا الجدول إلى أن المعدّل الوسطي لمدة الارسال في الموقف الشفهي هو (١٢) دقيقة، في حين يبلغ هذا المعدّل في الموقف الكتابي (٤٥) دقيقة تقريباً. ويعلمنا تحليل التباين ان هذا الفارق الملاحَظ في مدة الإرسال بين الموقفين هو فارق ذو دلالة ( F الناتجة=٢٥،٦٨ > ٤،٦٠).

يشير الجدول المذكور، من جهة أخرى، إلى أن متوسط عدد الكلمات المرسَلة في الموقف الشفهي هو (٣٩١) كلمة تقريباً، في حين يبلغ هذا المتوسط (٥٣٠) كلمة في الموقف الكتابي. إلا أن تحليل

التباين أظهر أن هذا الفارق في حجم الإرسال بين الموقفين هو فارق غير ذي دلالة من الوجهة الإحصائية ( F الناتجة=١.٢١ < ٤.٦٠).

ويُظهر الجدول نفسه، أخيراً، أن متوسط عدد الكلمات المرسَلة في الدقيقة الواحدة يبلغ (٣٧) كلمة تقريباً في الموقف الشفهي و (١٣) كلمة تقريباً في الموقف الكتابي. ويشهد تحليل التباين على دلالة هذا الفارق في وتيرة الارسال بين الموقفين ( F الناتجة=١٤.٥٣ > ٤.٦٠).

تشهد هذه النتائج إذاً على تغاير حقيقي في مدة ووتيرة الارسال، تبعاً لنمط التعبير: يستغرق النشاط الكتابي مدّة أطول، بمعدل ثلاثة أضعاف تقريباً، من المدة التي يستغرقها النشاط الشفهي خلال الوضعية المدروسة نفسها، إلا أن وتيرة الكلام، في هذا النشاط الأخير، هي أسرع بمعدل الضعفين تقريباً منها في النشاط الكتابي. ويفسر ذلك، جزئياً، أن حجم الارسال خلال الموقفين لا يتغاير بصورة دالة. إذ يبدو أن طول الحكاية المروية (بعدد الكلمات) خلال موقف إسقاطي (تطبيق رائز «الرتم») هو عامل مستقل عن أثر نمط التعبير.

**الجدول رقم (١)**

**تغيُّرات مدّة وحجم ووتيرة الإرسال تبعاً للموقف**

| الموقف | الشفهي | | | الكتابي | | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| المتغيرات الأشخاص | مدّة الإرسال بالدقائق | عدد الكلمات | وتيرة الكلام العدد/المدة | مدة الإرسال بالدقائق | عدد الكلمات | وتيرة الكلام العدد/المدة |
| ش١ | ٥ | ٢٦٨ | ٥٣.٦٠ | ٢٠ | ٤٩٨ | ٢٤.٩٠ |
| ش٢ | ٢٢ | ٣١٣ | ١٤.٢١ | ٥٦ | ٢٩٤ | ٥.٢٥ |
| ش٣ | ١١ | ٤٧٦ | ٤٣.٢٧ | ٥٢ | ٤٨٦ | ٩.٣٥ |
| ش٤ | ١٠ | ٣٣٨ | ٣٣.٨٠ | ٤٠ | ٥١٦ | ١٢.٩٠ |
| ش٥ | ٩ | ٢٥٨ | ٢٨.٦٧ | ٢١ | ٢٨٤ | ١٣.٥٢ |
| ش٦ | ١٩ | ٤٤٢ | ٢٣.٢٦ | ٧٠ | ٥٥٦ | ٧.٩٤ |
| ش٧ | ٨ | ٢٦٧ | ٣٣.٣٨ | ٤٥ | ٣٤٥ | ٧.٦٧ |
| ش٨ | ١٢ | ٧٦٥ | ٦٣.٧٥ | ٥٧ | ١٢٦١ | ٢٢.١٢ |
| المجموع العام | ٩٦ | ٣١٢٧ | ٢٩٣.٩٦ | ٣٦١ | ٤٢٤٠ | ١٠٣.٦٥ |
| المعدل الوسطي | ١٢ | ٣٩٠ ٨٨ | ٣٦.٧٥ | ٤٥.١٣ | ٥٣٠ | ١٢.٩٦ |

## ٢ – الأصناف النحوية للكلمات:

إن الأصناف النحوية المدروسة للكلمات هي: الأسماء والأفعال والصفات والروابط (أي حروف العطف: الواو، الفاء، ثم، أو، أم...، والأسماء الموصولة: التي، الذي..). كما دُرست علاقة الأفعال/الصفات (عدد الأفعال مقسوماً على عدد الصفات في النص اللفظي نفسه).

يُظهر الجدول رقم (٢) تغيّرات النسب المئوية لمختلف الأصناف النحوية للكلمات لدى كل فرد من أفراد التجربة الثمانية، في كل من الموقفين الشفهي والكتابي. وقد تعيّنت النسبة المئوية لتواتر كل صنف بحاصل قسمة تواتره الإجمالي على مجموع عدد الكلمات، مضروباً بمئة.

يشير هذا الجدول إلى أن المعدّل الوسطي لنسبة تواتر الأسماء في الموقف الشفهي هو (٣٤.٥٠٪)، في حين يبلغ هذا المعدّل (٤٢.٠٧٪) في الموقف الكتابي. ان هذا الفارق الملاحَظ في تواتر الأسماء بين الموقفين هو فارق ذو دلالة، إلى حدّ ما، من الوجهة الإحصائية (F الناتجة=٥.٥٤ > ٤.٦٠). أما متوسط نسبة تواتر الأفعال فيبلغ على التوالي (٢٢.٢٤٪) في الشفهي و(١٦.٨٧٪) في الكتابي. وكان هذا الفارق قد لوحظ بصورة منتظمة وجد عامة في لغات أخرى (الفرنسية والانكليزية)، ويتصف هنا بدلالة مهمة إحصائياً (F الناتجة=١٨.٩٢ > ٤.٦٠). أما الصفات فقد بلغت نسبةُ تواترها، في المتوسط، (٤.٠٧٪) في التعبير الشفهي و(٦.٩٨٪) في التعبير الكتابي. ويتصف هذا الفارق أيضاً بدلالة احصائية (F الناتجة=١١.٤٢ > ٤.٦٠).

وتُعد نسبة تواتر الروابط من مؤشرات مدى تواتر الجمل المركّبة التي تتصل مختلف مقاطعها الجملية بواسطة حروف العطف أو الأسماء الموصولة. وقد بلغت هذه النسبة في المتوسط، كما يُظهر الجدول المذكور، (٧.٨١٪) في الشفهي و(١٢.٥٤٪) في الكتابي. ويشير تحليل التباين إلى أن هذا الفارق في نسبة تواتر الروابط بين الموقفين هو فارق ذو دلالة كبيرة (F الناتجة=٥٨.٤٢ > ٤.٦٠).

ونذكر أخيراً أن حاصل علاقة الأفعال/الصفات قد بلغ في المتوسط (٦.١٦) في التعبير الشفهي و(٢.٦٦) في التعبير الكتابي. وتُفسّر هذه النتيجة، كما هو واضح، بالتواتر النسبي الكبير للأفعال في الشفهي من جهة وبالتواتر النسبي الكبير للصفات في الكتابي من جهة أخرى. ويدلّ تحليل التباين على أن هذا الفارق الملاحظ، في حاصل علاقة الأفعال/الصفات بين الموقفين، هو فارق ذو دلالة (F الناتجة=١٠.٧٩ > ٤.٦٠).

تشهد جملة هذه النتائج على فروق هامة ومنتظمة لدى كل الأفراد في توزُّع الأصناف النحوية للكلمات بصورة متباينة في النصوص اللفظية الناتجة عن كلٍ من نمطيّ التعبير الشفهي والكتابي. ينحو

التعبير الكتابي إلى استخدام نسبة من الأسماء (والصفات) والروابط، أعلى نسبياً، منها في التعبير الشفهي، في حين ينحو هذا الأخير إلى استخدام نسبة أهم من الأفعال، ويظهر فيه بالتالي، ولدى كل الأفراد، حاصل أكبر نسبياً لعلاقة الأفعال/الصفات.

**الجدول رقم (٢)**

**تغيُّرات النسب المئوية للأصناف النحوية للكلمات وحاصل علاقة الأفعال/الصفات تبعاً للموقف**

| الموقف | الشفهي | | | | | الكتابي | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| المتغيرات الأشخاص | الأسماء | الأفعال | الصفات | الأفعال الصفات | الروابط | الأسماء | الأفعال | الصفات | الأفعال الصفات | الروابط |
| ش ١ | ٤٧,٧٦ | ٢٠.١٥ | ٥.٦٠ | ٣.٦٠ | ٨.٢١ | ٥٧.٢٣ | ١٣.٦٥ | ٩.٨٤ | ١.٣٩ | ١٣.٤٥ |
| ش ٢ | ٢٨.١٢ | ٢٦.٨٤ | ٢.٢٤ | ١٢.٠٠ | ٨.٩٥ | ٣٢.٦٥ | ١٩.٧٣ | ٤.٤٢ | ٤.٤٦ | ١١.٢٢ |
| ش ٣ | ٣٤,٤٥ | ٢٢.٦٩ | ٣.٩٩ | ٥.٦٨ | ٦.٩٣ | ٣٩.٩٢ | ١٤.٦١ | ٧.٠٠ | ٢.٠٩ | ١١.١١ |
| ش ٤ | ٣٣.٧٣ | ١٩.٥٣ | ٥.٠٣ | ٣.٨٨ | ٩.١٧ | ٤٠.٣١ | ١٦.٤٧ | ٦.٤٠ | ٢.٥٨ | ١٤.٧٣ |
| ش ٥ | ٣٢,٩٥ | ٢٤.٠٣ | ٤.٦٥ | ٥.١٧ | ٦.٩٨ | ٤١.٢٠ | ١٩.٧٢ | ٩.٨٦ | ٢.٠٠ | ١٣.٣٨ |
| ش ٦ | ٣٥,٧٥ | ١٩.٠٠ | ٢.٩٤ | ٦.٤٦ | ٨.١٤ | ٤٢.٠٩ | ١٦.٩١ | ٥.٧٦ | ٢.٩٤ | ١٢.٩٥ |
| ش ٧ | ٣١.٨٤ | ٢١,٧٢ | ٥,٢٤ | ٤.١٤ | ٨.٢٤ | ٤٣.٤٨ | ١٥.٦٥ | ٧.٨٣ | ٢.٠٠ | ١٢.٤٦ |
| ش ٨ | ٣١.٣٧ | ٢٣.٩٢ | ٢.٨٨ | ٨.٣٢ | ٥.٨٨ | ٣٩.٨١ | ١٨.٢٤ | ٤.٧٦ | ٣.٨٣ | ١١.٠٢ |
| المجموع العام | ٢٧٥.٩٧ | ١٧٧.٨٨ | ٣٢.٥٧ | ٤٩.٢٥ | ٦٢.٥٠ | ٣٣٦.٥٩ | ١٣٤.٩٨ | ٥٥.٨٧ | ٢١.٢٩ | ١٠٠.٣٢ |
| المعدل الوسطي | ٣٤,٥٠ | ٢٢.٢٤ | ٤.٠٧ | ٦.١٦ | ٧.٨١ | ٤٢.٠٧ | ١٦.٨٧ | ٦.٩٨ | ٢.٦٦ | ١٢.٥٤ |

### ٣ – مؤشرات دلالية:

تتعدّى دراسة محتوى النصوص اللفظية من الوجهة الدلالية (أو دراسة المعاني) حدود العمل التجريبي. فلا يمكن، في دراسة من هذا النوع، الاكتفاء بابراز بعض المؤشرات الإحصائية للأسلوب، كمؤشر تواتر الكلمات بحسب معانيها مثلاً؛ ذلك أن المحتوى الدلالي اللغوي يرتبط، في الواقع، بمستوى الجملة.

إن المؤشرات المسماة دلالية هنا هي مؤشرات جد متواضعة وتنحصر في إبراز تواتر الكلمات «المجردة»

والكلمات «الشائعة»، موضوعةً بين مزدوجين، لطالما أن مستند التقرير، ما اذا كانت التعابير المستخدمة هي «مجردة» أو «شائعة»، هو في النهاية مستند غير موضوعي تماماً.

أما وقد سُجِّلت هذه التحفظات، فان قياس نسبة تواتر كلٍ من التعابير «المجرّدة» والتعابير «الشائعة» قد تم عن طريق حاصل قسمة عدد كلماتِ نوعِ كل منهما، في نص معيّن، على مجموع عدد كلمات هذا النص، مضروباً بمئة.

يشير الجدول رقم (٣) إلى تغيّرات نسب تواتر الكلمات «المجرّدة» والكلمات «الشائعة» تبعاً لموقف التعبير، الشفهي أو الكتابي. ويظهر من هذا الجدول أن نسبة تواتر الكلمات «المجرّدة» (عقل — فكر — تعالٍ...) تبلغ في المتوسط (٠,٣٠٪) في الموقف الشفهي و (١.٣٧٪) في الموقف الكتابي. ويبيّن تحليل التباين ان هذا الفارق، الذي لا نجده بانتظام لدى كل الأفراد، هو فارق ذو دلالة إلى حد ما من الوجهة الاحصائية ( الناتجة=٨.٠٢ 〉 ٤.٦٠) أما نسبة تواتر الكلمات «الشائعة» (زلمي — زعلان — ظفر...) فقد بلغت في المتوسط (٢.٣٠٪) في الموقف الشفهي و (٠,١٨٪) في الموقف الكتابي. (أي نسبة شبه معدومة في هذا الموقف الأخير).

وقد ظهر من خلال تحليل التباين أن هذا الفارق، الذي نجده بانتظام لدى كل الأفراد بمقادير مختلفة، هو فارق شديد الدلالة ( F الناتجة= ٦٤.٢٩ 〉 ٤.٦٠). وتعود هذه النتيجة الأخيرة، بالطبع، إلى «التحريم» الإجتماعي الذي يمنع عن التعبير بالفصحى، وخاصة خلال الكتابة استعمال المفردات «الشائعة» بالعامية. فهذه الكلمات «الشائعة» تشكل جزءاً من معجم مفردات اللغة العامية، في حين تبدو شبه غائبة عن معجم مفردات اللغة الفصحى خلال الإستعمال؛ وهي، في كل الأحوال، مستبعدة من معاجم هذه اللغة.

والحال أن الأمور لا تبدو على هذه الصورة تماماً فيما يتعلق بالكلمات «المجرّده»: ثمة فارق ذو دلالة في نسبة تواتر هذه الكلمات «المجرّدة» بين نمطي التعبير الشفهي والكتابي؛ إلا أنه فارق محدود نسبياً ولا يتواتر بصورة منتظمة لدى كل الأفراد؛ ذلك أن هذا النوع من الكلمات لا يغيب إلى حد انعدام تواتره في خلال التعبير الشفهي.

الجدول رقم (٣)
تغيُّرات النسب المئوية لتواتر الكلمات «المجردة» والكلمات «الشائعة» تبعاً للموقف

| الموقف | الشفهي | | الكتابي | |
|---|---|---|---|---|
| الأشخاص / المتغيرات | كلمات «مجرّدة» | كلمات «شائعة» | كلمات «مجرّدة» | كلمات «شائعة» |
| ش١ | ٠.٣٧ | ١.٤٩ | ٢.٤١ | ٠.٦٠ |
| ش٢ | ٠.٠٠ | ٢.٥٦ | ٠.٦٨ | ٠.٠٠ |
| ش٣ | ٠.٢١ | ١.٨٩ | ٠.٦٢ | ٠.٤١ |
| ش٤ | ٠.٥٩ | ١.٤٨ | ٣.١٠ | ٠.٣٩ |
| ش٥ | ٠.٠٠ | ٣.١٠ | ١.٤١ | ٠.٠٠ |
| ش٦ | ٠.٤٥ | ٢.٧١ | ٠.٣٦ | ٠.٠٠ |
| ش٧ | ٠.٣٧ | ١.٨٧ | ٢.٠٣ | ٠.٠٠ |
| ش٨ | ٠.٣٩ | ٣.٢٧ | ٠.٣٢ | ٠.٠٠ |
| المجموع العام | ٢.٣٨ | ١٨.٣٧ | ١٠.٩٣ | ١.٤٠ |
| المعدل الوسطي | ٠.٣٠ | ٢.٣٠ | ١.٣٧ | ٠.١٨ |

## ٤ - تنوُّع المفردات ودرجة الإطناب :

اعتمدت هذه الدراسة قياس تنوُّع المفردات عن طريق تحديد حاصل علاقة الأنماط/الأحداث، أي عدد الكلمات المتغايرة في نص معين (الأنماط) مقسوماً على العدد الإجمالي للكلمات في هذا النص (الأحداث). ان حاصل العلاقة هذا يساوي (١) في نص لفظي لا تتكرر فيه الكلمة نفسها اطلاقاً، في حين يساوي (مجموع عدد الكلمات) في نص لا يشتمل إلا على تكرار كلمة واحدة في كل المرّات. والحال ان تنوع مفردات نص معين يبدو أكبر كلما كان هذا الحاصل أقرب إلى المعدل (١).

وتشير درجة الإطناب أو الترداد، من جهة أخرى، إلى معدل تكرار الكلمات نفسها في نص معين. وثمة مؤشرات احصائية عديدة لقياسها، إلا أن المؤشر الذي اعتُمد هنا كان حاصل علاقة الأحداث/الأنماط، أي مجموع عدد الكلمات في نص معيّن مقسوماً على عدد الكلمات المتغايرة في هذا النص: كلما كان هذا الحاصل مرتفعاً كانت درجة الاطناب مرتفعة، والعكس بالعكس؛ وكلما كانت درجة الاطناب مرتفعة كانت كمية الأنباء المنقولة في نص معيّن منخفضة والعكس بالعكس. والواضح أن درجة الاطناب في نص لا تتكرر فيه الكلمة نفسها اطلاقاً تبلغ حدودها الدنيا، أي (١)، في حين تبلغ هذه

الدرجة، في نص تتكرر فيه الكلمة نفسها في كل المرات، حدودها القصوى المساوية لمجموع عدد الكلمات في هذا النص.

يوضح الجدول رقم (٤) التغيّرات الناتجة في مؤشرات تنوع المفردات ودرجة الاطناب لدى كل فرد من أفراد التجربة الثانية، تبعاً لنمط التعبير الشفهي أو الكتابي. وتشمل هذه المؤشرات، كما هو مبيّن في الجدول، على التوالي، تنوّع المفردات بشكل عام والأسماء والأفعال، وكذلك تشمل على التوالي درجة اطناب المفردات بشكل عام والأسماء والأفعال.

ويمكن الاستدلال من هذا الجدول على الخلاصات التالية:

- تنوّع المفردات بشكل عام بصورة أكبر في التعبير الكتابي منه في التعبير الشفهي: فقد بلغ متوسط حاصل علاقة الأنماط/الأحداث (٠.٨٣) في الكتابي، في حين بلغ هذا المتوسط (٠.٧٠) في الشفهي. ويشمل هذا التغاير بين الموقفين التنوع في مفردات الأسماء (٠,٨٢ للكتابي ضد ٠,٦٩ للشفهي) وفي مفردات الأفعال (٠,٨٤ ضد ٠,٧٢). وقد أبرز تحليل التباين أن هذه الفروق الملاحظة في مؤشر تنوع المفردات بين الموقفين الشفهي والكتابي هي فروق ذات دلالة: إذ بلغت F الناتجة على التوالي (١٥) للمفردات بشكل عام؛ (٨,٥٧) للأسماء و (١٠) للأفعال، متعدّية حدّ (٤.٦٠) المطلوب.

- تُظهر النصوص الشفهية درجة أكبر من الاطناب من تلك التي تظهرها النصوص المكتوبة: فقد بلغ متوسط حاصل علاقة الأحداث/الأنماط (١,٤٤) في الشفهي و (١,٢٢) في الكتابي. ويبرز هذا التغاير في درجة الاطناب بين الموقفين لجهة الأسماء أيضاً (١.٤٧ للشفهي ضد ١.٢٤ للكتابي)، وكذلك الأفعال (١,٤٢ ضد ١,٢٠). وقد أبان تحليل التباين دلالة هذه الفروق في درجة الاطناب بين الموقفين: إذ بلغت F الناتجة على التوالي (١٩) للمفردات بشكل عام، (٧) للأسماء و (٩) للأفعال، متعدّيةً حدَّ (٤.٦٠) المطلوب.

تدل جملة هذه النتائج إذاً على تغاير حقيقي بين نمطي التعبير الشفهي والكتابي لجهة تنوّع المفردات ودرجة الاطناب. إذ هي تشير إلى امتياز الكتابة، نسبة للكلام المرسل، بالانتقاء المدقّق والمتنوع للمفردات، وبالجهد الأهم المبذول فيها لنقل الأنباء بكمية أكبر.

الجدول رقم (٤)

تغيّرات مؤشرات تنوّع المفردات ودرجة الاطناب تبعاً للموقف

| الموقف | الشفهي | | | | | | الكتابي | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| المتغيرات / الأشخاص | الألفاظ/الأحداث | ألفاظ الأسماء/أحداث الأسماء | ألفاظ الأفعال/أحداث الأفعال | الأحداث/الألفاظ | أحداث الأسماء/ألفاظ الأسماء | أحداث الأفعال/ألفاظ الأفعال | الألفاظ/الأحداث | ألفاظ الأسماء/أحداث الأسماء | ألفاظ الأفعال/أحداث الأفعال | الأحداث/الألفاظ | أحداث الأسماء/ألفاظ الأسماء | أحداث الأفعال/ألفاظ الأفعال |
| ش١ | ٠.٧٨ | ٠.٧٣ | ٠.٨٩ | ١.٢٨ | ١.٣٦ | ١.١٣ | ٠.٨٧ | ٠.٨٨ | ٠.٨٥ | ١.١٥ | ١.١٤ | ١.١٧ |
| ش٢ | ٠.٦٩ | ٠.٦٤ | ٠.٧٥ | ١.٤٥ | ١.٥٧ | ١.٣٣ | ٠.٨٦ | ٠.٨٤ | ٠.٨٨ | ١.١٧ | ١.١٩ | ١.١٤ |
| ش٣ | ٠.٦٢ | ٠.٥٥ | ٠.٧١ | ١.٦٢ | ١.٨٠ | ١.٤٠ | ٠.٧٣ | ٠.٦٧ | ٠.٧٩ | ١.٣٨ | ١.٤٩ | ١.٢٧ |
| ش٤ | ٠.٧١ | ٠.٦٩ | ٠.٧٤ | ١.٤١ | ١.٤٤ | ١.٣٥ | ٠.٧٨ | ٠.٧٨ | ٠.٨٠ | ١.٢٧ | ١.٢٨ | ١.٢٥ |
| ش٥ | ٠.٧٣ | ٠.٧٤ | ٠.٧٣ | ١.٣٦ | ١.٣٥ | ١.٣٨ | ٠.٨٨ | ٠.٨٨ | ٠.٨٨. | ١.١٤ | ١.١٤ | ١.١٤ |
| ش٦ | ٠.٧٦ | ٠.٧٧ | ٠.٧٤ | ١.٣٢ | ١.٣٠ | ١.٣٥ | ٠.٨٤ | ٠.٨٤ | ٠.٨٥ | ١.١٨ | ١.١٩ | ١.١٨ |
| ش٧ | ٠.٧١ | ٠.٨١ | ٠.٥٧ | ١.٤٠ | ١.٢٣ | ١.٧٦ | ٠.٩١ | ٠.٩٢ | ٠.٨٧ | ١.١٠ | ١.٠٩ | ١.١٥ |
| ش٨ | ٠.٦٠ | ٠.٦٠ | ٠.٦١ | ١.٦٦ | ١.٦٨ | ١.٦٣ | ٠.٧٤ | ٠.٧٣ | ٠.٧٧ | ١.٣٦ | ١.٣٨ | ١.٣١ |
| المجموع العام | ٥.٦٠ | ٥,٠٣ | ٥.٧٤ | ١١.٥٠ | ١١.٧٣ | ١١.٣٣ | ٦.٦١ | ٦.٥٤ | ٦.٦٩ | ٩.٧٥ | ٩.٩٠ | ٩.٦١ |
| المعدل الوسطي | ٠.٧٠ | ٠.٦٩ | ٠.٧٢ | ١.٤٤ | ١.٤٧ | ١.٤٢ | ٠.٨٣ | ٠.٨٧ | ٠.٨٤ | ١.٢٢ | ١.٢٤ | ١.٢٠ |

## ٥ - بنية الجمل :

قد يصعُب، في نص شفهي خاصة، تحديد المقصود بمفهوم «الجملة»، وذلك لما قد يتضمّنه مثل هذا النص من انطلاقات خاطئة في عباراته ولحظات صمت ومعترضات وإعادات...الخ. إن مفهوم الجملة، كما هو معرَّف هنا، يوازي في الواقع مفهوم العبارة الذي يلائم بصورة فضلى عمل التحليل على النصوص الشفهية والنصوص المكتوبة على السواء. ويقوم هذا التعريف على اعتبار أنَّ الجملة هي العبارة التي تحتوي، من الوجهة النحوية، على تركيب نحوي واحد **على الأقل**، كما تحتوي، من الوجهة الدلالية، على رسالة واحدة مكتملة المعنى **على الأكثر**. وعليه، أمكن أن تتكوّن الجملة أو العبارة من سلسلة تراكيب جملية متتابعة تتضمن في مجملها محتوى دلالياً واحداً. كما أمكن لها أن تتكوّن من تركيب جملي واحد مكتمل المعنى أو كلمة واحدة ذات محتوى دلالي تام.

هناك عدة وسائل لتحليل بنية الجمل. إلا أنّ أقربها إلى متطلبات العمل التجريبي هي ثلاث: تعيين توزُّع الجمل، في نص لفظي معيّن، من حيث أطوالها (أ) ودرجات أصوليتها أو تعقيدها (ب) ودرجات تعقّدها (ج).

**( أ ) طول الجملة :**

ان قياس أطوال الجمل قد تم بطريقتين :

(أ١) تحديد توزُّع النسب المئوية للجمل بحسب أطوالها على سُلَّم من أربع درجات :

. جمل يتراوح عددُ كلماتها من (١) إلى (٣) كلمات.
. جملٌ من (٤) إلى (٧) كلمات.
. جمل من (٨) إلى (١٠) كلمات.
. وجمل من (١٠) كلمات وما فوق.

وقد تعيّنت النسبة المئوية للجمل في كل درجة عن طريق حاصل قسمة عدد الجمل في كل درجة على مجموع عدد الجمل في نص معيّن، مضروباً بمئة.

(أ٢) تحديد متوسط عدد الكلمات في الجملة الواحدة : وقد تعيّن هذا المتوسط عن طريق عدد الكلمات في نص معيّن مقسوماً على عدد الجمل في هذا النص.

يعرض الجدول رقم (٥) لتغيّرات النسب المئوية لتواتر الجمل، بحسب أطوالها ومتوسط عدد الكلمات في الجملة الواحدة، لدى كل فرد من أفراد التجربة تبعاً لنمط التعبير الذي يستخدمه الفرد.

(أ١) نستنتج من هذا الجدول الخلاصات التالية :

– يبلغ تواتر الجمل القصيرة (من ١ إلى ٣ كلمات) نسبةً متوسطة معدّلها (٢٦٪) تقريباً في الموقف الشفهي، في حين تبلغ هذه النسبة (٢٪) تقريباً فقط في الموقف الكتابي. ويشير تحليل التباين إلى الأهمية الكبيرة لدلالة هذا الفارق من الوجهة الإحصائية ( F الناتجة=٥٨.٠٢ > ٤.٦٠).

– على العكس من ذلك، فقد بلغ متوسط تواتر الجمل الطويلة (من ١٠ كلمات وما فوق) نسبة معدّلها (٤٨٪) تقريباً في الموقف الكتابي، في حين بلغ هذا المتوسط نسبة (١٥٪) تقريباً فقط في الموقف الشفهي. وقد أبرز تحليل التباين أيضاً الأهمية الكبيرة جداً لدلالة هذا الفارق
( F الناتجة=٧٣.٨٧ < ٤.٦٠).

– أما فيما يتعلق بالجمل المتوسطة (من ٤ إلى ٧ كلمات) فقد بلغ تواترها في المتوسط معدّل (٤٢٪) تقريباً في الشفهي و(٢٥٪) في الكتابي. ويتصف هذا الفارق بدلالة احصائية مهمة إلى حد ما ( F الناتجة=٢٣,١٣ ٤.٦٠).

- أما الجمل المتوسطة – الطويلة (من ٨ إلى ١٠ كلمات) فقد بلغ متوسط تواترها نسبة (٢٤٪) تقريباً في الكتابي و (١٦٪) تقريباً في الشفهي. ويظهر تحليل التباين أن هذا الفارق، رغم دلالته الإحصائية، هو فارق محدود جداً ( F الناتجة=٥,٥٢ > ٤,٦٠).

(٢أ) كما نستنتج أيضاً من الجدول المذكور أن متوسط عدد الكلمات في الجملة الواحدة قد بلغ في معدّله الوسطي العام (٦) كلمات تقريباً في الجملة، خلال التعبير الشفهي؛ في حين بلغ هذا المتوسط في المعدل العام (١١) كلمة تقريباً في الجملة، خلال التعبير الكتابي. إن هذا الفارق في متوسط عدد الكلمات في الجملة بين الموقفين يتسم بدلالة إحصائية جدّ مهمة ( F الناتجة=٦٥,٣٣ > ٤,٦٠).

تدل جملةُ هذه النتائج على تفارق حقيقي، بين الموقفين الشفهي والكتابي، في نسب توزّع الجمل بحسب أطوالها من جهة، وفي متوسط عدد الكلمات في الجملة الواحدة من جهة أخرى: تتضمّن الجمل الواردة في نص كتابي، بشكل عام، عدداً أكبر من الكلمات مما تتضمّنه الجمل الواردة في نص شفهي؛ ويتغاير هذان النوعان من النصوص، بصورة أساسية وكبيرة، لجهة الأهمية النسبية لتواتر الجمل القصيرة (في الشفهي) والجمل الطويلة (في الكتابي)، إلا أنهما يتغايران بصورة أقل دلالة لجهة الأهمية النسبية لتواتر الجمل المتوسطة (في الشفهي)، وبصورة أقل دلالة أيضاً لجهة الأهمية النسبية لتواتر الجمل المتوسطة – الطويلة (في الكتابي).

(ب) درجة اصولية الجمل:

إن مفهوم الأصولية مفهوم معقّد، وقد لا يندر أن يُثار خلاف حول أصولية جملة ما تبعاً لمعايير نحوية ودلالية مختلفة. إلا أن هذا المفهوم، كما هو مأخوذ هنا، قد تعيّن فقط بصورة مختزلة تبعاً للقواعد الموقعية التي تحدد أصول تغيير مواقع المفردات داخل التركيب الجملي بموجب قواعد نحوية معينة تلتزم بها اللغة العربية، كقواعد تقديم المفعول على الفاعل، وقواعد تقديم المفعول على الفعل والفاعل، وتقديم الحال على صاحبها وتقديم الخبر على المبتدأ...الـخ.

وتلتزم اللغة العربية أيضاً، وبصورة أساسية، وسيلة اخرى، غير الموقعية، لتعيين الوظيفة النحوية للمفردات داخل الجملة، هي وسيلة الحركية. وتقوم هذه الوسيلة على تحريك أواخر المفردات في حالات ثلاث هي: الضم والنصب والخفضُ، وفق الوظائف النحوية للمفردات داخل التركيب الجملي. إلا أن المنتفعين بالعربية قد ألِفوا، في الواقع، خلال الكتابة والقراءة باللغة العربية الفصيحة الاعتماد بصورة أساسية على مواقع الكلمات دون العودة إلى الحركة، وذلك إلا في ما ندر لرفع لبس حاصل أو ايضاح معنى مغلق. كما ان التعبير بالعامية لا يخضع للقواعد الحركية.

الجدول رقم (٥)

تغيّرات النسب المئوية للجمل بحسب أطوالها ومتوسط عدد الكلمات في الجملة تبعاً للموقف

| الموقف | الشفهي | | | | | | الكتابي | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| المتغيرات / الأشخاص | عدد الجمل | جمل من ١ إلى ٣ كلمات | جمل من ٤ إلى ٧ كلمات | جمل من ٨ إلى ١٠ كلمات | جمل من ١٠ كلمات فما فوق | متوسط عدد الكلمات في الجملة | عدد الجمل | جمل من ١ إلى ٣ كلمات | جمل من ٤ إلى ٧ كلمات | جمل من ٨ إلى ١٠ كلمات | جمل من ١٠ كلمات فما فوق | متوسط عدد الكلمات في الجملة |
| ش١ | ٣٦ | ٢٥ | ٣٣.٣٣ | ٢٥ | ١٦.٦٧ | ٧.١٩ | ٣٩ | ٧.٦٩ | ٢٥,٦٤ | ١٠.٢٦ | ٥٦.٤١ | ١٢.٢٨ |
| ش٢ | ٣٥ | ١١.٤٣ | ٣٤.٢٩ | ٢٠ | ٣٤.٢٩ | ٨.٥٠ | ٢٥ | ٠.٠٠ | ٢٤ | ٣٢ | ٤٤ | ١٠.٦٨ |
| ش٣ | ٥٦ | ٢١.٤٣ | ٤١.٠٧ | ١٧.٨٦ | ١٩.٦٤ | ٧.٢١ | ٣٩ | ٢.٥٦ | ٢٨.٢١ | ١٧.٩٥ | ٥١.٢٨ | ١١.٨٥ |
| ش٤ | ٥٠ | ٣٤ | ٣٦ | ١٤ | ١٦ | ٦.١٠ | ٤٤ | ٤.٥٥ | ٢٢.٧٣ | ٢٩.٥٥ | ٤٣.١٨ | ١١.٣٠ |
| ش٥ | ٤١ | ٣١.٧١ | ٥٣.٦٦ | ٤.٨٨ | ٩.٧٦ | ٥,٤٦ | ٢٨ | ٠.٠٠ | ٣٩.٢٩ | ٢١.٤٣ | ٣٩.٢٩ | ٩.٨٩ |
| ش٦ | ٧٨ | ٣٢.٠٥ | ٤٨.٧٢ | ١٠.٢٦ | ٨,٩٧ | ٥.١٧ | ٤٧ | ٠.٠٠ | ٢٣.٤٠ | ٢٧.٦٦ | ٤٨.٩٤ | ١١.٣٦ |
| ش٧ | ٤٧ | ٣٤.٠٤ | ٤٤.٦٨ | ١٤.٨٩ | ٦.٣٨ | ٤.٩٦ | ٣١ | ٣.٢٣ | ٢٢.٥٨ | ٢٥.٨١ | ٤٨.٣٩ | ١٠.٢٩ |
| ش٨ | ٨٦ | ١٨.٦٠ | ٤٦.٥١ | ٢٠,٩٣ | ١٣.٩٥ | ٦.٥٩ | ٨٣ | ١.٢٠ | ١٤.٤٦ | ٢٦.٥١ | ٥٧.٨٣ | ١٤.٠١ |
| المجموع العام | ٤٢٩ | ٢٠٨.٢٦ | ٣٣٨.٢٦ | ١٢٧.٨٢ | ١٢٥.٦٦ | ٥١.١٥ | ٣٣٦ | ١٩.٢٣ | ٢٠٠.٣١ | ١٩١.١٧ | ٣٨٩.٣٢ | ٩١.٦٦ |
| المعدل الوسطي | ٥٣,٦٣ | ٢٦.٠٣ | ٤٢.٢٨ | ١٥,٩٨ | ١٥.٧١ | ٦.٣٩ | ٤٢ | ٢.٤٠ | ٢٥.٠٤ | ٢٣.٩٠ | ٤٨.٦٧ | ١١.٤٦ |

لهذا كله فقد تعيّنت أصولية أو لا أصولية الجمل، في هذا العمل، وفق معيار الموقعية فقط. وبما أن الجمل غير الاصولية، من جهتها، تتفاوت في درجات البعد عن الاصولية، فقد استُحدثت، بين الحالتين، رتبةٌ وسيطة هي رتبة الجمل شبه الأصولية، أي تلك الجمل التي يختلّ تركيبها، من الزاوية الموقعية، في موقع واحد فقط من مواقع مفرداتها.

لقد تم التمييز إذاً، من الزاوية الموقعية، بين جمل أصولية وجمل غير أصولية وجمل شبه أصولية؛ وتعيّنت، لكل صنف من هذه الأصناف الثلاثة، النسبةُ المئوية لتواتره في نص معيّن، وقد قيست هذه النسبة بحاصل علاقة عدد الجمل من كل صنف مقسوماً على العدد الاجمالي للجمل في نص معيّن، مضروباً بمئة.

يتضمّن الجدول رقم (٦)، من جهة أولى، تغيّرات النسب المئوية لتواتر الجمل، بحسب درجة أصوليتها لدى كل فرد من أفراد التجربة، في كلٍ من الموقفين المدروسين الشفهي والكتابي.

ونخلص من هذا الجدول إلى أن المعدل الوسطي لتواتر الجمل الأصولية قد بلغ (٧٢٪) تقريباً في الموقف الكتابي و (٣٩٪) تقريباً في الموقف الشفهي. ونجد هذا الفارق بصورة منتظمة لدى كل الأفراد،

وقد أظهر تحليل التباين أنه فارق كبير الدلالة من الوجهة الاحصائية ( F الناتجة= ١٣٦,٢٠ ٤,٦٠ ) أما المعدل الوسطي لتواتر الجمل غير الأصولية فقد بلغ تقريباً (٤٣٪) في الموقف الشفهي و (١٣٪) فقط في الموقف الكتابي. ونجد هذا الفارق أيضاً بصورة منتظمة لدى كل الأفراد، ويظهر تحليل التباين أنه فارق ذو دلالة كبيرة جداً ( F الناتجة= ١٦٨,٣٢ ٤,٦٠ ). ويشير الجدول المذكور أيضاً إلى أن النسبة المتوسطة، لتواتر الجمل المسماة شبه أصولية، هي نسبة شبه واحدة في الموقفين الشفهي (١٧٪) والكتابي (١٥٪). وإن هذا الفارق البسيط الملاحظ، كما يؤكد تحليل التباين، هو فارق غير ذي دلالة ( F الناتجة= ٠,٢٩ ٤,٦٠ ).

يتغاير نمطا التعبير الشفهي والكتابي إذاً، كما يمكن أن نتوقّع بداهةً، في الأهمية النسبية لتواتر كلٍ من الجمل الأصولية خلال الكتابي، والجمل غير الأصولية خلال الشفهي. إلا أنهما يشتركان، إلى حد كبير، في نسبة تواتر الجمل شبه الاصولية في كلٍ منهما، أي تلك الجمل التي تتصف باختلال تركيبها، بموجب قواعد الموقعية، في موضع واحد فقط من بين مختلف مواضع سياقها.

**(ج) درجة تعقّد الجمل:**

اعتمد مؤشرُ درجة تعقّد الجمل على تصنيف للتراكيب الجملية، قدّمه ر. طحّان[11]،يتدرج بها من البسيط إلى المركب فالمعقّد:

تتألف **الجمل البسيطة** من عملية إسنادية دعامتها ثلاثة عناصر أساسية: المُسند والمُسند إليه والإسناد الضمني (وفي بعض الحالات من المفعول). وقد تتغاير صور أو أشكال الجملة البسيطة الواحدة، إلا ان هذه الأشكال ليست سوى مشتقات أو متغيرات لجملة أصلية أو نوويّة قوامها الإسناد الضمني
(اجتهد الولدُ ← يجتهد الولدُ ← يا ولدُ، اجتهد...).

كما قد تتكوّن الجملة البسيطة من **شقّين** متماسكين يتألف كل منهما من مسند ومسند إليه واسناد ضمني، كما يحدث في الشرط وجوابه وفي الاستفهام أو الاستخبار وجوابه. إن كل شطر من هذه الجمل ذات الشقين يؤلف مع الشطر الآخر جملةً واحدة لا يكتمل معناها إلا بوجود الشطرين معاً.

**أما الجمل المركّبة: فهي** تلك الجمل التي تتألف من مقطعين جمليين (المقطع الرئيسي والمقطع التابع) يخضعان لجملة عصبية واحدة ويترابطان بفعل الوصل أو الإخضاع. ويتم الوصل أو الربط بين المقطعين، الرئيسي والتابع، إما بواسطة حروف العطف وإما بواسطة الأسماء الموصولة. ويربط الاخضاع المقطع التابع بالمقطع الرئيسي، و ذلك بواسطة عوامل معينة منها الضمير، الواو، الواو والضمير، الواو وقد، كي ولكي... الخ.

وتظهر **الجملة المعقّدة**، أخيراً، كوحدة أكبر من الجملة المركّبة وسلسلة طويلة من المقاطع الجملية المتتابعة والمترابطة.

لقد تم التمييز إذاً، من حيث درجة تعقّد الجمل، بين جمل بسيطة (وجمل ذات شقين) وجمل مركّبة وجمل معقّدة؛ وتحدّدت، لكل مرتبة من الجمل، النسبةُ المئوية لتواترها في نص معين، والتي قيست بحاصل علاقة عدد الجمل من كل مرتبة مقسوماً على مجموع عدد الجمل في نص معيّن، مضروباً بمئة.

يتضمن الجدول رقم (٦)، في جانب منه، تغيّرات النسب المئوية لتواتر الجمل بحسب درجة تعقّدها لدى كل فرد من أفراد التجربة في كلٍ من الموقفين المدروسين، الشفهي والكتابي.

ويظهر من هذا الجدول أن متوسط تواتر الجمل البسيطة قد بلغ نسبة (٦٠٪) تقريباً في الموقف الشفهي، في حين بلغ هذا المتوسط نسبة (٣٤٪) تقريباً في الموقف الكتابي. ويشير تحليل التباين أن الموقفين يتفارقان بجهة هذا المؤشر بصورة دالة ( F الناتجة=٢١.٢٨ < ٤.٦٠).

على العكس من ذلك، فقد بلغ المعدل الوسطي لتواتر الجمل المعقّدة نسبة (٢٨٪) في الكتابي و (١٠٪) في الشفهي. ويمتاز هذا الفارق، من الوجهة الاحصائية، بدلالة مهمة ( F الناتجة= ٣٣.١٤ < ٤.٦٠).

أما الجمل المركّبة فقد بلغ متوسط تواترها في الكتابي (٣٧٪) تقريباً وفي الشفهي (٢٨٪) تقريباً. إلا أن هذا الفارق، بالرغم من دلالته الاحصائية، هو فارق محدود كما أظهر تحليل التباين ( F الناتجة=٦.٥٦ < ٤.٦). أما نسبة تواتر الجمل ذات الشقين فلم تتغاير في المتوسط بين الموقفين الشفهي (٢٪) والكتابي (١٪) بصورة دالة إحصائياً ( F الناتجة=٠.٩٨ > ٤.٦٠).

تشير هذه النتائج إلى ان نمطي التعبير الشفهي والكتابي قد تغايرا، بصورة أساسية، في هذه التجربة لجهة الاحتمال النسبي الكبير لظهور الجمل البسيطة في الشفهي والمعقّدة في الكتابي. كما تغايرا أيضاً، بصورة أقل أهمية، لجهة النسبة الأكبر لظهور الجمل المركّبة في الكتابي. إلا ان الجمل ذات الشقين، والتي تُعدّ رصائف للجمل البسيطة، قد تواترت بمعدل مشابه في خلال نمطي التعبير.

جدول رقم (٦)

تغيرات نسب تواتر الجمل بحسب درجة اصوليتها ونسب تواتر الجمل بحسب درجة تعقدها

| الموقف | الشفهي | | | | | | | الكتابي | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | درجة أصولية الجمل | | | درجة تعقّد الجمل | | | | درجة أصولية الجمل | | | درجة تعقّد الجمل | | | |
| المتغيرات / الأشخاص | أصولية | شبه أصولية | غير أصولية | بسيطة | ذات شقين | مركّبة | معقّدة | أصولية | شبه أصولية | غير أصولية | بسيطة | ذات شقين | مركّبة | معقّدة |
| ش١ | ٣٨.٨٩ | ١٩.٤٤ | ٤١.٦٧ | ٤٧.٢٢ | ٥.٥٦ | ٣٠.٥٦ | ١٦.٦٧ | ٧٩.٤٩ | ٧.٦٩ | ١٢.٨٢ | ٤٣.٥٩ | ٠.٠٠ | ٢٣.٠٨ | ٣٣.٣٣ |
| ش٢ | ٤٢.٨٦ | ٢٥.٧١ | ٣١.٤٣ | ٣٧.١٤ | ٥.٧١ | ٤٠.٠٠ | ١٧.١٤ | ٦٨.٠٠ | ٢٠.٠٠ | ١٢.٠٠ | ٢٤.٠٠ | ٠.٠٠ | ٤٤.٠٠ | ٣٢.٠٠ |
| ش٣ | ٣٥.٧ | ١٦.٠٧ | ٤٨.٢١ | ٦٤.٢٩ | ٠.٠٠ | ٢٦.٧٩ | ٨.٩٣ | ٦٦.٦٧ | ٢٥.٦٤ | ٧.٦٩ | ٤٣.٥٩ | ٠.٠٠ | ٣٥.٩٠ | ٢٠.٥١ |
| ش٤ | ٤٤.٠٠ | ١٠,٠٠ | ٤٦.٠٠ | ٦٤.٠٠ | ٠.٠٠ | ٢٦.٠٠ | ١٠.٠٠ | ٦٥.٩١ | ٢٢.٧٣ | ١١.٣٦ | ٤٠.٩١ | ٠.٠٠ | ٣٨.٦٤ | ٢٠.٤٥ |
| ش٥ | ٤١.٤٦ | ٩.٧٦ | ٤٣.٩٠ | ٦٥.٨٥ | ٠.٠٠ | ٢٩.٢٧ | ٤.٨٨ | ٧٨.٥٧ | ١٠.٧١ | ١٠.٧١ | ٢٥.٠٠ | ٠.٠٠ | ٤٢.٨٦ | ٣٢.١٤ |
| ش٦ | ٣٥,٩٠ | ٢٤.٣٦ | ٣٩.٧٤ | ٧٥.٦٤ | ٢.٥٦ | ١٥.٣٨ | ٦.٤١ | ٦٥.٩٦ | ١٤ ٨٩ | ١٩.١٥ | ٣٨.٣٠ | ٠.٠٠ | ٣١.٩١ | ٢٩.٧٩ |
| ش٧ | ٤٢,٥٥ | ١٢,٧٧ | ٤٤.٦٨ | ٧٢.٣٤ | ٠.٠٠ | ٢٣.٤٠ | ٤.٢٦ | ٨٣.٨٧ | ٦.٤٥ | ٩.٦٨ | ٣٢.٢٦ | ٠.٠٠ | ٤٨.٣٩ | ١٩.٣٥ |
| ش٨ | ٣٦.٠٥ | ١٦.٢٨ | ٤٧,٦٧ | ٥٢.٣٣ | ٣.٤٩ | ٣٠,٢٣ | ١٣.٩٥ | ٧١.٠٨ | ١٢.٠٥ | ١٦.٨٧ | ٢٠.٤٨ | ٧.٢٣ | ٣٣.٧٣ | ٣٨.٥٥ |
| المجموع العام | ٣١٧.٤٢ | ١٣٤.٣٩ | ٣٤٣.٣٠ | ٤٧٨.٨١ | ١٧.٣٢ | ٢٢١.٦٣ | ٨٢.٢٨ | ٥٧٩.٥٥ | ١٢٠.١٦ | ١٠٠.٢٨ | ٢٦٨.١٣ | ٧.٢٣ | ٢٩٨.٥١ | ٢٢٦.١٢ |
| المعدل الوسطي | ٣٩.٦٨ | ١٦.٨٠ | ٤٢.٩١ | ٥٩.٨٥ | ٢.١٧ | ٢٧.٧٠ | ١٠.٢٨ | ٧٢.٤٤ | ١٥.٠٢ | ١٢.٥٤ | ٣٣.٥٢ | ٠.٩٠ | ٣٧.٣١ | ٢٨.٢٧ |

## ٦ – وظائف الرسالة اللفظية :

ثمة وظائف متنوعة يمكن أن تظهر في الرسائل او العبارات اللفظية خلال التعبير. وكان ر. جاكوبسون[١٢] ( R. JAKOBSON ) قد اقترح تصنيفاً لوظائف الرسائل اللغوية، نستقي منه هنا، بشيء من التعديل، وظائف أربعاً ثم توزيع العبارات المدروسة وفقاً لها، وهي :

– **الوظيفة التعبيرية** : وهي تظهر في الرسائل التي تتمحور على المرسل وتعبّر عن حالته ومقاصده : هذا أمر مزعج. لا أعرف شيئاً على الاطلاق.

– **وظيفة النداء** : وتظهر في الرسائل التي تتوجه إلى المتلقّي لاثارة انتباهه، وخاصة على صورة أسئلة مستفهمة.

– **الوظيفة المرجعية أو التمثلية** : وتتبدّى في معظم الرسائل الناتجة، أي تلك الرسائل ذات المحتوى الذي ينبئ عن موضوعات وأحداث (مراجع). وتشكل هذه الوظيفة التبرير الشرعي للتواصل، ذلك أننا نتكلم لنرمز أو لنشير إلى «شيء ما».

– **وظيفة تعدّي اللغة** : وهي تظهر، وفق جاكوبسون، في الرسائل التي تتمحور على اللغة نفسها : هل تفهمني؟ ماذا تعني كلمة راتر؟ إلا أنها، في هذا الاختبار، قد فُهمت بصورة أوسع لتشمل الرسائل

التي تتوجه إلى وصف أو تسمية عناصر البنية الموضوعية للصور المعروضة: «هذا حقل»، «هذا كمان»، «هذا رجل وهذه امرأة». وتعبّر هذه الرسائل، بهذا المعنى، عن عمل دفاعي ضد النشاط التمثّلي أو التصوّري عن طريق التوجه نحو الواقعي والموضوعي، أي أنها تنشأ، بشكل عام، عن صعوبة في النشاط الرمزي.

يوضح الجدول رقم (٧) تغيّرات نسب تواتر العبارات بحسب الوظائف المحدّدة أعلاه لدى كل فرد من أفراد التجربة في كلٍ من الموقفين الشفهي والكتابي.

ويشير هذا الجدول إلى أن المعدل الوسطي لتواتر العبارات ذات الوظيفة التعبيرية من جهة وذات الوظيفة المتعدّية للغة من جهة أخرى، قد بلغ تقريباً على التوالي نسبة (٦٪) و(١٥٪) في الموقف الشفهي، و (٣٪) و (٨٪) في الموقف الكتابي. إلا ان تحليل التباين قد أظهر عدم دلالة هذه الفوارق من الوجهة الإحصائية: فقد بلغت قيمة ( F ) الناتجة بالنسبة للعبارات التعبيرية (١,٥٨) وبالنسبة للعبارات المتعدية للّغة (١,٦٥)، وكلا القيمتين تنقصان عن القيمة المطلوبة، أي (٤,٦٠). ويعود ذلك، كما هو ظاهر في الجدول، إلى تغيّرية تواترَ هذا النوع من العبارات في الموقف نفسه تبعاً للأفراد.

ويُظهر الجدول المذكور، من جهة أخرى، أن تواتر العبارات ذات وظيفة النداء قد بلغ في المتوسط نسبةَ (٥٪) في الموقف الشفهي ونسبةً شبه معدومة مقدارها (٠,٣٠٪) في الموقف الكتابي. ويتصف هذا الفارق الملاحظ بدلالة إحصائية (F الناتجة=٩,٧٨ < ٤,٦٠).

أما العبارات ذات الوظيفة المرجعية فقد بلغ متوسط تواترها نسبة (٨٩٪) في الكتابي و (٧٤٪) تقريباً في الشفهي. ويناز هذا الفارق بدلالة إحصائية محدودة ( F الناتجة=٥,١٢ ٤,٦٠).

يتبيّن من هذه النتائج أن «التعبير» و «تعدّي اللغة» خلال الإرسال اللفظي يرتبطان، من حيث تواترهما في الرسائل، بسمات وخصائص الأفراد أكثر مما يرتبطان، بنمط الإرسال نفسه. إلا أن نمط التعبير أو الارسال يؤثر على ظهور عبارات النداء بحجم أكبر نسبياً خلال النطق منه خلال الكتابة. ويُستشار النشاط التمثلي أو الرمزي، كما يتمظهر في العبارات المرجعية، بصورة أفضل، إلى حد ما، خلال التعبير الكتابي منه خلال التعبير الشفهي.

**الجدول رقم (٧)**
**تغيّرات نسب تواتر العبارات بحسب وظائفها تبعاً للموقف**

| الموقف | الشفهي | | | | الكتابي | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| المتغيرات / الأشخاص | التعبيرية | النـداء | المرجعية | ما وراء اللغـة | التعبيرية | النـداء | المرجعية | ما وراء اللغـة |
| ش١ | ٢,٧٨ | ٢.٧٨ | ٩١,٧٦ | ٢.٧٨ | ٢.٥٦ | ٢.٥٦ | ٩٤.٨٧ | ٠.٠٠ |
| ش٢ | ٢.٨٦ | ٢.٨٦ | ٧٧.١٤ | ١٧,١٤ | ٠.٠٠ | ٠.٠٠ | ٩٢.٠٠ | ٨.٠٠ |
| ش٣ | ١٤.٢٩ | ١.٧٩ | ٥١.٧٩ | ٣٢.١٤ | ٥.١٣ | ٠.٠٠ | ٧١.٧٩ | ٢٣.٠٨ |
| ش٤ | ٤.٠٠ | ١٢.٠٠ | ٧٤.٠٠ | ١٠.٠٠ | ٠.٠٠ | ٠.٠٠ | ١٠٠.٠٠ | ٠.٠٠ |
| ش٥ | ٠.٠٠ | ٢.٤٤ | ٧٣.١٧ | ٢٤.٣٩ | ٠.٠٠ | ٠.٠٠ | ٧١.٤٣ | ٢٨.٥٧ |
| ش٦ | ١٧,٩٥ | ٧.٦٩ | ٦١.٥٤ | ١٢,٨٢ | ١٠.٦٤ | ٠.٠٠ | ٨٩.٣٦ | ٠.٠٠ |
| ش٧ | ٦.٣٨ | ١٠.٦٤ | ٦٣.٨٣ | ١٩.١٥ | ٠.٠٠ | ٠.٠٠ | ٩٣.٥٥ | ٣.٢٣ |
| ش٨ | ٠.٠٠ | ١.١٦ | ٩٧.٦٧ | ١.١٦ | ٠.٠٠ | ٠.٠٠ | ١٠٠.٠٠ | ٠.٠٠ |
| المجموع العام | ٤٨,٢٦ | ٤١,٣٦ | ٥٩٠,٩٠ | ١١٩.٥٨ | ٢١.٥٦ | ٢.٥٦ | ٧١٣.٠٠ | ٦٢.٨٨ |
| المعدّل الوسطي | ٦.٠٣ | ٥.١٧ | ٧٣,٨٦ | ١٤.٩٥ | ٢.٧٠ | ٠.٣٢ | ٨٩.١٣ | ٧.٨٦ |

## استنتاجات عامة ومحاولة تأويل إجماليّة

دَرَس هذا العمل التجريبي تغيّرات بعض الخصائص النفس - لغوية وفق نمط التعبير أو الارسال اللفظي. وكان ثمانية أشخاص ذكور قد خضعوا، كلٌ بمفرده، إلى موقفين تجريبيين للتعبير هما: موقف التعبير بالنطق وموقف التعبير بالكتابة، وذلك خلال وضعية إسقاطية واجه فيها هؤلاء الأشخاص مهمة رواية الحكايات تحت تأثير الإثارة البصرية - الخيالية لخمس لوحات منتقاة من الرائز الإسقاطي: رائز تبصّر المتون (رتم).

إن مقارنة تحليلية للنصوص اللفظية الناتجة عن الموقفين، بمساعدة الجداول والتحليل الإحصائي للتباين، أظهرت عدداً من الفروق في الخصائص النفس - لغوية المدروسة بين نمطي التعبير الشفهي والكتابي، نوجزها في ما يلـي:

ينحو الكلام المخطوط، بشكل عام ونسبي، إلى التطاول في مدة إنتاجه وإلى استعمال نسبة أعلى من الأسماء (والصفات) والروابط والتعابير «المجرّدة»، ويمتاز بانتقاء متنوِّع للمفردات وبإطناب أقلّ. وتظهر في هذا الكلام المخطوط درجةٌ كبيرة من الارصان أو الاعداد في تكوين الجمل، وذلك لجهة اتصاف هذه الأخيرة فيه، بشكل عام، بالطول والأصولية النحوية والتعقّد التركيبي. كما تتجه العبارات فيه، بصورة أهم نسبياً، إلى تمثيل أو ترميز موضوعات أو أحداث غائبة عن الموقف الراهن.

أما الكلام المنطوق، العامي، فينحو، نسبياً، إلى التسارع في وتيرة إرساله وإلى استخدام نسبة أهم من الأفعال والتعابير «الشائعة»، وتظهر المفردات فيه بصورة أقل تنوعاً وأكثر إطناباً. وتتصف الجمل في هذا الكلام، عموماً، بدرجة ضعيفة من الإرصان أو الاعداد النحوي، وذلك لجهة قصرها النسبي وافتقادها الأصولية الموقعية وبساطة تركيبها. كما أنه يختص، بصورة حصرية تقريباً، بنوع من العبارات ذات الاتجاه التداولي.

إلا أنه لم يظهر، في هذه التجربة، فرقٌ دالٌّ في حجم الارسال بين الكلام المكتوب والكلام المنطوق وتواتر الجمل المسماة شبه أصولية بمعدّل واحد تقريباً في كلٍ منهما، وكذلك الجمل ذات الشقين. كما لا يبدو أن نمط التعبير يؤثر، بصورة فارقة، على ظهور العبارات التي تتجه إلى التعبير عن حالة المرسل نفسه، أو على تلك، المتعدّية للغة، التي تتوجه إلى وصف أو تسمية ما هو موضوعي وراهن في الموقف.

من البيِّن أن هذه الملاحظات التجريبية للفروق النفس-لغوية بين نمطي التعبير الشفهي والكتابي تتوافق، في قسم كبير منها، وما يمكن أن يشير به «الحدس اللغوي» وحده. ولعل فضل هذه الملاحظات الأساسي كان في توفيرها الوسائلَ التحليلية الضرورية لإبراز هذه الفروق؛ وفي مظهرتها، بالتالي، على صورة كميّةٍ، تقريبيةٍ بالضرورة.

لقد انتهى هذا العمل التجريبي إلى أن يؤكد، بصورة مكمّمة، على تأثير شروط الإرسال على بعض المظاهر المعجمية والنحوية والوظيفية للتصرف اللفظي. وكان الهدف العام من وراء ذلك هو أن يوضح أن تنظيماً معيناً لقناة الارسال يمكن أن يشكِّل، بصورة مستقلة عن خصائص الأفراد أنفسهم، مصدراً للتغير في هذه المظاهر.

أين تكمن أسباب التغاير في تنظيم قناة الارسال خلال التعبير الشفهي والتعبير الكتابي؟

يتسم تنظيم قناة الارسال الشفهي، بالمقارنة مع قناة الارسال الكتابي، بالطاقة على الضبط البصري لردود الفعل غير اللغوية لدى المتلقّي. ويمكن لوجود ردود الفعل هذه أن تظهر للمرسل مدى فاعلية رسائله المنتجة. والحال يذهب الظن إلى أن غياب هذا العامل (الضبط البصري لردود فعل المتلقي) خلال الارسال الكتابي يدفع بهذا الأخير إلى أن يرتقي، صورياً أو شكلياً، برسائله لضمان فاعليتها التي لا يمكن أن تُضبط فيه بصورة مباشرة. في الحقيقة لا يشكّل هذا العامل وحده (وجوده أو عدمه) عنصراً تفسيرياً كافياً للخصائص الفارقة لنمطي التعبير الشفهي والكتابي. فمن الممكن، كما لاحظ س. موسكو فيتشي، تعطيل أثر هذا العامل عن طريق تنظيم تبادل شفهي، وجهاً لوجه، من خلال

حاجز يمنع الرؤية ، والحصول ، رغم ذلك ، على الخصائص نفسها التي تميّز بشكل عام النصوص اللفظية المنتجة خلال التبادل الشفهي وجهاً لوجه بدون حاجز.

يمتاز الارسال الشفهي ، في الواقع ، بتعدّدية الأقنية المستخدمة فيه : فالى جانب الرسائل اللفظية المنتجة، ثمة خلال الكلام المنطوق إشارات وظواهر مرافقة تسهم في إغناء دلالة هذه الرسائل وفي تبيان مقاصد وحالات المرسل ، منها : الاشارات الحركية والإيماءات وتعابير الوجه ، ومنها : الظواهر الصوتية المرافقة للتعبير اللفظي كالصمت ، المتفاوت الطول ، الفارغ منه والممتلئ (آ - فا - وا ...) والتنغيم الصوتي والكلمات - المفاتيح (يعني - إنو - مثلاً ...) والتكرار ...الـخ. ان غياب هذه الاشارات والظواهر عن التعبير الكتابي ، وانحصار هذا الأخير بالقناة اللفظية وحدها ، يُدخل قيوداً أكيدة على هذا النمط من التعبير وهي ترتد ، بصورة من الصور ، على خصائص الرسائل المنتجة. ذلك أن هذه القيود تفرض على التعبير الكتابي أن يستعيض عن الوسائل الحركية والصوتية المقموعة فيه بتعزيز مستوى الوسيلة الوحيدة المتاحة له ، أي الوسيلة اللغوية. ويظهر هذا التعزيز على صورة مزيدٍ من الدقة النحوية والغنى المعجمي ، بهدف الحصول على المستوى المطلوب من الإفهام.

ولكن ، عن أي طريق تعزّز الكتابة طاقتها على التعبير؟ إنها تعزّز هذه الطاقة ، بالطبع ، عن طريق القدرة المتاحة لها ، بالمقارنة مع الكلام المنطوق ، على ان تتلافى إلى حد كبير الطاقةَ المحدودة للذاكرة الآنية. فالكلام المنطوق موسومٌ ، كما أشرنا ، بسمة الخطّية ، أي طابع هذا التسلسل الزمني الذي لا يتيح له أن يتخطّى ، إلى مدى بعيد ، حدود الذاكرة الآنية. أما الكلام المخطوط فلا يخضع بالضرورة لهذه الصفة الخطّية. لذا أمكن للنشاط الكتابي أن يعتمد بدرجة أكبر على عمل الذاكرة البعيدة المدى ، الذي يوسّع للنشاط الكتابي نطاق قدراته ، في الجهد التحضيري أو الإعدادي للرسائل اللغوية ، وذلك لما يتيحه عملُ هذه الذاكرة من إستحضار معدّ بصورة أفضل خلال الاداء ، لطاقات الكفاية اللغوية.

إن القيود المفروضة على التعبير الكتابي لا تنحصر فقط بالتحديد المسبق لوسائل الإرسال المتاحة. إنها تتعلق أيضاً بالمعنى الإجتماعي الذي يُضفي على هذا النمط من التعبير فالكلام المنطوق ، من جهته ، كلام مألوف وعادي. أما الكتابة فهي تكوين لقناة جديدة للتعبير غير مألوفة أو أقل الفة وأشد شكلية. ان هذه القناة الجديدة تكتسب ، على الصعيد الإجتماعي كما هو معلوم ، قيمة ثقافية - اجتماعية تقيّدها بشروط وقواعد مسبقة. وتتجه هذه القواعد إلى أن تفرض على التعبير الكتابي ، لقيمته ومعناه الإجتماعيين ، إعداداً متطوراً لرسائله وجهداً أكبر في تنظيمها وطابعاً ينحو بها بشكل عام نحو التجريد.

إلا أن هذا المفهوم للقيد الإجتماعي يتسع ، في مجال الإنتفاع باللغة العربية ، ليشمل نوع النظام المرجعي المستخدم خلال التعبير: فلقد أُتيح للتعبير الشفهي بالعربية مجالٌ للمراوحة دائماً بين مرجع العامية

ومرجع اللغة الفصيحة (على ما بينهما من إشتراك وتداخل أصليين). وتشمل هذه المراوحة حقل المفردات وحقل الأصولية النحوية. فالتعبير الشفهي لا يخلو من المفردات «الفصيحة» و «المجرّدة»، كما لا يُعدم هذا التعبير مما يمكن اعتباره جملاً أصولية أو شبه أصولية من الزاوية الموقعية.

أما الفرد، خلال التعبير الكتابي بالعربية، فيتقيّد بما يشبه التعليمة التي تفرض عليه تحريماً: أن لا يستخدم، بين مرجعي العامية والفصحى اللذين يمتلكها، سوى مرجع اللغة الفصيحة. إن هذا القيد، بالمقارنة مع لغات أخرى، هو بلا شك قيدٌ إجتماعي إضافي تفرضه اللغة العربية على المتفعين بها. وما يهم الآن هو الإشارة إلى ان هذا القيد الإضافي يسهم في تعميق الطابع الرسمي واللامألوف لنمط التعبير الكتابي بالعربية؛ ويرتد، بالتالي على خصائص هذا التعبير بهيئة التزام أشد صرامة بالأصول المعجمية والنحوية.

إذا كان التعبير الشفهي تعبيراً مختاراً بصورة عفوية وطبيعية، فان التعبير الكتابي يتحدّد إذاً، وبصورة مسبقة، من حيث بنيته الفيزيائية ووظيفته الإجتماعية. ويشكل هذا التقييد المسبق لنمط التعبير الكتابي المصدر الحقيقي للتغيّر في بعض مظاهر الرسائل الناتجة عنه، وان عمل هذه القيود، على الصعيد النفسي، هو عمل يتم، في قسمه الأعظم كما نفترض على مستوى لاواعٍ. إن العمل التجريبي لم يكن في مقدوره سوى الاستدلال على هذا العمل اللاواعي من خلال السلوك اللفظي الظاهر.

ان الفرد الإنساني ليس بالطبع آلة لإنتاج التراكيب اللغوية المعدّة. إنه كما يلحّ شومسكي، شخص خلاق ومبدع لهذه التراكيب. إلا أن النتيجة النهائية لهذا العمل الإبداعي لا بد وأن تحمل آثار الشروط التي تتجلّى فيها كفايتُنا اللغوية.

---

## الهـــــــوامش

(١) أنيس فريحة: نظريات في اللغة. دار الكتاب اللبناني - المكتبة الجامعية - بيروت - ١٩٧٣.

(٢) المرجع السابق ذاته. صفحة ١٠٩.

(٣) Robert ÉSCARPIT — L'écrit et la communication P.U.F. Que sais-je? 1973 — P.17.

(٤) Serge Moscovici et Michel PLON — Les situations — colloques: Observations Théoriques et expérimentales. Bulletin de Psychologie, No.19, 1966, PP.702-722.

(٥) P. Fraisse — Comparaison entre les langages oral et écrit, Année Psychologique, 1959, PP.61-71.

(٦) S. Moscovici/C. Humbert — Etude sur le comportement verbal. Langage oral et langage écrit. Psychologie française, 1960, V, 3, PP.175-186.

(٧) Jean-Michel Peterfalvi — Introduction a la psycholinguistique, P.U.F. call. SUP, 1970.

(٨) المرجع المذكور رقم (٤)؛ و: S. Moscovici/D. Malrieu — Les situations colloques: II — Organisation des canaux de communication et structure syntaxique. Bulletin de Psychologie, No.21, 1968, PP.520-570.

(٩) — Henry A. Murray: Introduction, PP.15-18.
— Robert R. Holt: Le T.A.T. (Thematic Apperception Test), ch. VII, PP.207-253.
in: Harold H. Anderson/Gladis L. Anderson: Manuel des Techniques projectives en psychologie clinique, Traduit de l'Américain, Ed. Universitaires, 1965.

(١٠) Charles Osgood: Psycholinguistics, in S. KOCH (ed), Psychology: A study of a Science, New.York, Vol. 6, 1963, PP.244-316.
ونجد مقتطفات من هذه المقالة في : Tatiana Slama-Cazacu: La psycholinguistique (lectures) éd. Klincksieck, Paris, 1972, PP.123-128.

(١١) ريمون طحّان : الألسنية العربية ، الجزء الثاني ، دار الكتاب اللبناني ، ١٩٧٢

(١٢) Roman Jakobson — Linguistique et poétique et poétique, in. Essais de linguistique générale, Ed. Minuit, Coll. Point, 1963, PP.209-248.

## المراجع

**الأجنبية :**

— ANDERSON, Harold H. / ANDERSON, Gladis L.: Manuel des techniques projectives en psychologie clinique, Ed. Universitaires, 1965.
— ESCARPIT, Robert: L'Ecrit et la communication, P.U.F. Que sais-je? 1973.
— FRAISSE, Paul: Comparaison entre les langages oral et écrit, Année psychologique, 1959, PP.61-71.
— JAKOBSON, Roman: Essais de linguistique générale, Ed. Minuit, call. Points, 1963.
— MOSCOVICI, Serge / HUMBERT C.: Etude sur le comportement verbal-Langage oral et langage écrit, Psychologie Française, No.3, 1960, PP.175-186.
— MOSCOVICI, S / PLON, M.: Les situations — colloques: Observations Théoriques et expérimentales, Bulletin de psychologie, No.19, 1966, PP.702-722.
— Moscovici S. / MALRIEU, D.: Les situations — colloques: II — Organisation des canaux de communication et structure syntaxique, Bulletin de psychologie, No.21, 1968, PP.520-570.
— PETERFALUI, Jean-Michel: Introduction a la psycholinguistique P.U.F., call SUP, 1970.
— SLAMA-CAZACU, Tatiana: La Psycholinguistique (lectures) Ed. Klineksieck, Paris, 1972.

**العربيــة :**

– أنيس فريحة : نظريات في اللغة ، دار الكتاب اللبناني ، ١٩٧٣ .
– ريمون طحّان : الألسنية العربية ، جزءان ، دار الكتاب اللبناني ، ١٩٧٢ .

# أصول الألسنية عند النحاة العرب

د. صبحي الصالح

قد يكون مثل هذا العنوان الذي اخترناه لبحثنا مدعاةً للدهشة عند علماء اللغة المعاصرين، لأنهم يستكثرون على قدامى نحويينا ولغويينا العرب منذ قرون وأجيال أن يخوضوا في علوم لم تستقرّ تسميتها إلا في نهاية القرن التاسع عشر. ولم تستقلّ فروع التخصّص فيها إلا في منتصف القرن العشرين، وما تبرح – على ما بلغته من نتائج – أحوج ما تكون إلى مزيد من التحقيق والتمحيص.

وتزداد الدهشة من إثارة موضوع كهذا إذا توهّم القارئ أننا نقصد بأصول الألسنية مناهجها ومبادئها على السواء، غير مكتفين بالجزئيات الأولية التي يشهد بوفرتها عند نحويّينا ما ننقله وينقله عنهم غيرنا من النصوص.

لذلك نرى لزاماً علينا أن نستهل بحثنا بجوهر القضية التي نرمي إلى إثباتها. من خلال تصوراتنا الأساسية للمراد بالألسنية وأصولها، قبل استطرادنا، طالَ أم قصر، بالتوفيق الذي لا مسوّغ له بين بحوث الأقدمين وعلوم المعاصرين.

إن أبسط ما يفهمه القارئ غير المختص من لفظ «ألْسُنِيَّة» أنه منسوب إلى «ألْسُن» = جمع لسان. ومن البديهي أن يكون أول ما يفهمه من اللسان أنه تلك الجارحة المعروفة (داخل فيه وبين فكّيْهِ) التي يتّخذها أداةً للنطق، فيحرّكها على نحو معين كلما أراد التعبير. ويستعمل معها في الوقت نفسه عدداً من الأدوات والجوارح والأعضاء التي لها في جهاز النطق مواضعها ووظائفها. واسم هذه الجارحة في الفرنسية مثلاً (Langue). ولكنه بعد استعمال هذا اللسان في عملية النطق، سرعان ما يلاحظ ببساطة وعفوية أن لهذا اللفظ معاني أخرى ليس من العسير استنتاجها والتمييز بين زُمرها وفصائلها: منها أن اللسان هو اللغة بكل عناصرها ومقوّماتها، فلسان العرب هو لغتهم. ومنه قوله تعالى: «وما أرسلنا من رسولٍ إلا بلسان قومه»[1]. وقوله: «لساناً عربياً»[2]. وقوله «لسانُ الذي يُلحدون إليه أعجمي وهذا لسانٌ عربي

مبين»[٣]، وقوله: «واختلافُ ألسنتكم وألوانكم»[٤]. ونظيره بالفرنسية ( La langue française ) وهنا ينتقل المتكلم بأيّ لسان من ألسنة البشر من مدلول «اللغة» إلى مدلول القدرة اللغوية ( Langage )، وقد يخلطه عن غير قصد بمفهوم الكلام ( Parole )، وله عذره في هذا الالتباس إن لم يَكُ من المختصين بالدراسات اللغوية. ولولا ذلك لَوَسِعَهُ أن يفرّق بين كيفية استخدامه اليومي لوسائل التعبير الذي يسمى «الكلام» وهو ظاهرة فردية أو شخصية، وبين حصيلة الاستخدام العامّ المتكرّر لنظام من الرموز الصوتية المتفق عليها في بيئة لغوية معينة[٥]. وهذا النظام المترابط العامّ هو الذي يدعى «باللغة» وهي ظاهرة إجتماعية[٦].

وما نريده من «الألسنيّة» في بحثنا لا ينحصر حتى في نطاق تلك «الظاهرة الإجتماعية» ما دمنا لا نتصدى لتحليل مفهوم اللغة في ذاته من خلال علم الاجتماع أو سوسيولوجية المعرفة ( La sociologie de la connaissance ) كما يعبّر الإجتماعي الفرنسي الكبير جورج غرفيتش ( Georges Gurvitch ). وإنما نريد من هذه «الألسنيّة» أو «الأَلْسُنيّات» أو «اللّسْنِيّات» (أو «اللسانيات» كما يقول إخواننا في الجزائر) جميعَ العلوم المتعلقة باللغة في نطاقها الحقيقي الخاصّ ومنهجها المستقلّ الأصيل، لدراسة أصواتها وصيغها وتراكيبها وأنواع دلالتها دراسة علمية خالصة، نظريةً في البداية، صالحةً للتطبيق حتى النهاية. وفي ضوء هذا المقياس، تكون «الألسنيّة» ــ التي نرجح أن بعض نحويّينا القدامى عرفوا أصولها ــ أقربَ شيْ الى ما يسمّيه المعاصرون «علم اللغة الحديث» إذا التمسنا البحث في جوهره الحقيقي الفعلي لا في مظهره الشكلي الخارجي. وإذا تبنّينا فكرة «النسبيّة» لدى مقابلة «أصول» أسلافنا «بكليّات» المعاصرين، غير واقفين عند الجزئيات والتفاصيل.

ومن خلال هذا التمهيد الموجز الذي لا بدَّ منه، ينجلي للقارئ الباعث الأساسي الذي حملنا على إضافة «الأصول» إلى «الألسنية» في بحثنا هذا. فنحن لا نزعم أن تلك «الأصول» التي تناولت عدة مجالات في الدراسات اللغوية في أزمنة وبيئات معينة كوّنت منهجاً مستقلاً لنظرية لغوية متكاملة. لأن مثل هذا الزعم مردود منذ البداية جملة وتفصيلاً. فالظروف التي أنشأت الدواعي لمعالجة تلك «الأصول» لم تكن ملائمة لأكثر من إقتراح مصطلحات مؤقّتة أو وضع قواعد ومعايير قابلة للتغيير والتطوير. ولم يسعنا من أجل هذا أن نعدّها أكثر من مراحل تاريخية في مسيرة «علم اللغة» أو «الألسنيّة» بالمصطلح العلمي الحديث القائم على أساس واضح من المنهجية الدقيقة والنظرية المتكاملة[٧].

ولا بدّ من التنبيه مع ذلك إلى أن عبارة «أصول الألسنية» هنا أوسع مجالاً وأدقّ دلالةً من عبارة «أصول النحو» التي تحدّث عنها نحويٌّ كبير كأبي البركات بن الأنباري (المتوفىً سنة ٥٥٧هـ)، وجعلها بمثابة المناهج الأساسية في البحث النحوي، وجعل معرفتها علماً قائماً بذاته، واحتذى فيها المؤلفين في أصول الفقه، وأنشأ يقول فيها: «أصول النحو هي أدلة النحو التي تفرّعت عنه فروعه وفصوله. كما أن

معنى أصول الفقه أدلة الفقه التي تفرّعت عنها جملته وتفصيلُه»[٨].

والفارق الحاسم بين «أصول الألسنية» وما سماه ابن الأنباري «أصول النحو» يرتسم بكل وضوح في رفضنا حصر البحوث اللغوية في ميدان النحو وحده، أو في أي مجال واحد من مجالات اللغة المتشعبة كعلم الصرف وحده، أو البلاغة وحدها، أو الدلالة المعجمية وحدها، أو تحليل المادة الصوتية وحدها في التجويد والقراءات واللهجات، مهما يُوضعْ لكل منها على حدة من مناهج، ومهما يُحدَّد لكل منها من طرائق، ومهما يُعْقَدْ من مقارنات بين مناهج كل منها ومناهج الأصوليّين، ومهما يكن إعجابنا وإعجاب غيرنا بأصول الفقه التي إنتهى فيها أئمتنا الخالدون إلى أدق النتائج في ضوء الأدلة والبراهين، حين عالجوا قضايا الشرع والدين.

ولقد يكون في وسعنا أن نرفض حصر الدراسات اللغوية، خلال تصورنا الشامل «لأصول الألسنية»، حتى في تلك المصطلحاتِ القديمة العامة التي أطلقها أسلافنا على بحوث تبدو للوهلة الأولى شديدة الاستيعاب واسعة المدلول، وهي في الحقيقة ضيقة النطاق موغلة في التخصيص والتقييد، كمصطلحات «اللغة»، و«فقه اللغة»، و«علم اللغة»، لأنّ واضعي تلك التسميات لم يشتغلوا إلاّ بمفردات العربية وبعض تراكيبها وأساليبها جمعاً وتأليفاً وتصنيفاً، ولم يتناولوا «الأصول» بقدر ما تناولوا «الفروع»، ولم يستخلصوا من «المناهج» إلاّ النزر القليل الذي جاء في كلامهم عفواً غير مقصود.

بهذا نفسّر على سبيل المثال تلك الأوصاف التي خلعها أبو الطيب اللغوي (المتوفَّى سنة ٣٥١هـ) على مجموعة من الأسماء المضيئة في تاريخ اللغة الطويل: «كان أبو زيد أحفظَ الناس للّغة، وكان الأصمعي يجيب في ثلث اللغة، وكان أبو عبيدة يجيب في نصفها»[٩].

وعندما ظهر لأول مرة مصطلح «فقه اللغة»[١٠] في القرن الرابع الهجري في كتاب أحمد بن فارس (المتوفَّى سنة ٣٩٥هـ) لم يبدّل في المنهج اللغوي شيئاً يذكر، لأن هذا اللغوي في بحوثه عن خصائص العربية، واشتقاقها وقياسها، ومترادفها ومجازها واشتراكها ونحتها، لم يستخلص «سنن العرب في كلامها» إلاّ في حدود التصنيف الشكلي لموضوعات معينة أوحت بها طائفة من الألفاظ مشفوعة بدلالاتها. وحسبك أن ابن فارس، عوضاً عن تقرير الوقائع في ضوء النصوص، بدا في كتابه كالذي يتعمّد استبدال القواعد بالحقائق، والمعايير بالأحداث، والإلزام المتسلط بالوصف الدقيق الأمين[١١]. وعلى هذا ارتفعت لهجة ابن فارس وهو يقول جازماً حاسماً: «وليس لنا اليوم أن نخترع، ولا أن نقول غير ما قالوه، ولا أن نقيس مقياساً لم يقيسوه!»[١٢])

ومضى الأديب اللغوي الثعالبي (المتوفَّى سنة ٤٢٩ هـ) على أثر ابن فارس يقتفي خطاه في تسميته كتابه «فقه اللغة وسر العربية»، ولم يكن هذا الإسم إلا كالثوب الفضفاض عليه، إذكان محصوراً في

الدلالات الخاصة ببعض المفردات «كالنبات والشجر، وأنواع الحيوان، والطعام، والثياب، والآلات والأدوات، والأمراض والدواء، والأصوات وحكايتها»[١٣].

ومع بعض اللغويين المتأخرين ننتقل إلى مصطلح يثير انتباهنا في البداية، وهو «علم اللغة»، ولا سيا عندما نفرّق مع الرضيّ الاستراباذي بين علم التصريف وعلم اللغة، لأننا نقع خلال هذه التفرقة على عناوين فصول تُطْمِعنا بتوقّع شيْ من البحوث اللغوية العميقة. (كفصل معرفة القوانين الخاصة ببنْية الألفاظ)[١٤] لكننا لا نلبث أن نرى أن مدلول «علم اللغة» لم يكن يزيد –كما استنبط ابن خلدون– «على بيان الموضوعات اللغوية، والدلالات التي وُضع لها بعض الألفاظ[١٥].

ومع أن الفارابي في كتابه «إحصاء العلوم» حاول ترتيب علوم اللغة في نسق واحد، وخلع على مجموع تلك العلوم لقباً شاملاً هو «علم اللسان»، فمن المؤكّد أنه لم يلتقِ من جميع الوجوه مع ما نريده من عبارة «أصول الألسنية» وإن كان قد سبق إلى توضيح «علم الدلالة» في التصنيف الحديث، وتصدّى في الوقت نفسه لبحوث صوتية ممتعة حول بناء الكلمة ونظم التراكيب[١٦].

أما الذي بدأ يلتقي على صعيد الفكر اللغوي مع علم اللغة الحديث، وربما كان فيه سابقاً لعصره بزمن طويل، فهو طاشكبري زاده في «مفتاح السعادة». ومن حق هذا المؤلف علينا – ولو كان تركي الأصل – أن نفخر بعروبة لسانه ولا سيا في أسلوبه الواضح الدقيق في التصنيف والتأليف، عملاً بالقاعدة النبوية في حديث رسول الله: «ليست العربية بأحدكم من أب ولا أم، وإنما هي من اللسان، فمن تكلم بالعربية فهو عربي»[١٧].

ولهذا المؤلف أيضاً مزية أخرى لا يفوتنا التنبيه اليها: فلم يكن نحوياً بالمعنى الخاص، بل الشديد الخصوصية، لما تنصرف إليه لفظة «النحوي» عند إطلاقها، وإنما كانت «نحويّته» كلها خاص في النحو من النوع الذي كنّا نتمنّاه لكثير من نحاتنا العرب بعد أن افتقروا إليه إجمالاً. وهو النوع الذي أثبتناه افتراضاً في عنوان بحثنا هذا، ما دمنا ندير كل أقوالنا حول «أصول الألسنيّة عند النحاة العرب» وليس عند «لغويّيهم» كما كان القارئ غير المختصّ يتوقّع منا، لأننا في جمهرة أبحاثنا القديمة في هذه القضايا كنّا نلتقي مع «النحويين» الذين يفرضون قواعدهم، وقلّما أسعدنا الحظ بلقاء «اللغويين» الذين انتهوا إلى أن «وظيفة اللغوي هي وصف الحقائق لا فرض القواعد»[١٨].

ولقد استطاع طاشكبري زاده بفكره اللمّاح وقدرته على التنسيق البارع والتخريج الذكيّ أن يحدّد أُطُرَ البحث اللغوي في مجالَيْن متكاملَيْنِ. تناول في أوّلها «المفردات» وعالج في الآخر «التراكيب»[١٩]، وأبرزَ من مواطن التكامل بينهما ما خَفِيَ على أئمة اللغة الذين سبقوه، ابتداءً بسيبويه والخليل وانتهاءً بالذين كانوا له معاصرين. وبدلاً من أن يجمّد دراسة «المفردات» في قوالب «متن اللغة»[٢٠] التي انطوت عليها بطون

المعجمات والقواميس. وظلت نسخها المكرورة تُحاكَى محاكاةً سقيمة حتى في طلائع عصر النهضة عند أشياخ اللغة المبجّلين[٢١]. إذا هو يقترح لإستكمال هذا المجال اللغوي الأول خمسة علوم ترفده وتغذّيه، وتخرجه من القوالب «الميتة» وتُحْييه، وتلك العلوم على التوالي هي علم مخارج الحروف. وعلم اللغة، وعلم الوضع. وعلم الإشتقاق. وعلم التصريف[٢٢].

وليست الجدّة في هذه التسميات الخمس فقط. إذْ تبدو لنا الألفاظ الدالّة عليها من قبيل التعابير «التقليدية» المتوارثة. ولا سيا في علم الاشتقاق وعلم التصريف. وإنما الجدّة والطرافة والأصالة والسبق الزمني في الاسلوب العلمي الفريد الذي عرض به صاحب «مفتاح السعادة» هذه الموضوعات، ونسّق بين قضاياها أجمل التنسيق. حتى علم الاشتقاق الذي عرّفه بأنه «كيفيّة خروج الكَلِم بعضها عن بعض»[٢٣] كاد يتحوّل لَدَيْه بفضل ثقافته الغنية المتنوعة إلى ضربَيْن من الدراسات اللسانية العامة: أحدهما التأثيل[٢٤] الذي هو علم أصول الألفاظ ( Etymologie ) والآخر الترسيس[٢٥] الذي هو ردّ الألفاظ إلى بداياتها (Radixation) ولا ريب في أن ردّ الألفاظ إلى أصولها الأولية كالعودة بها إلى بداياتها الصوتية يربط الحركة الإشتقاقية في لسان العرب بالحياة المتجددة أبداً من ناحية، وبالمادة الصوتية الإنسانية المشتركة التي كثيراً ما يُكتشف تجانسها أو تقاربها مع بعض لغات البشر من ناحية ثانية.

كذلك علم الصرف كاد يطابق لديه -بفضل إدراكه العلاقة الوثقى بينه وبين الإشتقاق- ما يسمونه علم بنية الكلمة ووظيفة هذه البنية في الدراسات اللغوية الحديثة.

على أننا لو أصررنا على الإعتقاد بأن طاشكبري زاده لم ينفح العلمين اللسانيَّيْن الرابع والخامس (الإشتقاق والتصريف) بأيّ روح جديد. لأنّ للعربية فيهما نسيجها الخاصّ الفريد. فممّا لا ريب فيه أنه بالعلوم الثلاثة الأولى مهّد في وقت مبكر للمنهج اللغوي الحديث أفضل التمهيد.

وذلك واضح كل الوضوح بوجه خاص في علم مخارج الحروف الذي يعدّ في نظر بعض الباحثين أول تسمية محددة شاملة لما يُطلق عليه «علم الأصوات» في العصر الحديث[٢٦].

ومن الطريف أنّ طاشكبري زاده لم يكتفِ -خلال تعريفه لعلم مخارج الحروف- «بملاحظة الكيفية والكمية والصفات العارضة للأصوات العربية بحسب ما تقتضيه طباع العرب». بل بلغت عنايته بعلم الأصوات اللغوية حدَّ الإشادة بعلم التشريح خاصة والعلم الطبيعي بوجه عام، حين جهر بأن علم مخارج الحروف «يُستمد من العلم الطبيعي وعلم التشريح»[٢٧].

وقياساً على هذا السبق العلمي التاريخيّ الفذّ. يمكننا أن نوسّع مع طاشكبري زاده مضمون «علم اللغة» عندما ينصبّ إنصباباً مباشراً على قضايا لغوية عامة تتصل «بجواهر المفردات وهيئاتها» أشدّ من اتصالها «بالمعاني الجزئية» التي أُحصِيت أنواع دلالتها عليها إحصاءالكميّات والمقادير. وإذا نحن من «علم

اللغة» إزاء منهج شامل متكامل يرفض ذلك الركام العجيب من اللفظ المات أو المهجور بجانب التعبير الحيّ المأنوس، في لغة غنية جداً لم يُتَحْ للناطقين بها أن يملكوا منها إلا «متنها» الجافي الشديد!

وإننا لنزداد إقتناعاً بدقة هذا المنهج اللغوي المتكامل عند صاحب «مفتاح السعادة» حين نلمح لديه في العلم الثالث «علم الوضع» ما يشبه التوطئة الطبيعية لعلم الدلالة أو «السيمانتيك» La Sémantique، ففي كل قسم من أقسام الوضع (سواء أكان شخصياً أم نوعياً، وسواء اتّسم بالعموم أو الخصوص)[٢٨] إبراز دقيق جداً لوظائف الدلالات التي وُضعت لها الألفاظ، والتي تبدأ ذاتية طبيعية أو حقيقية ثم تنتهي مكتسبة متطورة أو مجازية.

ومن هنا لا نعجب حين نرى مجال «التراكيب» يلي عند هذا المؤلف مجال «المفردات»، لا لينتقل من بنية الكلمة إلى بنية الجملة عن طريق نظام الترابط في علم النحو فقط، بل لتندمج الدراسات الأدبية التحليلية مع النحو في إطار واحد يشمل في الوقت نفسه من علوم اللسان جميع البحوث البلاغية التي ما نزال ندرسها في المعاني والبيان والبديع إلى يومنا هذا[٢٩]

ولعلنا بهذا الإطراء لصنيع طاشكبري زاده أَمطْنا اللثام عن السرّ في رفضنا حصر البحوث اللغوية في علم واحد مما سمّاه أسلافنا «العلوم اللسانية» سواءٌ أتناولت بنية الكلمات أم بنى التراكيب، وسواءٌ أُوضعت لكل منها على حدة مناهج تشبه الأصول، (وكما عبروا – أصول الفقه بالذات) أم اكتُفي فيها بتجميع الجزئيات والتفريعات في معزل عن كل المناهج والأصول.

ولنا بعد هذا الإحتراز ان نعود إلى بحوث أسلافنا لنستقي منها «أصول الألسنية» في كل موطن لم يَنْحَصِروا فيه ولم يَحْصُروا بسببه أحداً في نطاق علم واحد أفنوا فيه حياتهم وطبقوا مناهجه الخاصة أو خُيِّل إليهم أنَّ في وسعهم تطبيقها وتعميمها على المنهج اللغوي العام. وحينئذٍ سنفاجأ بأطرف الآراء وأدقّ التعريفات التي أوضح نفر منهم عن طريقها طائفة غير يسيرة من الجوانب المميزة للّغة في طبيعتها الصوتية التي هي مادتها الطبيعية، وفي وظيفتها الإجتماعية التي تنقل الأفكار وتصوّر التعابير.

وفي هذا الصدد نلاحظ على سبيل المثال أن إماماً في النحو واللغة كابن جني الذي نأخذ عليه أنه في أكثر من موضع في كتابه «الخصائص» يعلل كل صوت لغوي او رمز دلالي بأنه على وجه الحكمة كيف وقع، ويكاد يقول أيضاً بأي لغة يُنطق به، هو الذي قدّم للغة أفضل تعريف وأدقّه حين قال: «حدّ اللغة أصوات يعبّر بها كل قوم عن أغراضهم»[٣٠]

ولقد جاء تعريف ابن خلدون للّغة مشابهاً تعريف ابن جني من أكثر الوجوه، وإن كان أكثر تفصيلاً وأوضح تمييزاً لطبيعتها الصوتية عن رسومها المدوّنة بالحروف، وذلك عندما قال: «اللغة في المتعارف هي عبارة المتكلم عن مقصوده، وتلك العبارة فعلٌ لسانيٌّ ناشئٌ عن القصد لإفادة الكلام، فلا

بدَّ أن تصير ملكة متقررة في العضو الفاعل لها وهو اللسان، وهو في كل أمة بحسب إصطلاحاتهم»[٣١]. وكان ابن خلدون قد مهّد لذلك بقوله: «اللغة ملكة في اللسان، وكذا الخط صناعة ملكتها في اليد»[٣٢].

وإذا استبعدنا التعامل بالحروف في علم الخطّ، اتّضح لنا عمق الفكرة اللغوية التي تتعامل بالأصوات فقط فيما قدّمه لنا كل من ابن جني وابن خلدون عن طبيعة الألسنية الصوتية التي لم تكتشف على حقيقتها إلاّ في أبحاث علماء اللغات الألمان في النصف الثاني من القرن التاسع عشر، ولم تستقلّ مناهجها في بنية الكلمات وبني التراكيب القائمة دائماً على المادة الصوتية إلاّ في منتصف القرن العشرين.

ولقد باتت الأوساط العلمية اللغوية الحديثة مصابة بضعف الذاكرة على ما يبدو، لأنها تبدي إعجابها بتعريفات الدارسين المعاصرين للّغة وبالنتائج المترتّبة على تعريفاتهم، بينما تنسى ردّ جمهرة تلك التعريفات إلى أصولها الأولية عند أسلافنا العرب الخالدين.

ذلك ما يحدث لأساتذة الجامعات عندنا كلما عادوا إلى وطنهم الأمّ وطفقوا يرطنون ببعض المصطلحات الأجنبية أو بعض التحديدات التي يحاولون تطبيقها على كل لغات الإنسان، لمجرّد اعتقادهم «بأن كل لغة من اللغات هي نظام بنيوي ( Structural system ) من الأصوات العرفية المنطوقة ( arbitrary vocal sounds ) ومن تتابعات الأصوات (Sequences of sounds) التي تستخدم أو التي يمكن أن تستخدم في التعامل بين الأفراد عند مجموعة معينة من البشر»[٣٣]

لذلك، نعود إلى القول مرة أخرى: إذا نحن أخذنا بمبدأ النسبية لدى مقابلة «أصول» أسلافنا العرب «بكليات» المعاصرين، ولم نتوقّف عند الجزئيات والتفاصيل، فلا بدّ لنا من الاعتراف بأنَّ عَزْوَنا الروح المنهجية إلى نُحاتنا العرب، أو إلى نخبة منهم في بعض مراحلنا التاريخية، أو إلى صفوة من أفضل ما كتبوه أو استقرؤوه على الأقلّ. هو أدنى ما نمجّد به أولئك الخالدين في الجوهر قبل العرض، وفي الكيف قبل الكمّ. وفي العمل لاثراء الإنسان وإغنائه وتوسيع آفاقه بلغات البشرية كلها لا بلغات بعض البيئات والأقاليم.

---

## الهوامش

(١) سورة ابراهيم. الآية ٤.
(٢) سورة الأحقاف. الآية ١٢.
(٣) سورة النحل. الآية ١٠٣.
(٤) سورة الروم. الآية ٢٢.
(٥) محمود حجازي: علم اللغة العربية. صفحة ٢٦.

(٦) Ferdinand de Saussure Cours de linguistique generale, p.28-39.

(٧) قارن بعلم اللغة العربية. للدكتور حجازي. صفحة ٧٢.

(٨) ابن الأنباري: «نزهة الألباء في طبقات الأدباء». تحقيق عطية عامر. صفحة ٥٣. وقارن أيضاً بـ «لمع الأدلّة في أصول النحو» لابن الأنباري أيضاً وتحقيق عطية عامر. صفحة ٢٢٧.

(٩) مراتب النحويين (لأبي الطيب اللغوي). صفحة ٤١.

(١٠) الصاحبي في فقه اللغة وسنن العرب في كلامها.

(١١) قارن بكتابنا «دراسات في فقه اللغة». صفحة ٢٧ (الطبعة السابعة).

(١٢) الصاحبي في فقه اللغة. صفحة ٣٣.

(١٣) راجع فهرس كتاب الثعالبي في فقه اللغة وسر العربية.

(١٤) انظر مقدمة شرح الكافية.

(١٥) مقدمة ابن خلدون ١٢٥٨.

(١٦) إحصاء العلوم (للفارابي). تحقيق عثمان أمين صفحات ٤٧ — ٥٠.

(١٧) الحديث رواه الحافظ ابن عساكر. وذكره ابن تيمية في «اقتضاء الصراط المستقيم مخالفةَ أهل الجحيم». صفحة ٨٠؛ والسيد الإمام محمد رشيد رضا في «الوحي المحمدي». صفحة ٢٣٠ — ٢٣١.

(١٨) Arnold Smith, Gramm. and the use of words, p.VIII

(١٩) مفتاح السعادة.

(٢٠) قارن بما ذكره ابن يعقوب المغربي عن متن اللغة في شرح التلخيص ١٤٦/١: «علم متن اللغة أي معرفة أوضاع المفردات اللغوية. ويسمى هذا العلم علم المتن لأن المتن هو ظهر الشئ ووسطه وقوته».

(٢١) تلك المحاكاة واضحة جداً في «المواهب الفتحية» لحمزة فتح الله ٢١/١. وفي «الوسيلة الأدبية إلى العلوم العربية» لحسن المرصفي. صفحة ٢٠. وانظر أيضاً «معجم متن اللغة» لأحمد رضا.

(٢٢) مفتاح السعادة. صفحة ١٠٠ وما بعدها.

(٢٣) مفتاح السعادة. صفحة ١٤٤.

(٢٤) التأثيل مشتقّ من الأَثْل. بمعنى الأصل.

(٢٥) الترسيس مشتقّ من الرّس. وهو البداية. وقارن بكتابنا: «دراسات في فقه اللغة». صفحة ٣٤٨.

(٢٦) انظر: *علم اللغة العربية (للدكتور محمود حجازي). صفحة ٧٠، وراجع في هذا الكتاب القيم الفصل الثالث «علوم اللغة في التراث العربي». صفحة ٥٩ وما بعدها. فإنه على إيجازه من أفضل ما كتِب في بابه.*

(٢٧) مفتاح السعادة. صفحة ٩٩.

(٢٨) نفس المرجع السابق. صفحة ١٠٠

(٢٩) قارن بما ذكره ابن خلدون في مقدمته. صفحة ١٢٦٣ عن «العلوم اللسانية» والمسائل والموضوعات التي اندرجت في إطارها. وانظر أيضاً في هذا الصدد «الإدراك للسان الأتراك» لأبي حيان. صفحة ٦٦.

(٣٠) الخصائص (لابن جني). ٣٣/١.

(٣١) ابن خلدون. المقدمة. صفحة ١٢٥٤.

(٣٢) المقدمة. صفحة ١٢٥٢.

(٣٣) Caroll, The study of Language, p.10.

# مكانة البحث اللغوي العربي القديم من علم اللغة الحديث

د. هيام كريدية

النظر في اللغة قديم جداً. وقد خلّف العرب في ذلك آثاراً لا يستهان بها، من واجبنا الاطّلاع عليها لابراز دورهم في تاريخ الدراسات اللغوية. ولبيان مكانة بحوثهم من علم اللغة الحديث.

ولا شك في ان الاحاطة بهذه المسألة في جميع نقاطها، ليست مهمة يسيرة، إذ تتطلب استقصاء لمختلف الآثار التي خلّفوها، وتحليلاً لها. لذلك لا يعد بحثنا إلاّ محاولة بسيطة في هذا الموضوع لاقتصارنا على نحويّ واحد وهو الزجاجي[٢]، اتخذنا دراسته نموذجاً. وعلى مؤلَّف واحد له وهو كتابه **الجمل**[٣]

## الشواهـــد

تتلخص المرحلة التمهيدية لهذا البحث، بتحديد المواد التي اعتمد عليها الزجاجي في كتاب **الجمل**، للتمثيل على قواعده النحوية، أو بعبارة أخرى، غرضنا الاحاطة بالشواهد التي ساقها الزجاجي في **الجمل** لتثبيت الاحكام التي يقررها.

في الحقيقة، تتألف الشواهد من شعر ونثر حسب التواتر التالي[٤] :

**أولاً : النثـــر :**

( أ ) القرآن الكريم

استشهد الزجاجي في **الجمل** بمئة وأربع عشرة آية أخذت من واحدة وخمسين سورة. وقد احتج باحدى الآيات ثلاث مرات، وبخمس آيات أخرى مرتين[٥].

(ب) الحديث النبوي

وردت في **الجمل** ثلاثة أحاديث نبوية فقط[٦]

(ج) أما الشواهد النثرية من كلام العرب (مثلاً أم غير مثل). فهي مستفيضة في **الجمل** وقد أخذها الزجاجي عن نحاة سابقين كسيبويه، أو صنعها بنفسه.

**ثانياً: الشعـــر:**

استشهد الزجاجي في **الجمل** بمئة وتسعة وستين بيتاً من الشعر[٧]. منها ثمانية وستون بيتاً ذكر فيها اسماء قائليها في كتابه. ومنها خمسة وثمانون بيتاً نسبها محقق **الجمل** الى قائليها.

أما الأبيات الستة عشر الباقية فهي مجهولة القائل[٨].

هذه الشواهد الشعرية هي نتاج لثلاثة وسبعين شاعراً.

أما طريقة البحث التي اعتمدناها بالنسبة لقائمة الشعراء، فتتلخص بنسبة كل بيت من الشعر الى قائله ثم الرجوع الى تاريخ وفاة[٩] الشعراء المذكورين، فترتيبها ترتيباً زمنياً بغية تحديد المرحلة الزمنية التي تمتد عليها مجموعة الشواهد الشعرية في **الجمل**.

فاستناداً الي ذلك، يتوزع الشعراء الذين ورد شعرهم في **الجمل** كما يلي:

**١ – الشعراء الجاهليون:**

سبعة عشر شاعراً مع ثمانية وثلاثين بيتاً[١٠].

**٢ – الشعراء المخضرمون وشعراء صدر الاسلام:**

ثمانية عشر شاعراً مع تسعة وعشرين بيتاً[١١]

**٣ – الشعراء الأمويون:**

واحد وثلاثون شاعراً مع خمسة وسبعين بيتاً[١٢]

**٤ – الشعراء العباسيون:**

شاعران مع خمسة أبيات[١٣]

٥ - **خمسة شعراء لم نتوصل الى معرفة عصرهم**[١٤].

بعد عرض هذه المعطيات، ينبغي الكشف عما يلي: هل أخلص هذا النحوي لمبدأ العمل الذي ارتسمه النحاة العرب «بأنه لا يمكن الاشتغال إلاّ بالعربية الموثوق بها، عربية البادية التي تتجلى في الشعر البدوي أو ذي التقليد البدوي (حتى ذي الرمة المتوفي عام ١١٧ هـ/٧٣٥-٧٣٦م) وفي القرآن»[١٥]؟

في الواقع، تكشف قائمة الشواهد عما يلي:

**اولاً**: ان القرآن كان بدون شك محور العمل عند هذا النحوي.

**ثانياً**: بالنسبة للشعر، نستنتج الوقائع التالية:

(أ) غالباً ما يستشهد الزجاجي بشعر شعراء العصر الأموي. فتقريباً، تنتمي نصف الأبيات المعروف قائلها الى هذه المرحلة بالذات (٧٥ بيتاً).

(ب) يحتل المرتبة الثانية شعراء العصر الجاهلي وشعراء صدر الاسلام (٦٧ بيتاً). فقد استند الزجاجي الى شعر ذي تقليد بدويّ أكثر من استناده الى شعر بدويّ.

(ج) في قائمة الشعراء التي بين أيدينا، نجد أن آخر شاعر استشهد الزجاجي بشعره في **الجمل**، هو عباسي متوفٍ حوالي سنة ١٧٠ هـ/٧٨٦م وهو ابراهيم بن هرمة[١٦].

هل ابتعد الزجاجي بذلك عن المبدأ العام للبحث؟ أي هل احتج بشعر الشعراء المتأخرين عن ذي الرمة المتوفي سنة ١١٧ هـ/٧٣٥-٧٣٦م؟

جوابنا على هذا السؤال بالنفي لعدّة أسباب:

(أ) ان عدد شعراء العصر العباسي الذين ورد شعرهم في **الجمل** هو شاعران من مجموعة الثلاثة والسبعين شاعراً (المحققة هويتهم) المستشهد بشعرهم في الجمل، كما ان عدد أبيات هذين الشاعرين لا يتعدى الخمسة بالنسبة لمجموعة الأبيات المعروف قائلها وهي مئة وثلاثة وخمسون بيتاً.

(ب) بين تاريخ وفاة ابراهيم بن هرمة (المتوفي حوالي عام ١٧٠ هـ/٧٨٦م) وهو آخر شاعر احتج الزجاجي بشعره، وبين وفاة هذا الأخير (المتوفي عام ٣٣٧هـ/٩٤٩م) ما يقارب مئة وسبعاً وستين سنة.

فالزجاجي اذن لم يحتج في **الجمل** بأي من الشعراء المحدثين المنتمين الى هذه المرحلة الطويلة. وهذا ما يجزم بأن هذا النحويّ لم يحد في نهجه عن خط سير معظم النحاة الآخرين: فالقدامى فقط هم الذين يستشهد بشعرهم لتقرير الاستعمالات اللغوية.

(ج) ربما يكون منتمياً الى العصر الجاهلي أو الى صدر الاسلام كلٌّ من الأبيات الستة عشر،

المجهول قائلها. أو الشعراء الخمسة الذين لم يعرف عصرهم. وهذا ما يؤكد في حال الضرورة جوابنا. وربما تكون الحجتان الأوليتان للاستدلال على أن هذا النحوي - شأنه كشأن النحاة البصريين - قد رفض الاحتجاج بلغة الشعراء المحدثين. ويؤيد كلامنا أيضاً ما صرح به الأصمعي قائلاً: «ختم الشعر بابن هرمة»[17]. فقد راعى الزجاجي اذن الشروط الزمنية التي وضعها اللغويون لصحة الاستشهاد بالشعر.

أخيراً نستطيع تلخيص هذا الباب بقولنا ان شواهد الزجاجي في كتابه **الجمل** هي شواهد تقليدية استمدها من العربية «عربية البادية قبل تفرق القبائل اثر الفتح. أي اللغة الممثلة على الأخص من جهة بالشعر الذي ازدهر قبل رسالة النبي محمد والذي استمر خلال صدر الاسلام وحتى نهاية الخلافة الأموية»[18] وامتد فترة الأربعين سنة الأولى من الخلافة العباسية. أي حتى نهاية عام ١٧٠ هـ/٧٨٦ م، وهو تاريخ وفاة الشاعر ابن هرمة. هذا من ناحية. ويمثل هذه اللغة من ناحية ثانية النثر القرآني الذي يشكل، بصورته المقفاة والموزونة، مظهراً خاصاً من العربية يتوسط بين الشعر والنثر. واحاديث النبي محمد (صلعم)، والأمثلة النثرية التي ساقها الزجاجي في **الجمل**. هذه الأمثلة تحتوي على شيء من العربية الحقيقية التي كان يتكلمها العرب والتي لم تكن خاضعة لمعايير الشعر.

## نظرة شاملة الى منهج البحث عند الزجاجي

### أولاً - تصور الزجاجي لقضية دينية:

١ - المصدر الالٰهي للغة القرآن.

لم يتخذ الزجاجي عمله وسيلة أو حجة للتوسع في اعتبارات دينية ولكنه، بانطلاقه من تصور اسلامي للقرآن بأنه كلام الله. وبأنه التعبير عن الكمال الالٰهي كان يرجع باستمرار الى التعابير التالية «جاء في كتاب الله عز وجل» (ج، ٢٤ : ٦، ٧)[19]، و«قال الله عز وجل» (ج، ٣٤ : ١٠، ١١، و٥٣ : ١ الخ)، و«قال تعالى» (ج، ١٥٣ : ١١)، و«قال تبارك اسمه» (ج، ٣٣٣ : ٤)، و«كقوله سبحانه» (ج، ٣٣٣ : ٥)... الخ.

فبهذه التعابير كان الزجاجي يقدّم في كتابه الشاهد القرآني المعتبر كمالاً للخطاب. وعلى هذا الاساس، فان بدل الغلط «لا يجري مثله في القرآن ولا في كلام فصيح» (ج، ٣٥ : ٣ - ٤). فالاسلوب القرآني هو خال اذن - وكما يثبت الزجاجي - من أي ضعف.

٢ - اللغة العربية هي التعبير عن الانسجام الالٰهي.

بما ان القرآن بصفته تعبيراً عن الانسجام والكمال الالهيين هو «القاعدة اللغوية للسان العربي» فمن

الحتميّ اذن أن تعبر اللغة العربية عن هذا الانسجام وهذا الكمال باندراجها بطريقة منسجمة، داخل نسق كامل[٢٠]، أو بتعبير آخر، انه لمن الطبيعي أن يخضع اللسان العربي لنوع من المنطق الداخلي. «وبالنتيجة فان كل كلمة، وكل جملة، وكل كلمة في الجملة، يجب أن تكون عقلية في شكلها وفي موقعها الذي تحتله»[٢١].

كان ذلك تفكير النحاة العرب بشكل عام. وقد ترك ذلك أثراً في النظام النحوي الذي قدموه. ولم يشذ الزجاجي بدوره عن هذا التفكير العام، فمن جهة كان عليه أن يبرهن على هذا المنطق الداخلي للسان العربي، ومن جهة ثانية كان عليه أن يختبر مدى استجابة المادة اللغوية التي جمعها، لتنظيم منسجم. أو بعبارة أخرى الى أي مدى تندرج هذه المعطيات في نظام متماسك؟

## ثانياً–منهجية الزجاجي: القياس والسماع

يتحقق البرهان على وجود هذا المنطق الداخلي باقامة ترتيب في المادة اللغوية، وذلك «باعادة الشواذات الى القاعدة والدلالة على انها ليست سوى شواذات ظاهرية»[٢٢] وعلى ان اللسان العربي –المنتظم مسبقاً– يصلح بمجوعه تقريباً لأن يوصف استناداً الى مبدأ القياس. وهذا في الصرف والاصوات والتركيب.

غير ان مبدأ القياس هذا، يكمله مبدأ دونه أهمية في منهجية الزجاجي وهو مبدأ السماع، أي الاستعمال كما تثبته الوقائع اللغوية التي سمعت فعلياً من أفواه الاعراب والتي تناقلها الرواة الجديرون بالثقة.

فبالاستناد الى مبدأ القياس بالدرجة الأولى. ثم الى مبدأ السماع سوف نرى كيف درس الزجاجي المادة اللغوية التي بين يديه، بغية تحديد درجة نقائها، وكيف وافق على بعض الامور وشجب اخرى. فهذان المبدآن يسمحان له بترسيخ ما يمكن استعماله شرعياً دون اقتراف أخطاء بالنسبة للسان العربي.

وهكذا سوف ندل على الأخص كيف طبّق الزجاجي كغيره من النحويين البصريين مبدأ القياس في المجالات التالية:

١ – في الصرف
٢ – في الأصوات
٣ – في التركيب

### ١ – القياس في الصرف[٢٣]

يترتب على تطبيق القياس في الصرف نتيجتان:

(أ) وجود أصول. أو صور نموذجية. أو أنماط اصلية ( Prototypes ) ترجع اليها الكلمات، فجميع الصور النحوية تنتظم في فئات يسميها الزجاجي «أبنية»[٢٤] أو «أمثلة»[٢٥] كأبنية الأفعال وأبنية الاسماء..الخ.

(ب) خلق فروع (صور أو أبنية ثانوية) منطلقة من اصول (=صور أولية).

كانت اقامة الاصول طريقة سهلة لتفسير المعطيات اللغوية. أو لتبرير وجود صورة شاذة بادخالها في فرع. أي في شعبة مشتقة من أصل. فللدخول في فرع وللارتباط بأصل يجب أن تحصل هذه الصور على تعليل. ولكن قد يحدث احياناً ان يثبت السماع استعمالات إذا ما لوحظت من زاوية القياس، تكوّن شواذات. في هذه الحالة، يحق لهذه الاستعمالات أن يستشهد بها، فلذلك ينقلها الزجاجي ولو لم يتوصل للبرهان على وجود وقائع مشابهة لها.

وهكذا فانه يقسم الاسماء المؤنثة الى ضربين ويشير الى وجود «ضرب منه تكون فيه علامة من هذه العلامات يعرف بها، وضرب لا علامة فيه للتأنيث، وإنما يدرك سماعا فيحفظ»[٢٦]. ويضيف الزجاجي: «فانا أذكر منه جملاً يكثر استعمالها لتعرفها» (ج، ٢٨٧ : ٩ - ١٢).

وفي مواضع عدة، ينقل الزجاجي للمسألة اللغوية الواحدة، الاستعمالات التي تستند على القياس الى جانب الاستعمالات التي تكوّن شواذات بالنسبة للقاعدة، ولكنها تتصف بكثرة الاستعمال، وقد اثبتها السماع[٢٧].

أما الأشكال الخارجة على كل تفسير قياسي، والتي لا يستدعي وجودها الشك (أي التي اثبتها الشعر مثلاً) والتي يقل استعمالها فيصنّفها الزجاجي بين الشواذ. فالالفاظ التي تعبر عن اللون أو العيب الجسدي مثلاً لا يتعجب منها إلاّ بأشد. فالشكل «أبيض» الذي ورد في بيتين من الشعر[٢٨]، هو بالنسبة للزجاجي «شاذ غير مأخوذ به ولا معمول عليه» (ج، ١١٦ : ٣).

فان كان الزجاجي قد اشار الى وجود هذه الصور الشاذة، القليلة الاستعمال[٢٩] إلاّ أنه لم يتخذها نقطة انطلاق للتفسير أو للتوسيع باستناده الى مبدأ القياس.

وقد يعمل الزجاجي أحياناً على تصنيف الشاذ، فيفرد له باباً كما فعل في «باب من شواذ الادغام» (ج، ٣٨٠ - ٣٨١) الذي اختتم به كتابه.

## ٢ - القياس في الأصوات[٣٠]

بما ان النحاة قد وضعوا لكل شيء علة، فقد اجتهد الزجاجي في تقديم العلل لتبرير التحولات

الصوتية التي تعتور الكلمات، أو لتبرير وجود بعض الابنية، ويتوسل بالمبادىء الآتية كقاعدة للتفسير:

(أ) الابدال
(ب) القلب
(ج) الاستثقال
(د) التخفيف
(هـ) الحذف
(و) الادغام

**(أ) الابـــدال:**

فلتطبيق القياس في هذا المجال يقرر الزجاجي في أدوات القسم مثلاً وجود حرف أصلي وهو الباء، وبديليْن لهذا الحرف، وهما التاء والواو. فيقول «واعلم أن الواو والباء تدخلان على كل محلوف به، ولا تدخل التاء إلاّ على الله عزّ وجلّ (......) **والاصل الباء لانها من حروف الخفض**، والواو بدل من الباء لانهما من الشفتين، فجاز أن يتعاقبا، والتاء بدل من الواو كما أبدلوها في تراث وتخمة وتكأة، وما أشبه ذلك، لأنه من ورثت والوخامة من اتخمت، والتكأة من توكأت» (ج، ٨٤: ٣-٩).

فللإنتقال من الباء الى الواو في أدوات القسم يستند الزجاجي الى القرابة الصوتية (فكلاهما شفويان)، ولكنه يصرّ على تفسير الانتقال من الواو الى التاء بالابدال[٣١] -ابدال صامت بصامت- الذي يراه ممثلاً في جذر ثانويّ كما يلي:

ورثت > تراث
وخامة > تخمة
توكأت > تكأة

فهذا الانتقال الخاص من [و] في الكلمات (ورثت-وخامة-توكأت)، الى [ت] في الكلمات (تراث-تخمة-تكأة)، يستعمله الزجاجي فقط لتعليل الانتقال في أدوات القسم من الواو الى التاء، ويخلط بهذا بين مستويات مختلفة. فان كان الانتقال من [ب] الى [و] مقبولاً لأن الفونيمين قريبان بشكل كاف، إلاّ أنَّ الانتقال من [و] الى [ت] في الكلمات المذكورة خارج عن أدوات القسم، لكن الزجاجي يقحمه اقحاماً في دراسة هذه الأدوات، فارضاً بذلك القياس الضيق عليها، مع انه لا مجال لعقد قياس المشابهة بين هذه الأدوات وتلك الكلمات.

(ب) القلـــب :

هو تغيير صوتي يقتصر على ما يسميه الزجاجي حروف العلة والهمزة، فمثلاً يشير الزجاجي الى ان كلاً من الشكلين[٣٢] ميِّت وسيِّد «أصله ميوت وسيود، وقلبت الواو ياء وأُدغمت الأولى في الثانية فقيل سيِّد وميِّت» (ج، ٣٧٠ : ٩-١٠).

ويجتمع أحياناً الابدال والقلب لتفسير شكل واحد، كما هو الحال في تفسير شكل «يا غلاما» بالانطلاق من «يا غلامي» (ج، ١٧١ : ١٢)[٣٣].

(ج) الاستثقـــال :

بالنسبة للفعل الذي لم يسم فاعله، يرى الزجاجي انه إذا كان «ثاني الفعل ياء أو واواً فانه يكسر أول ذلك الفعل استثقالاً للضم فيه» (ج، ٨٨ : ٥، ٦) فبيع تصبح بيعَ.

(د) التخفيـــف :

كما هو الحال في أن الخفيفة أو المخففة مثلاً، بالمقارنة بأنّ المشدّدة (ج، ١٣٣ : ٨).

(هـ) الحـــذف : أو الاسقـــاط :

هو سقوط حرف، أو جزء من كلمة، كما في تفسير شكل «يا جعف» بالانطلاق من «يا جعفر» (ج، ١٨١ : ١٠)[٣٤].

(و) الادغـــام :

يذكر الزجاجي مثلاً ان «ودّ» أصله وَتِد ويضيف «وبنوتميم يسَكّنون التاء ويدغمونها في الدال» (ج، ٣٨٠ : ٩ - ١٠)[٣٥]

وبمحاولة الزجاجي تفسير كل المعطيات اللغوية، فانه يجتهد أحياناً في تقديم تفسير اصطناعي وخارجي. كما هو الحال في مبدأ العوض[٣٦]، فيرى الزجاجي انه في قولهم «اللهم» قد «زيدت الميم في آخره مثقلة عوضاً عن حرف النداء» (ج، ١٧٧ : ١ - ٢). ويذكر انه «لا يقال يا أبتي باثبات الياء ولا أُمّتي. لان علامة التأنيث فيها عوض من ياء الاضافة» (ج، ١٧٨ : ٤ - ٥).

فهذه التفسيرات تستند كما يظهر على تصور مسبق، لتنظيم اللسان العربي. قد أخذ به كل نحوي بصري، إذ يرى «أنّ اللسان العربي كلٌ متجانس. فهو يعوّض من جهة ما يفقده من جهة ثانية»[٣٧]

بعد هذا العرض، يجدر بنا أن نطرح السؤالين التاليين:

هل قدّم الزجاجي باعتماده على مبادئه في التفسير، كالقلب والحذف والابدال.. الخ.. معطيات تعاقبية « données diachroniques » في اشارته مثلاً الى ان شكل ميوت هو أصل ميّت، وعلى أنّ وتد هو أصل وَدّ.. الخ؟

في الحقيقة، ان الدراسة التعاقبية بالمعنى الدقيق، لا تقتصر على الاشارة الى وجود تغيير معين في كلمة أو على تأريخ لهذا التغيير، «وإنما يكون باقامة تسلسل تاريخي للحوادث، أي بتأريخ نسبي للتغيرات، يحلّها وحده في منظور تاريخي حقيقي»[٣٨].

وهكذا فالموضوع الهام الذي شغل جميع نحويي البصرة، الا وهو الأصل لا يكوّن اذن دراسة تعاقبية أو تاريخية، ولكنه يندرج في تأملات هؤلاء النحويين لنظام القياس، وفي المعادلات التي افترضوها. ولعل هذا ما يثبته موقف ابن جني في **المنصف** حينما يقول متناولاً موضوع الأصل: «وينبغي أن يُعلم انه ليس معنى قولنا: انه كان الأصل في قام وباع: قَوَمَ وبَيَعَ (...) اننا نريد به انهم قد كانوا نطقوا مدة من الزمان بقَوَمَ وبَيَعَ ونحوهما مما هو مغير، ثم انهم اضربوا عن ذلك في ما بعد. وإنما نريد بذلك ان هذا لو نطق به على ما يوجبه القياس بالحمل على امثاله لقيل قَوَمَ وبَيَعَ»[٣٩].

أما السؤال الثاني الذي نطرحه فهو التالي: هل قدّم الزجاجي قانوناً صوتياً باشارته مثلاً الى الاسكان والادغام في كلمة ودّ التي أصلها وتد؟

في الحقيقة لو استعرضنا من زاوية علم اللغة، هذه الظاهرات التي تستحق دراسة أعمق، لرأينا أن الزجاجي قلما يستنبط قانوناً صوتياً كحال الابدال في ميوت، والاستثقال في بُيع. أما بالنسبة للامثلة الأخرى كحال (وَدّ) مثلاً، فالزجاجي لم يتخطَّ فيها مستوى تأليف القواعد الخاصة «ad hoc» التي لا تُعدّ إلاّ جزئية. فلقد كان الزجاجي يراعي كل حالة بذاتها لدى رؤيته الوقائع من الخارج، فهناك حذف في كلمة جعف، وهناك اسكان وادغام في كلمة ود... الخ. وبشكل أكثر عموماً، نستطيع القول ان الزجاجي لم يكن يبحث في تصنيف هذه التغيرات وفي استخلاص السمات المشتركة في تحديده للوقائع، للكشف عن اتجاه التطور وأسبابه، فبنية اللسان ليست إلاّ رجهاً من وجوه عمله، ووصف تغير هذه البنية يعني ابراز احدى سمات حقيقة التطور.

فلو تابعنا مارتينه، لرأينا أن الاقتصاد الداخلي للسان معين هو الهدف الأول للبحث، في علم اللغة الذي يجتهد في تفسير الوقائع. وهكذا فالاسقاط والحذف مثلاً يقدمان برأينا أمثلة ملائمة على حاجة الاقتصاد في المحور النظمي axe syntagmatique وما يعتبره الزجاجي شاذاً كصورة بلحارث أو بلعنبر وهي اسماء قبائل عربية اخذت حسب

الزجاجي من بني الحارث أو بني العنبر ( ج ، ٣٨١ : ٥ ) حذف النون[٤٠]، نعتبره أمثلة مناسبة على الاقتصاد النظمي ( économie syntagmatique )[٤٠] الذي يقرره التطور الحتمي للغة.

## ٣ - القياس في التركيب :

قبل الاحاطة بمسألة القياس في التركيب، من الضروري القاء نظرة سريعة على تصور الزجاجي للاعراب والعامل، اذ ان جميع الاعتبارات التركيبية، تدور حول نظرية الاعراب والعامل في النحو العربي التقليدي.

### (أ) الاعـــراب :

**الاستعمال النحوي لكلمة اعراب :**

«يسمي النحويون الحركات التي تعتقب في أواخر الاسماء والافعال الدالة على المعاني اعراباً لأن بها يكون الاعراب أي البيان» (ج، ٢٦١ : ١٢ - ١٣).

**تنظيم الاعراب :**

ان تنظيم الاعراب كما فهمه الزجاجي يستتبع نتيجتين[٤١] :

- تقسيم الكلمات الى معرب ومبني : «المعرب هو ما تغير آخره بدخول العامل عليه» (ج، ٢٦٠ : ١)، «والمبني ما لم يتغير آخره بدخول العوامل عليه» (ج، ٢٦٠ : ٤).
- اقامة فروع على الاعراب.

### (ب) العامـــل :

ان التحديد الذي قدمه ويل ( *Weil* ) عن العامل[٤٢] في النحو العربي التقليدي ينطبق على العامل في كتاب **الجمل** فالعامل هو «كلمة بمقتضى تأثيرها تركيبياً في كلمة تليها، تحدث تغييراً نحوياً في المقطع الثاني لتلك الكلمة» أي تغييراً يتناول اعرابها. اسماً كانت أم فعلاً.

### (ج) القياس في التركيب[٤٣]

يترتب على تطبيق القياس في التركيب نتيجتان رئيسيتان تقومان بتفسير العلاقات التركيبية :

**أولاً** : التمايز بين العوامل.

ثانياً: المضارعة في العمل.

اولاً: التمايز بين العوامل:

يميز الزجاجي مستنداً الى القياس، بين العوامل، فنها الضعيف ومنها القوي. وهذا التّمايز يؤدي الى اقامة تدرج في هذه العوامل.

نمثل لهذه الفرضية بأمثلة مستمدة من كتاب الجمل:

(أ) في الحروف، يرى الزجاجي «ان عوامل الأفعال أضعف من عوامل الاسماء» (ج، ٢٠٥ : ٧).

(ب) بمقارنة العاملين «ليس» و «مـا»، يذكر الزجاجي ان «ليس» أقوى من «مـا» فيشير الى ذلك قائلاً «فأما ليس فانك تنصب خبرها مقدماً ومؤخراً وموجباً ومنفياً، لانها في بابها أقوى من ما» (ج، ١٢٠ : ٣ - ٤).

(ج) من بين الأفعال، ان فعلي المدح والذم نعمَ وبئسَ، «هما فعلان ضعيفان وغير متصرفين (...) فضارعا الحروف (...) فهذا وجه ضعفها» (ج، ١٢١ : ١ - ٥).

ان هذه الافتراضات (التدرج[٤٤]، اقامة مراتب) تؤثر بطريقة جازمة في تفسير العلاقات التركيبية عند الزجاجي، وتكوّن وسيلة لاقامة الأصل (القاعدة، المقولة النموذجية) والفرع (الشعبة)، والدلالة على حكم الكلمة[٤٥].

في الحقيقة يبرز الحكم بالنسبة للزجاجي كتصور رئيسي (تواتر احدى عشرة مرة)[٤٦] في نظرية القياس، فمثلاً يرى الزجاجي «ان حكم المضمر أن يجيء بعد ظاهر يتقدمه يعود عليه لانه مبهم (...) هذا أصله» (ج، ١٢٩ : ١ - ٣)، فاذا وقع المضمر قبل الاسم فحكمه قد طعن فيه، ولكن الزجاجي يشير الى امكانيتين في استعمال المضمر قبل الفعل[٤٧]. فكل من الامكانيتين يكوّن فرعاً (تركيباً ثانوياً) بالنسبة للاصل (تركيب أصلي) أو بالاخص موقعاً مشتقاً أو فرعياً بالنسبة لموقع أصلي.

ثانياً: لتطبيق القياس في التركيب نتيجة أخرى: مبدأ المضارعة (تواتر اثنتي عشرة مرة)[٤٨].

يقوم هذا المبدأ على تخريج المسائل التي يصعب تفسيرها، بتقريبها من مسائل اخرى، خصائصها تنتج عن أسباب واضحة، وبالنتيجة فهذا يؤدي الى اقامة تواصل في العمل من الاصل الى الفرع. وهكذا، فالعلة التي تسمح بتفسير الفرع يجب البحث عنها في الاصل.

(أ) المضارعة بين المستقبل واسم الفاعل:
يشير الزجاجي الى تلك المضارعة في مواضع عدة فيقول:
«ان المستقبل اعرب لمضارعته اسم الفاعل» (ج، ٩٥ : ٧ - ٨).

- ويقرر في موضع آخر ان «أصل الاعراب للاسماء وأصل البناء للافعال والحروف» (ج، ٢٦٠ : ٩)، «فكل فعل رأيته مبنياً فهو على أصله لا سؤال فيه، وكل فعل رأيته معرباً فقد خرج عن أصله لعلة لحقته فأزالته عن أصله فسبيلك أن تسأل عن تلك العلة حتى تعرفها» (ج، ٢٦١ : ٤ - ٦).

فالفعل المستقبل الذي ثبت اعرابه. قد حصل على هذا الاعراب بصفته فرعاً أي خارجاً عن أصله. وفي هذا الموضع فقط يسميه الزجاجي «الفعل المضارع»(٤٩).

- وعلى العكس فاسم الفاعل «يعمل عمل الفعل الذي ضارعه وهو المستقبل» (ج، ٩٥ : ٦ - ٧). في القول «هذا ضاربٌ زيداً غداً» (ج. ٩٦ ٩ - ١٠). فاسم الفاعل «ضارب» نصب «زيداً» كما ينصبه الفعل المضارع.

فممارسة القياس تقود الى الكشف عن العلة. لتفسير اعراب المستقبل المعتبر فرعاً بالنسبة لاعراب الاسم المعتبر أصلاً.

(ب) المضارعة بين الحروف إن . أن... والفعل:
كذلك فتفسير عمل الحروف إن. أن. لكن. كأن.. الخ. يسهل عندما نكتشف ان عملها ينتج عن مضارعتها للفعل، فيعلل الزجاجي عملها قائلاً: «وإنما نصبت الاسم ورفعت الخبر لمضارعتها للفعل. وذلك انها تطلب اسمين كما يطلبها الفعل المتعدّي.

ويتصل بها المضمر المنصوب كما يتصل بالفعل المتعدّي. ويتصل بها في قولك انه وانك وانني كما تقول ضربك وضربه وضربني.

واواخرها مفتوحة كأواخر الفعل الماضي.

ومعانيها معاني الافعال من التوكيد والتشبيه والترجي والتمني (...) فلما ضارعت الأفعال هذه المضارعة عملت عملها» (ج. ٦٥ : ١ - ٧).

بامكاننا بيان فرضية الزجاجي على النحو التالي:

| | بنـــاء | اعـــراب |
| --- | --- | --- |
| أصـــل | الاسم المتمكن | الافعال ـ الحروف |
| فـــرع | الفعل المضارع | الاسم |

| | عمل فعلي | عمل فعلي |
| --- | --- | --- |
| أصـــل | الفعـــل | الفعـــل |
| فـــرع | اسم الفاعل | الحروف إن – أن – كأن – الخ |

## خلاصـــة :

**أهمية التعليل :**

مما سبق تدرك أهمية الدور الذي ينسبه الزجاجي الى التعليل في نظرية القياس. وتجدر الاشارة في هذا المجال، الى ان الزجاجي لم يتخط في اشاراته الى العلة في كتابه **الجمل** اطر كتاب تعليمي، فلا نكاد نعثر في كتابه **الجمل** على صدى التوسيعات التي نراها في كتبه الأخرى **كالايضاح في علل النحو**. حيث يتوسع في التدقيق في آرائه عن العلة. ولم يقدم الزجاجي في **الجمل** تحديداً للعلة(٥٠) بشكل صريح. ولكن يظهر بملاحظاته القصيرة والمتفرقة عن العلة وكأنه يستطيع تقديم تأويلات منطقية لكل المعطيات اللغوية. ان ممارسة الزجاجي للتعليل واضحة في الجمل مع أن تردد مصطلح العلة قليل في هذا الكتاب (ورد هذا المصطلح ست مرات فقط)(٥١). فالزجاجي يلجأ عند تعليله لبعض الأحكام اللغوية، الى استعمال الفاظ كما يلي: «وذلك ان، لما، لأن، ل... الخ» مع الفاظ تنبئ عن تبرير هذه الأحكام.

اذن، وبفضل هذا المبدأ، تبرر بعض التراكيب. فعلى سبيل المثال يتوسل الزجاجي بالتعليل، لتفسير الاضمار (كثرة الاستعمال – اعتدال الكلام.. الخ).

**وسائل تركيبية أخرى : الاضمار والتقدير**

ان فرضية الزجاجي الاساسية (اللسان العربي هو كلٌ متناسق بمعنى ان جميع نصوصه يمكنها الخضوع للقياس)، تستتبع نتائج أخرى في تفسير العلاقات التركيبية.

تستدعي هذه الفرضية مبدأين هما: الاضمار والتقدير. فهذان المبدآن اللذان يهدفان الى انتظام الجملة العربية، واللذان يفترض كل منهما غالباً وجود الآخر، هما وسيلتان تستعملان «لاعادة النص الى أحد الاقيسة المقبولة، وعموماً أقيسة تكوّن فروعاً، وبهذا التحول لربط الحالة التي هي قيد الدرس بأصل»[٥٢].

**اولاً – الاضمــــار[٥٣]**

**( أ ) تحديده:**

يستعمل الزجاجي الاضمار «بشأن عنصر نحوي غير ظاهر، ولكن يفترض انه موجود وعامل»[٥٤].

يتناول الاضمار[٥٥] في كتاب الجمل كلا من أقسام الكلام حسب الزجاجي، أي الاسم والفعل والحرف، بوظائفها المختلفة[٥٦]

ويخضع الاضمار كذلك لمبدأ التعليل.

**(ب) تبرير الاضمار:**

ما هي الحجج التي يعرضها الزجاجي لتبرير إضمار عنصر ما في جملة معينة؟ أو ما هي العلل التي تؤمن بالنسبة للزجاجي شرعية الاضمار بشكل عام؟

بجمع الاشارات القصيرة والمتفرقة الى الاضمار في **كتاب الجمل**، نرى انه يمكن لعنصر ما أن يضمر:

«لدلالة ما تقدم عليه» (ج، ٦٩ : ٣)، أو «لما فسّرته الجملة التي بعده» (ج، ١٣٠ : ٢ – ٣)، أو «لدلالة ما بعده عليه» (ج، ١٣٠ : ٨).

يقول الزجاجي في حديثه عن المفعول:

«وإن اشتغل الفعل عنه، تنصبه بفعل مضمر، يدل عليه هذا الظاهر» (ج، ٥١ : ٦ – ٧).

ويقول متكلماً عن اضمار اسم كان: «ويكون اسمها مستترا فيها بمعنى الأمر والشأن، وتقع بعدها جملة تفسِّرُ ذلك المضمر لأنه مضمر لا يظهر فلا بد مما يفسِّره كقولك، كان زيدٌ قائمٌ التقدير: كان الأمر زيدٌ قائمٌ» (ج، ٦٣ : ١ – ٤).

فبالتقدير يعيد الزجاجي الى القول العناصر الضرورية لاستقامة الدلالة في هذا القول.

**(ج) الاضمار و «اعتدال الكلام»:**

يعتمد الزجاجي اضمار عنصر في القول «لاعتدال الكلام» (ج، ٥٢ : ٢) ففي القول: «هذا

ضاربُ زيدٍ وعمراً» (ج، ٩٦ : ٣)، نجد حالة نصب عُطِفَت بالواو على حالة خفض. ولكن إذا راجعنا نظرية الزجاجي، رأيناه في تحديده لحروف العطف يقول: «اعلم ان هذه الحروف تعطف ما بعدها على ما قبلها، فتصيره على مثل حاله في الاعراب، فان عطفتَ على مرفوع فارفع، وعلى منصوب فانصب وعلى مخفوض فاخفض» (ج، ٣٠ : ٩ - ١١).

فالقول السابق «هذا ضاربُ زيدٍ وعمراً» يطعن في انتظام اللسان العربي، المفترض بشكل مسبق، اذ انه يناقض تحديد العطف في العربية. فلجعل هذا القول منتظماً ولتبرير وجود حركة نصب معطوفة على حركة جر، يتوسل الزجاجي بالاضمار، أي اضمار العامل، الذي يشكل مع الاعراب المحور الرئيسي الذي تدور حوله جميع الاعتبارات النحوية. فعمراً هو اسم، وعوامل الاسماء هي: الافعال والحروف، وبما انه يمكن لعنصر ما أن يضمر «لدلالة ما تقدم عليه» (ج، ٦٩ : ٣) أو «لدلالة ما بعده عليه» (ج، ١٣٠ : ٨) فالعنصر المضمر الذي عمل حالة النصب في «عمراً» هو فعل دلَّ عليه ما قبله وهو اسم الفاعل «ضارب» الذي سبق «عمراً»، فالتقدير بحسب الزجاجي هو: هذا ضاربُ زيدٍ «ويضرب عمراً أو ضرب عمراً» (ج، ٩٦ : ٤).

فما التقدير إلاّ اعادة هذه العناصر المضمرة الى القول. وفي هذه الحالة، فالتقدير والاضمار يستلزم كل منهما الآخر، فان كان الاضمار هو اسقاط عنصر ما من القول، فالتقدير هو اعادة هذا العنصر بالذات الى القول.

### (د) الاضمار وكثرة الاستعمال:

يقدر الزجاجي المثل «بكم درهمٍ اشتريت ثوبك» (ج، ١٤٦ : ٨ - ٩) بالقول: «بكم من درهمٍ اشتريت ثوبك» (ج، ١٤٦ : ١٠)، ويعلّل الزجاجي اضماره لحرف الجر قائلاً «فاضمرت «من» وخفضت بها، وإنما جاز اضمار «من» ها هنا وان كانت حروف الجر لا تضمر لأنه قد عرف موضعها فكثر استعمالها فيه فجاز اضمارها لذلك»، ويتابع الزجاجي قوله «ولا خلاف في هذا بين النحويين أجمعين» (ج، ١٤٦ : ١١ - ١٣).

يتفق الزجاجي بهذه الاشارة مع علم اللغة الوظيفي في مبدأ «الاقتصاد النظمي» (économie syntagmatique) في السلسلة الكلامية، فكثرة استعمال حرف الجر «من» في أقوال استفهامية مشابهة، تحدّد سقوطه.

لذلك نرى أن القول الأول هو أكثر اقتصاداً من الثاني، اذ يتحقق فيه اقتصاد المونيم «من» الذي يتكون من ثلاثة فونيمات.

تُبرز هذه الملاحظات المبعثرةُ عن الاضمار، التي يسوقها الزجاجي عرضاً في كتابه[٥٧]، أهميةَ هذه الوسيلة التركيبية في نحوه، وبشكل أعم في النحو العربي التقليدي. وتشير بالاضافة الى ذلك، الى مدى اخلاص هذا النحوي للفرضية الاساسية الموضوعة بشكل مسبق بأن اللسان العربي هو كلٌ متناسق، ومن ثم، تعالج هذه الوسيلة «انتظامات في الجملة» بافتراضها «وجود جمل غير منتظمة أو ناقصة تفسر بالانطلاق من نماذج لجمل أكثر انتظاماً وأكثر أصالة»[٥٨].

**ثانياً – التقديـر[٥٩]**

**(أ) مـــا هـــو؟**

هو مفهوم نحوي يرافق الاضمار في غالب الاحيان.

«التقدير هو التسليم بمعنى يكمن وراء معنى الكلمة الطبيعي. وبعبارة أخرى، هو افتراض»[٦٠]؛ فللتعبير عن التقدير، يستعمل الزجاجي الفاظاً معادلة كالتمثيل (ج، ١١٢ : ٦)، والتأويل (ج، ٣٣٠ : ٧)، أو عبارة «كأنك قلت» (ج، ١٢١ : ٩) أو «كأنه قال» (ج، ٣٠٧ : ٥) أو «يريد» (ج، ٣٠١ : ٩).

**(ب) عملية التقدير**

على أي شيء يرتكز التقدير في كتاب **الجمل**؟

١ – التقدير هو اعادة العناصر المضمرة

اذا مثلت الجملة ناقصة من حيث الدلالة، فالاضمار يلتقي مع التقدير، اذ ان هذا الأخير يقوم في هذه الحالة على اعادة العنصر المضمر الى النص. وهذا العنصر يمكن ان يكون اسماً أو فعلاً أو حرفاً أو حتى جملة، وهو يؤدي وظيفة معينة في الجملة، بالرغم من عدم ظهوره، فبالتالي يضاف «عنصر لا ينتمي الى القول، ولكن الى بنية العلاقات الدلالية الاساسية التي تسمح بتفسير هذا القول»[٦١]

٢ – التقدير هو «نظرية نقل المواقع» ( Une théorie des transpositions )[٦٢] وفي بعض الحالات يفترض التقدير تغييراً لظواهر الانتقال:

(أ) الانتقال من مفردة (Lexeme) أو من مركب ( syntagme ) الى جملة فعلية مع الاداة «أن»، فتقدير القول «أعجبني ضربُ زيدٍ عمراً» (ج، ١٣٣ : ٦) هو «أعجبني أنْ ضَرَبَ زيد عمراً» (ج، ١٣٣ : ٧)[٦٣].

(ب) الانتقال من جملة مع اداتها «أن» الى مفردة (مصدر) او الى «مركب». فعمليّة التقدير تتضمن في هذه الحالة ما يسمى بالتعجيم ( Lexicalisation ) وهي طريقة معاكسة للأولى.

فالقول «عجبت من انك منطلق» (ج، ٧١ : ١٤) تقديره «عجبت من انطلاقك» (ج، ٧٢ : ١)(٦٤).

٣ - يقوم التقدير على التبديل في ترتيب عناصر الجملة:
فتقدير القول «كان زيدٌ وجهُهُ حسناً» هو «كان وجهُ زيدٍ حسناً» (ج، ٥٦ : ٦ - ٧)(٦٥).

٤ - يقوم التقدير على عرض المعادل الدلالي للقول:
فالقول التالي: «ما رأيته مذ يومان ومذ شهران» تقديره «بيني وبين لقائه يومان» (ج، ١٥١ : ٤ - ٦)(٦٦).

وهكذا فالتقدير الذي يشمل بالاخص «طرق التحويل الى صور أصلية، والاعادة للالفاظ المضمرة» يشير الى أن «علم التراكيب كان بالاحرى تفسيراً للعلاقات الدلالية الكامنة وراء القول بدلاً من أن يكون دراسة للوحدات المستعملة في القول»(٦٧).

فالقول الذي هو موضوع الدراسة قد تناوله الزجاجي بالتغيير والتبديل اذ كان يفرض القياس عليه، أو بالاحرى يقيس بين قولين: قول ظاهر وقول مقدر، بدلاً من تناول الاشكال اللغوية بصورها التي هي عليها في القول.

هذه هي كما تبرز بشكل عام، في كتاب **الجمل**، المبادئ المنهجيه لمؤلفه. وتبين هذه المبادئ كيف جمع الزجاجي المادة اللغوية، وكيف استطاع أن يجعل منها كلا عقليا. ولا تخلو منهجية الزجاجي من نظريات يسهل دحضها ومبادئ وضعها هذا النحوي مسبقاً، ليتسنى له التوصل الى نتائج قد اقتنع بها سلفاً. لذلك سنحاول ان نناقش بشكل خاص، وفي الصفحات التي تلي، موقف الزجاجي العام، في ضوء علم اللغة الوظيفي، أو بعبارة أخرى، مختلف مظاهر هذا الموقف في منظار علم جديد.

**مناقشة وتوضيح**

الوظيفة الاساسية للغة

ان أول كسب حققه علم اللغة الحديث، هو تحديده للغة بأنها أداة أو وسيلة للاتصال بين الاشخاص. لذلك فالوظائف الاخرى للغة تعد ثانوية. ويخالف هذا التحديد في الواقع، تصور الزجاجي

والنحاة العرب بشكل عام، وهم ينظرون الى اللغة -التي يعتبرونها توقيفاً- كتعبير عن الفكر والتناسق الالهيين.

صحيح ان اللغة هي وسيلة للتعبير، وانها ركيزة للفكر، إلاّ انه ليس من هدف بحثنا البرهان على أنّ اللغة العربية هي التعبير عن الحكمة الالٰهية أو الفكر الانساني.

فهذا الاستعمال للغة (التعبير عن الفكر)، لا يعده علم اللغة سوى مظهر من مظاهر وظيفة الاتصال، لأن الفكر نفسه، أو التجربة المعدة للاتصال هي هدف الاتصال. وهذا الاتصال مع الآخرين، في القرآن الكريم، وهو القاعدة اللغوية للسان العربي (والذي يعتبره الزجاجي والنحاة العرب نصاً غيبياً)، قد أخذ شكل تأكيد، أو سؤال أو طلب أو أمر أو تهديد أو وعد أو وعيد مع استمرار كونه اتصالاً. فالذي يهمنا في بحثنا، ليس عرض الحجج التي قدمها النحاة العرب على ان اللسان العربي توقيف، وعرض حجج القائلين بالاصطلاح. ولكن الذي يهمنا في بحثنا هو الاشارة الى ان اللسان العربي هو ذو انبناء مزدوج. وهذه الخاصة ذاتها تبدو «مميزة بشكل ملحوظ بالنسبة لطرق الاتصال الاخرى، وأنظمته»[٦٨] كما أنّ الذي يعنينا في هذا المجال هو الاشارة الى أن هذا اللسان يظهر في شكل خطوطي ( Lineaire ) للاقوال التي تمثل ما نسميه بالسلسلة الكلامية. هذه الميزة الخطوطية، تفسر تتابع المونيمات والفونيمات في الاقوال.

ذلك هو موقف علم اللغة تجاه وظيفة اللسان، ويجدر بنا هنا أن نتساءل كيف يصف علم اللغة الوظيفي موقف الزجاجي؟

## مواقف الزجاجي الثلاثة

يترتب على تصور الزجاجي الاسلامي للقرآن، ثلاث نتائج أو ثلاثة مظاهر لموقف اساسي واحد، وهي:

**أولاً**: موقف خاص بفقه اللغة Philologique

**ثانياً**: موقف منطقي

**ثالثاً**: موقف معياري normative

### اولاً: موقف خاص بفقه اللغة

**- مسائل لغوية. ولكن موقف خاص بفقه اللغة Philologique**

هل يعتبر الزجاجي عالم لغة ( Linguiste )، بدأبه على دراسة المسائل اللغوية؟

ان القاء نظرة سريعة على المواضيع المطروحة في كتاب **الجمل**، يظهر أن الزجاجي قد أفسح في كتابه بالاضافة الى علم التركيب، لمواضيع لغوية اخرى، وهي:

الأصوات (على الاخص من ص ٣٧٥ الى ٣٨١)

الهجاء ويتناول الاملاء (من ص ٢٦٩ الى ٢٨٥)

علم المفردات (على الاخص من ص ٢٨٣ الى ٢٨٥) ومن (٢٨٨ الى ٢٩٠)

وهناك أمثلة على مفردات علم الحيوان في دراسة الزجاجي عن التذكير والتأنيث (في الصفحات ٢٨٨: ١-٣ و٢٨٩: ٨-١١).

الصرف في معناه التقليدي

كتـــاب التصغير (ج: ٢٤٧ - ٢٥٢) والمذكر والمؤنث (ج، ٢٨٥ - ٢٩٠) والجمـــع (ج، ٣٤٦ - ٣٥٤).

إلاّ اننا يجب أن لا ننسى أنَّ دراسة الاصوات، والصور والتراكيب والمفردات والاساليب ليست بالنسبة للزجاجي سوى وسيلة لتأمين الاداء السليم والتفسير الصحيح للنصوص القرآنية وللحديث النبويّ الشريف بالدرجة الأولى. فهذه الدراسة كان الحافز اليها دينياً باعتبارها خادمة للنص القرآني، حتى أن الحمية في الاشتغال بالعلوم النحويّة التي أصبحت علوماً جليلة، كانت تعتبر ورعاً وخدمة للدين. وهذا ما تؤكده ببساطة الاشارات التي تتناول حياة الزجاجي، والتي تذكر طوافه حول الكعبة في كل مرّة ينهي فيها باباً من أبواب كتابه، كما تذكر استاذه الزجّاج الذي اشتهر بورعه (انظر حياة الزجاجي في آخر هذا المقال) فبهذا المعنى يختلف موقف الزجاجي الخاص بفقه اللغة، عن موقف عالم اللغة.

**- الموقف الخاص بفقه اللغة والموقف الخاص بعلم اللغة:**

ومع ان الدراسة المختصة بفقه اللغة كالدراسة المختصة بعلم اللغة، تتصل باللغة الانسانية، إلاّ ان عالم اللغة يدرس سلوك اللسان المعتبر أداة للتخاطب، في حين ان الدراسة الفقهيّة- اللغويّة تدرس اللسان ليس لذاته ولكن كتعبير لأدب ما. فبالنسبة للزجاجي يجب وصف لغة القرآن وترسيخها.

**- التمثيل على الموقف الفقهي - اللغويّ:**

**١ - تفسير الآيات وبعض الشواهد الشعريّة:**

يعمد الزجاجي أثناء احتجاجه بالشواهد الى تفسير بعض الآيات القرآنية وجلاء غوامض بعض الأبيات الشعريّة، فيقول مفسراً احدى الآيات «فأمّا قوله جلَّ اسمه (إذا أخرج يده لم يكد يراها)

- النور ٣٤/٢٤ - . فتأويله لم يرها ولم يكد، أي لم يرها ولم يقارب رؤيتها» (ج، ٢١٠ : ٦ - ٨)، ويفسر آية أخرى فيقول : «قال الله جل وعز (الذين يظنون انهم ملاقو ربهم) - البقرة ٤٣/٢ معناه يعلمون لانه في صفة المؤمنين» (ج، ٢٠٧ : ١١ - ١٣)[٦٩].

ويعمل أيضاً على توضيح معاني بعض الأبيات، بتفسير معنى كلمة غامضة، في بيت، أو بايراد معلومات حول الابيات بأن يضيف مثلاً، متكلماً عن الشاعر : «يصف أتنا وحمارا» (ج، ١٣٥ : ٢) أو «صيدح اسم ناقته» (ج، ٣١٦ : ٢).. الخ. كذلك يقوم الزجاجي باتمام معاني الشواهد التي يعتبرها ناقصة من حيث دلالتها (انظر التقدير).

**٢ - طريقة الاسناد :**

لا ينسى الزجاجي أن يعني أحياناً بالسند العناية اللازمة في صدد تحريه استعمال كلمة بدلاً من أخرى في الروايات الشعريّة للبيت الواحد، فيقول : «هذه الابيات أنشدها أبو بكر بن دريد عن أبي حاتم سهل بن محمد السجستاني قال أنشدني أبو زيد الانصاري.. الخ» (ج، ٣٢٠ : ٨ - ١١).

**٣ - الاشارة الى القراءات القرآنيــة :**

كذلك يعمد الزجاجي، عند التمثيل على قواعده النحويّة بآيات قرآنية، الى الاشارة الى مختلف القراءات القرآنيّة لبعض هذه الآيات. وتحمل هذه القراءات المختلفة للنص القرآني أهميّة كبرى في عرض الاختلاف القديم في اللهجات العربيّة.

ولو نظرنا على ضوء علم اللغة الوظيفي، الى هذه القراءات المشار اليها في كتاب **الجمل**، لرأينا انها في معظمها بديلات اختياريّة ( **Variantes facultatives** ). ونكتفي بعرض بعض الامثلة على هذه القراءات وما يقابلها في علم اللغة الوظيفي.

**بديـلات الدّال ( Variantes de signifiant )**[٧٠]

يشير الزجاجي في معرض احتجاجه باحدى الآيات قائلاً «وقد قرأت القراء وغِيض الماء (هود ٤٦/١١) بالكسر على اللغة الاولى، وعليها أكثرهم وقرأ بعضهم وغُيِض الماء بالاشمام» (ج، ٨٨ : ١٠ - ١٢).

غِيضَ المـــاء [ġīda l ma u]

غُيِضَ المـــاء [ġuydal mā'u]

ما في الامر هو وجود بديلات لصورة /غيض/أو للدال ( Signifiant )، ترجع الى بديلات للوحدات الصوتية الفارقة التي تكونها. أو بتعبير آخر، ان استعمال بديلة لفونيم، عوضاً عن أخرى، أي استعمال [ uy ] عوضاً عن [T] في /غيض/ لا يؤدي الى تغيير في مدلول ( signifié ) المونيم.

وهذا النمط من البديلات في اعتقادنا اسلوبي، لانه «يميز طريقة خاصة»[٧١] في قراءة النص القرآني. هذه القراءة تنتج عن رغبة في تحقيق التجويد، أو فن تلاوة القرآن.

**أمثـــلة أخـــرى:**

ترجع القراءتان «حتى مطلَع» و«حتى مطلِع» (القدر ٩٧/٥)، (ج، ٣٥٩: ٧)، الى وجود بديلات لدال مدلوله واحد وهو «زمان الطلوع»، أي ليست هاتان الصورتان إلاّ بديلتين لمونيم واحد، لانهما لا تتقابلان في سياق واحد. ويمكن وصف هذه البديلات الناتجة عن بديلات عرضيّة بانها اختياريّة أو حرّة، وهي تبدو في الوقت نفسه مثيرة للاهتمام بغية اعادة تكوين اللهجات العربية.

**الزوجان الأصغران:** ( paire minimale )

كذلك نعثر في كتاب **الجمل**، على قراءات لوحدتين تشكلان زوجين أصغرين، أي شبه متماثلين. ويعني ذلك وجود دالين، قطعهما ( segments ) متشابهة باستثناء واحدة تختلف من دال لآخر. وننقل ما يذكره الزجاجي بشأن احدى الآيات، فيقول: «قرأ بعض القراء وما هو الغيب بظنين (التكوير ٨١/٢٤) أي بمتهم، وأما من قرأ بضنين فانه أراد ببخيل» (ج، ٤٣: ١-٢) فالفونيمان /ض/ و/ظ/ في المونيمين /ضنين/ و/ظنين/ متمايزان. ولا نعدهما بديلتين لفونيم واحد، كما هو الحال في الامثلة السابقة، لانهما يتقابلان ويستعملان للتمايز على محور الاستبدال ( axe paradigmatique ) بين وحدتين لكل منهما مدلول.

ونقترح ان القراءتين في الحالة الاخيرة، ترجعان الى وجود فونيمين مختلفين، في النسخ المختلفة للنص القرآني الواحد، ولكن كتابتهما متشابهة جزئياً (ضـ) و(ظ). ويقترب الزجاجي هنا من طريقة نستطيع تسميتها «بطريقة نقد النصوص» (méthode de la critique textuelle)[٧٢] لانه ربما يقارن بين الروايات المختلفة للنص الواحد، آخذاً بعين الاعتبار تنوعها. كذلك هو شأنه بالنسبة للاستشهادات الشعرية، فيشير أحياناً الى الروايات المختلفة للبيت الواحد، ويقابل بينها، فيقول ذاكراً بيت امرئ القيس:

«سَرَيْتُ بهم حتى تكـــل مطيهم وحتى المطي مـــا يقـــدن بـــأرسان.

ويروى وحتى الجياد» (ج، ٧٨ : ٧٩/٣ : ١) [٧٢]* . وهذا ما يؤكد موقف الزجاجي الذي اعتبرناه فقهياً لغوياً.

### ثانياً– الموقف المنطقي «والقسرية البنيوية»:

ان التصور الرئيسي لقضية دينيّة له نتائج أخرى في منهجية الزجاجي، فالذي يميز بوضوح وصفه عن الوصف اللغوي العلمي، هو سيطرة مفهوم النظام المتناسق على تفكيره. من المؤكد ان وجود انماط أصلية، أو أوزان. أي «ضروب من القوالب ينصب فيها الجذر»[٧٣] يخلق تنظيماً في الصرف. وهكذا فجميع الكلمات التي ترجع الى نمط اصلي واحد، تشكل فئات وتتصرف بطريقة واحدة. إلاّ ان الاستعمال المفرط للقياس في الصرف، والتركيب (افتراضات الاصل والفرع –العوامل– الاضمار والتقدير) والاصوات، بهدف ترتيب جميع المعطيات اللغوية، واتباعها، مع بيان قياسي–عقلي، «هو تحكم في اللغة»[٧٤]

لا يجهل أحد ان كل لسان مكوّن من انساق، يجب وصف ادائها بغية وصف هذا اللسان. ولكن ذلك لا يعني. ان التنسيق هو، قسراً ودائماً، ابراز لكلٍ متّسق بالقوّة، فتحكُّم الزجاجي في تحويل المادة اللغوية الى انظمة مطلقة التناسق، في هدف تكوين بناء جميل، لعلل منطقيّة وحتى دينية، أي على أي حال ليست لغوية، نستطيع وصفه «بالقسرية البنيوية».

### ثالثاً– موقف معياري بل أمري:

ان موقف الزجاجي المعياري يستند مباشرة على موقفة ذي النزعة المنطقيّة، لان التعليل في اللغة، بواسطة القياس يحتم تقنيناً يبعد الاستعمالات الخاطئة بوصفها غير منطقية. في مواجهة القسم الأكبر من التراكيب التي لا يستطيع القياس تفسيرها، والتي يقررها السماع وحده، لا يوجد موقف آخر يمكن تصوره الاّ دغمائيّة «يجوز» و«ما لا يجوز»، أو بعبارة أخرى. مذهب التزكية والشجب.

«هذه الأوامر الجازمة»[٧٥] الواردة في **الجمل** [٧٥]، تمثل بلا شك الطريقة الاسهل في تلقين اللغة. لان هذا النحوي يتوجه مبدئيا الى اشخاص يجب تعليمهم قواعد تضبط اللغة وتعين على سلامتها، وهذا ما يثبته بسهولة اعتماد الزجاجي لفظ الخطاب في اسلوبه، وكثرة استعماله لتعابير «كاعلم» (التي تتصدر كل باب تقريباً في كتاب **الجمل** وحتى معظم فقراته) واكتب واقرأ وقس عليه.. الخ.

ومن جهة ثانية. يتوضح الموقف المعياري للزجاجي بالملاحظة التي يصرح بها في الصفحة التسعين من كتاب **الجمل**. مشيراً الى انه يبسط تعابير سيبويه باعتماده الفاظاً قريبة المتناول فيقول متكلماً عن نصب المفعول الثاني للفعل المجهول «وان شئت قلت نصبته لانه تعدى اليه فعل مفعول هو بمنزلة الفاعل،

وهو قول سيبويه، **وتقريبه على المتعلم** ان يقول، نصبته لانه خبر ما لم يسم فاعله وليس هذا من الفاظ البصريين، **ولكنه تقريب على المبتدئ»** (ج، ٩٠ : ٢ – ٦).

ربما كان هذا الموقف الذي لجأ اليه الزجاجي، يبعث فيه الاطمئنان تجاه الصعوبات التي يثيرها تعليم قواعد اللغة؛ فقد كان العرب يحتاجون الى امتلاك قواعد لغة القرآن، بسبب اختلاف لهجاتهم المحلية في نقاط كثيرة عن اللغة التي نزل بها القرآن، والتي ينظرون اليها بعين التقديس. وبالنسبة لغير العرب، فقد كان عليهم ان يتعلموا اللغة العربية تعلماً صحيحاً، بهدف تلاوة النص المقدس بدون اخطاء وتفسيره بدقة. وهذا الهدف كان برأينا مصدراً لبعض المظاهر «الصفائية» ( puristes ) عند الزجاجي، لانه كان يعرض احياناً معايير أكثر تعسفاً، وأكثر حصراً من التي يجب أن يعرضها النحوي بشكل عام.

**التمثيل على الموقف الامري:**

يظهر هذا الموقف الامري بعدة أشكال في **الجمل** منها:

(أ) الشكل الذي يستند على تصور يعتبر عربيةَ العصر الجاهلي (التي يعبر عنها الشعر البدوي أو ذو التقليد البدوي) وعربية القرآن، حجة في الاستشهاد.

فهذا التصور يحل التقليد، ويقصي تطور اللغة اللاحق عن البحث النحوي (انظر شواهد الزجاجي).

(ب) الرجوع الى لغة الحجاز:

الشكل الذي يستند الى جماعة اختيرت مرجعاً، انها لهجة الحجاز التي يستدعيها الزجاجي بالدرجة الاولى. فباستمرار، وبالنسبة للمسائل التي تتعلق باستعمال اللغة، يرجع الزجاجي الى البدو الذين يسميهم الأعراب، فيستند الى خاصياتهم اللهجية، مدافعاً في الدرجة الاولى عن سيادة اللهجة الحجازية، فلذلك يتكلم الزجاجي عن عمل «مـا» في «لغة أهل الحجاز» (ج، ١١٩ : ١ – ٥) وعن «الحكاية بمن» في هذه اللغة خاصة (ج، ٣١٦ : ٣١٧/٦ : ٨).

وقد يقابل الزجاجي الاستعمال عند أهل الحجاز في مسألة نحوية، بالاستعمال عند التميميين دون الاستشهاد على الاستعمال عند التميميين بالامثلة أو بالآيات القرآنيّة، كما هو الحال مع «مـا» (ج، ١١٩ : ٢ – ٣)، أو يذكر الزجاجي ذلك الاستعمال التميمي سريعاً دون التمثيل عليه بالشواهد كما هو شأن «الحكاية بمن» عند بني تميم (ج، ٣١٧ : ٨)، أو يومئ الى الاستعمال التميمي، مشيراً في الوقت نفسه الى استعمال «أجود» منه، كما هو الحال في الاستثناء المنقطع (ج، ٢٣٩ : ٥ – ٧)، أو يصنّف هذا

الاستعمال بين الشواذ (ج، ٣٨٠ باب من شواذ الادغام) كما هو شأن صورة «ودّ» عند بني تميم مشيراً الى ان صورة «وَتِد» هي «الاصل» و«هي اللغة الحجازية الجيّدة» (ج، ٣٨٠ : ٩–١٠).

وباختصار، فالزجاجي يختار دائماً الاستعمال الحجازي وينتصر له. فهل تُعتبر هذه الظاهرة تحديداً جغرافياً؟

في الحقيقة، ان كان هذا الموقف الامري قد اتخذ شكل اختيار جغرافي فانه يرتبط في الاساس بتقليد تاريخي: فالحجاز هو مهد الاسلام، والمركز الروحي له، وفيه الكعبة الشريفة، وهو موطن الرسول الكريم، ومنزل الوحي، وكان عاصمة لاول خلافة اسلاميّة.

(ج) وقد يتخذ الموقف الامري صورة قد تبدو أكثر تضميناً من الصور الاخرى، ولكنها تبرهن على ان حياد الزجاجي في حكمه على بعض المسائل اللغوية ما هو إلاّ حياد مستعار.

فان كان الزجاجي قد برهن في «باب اضافة المنادى الى المتكلم» (ج، ١٧١–١٧٢) على استقصاء في اشارته الى الاستعمال في خمس «لغات» مختلفة، إلاّ انه لم يفته ترتيب هذه الاستعمالات بشكل متدرج، مع بيان اختياره، وإصدار حكمه منذ البداية بان الاستعمال الأول هو الاجود (ج، ١٧١ : ١)، ومن ثم يمثل عليه بثلاث آيات قرآنية. لذلك، لا نرى في محاولات الزجاجي هذه إلاّ محاولات تهدف الى الدفاع عن لهجة لموافقتها القرآن.

## قائمة بمفردات الاحكام في كتاب الجمل:

نعرض بسرعة مختلف الالفاظ التي يستخدمها الزجاجي للحكم على استعمال لغوي. وتجدر الاشارة الى ان هذه الالفاظ لا تنتمي الى المصطلح النحوي للزجاجي، ولكنها تنتمي الى موقفه الناقد في استعمال اللسان العربي.

١ – الاختيار[٧٦] (ورد ١٦ مرة).

يشير هذا اللفظ في بعض السياقات الى:

– النخبـــة.

– الاستعمال الأكثر رفعة، والأكثر تزكية.

ونشير الى ان ثلاثاً من هذه المرات تخص استعمالاً في ثلاث آيات قرآنية، وتشير واحدة من هذه الثلاث في الوقت نفسه الى استعمال في بيت من الشعر.

٢ – أجـــود (ورد ٢٤ مرة).

يلجأ الزجاجي الى هذا التقدير اثناء المفاضلة بين أوجه أو لغات.

– أجود بالنسبة لاستعمال جائز (ورد ٨ مرات).
– أجود يعادل أوجه (ورد مرتين).
– أجود يعادل الاختيار (مرة واحدة).
– كما ورد لفظ أجود ست مرات ليخص استعمالاً في عشر آيات قرآنية.
– وورد هذا الحكم مرة واحدة للاشارة الى استعمال في ثلاثة أبيات شعرية.

٢ً– جيـــد (ورد ٥ مرات).

– واحدة تخص استعمالاً في حديثين.
– واخرى تخص استعمالاً في لغة أهل الحجاز.

٣ – أَوْجَه (ورد ٥ مرات).

– اثنتان تخصان استعمالاً في ثلاث آيات.
– الثالثة ترجع الى آية وبيت من الشعر.

٣ً– الوجـــه[٧٧] (ورد ١١ مرة).

– واحدة تخص استعمالاً في آية.
– الثانية ترجع الى استعمال في شاهد شعري.

أما التسع الباقيات فترجع الى استعمال في أمثلة نثرية صنعها الزجاجي أو نقلها عن غيره من النحويين.

٤ – أحســـن (ورد مرة واحدة).

ميز استعمالاً مثّل عليه بآية قرآنية بالمقارنة مع استعمال وصفة الزجاجي بجائز.

٥ – الاستعمـــــال.

٦ – يجوز – جائـز (١١٢ مرة).

٧ – لا يجوز – غير جائز (١١٥ .مرة).

٨ – لا يقال –لا يجوز أن يقال– (انك) لا تقول–لم تقل (١٥ مرة).

٩ – محال (ورد مرتين)–استحالة (مرة واحدة).

١٠ – خلف من الكلام (مرة واحدة).
١١ – كلام غير مستقيم (مرة واحدة).
١٢ – شـاذ (٨ مرات).
١٣ – غلـط[٧٨] (مرتين).
١٤ – خطأ (٣ مرات) – مخطئ (مرة واحدة).
١٥ – رديء (مـرة واحـدة).
١٦ – قبيح – قُبْح – قَبُحَ – استُقْبِح (٧ مرات).
١٦' – قبيح جداً (مرة واحدة).

## استنتاجات أوليّة

بملاحظة قائمة الاحكام، التي يستعملها الزجاجي في كتابه **الجمل**، نستنتج ما يلي:

١ – تشكل هذه الاحكام، تدرجاً في المستويات. حيث يشير مصطلح الاختيار الذي يتصدّر المكان الأول الى المستوى الأكثر رفعة لتحقيق لغوي.

٢ – هذه الاحكام هي احكام قيميّة.

فلفظ اختيار مثلاً الذي تواتر ست عشرة مرة في **الجمل**، وردٍ في ستة مواضع ليشير الى استعمال اختاره اشخاص مختلفون هم:

– الزجاجي ( مـرة ).
– «بعض النحويـين» ( مـرة ).
– «الكتّاب والعلمـاء» ( مـرة ).
– «أصحابنـا» (= البصريون)، ( مـرة ).
– «الكوفيّون» ( مـرة ).
– «الفرّاء» (ت ٢٠٧ هـ/٨٢٢–٨٢٣م)، ( مـرة ).

٣ – ان لفظي أجود وأوجه يصنفان الواقع اللغوي من زاويتين مختلفتين:

– أجود يشير الى السلم، أو المستوى البلاغي.
– أَوْجَه يشير الى المستوى النحوي أو درجته الاصولية **grammaticalité**

ان تواتر هذه المصطلحات في **الجمل** بكشف عن مبدأ الرجوع الى الانتخاب الذي يلتزمه الزجاجي

بالنسبة للمسائل اللغوية، فهو لا ينادي بالاستعمال بشكل عام، ولكن بالاستعمال الجيد، بل الأجود.

٤ – جائز يشير عموماً الى تحقيق نحوي مشروع في حدود اللامشروع.

٥ – ان وجود مصطلحات تحتل المواقع السفلى من القائمة، يكشف عن شجب الزجاجي للاخطاء، وعن وساوسه الاختيارية (من الرقم ٧ الى ١٦).

٦ – أ – يحتل القرآن كصاحب أفضلية بالنسبة للشعر، المواقع الاكثر علواً في القائمة، ففي الخانات «اختيار – أجود – جيد – أوجه – وجه – أحسن»، تمثل آيات قرآنية (١٤ آية)[٧٩]، أكثر من شواهد شعرية (٥ أبيات)[٨٠].

– ب – يشترك الحديثان النبويان من جهة مع اللهجة الحجازية من جهة أخرى، في احتلال خانة «جيد».

**نتيجـــة**

«فرز المادة اللغوية»

نلاحظ مما سبق ان الزجاجي يستند باستمرار في «فرزه للمادة اللغوية» على مقاييس خارجة عن اللغة: مقياس ديني (قرآن–حديث) في المرتبة الاولى، مقياس جمالي (قرآن–شعر) في المرتبة الثانية، بحيث يصعب تحديد ما هو خارج عن اللغة، وما هو لغوي بالمعنى الدقيق.

فنحن لا نرى في هذه المقاييس إلاّ «قيماً غربالية»[٨١] ( valeurs cribles ) فرضها التقليد النحوي العربي، في دراسة مواد هذه اللغة. لذلك يحدّد الزجاجي هوية اللسان العربي مجتزئاً اياه ومتحيزاً لما يأخذه القرآن والحديث والشعراء القدامى والأعراب الذين هم أهل العربية. ولا يطرح الزجاجي ما تبقى من هذه المادة، بل يعمل على تصنيفه وترتيبه، مشيراً الى سلمه أو مستواه، مصدراً عليه حكماً بعدم الجودة، أو بالقبح والشذوذ والرداءة.

ونشير هنا الى أن اللغة تُلاحظ ويُقَرَّرُ واقعها دون وجوب أو جواز، أو تزكية أو شجب. فواجبنا هو الوصف الموضوعي فقط، وليس التحكم في سلوك اللغة. فعلم اللغة يدرس اللغة لذاتها ومن أجل ذاتها، وليس للبحث عن الكيفية التي يجب أن يكون عليها الكلام، وعن الكيفيّة التي يجود بها الكلام، أو يحسن. وهنا يتقابل الموقف اللغوي الحديث بموقف الزجاجي، لانه يجتهد في أن يكون علميًّا، وفي هذا المعنى قال مارتينيه: «في حالة علم اللغة، انه لمن المهم خاصة، التشديد على الميزة العلمية للدراسة وليس الامريّة»[٨٢]. فلاحظة علم اللغة التي تتصف بكونها علمية تتجنب اللجوء الى مسبقات خارجية، سواء

أكانت قضية دينية، أو أحكاماً قيميّة ذات نزعة منطقيّة (خلف من. الكلام، شاذ، خطأ) أو جماليّة (أجود- جيد- قبيح- .رديء). فهي تستند، على العكس، على مقاييس داخلية أو بتعبير آخر، في الوصف العلمي اللغوي، يجب اعتبار الوقائع من زاوية تلاؤمها المتداخل، والتغاضي عن «افتراض اختيار من بين هذه الوقائع باسم بعض المبادئ الجماليّة أو الخلقيّة»(٨٢).

أما الميزة الثانية التي تقابل بين وجهة نظر الزجاجي، ووجهة نظر علم اللغة الوظيفي، فهي فكرة انحطاط اللغة على مرّ الزمن، وهذه الفكرة تظهر بوضوح في الاقتناع الراسخ لجميع النحاة العرب بشكل عام، بسمو الشعر الجاهلي؛ فدراسة الشواهد التي قمنا بها، تبرهن على ان شعر الشعراء المتأخرين قد أقصيَ عن البحث عند الزجاجي، شأنه بذلك شأن النحاة الآخرين بشكل عام.

في مقابل هذا العمل، الذي يسعى الى تثبيت اللغة المعتبرة وكأنها قد قاربت أعلى مستوى في كمالها، يُظهر الوصف اللغوي الحديث الميزة التطورية للسان، فيؤكد مارتينيه بان اللسان يتغيّر لانه أداة يستعملها الاشخاص بدون توقف. وهكذا، فهذا التنوع، وهذه الديناميكية في الاستعمالات يسمحان بتحديد المسائل الحقيقية للبحث اللغوي، وهذا ما يحتم الاخذ بعين الاعتبار بمفهوم الاقتصاد اللغوي في تفسير تطور الوقائع.

انه لمن الواضح، بعد الذي عرضناه، أن نرى في موقف الزجاجي موقف النحوي الذي يجتهد في الدفاع عن مؤسسة من المؤسسات. أكثر من اهتمامه بتحليل ميكانيكية اللغة. فالانتقال من موقف معياري الى موقف علمي في النحو، يتطلب انقلاباً كاملاً في وجهات النظر.

## هوامش البحث

(١) انظر: Hiam Kraïdié, *la syntaxe d'alZaǧǧāǧī dans son livre al-ǧumal a la lumiere de la linguistique fonctionnelle;* these de doctorat de 3eme cycle, sous la direction de M. Georges Mounin, Univ. d'Aix-Marseille, Fac. des Lettres, Juin 1975, X + 352, voir particulierement PP.1-81.

(٢) افردنا في آخر هذا المقال لمحة موجزة عن حياة الزجاجي.

(٣) كتاب الجمل. تحقيق محمد بن أبي شنب. باريس. مطبعة كلنكسيك. الطبعة الثانية. ١٣٧٦ هـ/١٩٥٧ م. ٤٠٢ ص.

(٤) انظر قائمة بارقام الآيات والاحاديث. واسماء الشعراء. وعدد أبيات كل شاعر. مرفقة بارقام صفحات الجمل حيث كان ورودها. في دراستنا:

*Table raisonnée de notions de syntaxe du Kitāb al-Ǧumal*, d'Abū lQāsim ʿAbd al-Raḥmān al-Zaǧǧāǧī, mémoire de maîtrise sous la direction de M/ André Roman, Univ. d'Aix-Marseille, Fac. des Lettres, Octobre 1972, 110 p; Voir particulierement pp.9-25.

(٥) ibid, pp 9-13

(٦) Ibid. p.14.

(٧) انظر Kraïdié, *la syntaxe d'alZaǧǧāǧī...*, p.14, note 34

(٨) ذكرنا الصفحات التي وردت فيها هذه الابيات المجهولة القائل. في *Table raisonnée...*, p. 97, note 61.

(٩) بالنسبة لبعض الشعراء. اعتمدنا على التواريخ التي ذكرها محقق الجمل في الحواشي في ترجمته للشعراء المستشهد بشعرهم. وقد اعتمدنا في التحقيق. بشكل أخص على المراجع التالية:

— Balchere, *Histoire de la littérature arabe*, des origines à la fin du XVe siècle de J.C., Paris 1966.
— Brockelmann, *Geschischte der Arabischen Litteratur* (GAL), 2 vol. Leyde, 1943 - 49, supplement band 3 vol. Leyde 1937-42.
— Guidi, I., *Tables alphabétiques du K. al Aġānī*, 2 fascicules, Leide, J. Brill, 1900.

كذلك فقد اعتمدنا لمقابلة التاريخ الهجري بالميلادي على:

— Cattenoz, *Tables de concordance des eres chrétienne et Hégirienne*, Rabat, 1954.

(١٠) انظر Kraïdié, *Table raisonnée...* pp.14-17

(١١) Ibid pp.17-19.

(١٢) Ibid pp.20-24.

(١٣) Ibid p.24.

(١٤) انظر اسماء هؤلاء الشعراء في: —*Table raisonnée*, p.14.

والمصادر التي اعتمدناها في سبيل الكشف عن هويتهم في: — *La syntaxe d'alZaǧǧāǧī*. — p.16, note 41.

(١٥) Cf. H. Fleisch, *Traité de philologie arabe*, vol. I, Beyrouth, 1961, p.46 et X note 3.

(١٦) يذكر (Ch. Pellat) ان هذا الشاعر قد ولد سنة ٩٠ هـ/٧٠٩ م. وانه ربما يكون قد عاش حتى سنة ١٧٠ هـ/٧٨٦ م. ويبيّن الغموض في هذه المسألة بحيث لم يستطع أي مؤلف الاشارة الى التاريخ الحقيقي لوفاة هذا الشاعر.

انظر *Encyclopédie de l'Islam*, nouvelle édition, *EI* (2), III, livraison 53-54, p.809.

ويشير محقق الجمل. الى ابن هرمة. فيقول في ص ٢٧٨ حاشية رقم (١): «قيل انه ولد سنة ٧٠ هـ/٦٨٩-٦٩٠ م. ومات في خلافة الرشيد». وتجدر الاشارة الى ان خلافة الرشيد قد امتدت من سنة ١٧٠ هـ/٧٨٦م الى سنة ١٩٣ هـ/٨٠٩ م.

(١٧) انظر طبقات الشعر لابن المعتز. تحقيق عبد الستار أحمد فراج، دار المعارف بمصر. الطبعة الثانية ١٩٥٦. ص ٢٠.

(١٨) Fleisch, *l'arabe classique, Esquisse d'une structure linguistique*, nouv. éd. revue et augm., Beyrouth, Dar al Machreq, 1968, p.6.

(١٩) «ج» تشير الى كتاب الجمل. والعدد الاول الى رقم الصفحة. والثاني الى رقم السطر.

(٢٠) انظر في هذا الموضوع. Fleish, *Traité*, p.2

عن weil, Festschrift Sachau p.386.

(٢١) انظر — Fleisch, *Traité*, p.2.

(٢٢) Ibid, p.2.

(٢٣) CF. Fleisch, *Traité* pp.3-4.

(٢٤) على سبيل المثال. يقول الزجاجي في «باب ابنية الافعال»: «فاما الثلاثي من الافعال فله ثلاثة أمثلة فَعَلَ وفَعُلَ وفَعِلَ وذلك نحو ضَرَبَ وقَتَلَ، وظَرُف وشَرُف وعَلِمَ وجَهِلَ» (ج ٣٦٤: ٤-٥). وفي «باب ابنية الاسماء» (ج، ٣٦٠). يقول الزجاجي «فالثلاثية عشرة ابنية فَعْلٌ مثل فَلْس وكَلْب، وفِعْلٌ مثل جِمْل وفُعْلٌ مثل قُفْل.. الخ» (ج، ٣٦٠: ٥-٦).

(٢٥) انظر ايضاً «باب الامثلة التي تعمل عمل اسم الفاعل» (ج، ١٠٤).

(٢٦) كذلك بالنسبة للافعال التي تتعدى بحرف خفض وبغير حرف خفض، كنصحت زيداً ونصحت لزيد.. الخ... يقول الزجاجي: «وانما هذا في أفعال مسموعة تحفظ ولا يقاس عليها» (ج، ٤٤: ٤-٥) انظر أيضاً «باب ما يجمع من الجمع» (ج، ٣٥٤: ١).. الخ.

(٢٧) كذلك يقسم الزجاجي النسب في كلام العرب الى ضربين. فيقول «منه مسموع يحفظ ولا يقاس عليه. وضرب منه يدرك بالقياس» (ج.٣٠ ٢٥٣: ٤-٥).
انظر أيضاً «المقصور والممدود» (ج.٢٨٠: ١٠-١١)...الخ.

(٢٨) جـــاريـــة في درعهـــا الفضفـــاض
أبيض من اخت بني ابـــاض (ج.١١٥٠: ٥).
إذا الرجـــال شتوا واشتـــد أكلهم
فانت ابيضهم سربال طباخ (ج.١١٦٠: ٢).

(٢٩) تجد أمثلة أخرى في (ج.٨٩٠: ١/٢٤٧: ٨/٢٨٢: ٨/٣٢٠: ٥-٦.. الخ.
(٣٠) Cf. Fleisch, *Traité*, pp.4-5.
(٣١) يشير الابدال الى اقامة صامت مقام صامت. كذلك يشير في الجمل الى اقامة مصوت مقام مصوت (انظر أمثلة على ذلك في ج.١٧١: ١٢/٣٢٩: ٣). أو اقامة مصوت طويل مقام صامت كما في (ج.٣٣٦٠: ٩-١٠).
(٣٢) تجد أمثلة أخرى في (ج.٨٨٠: ٦/٨٩: ٢-٣/
١٧١: ١٢/٢٥٤: ٩/٢٥٥: ٥/٢٥٦: ٢/
٣٢٩: ٣/٣٦٢: ٦/٣٦٣: ٣-٤-٥/٣٦٩: ١٣/
٣٧٠: ٢-٥-٧-٩-١٢/٣٧٢: ٢/٣٧٥: ٥-٦)
(٣٣) انظر أيضاً (ج.٣٢٩٠: ٣).
(٣٤) انظر أمثلة أخرى في (ج.١٨٣٠: ٥-٦/١٨٤: ١-٢/٢٤٩: ٨-٩/
٢٥٠: ١-٢/٢٥٥: ١-٢-٤-١٠-١٢/
٢٥٦: ١-٦-٩/٣٠٣: ٥-٧/٣٣٦: ١٢/٣٣٧: ١٢-١٣/
٣٦٢: ٢-٣-٦-٨-٩-١٠).
وانظر أيضاً اسقاط (سقوط حرف) في (ج: ١٣٨: ١٤/
١٤٥: ١/٣٣٥: ٩-١٠-١٤/٣٣٧: ١٠/
٣٣٨: ١-٢/٣٧٠: ٣).
(٣٥) انظر بشكل خاص «باب من شواذ الادغام» (ج.٣٨٠-٣٨١).
(٣٦) تجد امثلة أخرى على مبدأ العوض عند الزجاجي في (ج.١٦٢: ٦/
٢٥٠: ١و٣٢٩: ٣).
(٣٧) Fleisch, *Traité*, p.5, note (2).
(٣٨) انظر Giovanna Madonia, "Diachronie" dans la *linguistique*. Guide alphabétique, Paris Denoel, coll. "Médiations" 1969, p.80.

(٣٩) ابن جني. **المنصف**. تحقيق ابراهيم مصطفى وعبد الله أمين. ادارة احياء التراث القديم. القاهرة. ١٩٥٤. ج١. ص ١٩٠.
(٤٠) تجد هذه الظاهرة تفسيراً لها في علم الاصوات الاتساقي "Phonétique combinatoire". وتتلخص بسقوط [ي] (مصوّت طويل. مقفل. أمامي. غير مستدير). ونتيجة لتجاور الصامتين [ن] و[ل] (كل منهما صامت لساني-اسناني) في السلسلة الكلاميّة. يحدث ادغام انكفائي أو ارتدادي ( **Assimilation régressive** ). أي أن الصوت [ل] يدغم الصوت [ن] الذي يسبقه. وهذا هو الادغام التجاوري ( **en contact** ) أو الادغام بالمعنى الدقيق.

(٤٠) A. Martinet, "Economie syntagmatique et économie paradigmatique dans *Eléments de linguistique générale*, Paris A. Collin, Coll. U2, 1970, p.177.

(٤١) Cf. Fleisch, iʕrāb" dans *EI (2)*, III, 1282.

(٤٢) Weil, "ʿamil" dans *EI (2)*, I, 448.

(٤٣) انظر Fleisch, *Traité*, pp.6-8.

(٤٤) يظهر التدرج أيضا مع العناصر التي يعمل فيها الفعل، اي المعمولة. فيقول الزجاجي «أقوى تعدي الافعال الى المصدر كأنه اسمه ومشتق منه، ثم الى الظرف من الزمان (...) ثم الى الظروف من المكان ثم الى الحال» (ج، ٤٧ : ٣-٧).

(٤٥) انظر في هذا الموضوع Fleisch, *EI (2)*, III, "Hukm" pp.568-570.

(٤٦) (ج، ٧١ : ١٠-٧٤/١١ : ١٣//٨٨ : ١٢٩/١ : ١٤٥/١ : ٢٧٧/٩/ ٣١٢ : ٣٢٥/١٠ : ٣٦٦/٦ : ٣٦٩/١٢ : ٨).

(٤٧) انظر (ج، ١٣٠-١٣٣).

(٤٨) انظر «ضارع» أو مضارعة في (ج، ٤٥ : ٤٧/٦ : ٤٨/٥ : ٥-٧/٦٥ : ١-٧/ ٩٥ : ٧-١٤٥/٩ : ٣٢٦/١٠ : ٣٦١/٦ : ٨).

(٤٩) لم نعثر في كتاب **الجمل**، إلا على تواتر واحد للفظ «الفعل المضارع»، الذي أشار به الزجاجي الى الفعل المستقبل لدى تكلمه عن الاعراب، فيقول : «ولا يعرب من الكلام إلاّ الاسم المتمكن، والفعل المضارع وسائر الكلام مبني غير معرب» (ج، ٢٦٠ : ٧-٨).

(٥٠) نشير الى ان الزجاجي لم يستعمل مصطلح «سبب» في نظريته في التعليل.

(٥١) انظر (ج، ٢٦١ : ٢-٣-٥-٢٦٤/٦ : ٣٧٩/٢ : ١٣). لم نأخذ بمصطلح حروف العلة، الالف والواو والياء.

(٥٢) انظر Fleisch, *Traité*, p.7. وقارن بما ورد في (ج، ١٠٧ : ١٠-١١).

(٥٣) انظر باب الاضمار في Kraïdié, *Table raisonnée*... pp.41-50.

(٥٤) انظر أيضاً Fleisch, *EI (2)*, III, "Idmār" p.1053.

(٥٥) ليعبر الزجاجي عن عنصر مضمر، ستعمل عبارة «مستتر في» (ج، ٦٣ : ٩٤/١ : ١٥٢/٧ : ٦) أو «في النية» (ج، ١٢٤ : ٢-٩) من فعل نوى. وباستعمال الزجاجي هذا الفعل متعدياً (نواه) يجعله مرادفاً لفعل أضمر (انظر ج، ٣٢٨ : ٣٤٠/٣ : ٢). ومع أن «مضمر» يشير في **الجمل** الى العنصر غير الظاهر في الجملة، فهو يشير أيضاً الى : الضمير المضمر بشكل أخص، أو الى الضمير فقط، أو العنصر الذي يمثل آخر. وتجدر الاشارة الى ان الزجاجي يستعمل بشكل أقل مصطلح «ذكر» (ج، ١١٢ : ٥/ ٣٤٢/٢-٦) و«مكني» (ج، ١٢٦ : ١٠/١٣١ : ١٣٣/٤ : ٣) للاشارة الى الضمير. غير ان هذا المصطلح الاخير يرد بكثرة ليشير الى pronom personnel (انظر اللائحة بالمعاني المختلفة لهذه المصطلحات مع مواضع ورودها في **الجمل** في Kraïdié, Table raisonnée, pp.49-50.

(٥٦) نجد قائمة تشمل اضمار كل من اقسام الكلام مع وظائفه المختلفة، جمعت من خلال **كتاب الجمل** في : Kraïdié, *Table raisonnée*, pp.42-44.

(٥٧) مع ان مصطلحي «اضمار» و«مضمر» يمثلان فقط في عنوان بابين من أبواب **الجمل** وهما، «ما يجوز تقديمه من المضمر من الظاهر وما لا يجوز» (ج١٢٩)، و«ما ينتصب على اضمار المتروك اظهاره» (ج، ٢٩٥) إلاّ اننا نجد ملاحظات واشارات الى الاضمار في واحد وثلاثين باباً من الابواب التي اهتم فيها الزجاجي بعلم التراكيب (انظر اللائحة في (*Table raisonnée*, pp.102-103, note 125)

(٥٨) Cf. A. Hurtado, "syntaxe" dans la *linguistique, guide alphabétique*, p.366.

(٥٩) انظر باب التقدير في Kraïdié, *Table raisonnée*, pp.51-58.

(٦٠) Fleisch, *Traité*, p.7.

(٦١) A. Hurtado, article cité, p.366.

(٦٢) Ibid, p.367.

(٦٣) انظر أمثلة أخرى في (ج، ١٣٤ : ١-٢-٦/١٣٥ : ١-٢).

(٦٤) انظر أيضاً (ج، ٧١ : ١٢-١٣/١١٧ : ١-٣/٢٠٩ : ٥-٦).

(٦٥) انظر أيضاً (ج، ٣٧ : ١٤/٣٨ : ١-٢-٦-٧).

(٦٦) انظر كذلك (ج، ٢٥ : ١١-١٤).

(٦٧) Hurtado, réf. citée, p.366.

(٦٨) Mounin "Le langage" dans *la linguistique, Guide alphabétique* p.169.

(٦٩) انظر أمثلة أخرى في (ج، ٣٧ : ١٠-١٣/٣٨ : ٣-٥/٤٣ : ١-٢ . ٦-٧/
٥٣ : ١-٣/١١٨ : ٤-٥/١٦٣ : ٦-٧/٢٠٧ : ٤-٥ . ١١/٢٠٨ : ١-٣/
٣١٤ : ٣-٤/٣٣٢ : ٨-٩/).

(٧٠) انظر T. AKAMATSU, "variantes" dans *Guide*... 390.

(٧١) — Ibid, p.389.

(٧٢) — Cf. B. Malmberg, *les nouvelles tendances de la linguistique* P.U.F, 1972, introduction, p.10.

(٧٢)• نجد أمثلة أخرى في (ج، ٨٢ : ١-٢/١٣٤ : ١-٣/١٤٨ : ٦-٨/١٦٥ : ١/).

(٧٣) D. Cohen, "La langue arabe et ses dialectes, structures linguistiques" dans *Encyclopaedia-Universalis*, II, 1968, p.200.

(٧٤) قارن بـ Fleisch, *Traité*, p.16.

(٧٥) Denise François "la notion de norme en linguistique: attitude descriptive, attitude prescriptive" dans *De la théorie linguistique à l'enseignement de la langue*, Paris, PUF, 1972, p.154.

(٧٦) لم نتعرض لعبارة «انت مخيّر في» (ج. ٦٧ : ٤) أو كنت مخيراً في...و...» (ج. ١٠٠ : ٣). التي تشير الى تخيير بين أمرين متساويين.

(٧٧) لم نتعرض لمصطلح «وجه» الذي يشير الى معنى نمط من الانماط. أو الى احدى الامكانيات.

(٧٨) بغض النظر عن مصطلح «بدل الغلط» (ج، ٣٩ : ١).

(٧٩) خمس من هذه الآيات، نالت كل منها. حكمين في الوقت نفسه وهما «اوجه» و«اختيار» (آية). «أوجه» و«أجود» (ثلاث آيات)، «أجود» و«اختيار» (آية).

(٨٠) احد هذه الابيات نال حكمين في الوقت نفسه وهما «اوجه» و«اختيار».

(٨١) D. François, art, cité, p.157.

(٨٢) Martinet, *Eléments de linguistique générale*, p.6.

(٨٣) Ibid.

---

## الزجـــاجي

هو ابو القاسم عبد الرحمن بن اسحاق الزجاجي نسبة الى شيخه الزجّاج لملازمته اياه مدة طويلة حتى عرف به[٢]

ذكر ابن خلكان بأنه ولد في نهاوند[٣] . جنوبي همذان . ويذكر السيوطي[٤] «بأن أصله من صيمر» وهي في جنوب همذان ايضا . وجمع القفطي النسبتين فقال «هو نهاوندي من أهل الصيمرة أصله»[٥] .

**اساتذته**

انتقل الى بغداد ولزم الزجاج ابا اسحاق وقرأ عليه النحو[٦] . وقد ذكر الزجاجي في **كتاب الايضاح**[٧] اسماء العلماء الذين لقيهم وقرأ عليهم ومنهم الزجاج (ت٣١١ هـ/٩٢٣م) وابن السراج (ت٣١٦/٩٢٩) وابو بكر بن الانباري (ت٣٢٨هـ/٩٤٠م).

ويذكر ياقوت[٨] ان الزجاجي قد حدّث عن ابن قتيبة (ت٢٧٦/٨٨٩م) . كما يذكر السيوطي[٩] انه تتلمذ على ابي بكربن دريد (٣٢١/٩٣١) .

ويذكر القفطي انه انتقل الى الشام . فأقام بحلب مدة . ثم انتقل الى دمشق واقام بها وصنف[١٠] وقد انتفع الناس به وتخرجوا عليه[١١] .

**وفاته**

اختلف في مكان وفاته . وفي تاريخها . فقيل انه توفي في طبرية[١٢] وقيل في دمشق[١٣] . وينحصر الاختلاف في تاريخ وفاته بين السنوات ثلاثمئة وسبع وثلاثين[١٤] . وثلاثمئة وتسع وثلاثين[١٥] . وثلاثمئة واربعين[١٦] . وقال ابن خلكان «والأول أصح بدمشق» . ثم يضيف مشيرا الى مكان وفاته «وقيل بطبرية رحمه الله تعالى : وكان قد خرج من دمشق مع ابن الحارث عامل الضياع الاخشيدية فمات بطبرية»[١٧] .

**مؤلفاته**

ألّف كتبا منها : كتاب **الابدال والمعاقبة والنظائر. والأمالي في اللغة والأدب**. وكتاب **الايضاح في علل النحو**. وكتاب **اللامات** ، وكتاب**المختصر في الزاهر للمازني** ، وكتاب **معاني الحروف** وكتاب **الجمل**.

**كتاب الجمل**

كتاب في النحو ، اجمعت التراجم[١٨] على ان الزجاجي قد صنفه بمكة . وكان اذا فرغ من باب طاف به اسبوعا ودعا الله ان يغفر له وان ينفع به قارئه . ويذكر القفطي[١٩] ان الجمل هو كتاب المصريين وأهل المغرب وأهل الحجاز واليمن والشام الى ان اشتغل الناس باللمع لابن جني والايضاح لابي علي الفارسي . ويشير ابن خلكان[٢٠] الى ان **الجمل** «هو كتاب نافع لولا طوله بكثرة الأمثلة» . ويمتدح اليافعي[٢١] وضوح عبارة **الجمل** وكثرة امثلته . ويضيف انه ما اشتغل به أحد الا انتفع به . وينقل اليافعي عن بعض فضلاء المغاربة ان عندهم لكتابه مائة وعشرين شرحا . وقد ذكر حاجي خليفة في **كشف الظنون** اثنين وعشرين شرحا على **الجمل**[٢٢] أشار الى ان احسنها هو شرح ابي محمد عبد الله بن السيد البطليوسي[٢٣] وهو «**اصلاح الخلل الواقع في الجمل**» . وللبطليوسي ايضا : «**الحلل في شرح ابيات الجمل**» يشرح فيها معاني الأبيات ويعزوها الى قائليها .

ان قيمة كتاب **الجمل** هي التي تفسر لنا عدد الشروح التي تناولته من جهة وتواتر هذه الشروح من جهة اخرى على فترة طويلة من الزمن . فلو اطلعنا على قائمة الشروح الاثنين والعشرين التي وردت في **كشف الظنون**. لوجدنا ان آخر شارح شرح **الجمل** هو ابن هشام النحَوي المتوفي عام ٧٦٢هـ/١٣٦٠-١٣٦١م . وبما ان كتاب **الجمل** قد صنف قبل عام ٣٤٠هـ/٩٥٢م . وهو تاريخ وفاة الزجاجي ، فقد شُرح هذا الكتاب خلال ما يقارب اربعة قرون .

**رتبة الزجاجي**

**دراسات قديمة**

اما في ما يختص برتبة الزجاجي بين أئمة النحو واللغة فقد نقل ابن الأنباري[٢٤] ان أبا علي الفارسي كان يقول «لو سمع ابو القاسم الزجاجي كلامنا في النحو لاستحى ان يتكلم فيه» إلا ان ابن الانباري نفسه ، الذي نقل هذه الكلمة يذكر ان

الزجاجي كان من طبقة ابي سعيد السيرافي وابي علي الفارسي. ويُذكر انه كان من افاضل النحو وألّف كتبا حسنة[٢٥]

**دراسات حديثة**

في نظر اللغويين المعاصرين. فقد اشاد محقق **الايضاح**. مازن المبارك بمكانة الزجاجي. واعتبره «من الرواد الأوائل الذين فقهوا لغتهم وتعمقوا اسرار قواعدها. ثم حاولوا التبسيط والتيسير ما استطاعوا الى ذلك سبيلا»[٢٦]. ومع ان الأب فليش لم يذكر اسم الزجاجي في الجدول الذي جمع فيه اسماء النحاة العرب في الصفحتين ٤٩و٥٠ من كتابه ( Traité de philologie arabe ). فقد أشار اليه سريعا في ثمانية مواضع من هذا الكتاب. وفي مقالاته النحوية المتفرقة في ( Encyclopédie de l'Islam, nouvelle édition » ويستحق الزجاجي برأينا أن يوصف بأحد اعلاء القرن الرابع الهجري. الممثلين للنحو العربي التقليدي.

## هوامش المترجم له

(١) انظر Kraidié, *La syntaxe d'alZaǧǧāǧī*... pp.1-13.

تجدر الاشارة الى ان ( *Encyclopédie de l'Islam* ) في طبعتها القديمة لم تخصص مقالا تتناول فيه حياة الزجاجي وآثاره. اما طبعتها الجديدة. فما زالت في ترجمتها للأعلاء الذين تبتدىء اسماؤهم بحرف ( K ). كذلك لم تشر **دائرة المعارف** (بادارة فؤاد افرام البستاني) الى ابي القاسم عبد الرحمن بن اسحاق الزجاجي. بل اشارت الى مشاركه في الكنية وهو ابو القاسم يوسف بن عبد الله الزجاجي المتوفي سنة ٤١٥ هـ/١٠٢٤م وهو نحوي لغوي أديب محدّث أخذ عن ابي اسحق البصري ومن آثاره **«شرح الفصيح» و«خلق الانسان» و«عمدة الكاتب»** في الفقه (انظر **دائرة المعارف** - بيروت - ١٩٦٤ - ج٥ - ص٥٢).

(٢) الزبيدي أبو بكر محمد بن الحسن ت٣٧٩ هـ/٩٨٩-٩٩٠م). **طبقات النحويين واللغويين**. حققه محمد ابو الفضل ابراهيم. الطبعة الأولى - القاهرة ١٣٧٣/١٩٥٤. ص١٢٩

وابن خلكان (ابو العباس شمس الدين ت٦٨١/١٢٨٢ - ٨٣م). **وفيات الاعيان وانباء ابناء الزمان**. تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد - القاهرة - مكتبة النهضة المصرية. الطبعة الأولى ١٣٦٧ هـ/١٩٤٨م. ج٢. ص٣١٧.

(٣) ابن خلكان (المرجع السابق).

(٤) السيوطي (جلال الدين عبد الرحمن ت٩١١ هـ/١٥٠٥ - ١٥٠٦م) **بغية الوعاة في طبقات النحويين والنحاة** - الطبعة الأولى مصر ١٣٢٦ هـ/١٩٠٨م ص٢٩٧.

(٥) القفطي (جمال الدين ابو الحسن علي بن يوسف ت٦٤٦/١٢٤٨) **انباه الرواة على انباء النحاة** حققه محمد ابو الفضل ابراهيم - القاهرة ١٣٧١/١٩٥٢ ج٢. ص١٦٠. ترجمة رقم ٣٧٦.

(٦) المرجع السابق.

(٧) **الايضاح في علل النحو**. تحقيق مازن المبارك. القاهرة. دار العروبة ١٣٧٨/١٩٥٩. ص٧٨ - ٧٩.

(٨) ياقوت الرومي (ت٦٢٦/١٢٢٩)- **ارشاد الأريب الى معرفة الأديب المعروف بمعجم الأدباء. أو طبقات الأدباء** اعتني بنسخه وتصحيحه د. س. مرجليوث. الطبعة الثانية ١٩٢٣ - الجزء الأول ص١٦٠.

(٩) **بغية الوعاة**. ص٢٩٧.

(١٠) **القفطي - انباه الرواة**. ج٢ ص١٦٠.

(١١)ابن خلكان. وفيات الأعيان. ٣١٧/٢.

(١٢)انباه الرواة. ١٦٠/٢. وفيات الأعيان. ٣١٧/٢. بغية الوعاة. ٢٩٧.

(١٣)طبقات النحويين واللغويين. ص١٢٩؛ وفيات الأعيان. ٣١٧/٢.

(١٤) انظر (١٣).

(١٥) ابن الأثير الجزري (ت٦٣٠/١٢٣٣): تاريخ الكامل وبهامشه تاريخ مروج الذهب ومعادن الجوهر للمسعودي – القاهرة ١٣٠٣ هـ/١٨٨٥ – ٨٦م ج٢. ص١٦٣. وفيات الأعيان، بغية الوعاة.

ابن تغري بردى الاتابكي (جمال الدين ت٨٧٤/١٤٦٩ – ٧٠). النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة. القاهرة. المؤسسة المصرية العامة. ١٣٨٣هـ/١٩٦٣م، ج٣. ص٣٠٢.

حاجي خليفة (مصطفى بن عبد الله ت١٠٦٧/١٦٥٧). كشف الظنون عن اسامي الكتب والفنون. تحقيق غوستاف فلوجل. ١٩٦٤. ج٢ ص٦٢٥ – ٦٢٦.

(١٦) الكامل. إنباه الرواة. وفيات الأعيان. بغية الوعاة. اليافعي (الامام ابو محمد عبد الله ت٧٦٨هـ/١٣٦٧ – ٦٨م). مرآة الجنان وعبرة اليقظان. الطبعة الأولى ١٣٣٧هـ – حيدر آباد ج٢ ص٣٣٢.

(١٧)وفيات الأعيان ٣١٧/٢.

(١٨) إنباه الرواة، ج٢/ص١٦٠. وفيات الأعيان. ٣١٧/٢. مرآة الجنان. ٣٣٢/٢.

(١٩) إنباه الرواة. ١٦٠/٢.

(٢٠) وفيات الأعيان. ٣١٧/٢.

(٢١)مرآة الجنان. ٣٣٢/٢.

(٢٢) انظر كشف الظنون. ج٢/ص٦٢٥ – ٦٢٦.

(٢٣) نحوي اندلسي. توفي سنة ٥٢١هـ/١١٢٧م.

(٢٤) ابن الأنباري (ابو البركات كمال الدين عبد الرحمن بن محمد ت٥٧٧/١١٨١). نزهة الألباء في طبقات الأدباء. تحقيق ابراهيم السامرائي – بغداد – مطبعة المعارف ١٩٥٩. ص١٧٠.

(٢٥) المرجع السابق.

(٢٦) انظر كتاب الايضاح. المقدمة ص١٩. وكتاب الزجاجي حياته وآثاره ومذهبه النحوي من خلال كتابه الايضاح.

المراجع

تجد ترجمة الزجاجي في غير المراجع المذكورة في حواشي هذا المقال في: ابن النديم – الفهرست. القاهرة مطبعة الاستقامة. ص١٢٤.

مقدمة كتاب الجمل للزجاجي – تحقيق محمد بن ابي شنب الطبعة الثانية – باريس كلينكسيك ١٩٥٩ ص٥ – ١٦. انظر ايضا هامش الصفحة الخامسة حيث افرد المحقق لائحة بالمراجع لترجمة الزجاجي.

مقدمة كتاب **الايضاح في علل النحو** – تحقيق مازن المبارك – القاهرة – دار العروبة ١٩٥٩ – ص١ – ٨ انظر ايضا المراجع التي ذكرها المحقق في هامش الصفحة الأولى.

مازن المبارك – **الزجاجي حياته وآثاره ومذهبه من خلال كتابه (الايضاح)** دمشق ١٩٦٠ ص١ – ٤٠.

**Brocklemann, c., Geschiste der Arabischen Litteratur (Gal), 2 vol., Leyde, 1943-49, supplement band 3 vol., Leyde 1937 42 Cf. particulierement I, p.112, et suppl. I, p.541.**
**Wolf, Die Grammatik *(al-Gumal)* des Z. mit der Beruecksichtigung der dichterschen Belegstellen nach den H dss. von Berlin und leipzig, Diss. Jena 1904.**

«هذه الدراسة تلخيص لكتاب **الجمل** وترجمة باللغة الالمانية للأبيات الأربعة والستين الأولى من الكتاب».

# موضوع الألسنية

ف. دو سوسير

تعترض، من يحاول ترجمة سوسور، صعوبة أخرى غير صعوبة المصطلح. وهي ترجع الى أن كتابه ( cours de linguistique générale (محاضرات في الألسنية العامة) ليس عادياً، بمعنى أنه لم يكتب لينشر. بل هو عبارة عن محاضرات ألقيت في الجامعة في فترات جامعية ثلاث بين عامي ١٩٠٦و١٩١١. ثم جمع طلابه بعد وفاته هذه المواد وقابلوها ببعضها وبالأوراق التي تركها سوسور نفسه وأعادوا صياغتها الى حد ما وطبعوها في كتاب. لكن اسلوب المشافهة لا يزال يطبع هذه المحاضرات.

١ - اللسان. تحديده

- ما هو موضوع الألسنية الملموس والمتكامل في الوقت نفسه؟ إن لهذه المسألة صعوبة خاصة، وسنرى ما سبب ذلك في ما بعد؛ ولنقتصر هنا على إفهام هذه الصعوبة.

إن علوماً أخرى تجري عملياتها على مواضيع معطاة سلفاً بحيث يمكن لاحقاً النظر إليها من زوايا مختلفة. أمّا في ميداننا فلا شئ يشبه ذلك. حين يلفظ أحدهم الكلمة الفرنسية nu : يميل المراقب السطحي إلى أن يرى فيها موضوعاً ألسنياً ملموساً. بيد أنَّ تمعناً بها أكثر نباهةً يجعلنا نجد فيها تباعاً ثلاثة أو أربعة أشياء مختلفة تمام الاختلاف. وذلك تبعاً للطريقة التي ينظر بها إليها: كصوت، كتعبير عن فكرة. كمقابل للكلمة اللاتينية nudum. إلخ.. فالموضوع ليس سابقاً على وجهة النظر، بل نذهب إلى أبعد من ذلك فنقول ان وجهة النظر ربما خلقت الموضوع. أضف إلى ذلك انه. لا شئ يقول لنا مسبقاً أن واحدة من الطرق التي ننظر فيها إلى الواقع المعني سابقة على الأخرى أو أفضل منها؛ زد على ذلك أن الظاهرة اللسانية. أياً كانت الطريقة التي نتبناها. تنطوي دائماً على وجهين اثنين يتقابلان ولا قيمة للوجه الواحد إلا بالآخر. مثلاً:

١ - إن المقاطع التي ننطق بها هي انطباعات سمعية تلتقطها الأذن. لكن الأصوات لا وجود لها

بدون أعضاء الصوت ؛ وهكذا فإنَّ n لا توجد إلا بتقابل هذين الوجهين. فنحن إذن لا نستطيع اختزال اللسان إلى الصوت ولا فصل الصوت عن . التفوّه ؛ وبالمقابل فإنه لا يمكن تحديد حركات أعضاء الصوت إذا وضعنا الإنطباع السمعي جانباً.

٢ – ولكن ، لنسلّم جَدَلاً بأن الصَّوْتَ شيْ بسيط : فهل هو الذي يصنع اللغة؟ كَلاًّ ، فما هو سوى أداة الفكر ولا وجود له لذاته. هنا يبرز تقابل جديد وخطير : فالصوت الذي هو وحدة سمعية – صوتية معقدة ، يؤلف بدوره مع الفكرة وحدة معقدة فيزيولوجية وذهنية. وهذا لَيْسَ كلّ شيْ بعد :

٣ – إن للغة جانباً فردياً وآخر إجتماعياً. وليس يعقل الواحد دون الآخر. زد على ذلك :

٤ – ان (اللغة) في كل لحظة تتضمن نسقاً قائماً وفي الوقت نفسه تطوراً. وفي كل لحظة هي مؤسسة راهنة ونتاج للماضي. ويبدو للوهلة الأولى أنه من السهل جداً أن نميز بين هذا النسق وبين تاريخه ، أو بين ما هو عليه وبين ما كان عليه. في الواقع أن الصلة التي تجمع بين هذين الشيئين هي من المتانة بحيث يصعب فصمها. أتصبح المسألة أكثر بساطة إذا تناولنا الظاهرة اللسانية من حيث أصولها فبدأنا مثلاً بدراسة لغة الأطفال؟ كلاّ لأنه من الخطأ الشديد أن نظن ، في مجال اللغة ، أن مشكلة الاصول تختلف عن مشكلة الشروط الدائمة. إذن لا خروج من الدائرة.

وهكذا فإن موضوع الألسنية المتكامل لا يهب نفسه لنا أياً كانت الجهة التي منها نطرق المسألة. ونحن أمام هذا الخيار المزدوج أياً كانت زاوية نظرنا : إما أن نطرق جانباً واحداً من كل مسألة فنعرِّض بذلك أنفسنا لخطر عدم إدراك الثنائيات المشار إليها أعلاه ؛ وإما أن ندرس اللغة من جوانب عديدة وفي آن واحد ، فيظهر بذلك موضوع الألسنية وكأنه كومة مبهمة من خليط الأشياء التي لا صلة فما بينها. وحين ننهج هذا النهج نفتح الباب أمام علوم عديدة – علم النفس ، الأنتروبولوجيا ، القواعد المعيارية ، الفيلولوجيا ، إلخ. – علوم نفصلها نحن عن الألسنية بشكل لا لبس فيه . ولكنها بسبب من منهج خاطئ قد تطالب باللغة كواحد من مواضيعها.

وفي رأينا لا يوجد سوى حل واحد لجميع هذه الصعوبات : يجب أن نضع أنفسنا أولاً بأول في ميدان اللسان وأن نأخذه معياراً من بين كل تجليات اللغة الأخرى. في الواقع . يبدو اللسان وحده ، من بين كثير من الثنائيات ، قابلاً لأن يحدد تحديداً مستقلاً . وهو وحده يشكل سنداً مرضياً للذهن.

ولكن ما هو اللسان؟ إنه ، بالنسبة لنا ، يختلف عن اللغة. فما هو سوى جزء معين منها. أساسي بالتأكيد. إنه نتاج إجتماعي لملكة اللغة وفي الوقت نفسه مجموعة من الإصطلاحات الضرورية التي يتبناها

الجسم الإجتماعي مما يسمح بممارسة هذه الملكة عند الأفراد. وإذا أخذنا اللغة بكليتها. نَراها متعددة الأشكال متنافرة، إنها في الوقت ذاته على تخوم عدة ميادين فيزيائية وفيزيولوجية ونفسانية. وتنتمي إلى الميدان الفردي والميدان الإجتماعي، وهي لا تسمح بأن تصنّف في فئة من فئات الوقائع الإنسانية إذ ليس يُعرف كيف تستخرج وحدتها.

أمّا اللسان فعلى العكس من ذلك، إنه كلٌّ بذاته ومبدأ تصنيف. حين نعطيه المركز الأول بين وقائع اللغة، نُدْخل ترتيباً طبيعياً في مجموع لا يسمح بأي تصنيف آخر.

وقد يعترض على مبدأ التصنيف هذا بالقول إن ممارسة اللغة تعتمد على ملكة ندين بها للطبيعة، بينما اللسان شيٌ مكتسب واصطلاحي يجب إلحاقه بالغريزة الطبيعية بدل تقديمه عليها.

وهذا جوابنا الممكن:

باديءَ ذي بدء، لم تتم البرهنة بعد على أن الوظيفة اللغوية، كما تتجلى عندما نتكلم، هي طبيعية تماماً. بمعنى أنه لم تتم البرهنة على أن جهازنا الصوتي هو للنطق كما هي أرجلنا للمشي. إن الألسنيين بعيدون كل البعد عن الاتفاق على هذه النقطة. في رأي وايتني (whitney). الذي يجعل من اللغة مؤسسة اجتماعية على نفس مستوى المؤسسات الأخرى، نحن نستعمل جهاز الصوت كأداة لسانية من باب الصدفة ولأسباب عملية، إذ كان في مستطاع الناس اختيار الحركة واستعمال الصور المرئية بدل الصور السمعية. لا شك أن هذه الأطروحة شديدة الاطلاق؛ فاللغة ليست مؤسسة اجتماعية شبيهة في كل تفاصيلها بالمؤسسات الأخرى، أضف إلى ذلك أن وايتني يذهب إلى أبعد مما يجب حين يقول ان اختيارنا وقع صدفة على الأعضاء الصوتية. أما في ما يتعلق بالنقطة الجوهرية فالألسني الأميركي على حق. في ما يبدو لنا: ان اللسان اصطلاح. والعلامة المصطلح عليها ذات طبيعة محايدة. إن مسألة الجهاز الصوتي إذن ثانوية في مجال اللغة. وربماعزز هذه الفكرة تحديد معين للغة المتلفظ بها. في اللاتينية، articulus «عضواً أو قسماً أو جزءاً من تتابع أشياء». أما فيما يتعلق باللغة فالتلفظ (articulation) يمكن أن يفيد: اما تقطيع السلسلة الكلامية إلى مقاطع وإما تقطيع السلسلة الدلالية إلى وحدات دلالية. وبهذا المعنى يقال في الألمانية: gegliederte sprach فإذا أُخذ بهذا التحديد الثاني، يمكن القول: إن اللغة المنطوقة ليست هي الطبيعية عند الإنسان بل ملكة تشكيل اللسان أي النسق (المؤلف) من علامات متمايزة تقابلها أفكار متمايزة.

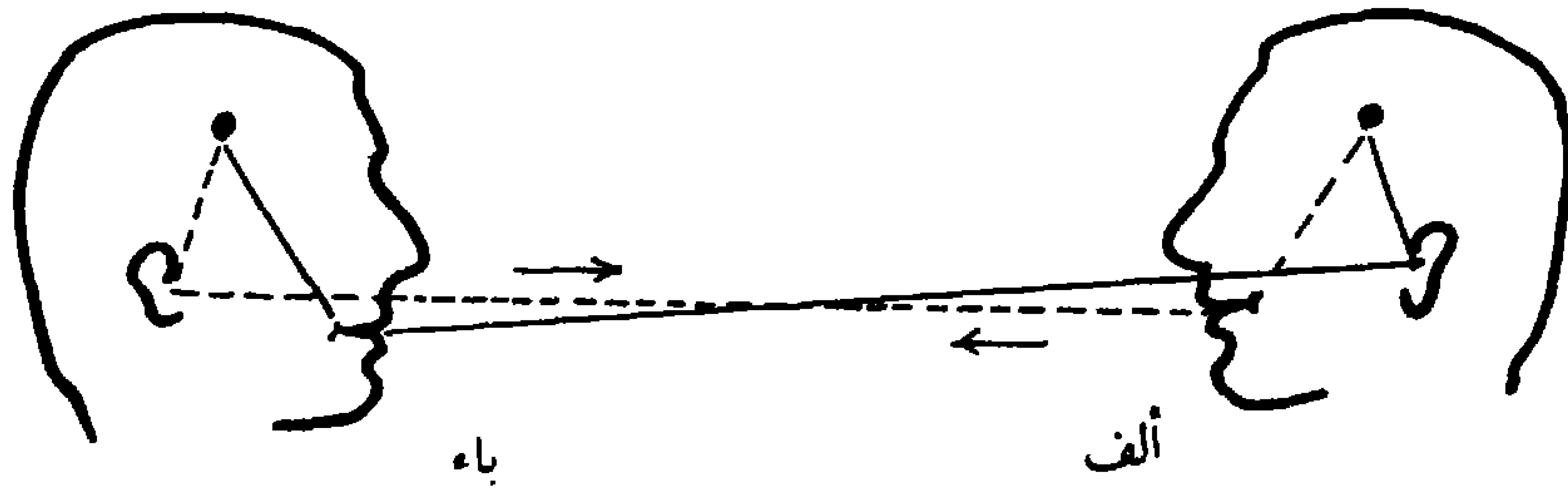
لقد اكتشف بروكا (Broca) ان ملكة التكلم قائمة في التجويف الجبهوي الثالث إلى اليسار. وقد اعتُمِدَ على هذا الإكتشاف لتُنْسَب إلى اللغة صفة الطبيعية. لكنه بات من المعلوم أن هذا التعيين المكاني هو لكافة ما يتعلق باللغة بما في ذلك الكتابة. إن هذه الملاحظة، مضافة إلى ملاحظات أُخرى حول مختلف أشكال الحُبسة الناتج عن تَلَفِ مراكز التعيين هذه، تدل في ما يبدو: ١ – على أن

الاضطرابات المختلفة في اللغة الشفوية متداخلة بألف شكل وشكل. مع اضطرابات اللغة المكتوبة.
٢ – على أن ما هو مصاب في كل حالات الحبسة أو عسر الكتابة. إنما هو ملكة استحصار علامات لغة منتظمة بواسطة أداة. أياً كانت هذه الأداة. أكثر مما هو ملكة نطق هذه الأصوات أو تلك. أو ملكة رسم هذه العلامات أو تلك. كل هذا يسوقنا إلى الاعتقاد بأنَّ ثمة ملكة أعم تشرف على آداء مختلف الأعضاء. وتأتمر الإشارات بأمرها. وربما كانت هي الملكة اللغوية بالتمام. ومن هنا. نرى أنفسنا نصل إلى الخلاصة نفسها الواردة آنفاً.

لكي نعطي اللسان المكان الأول في دراسة اللغة. يمكن أخيراً. إبراز هذا البرهان الذي مفاده أن ملكة النطق – طبيعيةكانت هذه الملكة أم لا – لا تمارس إلا بعون الأداة المخلوقة أو المعطاة من الجماعة. فليس من الوهم إذن أن نقول. إن اللسان هو الذي يؤمّن وحدة اللغة.

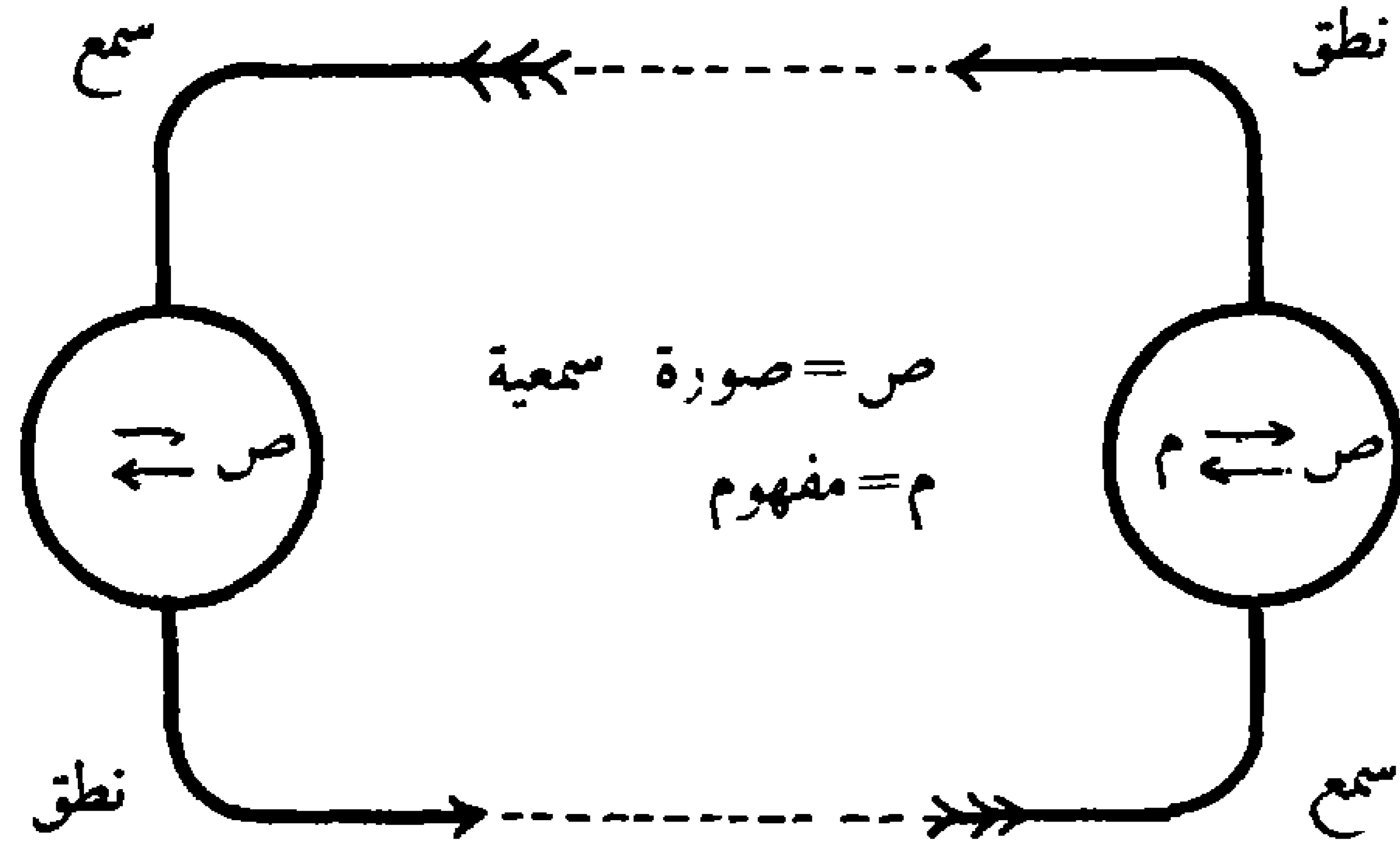
**٢ – مكانة اللسان من وقائع اللغة:**

لكي نعثر على الحقل المتعلق باللسان من بين مجموع اللغة يجب أن نضع أنفسنا أمام الفعل الفردي الذي يتيح إعادة بناء حلقة الكلام. يفترض هذا الفعل وجود فردين على الأقل. إذ هذا هو الحد الأدنى المتوجب توفّره لتكون حلقة الكلام كاملة. لنفرض إذن أن هناك شخصين. ألفاً وباء. يتحادثان:




إن نقطة انطلاق الحلقة هي في دماغ واحد منهما. لنقل انها في دماغ ألف، حيث تكمن وقائع الوعي، التي سنطلق عليها اسم مفاهيم، مقرونةً بما ينوب عن العلامات اللسانية، أي بالصور السَمعية المستخدَمة للتعبير عن أشياء الوعي هذه. لنفترض أن مفهوماً ما أُطلق في الدماغ صورةً سمعية تقابله: إن هذه ظاهرة نفسانية كلياً. تتبعها عملية فيزيولوجية: ينقل الدماغ الى أعضاء النطق دفعاً متناسباً مع الصورة ثم تنتشر الموجات الصوتية من فم ألف باتجاه أذن باء. وهذه عملية فيزيائية صرفة. بعدها تتتابع الحلقة في باء في ترتيب معكوس: من الأذن الى الدماغ، نقل فيزيولوجي للصورة السمعية؛ في

الدماغ، اقتران نفساني لهذه الصورة بالمفهوم الملائم. أما إذا تكلم باء فان هذا الفعل الجديد ينحو المنحى السابق نفسه، ويمر في المراحل المتتابعة ذاتها التي نورد في ما يلي رسماً لها:




إن هذا التحليل لا يدَّعي أنَّه تام. إذ بمكننا لو شئنا الكلام عَلى: الاحساس السمعي الصرف وتطابق هذا الاحساس مع الصورة السمعية وعن صورة النطق العضلية.. الخ. ولكننا لم نأخذ في الحسبان إلاّ العناصر التي تعتبر أساسية. بيد أن الرسم أعلاه يسمح بالتمييز من الوهلة الأولى بين الأقسام الفيزيائية (الموجات الصوتية) والأقسام الفيزيولوجية (النطق والسمع) والأقسام النفسانية (الصور الكلامية والمفاهيم). إنه لمن الأهمية القصوى أن نلاحظ أن الصورة الكلامية تختلف عن الصوت ذاته وأنها نفسانية على نفس مستوى المفهوم الذي يقترن بها.

ومن الممكن أيضاً تقسيم الحلقة كما بيّناها:

(أ) الى قسم خارجي (إرتجاجات صوتية تنطلق من الفم الى الأذن). وقسم داخلي يضم كل ما عداها.

(ب) الى قسم نفساني وآخر غير نفساني يضم الوقائع الفيزيولوجية التي مقرّها الأعضاء. والوقائع الفيزيائية مما هو خارج الفرد.

(ج) الى قسم فعّال وآخر سلبي. أما الفعّال فهو كل ما ينطلق من مركز التداعي عند فرد ما الى أذن الفرد الآخر. وأما السلبي فهو ما ينطلق من أذن الثاني الى مركز التداعي عنده.

وأخيراً فانه من الممكن في ما يتعلق بالقسم النفساني المتعين في الدماغ، تسمية كل ما هو فعّال (م ← ص) بالتنفيذي وكل ما هو سلبي (ص ← م) بالمتلقي.

يجب أن نضيف ملكة التداعي والتنسيق التي تتجلى حين يتعدى الأمر العلامة المنعزلة.

إن هذه الملكة تلعب الدور الأهم في تنظيم اللسان من حيث كونه نسقاً. ولكن. لكي نفهم جيّداً هذا الدور علينا أن نخرج من الفعل الفردي الذي لا يتعدى كونه جنين اللغة. وأن نتناول الواقعة الاجتماعية.

إن محصّلةً وسطاً تستوي بين جميع الأفراد الذين تجمعهم اللغة: جميعهم يكررون نفس العلامات المتحدة بنفس المفاهيم وليس هذا التكرار تاماً ولا شك. وانما على وجه تقريبي.

ما منشأ هذا التبلور الاجتماعي؟ أي قسم من بين أقسام هذه الحلقة يمكن أن يكون معنيًّا؟ لانه من المحتمل جداً أن لا تكون كل الأقسام مشاركة على السواء.

يمكننا فوراً. إبعاد القسم الفيزيائي، لأنه حين نسمع لساناً يحكي ونجهله. نلحظ الأصوات لكننا نبقى. بسبب من عدم فهمنا هذه الأصوات، خارج الواقعة الاجتماعية.

وكذلك فالقسم النفساني ليس كله معنياً: فالجانب التنفيذي يبقى خارجاً لأن التنفيذ لا تقوم به أبداً جموع الناس إذ هو فردي والفرد سيّده. اننا نسميه الكلام.

فبعمل الملكتين، المتلقية والمنسِّقة (بكسر السين) تتشكل عند الأفراد بصمات تكاد تكون واحدةً عند الجميع. فكيف يجب أن نتصور هذا النتاج الاجتماعي ليظهر اللسان خالصاً مما عداه؟ لو كان باستطاعتنا الاحاطة بمجمل الصور الكلامية المخزونة عند كل الأفراد لتمكنا من وضع اليد على الصلة الاجتماعية التي تكوِّن اللسان. انها كنزٌ أودعته ممارسة الكلام، لدى الأفراد المنتمين الى المجموعة البشرية نفسها، ونسقٌ نحويٌّ قائم ضمناً في كل دماغ. أو بكلام أدق في أدمغة مجموعة أفراد. لأن اللسان ليس كاملاً عند أحد، ولا وجود له كاملاً إلاّ عند جموع الناس.

وبفصْلِنا اللسان عن الكلام نفصل دفعة واحدة:

١ - ما هو اجتماعي عما هو فردي.

٢ - ما هو جوهري عمّا هو مساعد وعمّا هو طارئ بمقدار أو بآخر.

لا يتحدّد اللسان بالفرد الناطق، انه النتاج الذي يسجله الفرد بشكل سلبي. ولا عمد فيه. أما إعمال الفكر فلا يأخذ مكانه إلاّ في النشاط العائد للتصنيف الذي سنتكلم عنه.

أما الكلام فعلى العكس من ذلك إنه عمل الارادة والذكاء عند الفرد وعلينا أن نميّزَ فيه:

١ - بين التراكيب التي بها يستعمل الفرد الناطق «نظام الاشارات» اللسانية بهدف التعبير عن فكره الشخصي.

٢ – وبين الآلية النفسية الفيزيائية التي تتيح له إخراج هذه التراكيب.

والجدير بالملاحظة اننا حدّدنا أشياء لا كلمات. وليس على التمييزات التي أقناها أن تخشى بعض مفردات مبهمة لا تتطابق بين لغة وأخرى. ففي الالمانية، كلمة ( sprache )، تعني (langue) و ( langage ) («لسان» و«لغة») ؛ و (Rede) تتطابق تقريباً مع ( parole ) («كلام») إضافة الى المعنى الخاص لكلمة ( discours ) «خطاب». وفي اللاتينية، ( sermo ) تعني بالأحرى (langage ) و (parole ) ( لغة و كلام ) بينما تعني (lingua ) ، ( la langue ) ( اللسان ). وهكذا دواليك. ليس ثمّة واحدة من هذه الكلمات تطابق بشكل تام واحدة من التصورات المحدّدة أعلاه ؛ لذا. فانّ كل تحديد لكلمة هو باطل، انها لطريقة رديئة تلك التي تنطلق من الكلمات لتحديد الأشياء.

**لنجمل صفات اللسان:**

١ – انه موضوع بَيِّنُ الحَدّ في المجموع المتنافر من الوقائع اللغويَّة. ويمكن تعيين موضعه في قسم من الحلقة محدّد، حيث الصورة السمعية تقترن بالمفهوم. إنه القسم الاجتماعي من اللغة. الخارج عن الفرد. هذا الفرد الذي لا يستطيع أن يخلقه أو أن يغيِّرَ فيه. وهذا اللسان الذي لا يوجد إلاّ بفضل نوع من عقد يجري بين أعضاء الجماعة. والفرد من جهة أخرى، يحتاج الى عملية تعلّم كي يعرف سير اللسان ؛ والطفل لا يتمثله إلاّ رويداً رويداً. إنه (أي اللسان) شيء مختلف الى درجة أن رجلاً فقد الكلام يظل يحتفظ به (أي باللسان) شريطة أن يفهم العلامات الصوتية التي يسمعها.

٢ – إن اللسان، وهو متميز عن الكلام، موضوعٌ تمكن دراسته على حدة. فنحن لم نعد نتكلم **الألسن** الميتة لكننا نستطيع جيداً تمثل بنائها اللساني. وليس في مقدور علم اللسان التخلي عن العناصر الأخرى للغة وحسب بل يستحيل قيامه إذا كانت هذه العناصر مختلطة به.

٣ – وبينما تقوم اللغة على تنافر، فان اللسان كما بان حدُّه ذو طبيعة متجانسة: انه نسقٌ من علامات لا يهمنا فيه سوى الوحدة بين المعنى والصورة السمعية. وفيه قسما العلامة نفسانيّان. الواحد كما الآخر.

٤ – ولا يقل اللسان عن الكلام من حيث كون الأول غَرَضاً ذا طبيعة محسوسة. وهذا غُنمٌ كبير بالنسبة للدراسة. فرغم ان العلامات اللسانية نفسانية بشكل أساسي. فهي مع ذلك ليست تجريدات. إن التداعيات التي أقرَّها التراضي الجماعي والتي يؤلف مجملها اللسان هي حقائق مقرها الدماغ. فضلاً عن أن اشارات اللسان، هي، بكلام ما، ملموسة. تستطيع الكتابة تثبيتها في صور اصطلاحية؛ بينما يستحيل تصوير كل تفاصيل الكلام. إذ ان نطق كلمة ما مهما صغرت، ينطوي على حركات عضلية لا عدّ لها وتصعب كثيراً معرفتها ورسمها. أما في اللسان فعلى العكس من ذلك. لم تبقَ إلاّ الصورة السمعية وهذه

يمكن ترجمتها الى صورة مرئية ثابتة. لأنه لو وضَعْنا جانباً هذه الوفرة من الحركات الضرورية لكي تتحقق الصورة السمعية في الكلام يبقى أن كلَّ صورة سمعية ليست كما سنرى، سوى حاصل عدد محدود من عناصر أو فونيمات قابلة لأن يرمز اليها بعدد مماثل من العلامات في الكتابة. إن إمكان تثبيت الأشياء العائدة الى اللسان هو بالذات ما يجعل قاموساً ما أو قواعد ما تمثل اللسان بأمانة؛ فاللسان مستودع الصور السمعية والكتابة شكل هذه الصور الملموس.

**٣ - موقع اللسان بين الوقائع الانسانية.**
**السيمياء.**

إن هذه الصفات تتيح لنا اكتشاف صفة أخرى أعظم أهمية. إذ بات من الممكن ادراج اللسان، كما بيَّنا حدَّه، في صنف الوقائع الانسانية. وهذا أمرٌ لا يمكن وقوعه على اللغة.

لقد رأينا أن اللسان مؤسسة اجتماعية. لكن هذه المؤسسة تختلف عن مثيلاتها الأخرى السياسية والقانونية، الخ.. مما يجعل لزاماً علينا، لكي نفهم طبيعتها الخاصة، إجراء ترتيب جديد للوقائع.

إن اللسان نسق من العلامات يعبر عن أفكار. وبهذا، فهو شبيه بالكتابة وبأبجدية الصم-البكم، وبالطقوس الرمزية، وبآداب التصرف، وبالاشارات العسكرية، الخ.. ولكنه، بين هذه الأنساق جميعها، هو الأهم.

إنه لمن الممكن إذن تصور علم يدرس حياة العلامات وسط الحياة الاجتماعية. وسيكون عند قيامه قسماً من علم النفس الاجتماعي، وبالتالي قسماً من علم النفس العام. سنطلق عليه اسم السيمياء. وسيعلمنا ما مضمون العلامات وما القوانين التي تسوسها. وبما أنه لم يقم بعد فمن غير الممكن قول ما سيصير اليه. أمّا حقه في الوجود فقائم. ومكانه محدد سلفاً. وما الألسنية سوى قسم من هذا العلم العام. والقوانين التي سيكتشفها ستكون قابلة للتطبيق على الألسنية بحيث ستجد هذه الأخيرة نفسها مرتبطة بميدان محدَّد جيداً داخل مجموع الوقائع الانسانية.

إن تعيين موقع السيمياء بدقة يقع على عاتق عالم النفس. أما مهمة الألسني فتحديد ما يجعل من اللسان نسقاً خاصاً من بين مجموع وقائع السيمياء. وسنعود الى هذه المسألة لاحقاً. لأننا هنا لا نتوقف إلاّ عند شيء واحد: فاذا استطعنا ولأول مرّة، أن نجعل للألسنية مكاناً بين العلوم فذلك عائد الى ربطنا إياها بالسيمياء.

لماذا لم يعترف بعد بالسيمياء كعلم مستقل، له موضوعه الخاص به ككل علم آخر؟ لأنّا ندور في حلقة: إذ ليس أجدر من اللسان في تبيان طبيعة المسألة السيميائية. ولكن لكي تطرح هذه المسألة بشكل ملائم علينا دراسة اللسان في ذاته. أما واقع الحال فهو أن دراسته حتى الآن كادت تكون، على

الدوام، بهدف شيء آخر، ومن زوايا نظر أخرى.

ثمّة ـ أولاً ـ المفهوم السطحي عند عامة الناس: وهو لا يرى في اللسان غير لائحة اسماء، مما يلغي كل بحث في طبيعته الحقيقية.

ثم هناك وجهة نظر عالم النفس الذي يدرس آلية العلامة عند الفرد. وهذه طريقة غاية في اليسر، لكنها لا توصل الى أبعد من التنفيذ الفردي ولا تطال العلامة التي هي اجتماعية بطبيعتها.

ونضيف أيضاً أنه عندما يُتَنَبَّه الى وجوب دراسة العلامة من زاوية اجتماعية فلا يُتوقَّف الاّ عندما للسان من سمات تربطه بالمؤسسات الأخرى الخاضعة الى حد ما لارادتنا. وبهذا الشكل نعبر الى جانب الصفات التي لا تنتمي إلاّ الى الأنساق السيميائية عامةً وإلى اللسان خصوصاً. ذاك لأن العلامة تخرج دائماً ـ بمقدار معين ـ عن الارادة الفردية أو الاجتماعية. وهنا تكمن صفتها الأساس. لكنّ هذا بالضبط ما هو أقل ظهوراً للوهلة الأولى.

وهكذا فان هذه الصفة لا تظهر جيداً الاّ في اللسان ـ ولكنها تعلن عن نفسها في الأشياء التي تقل دراستها. أما رجع هذا الأمر هو عدم وضوح الضرورة أو الفائدة الخاصة من علم السيمياء. أما نحن ـ على العكس من ذلك ـ فنرى أن المسألة اللسانية هي سيميائية قبل كل شيء. وتكتسب كلُّ جهودنا معناها من هذا الواقع المهم. فاذا ما أريد اكتشاف طبيعة اللسان الحقيقية ـ وجب علينا أولاً تناوله بما يتشابه به مع كل الأنساق الأخرى من الفئة ذاتها. أما العوامل اللسانية التي تبدو شديدة الأهمية للوهلة الاولى (عمل جهاز الصوت مثلاً) فيجب أن ينظر اليها في المرتبة الثانية إذا كانت لا تستخدم إلاّ لتمييز اللسان عن الأنساق الأخرى. وبهذا ـ لن تتضح المسألة الألسنية وحسب ـ بل نظن أنَّ الطقوس والعادات... وبسبب من اعتبارنا إياها علامات ستظهر بشكل مختلف ـ وستنشأ الحاجة لضمها الى السيمياء ـ ولتفسيرها بقوانين هذا العلم.

# حوار مع الشيخ عبد الله العلايلي

أجرى الحوار
أحمد بيضون

**بيضون**: يا مولانا! نريد الاطمئنان الى مصير عملك المعجمي.. قبل أربعين سنة صدرت «مقدّمة لدرس لغة العرب»، وفي ذيلها نماذج من المعجم الجديد. وقبل ربع قرن صدرت من «المعجم الكبير» أربعة أجزاء من مجلده الأول، وكان مقدراً له أن يقع في ٢٤ مجلداً.. وقبل ١٥ عاماً صدر الجزء الأول من «المرجع» فوصل إلى حرف الجيم ولم يوفِ عليه؛ وكان مقدّراً له أن يتبعه جزءان آخران، أعلن عن قرب صدورهما مراراً ولم يصدرا إلى اليوم.. وفي أثناء هذه الحرب اللبنانية قيل إن بطاقات الشيخ العلايلي التي حصر عليها ثمرات جهده المعجمي قد سرقت، وان ذلك تسبّب في انتكاس صحة الشيخ.. وتسبّب الخبر أيضاً في انتكاس آمال مريدي الشيخ ومريدي العربية.. ثم جاء خبر أخير مؤداه ان دولة عربيّة سوف تموّل طبع أعمال الشيخ المعجميّة المنجزة.. نريد أن نقف على جليّة الأمر في هذا كله.. أن نعرف الى أين وصل جهد الأربعين سنة.. ماذا أنجز؟ وماذا سينجز ومتى؟ وماذا سيطبع ومتى؟.

**العلايلي**: كل ما انطوى عليه السؤال صحيح.. ولكن يهمني أن ألفت النظر الى ان البحث اللغوي في ذاته لم يكن غاية لديّ يوم ألفت كتابي «مقدمة لدرس لغة العرب» سنة ١٩٣٧ وطبع سنة ١٩٣٨. وإنما حملني على هذا انني رأيت المؤسسات الكبرى (المجامع..) التي من شأنها أن تنهض بالعربيّة نهضتها المرجوة، تعلقت بالقشور لا اللباب من ناحية.. ومن ناحية أخرى، كان طابعها طابع التحاور أكثر منه طابع التقرير الذي ينتهي الى غاية وثمرة. وبعد تفحّص ما يؤدي الى اخفاق هذه المؤسسات التي تضم نخبة لا تنكر قيمتها.. وعندما طالع مجمع القاهرة الجماهير بطائفة من المقررات كانت أشبه بالدوران في حلقة مفرغة، تبيّن لي انهم لم يدركوا السر الحقيقي في نماء العربية القديمة.. فأخذتني الغيرة على اللغة، وأصدرت هذا الكتاب لأدل المؤسسات على معالم الطريق. ولم تكن الرغبة المعجميّة حافزي. وما ان صدر حتى تزوبعت حوله الزوابع، في الصحافة، من المعارضين والمؤيدين. وكان من أكبر نصرائه سلامة موسى والأب أنسطاس الكرملي المرموق آنذاك في البحث اللغوي المقارن. فكتب الكرملي في «الأهرام» مقالاً مطولاً يقول فيه: «قرأت هذا الكتاب الثمين، فألفيته يفتح أبواباً في العربية كانت طلاسم الى هذا اليوم».. وكذلك في «المقتطف»، إلخ.. وكثيرون من المترمتين، بينهم الدكتور أمير بقطر، في مجلة «التربية الحديثة»، كانوا من المهاجمين..

الى أن عرض عليّ في أواخر الأربعينات أن أنهض أنا، بعد ان وضعت مصابيح الطرق، بوضع معجم أطبق فيه الطرق التي وضعتها. وهكذا وضعت الجذاذات الأولى من «المعجم الكبير»، ثم بدأت أطبعه تباعاً لفقد التمويل اللازم..

ورغم ان ما نشر منه (٤ أقسام من المجلد الأول وصلت الى مادة «ألس») أحدث دوياً ضخماً (٥ آلاف نسخة نفدت) فان ما كان يحلّ المشكلة هو تقدّم دول للتمويل.. فرأيت ان أضع معجماً وسيطاً يخصص مردوده لطبع «المعجم الكبير» الذي هواي فيه. و«المعجم الكبير» أنجزت جذاذاته، وهي الأساس. وما يبقى هو عملية المألفة (Synthèse) (وهذه أحب من كلمة «تركيب» أو سواها التي لا تدل على المفهوم الأصلي للكلمة). وعندما صدر المجلد الأول من «المرجع» سنة ١٩٦٣ (وصل الى مادة «جدا») ورغم استقبال السوق إياه بترحاب، كان المردود يسيراً.. وتقدّمت دار للنشر لاحقاً لاكمال نشره.. وما أن بدأت باكمال حرف الجيم حتى وقعت أحداث لبنان. أما العروض من الدول العربية، فكان بينها عرض واحد جاد.. ولا أدري ما جرى بعد ذلك.. عرضوا طبع «المعجم الكبير».. ولم أفاتح بعدها بالأمر. وجاءت عروض أخرى كلاميّة.. وفي ما سبق كان ثمة عرض جدّي من الاتحاد السوفياتي.. إذ جاءني أحد أعضاء الأكاديمية السوفياتية في موسكو سلطانوف الأب، مكلفاً من قبل الأكاديمية.. أتاني بهديّة من أستاذه هي المعجم العربي-الروسي.. وكان عرضه جدياً لطبع المعجم الكبير. كان ذلك في أواخر الخمسينات. وعرضوا تأليف لجنة للمساعدة بين يديّ. وكان يقتضي ذلك الانتقال الى هناك. وهو ما لم تسمح به ظروفي.

أمّا ما جاء عن السرقة، فصحيح ان المبيّضات تعرّضت للاتلاف.. ولكن الكتاب لا يزال موجوداً بمسوّداته.. وكان رد الفعل طبعاً حالة اكتئاب بسبب طول الجهد الذي بذل في هذا المَشْرُع.

أمنيتي الآن هي أن أوفق، عن طريق ما، الى إصدار «المعجم الكبير» كاملاً.. هذه أعزّ ما في نفسي من أماني.

**بيضون**: دعنا نتحدّث قليلاً الآن عن «مقدمة لدرس لغة العرب».. كان لك من العمر ثلاثة وعشرون عاماً، في ما أظن، حين صدر هذا الكتاب عام ١٩٣٨.. ما هو التحصيل الذي كنت قد أدركته في تلك السن المبكرة حتى أمكنك من تأليف هذا الكتاب الذي لم يزل فريداً في جدّته الى اليوم؟.. ممن تعلّمت وأين؟ ومن أيّة مصادر غرفت؟ هلاّ ذكرت لنا شيئاً عن الاشياخ الذين أخذت عنهم.. وهلاّ قلت كلمة في الشيخين البيروتيين عبد الرحمن سلام ومصطفى الغلاييني اللذين تذكرهما في «المقدمة»؟.

**العلايلي**: كان تحصيلي المبدئي هنا في لبنان. فبقيت في مدرسة المقاصد (الحرش)، وكانت الوحيدة التي للجمعية آنذاك، من ١٩١٩ الى ١٩٢٤.. بعدها سافرت الى مصر، وهناك أدركت شيوخاً ذوي فضل، منهم أبو الفضل الجيزاوي الذي أصبح شيخ الأزهر، والشيخ السمروطي والشيخ محمد بخيت مفتي الديار المصرية آنذاك، والشيخ الدجوي، وهو من كبارهم، وسواهم كثير.

درست عليهم، في الأزهر، علوم اللغة والدين. وكان كل منهم علماً بذاته.. وكان أكثر من يخلبني من يمكن أن يزاحم بركبتيه أمثال المبرّد وأبي العباس ثعلب، وهو سيّد علي المرصفي الذي شرح «الكامل» للمبرّد في مجلدات سمّاها «رغبة الآمل في شرح الكامل».. وكان قديماً في الأزهر حضر عليه طه حسين والزيات إلخ.. وقد درست عليه «الكامل».

أما ذكرياتي عن شيوخ بيروت الكبار.. فالشيخان

المذكوران في السؤال، لكل منهما ميزة. ميزة الشيخ مصطفى كانت التبحّر في القواعد.. وميزة الشيخ عبدالرحمن العمق في مواد متن اللغة. وهما خير من رأيت في بيروت.. وأشدّد على كلمة بيروت لأنني أدركت في لبنان علماء آخرين أعتزُّ بعلمهم وصداقتهم، منهم السيّد عبدالحسين شرف الدين والسيّد محسن الأمين وسواهما.. والشيعة أنفسهم لا يعرفون هؤلاء الأعلام حق المعرفة.. وآخرهم الشيخ محمد التقي الصادق.. ولا أريد أن أتمثل بقول البوصيري في همزيته:

والدعاوى إن لم يقيموا عليها
بيّنات أصحابها أدعياء

**بيضون**: أول ما يخطر في شأن مضمون المقدمة هو كلامك على أدوار في تكوّن اللغة كان أولها الجدول الهجائي نفسه الذي تعتبر أنه أول لغة استوت للانسان القديم. وينتمي هذا الرأي الى المذهب التطوري. إذ يبدو انك تتناول الطبقات التي تتكوّن منها بنية اللغة في آخر حالاتها وتعتبر كلاً منها دوراً تاريخياً عبرته اللغة فعلاً، خلال مدّة معيّنة، الى دور أرقى.. هذا المذهب التطوري قلّ أنصاره منذ بضع عشرات من السنين. بين علماء الألسنية العامة.. فهل ما زلت أنت عليه؟. ما هو موقفك اليوم من مسألة تطور اللغة؟.

**العلايلي**: بادئ بدء أنا عدو المقارنة.. ويعجبني حديث النقاد الالمان عن «هوس» المقارنة.. كالصاق تشاؤم شوبنهور بالمعري مثلاً.. اللغة كمؤسسة اجتماعية صادرة عن كائن حي لها استقلالها.. الأحادية التي قلت بها كنت الوحيد القائل بها. كان لي صديق كبير هو بول كراوس، وقد أبدى لي إعجابه بالكتاب.. وعارض قضية الأحادي. لكنني أتمسك بهذا الرأي.. التحليل اللغوي إن لم يكن جريئاً لم تهتد الى دلالة اللفظة، لأن اللفظة حرفاً فحرفاً هي جملة كاملة لا يوقف على معناها إلاّ من خلال الأحادية.. وكان أبو حيّان ملهماً في كتابه «الارتشاف» (وهو من أجلّ الكتب ولم يطبع) في أنه أشار الى الأحاديث.. وكانت له مشاركات في لغات أخرى منها الطاوية والتركمانية إلخ.. الحرف الواحد في الصينية تختلف دلالته باختلاف الصوت المصاحب.. إذا قست على علم الحيوان.. كيف للحيوان صوت للغريزة وصوت للحنان إلخ.. وإذا تذكرت خضوع اللغة للنواميس البيولوجية، دون خوض في هذه المقارنة، نجد أن الاحادي هو الذي يفسّر غوامض اللغة، ولا سيّما العربيّة وهي من أقدم اللغات وأرفعها، وتحفظ تطورها في «ظلال» الكلمات أي في الدائرة التي يكون المعنى المعجمي المستعمل نقطتها. مثلاً الفاء تفيد الظرف.. الوعاء.. الكاف تفيد التكوّف أي الاستدارة، ومنه سمي حتار الأذن «الكوف»، واشتق اسم «الكوفة» التي بنيت مستديرة.. إذن المعنى المتحصل من ظرف+استدارة، هو متكوّف ظرفي.. فلا تعجب إن سمّوا الفك فكاً. في «فكر»، الفاء ظرف والكاف استدارة والراء انتشار. الفكر شيء له طاقة الانتشار من جمجمة أي متكوّف مستدير.. فأنا لم أزل عند الأحادية..

وعندما تتبعها بسرّ الحركات التي تتغيّر بتغيرها المعاني (وسأفرد لها فصلاً في الطبعة الجديدة من «المقدمة») ترى ان تهمة اللامنطقية ساقطة.. «الغمر» (بفتح الغين): المكان المغطى بالماء.. «الغمر» (بضم الغين): الساذج.. «الغمر» (بكسر الغين): السخينة (حرارة الانفعالات) والحقد.. الأب مرمرجي وسواه اتهموا العربية باللامنطقية لوجود هذه الفوارق.. وذلك أنهم لم يدركوا معاني الحركات.. أساس المعنى هو الغمر بالماء.. والمغمور العقل سمّوه الغُمر. والمغمور بالانفعالات سمّوه الغِمر.. فأمثلتهم تحجّهم.. ولا أستطيع هنا أن أفصل البحث في الحركات. ولكنني أشير الى أساسه عندي وهو المدرسة السلوكية (تجارب بافلوف سنة ١٩٠٩).. رنين جرس بافلوف المتنوّع وأثره المتنوع في الكلب يساويان الحركات، لان الحركات هي

رنين الحروف ولكل منها دلالة.. وهجران النظرية الثنائية من جانب الألسنيين لا يدل على سقوطها.. فأصوات الطبيعة (طنّ، رنّ، عنّ، إلخ..) هي ثنائية.. الفعل يسبق الصفة في التولد.. فكانت الأشياء تسمّى بالأفعال الثنائية لا بالصفات.. وأنا قررت أن الحركات كانت حروفاً. لم يكن القدماء يقولون: عَقَدَ، يَعْقِدُ.. بل: يَعْقِيدُ.. ولا يزال «اليعقيد» إسماً لنبات صمغي.. والشاعر الجاهلي يقول:

«من حيث ما سلكوا أدنو فأنْظورُ»

أي: «فأنْظُرُ». والحيوان الذي لا يخرج من وجاره سمّوه «يربوع»، وهذه هي الصيغة القديمة للفعل المضارع «يربع». وهذا أمر لا مجال للتردّد فيه. وإلاّ عدنا إلى نظرية خلق اللغة.. اللغة فيها تعضّي الكائن العضوي الذي أعطاها.

**بيضون**: جهدت منذ «المقدمة» لتخصيص موازين الاشتقاق والتفريع بدلالات ثابتة.. الى أي حد بدا لك الأمر ممكناً عملياً في جهدك المعجمي؟ في محاضرة لك أخيرة سمعتك تقول: «فكروية» لـ(Idéologie)، وفي «المرجع» تقول «إراضة» لـ(Géologie)؟ فنقع اذن على وزانين مختلفين لاداء معنى اللاحقة الواحدة ذات الأصل اليوناني (Logos).. وقد شاعت «عقلانية» مثلاً لـ(Rationalisme) ووجودية (لا وجودانية) لـ(Existentialisme)، رغم ان اللاّحقة الأجنبية هي واحدة هنا أيضاً.. فأين نحن الآن من هذه المشكلة؟..

**العلايلي**: لا سبيل لاغناء العربية إلاّ بقاعدة الموازين. وهي أهم ما اعتزّ به في الجانب الاثرائي من «المقدمة». وثبات الدلالة لم يفت القدماء الذين لاحظوه في نحو سبعة موازين. وأنا جاريتهم في ذلك. ومددته الى ما حفظه سيبويه في «الكتاب»، إذ أحصى أوزان الثلاثي في ثلاثمائة وزيادة.. فتابعتها لاستخلص المعنى الزائد على الجذر في كل وزن.. كانوا يميّزون بين «دلالة المادة» و«دلالة الهيئة». «نَشَرَ» مادة، و«منشار» هيئة من هيئاتها، وهي الآلة.. وأنا قلت إن اغناء العربية يكون من هنا.. الى أن يصبح التطبيق شبه آلي.

أما «الايديولوجية» فاشتقت أولاً لتدل على علم الفكر. ثم دلت لاحقاً، مع ماركس، على مذهبية فكر معين. فصار لها معنيان.. فأبقيت للأول «فِكارة»، وجعلت للثاني «فكروية» نسبة لـ «فِكْرى» كـ«ذكرى»، التي أثبتها «لسان العرب».. وزيادة الياء والتاء تجعلها مصدراً صناعياً كـ«اشتراكية» الخ.. أي دلالة (isme)، لأن معنى «ايديولوجية» الثاني يدل على المذهبية التي يؤديها (isme).

وأود لفت النظر الى أن المعاني التي قررتها للموازين – أي دلالات الهيئة – لم أطلقها بوجه القطع، بل بناء على الأغلبية. واستدركت على اللغويين مثلاً أن وزن «فُعال» الذي يدل على المرض (دوار، كباد، الخ..)، وأضافوا اليه وزن «فَعَلْ».. فخطّأتهم لان «فُعال» ميزان للمرض إن لم يكن مصدراً، فان كان مصدراً دلّ على الصوت (صراخ، نباح، الخ..).. ولم يلحظوا ان المرض المزايل الذي يرجى برؤه جعلوه من وزن «فُعال»، وما لا يرجى برؤه جعلوه من «فَعَلْ» (كمه، عور، الخ..). وهذا يدلك على دقة العربي في تخصيص الموازين. وقد أوصى محمد عبد الغني حسن المجمع اللغوي في القاهرة بالأخذ بفصل العلايلي بين الموازين. إذ حين تشتق من كل ثلاثي ٣٠٠ لفظة متمايزة، فأية لغة تستطيع أن تجاري العربية؟!..

قلت أيضاً إن العربية لو ظلّت تتطوّر في الجزيرة ولم تخرج منها لانتهت الى الغاء الأبواب الصرفية الستة واستقرّت على التالي: فَعَل، يَفْعِلُ (ضَرَبَ، يَضربُ). الفرّاء يقول إن الأصل في الأبواب هو الثاني. وأنا أتحدّى أي أديب أن يضبط في قراءته عفواً عين الفعل.. نحن نفتح

المعجم مرتين كما يقول الغربيون: مرّة لأخذ المعنى ومرّة لضبط عين الفعل.. وقد اقترحت أنا الأخذ بباب: ضرب يضرب.. فقيل لي: ما تصنع بالقرآن؟ وبالشعر الجاهلي؟.. قلت: القديم يبقى.. وشكسبير لا يقرأه الانكليز بالانكليزية المعاصرة بل بانكليزيته هو.. والغريب أن ما جاءت عينه بالضم وردت فيه غالباً «لغة» أخرى بالكسر: سفَك، يسفِك (بكسر الفاء) أو يسفُك (بضمّها)، الخ.. وذلك ثابت بالقراءات القرآنية.. فاقترحت الاقتصار على الباب الثاني.

كذلك في شأن التعدية واللزوم. لا تعدية ولا لزوم في العربية. بدأ الفعل لازماً، فلما أراد المتكلم أن ينقل ما تلبّس به الى غيره نقله إما بحرف وإما بهمزة التعدية. القرآن يقول: «وقفوهم إنكم مسؤولون». ونحن نعرف ان «وَقَفَ» لازم. وكان القدماء يسمّون هذه الحروف حروف المعاني لا حروف التعدية. فإذا أردت تلوين الفعل بلون الظرفية عدّيته بـ«في»، أو بلون الملاصقة عدّيته بالباء، الخ.. فتحصل على دلالة الفعل مع الحرف ولا يدل ذلك على أن هذا الفعل لا يتعدّى إلاّ بهذا الحرف. فاقترحت إلغاء هذا التمييز بين التعدية واللزوم.

واقترحت أيضاً إلغاء المؤنث المعنوي أي كل ما اعتبر مؤنثاً دون علامة التأنيث. واستشهدت بابن السكيت الذي يقول: «ان العربي يجرؤ على تذكير ما ليست فيه علامة».

**بيضون**: ثمة إذن تخصيص موازين الاشتقاق بدلاّت قارّة. وثمة أيضاً إباحة صوغ موازين الثلاثي والرباعي برمتها من أي ثلاثي أو رباعي، وهو مبدأ آخر وضعته لجهدك المعجمي. ألا يقودنا هذا الأمر الأخير الى كثير من التشابه؟.. بين الاسم والصفة مثلاً؟.. أرجو أن تقول لي إن كنت مخطئاً حين أخمّن أن بعض الموازين لم تشتق قديماً من بعض الأصول تفادياً لمثل هذا التشابه.

**العلايلي**: هذا صحيح. ولكن عند الاختلاط تتجنب الاشتقاق.. فالاشتقاق اختياري.. لا تشتق إلاّ عندما تأمن اللبس.

**بيضون**: عملت على توحيد معاني المشتقات من المادة الواحدة. وتحفل «المقدمة» و«المرجع» بكلمة «ملحظ». وهي كلمة جميلة جداً. وموقعها من مشروعك في خدمة المعجم العربي مهم جداً، في رأيي على الأقل. وذلك لأنها تدخل وجوه المجاز على انها ضوابط لمعاني المشتقات. فلا يعود المجاز يتدخّل في التراكيب الانشائية وحدها بل أيضاً في إغناء متن اللغة نفسه وتكثير المعاني المستقرة للألفاظ. لكن هذه المعاني كثيراً ما تبدو متنافرة، كما أشرت أنت في ما سبق.. فلا يخلو الأمر من إشكال. إذ هل ثمة من ضمان للملاحظ غير الحدس؟ هل ثمة قواعد أعملتها في ضبط الملاحظ حين تتنافر معاني المشتقات، أو معاني اللفظة الواحدة، بل تتناقض؟ وما هو دور علوم البلاغة –التي استخرجت أصلاً من الكلام المركّب ووضعت لخدمته– في وضع هذه القواعد، أي في ضبط حدّ اللفظة المعجمي؟.

**العلايلي**: لهذا السؤال أكثر من جانب. الجانب الأول أي الملحظ اللغوي قاعدته المعنى الدائر في المشتقات وهو واضح عادة. وعندما يغمض، لك ضابطان. ثمة شيء أسمي الابدال تارة وتارة المعاقبة. عندما تجد معنى نافراً، فلا بدّ أن يكون ثمّة حرف من حروف المعاقبة وليس أصلاً. وقد لحظ ابن فارس هذا الملحظ في «معجم مقاييس اللغة». فضابطه انه حين ينفر المعنى، تقلّب حروف الأصل لتجد الحرف الذي وقعت فيه المعاقبة. هذه هي الحالة الأولى. والضابط الثاني هو ما نسمّيه تأصيل الفرع. إذ كان العربي يؤصل مشتقاً من المادة ثم يشتق منه. ثلاثي «رَجَسَ» يدل على ما هو قذىً وقَذَر. من أين جاء «رَجَسَ» بمعنى قاس

الماء بالمرجاس؟ هذا من باب تأصيل الفرع. إذ جعل المرجاس أصلاً واشتق منه الفعل. من باب المعاقبة «الإبّان» بمعنى الوقت، وقد اضطربوا فيه كثيراً، هل هو من «أبّ» أم من «أبَن»، الخ..؟ وهو من باب المعاقبة بين الباء والفاء، أي انه من «إفّان» وهو المدّة المعينة، وتدل على ذلك المقارنة مع الآرامية والسريانية.

أما المجاز فما هو؟ تحدثنا عن نقطة الدائرة وهي المعنى. نقل المعنى من النقطة الى الدائرة هو المجاز. التسميات المتفرعة من مجاز وكناية واستعارة.. تردّ كلها في حقيقة الأمر الى الكناية. التسميات هذه تدقيق في الفوارق، أما العبارة الشاملة فهي الكناية. وهذا يسهل كثيراً البحث في البلاغة. صاحبنا السكاكي في «مفتاح العلوم» يتمحل في الكلام عن «وإذا المنية أنشبت أظفارها»، ويطيل في التحليل.. هذا ليس في حقيقة الأمر سوى كناية.

**بيضون**: تقول في مقدّمة «المرجع»، وقد عدت إلى ذلك الآن، إنك تنحو إلى تعليل ظاهرة الاختلاف بين معاني المفرد بالابدال أو المعاقبة.. وليس بالتضاد أو بتباين لهجات القبائل.. ولكن ألا يحدث أن يتخذ اختلاف اللهجات نفسه صورة تشبه المعاقبة؟ فلا تعود هذه الأخيرة دائماً نتيجة لتطور لهجة واحدة... بل تكون، أحياناً، نتيجة لوجود «لغتين» في اللفظة الواحدة تنتمي كل منها إلى لهجة، دون اختلاف في المعنى، وقد ماتت إحداهما وبقيت الاخرى.. بصيغة أعم ما هو في رأيك مدى الأثر الذي تركه الاختلاف القبلي في العربية؟

**العلايلي**: لا بدّ من التمييز بين العربية عامة وعربية المعاجم. فقد اتفق نحاة البصرة والكوفة على اعتماد سبع لغات واطرحوا الباقي. فلم يعتدوا بلغة قضاعة مثلاً لمجاورتها فارس. وهذا ما أثبتته المعاجم. أما العربية عامة فالاختلاف بين لهجاتها كبير باختلاف الظروف المحليّة.. تكون الكلمة الأكثر شيوعاً هي الأصل. وما قلّ هو مما دخلته المعاقبة، إذا اختلف معناه. مثلاً في القرآن: «يأخذكم على تخوف».. قريش لا تعرف هذا المعنى للتخوف، وهو هنا ليس بمعنى الخوف. وقد سأل عمر بن الخطّاب عن ذلك. فقيل له إن الكلمة تعني التنقّص بلغة هذيل. كقول أبي كبير الهذلي:

تخوّف الرحْلُ منها تامكاً قَرِداً
كما تخوّف عُودَ النبعة السفَنُ.

يعني الشاعر ان سنام الناقة تنقّص من احتكاك الرحل به كما تنقّص عود النبعة (وهي خشب صلب كالسنديان) السفن أي المبْرد.

**بيضون**: سؤال آخر يتصل بالموضوع نفسه.. إذا كثرت معاني الأصل نفسه، ناهيك بمعاني مشتقاته، فكيف نميّز المعنى الأصلي للأصل من المعاني الطارئة عليه؟ كان الشدياق يأخذ على الفيروزأبادي وعلى سواه انهم لا يضعون المعنى الأصلي في مطلع المادة.. هل المعنى الحسي هو الأصلي دائماً؟

**العلايلي**: المعنى الأصلي هو الحسي في الأكثر.. والشدياق اطلع في اسطنبول على نسخة من «مقاييس اللغة» لابن فارس الذي يبدأ دائماً بالمعنى الأصلي. وهو قلد ابن فارس. إذن الأصلي هو الأكثر هو الأوثق اتصالاً بالواقع وما كان أرفع فهو الثاني وهكذا. وهذا مبدأ «التصعيد» الذي يخضع له الاشتقاق.

**بيضون**: في عملك المعجمي اعتمدت لوضع أصول جديدة ما سمّاه قدماء اللغويين الاشتقاق الكبير، وأطلقت عليه أنت اسم قاعدة الدوائر. تذكر المثال الذي يقدمه ابن جني حين يقلّب «كَلَمَ» فيحصل على «لَكَمَ»، «مَلَكَ»، «مَكَلَ» الخ.. ويجد معنى مشتركاً متبقياً في الألفاظ الستة المتحصلة من هذا التقليب، ناتجاً عن تشاركها في أحرف بعينها. اعتبرت أنت أن الأصل الأقدم هو الذي يبدأ بالحرف الأسبق في الجدول

المجاني.. هذا يطرح مشكلات عدّة. أهمها أن السواد من مؤرخي اللغة لا يقرون أسبقية الجدول المجاني على الجدول الأبجدي زمنياً. وثانيها تقديم الاشتقاق الكبير على انه قاعدة أعملت فعلاً في تكثير المفردات. وكأن ثمة واضعاً واعياً كان يأخذ الأصل المبتدئ بالحرف الأسبق في الجدول، ويولد منه بالتقليب أصولاً أخرى. يبدو هذا الانتظام غريباً: أن يكون الأصل المبتدئ بالحرف الأسبق، سابقاً دائماً الى الوجود في متن اللغة.. وأن تقرّ اسبقية الجدول المجاني على الابجدي بسند ضعيف.. ما رأيك اليوم في الأمر؟.

**العلايلي**: لا يمكن القطع في أسبقية أي من الجدولين كما يقول حمزة الأصفهاني. وأنا أردت إيجاد ضابط للمقاليب حتى لا تكون كيفية. فاحتمالات الثلاثي الستة عند ابن جني عفوية. فحتى تكون أقرب للدلالة والضبط تُعيّن اللفظ المبتدئ بالحرف الأسبق في الجدول. فهذا ضرب من التصنيف فيه ضرب من الفرضية العقلية. ولا قطع في الأمر بل تقدير.. كما هي الحال في التصنيف العلمي.. في علم النبات عند بازيليوس السويدي مثلاً. فالبحث هنا تقريري لا تعليلي.

**بيضون**: قاعدة الدوائر هذه التي اعتبرتها في عملك أقل أهميّة من إباحة صياغة موازين الثلاثي والرباعي مثلاً.. لها نتيجة أو شرط ذو أهميّة قصوى في الألسنية العامة. فقد اضطرتك إلى وضع جدول بدلالات الحروف المجانية. كيف وضعت هذا الجدول العجيب؟.. هذا الجدول إذا أخذنا به يطيح واحدة من الركائز الأساسية التي قامت عليها المدرسة البنيانية في الألسنية العامة. هذه الركيزة هي مبدأ تحكمية المفردة أي إعتبار الصلة اعتباطية بين السلسلة الصوتية التي تشكل المفردة ودلالة هذه المفردة.. هل ترى أنت أن العلاقة بين الصوت والمعنى في المفردة هي علاقة وجوب أو ضرورة؟.. كيف وإلى أي حد؟ وهل لهذه العلاقة تأثير، في رأيك، على شعرية المفردة العربية وخطابيتها؟.

**العلايلي**: وضعت جدول دلالات الحروف بالتتبع. عندي نظرية خاصة في المُعَل.. المعلاّت عندي أحادية وبخاصة اللفيف المفروق. وهو الذي دلني على دلالات الحروف لأن الحرف الحقيقي في «وعى» هو العين والحرفين الآخرين بمثابة حركتين.. وقمت بمقارنات أخرى طبعاً بعد إحصاء هذا اللفيف. وهكذا استخرجت دلالات الحروف. واسميّ اللفيف المقرون ثنائياً، والآخرون يجعلونه ثلاثياً. مثل «عصى». وحرف العلة فيها هو مجرّد مدّ الحركة عين الفعل.. كلمة «نيدُلان» معناها الجاسوم أو الكابوس، وجاءت فيها لمجت «نئدلان» لان العربي يكره الإنتقال من الكسر إلى الضم. فكان يقوي حرف اللين لانه في نظره مجرد حركة أو –بعبارة النحاة– «حاجز غير مكين»، فيبدل به همزة. وهذا بسطه ابن جني في «المبهج» حيث شرح أعلام «ديوان الحماسة» ومنها نيدلان، وهو إسم واحد من شعراء الحماسة.. وقد أفادني ولفنستون في كتابه «تاريخ اللغات السامية» الذي استأنست به في استخراج دلالات الحروف.. وكذلك بكتاب «المفصل في اللغة السريانية» وهو كتاب جليل. والمقارنة هي لمجرد الإستئناس.

أما قول البنيانيين فلا أسلّم به.. في القرن التاسع عشر طرحت مشكلة «اللغة الأم»، هل هي موجودة أم لا؟ التطوريون قالوا بعدم وجودها. وأرباب نظرية الخلق كانوا يقولون بوجودها. أنا أقول بعدم وجودها. أما الأخذ من الطبيعة فيختلف باختلاف البيئات. أنا سمّيت الثور ثوراً لانه يثير الأرض أي يفلحها. في بيئة اخرى قد تطلق عليه تسمية مستمدة من صوته. يختلف الملحظ الإدراكي فتختلف الكلمات. ولا اعتباطية في الأمر.

وأما تأثير العلاقة بين الصوت والمعنى على وقع

المفردة فلا ريب فيه. وبقاء الإعراب في العربية يدل على ميل العربي إلى الايقاع. عدا دلالة الإعراب المنطقية. وقد أجاز بعض النحاة الوقوف بالسكون على كل الكلمات. لكن بقاء الإعراب كظاهرة صوتية ضخمة يدل على تعلق العربي غير المنفك بموسيقى الألفاظ. ومن ذلك الميل إلى الفواصل (كما بين آيات القرآن) وإلى الشعر والتقفية والخطابة والسجع. فهذا كله يدل على مزاج العربية الرنيني وعلى نفسية العربي الموسيقية. هناك سمفونية تلعب في داخل العربي. وثمة من يقول الزجل في كلامه العادي. وقد تخيل العربي «العزيف»، في كل شيء: للجن وفي الأودية وفي المنعرجات إلخ..وهذا مبدأ الشعر.. كان قول الشعر شائعاً.. وكانوا يطلقون إسم «القريض» على الشعر السطحي الذي صار في العامية «قراد». أما الشعر الحقيقي الذي كان جديراً بأن يكتب فسمي «المعلّق» أي المكتوب. وأنا أعتقد أن «المعلقات» سميت كذلك في العهد الإسلامي. ولو سبق الدهر بأبي زيد القرشي في «جمهرة أشعار العرب» لدخلت المعلقات في الأصناف التي ميّز بينها (المذهبات، الملحمات، إلخ).. والكلام عن التعليق على الكعبة والكتابة بماء الذهب لا يعتدّ به. أنما التسمية تحمل معنى نقدياً.

**بيضون**: ثمّة ظواهر مدهشة في شأن الحروف، نأخذ مثلاً: «سما» و«سمق» و«سمك» و«سمج».. فنجد معانيها جد متقاربة. ثم يطالعنا باحثون منهم الأب أنسطاس الكرملي بالقول مثلاً ان مخرج الجيم العربية الأصلي هو مخرجها المصري لا الشامي وانها بالتالي حلقية شجرية. من جهة أخرى لا يزال لفظ القاف في بعض لهجات الجزيرة والبادية يقربها من الجيم المصرية ومن الكاف..ألا يحتمل والحالة هذه أن يكون قد وجد في زمن قديم –سابق ربما، على وضع الجدول الهجائي– «لغتان»، ان صحت العبارة، في حرف واحد؟ في الجيم والكاف مثلاً أو في الجيم والقاف؟ ثم زاد افتراق هاتين «اللغتين» فوجد في الجدول حرفان أصلها حرف واحد؟ ألا يحتمل بالتالي أن عدد حروف الهجاء لم يكن دائماً على ما هو عليه في الجدول الذي نعرفه؟ هذا افتراض لم أخضعه لتمحيص، وأعرف أنه افتراض مغامر. فأحببت أن أستفتيك في أمره.

**العلايلي**: أشرت في مقدمة «المعجم الكبير» إلى أن حرف (V) كان في العربية وكذلك حرف (P) ولكنهما أميتا. وأعتقد أن (U) الفرنسية كانت موجودة أيضاً، والبرهان بقاء ما يسمى بالإشمام. وبقيت «سيق» القرآنية، في قراءة حفص، تلفظ ياؤها (U).. هي مرّت بمرحلة بينيّة بين الواو والياء ثم اختفت البينية. ولبول كراوس بحث ثمين عن نطق الضاد التي كانت أقرب إلى الزاي (كما لا يزال يلفظها بعض العراقيين والأتراك). ثم طغت الضاد «المعطّشة» كما تلفظ اليوم. ولكن عندي أنا أن الزيادة على الثنائي –على عكس ما يرى ابن فارس– ليست اعتباطية. أنما تقع على عين الفعل.. «سمق» و«سمك» ترجعان إلى «سق» و«سك»، وأضيفت الميم التي تفيد العظم، كما يثبت ابن جني في «التصريف الملوكي». للمبالغة في «أزرق»، تقول «زرقم». الحشو عندي هو محل الإسقاط والتغيير، وطرفا الثلاثي أصلان ثابتان، على عكس ما يراه ابن فارس وآخرون من المحدثين، المستشرقين وسواهم.. إذ يقولون باعتباطية الزيادة. فإن أردت فهم الثلاثي، أسقط عينه ورده إلى الثنائي.. أما تغيير لفظ الحرف فلا يغير دلالته.

**بيضون**: ولكن.. لنأخذ «كرج» مثلاً، وطرفاها (الكاف والجيم) لا يتواليان في أصل عربي، على ما يثبته ابن جني في «الخصائص». كيف يمكن أن نردها إلى المضعف –أي بالنتيجة إلى الثنائي– «كجّ». أليس هذا المضعف محالاً صوتياً؟ الفيـروزأبادي يقول ان «كُجَّة» من الفارسية..

**العلايلي**: حتماً كان «كجّ» موجوداً بالعربية وأميت. فترجع –لفهم «كرج»– إلى دلالة الراء وحدها. وعندي أنا ان المضعّف ثنائي..

**بيضون**: الشدياق يرى ذلك أيضاً..

**العلايلي**: ..فإن لم توجد «كجّ» إذن، تستطيع أن تأخذ دلالة الراء في الجدول – أو ما هو قريب منه أو ما يوحي به – إذ ينبغي التعامل مع هذا الجدول بمرونة. الراء في الجدول تفيد الإنتشار. فتستخرج معنى الثلاثي «كرج». أحياناً تتخطى اللغة بعض الكلمات لثقلها. فيموت ثلاثي مثلاً ويبقى الرباعي، شأن «فنز» و«فنزج» وكلاهما بمعنى رقص.

**بيضون**: لنخرج قليلاً من هذه المسائل الجافة.. قل لنا بسرعة كيف تعمل في تصنيف معجم؟ كيف تنظم عملك كل يوم؟ في أي جانب من اليوم تعمل؟ وما هي المراحل من التصميم إلى استخدام المراجع إلى تسجيل النتائج إلى الصياغة إلى التبويب، إلخ.. بكلمة.. حدثنا عن يوم من عملك المعجمي.

**العلايلي**: ترى أن مخ الرياضي كله أرقام.. ورأسي أنا مليّ بالحروف أي بالكلمات.. فكيفما وقعت على مصدر فيه شيّ جديد عليّ آخذ منه جذاذات. وقد حضّرت مثل هذه الجذاذات من معظم المكتبة العربية المتعلقة بالعمل المعجمي.. لكنني لا أدعي انه عمل احصائي.. فهو استقصاء جزئي، لكنه يتناول الجزء الأكبَر. والميل إلى ذلك ميل مزاجي. وفي العربية كثير من روح الرياضة. وأنا أحس نفسي في محراب اللغة وأتبتل بالكلمات. هذه لذة وإشباع نهم. أنام أربع ساعات أو خمساً، والباقي أقضية بين قراءات خاصة وعامة. ويتوزع ذلك بين عكوف على اللغة نفسها ووصول إليها من سبل أخرى.. وأنا أجد أحياناً تعليلات لغوية لأعقد مشكلات الفكر. وأدعو الناس لأن يعقلوا عقل اللغة.. من مادة «قدَر» هناك القدر وهناك القدرة. والربط حقيقي. لأن مزاجية الشخص تنقلب إلى إرادة فعزم فاقتدار. والإنسان يصنع قدره بقدرته.. في كتاب «الحياة تصوّر وإرادة» قلت إن العصر الذي كان يقال فيه: إذا لم يكن ما تريد فأرد ما يكون لم يعد عصراً لنا.. كل ما على الأرض هو صنع الإنسان.

**بيضون**: بذلت جهداً في نقل المصطلحات الأجنبية.. ما هي علاقتك باللغات الأجنبية وماذا تطالع فيها؟

**العلايلي**: إطلاعاتي الشخصية من المطالعة. وليس إتقاني اللغات الأجنبية إتقان كتابة. ويهمني من الكلمة الأجنبية اولاً أن أعلم من أين أتت لأن هذا يعينني على وضع المشتق العربي. والمفرد الواحد يقتضيني جهداً ووقتاً. رأيت أن (Syn) الإغريقية تعني «معاً» و(Thése) تعني «قضية».. أي ان معنى الكلمة هو «القضيتان معاً»، فوضعت «مألفة» وهي من «الإلف» أي الزوج ووزانها «مَفْعَله» كـ«معشبة» أو «مسبعة»، إلخ.. والأجنبيّات التي أقرأ فيها هي في الأكثر الإنكليزية والفرنسية.. وأصحابنا اليوم يأخذون الأمور من أيسر سبلها فيعرّبون. أنا لست ضدّ التعريب. ولكن لا ينبغي أن نملأ لغتنا بكلمات أجنبية معرّبة دونما داع.

**بيضون**: ذكرت في مقدمة المرجع بعض القدماء من أصحاب المعاجم العلميّة: الكفوي والجرماني، إلخ.. ما هو مدى اعتمادك على أصحاب المعاجم اللغوية كابن فارس وابن منظور والفيروزأبادي؟ من تحب منهم ومن لا تحب ولماذا؟.. وما هو، من جهة أخرى، مدى تقديرك لأرباب النهضة اللغويين من اللبنانيين خاصة: البستانيين واليازجيين والشدياق وبعدهم أحمد رضا؟

**العلايلي**: ذكرت المعاجم العلمية لأن اللغويين كانوا يأبون ذكرها. فلم يكونوا يدخلون مثلاً كلمة «ماهيّة» المثبتة في هذه المعاجم العلمية. في «الكليات»

للكفوي وفي سواه تجد هذه المصطلحات وأنا أدخلتها. أما معاجم اللغويين فـ «اللسان» جامع لمجاميع فقدت أوندرت كـ «المحكم» لابن سيده و«الصحاح» للجوهري و«النهاية» لابن الأثير وسواها. فكان الأشمل وهذا فضله. لكن فيه تبعثراً. وأحسن المعاجم اللغوية صنعاً هو «مقاييس اللغة» للإمام أحمد بن فارس الرازي.

أما اللبنانيون فليس عندهم تجديد بمعنى التجديد. ولكن هناك نوع من التيسير. فأباح لبنانيو النهضة لأنفسهم أن يأخذوا مثلاً ما ورد في «الكليات». وهذا ما فعله البستاني الكبير. فزادها على الفيروزأبادي، وأدخل المعرّب الحديث إن لم يوجد لمعناه لفظ عربي. واتبع الشيخ أحمد رضا شبه هذه الطريقة واستغل ما طرأ بعد المعلم بطرس، وهو ما وضعته المجامع والجامعات. فكانت أعمالهم أقرب إلى التيسير وإغناء المعجم اللغوي. ولكن هل كشفوا الغطاء عن الكنه اللغوي؟ لا أحد زحزح قناع أوزيريس..

**بيضون**: هل تتابع جهود المعجميين العرب اليوم واللغويين الشباب وما رأيك فيها وفي مستقبلها؟

**العلايلي**: لا أجد هذه الأعمال جادة. هم يأخذون الأمور من أيسر سبلها.

**بيضون**: دعوت منذ ١٩٣٨ إلى نقل «أصل الأنواع» و«رأس المال» إلى العربية.. وذكرت قبل قليل أصدقاءك من علماء الشيعة الكبار وألفت في علي وفي الحسين. وتعاونت مع عديدين من المثقفين المسيحيين المعروفين في أعمالك العلمية.. إذن: من داروين إلى ماركس إلى الشيعة إلى المسيحيين..إذا أضفنا إلى ذلك مرونتك في التعامل مع اللغة واستبعادك التعصب للقديم، تكوّنت لنا صورة موقف عام يتصف بكثير من الرحابة.. هل كانت هذه السماحة شائعة بين زملائك وفي بيئتك خلال الثلاثينات والأربعينات؟ أم أن دوافع شخصية دفعتك إليها؟ وما هي؟

**العلايلي**: هذه طبيعتي. أنا سمح مع كل فكر وإن كان مناقضاً لما أعتقد.. يهمني الفكر لذاته من أي مصدر. لذا كنت، ربما، من أول العرب إطلاعاً على «رأس المال». لكنني لا أُستعبد لكتاب. تأتي بعد ذلك لعبتي الذهنية وهي الملاءمة بين الشتيت من الأفكار. في ظرف من الظروف رحّبت بكتب المشتغلين بالتنويم وباستحضار الأرواح وقرأت معظمها ولا سيّما «على اطلال المذهب المادي» لفريد وجدي. وذلك رغم حصة الخرافة منها. أنا أستخلص مقدار الصواب.. هذه السعة كانت عندي منذ نشأتي الأولى، ولم تكن شائعة. عندما كان عليّ أن أتعمق في دراسة الكتب الدينية كنت أقبل بنهم على كتب تناقضها تماماً. ولي طبعاً أصدقاء ومحبّون من أديان أخرى ومذاهب أخرى وحتى من الملاحدة الفكر مقدّس.. الحقيقة ليست في الوقوف عند رَتَبٍ (أي جَلّ) واحد.. وقد قرأت «أصل الأنواع» بترجمة اسماعيل مظهر. وكان ذلك في أيامها تجديفاً. ووجدت في الأمر لذاذة فكرية.

**بيضون**: يا مولانا! أنت شخص ذو منفعة عامة، بالمعنى الذي تطلق به هذه الصفة على بعض المؤسسات. وفي ساحة السياسة والثقافة فرقاء كثيرون يقولون أن هذه اللغة العربية هي ركن من أركان هويتهم أو هي ركنها الركين. هل ترى انك لقيت منهم، في عملك، من العضد والتشجيع ما يستحقه عمر كرسته لخدمة العربية؟

**العلايلي**: تحضرني أبيات لحافظ إبراهيم أسقطت من ديوانه:

جعل الله كتابه
بين ناس وبَقَرْ

قدّم المحمول فيها
لانحصار في الخبر

إنما البقرة ناس
إنما الناس البقر!

بقدر ما يكون حولك من طبل وزمر يعتبرون أنك في الحقيقة. وما يهمهم إلاّ الزبد..

**يفضون**: شكراً لك يا مولانا.

---

**الفكر العربي** — العدد القادم

## المستقبلية

### علم العلوم

# تشومسكي والثورة اللغوية*

جون سيرل

من هو تشومسكي؟

ولد افرام نوم تشومسكي (Avram Noam Chomsky) عام ١٩٢٨ في الولايات المتحدة الاميركية. ولاية فيلادلفيا. ويعمل الآن بصفة استاذ لعلم اللغة. في معهد ماساشوستس للتكنولوجيا.

وتنتمي المدرسة اللغوية (النحو التوليدي والتحويلي) التي ترتبط باسمه إلى الخط الذي رسمه بلومفيلد ( Bloomfield ) واستمر به زيليك هاريس[١] ( Zellig Harris ) الذي لعب دوراً أساسياً في توجّه تشومسكي.

يعود نجاح تشومسكي إلى الأهمية الخاصة التي تنطوي عليها نظرياته العلمية. كما يعود ايضا إلى روحه السجالية المتوهجة التي تجلّت في مؤلفاته العلمية والسياسية على السواء. وتجلت هذه الروح على الصعيد العلمي في نقده للمذهب السلوكي في علم اللغة وعلم نفس اللغة بتناوله لمؤلف سكينر ( B. F. Skinner ) السلوك اللغوي عام ١٩٥٩[٢]، كما تجلّت هذه الروح ايضاً على الصعيد السياسي في نقده للسياسة الاميركية الخارجية وبخاصة في ما يتعلق بتدخل الولايات المتحدة في فيتنام، وكان أحد أعنف انتقاداته في هذا الصدد قد ظهر في مؤلفه «أميركا ومتعلّموها الجدد»[٣]

تعرض هذه المقالة التي كتبها جون سيرل ( John R. Searle ) استاذ علم اللغة في جامعة بيركلي (الولايات المتحدة)، محورين اساسيين في نظرية تشومسكي اللغوية: نقد البنيانية في علم اللغة والافكار الجديدة التي استحدثها تشومسكي في علم التركيب. وهما المحوران اللذان أثرا بشكل ظاهر في الدراسات اللغوية المعاصرة. وتعرض هذه المقالة ايضا لبعض المسائل التي ما تزال بلا حل في اطار النظرية التوليدية ومنها: ما المقصود بمعنى الكلمة أو معنى الجملة؟ وكيف يمكن الربط بين دراسات علم اللغة «الصوري» ونظرية واقعية للاتصال اللغوي؟



كُتبت هذه المقالة عام ١٩٧٣ لذا فقد ألحقنا بها تذييلا للاشارة إلى التطور الذي طرأ بعد هذا التاريخ على القسم الدلالي خاصة في نظرية تشومسكي اللغوية[٤] كما ألحقنا بها أيضا لائحة بأهم مؤلفات تشومسكي

(*) La recherche No.32, volume 4, Mars 1973 - pp.235-242

**وترجماتها باللغة الفرنسية.**

**ونشير أخيرا إلى ان الامثلة الايضاحية الواردة في النص الأصلي قد تم استبدالها بأمثلة مقابلة من اللغة العربية تقوم مقامها قدر الامكان.**

---

منذ كانت دراسة الانسان، ثمة اتجاهان متعارضان تعارضاً أساسياً: فالبعض يعتبر أن تقدّم المعارف يرتبط بالملاحظة الدقيقة للسلوك الفعلي الذي يقوم به الانسان. فيما يذهب البعض الآخر إلى أن مثل هذه الملاحظات لا تكتسب أهميتها إلاّ بالقدر الذي تكشف لنا فيه عن القوانين الكامنة، الخفية وربما المكتنفة بالألغاز والتي لا تتكشّف لنا، في السلوك الفعلي، إلا بصورة جزئية ومحرَّفة. ويُعدّ نوم تشومسكي من بين هؤلاء الذين يبحثون عن القوانين الخفية. فالسلوك الفعلي الذي يتمثل في فعل الكلام والمسمّى بـ «أداء»[٥] الكلام، لا يشكل بالنسبة له إلا قمة جبل كبير من «الكفاية» اللغوية وقد تَحرَّف شكل هذه القمة بفعل العديد من العوامل التي لا تتصل بشيء وعلم اللغة.

في اطار هذا التعارض بين المنهجية التي تحصر البحث بالوقائع الملاحظة والمنهجية التي تستخدم الوقائع الملاحظة بوصفها مؤشرات للقوانين الكامنة والخفية. تمثل ثورة تشومسكي ثورة مزدوجة الأهمية. فقد أثارت، أولاً، ضمن نطاق علم اللغة، نزاعاً هو، في حقيقته، مظهر خاص لنزاع أوسع بين النزعة العقلانية والنزعة التجريبية، ثم ان تشومسكي قد استخدم، ثانياً، النتائج التي توصل اليها في نطاق دراسة اللغة في محاولة منه لتطوير بعض الاستنتاجات العامة المضادة للسلوكية وللنزعة التجريبية حول طبيعة الذهن الانساني، وهي استنتاجات تجاوزت بمراحل حقل علم اللغة.

### والى أمد غير بعيد كان علم اللغة علما تصنيفياً وسلوكياً

فقبل نشر كتاب تشومسكي **البنى التركيبية** في عام ١٩٥٧، كان العديد من علماء اللغة الأميركيين (وربما معظمهم) يعتبرون أن هدف علمهم هو تصنيف عناصر اللغات الانسانية. وقد كتب هوكيت ( Hockett ) عام ١٩٤٢ أن «علم اللغة هو علم تصنيفي»[٦]. ولنفترض، على سبيل المثال، أن لغوياً أراد أن يقدّم وصفاً للغة معينة، ولنقرر أنها اللغة العربية (في الأصل: اللغة الفرنسية). انه يأخذ في البداية بجمع «معطياته» أي جمع كمية كبيرة من جمل هذه اللغة. ويقوم بتسجيلها على مسجل للصوت أو تدوينها بواسطة رموز صوتية فونتيكية. ومن ثم يبدأ العمل على هذا «المتن» للغة. فيصنّف عناصر المتن إلى مختلف مستوياتها اللغوية: المستوى الاول تمثّله الوحدات الصوتية الصغرى ذات الدلالة الوظيفية، أي **الفونيمات** أو اللافظات، ومن ثم تجتمع الفونيمات، على المستوى التالي، لتشكّل العناصر الدالة الصغرى المحمّلة بالمعنى، أي **المورفيمات** أو الفاردات (بالعربية، مثلا، تشكل كلمة «برق»

مورفيماً واحداً مكوناً من ثلاثة فونيات) بعد ذلك تجتمع المورفيات. على المستوى الأعلى. لتشكل **الكلمات وصفوف الكلمات** كالمركبات الاسمية والمركبات الفعلية وتأتي أخيراً. على المستوى الأرفع. تتابعات صفوف الكلمات، أي **الجمل**، وأنواع الجمل الممكنة.

كان هدف النظرية اللغوية اذاً هو ان توفر لعالم اللغة مجموعة من الطرائق الدقيقة. أي مجموعة من وسائل الاكتشاف التي بمقدوره أن يستخدمها لكي يستخرج من «المتن» الفونيات والمورفيات. الـخ... ولم يكن هناك مجالٌ واسع، في هذا الاطار، لدراسة معنى الجمل أو دراسة عملية استخدام الناطقين بلغة معينة لجملة معينة. فقد نشأ الاعتقاد ان الدلالات. المحلّلة تحليلا علمياً. هي أنماط من السلوك محدّدة بالعلاقة بين المثير والاستجابة. لذا كانت الدلالات. بالمعنى الحصري. موضوعاً لدراسة علماء النفس. فقد قيل انها وحدات عقلية أشبه بالألغاز وخارجة تماماً عن نطاق علم معقول. والأردأ من ذلك قولهم ان الدلالات قد تقتضي معرفة كاملة من جانب المتكلم بالعالم الذي يحيط به. ولذا استبعدت من حقل الدراسة التي حدّد نفسها فقط بالوقائع اللغوية.

لقد شدّد علم اللغة البنياني على الطرائق الموضوعية للتثبت من الوقائع وعلى وسائل الاكتشاف المتعيِّنة بدقة. كما رفض كل نقاش يتعلق بالمعنى أو الوحدات العقلية أو الخصائص غير الملاحظة. وبذلك ارتبط بتيار «العلوم السلوكية» والتزم. في قسم كبير منه. المفترضات الفلسفية للوضعية المنطقية. وتبرز أهمية عمل تشومسكي خاصة في ان نقده الموجّه ضد النظرة إلى الانسان المتضمنة في العلوم السلوكية قد تم بالضبط انطلاقا من تراث الدقة العلمية التي شكّلت مثالا للعلوم السلوكية. فقد اعتبر تشومسكي أن التحليل الدقيق فعلياً للغة يقتضي ان يوضح بأن اخضاع اللغة للوصف الذي يتوسل علاقة «المثير الاستجابة» لن يؤدي لاّ الى ترهات أو أخطاء. فمثل هذا الوصف يحاكي فقط «الملامح السطحية للعلم» من غير أن يملك «محتواه الفكري ذا المغزى»

**البنيانية ومشكلات التركيب: الفشل**

حين كان تشومسكي يقوم بتحضير طروحته للدكتوراه في جامعة بنسيلفانيا حاول ان يطبّق الطرائق التقليدية لعلم اللغة البنياني على دراسة التركيب. وقد تحقق له ان هذه الطرائق التي تمتعت ظاهريا بفعالية كبيرة في دراسة الفونيات والمورفيات لا تتوافق جيدا مع دراسة الجمل. تتضمن كل لغة عددا محدودا من الفونيات كما تتضمن أيضاً عدداً محدوداً. رغم أنه مرتفع جدا. من المورفيات، ومن الممكن وضع لائحة فيها.. بمقابل ذلك فان عدد الجمل في لغة طبيعية معينة كالفرنسية أو الانكليزية أو العربية هو. بالمعنى الدقيق للكلمة. عددٌ لا متناهٍ. فما من حدّ لعدد الجمل الجديدة التي يمكنَ انشاؤها. ومن

الصعب ـ في حال لزمنا المفترضات البنيانية ـ ان نؤدّي حساباً عن هذا الواقع ـ ونعني به أن اللغات تتضمن عدداً لا متناهياً من الجمل.

ولا يبدو ـ إضافة إلى ذلك ـ أن الطرائق البنيانية في التصنيف قادرة على أن تؤدي حسابا عن كل العلاقات الداخلية القائمة في الجمل أو عن العلاقات التي يمكن ان تقوم بين مختلف الجمل. فقد تشترك جملتان ـ على سبيل المثال ـ في بنية نحوية واحدة ـ كما في قولنا:

١ - دُفع المالُ من زيد

٢ - سُرق المالُ من زيد

إذ تشكل كل جملة من هاتين الجملتين تتابعاً لـ: فعل مبني للمجهول - نائب فاعل - حرف جر - إسم علم مجرور. وبالرغم من هذا الاشتراك السطحي فان هاتين الجملتين هما جملتان متغايرتان جدا من الوجهة النحوية. ففي الجملة الأولى يؤدي «زيد» وظيفته كفاعل لفعل «دفع» ـ رغم ان ذلك لا يظهر في الترتيب السطحي للكلمات ـ اذ تعني الجملة: دفعَ زيدٌ المالَ. اما في الجملة الثانية فان «زيداً» يؤدي وظيفته كمفعول به لفعل «سرق» ـ اذ تعني الجملة: سرق أحدهم زيداً ماله. ولا يوجد ـ ضمن المفترضات البنيانية ـ أية وسيلة عادية أو سهلة لتأدية الحساب عن هذه الوقائع.

تشكل بعض أنواع الجمل الملتبسة مجموعة أخرى من الوقائع التركيبية التي تعجز المفترضات البنيانية عن معالجتها. والالتباس المقصود ليس هو الالتباس الذي قد يصدر عن كلمات الجملة ـ انما ذاك الذي يصدر عن بنيتها التركيبية. لنتناول الجملة الآتية: «نقد تشومسكي نقدٌ مبرر» لا تحتوي هذه الجملة على كلمات ملتبسة كما ان بنيتها النحوية السطحية جد بسيطة (اسم - اسم علم - اسم - صفة). ومع ذلك فهي جملة ملتبسة ـ في الواقع ـ التباساً ملحوظاً. اذ يمكن أن تعني من بين عدة أمور: «نقد أحدهم لتشومسكي نقد مبرر» ـ أو «نقد تشومسكي لأحدهم نقد مبرر» ـ أو «مجرد نقد تشومسكي نقد مبرر». تشكل مثل هذه الجمل «الملتبسة من الوجهة التركيبية» «رائزاً» اساسيا للنظرية التركيبية. فهذه الأمثلة هي جزء من العربية العادية والمتداولة ـ ولا وجه غرابة فيها. بيد أنه من الصعب أن نرى كيف يمكن تأدية الحساب عنها. يتعيّن المعنى في كل جملة بمعنى الكلمات (أو المورفيمات) التي تكوّنها وبالانتظام التركيبي لهذه الكلمات. فكيف يمكن اذاً تأدية الحساب عن الحالات التي تتضمن فيها الجملة كلمات (أو مورفيمات) غير ملتبسة وتكون لها ـ في الوقت نفسه ـ معانٍ متغايرة؟ لقد انتهى تشومسكي إلى التأكيد ان لهذه الجمل عدة بنى تركيبية متغايرة وان البنية **السطحية** الواحدة للجملة «نقد تشومسكي نقد مبرر» ـ مثلاً ـ تضمر عدة بنى **كامنة** متغايرة ـ يدعوها بالبنى «العميقة» أو المقدّرة. وقد شكّل استحداث مفهوم

البنية العميقة أو المقدّرة للجمل ـ التي لا تظهر على الدواء في البنية السطحية ـ عنصراً أساسيا في ثورة تشومسكي اللغوية.

**توجّه جديد لعلم اللغة: النحو التوليدي.**

أدى قصور الطرائق البنيانية عن تأدية الحساب في هذا النوع من الوقائع التركيبية إلى رفض تشومسكي لهذه الطرائق ـ كما أدى به ذلك أيضاً إلى رفض أهداف البنيانية ـ والتعريف الذي يقترحه اللغويون البنيانيون لموضوع علم اللغة. فعوضاً عن التوجّه التصنيفي الذي يقوم على تصنيف العناصر بواسطة إجراء مجموعة من العمليات على متن من العبارات ـ أكد تشومسكي أن هدف الوصف اللغوي يجب ان يتجه إلى بناء النظرية التي تؤدي حساباً عن العدد اللامتناهي من الجمل في لغة طبيعية. فمثل هذه النظرية يمكن أن تشرح ما هي متتابعات الكلمات التي تشكل جملا وما هي تلك المتتابعات التي لا تشكل جملا، كما توفر وصفاً للبنية النحوية لكل جملة. لقد أُطلق على هذه النظرية في ما بعد اسم «النحو التوليدي» ـ لانها اتجهت إلى بناء الأولية التي تولّد كل (ولا شيء غير) الجمل في لغة معينة.

ان تعيين هدف علم اللغة على هذه الصورة قد أظهر التصوّر القائم لطريقة هذا العلم ولموضوعه بوصفه تصوّراً مشوها. يقول تشومسكي ان كل لغة تتضمن عددا لا متناهيا من الجمل ـ لذا فان كل «متن» ـ حتى إن هو احتوى هذا القدر من الجمل الذي تحتويه مجموعة المؤلفات الموجودة في المكتبة الوطنية ـ هو متن صغير غاية الصغر. فبدل أن يدرس علم اللغة تلك المجموعة من الجمل المنتقاة انتقاءً اعتباطياً أو بالصدفة ـ فان تشومسكي يحدد له الموضوع الحقيقي لدراسته متمثّلاً بالمعرفة الضمنية التي يمتلكها المتكلم عن لغته ـ أي هذه «الكفاية اللغوية» التي تتيح للمتكلم انشاء وفهم الجمل التي لم يكن سمعها من قبل اطلاقاً.

ما ان تم رفض فكرة «المتن» حتى خضعت الفكرة القائلة بوجود وسائل آلية معدّة لاكتشاف الحقائق اللغوية للنقد هي أيضاً. ويؤكد تشومسكي ان أي علم لا يملك وسيلة آلية لاكتشاف الحقيقة. فالعلماء يصيغون ـ في الواقع ـ فرضيات ثم يروزونها (يختبرونها) فيما بعد على الوقائع. ويحدث الشيء نفسه في علم اللغة: اذ يقوم عالم اللغة بتخمينات حول الوقائع اللغوية ثم يروزها على الوقائع التي تصدر عن الناطقين بلغة معينة ـ فهو يمتلك ـ باختصار ـ وسيلة معدّة لتقويم الفرضات المتضاربة ـ ولا يمتلك أية وسيلة لاكتشاف النظريات الحقيقية من خلال تناوله للوقائع تناولا آليا.

ويمكن تلخيص ثورة تشومسكي اللغوية باللوحة الآتية:

| | البنيانية | النحو التوليدي |
|---|---|---|
| الموضوع | متن العبارات | معرفة المتكلِّم بطريقة اصدار وفهم الجمل، أي كفايته اللغوية. |
| الهدف | تصنيف عناصر المتن | تعيين القواعد النحوية الكامنة وراء بناء الجمل. |
| الطرائق | وسائل الاكتشاف | وسائل التقويم (روز النظرية). |

**الأشتقاقات والأدلّة النظمية:**

تمثَّلَ هدف النظرية اللغوية التي عرضها تشومسكي في **البنى التركيبية** (١٩٥٧) بصورة أساسية في شرح التركيب. أي في تعيين القواعد النحوية الكامنة وراء بناء الجمل. أما في النظرية التي أدركت النضوج في كتاب تشومسكي **وجوه النظرية التركيبية** (١٩٦٥) فقد غدت الاهداف أكبر طموحاً: تفسير كل العلاقات اللغوية القائمة في اللغة بين نظام الأصوات ونظام الدلالات. ولبلوغ هذه الغاية كان على «النحو» الكامل للغة معينة، بالمعنى الفنّي الذي يعطيه تشومسكي لهذه الكلمة، ان يتضمن ثلاثة أقسام: **القسم التركيبي** الذي يولِّد ويشرح البنية الداخلية لعدد الجمل اللامتناهي في لغة معينة، **القسم الفونولوجي** الذي يشرح البنية الصوتية للجمل التي ولَّدها المكوِّن التركيبي، **والقسم الدلالي** الذي يشرح بنية معناها. ويحتل التركيب موضع القلب من هذا النحو، في حين تشكل الفونولوجيا ودراسة الدلالة مجرد قسمين «تأويليين»، بمعنى انهما يصفان صوت ومعنى الجمل التي أنشأها التركيب، بيد أنهما لا يولِّدان الجمل بحد ذاتها.

تتمثل المهمة الأولى للتركيب، عند تشومسكي، في تأدية الحساب عن البنية الداخلية للجمل. فالكلمات والمورفيات تتجمع في مؤلفات وظيفية كموضوع الجملة والمحمول والمفعول، الـــخ... وقد تمكَّن تشومسكي وغيره من النحويين من تمثيل القسم الأعظم من معرفة المتكلم عن البنية الداخلية للجمل بواسطة قواعد معينة تسمى «قواعد اعادة الكتابة».

ويمكن، بسهولة بالغة، فهم هذه القواعد بحد ذاتها. فجواز اشتمال الجملة (ج)، مثلاً، على مركب فعلي (م ف) متبوع بمركب اسمي (م أ) يتمثل بالقاعدة الآتية: ج ـــــ م ف + م أ. وبهدف بناء النظرية النحوية التي تولِّد وتشرح بنية الجمل، نقرا السهم بوصفه تعليمة تقضي باعادة كتابة الرمز الواقع الى اليمين بواسطة متتابعة الرموز الواقعة الى اليسار. فتقول لنا قواعد اعادة الكتابة ان الرمز الابتدائي (ج) يمكن استبداله بـ: م ف + م أ. وتقوم القواعد الأخرى بالطريقة نفسها ببسط مؤلفات (م ف) و(م أ).

وهكذا يمكن، في نحوٍ جد بسيط، ان يشتمل المركب الفعلي على فعل (ف) ومركب اسمي (م أ). وأن يشتمل المركب الاسمي على تعريف (تعر) واسم (أ).

وعليه يمكن لنحوٍ جد بسيط لمقتطف من اللغة العربية ان يتمثل بالصورة الآتية:

١- ج ← م ف + م أ

٢- م ف ← ف + م أ

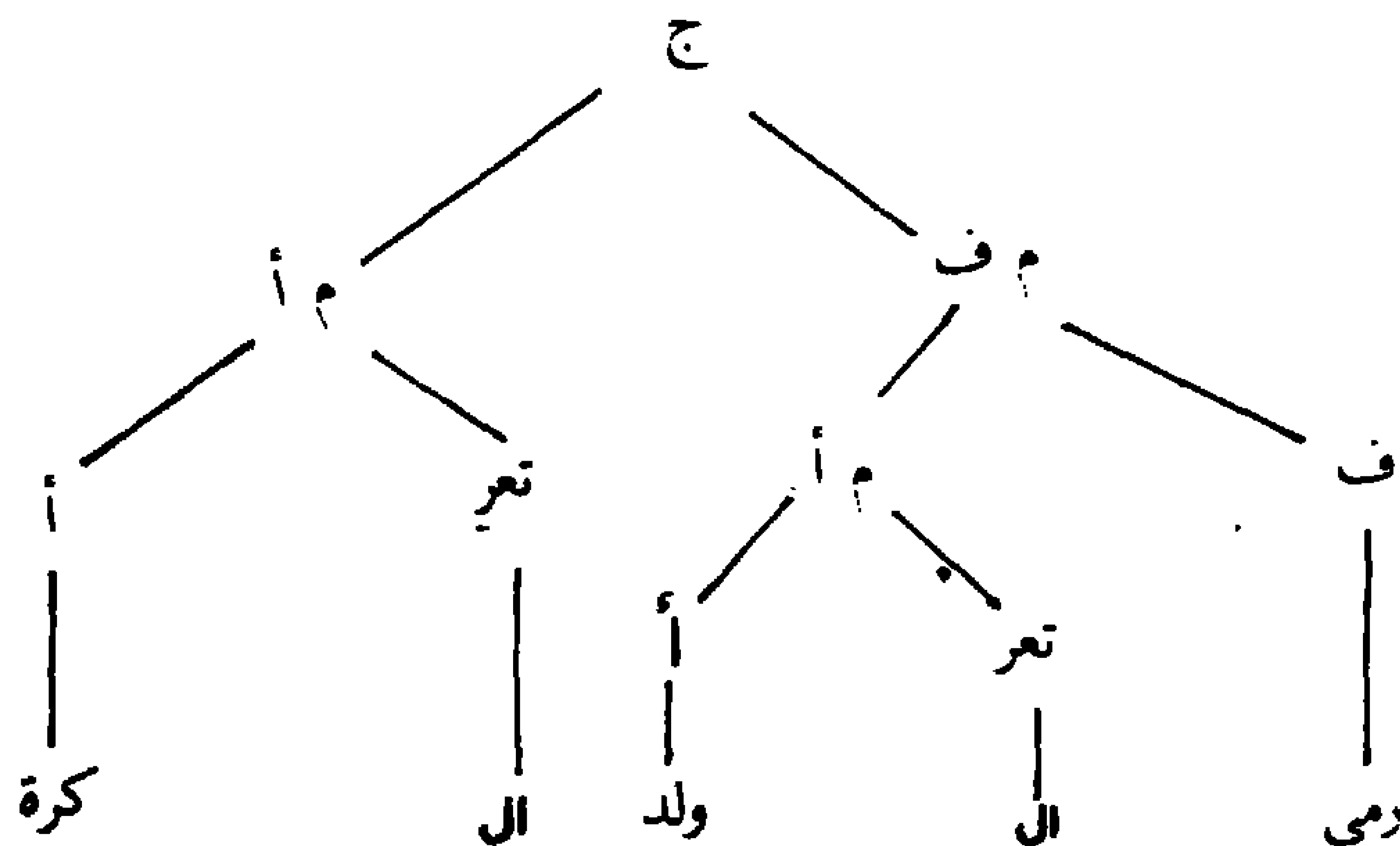
٣- م أ ← تعر + أ

٤- ف ← (رمى. ضرب. أكل. ألخ)

٥- تعر ← (ال)

٦- أ ← (ولد. رجل. كرة. طعام. الخ)

فاذا نحن ادرجنا الرمز الابتدائي (ج) في هذا النسق من القواعد. ثم اعتبرنا ان كل سهم في هذا النسق بانه تعليمة تقضي باستبدال الرمز الواقع إلى اليمين بالعناصر الواقعة إلى اليسار (وحين توجد العناصر بين قوسين يقضي السهم حينئذٍ باستبدال الرمز بأحد هذه العناصر فقط). فانه يصبح بمقدورنا ان نبني **اشتقاقات** لِجمل عربية. وان الاستمرار بتطبيق هذه القواعد بهدف توليد المتتابعات. لغاية الافتقار تماما. في هذه المتتابعات. للعناصر التي يمكنْ أن توجد إلى يمين احدى قواعد اعادة الكتابة. يؤدي إلى بلوغ ما يسمى بالمتتابعة «النهائية». فالابتداء. مثلاً. بالرمز (ج) ثم اعادة كتابته تبعاً للقواعد المشار اليها أعلاه. يؤديان بنا إلى بناء اشتقاق بسيط للمتابعة النهائية الكامنة وراء الجملة «رمى الولد الكرة» والذي يقابله المشجَّر الآتي:



يشكِّل «الدليل النظمي» التمثيل الذي يعتمده تشومسكي لتركيب الجملة: «رمى الولد الكرة». ويزوّدنا هذا الدليل بوصف للبنية التركيبية للجملة. لقد احتوت بعض النظريات النحوية البنيانية، بصورة ضمنية، عددا من قواعد اعادة الكتابة المشابهة لما تقدَّم استخدامه من قواعد في بناء هذا الاشتقاق؛ إلا ان تشومسكي كان أول من جعلها قواعد صريحة وشرح دورها في عملية اشتقاق الجمل. وهو لا يزعم، بالطبع، ان المتكلم يمر فعليا، بصورة واعية أو لا واعية، بعملية ما من هذا النوع تقوم على تطبيق بعض القواعد من نمط أعِد كتابة «ن» على صورة «ي» لبناء الجمل. ان فهم الشرح النحوي بهذه الطريقة يشكل خلطاً بين وصف الكفاية ونظرية الاداء. فتشومسكي يؤكد فقط أن قواعد اعادة الكتابة التي يقوم النحوي ببنائها «تمثِّل» كفاية المتكلم.

تكمن احدى الصعوبات الأساسية لنظرية تشومسكي في انها لم تُعطِ مطلقاً جواباً واضحاً ودقيقاً على التساؤل الآتي: كيف تم بالضبط الافتراض بأن الوصف الذي يقوم به النحوي لبناء الجمل هو وصف يمثِّل قدرة المتكلم على قول وفهم هذه الجمل. وبأي معنى تحديدا لمفهوم «المعرفة» أُعتبر المتكلم انه يعرف قواعد النحو.

## البنى السطحية والبنى العميقة

يواجه تشومسكي البنيانية مؤكدا ان قواعد اعادة الكتابة هي وحدها القواعد القادرة على ان تؤدي حسابا عن مختلف الحالات المماثلة للحالتين: «نقد تشومسكي نقد مبرر» و«دُفع المالُ من زيد». فقد أضمرت التماثلات السطحية، في الامثلة السابقة، التغايرات الكامنة التي لا يمكن لنحو المؤلفات ان يكشف عنها. وعلاوة على ذلك ثمة تغايرات سطحية تضمر هي أيضاً تماثلات عميقة. فقد تختلف بعض الجمل من حيث ترتيب الكلمات فيها واضافة بعض العناصر، مثل:

زيد عريض الجبين.

جبين زيد عريض.

زيد جبينه عريض.

انما برغم هذا الاختلاف فان هذه الجمل تشترك، جميعها، بالمعنى نفسه. إن قواعد نحو المؤلفات، وحدها، لا توفر لنا أية وسيلة لشرح هذا التماثل. فهي تعطي لهذه الجمل الثلاث ثلاثة شروح مستقلة.

فلكي يؤدي النحو حسابا عن هذه الوقائع، يؤكد تشومسكي ان النحو يتطلب، زيادة على قواعد

اعادة الكتابة. نوعاً آخر من القواعد يدعوها بـ «القواعد التحويلية» التي تحوِّل الادلة النظمية إلى أدلة نظمية أخرى عن طريق الاستبدال أو الاضافة أو الحذف لبعض العناصر. ويمكننا مثلا. باستخدام قواعد تشومسكي التحويلية. شرح التماثل بين «زيد عريض الجبين» و «جبين زيد عريض» وذلك باظهار كيف يمكن ان يتحول الدليل النظمي للجملة الأولى. عن طريق بعض التحويلات من تقديم وتأخير وحذف. الخ إلى الدليل النظمي للجملة الثانية دون تبديل في المعنى. وبذلك نشرح كيف يمكن اشتقاق الجملتين انطلاقا من الدليل النظمي الكامن أو المقدَّر نفسه (الذي يعيّن وحدة المعنى بين الجملتين برغم اختلاف بنيتهما السطحية).

ان تأدية الحساب عن الجمل الملتبسة مثل: «نقد تشومسكي نقد مبرر» يفرض علينا هو أيضاً ان نوضح كيف اننا لا نواجه. في الواقع. دليلاً نظمياً واحداً انما نواجه عدة أدلة نظمية كامنة أو مقدرة لكل دليل منها معنى مغاير. فالجملة «نقد تشومسكي نقد مبرر» يمكن على وجه الخصوص تمثيلها بطريقتين متغايرتين تقابل كل طريقة منها دليلاً نظمياً مستقلاً (الرسم رقم ١)[٧]. وتشرح النظرية كيف يمكن اخيرا. بفضل بعض التحويلات. بلوغ الدليل النظمي ذاته الذي يتمثل بالبنية السطحية للجملة المذكورة. ويُطلق غالباً على قواعد تشومسكي. بسبب ادراج القواعد التحويلية. اسم «القواعد التوليدية والتحويلية» أو «القواعد التحويلية» فقط.

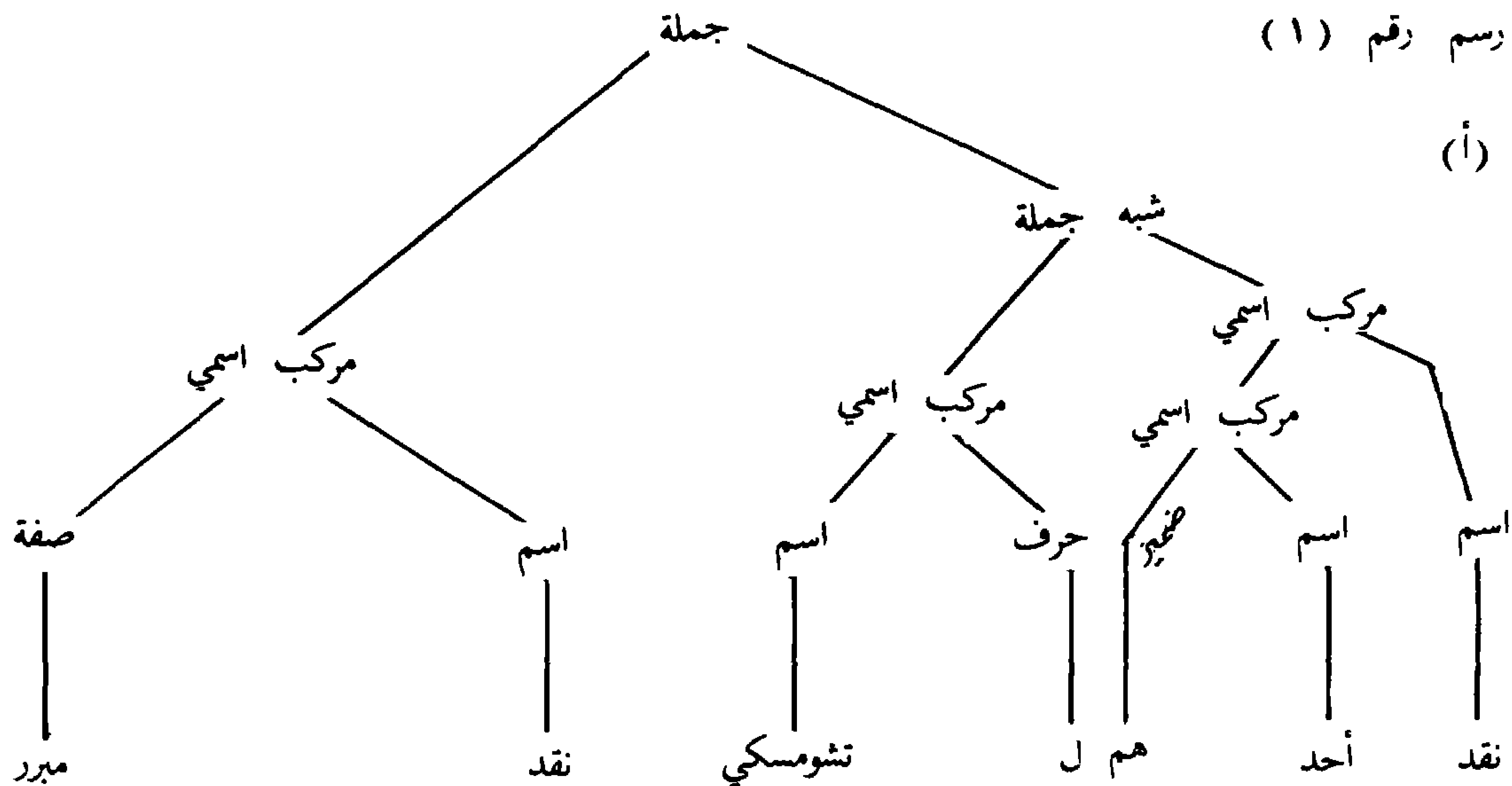
هناك اذاً مكوِّنان لعلم تركيب اللغة يقابلان على التوالي قواعد اعادة الكتابة والقواعد التحويلية هما: **المكَون الأساسي والمكَون التحويلي**. يتضمن المكَون الاساسي لنحو تشومسكي القواعد النظمية. وتحدِّد هذه الأخيرة (مع بعض القواعد التي تقيِّد بعض الارتباطات المجازة للكلمات لمنع الحصول على متتابعات من نوع: «قرأ الكتابُ ولداً») **البنية العميقة** لكل جملة. ويحوِّل المكون التحويلي البنية العميقة للجملة إلى **بنية سطحية**. فقد تم اشتقاق البنية السطحية الواحدة للجملة «نقد تشومسكي نقد مبرر» انطلاقا من عدة بنى عميقة متغايرة.

**علم اللغة عند تشومسكي: تصور آسر...**

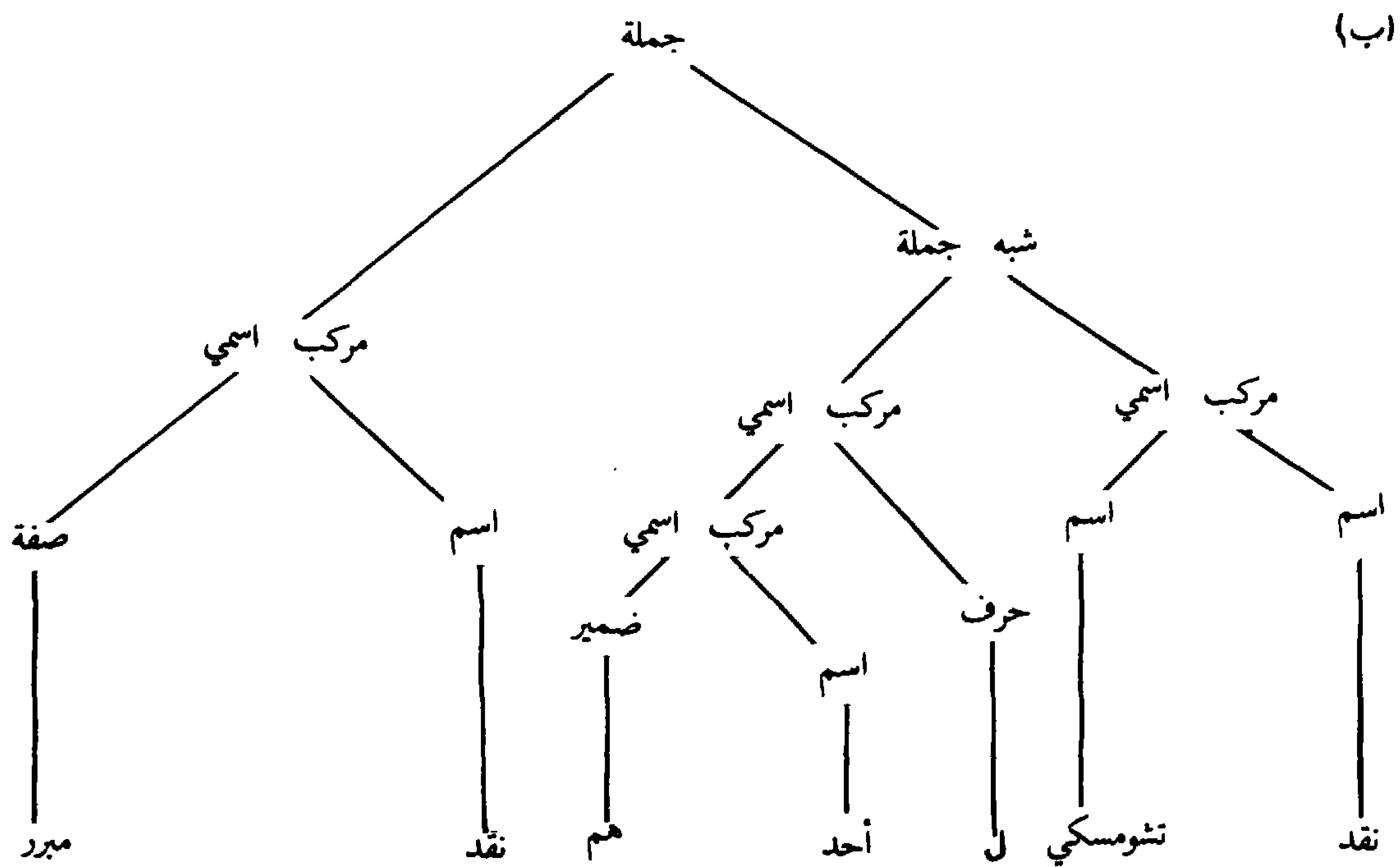
لقد بدا. عند ظهور **وجوه النظرية التركيبية**. ان كل اقسام الجملة. ذات الصلة المناسبة بالدلالات. وكل العناصر التي تحدِّد معنى الجملة. هي اقسام وعناصر متضمَّنة في البنية العميقة أو المقدرة. وقد أدى ذلك إلى نظرية لبقة حول علاقة علم التركيب بعلم الدلالة والفونولوجيا (الرسم رقم ٢).

رسم رقم ( ١ )

(أ)


جملة
شبه جملة
مركب اسمي
مركب اسمي
مركب اسمي
مركب اسمي
اسم
اسم
ضمير
حرف
اسم
اسم
صفة
نقد
أحد
هم
ل
تشومسكي
نقد
مبرر

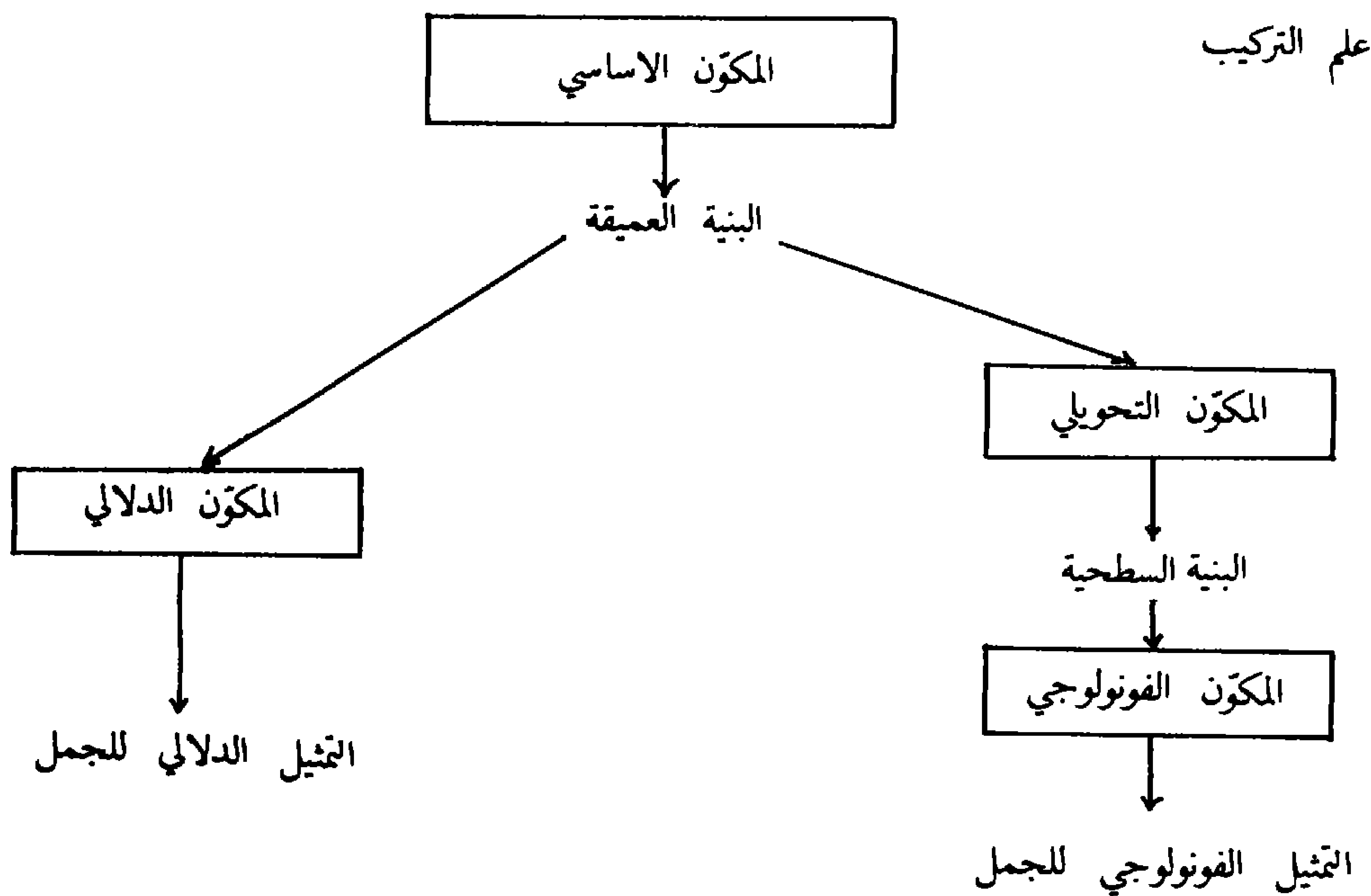
(ب)


جملة
شبه جملة
مركب اسمي
مركب اسمي
مركب اسمي
مركب اسمي
اسم
اسم
حرف
اسم
ضمير
اسم
صفة
نقد
تشومسكي
ل
أحد
هم
نقد
مبرر

الجملة المحلَّلة هي الآتية : «نقد تشومسكي نقد مبرر». يقابل **البنية السطحية** الواحدة لهذه الجملة **بنيتان عميقتان** (تعبِّر كل منهما عن معنى مغاير) هما : «نقد أحدهم لتشومسكي نقد مبرر» و «نقد تشومسكي لأحدهم نقد مبرر».

يشرح «الدليلان النظميان» المصوَّران هنا هاتين البنيتين التركيبيتين. وتتيح قواعد النحو الغربي فيما بعد تبيان كيف يمكن رد هاتين الجملتين أخيراً، بواسطةِ بعض التحويلات، إلى الدليل النظمي ذاته (الذي يمثِّل الجملة البدئية، أي : «نقد تشومسكي نقد مبرر»).

رسم رقم (٢)




تصوير للعلاقات بين علم التركيب وعلم الدلالة والفونولوجيا

لقد أُعـيد النظر، في السنوات الأخيرة، بهذا التصوّر : ان تشومسكي نفسه يسلِّم الآن ان البنى السطحية تحدِّد جانبا على الأقل من المعنى، فيما تشدد العناصر الشابة، ونعني بهم علماء الدلالة التوليديين،

بجذرية أكبر. على انتفاء الحدود بين علم التركيب وعلم الدلالة وبالتالي على انعدام وجود البنى التركيبية العميقة.

ان معظم المعلّقين المتعاطفين مع نظرية تشومسكي قد انبهروا بالنتائج التي تم التوصل اليها في علم التركيب إلى الحد الذي لم يلاحظوا معه كم يتعارض قسمٌ كبير من النظرية مع المفترضات الشائعة المتعلقة باللغة. وهي المفترضات التي يتقبلها الحس العام وتتوافق معه. فاللغة. بالنسبة للحس العام. مكيَّفة لاداء وظيفة الاتصال. كالقلب تقريباً المكيَّف هو أيضاً لاداء وظيفة ضخ الدم. ومن الممكن. في الحالتين. دراسة البنية بصورة مستقلة عن الوظيفة. ولكن من الخطأ وغير الجدي القيام بذلك لاتصال الوظيفة والبنية بعلاقات وثيقة. فاللغات الانسانية تشكل جزءاً من أنظمة الاتصال الانساني (من الأنظمة الاخرى. مثلاً. الاشارات الحركية والأنظمة الرمزية والفنون التصويرية). بيد ان اللغة تمتلك سلطة للاتصال أكبر بما لا يقاس من غيرها.

### ...لكنه يعطي للاتصال دورا هامشيا

لا نعرف كيف تطورت اللغة في ما قبل تاريخ الانسان. ولكن من المعقول الافتراض ان حاجات الاتصال قد أثّرت على بنيتها. فالقواعد التحويلية. مثلا. تجعل اللغة أكثر «اقتصادية»: فلسنا بحاجة للقول «ان النقد الذي وجّهه تشومسكي لأحدهم هو نقد مبرر» إذ يمكننا ان نكتفي بالقول «نقد تشومسكي نقد مبرر». ان هذا الالتباس الحاصل في الجملة هو الثمن. المتدني في الواقع. الذي ندفعه مقابل هذا الاقتصاد باللغة. بيد ان الجمل الملتبسة لا تعيق **الاتصال** . ذلك ان سياق الحديث بين الأشخاص في حياتنا العادية. يتكفّل عادة برفع الالتباسات القائمة في الجمل المتبادلة. وتسهّل التحويلات أيضا الاتصال بما تتيحه لنا من تشديد على بعض الأمور على حساب أمور أخرى: إذ يمكننا ان لا نكتفي بالقول: «فريد أحب زهرة». بل أيضاً: «انه فريد الذي أحب زهرة» أو «انها زهرة التي أحبها فريد». فعلى العموم. يتطلب فهم الوقائع التركيبية فهما لوظيفتها في الاتصال. لان اللغة ما وجدت أصلا إلا للاتصال.

تجري الأمور. مع تشومسكي. بصورة مختلفة. فالى جانب الغايات العامة للغة كالتعبير عن الفِكَر الانسانية لا توجد للغة. بالنسبة له. غاية رئيسية؛ واذا كان للغة مثل هذه الغاية فلا يوجد ارتباط مهم بين غايتها وبنيتها. فالبنى التركيبية للغات الانسانية تنشأ عن الخصائص الفطرية للفكر الانساني. ولا ترتبط هذه البنى بأية علاقة مهمة مع الاتصال. هذا رغم ان الاشخاص يستخدمونها. بالطبع. في سبيل عدة أمور من بينها الاتصال. ومن المفهوم. انطلاقا من هذه النظرة إلى اللغة. ان يتعلق الاسهام الاساسي

لتشومسكي بعلم التركيب. أما النتائج التي توصل اليها ومعاونوه، في مجال علم الدلالة، فما تزال إلى الان نتائج غير ذي أهمية.

يرى العديد من أفضل طلاب تشومسكي ان هذه النظرة إلى اللغة لا يمكن الدفاع عنها. انهم يؤكدون ان المحتوى الدلالي عامل من العوامل الاساسية للبنية التركيبية، وان بعض الصيغ من نوع «جملة صحيحة نحويا» أو «جملة متينة البناء» هي صيغ تتطلب، بحسبهم، ادراج مفاهيم دلالية. لنأخذ الجملة الآتية: «قال فريد لزهرة انك فتاة يمينية، فقامت زهرة بدورها بشتم فريد». هذه «جملة متينة البناء» وذلك فقط شريطة ان نفترض مسبقا ان المشاركين بالحديث يعتبرون النعت باليمينية بمثابة شتيمة.

لقد أوضح تشومسكي سابقاً ان البنيانية لم تتمكن من ان تؤدي بسهولة حسابا عن الوقائع التركيبية للغة، ويدّعي علماء الدلالة التوليديون الآن، بصورة مشابهة تقريبا، ان نظام تشومسكي النظري لا يمكن أن يؤدي بسهولة حساباً عن الوقائع المتعلقة بتداخل علم الدلالة وعلم التركيب، فهؤلاء الذين يدعون انفسهم بعلماء الدلالة التوليديين يعتقدون ان علم الدلالة، وليس علم التركيب، هو الذي يشكل المكوّن التوليدي للنظرية اللغوية، وان النحو ينطلق من شرح معنى الجملة ثم يأخذ بتوليد البنى التركيبية باستعمال القواعد التركيبية والقواعد المُعجمية. ويغدو علم التركيب حينئذٍ ببساطة مجموعة من القواعد التي تفيد التعبير عن المعنى.

ان شيوخ البنيانية الذين تعرّض لهم تشومسكي في بداية الأمر، ينظرون بفرح الى هذه الثورة في الثورة: انهم يبتهجون راضين عن رؤية خصومهم وهم يتعاركون فيما بينهم. لكن التقليديين يخطئون إن هم اعتبروا ان هذه المعركة تعزز موقعهم. فالنزاع يدور بكليّته ضمن اطار النظام المفهومي الذي صاغه تشومسكي. فكائناً ما كان المنتصر، تبقى البنيانية القديمة هي الخاسرة.

**يقيم علم اللغة، في رأي تشومسكي، البرهان على صحة المذهب الفلسفي القائل بالأفكار الفطرية:**

يقدّر تشومسكي ان النتائج التي توصل اليها تسوّغ تأكيدات الفلاسفة العقلانيين في القرن السابع عشر، مثل ديكارت وليبنتيز، الذين اعتبروا ان الذهن الانساني يحوي أفكاراً فطرية. ويرى أنصار النزعة التجريبية ان كل معرفة هي معرفة ناشئة عن الخبرة. فيما يرى انصار النزعة العقلانية ان بعض المعرفة فطريٌ وسابق على الخبرة. ويذهب تشومسكي إلى حد القول أنه دحض التجريبيين وبرهن على صحة رأي العقلانيين.

تستند حجّته بشكل خاص على الطريقة التي يتعلّم بها الأطفال التكلّم. فقدرة الأطفال على تعلّم لغة معينة لا ترتبط، إلا بصورة ثانوية جدا، بالذكاء أو الحافز. ان جميع الأطفال، الأغبياء

والأذكياء، المحفَّزين وغير المحفَّزين، يتعلمون التكلُّم بلغتهم الأم. واذا لم يحدث أن تعلَّم الطفل هذه اللغة الأولى قبل البلوغ، فمن الصعب، أن لم يكن من المستحيل. ان يتعلَّمها في ما بعد. والتعليم المنهجي للغة، في المدارس، ليس ضرورياً لتعلّم اللغة: فالطفل يتعلّم في المدرسة القراءة والكتابة ولا يتعلم فيها التكلّم باللغة.

ومع ذلك، فان الطفل الذي تعلّم لغته الأولى ينجز، كما يؤكد تشومسكي، عملا ذهنيا باهرا: فهو عندما يستبطن النحو فكأنما بنى تقريبا نظرية للغة. ومن غير الممكن تفسير هذه الوقائع بالقول ان الذهن عبارة عن صفحة بيضاء، انما التفسير الوحيد لها على الوجه الصحيح هو أن الطفل يمتلك مسبقا شكل اللغة مرسوماً في ذهنه من قبل ان يتعلّم التكلّم مطلقا. ويقول تشومسكي في احدى الصيغ الطمّوحة لهذه النظرية، ان الطفل يولد «مزوّداً بمعرفة تامة بالنحو الكلي أو الكوني. ونعني بذلك انه مزوّد بمخطط مثبت يستخدمه (...) لاكتساب اللغة»[8] فالطفل يمكن ان يكتسب أية لغة انسانية كانت استنادا إلى معلومات جد ناقصة. ولذا اقتضى أن يمتلك الأشكال العامة المشتركة بين كل اللغات الانسانية بوصفها جزءاً من تجهيزه العقلي الفطري. كما يلاحظ تشومسكي، كبرهان اضافي على وجود «ملكة للغة» خاصة بالانسان، ان انظمة الاتصال الحيواني تختلف بصورة جذرية عن اللغات الانسانية، فلهذه اللغات جميعاً طاقة توليدية لا متناهية، ومن غير الممكن التكهن بعبارات اللغة التي يمكن ان تُقال استنادا إلى المثيرات الخارجية. هذه «الصفة الابداعية لاستعمال اللغة» هي صفة خاصة بالانسان.

يفيد جوهر الحجة التي يستند اليها تشومسكي، في هذا الاطار. ان المحور التركيبي لكل لغة هو محور معقّد للغاية ونوعيٌ في شكله، كما انه يختلف اختلافا كبيرا عن الانماط الأخرى للمعارف. لذا يستحيل على الطفل ان يتعلم هذا المحور لو لم تتبرمج في دماغه مسبقا «معرفة تامة بالنحو الكلي». في الواقع لا يوجد، في الحالة الراهنة للفيزيولوجيا العصبية، اية وسيلة لروز (اختبار) هذه الفرضية لذا تنحصر كل المعطيات التي تؤيد هذا الاستنتاج بالوقائع النحوية.

ان تسليم المنظِّر التجريبي والسلوكي لعملية التعلم بتعقّد النحو يضعه وجهاً لوجه أمام المأزق التالي: أن يقتصر على إواليات العلاقة بين المثير-الاستجابة ولا يستطيع بالتالي، بحال من الأحوال، ان يؤدي حسابا عن عملية اكتساب النحو، أو ان يسلِّم بوجود إواليات فطرية تسمح للطفل بأن يتعلم اللغة. ان هذه الإواليات هي إواليات غنية بما فيه الكفاية لاعتبار تعقّد النحو وطابعه النوعي، لذا يغدو القسم المتعلق بعلاقة «المثير-الاستجابة» من النظرية السلوكية (أي القسم الذي يكمن من حيث المبدأ في صلب هذه النظرية) قسماً غير ذي أهمية. فالفائدة الوحيدة التي تبقى له تتجلى حصراً في قدرة العلاقة بين المثيرات والاستجابات على إطلاق الإواليات الفطرية التي تشكل بحد ذاتها العناصر الاساسية لنظرية التعلّم

لا يملك السلوكيون، في حالة كما في أخرى، رداً فعلياً على حجج تشومسكي.

**النقطة الضعيفة في النظرية: علم الدلالة**

يشكل علم الدلالة القسم الاضعف في نظرية تشومسكي، كما أقر هو نفسه في مناسبات عدة[٩] بيد أنه يعتقد ان أفكاره حول علم الدلالة تشكو من وجوه مختلفة من المحدودية الفنّية الصغيرة الشأن. فيما أعتقد أن هذه الأفكار هي أفكار غير ملائمة بصورة جذرية. فنظرية التعبير عن المعنى التي يقترحها تشومسكي هي أفقر من ان تؤدي إلى بلوغ هدفه. ونعني به تفسير كل العلاقات اللغوية بين الصوت والمعنى.

يتضمّن المكوّن الدلالي لنحو لغة معينة مجموعة القواعد التي تحدِّد معنى الجمل في هذه اللغة. ويعمل هذا المكوِّن وفق الفرضية الصحيحة، بلا ريب، التي تنص على أن معنى الجملة يتحدد بمعنى كل عناصرها الدالة وبالانتظام التركيبي لهذه العناصر. وتتمثل هذه العناصر وانتظامها في البنية العميقة للجملة، لذا فان البنى العميقة للجمل التي يولّدها المكوِّن التركيبي هي التي تشكل «مدخل» ( input ) المكون الدلالي للنحو. أما «المخرج» ( output ) فهو مجموعة «القراءات» التي تقابل كل جملة، وتُعدّ كل قراءة بأنها «تمثيل دلالي» للجملة، أي شرحٌ لمعناها.

فاذا كان لاحدى الجمل، مثلاً ثلاثة، ثلاثة معانٍ مختلفة اقتضى على المكوِّن الدلالي ان يعيد انشاء كفاية المتكلم بانشائه ثلاث قراءات مختلفة وإذا كانت الجملة خالية من المعنى فلن ينشيء المكون الدلالي أي قراءة لها. فاذا اشتركت جملتان بالمعنى ذاته اقتضى على المكون الدلالي أن ينشئ القراءة ذاتها للجملتين معاً.

ان «الجملة التحليلية» هي الجملة الصادقة تعريفاً لأن معنى المحمول فيها متضمَّن في معنى الموضوع (فالجملة الآتية مثلا: «كل العازبين هم أشخاص غير متزوجين» هي جملة تحليلية وذلك لأن معنى الموضوع «عازبين» يتضمَّن معنى المحمول «أشخاص غير متزوجين»)، في حالة هذه الجمل «التحليلية»، ينشيء المكون الدلالي قراءة للجملة تقوم على اعتبار قراءة المحمول بأنها متضمَّنة في قراءة الموضوع.

يسعى نحو تشومسكي إلى بناء مجموعة من القواعد التي تقيم نموذجاً لكفاية المتكلِّم الدلالية. ويقتضي هذا النموذج إعادة إنشاء ما يفهمه المتكلم: الالتباس، الترادف، الخلو من المعنى، الخاصية التحليلية، التناقض، الـخ.. ويمكن لكل ذلك. وقد أمكن في الواقع لكل ذلك ان يحققه تشومسكي وأتباعه في اطار نظرية صورية. بيد ان بناء هذا النوع من علم الدلالة قد أبقى على السؤال الآتي قائماً: ما هي بالضبط هذه «القراءات»؟ ما الذي يُفترض ان تمثله أو تعبّر عنه سلسلة الرموز التي تنطلق من المكوِّن الدلالي لتكوِّن شرحاً لمعنى الجملة؟

**المعضلة: مجرد شروح نصّية أم نزعة صورية عقيمة؟**

اننا نواجه المعضلة التالية: إما ان القراءات هي مجرد شروح للنص، وفي هذه الحالة يدور التحليل على نفسه بصورة دائرية. وإما ان القراءات تتمثل فقط بلائحة من العناصر الصورية، وفي هذه الحالة يفشل التحليل لعدم مطابقته، فهو لا يمكن ان يؤدي حسابا عن القضية التي تعبر الجملة عنها. فقد تحتمل الجملة تأويلين مختلفين، ويمكن بالتالي طبعاً تقديم شرحين نصيّين مختلفين يقابل كل منهما تأويلاً من هذين التأويلين. بيد ان النظرية الدلالية التي تسعى إلى أن تؤدي حسابا عن الكفاية، التي للقارىء العربي مثلاً، لا يمكن أن تلجأ إلى الشرح النصّي لبسط العلم، وذلك باعتبار ان القدرة على فهم الشرح تستلزم هي نفسها الكفاية التي يُراد بالضبط تفسيرها. فمن غير الممكن تفسير كفاية القارىء العربي مثلاً عن طريق ترجمة الجمل العربية إلى جمل عربية أخرى. فالشروح النصّية لا تفيدنا، كما تعبر عن ذلك كتابات منظّري علم الدلالة، إلا بهدف ايضاح الأمور؛ انها لا تشكل، كما يُقال لنا، «القراءات الحقيقية». اذن، ما الذي يمكن أن تكونه هذه «القراءات»؟ لا تمدّنا القيود الصورية البحتة المفروضة على النظرية الدلالية بالمساعدة للاجابة على ذلك. فهي تقول لنا فقط ان الجملة الملتبسة التباسا مثلثاً يقتضي ان تكون لها ثلاث «قراءات» مختلفة، وأن الجملة الخالية من المعنى لا يقتضي أن تكوّن لها قراءة ما، وانه يقتضي للجملتين المترادفتين ان تكون لهما القراءة ذاتها، الخ.. وتذهب هذه المقتضيات مذاهب شتى الى حد يمكن القول معه ان القراءات ليست بحاجة لأن تتألف من مجموعة نوعية معينة من الموضوعات. فهي يمكن ان تكون اعداداً، أو أكواماً من الأحجار أو سيارات عتيقة أو سلاسل من الرموز أو أي شيء آخر نريده. ولنفترض اننا قرنا تأويل القراءات بوصفها أكواماً من الأحجار. في هذه الحالة تعطي النظرية، بالنسبة للجمل الملتبسة التباساً مثلثاً، ثلاث أكوام من الأحجار لا تعطي، بالنسبة للجمل الخالية من المعنى، أي كومة، أما بالنسبة للجملة التحليلية فيُعاد انشاء انتظام الأحجار التي تنتسب إلى كومة المحمول في كومة الموضوع. فما من شيء يمنعنا، في الخصائص الصورية للمكوِّن الدلالي، من أن نؤوِّل هذا المكوِّن بهذه الطريقة. غير أن ذلك سيؤدي الى طريق مسدود، لأن النظرية حينئذٍ بدلاً من أن تفسر العلاقات بين الصوت والمعنى، تكون قد أنشأت علاقة غير مفسَّرة بين الأصوات والأحجار.

في الواقع، تستند المعرفة التي يمتلكها شخص معين عن معنى الجمل، في جزء كبير منها، الى معرفته بالطريقة التي تُستخدم بها هذه الجمل لإطلاق الأحكام وطرح الأسئلة وإلقاء الأوامر وإجراء التحقيقات ونثر الوعود والتنبيه، الـخ.. وكذلك إلى معرفته بالطريقة التي يفهم بها هو نفسه الآخرين حينما يستعمل هؤلاء الجمل لغايات مماثلة. فالكفاية الدلالية، في جزء كبير منها، هي القدرة على انجاز وفهم ما يدعوه الفلاسفة وعلماء اللغة بأفعال الكلام أو أفعال اللغة.

**من الضروري النظر إلى الدور العملي للغة**

لا بد لكل محاولة تسعى إلى تأدية الحساب عن معنى الجمل من أن تأخذ في الاعتبار دور هذه الجمل في الاتصال، أي دورها في انجاز أفعال الكلام؛ إذ يتعيّن قسمٌ أساسي من معنى الجمل بامكانيات الاستعمال التي تتيحها هذه الجمل لإنجاز أفعال الكلام. وثمة هنا نزاع بين تصوّرين للغة مختلفين اختلافاً جذرياً: يرى التصور الأول، الذي يقول به تشومسكي، ان اللغة نظام صوري مستقل قد يُستخدم عرضاً إلى هذا الحد أم ذاك بهدف الاتصال، فيما يرى التصور الآخر أن اللغة اساسا هي نظام من الاتصال. من الممكن اخفاء حدود المقاربة الأولى، وذلك بالقدر الذي نقصر فيه بحثنا على مجال علم التركيب، أي هذا المجال الذي يتمحور فيه، في الواقع، القسم الأعظم من عمل تشومسكي. هذا لأن التركيب يمكن ان يُدرس بصفته نظاما صورياً مستقلاً عن استعماله، مثلما يمكننا ان ندرس، في الاقتصاد مثلا، نظام النقد والتسليف بصفته نظاما صوريا مجرداً وبشكل مستقل عن استعمال الأفراد للعملة بهدف التسوّق. بيد ان هذه المقاربة الصورية البحتة تتقوّض ما أن نسعى إلى تأدية الحساب عن المعنى، أي عن الكفاية الدلالية، لأن هذه المقاربة تعجز عن أن تقيم حساباً للكفاية الدلالية بوصفها مسألة تتعلق على الغالب بمعرفة كيف نتكلم، أي كيف ننجز أفعال الكلام.

ان الثورة التي أحدثها تشومسكي هي، في قسمها الأعظم، ثورة في دراسة التركيب. زد على ذلك أنه قام بأكثر من مجرد إحداث ثورة في علم اللغة. لقد استحدث مجالا علميا جديدا هو النحو التوليدي، ومارس تأثيراً ثورياً في مجالين آخرين هما الفلسفة وعلم النفس. وتتجلى احدى مزاياه أيضا في توفيره لوسيلة جد فعّالة حتى لأولئك الذين لا يتفقون مع بعض وجوه مقاربته في دراسة اللغة.

ومن المؤكد ان يتمثل الطور اللاحق من تطور دراسة اللغة في تطعيم دراسة التركيب بدراسة أفعال الكلام. لقد انطلق هذا العمل فعلاً، بالرغم أن تشومسكي ما يزال يخوض معركة خلفية ضد مثل هذه الابحاث، أو، على الأقل ضد الأبحاث التي يقوم بها الآن علماء الدلالة التوليديون انطلاقاً من أعماله الخاصة.

**تذييل:**

تحيط المقالة التي قنا بترجمتها بالأفكار الاساسية لما يدعوه تشومسكي «النظرية النموذجية» التي دافع عنها في «وجوه النظرية التركيبية» الصادر عام ١٩٦٥، وهي النظرية التي تسلّم بوجود علاقة حصرية بين المحتوى الدلالي والبنية العميقة للجمل. أما النظرية التي يدافع عنها تشومسكي الآن فيدعوها بـ «النظرية

النموذجية الموسّعة» * التي لعب راي جاكندوف ( Jackendoff ) دوراً أساسياً في بلورتها.**

تعاين هذه النظرية الموسعة دور البنية السطحية في التأويل الدلالي. وتنحو إلى قلب النموذج المعروض في «وجوه النظرية التركيبية». إذ تؤكد ان البنية السطحية يمكن وحدها أن تلعب دورا مقررا في التأويل الدلالي، في حين ينحصر إسهام البنية العميقة في تعيين المعنى بتمثيل ما يسمى بالعلاقات المدارية ( Relations Thematiques ). أي هذه العلاقات التي تقوم. على أساس دلالي. بين الفعل والاسماء المحيطة به. وهي من النوع الآتي:

| | | | |
|---|---|---|---|
| علّم | فؤاد | العربية | لفريد |
| | (فاعل) | (موضوع) | (هدف) |
| كلّفَ | فؤاد | فريدا | بأمور على جانب من الأهمية |
| | (فاعل) | (هدف) | (موضوع) |
| حثّ | فؤاد | فريدا | أن يذهب |
| | (فاعل) | (موضوع) | (هدف) |

تتعيّن إذاً هذه العلاقات المدارية بين الفعل والأسماء المحيطة به على مستوى البنية العميقة، وبذلك ينحصر. في رأي تشومسكي الآن، دور هذه البنية في تأويل المحتوى الدلالي للجمل. إذ يرى أن الدور المقرِّر في هذا التأويل يمكن أن يعود حصرا إلى البنية السطحية.

يبرز هذا الدور، على سبيل المثال، في علاقة الضمائر بمراجعها التي تعود إليها. حيث تلعب العلاقات الموقعية والمميزات الحركية في البنية السطحية للجمل العربية دورا مقررا في تعيين المعنى: ففي الجمل الأصولية الآتية:

* Chomsky, Noam — Studies on semantics in generative Grammar, Mouton, 1972. Trad. Française-Etudes semantiques, seuil, 1975.
** Jackendoff, Ray, Semantic interpretation in generative grammar, MIT Press, 1972.

ج ١ - قابل خالدٌ جارَه

ج ٢ - قابل خالداً جارُه

ج ٣ - قابل جارَه خالدٌ

تلعب العلاقات الموقعية (بين مواقع الكلمات) والمميزات الحركية (إعراب الكلمات) على مستوى البنية السطحية دورا مقررا في تعيين معنى هذه الجمل. فالقاعدة اللغوية تحكم أن ضمير الغيبة (الهاء) يعود إلى مرجع متقدم عليه (على الضمير) إما لفظا ورتبة (ج١) واما لفظا (ج٢) واما رتبة (ج٣). ولا يجوز أصولياً أن يُقال:

ج* ٤ - قابل جارُه خالداً

لأن الضمير حينئذٍ يعود على متأخر لفظاً ورتبة. الأمر الذي يؤدي إلى إلتباث معنى الجملة التياثاً بيّناً.

يرى تشومسكي أيضا أن البنية السطحية هي التي تقرر. من خلال التنغيم الصوتي. ماهية المعلومات الجديدة أو الهامة التي تحتويها الجملة وكذلك ما تتضمَّنه من مفترضات مسبقة. ويدعو هذه المعلومة الجديدة بالبؤرة التي يتركز فيها تنغيم الجملة. فيما يشير بالمفترض المسبق إلى ما يُقصدضمناً بالجملة. فالنطق بالجملة «كاتب هذه المقالة أمريكي». بالتنغيم الصوتي الطبيعي. يعني أن «أميركي» هي البؤرة أو المعلومة الجديدة أو الهامة في هذه الجملة. وذلك باعتبار أنها (أي الجملة) تفترض مسبقاً أن أحدهم قد كتب مقالة. أما في قولنا «هل يعمل فؤاد في المكتبة؟» فان البؤرة أو المعلومة الجديدة التي هي محل لتنغيم الجملة يمكن أن تكون:

- في المكتبة. باعتبار أن المفترض المسبق المقابل هو- فؤاد يعمل في كل الأحوال.

أو- يعمل في| ... » » » » «هو - فؤادموجود في المكتبة.

تشتمل «النظرية النموذجية الموسعة» على مفهوم جديد هو مفهوم الأثر Trace الذي يمكن القول بمقتضاه، حسب تشومسكي، ان علم الدلالة بمجمله. بما في ذلك العلاقات المدارية. يتعيّن بالبنية السطحية للجمل، ويعرِّف تشومسكي الأثر (أ) بأنه عنصر معدوم من الوجهة الصوتية. غير أنه يشير إلى الموقع الأصلي الذي كان يحتله في البنية العميقة عنصر معين كان قد تم حذفه أو إزاحته بواسطة تحويل معين، ومثاله:

رأيتَ زيداً - مَنْ رأيت (أ) ؟

لنضرب المثال الآتي :

ج ١ - علّم فؤاد العربية لفريد

(فاعل) (موضوع) (هدف)

تنص العلاقات المدارية أن علاقة الجار والمجرور «لفريد» بالفعل «علّم» هي علاقة هدف/بفعل (فهدف الفعل هو تعليم العربية لفريد). تستمر هذه العلاقة (فعل /هدف) قائمة في حال إزاحة (تقديم) الجار والمجرور بتأثير التحويل إلى الجملة الإستفهامية (ج ٢) :

ج ٢ - لِمَنْ علّم فؤاد العربية ؟

(هدف) (فاعل) (موضوع)

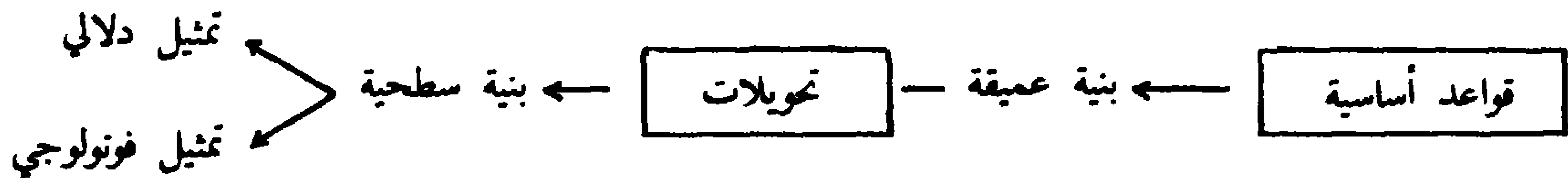
فقد أمكن، بفضل نظرية الآثار، تعيين العلاقة (فعل /هدف) بالبنية السطحية فقط وذلك بالضبط لأنه قد أمكن الاحتفاظ بالنسق العميق أو المقدَّر المتمثِّل ب(ج ١) قائماً في البنية السطحية المتمثلة ب(ج ٢) عن طريق الأثر (أ) الذي يرتبط «بما يشبه الخيط غير المرئي» بالعنصر الذي حل الأثر محله (أي بالعنصر المتمثل ب«لفريد» :

لِمَنْ علّم فؤاد العربية (أ) ؟

(فاعل) (موضوع) (هدف)

تستقي «لمن» علاقتها المدارية بالفعل «علّم» في البنية السطحية (علاقة فعل /هدف) بتوسط الأثر (أ) الذي حلَّ محل الهدف الأصلي القائم في البنية العميقة. فالأثر نوع من الذاكرة أو الحافظة للبنية العميقة في البنية السطحية.

لهذه الإعتبارات وغيرها، تقترح «النظرية النموذجية الموسعة» نموذجا جديدا لعلاقة التأويل الدلالي والتأويل الفونولوجي بالبنية السطحية هو الآتي :




هيئة التحرير

## الهوامش

١ - أنظر المقالة التقديمية لهذا العدد.

٢ - Review of B. Skinner, Verbal Behavior, 1957, "Langage", 1959. 35 pp., 25-58.

٣ - L'Amerique et ses Nouveaux Mandarins, seuil, 1969.

٤ - Chomsky, N. Dialogues avec Mitsou Ronat, Flammarion, coll. Dialogues, 1977.

٥ - يستخدم علماء اللغة الذين يحرّرون مؤلفاتهم بالانكليزية كلمة «أداء» مقابل كلمة «كفاية». ويعني «الأداء» هنا «التنفيذ».

٦ - مذكور في :

R. H. Robins, A short history of linguistics, Indiana University Press, 1967, p.239.

٧ - لا يتفق جميع النحويين على أن هذه الأدلّة النظمية هي الفضلى: إن غرضي هنا هو أن أوضح، ببساطة، كيف يمكن لأدلّة نظمية متغايرة أن تمثّل معاني متغايرة.

٨ - N. Chomsky, "Linguistics and Philosophy", in S. Hook, ed., Language and Philosophy, New York University Press, 1969, p.88.

٩ - اتردد قليلا في ان انسب إلى تشومسكي القسم من النظرية الذي يتعلق بعلم الدلالة. وذلك باعتبار ان معظم ملامح هذا القسم قد بلورها زملاء تشومسكي في معهد ماساشوستس للتكنولوجيا (MIT) ولم يقم هو نفسه بهذا. ومع ذلك فقد أدرج هذا القسم الدلالي كليا في نحوه. لذا فاني سأعتبر هذا القسم عائداً له.

ج٥ - جملة غير أصولية.


مؤلفات تشومسكي الاساسية وترجمتها بالفرنسية:

* Syntactic structures, Mouton, 1957.
  —structures syntaxiques, seuil, 1969.
* Aspects of the theory of syntax, MIT press, 1965.
  —Aspects de la théorie syntaxique, seuil, 1971.
* Cartesian linguistics, harper and Row, 1966.
  —La linguistique cartésienne, suivie de la nature formelle du langage, seuil, 1969.
* Language and Mind, Harcourt Brace Jovanovitch Inc., 1968.
  —Le langage et la pensée, Payot, 1970.
* Studies on semantics in cenerative crammar, Mouton, 1972.
  —Etudes sémantiques, seuil, 1975.

مؤلفات تقديمية للنحو التوليدي والتحويلي:

* Emonds, Joseph, a transformational Approach to english syntax, academic press, 1976.
* Ruwet, Nicolas, Introduction à la grammaire générative, plon, 1967.

# الفونولوجيا وعلم الألفاظ (١)

ر. ياكوبسون
بمساعدة موريس هال

**تقـــديم :**

هذا فصل في الفونولوجيا، الفصل السادس من كتاب رومان ياكوبسون «رسائل في علم اللغة العام» وهو في مجلدين الأول : «دعائم اللغة» (Les Fondations du Langage) والثاني : «العلائق الباطنة والظاهرة في اللغة» ( Rapports Internes et Externes du Langage ).

والواقع اننا لم نترجم من هذا الفصل إلاّ القسم المتعلق بدراسة المستصوتات وتوقفنا عند تعريف المقطع. وترجمتنا هي عن النص الفرنسي الذي ترجمه نيقولا روفي ( Nicolas Ruwet ) عن الانكليزية ونشره في ( Les Editions de Minuit ). وقد أشرف على الترجمة وراجعها المؤلف نفسه. ويقع القسم المترجم بين الصفحة ١٠٣ والصفحة ١١٩ من المجلد الأول من طبعة ١٩٧٤.

وقد واجهتنا في هذه الترجمة مشكلة المصطلح وهي على قسمين؛ قسم يختص بعلم اللغة العام وقد اعتمدنا فيه المصطلح الذي توصل الى اقتراحه الفريق الذي أشرف على هذا العدد الخاص، وقسم يختص بالفونولوجيا وبدراسة الالفاظ وهو بحاجة الى مصطلح خاص بهذين الفرعين من علم اللغة. وقد اعتمدنا فيه ما هو شائع من المفردات (تجدون ثبتاً بها في آخر هذا المقال) دونما بحث فيها أو تحقق من صحتها. مثال على ذلك استعمال مجهور ومهموس في مقابل ( Voisé/non-voisé ) وهو استعمال قد يعترض على دقته.

هيئة التحرير

## أولاً : المستوى الفونولوجي في اللغة

**١ – ١ السمات المميزة الفاعلة** : نجد في نيويورك أسماء الأسر التالية :

HITTER, GITTER, FITTER, DITTER, CHITTER, BITTER, SITTER, RITTER, PITTER, MITTER, LITTER, JITTER, ZITTER, WITTER, TITTER.

كل لفظة منها، مهما كان أصل هذه الاسماء وأصل أصحابها، مستعملة في انكليزية النيويوركيين دون أن تخدش عاداتهم اللغوية. فاذا ما وُجدتم في سهرة نيويوركية وقدّم لكم مُضيفكم رجلاً لم تسمعوا باسمه قط: السيد DITTER، فانكم تحاولون أن تستوعبوا هذه الرسالة وأن تحفظوها في ذاكرتكم. وبما أنكم من الناطقين بالانكليزية فانكم تقسمون السلسلة السمعية المتصلة، بسهولة ودون وعي منكم، الى عدد محدد من الوحدات المتتابعة، فضيفكم لم يقل bitter / bítə / ولا dotter / dátə / ولا digger / dígə / ولا ditty / dítiə / بل قال ditter / dítə /. وبذلك تكون الوحدات المتتابعة الأربع التي تحتمل الدخول في استبدال مع وحدات أخرى في الانكليزية قد استخرجها السامع بداهة: /d/+/í/+/t/+/ə/، كل وحدة منها تمنح المتلقي عدداً معيناً من السمات، كل سمة هي طرف اختيار ذو قيمة خلافية في الانكليزية. فأسماء الاسر المذكورة أعلاه تختلف بوحداتها الابتدائية، والبعض منها لا يختلف عن الآخر إلاّ بطرف واحد، وهذا التمييز الأصغر مشترك بين عدّة أزواج: مثلاً / mítə / : / dítə / : : / mitə / : / bítə / وموضع التمييز فيها سمة الغنة وعدمها: / títə / : / dítə / : : / sítə / : / zítə / : : / pítə / : / bítə / : : / kítə / : : / gítə / : : / وموضع التمييز فيها الشدّة والرخاوة[٢]. أما الزوجان / pítə / و/ dítə / فان فيها تمييزين أصغرين في آن واحد: الحدة والغلظ ثم الشدّة والرخاوة. وأما الزوجان / bítə / و/détə/ فان فيهما تمييزين متتابعين: الحدّة والغلظ ثم التكثف والانفلاش.

١ – ٢ **بنية السمات المميّزة**: ان التحليل اللغوي يجزئ تدريجياً وحدات الكلام المتشابكة الى مستفردات[٣] هي المؤلِّفات الأخيرة التي تحمل معنى خاصاً بها، ويحلل بدوره الناقلات الدلالية الصغرى هذه الى مؤلفاتها الأخيرة التي تحتمل تمييز المستفردات بعضها عن بعض. نسمي هذه المؤلِّفات بالسمات المميزة. علينا أن نفرِّق اذن بين مستويين في اللغة وفي التحليل اللغوي: المستوى الدلالي من جهة وهو يشتمل على الوحدات الدلالية البسيطة منها والمتشابكة ابتداءً بالمستفرد مروراً بالعبارة ووصولاً الى النص؛ ومن جهة ثانية، المستوى الفونولوجي[٤] الذي يخص الوحدات البسيطة منها والمتشابكة التي لا تلعب دوراً إلاّ في تمييز الوحدات الدلالية بعضها عن بعض أو في تدعيمها أو تقطيعها أو ابرازها. كل سمة مميزة تستلزم خياراً بين طرفيّ تضاد فيها صفة مميزة عينيّة مختلفة عن صفات كل التضادات الأخرى. وعليه فان الحدّة والغلظ يتضادان في احساس السامع بالعلو الموسيقي للصوت لان لهما علوّين: الأول منخفض نسبياً والثاني مرتفع نسبياً. إنهما من الوجهة الفيزيائية في تضاد متوافق نظراً لتوزع الطاقة على أطراف الطيف وكذلك من الوجهة الحركية نظراً لحجم حجرات الرنين وشكلها. فكل سمة في رسالة منقولة للسامع تستدعي منه قراراً بالنفي أو بالايجاب. وبذلك يكون عليه أن يختار بين الغلظ والحدّة لأن

طرفي الاختيار يلتقيان كلاهما مرافقين لنفس السمات المباشرة في التتابعات نفسها : /bítə/ - /dítə/ ، /pítə/ - /sítə/ ، /bil/ - /búl/ . وعلى السامع أن يختار إما بين صفتين قطبيتين من صنف واحد كما هو الحال في الغلظ والحدة. وإما بين حضور صفة ما وعدم حضورها كما هو الحال في الهمس والجهر. والغنة وعدم الغنة. والمزيد وغير المزيد.

**١ – ٣ التضاد والتعارض**: إن لفظ التضاد هو اللفظ الوارد في استعمال سوسور ( Saussure ) وذلك كأن يتردد السامع بين /dítə/ و /bítə/ وتكون الرسالة محققة في الواقع بأحد هذين اللفظين الواقعين في تضايف. أما لفظ التعارض فيترك غالباً الى الحالات التي يكون فيها تقاطب وحدتين يراد به البروز بواسطة تلازم هاتين الوحدتين في الاستعمال السمعي (الحسّي). مثلاً : تعارض الغلظ والحدّة في المقطع /pi/ أو تعارض الغلظ والحدّة نفسه ولكن في الاتجاه المعاكس في /tu/ . وبذلك يكون التضاد والتعارض ظاهرتين مختلفتين لمبدأ التقاطب تلعبان دوراً مهماً في المستوى الفونولوجي في اللغة.

**١ – ٤ الرسالة ونظام الاشارات** : إذا ما تلقى السامع رسالة في لغة يعرفها فانه يعرضها على نظام الاشارات الذي يكون بحوزته، وهذا النظام يضم كل السمات المميزة القابلة للمعالجة، وكل ما يتألف من تمازجات هذه السمات المباشرة في رزم نسميها مستصوتات. وكل أصول تسلسل هذه المستصوتات في تتابعات– وباختصار. كل الطرق التمييزية التي تستخدم بشكل أساسي للتفريق بين المستفردات أو بين الكلمات المتكاملة. ولذلك فانه إذا ما سمع شخص لا يعرف لغة غير الانكليزية كلمة كـ /zítə/ ، فانه يتعرف عليها ويتبناها دونما صعوبة. حتى لو لم يكن قد سمع بها من قبل. ولكنه يجدها مستهجنة من حيث إحساسه [بسماعها] أو من حيث اعادته لفظها، ويميل الى تشويه [لفظ] كلمة كـ /ktítə/ فيها تتابع صوامتي غير مقبول [في الانكليزية] أو /xítə/ ليس فيها سمات غير معروفة ولكنها تمتزج في رزمة غير عادية. أو أخيراً. /mýtə/ التي يحمل مستصوتها الثاني سمة مميزة غريبة عن الانكليزية.

**١ – ٥ الاضمار والافصاح** : إن حالة الرجل الذي وضعناه في مواجهة أسماء الاسر التي يجهلها تماماً. قد اختيرت عمداً لأنها لا تعطيه أية إشارة تساعده على معرفة هذه الأسماء لا من حيث المفردات التي يعرفها ولا من حيث تجربته السابقة ولا من حيث السياق المباشر للحديث. وفي هذا الموقف لا يستطيع السامع أن يترك مستصوتاً واحداً يفوته من مستصوتات الرسالة التي يتلقاها. مع أن السياق والموقف. في العادة. يتركان لنا أن نهمل نسبة مئوية مرتفعة من سمات الرسالة التي نتلقاها ومن مستصوتاتها ومقاطعها دون أن يتعذر بذلك فهمها علينا. إن إمكان الورود في سلسلة الكلام يختلف باختلاف السمات وكذلك فان كل سمة [يختلف ورودها] باختلاف السياقات [التي ترد فيها]. ولهذا السبب فإنه من الممكن ابتداءً من نقطة معينة من السلسلة الكلامية أن نستشف بدقة متراوحة. السمات

اللاحقة وأن نعيد بناء السمات السابقة وأن نستدل، انطلاقاً من بعض سمات رزمة ما؛ على سماتها المباشرة الأخرى.

وكما أن مردود الخلاف في المستصوتات يكون في كثير من الظروف مختزلاً عند السامع؛ فإن المتحدث بدوره يمكنه أن يستغني عن تحقيق كثير من التميزات اللفظية المحققة عادة في الرسالة: إن عدد السمات التي تُمحق والمستصوتات التي تحذف والمقاطع التي تختصر قد يكون كبيراً جداً في اسلوب محكي [لرجل] يتكلم بسرعة في موقف عادي. والتشكل اللفظي للخطاب قد يكون إضمارياً بنفس مقدار تألفه النحوي. حتى أن النماذج الظاهرة الاهمال مثل /ten mins sen/ (ويراد بها ten minutes to seven) التي يستشهد بها د. جونز، لا تمثل الدرجة القصوى للتفكك والحذف التي يمكن أن ترد في الكلام العادي. ولكن المتحدث بالخطاب الاضماري، إن كان ذلك على المستوى الدلالي أو اللفظي، يترجم خطابه دون تردّد الى شكله الافصاحي حالما يشعر بضرورة ذلك ويتلقاه السامع، إذا ما احتاج الى ذلك، بكل وضوح.

إن النطق المتكاسل [في موقف عادي] ليس سوى صورة مختصرة مشتقة من الخطاب الافصاحي الذي ينقل أكبر كمية من المعلومات. كثير من الأميركيين لا يميزون عادة في لغتهم بين الـ /t/ و /d/ إذا وجدتا بين صائت منبور وصائت غير منبور: إلاّ أنهم قد يحققون هذا التمييز منعاً لخطر التشاكل: فالسؤال «أهو السيد بتر أم بدر؟»: «"Is it Mr. Bitter or Bidder?"» قد يطرح بلفظ المستصوتين /t/ و /d/ مختلفين نوعاً ما. وهذا يعني أن نظام الاشارات، في عامية من عاميات الانكليزية الأميركية، يميّز بين /t/ و /d/ الواقعتين في سياق صوائتي بينما يَسْقُط هذا التمييز سقوطاً تاماً في العامية الأخرى. وحينما نحلل نسق المستصوتات والسمات المميزة التي تؤلفها [في لغة ما] فان علينا أن نلجأ الى نظام الاشارات الأكمل الذي يمتلكه متكلمو [هذه اللغة].

## ثانياً: الأنماط المختلفة من العناصر وطريقة معالجتها في الألسنية

**٢ - ١ الفونولوجيا ودراسة المستصوتات**: إن الوجهة التي تَسْتَعملُ فيها اللغة المادةَ الصوتيةَ في اختيارها بعض عناصر هذه المادة وتطويعها لأهداف متباينة، هي موضوع باب خاص في الألسنية. يسمى هذا الباب في الانكليزية (Phonemics) (ويقابله في اللغة الفرنسية Phonématique)[٥] لأن الوظيفة الأساسية من بين وظائف الصوت في اللغة هي الوظيفة التمييزية ولأن السند الأول لهذه الوظيفة هو المستصوت بمؤلفاته. في أوروبا تهيمن كلمة فونولوجيا (وقد ابتُدئ باستعمالها سنة ١٩٢٣ على أساس اقتراح مدرسة جنيف)[٦] أو عبارة علم الالفاظ الوظيفي (Phonétique Fonctionelle) [واستعمال هذين اللفظين] مفضّل [على Phonemics] حتى ولو أن كلمة (Phonology) غالباً ما استعملت في

الانكليزية للاشارة الى مجالات أخرى وخاصة لترجمة ( Lautgeschichte ) (علم الألفاظ التاريخي) عن الالمانية. إن ميزة لفظة فونولوجيا ( Phonologie ) تكمن في سهولة تطبيقها على كافة الوظائف اللغوية التي يملأها الصوت. أما (Phonemics) فانها توحي، إن شئنا أم أبينا، باقتصارها على الناقلات المميزة (أي المستصوتات): وهي بذلك تسمية خالصة لفرع الفونولوجيا الأساسي ذي العلاقة بالوظيفة التمييزية للأصوات في الكلام.

تهدف دراسة الالفاظ الى تجميع معلومات شاملة، قدر الامكان، حول المادة الصوتية الخالصة من حيث خصائصها الفيزيائية والفيزيولوجية. أما دراسة المستصوتات والفونولوجيا فانهما تأخذان عامة بالمقاييس اللغوية البحتة في فرز المادة التي تجمعها دراسة الالفاظ، وفي تصنيفها. ويمكننا ردّ تاريخ الأبحاث حول المؤلِّفات التمييزية الأخيرة والمنقطعة في اللغة الى مذهب «السفوطا» "Sphoṭa" عند النحويين الهنود[٧] والى التصور الأفلاطوني «للستواشيون» "Stoicheion". إلاّ أن الدراسة اللغوية لهذه الثوابت لم تبدأ في الواقع إلاّ في السبعينات (من القرن الماضي) ولم تأخذ مدى تطورها إلاّ بعد الحرب العالمية الأولى موازية، في ذلك، التوسع التدريجي لمبدأ الثبات في العلوم. وبعد مناقشات عالمية حامية في أواخر العشرينات وأوائل الثلاثينات، ظهرت سنة ١٩٣٩ رسالتان في الفونولوجيا العامة لتروبتسكوي ( Troubetzkoy ) وفان فييك ( Van Wijk )[٨] وهما أول المحاولات في الاحاطة بنتائج هذه المناقشات. بعد ذلك حقق التحليل البنيوي للغة تقدماً نظرياً وعملياً أعطى أصوات الكلام في حقل علم اللغة تداخلاً أكثر ملاءمة وأكثر شمولية. ونظراً لاخضاع الفونولوجيا لمناهج دقيقة فقد تحسنت مبادئها ووسائلها وما انفك حقل نشاطها ينتشر.

**٢ - ٢ التصور «الباطن» للمستصوت في صلته بالصوت**: إن موضع الشاهد فيما يختص بالروابط التي تربط الفونولوجيا (وبصورة خاصة دراسة المستصوتات منها) بدراسة الألفاظ والحدود التي تفصلها عنها، هو طبيعة الصلة بين جوهر الفونولوجيا وبين الصوت. في تصور بلومفيلد ( Bloomfield ) ليست مستصوتات اللغة أصواتاً ولكنها مجرد سمات لفظية مرتبطة فيما بينها «يتدرب المتكلم على إنتاجها والتعرف عليها في سيل أصوات الكلام-كما هو الحال في تدريب سائقي السيارات على التوقف أمام إشارة حمراء إن كانت تلك إشارة ضوئية كهربائية أم قنديلاً أم علماً أم أي أمر آخر: [المهم] أن اللون الأحمر، كتجريد غير متجسّد، لا وجود له خارج هذه الاشارات الفعلية»[٩]. وقد تعلم المتكلم على القيام ببعض الحركات الباعثة على الأصوات بشكل تتواجد به السمات المميزة في الموجات الصوتية؛ وتعلم السامع أن يستخلص [السمات] من هذه الموجات. هذا التصور الحضوري والباطن، إذا جاز التعبير، الذي يحدد موقع السمات المميزة والرزم التي تؤلفها داخل أصوات الكلام إن كان ذلك على المستوى الحركي أو الصوتي أو السمعي، هو الباكورة الأكثر ملاءمة لعمليات دراسة المستصوتات وذلك بالرغم من

الاعتراضات المتتالية التي واجهته من قبل [القائلين] بالتصورات «الظاهرية» التي تلجأ على كل حال الى التفريق بين المستصوتات والأصوات المحسوسة.

**٢ - ٣ الأنماط المختلفة من العناصر**: بما أن تباين الوحدات الدلالية هي، من بين كل الوظائف التي يشغلها الصوت في اللغة، الوظيفة التي لا يمكن الاستغناء عنها إلاّ بصعوبة، فإنه من الطبيعي أن يتعلم المتقارعون بفعل الكلام قبل كل شيء كيف يواجهون السمات المميزة. على أنه من الخطأ أن نظن أن [هؤلاء المتقارعين] قد تعودوا أن يتجاهلوا كل أوجه أصوات الكلام الباقية. فبالاضافة الى السمات المميزة يمتلك المتكلم أنواعاً أخرى من السمات المندرجة في نظام إشارات حاملة للمعلومات، كل فرد من أفراد جماعة لغوية يعرف كيف يتعامل بها، ولا يحق لعلم اللغة أن يهملها فالسمات التشكيلية تشير الى تقسيم العبارة الى وحدات نحوية مختلفة في درجة التعقيد. وخصوصاً الى جمل وكلمات، فاما أن تبرز هذه الوحدات وتشير الى تدرجها (وهذه هي السمات الأوجية) وإما أن تحدها وتدامجها (وهذه هي السمات الفاصلة).

السمات التعبيرية (أو التفخيمية) تكسب مختلف أقسام العبارة ومختلف العبارات تفخيماً نسبياً وتوحي بمواقف المتكلم الانفعالية.

وكما ان السمات المميزة والتشكيلية تحيلنا الى الوحدات الدلالية كذلك فان السمات النافلة تحيلنا بدورها الى هذين النوعين من السمات. فهي تساعد على التعرف على سمة (أو على مزيج من السمات) متلاصقة أو مباشرة تمييزية أو تشكيلية. وينبغي أن لا نقلل من دور النوافل المساعد، في بعض المناسبات تستطيع السمات النافلة أن تحل محل السمات المميزة. يستشهد جونز (Jones) بمثل /s/ و /z/ في الانكليزية اللذين لا يختلفان في أواخر الكلمات إلاّ بدرجة قوة النَّفَس عليهما. «فالسامع الذي تكون لغته انكليزية يتعرف عامة بصورة صحيحة الى الصامتات رغم تشابهها»، إلاّ أن هذا التعرف الصحيح غالباً ما يسهله طول المستصوت السابق الذي يختلف باختلاف السياق [كما في] pence /pens/ — /pen:z/peňs [10]. التضاد الصوامتي بين الشدّة والرخاوة في الفرنسية يصاحبه عادة اختلاف بين حضور الجهر وغيابه. ويذكر مارتينه (Martinet) بأن /b/ الخفيفة إذا ما صرخنا بها بقوة فانها تساوي من حيث الطاقة /p/ الشديدة بحيث أن «"bis!"» مصروخة لا تختلف عن "pisse!" إلا بسمة الجهر والهمس التي هي نافلة عادة [في هذا المجال][11]. أما في الروسية فالعكس صحيح ذلك أن الاختلاف بين الشدّة والرخاوة هو سمة نافلة ترافق التضاد المميز بين الجهر والهمس، إلاّ أنه في الشروط الخاصة بالوشوشة لا تبقى إلاّ السمة النافلة التي تتكفل بالوظيفة التمييزية.

[فيما يختص باستنساخ هذه السمات]، إذا كانت الوظيفة التمييزية لأصوات الكلام هي الموضوع

الوحيد للبحث، فاننا نستعمل الاستنساخ المسمّى بـ«الواسع» أو المستصوتي الذي لا يسجل إلاّ المستصوتات. في الروسية /pil,íl/ «أثار الغبار»، /i/ هي مستصوت غير منبور يحتمل زيادة على ذلك سمتين مميزتين في المصطلح التقليدي لدراسة انبناء النطق. فـ /i/ نسبة لـ /a/ في «أشعل ناراً»، واقعة في تضاد بين الحصر والانفراج وهي نسبة لـ /u/ في /pul, ál/ «كمن للبط» [واقعة في تضاد] بين الاستدارة وعدمها. على أن المعلومات التي يحتويها الصائت المحلل هي أكبر من أن تقتصر على السمات المميزة، ومع ذلك فان الأهمية العظمى في عملية التخاطب تبقى لهذه السمات. إن الصائت الأول في /pil,íl/ هو لهوي [ ɯ ] في تضادّه مع [ i ] الحنكية في /p,il,il/ «نشر»؛ وهذا الاختلاف بين الصائت الخلفي والصائت الأمامي هو سمة نافلة تعود إلى التضاد المميز بين الصامتين السابقين [على /i/ ، وسمة هذا التضاد] هي اللاحنكية (أو غير المزيد) إلى الحنكية (أو المزيد). راجع في الروسية /r,áp/ «ملسوع – مقضوم» و /ráp,/ «جعده».

إذا ما قارنا بين تتابع /Krugóm pil,íl/ «أثار الغبار حوله من كل مكان» وبين /ispómpi l,íl/ نلاحظ أن المقطع /pi/ في الموضع الثاني أكثر قتامة (يميل الى انبناء مختصر شبه مركزي) مما هو عليه في المثل الأول. فالنوع الأقل قتامة لا يظهر إلاّ قبل المقطع المنبور مباشرة للكلمة الواحدة ويتحلى بذلك بسمة تشكيلية تشير الى أنه لا تتبعه مباشرة حدود كلمة [جديدة].

وختاماً، /pil,íl/ يمكن أن نتلفظ بها باطالة صائتها الأول، ما قبل المنبور [ ɯ: ] لاضفاء الروعة على الحادثة المروية، أو باطالة صائتها الثاني المنبور [ :í ] للاشارة الى حركة انفعال. ترجعنا سمة اللهوية في الصائت الأول في /pil,íl/ الى سمة غير المزيد السابقة وتشير صفة عدم التخفف وقلة القتامة النسبية الى أنه لا تتبعه حدود كلمة [جديدة]؛ وتشير اطالة الصائت الى نوع من الترخيم [التعبيري]. إن امتلاك «تعيين» نوعي خاص بالسمات النافلة يقربها الى السمات التشكيلية والسمات التعبيرية ويبعدها عن السمات المميزة. فمها كان نوع السمة المميزة التي تعنينا؛ يبقى التعيين واحداً: كل سمة مميزة تعيّن بأن المستفرد الذي تنتمي اليه مختلف عن مستفرد فيه سمة أخرى في نفس مكانها. والمستصوت، كما يلاحظ سابير (Sapir)، «لا يحتمل الاحالة الى عين خاص به»[١٢] ولا تعيّن المستصوتات إلاّ الغيرية الخالصة. وهذا الافتقار الى التعيين الفردي يفصل السمات المميزة وتمازجاتها في رزم المستصوتات عن كل الوحدات اللغوية الباقية.

إن نظام إشارات السمات الذي يستعمله السامع لا يستنفد كل المعلومات التي تنتهي إليه بواسطة أصوات الرسالة المتلقاة. فالصورة الصوتية للرسالة تعطيه دلائل عن هوية المرسل. والسامع إذ يقارن بين نظام إشارات محدثه وبين نظام إشاراته الخاص به، يمكنه أن يستدل الى أصل محدثه والى مستوى ثقافته

والى وسطه الاجتماعي. كما أن الخصائص الطبيعية للصوت تسمح له بتحديد جنسه وعمره وفئته النفسية - الفيزيولوجية [...].

**٢-٤١ التصور «الظاهر» للمستصوت في صلته بالصوت. وجهة النظر «الذهنية»**: • إنه لمن الضروري أن نكوِّن في أول الأمر فكرة عن مدى تعقد المحتوى الاعلامي لأصوات اللسان، إذا ما أردنا أن نتعرض لمناقشة التصورات الظاهرة للمستصوت في علاقته بالصوت. فالمستصوت تبعاً لأقدم هذه التصورات التي ترقى الى بودوان دوكورتناي (Baudouin de Courtenay) والتي لم تمت بعد، هو صوت مُتخيَّل أو منوي واقع في تضاد مع الصوت المرسل فعلاً بنسبة الظاهرة «اللفظية - النفسية» الى الواقع «اللفظي - الفيزيولوجي». فهو إذن الرديف النفسي لصوت ملفوظ. إن وحدة المستصوت، إذا ما قورنت باختلاف طرق تحقيقه، تظهر على انها كامنة في الاختلال بين الدفع الباطن الذي يهدف الى نطق موحَّد والتأرجح اللاإرادي الذي يحدث أثناء القيام بالنطق.

هذا التصور قائم على خطأين: فاننا لا يحق لنا أن نعتبر أن رديف الصوت في اللغة الداخلية يختصر بالسمات المميزة دون السمات التشكيلية أو السمات النافلة. [هذا من ناحية] أما من ناحية ثانية فان كثرة البديلات السياقية أو الاختيارية للمستصوت الواحد في النطق الفعلي ناتجة عن امتزاج هذا المستصوت بمختلف أنواع السمات التعبيرية والنافلة؛ مع العلم أن هذا التنوع لا يضير استخراج المستصوت الثابت من بين كل هذه التبدلات. ولذلك فان من يريد أن يتخطى التعارض بين الثبات والتبدل باعتبار أن الأول هو التجربة الباطنة وأن الثاني هو التجربة الظاهرة؛ يكون قد شوَّه صورتيّ هذه التجربة.

**٢-٤٢ وجهات نظر اخرى**: المستصوت موكول به الى نظام الاشارت. محاولة أخرى لتحديد المستصوت خارج الصوت المرسل توكل المستصوتات بنظام الاشارات وتوكل بديلات هذه المستصوتات بالرسالة. يمكننا أن نرد على الآخذين بهذا التصور بان نظام الاشارات لا يضم السمات المميزة فحسب بل يضم كذلك السمات التشكيلية والنافلة والتي تتحكم بوجود البديلات السياقية، كما تتحكم بوجود السمات التعبيرية التي تحكم بدورها وجود التبدلات الاختيارية؛ وقد تعلَّم المتكلمون بلغة ما انتاج هذه السمات والبديلات والتطرق اليها في الرسالة. وبهذا فان المستصوتات وبدائلها تظهر على قدم المساواة في نظام الاشارات وفي الرسالة.

رأي قريب من هذا، يضع المستصوت في تضاد مع بدائله بنسبة القيمة الاجتماعية الى التصرف الفردي. وهذا رأي يصعب اثبات صحته لأن جميع السمات المندرجة في نظام إشارات هي ذات موقع اجتماعي، على حدٍ سواء، ولا يقتصر [هذا الموقع] على السمات المميزة.

**٢-٤٣ وجهة النظر الجنسية**: غالباً ما اعتبر المستصوت في تضاد مع الصوت بنسبة الطبقة الى

النموذج. وقد وُصف المستصوت بانه [يُشكّل] اسرة أو طبقة أصوات متقاربة بناءً على تشابه صوتي وتعاريف كهذه تبقى هشّة في كثير من الأوجه:

أولاً، إن البحث الغامض والذاتي عن تشابه الأصوات يجب أن يتحول الى استخراج الخصائص المشتركة بينها.

ثانياً، إن تحديد المستصوت وتحليله يجب أن يؤخذ فيها بتعاليم المناطقة: «إن بامكاننا أن نحدّد الطبقة انطلاقاً من الخصائص، ومن المستحيل تقريباً تحديد الخصائص انطلاقاً من الطبقات»(١٣). والواقع، أننا حينما نبحث في المستصوت أو في السمة المميزة فان الذي نستهدفه أساساً هو أمر ثابت حاضر في مختلف الحالات الخاصة. فلو قلنا إن المستصوت /k/ في الانكليزية يتواجد أمام /u/، فذلك لا يعني القول باسرة كاملة لكل متفرعات أطرافه بل يعني رزمة السمات المميزة المشتركة بين الجميع، والتي تظهر في هذا الموضع. إن التحليل المستصوتي هو دراسة الخصائص الثابتة من خلال بعض التحولات.

وأخيراً. فاننا حينما نبحث في صوت يظهر في لغة ما وفي موضع معيّن وفي شروط اسلوبية محدّدة فاننا نكون من جديد بصدد طبقة ورود متكرر ذات قاسم مشترك ولا نكون بصدد نموذج واحد عابر. فإذا ما اختص الأمر بدراسة المستصوتات أو البديلات السياقية فان ما نحدده يجب آن يكون دائماً، كما يقول المناطقة. النوع السيميائي وليس الحدث السيميائي.

**٢ – ٤٤ وجهة النظر التوهمية**: تبعاً لأحد الآراء، التي كان توادل ( Twaddell )(١٤) من أكثر المدافعين عنه فعالية، إلاّ أنه كامن في كتابات كثير من المؤلفين، تكون المستصوتات وحدات مجرّدة توهمية. وهذا موقف فلسفي، طالما أنه يعني أن كل مفهوم علمي هو بناء توهمي، لا يمكنه أن يمس التحليل المستصوتي. فالمستصوت في هذه الحالة هو توهم بنفس قدر المستفرد والكلمة والجملة واللسان.. الخ. إلاّ أنه إذا كان التحليل الذي يضع المستصوت ومؤلّفاته في تضاد مع الصوت هو مجرد حلية نزيّن بها البحث ليس لها مقابل ضروري في التجربة المحسوسة، فان مثل هذه الفرضية تشوّه نتائج التحليل. إن الظن بأن الاختيار بين المستصوتات التي يمكن أن ننسب إليها صوتاً ما يمكن أن يتم بصورة اعتباطية أو بالصدفة هو توريط للقيمة الموضوعية للتحليل المستصوتي. ومن الممكن تفادي هذا الخطر بالتشدد المنهجي، وذلك أن يكون لكل سمة مميزة، وبالتالي لكل مستصوت، مقابل ثابت في كل مرحلة من مراحل فعل القول، وأن يكون بذلك بالامكان التحقق من هويته على كل المستويات القابلة للملاحظة. وإن معرفتنا في وضعها الحالي للأوجه الفيزيائية والفيزيولوجية لأصوات الكلام هي كافية لتحقيق هذا المطلب. إن بامكاننا في الوقت الحاضر أن نبرهن عن هوية السمة المميزة من خلال تحقيقاتها المختلفة بصورة موضوعية. على أن تحفظات ثلاثة لا بد من ذكرها. أولاً، انه من الممكن أن تلغى بعض

السمات، أو بعض تمازجاتها، بفعل الأشكال المختلفة للاضمار المستصوتي (انظر ١-٥). ثانياً، قد تحجب بعض السمات في شروط غير طبيعية مشوّهة لانتاج الصوت (كالوشوشة والصراخ والغناء والفأفأة) أو لايصاله (كالمسافة والعوائق والضجة) أو الاحساس به (كحالات التعب السمعي).

أخيراً، إن السمة المميزة هي خاصة من الخصائص العلائقية: «فالهوية الصغرى» لسمة ما في تمازجاتها بالسمات المباشرة أو المتتابعة المختلفة تكمن في الصلة الأساسية الواحدة التي تربط طرفي الاختيار في التضاد. فنحن لا نهتم، من وجهة النظر التكوينية والسمعية، بالفروق التي تفصل بين صامتي tot بقدر ما نهتم بأن لها سجلاً مرتفعاً في تضادهمامع المستصوتين الشفويين في pop، وتعطي كلا هاتين الحالتين انتشاراً في الطاقة إذا ما قورنتا بتكثف الطاقة في صامتي Cock. إن الاستشهاد على هوية المستصوت التي يستشعرها المتكلمون في اختلاف بديلتيه السياقيتين قد يظهر في الاعادة المحاكية للصوت في poop, peep, tit, kick, cack

**٢ - ٤٤١ «تشابك» المستصوتات**: إن ما يسمى بتشابك المستصوتات يؤكد بروز الصفة العلائقية للسمات المميزة. فتضاد زوجين من الصائتات الحنكية يكون في الانفراج أو الحصر النسبيين من وجهة النظر التكوينية. وأما من وجهة النظر السمعية فيكون [هذا التضاد] بتكثف الطاقة أو بانفلاشها بدرجة مرتفعة أو منخفضة. ويتحقق ذلك في بعض اللغات في التضاد بين [ æ ]و[ e ] في بعض المواضع وبين [ e ]و[ i ] في مواضع أخرى. حتى أن صوت [ e ] نفسه يحقِّقُ في الموضع الأول الطرف المنفلش وفي الموضع الثاني الطرف المتكثف للتضاد نفسه. وتبقى الصلة في الموضعين نفسها. ان درجتي الانفراج هما في تضاد مع درجتي تكثف الطاقة - القصوى والدنيا - المقابلتين لها في هذين الموضعين.

إن ارتفاع نسبة العمليات الانتقائية في الخصائص العلائقية لا يطبع التصرفات الانسانية فحسب بل يطبع كذلك تصرفات الحيوان. فقد روض كوهلر (w.Koehler)، في إحدى تجاربه، بعض الدجاج على أن ينقر الحبَّ في حقل رمادي وأن لا ينقره في حقل متاخم [ذي لون] أكثر دكنة من الأول. فلما بدل المجموعة المؤلفة من الحقلين، الرمادي العاديّ والرمادي الداكن، بأخرى [مؤلفة من حقلين]، رمادي عادي ورمادي منير، تركت الدجاجات، في بحثها عن غذائها، الحقل الرمادي العادي الى الطرف الرمادي الأكثر إنارة. وبذلك «تكون الدجاجة قد حوّلت ردها الى الجو الأكثر إنارة نسبياً»(١٥).

إن السامع يتفهم الرسالة قبل كل شيءبواسطة اصول علائقية يساعده في ذلك نظام الاشارات اللغوي.

**٢ - ٤٥. وجهة النظر الجبرية**: إن وجهة النظر المتعلقة بعلم الجبر تهدف الى فصل المستصوت عن الصوت فصلاً تاماً. وفصل دراسة المستصوتات عن دراسة الألفاظ بنفس النسبة. إن على الألسنية كما

يقول يمسليف ( Hjemslev ) رائد هذا الاتجاه، أن تصبح «جبراً للغة، يقوم بعمليات على إفرادات مغفلة أي على إفرادات مسماة بصورة اعتباطية دون تعيين [للصلة] الطبيعية»(١٦). وبصورة خاصة على «مستوى التعبير» الذي يجب أن تتم دراسته دون اللجوء الى أية مقدمات لفظية. [ومستوى التعبير هذا] هو تسمية جديدة لما يسمّى بـ( Signans ) في التقليد الرواقي المدارسي وبالدال ( Signifiant ) في آثار فردناند دو سوسور ( Ferdinand de Saussure ) محيي هذا التقليد.

على أن إحالة اللغة الى ثوابتها الأخيرة بتحليل بسيط لتوزعها في النص ودون العودة الى مقابلاتها [الخاضعة] للتجريب، هو في الواقع اتجاه نحو فشل أكيد. فاذا ما قارنّا في الانكليزية التابعين/Ku/و/uK/ فاننا لن نستنتج أية معلومات عن هوية القطعة الأولى في أحد هذين المثلين [بالاستعانة] بالقطعة الثانية في الآخر، اللهم إذا أخذنا بالخصائص الصوتية المشتركة للـ /k/ الابتدائية والختامية والخصائص الصوتية المشتركة للـ /u/ في هذين الوضعين. إن مواجهة المقطعين و /ki/ لا تخوّلنا القرار بأن القطعتين الابتدائيتين هما مستصوت واحد /k/، كما هو الحال في بديلتين تظهران الواحدة مكان الأخرى أمام الصائتات المختلفة، إلاّ إذا كنا قد تعرضنا الى السمات المشتركة التي توّحد النوعين، المتأخر والمتقدم، من المستصوت /k/ والتي تجعله مختلفاً عن جميع المستصوتات الباقية في اللغة الواحدة. هذا هو الرائز الوحيد الذي يعطينا حق التقرير بأن [ k– ] المتأخرة في /ku/ هي تحقيق للمستصوت نفسه [ k+ ] المتقدم في /ki/ وليس تحقيقاً لـ[ g+ ] في /gi/. ولذلك، وعلى الرغم من الضرورة النظرية [التي تتطلب] تحليلاً مستقلاً تمام الاستقلال عن المادة الصوتية، فاننا في التطبيق–وهذا تناقض مزعج–«نأخذ بعين الاعتبار المادة في كل مراحل التحليل» كما يقول إيلي فيشر–جورجنسن ( Eli Fischer — Jorgensen )(١٧)

إلاّ أنَّ الضرورة النظرية نفسها آتية من الفرضية التي تقول بأن الصورة في اللغة تكون في تضاد مع المادة بنسبة الثابت الى المتغيِّر. ولمَّا كانت المادة اللفظية مجرد متغيِّر فان البحث عن الثوابت اللغوية يفرض اقصاءها فعلاً. إلاّ أن إمكان ترجمة الصورة اللغوية نفسها من مادة لفظية الى مادة مكتوبة كالتسجيل المستصوتي مثلاً، لا تثبت أن المادة اللفظية هي مجرد متغير كغيرها من «مواد التعبير الكثيرة الاختلاف». بعكس الكلام الذي هو ظاهرة كونية فان الاستنساخ اللفظي أو المستصوتي هو نظام إشارات اتفاقي مساعد يفترض عادة، عند مستعمليه، إمكانية ترجمته الى نظام الاشارات اللفظي الكامن فيه، أما القدرة المعاكسة التي تكون في نقل الكلام الى أحرف فهي ملكة ثانوية قليلة الشيوع. فتعلم الكتابة والقراءة لا يتم إلا بعد التمكن من اللغة المحكية. والفرق أساسي بين المستصوتات والوحدات الخطية. كل حرف ينقل تعييناً خاصاً–في الاستنساخ المستصوتي، يعين الحرف في العادة–واحداً من المستصوتات أو طبقة محددة منها، أما المستصوتات فلا تعين إلا الغيرية الخالصة (انظر ٢ – ٣). إن الاشارات الخطية التي تستخدم لترجمة المستصوتات أو الوحدات اللغوية الأخرى؛ [لا تقوم إلاّ] بتمثيل هذه الوحدات كما

يقول المناطقة. وهذا الفرق ذو نتائج كبرى تظهر في الأبنية الأساسية غير المتشابهة للأحرف والمستصوتات. فالأحرف لا تعيد، بصورة كاملة، نسخ مختلف السمات المميزة التي يرتكز عليها نسق المستصوتات، وهي تهمل حتماً الصلات البنيوية القائمة بين هذه السمات.

ولا نجد في المجتمع الانساني أمراً يحل الاشارات المرئية محل نظام الاشارات المحكي، ظل يؤخذ به بصورة ثابتة غير منقوصة. إن مقدار الاستحالة في الأخذ بأن الصورة اللغوية تظهر في مادتين متكافئتين -خطية ولفظية- هي بنفس مقدار الاستحالة في الادعاء بأن صورة الموسيقى تظهر في متغيرين-النوطة والأصوات. وكما اننا لا نستطيع تجريد الصورة الموسيقية من المادة الصوتية التي تنظمها كذلك فان علينا أن ندرس الصورة في علم الألفاظ من وجهة صلتها بالمادة الصوتية التي يختارها نظام الاشارات اللغوي ويلائمها ويشرحها ويصنفها حسب طرقه الخاصة. إن أبنية المستصوتات، كالسلالم الموسيقية، تشكل تدخلاً ثقافياً في الطبيعة أو زخرفاً يفرض أصولاً منطقية على الاستمرارية الصوتية.

٢-٥. طريقا المرمِّز وحلاَّل نظام الاشارات على أنهما وسيلتان متممتان. إن المتلقي لرسالة مرمزة يفترض فيه أن يمتلك نظام الاشارات الذي بواسطته يستطيع تفسير الرسالة. وبخلاف حلال نظام الاشارات هذا فان المرمز يقع على الرسالة دون معرفة سابقة بنظام إشاراتها الكامن؛ ولا يتم له فك نظام الاشارات إلاّ بمعالجات فيها كثير من المهارة. والمتكلم بلغته يتصرف حيال نص في اللغة نفسها كأي حلال لنظام الاشارات؛ وأما الغريب الذي لم يتعود هذه اللغة فانه يتصرف حيال النص تصرف المرمز. وعالم اللغة الذي يتصدى الى لغة يجهلها تمام الجهل يتصرف تصرف المرمز الى أن ينجح، بعد أن يفك بالتدرج نظام إشاراتها، في التصدي الى أي رسالة مصاغة في هذه اللغة كأي فرد من أهلها حلاَّل لنظام إشاراتها.

إن مستعمل اللغة، إن كان من أهلها أم من متعلميها الذين تلقوا ثقافة لغوية، يعي الوظائف التي تملأها عناصر الصوت المختلفة، ويمكنه استعمال هذه المعرفة ليحلل الصورة الصوتية الى سماتها العديدة التي تحمل المعلومات. كما أنه يستخدم العديد «من المسلمات الاصولية للتحليل المستصوتي» حتى يستخرج السمات المميزة والتشكيلية والتعبيرية[١٨].

من جهة ثانية، فإن السؤال الذي طرحه بلوخ (*Bloch*) حول إمكانية تطبيق وسيلة المرمز على الأبحاث في الأبنية الفونولوجية، هو ذو أهمية منهجية كبرى: فما هي كمية المتن من الخطاب المسجل بصورة صحيحة، التي تسمح لعالم اللغة أن يُعدَّ «النسق الفونولوجي دون أن يعرف معنى هذا القسم من المتن أو ذاك أو حتى دون أن يعرف إن كان معنى هذا القسم من المتن هو نفسه معنى ذاك القسم أو أنه مختلف عنه»[١٩]. في هذه الشروط يكون استخراج السمات النافلة مجهداً في أغلب الحالات إلاّ أنه

ممكن. أما إفراد السمات التعبيرية فيكون أكثر صعوبة من ذلك إلاّ أن التسجيل، حتى من هذه الوجهة، يمكنه أن يعطي كمية لا بأس بها من المعلومات، لما بين خاصة الانقطاع والتضاد في السمات المميزة من بعد واضح عن خاصة التدرج المتصل المعروف لمعظم السمات التعبيرية[٢٠]. حتى في رسالة هجينة – مزدوجة اللغة أو متعددة اللغات – كما في الجمل التي تمزج مثلاً، بين كلمات أو بين مجموعات من الكلمات الروسية والفرنسية والانكليزية كتلك التي كانت مستعملة في أحاديث الأرستقراطية الروسية في أواخر القرن التاسع عشر فانه بالامكان، بواسطة تحليل تركيبها اللفظي غير المتجانس، أن تقسم تقريباً الى أقسام موحدة اللغة: "On se réunit le matin au breakfast et puis vsjakij delaet čto xočet."

(تولستوي مقلداً اللغة اليومية في بيئته في كتابه آناكارنينا).

ثمة مشكلة أقل تطرقاً الى وسائل الترميز وهي التي تطرحها التفرقة بين السمات المميزة والتشكيلية خاصة وبين الاشارات الفاصلة للكلمات؛ فمن الصعب على المرمز أن يكتشف مثلاً أن في الروسية أزواجاً مثل [danós] [dənós] «وشابة» – /danos/ [danós] «والأنف أيضاً» أو /pagar,él,i/ [pəgar,él,i] «حرقوا» – /pagar,é l,i/ [pəgar,él,i] «هل بمحاذات جبل» أوْ /jixída/ [jix ,ídə] «شخص حقود» – /jíx ida/ [jixída] «إيداهم»، لا يشكل الفرق فيها بين [ a ] و[ a ] القائمتين أو بين [ e ] المغلقة و[ ę ] المنفتحة أو بين [ x, ] الحنكية و[ x ] غير الحنكية، سمة مميزة تفرق بين مستصوتين بل هو مجرد إشارة لحدود الكلمة. هنا يحفُّ بوسائل الترميز خطر مضاعفة عدد المستصوتات والسمات المميزة في الروسية إذا ما قورن بعددها الحقيقي.

## ثالثاً – التعرف إلى السمات المميزة

٣ – ١. تندرج السمات المميزة في رزم مباشرة تسمى بالمستصوتات: تترابط المستصوتات في سلسلة لتشكل التتابعات؛ المقطع هو الوزن الأولي الذي يحكم كل تجمع للمستصوتات.[٢١] تحدد البنية المستصوتية للمقطع بمجموعة أصول، ويستند بناء كل تتابع على تكرر ظهور هذا النموذج البنائي بصورة دورية. إن على الشكل الحر (أي التتابع الذي يمكن فصله عن باقي العبارة بواسطة الوقف) أن يحتوي على أعداد صحيحة من المقاطع. ومن البديهي أن يكون مقدار المقاطع المتباينة في لغة ما يساوي العدد المحتوى في عدد الأشكال الحرَّة فيها، كما أن مقدار المستصوتات هو عدد محتوى في عدد المقاطع ومقداز السمات المميزة هو عدد محتوى في عدد المستصوتات.

ويكمن المبدأ المحوري للبنية المقطعية في التعارض بين السمات المميزة المتتابعة داخل المقطع. ويغلب

قسم من المقطع على القسم الآخر. والوسيلة الفضلى لإبراز هذا القسم من المقطع هي التعارض بين الصائت والصامت.

يكون المقطع في بعض اللغات عبارة عن صامت متبوع بصائت (cv) :[٢٢] وفي هذه الحالة فإن بالإمكان، إنطلاقاً من نقطة ما من التتابع، أن نتعرف إلى فئة المستصوت الذي يليها. أما في اللغة التي تكون فيها الأنواع المقطعية أكثر تنوعاً فإن لتكرار ورود طبقة المستصوتات درجات إحتمالية مختلفة. فبالإضافة إلى الوزن (cv) يمكن إستعمال أوزان أخرى: (cvc) و (v) و(vc). هذا وان (V) بخلاف (C). لا يمكن أن تحذف من المقطع أو أن تظهر فيه مرتين.

## الهوامش

١ - (هامش للمترجم الفرنسي). هذه الرسالة تحت عنوان «الفونولوجيا ودراسة الألفاظ» Phonology and Phonetics تشكّل القسم الأول من Fundamentals of Language (لاهاي، ١٩٥٦)، وهي نسخة موسعة لنص ظهر في: Handbook of phonetics", L. Kaiser, éd. La Haye, 1957.
أما هذه الترجمة (الفرنسية) فتعتمد على نسخة معدلة ظهرت في المجلد الأول من:
Selected writings (LaHaye, 1962), "Etudes phonétiques"

٢ - (هـــامش للمترجم الفرنسي). نستعير هـــذا التسجيـــل من كلود ليفي ستروس (Cl. Lévī-Strauss). (أنظر: La Geste d'Asdiwal", Les Temps Modernes, Mars 1961.) هذا التسجيل A :B : :C : D يعني أن صلة A ب B توازي صلة C ب D

٣ - (هامش للترجمة العربية) Morphèmes في المصطلح الأميركي تقابل مستفردات في مصطلحنا.

٤ - (هامش للمترجم الفرنسي): حرفياً. «مستوى السمات» (jeature level). والفرق مهم نظراً لإلحاح ياكوبسون على ضرورة التمييز بين مستوى السمات ومستوى المستصوتات. (أنظر "Retrospect" ص ٦٤٥).

٥ - (هامش للترجمة العربية). نصطلح عليه في هذه الترجمة ب«دراسة المستصوتات».

٦ - R. Jakobson, *O češskom s:tixe* (Berlin, 1923) p.21 sv.

٧ - Cf. J. Brough: "Theories of general linguistics in the Sanskrit Grammarians", *Transactions of the Philosophical Society* (1951).

٨ - N. Troubetzkoy, *Grundzüge der Phonologie* = TCLP VII (tr. fr. *Principes de Phonologie* Paris, 1949); N. van Wijk, Phonologie: cen hoofdstuck vit de structurelle taalwetenschap, La Haye, 1939.

٩ - L. Bloomfield, *Language* (New York, 1933) p.79 sv.

١٠ - D. Jones, *The Phoneme: its Nature and Use* (Cambridge, 1950), p.53.

إن علامة (ˇ) تسير إلى قصر المستصوت وعلامة (:) تشير إلى طوله.

١١ - *Word*, 11 (1955), p.115. Cf. R. Jakobson, C.G.M, Fant, M. Halle,— *Preliminaries to speech analysis*, M.I.T., Acoustics Laboratory, 1962, p.8. الطبعة الرابعة

١٢ – E. Sapir, "Sound patterns in language", *Selected Writings* (Berkeley and Los Angeles, 1949), p.34: "a phoneme has no singleness of reference".

١٣ – R. Carnap, *Meaning and Necessity* (Chicago, 1947) p.152.

١٤ – W.F. Twaddell: "On defining the phoneme", — Supplement to *Language*, 16 (1935); Cf. M.J. Andrade: "Some questions of fact and policy concerning phonemes", *Language*, 17 (1936).

١٥ – H. Werner, *Comparative Psychology of Mental Development:* (New York — Chicago — Los Angeles, 1940), p.216 sv

١٦ – L. Hjemslev, *Prolegomena to a Theory of Language — Indiana University Publications in Anthropology and Linguistics*, VIII, 1953, p.50 (nouvelle éd. Madison, 1961).

أنظر النقد الموضوعي لهذا التصور في:
B Siertsema, A Study of Glossematics (La Haye, 1954) Ch. VI, XI.
كذلك . F Hintze, "Zum Verhaltnis der sprachlichen 'Form' Zur 'Substanz'", Studia Linguistica, 3, 1949.

١٧ – Eli Fischer-Jorgensen, "Remarques sur les principes de l'analyse phonémique", TCLC, V (1949) p.231.

١٨ – K L. Pike: "Grammatical prerequisites to phonemic analysis", *Word*, 3 (1947).
'More grammatical prerequisites", *Word*, 8 (1952).

١٩ – B. Bloch, "A set of postulates for phonemic analysis", *Language*, 24 (1948).

٢٠ – أنظر. Jacobson, Fant et Halle, preliminaries to speech Analysis (= Acoustics Laboratory, MIT, Technical Report, 13); 4e éd. 1962 p.15.

٢١ – إن أول من نبه إلى وجود «المقطع المستصوتي» كان E. Polivanov – فسماه مستقطع ***syllabème*** على أنه الخلية الـ...ائية الأساسية في التتابع الحكي. أنظر عمله المشترك مع A. Ivanov –
Grammatika sovremennogo Kitajskogo jazyka (Moscou, 1930)

وانظر أيضاً:
A Sommerfelt
"Sur l'importance générale de la syllabe" TCLP, IV (1931)
A.W. de Groot
"Voyelle, consonne et syllabe", Bull. de la Soc. polonaise de Linguistique, VIII (1948).
J.L.M. Trim, J.D.O'Connor
"Vowel, consonant, and syllabe a phonological definition", Word, 9 (1953)
E. Haugen
"The syllabe in linguistic description", For Roman Jakobson, La Haye, 1956.

٢٢ – تدل (c.) على الصامت و(v) على الصائت.

## الرموز:

**M.I.T** =
Massachusetts Institute of Technologig, Cambridge, Mass.
**TCLC** =
Travaux du Cercle Linguistique de Copenhague.
**TCLP**
Travaux du Cercle Linguistique de Prague.

## (ثبت بالمصطلحات) :

(المصطلحات التي تحمل هذه الشارة (٭) معرفة في آخر هذا الثبت).

| | |
|---|---|
| **– أ –** | |
| استنساخ | Transcription |
| اضمار | Ellipse |
| إفصاح | Explicite |
| أمامي/خلفي | Avant/arrière |
| **– ت –** | |
| تعارض | Contraste |
| تكويني | Génétique |
| توهمي | Fictionnel |
| **– ج –** | |
| جنسي | Générique |
| **– ح –** | |
| ٭ حاد/غليظ | Aigu/grave |
| حجرات رنين | Cavités de raisonnance |
| حنكي | Palatal |
| **– خ –** | |
| خلفي/أمامي | Arrière/avant |
| **– د –** | |
| درجة الإنفراج | Degré d'apperture |
| **– ر –** | |
| رخو/شديد | Lâche/tendu |
| رزمة | Fresceau |
| رسالة | Message |
| **– س –** | |
| سلسلة صوتية | Chaine accoustique |
| سلسلة الكلام | Chaine parlée |
| سمة أوجية | Trait culminatif |
| سمة ترخيمية | Trait amphatique |
| سمة تشكيلية | Trait Configuratif |
| سمة تعبيرية | Trait expressif |
| سمة فاصلة | Trait démorcatif |
| سمة مميزة | Trait distinctif |
| سمة نافلة | Trait rẽdondant |
| **– ش –** | |
| شبه مركزي | Semi-central |
| شديد/رخو | Tendu/lâche |
| شفوي | Labial |
| شفهي | Oral |
| **– ص –** | |
| صورة/مادة | Forme/Substance |
| **– ط –** | |
| طبقة | Classe |
| طرف تضاد | Terme d'opposition |
| ٭ طيف | Sepectre |
| **– ع –** | |
| علائقي | Relationel |
| علو | Hauteur |
| **– غ –** | |
| ٭ غليظ/حاد | Grave/aigu |
| غنه/بلاغنه (شفهي) | Nazal/non_nazal (oral) |
| **– ق –** | |
| قاتم/أقل قتامة | Obscure/moin obscure |
| **– ل –** | |
| لفظه | Vocable |
| لهوي | Vélaire |
| **– م –** | |
| مادة/صورة | Substance/forme |
| مبدأ التقاطب | Principe de polarité |
| مبدأ الثبات | principe d'invariance |
| متضايف | Corrélatif |
| مجهور/مهموس | Voisé/non voisé |
| مخفف/غير مخفف | Réduit/non réduit |
| مردود الخلاف | Rendement différentiel |
| ٭ مزيد/غير مزيد | Diesé/non-diésé |
| ٭ مستدير/غير مستدير | Arrondi/non-arrondi |
| مستفرد | Morphème |
| ٭ مغلق/منفتح | Fermé/ouvert |
| مقطع | Syllabe |
| ما قبل المنبور | Prétonique |

| | | | |
|---|---|---|---|
| ٭ منفرج/منحصر | Large/étroit | ٭ منقطع | Discret |
| ٭ منفلش/متكثف | Diffu/Compact | موجة صوتية | Onde sonore |

## تعريفات المصطلحات المشار إليها ب(٭).

١ – طيف = Spectre

الطيف هو الظهور البياني لصوت مرَّ في الصوناغراف آلة تحليل الأصوات (Sonagraphe). ويكون التحليل البياني – الطيفي للصوت بتفكيك الموجة الصوتية إلى متناغماتها. وتعطينا الصوناغراف نتيجة التحليل على شكل بيان – طيفي تظهر فيه المدة على المحور الأفقي للبيان ( abscisse ) ويظهر التواتر على المحور لعامودي( ordonnée ).

٢ – غليظ/حاد = Grave/aigu

سمعياً: يكون الغلظ في تمركز الطاقة في التواتر المنخفض على الطيف، وتكون الحدة في تمركز الطاقة في التواتر المرتفع.

تكوينياً: طرفي/وسطي. المستصوتات الطرفية (اللهوية والشفهية) ذات رنَّان أكثر سعة من رنان المستصوتات الوسطية (الحنكية والاسنانية) وأقل منها تحدداً في الحجرات.

٣ – متكثف/منفلش = Compact/diffu

سمعياً: يكون التكثف بتركز الطاقة مرتفع في ناحية من الطيف مركزية يرافقه زيادة في كمية الطاقة الإجمالية وفي طول مدتها. وأما الإنفلاش فهو تركز منخفض للطاقة في نفس ناحية الطيف يرافقه نقص في كمية الطاقة الإجمالية وطول مدتها.

تكوينياً: نابذ/جاذب Centrifuge/Centripède

الفرق هو في العلاقة بين شكل حجرة الرنين وحجمها في مقدمة الخناق الأكثر ضيقاً. وحجمها وشكلها في مؤخرة هذا الخناق. إن رنان المستصوتات النابذة (وهي الصائتات المنفتحة والصامتات اللهوية والحنكية بما فيها المحققة خلف أصول الثنايا) له شكل البوق القرني. أما رنان المستصوتات الجاذبة (الصائتات المغلقة والصامتات الشفوية والأسنانية بما فيها المحققة عند أصول الثنايا) فله تجويف يشبه تجويف رنان هلمهولز Helmholz.

٤ – مزيد/غير مزيد. Diésé/non-diésé

سمعياً: تكون المستصوتات المزيدة في تضاد مع مقابلاتها غير المزيدة بانتقالها إلى العلاء أو بدعم بعض مؤلّفاتها ذات التواتر المرتفع.

تكوينياً: تُنْتَجُ المستصوتات المزيدة ذات الفُتْحَةِ الموسعة، بخلاف غير المزيدة ذات الفتحة الضيقة، بتمدد الثقب الخلفي (أي الحلق) للرنان الفموي وبحنكية مزامنة تخفف من حجم التجويف المركزي وتحدده في حجرات.

٥ – مستدير/غير مستدير. Arrondi/non-arrondi

سمة الإستدارة شفوية تتحقق بإستدارة الشفتين. كما في المستصوتات /w/ و /y/ و /u/ ومالا يتحقق باستدارة الشفتين فهو غير مستدير.

٦ – مغلق/منفتح Fermé/ouvert

الفرق بين المغلق والمنفتح يكون في درجة إنفراج مخرج المستصوت إنغلاقاً أو إنفتاحاً بواسطة العضو الذي يحققه (كاللسان أو الحلق أو غيرهما).

٧ – منقطع. Discret

إن الوحدة المنقطعة هي الوحدة التي لا تقاس إلا بحضورها أو بغيابها كالأعداد مثلاً.

والمستصوتات هي وحدات منقطعة أي أن قيمتها اللغوية لا تتأثر بالتغيرات الجزئية التي يفرضها السياق أو الظروف المختلفة الأخرى. وهذه الصفة المنقطعة للمستصوت تشكل الفرق الأساسي بين دراسة الألفاظ والفونولوجيا.

# نسق الصوائت
# في إحدى اللهجات العربية

د. رشيد الضعيف

**– إن الصعوبة التي قد تجبه القارىء المختص أو المهتم، عند قراءة هذا البحث، هي في الرموز إلى الأصوات بإشارات كتابية، ثم في المصطلحات المترجمة. لذلك، وضعنا، لتذليل الصعوبة الأولى ثَبَتاً بعديلات الرموز الصوتية في اللغتين الفرنسية والانكليزية وفي الألفباء اللفظية العالمية. أما بالنسبة للصعوبة الثانية فيرجى الرجوع الى ثبت المصطلحات العربية وعديلاتها الأجنبية في آخر هذا العدد.**

**– لا بد من الاشارة الى أن مقالنا هذا، هو في الواقع مشروع مقال في الفونولوجيا الوظيفية، بمعنى اننا نعرضه ليس فقط لنُعْلِمَ ما وصلنا اليه في وصفنا الفونولوجي الوظيفي لإحدى اللهجات العربية، وإنما –وخصوصاً– لنقترح للنقاش شكلاً من أشكال الكتابة الفونولوجية باللغة العربية. وبالتالي من أجل العمل على تطوير الفكر الألسني الضروري لوضع اليد على المشاكل اللغوية التي نرزحُ تحتها أخيراً. ولنشارك أوّلاً في الهموم العلمية عامةً.**

**– إن النتائجَ التي توصّلنا إليها في هذا البحث ليست نهائية. نقول ذلك بتواضع الجاد وطموح الباحث. ونضيف أن هذا المقال ما هو إلاّ دعوة إلى تأسيس مناخ يؤمّن الظروف لخلق الباحث الألسني والقارىء الألسني.**

لقد أبانت لنا دراستنا لأصوات اللهجة الزغرتاوية أنها تتألف من أربعة عشر صائتاً، في ما يلي لائحة بها في رموزها الكتابية:

**الصوائت القصيرة**

١ – ـَـ وهو الصائت الذي يُسمَّى عادةً بالفتحة، ونرمزُ إليه بخطٍ أفقي فَوْقه خطٌ مُنْحنٍ أو فتحة. ويُرْمَزُ الى هذا الصوت في الألفباء اللفظية العالمية بالشكل اللاتيني: a

٢ – ـِـ وهو ما يسمى عادةً بالكسرة. ونرمز اليه بخطٍ أفقي تحته خط منحنٍ أو كسرة. ويُرمزُ الى هذا الصوت الصائت في الألفباء اللفظية العالمية بالشكل اللاتيني: i

٣ - ـُـ وهو ما يُسمى عادةً بالضمة. نرمز اليه بخطٍ أفقي فوقه ضمة، ورمزُه في الألفباء المذكورة: u

٤ - ـٔـ وهو صوت صائت غير موجود في العربية الفصحى ونجده في اللهجات العربية عادةً. وهو الصوت القائم بين الجيم والباء في كلمة «جبنة» العامية، أو الصوت القائم بين العين والميم في كلمة «عملة» العامية.

ويتردد هذا الصائت كثيراً في اللهجة. ونرمز اليه بخط أفقي فوقه ضمة مقلوبة. ورمزه في الألفباء الصوتية العالمية: ə

٥ - ـ۠ـ وهو صوتٌ يشبه الصائت الفرنسي في كلمة auto . ونرمز اليه بخطٍ أفقي فوقه دائرة صغيرة. أما رَمْزه في الألفباء المذكورة فهو: o

٦ - ـاـ وهو الصائت الذي يشبه الصوت الفرنسي é في كلمة dictée . ونرمزُ اليه بخطٍ أفقي فوقه ألف. ورمزه في الألفباء المذكورة: e

٧ - ـدـ وهو الصائت الذي نجده في كلمة صوم، ونوم، ولوم، ولون، الخ.. العامية. وهو على شيءٍ من القرب من الصائت الفرنسي o في كلمة *méthode*. ونرمز اليه بخط أفقي فوقه خط بشكل قوس. ورمزه في الألفباء الصوتية العالمية: ɔ

٨ - ـعـ وهو صوت يشبه الصوت الفرنسي è في كلمة amène . ونرمز اليه بخط أفقي فوقه شكل ع. ورمزه في الألفباء المذكورة: ع.

**- الصوائت الممدودة**

الصائت الممدود هو الذي يشبه الصائت القصير من حيث موضع وكيفية النطق ولكن، يختلف عنه من حيث طول المدة اللازمة لاتمام لفظه. ولكل صائت من الصوائت القصيرة التي ذكرناها صائتٌ ممدود يقابله (ماعدا ـٔـ وـعـ):

٩ - ـٍـ وهو الصائت ـِـ ممدود. ونرمز اليه بخطٍ أفقي تحته كسرة مكررة. وهكذا إذا أردنا كتابة كلمة مْشِيتِ العامية كتابةً صوتيةِ كان لدينا: [ م ش ـٍـ ت ـِـ ]

١٠ - ـٌـ وهو الصائت ـُـ ممدود. ونرمزُ اليه بخط أفقي فوقه ضَمَّةٌ مكررة. وكتابة كلمة بْيُوتُ العامية هي: [ب ي ـٌـ ت ـُـ] «بْيوتُهْ».

١١ – ـــ٥٥ وهو الصائتُ ـــ٥ ممدود. ونرمز اليه بخط أفقي فوقه دائرة مكررة. **بلاطه** [blōto] : [ ب ل ـــ٥٥ ط ـــ٥ ].

١٢ – ـــ١١ وهو الصائت ـــ١ ممدود. ونرمز اليه بخط أفقي فوقه ألف مكررة. والكلمة العامية **مالا** «مالُها». [mēle] هي : [ م ـــ١١ ل ـــ١ ].

١٣ – ـــ٢٢ وهو الصائت ـــ٢ ممدود. ونرمز اليه بخط أفقي فوقه شكل قوس مكرر. والكلمة العامية **شوفتو** «رؤيتُه» [ ʃɔ̄ftɔ ] هي : [ ش ـــ٢٢ ف ت ـــ٢ ]

١٤ – ـــ٤٤ وهو الصائت ـــ٤ ممدود. ونرمز اليه بخط أفقي فوقه شكل مكرر. والكلمة العامية **مَالْتَا** «ميلتي جهتي» هي : [ م ـــ٤٤ ل ت ـــ٤ ].

**لائحة بيانية بالصوائت المذكورة :**

| القصيرة | الممدودة | ما يشبهها من صوائت الفصحى | | ما يشبهها من الصوائت الفرنسية أو الانكليزية | | رموزها في الالفباء اللفظية العالمية | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | | القصيرة | الممدودة | القصيرة | الممدودة | القصيرة | الممدودة |
| ـَـ | ـــ | بَ | | | | a | |
| ـِـ | ـِـِ | بِ | بي | | | i | ī |
| ـُـ | ـُـُ | بُ | بُو | | | u | ū |
| ـٔـ | ـــ | | | water | | ə | |
| ـ٥ـ | ـ٥٥ـ | | | auto (فرنسية) | walk | o | ō |
| ـ١ـ | ـ١١ـ | | | dictée | | e | ē |
| ـ٢ـ | ـ٢٢ـ | | | il mène | | ɔ | ɔ̄ |
| ـ٤ـ | ـ٤٤ـ | | | | | ɛ | ɛ̄ |

لا شك أن دراسة مختبرية لأصوات هذه اللهجة قد تضيف أو تنقص، وفي جميع الأحوال تشذب وترهف؛ ذلك أن سمع الدارس لأَصْواتِ لغته -خصوصاً- معرّض للخطأ. إذ عليه أن يقيمَ مسافةً بينه وبينها.

– **تحديد الفونيمات الصائته:**

بعد هذه المقدمة اللفظية السريعة، ننتقل الى صلب موضوع هذا المقال. وهو تحديد فونيمات هذه اللهجة الصائتية من بين هذه الوفرة من الصوائت.

سنحاول في ذلك، تطبيق مبادىء الفونولوجيا الوظيفية، واستعمال طرائقها، معتمدين أوّلاً، على كتاب مارتينه (Martinet): «الوصف الفونولوجي».

**١ – الفونيم ـَـ**

تبرز الهوية الفونولوجية لهذا الفونيم بالمقابلات التالية:

ـَـ / ـٓـ    ق ـَـ م ع/ق ـٓـ م ع
غ ـَـ ن /غ ـٓـ ف ـٍـ
س ـَـ م م ـَـ ع/س ـَـ م م ـٓـ ع

ـَـ / ـٍـ    ك ـٓـ ل ت ـَـ/ك ـٓـ ل ت ـٍـ

ـَـ / ـُـ
ك ـٓـ ل ت ـَـ / ك ـٓـ ل ت ـُـ

– هذا الفونيم إذن، هو مفتوح.

– في السياق المطبق، حيث يكون ثمة صوتٌ مطبق كالضاد أو الظاء يتحقّق بشكل مختلف بعض لاختلاف عن السياق البسيط، إذ يرجع جسم اللسان قليلاً الى الوراء. ونجد بياناً عن ذلك في المثل لتالي:

[ ر ـَـ ب ـٍـ ع ] سياق بسيط (ربيع)

[ ب ـَـ ل ط ـٓـ] سياق مطبق.

في الكلمة الثانية يكتسب الصائت ـَـ شيئاً من صفة الإطباق.

– في آخر العبارة، يتحقق الفونيم ـَـ بشكلين مختلفين:

١ - في السياق البسيط يتحقق بشكل : ـــاـــ

/ ش ـَـ ف ت ـَـ / ← [ ش ـَـ ف ت ـاـ ] «رأيتها».

يعني أن متكلم هذه اللهجة حين يقول : **شفتا** ويقف ، أي ينهي العبارة ، يكون لفظه لآخر صائت ـاـ كما في المثل السابق. أما حين يريد المتكلم أن يتابع كلامه ، فتكون الكلمة هذه جزءاً من عبارة أطول ، يتغيّرُ الصائتُ الأخير ويصير ـَـ. [ ش ـَـ ف ت ـَـ] مبارح. (شفتا مبارح).

- إذن الصوت ـاـ كما نرى ، ليس فونيماً ، إنما احد احتمالات تحقق الفونيم ـَـ في السياق البسيط.

٢ - في السياق المطبق يتحقق بشكل : ـــ

/ ب ـَـ ل ط ـَـ / ← [ ب ـَـ ل ط ـــ ]

يعني أنه حين ينهي المتكلم عبارته بكلمة تحوي فونيماً مطبقاً وتنتهي بالفونيم ـــ فإنّ هذا الأخير يتحقق بشكل : ـــ كما في المثل السابق. أما حين تكون هذه الكلمة بالذات جزءاً من عبارة أطول أي حين لا تكون الكلمة التي يقف المتكلم عندها ، حينذاك يتحقق الصائت ـَـ بشكل ـَـ :

[ بـَـ ل ـــ ط ـَـ] كبيري. (بلطه كبيري)

إذن ، ليس الصوت ـــ فونيماً في هذه اللهجة التي ندرسها ، إنما هو احد احتمالات تحقق الفونيم ـَـ في السياق المطبق.

الفونيم ـــ

تبرز الهوية الفونولوجية للفونيم ـــ بالمقابلات التالية :

ـــ / ـَـ : أنظر ما سبق ـــ / ـَـ

ـــ / ـُـ : ش ر ـَـ ب ت ـــ / ش ر ـَـ ب ت ـُـ ("شَرِبت"، "شَرِبْتُه")

- إن هذا الفونيم هو إذن متقدم ومغلق.

- في السياق المطبق ، يتحقق بشكل مختلف شيئاً ما عن السياق البسيط ، إذ يرجع جسم اللسان قليلاً الى الوراء. ونجد بياناً عن ذلك في المثل التالي :

[ ح ـَـ ط ط ـــ] سياق مطبق.

[ ح ـَـ ت ت ـــ] سياق بسيط.

- في آخر العبارة يتحقق هذا الفونيم بشكل : ـــ :

/ ش ر ـــَـ ب ت ـــِـ / [ ش ر ـــَـ ب ت ـــَـ ]

– داخل العبارة يتحقق هذا الفونيم بشكل: ـــِـ

[ ش ر ـــَـ ب ت ـــِـ] مَيْ («شربتِ ماءً»)

– ويجدر بنا، هنا، أن نشير الى أن الصائت ـــِـ يظهر أيضاً قبل آخر صامت من الكلمة التي تشكل آخر العبارة. مثلاً: حَامِل [ ح ـــٰـ م ـــِـ ل ] لكنه يختفي متحولاً الى ـــَـ حين تكون الكلمة هذه داخل العبارة: [ ح ـــٰـ م ـــَـ ل ] شي.

– إن الصائت [ـــِـ] كَتحقُّقٍ للفونيم ـــِـ لا يظهر داخل الكلمة. ما يظهر هو اللافظ المشتمل ـــَـ (انظر فيما بعد).

الفونيم ـــُـ

تبرز الهوية الفونولوجية لهذا الفونيم بالمقابلات التالية:

ـــُـ/ـــَـ انظر ما سبق ـــَـ/ ـــُـ

ـــُـ/ـــِـ أنظر ما سبق ـــِـ/ ـــُـ

– ان هذا الفونيم هو إذن متأخر

– يكتسب تحققه شيئاً من الاطباق في السياق المطبق.

– في آخر العبارة يتحقق بشكل ـــُـ :

/ ع ـــَـ ن د ـــُـ / [ ع ـــَـ ن د ـــُـ ] («عِنْدُهُ»)

لكن داخل العبارة يتحقق بشكل الصائت ـــَـ

[ ع ـــَـ ن د ـــُـ ] دَفْتَرْ («عنده دفتر»)

– لا يظهر الصائتُ ـــُـ عادةً في داخل الكلمة (انظر في ما بعد، اللافظ المشتمل ـــَـ).

– **اللافظ المشتمل:**

إن الصائت ـــَـ يترددُ كثيراً في المقاطع الأولى للكلمات:

[ ع ـــَـ م ل ـــِـ ] [ ع ـــَـ ر س ] («عمله»؛ «عرس»).

أو في الكلمات المؤلفة من مقطع واحد:

[ س ـــَـ ر ر ]؛ [ ل ـــَـ م م ] («سر»؛ «لم»).

ويظهر أيضاً في المقطع الأخير للكلمة، لكن كنوع من صوت مساعد على لفظ الصوامت:
[ش ـَـ ر ـَـ ب # ل ـَـ م م ـَـ ي ] («شربُ الماء»).

ووجوده هنا ليس وجوداً فونولوجياً، إذ ان حذفه لا يؤثر بشيء على هوية الكلمة. وإبداله بصائتٍ آخر لا يؤدي الى شيء. لكنه في بعض الحالات، إذا حذف أو أبدل فهو يؤدي الى تغيير في هوية الكلمة:

[ ع ـَـ ر ر ـَـ ب ] («عَرِّب»)

[ ع ـَـ ر ر ـَـ ب ] («عَرَّب»)

لكن، هنا أيضاً يختفي هذا الصائت عندما تُضِيفُ الى الكلمة ضميراً أو كلمة أخرى:

[ ع ـَـ ر ر ب ـوو هـ ـُـ ن ]

[ ع ـَـ ر ر ب ـَـ = ل = ق ـَـ م ح ــــ ت ]

– ويستعمل هذا الصائتُ أيضاً كصوت مُعِين على لفظ عدد من الصوامت ينتمي الى كلمتين ويؤلف آخر الأولى وأول الثانية:

[ ب ـِـ ي ي ع = ə = س = س ـَـ م ـَـ ك ]

(«بياع السمك»)

– نستنتج مما سبق، أن الصائت ـَـ هو، من جهة، صوت مساعد على اللفظ، أي لاقيمة فونولوجية له؛ ومن جهة ثانية هو صائت ذو قيمة فونولوجية كالصوائت السالفة الذكر.

ما هي إذن هذه القيمة الفونولوجية؟.

إن ـَـ يظهرُ حيث لا يستطيع أن يظهر كل من ـِـ و ـُـ (في داخل الكلمات).

إن ـَـ لا يظهر حيث يظهر كل من ـِـ و ـُـ (أواخر الكلمات). يحق لنا إذن اعتبار ـَـ لافظاً مشتملاً، مبعثه امتناع التضاد، حيث يظهر في داخل الكلمات، بين ـِـ و ـُـ.

الفونيم ـًـ

يبرز المحتوى الفونولجي لهذا الفونيم بالمقابلات التالية:

ـًـ / ـٍـ:

ر ف ـًـ ع / ر ف ـٍـ ع («رفاع» «رفيع»)

ش ـًـ ف / ش ـوو ف («شاف» «شوف»)

إن هذا الفونيم هو إذن مفتوح.

– في السياق البسيط، يتحقق هذا الفونيم بشكل: ـ‼ـ /ف ـ〃ـ ت/: [ف ـ‼ـ ت].

إن ـ‼ـ لا تظهر، بشكل عام في سياق مطبق.

– في السياق المطبق، يتحقق هذا الفونيم بشكل: ـ°°ـ /ض ـ〃ـ ع/ : [ض ـ°°ـ ع].

إن الصوت ـ°°ـ لا يظهر عامةً في السياق البسيط. مِمّا يعني عدم امكانية ابداله بـ ـ‼ـ .
وبالتالي فهما تحقُّقانِ بفونيم واحد هو ـ〃ـ الذي لا وجود صوتياً له.

الفونيم ـ〃ـ (تحت)
يبرز المحتوى الفونولوجي لهذا الفونيم بالمقابلات التالية:
ـ〃ـ(تحت)/ـ〃ـ : انظر ما سبق ـ〃ـ/ـ〃ـ(تحت)
ـ〃ـ(تحت)/ـوو

ع ـ〃ـ(تحت) د/ع ـوو ـ د («عيد»؛ «عود»)
ش ـ٤ـ ف ت ـ〃ـ(تحت)/ش ـ٤ـ ف ت ـوو ـ («شفتيه»: «شفتوه»)
إن هذا الفونيم هو إذن متقدم ومغلق.

– يكتسب تحققه شيئاً من الاطباق في السياق المطبق.

الفونيم ـوو
تبرز الهوية الفونولوجية لهذا الفونيم بالمقابلات التالية:
ـوو/ـ〃ـ أنظر ما سبق ـ〃ـ/ـوو
ـوو/ـ〃ـ(تحت) أنظر ما سبق ـ〃ـ(تحت)/ـوو

إن هذا الفونيم هو إذن متأخر ومغلق.

– يكتسبُ تحققه شيئاً من الاطباق في السياق المطبق.

الصائت ـ٤ـ
إن هذا الصائت هو كما رأينا تحقق للفونيم ـ/ـ(تحت) في آخر العبارة.
الصائت ـ٤٤ـ
لقد استطعنا أن نحصي حوالي سبعين كلمة تتألف، فيما تتألف، من الصائت الممدود ـ٤٤ـ، وتبين

لنا أن الغالبية الساحقة من الكلمات هذه تتألف من مقطع واحد: [ع ـ٤٤ـ ن]؛[ب ـ٤٤ـ ت]؛[ل ـ٤٤ـ ش] الخ.. («عين، بيت، ليش»)

إن هذا الصائتَ، ينشطر الى اثنين ـَـ+ي

[ب ـَـ ي ت ن ـَـ]

أضف الى ذلك أنه يحس في كثير من الأوقات وكأنه ـَـ وي.

نستنتج من ذلك أن القرابة الصوتية بين ـ٤٤ـ وـَـ+ي هي قرابة أكيدة مما يسمح لنا بأن نعتبر أن هذا الصائت الممدود هو تكثيف لصوتين صائتين هما: ـَـ وي.

الصائت ـ۲ـ

إن هذا الصوت كما رأينا هو أحد احتمالات تحقق الفونيم ـُـ في آخر العبارة.

الصائت ـ۲۲ـ

لقد استطعنا إحصاء حوالي خمسين كلمة يظهر فيها هذا الصوت وغالبية هذه الكلمات من مقطع واحد:

[ت ـ۲۲ـ ب]؛[د ـ۲۲ـ ر] [ش ـ۲۲ـ ب] الخ.. («ثوب، دور، شوب»).

وحين يتبع هذه الكلمة ضمير ما ينشطر هذا الصائت الى صوتين: ـَـ وـُـ:

[ت ـَـ و ب ـ٤٤ـ ن]؛[د ـَـ و ر ـُـ] («ثوبان، دوره») الخ.. وقد يُحَسُّ هذا الصوت وكأن ـَـ زائد و.

كل هذا يدفعنا الى اعتباره تكثيفاً لصوتين اثنين هما: ـَـ و و شبها الصائتين.

شبه الصائت ي

مع أن هذا الصائت، من الناحية المورفولوجية يلعب دور الصامت، فإنه في الواقع تحقق مميز للصائت ـِـ.

فبالاضافة الى قرابتها اللفظية، فإنه لا يوجد زوجان من كلمتين، تختلف الواحدة عن الأخرى بأن الأولى تحوي ـِـ والثانية ي أو العكس. إن هذين الصوتين لا يخضعان لعملية الاستبدال في ما بينها. من هنا كان استنتاجنا أن ي ما هو إلاّ تحقق فريد للفونيم الصائت ـِـ. هذا التحقق يكتسب صفة الاطباق في السياق المطبق.

شبه الصائت و

إن ما أتينا على ذكره في ما يتعلق بـ ي ينطبق على و. إذ إن هذا الأخير وإن لعب مورفولوجياً دور الصامت فإنه فونولوجياً ليس فونيماً وإنما تحقق فريد للفونيم ـُـ.

إن القرابة الصوتية بين الاثنين أكيدة وواضحة. ثم إنهما لا يخضعان لعملية الاستبدال فيما بينهما، إذ ليس ثمة زوجان من كلمتين تختلف فيه الواحدة عن الأخرى لكون الأولى تحوي و والثانية ـُـ أو العكس.

إن هذا التحقق الفريد للفونيم ـُـ يكتسب صفة الاطباق في السياق المطبق.

نسق الصوائت

من كل ما ذكرنا، نخلص الى الآتي: إن كل هذا العدد الضخم من الصوائت في اللهجة الزغرتاوية ما هو بشكل عام، سوى تحقق لستة فونيمات. وهذه، تندرج في نسقين:

النسق الأول – الفونيمات القصيرة

| | متقدم | متأخر |
|---|---|---|
| مغلق | ـِـ | ـُـ |
| مفتوح | ـَـ | |

النسق الثاني – الفونيمات الممدودة.

| | متقدم | متأخر |
|---|---|---|
| مغلق | ـٍـ | ـٌـ |
| مفتوح | ـًـ | |

# بحث في فونولوجيا اللغة العربية

أوديت بتي

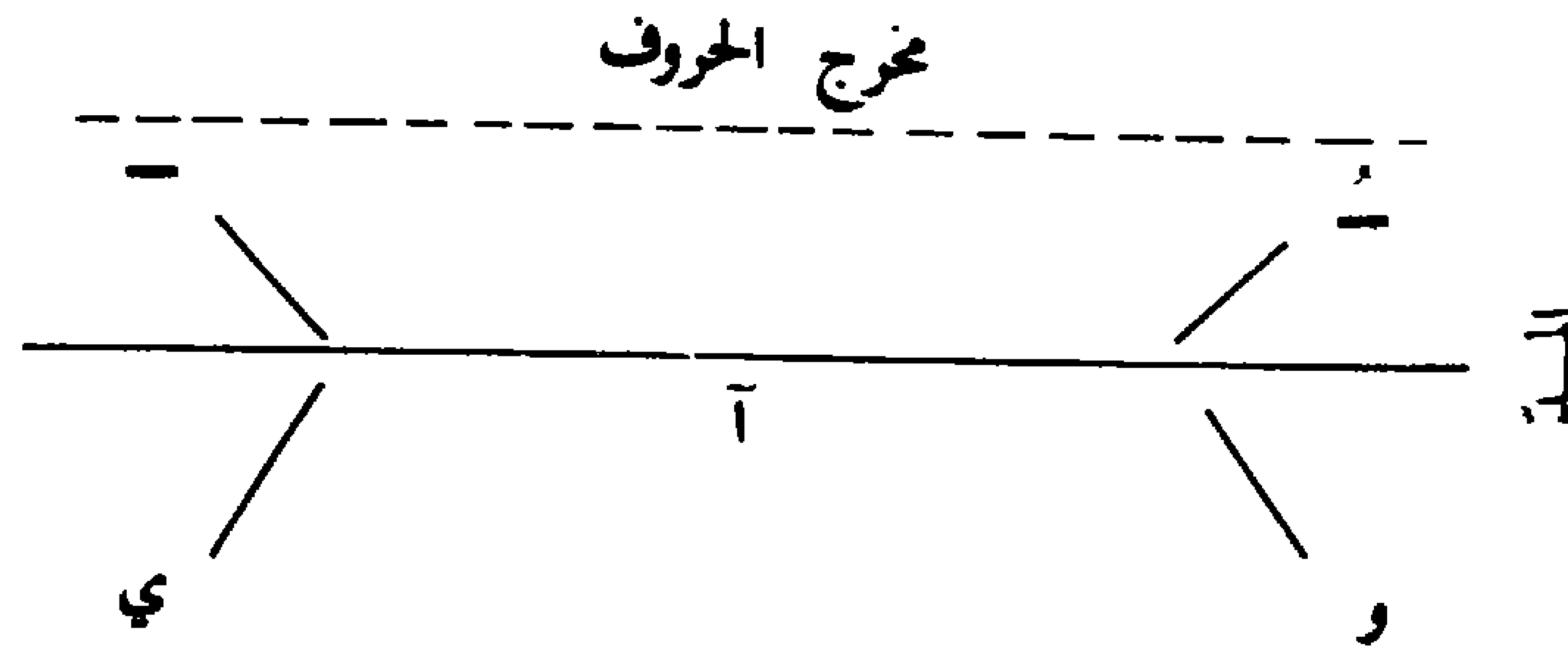
**هذه الدراسة في نصها الأصلي كتبتها الباحثة الفرنسية أوديت بتي مساهمةً منها في هذا العدد الخاص. ونحن ننشر ترجمتها العربية هذه (النص الفرنسي لم ينشر بعد) دون تعديل في المصطلح العربي بحسب معجم المصطلحات الوارد في آخر هذا العدد. وذلك لأنّ الترجمة العربية تمّت تحت إشراف الباحثة نفسها.**

**عناصر الوصف وفق الاستشراق الكلاسيكي[١] :**

الفونولوجيا هي الميدان الذي قطعت فيه الالسنيات مجموعات جزئية مغلقة تنجح في تحديد وحداتها ووظيفتها : ونعني بهذه المجموعات المنظومتين المصوتية ( Vocalique ) والصوامتية ( Consonantique ).

فاذا أخضعنا اللغة العربية إلى طرق التحليل التي استخدمتها المدرسة الفونولوجية الفرنسية لـ أ. مارتينيه[٢] لأمكننا التوصل إلى أن منظومتها المصوتية تشتمل على ستة صويتات ( Phonemes ). موزعة بالتساوي على ثلاثة صويتات قصيرة هي الكسرة والفتحة والضمة. التي تتميز في الطول وفي الكم عن الصويتات الطويلة الأخرى : الياء والواو والألف.

نحن اذن ازاء شكل ذي ثلاثة حدود تميزه خاصةُ مخرج الحرف وخاصةُ الطول التي تسمح بشطر المجموعة الجزئية الأولى بطريقة متساوية وفق الشكل التالي :




**الشكل رقم (١) المنظومة المصوتية للغة العربية**

يكشف لنا المخطط السابق عن أن المنظومة المصوتية للغة العربية تتميز بسهولة كبيرة مردُّها أساسا إلى عدد المصوتات القليل بالنسبة لعدد الخواص وإلى التشكيل الذي تم ادخاله بواسطة العلاقة بين المجموعة القصيرة والمجموعة الطويلة.

فإذا حللنا الآن المنظومة الصوامتية، فاننا نلاحظ أن علامة الجهر تقيم صلة ما بين:

ت س ش خ ح

و د ز ج ع ء

تاركة خانة الصويتات الخاصة بـ (ب، ف، ر،) فارغة.

وفوق ذلك تنضاف إلى علامة الجهر علامة التفخيم التي تدخل صلة ما بين:

ت د س ز

و ط ض ص ظ

وعلامة التشديد التي تشطر كلَّ المنظومة المذكورة إلى مجموعتين متساويتين.

إن خاصتي التفخيم والتشديد في المنظومة الصوامتية للغة العربية تؤكد نزعة النحاة الأوائل لبناء نسق ( Ordre ) ما في لغتهم كما سبق أن لاحظنا ذلك في المنظومة المصوتية.

فاذا ما قارنا، في الحقيقة، المنظومتين المصوتية والصوامتية للغة العربية لوجدنا في الحالتين تنظيما يقدم شكلين متساويين، مردهما في حالة المصوتيات إلى صلة المد، وفي حالة الصوامت إلى صلة الشد التي يعيدها البعض إلى الطول أو إلى الكمية أو إلى الكثافة الصوامتية.

وأخيراً فان وصف الفونولوجيا العربية يظل ناقصا إذا لم يشر إلى شبْهي المصوتات (و، ي،) اللذين استثارا لدى العرب عديدا من الخلافات سنأتي على تناولها في ما بعـد.

**الفونولوجيا في نظر العلماء العرب:**

يقتضي أن نشير قبل كل شيء إلى أن الوصف السابق لا يقدم فكرة، على صعيد الفونولوجيا، عن الروابط الحقيقية للمنظومة، وخاصة بين المصوتات والصوامت التي أوضحها العلماء العرب في العصور الأولى ضمن وصفهم.

لذلك، فبعد تقديم لمحة موجزة عن الابحاث الفونولوجية السابقة على عصور الاسلام الأولى،

سنحلل الأعمال التي قام بها العلماء العرب في مجال الفونولوجيا وسنجهد في التثبت من قيمتها.

**الفونولوجيا قبل العرب:**

في كتابه «تاريخ موجز للالسنيات من أفلاطون إلى تشومسكي» يؤكد ر.هـ. روبنس (R.H.Robins) أن «من المنطقي بدء تاريخ الدراسات الألسنية بالانجازات التي حققها الاغريق»[٣] والحق أن من الممكن اعتبار بداية القرن الخامس قبل الميلاد بدءاً لتأريخ الأعمال الفونولوجية التي قام بها الفلاسفة السابقون على سقراط، ثم سقراط وأرسطو وأفلاطون الذين تابع أعمالهم الفلاسفة الرومان وخصوصاً فارون (Varron) وبريسيان (Priscien).

ومما تجدر الاشارة اليه خصوصاً أن الاغريق كانوا منذ بداية القرن الخامس قبل الميلاد يستخدمون المنظومة الفينيقية لكتابة لغتهم. وكانت هذه المنظومة تقوم جوهرياً على عدم تسجيل سوى مجموع الاشارات الصوامتية بحيث يتوجب على القارئ اضافة الحركات أو المصوتات انطلاقاً من معنى الجملة المكتوبة. وباستخدام بعض الاشارات كالألف العبرية المطابقة لـ (a) الفينيقية كان الاغريق يمثلون الصويت المصوتي (a).

ومع ذلك، وعلى الرغم من أن الاغريق قد صاغوا ملاحظات هامة وخاصة بتمييزهم بين الصوامت والمصوتات «فانه ليس من الممكن القول ان الانجاز الاغريقي الروماني ذو أهمية أولية في تاريخ الفونولوجيا: فقد وضع الاغريق تصنيفهم ووصفهم على وجه الخصوص بمفردات سمعية انطباعية بدلاً من وضعها بمفردات مخارج الحروف»[٤]. أما الرومان فان أبحاثهم الالسنية تمتاز بالتصوير المجرد الذي أدخلوه في النحو الوصفي للّغة اللاتينية.

ولكي نبقى ضمن حدود المجال الفونولوجي، لنقل ان الاغريق كانوا أول من ميزّ بين أمرين: من جهة أولى، الوحدات التي كانت تطابق صدور أصوات أطلقوا عليها «فونيس (Phoneis)»، ومن جهة أخرى الوحدات التي أطلقوا عليها «سمفونا (Sumphona)» لأنها تسمع (مع) الأولى. وترجمت الفونيس في اللغة اللاتينية بكلمة (Vocalis) «مصوت»، وسمفونا بكلمة (Consonna) «صوامت» التي احتفظت بالمعنى الأصلي للكلمة باللغة اللاتينية (Cum) و (Sonus) أي: «رن مع».

ويخبرنا عالمُ ألسنٍ حديث هو أندريه مارتينيه (André Martinet) بدوره أن «المصوتات تمثل الصوت[٥] وأن الصوامت هي الأصوات التي تدرك بصعوبة دون مساعدة حركة أو مصوت سابق أو لاحق..»[٦] ويؤكد أن «الحد بين الاثنين ليس واضحا تمام الوضوح دوماً»[٧]

والمدرسة الراهنة المسماة (Generativiste) أو التكوينية لتشومسكي تُخضع من جديد الصوامتَ

والمصوتاتِ (الحروف والحركات) إلى معالجة واحدة[٨]، توزع الوحدات إلى أجزاء منفصلة يتم تحديدها بوصفها «عقدا من الخواص الفونولوجية» خاضعة لمجموعة خصوصية من الضغوط.

ان الأجزاء المنفصلة الفونولوجية في فونولوجيا تشومسكي وهال ( Halle ) هي (+صامت) مثل ( P,T,Q,S,Š ) أو (-صامت) مثل (U, I, A). وتعرف هذه الأجزاء أيضاً بحسب الخواص الحادة التي تميز بين أجزاء (+حادة) مثل (S, S) وأجزاء (-حادة) مثل (P,T,Q)، وبحسب عدد الضغوط في ما بين الأجزاء، والشرط الذي يفيد أن أي جزء فونولوجي لا يمكن أن يكون في آن واحد (-صامت) و (+صامت) يسمح بالعثور على التمييز بين المصوتات والصوامت.

أما في ما يخص العلماء العرب، فرغم أنهم تبنوا في وصفهم وجهة نظر تعتمد على مخارج الحروف، إلا أنه لا يبدو أنهم أقاموا توزيع وحدات لغتهم على أنماط من المعايير التي أشرنا اليها أعلاه. فالمصطلح العربي يوزع الوحدات الفونولوجية إلى (حرف) وجمعها حروف الذي يعني الحد الأقصى للشيء، وإلى (حركة) وجمعها حركات. وتنطبق الحروف والحركات على الصوامت والمصوتات كما رأينا، أما حروف المد فهي تعني، على وجه الدقة، الصوامت الممتدة أو أنصافَ المصوتات.

ولمعرفة ما تعنيه هذه المصطلحات في نظر العرب، والعلاقات التي تربطها إلى بعضها فقد اعتمدنا على عالم مغربي تبحر في العلوم الدينية وفقه اللغة هو ابن عبد السلام الفاسي (١٧١٧ - ١٧٩٩)[٩] الذي جهد في أن يشرح وأن يعلق على مؤلفات النحاة الذين سبقوه.

وهكذا كرس هذا العالم الكبير كتابا غير منشور[١٠] لشرح مطولة منظومة شعراً في الفونولوجيا العربية عنوانها «مخارج الحروف» لأبي القاسم الشاطبي (١١٤٤ - ١١٩٦)[١١]

والمخطوط الذي يعد ٧٣ صفحة مكرس بأكمله تقريباً لوصف حروف اللغة العربية والقواعد المتعلقة بمخارجها أثناء القول. وفي الصفحات العشر الأخيرة منه فقط انما يقوم الفاسي، معتمداً على الخواص المميزة للحروف ولحروف المد، بالتمييز بين الاثنين وبإعلامنا عن العلاقات التي تمارسها هذه الوحدات الدنيا للّغة مع الحركات.

وسنحلل الآن التعاريف والعلاقات التي أوضحها مؤلفنا لنرى ما إذا كنا نستطيع أن نستخلص منها الخواصَّ الملائمة لمنظومةٍ ما وأن نستنتج طريقة عملها.

يبدأ الفصل الذي يحمل عنوان «باب مخارج الحروف» بتعريف الكلمات الثلاث التي يتألف منها عنوان الدراسة. يشرح المؤلف:

«باب مخارج الحروف مركّب اضافي»[١٢] العنصر الأول في هذا المركب هو كلمة «باب» التي تعني: «منفذ في الشيء يتوصل به إلى معرفته والانتفاع به». فكلمة «باب» تدخل في مركب اضافي مع الشيء المقصود حقيقة، في المحسوسات مثل: باب الدار وباب المسجد وباب المدينة، ومجازاً، في المعقولات مثل باب الإعراب وباب الطهارة. وفي الحالة التي تكون فيها الاضافة مجازية، تعني كلمة باب منفذا ينطوي على تحديد الكلمة الثانية في المركب ويكون معناه آنذاك: «منفذ في الشيء يتوصل به إلى معرفته» تشبيهاً بالباب بمعناه المحسوس الذي يسمح هو أيضاً بتحديد شيء ما والتوصل اليه.

هذا المقطع الذي لا يتصل مباشرة بالفونولوجيا العربية مهم على كل حال لدواعٍ عديدة. فهو قبل كل شيء يعطينا فكرة عن الشكل الذي تم به تحرير المخطوط: في «اسلوب برقي» كما يقال عموما، لكنه دقيق على كل حال في ايجازه. انه الاسلوب الذي كان يلجأ اليه العلماء العرب في عصور الاسلام الأولى والذي سنعود للحديث عنه. ويستخدم الفاسي بالاضافة إلى ذلك طريقتهم في التعريف التي تعتمد أفكاراً ذات طبيعة لفظية ونحوية بل وحتى بيانية لحصر أشد الدلالات ثراءً ممكنا.

ويتابع المؤلف وفق الطريقة نفسها:

«مخارج جمع مخرج ومعناه موضوع الخروج»[١٣]. هذه الكلمة أضيفت إلى كلمة الحروف فاختصت بالاضافة وبات معناها «موضع خروج الحرف من الصوت، أي انفصاله عند توليده»، اذ – كما يؤكد الفاسي – ان الصوت «هو أصل له (للحرف) على ما سيأتي بيانه»[١٤]

هذا التعريف للمخرج مهم لأنه يقدم لنا مفهوماً لكلمة (أصل) التي سنرى أنها متعددة المعاني ولأن مصطلح «حرف» يعيدنا إلى مصطلح «صوت» الذي يعدنا المؤلف بتعريفه.

ويصل الفاسي الآن إلى الكلمة الثالثة من عنوان المخطوطة التي هي بالضبط كلمة «حروف»: يقول: «والحروف جمع حرف والحرف طرف الشيء ومنتهاه. ويراد بالشيء هنا الصوت. فالحرف اذن منتهى الصوت وغايته. وسمي حرفاً لأن الصوت قال فيه النظام: هو الهواء المتموج بتصادم جسمين. والهواء بالمد الفراغ، وما بين السماء والأرض الذي هو الجو والجسم اللطيف المسخر بين السماء والأرض. ولا يصح من معانيه الثلاثة المذكورة إلا هذا الثالث هنا فيكون الصوت عنده – أي عند النظام – من قبيل الأجسام وعلى هذا ذهب الجعبري[١٥] إذ قال: وما دونه الصوت، وحدّه هواء متموج بتصادم جسمين».

بعد أن قدم لنا المؤلف تعريفاً علميا للحرف في معناه المادي، فانه يقترح علينا معنى فلسفياً. يقول الفاسي: «الحق أنه – أي الصوت – من قبيل الأعراض. وقال الأشعري: انه تموج الهواء. وهو وإن جعله التموج وهو عرَض، فهو تسبب للصوت لا نفسه»[١٦]

فالصوت كما يؤكد الفاسي أكثر من مجرد تموج. انه كما يقول أبو بكر الباقلاني: «كيفية تعرض للهواء المتموج عند التموج». ويستنتج الفاسي: «الحرف اذن كيفية تعرض للهواء المتموج للقرع العنيف بمقاومٍ عند اعتماده في حيّز خاص فهو إذاً منتهى الصوت»(١٧).

**الحروف والحركات:**

وينتقل المؤلف، بعد ذلك الجزء الذي يؤلفه الحرف، إلى التراكيب التي يتجلى فيها. وبعد أن يعطي تعريفات لمفردات مثل «كلم» و«كلمة» و«كلام» يذكر بأن اللغة مؤلفة من ألفاظ أو من كلم موضوعة لمعان.

وبذلك ينهي الفاسي تعريف عنوان كتابه ويختم الفصل بتذكيرنا بتعريف الحروف: «فالحروف على هذا أصوات متحيزة في أحياز خاصة»(١٨).

ان البحث الطويل، الذي يؤلف عماد كتاب الفاسي والذي يتناول عدد أحياز مخارج الحروف وتحديد مواضعها في الجهاز الصوتي وكذلك الضغوط التي يفرضها اللّسان على المستوى الجزئي، جديرة بأن تدرس عن كثب كي نحاول أن نستخلص منها منظومتها على المستوى التحتي. هناك محاولات من هذا القبيل يقوم بها عدد من الباحثين. وبانتظار نتائج هذه المحاولات فاننا نستطيع تسجيل الوقائع التالية على صعيد الأجزاء:

أولاً، وخلافاً لما يمكن أن نظن، كما يقول المؤلف، فان كل واحد من الحروف التي تتألف منها اللغة العربية لا يطابق مخرجاً. ثم انه لفرط تداني مخارج الحروف بعضها من بعض، فاننا قد نخلط بين الحروف فلا يفهم كلامنا. في حين أن الحروف التي تتكون في الموضوع نفسه أو في موضع قريب جداً من موضع حرف آخر انما يتميز بعضها عن بعض بصفاتها. ويشرح الفاسي كعادته كلمة صفات بالعودة إلى أصل الكلمة:

«وأما الصفات فهي جمع صفة.. والصفة في الأصل مصدر. وصفتُ الشيء وصفاً، وصفتُ حليته أي ذكرتُ حليته المبنية له الكاشفة عن حقيقته».

ويستمر مؤلفنا وفق طريقته المألوفه في اعداد نظريته انطلاقاً من المعايير المستخلصة: فكما أن الحروف أصوات تتمايز في ما بينها بمخارجها كذلك فان «الصفات» التي تصفها يصدر بعضها عن طبيعة الحروف نفسها بما أن بعضها يوصف بـ(الذاتي) والبعض الآخر، وهو الذي يرد إلى مخرجه، يوصف بـ(الخارجي)(١٩).

هنا أيضاً سيكون من الاسراف أن نحاول المطابقة بين هذين النمطين من الصفات، اللذين ميزهما

الفاسي، وبين التمييز الذي قام به علماء الفونولوجيا الغربيون. لا سيما وأن مؤلفنا لا يفعل سوى أن ينقل وجهة نظر النحاة العرب في عصور الاسلام الأولى. وكل محاولة للمطابقة التامة المنظمة بين وصف النحاة العرب ووصف علماء الالسنيات في القرن العشرين ستؤدي إلى أن تخفي عنا المنظورات التي تحكمت في إعداد منظومة العرب اللغوية والتي تهمنا الآن على وجه الخصوص.

**صفات الصوت:**

لنلاحظ مع ذلك، وتلك ملاحظتنا الثانية، أنه على الرغم من أن العلماء العرب لم يتوصلوا إلى حد اعداد منظومة صوتية للغتهم فانهم كانوا يميزون بين قواعد القول والخواص الملائمة على مستوى المنظومة، والخصائص المنتمية إلى مجال التعبير، أي الاكثر اتصالاً بالمجال الثقافي. ولعل هذا هو الشاغل الذي بدا أنه يوجه التقسيم الذي وضعوه للصفات إلى صفاتٍ لا بد منها من أجل المحافظة على الفهم والى صفاتٍ ليست مما لا بد منه، وذلك سواء في اطار الصفات الداخلية أم في اطار الصفات المسماة خارجية. وعلى هذا النحو يجب تفسير هذه الجملة: «ثم انها تنقسم إلى ذاتيّ له وخارج عنه ضروري احتياجي وغير ضروري»[٢٠]

ويحدد المؤلف من ثَمَّ أن كل ما هو ذاتي له ضروري، في حين أن من بين الصفات الخارجية صفات ليست ضرورية: «الذاتي كله حاجي والخارجي منه الحاجي الضروري الأكيد.. وغير الضروري»[٢١].

**العلاقة بين حروف الحركة وحروف المدّ:**

لن نحاول أن نستخلص من الوصف المفصل الذي قام به الفاسي في كتابه كيفيةَ تمفصل البنى التي تحدد الوحدات اللغوية التي تؤلفها الحروف. وانما نفضل أن نقوم بذلك في ما بعد. لنسجل مع ذلك، وتلك هي ملاحظتنا الثالثة، أن المؤلف يعودَ أكثر من مرة إلى كلمة «المد»[٢٢] التي يقابل بها كلمة «القصر». وينبه إلى أن «المدّ» قد انقسم إلى «مد طبيعي» وإلى «مد فرعي». فالأول. في نظره، مرادف للامتداد، باعتبار أن حروف المد تمتد في أحياز مخارجها دون أن تصطدم بأي عقبة، في حين أن حروف المد الأخرى تطابق الكثافة التي تخرج بها الحروف في بعض الحالات. وهذا المد الأخير يمثل في الواقع «الشدّ» في حين أن وظيفة الأول هي التمييز بين الحروف الثلاثة: الألف والواو والياء عن الحروف الأخرى.

ان معيار المد هذا سيسمح للفاسي أن يُعد المنظومة الصوتية للغة العربية. ولتحقيق ذلك عليه أن يعثر على صيغة تبيح له أن يدمج المصوتات أو الحركات في التنظيم الذي بُدئ به مع الحروف، وسيقدم له «المدّ» هذه الصيغةَ بواسطة «حروف المد».

هذه الحروف الثلاثة ستظهر في شكلين: الشكل الأول يدمجها في منظومة «الحروف» باعتبار أن الألف والواو والياء تقوم بالوظائف اللغوية نفسها التي تقوم بها هذه الأخيرة ، وسيكون الشكل الثاني ، بمعنى ما ، نسخةً غير كاملة أو موجزة عن الشكل الأول في الحركات: الفتحة والكسرة والضمة.

ويشرح لنا الفاسي كيف توصل إلى هذه النتيجة في الصفحات العشر الأخيرة من كتابه الذي سنحاول أن نستشهد منه الآن بعدة مقتطفات ، وفي المقام الأول ، الاستشهاد الطويل الخاص بالجعبري الذي يذكره المؤلف بكامله:

«قال الجعبري ولنختم الباب بثلاث مسائل:

الأولى: قال أكثر النحاة: أن الفتحة متولدة من الألف والكسرة من الياء المدية والضمة من الواو بدليل السبق عند القائل به وسنبطله ، وقال قوم بالعكس بدليل أن كل حركة اذا أشبعت نشأ منها حرف مد يجانسها ، قلت معنى هذا أن يلفظ بعد الحركة بحركة مد زائدة ، وقال المحققون لا تتولد حركة من حرف ولا حرف من حركة اذ لا يكون الذاتي مادة للعرضي ولا بالعكس.

الثانية: قال قومٌ الحركةُ سابقة الحرف لتوقف وجود الحرف المبدوء به عليها ، وقال آخرون الحرفُ سابقها لصحة وجوده عارياً عنها ، وقال أهل التحقيق: متقارنان لما يلزم من تقدمها وتأخرها قيام العرض بذاته.

الثالثة: قال بعضهم الحرف أكثر من الحركة ويلزمه اجتماع الضدين. وقال بعض الحركة أكثر ويلزمه استقلال العرض وقال أهل الحق متساويان تساوي المسامتة لا المكافأة وهذا يعني ما في العقود»[٢٣].

ويورد الفاسي بعد ذلك ثلاثة أبيات من «العقود» للجعبري. قبل أن يتناول كل واحدة من النقاط المذكورة فيها بالتعليق. ويستند في ذلك إلى حجج كبار مؤسسي النحو العربي: الخليل (المتوفى سنة ( ٧٩١)[٢٤] وسيبويه (المتوفى سنة ٧٩٥)[٢٥] وابن جني (المتوفى سنة ١٠٠٢)[٢٦] مناقشاً اياها. ويستخلص الفاسي أخيراً من محاججته النتيجة التي هي في نظره النتيجة التي توصل اليها معظم النحاة أو كما يقول: «وهو مذهب أكثر النحاة والعقل». فحروف المد كما يقول معرضة للأكثر وللأقل[٢٧] وكل من يملك هذه الخاصة يملك حدّين. لكن حروف المد لا تملك بالاستقراء سوى الحركات. فيجب اذن اعتبار الحركات بداية لحروف المد ومعنى لها.

ويخلص عبد السلام الفاسي أخيراً إلى أن العقل والنقل متفقان على أن الحركات أبعاضُ حروف المد ، وعلى أن تضافر هذه الأبعاد هو الذي يمنح هوية حروف المد[٢٨].

وبعد أن يقدم لنا شرحاً عن الكميات المقارنة لحروف المد وللحركات، بمفردات الطول والمقاطع الصوتية يستخدم مؤلفنا الشرح نفسه ليبرر استخدامه لكلمتي «سابقة» و «متولدة».

«وحروف المد تنسب إلى الجوف باعتبار مبدئها فلتكن الحركة بعضها، وذلك أن الهواء اذا ارتفع من الجوف فإن انتهى إلى الاعتراض في الحلق فهو الألف، وان قصر عن ذلك فهو الفتحة، وان تجاوز الحلق وانتهى الى المتوسط في وسط اللسان فهو الياء، وإن قصر عن ذلك فهو الكسرة، وإن تجاوز ذلك إلى اعتراض في الشفتين فهو الواو، وان قصر عن ذلك فهي الضمة. فباعتبار قصورها عن مقاطع حروف العلة [٢٩] قيل ان الحركات أصلٌ لها وأنها تولدت عنها لأنه يعتبر في الصوت القاصرُ عن المقطع أنه أضيف اليه مثله[٣٠] فانتهى إلى المقطع وحصل حرف المد على الصحيح من أنه مقدر بحركتين باعتبار انتهاء الهواء. قيل في القاصر عنه انه بعضه ومتولد عنه».

وبعبارات أخرى يؤكد الفاسي أن صفات الأكثر، والسابقة والمتولد لا تُفهم إلا اذا أشرنا في كل مرة إلى أي نمط من المعايير نستند اليه. وفي نظر مؤلفنا أن كلمة «أكثر» تعود إلى الأطوال المتتالية للمقاطع الصوتية التي يمثلها الحرف والحركة، وأن كلمة «سابقة» تعود إلى اللحظة التي تتحقق فيها الحركة، وأن كلمة «متولد» مستخدمة هنا بمعنى مجازي يدل على التعليل التالي: لما كان المقطع المساوي مرتين لمقطع حركة يعادلُ حرف المد، فان من الممكن القول أن الحركة متولدة بواسطة هذا الأخير. وسنستخلص فيما بعد النتائج المترتبة على هذا التفسير.

ومهما يكن من أمر فإن الفاسي، وقد انتهى من إيضاح طبيعة الوحدات الدنيا للّغة، سيعمل على إضافة بعض التدقيقات على تركيب الحرف والحركة في القول:

«ان اللافظ اذا دفع الهواء من جوفه إرادةَ المخاطبة والتكليم تموجَ الهواء لذلك الدفع ولزمتْهُ كيفيةٌ هي الصوت عند القاضي أبي بكر فان انتهى إلى حيز وقرع مخرجاً من مخارج الحلق أو الفم أو الشفتين تموجَ لذلك القرع فتكيف بكيفيةٍ هي الحرف حيث اعتبر خصوص المخرج فان قرّ الهواء في ذلك المَخرج قراراً تاماً ولم يضطرب فالحرف ساكن وان لم يتم قرارُهُ واضطرب عند الاعتماد كان الحرف متحركاً لانفصاله عن الحيز بحركة وان لم ينته إلى حيز فهو الحركةُ فالحركةُ والسكونُ على هذا ليس عرضين للحرف ولكنْ للهواء المعتمد»

ثم يقول: «وعلى هذا يكون معنى قولنا حرف محرك أتى بعده بجزء حرف من حروف المد، واو في الضم وياء في الكسر وألف في الفتح»[٣١]

عند هذا الحد من عرضنا يمكننا التساؤل عما اذا كانت هذه العودةُ العنيدة لتأويل المصطلحات لا ترجع إلى النقص الذي كان يعتور معرفةَ العرب في تشريح الجهاز الصوتي والى جهل كامل على نحو

خاص بوجود الحبال الصوتية ووظيفتها[٣٢] . ودون أن نذهب إلى التأكيد على أن اكتشاف الحبال الصوتية كان سيعدل من طريقتهم في دراسة اللغة ، فان من الممكن الافتراض على كل حال بأن معرفتهم غير الكافية بتشريح الجهاز الصوتي قد عاقتهم إلى حد كبير في وصفهم الذي اعتمد جوهرياً على مخارج الحروف.

ولكي نظل ضمن حدود تأويل النحاة ، الذين استشهد بهم الفاسي ، فاننا سنقتصر على ملاحظة أن تناولهم للفونولوجيا بدا أنه يعتمد على منظور للّغة علينا أن نحاول إيضاحه.

يقترح علينا الفاسي في وصفه العناصر التالية :

١ - نمطان من الوحدات : الحروف ذات الشكلين ، البسيط والمزدوج أو االمشدد. وحروف المد الواو والياء والألف الممثلة بالهمزة ، التي يمكن أن يكون لها بالاضافة للشكلين السابقين شكلٌ موجز : الحركات ، الفتحة والكسرة والضمة مع تنويع طويل أو ممدود آ.ي.و.

٢ - تتمايز هذه الوحدات في ما بينها بمواضع أو محايز مخارجها. وتُعد هذه المحايز ، تسعة للحروف وثلاثة للحركات أي ١٢ حيّزاً.

٣ - وأخيراً الخصائص أو الصفات التي تسمح بتمييز الحرك. أي الحروف التي تتقاسم مخرج الحرف نفسه وكذلك المتشاركات أو الحركات التي تتكون في الحيّز نفسه.

ومن بين الصفات التي ذكرها النحاة ، والذين تتباين آراؤهم في هذا المجال ، يمكننا أن نذكر الصفات الضرورية الاحتياجية لتعريف مختلف الصويتات ، أي :

١ - التشديد الذي يسمح بتمييز الحروف عن الحركات.

٢ - الجهر الذي يميز مجموعة الصوامت الجهورة :

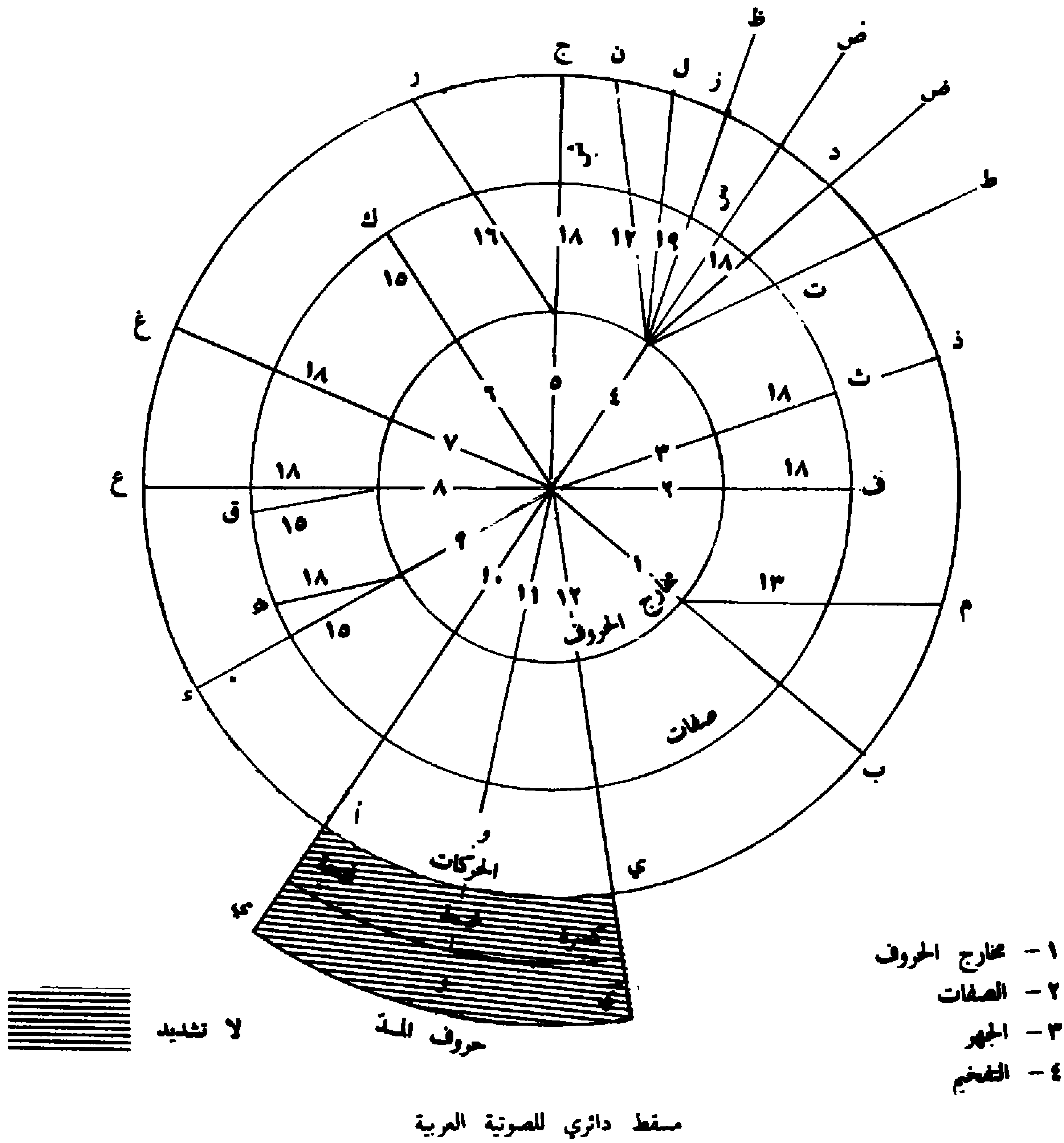
| | | |
|---|---|---|
| ض | ذ | س |
| ط | ز | ص |

٣ - التفخيم الذي يميز بين مجموعتين :

| | | | |
|---|---|---|---|
| ت | د | س | ز |
| ط | ذ | ص | ظ |

٤ - الملامح الأخرى : الرخاوة ، الاطباق ، الغُنّة ، التكرير ، الذلاقة ، والتي تميز كيفية خروج الصويتات وتكوِّن مع الصفات الثلاث الأولى الخواصَّ الثمانية الأصولية للفونولوجيا العربية.

ولنلاحظ أننا اذا كنا نهتم بهذه الخواص فلأننا نحاول الآن استخلاص منظومة اللغة لا قواعد القول. وعلى هذا فان مجموع العناصر المشار اليها آنفاً تسمح لنا ببناء مسقط دائري على النحو التالي:




مسقط دائري للصوتية العربية

١ - في هذا المسقط الدائري تقابل خاصة التشديد بين الحروف والحركات.

٢ - يمثل المستوى الأول من الشجرة الدائرية الاثني عشر مخرجاً للحروف ولحروف المد وللحركات.

٣ - أما المستوى الثاني فيمثل الكيفيات الست لخروج الصوت: الرخاوة، الاطباق، الغنّة، التكرير، الذلاقة، التشديد.

٤ - ويمثل المستوى الثالث الجهر.

٥ - ويمثل المستوى الرابع التفخيم.

٦ - وأخيراً المستوى الخامس الذي يميز بين الأشكال الطويلة أو القصيرة للمصوتات أو الحركات.

فاذا ما انتقلنا إلى لوحة ذات مدخلين، من ناحية الصوتيات المختلفة للشجرة مصنفةً وفق التسلسل الهجائي، ومن ناحية أخرى خواص المنظومة مرقةً، لحصلنا على البناء السجلي رقم «١».

إن هذا الشكل يستخلص تمييزا حاسماً بين مخارج الحروف من ناحية وكيفيات النطق من ناحية أخرى. كذلك، فان من الممكن أن نسجل بدايةَ تقارب خفيف يقوم بين نمطي الحروف المكتوبة بواسطة حروف المد والحركات أو المصوتات.

ونستطيع تعزيز هذا التقارب وأن نبرز «التقاطر» الذي يجعله مرئياً بتصنيف الموضوعات (أو الصويتات) وفق نسق مخارجها الذي يظهر في المسقط الدائري الذي رسمناه آنفاً.

على أن البناء السجلي رقم «٢» ليس ملائماً بعد من حيث أنه لا يقدم لنا فكرة عن شبكة العلاقات الخاصة بالمنظومة الصوتية الموضحة في المسقط الدائري.

ولوصل دائرة علاقات المنظومة والتحقق من عملها، فقد لجأنا إلى السجل القابل للتنظيم، الخاص بالبروفسور جاك بيرتان ( J. Bertin ) الذي سمح لنا بالتوصل إلى البناء السجلي رقم «٣».

ان خطوط هذا البناء في منتهى الأهمية لأنها تصور المنظومة التي أُدرجت فيها كلُّ الصويتات.

والحق أننا انطلاقاً من النقطة (آ) في أسفل الشكل إلى اليمين، وبواسطة مجموعة من التعارضات المتتالية نستطيع التوصل إلى النقطة (ب) في الوسط وإلى اليسار، بعد أن نقوم بالمرور بكل الصويتات.

وفضلاً عن ذلك فاللوحة الثالثة تُظهر أن معيار «المد» و «الشد ±»، بالنسبة للحروف وللشكلين القصير والطويل بالنسبة لحروف المد، يهيمن على كل منظومة اللغة العربية.

الحروف — الحركات

| | |
|---|---|
| | ١ |
| | ٢ |
| | ٣ |
| | ٤ |
| | ٥ |
| | ٦ |
| | ٧ |
| | ٨ |
| | ٩ |
| حروف المدة | ١٠ |
| | ١١ |
| | ١٢ |
| الصفات | ١٣ – الغنة |
| | ١٤ – التفخيم |
| | ١٥ – الاطباق |
| | ١٦ – التكرير |
| | ١٧ – الجهر |
| | ١٨ – الرخوة |
| | ١٩ – الذلاقة |
| | ٢٠ – المدة |
| | ٢١ – القصر |
| | ٢٢ – الشدة |

البنـــاء الســـجلي رقــم (١)

الحروف — الحركات

| | |
|---|---|
| مخارج الحروف | ١ |
| | ٢ |
| | ٣ |
| | ٤ |
| | ٥ |
| | ٦ |
| | ٧ |
| | ٨ |
| | ٩ |
| | ١٠ |
| | ١١ |
| | ١٢ |
| | ١٣ – الغنة |
| | ١٤ – التفخيم |
| | ١٥ – الاطباق |
| | ١٦ – التكرير |
| | ١٧ – الجهر |
| | ١٨ – الرخوة |
| | ١٩ – الذلاقة |
| | ٢٠ – المدة |
| | ٢١ – القصر |
| | ٢٢ – الشدة |

البنـــاء الســـجلي رقــم (٢)

| | خ | ت | ذ | س | ث | ص | ز | ج | ض | ع | ط | ه | د | ل | ظ | ف | ن | و | ب | ي | م | ح | ك | غ | ق | ش | ء | ر | ـِ | و | ـُ | ي | ـَ | آ |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| ١٩ – الذلاقة | | | | | | | | | | | | | | ■ | | | | | | | | | | | | | | | | | | | | |
| ٢ – مخرج الحرف | | | | | | | | | | | | | | | | ■ | | | | | | | | | | | | | | | | | | |
| ٣ – مخرج الحرف | | | ■ | | ■ | | | | | | | | | | | | | | | | | | | | | | | | | | | | | |
| ١ – مخرج الحرف | | | | | | | | | | | | | | | | | | | ■ | | ■ | | | | | | | | | | | | | |
| ١٣ – الغنة | | | | | | | | | | | | | | | | | ■ | | | | | | | | | | | | | | | | | |
| ٦ – مخرج الحرف | | | | | | | | | | | | | | | | | | | | | | | ■ | | | | | | | | | | | |
| ٧ – مخرج الحرف | ■ | | | | | | | | | | | | | | | | | | | | | | | ■ | | | | | | | | | | |
| ٨ – مخرج الحرف | | | | | | | | | | ■ | | | | | | | | | | | | ■ | | | ■ | | | | | | | | | |
| ٢٢ – التشديد | ■ | ■ | ■ | ■ | ■ | ■ | ■ | ■ | ■ | ■ | ■ | ■ | ■ | ■ | ■ | ■ | ■ | ■ | ■ | ■ | ■ | ■ | ■ | ■ | ■ | ■ | ■ | ■ | | | | | | |
| ٤ – مخرج الحرف | | ■ | | ■ | | ■ | ■ | | ■ | | ■ | | ■ | ■ | ■ | | ■ | | | | | | | | | | | | | | | | | |
| ١٧ – الجهر | | | ■ | | | | ■ | ■ | ■ | ■ | | | ■ | ■ | ■ | | ■ | ■ | ■ | ■ | | | | ■ | | | ■ | ■ | ■ | ■ | ■ | ■ | ■ | ■ |
| ١٤ – التفخيم | | | | | | ■ | | | ■ | | ■ | | | | ■ | | | | | | | | | | | | | | | | | | | |
| ١٨ – الرخوة | ■ | | ■ | ■ | ■ | ■ | ■ | ■ | | ■ | | ■ | | | | ■ | | ■ | | ■ | | ■ | | ■ | | ■ | | | | | | | | |
| ١٥ – الأطباق | | ■ | | | | | | | ■ | | ■ | | ■ | ■ | | | ■ | | ■ | | ■ | | ■ | | ■ | | ■ | | | | | | | |
| ٥ – مخرج الحرف | | | | | | | | ■ | | | | | | | | | | | | | | | | | | ■ | | ■ | | | | | | |
| ٩ – مخرج الحرف | | | | | | | | | | | | ■ | | | | | | | | | | | | | | | ■ | | | | | | | |
| ١٦ – التكرير | | | | | | | | | | | | | | | | | | | | | | | | | | | | ■ | | | | | | |
| ٢١ – القصر | | | | | | | | | | | | | | | | | | | | | | | | | | | | | ■ | | ■ | | ■ | |
| ٢٠ – المدة | | | | | | | | | | | | | | | | | | | | | | | | | | | | | | ■ | | ■ | | ■ |
| ١٠ – مخرج الحرف | | | | | | | | | | | | | | | | | | | | | | | | | | | | | | | | | ■ | ■ |
| ١١ – مخرج الحرف | | | | | | | | | | | | | | | | | | ■ | | | | | | | | | | | ■ | | | ■ | | |
| ١٢ – مخرج الحرف | | | | | | | | | | | | | | | | | | | | ■ | | | | | | | | | | ■ | ■ | | | |

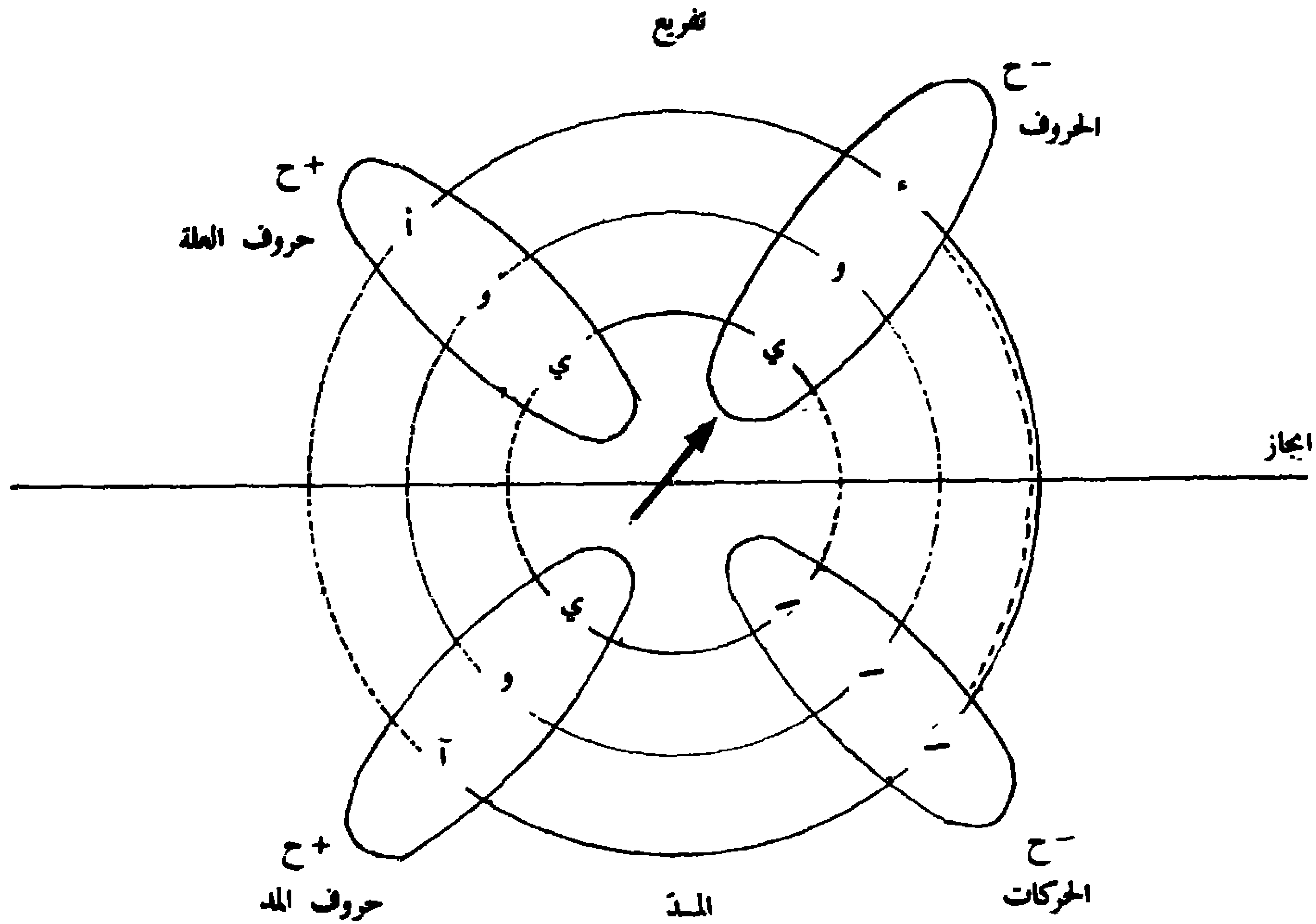
البنـــاء الســـجلي رقـــم (٣)

فانطلاقا من هذا المعيار نتوصل إلى شكلين متناظرين كل منهما بـ ٢٨ وحدة، أحدُهما يحمل العلامة (+) والآخر العلامة (−) (−ح، +ح).

أما المعيار الثاني لمخارج الحروف فيميز في (−ح) ثلاثة حروف لا تعتمد على مخارج في هذه المحايز وانما تتحيز ببساطة في ثلاثة محايز (م١) للكسرة، و(م٢) للواو، (م٣) للياء.

ويطابق حروفَ المد الثلاثة هذه الشكلُ الموجز للحركات الثلاث كما تطابق هذه الحركاتِ الثلاث الأجزاءُ الثلاثة آ،و،ي التي تساوي ضعف الأجزاء الأخرى والمشبهة بحروف المد.

ونستطيع أن نصور ما سبق في الشكل التالي:




يستخلص من الشكل أعلاه أن المنظومة الصوتية للّغة العربية تبدو متفرعة تفريعاً ثنائياً. كما يمكن لنا ملاحظة ذلك بعد التقطيع اللفظي إلى فرعين: حروف وحركات. والواقع أن المنظومة تنتظم بأجمعها من حول شكلين. متناظرين تماماً. للحروف والحركات. هذا التناظر ظهر لنا منذ بداية هذه الدراسة بعد استخلاصنا للوحدات اللغوية الدنيا بمقتضى منظور علم الألسنيات الغربي.

أما المنظومة التي نستخلصها الآن بمقتضى منظور النحاة العرب فتكشف لنا عن عامل سائدٍ ثان هو النزعة «الاتحادية» التي تعمل على الحد من التفرع الثنائي القائم. وهذا ما يُستخلص بوضوح من الشكل السابق. اذ بعد أن كرس النحاة جهودهم لاقامة علاقة بين حروف المد والحركات. مؤكدين أن حركتين تساويان حرف المد الذي يطابقها. فقد نجحوا في الحد من. كي لا نقول في الغاء. الثنائية (حرف/حركة)، وفي اعادة الوحدة للمنظومة بواسطة معيار «المد» الوحيد.

الا يتوصل معيار «المد» هذا بمعنييه الاثنين: التفريع بالنسبة للحروف والمد بالنسبة للحركات. إلى أن يدمج ثانيةً المنظومتين الجزئيتين، المصوتية والصوامتية، في مجموع واحد منظم؟.

**الوظائف التي خص بها العرب الفونولوجيا الخاصة بهم:**

ربما استطعنا أن نعثر على سبب هذا المنظور المتناقض في الظاهر من خلال البحث عن الوظائف

التي خص بها العرب الفونولوجيا الخاصة بهم.

فبمقتضى الدراسة التي قدموها لنا، نستنتج أنهم أرادوا القيام بوصف للّغة العربية يهدف في آن واحد إلى بحث عن الملامح التي يمكن أن تحدد مجموع الأجزاء المكونة للّغة وإلى بداية تنظيم يسمح بتحديد الواجبات الخصوصية التي تمارس على صعيد القول.

يضاف إلى ذلك أن النحاة وفقهاء اللغة كانوا يعتمدون، في وصفهم، على كلمات مستعارة من مختلف لهجات القبائل، كما كانوا يأتون بشواهد من الشعر(٣٣) محافظين بذلك على حجم استخدام اللغة العربية سواء من وجهة نظر القبائل المختلفة أو من حيث اتساع الدائرة الجغرافية المستخدمة فيها من ناحية أو المجالات التي تستخدم فيها والمفاهيم التي كانت قادرة على التعبير عنها من ناحية أخرى. وينتج عن ذلك أن اهتمام هؤلاء العلميّ كان يلتقي مع الوظائف التي خصوا اللغة بها، وهي جمع مختلف القبائل من حول لغة واحدة والرقي بمستخدمي هذه اللغة إلى مرتبة تجعلهم فوق الجماعات الأخرى التي سيدخلون في صراع معها والتي كان يتوجب أن يسيطروا عليها.

وهكذا، في حين كان النحاة يجهدون في ارساء قواعد معيار لغوي موحّد، انصرف فقهاء اللغة إلى أن يوجدوا له جذوراً في الأساس الثقافي المشترك بين أوساط متعددة تنتمي إلى مختلف مجالات الحياة: مجال النشاط اليومي، ومجال الأفكار القادرة على التعبير عن مفاهيم ثقافية. وأخيراً فان إجماع فقهاء الاسلام ينصب بوجه خاص على الارتقاء باللغة العربية وبالامة العربية إلى درجة التقديس. ولهذا فان مجموعة العلماء الذين يطلق عليهم «المحققون» كانت تسهر باخلاص على أن تكون الأطروحاتُ التي يقدمها اللغويون في ذلك العصر منسجمةً مع معطيات القرآن والسنة، أي مع الأرثوذكسية الاسلامية في الوقت نفسه الذي كانوا يتعاونون فيه جميعاً من أجل توحيد اللغة بتحديدهم «القراءات» المقبولة في القرآن(٣٤).

كان على هذا المشروع الهائل الهادف إلى الارتقاء باللغة والصادر عن تراث مشترك، غير المنقطع عن الحياة، والقادر على التكيف مع التعبير عن كل الفعاليات الانسانية، لكي يؤمن استمرار الخواص التي أشرنا اليها؛ أن يحددَ للّغة وظيفة تعليمية، وهي الوظيفة نفسها التي خص الاغريق بها اللغة من قبل.

والحق أنه حين كان سقراط يسأل كراتيل عما يفكر به حول «فضيلة الأسماء والعمل الصالح الذي يقدر وجوب اناطتها به» أجابه هذا الأخير: «أن تعلّم.. اذ عندما نعرف الأسماء نعرف الأشياء أيضاً(٣٥). كذلك فان عبد السلام الفاسي يخبرنا عن فائدة عمله مؤكداً:

«تناول مني أيها الطالب مخارج حروف المعجم التي هي كالموازين التي تقتضي بها الحقوق وتعرف بها مقادير الأشياء عن استقامة وزيادة ونقص لتستعين بها على اخراج الحروف من مخارجها المعينة لها من

غير زيادة ولا نقص... فتعرف لذلك حروف القرآن الذي هو عنوان السعادة وقائد العبد إلى رضى سيده وتغنم ما أعد الله على ذلك من رضوانه وينتفي عنك اللحن فيه الذي أمرنا باجتنابه والتحفظ منه وتوعدنا على ارتكابه وترك السعي فيما ينفيه عنا فتحصل على امتثال الأمر في الاجتناب المذكور.. ثم كمل بقوله وبصدق اختبارك الدرهم عند سماع صوته رديئه وجيده فكذلك الحرف يعرف صحيحه من فاسده بسماع صوته بقوله وعند صليل الزيف الـخ..»[٣٦].

وشأن تلميذ سقراط الذي يقدمه لنا أفلاطون في «كراتيل»، يعمل الفاسي كما نرى جيدا للقبض على قيمة الأشياء، إلا أنه في حين أن كراتيل لا يتمسك بتحديد العلاقة بين الأسماء والأشياء إلا من أجل أن ينفذ إلى حقيقتها فان العلماء المسلمين يضيفون إلى ذلك أن البحث عن الحقيقة أمر الهي يجب اتباعه اذا شئنا أن ننال ثواب الآخرة.

هذه الفضيلة الدينية التي يضيفها العرب على معرفة اللغة تخفي إلى حد ما كلَّ الفوائد التي كان النحاة يتوقعون استثمارها من أعمالهم والتي اقتصر الفاسي على الاشارة اليها بسرعة.

ان اختصاصيي الاشتقاق[٣٧] يدرسون الانسجام بين الألفاظ والمعاني كذلك الذي يمكن أن نستشفه بين (خضم) مع (خاء)، التي تعني أكل غذاء طرياً، و(قضم) مع (قاف)، عندما يكون الغذاء قاسياً. أو في استخدام كلمة (نضح) مع (حاء) للتعبير عن الرش الخفيف و(نضخ) مع (خاء) عندما يكون البلل شديداً. هذه الضروب المختلفة من الاستخدام تبحث في الواقع عن الانسجام بين الألفاظ والمعاني بحيث تنسجم الحروف القوية مع المعاني القوية. وثمة ملاحظات أخرى، أشار اليها أيضاً النحاة الذين ذكرهم الفاسي في كتابه حول الامكانات الموسيقية للكلمات على الرغم من أن ذلك لا علاقة له بالنحو. ومن المؤسف أن الجهود المبذولة في هذه الاتجاهات المختلفة لم تجد من يتابعها بين العلماء اللاحقين. ولا بد من انتظار عشرة قرون حتى نشهد علماء الالسنيات الغربيين يتعمقون في هذه الاتجاهات بمناهج وتقنيات مرهفة.

**النتيجـــة :**

آن لنا الآن أن نتساءل عما اذا لم يكن بوسعنا، على الرغم من الاتجاهات المشتركة التي أشرنا اليها بين علماء الألفاظ والنحاة العرب بدءاً من القرن الثامن وبين الألسنيين الغربيين في القرن العشرين، أن نشير إلى اختلافات في المنظورات في تحديد الاطار المفهومي للدراسات؟

لقد رأينا علم الألسنيات الذي سبق المدرسة التكوينية ( Générativiste ) لم يعمل على تحقيق تقديم وحيد لصويتات اللغة. حقا أن من الممكن لها أن تبنى انطلاقاً من مفاهيم الصوامت ومن

المصوتات، لكنها تبقى دوماً مضمرة. ومهمة علم الألسنيات أن يسجل التنويعات البنيوية بين مختلف اللغات ويرفض لنفسه البحث عن دلالات تقع خارج الاطار المفهومي المحدد.

هذه النزعة الوصفية للّغة لم تفعل سوى أن تحصنت في علم ألسنيات السنوات الأخيرة هذه. ويؤكد كل من تشومسكي وهال عند تحديدهما للاطار العام للنحو التكويني أن «الدراسة الوصفية للغة ما تهدف إلى بناء النحو. ويمكننا تصور اللغة على أنها مجموع من الجمل يمتاز كل منها بشكل صوتي مثالي وبتفسير ذي معنى داخلي مشارك. ان نحو لغةٍ ما هو منظومة القواعد التي تخصص هذه العلاقات وتحدد معانيها»[٣٨].

ومع اعترافهما بأن «الاتقان»، أي ما يحققه اللافظ - السامع فعلياً، يقوم، لا على المعرفة التي يملكها عن اللغة وانما على عوامل أخرى مثل حدود الذاكرة واللاانتباه والتسلية والمعارف والاعتقادات غير اللغوية.. الخ، فان المؤلفين يتصوران دراستهما بدءاً من لافظ - سامع مثالي لا يتأثر بعوامل من هذا النمط، وهي عوامل لا تتضمن صلةً نحوية ما نظراً لمفهومه عن النحو.

ويستخلص مما سبق، بوضوح تام، أن تناول المؤلفين لمبادئ الفونولوجيا التكوينية يتباعد عن تناول العلماء العرب في العصور الأولى الذين حاولنا التحدث عنهم. والواقع أنه في حين أن هؤلاء الأخيرين يحاولون تجريد حقيقة لغوية عينية لخصائص اللغة العربية، التي درست في لحظة متميزة من تاريخها، فان الالسنيين المحدثين يحاولون «تطوير نظرية للغات الطبيعية بوصفها، كذلك، منظومةً من الفرضيات تمس الخصائص الجوهرية لكل لغة انسانية»[٣٩]. وهكذا فانهما يدرسان في كتابهما عن «مبادئ الفونولوجيا التكوينية» نظرية العموميات الصوتية، أي ذلك القسم من علم الألسنيات العام الذي يخصص طبقة «التجليات الصوتية الممكنة» للجمل بتحديد المجموع العام للخواص الصوتية والشروط الخاصة بتراكيبها الممكنة».

لقد اجتذبت نظرية علم الألسنيات العام التي طرحتها المدرسة التكوينية عددا من المستشرقين الشباب الذين اعتنقوها. فجورج بوآس (G. Bohas) مثلاً، يدرس اللغة العربية في العصور الأولى بصبها في قالب موضوع انطلاقاً من «التجليات الصوتية الممكنة» التي أعدها التكوينيون الأميركيون. ولا شك أن هذه الأبحاث ستسهم في تقديم تحليلات دقيقة عن اللغة العربية بأدوات عمل مهمة بالنسبة للمستشرقين. على أنه لا يجب لهذا التدخل في اللغة العربية، انطلاقاً من «منظومة فرضيات»، أن يمنعنا من أن نقابل في كل لحظة بين النتائج التي حصل عليها علم الألسنيات وبين مجالات البحث الأخرى التي تتناول العالم العربي تحت طائلة الوقوع في متاهات النظريين التي كشف عنها بلاشير لدى علماء العصور الأولى: فنظرية العلماء المسلمين، كما يؤكد، هي نظرية المناطقة الذين اذ يبدأون من مقدمة انما يستخلصون منها النتيجة منتهين إلى اعتبارها صارمة صرامة العقيدة[٤٠].

على أنه ليس من مقاصد علم الألسنيات العام، القائم على اطار مفهومي قمنا بعرضه سريعاً أن يبني منظومة مثلى تعبر عن مجموع الظواهر الخاصة بمختلف قطاعات علم الألسنيات ولا أن يدرس فضلاً عن ذلك العلاقات التي تمارسها هذه القطاعات فيما بينها وبين المجالات الأخرى. فهناك فروع علمية أخرى تعمل على أن تقدم فكرة عن ثراء المدلولات أو عن خصوصية اللغات. فالسيمانتيون والانتروبولوجيون والسميوتيون مثلا سيدمجون في المنظومة القيم الثقافية أو الفردية التي يتجاهلها علم الألسنيات. وعلى المستشرق أن يبني تركيبا لكل النتائج باقامته مواجهة «العام» و «الخصوصي».

ويبدو أن عالم الأحياء دانشان (A. Danchin) يكشف مع ذلك عن القصور الذي ينطوي عليه كل تعميم حين يقول بمناسبة السيمانتيك: «انه الانعكاس المتميز للتاريخ الثقافي وللتاريخ الفردي، فهو يخط ذكرى التعلم، التعلم من الوسط الخارجي الذي يسهم في التكوين المتعاقب للهوية الفردية. كل شيء هنا ظرفي. ويسعنا حسب مستوى التحليل، أن نجد أشد اللغات فقراً وعمومية في بلد ما، وعلى سبيل المثال، نستطيع أن نتعرف، على مستوى أكثر غنى من الدلالات نسبياً، على لهجة ما اذا ما تابعنا زيادة المعنى، (وبالتالي الحد من حيّز تطبيقه) وأن نجد خصوصيات تعبير وأداء هي من عمل جماعة صغيرة، ثم تظهر اللغة العائلية بمهارتها وإلماحاتها، وأخيراً يظهر المعنى المحض بالنسبة لمن يتكلم، المعنى الفردي، غير القابل للتوصيل. والذي يستطيع أن يؤدي اذا ما استُخدم على هذا النحو إلى الجهد الشعري، حيث يغدو غيرُ القابل للتوصيل حداً للتبادل. ان وضع هذه البنى المتشابكة في علاقات (باللعبة الآلية التي تخلق التعقيد) يسمح بانتاج مجموع يتحاور أحياناً، بالصدفة، وهو مجموع أعلى كيفيا (في التعقيد) من عناصره»(٤١).

ولنلاحظ بشكل عابر أن مفهوم الذكرى، ومفهوم الهوية الفردية يترددان كثيراً على ألسنة العرب. ولكن لكي نعود إلى الوصف الصوتي الذي حاول العلماء المسلمون في العصور الأولى أن يقدموه لنا للغتهم والذي حاولنا القبض عليه من خلال كتاب عبد السلام الفاسي، فاننا نقول ان هذا الوصف يقع بالنسبة لمنظور علماء الفونولوجيا. على المستوى الذي يظهر فيه «المعنى المحض»، وذلك لأنه قد استخلص من حقيقة فريدة على الصعيد التاريخي أو على الصعيد الظرفي والانساني، باعتبارها تقوم على الوحي القرآني كما عبر عنه النبي محمد (ص) والذي يغدو فيه غيرُ القابل للتوصيل، كما هو الأمر لدى الشاعر، حدَّ تبادل.

يضاف إلى ذلك أنه، من أجل حماية غير القابل للتوصيل هذا، انصرف العلماء العرب إلى وصف التعبير آملين من ذلك استبعاد كل تغيير محتمل وبهدف أن يؤمنوا انتقاله وانتشاره بشكل جيد.

وكما هو الأمر بالنسبة لمبدَع الشاعر الذي نهدف فيه لادراك غير القابل للتوصيل الناتج عن تعقيد

مجموع فريد يجب الكشف عن هويته، كذلك فانه عبر دراسة التعبير انما تظهر مدلولات القرآن الظاهرة والمضمرة، وبعكس طريقة عالم الألسنيات الحديث الذي إذ يعتمد على مدلولات تنتمي إلى أفقر مستويات اللغة لأنها الأكثر عمومية، انما يبني الخواص التي تميز المفاهيم الصوتية المحتملة، فان الطريقة التي استخدمها العرب من خلال تعبير فريد يتم القبض عليه في كثافة حقيقية غنية بالممكنات، تهدف إلى أن تستخلص شبكة العلاقات التي ستوضح طبيعة المدلولات الصادرة عنها، وفق طريقة السميوتيكا المعاصرة، لكن هذه الطريقة قد كبحت في جزء منها على الأقل بالمبدأ الأولي الذي أعلنوا عنه منذ منتصف القرن الثامن والذي يوجد بمقتضاه نموذجٌ لغوي، أو شكل ثابت وكامل للّغة العربية يقابل خليط اللهجات.

واذا كنا مرغمين على الاعتراف بالطابع غير المنتظم للوصف الصوتي الذي قدمه العلماء العرب في العصور المشار اليها، فان علينا أن نسجل مع ذلك أنهم عملوا على الحفاظ على أشد اللغات دلالة، ساهرين على ابراز التضامن الذي يربط مختلف عناصرها.

ولعلنا نستطيع أخيراً أن نقول أن إرادتهم بناء نظرية للتعبر اللغوي، اعتباراً من شهادة وحيدة على لغتهم تقوم بدور «النموذج» للجماعة الاسلامية، يمكن أن تدل على أنه بعد أمد وجيز من فترة الوحي، عمل العرب على أن يسجلوا العلاقات التي تمارسها اللغة العربية مع الاسلام، المصدر الثقافي الأصولي، وانه على الرغم من الجهد الهائل في التجريد الذي قام به علماء تلك الحقبة، فان هذه الارادة قد حالت بينهم وبين التوصل إلى إعداد منظومة أمكن لنا مع ذلك بناءها بوقوفنا على صعيدٍ أعمق من ذلك الذي وقفوا عليه في تحليلاتهم.

**هوامش**

١ - راجع: تحليل نصي للفصل الأول من كتاب «الأيام» لطه حسين. أوديت بتي. مجلة المعرفة. العدد ١٨٢/١٩٧٧

٢ - حسب تعريف أندريه مارتينيه المذكور في ما بعد.

٣ - للتعرف على الفونولوجيا عموماً، راجع: (مبادئ الفونولوجيا) N.S. Troubetz-Koy, Principes de Phomologie

- أندريه مارتينيه: La description phonologique, avec application au parler franco-provençal d'Auteville (Savoie), Geneve, Droz et Paris, Minard, 1966.

- وحول الوصف الفونولوجي، راجع: Eléments de Linguistique Génerale الفصل الثاني، وحول وصف اللغات. ص ٣٤ - ٥١. والفصل الثالث حول التحليل الفونولوجي والفونولوجيا الوظيفية.

- حول الفونولوجيا العربية، راجع: Cantineau J., Esquisse d une phonologie de l'Arabe classique, in Bulletin de la Societé de Linguistique de Paris 43 tome fasc. I No.126 Klincksick 1947, P.93, 140.
Nada Tomich Le parler Arabe du Caire, Paris 1964, Mouton et Co.

- وحول المقارنة بين فونولوجيا اللغة الفرنسية وفونولوجيا اللهجة المصرية راجع:

Petit O., Phonetisme français et Phonetisme arabe, Paris. BELC, 1967 (Polycopie).

٤ – راجع : Grammaire Larousse du Français Contemporain
J. Chevalier, C. Blanche — Benveniste, M. Arrivé et J. Peytard, 1964, P.13, 14.

٥ – مبادئ الفونولوجيا.. ص ٤٧

٦ – المرجع السابق. ص ٤٨

٧ – المرجع السابق ص ٥٠ وكذلك ص ٧٤ حيث يؤكد مارتينيه أن «الصوتية والمقطعية هما خاصة واحدة. ومن المفيد عموماً أن نميز بين منظومة المصوتات ومنظومة الصوامت. فما نعنيه بالصوامت والمصوتات ليس مجرد ظهورهما في نص واحد. أي تقابلها. وانما تتابعها الواحد بعد الآخر على مدى القول، أي تضادهما».

٨ – راجع ن. تشومسكي وم. هال. مبادئ الفونولوجيا.

٩ – أي أبو عبد الله محمد بن عبد السلام بن محمد بن عبد السلام بن أبي حميد. ولقبه الفاسي. ولد في فاس عام ١١٣٠ هـ/١٧١٧م وتابع دروس فقيه اللغة أبي حفص عمر بن عبد الله بن عمر بن يوسف بن العربي (توفي سنة ١١٨٨ هـ/١٧٧٤ م بعد أن كان قد تعلم القراءات السبع للقرآن. وبعد أن قام بسفرة طويلة في شمالي البلاد لاتمام علومه القرآنية. عاد إلى فاس لدراسة الأدب والعروض والتاريخ وعلم الانساب. كما تابع دروسا في المنطق والتفسير والفقه والحديث والحساب وعلم الفرائض الذي يحدد توزيع الميراث. ثم ذهب إلى مدينة سوس ليواجه بمعارفه معارف العلماء الأخرين فيها وليقوم بمهنة التعليم بدوره. وتوفي عن عمر يناهز الخامسة والثمانين. ودفن بالقرب من باب الفتوح في مدينة فاس.

وقد ترك عديداً من المصنفات تتضمن شرحاً وتعليقاً على مؤلفات العلماء الذين سبقوه. (راجع ادريس السغروشني. اطروحة لدكتوراه الحلقة الثالثة، ١٩٧٧ ص ١٦.

١٠ – حققها ادريس السغروشني.

١١ – القاسم بن فرج بن خلف بن أحمد أبو القاسم الشاطبي الرعيني، ولد في الشاطبة (اسبانيا) عام ١١٤٤/٥٣٨ وتوفي في القاهرة عام ١١٩٦/٥٩٠ التي كان يدرس فيها القراءات في المدرسة الفاضلية. وهو ناظم قصيدتين تعليميتين: اللامية والرائية. الأولى هي نظم لكتاب الداري والمسماة (التيسير) حول القراءات والتي عرفت باسم الشاطبية.

١٢ – مخارج الحروف ص ١

١٣ – م س ص ١

١٤ – م س

١٥ – م س ص ٢

١٦ – م س ص ٢.

١٧ – م س ص ٢.

١٨ – م س ص ٣.

١٩ – م س ص ١٥.

٢٠ – م س ص ١٥.

٢١ – م س ص ١٥.

٢٢ – م س ص ٧٣.

٢٣ – م س ص ١٣٤.

٢٤ - أبو عبد الرحمن الخليل بن أحمد بن عمر بن تميم الفراهيدي (١٠٠-٧١٨/١٧٠-٧٨٦) وهو مؤسس علم العروض. وكان استاذا لسيبويه. ولد ومات في البصرة حيث عاش فقيراً. ألف «كتاب العين» حول اللغة. وكتاب «معاني الحروف» و «العروض» و «النغم».

٢٥ - أبو بشر عمر بن عثمان الملقب سيبويه (١٤٨-٧٦٧/١٨٠-٧٩٦). يعتبر امام النحاة. كان أول من وضع أسس النحو بوصفه علما. ولد في شيراز وجاء الى البصرة ليتابع دروس الخليل. وألف كتابه الشهير (الكتاب) الذي يعتبر نموذجاً في بابه. ثم ذهب إلى بغداد لمناقشة الكسائي. ومات في الأهواز.

٢٦ - أبو الفتح عثمان الموصلي (توفي ٣٩٢/١٠٠٢). كان أحد أئمة النحو واللغة. كما كان شاعراً. ولد في الموصل ومات في بغداد. ألف عدة كتب في نقد الشعر وخاصة حول المتنبي وفي الاشتقاق وفي قراءات القرآن وكتباً في اللغة ككتاب (سر الصناعة) و (الخصائص) و (التصريف الملوكي).

٢٧ - مخارج الحروف ص ١٣٦.

٢٨ - المرجع السابق ص ١٣٧.

٢٩ - المرجع السابق ص ١٣٨.

٣٠ - المرجع السابق ص ١٣٧.

٣١ - المرجع السابق ص ١٣٨.

٣٢ - موسوعة الاسلام. مادة تشريح. ص ٧٢٥-٦.

٣٣ - ر. بلاشير ( R. Blachere ). «تاريخ الأدب العربي. من الاصول حتى نهاية القرن الخامس عشر». وزارة الثقافة. دمشق ١٩٧٤. يكشف بلاشير عن مثالب جمع الشعر ويمكن أن نضيف إلى ذلك ولع النحويين بالغريب الذي كبح جهد التجريد الذي كان يقوم به علماء ذلك العصر.

٣٤ - حددت القراءات بسبع وأتاحت دراستها ظهور علم القراءات الذي درسه معظم العلماء. راجع في ذلك بلاشير. Introduction au Coran Paris 1947, P. 103-130

٣٥ - أفلاطون. المؤلفات الكاملة. الجزء الخامس. القسم الثاني. كراتيل. Cratyle Paris, Les Belles Lettres, 1931, P.130.

٣٦ - مخارج الحروف ص ٢٣.

٣٧ - مخارج الحروف ص ١٨.

٣٨ - راجع: Chomsky et Halle, Principes de Phonologie Generative, P.21.

٣٩ - المرجع السابق ص ٢٤.

٤٠ - أحاط بلاشير في تاريخه للأدب العربي بالأسباب الباعثة على الدراسات اللغوية في العصور الأولى: «لم تولد الدراسات النحوية واللغوية الأولى ابدا من الرغبة في تحديد بنى ووظائف اللغة العربية. وانما من الحاجة الماسة لقراءة النص القرآني. وتجلت مع الجيل الذي عاصر الخليفة الأموي عبد الملك (٦٥-٦٨٥/٨٦-٧٠٥) لدى قراء القرآن نزعة نحو قواعد القراءات المختلفة للقرآن».

ولا بد من الالحاح أيضاً كما أشار إلى ذلك بلاشير أيضاً على الشروط التي دعمت الجهود الجبارة التي بذلت في هذا المجال ونعني بها: انبعاث لغات مختلفة كالسنسكريتية والفارسية واليونانية والهندوسية التي استثارت التفكير وسهلت جهد التجريد الذي برهن عليه علماء القرن الرابع الهجري.

٤١ - راجع: A. Danchin, Stabilisation fonctionnelle et épigenese, une approche biologique de la genese de l'identité individuelle, in "L'Identité", Paris, Grasset, 1977, P.207.

# ملاحظات حول الإحصاء والإستقصاء في الدراسة الأسلوبية

[ مثل تطبيقي على الأبنية العروضية في شعر صلاح عبد الصبور ]

د. هيثم الأمين

لن نبحث في هذا المقال طرق الاحصاء والاستقصاء المتبعة في الدراسات الألسنية أو الأسلوبية أو العلوم الأخرى، فهذا الأمر يستوجب بحد ذاته دراسة خاصة متخصصة[1]. إنما ندرس هنا أهمية الاحصاء والاستقصاء في الأبحاث الأسلوبية وموقعها منها.

ولكي لا يكون بحثنا في المطلق، فإننا سنتخذ لدراستنا مثلاً من دراسة أسلوبية قمنا بها على الابنية العروضية ووظائفها في شعر صلاح عبد الصبور نجد فيها حظاً وافراً من الاحصاء والاستقصاء يكفينا مؤونة هذا المقال[2]

أما أبواب هذا المقال فستكون على الشكل التالي:

الباب الأول: مفاهيم البنية والاستنساب والوظيفة بين الواقع الاحصائي والواقع الاسلوبي.

الباب الثاني: الاحصاء والاسلوبية بين الموضوعية والذاتية ودور الاستقصاء في هذا المجال.

**أولاً: مفاهيم البنية والاستنساب والوظيفة بين الواقع الاحصائي والواقع الأسلوبي.**

لا شك أن الواقع الاحصائي مختلف عن الواقع الاسلوبي؛ فالأول متعلق بقيم رياضية جبرية أو حسابية والثاني متعلق بقيم أدبية. إلاّ أن الواقع الأدبي قد يخضع للاحصاء، وذلك لأن فيه وحدات يمكن تعدادها كالبيت والتفعيلة أو الجزء (في الشعر) والجملة والمستفرد والمستصوت والوحدات النغمية[3] وغيرها. وهذا يعني ان النصوص الأدبية ليست واقعاً كيفياً فحسب بل هي خاضعة للتكميم. إلاّ أننا نعود فنؤكد على أن المعطيات الاحصائية تبقى خارجة على الوقائع الاسلوبية. مثال ذلك وجود ٤٥٪ من شعر

صلاح عبد الصبور على بحر الرجز، وهذا الأمر هو واقع احصائي يخضع لتعداد الأبيات تعداداً حسابياً. أما معنى وجود هذه النسبة من الأبيات على بحر الرجز فهو التعليل الاسلوبي لهذاالواقع الاحصائي[٤]. وعلى هذا فان ما هو مناسب في الاحصاء ليس مناسباً، بالضرورة، في الاسلوب. وهذا يعني أن عملية الاحصاء يجب أن تخضع لمبدأ الاستنساب الاسلوبي وليس لمبدأ الاستنساب الاحصائي وإلاّ أصبح كل احصاء نجريه على متن أدبي، جديراً بالاهتمام؛ كأن نحصي مثلاً عدد كلمات كتاب ما، وهو احصاء قد يكون مناسباً في مجال الطباعة إلاّ أنه لا قيمة له في الدراسة الاسلوبية. أما إذا افترضنا أن البنية العروضية في الشعر الحديث بصورة عامة، وفي شعر صلاح عبد الصبور بصورة خاصة، مرتبطة بالتقاليد الشفهية للشعر العربي القديم؛ فان احصاء ٤٥٪ من شعر صلاح عبد الصبور على بحر الرجز هو جزء من التدليل على صحة هذه الفرضية، علماً بأن الرجز كان بدوياً (في مقابل القريض الذي كان حضرياً) وان الارتجال كان مرادفاً للارتجاز(٥؟) هذا مع العلم بأن التدليل على صحة هذه الفرضية يرتكز على وقائع احصائية أخرى في استعمال الأبحر الأخرى أو في العودة الى استعمال جوازات كانت رائجة في الشعر القديم ثم اسقطها المتأخرون مثل مفاعلن في حشو الكامل[٥].

إذن فالاحصاء يجري على بنية مناسبة اسلوبياً. ولكن ما الذي يحدد استنساب هذه البنية؟.

يقودنا هذا السؤال الى الكلام على مبدأ الوظيفة. وهو المبدأ الثالث في الدراسة الاسلوبية بعد البنية والاستنساب.

إن ما يحدد البنية المناسبة في الدراسة الاسلوبية هو وظيفتها الاسلوبية. فإذا كان الاحصاء يستتبع البنية والبنية تستوجب الاستنساب فإن الاستنساب يستدعي الوظيفة. فالبنية المناسبة هي البنية ذات الوظيفة[٦]

ولن نتكلم هنا على الوظيفة الذاكرية[٧] للبنية العروضية في الشعر العربي؛ وهي وظيفة عامة مشتركة بين الشعر القديم والحديث؛ فهذه البنية، بتساوي الأجزاء أو الأبيات والاشطر فيها، تسهل الحفظ على الذاكرة[٨]؛ بل سنتكلم على الوظيفة الخصوصية للمثل الاحصائي الذي أعطينا.

إن البنية العروضية لشعر صلاح عبد الصبور قائمة على نوعين من الشعر، شعر عمودي[٩] يشكل ٥٪ من مجموع ديوانه، وشعر غير عمودي يعتمد التفعيلة ويشكل ٩٥٪ من ديوانه[١٠].

هذا القسم الأخير مؤلف من ٣٨٠٠ بيت تتقاسمها الأبحر الآتية بالنسب التالية:

| | | | |
|---|---|---|---|
| الرجــز | : | ١٧١١ بيتاً | بنسبة ٤٥٪ |
| المتدارك | : | ١١٥٠ بيتاً | بنسبة ٣٠،٢٦٪ |

الكامل : ٣٠١ بيت بنسبة٧,٨٩٪

الرمـل : ٢٦٦ بيتاً بنسبة ٧٪

الوافر : ٢٦٠ بيتاً بنسبة ٦,٨٤٪

المتقارب : ١٠٩ أبيات بنسبة٢,٨٩٪[١١]

لو قارنا تواتر الأبحر في الشعر القديم وفي شعر صلاح عبد الصبور كما يظهر في لائحة التواتر (لائحة رقم ١) لرأينا ان الحيّز الأكبر في شعر صلاح عبد الصبور غير العمودي يشغله بحرا الرجز والمتدارك (الرجز ٤٥٪ والمتدارك ٣٠،٢٦٪). أما في الشعر القديم الممثل في هذه اللائحة فان نسبة استعمال هذين البحرين ضئيلة جداً (الرجز ٢,١٤٪ والمتدارك صفر٪). وهذا يعني أن ابتعاد شعر صلاح عبد الصبور عن الشعر العمودي لا يكمن في ترك البيت واعتماد الجزء أو التفعيلة كوحدة عروضية في الشعر فحسب بل يكمن أيضاً في استعمال المتدارك بهذه النسبة المرتفعة. أما استعمال الرجز بنسبة ٤٥٪ فانه ابتعاد عن الاستعمال العروضي القديم للقريض، وهو زيادة على ذلك اقتراب من الاستعمال العروضي الأقدم للرجز البدوي. وهذا الاقتراب من الواقع العروضي الأقدم، أي السابق على نظرية الخليل بن أحمد، تؤيده وقائع عروضية تتعدى الرجز في شعر صلاح عبد الصبور. منها استعمال جوازات ندر استعمالها بعد الخليل كمفاعلن في حشو الكامل؛ وفي الاتجاه المعاكس، أي في الابتعاد عن الواقع العروضي للقريض وللشعر اللاحق لنظرية الخليل، يعتمد صلاح عبد الصبور جوازات في الرجز والمتدارك بشكل عام. ترفضها نظرية الخليل وذلك كاستعمال مفاعيلن في حشو الرجز واستعمال فاعلُ في حشو المتدارك، واستعمالات مشابهة تبينها لائحة الجوازات (لائحة رقم ٢). حتى اننا لنرى ان العناصر العروضية عند الشاعر تشكل نسقاً عروضياً جديداً موازياً للنسق العروضي للشعر القديم إلاّ انه متميز عنه في كثير من المواضع. هذا النسق الجديد ذو ثلاثة محاور: الأول محور الرجز وقد استوعب معظم الأبحر المختلطة[١٢] في النسق القديم بالاضافة الى الأبحر ذات الايقاع الهابط[١٣] (أي التي تحتمل وتداً مفروقاً) كالبحر السريع والمنسرح والمقتضب، وذلك لأننا نجد في حشو الرجز عند صلاح عبد الصبور جوازات يمكن ردها الى هذه الأبحر (انظر لائحة رقم ٢).

المحور الثاني هو محور المتدارك وفيه ثلاثة اتجاهات: الأول تسود فيه فَعِلُنْ وفِعْلُنْ وتندر فيه فاعل. والثاني تستعمل فيه فَعِلُنْ وفِعْلُنْ وفاعلُ على قدم المساواة. والثالث لا تستعمل فيه سوى فَعِلُنْ وفاعلن. ومن الملاحظ هنا ان فاعلُ تحتمل وتداً مفروقاً أي انها ذات ايقاع هابط.

المحور الثالث يجمع الأبحر القليلة الاستعمال، وهي الكامل والرمل والوافر والمتقارب. وهي تراعي عامةً الجوازات التي سمحت بها نظرية الخليل العروضية إلاّ في مواضع قليلة لا يمكن اعتبارها احصائياً.

## لائحة رقم (١)

### لائحة تواتر الأبحُر في الشعر العمودي بالمقارنة بشعر صلاح عبد الصبور[١٤]

( انظر طبعات الدواوين في المراجع )

| البحر | شعراء الجاهلية الستة<br>٢٧٣١ بيتاً | جميل<br>٦٩٤ بيتاً | عمـر<br>٢٩٦٨ بيتاً | بشّار<br>١٤٣٩ بيتاً | أبو تمام<br>٦٧٥٩ بيتاً | المتنبي<br>٥٣٠٨ابيات | ابن شهيد الاندلسي<br>٨٣٦ بيتاً | المجموع<br>٢٠٧٥٥ بيتاً | صلاح عبد الصبور<br>عمودي<br>٢٠٠ بيت | صلاح عبد الصبور<br>غير عمودي<br>٣٨٠٠بيت |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| الطويل | ٪٤٨٫٦٢ | ٪٧١٫٠٣ | ٪٢٦٫٦٠ | ٪٣٠٫٢٣ | ٪٢٤٫٩٨ | ٪٢٧٫٥٦ | ٪٣٥٫٤٠ | ٪٣٧٫٧٧ | ٪٠٫٣٠ | ٪٠٫٠٠ |
| المديد | ٪ ١٫٢٦ | ٪ ٠٫٠٠ | ٪ ٢٫٦٧ | ٪ ٠٫١٣ | ٪ ٠٫١٨ | ٪ ٠٫٠٠ | ٪ ٠٫٠٠ | ٪ ٠٫٦٠ | ٪٠٫٠٠ | ٪ ٠٫٠٠ |
| البسيط | ٪١٣٫٣٢ | ٪ ٤٫٩١ | ٪ ٧٫٤٦ | ٪١٢٫٣٦ | ٪١٧٫٥٢ | ٪١٤٫٧٧ | ٪١٣٫٤٠ | ٪١١٫٩٢ | ٪١٫٣٠ | ٪ ٠٫٠٠ |
| الوافر | ٪١٢٫٨١ | ٪ ٦٫٩١ | ٪ ٦٫١٥ | ٪ ٧٫٩٩ | ٪ ٨٫٦٦ | ٪١٤٫٣٧ | ٪ ٠٫٠٠ | ٪ ٨٫١٢ | ٪٠٫٢٥ | ٪ ٦٫٨٤ |
| الكامل | ٪١٤٫١٧ | ٪ ٨٫٩٣ | ٪١٨٫١٠ | ٪١٥٫٤٢ | ٪٣١٫١٢ | ٪١٧٫٢١ | ٪٢٨٫٩٣ | ٪٢٥٫٥٤ | ٪٩٥ | ٪ ٧٫٨٩ |
| الهزج | ٪ ٠٫٠٠ | ٪ ٠٫٠٠ | ٪ ٠٫٣٦ | ٪ ٠٫٨٠ | ٪ ٠٫٠٦ | ٪ ٠٫٠٠ | ٪ ٠٫٠٠ | ٪ ٠٫١٧ | ٪٠٫٠٠ | ٪ ٠٫٠٠ |
| الرجز | ٪ ٠٫٧٥ | ٪ ٤٫٦١ | ٪ ٠٫٩٣ | ٪ ٤٫٢٣ | ٪ ٠٫٨٨ | ٪ ٢٫٩٣ | ٪ ٠٫٧١ | ٪ ٢٫١٤ | ٪٠٫٩٧ | ٪ ٤٥ |
| الرمل | ٪ ٤٫١٣ | ٪ ٠٫٠٠ | ٪ ٨٫٥٤ | ٪ ٣٫٧٥ | ٪ ٠٫٧٠ | ٪ ٠٫٢٢ | ٪ ٨٫١٣ | ٪ ٣٫٦٣ | ٪٠٫٦٠ | ٪ ٧ |
| السريع | ٪ ٠٫٧٥ | ٪ ٠٫٠٠ | ٪ ٢٫٤٤ | ٪ ٤٫٤٠ | ٪ ٢٫٣٠ | ٪ ١٫١٣ | ٪ ١٫٠٧ | ٪ ١٫٧٣ | ٪٠٫٠٠ | ٪ ٠٫٠٠ |
| المنسرح | ٪ ٠٫٣٥ | ٪ ٠٫٠٠ | ٪ ٣٫٣٤ | ٪ ٥٫٣٠ | ٪ ٣٫٦١ | ٪ ٦٫١٠ | ٪ ٢٫١٠ | ٪ ٢٫٨٢ | ٪٠٫٠٠ | ٪ ٠٫٠٠ |
| الخفيف | ٪ ٠٫٠٠ | ٪ ٣٫٨٨ | ٪١٩٫٥١ | ٪ ٩٫٣٨ | ٪ ٨٫٦٤ | ٪ ٩٫٨٠ | ٪ ٣٫٣٠ | ٪ ٧٫٧٤ | ٪٠٫٠٠ | ٪ ٠٫٠٠ |
| المضارع | ٪ ٠٫٠٠ | ٪ ٠٫٠٠ | ٪ ٠٫٠٠ | ٪ ٠٫٠٠ | ٪ ٠٫٠٠ | ٪ ٠٫٠٠ | ٪ ٠٫٠٠ | ٪ ٠٫٠٠ | ٪٠٫٠٠ | ٪ ٠٫٠٠ |
| المقتضب | ٪ ٠٫٠٠ | ٪ ٠٫٠٠ | ٪ ٠٫٠٠ | ٪ ٠٫٠٠ | ٪ ٠٫٠٠ | ٪ ٠٫٠٠ | ٪ ٠٫٠٠ | ٪ ٠٫٠٠ | ٪٠٫٠٠ | ٪ ٠٫٠٠ |
| المجتث | ٪ ٠٫٠٠ | ٪ ٠٫٠٠ | ٪ ٠٫٠٠ | ٪ ٠٫١٣ | ٪ ٠٫٠٩ | ٪ ٠٫٠٠ | ٪ ٠٫٠٠ | ٪ ٠٫٠٣ | ٪٠٫٠٠ | ٪ ٠٫٠٠ |
| المتقارب | ٪ ٣٫٧٧ | ٪ ٠٫٧٣ | ٪ ٤٫٧٨ | ٪ ٥٫٧٥ | ٪ ١٫١٢ | ٪ ٥٫٩٣ | ٪ ٦٫٩٧ | ٪ ٤٫١٤ | ٪٠٫٣٥ | ٪ ٢٫٨٩ |
| المتدارك | ٪ ٠٫٠٠ | ٪ ٠٫٠٠ | ٪ ٠٫٠٠ | ٪ ٠٫٠٠ | ٪ ٠٫٠٠ | ٪ ٠٫٠٠ | ٪ ٠٫٠٠ | ٪ ٠٫٠٠ | ٪٠٫٢٥ | ٪٣٠٫٢٦ |

## لائحة رقم (٢)

### لائحة جوازات الأجزاء عند العروضيين وطريقة تحقيقها عند صلاح عبد الصبور

| الجزء | جوازاته في الحشو حسب الخليل | تحقيقه عند صلاح عبد الصبور | استنساخ الجوازات بالمقطع عند الخليل | استنساخ الجوازات في شعر صلاح عبد الصبور |
|---|---|---|---|---|
| فعولن | فعولن – فعولُ | فعولن – فعولُ | ن – • | ن – • |
| فاعلن | فاعلن – فَعِلُنْ<br>فِعْلُنْ | فاعلن – فعِلن<br>فِعْلُن – فاعلُ | • ن – . – – | • ن – . – –<br>ن ن – |
| مفاعيلن | مفاعيلن – مفاعلن<br>مفاعيلُ | انظر مفاعلتن | ن – • • | انظر مفاعلتن |
| مستفعلن | مستفعلن – مفاعلن<br>مفتعلن – فعلتن<br>مستفعلُ – مفاعلُ | مستفعلن – مفاعلن<br>مفتعلن – فعلتن<br>مفاعيلن – مفاعيلُ | • • ن –<br>• ن – • | • • ن –<br>ن – • • |
| فاعلاتن | فاعلاتن – فعلاتن<br>فاعلاتُ | فاعلاتن – فعلاتن<br>فاعلاتُ | • ن – •<br>• • ن – | • ن – • |
| مفاعلتن | مفاعلتن – مفاعيلن<br>مفاعلن – مفاعيلُ | مفاعلتن – مفاعيلن<br>مفاعلن – مفاعيلُ | ن – ن ن –<br>ن – • • | ن – ن ن –<br>ن – • • |
| متفاعلن | متفاعلن – مستفعلن<br>مفاعلن – مفتعلن | متفاعلن – مستفعلن<br>مفاعلن | ن ن – ن –<br>• • ن – | ن ن – ن –<br>• • ن – |
| مفعولاتُ | مفعولاتُ – فاعلاتُ – فعولاتُ | —— | ن – • • | —— |

الرموز: /ن/ مقطع قصير. /–/ مقطع طويل. /•/ مقطع ذو طول متغير (أي يمكنه أن يكون طويلاً أو قصيراً على حد سواء).

ما يمكن استنتاجه في هذا المجال هو أن صلاح عبد الصبور قد اتخذ لنسقه العروضي الجديد عناصره من النسق القديم ووضعها في بنية جديدة قد تطابق أحياناً البنية القديمة كما هو الحال في الكامل والوافر والرمل والمتقارب. وقد توازيها احياناً كما هو الحال في الرجز، وقد تختلف عنها كما هو الحال في المتدارك وبصورة خاصة في الاتجاه الثاني منه.

هذا مع العلم أن بنية الايقاع الصاعد. وهي بنية الاجزاء التي تحتمل وتداً مجموعاً. هي البنية المهيمنة في النسقين القديم والحديث مع ان موضع بنية الايقاع الهابط. وهي بنية الاجزاء التي تحتمل وتداً مفروقاً والقليلة الاستعمال في النسقين. قد انتقل من مستفعلن (. — ن.) وفاعلاتُ (. ن — ن) ومفعولات (.. — ن) التي استوعب معظمها الرجز وحوّلها الى الايقاع الصاعد. الى فاعلُ (— ن ن) الجزء الجديد في المتدارك.

ومن الممكن تعميم هذه النتائج على باقي الشعر الحديث ذي التفعيلة إذا ما اجرينا على متن ممثّل لهذا الشعر احصاءات مماثلة للاحصاءات التي اجريناها على متن شعر صلاح عبد الصبور.

الاستنتاج الثاني هو ان دور الاحصاء في استخلاص البنية العروضية لشعر صلاح عبد الصبور هو دور حاسم، وإلاّ ظللنا نعتبر هذا الشعر قائماً على عروض الخليل إلاّ فيما يختص باطوال الابيات.

ولو ربطنا بين هذه البنية ووظيفتها الذاكرية لوجدنا انها موازية في ذلك لبنية الشعر القديم وان الاستنساب واقع فيها نظراً لاحتمالها للوظيفة الذاكرية، وإلا لما جاز الاحصاء عليها.

**ثانياً: الاحصاء والاسلوبية بين الموضوعية والذاتية ودور الاستقصاء في هذا المجال.**

من المتعارف عليه أن الدراسات الأدبية، مهما حاولت أن تكون موضوعية، لا تستطيع أن تصل في ذلك الى مرتبة العلوم الرياضية أو الفيزيائية أو حتى الاجتماعية والفلسفية. وهذا عرف له ما يبرره من ذاتية دلالة الأدب وصعوبة الوصول فيه الى رأي مشترك، أي الى نظرة موضوعية.

هذا الكلام يعني بكل بساطة ان الاسلوبية، وهي علم الاسلوب، أمر مستحيل. والواقع ان الاسلوبية، منذ قيامها في بداية هذا القرن حتى يومنا هذا، ما زالت تتخبط في متاهات يندر أن تجد فيها الموضوعية مكاناً لها. إلاّ أنه لا يخفى علينا يفاعة هذا العلم. والتخبط في هذه السن دليل عافية لا دليل قصور. والواقع أيضاً انه رغم هذا التخبط فان الاسلوبية قد حققت، في مجال دراسة النصوص الأدبية، شرطي العلم؛ وهما الموضوع والمنهج. فالموضوع هو الاسلوب[١٥] والمنهج هو الاعتماد على الوقائع الملموسة التي قد تخضع للاحصاء؛ لا اطلاق الاحكام المسبقة على هذا النص أو ذاك تبعاً لانفعالاتنا الذاتية بهذا النص أو بذاك[١٦].

إلا ان اتّباع المنهج الاحصائي قد لا يكفينا شر الذاتية في الدراسة الاسلوبية على الرغم من وجود

المبادىء الذهبية الثلاثة: البنية والوظيفة والاستنساب. من ذلك ان نتوهم استنساب بنية ما في نص أدبي، أي ان نصل بين بنية ووظيفة، لا صلة بينهما موضوعياً في نص أدبي. وبمعنى آخر ان نعطي احكامنا الذاتية صبغة موضوعية باستعمال الاحصاء.

في هذه الحال، ما هي الضمانة التي تعطينا دليل الموضوعية في الدراسة الاسلوبية ما دام الاحصاء يمكن ان يكون تمويهاً لحكم ذاتي؟

تصور انك قلت لصبي: «اشرب يا فلان». فذهب الصبي الى المائدة وأكل؛ فانك تعرف انه لم يفهم عليك. فتعود فتشرح له واقعاً كيف يتم الشرب. فاذا ما طلبت منه مجدداً ان يشرب وشرب؛ يكون قد فهم عليك وتكون قد تحققت من فهمه. ولكن إن قال نقاد الشعر الحديث ان العروض اصبح مطلقاً من مطلقات الشعر العمودي وان الشعر الحديث حاول كسر هذا المطلق[17]، وهذا حكم صحيح ولكنه لا يتعدى الحدس، فكيف يمكن التحقق من صحة هذا الكلام؟

نلجأ الى الاحصاء فنرى ان صلاح عبد الصبور، مثلا، يعود الى استعمالات عروضية بطل استعمالها عند المتأخرين من شعراء الشعر العمودي، كزيادة علة غير لازمة في اوائل بعض الابيات وهو استعمال جاهلي معروف. *أو اثبات المقطع ما فوق الطويل (التشديد بعد المدّ مثل في شابٍّ) في حشو الابيات* وهو أمر يرفضه العروضيون في الشعر إلا في عروض المتقارب[18] وعند القافية والتصريع أو استعمال مفاعلن في حشو الكامل وهو استعمال قديم ندر عند المتأخرين. هذا بالاضافة الى وجود جوازات في الرجز (مفاعيلن) وفي المتدارك (فاعلُ) لم يكن يسمح بها عروض الشعر القديم[19].

ولكن وجود هذه الوقائع العروضية في شعر عبد الصبور لا يكفي لاثبات وجود المطلق العروضي عند جمهور الشعر القديم. ولكي يكسر الشعر الحديث هذا المطلق فلابد للمطلق من وجود.

نلجأ إذن الى الاستقصاء[20] فنعمد الى عدد من الاشخاص المهتمين بالشعر ونعرض عليهم قصائد لعبد الصبور ترد فيها هذه الوقائع العروضية التي احصيناها سابقاً[21]، ونرى ماهي ردود فعلهم عليها.

فاذا كان رد الأول بأن هذا (أي شعر عبد الصبور) كلام جميل لكنه ليس شعراً لانه لا يقع على أبحر الخليل الستة عشر، وهذا موقف يمثل رأي كثير من المهتمين بالشعر، فاننا سنترك هذا الرأي جانباً، لا لأنه رأي غير سديد، بل لأنه لا يقدم لنا، في التفاصيل، مادة لاستقصائنا. هذا مع العلم ان هذا الرأي من حيث المبدأ العام يُظهر لنا مدى سلطة العروض على اعتبار الشعر شعراً عند فئة الناس المهتمين بالشعر والممثلين بهذا الرأي. واذا تعرَّف الثاني والثالث على هذا الشعر وعرفا فيه «أوزاناً معروفة» قابلاها احياناً بشعر عمودي يحفظانه[22]. الا انهما اعترضا على استعمالات، في هذه القصائد التي قرأاها، تشير

١٠٠ = مباشرة الى «فاعلُ» في المتدارك والى «مفاعلن» في الكامل والى الوقائع العروضية التي احصيناها في شعر عبد الصبور والتي، إما ان تردنا الى وقائع عروضية في الشعر القديم سابقة على الخليل، أو أن تخرجنا عن النسق العروضي القديم الى النسق العروضي الحديث: اذا كان ردّ الثاني والثالث كذلك فاننا نتوقف عنده لنرى انه يعترض على استعمالٍ أجازه الخليل وعلى استعمال آخر لم يجزه إلا انه دخل في نسق عروضي جديد. وهذا يقربنا من صحة القول بوجود مطلق عروضي عند جمهور قرّاء الشعر وسامعيه، ومن صحة القول بان الشعر الحديث، ومنه شعر عبد الصبور، قد حاول كسر هذا المطلق بدليل اعتراض هذين القارئين على مواضع الخروج عن هذا المطلق العروضي. اما اذا لم يعترض الرابع حتى على هذه الاستعمالات، واذا استطاع ان يتعرف الى اوزان القصائد التي قرأها، فإن ذلك يعني أن النسق العروضي الجديد قد اصبح قائماً في أُذُن هذا المخبر، وانه بامكانه ان يميز بينه وبين النسق القديم على انهما نسقان مختلفان ولو ان فيهما عناصر عروضية مشتركة.

هذا الاستقصاء البسيط امكننا من الربط بين الواقع العروضي في شعر صلاح عبد الصبور والمطلق العروضي في اذهان ممثلين عن جمهور قراء الشعر وسامعيه. ولولا ذلك لبقيت الصلة، بين الواقع العروضي القائم على الاحصاء والمطلق العروضي القائم على حدس النقاد، قائمة على الظن. والاستقصاء هنا بمثابة *التحقق من الفهم في مثل الصبي الذي اعطيناه سابقاً.*

كل هذا للوصول الى القول بان الموضوعية أمر هش في الدراسات الأدبية. وأنه رغم التحرز في إيجاد البنية على أساس إحصائي وفي تحميل هذه البنية وظيفة ملائمة، ورغم التحقق من استنساب هذه الوظيفة لهذه البنية بواسطة الاستقصاء؛ فان محاذير استعمال الإحصاء والاستقصاء في الدراسات الاسلوبية تبقى أكبر من الركون الى يقين المعرفة العلمية الموضوعية. فالحقائق في النصوص الأدبية غالباً ما تخفيها اشارة بسيطة يكتشفها حدس القارىء او السامع بسهولة وقد تمر عليها الاحصاءات مرور الكرام. ولذلك فانك كثيراً ما تجد دراسات أسلوبية أو أدبية تعتمد الاحصاء إلا انها تنهار تماماً وتفقد علة وجودها أمام ملاحظة بسيطة حول النص المدروس.

هذا يرجعنا الى «شارل بايي» « Charles Bally » ابي الاسلوبيين الذي ربط بين الحدس والبحث الموضوعي؛ أو حتى الى عبد القاهر الجرجاني الذي يعطينا في تعريف الكناية والاستعارة والمجاز عامة أمثلة كـ«زيدٌ أسدٌ» أو «كثير الرماد» أو «رأيت أسداً» و«وردت بحراً». ويبحث في جمال المجاز وفضله على الحقيقة من خلال هذه الأمثلة المعروفة وغيرها طوال صفحات؛ ثم يخلص الى القول:

«إعلم أن من شأن هذه الاجناس ان تجري فيها الفضيلة، وأن تتفاوت التفاوت الشديد. أفلا ترى في الاستعارة العاميَّ المبتذل كقولنا «رأيت أسداً. ووردت بحراً. ولقيت بدراً» والخاصي النادر الذي لا تجده إلاّ في كلام

الفحول ولا يقوى عليه إلاّ أفراد الرجال كقوله: «وسالت باعناق المطي الاباطح»[٢٣].

## الهوامش

١ - انظر: Ch. Muller — *Initiation*
— *Principes*

٢ - H. El Amine — *Les Structures*

٣ - انظر مقابلات هذه المصطلحات في معجم الالفاظ اللغوية في آخر هذا العدد.

٤ - انظر: H. El Amine — *Les Structures*, p.75-76.

٥ - أ - انظر: R. Blachère — *Deuxième contribution.*

٥ - انظر: H. El Amine — *Les Structures*, p.70-71.

٦ - انظر: G. Mounin — *Structure, Fonction.*

٧ - نسبة الى الذاكرة.

٨ - انظر: M. Jousse — *L'Anthropologie du Geste* p.203 et p.238.

٩ - نستعمل هنا «عمودي» بمعناها الحديث الذي اكتسبته عند نقاد الشعر الحديث. أي هذا النوع من الشعر الذي لم يخرج عن عروض الخليل. واذا خرج ففي تغيرات بسيطة خاصة في القافية.

١٠ - هذه الاحصاءات وما سيليها اجريت على «ديوان صلاح عبد الصبور» المؤلّف من: الناس في بلادي - اقول لكم - احلام الفارس القديم - تأملات في زمن جريح - (وهذه المجموعات الأربع صادرة في الآثار الكاملة من منشورات دار العودة - الطبعة الأولى بيروت ١٩٧٢). بالاضافة الى مجموعته الخامسة: شجر الليل - دار الوطن العربي - الطبعة الأولى. أما شعره المسرحي فلم يخضع لهذا الاحصاء.

١١ - انظر تحديد البيت غير العمودي وارجاع القصائد الى اوزانها في:
H. El Amine — *Les Structures* p.49 à 65.

١٢ - الابحر المختلطة هي الأبحر المُشَكَّلة من جزءين مثل البسيط والطويل وغيرها.

١٣ - انظر: E.I.2. Article ʿArūd. p.688 à 698.

١٤ - ان ارقام لائحة تواتر الابحر في الشعر العمودي تؤيدها اعمال بن شيخ وجان كلود فادي في هذا الاتجاه.
انظر: J.D. Bencheykh, les voies d'une creation, p. 429, à 455

١٥ - لا شك ان الاسلوب يحتاج الى تعريف. والتعريف يختلف من دارس لآخر وهذه عقبة اخرى من عقبات الدراسة الاسلوبية في مواجهة الموضوعية.

١٦ - تحفظ[*] لا بد منه وهو انه حتى في الدراسات الاسلوبية التي تعتمد هذه المنهجية لا بد من اطلاق حكم مبدئي هو اختيار المتن المدروس.

١٧ - انظر: غالي شكري - **شعرنا الحديث الى اين؟** ص: ٣٤ - ٣٦. ٤٩. ٥٤.

١٨ - في الشعر العربي مثـــل واحـــد على استعمال المقطـــع مـــا فوق الطويـــل في عروض المتقـــارب. انظر: A. Roman, *Remarques*, R.O.M.M., p.292, Note 3.

١٩ - فيما يختص بهذه الوقائع العروضية في شعر صلاح عبد الصبور انظر: H. El Amine: *Les Structures*, p.66-80.

٢٠ - انظر: H. El Amine — *Les Structures:* Petite enquête p. 147 a 156.

٢١ - لقد اجرينا هذا الاستقصاء على اربعة مخبرين شعراء أو مهتمين بالشعر تتراوح اعمارهم بين ٢٨ و٧٥ عاماً. وطلبنا منهم ابداء ملاحظاتهم العروضية على القصائد التي قرأوها.

٢٢ - احد هذين المخبرين قابل بين وزن المقطع الثاني من قصيدة «تأملات ليلية» وهي القصيدة الأولى من مجموعة «شجر الليل» ص٨. وبين هذا البيت:

كل بالدمع له شانُ　　　يغنيه ليسأل لِمْ بانوا

٢٣ - عبد القاهر الجرجاني. **دلائل الاعجاز.** ص١١٢

## المراجع


- إبن شهيد، **ديوان إبن شهيد الأندلسي.** تحقيق Charles Pellat. دار المكشوف. الطبعة الأولى. بيروت ١٩٦٣.

- أبو تمام، **ديوان أبي تمام حبيب بن أوس.** تحقيق شاهين عطية. مكتبة الطلاب وشركة الكتاب اللبناني. بيروت ١٩٦٨.

- ابو الطيب المتنبي، **العرف الطيب في شرح ديوان أبي الطيب.** تحقيق الشيخ ناصيف اليازجي؟

- أمرؤ القيس، علقمة، النابغة، عنترة، زهير، طرفة. **The Divans of the six ancient Arabic poets** تحقيق Ahlwardt. لندن ١٨٧٠.

- بشار بن برد. **ديوان بشار بن برد.** تحقيق بدر الدين العلوي. دار الثقافة. بيروت (المقدمة أيلول/سبتمبر ١٩٦٣).

- جميل. **ديوان جميل بن عبد الله العذري.** تحقيق Gabrieli في La Rivista Degli Studi Orientali XVII

- صلاح عبد الصبور. **ديوان صلاح عبد الصبور. الآثار الكاملة.** دار العودة. الطبعة الأولى. بيروت ١٩٧٢.

تضم هذه الطبعة المجموعات الأربع الأول:

**الناس في بلادي.** طبعته الأولى في بيروت ١٩٥٧

**أقول لكم.** طبعته الأولى في بيروت ١٩٦١

أحلام الفارس القديم. طبعته الأولى في بيروت ١٩٦٤

تأملات في زمن جريح. طبعته الأولى في بيروت ١٩٧٠

– صلاح عبد الصبور، شجر الليل. دار الوطن العربي. الطبعة الأولى. بيروت نيسان ١٩٧٢.

– عبد القاهر الجرجاني. دلائل الاعجاز. تعليق وشرح عبد المنعم خفاجي. الطبعة الأولى. مكتبة القاهرة بمصر. ١٩٦٩

– عمر بن ابي ربيعة. ديوان عمر بن أبي ربيعة. تحقيق ابراهيم العرابي. مكتبة صادر. ١٩٥٢.

– غالي شكري. شعرنا الحديث الى أين؟ دار المعارف بمصر. ١٩٦٨.

R. Blachère, *Deuxième contribution à l'histoire de la métrique arabe: Notes sur la terminologie primitive*, Arabica, sixième année, 1959, p.132 a 151.

— J.D. Bencheykh, *Les voies d'une creation. Essai sur la poésie arabe a Bagdad dans la première moitié du troisième siècle de l'hégire, neuvième siècle de l'ère chrétienne*, Sorbonne 1971, *thèse* d'état, 3 volumes.

H. El Amine, *Les structures métriques de la poésie de Ṣalāḥ ʿAbdu-Ṣ-Sabur et leurs fonction*, Université de provence, centre d'Aix, thèse de 3ème cycle, sous la direction de Georges Mounin, Juin 1975.

— M. Jousse, *L'Anthropologie du geste*, nrf, Gallimard, 1974.

• G. Mounin, *Structure, Fonction, pertinence à propos des "Nourritures terrestres"* Cahiers André Gide, 3, le centenaire, nrf, Gallimard, 1972. p.253-264.

— Ch. Muller: *Initiation aux méthodes de la statistique linguistique*, Paris, 1973, Hachette.

// : *Principe et méthodes de statistique lexicale*, Paris, 1977, Hachette.

— A. Roman, *Remarques générales sur la phonologie de l'Arabe classique*, Revue de l'Orient Musulman et de la Méditerrannée, No. 15-16, deuxième semestre 1973, p.291 a 300.

— G. Weil, *ʿArūd*, Encyclopédie de l'Islam, nouvelle édition. p.688 a 698.

# «الإبلاغية» فرع من الألسنية ينتمي الى علم أساليب اللغة

د. عفيف دمشقية

لا بدّ قبل الحديث عن «الابلاغية» من التمهيد لهذه العجالة بنظرة موجزة الى «الاسلوب» على ضوء النقد الادبي الحديث بالمفهوم الغربي. ونبادر الى القول بأن من خاضوا في الاسلوب ينقسمون غالباً الى فريقين:

فريق يرى أن الاسلوب قائم على استخدام الموارد الابلاغية للغة لصياغة الفكرة بأقصى ما يمكن من فعالية. فالروائي الفرنسي «ستاندال» يرى أن الاساس في الاسلوب هو «أن تضاف الى الفكرة المقدَّمة جميعُ الظروف الخاصة لإحداث الوقع الذي ينبغي أن تحدثه تلك الفكرة». وينادي الشاعر الفرنسي «بول فاليري» بـ«البحث عن الآثار التي يخلّفها الكلام بشكلها الادبي الصرف، وتفحّص المبتدعات الابلاغية والايحائية التي أُوجدت لزيادة سلطان الكلام ونفوذه». ويقول الكاتب الفرنسي «اندريه جيد»: ان استعمال أشد الكلمات ابلاغية، وخير المواقع التي تُعطاها في الجملة، وسياق الجملة، وعدد عناصرها، وجرسها، وتناغمها، كل ذلك جزء من «اتقان الكتابة»، ولا قيمة تذكر اذا لم يتم بشكل طبيعي».

وفي مقابل الكتّاب والأدباء الذين يلحّون بصورة خاصة على مميّزات الاسلوب الابلاغية، يرى آخرون مع الناقد الفرنسي «بوفون» أن الاسلوب «أمارة من أمارات شخصية المؤلف». فهذا الأديب الفرنسي «مارسيل بروست» يقول: «ليس الاسلوب للكاتب، ولا اللون للمصوّر، مسألة تقنية، وانما هو مسألة رؤية».

وما زالت وجهات النظر نفسها تتقابل منذ أوائل هذا القرن في «علم الاساليب» المعاصر الذي اراد نفسه فرعاً مستقلاً من فروع الدراسات الالسنية. وهناك، مذ بدأت تلك الابحاث، اتجاهان مختلفان:

الاتجاه الذي سارت فيه مدرسة «شارل بالي» بهدي من «البنيوية» التي نادى بها العالم اللغوي «سوسير»، ملزمة نفسها بوصف الموارد الابلاغية للغة من اللغات على ضوء نظام الوظائف الصوتية، والنظام المعجمي والنحوي لهذه اللغة. ويعرف هذا الاتجاه بـ«علم أساليب اللغة».

– الاتجاه الذي يهتمّ بالمعضلات النفسانية والجمالية التي يطرحها اسلوب الكاتب الخاص به ، وهو ما يطلق عليه اسم «علم الاساليب» الفردية[1] .

## الاتجاه النقدي اللغوي :

يصبّ الاتجاه النقدي الحديث المؤمن بالاسلوبية اللغوية جلّ اهتمامه على «المكتوب» . فهذا «بالي» يقول : «ان مهمة علم الاساليب هي استخراج ما هو عامّ في نزوات التعبير الشخصي ، وفرز ما فيه من ميول مشتركة . بل يمكن القول ان هذا العلم يبحث في الكلام – وعلى وجه الدقة في الاعمال المكتوبة – عن أبعد مما يهمّ الناقد ومؤرخ الادب ، أي عما يتفلت به الكاتب من زمام نفسه ، وينقاد بلا وعي منه لقوانين لغته»[2] .

ويقول «فيليب سولير» : «ان الكاتب الحق هو ذلك الذي لا يعرف أن يعبّر ، ولا يقدر أن يعبّر ، الا في الصمت ومن خلال اسرار اللغة . وهو ذلك الذي يدري في كل لحظة ، ويشعر في كل لحظة ، أنه إذ يكتب فليس هو الذي يفكّر داخل لغته ، وانما هي لغته التي تفكر داخل ذاته ، وتفكر خارج ذاته»[3] .

ولا ينفصل «الشكل» في هذا الاتجاه النقدي عن «المضمون» ، لأن «الشكل ليس هيكلاً ولا خطيطة ، وانما هو أكثر تجارب الفنان لصوقاً بذاته ، وهو في الوقت نفسه أداته الوحيدة للمعرفة والعمل . انه أداته كما هو مبدأه»[4] . كذلك «لا يمكن أن يكون للمعنى وجود خارج الشكل ، لأنه هو الشكل نفسه بما فيه من شفافية»[5] .

وعلاقة الشكل بالمضمون علاقة مفصلية . فالذي يجعل من اللغة نظام رموز ، هو الطريقة التي بها يتقاطع المضمون والتعبير وينبنيان في علاقة اتحاد مفصلي متبادل تحدد ظهوراً مزدوجاً لشكلٍ للمضمون وآخر للتعبير[6] .

وخلاصة القول ان الركيزة الاساسية في هذا الاتجاه النقدي هي تدبر «الكتابة» بـ«القراءة» ، لا البحث في علاقة الاديب بالعمل الادبي[7] .

## «علم أساليب اللغة» : التخيّر والابلاغية :

يرتكز «علم أساليب اللغة» أول ما يرتكز على مبدأ «الابلاغية» ، فما هي اذن؟ انها تشمل كل ما يجاوز الجانبين الموضوعي والفكري للكلام ، وكل ما يجاوز عملية ايصال الوقائع والافكار عن طريق الإخبار والإعلام . وان عوامل مثل الاهتمام بعنصر من عناصر العبارة وابرازه ، وتناغم الأصوات اللغوية ، وايقاع العبارة ، ونبرة الملفوظ ، والقيم الانفعالية ، والقيم الباعثة على التذكّر وتداعي الأفكار ، كالتعابير المستعارة من أمهات الكتب والسجلات الادبية ، والاساليب المتميزة بالفصاحة والبلاغة ، والاخرى الدارجة المألوفة ، الخ ... كل ذلك داخل في مجال «الابلاغية»[8] .

والواقع إن اللغة نفسها هي الينبوع الأول والاساسي للابلاغية[٩]. فالانفعالية الكامنة في بعض الصيغ الاشتقاقية، وفي تناغم الحروف وجرسها، توفّر من الابلاغية ما لا طاقة لغيرها بسه[١٠].

فني اللغة العربية توفّر «صيغ المبالغة» مثلاً للنص ما لا يوفّره غيرها من الاوصاف. (لعلّ خير نموذج لإبلاغية صيغ المبالغة ودورها الفعال في تأثير النص على النفوس، هو رائية الخنساء في رثاء أخيها صخر: حمّال الوية، هبّاط أودية... للجيش جرّار... نحّار... الخ). وهناك «التصغير» بما ينطوي عليه من معاني التلطف والتحبب (يا بنيّ... ما أُميلح فلاناً... ما أُحيلاه الخ...) أو ازدراء وتحقير (فلان شويعر... ورجا الاخيطل من سفاهة رأيه الخ...). وهناك التوكيد اللفظي وأثره الانفعالي في النفوس (هو الرجل الرجل... انت انت الصديق الخ...) وهناك التضعيف وأثره الصوتي في تصوير المدلول (الفرق بين «كسر» و«كسّر» و«انحطم» و«تحطّم» الخ... ثم الافعال المؤلفة من مقطعين متماثلين: صرصر - مطمط - زلزل الخ...) وهناك صيغ الندبة والاستغاثة وما تمثله من قوة تعبيرية (وا أسفاه... واحرّ قلباه... وامعتصماه... يا للمظلوم الخ...)، واسماء الافعال وحدّتها الابلاغية (هيهات... شتّان... هلمّ... حذار الخ...)، والمصادر النائبة عن افعالها وايجازها الابلاغي (لبيّك... حنانيك... حبًّا وكرامة الخ...)، والاستفهام الاستنكاري وما فيه من ابلاغية انفعالية (أحشفاً وسوء كيلة؟... أإله مع الله؟... الخ...)، والتناغم الصوتي في بعض التراكيب وما يثيره جرسها من مطابقة بين الكلام والصورة (الجحفل الجرّار... الجيش العرمرم... يوسوس في صدور الناس الخ...).

واللغة نظام متماسك تأخذ فيه الالفاظ بعضها برقاب بعض، فلا تظهر قيمة اللفظ الواحد الا بحضور الالفاظ الاخرى على التوالي.[١١] وإذا استثنينا اللغات التقنية، ولا سيا اللغة العلمية وهي كائنة حسب تعريفها خارج نطاق الحياة - فلا يخلو التعبير عن فكرة من لطيفة انفعالية[١٢]، اذ يلف المعنى العقليّ لكل كلمة جوٌّ انفعالي يغلّفها وينفذ اليها ويمدّها حسب استعمالاتها بتلاوين عابرة مؤقته[١٣]، لأن الكلمات التي نملكها في اذهاننا تشاطر حياتنا الفكرية والعاطفية برمّتها[١٤].

وقد تضطلع التأثيرات الرمزية في النص بقسم لا يستهان به من الخطاب، كما هي الحال في «جرس» اللفظة الذي تتنوّع حدّته وكثافته تنوعاً متناسباً ودرجة هذا الشعور أو ذاك، ودرجة هذا الحكم المعبّر عنه أو ذلك، نظراً لأن حرارة الشعور وقوة الحكم تتناسبان وحرارة الدلالة الجرسية وقوتها. وكما هي الحال ايضاً في نبرة الالحاح المرافقة للنص (تتمثل هذه النبرة في النصوص الشفوية في لجوء المتكلم الى فصل مقاطع الكلمة بالتوقف قليلاً عند كل مقطع، كأنْ يقول مثلاً: «إنْ - نَهُ - لَـ - أمْ - رٌ - ها - ئل»).

وكما هي الحال كذلك في السياق الذي يمكن أن يُخيِّل الحركات التي تستدعيها الى الذهن دلالات النص. (نذكر هنا بقول امرىء القيس: مكرّ، مفر، مقبل مدبر معاً. ثم ننقل هذا النص لطنطاوي جوهري في الرد على من يسأل عما حققه ابناء العصر الحديث من منجزات لـم يعرفها غيرهم. قال: «زرعنا الحقول، وانضجنا البقول،

وحفرنا الترع ، وأقمنا الجسور ، ونظمنا البلاد ، ونفعنا العباد ، وادرنا الآلات فسقت الحقل ، وحصدت الزرع ، وخاطت الثوب ، وفصّلت النعل ، ونقلت المتاع ، وحملت الانسان والحيوان الخ ...). وكما هي الحال في ايقاع العبارة ذاتها ، هذا الايقاع السابق على السياق اياً يكن (يقول ابن الرومي في وصف المغنية وحيد : منظر ، مسمع ، معانٍ من اللهو ، عتاد - لما يحب - عتيد. وننقل هذا النص الذي وجهه المعلم بطرس البستاني الى أبناء لبنان الذين طحنتهم حوادث ١٨٦٠ م : «لا تدعوا تلك الفتن الشديدة تحملكم على هجر هذه الخلال الحميدة ، بل هبّوا ، استيقظوا ، تنبّهوا ، شمّروا عن ساعد العزم والهمة ...»). وكما هي الحال أخيراً في الوحدات المختارة لرمزيتها الصوتية (كما في قول ابن الرومي في وحيد المغنية : «مـدّ في شأو صوتها نفس كأنفاس عاشقيها مديد»)[١٥].

ويتصل مفهوم «الابلاغية» بمفهوم آخر شديد الخطورة هو مفهوم «التخيّر». والواقع انه لا يمكن الحديث عن الاسلوب من غير أن يكون هناك خيار بين نمطين أو عدّة أنماط تعني الشيء نفسه ، وان كان كل منها يضيف الى التعبير لطيفة ابلاغية مختلفة عن اللطائف التي تضيفها الانماط الأخرى[١٦].

ويتركّز التخيّر المفضي الى الابلاغية في ما يسمى «مفهوم الابتعاد». ويقضي هذا المفهوم أن تظهر بشكل بارز آثار المادة اللغوية ، أو طريقة نظم الكلام وتأليفه ، أو البلاغة الانشائية ، وكأنها عناصر ابتعاد عن القاعدة الكلية المشتركة. وبفضل هذه الآثار يرتفع الفنان الى مستوى الفن ، اي الى مستوى الابلاغية[١٧]. فهناك في كل لغة نمط متعارف عليه للتعبير عن الفكرة يتبادر أول ما يتبادر الى الذهن بشكل عفوي. وحين يحاد عن هذا النمط ، فانما لغاية معيّنة ، كالعناية بكلمة والاهتمام بها ، أو لفت انتباه المخاطب اليها ، أو محاولة التأثير فيه لتقبلها بشكل اسرع وأفضل. وهذا هو بالضبط ما يميّز كاتباً من آخر ، وما به يستحق هذا الكاتب لقب فنان مبدع.

## الخيارات الواعية والخيارات غير الواعية :

يحلو لبعض المشتغلين بالالسنية أن يعيروا اهتماماً شديداً للفرق بين الخيار الواعي والآخر غير الواعي. فقد انطلق «غيرو» مثلاً من مبدأ أن هناك قيماً اسلوبية «انطباعية» ، واخرى «ابلاغية». وتؤلف الاولى ، وهي غير واعية تقريباً ، نوعاً من فيزيولوجيا اجتماعية نفسانية للتعبير ، بينما تشكّل الثانية ، وهي واعية ومقصودة ، جماليّة وخلقيّة وتعليمية للتعبير. ولا ريب في ان هذا التمييز من الأهمية بمكان. لكن المؤسف أن تطبيقه على صعيد الواقع بالغ الصعوبة. فما لا شك فيه ان هناك احياناً مؤشرات دالة على ان الكاتب واعٍ كل الوعي للخيار الذي اختاره ، كالملاحظات التوضيحية ، أو التنقيحات ، أو اللجوء الى تكرار استخدام الوسيلة الواحدة ، أو تضافر مختلف الوسائل على النص ، الخ ... لكننا نجهل في معظم الأحوال ما اذا كان الخيار واعياً ، أو غير واعٍ ، بله إذا كان نصف واعٍ. وهذا بعد امر يهمّ «علم الاساليب» الفردية أكثر مما يهم «علم اساليب اللغة»[١٨].

كذلك فان مفهوم القيمة الاسلوبية يفترض وجود عدة انماط للتعبير عن الفكرة الواحدة ، وهذا ما يعرف

بـ«المتغيّرات الاسلوبية» التي يؤلف كل منها «شكلاً خاصاً» للتعبير عن المفهوم الواحد[١٩].

## مجال التخيّر

يعود عدد الخيارات الممكنة الى بنية اللغة بالذات. في بعض الأحوال لا يكون هناك سوى بديل واحد، كتقديم الفاعل أو تأخيره (في لغتنا العربية: قام زيد– زيد قام. وعلى الرغم من تواضع نحاتنا على اعتبار «زيد» في الصيغة الثانية «مبتدأ»، فانه لا يخرج عن كونه الفاعل بالمعنى كما يقول ابن مضاء القرطبي)، وتقديم الصفة على الموصوف أو تأخيرها عنه (ناصع البياض– بياضه ناصع)، والاختيار بين شكلين للفظ الكلمة الواحدة (في العربية هناك مثلاً: استحييت واستحيت). وقد تبيح اللغة ثلاثة أنماط للتعبير، كما في (كان زيد صادقاً– كان صادقاً زيد– صادقاً كان زيد)، أو أربعة (كما في فعلي الشرط وجوابه ومجيئهما مضارعين أو ماضيين، أو مضارعاً وماضياً، أو ماضياً ومضارعاً). واما الخيارات في المجال المعجمي فقد تكون من الكثرة بمكان (لا ننسى ما تتهم به العربية من «ورم» في المرادفات، كوجود أكثر من ثمانين اسماً للعسل، ومثل ذلك للسيف الخ...).

وليس في النظام اللغوي سوى حقل واحد تكون فيه الخيارات المحتملة غير محدودة، حقل المجاز من استعارات وتشابيه. والحقيقة ان في وسع المرء تشبيه أي شيء بأي شيء آخر، شرط أن يكون بينهما ادنى تقارب. وكلما كان تقريبهما الواحد من الآخر غير متوقع، كان التشبيه أوقع وأبلغ. يقول الشاعر الفرنسي «اندريه بروتون»:

«ما زالت المقارنة بين شيئين مهما تباعدا، أو وضعهما عن طريق أي وسيلة أخرى الواحد بمواجهة الثاني بطريقة مباغتة آسرة، أسمى المهمات التي يصبو اليها الشعر»[٢٠]

## امثلة على نتائج التخيّر

نسوق هنا طائفة من نتائج التخيّر الاسلوبي لا للحصر وانما على سبيل المثال:

### اولاً– في التقديم والتأخير:

من النتائج المترتبة على هذه الوسيلة الابلاغية نتيجة تعرف باسم «التوقيع الأصغر»، مفادها أن يؤتى بمقطع جملي صغير بعد مقطع جملي طويل. أو بعد عدة مقاطع. ويقابل ذلك «التوقيع الأكبر» الذي يكون بتنظيم الجملة بشكل تصاعدي حسب كثافة المقاطع.

يقول «كرسّو»:

«اننا بوضعنا كلمة صغيرة بعد كتلة من كلمات ذات أهمية معيّنة، نعرّضها لأن يمرّ المرء بها مرور الكرام، مما قد يضرّ بوضوح الجملة ويخلّ بتماسكها، الا إذا كنا ننتظر من ذلك الوضع أن يحدث أثراً غير متوقّع»[٢١].

ولعل في هذه الجملة لمخائيل نعيمه ما يوضح ذلك. يقول الكاتب على لسان راويته في اقصوصة «ساعة الكوكو» واصفاً مأتم «بو معروف» الذي لم يكن له ولاء واضح لإحدى كنيستي القرية، الشرقية أو الغربية:

«فحسماً للخلاف، دفنّاه لا كهنة، ولا مباخر، ولا شموع. وذاك أوّل مأتم شهدته في حياتي من نوعـــه».

لقد آثر الكاتب تأخير الجار والمجرور «من نوعه» الى نهاية العبارة – وكان الطبيعي أن يأتيا بعد كلمة «مأتم» – لهدفين:

١ – تضخيم غرابة الموقف إلى حد الاستنكار. وقد كفل له ذلك التأخير إحداث «التوقيع الأصغر» الذي نشأ عنه «صدمة» للمخاطب – أي القارئ أو السامع – جعلته يشعر بغرابة ذلك المأتم، ويشارك المتكلم – أي الراوية – استغرابه إياه. وما كان ذلك ليتمّ لو وضع الجار والمجرور في موضعهما الطبيعي.

٢ – تقوية القيمة التعبيرية لكلمة «أوّل». فتأخير «من نوعه» الى نهاية العبارة يجعل المخاطب يتمثّل: «وآخر مأتم»، الأمر الذي هدف الكاتب من ورائه الى تأكيد أن الراوية لم يشهد و«لن يشهد» مأتماً في غرابة ذلك المأتم.

ومن نتائج تقديم المفعول لأجله «حسماً» في أول العبارة التي سقناها أمران:

١ – ابراز ارادة القرويين من الطائفتين (ذات الطقوس الشرقية، وذات الطقوس الغربية) تجنيب فقيدهم «الاساءة» التي تلحق بروحه من جراء خلاف الكاهنين.

٢ – ابراز «تسامح» القرويين ونسيانهم خلافاتهم العقائدية، تأكيداً لاجماعهم على حبّ الفقيد حتى ولو كان ذلك على حساب الطقوس التي نشأوا على ممارستها ولم يخلّوا يوماً بواحد منها[٢٢].

## ثانياً – في تناغم الاصوات اللغوية:

نسوق هاتين العبارتين من «خطبة الجهاد» لعلي بن ابي طالب للتدليل على ما يرافق تناغم الأصوات اللغوية من ابلاغية:

١ – «فاذا امرتكم بالسير اليهم في ايام الصيف قلتم: هذه حمارّة القيظ، امهلنا يسبّخ عنا الحرّ. وإذا امرتكم بالسير اليهم في الشتاء قلتم: هذه صبارّة القرّ، امهلنا ينسلخ عنا البرد. كل هذا فراراً من الحرّ والقرّ. فأنتم والله من السيف أفرّ».

٢ – «ولكن لا رأي لمن لا يطاع».

ان صوت «الراء» المتردد باستمرار داخل اطار النص الأول، مضافاً الى صفير حرفي «السين» و«الصاد»، يضفي على هذا النص جواً من «البربرة» بالكلام والهمس به. وذلك يساعد على تصوير ما يدور في صفوف اولئك «المقاتلين المتخاذلين» من «لغط» و«تذمّر». كما إن تكرار صوت «اللام» في النص الثاني يمثل حالة تراخي الخطيب واستسلامه لقدره المشؤوم بعد تلك «الخيبة» التي لا أمل يرجى

بعدها. كما ان الاتيان بـ«لا» النافية مرتين قد كفل للجملة اتساقاً وتوازناً يكفل اظهار «المرارة» المتناهية التي اراد الرجل التعبير عنها.

**ثالثاً—في ايقاع العبارة:**

وعن الابلاغية الناشئة عن ايقاع العبارة. اليكم هذه النصوص من «خطبة الجهاد» ايضاً:

١ — «يُغار عليكم ولا تغيرون. وتُغزَون ولا تَغزون. ويُعصى الله وترضون».

٢ — «يا اشباه الرجال ولا رجال. حلوم الأطفال وعقول ربات الحجال».

٣ — «لوددت اني لم اركم ولم اعرفكم! معرفة والله جرّت ندماً واعقبت سدماً».

وغني عن البيان ما في هذه العبارات من سلاسة في الالفاظ. وتناغم في الجرس. ومزاوجة بين المقاطع الكلامية. والى جانب هذا كله تمتاز العبارة الأولى بما فيها من «ثنائية» متمثلة في ما كان يجب ان يكون ولم يكن. وتمتاز الثانية بما فيها من تدرّج «الازدراء» صعداً من «أشباه رجال» الى«لا رجال»، ومن «حلوم اطفال» الى «عقول نساء». وتمتاز العبارة الأخيرة بما في جزئها الأول من تدرّج في «الرغبة»: عدم الرؤية. لأن رؤية اولئك المتخاذلين تثير الحفيظة. ثم عدم المعرفة. لأن ذلك من شأنه أن يوفّر على الرجل محسوبية اولئك الانصار عليه. وما هم بانصار. وتمتاز في جزئها الثاني بنبرة «الألم» الذي خلفته تلك المعرفة التي كان عدمها خيراً منها.

يضاف الى ذلك ما يمكن أن يكون علي وهو من هو في عالم الخطابة— قد اضفاه على هذه النصوص عند التفوّه بها. كالتشديد على بعض المقاطع. وتجسيد الانفعالات بتلوين النبرات. وغير ذلك من الامور المعروفة في مواقف الخطابة. والداخلة في ما اسميناه «نبرة الملفوظ». وهي وسيلة من وسائل الابلاغية.

**رابعاً—في القيم الباعثة على التذكر وتداعي الأفكار:**

نقدم واحدة من هذه القيم —الاستعارة من سجل ادبي— استخدمها الجاحظ في خبر «مريم الصناع» التي زوجت ابنتها بعد ان حلّتها الذهب والفضة. وكستها المرويّ والوشي والقزّ والخز الخ... مما أثار استغراب زوجها فسألها قائلاً: «أنّى لك هذا يا مريم؟» فقالت: «هو من عند الله».

فقد استعار الجاحظ هاتين العبارتين من الآية ٣٧ من سورة آل عمران «فتقبّلها ربها بقبول حسن وأنبتها نباتاً حسناً وكفّلها زكريا كلما دخل عليها زكريا المحراب وجد عندها رزقاً قال يا مريم أنّى لك هذا قالت هو من عند الله يرزق من يشاء بغير حساب».

وإذا نحن ضربنا صفحاً عن احتمال أن يكون الجاحظ سمى بطلة خبره «مريم» ليستعير ما استعاره من الآية القرآنية. قلنا ان تلك الاستعارة ساعدته على عدة امور:

١ — تقوية عنصر الاستغراب المستولي على الزوج.

٢ — ابراز اعتزاز المرأة بنفسها عن طريق تشبهها بسميتها التي أفاء الله عليها نعمته اذ تقبّلها قبولاً حسناً وانبتها نباتاً حسناً.

٣ محاولة «مريم» اضفاء هالة من السرية على وجود المال في حوزتها لاثارة فضول زوجها طمعا في انتزاع اعجابه بها وتقديره لها بعد معرفة السرّ. بدليل قوله لها على التو: «دعي عنك الجملة. وهاتي التفسير».

وبعد. فلا بدّ في ختام هذه العجالة من التذكير بأن الأدب العربي أحوج ما يكون اليوم إلى الدراسات الاسلوبية الحديثة للكشف عن قيمه الجمالية والفنية بمناظير جديدة تستلهم ما في النقد الأدبي الكلاسيكي والدراسات البلاغية التقليدية من اسس ومبادىء، وتضيف اليها ما يستجد كل يوم من نظريات وآراء ومعايير[٢٣].

## الهوامش

(١) W. Von Wartburg et S. Ullman, Problemes et Methodes de la Linguistique, P.293-294.
(٢) Ch. Bally, Précis de Stylistique, P.12.
(٣) Les Chemins Actuels de la Critique, dirige par Georges Poulet, P.140.
(٤) المرجع نفسه، ص٦٩ Jean Rousset,
(٥) المرجع نفسه، ص ٩١ Boris de Schlozer,
(٦) المرجع نفسه، ص١٣٦ Philippe Sollers.
(٧) نفسه.
(٨) Problemes et Méthodes..., P.296.
(٩) P. Guiraud, La Stylistique, P.55.
(١٠) Vendryes, Le Langage, P.162.
(١١) Saussure, Cours de Linguistique, P.159.
(١٢) Le Langage, P.158
(١٣) نفسه، ص٢٠٥.
(١٤) نفسه، ص٢٠٩.
(١٥) G. Mounin, Clefs pour la Linguistique, P.52-53
(١٦) Problemes et Méthodes..., P.296.
(١٧) Les Chemins Actuels..., P.162
(١٨) Problemes et Méthodes..., P.298.
(١٩) P.Guiraud, La Stylistique, P.47
(٢٠) Problemes et Méthodes..., P.299.
(٢١) Cressot, Le Style et ses Techniques, P.168.
(٢٢) د. عفيف دمشقية، الانفعالية والابلاغية في بعض اقاصيص ميخائيل نعيمه، ص٨٣-٨٤.
(٢٣) نفسه، ص٢٠٢.

# الإلتباس والقياس : قيد التناظر
# ( ملخص )

تسعى هذه الدراسة الى تحديد نوع من القيود (أو الشروط) التي تحكم العلاقات الترددية في الجمل العربية. سواء كان العنصر المرتبط في هذه العلاقات ضميراً أم لا.

تميِّز الدراسة نوعين من المركبات الاسمية (م أ+) القابلة للترداد:

- المركبات الاسمية الضمائرية التي تقوم العلاقة الترددية بينها وبين ضمائرها العائدة إليها: (م أ+) المنقولة و(م أ+) الموصولة.

- والمركبات الاسمية غير الضمائرية التي تقوم العلاقة الترددية بينها وبين آثارها.

ونخلص الى تحديد قيد عام [و"] تدعوه بقيد التناظر الذي يحكم العلاقات الترددية. الضمائرية منها وغير الضمائرية، كما تظهر في نحو الجملة العربية.

## ١ – القيد على توزُّع الضمير العائد :

### ١ – المركبات الاسمية المنقولة *

من الصعب، في اللغة العربية، نقل أكثر من عنصر واحد في العبارة نفسها. لذا فالجملة (١–ب) جملة غير مقبولة لدى الناطقين بالعربية (في حين لم تخضع الجملة (١–أ) لأية عملية نقل):

* تستند دراسة عملية نقل المركبات الاسمية في الجمل الى الأنواع الآتية من التراكيب:
(أ) الولدُ أمُّهُ مريضةٌ
(ب) الولدُ رأيتُهُ
تعالج هذه الدراسة على وجه الحصر النوع (ب) من الجمل. أي تلك التي تشتمل على مسند (محمول) فعلي. ويشير الخط البـارز الى المركبات الاسمية المنقولة.

١ – أ) رأت أختي الولدَ في الشارع
١ – ب) **الولدُ الشارعُ** رأته أختي فيهِ

ويصح ما ذُكر أعلاه على الجملتين (٢ – ب) و(٢ – ج) (جملتان غير مقبولتين لدى الناطقين بالعربية):

٢ – أ) ذهب الولدُ الى السينما
٢ – ب) **الولدُ السينما** ذهب إليها
٢ – ج) **السينما الولدُ** ذهب إليها

لقد تم، في كلٍ من الجملتين (٢ – ب) و(٢ – ج)، نقل مركبيّن اسميّين. بيد أن الجملة (٢ – ج) جملة نحوية (أصولية) ويقوم ترتيبها السطحي كالآتي: (مأ – ت...مأ فاعل... فعل)؛

في حين أن الجملة (٢ – ب) جملة غير نحوية (لا أصولية) ويقوم ترتيبها السطحي كالآتي: (مأ فاعل... مأ – ت... فعل).

نجد فرق الأصولية ذاته عند نقلنا للمفعول المباشر والفاعل. فالجملة (١ – د) جملة نحوية أما الجملة (ا – ج) فلا:

١ – ج) **أختي الولدُ** رأتهُ في الشارعِ
١ – د) **الولدُ أختي** رأتهُ في الشارعِ

ونلاحظ أن الفاعل المنقول في (١ – د) قد دنا (اقترب) من فعله.

يحدِّد القيد [أ] إذاً وجوب أن يتخذ الترتيب السطحي للعناصر المنقولة الشكل الآتي:
[أ] مأ – ت.... مأ فاعل.... فعل

هناك وقائع أخرى تؤكد ما نذهب إليه: تتطلب **أن** المصدرية أن يتبعها مركب اسمي. ونشهد على ذلك لا أصولية الجملة (٣ – أ) بمقارنتها مع الجملة (٣ – ب):

٣ – أ) أظن أنَّ ذهبَ الولد الى السينما
٣ – ب) أظن أنَّ **الولَد** ذهب الى السينما

أضف الى ذلك أن الجملتين (٣-ج) و(٤) تشيران الى جواز أن يتبع **أن** المصدرية أيٌ من المركبات الاسمية المنقولة، أي دون اقتصار ذلك على الفاعل المنقول:

٣-ج) أظنّ أن **السينما** ذهب الولد إليها

٤) أظنّ أن **الولد** رأته أختي في الشارع

ونلاحظ في العبارة المكتنَفة (المغلَّفة) بالعبارة-القالب (٣-ب) وجود مركبين اسمين (الولد، السينما). يمكن نقل هذين المركبين في داخل العبارة-القالب بحيث تتأتى لنا الجملة (٥) في حال نقلِنا **الولد** والجملة (٣-د) في حال نقلِنا **السينما**:

٥) **الولدُ** أظنُّ أنـهُ ذهب الى السينما

٣-د) **السينما** أظنُّ أنَّ **الولَدَ** ذهب إليها

ويهمنا الاشارة الى أن فرق الأصولية الذي لاحظناه بين (٢-ب) و(٢-ج) أو بين (١-ج) و(١-د) نلاحظه أيضاً بين (٣-د) و(٣-هـ):

٣-هـ) **الولدُ** أظنُّ أن **السينما** ذهب اليها

فالجملة (٣-د) جملة نحوية ويقوم الترتيب السطحي فيها كالآتي: (مأ.ت... مأ فاعل... فعل)؛ في حين أن الجملة (٣-هـ) جملة غير نحوية ويقوم الترتيب السطحي فيها كالآتي: (مأ فاعل... مأ-ت... فعل). ويؤكد لنا ذلك الحاجة الى القيد [أ] الذي يشكل العلة الوحيدة لفرق الأصولية القائم بين (١-ج) و(١-د) أو بين (٣-د) و(٣-هـ). وعليه يعيِّن القيد [ب] ترتيب التكلمة المنقولة بالنسبة للفاعل المنقول:

[ب] مأ تكلمة.... مأ فاعل.... فعل.

يهمنا، عند هذه النقطة، أن نرى ما إذا كانت هناك قيود أخرى مماثلة قد تحكم ترتيب مختلف التكملات المنقولة. لنتناول الجملتين الآتيتين:

٦) **الولدُ** أظنُّ أنَّ الشارعَ رأيتُهُ فيهِ

٧) **الشارعُ** أظنُّ أنَّ الولدَ رأيتُهُ فيهِ

الجملة (٧) جملة نحوية ويقوم ترتيب العناصر المنقولة فيها كالآتي: (مأ تكلمة مجرورة... مأ مفعول مباشر... فعل)؛ في حين أن الجملة (٦) جملة غير نحوية ويقوم ترتيب العناصر

المنقولة عينها فيها كالآتي: (مأ مفعول مباشر... مأ تكملة مجرورة... فعل). يقودنا ذلك الى تعيين القيد [ج]:

[ج] إن ترتيب التكملات المنقولة هو الآتي: مأ تكملة مجرورة... مأ مفعول مباشر... فعل.

ويمكن أن نعيّن أيضاً ترتيب مختلف التكملات المجرورة المنقولة، وذلك من خلال ما نلاحظه من فرق الأصولية القائم بين (٨) و(٩):

٨) **الولدُ** أظنُّ أنَّ المعلمةَ فكَّرْتُ فيهِ معها

٩) **المعلمةُ** أظنُّ أنَّ **الولدَ** فكَّرْتُ فيهِ معها

فالجملة (٩) جملة نحوية ويقوم ترتيب العناصر المنقولة فيها كالآتي: (مأ تكملة إستدراك... مأ مفعول غير مباشر... فعل)؛ في حين أن الجملة (٨) جملة غير نحوية ويقوم ترتيب العناصر المنقولة عينها فيها كالآتي: (مأ مفعول غير مباشر... مأ تكملة استدراك... فعل). وعليه يمكن صياغة قيد مماثل للقيدين [ب] و[ج]:

[د] إن الترتيب السطحي للتكملات المجرورة المنقولة هو الآتي: مأ تكملة استدراك... مأ مفعول غير مباشر... فعل.

من الواضح أن القيود [ب] و[ج] و[د] قيود متشابهة. ويمكن اعتبارها أنها حالات خاصة لقيد عام واحد. فكل قيد من هذه القيود يعيِّن الترتيب السطحي القائم بين مختلف المركبات الاسمية المنقولة. وإذا ما رجعنا الى النقطة الأساسية في كل قيد نجد ما يلي:

[ب] مأ تكملة... مأ فاعل... فعل

[ج] مأ تكملة مجرورة... مأ مفعول مباشر... فعل

[د] مأ تكملة استدراك مجرورة... مأ مفعول غير مباشر... فعل

يعيِّن القيد [ب] ترتيب التكملة المنقولة (مأ-ت) بالنسبة للفاعل المنقول
ويعيِّن القيد [ج] ترتيب التكملة المجرورة المنقولة بالنسبة للمفعول المباشر
ويعيِّن القيد [د] ترتيب تكملة الاستدراك المجرورة المنقولة بالنسبة للمفعول غير المباشر المنقول.

وإذا نحن نظرنا الى التراكيب التي تشتمل على أكثر من مركبين اسميين منقولين وجدنا أن كل هذه القيود تنشأ عن القيد العام الآتي:

[هـ] مأ تكملة استدراك مجرورة.... مأ مفعول غير مباشر.... مأ مفعول مباشر.... مأ فاعل.... فعل.

ونلاحظ أيضاً أن القيود [ب] و[ج] و[د] تعيِّن ترتيباً للعناصر المنقولة متناظراً ( symmetrical ) مع ترتيب الضمائر العائدة اليها. وعليه يمكن تعيين القيد العام التالي:

[و] إنَّ الترتيب السطحي للمركبات الاسمية المنقولة هو ترتيب متناظر مع ترتيب الضمائر العائدة الى هذه المركبات*.

ويبرز السؤال هنا عن مدى امكانيّة اعتبار هذا القيد بأنه قيد هام بالمقارنة مع ما سبقه من قيود: هل يمكن تطبيقه على كل التراكيب القابلة للتراداد التي تتضمن الضمائر ومراجعها؟.

**٢ – المركبات الاسمية الموصولة:**

عادةً ما تتضمن العبارة الموصولة في اللغة العربية **ضميراً عائداً**:

١٠) الرجلُ الذي التقيتُ بـه قويٌ

لنتناول الآن الجملة الآتية:

١١) رأيت الضباط الذين قالَ لي الحاكمُ أنَّهُ سجَنَ المتمردين الذين شتموهُم.

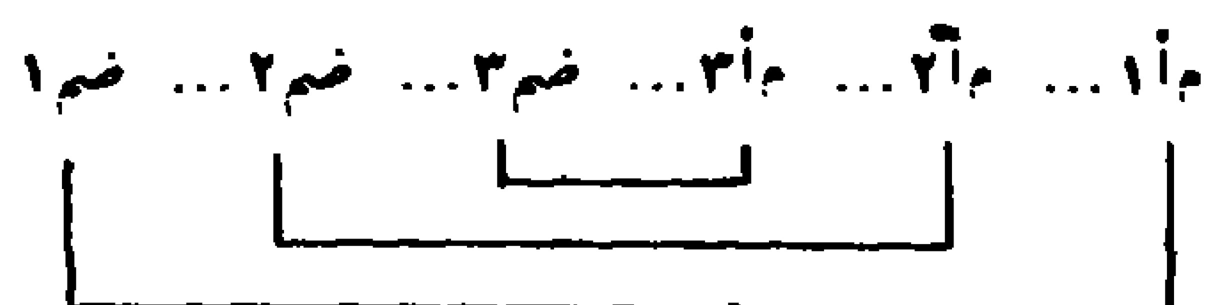
نلاحظ في هذه الجملة (١١) أن الضمائر العائدة الى المركبين الاسمين الموصولين **الضباط والمتمردين** توجد في صلة الموصول (**الذين شتموهم**): إن تركيب الجملة (١١) هو الآتي:

١٢) الضباط ٢ .... المتمردين ١ .... ضم ١ .... ضم ٢

يرتبط «**المتمردين**» بـ(ضم ١) ويرتبط الضباط بـ(ضم ٢): إن «**المتمردين**» هم الذين شتموا الضباط وليس الضباط هم الذين شتموا «**المتمردين**».

تخضع هذه التراكيب القابلة للتراداد إذاً للقيد [ب] المعمَّم بالقيد [و].

(*) التناظر بين ترتيب المركبات الاسمية المنقولة وترتيب الضمائر (ضم) العائدة اليها. يتخذ الشكل التالي:




أي ان علاقة المركبات الاسمية المنقولة بالضمائر العائدة اليها هي علاقة انعكاس في المرآة.

يمكن إبراز أمثلة أخرى عن صلات الموصولات التي تخضع للقيد [ج].

١٣) تكلَّمتُ مع الضباطِ الذين قال لي الحاكمُ أنَّهُ سجَنَ المتمردين الذين سلَّمتُهُم اليهِم.

إن تركيب الجملة (١٣) هو الآتي:

١٤) الضباط ٢ .... المتمردين ١ .... هُم (ضم ١) .... هِم (ضم ٢)
(سلَّمتُ **المتمردين** الى الضباط).

أمّا التأويل الذي يناسبه التركيب (١٥) فتأويل غير جائز:

١٥) الضباط ٢ .... المتمردين ١ .... هُم (ضم ٢) .... هِم (ضم ١)
(سلَّمتُ الضباط الى **المتمردين**).

ويمكن أن نبرز أيضاً أمثلة أخرى تخضع للقيد [د]:

١٦) قالتِ المعلَّمةُ التي طردَ المديرُ التلميذةَ التي تكلَّمَ عنها معها إن التعليمَ صعبٌ.

يتناسب تأويل الجملة (١٦) مع التركيب (١٧) ولا يتناسب مع التركيب (١٨):

١٧) المعلمةُ ١ .... التلميذة ٢ .... ضم ٢ .... ضم ١
(تكلَّم المديرُ مع المعلمة عن التلميذة)

١٨) المعلّمة ١ .... التلميذة ٢ .... ضم ١ .... ضم ٢
(تكلَّم المدير مع التلميذة عن المعلمة)

نلاحظ إذاً أن القيود [ب] و[ج] و[د] المعمَّمة بالقيد [و] قيودٌ يمكن تطبيقها على التراكيب التي ترتبط فيها المركبات الاسمية الموصولة بضمائرها العائدة إليها. هذا على أن ندرج بعض التعديل على القيد [و] على الصورة الآتية:

[و`] إن الترتيب السطحي للمركبات الاسمية المنقولة أو الموصولة هو ترتيب متناظر مع ترتيب الضمائر التي تعود الى هذه المركبات.

## ٢ - تعميم القيد [و] على المركبات الاسمية المرتبطة بآثارها:

يمكن تعميم القيد [و`] على التراكيب التي ترتبط فيها المركبات الاسمية المنقولة بآثارها. فمن الجائز، في اللغة العربية، تقديم م أ-المفعول به كما تدل الأمثلة الآتية:

١٩- أ) رأيتُ الولدَ في الشارعِ

(ب) الولدَ رأيتُ أ في الشارعِ

(منصوب)

ملحوظه: أ = أثر

= إشارة الى ارتباط العنصر المقدَّم بأثره.

يقوم الفرق بين هذا المركب الاسمي المقدَّم والمركب الاسمي المنقول (انظر الجملة ٢٠) على الآتي: إن المركب الأول لا ضمير عائداً إليه ويبقى، بعد تقديمه، على حالة النصب، في حين يتطلب المركب الثاني ضميراً عائداً ويتخذ دائماً حالة الرفع:

٢٠) الولدُ رأيتُهُ في الشارع

(مرفوع)

والمعلوم، من جهة أخرى، أن بعض أدوات الاستفهام (مَنْ) في اللغة العربية تحتاج الى ضمير عائد. وعليه، فالجملة (٢١) موازية للجملة (٢٢):

٢١) مع مَنْ تكلَّمتَ أ

٢٢) مَنْ تكلَّمتَ معهُ

أضف الى ذلك جواز تقديم المفعول المباشر مسبوقاً بـ**أنَّ** (يجب أنْ يتبع **أنَّ** المصدرية مركب اسمي، انظر الجملة (٣-أ)):

٢٣) تظنُّ أنَّ القاتلَ رأيتَ أ

ويمكننا أن نسأل الفاعل:

٢٤) مَنْ تظنُّ أنَّ القاتلَ رأى

إن الجملة (٢٤) جملة ملتبسة من حيث الاشتقاق. فالحال أن المركب الاسمي المسبوق بـأنَّ، منقولاً كان أم مقدَّماً، هو مركب منصوب: فالحركة الاعرابية في أواخر الكلمات التي ميَّزت المركبات الاسمية المنقولة عن العناصر المقدَّمة قد تمّ، هنا، تحييدها (انظر الجملتين ١٩ و٢٠). أضف الى ذلك أن أداة الاستفهام قد تحتاج، كما ذكرنا، الى ضمير عائد اليها. (انظر الجملة ٢٢). هناك إذاً تركيبان محتملان للجملة (٢٤) يناسبهما تأويلان مختلفان:

٢٥) م أ-استفهام١ .... م أ مقدَّم٢ .... ضم١ .... أ٢

٢٦) م أ - استفهام١ .... م أ منقول٢ .... ضم٢ .... أ١
(ي رأى القاتل/القاتل رأى ي)

فالتأويل المناسب للتركيب (٢٥) هو الآتي:
«في ما يتعلق بـ(ي)، تظن ان القاتل، (ي) رآه»

أما التأويل المناسب للتركيب (٢٦) فهو الآتي:
«في ما يتعلق بـ(ي)، تظن ان القاتل، رأى (ي)»

بيد أن التأويل الذي يغلب على الجملة (٢٤) هو فقط التأويل المناسب لـ(٢٦) دون ذاك المناسب لـ(٢٥). ونجد علّة ذلك في القيد [و١]. فالتأويل المناسب للتركيب (٢٦) هو التأويل الراجح باعتبار أن ترتيب المركبات الاسمية في (٢٦) ترتيبٌ متناظر مع ترتيب الضمائر أو الآثار العائدة الى هذه المركبات. وعلى ذلك يعلّل القيد [و١] المعدَّل بالقيد [و٣] تأويل الجملة (٢٤):

[و٣] إن الترتيب السطحي الذي يحكم المركبات الاسمية ترتيبٌ متناظر مع ترتيب الآثار و/أو الضمائر العائدة الى هذه المركبات.

## ٣- نطاق قيد التناظر [و٣]

تجدر الاشارة الى أن القيد [و٣] لا يشمل بحكمه جميع التراكيب القابلة للترداد، فمثل هذا الشمول يستبعد بعض الجمل النحوية الصحيحة التي لا تخضع لحكم هذا القيد:

٢٧) قال أحمد١ لمحمود٢ أنه١ رآه٢

ما يميّز الجملة (٢٧) عن باقي الجمل الأخرى التي تفحّصناها حتى الآن هو الآتي: لقد أُحكمت العلاقات الترددية في هذه الجمل الأخيرة بواسطة قواعد نحو الجملة، في حين تُحكم العلاقات الترددية (بين المركبات الاسمية والضمائر العائدة اليها) في الجملة (٢٧) بواسطة قواعد نحو الحديث أو هي لا تُحكم بأية قواعد.

هذا من ناحية. ونلاحظ من ناحية أخرى أن كل التراكيب التي تفحّصناها حتى الآن قد تضمّنت ضميرين عائدين أو أثرين فقط. تتضمّن الجملة (٢٨) ما يتعدى اثنين من تلك العلاقات الضابطة:

٢٨) رأيتُ الضابط١ الذي قال لي الطبيبُ٢ الذي أعرفُ أنَّ **يوسفَ**٣ تكلَّمَ معه عنه إنه مريضٌ.

يحتاج كلٌ من المركبين الاسميين الموصولين في الجملة (٢٨) **الضابط والطبيب** الى ضمير عائد اجباري. كما يحتاج المركب الاسمي المنقول **يوسف** الى ضمير عائد. إن ترتيب هذه الضمائر العائدة يتناسب مع القيد المنصوص عنه في [و ] كالآتي:

٢٩) الضابط١ .... الطبيب٢ .... يوسف٣ .... ضم٣ .... ضم٢ .... ضم١

بكلام آخر، يتأوّل المقطع الذي يحتوي على الضمائر العائدة في الجملة (٢٨) على الشكل الآتي: تكلّم **يوسف** مع الطبيب عن الضابط.

## ٤ - تأثير القيد [و٩] في رفع الالتباس:

يمكن أن نورد بعض الأمثلة المعاكسة في الظاهر لمختلف القيود المنضوية في القيد [و٩].

فالجملة (٣٠)، على سبيل المثال، لا تخضع للقيد [و١١]، إلاّ أنها جملة مقبولة:

٣٠) الفنانةُ أظنُّ أنَّ المخرجَ الذي رأيتُهُ الآن رفضتْهَ
(مؤنث) (مذكر) (فعل) (ضم) (ضم)

هذا مع الاشارة الى أن الجملة (٣١) التي تخضع للقيد [و١١] هي جملة مقبولة أكثر من (٣٠):

٣١) المخرج الذي رأيته الآن أظن أن الفنانةَ رفضتْهُ.

لا يطرح تأويل الجملة (٣٠) أية مشكلات، بالرغم أن تركيبها يخرق القيد [و٩] كالآتي:

٣٢) الفنانة١ .... المخرج٢ .... ضم١ .... ضم٢

إنَّ السبب في ذلك سببٌ صرفي (مورفولوجي). **فالتاء** (ضم١) في **رفضتْهُ** ضميرٌ مؤنث، لذا فقد احتاج الى مركب اسمي مؤنث مرجعاً له. فإذا أحللنا **فنان** (مذكر) محل **فنانة** (مؤنث) يصبح التأويل المناسب للتركيب (٣٢) تأويلاً غير جائز:

٣٣- أ) الفنان أظن أن المخرج الذي رأيته الآن رفضَهُ
(مذكر) (مذكر) (فعل) (ضم) (ضم)

(ب) المخرج الذي رأيته الآن أظنُّ أن الفنانَ رفضَهُ
(مذكر) (مذكر) (فعل) (ضم) (ضم)

في الجملة (٣٣-أ) المخرج هو الذي رفض الفنان، في حين أن التأويل المعاكس هو التأويل الراجح في الجملة (٣٣-ب): الفنان هو الذي رفض المخرج. والحال أن الجملة (٣٣-أ) تتناسب مع التركيب (٣٤- أ)، وتتناسب الجملة (٣٣-ب) مع التركيب (٣٤-ب):

٣٤- أ) الفنان٢ .... المخرج١ .... ضم١ .... ضم٢

ب) المخرج٢ .... الفنان١ .... ضم١ .... ضم٢ .

أمّا التركيبان (٣٥) و(٣٦) فهما تركيبان غير جائزين:

٣٥) الفنان٢ .... المخرج١ .... ضم٢ .... ضم١

٣٦) المخرج٢ .... الفنان١ .... ضم٢ .... ضم١

ولأسباب صرفية (مورفولوجية) أيضاً لا يطرح تأويل الجملة (٣٧-أ) أية مشكلات، بالرغم أنها جملة تناسب التركيب (٣٧-ب) الذي يخرق القيد [و٩] (انظر الجملة ٢٤):

٣٧- أ) مَنْ تظنُّ أنَّ القاتلة رأى أ

(مؤنث)

ب) مَنْ١ .... القاتلة٢ .... ضم١ .... أ٢

فضمير الغائب في رأى (ضم١) ضمير مذكر ولا يمكن أن يتخذ من **القاتلة** مرجعاً له باعتبارها مؤنثاً.

ما يميِّز هذه الحالات عن الحالات السابقة التي كنا قد ناقشناها أنها حالات غير ملتبسة من حيث الاشتقاق. لذا نعتبر القيد [و ٩] أنّه مبدأ لرفع الالتباس عن البنى السطحية الملتبسة من حيث اشتقاقها. وعليه، يمكن تطبيق هذا المبدأ على البنى المماثلة لـ(٣١) و(٣٣) ولا يمكن تطبيقه على البني المماثلة لـ(٣٠) و(٣٧). إننا نعتبر، على وجه التخصيص، أن القيد [و ٩] إوالية لتقويم البنية السطحية الملتبسة من حيث اشتقاقها، وذلك كالآتي:

[ز] في ازاء مجموعة من البنى السطحية الملتبسة من حيث اشتقاقها تُعتبر البنية السطحية التي يظهر فيها ترتيب المركبات الاسمية الرابطة متناظراً مع ترتيب العناصر المرتبطة بهذه المركبات، انها البنية الأجدر قيمة.

# المصطلحـــات

| | |
|---|---|
| مقبول/غير مقبول | acceptable unaccepTable |
| إلتباس | ambiguity |
| علاقة ترداديه | anaphoric relation |
| عبارة | clause |
| تكملة | complement |
| قيد | constraint |
| تركيب | construction |
| اشتقاق | derivation |
| مركبات اسمية منقولة | dislo cated nps |
| توزُّع | distribution |
| عبارة مكتنفة (مغلّفة) | embedded clause |
| تقويم | evaluate |
| مركب اسمي مقدّم | fronted np |
| نحوي ، اصولي/غيرنحوي ، لا اصولي | grammatical/ungrammatical |
| أصولية | grammaticality |

| | |
|---|---|
| تأويل | interpretation |
| عبارة – قالب | matrix clause |
| إوالية | mechanisme |
| قياس | metric |
| مركب اسمي (م أ) | nominal phrase (np) |
| مسند ، محمول | predicate |
| عبارة موصولة | relative clause |
| ضمير عائد | resumptive pronoun |
| مركبات اسمية موصولة | relativised nps |
| صلة الموصول | second relative |
| جملة | sentence |
| ترتيب سطحي | surface order |
| بنية سطحية | surface structure |
| تناظر ، متناظر | symmetrical |
| أثر | trace |

ننشر في هذا العدد الخاص بعلم اللغة مقالتين في نصهما الأصلي. الأولى بالفرنسية كتبها المستشرق الفرنسي اندره رومان ( André Roman ) وهو استاذ علم اللغة العربية في جامعة اكس آن بروفانس ( Aix-en-Pravence )، والثانية بالانكليزية كتبها الباحث اللبناني يوسف عون الذي يعمل في فريق العالم اللغوي الأميركي ن. تشومسكي. وقد اخترنا عدم الترجمة(*) لأنَّ المقالتين تستخدمان مصطلحاً دقيقاً لم يتوفر مقابله العربي بعد. ويحتاج مفهومه الى كثير من الشرح. بينما ننشر في هذا العدد أيضاً مقالة السيدة أوديت بتي ( Odette Petit ) مترجمةً الى العربية. ولم نر بأساً في عدم ترجمة المقالتين المذكورتين اللتين تتناولان اللغة العربية: يشجعنا على ذلك ما درجت عليه المجلات العلمية في هذا الشأن وما يشير به علم اللغة العام: أي الفصل بين اللغة الشيئية (موضوع الدراسة) واللغة الماورائية (اللغة التي نتحدث بها عن الشيء). والمقالات هذه تنشر لأول مرَّة. وهي خاصة بمجلة «الفكر العربي».

* انظر المقدمتين باللغة العربية.

**هيئة التحرير**

## REFERENCES


Aoun Y. (to be published): Is Arabic a V.S.O. language?

Baker C. L.: Discussion of Culicover and Wexler "Some Syntactic Implications of a Theory of Language learnability", to appear in Akmajian, Culicover and Wasow, eds. **Studies in Formal Syntax.**

Bordelois I: **1974 Grammar of Spanish Causative Complements,** unpublished thesis, M.I.T.

Dougherty R: 1969 "An Interpretive theory of pronoun reference "**Foundations of language**" vol. 5.

Emonds J.: **1972 Transformational approach to English Syntax**; Academic Press, New-York.

Chomsky N: 1973- "Conditions on Transformations" in Anderson and Kiparsky, eds, **A festschrift for Moris Halle.** Holt, Rinehart and Winston. 1975 - **Reflections on Language,** Pantheon Books. 1976(a) - "Conditions on rules of Grammar" in **Linguistic Analysis 2/4.**

Chomsky and Lasnik: 1977 "Filters and Control" in **Linguistic Inquiry VIII/3.**

Hirshbuhler: 1975 "On the source of lefthand NPs in French" in **Linguistic Inquiry VI/I.**

Lasnik H.: 1976 "Remarks on Conference" in **Linguistic Analysis 2/1.**

Ross J. R.: 1967 "**Constraints on variable in Syntax**" unpublished thesis, M.I.T.

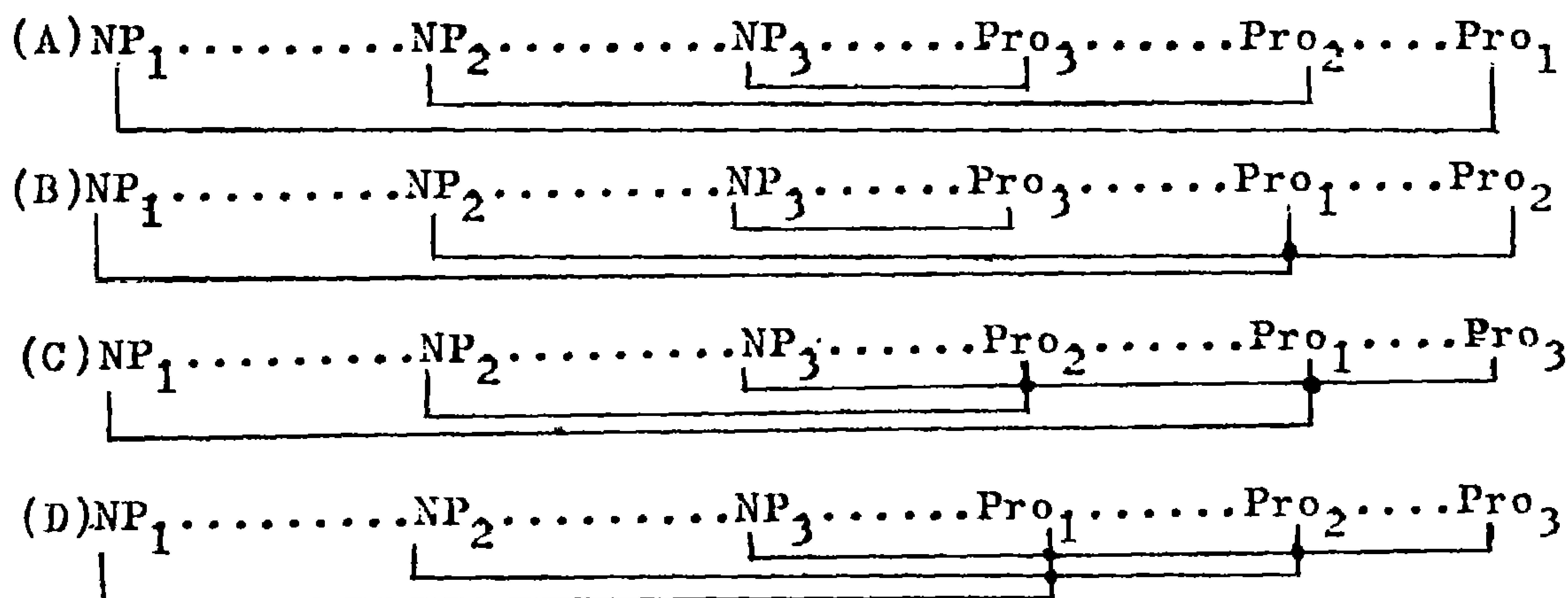
Selkirk E.: 1972 "The phrase phonology of English and French", unpublished thesis, M.I.T.

Williamms E: 1975 "Small clauses in English" in J. Kimball, ed, **Syntax and Semantics, 4**, Seminar Press, New-York. 1977 "Discourse and Logical Form" in **Linguistic Inquiry VIII/1.**

b) ..............................Pro1... Pro2... Pro3...
(the officer spoke with the doctor about Yu:suf)
c) ........................Pro1... Pro3... Pro2...
(the officer spoke with Yu:suf about the doctor)
d)........................Pro2... Pro3... Pro1...
(the doctor spoke with Yu:suf about the officer)
e) ..........................Pro2... Pro1... Pro3...
(the doctor spoke to the officer about Yu:suf)

11— The plural of objects and "beings not endowed with reason" is feminine singular.

12 —It is possible to consider (J. C. Milner, oral communication) that the assignment of values will take into account the number of crossings between the different anaphoric relations. And so configuration (B) with only one crossing, is more highly valued than (C) where there are two crossings, or (D) where there are three; and less highly valued than (A) where there is no crossing at all.




This conception implies very fine intuition which unfortunately do not seem to be available.

13 —It is not necessary that semantico-pragmatical considerations be arranged according to rules I and II: they could be applied after rule II (as pointed out by J. C. Milner, personal communication).

In the theorical framework developed by Chomsky, (cf. References and adopted here, rule I could belong to the grammar; semantico-pragmatic considerations as well as rule II, would not. They would be part of the performance (cf. Baker to be published).

(i') For sentences of the type (NP dislocated direct object....) NP dislocated direct object.... **?aʕṭa:**) the dislocated direct object closest to **?aʕṭa:** is interpreted as the beneficiary of the donation. The dislocated complement, furthest away, as the object of the donation.

It is clear that (i') duplicates (i) and that it would be preferable to avoid this redundancy. If (F) were chosen, rule (i') would be unnecessary. According to (f), the dislocated NP closest to **?aʕṭa:** in (l-m) is interpreted as the antecedent of Pro complement (**hu**) which immediatly follows the verb **?aʕṭa:** the dislocated NP furthest away is interpreted as the antecedent of the second Pro (**?iyya:hu**). Rule (i) applies to these pronouns: it interprets the first (**hu**) as the beneficiary and the second (**?iyya:hu**) as the object of the donation. The dislocated NPs serving as antecedents to these pronouns will have the same interpretation as these pronouns. If the dislocated complement NP closest to **?aʕṭa:** is interpreted as the beneficiary of the donation, it is in fact, because the pronoun of which it is the antecedent is interpreted the beneficiary of the donation. In the same way, if the dislocated NP furthest away from **?aʕṭa:** is interpreted as the object of the donation, it is because the pronoun of which it is the antecedent is so interpreted.

Contrary to (A") constraint (F) avoids the redundancy between (i) and (i'). It will be chosen preferably to constraint (A")

9 — It should be noted that dislocated NPs must always bind a resumptive pronoun. The same is true of the head of the relative constructions considered in this work. So (i a and b) are ungrammatical:

| | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|
| i) a- *ra?aytu | lwalada | llaði: | takallamtu ʕan?uxti: | | lža:ri |
| * I saw | the boy | that | I talked about | the sister of | the neighbour |
| b-?**alwaladu** | takallamtu | an | ?uxti: | lža:ri | |
| the boy, | I talked | about the | sister of | the neighbour | |

In (27) however, the control is not obligatory. It is quite possible to do without pronouns referring to the NPs of the matri clause in the subordinate, (on the notion of obligatory control cf. Bordelois 1974):

| | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| ii) | qa:la | ?aħmad | limaħmu:d | ?inna | lžaysa | yuħa:ribu |
| | ?aħmad | told | maħmu:d | that | the army | fights |

10 —It is probable that two control relations express a threshold beyond which the interpretation becomes more and more difficult. Interpretations corresponding to the other configurations are out of the question:

a) ?aḍḍa:biṭa2... ?aṭṭabi:bu2... Yu:suf3... Pro3... Pro1... Pro2...
(Yu:suf spoke to the officer about the doctor)

**a??aytu lfaqi:ra ΘΘawba** I gave the suit to the pauper) as shown by the different interpretations of (g) and (h):

| | | | |
|---|---|---|---|
| g) | ?a??aytu | lmalika | lwalada |
| | I gave | the king | the boy |
| h) | ?a??aytu | lwalada | lmalika |
| | I gave | the boy | the king |

To account for this, one could posit the following rule:

i) Generally (cf. supra) the human direct object which immediately follows the verb **?a?ta:** is interpreted as being the beneficiary of the donation. The second direct object is interpreted as the object of the donation.

| | | | |
|---|---|---|---|
| k) a- | **?almaliku** | ?a??aytuhu | lwalada |
| | the king, | I gave him | the boy |
| b - | **?alwalad** | ?a??aytuhu | lmalika |
| | the boy, | I gave him | the king |

In (k,a), **?almaliku** is interpreted as the beneficiary of the donation and in (k,b) it is **?alwaladu** which is interpreted as such. The dislocated NPs **?almaliku** and **?alwaladu** can only be interpreted as the beneficiaries of the donation. So they correspond to the direct object immediately following the verb. **?almalik** in (k a) corresponds to the dislocation of **?almalika** of (g) and **?alwaladu** in (k b) corresponds to the dislocation of **?alwalada** of (h). If there is only one dislocated object it is interpreted as the beneficiary of the donation that is as the antecedent of the resumptive pronoun cliticised to the verb; but consider (1) and (m) where both complements are dislocated:

| | | | | |
|---|---|---|---|---|
| 1) | **?alwaladu** | ?aðkuru | ?anna | **lmalika** |
| | the boy, | I remember | that | the king, |
| | ?a??aytuhu | ?iyya:hu | | |
| | I gave him | to him | | |
| m) | **?almaliku** | ?aðkuru | ?anna | **lwalada** |
| | the king, | I remember | that | the boy, |
| | ?a??aytuhu | ?iyya:hu | | |
| | I gave him | to him. | | |

(**?iyya:** is not a preposition it is a support word which shows up when the pronoun cannot be cliticised. See Y. Aoun forthcoming). It is easy to see that constraint (A") won't work in that case because the two basic direct objects are formally indistinguishable; they are distinguished only via an interpretive rule (i). Thus if (A") is chosen one is led to posit an additional condition namely (i'):

| | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|
| c) | takallamtu | ʔan | ʔaħmad | maʕa | ʕadna:n |
| | I spoke | of | ʔaħmad | with | ʕadna:n |

Let us consider the following sentences where thw two NPs **ʔaħmad** and **ʕadna:n** have been dislocated:

| | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|
| d) | **ʔaħmad** | ʔaʕunnu | ʔanna | **ʕadna:n** | takallamtu |
| | ʔahmad | I think | that | ʕadna:n | I talked |
| | maʕahu | ʕanhu | | | |
| | with him | of him | | | |
| e) | **ʔaħmad** | ʔaʕunnu | ʔanna | **ʕadna:n** | takallamtu |
| | ʔaħmad | I think | that | ʕadna:n | I talked |
| | ʕanhu | maʕahu | | | |
| | of him | with him | | | |

In (d) **ʕadna:n** is interpreted as the antecedent of the first pronoun (**hu** in **maʕahu**) and **ʔaħmad** as that of the second, (**hu** in **ʕanhu**). But in (e) it is **ʕadna:n** which is interpreted as the antecedent of the first pronoun (**hu** in **ʕanhu**) and **ʔaħmad** as that of the second.

Constraint (F) is compatible with these interpretations. Constraint (A') would be wrong in predicting that there should not be different interpretations for the dislocated elements of (d) and (e) seing that they both develop from the same basic rule. That is the reason why (F) will be chosen preferably to (A').

One might save (A') by replacing the notion of "basic sentence" by that of "sentence without dislocated elements":

(A") The order of dislocated NPs is symmetrical to that of NPs in a sentence with no dislocated elements.

However there exist some facts which will help us to decide between (F) and (A"). In Arabic, certain verbs sub-categorize two direct objects:

| | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|
| f) | ʔaʕṭaytu | | | lfaqi:ra | θθawba |
| | to give | (perfect) | (pro 1st p.s) | the pauper | the suit |
| | I gave (to) | | | the pauper | the suit |

In (f), the pauper is the beneficiary of the suit which is the object of the donation. Generally (nn.1) the direct object immediately following the verb **ʔaʕṭa**: is interpreted as being the beneficiary of the donation which is expressed in the second direct object, (except very "clear cases", that is cases where the interpretation for grammatical, semantic and/or pragmatic reasons is univocal. It is then possible to interpret the second complement as the beneficiary of the donation:

This work only treats sentences of type (i b), that is sentences with a verbal predicate. The dislocated NPs are in italics.

4 — Sentences that have not undergone any dislocation are also mentioned. It is not our aim to prove that (1 b) derives from (1 a) or that (1 a) and (1 b) are both basic.

5 — The subject resumptive pronoun and the clitic associated with a non pronominal subject in sentences with the order verb, subject, object, (V.S.O.) are homophonous (sentences with the order subject, verb, object (S.V.O) are dislocated sentences):

| | | | | |
|---|---|---|---|---|
| (i) a) | ðahaba | | | l?awala:du |
| | to leave | (perfect) | (masc. clitic) | the boys |
| | the boys left | | | |
| b) | ?al?awla:du | ðahabu: | | |
| | | to leave | (perfect) | (pro 3 p.m.p) |
| | The boys, | they left | | |
| (ii) a) | ðahaba | | | lwaladu |
| | to leave | (perfect) | (masc. clitic) | |
| | the boy left | | | |
| b) | ?alwaladu | ðahaba | | |
| | | to leave | (perfect) | (pro 3 p.m.s) |
| | the boy, | he left | | |

See Y. Aoun (forthcoming).

6 — By dislocated direct object NP, I mean the dislocated NP which controls a pronoun direct object. In the same way, a dislocated subject NP is a dislocated NP which controls a subject pronoun. Dislocated direct object NP and dislocated subject NP are then only abbreviations. This system of abbreviation will be used henceforth the dislocated prepositional complement will be the abbreviation of the dislocated NP which controls a prepositional complement.

7 — For an analysis of the dislocation . Chomsky (1976).

8 — It would have been possible to propose the following general constraint instead of (F):

(A') The order of dislocated NPs is symmetrical to that of the NPs in a basic sentence.

It is legitimate to wonder if there is a real difference and not a formal one, between (F) and (A'). In other words, does there exist any fact which would allow us to choose between the two? In Arabic, as in other languages, it is possible to displace the prepositional complement:

| | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|
| b) | takallamtu | maʕa | ʕadna:n | an | aħmad |
| | I spoke | with | ʕadna:n | of | ?aħmad |

between, e.g., an NP and its trace, or an NP and *each other*, or an NP and the empty NP it controls. If we superimpose onto the above distinction the distinction between sentence grammar and discourse grammar, we get the following cross-classification:

| | | pronominal NP-anaphora | non pronominal NP-anaphora |
|---|---|---|---|
| 1 | Sentence Grammar | A | B |
| 2 | Discourse Grammar | C | D |

To illustrate, the relation that exists between a resumptive pronoun and a dislocated NP or a relativized NP belongs to class (A). On the other hand, the anaphoric relation that may exist between *John* and *he* in:

42- John thinks he is sick

belongs to class C.

Table (41) will help us to clarify our point. First note that class D is empty: in other words, all cases of nonpronominal NP-anaphora belong to sentence grammar. Now, we see that type I constraints govern the anaphoric relation in column 2 (or equivalently in B). Type II constraints govern all anaphoric relations (A.B.C.). In this paper, we have shown that there exist a constraint, hence, a class of constraints, that is specific to the anaphoric relations in line 1 of the matrix in (41), that is the anaphoric relations established by sentence grammar, whether they be of the pronominal type or not (for further refinements, see the appendix).

---

## NOTES

1 — See Chomsky (1973) (1975) (1976) (1976 a) and Selkirk (1972) for further details.

2 — See Hirschbühler (1975)

3 — By dislocated sentence, one usually refers to constructions of types (i) (for the transcriptions of the arabic sentences, I will use the international phonetic alphabet):

| | | | | |
|---|---|---|---|---|
| (i) a) | **?alwaladu** | ?ummuhu | | mari:ḍatun |
| | the boy, | mother | (pro 3 p.m.s) | ill |
| | the boy, | his mother | | is ill |
| b) | **?alwaladu** | ra?aytuhu | | |
| | | to see | (perfect) | (pro 1 p.m.s) (pro 3 p.m.s) |
| | the boy, | I saw him. | | |

to assure (perf) (pro 3 p.m.s)
assured me

| | | | | |
|---|---|---|---|---|
| ?anna | lmidfaʕa | llaði: | žarrabahu | |
| | the gun | | to try (perf) | (pro 3 p.m.s) |
| | | | | (pro 3 p.m.s) |
| that | the gun | he had tried | | |
| fi: | ħaqli | rrima:yati | žami:lun | |
| on | shooting | field | is beautiful | |

(38), although it corresponds to the following configuration, is easily interpretable:

39- ?aḍḍuba:ṭi$_2$.... ?almidfaʕa$_2$.... Pro$_2$.... Pro$_1$....
the reason being that a gun cannot try an officer.

To account for these facts we propose the following analysis. A first rule (rule I) shall evaluate the different binding relation compatible with the given surface structure. It will assign a value to each configuration: the configuration which has the highest value will be the one where the order of the binding NPs is symmetrical to that of the bound elements related to them; it will be the configuration which is the least marked and the least cost(12).

Thereafter semantico-pragmatical considerations shall filter these different anaphoric considerations and reject, for instance, those contravening selective restrictions. Thus, for (38) the least marked configuration will be rejected, for it contravenes to the selective restrictions of the verb *žarraba* ("to try") which demands an animated subject; a gun cannot try an officer:

40- ?aḍḍuba:ṭa$_2$.... ?almidfaʕa$_1$.... Pro$_1$.... Pro$_2$....

This is when a second rule (rule II) will select amongst the whole of the configurations ordered according to the different values given to them by rule I and filtered by semantico-pragmatical considerations, the least marked and the least costly configuration, that is the one with the most value. So, for sentences like (33a) and (33b) it is the interpretation corresponding to configuration (34a) and (34b) which will be retained preferably to those corresponding to configurations (35) and (36).(13)

**5. Conclusion.**

It has been stated at the beginning of this work, that the revised extended standard theory (REST) distinguishes two kinds of constraints: constraints of type I govern such relations as, e.g., the relation between an NP and its trace or as, e.g., the relation between an NP and *each other;* for example, the SSC and the PIC are type I constraints. Constraints of type II are general conditions on anaphoric relations. Suppose we establish a distinction two kinds of NP. anaphora: pronominal NP. anaphora which is the relation that may hold, e.g., between an NP and a pronoun, and nonpronominal NP. anaphora, which is the anaphoric relation that holds

b) ?almuχrižu$_2$.... ?alfanna:nu$_1$...
Pro$_1$.... Pro$_2$....

Configurations (35) and (36) are not possible:

35- ?alfanna:nu$_2$...
?almuχrizu$_1$.... Pro$_1$.... Pro$_2$....

36- ?almuχrizu$_2$.... ?alfanna:nu$_2$...
Pro$_2$.... Pro$_1$....

It is also for morphological reasons that the interpretation of (37a) sets no problem, although it corresponds to configuration (37b) which violates (F") (cf. 24):

37 -

| | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|
| a) | man | taẓunnu | ?anna | lqa:tilata | ra?a: |
| | who | do you think | that | the murderer, | he saw |
| b) | man$_1$.... | ?alqa:tilata$_2$.... | Pro$_1$.... | t$_2$ | |

(Pro 1) is masculine and cannot have *?alqa:tilata* which is feminine as antecedent.

What distinguishes these cases from the ones we have discussed up to this point is the fact that they are not derivationally ambiguous. Suppose that we consider constraint (F") as a principle which disambiguates surface structures that are derivationally ambiguous; then it will apply to such structures as (31) and (33) but not to (30) and (37). Specifically, we shall assume that constraints (F")is a mechanism that evaluates the derivational all ambiguous surface structure as follows:

(G) In a set of derivationally ambiguous surface structure, the surface structure in which the order of the binding NP's is symmetrical to the order of the bound elements is the most highly valued, ceteris paribus.

Practically, this means that in the case where (G) applies the interpretation will be the one corresponding to the mirror image configuration.

Now we turn to another set of apparent counterexamples to (F") modified to (G).

## 4.2. A further refinement of (F").

Consider the following sentence which is acceptable:

38- hal takallamta maʕa ḍḍa:biṭi llaði:
[interrog.]
did you talk with the officer who
?akkada li:

30- ?alfanna:natu ?aẓunnu ?anna lmuXriža
the artist (fem) the producer (masc.)
the artist, I think that the producer
llaẓi: ra?aytahu l?a:na rafaḍathu
now to refuse (pro 3 p.f.s) (pro 3 p.m.f)
that you saw just now, she refused it.

although (31) which obeys to (F") is more acceptable than (30).

31- ?al muXrižu llaẓti: ra?aytahu l?a:na
the producer that you saw just now,
?aẓunnu ?anna lfanna:nata rafaḍathu
I think that the artist, she refused him.

The interpretation of (30) offers no problem although the configurations is the following:

32- ?alfanna:natu$_1$.... ?almuXriza$_2$.... Pro$_1$.... Pro$_2$

The reason is morphological. Indeed, (Pro 1) being feminine usually[11] requires a feminine NP as antecedent. Thus, when *fanna:nat* (fem. artist) is replaced by *fanna:n* (masc. artist) the interpretation corresponding to configuration (32) is impossible:

33- ?alfanna:nu ?aẓunnu ?anna lmuXriža
masc. masc.
the artist, I think that the producer
llaẓi: ra?aytahu l?a:na rafadahu
that you saw just now, he refused him.

b) ?almuXrižu llaẓi: ra?aytahu l?a:na ?aẓunnu
[masc.]
the producer that you saw just now I think
?anna lfanna:na rafadahu
that the artist, he refused him.

In (33a) it is the producer who refused the artist, whereas in (33b) it is the opposite interpretation that prevails: it is the artist who refused the producer. (33a) and (33b) correspond to the configurations (33a) and (34b) respectively:

34 -

a) ?alfanna:nu$_2$... ?almuXrižu$_1$.... Pro$_1$.... Pro$_2$....

| | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|
| 27 | qa:la | ?aħmad1 | limaħmud2 | ?innahu1 | ra?a:hu2 |
| | ?aħmad | told | (to) maħmu:d | that he had | seen him |

What distinguishes (27) from the other sentences is that the anaphoric relations in the previous sentences were established by rules of sentence grammar whereas the anaphoric relations in (27) either are governed by rules of discourse grammar or not governed at all (cf. Lasnik 1976) (9). Suppose that we adopt Lasnik theory; then in such configurations as (27) the pronoun and its antecedent are considered to be independant words, that is they have different indices. Then it is easy to characterize the configuration to which condition (F") applies, namely, they are configurations connecting items that bear identical indices (thus we are assuming that in the dislocated constructions, for instance, the resumptive pronoun which is linked to the dislocated NP by a rule of sentence grammar bears the same index as the latter NP). We will see in the appendix that the domain of condition (F") must be further refined.

All the configurations examined so far involved at most two resumptive pronouns or traces. Sentence (28) involves more than two such control relations:(10)

| | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| 28- | ra?aytu | ḍḍa:bita1 | llaði: | qa:la | li: | ṭṭabi:bu2 |
| | I saw | the officer | who | the doctor | told me | |
| | llaði: | ?aʕrifu | | | ?anna | yu:sufa3 |
| | | to know | (perfect) | (pro 1 p.s) | | |
| | that | I know | that | Yu:suf | | |
| | takallama | ʕanhu | maʕahu | ?innahu | mari:dun | |
| | has talked | about him | with him | that he is | sick | |

In (28) the two relativised NPs *?aḍḍa:bita* and *?aṭṭabi:bu* each require an obligatory resumptive pronoun (cf. note 9). So does the dislocated NP (cf. note 9) *Yusuf*. These resumptive pronouns conform to (F") as follows:

29- ?aḍḍa:bita1.... ?attabi:bu2.... Yu:suf3.... Pro3.... Pro2.... Pro1

In other words, the interpretation of fragment (28) containing the resumptive pronouns is the following: *Yu:suf* has talked with the doctor about the officer(10).

**4. Some apparent counterexamples.**

At this point, it might be interesting to reconsider the facts that led us to posit (F"). If one studies these facts closely, it appears they do not have as clear a character as this presentation tried to suggest. It is possible to find apparent counterexamples to the different constraints subsumed under (F").

**4.1. The disambiguating effect of (F").**

The following sentence, for instance, which contravenes constraint (F") are acceptable:

Furthermore, it is possible to front the direct object after *?anna* (*?anna* must be followed by a noun phrase, cf. 3a):

23- taẓunnu ?anna lqa:tila$_i$
to think (imperfect) (pro2 p.m.s) the murderer
you think that the murderer,
ra?ayta $t_i$
to see (perfect) (pro 2 p.m.s)
you saw.

It is also possible to question the subject:

24- man taẓunnu ?anna lqa:tila ra a:
to see (perfect) (pro 3 p.m.s)

(24) is derivationally ambiguous. As a matter of fact, after *?an* whether dislocated or fronted, the NP is accusative; the flexiona ending which distinguishes the dislocated NPs from the fronted elements in neutralized here (cf.19-20). Besides the interrogative pronoun may or may not, as noted above, have a resumptive pronoun. So two configurations, to which correspond two different interpretations are possible:

25- NP $int_1$..... NP $fronted_2$...... $Pro_1$...... $t_2$

26- NP $int_1$......NP $dislocated_2$....$Pro_2$.......$t_1$

The interpretation corresponding to (25) is the following:
"For which x, you think that murderer, x saw him" whereas the one corresponding to (26) is the following:
"For which x, you think that the murderer, he saw x".

However the interpretation that prevails for (24) is the one corresponding to (26) and not to (25). The explanation is to be found in constraint (F'). The interpretation corresponding to (26) prevails because in (26) the order of the NPs is symmetrical to that of the pronouns or the traces related to them.

So constraint (F') modified to (F") accounts for the interpretation of (24):

(F") The surface order of the controlling NP's is symmetrical to that of the traces and/or the pronouns related to them.

**3. The domain of the symmetry constraint (F").**

It is to be noted that (F") cannot be extended to all anaphoric configurations because it would exclude perfectly grammatical sentences:

17- ?almuʕallimata1 .... ?attilmiðata2.... Pro2.... Pro1
(it is of the pupil that the director spoke with the teacher)

18- ?almuʕallimata1 .... ?attilmiðata2.... Pro1 .... Pro2
(it is of the teacher that the director spoke with the pupil)

So one notes that constraints (B), (C) and (D) generalized in (F) apply to the configurations linking the relativised NPs and their resumptive pronouns providing a slight modification in (F):

(F') The surface order of the dislocated or relativised NPs is symmetrical to that of the pronouns that are related to them.

**2. A generalisation of constraint (F) to NP's binding traces.**

Constraints (F') can generalize to configurations linking displaced NPs and their traces. In Arabic, it is possible to front the Np object as shown in the following examples:

19- a)

| | | | |
|---|---|---|---|
| ra?aytu | lwalada | fi: | ššа:riʕi |
| I saw | the boy | in | the street |
| b)?alwalada$_i$ | ra?aytu | t$_i$ fi: | ššа:riʕi |
| accusatif | | | |
| the boy, | I saw | in | the street |
| | | | (t=trace) |

The difference between this fronted NP and the dislocated NP (cf.20) is that the first has no resumptive pronoun and that it retains the case-ending of the accusative whereas the second needs a resumptive pronoun and is always nominative:

2 0 -

| | | | | |
|---|---|---|---|---|
| a) | **?alwaladu** | ra?aytuhu | fi: | ššа:riʕi |
| | [nomin] | | | |
| | the boy, | I saw | him in the | street |

On the other hand, in Arabic, certain interrogative pronouns *(man)* may have a resumptive pronoun. Thus, parallel to (21) we find (22):

| | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|
| 21- | maʕa | man$_i$ | takallamta | | t$_i$ |
| | with | whom | to talk | (perfect) | (pro 2 p.m.s) |
| | with | whom | did you talk | | |
| 22- | man | takallamta | maʕahu | | |
| | whom | | with | (pro 3 p.m.s) | |
| | with | whom did youtalk | | | |

12- ?aḍḍuba:ta₂.... ?almutammarridi:na₁...... Pro₁...... Pro₂

*mutamarridi:na* is tied to (Pro₁) and *?aḍḍubatu*, to (Pro₂): it is the "*mutamarridi:na*" who insulted the officers and not the officers who insulted the "*mutamarridi:na*". The anaphoric configurations in (12) seem to obey constraint (B) generalized to (F).

It is also possible to find examples of relatives which obey constraint (C):

13- takallamtu   maʕa   ḍḍuba:ti   llaði:na   qa:la
I talked   with   the officers   that
li:   lħa:kimu   ?innahu   saǰana   lmutamarridi:n a

the governor told me that he had arrested the rebels
llaði:na   sallamtuhum
to hand over (perfect)   (pro 1 p.s)   (pro 3 p.m.p)
I had   handed them over
?ilayhim
to   (pro 3e p.m.p)

Sentence (13) has the following configuration:

14- ?aḍḍuba:ṭi₂....?almutamarridi:na₁.... hum (Pro₁).... him (Pro₂)
(it is the *mutamarridi:na* that I handed over to the officers.

The interpretation corresponding to configuration (15) is not possible:

15- ?aḍḍuba:ṭi₂.... ?almutamarridi:na₁.... hum (Pro₂).... him (Pro₂)
(it is the officers that I handed over to the **mutamarridi:na)**

It is even possible to find examples which obey constraint (D):

16- qa:lati   (D):   lmuʕallimatu   llati:
to say   (perfect)   (fem. cl.)   rel.
the teacher that the director
tarada   lmudi:ru   ttilmiðata
to dismiss   (perfect)   (masc. cl)   the director   the pupil
dismissed   the pupil
llati:   takallama   ʕanha:
rel.   (pro 3e p.m.s)(pro 3e p.f.s)
he spoke
maʕaha:   ?inna   tta?li:ma   saʕbun
(pro 3 p.f.s)   the teaching   difficult
of her with her said that the teaching is difficult.

The interpretation of sentence (16) corresponds to configuration (17) and not to (18):

traces left by the movement of a wh-element, which is a quantifier, is replaced by a variable. It becomes possible, in the second analysis to use condition (F") to account for the interpretation of (24) since anaphoric relations are between wh-element, wh-element on one hand, Pro and the trace (to which a bound variable corresponds) on the other and not as in (25), (26) between topicalized NP, wh-element on one hand, Pro and the trace on the other.

**1.2. Relativised NPs**

In Arabic, a relative clause usually contains a resumptive Pronoun (ʕa:?id):

10- ?arražulu llaδi: ltaqaytu
the man rel. to meet (perfect) (pro 1ˢp.s.)
the man I met
bihi qawiyyun
prep (pro 3 p.m.s) strong
is strong

From the very fact that they contain a resumptive pronoun it follows that these relative constructions do not obey the complex NP constraint (C.NP.C) as mentioned in Ross (1967); so it is possible to have the following sentence:

11- ra?aytu dduba:ta llaδi:na qa:la
the officers rel. to say (perfect) (masc. clitic)
I saw the officers that
li: lħa:kimu ?innahu
to (pro 1 p.s) the governor that (pro 3 p.m.s)
the governor told me that
sažana lmutamarridi:na
to arrest (perfect) (pro 3 p.m.s) the rebels
he had arrested the rebels
ilaδi:na šatamu:hum
rel. to insult (perfect) (pro 3 p.m.p) (pro 3 p.m.p)
who insulted them.

In (11) the two relativised NPs *?adduba:ta* and *?almutamarridi:na* both have their resumptive pronouns in the second relative *(llaδi:na šatamu:hum)*: (11) has the following configurations:

account for the ungrammaticality of (B3 c-d). It appears then there is no way to derive the ungrammatical sentences (B3 c-d) if the second analysis is chosen.

Within Chomsky's theory, the problem raised by sentences (B2) could be solved as follows; the deep structure of (B2 c), for instance, will be as in (B7). (R1 is chosen for the sake of illustration):

B7- a) $[_{S''} [_{TOP}$ ?iyya:ka$]$ $[_{S'} [_{COMP}]$ $[_{S}$ ?uħibbu Pro $]]]$

Wh placement (in B7a) has NP for domain. It will be ordered before Cl.Pl. whose domain is S (cf.E.Williams 1975)

b) $[_{S''} [_{TOP}$ ?iyya:ka$]$ $[_{S'} [_{COMP}]$ $[_{S}$ ?uħibbu Pro$_{[+wh]}$ $]]]$

Cl.Pl. cannot apply to a wh element
Wh movement which is ordered after Cl.Pl.because its domain is S'

c) $[_{S''} [_{TOP}$ ?iyya:ka$]$ $[_{S'} [_{COMP}$ man$_i]$ $[_{S}$ ?uhibbu ti$]]]$

introduction of the bound variable

d) $[_{S''} [_{TOP}$ ?iyya:ka$]$ $[_{S'} [_{COMP}$ man X$]$ $[_{S}$ ?uħibbu X $]]]$

deletion of the wh-element (cf.supra)

(B7 a) shows that Pro, after wh placement doesn't meet the structural description of C1.P1. anymore; therefore it is possible to generate (B2 c) (Echo-questions and multiple questions shows that wh-Pro does not meet the structural description of C1.P1.).

Within the first analysis framework, on the other hand, one account for the sentences (B3) bysaying that topicalization is a rule which substitutes an NP to the COMP node (so it is not possible to front the wh-element *mata:* in (B3 c-d) and, in order to generate (B2-c), one has to posit an ordering relation between topicalization and clitic placement: topicalization must be ordered before clitic placement. It is difficult to justify this ordering since the domain of clitic placement is (S) (cf. Y. Aoun to be published) and the domain of topicalization is (S'). According to William's theory, then, topicalization should be ordered before and not after clitic placement rule.

Thus, we see that in the case of arabic, the second analysis has definite advantages over the first one. Furthermore, the assumption that wh-movement is involved in the derivation of topicalized structures has interesting (empirical) implications in relation with condition (F") or rules I and II (assuming the trace theory elaborated in Chomsky 1976). To see this recall that it has been proposed in Appendix A that (F") or rules I and II apply only to configurations binding NP's to terminal symbols: traces left by the movement of NP's are not replaced by variables; so there is no terminal symbol corresponding to them. The

The first one considers topicalization to be a rule which substitutes the fronted Np for the COMP node (cf. Emonds 1976), the second one generates topicalized sentences by means of wh-movement and subsequent local deletion of the wh-element (cf. Chomsky 1977). Both analyses account for the ungrammaticality of such sentences as in (B3 c-d) where an NP has been topicalized and a wh-element fronted:

B3- a) bintaka ?aqtulu
daughter (pro 2 p.m.s) to kill (imp) (pro 1 p.s)
your daughter I kill
b) mata: ?aqtulu bintaka
when do I kill your daughter
c) bintaka mata: ?aqtulu
your daughter when do I kill
d) mata: bintaka ?aqtulu
when your daughter do I kill

According to the second analysis, sentence (B3 a) will be generated as follows (irrelevant details omitted):

B4- a) $[_{S''} [_{TOP}$ bintaka$] [_{S'} [_{COMP}\ ] [_{S}$ ?uħibbu Pro$]]]$
wh-placement
b) $[_{S''} [_{TOP}$ bintaka$] [_{S'} [_{COMP}\ ] [_{S}$ ?uħibbu man$]]]$
wh-movement
c) $[_{S''} [_{TOP}$ bintaka$] [_{S'} [_{COMP}$ man$_i] [_{S}$ ?uhibbu t$_i]]]$

To the surface structure (in the sense of Chomsky and Lasnik 1977 two distinct kinds of rules will apply (following Chomsky and Lasnik 1977). First, rules that generate logical form will apply. In the case of (B4 c) one of these rules replace the trace of wh by a bound variable:

B4- d) $[_{S''} [_{TOP}$ bintaka$] [_{S'} [_{COMP}$ man X$] [_{S}$ ?uħibbu X$]]]$

Second, local deletion rules will apply; one of these rules deletes the wh-element:

B4- d') $[_{S''} [_{TOP}$ bintaka$] [_{S'} [_{COMP}\ \emptyset\ ] [_{S}$ ?uħibbu ti$]]]$

The following are among the base rules proposed in Chomsky (1976).
R1: S" TOP S'
R2: S' COMP S" S'

(R1) has been chosen in the derivation (B4); it would also have been possible to choose (R2). In that case, the structure of (B3 a) would have been (cf. B4 c):

B5- $[_{S'} [_{COMP}\ ] [_{S''} [_{TOP}$ bintaka$] [_{S'} [_{COMP}$ man$_i] [_{S}$ ?uħibbu ti$]]$

It is clear how by positing such a structure and by adopting Emonds' theory one can

## APPENDIX B

It is necessary — as it has been brought to my attention by an anonymous reviewer — to justify the transformation deriving (19b) from (19a). There exists, in fact, a stylistic rule called scrambling rule (cf. Ross 1967) which is responsible for the word-order in sentences of type (B1):

B1- nazala ʕala: ssaṭhi lyawma
to lie (imp) (masc. clit) on the roof the day
three pigeons lay on the roof today
θla:θu ħama:ma:tin

The subject *θla:θu ħama:ma:tin* has been moved from its basic position after the verb (assuming that arabic is a V.S.O. language) to the end of the sentence. It cannot be argued that a syntactic transformation is responsible for that movement because the conditions on proper binding are violated: the trace precedes and commands the displaced element. The rule at work in (B1) is actually the scrambling rule which, like all other stylistic rules leaves no trace. The same putative scrambling rule could be responsible for (19b).

Let us consider the following sentences:

B2- a)* ?uħibbu ?iyya:ka
to love (imp) (pro 1 p.s) (pro 2 p.m.s)
I love you
b) ?uħibbuka
I love you (you is cliticised)
c) ?iyya:ka ?uħibbu
you I love

It must be noted that stylistic rules apply after all transformational rules (cf. Chomsky op. cit). Therefore, scrambling rule can't apply before clitic placement (cl.pl.) which is obligatory. That's why (B2 a) is ungrammatical: (B2a) meet the structural description of clitic placement (cf. Y. Aoun — to be published for a formalization of that rule) which will apply and convert (B2a) to (B2 b). (B2 a) is ungrammatical because an obligatory rule whose structural description is met at some point in the derivation has not applied. For the same reason, the pronoun in (B2 c) cannot be in a complement position of the verb in deep structure: if that were the case, the sentence would be marked ungrammatical by the same principle that marks (B2 a) ungrammatical. In other words, form such as (B2 a) cannot appear as an intermediary stage in any derivation other than that of (B2 b).

Let us consider two analyses of the topicalization that have been proposed in the Literature.

A4-a) (what books)$_1$ have (those men)$_2$ written $t_1$ about (each other$_2$)
b) told them (what books$_2$) Pro$_1$ to read $t_2$

c) I$_1$ asked them (what books$_2$) Pro$_1$ to read $t_2$
d) (to whom$_1$) did John$_2$ seem $t_1$ $t_2$ (to be referring)
e) whom$_1$ did you ask $t_1$ (what$_3$ Pro$_2$ to read $t_3$)

(Sentence f) is omitted because it's explained with same terms as (A2).
In (A4 b-c-e) Pro cannot be considered as a terminal element.
In (A4 d) trace $t_2$ left by *John* is not, as stated above, replaced by a bound variable.
So (A4 b-e) are not configurations that fall under (F") or rules I and II. That is why it is not possible to say they violate these rules.

As for (A4 a) it would be possible at first, to propose that *what books* which is inanimate cannot be the antecedent of *each other* also inanimate. However, this explanation predicts that (A4 a') falls under rules I and II. which does not seem to be confirmed:

A4-a') (which men$_1$) have (those men$_2$) describe $t_1$ to (each other).

It is to be noted that it is not evident that $t_1$ which is replaced by a bound variable is placed before and not after *to each other:* if it is placed after, there will be no more crossing and therefore no violation of rules I and II:

A5- (which men$_1$) have (those men$_2$) describe to (each other$_2$) $t_1$

Let us admit however, that like in (A4 a'), the trace is to be found before *each other*. This apparent violation can be explained. It has been stated that rule I shall estimate the different configurations existing between the controlling NPs and their traces. But, the only relevant syntactic configuration here is (A4 a') named the one in which *which men* control the trace and *those men* control *each other. Which men* cannot control *each other* and *those men* the trace (t).

Finally it is to be noted that the ambiguity of (A5) does not affect this analysis. If there are two possible interpretations to (A5), they correspond to the following configurations:

A 6

a) w h i ch men$_1$.... those men $_1$....$t_1$.... each other$_2$
b) which men$_1$ those men$_2$....$t_1$.... each other$_2$

It has been stated above that (A6 a) represents no violations of (f3) (or rules I and II) neither does (A6 b).

Sentence (A1) offers the following configuration (cf. note 11):

A2- Pro1.... Pro2.... t1.... t2....

The order of the pronominal NPs is not symmetrical to that of the traces related to them. This constitutes a violation of (F") and even of rules I and II.

It would be possible to modify constraint (F") or rules I and II so that they apply only to configuràtions linking traces to *non-pronominal* NPs. This modification however would be ad hoc and would not account for the type of sentence where one of the antecedents is pronominal:

| | | | | |
|---|---|---|---|---|
| A3- | ?attilmi:ʒu | | ?aha:ʒa | llaʒi: |
| | the pupil | interrog. dém. | | rel. |
| | the pupil, | is it | the one | who |
| | ra?a:hu | | | |

to see (perfect) (pro 3 p.m.s) (pro 3 p.m.s) saw him.

| | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| A3- | ?attílmi:ʒu | ?aha:ʒa | llaʒi: | ra?a:hu | | |
| | the pupil | int. dem. | rel. | to see (acc) | (cl. 3 p.m.s) | |
| | | | | | (cl. 3 p.m.s) | |

the pupil is it the one who saw him.

Chomsky (1976) makes a distinction between trace and terminal symbol: he establishes that certain traces are replaced by a bound variable which is a terminal symbol. The traces replaced by a variable are those which derive from the movement of quantifiers such as "who". In other words, the trace left by a rule such as the fronting of the direct object (cf. 19) is not replaced by a variable: to this trace there corresponds no terminal symbol in the logical form. This distinction between the two kinds of traces, those that correspond to terminal elements in logical form and those that don't accounts for the violation of (A2).

Constraint F" or rules I and II apply only to configurations binding NP's to terminal symbols (a resumptive pronoun is a terminal symbol). The traces left by the movement of the clitic pronouns are not replaced by variables; so there is no terminal symbol corresponding to them; and (F") or rules I and II do not apply to them; that is why there is a "violation" of (F") in (A2).

On the other hand, this development has good consequences: it helps to solve certain problems pointed out by Chomsky (1976) who gives examples violating some version of Bordelois' "Grossing Constraint" (1974) (which version amounts to F"):

(NP ind.comp..... NP adv. comp.... Verb) is not. It is then possible once more to establish a constraint similar to (B) and (C):

(D) the surface order of the dislocated prepositional complements is NP adv. comp..... NP ind. obj..... Verb.

It is clear that constraints (B), (C), and (D) offer many similiarities. One might try to make them follow as particular cases from a more general constraint.

Each of these constraints determines the surface order between different dislocated NPs Let us take again the main point of each constraint:

(B) NPx.... NP subj..... Verb
(C) NP prep. comp.... NP direct object..... Verb
(D) NP prep. adv. comp.... NP ind. object ..... Verb.

Constraint (B) specifies the order of the dislocated complement (NPx) in relation to the dislocated subject. Constraint (C) specifies the order of the dislocated prepositional complement in relation to the dislocated direct object. Constraint (D) specifies the order of the dislocated prepositional adverbial complement in relation to the dislocated indirect object. If one looks at constructions with more than two dislocated NPs (cf.30) one sees that all the particular constraints follows from the following more general constraint:

(E) NP prep. adv. comp.... NP ind. obj.... NP dir. obj.... NP subject.... Verb.

One notes that (B), (C) and (D) together specify an order for the dislocated elements which is symmetrical to that of the pronouns related to it. It is then possible to posit the following general constraint:(7)

(F) the surface order of the dislocated NPs is symmetrical to that of the pronouns related to them.(8)

Constraint (F) makes the notion of pronoun and antecedent intervene. One may then ask whether this constraint might not be more general: does it apply to all anaphoric configurations that involve pronouns and their antecedents?

## APPENDIX A

Let us consider the following sentence:

A1 - ?aʕata:ni:hi
to give (perfect) (pro 1 p.s) (pro 3 p.m.s)

This confirms the need for the output constraint (A) which appears as the only way of accounting for the difference of grammaticality between (Ic) (resp.3d) and (Id) (resp.3e).

At this point, it might be interesting to see whether other similar constraints might not govern the order of different dislocated complements (NP'x of constraint B).

(NPdirect object..... NP prep.comp..... Verb) is not. Thus similar constraints might not govern the order of different dislocated complements (NP'x of constraint B).

Let us consider the following sentences:

| | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|
| 6- | **?alwaladu** | ?aẓunnu | ?anna | **ššа:riʕa** | ra?aytuhu |
| | the boy, | I think | that | the street, | I saw him |
| | fi:hi | | | | |
| | in it. | | | | |
| 7- | **?ašša:riʕu** | ?aẓunnu | ?anna | **lwalada** | ra?aytuhu |
| | the street, | I think | that | the boy, | I saw him |
| | fi:hi | | | | |
| | in it. | | | | |

Sentence (7), where the order of the dislocated elements is (NP prep.comp..... NP direct object..... Verb), is grammatical while sentence (6), where the order of these elements is (NPdirect object..... NP prep.comp..... Verb) is not. Thus, we are led to posit constraint C:

(C) the order of the dislocated complements is NP prep.comp..... NP direct object..... Verb.

It is even possible to specify the order of the different prepositional dislocated complement as is shown by the difference of grammaticality between (8) and (9):

| | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| 8- | **?alwaladu** | ?aẓunnu | ?anna | **lmuʕallimata** | | |
| | the boy, | I think | that | the teacher | (fem.) | |
| | fakkartu | | fi:hi | maʕaha: | | |
| | to think | (perfect) | (prol p.s.) | | with (pro3 | p.f.s.) |
| | I thought of him with her. | | | | | |

| | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|
| 9- | ?almuʕallimatu | aẓunnu | ?anna | **lwalada** | fakkartu |
| | the teacher, | I think | that | the boy | I thought |
| | fi:hi | maʕaha: | | | |
| | of him | with her. | | | |

Sentence (9) where the order of the dislocated elements is (NP adv.comp..... NPind.comp..... Verb), is grammatical while sentence (9), where the order of the elements is

| | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| 3-a) | *?aʒ̣unnu | | | ?anna | ʒahaba | |
| | to think | (imperfect) | (pro 1 p.s.) | that | | |
| | lwaladu | ?ila: | ssi:nama: | | | |
| b) | ?aʒ̣unnu | ?anna | **lwalada** | ʒahaba | ?ila: | ssi:nama: |
| | I think | that | the boy, | he went | to | the cinema. |

Besides, sentences (3c) and (4) show that any dislocated NP can follow *?anna* and not only the dislocated subject:

| | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|
| 3-c) | ?aʒ̣unnu | ?anna | **ssi:nama** | ʒahaba | lwaladu |
| | I think | that | the cinema, | the boy | went |
| | ?ilayha: | | | | |
| | to it. | | | | |
| 4- | ?aʒ̣unnu | ?anna | lwalada | ra?athu | ?uχti: |
| | I think | that | the boy, | my sister | saw him |
| | fi: | ššа:riʕi | | | |
| | in the | street. | | | |

The two full NP's in the embedded clause in (3b) can be dislocated within the matrix clause. If *?al walad* is dislocated, we get (5); if *?assi:nama:* is dislocated, we get (3d):

| | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|
| 5- | **?alwaladu** | ?aʒ̣unnu | ?annahu | | ʒahaba |
| | | | (pro.3 | p.m.s) | |
| | the boy, | I think | that him, | | he went |
| | ?ila: | ssi:anama: | | | |
| | to the | cinema | | | |
| d) | **?assi:nama:** | ?aʒ̣unnu | ?anna | **lwalada** | |
| | the cinema, | I think | that | the boy | |
| | ʒahaba | ?ilayha: | | | |
| | he went | to it. | | | |

It is interesting to note that the difference of grammaticality reported between (2b) and (2c) or between (lc) and (ld) can be found again between (3d) and (3e).

| | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|
| 3-e | **?alwaladu** | ?aʒ̣unnu | ?anna | **ssi:anama:** | ʒahaba |
| | the boy, | I think | that | the cinema, | he went |
| | ?ilayha: | | | | |
| | to it. | | | | |

The sentence (3d), for which the surface order is (NPx.... Np subj..... Verb), is grammatical while (3e), for which the surface order is (NPsubj..... Npx..... Verb) is not.

| | | | | |
|---|---|---|---|---|
| | lwalada fi: | | šša:riʕi[5] | |
| | the boy in | | the street | |
| | the boy in | the street | | |
| b) | **?al waladu** | **?ašša:riʕu** | ra?athu ?uχti: | |
| | the boy | the street | (pro 3 p.m.s) | |
| | the boy, | the street, | my sister | saw him |
| | fi:hi | | | |
| | in (3 p.m.s) | | | |
| | in it. | | | |

So are sentences (2b) and (2c):

| | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|
| 2-a) | ðahaba | lwaladu | ?ila: | ssi:nama: | |
| | | | towards | the cinema | |
| | the boy | went | to the | cinema | |
| b) | **?al waladu** | **?assi:nama:** | ðahaba | ?ilayha: | |
| | the boy | the cinema | he went | to it | (pro3 p.f.s.) |
| c) | **?assi:nama:** | **?alwaladu** | ðahaba | ?ilayha: | &o)it. |
| | the cinema, | the boy, | he went | to it. | |

In (2b) and (2c) two NPs are dislocated. However (2c), where the surface order is (NPx... NPsubject... Verb), is grammatical while (2b), where the surface order is (NPsubject... NPx... Verb), is ungrammatical.

The same difference of grammaticality exists when the direct object and the subject are both dislocated: (ld) is grammatical while (lc) is not:

| | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|
| 1-c) | **?uχti** | **?alwaladu** | ra?athu | fi: | šša:riʕi |
| | my sister, | the boy, | she saw him | in | the street |
| d) | **?alwaladu** | **?uχti:** | ra?athu | fi: | šša:riʕi |
| | the boy, | my sister, | she saw him | in | the street |

So it seems that the dislocated subject[6] should be closest to its verb. One could propose to account for this by means of an output constraint specifying that the surface order of the dislocated elements should be:

(A) NPx.... NP subject... ....Verb

One could rightly retort that these examples are too marginal to be taken into consideration. Other facts, however, confirm these data. The complementizer **?anna** ("that") demands to be followed by an NP as the ungrammaticality of (3a) (vs3b) indicates:

# AMBIGUITY AND METRIC: THE SYMMETRY CONSTRAINT

YOUSSIFF AOUN

## 0. Introduction

The revised extended standard theory (REST) distinguishes two sorts of constraints governing two kinds of configurations: constraints of Type I govern, e.g., the relation between a displaced nominal phrase (NP) and its trace or between a nominal phrase and the reciprocal *each other.* The specified subject constraint (SSC) and the propositional island constraint (PIC) are such constraints. These constraints are constraints on the distribution of bound nonpronominal anaphora. Constraints of type II are general conditions on anaphoric relation. The condition that a pronoun may not C-command its antecedent, e.g., is a type II condition.(1)

In this work, I shall argue that the distinction between the two types of constraints can be refined. It appears there exist three types of constraints: the first and the second types are as defined above. The third type is in some sense intermediary between the first two types. Basically, conditions of type III govern anaphoric relations that are established by Sentence Grammar (cf.E. Williams, 1977), whether the bound element be a pronoun or not.

## 1. A constraint on the distribution of resumptive pronoun

### 1.1. Dislocated NPs

In Arabic, contrary to French for instance(2), it is difficult to dislocate(3) more than one element in the same clause. That is why sentence (Ib) is unacceptable for some speakers.(4)

| | |
|---|---|
| 1-a) ra?at | ?uχti: |
| to see (perfect) (fem. clitic) | sister (pro 1 p.s.) |
| my sister saw | |

(26) V. W. WRIGHT, *A Grammar of the Arabic Language*, 3e éd., Cambridge, 1955, vol. I, p. 243 *sq.*, qui relève que: "Besides being used as proper names, the forms *fuᶜālu* and *faᶜāli* are often employed as vocatives, in terms of abuse: e.g. *yā kubātu* "O improbe!", f. *yā kabāti*"; v. as-Suyūṭī, *al-Muzhir fī ᶜulūm al-luġa wa'anwāᶜiha*, 4e éd., Le Caire, 1378/1958, vol. II, pp. 131-4.

(27) V. *Lisān al-ᶜArab, Dār Ṣādir*, Beyrouth, 1374/1955 — 1376/1956, vol. VI, pp. 8-10.

(28) V. W. WRIGHT, *op. cit.*, vol. II, pp. 214-8.

(29) Comparer avec la locution *min hayṯ-u* = "en tant que" qui, n'entrant jamais en annexion, n'a d'autre désinence que *-u*.

(30) V. *Lisān al-ᶜArab*, vol. XI, p. 536 A.

(31) Selon André Martinet, un prédicatoïde est le prédicat d'une expansion par subordination

(32) V. Conrad BUREAU, *op. cit.*, p. 35 *sq.*

(33) *Id.*, *ibid.*, p. 38.

(34) V. André ROMAN, L'expression du Je dans la langue arabe révelée, in *B.E.O.*, vol. XXVII, 1974, pp. 7-18.

(35) V. André ROMAN, Conséquences méthodologiques et resultats d'une application de l'informatique à la langue arabe, in *Cahiers du C.R.E.L.*, nouvelle série, vol. I, 1975, pp. 105-111.

(36) *Layti* se trouve à la chute d'un vers de Baššār b. Burd, le dernier d'une courte pièce à ᶜAbda, où cette forme "incorrecte" exprime la vanité des souhaits de l'Amant, — v. André ROMAN, Un poème "ouvert" de Baššār b. Burd, à paraître in *Hommage à Henri Laoust, Damas.*

(37) V. André MARTINET, *Éléments de linguistique générale*, IV-33.

(38) A l'exception du *ḍamīr aš-ša'n*, le "pronom de notion", qui est en fait une forme sémantiquement vide. Cependant la langue moderne, la poésie moderne particulièrement, inverse volontiers l'ordre nom-pronom, — exemple ces vers de Muhammad al-Māġūt dans *Huzn fī ḍaw' al-qamar, 2e éd.*, Beyrouth, 1973, p. 12:

*'Aẓunn-u hā min al-waṭan*

*Hāḏihi s-saḥābat-u l-muqbilat-u ka ᶜayn-ay-n-i masīḥiyyat-ay-n-i*

(39) Al-Muḥāsibī, *op. cit.*, p.2.

(40) *Id.*, *ibid.*, p. 1.

(41) Observation de Sami Kouzah. Toutefois ces expansions peuvent entrer en annexion et elles sont alors déterminées syntagmatiquement; la détermination syntagmatique est une détermination particulière.

(42) *Id.*, *ibid.*, p. 57 *sq.*

(43) *Id.*, *ibid.*, p. 39; bel exemple de Sībawayhi, *Kitāb*, éd. Hārūn, vol. II, p. 49: *marartu bi rağul-i-n maᶜa hu saqr-u-n sā'id-i-n bi hi.*

(44) Al-Muhāsibī, *Kitāb al-Waṣāyā*, Le caire, 1384/1964, p. 61.

(45) V. Pierre FONTANIER, *Les Figures du Discours*, Paris, 1968, pp. 283-318.

(46) Selon Conrad BUREAU, *OP. CIT.*, P. 356, "dans le cas [...] du rythme, il s'agit d'un système libre, lisible *a posteriori* et constitué "extemporanément"."

(47) Pierre FONTANIER, *op. cit.*, pp. 318-322.

(48) Conrad BUREAU, *op. cit.*, p. 34; v. dans ce même ouvrage, pp. 233-238, le chapitre "Incidentes" et "incises".

(49) V. David COHEN, Les Langues chamito-sémitiques, (in *Le Langage*, pp. 1288-1330, vol. de l'*Encyclopédie de la Piélade*, publié sous la direction d'André Martinet, 1968, Paris), p. 1322: Racines et schèmes: "Les langues chamito-sémitiques ont été définies comme des langues "à racines senties" [...] En disant qu'elles sont "senties", on veut en souligner avant tout l'aspect vivant." V. des exemples de différents jeux de racines dans le Coran: VII / 148-150, C-Ž-L; IX/101, M-R-D—R-D-D, XXV/20, S-B-R — B-S-R..; dans les écrits mystiques *apud* Paul Nwyia, *Exégèse coranique et langage mystique*, Coll. *Recherches*, Beyrouth, 1970, pp. 122, 128, 129, 134, 135, 139, 149, 159, 304: "Est doux *(HaLĪM)* celui qui supporte (iḤtaMaLa) le mal de tout le monde [...]."

(50) V. Umberto ECO, *L'Œuvre ouverte*, (trad. d'*Opera Aperta*, Milan, 1962), Paris, 1965. Le *Kitāb at-Tawahhum* est lui-même une œuvre "ouverte".

(6) La définition des traits est celle de Mario ROSSI in *Description phonétique et phonologique du parler de Rossano (Province de Massa, Italie)*, Aix-en-Provence, 1974.

(7) De ces indications c'est la version la plus ancienne qu'on en connaisse qui a été reprise, celle d'al-'Azharī, m. en 370/980, p. 48 du vol. I de son *Tahḏīb al-luġa* paru au Caire en 1964.

(8) Croquis repris de l'*Album phonétique* de Georges STRAKA.

(9) Terme dû à Mario ROSSI, *op. cit.*

(10) V. André ROMAN, "La langue arabe classique, langue sans diphtongues", in *C.L.O.S.*, No. 5-6, Aix-en-Provence, 1975, pp. 339-344.

(11) C pour consonne, V pour voyelle.

(12) V. Andre ROMAN, "Remarques générales sur la phonologie de l'arabe classique", in *R.O.M.M.*, vol. XV-XVI, 1973, pp. 291-300. Par ailleurs, *ḥarf mutaḥarrik*, impliquant C V̆ / C V̄, apparaît comme l'équivalent de consonne explosive "; *ḥarf sākin*, impliquant (C V̆) C, comme celui de "consonne implosive"; d'où ceci que *ḥarf* nommait aussi la syllabe qui etait donc dejà identifiée en tant que telle dans le *Kitāb*.

(13) V. André ROMAN, "Étude sur le systeme formel du verbe arabe ", in *Actes du Congrès de Paris*, 1973.

(14) Par contre, les trois seuls timbres des voyelles arabes sont naturellement fréquents, d'où la difficulté de la réalisation d'assonances qui puissent être perçues comme telles.

(15) V. David COHEN, "Remarques sur la dérivation nominale par affixes dans quelques langues sémitiques", in *Études de linguistique sémitique et arabe*, pp. 31-48, Mouton, La Haye,-Paris, 1970 (Article paru d'abord dans *Semitica*, 1964).

(16) Morphème étant pour monème grammatical, lexème est pour monème lexical; v. André MARTINET, *Elements de linguistique générale*, IV-19.

(17) Ces formes nominales bilitères sont: *('i)SM-u-n; ('i)BN-u- n / at-u-n / -um-u-n; ('i)ST-u-n; ('i)TN-a-n-i / at-ā-n-i;* seul *('i)MR-u-u-n / -a'-at-u-n* n'est pas cité parmi les bilitères; — v. T. Nöldeke, *Neue Beiträge zur semitischen Sprachenwissenschaft*, Strasbourg, 1910, pp. 109-178: Zwei radikalige Substantiva; Heinrich FLEISCH, *Traité de philologie arabe*, vol. 1, Beyrouth, 1961, pp. 252-254: la question bilitère.

(18) L'opposition non annexion~annexion peut encore être marquee autrement; ainsi, par l'opposition u~a dans l'exemple classique suivant: *yā'amīr-u* = "Ô Commandeur!". yā'amīr-a (l-mu'min-ī-n-a = Ô Commandeur des croyants!'" l'opposition *u~a* suppléant les oppositions avec */-* ou - *n* ici impossibles. Autre exemple qui sera repris: *qabl-u* = "avant", *qabl-a (yawm-i-n)*= "avant un jour";

mais, avec *min*, sans changement de sens: *min qabl-u, min qabl-i (yawm-i-n)*. De fait l'annexion est une détermination syntagmatique. Mais la présence de *-n* ne note pas toujours l'indétermination, non seulement dans le cas particulier des noms propres déterminés sémantiquement, — exemple: *Muhammad-u-n* —, mais aussi dans celui d'expansions neutres au point de vue de la détermination et de l'indétermination, — exemple qui sera repris: *qablu / qabl-a-n.* A noter qu'à la pause *-n* ne se réalise jamais, la pause suppléant *-n* comme marque de non annexion.

(19) L'opposition *(a)-t~āt*, quand elle est réalisee *āt* étant la marque du féminin pluriel, fait apparaître *(a)-t* comme la marque du féminin singulier. Mais, en toute hypothèse, le phonème a bref est ici nécessite par la structure des unités metriques constitutives de toutes les formes.

(20) Al-Muhāsibī, *Kitāb at-Tawahhum*, éd. Arthur J. Arberry, Le Caire, 1937, p.27.

(21) *Id., ibid.*, p.2.

(22) Al-Muḥāsibī, *op. cit.*, p. 27; l'exemple classique est celui-ci, repris de la *Durrat al-Ġawwāṣ fī 'alḥān al-Ḵawāṣṣ* d'al-Ḥarīrī, m. 516/1122, cité par Johann Fück, *ᶜArabiya, Recherches sur l'histoire de la langue et du style arabes*, trad. par Claude Denizeau, Paris, 1955, p. 80: *bi kam ṯawb-u ka masbūġ-u-n* = "Combien la teinture de ton vêtement?" *bi kam ṯawb-u ka masbūġ-a-n* = "Combien ton vêtement [une fois] teint?"

(23) Ce que Sībawayhi appelle *naṣb ᶜalā l-fiᶜl*, *Kitāb*, éd. Hārūn, vol. II, Le caire, 1388/1968, p. 74 par exemple.

(24) Al-Muhasibi, *op. cit.*, p. 26.

(25) *Id., ibid.*, p. 10.

Les "figures de construction" (45) possibles dans la phrase se laissent ainsi bien voir.

Selon les figures de construction, les syntagmes d'une phrase réalisent en outre un "nombre oratoire" par leurs masses métriques variables et aussi par la symétrie ou la dissymétrie des deux unités d'énoncé qu'ils composent dans toute phrase birème suivant un rythme fondamentalement pair ou impair (46).

L'auteur des *Figures du discours*, Pierre Fontanier, termine son étude des figures de construction par l'*Incidence* ou "proposition accessoire", combinée avec une proposition ou phrase principale, non pour en faire partie intégrante et en modifier le sens, mais seulement pour en affecter l'assertion, et en exprimer une sorte de motif ou de fondement" (47). L'auteur de *La phrase de Proust*, Conrad Bureau, qui nomme ces *Incidences* des *Incidentes*, les définit comme des "adjonctions qui renvoient à une invention du locuteur ou de l'auteur sur ce qu'il est en train de dire ou d'écrire, et qui constituent, par là-même, une coupure dans l'énoncé en cours de réalisation", "le lien qui unit l'incidente, prise globalement, au reste de l'énoncé" (48) n'étant pas syntaxique. Cette figure de construction a été utilisée en arabe plus communément qu'on ne le croit; du fait, peut-être, de la liberté qu'elle apporte au discours.

Dans le discours, les rapports entre les phrases sont essentiellement des rapports de contraste et de récurrence, ceux-là même qui se trouvent déjà dans le cadre de la phrase, sur les deux plans de la forme et du sens.

La forme et le sens, partiellement couplés en arabe, du fait de la langue, par le rapport des formes aux schèmes et des consonnes aux racines peuvent être également couplés dans le discours de par le fait de l'auteur. La possibilité des couplages et des anagrammes a été d'ailleurs très tôt perçue et exploitée (49).

Sur le seul plan du sens, à côté des figures d'expression traditionnelles — pour les tropes: la métonymie, la synecdoque et la métaphore; et pour les "non tropes": toutes les variantes de la répétition et de l'ellipse notamment — une autre figure se détache, celle de "l'ouverture"; telle unité textuelle sera dite "ouverte" dans la mesure où elle ne sera pas saisie univoquement. Certaines unités non fléchies, les *harf*, qui sont des "mots structuraux" plutôt que des "mots lexicaux", se révèlent particulièrement aptes de par leur faible spécificité sémantique à "ouvrir" l'unité textuelle où ils se trouvent (38). Mais c'est un concours de plusieurs figures qui peut faire de l'œuvre entière une "œuvre ouverte" (50).

---

## NOTES

(1) V. Régis BLACHERE, *Histoire de la littérature arabe*, Paris, 1952, vol. 1, chap. III.

(2) David COHEN, "Koinè, langues communes et dialectes arabes", in *Arabica*, *IX/2*, 1962, p. 143 = [25].

(3) V. André ROMAN, "Les faits coranique, poétique, prosodique et la stabilité de la koinè arabe", à paraître in *M.U.S.J.*, "*Hommage a Henri Fleisch*".

(4) V. Mario ROSSI, "L'intonation et la troisième articulation".

(5) SĪBAWAYHI, *Kitāb*, éd. Hartwig Derenbourg, Paris, 1889, vol. II, pp. 453-455. V. André ROMAN, "Le système phonologique de la koinè arabe d'apres le *Kitāb* de Sībawayh", à paraître dans le No. 9 des *C.L.O.S.*

telle phrase. L'unité maximale est, elle, le texte entier de l'ouvrage écrit par l'auteur. Les autres unités qui, incluses dans l'ensemble du texte, incluent un certain nombre d'unités minimales, sont celles que l'auteur aura distinguées en les marquant par des signaux formels et/ou en leur donnant un sens commun les constituant en themes, — chaque theme étant fait d'un ou de plusieurs motifs, — chaque motif se définissant comme une unité textuelle dans laquelle les lexemes "prégnants" sont ceux d'un même champ sémantique.

La composition des différentes unités textuelles entre elles est ainsi le fait de l'auteur, mais non pas la composition des syntagmes composant les unités textuelles minimales qui est d'abord le fait de la langue:

L'ordre "canonique" de la phrase nominale arabe place les syntagmes déterminés avant les syntagmes indéterminés, donc toute forme pronominale après la forme qu'elle représente (38). Celui de la phrase verbale place en tête le syntagme verbal, forme-phrase qui en constitue le noyau déterminé par le référent de son moneme pronominal. Mais c'est par nature que les formes déverbales en fonction d'expansion qui notent un procès, — exemple: *wa naẓarta 'ilay hi mādd-a-n yad-a hu 'ilā fīka* (39) = "Tu le verras tendre sa main vers ta bouche" — ou la modalité d'un procès, *-fa ka'anna ka qad nazala bika wašīk-a-n sarī ᶜan* (40)= "N'est-elle pas descendue, déjà sur toi, si proche, si prompte, sur toi, [la Mort] ?" — soient presque toujours également neutres de ce point de vue de l'indétermination et de la détermination (41).

Généralement, les expansions viennent apres les syntagmes dont elles sont les expansions, — exemple: *fa tawahham ḏālika bi ᶜaql-i-n fārig-i-n laᶜalla nafs-a ka 'an taskā bi qaṭᶜ-i kull-i qātiᶜ-i-n yaqtaᶜ-u ka ᶜan hu (42)* = "Vois cela avec un esprit sans préjugé! Peut-être ton âme aura-t-elle assez de ressources pour trancher tout ce qui te retranche de Lui."

Quant aux déterminants, quelques monèmes pronominaux exceptés, ils suivent régulièrement les syntagmes auxquels ils se rapportent, dont ils peuvent cependant se trouver séparés comme dans cet exemple:

*hiya misk-u-n 'aḏfar-u wa nabt-u z-zaᶜfarān-i l-mūniᶜ-u*

"Elle est de musc [à l'odeur] entêtante, de plant de safran mûr" (43).

Les syntagmes intercalés entre les déterminants et les syntagmes auxquels ils se rapportent sont des expansions de ces derniers et déplaçables, l'annexion exceptée qui est une expansion particulière; la construction de ce type:

*fa ltamisū hu min 'aḥall-i wa 'aṭyab-i mā tažidū-n-a 'ilay hi sabīl-a-n* (44) naguere encore rarissime est aujourd'hui fréquente.

Les syntagmes constitués à partir de formes déverbales montrent que celles-ci ont les expansions des formes verbales et les expansions ainsi que les déterminants des formes nominales; d'où l'économie et, corrélativement, la concision et la souplesse de l'emploi de ces formes déverbales.

Quant aux modalités, elles ne sont presque jamais déplaçables; de même les fonctionnels; donc les unités non fléchies dans leur ensemble.

constitutives de toutes les formes de l'arabe, — exemple: *qabl (C V C C), d'où *qabl-u* (C V C C V); et encore: *ba$^{c}$d-u, taḥt-u, fawq-u, warā'-u*... La voyelle *-u*, présente dans toutes ces formes, s'y oppose à la voyelle *-a*, — exemple: *qabl-u~qabl-a (yawm-in)* (18) —, mais dans une opposition annexion~ non annexion; de fait le rapport de *qabl-a* avec "l'expérience globale" exprimée par la phrase est exactement le même que celui de *qabl-u* avec celle-ci (29).

Ces formes peuvent donc être considérées comme des formes autonomes.

Toutefois, l'interprétation de ce *-u* comme un fonctionnel laisserait au système syntaxique toute sa cohérence. Est-elle possible? La commutation:

*'af$^{c}$al-u hu qabl-u wa ba$^{c}$d-u / 'af$^{c}$al-u hu qabl-a-n wa ba$^{c}$d-a-n*

"Je le ferai avant et après"

montre cette possibilité; *-u* devrait donc alors être considéré comme une variante de *-a-n*. Ceci rapporté par Sībawayhi (30) toutefois n'existe plus guère.

En conclusion, le système était bien tel, même si, désormais, ces syntagmes pourront être analysés comme des syntagmes autonomes. Cette réserve faite et à l'exception de formes pronominales et des formes verbales — celles-ci étant toujours noyau (avec prédicat ou prédicatoïde) (31) — les formes fléchies apparaissent dans le discours régulièrement affectées d'un fonctionnel. D'ou ceci qu'il ne peut y avoir d'énoncés asyntaxiques (32); d'où ceci encore qu'il ne peut y avoir, inséré dans le texte, aucun élément non linguistique (33).

Enfin, ces mêmes formes, sauf les formes verbales, sont toutes déterminées ou indéterminées, — la détermination étant marquée soit par la modalité *-l*, soit syntagmatiquement, par un "complément de nom" ou une expansion circonstancielle.

Aucune de ces formes en elle-même et considérée isolément ne peut produire un effet stylistique, un tel effet étant produit par contraste et par récurrence.

Cependant, une violation des formes de l'arabe en vue de cet effet est-elle possible? Le système morphologico-lexical de l'arabe s'y oppose fortement. Le statut de langue révélée de l'arabe l'"interdit" (34). Au demeurant, la tradition lexicographique arabe telle qu'elle est, conséquemment, sans perspective historique, empêche une comparaison. Et la *scriptio defectiva* des textes efface toutes les voyelles brèves à l'exception de celles indiquées par la graphie du *hamza* (35). Compte non tenu des violations permises aux poetes, leurs étroites licences métriques, c'est essentiellement la rime dont la voyelle peut être restituée exactement qui peut être le lieu d'une violation *notée*, incontestable, — exemple: *layti* pour *layta* (36). En fin de vers, mais aussi ailleurs, en fin de forme, dans la poésie comme dans la prose, les marques syntaxiques sont de même apparentes parfois: cas des "accusatifs" indéterminés marqués par le *'alif*, et de certaines désinences, — exemple: *ūna~īna / āni~ayni*.

D'autre part, les formes d'un texte composent des syntagmes organisés en "énoncés dont tous les éléments se rattachent à un prédicat unique ou à plusieurs prédicats coordonnés". L'unité textuelle minimale qui puisse servir de cadre à une étude stylistique est donc la phrase ainsi définie (37) ou, sinon, de par le fait de l'auteur, une expansion particulière du prédicat de

Il est remarquable que la désinence de la forme verbale dans l'exemple précédent soit également *-u*. Cette même voyelle (ou l'une ou l'autre de ses variantes conditionnées après *-n* ephelcystique: *(-n)-a* / *(-n)-i* affecte, régulièrement, toutes les formes du paradigme du verbe dit *marfū*ᶜ : *yaf*ᶜ*al-u*, *yaf*ᶜ*alā (-n)-i*, *yaf*ᶜ*alū (-n)-a*; aussi l'opposition du paradigme *marfū*ᶜ au paradigme *mažzūm* des formes minimales peut-elle être figurée ainsi:

*-u* / *(-n)-a* / *(-n)-i*~Ø

la marque *-a* des formes du prétendu paradigme dit *manṣūb* pouvant, quant à elle, être considérée comme le deuxième élément de monemes discontinus, — exemple: *fa* [...] *-a* = "en sorte que".

2. — La désinence *-a* peut, elle aussi, à l'instar de *-u*, apparaître comme la modalité prédicative d'unités fléchies avec lesquelles elle constitue une phrase nominale, — exemple:
*salām-a-n* = "Salut!"
*'al* + *'asad-a* = "Le lion!"

Elle est, plus généralement, la marque d'une expansion modale, — exemple:
*wa l-ḵalā'iq-u min bayn-i yad-ay ka wa min warā'ika* ᶜ*urf-a-n wāḥid-a-n*
= "Devant toi, derrière toi, [d'autres] créatures: vous lui faites une seule crête" (22).
ou la marque de l'expansion simplement déterminative d'un procès (23), — exemple:
*murrū s-Sāhirat-a* = "Passez la Terre sans sommeil" (24),
ce procès pouvant être ellipsé, — exemple:

*kull-u hum ba*ᶜ*ḍ-u hum ba*ᶜ*ḍ-a-n fī ṭalab-i man yukram-u* ᶜ*alā Mawlā hu'an yašfa*ᶜ*-a la hum* = "Tous, ils échangent la même interrogation..." (25).

Les déterminants de ces expansions reçoivent cette même désinence *-a*.

Particulièrement, les expansions déterminatives d'un procès peuvent lui être reliées par un autre moneme, qui sera discontinu: une préposition de type: X [...] *-i*, leurs déterminants recevant alors la désinence *-i*.

3. — A l'instar des deux autres flexionnels *-u* et *-a*, le flexionnel *-i* peut apparaître isolément et non plus en tant que deuxième élément d'un monème discontinu. Il est alors postposition et marque toute forme en état d'annexion ainsi que ses déterminants. Absolument, il apparaît encore dans quelques cas désormais hors système, par exemple, dans certains noms figés, *Qaṭām-i* (nom propre de femme) ou *qaṯām-i* = "hyène" (26); dans *'amsi* = "hier", qui est probablement pour *bi l-'ams-i* (27); aussi apres l'ellipse de *rubba* = "maint", encore que *rubba* soit alors, généralement, suppléé par *wa* ou *fa* (28).

Dans une langue où les unités fléchies remplissant une fonction sont marquées par une voyelle, la notion d'autonomie syntaxique peut-elle trouver place? Les formes syntaxiquement autonomes étant définies comme comportant en elles-mêmes l'indication de leur fonction, une forme autonome serait donc celle dont la voyelle finale n'apparaîtrait pas comme un fonctionnel mais comme un élément phonétique nécessité par la structure des unités métriques

apparaissant souvent comme le deuxième élément d'un monème discontinu, le repère de son point d'incidence, — exemples: *fa* [...] *-a* = "en sorte que", *'inna* [...] *-a* = "certes", *bi* [...] *-i* = "par". D'où ceci que, dans cette langue, le nombre des fonctions distinctes est plus grand que celui des monemes qui leur sont affectés.

Schématiquement:

1. — La désinence *-u* affecte généralement le syntagme noyau des phrases nominales où elle apparaît comme une modalité assertive, — sa présence, alors qu'elle double l'intonation, étant imposée par la distribution syllabique des consonnes et des voyelles propre à la langue arabe. Ce moneme *-u* peut être même modalité prédicative dans certaines phrases nominales faites d'une seule forme qui sera toujours une forme déverbale neutre, — exemples: *salām-u-n*, = "Le Salut" (Coran, XLIII/89); *kulūd-u-n*, = "L'Éternité" (*al-Muhāsibi, Kitāb at-Tawahhum*, p. 31). Cette désinence *-u*, enfin, relie au sujet et au prédicat les déterminants qu'ils peuvent avoir et qui s'en distinguent, éventuellement, par les marques d'accord qu'ils portent et, régulièrement, par la place qu'ils occupent dans la phrase.

D'où l'analyse suivante:

| | | | |
|---|---|---|---|
| *Wa* | *l-* | *kalā'iq* | *-u* |
| Moneme coordinatif | Moneme de la détermination | Sujet | |
| "Et | les | créatures | |

| | | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| ᶜalay | *hi* | *ᶜurf* | *-u* | *-n* | *wahid* | *-u* | *-n* |
| Monème fonctionnel | Pronom | | | Monème de la non annexion | | | |
| Expansion | | Prédicat | | | Déterminant du prédicat | | |
| sur | lui | une crête | | | seule" (20). | | |

L'analyse serait semblable dans le cas d'une phrase verbale, — exemple:

| | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|
| *y-* | *a-staqirr* | *-u* | *l-* | *'amr* | *-u* |
| Monème pronominal | | | Monème de la détermination | | |
| Sujet | Prédicat | | | Sujet repris (*fā.l*) | |
| Noyau | | | | | |
| "Il | s'établira | | l' | Ordre | |

| | | | |
|---|---|---|---|
| *fī* | *qalb* | *-i* | *ka* |
| | Monème dépendant | | Pronom |
| Monème fonctionnel discontinu | | | |
| Expansion | | | |
| "dans ton cœur" (21). | | | |

Les formes que composent ces unités métriques constituent la catégorie des unités fléchies qui regroupe toutes les formes verbales sous une même conjugaison (13), — exemple: *ḵalaqa* = "Il a créé"; toutes les formes déverbales, — exemples: *ḵalqun* = "création"; *maḵlūqun* = "créé"; toutes les formes nominales, — exemple: *ṣufratun* = "couleur jaune"; toutes les formes dénominales — exemple: 'asfaru ="jaune", formes qui apparaissent comme étant les formes "diptotes" originelles; toutes les formes pronominales, — exemples: *'anta* = "toi", *hāḏā* = "ceci"; enfin, les formes dérivées de formes non verbales par suffixation, — exemple: ʿabqariyyun = " ʿabqari" (15).

Seules parmi les unités fléchies, les formes verbales sont organisées en un système morphologique, le seul de la langue arabe; les autres formes entrant effectivement dans un système morphologico-lexical.

Les formes de l'un et l'autre de ces deux systèmes sont représentées par des schèmes, c'est-à-dire par des formes particulières, arbitrairement choisies dans le lexique de la langue. Traditionnellement chaque schème est de la base lexicale ou racine *F* — ʿ — *L*.

Toutes les listes de ces formes sont fermées. La liste particulière des pronoms est fermée de par la nécessité même de leur fonction. La liste des autres lexèmes (16) dont ces formes sont les schèmes est quant à elle évidemment ouverte.

Les unités fléchies sont toutes autonomes phonologiquement à l'exception de certaines de leurs variantes, — exemple: *ī*, variante du pronom de la première personne et à l'exception encore de quelques formes verbales de l'accompli et de l'impératif ainsi que de quelques formes nominales bilitères (17).

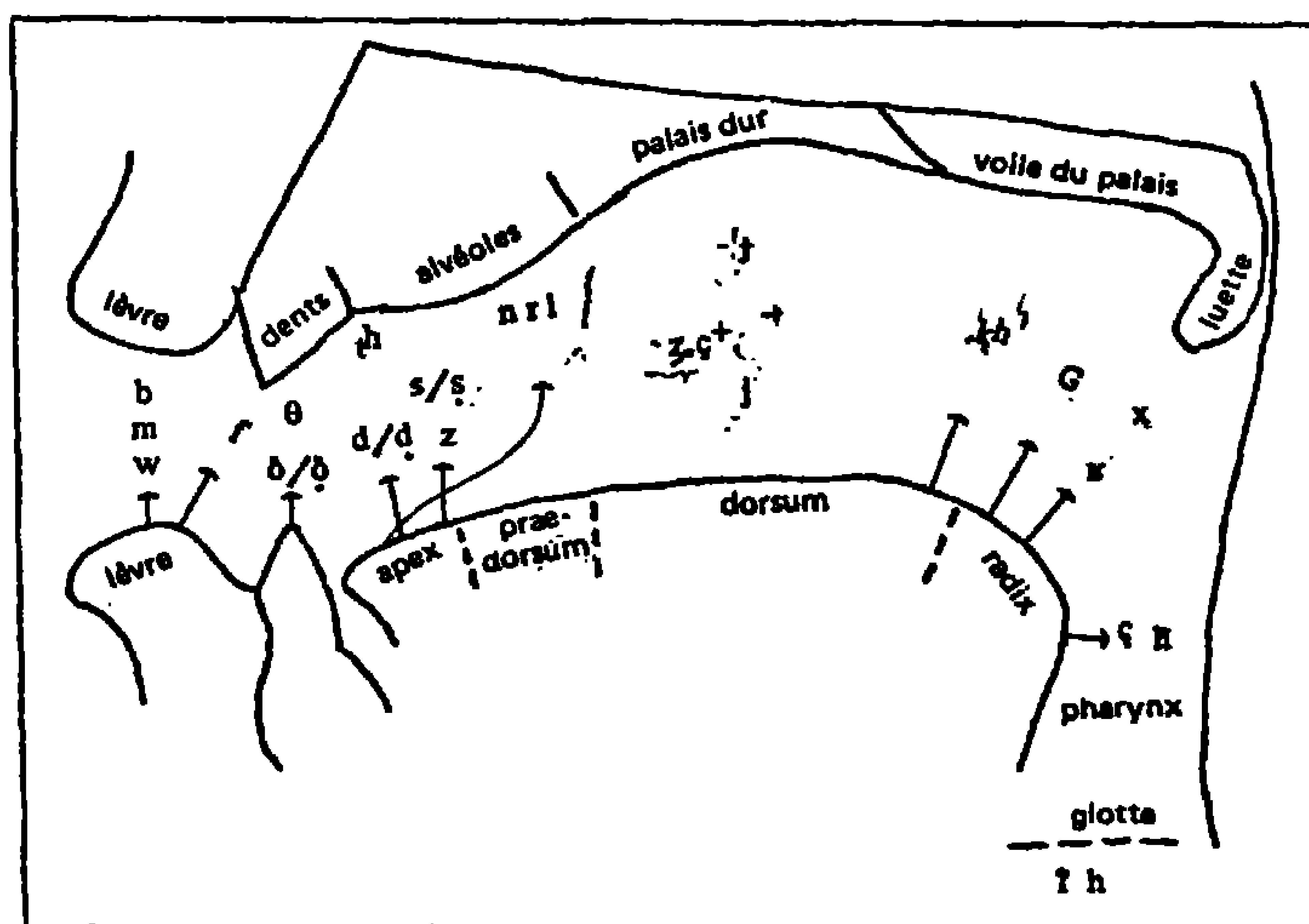
Les unités non fléchies, elles, apparaissent, morphologiquement, comme des unités hors système et plus courtes que les formes fléchies si l'on écarte certaines de ces dernières, anomales ou bilitères. Enfin elles sont, phonologiquement, ou bien entièrement autonomes, — exemple: *fa* = "et aussi"; ou bien partiellement autonomes dans le cas de monèmes discontinues, — exemple: *fa* [...] *-a*= "en sorte que", ou bien non autonomes, — exemple: *-n*, monème de la non annexion et, corrélativement, de l'indétermination (18); - *(a)t*, marque du féminin (19); *-ā* /- *ay*, monèmes du duel; *-u*, *-a*, monèmes casuels dépourvus de sens propre a la différence de *i*, la troisième des désinences syntaxiques qui est, elle, pourvue d'un sens propre toutefois faiblement spécifié: celui d'inclusion ou d'appartenance. Particulierement l'ancien déictique *l-*, moneme du défini et, corrélativement, de la non annexion, n'est phonologiquement autonome que sous la forme complète *'al* qui est la sienne en début d'énoncé.

Ces unités non fléchies, quand elles ne sont pas des interjections, sont spécialisées dans l'emploi de déterminants grammaticaux, de modalités, de fonctionnels, de coordonnants.

Syntaxiquement chaque forme arabe non verbale et non pronominale est marquée en principe par l'un des "flexionnels" *-u* / *-a* / *-i*, — les deux derniers particulierement

Aujourd'hui la *koinè* arabe a les occlusives glottales t et k à la place des occlusives soufflées tʰ et kʰ, la chuintante alvéolaire ʃ à la place de la prépalatale ç̣⁺ et son partenaire ʒ à la place de l'occlusive palatale ɟ, l'emphatique sourde q à la place de l'emphatique sonore G, l'emphatique ẓ, isolée dans le système, devenant ḍ, tandis que ḍ original s'assourdissait en ṭ.

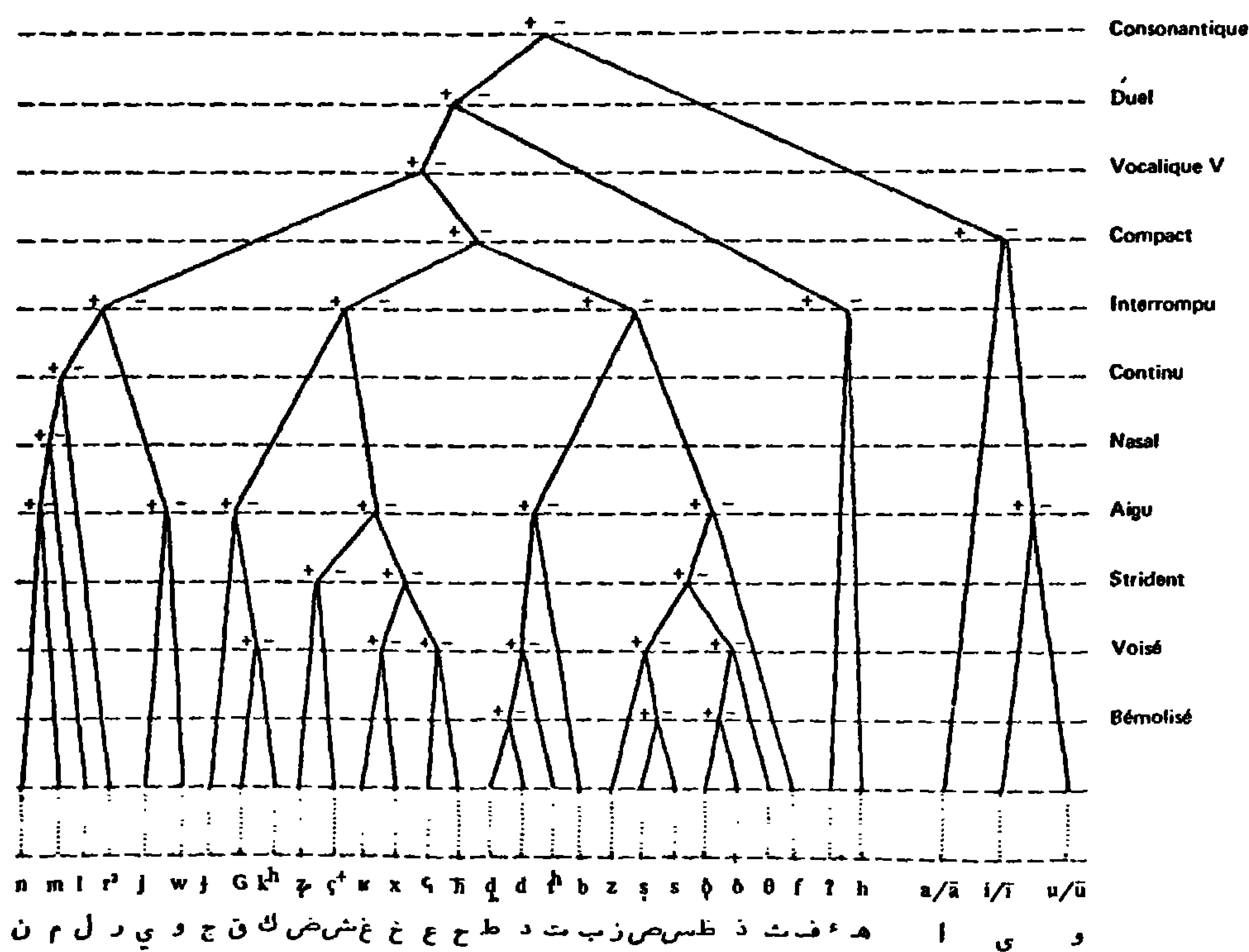
Les quelques indications que nous ayons encore de l'illustre contemporain de Sībawayhi, al-Kalīl (7), qui ne portent que sur les lieux d'articulation, confirment les identifications faites. Elles sont reprises dans le croquis suivant (8):




L'on aura remarqué l'absence des "vocoïdes cinétiques" (9) au̯ et ai̯ qu'une certaine tradition orientaliste a cru reconnaître (10); de fait ces vocoïdes n'ont jamais existé dans la koinè arabe, qui était encore au VIIIe siècle une langue d'articulation relâchée, que comme des réalisations phonétiques particulières. Quant aux autres vocoïdes, les voyelles, elles entrent dans une corrélation de longueur qui est celle même des unités métriques canoniques de cette langue: une unité brève: C V̆ (11), et une unité longue: C V̄ ou C V̆ C, — toute unité surlongue, de trois mores, apparaissant comme une variante conditionnée: C V̄ C ou C V̆ C C / C V̄ C C (12).

Au niveau de la première articulation, les trois unités canoniques différentes peuvent composer à elles trois un certain nombre de séquences lexicales différentes, c'est-à-dire de formes différentes, quelques-unes d'entre elles seulement étant relativement fréquentes (13), d'où la possibilité de leur retour comme une ressource rhétorique de cette langue dont chaque phrase se mesure et se scande; cet effet étant souvent couplé avec l'allitération, particulièrement celle de consonnes radicales (14).

"Si on continue à considérer l'articulation linguistique comme un critère qui permet de caractériser la langue, [...] alors [...] la langue est un système à trois articulations: la première est celle des unités du contenu dont le signifié se projette au niveau sémantique, la seconde est celle des phonèmes et des tons constituants et discriminateurs des unités de première articulation, et la troisième est celle des unités intégratrices de l'intonation dont le signifié est constitué d'unités formelles internes à la langue " (4).




De ces articulations, la troisième ne sera pas examinée dans l'étude ici faite à partir du premier ouvrage de la Tradition grammaticale arabe, et qui la fonde, le *Livre* du plus important grammairien du II[e]/VIII[e] siècle, Sībawayhi.

Quant à la deuxième articulation, ses unités phonématiques identifiées à partir de la description donnée par Sībawayhi dans son *Livre* (5), elle est présentée dans le tableau ci-dessus, tableau organisé particulièrement par l'opposition duel ~ non duel qui isole les deux consonnes minimales de l'arabe, l'occlusive ʔ et la constrictive h, réalisées au seul niveau laryngal à la différence de tous les autres phonèmes (6).

توهم وجودها المستشرقون. أما الصائتات الأخرى فتدخل في مواصلة بين وحداتها الطويلة والقصيرة، هي نفسها مواصلة الوحدات العروضية العرفية في هذه اللغة: وحدة مقطعية قصيرة ( CV ) ووحدتان مقطعيتان طويلتان ( $C\bar{V}$ و CVC ). أما الوحدات ما فوق الطويلة ( $C\bar{V}CC$, $C\check{V}CC$, $C\bar{V}C$ ) فهي بديلات مشروطة للوحدات الثلاث الأول.

ينتقل رومان الى المستوى المورفولوجي فيقرر أنَّ الفعل وحده، من بين الوحدات المنصرفة، يندرج في نسق مورفولوجي. والباقي يندرج في نسق مورفولوجي-معجمي. وأما الوحدات غير المنصرفة فهي خارجة على النسق.

ثم يأتي الى المستوى التركيبي فيبحث في الوحدات الاعرابية وتأثيرها على مفهوم الاستقلال التركيبي. ويرى أن الوحدات المستقلة لا تظهر إلاّ إذا كانت حركة آخرها غير وظيفية في مثل: قبلُ وبعدُ.

ثم ينظر في المستوى الاسلوبي وصلته بالمستوى المورفولوجي والمعجمي والتركيبي. فيقرر أن اللفظ المفرد لا يستدعي التأثير الاسلوبي.

وينتهي الى البيان فيرى صلته بالمستوى التركيبي، والبديع وصلته بالأوزان والجذور، ليخلص الى مفهوم «النص المفتوح» الذي يمكن أن يُقرأ على عدّة أوجه، والذي يوافق طبيعة الحروف العربية (وهي مستفردات بنيوية كأحرف الجر وغيرها) والبيان والبديع العربيين كما يوافق طبيعة الخط العربي.

هيئة التحرير

---

C'est ici la *koinè* "coranico-poétique" (1) qui est considérée, c'est-à-dire la réalisation sur des bases dialectales d'une langue disponible de culture commune: langue non plus inter-tribale mais langue de la nouvelle théocratie arabo-musulmane. Cependant, "les dialectes anciens déjà ne différaient pas les uns des autres d'une façon très appréciable. Ce que nous en ont rapporté les grammairiens: correspondance ʼ/ᶜ, palatalisations diverses, voyelles différentes du préfixe de l'inaccompli, menus faits de vocabulaire, est en somme relativement secondaires" (2). La langue dite arabe, la ᶜ*Arabiyya*, tout au long de son histoire, va rester une *koinè*, linguistiquement cette même *koinè* compte non tenu de l'évolution, prévisible, de certains de ses phonèmes et de celle, immanquable, de son lexique. Sans doute, à côté du fait coranique, les faits poétique et prosodique apparaissent-ils comme les causes premières d'une fondamentale et très longue stabilité (3).

# ESQUISSE DES STRUCTURES LINGUISTIQUES DE LA KOINÈ ARABE

**ANDRÉ ROMAN**
Université de Provence

يدرس اندره رومان في هذا المقال الأبنية اللغوية لما يسمى بالكُوينْه ( Koinè ) العربية. والكوينِه هذه، هي تحقيق مبني على أساس اللهجات للغةٍ قابلة لحمل ثقافة موحدة. ويقرر رومان أن العربية بتأثير القرآن لا شك، ولكن بتأثير الشعر والعروض كذلك، بقيت على ثبات ابنيتها عدا بعض التغيرات على مستوى عدد قليل من مستصوتاتها ومستفرداتها. بعد ذلك يتناول صاحب المقال المستويات الثلاثة لانبناء اللغة حسب ماريوروسي ( Mario Rossi ): المستوى الأول وهو انبناء الوحدات الدلالية. والمستوى الثاني وهو انبناء المستصوتات والانغام المميزة لوحدات المستوى الأول، والثالث وهو انبناء الوحدات التي تنتظم التنغيم وتكوّن مدلولاتها في وحدات صورية في كنف اللغة.

ويستبعد رومان دراسة المستوى الثالث نظراً لاعتماده على كتاب سيبويه في وصف ابنية العربية (وليس على نص شفهي، تظهر فيه وحدات هذا الانبناء).

واعتماداً على وصف الكتاب لمستصوتات العربية يرى رومان أن نسق المستصوتات يضع الهمزة (ʔ الانفجارية) والهاء ( ḥ الانسدادية) في تضاد مع باقي مستصوتات النسق بنسبة غير الازدواجي الى الازدواجي؛ ذلك ان جميع المستصوتات في العربية تتحقق في مخرجين إلاّ الهمزة والهاء اللتان لا تحققان إلاّ في الحنجرة.

إن العربية المعاصرة تحل الـ t والـ K محل الـ $t^h$ والـ $K^h$ والشين ʃ والجم ʒ محل التشين cṭ والدجيم ɟ ، وتحل القاف q محل الـ G والضاض الحالية ḍ محل ẓ (الظاد القديمة) والطاء ṭ محل الضاض ḍ

ومن الملاحظ خلو النسق المستصوتي من الصائتات المزدوجة ay̯ و ai̯ التي

# بيبلوغرافيا الدراسات التي تتناول اللغة العربية

موضوع هذه البيبليوغرافيا (أو فهرس المصادر) . هو الدراسات اللغوية الحديثة التي تناولت اللغة العربية الفصحى ولهجاتها في جوانبها التاليـة : علم التراكيب ، علم الصرف ، علم الأصوات ، علم اللفظ الوظيفي ، ومقارنتها بسائر اللغات السامية .

وتنقسم إلى قسمين :

أولاً – قسم خاص بالدراسات التي دُوِّنت باللغة العربية . ومن ضمنها بعض الدراسات في علم اللغة العام .

ثانياً – قسم خاص بالدراسات التي كُتبت بلغات أجنبية اقتصرنا فيها على الفرنسية والانجليزية والألمانية .

وقد رجعنا في اعداد معظم القسم الأول إلى البطاقات الخاصة باللغة في مكتبة جامعة عين شمس في القاهرة عام ١٩٧٥ ، وإلى قسم من بطاقات كلية دار العلوم في القاهرة عام ١٩٧٦ ، وإلى بعض دور النشر المصرية ، نذكر منها مكتبة الانجلو المصرية ، ودار المعارف في العام نفسه ، وأخيراً إلى الفهارس التي أفردتها بعض الكتب الصادرة في علم اللغة .

أما فيما يختص بالقسم الثاني ، فقد رجعنا في اعداد الجزء الأكبر منه ، وعلى الأخص فيما يتعلق بعلم التراكيب ، إلى المصادر الأجنبية التاليـة : (REI) ـ(BL,ut)| (B S)

وتشمل هذه البيبليوغرافيا في قسمها الثاني ، المراجع الأجنبية الواردة في هذه المصادر الثلاثة ، والتي تتناول علم تراكيب اللغة العربية[1] :

(أ) من وجهة نظر لغوية حديثة بشكل عام.

(ب) في اللغات : الفرنسية والانجليزية والألمانية .

ونضيف إلى ان عملية البحث في الموضوع المحدد أعلاه ، قد اقتصرت على المجلدات الصادرة في :

(أ) ( REI ) من عام ١٩٢٧ م إلى عام ١٩٧٢ م ، مع الاشارة إلى اننا لم نتمكن من الحصول إلاّ على قسم من المجلدات الصادرة عام ١٩٦٥ .

(ب) ( BL,ut ) من عام ١٩٣٩ إلى عام١٩٦٩ ، مع الإشارة إلى اننا لم نتمكن من الحصول على المجلدين الصادرين منها في عامي ١٩٦٢ و ١٩٦٥ .

(ج) ( BS ) من عام ١٩٥٦ إلى عام ١٩٧٣ .

أما فيما يختص بغير علم التراكيب ، فقد جمعنا من هذه المصادر الرئيسية الثلاثة ، ما ينطوي على أهمية من وجهة نظر لغوية حديثة ، دون أن نتقصى جميع ما اشير اليه من مراجع ، في هذه الميادين .

وقد اضفنا إلى هذه المصادر الرئيسية ، بعض المراجع المثبتة في فهارس الكتب والبحوث والمقالات التي تبحث في علم اللغة العربية ، من حيث التركيب والصرف والأصوات وعلم المفردات ، والمقارنة بينها وبين سائر اللغات السامية .

وتجدر الاشارة إلى اننا قد أثبتنا في هذه

---

(١) أنظر لائحة بأسماء المراجع الأجنبية التي تتناول علم تراكيب اللغة العربية ، من وجهة نظر تقليدية وحديثة ، والتي ورد معظمها في هذه المصادر الثلاثة ، وباللغات الفرنسية والانجليزية والألمانية والايطالية والاسبانية والروسية والتشيكية والبولونية ... في :

KRAIDIE, Hīam, *La syntaxe d'alzağğāğī dans son livre al-Ğumal, à la lumière de la linguistique fonctionnelle*, Thèse de doctorat de 3ème cycle, sous la direction de M. Georges Mounin, Univ — d'Aix — Marseille, Fac. des Lettres, Juin 1975, PP.309 — 330.

البيبليوغرافيا بعض الدراسات التي تتناول اللغة العربية، كبحوث الأب هنري فليش مثلاً، فهي وان لم تكن تنطلق من وجهة نظر لغوية حديثة في البحث، إلا انها ذات أهمية كبيرة في مساعدة الباحثين في اللغة العربية.

كذلك هو الحال بالنسبة للدراسات التي تتناول اللهجات العربية، من حيث اقتصارها على تقديم النصوص، أو من حيث تحليلها لهذه النصوص؛ فهي وان كانت قديمة في بعض منها، إلاّ انها تساعد برأينا على دراسة العاميات.

ونشير هنا إلى ان بعض المراجع التي تتناول اللهجات العربية، والتي ورد قسم منها في المصادر الرئيسية الثلاثة (BS – BL, ut – REI)، وفي مقال الأب هنري فليش ( Les dialectes orientaux. )، ومقال فيليب مارسيه ( Les dialectes occidentaux )، في Encyclopédie de l'Islam (2), I, 593-601، تحت عنوان «"Arabiyya"» قد اسقطناها من هذه البيبليوغرافيا، مكتفين باحالة القارئ إلى هذين المقالين، واثبتنا منها فقط ما ورد مرفقاً بتعريف أو بنقد في المصادر الثلاثة المذكورة.

ومن الممكن استكمال جوانب النقص في هذه البيبليوغرافيا بالرجوع إلى ( "Index Islamicus", ) التي تفرد في مجلداتها باباً بعنوان ( "Language : general. Arabic" ) للاشارة إلى المراجع التي تتناول اللغات السامية في دراسة مقارنة، واللغات الحامية - السامية، ثم اللغة العربية في الجوانب التالية: النحو، التركيب، الخط، العروض، الأصوات، علم المفردات، اللغة العربية المعاصرة، ثم اللهجات العربية.

وتشمل الصفحات التالية المواضيع المذكورة أعلاه في المجلدات التالية:

*Index Islamicus*, 1906 — 1955, PP.699 — 728
First supplement 1956 — 1960, PP.235 — 242
Second supplement 1961 — 1965, PP.246 — 257

وبخاصة:

Third supplement 1966 — 1970, PP.295 — 307
Fourth supplement 1971 — 1975, PP.318 — 332

أما الترتيب الذي اعتمدناه في فهرس المصادر العربية والأجنبية فهو التالي:

١ - الترتيب الألفبائي، من حيث الحرف الأول من الشهرة.

٢ - في حال تعدد المؤلفات، للكاتب نفسه، رُتِّبت هذه المؤلفات ترتيباً تاريخياً من حيث النشر.

٣ - اذا كان المقال جزءاً من كتاب أو موسوعة، اعتمدنا تدوين عنوان المقال، فعنوان الموسوعة أو الكتاب أو المجلة أحياناً بصورة مختصرة ويلي ذلك ذكر رقم المجلد فتاريخ نشره، ثم الصفحات.

٤ - افردنا في آخر هذه البيبليوغرافيا، لائحة بالمختصرات الموجودة في القسم الثاني منها، لتشير إلى الأسماء الكاملة للمجلدات أو الموسوعات.

٥ - أُعقبت بعض المراجع الموجودة في القسم الثاني من هذه البيبليوغرافيا، ببعض التعريف والنقد مع ذكر المصدر واسم الناقد؛ أو باشارات إلى أسماء المجلات، التي أفسحت في صفحاتها نقداً أو تعريفاً بها، مرفقة بأرقام الأجزاء والصفحات.

# القسم الأول:

١ - أنيس، ابراهيم: - **الاصوات اللغوية**: القاهرة- مكتبة الانجلو المصرية الطبعة الخامسة ١٩٧٥. ٢٧٨ص. (الطبعة الأولى: نشر مكتبة نهضة مصر ولا اشارة فيها الى سنة الطبع، الأرجح انه صدر سنة ١٩٤٧).

- **من أسرار اللغة**: القاهرة- نشر مكتبة الانجلو المصرية - مطبعة لجنة البيان العربي- ١٩٥١.

- **موسيقى الشعر**: مكتبة الانجلو المصرية- الطبعة الرابعة ١٩٧٢. ٣٦١ص. (الطبعة الأولى صدرت سنة ١٩٥٢- الطبعة الثالثة ١٩٦٥).

- **في اللهجات العربية** : نشر مكتبة الانجلو المصريه « الطبعة الرابعة ١٩٧٣ . ٣٤٩ ص . (الطبعة الاولى نشر دار الفكر العربي ولا اشارة فيها الى سنة الطبع . الطبعة الثانية سنة ١٩٥٢ . والثالثة سنة ١٩٥٦).
- **دلالة الألفاظ** : مكتبة الانجلو المصرية – الطبعة الثالثة ١٩٧٢ . ٢٦٧ ص (الطبعة الأولى سنة ١٩٥٨).
- **محاضرات في مستقبل اللغة العربية المشتركة** : (ألقاها على طلبة قسم الدراسات الأدبية واللغوية ١٩٥٩ – ١٩٦٠) منشورات معهد الدراسات العربية العالية التابع لجامعة الدول العربية – القاهرة – مطبعة الرسالة . ٧١ ص .
- **اللغة بين القومية والعالمية** : دار المعارف بمصر ١٩٧٠ . ٣٣٥ ص .

٢ – **أيوب . عبد الرحمن** :

- **اللغة بين الفرد والمجتمع** وهو ترجمة بتصرف لكتاب أوتويسبرسن

**"Otto Jespersen, Mankind, nation and individual, London 1946"**

القاهرة – ملتزم الطبع والنشر مكتبة الانجلو المصرية – مطبعة لجنة البيان العربي – ١٩٥٤ .

- **دراسات نقدية في النحو العربي** : القاهرة . مكتبة الأنجلو المصرية . ١٩٥٧ . ٢٧٦ ص .
- **محاضرات في اللغة** : بغداد – مطبعة المعارف – ١٩٦٦ – ٢٦٠ ص .
- **أصوات اللغة** : مطبعة الكيلاني – الطبعة الثانية ١٩٦٨ . ٢٤٤ ص .

٣ – **بشر . كمال محمد** :

- **قضايا لغوية** : دار الطباعة القومية ١٩٦٢ . ١٧٣ ص .
- **دور الكلمة في اللغة** : القاهرة – الناشر مكتبة الشباب ١٩٧٥ . ٢٣٨ ص . وهو ترجمة عن الانجليزية مع تقديم وتعليق لكتاب ستيفن أولمان :

**Ulmann, Stephen, *words and their use*.**

(وقد طبع عام ١٩٦٢ في دار الطباعة القومية – القاهرة).

- **علم اللغة العام** : (الأصوات) – القاهرة – دار المعارف ١٩٧١ . ٢٦١ ص .
- **دراسات في علم اللغة** : القاهرة – دار المعارف ١٩٧٣ . ٢٥٠ ص .

٤ – **جواد . مصطفى** : – **المباحث اللغوية في العراق** : معهد الدراسات العربية العالية . ١٩٥٥ . ١٣٦ ص .

٥ – **الحديدي . علي** :

- **مشكلة تعليم اللغة العربية لغير العرب** : القاهرة – دار الكاتب العربي للطباعة والنشر . ١٩٦٦ . ٢٠٦ ص .

٦ – **حسّان . تمّام** :

- **مناهج البحث في اللغة** : القاهرة – مكتبة الأنجلو المصرية ١٩٥٥ . ٢٧٩ ص .
- **اللغة بين المعيارية والوصفية** : القاهرة – مكتبة الأنجلو المصرية ١٩٥٨ . ١٩١ ص .
- **اللغة في المجتمع** : وهو ترجمة لكتاب **Language in Society** تأليف **M.M. Lewis** راجع الترجمة الدكتور ابراهيم أنيس . القاهرة – دار احياء الكتب العربية . ١٩٥٩ .
- **اللغة العربية – معناها ومبناها** : الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٧٣ . ٣٧٣ ص .

٧ – **خرما . نايف** :

- **أضواء على الدراسات اللغوية المعاصرة** . الكويت – سلسلة عالم المعرفة – ١٩٧٨ .

٨ – **الدواخلي . عبد الحميد . والقصاص . محمد** :

- **اللغة** : مكتبة الأنجلو المصرية ١٩٥٠ . ٤٧١ ص . وهو ترجمة كاملة لكتاب ج فندريس .

**J. Vendrys, Le langage, introduction linguistique à l'Histoire, 1ère éd., Paris, 1923 .**

٩ – **زبال فرنسوا** :

- **تكون الكتاب العربي** : بيروت – معهد الانماء العربي ١٩٧٨ .

١٠ – **السامرائي . ابراهيم** :

- **دراسات في اللغة** : بغداد . مطبعة العاني . ١٩٦١ . ٢٦٤ ص .
- **التطور اللغوي التاريخي** : معهد البحوث والدراسات اللغوية . ١٩٦٦ .
- **النحو العربي نقد وبناء** : بيروت . دار الصادق . ١٩٦٨ . ٢١٥ ص .
- **التوزيع اللغوي الجغرافي في العراق** : معهد البحوث والدراسات العربية . ١٩٦٨ . ٢٦١ ص .

١١ – **السعران ، محمود** :

- **اللغة والمجتمع – رأي ومنهج** : الاسكندرية – دار المعارف الطبعة الثانية ١٩٦٣ ، ٢٢١ ص . (الطبعة الأولى صدرت في بنغازي سنة ١٩٥٨ – المطبعة الأهلية).
- **علم اللغة** : مقدمة للقارئ العربي – دار المعارف بمصر – الطبعة الأولى ١٩٦٢ ، ٤٩٣ ص .

١٢ – **شاهين ، عبد الصبور** :

- **في علم اللغة العام** : جامعة القاهرة – كلية دار العلوم ١٩٧٤ .

– **في التطور اللغوي** : القاهرة– مكتبة دار العلوم– الطبعة الأولى ١٩٧٥ ، ٢٥٥ ص .
– **دراسات لغوية** : القياس في الفصحى– الدخيل في العامية– جامعة القاهرة– كلية دار العلوم– ١٩٧٦ . ٣١١ ص .

١٣ – **شهابي ، م** :

«أصل كلمة «amalgame» ومصطلحاتها العربية» – القاهرة ،

مجلة المجمع العربي . ٨ . ١٩٥٥
ص ٤٨٠ – ٤٨٨
(انظر REI, 1956, XI — A.1184. )

١٤ – **الحاج صالح ، عبد الرحمن** :

«مدخل الى علم اللسان الحديث» ، **مجلة اللسانيات** جامعة الجزائر ، معهد العلوم اللسانية والصوتية ، المجلد الثاني (١) ، ١٩٧٢ ، ٥–٥٨ .

١٥ – **طحّان ، ريمون** :

– **الألسنيـــــة العربيـــــة (١)** : (مقدمة– الأصوات – المعجم – الصرف) بيروت– المكتبة الجامعية (٢)– دار الكتاب اللبناني– الطبعة الأولى ١٩٧٢–(١٦٥) ص .
– **الألسنية العربية (٢)** : (النحو– الجملة– الاسلوب– خاتمة) بيروت– المكتبة الجامعية (٣) دار الكتاب اللبناني– الطبعة الأولى ١٩٧٢–(١٦٥) ص .

١٦ – **عبده ، داود** :

– **ابحاث في اللغة العربية** : بيروت– مكتبة لبنان ١٩٧٣ ، ١٦٢ ص .

١٧ – **عيد ، محمد** :

– **أصول النحو العربي في نظر النحاة ورأي ابن مضاء وضوء علم اللغة الحديث** : جامعة القاهرة– كلية دار العلوم– الناشر : عالم الكتب– ١٩٧٣ ، ٢٨٨ ص .

١٨ – **فريحة ، أنيس** :

– **معجم الألفاظ العامية في اللهجة اللبنانية** : منشورات كلية العلوم والآداب ، الجامعة الأميركية في بيروت . سلسلة العلوم الشرقية ، الحلقة التاسعة عشرة ، مطبعة جونية .
– **الأمثال العامية** : (مترجمة الى الانكليزية) مجلدان ،منشورات كلية العلوم والآداب ، الجامعة الأميركية في بيروت ، سلسلة العلوم الشرقية ، الحلقة الخامسة والعشرون ، مطبعة جونية ١٩٥٣ .
– **نحو عربية ميسرة** : بيروت– دار الثقافة ١٩٥٥ .
– **اللهجات واسلوب دراستها** : منشورات معهد الدراسات العربية العالية التابع لجامعة الدول العربية ، القاهرة ، مطبعة الرسالة ١٩٥٥ ، ٩٢ ص .
– **يسروا أساليب تعليم العربية ، هذا أيسر** : جونية ١٩٥٦ .
– **تبسيط قواعد اللغة العربية على أسس جديدة** : بيروت ، دار الكتاب ١٩٥٩ .
– **الخط العربي ، نشأته ومشكلته** : جونية ١٩٦١ .
– **نظريات في اللغة** : الألسنية (٣)– بيروت– المكتبة الجامعية (٤)– دار الكتاب اللبناني– الطبعة الأولى ١٩٧٣ ، ١٩٠ ص .

١٩ – **كامل ، مراد** :

– **دلالة الألفاظ العربية وتطورها** : (محاضرات القاها على طلبة قسم الدراسات الأدبية واللغوية ١٩٦٣)– منشورات معهد الدراسات العربية العالية ، القاهرة ، مطبعة نهضة مصر– ٨٤ ص .

٢٠ – **كوان ، وليام** : William COWAN

«آثار الحركات الأخيرة الفصيحة في اللهجات العربية الدارجة» – **الأبحاث** ، ١٧ ، ١٩٦٤ ، ٨٣–٨٨ .

(BL,ut, 1964, p.415) "Survival of the final classical vocalizations in modern spoken Ar."

٢١ – **مندور ، محمد** :

«علم اللسان» (مترجم عن انطوان مايبه) ، ويكوّن فصلاً في كتاب مندور **منهج البحث في اللغة والأدب** ، بيروت ، دار العلم للملايين ١٩٤٦ . وقد أضيف هذا الفصل الى كتابه **النقد المنهجي عند العرب** ، دار نهضة مصر للطبع والنشر ١٩٧٢ ، من ص : ٤٢٩ الى ٤٦٥ .

٢٢ – **وافي ، علي عبد الواحد** :

– **علم اللغة** : القاهرة ، دار نهضة مصر للطبع والنشر– الطبعة السابعة ١٩٧٣ ، ٣٤٦ ص . (الطبعة الأولى صدرت عام ١٩٤١– المطبعة السلفية بالقاهرة) .

– **اللغة والمجتمع** : دار نهضة مصر للطبع والنشر ، ١٩٧١ ، ١٩٧ ص . (الطبعة الأولى صدرت عام ١٩٤٦– دار احياء الكتب العربية– عيسى البابلي الحلبي) .

– **نشأة اللغة عند الانسان والطفل** : القاهرة ، مكتبة غريب– الطبعة الثالثة ١٩٧١ ، ٢٢٤ ص . (الطبعة الأولى صدرت عام ١٩٤٧ ، الناشر دار الفكر العربي– مطبعة الاعتماد بمصر) .

| | |
|---|---|
| | Linguistics. Baltimore. |
| JA | Journal asiatique. Paris. |
| JAOS | Journal of the American oriental society. Baltimore. |
| JČ | Jazykovedny Casopis. Bratislava. |
| JMS | Journal of Maltese Studies. Valetta, Malta. |
| JNES | Journal of Near Eastern Studies. Chicago. |
| JSS | Journal of Semitic Studies. Manchester. |
| KAWA | Koninkl. AK-wetensch, Amsterdam. |
| LG | Language. Journal of the linguistic society of America. Baltimore. |
| LL | Language Learning. Ann Arbor. |
| MEJ | The Middle East Journal Washington, D.C. |
| MSOS | Mitteilungen des Seminars für Orientalische Sprachen. |
| Muséon | Le Muséon. Revue d'études orientales. Louvain. |
| MUSJ | Mélanges de l'Université Saint Joseph. Beyrouth. |
| OLZ | Orientalistische. Literaturzeitung. Leipzig. |
| OR | Orientalia Commentarii Periodici pontificii Instituti Biblici. Nova serie. Roma. |
| OS | Orientalia Suecana. Uppsala. |
| PCLS | Papers from the... Regional Meeting of the Chicago Linguistics Society. |
| RA | Revue africaine. Alger. |
| REI | Revue des Etudes Islamiques. Paris. |
| ROMM | Revue de l'Occident Musulman et de la Méditerranée. |
| R.R.Ling | The Romanic Review. New York. |
| RSO | Rivista degli studi orientali. Roma. |
| SFFUK | Sborni'k Filozofickej Fakulty University Komenského philologica. Bratislava. |
| SIL | Studies in Linguistics. Washington. |
| SO | Studia Orientalia, edidit societas Orientalis Fennica. Helsinki. |
| TJ | Travaux et jours. |
| WO | Die Welt des Orients. Göttingen. |
| WZKM | Wiener Zeitschrift für die Kunde des Morgenlandes, Wien. |
| ZDMG | Zeitschrift der Deutschen Morgenländischen Gesellschaft, Wiesbaden. |
| ZDPV | Zeitschrift des Deutschen Palästina. Verlins. |

(*) *Bibliographie Linguistique*

Publiée avec le Comité International permanent des linguistes sous les Auspices du Conseil International de la philosophie et des Sciences Humaines. UTRECHT — ANVERS.

qāhir al-Curcānī's werk über die Unnachahmlichkeit des Korans und Seine syntaktisch. Stilischen Lehren", *Oriens* XI 1958, 77-121.

131 — **WENSINCK**, "Some aspects of gender in the semitic languages", Amsterdam, 1927, 60 pp., in 4 - avec index (ap. K.A. W.A.).

132 — **WESTERMANN**, D.; "die westlichen sudansprachen", Berlin, 1927 — 313 pages avec cartes", *MSOS*, t. XXIX.

133 — **YUSHMANOV** (= JUSMANOV), N.V. *The structure of the Arabic Language...* Transl. from the Russ. by Moshe Perlmann; Washington, D.C. Center for Applied linguistics of the Modern language, Ass. of AM. 1961, Vi, 86 p./ Transl. of Stroj arabskogo jazyka Leningrad, 1938.

134 — **ZIADEH**, Farhat, J., et **WIDER**, R. Bayly, *An introduction to Modern Arabic*, princeton, N.J. 1957.

135 — **ZWOBADA**, Jacqueline, "Les difficultés d'ordre phonétique dans l'apprentissage de la lecture en milieu scolaire algérien". dans *Al-Lisāniyyāt*, Revue Algérienne de linguistique, Institut de linguistique et de de phonétique, Université d'Alger 1972, vol. 2, No.1, 100-152.

*Table des abréviations*

| | |
|---|---|
| AAC | Asian and African studies. |
| Abr-Nahrain | Abr-Nahrain. An Annual published by the Department of Middle Eastern Studies, University of Melbourne, in association with the Department of Semitic Studies, University of Sydney - Leiden. |
| ACOr | Acta Orientalia, ediderunt Societates Orientales Danica. Novergica Svecica (Le monde Oriental), Copenhagne. |
| AIEO | Annales de l'Institut des études orientales. |
| AO | Archiv orientální. Journal of the Czechoslovak Oriental Institute. Praha. |
| AUC-Ph | Acta Universatis Carolinae. Philologice. Praha. |
| Bior | Bibliotheca Orientalis. Leiden. |
| BL, ut | Bibliographie Linguistique. Utrecht - Anvers.(*) |
| BS | Bulletin signalétique. Sciences du langage. Centre de Documentation du CNRS. Paris |
| BSL (P) | Bulletin de la Société de Linguistique de Paris. Paris. |
| BSOAS | Bulletin of the School of Oriental and African Studies, University of London. London. |
| CLOS | Cahiers de linguistique, d'orientalisme et de slavistique. |
| CREA | Centre réligieux d'études arabes. |
| CREL | Centre de recherches et d'études linguistiques. |
| DAb | Dissertation Abstracts. Abstracts of dissertations, available on microfilm. Ann. Arbor. Mich. |
| DLZ | Deutsche Literaturzeitung für Kritik der internationalen wissenschaft Berlin. |
| EI [2] | Encyclopédie de l'Islam, nouvelle édition. |
| GGA | Göttingische Gelehrte Anzeigen. Göttingen. |
| GL | General linguistics, University Park, Pa. |
| GLECS | Comptes-rendus du groupe linguistique d'études chamito-sémitiques. |
| H -T | Hespéris - Tamuda, Rabat (Fusions des revues Hespéris et Tamuda). |
| IBLA | Revue de l'Institut des Belles Lettres Arabes. Tunis. |
| IFAO | Bulletin de l'Institut français d'archéologie orientale. |
| IJAL | International Journal of American |

*grammar of the Arabic language 1776* - El Facs 137· Menston; Scolar Press, 1969 XII, 212 p.

113 — ROBSON, James, 'Some Uses of... and... in the Qur'ān"dans *JSS* IV, 1959, 139-141.

114 — IROMAN, André, – "Remarques générales sur la phonologie de l'arabe classique" dans *R.O.M.M.*, vol.XV-XVI, 1973, pp.291-300.

– "Etude sur le système formel du verbe arabe", dans *Actes du Congrès de Paris*, 1973.

— "Le système phonologique de l'arabe "classique" contemporain" *ROMM* 18 (1974), pp.125-130.

– "Conséquences méthodologiques et résultats d'une application de l'informatique à la langue arabe", dans *cahiers du C.R.E.L.*, nouvelle série, vol.I, 1975, pp.105-111.

– "La langue arabe classique langue sans diphtongues" dans *C.L.O.S.*, No.5-6, Aix en provence, 1975, pp.339-344.

"Les faits coranique, poétique, prosodique et la stabilité de la Koinè arabe", dans *M.U.S.J.*, "Hammage à Henri Fleisch", 1978.

115 - RUNDGREAN, F. A propos d'une hypothèse nouvelle concernant la provenance du morphème *qatal-a", dans Orientalia Suecana*, XIV-XV, 1965-66, pp.62-74.

– "Die Konstruktion der arabischen kardinal Zahlen. Zur historichen Würdigung der komplemantären Distribution" – *OS* 17, 1968 (1969), 107-119.

116 - RUZICKA, R., "l'alternance ع ع : ء غ en arabe d'après les témoignanges des grammairiens et lexicographes", *J.A.*, 1932. pp.67-117.

117' — SATTERTHWAIT, Arnold, C. — "Rate of Morphemic Decay in Meccan Arabic" in: *IJAL*, XXVI, 1960, 256-261.

— *Parallel Sentence — construction grammars of Arabic and English*, 345 p., Cambridge (U.S.A.), Harvard, University Cambridge, 1962.

Détermination d'un corpus et sélection des règles pour un essai de traduction automatique selon la méthode d'yngve.

118 — SAUSSEY, E., "Les mots turcs dans le dialecte de Damas" dans *Mélanges de l'Institut Français de Damas, 1929*.

119 — SEMAAN, I., *Linguistics in the Middle Ages*, phonetic studies in Early Islam, Leyde, Brill, 1968, 79 p./*REI*, 1971, 1, 180-181, D. Cohen.

120 — SEMENOV, D. W, *Chrestomathie de la langue arabe parlée en Syrie*, Leningrad, 1929.

121 — SHAWKAT, Mahmoud Hamed, *A descriptive grammar of educated Damascene Arabic* — Cornell. Univ. diss., 1962, 103 p. /*DAb* XXIII, Nov. 1962, 1965.

122 — SNOW, James Adin, *A grammar of modern written arabic clauses* — University of Michigan diss., 1965, 214 p. / *DAb* 27/2, Aug. 1966, 468 A.

123 — SOLA'-SOLE', J.M. "Les noms d'action arabes", Chap. I, *dans l'infinitif Sémitique, Contribution à l'étude des formes et des fonctions des noms d'action et des infinitifs sémitiques"*, ouvrage publié avec le concours du C.N.R.S. Paris, Lib. Ancienne Honoré champion, Editeur 1961 p.1-27.

124 — THOMAS, B., *Four strange tongues from south Arabia.* The Hadara group. Londres, S.d. (1938 ou 1939), 1 vol. in 8, pp.105.

Résultats d'un voyage dans le désert au Sud-Est de l'Arabie, ce travail contient des renseignements sur les parlers de ces régions.

/*BSLp*, t. 40, 1939, p.163 M. Cohen.

/*OLZ*, 1940, 240-251, C. Brockelmann.

125 — TIETZ, Renate, *Bedingungssatz und Bedingungsausdruck im Koran.* — diss. Tübingen; 1963, IV, 116 p.

126 — TOMICHE, Nada, —"Les parlers arabe d'Egypte. Matériaux pour une étude de géographie dialectale", dans *Etudes d'orientalisme* dédiées à la mémoire de Lévi-Provençal, t. II, Paris, 1962.

– "La situation linguistique en Egypte" dans le *Langage*, sous la direction d'André Martinet, "Encyclopédie de la pléiade", Paris, Gallimard, 1968, pp.1173-1187.

127 — TSIAPERA, Maria, *A descriptive Analysis of cypriote Maronite Arabic*, La Haye (Mouton), 1969.

128 — VYCICHL, Werner —"Bau und Ursprung der ägyptischen Nisbe": *WZKM* 1939 XLVI, 189-194/The article discusses the formation of derivatives in-j, Known as "Nisbe", in the Arabic language, e.g. nčr-j "divine" from nčr "God".

– "Die Deklination im Arabischen" – *Riv. st. or.*, XXVIII (1953), pp.75-78.

– "Numerus und Kasus im Klassischen Arabisch. Ein problem und zwei Interpretationen": *RSO* XXXIII 1958, 175-179.

129 — WEHR, Hans — "Starre syntaktische schemata als affektische Ausdruks-formen im Arabischen" *ZDMG* CL 1951, pp.107-124.

– "Der Arabische Elativ", *AAWL* 1952, 7, Wiesbaden Steiner (1952), 57 p. (p.565-621).

/ *DLZ* L XXIV 1953. 715-716 c, Brockelmann

/ *JNES* XIII 1954, 208, G.E. Von Grunebaum

/ *WO* II, 1954 90-92 Von Soden.

/ *OR* XXIII 1954, 299-300 A. Dietrich.

/ *MUSJ* XXXI 1954, 429-432, H. Fleisch.

"ZUR Funktion arabischer Negationen." *ZDMG* 103-1 (1953), pp.27-39.

130 — WEISWEILER Max.Abdal

Tadmim (Y. Moubarak) cf. *REI*, 1954, XI-A.1139.

94 — MATTSON, Emmanuel, *Etudes phonologiques sur le dialecte arabe vulgaire de Beyrouth*, 2ème éd., Upsala, 1911, 120 p.

95 — MEHIRI, Abdel Kader, *Les théories grammaticales d'Ibn Jinnī* publications de l'Université de Tunis, 1973, sixième série philosophie-littérature, volume V, 460p.

96 — MERCIER, H., *Méthode moderne d'arabe parlé marocain*, t. IV, Dictionnaire arabe-fr., Rabat, la Porte, 1951, 280 p.

97 — MITCHELL, T.F., *colloquial Arabic, the living language* OF EGYPT, London, 1962.

98 — MORCOS, Hanna, *The phrase structure of Egyptian Colloquial Arabic*, Janua linguarum, series practica, Mouton, The Hague, 1967, 58 pp.

99 — MOSCATI, S., et al., *An introduction to the comparative grammar of semitic languages*, wiesbaden, 1964.

100 — MURTONEN, A., *broken plurals origin and development of the system*. XVI + 76 p., Leiden, brill, 1964. / Importante étude statistique et historique des schèmes de pluriel brisé en arabe. (D. Cohen).

101 — NAKHLA, R., - *Grammaire du dialecte libano-Syrien* (phonétique, morphologie et syntaxe), Beyrouth, Impr. Cathol., 1937, in 12, 266 p.

Conçu dans un but pratique avec exercices d'application.

– *Grammaire du dialecte libano-Syrien*, 2e partie, Beyrouth 1938.

Il s'agit des exercices comprenant des textes, un vocabulaire etc (*REI*, 1940, No.3-4).

/ C.R. *Hespéris* 1939 p. 182, L Brunot.

/ C.R. *RA* LXXXIV 1940, p.142 145, J. Cantineau.

102 — NASR Raja T. "Velarization in Lebanese Arabic", *Phonetica* III, 1959, 203-209 / Rés all. et fr.

– "The predictability of stress in lebanese Arabic", *phonetica* IV, 1959, 89-94 / Rés. all. et fr.

– "Phonemic Length in Lebanese Arabic", *Phonetica* V 1960, 209-211.

– The morpho-phonemic forms of *the* in Lebanese Arabic, *Anthrop. ling.* 10 vi (1968), pp.7-19.

103 — NÖLDEKE, Theodor, Zur Grammatik des klassischen Arabisch (contribution à la grammaire de l'arabe classique), Darmstadt : wissenschaftliche Buchgesellschaft, 1963, 6 + 114 + 58 p., I pl. (facsim).

/ *OR*. XXXXI 1964 No.2-3, 315-317 – C.r. par R. Köbert. Index perfectionné. Bibliographie complétée. K. relève quelques coquilles.

/ *Arabica*, Pays-Bas (1964), 11, No.3, 316-C.r., par G. Troupeau

/ *Bull-London Sch. Orient afr. Stud.* (1964), 27, No.1. 218; C.r. par A.F.L. Beetson. Grammaire publ. de manuscrits annotés.

*Riv. Stud. Orient* (1965), 40, No.3, 257-8 c.r. par F. Gabrieli. C'est la réimpression photomécanique d'un mémoire de Noldeke (1897). L'exemplaire contient des corrections manuscrites de l'A. Etude incorporée de la syntaxe arabe de Reckendorf. Ouvrage fondamental pour les arabisants faisant des recherches linguistiques et grammaticales. Intéressant traité sur la sémantique en partie.

104 — OBRECHT, D.H., *Effects of the second formant on the perception of velarization consonants in Arabic*, Janua Linguarum, series practica, Mouton, the Hague 1968, 104 pp.

105 — OLINDER, G., *zur Terminologie der semitischen Lautähnlichkeiten*, *53 p. Lund. 1933*.

106 — PELLAT, Ch., "sur deux emprunts (sāt, sifat) au berbère par l'arabe dialectal nord-africain" – *Mél. W. Marçais* pp.277-288, Paris 1950.

107 — PERES, H., — "Larabe dialectal en Espagne musulmane aux Xe et XIe siècles de notre ère", dans *Mélanges W. Marçais* Paris 1950, p.289-300.

– *Cahier d'Arabe dialectal* (Algérie, Maroc, Tunisie), 3 éd., Alger 1957.

108 — PETRAČEK, Karel, – "syntaktisches aus dem *Dīwān* des al-Aḥwaṣ al 'Anṣārī" dans *AO* XXVIII 1960, 67-71.

Dans *Arch. Orient* XXII, 1954 pp. 460-6, l'A. a commenté quelques traits particuliers des poésies d'al-Aḥwaṣ al Anṣārī; au numéro XXVIII, 1960 pp.67-71, quelques traits morphologiques; cette fois il consacre son article à la syntaxe de ce poète (cf. *BS*, 1965, II, 19, p.1594).

– "A study in the structure of Arabic", dans *AUC-Ph.*, 1960, No.1 (Orientalia pragensia), 25-39 / Cz Russ. Summ.

– "Eine Formalisation der generativen Struktur für das System der präfigieten Verbalform im Arabischen" *AO* 37, 1969, 543-544.

109 — PIANEL, G. "Notes sur quelques argots arabes du Maroc", *Hespéris*, 1950, pp.460-467.

110 — PIERRET, R., *Etude du dialecte maure des régions sahariennes et sahéliennes de l'Afrique occidentale française*, Paris, 1948, 15 + 521 p.

111 — RICE, Frank and SAʿID, Majed F., *Eastern Arabic. An introduction to the spoken Arabic of Palestine, Syria and Lebanon*: Beirut, Khayats 1960 XXVI, 400 p.

/ *MEJ* XV 1961, 105 T. Birving

/ *ZDMG* CXIII 1963, 273 W. Fischer

112 — RICHARDSON, John, A

construction des noms de nombre en arabe", *Word*, VII, 1951, 222-226.

– *L'apophonie en Sémitique*, wroclaw, 1961.

79 —KUSSAIM, S.,"Le moyen arabe des Coptes , *Muséon*, 80, 1967 p.153-209 et 81, 1968, p.5-77.

80 — LECERF, J., — *Littérature dialectale et renaissance arabe moderne* (T. Bulletin d'Etudes Orientales t.II et III), VII + 207 p in 4 , Paris 1933.

Répertoire, édition, transcription, traduction et étude des textes dialectaux imprimés permettant de discerner l'évolution linguistique. Celle-ci est caractérisée par la double naissance d'un arabe néo-dialectal et d'un arabe classique usuel. L'auteur pense qu'elle pouvait aboutir à une κοινή à deux styles. (H. Charles, *REI*, 1935, IV, —A. 244).

– "Influence des spectacles sur l'évolution linguistique des dialectes arabes modernes au Levant", in *Atti del III Congresso internazionale dei linguisti*, Rome, septembre 1933, p.181-186.

81 — LEK'IASVILI, A , "Das diptotische system in Klassischen Arabisch" (Le système diptotique en arabe classique). *Arch Orient.*, Českosl (1971), 39, No.1, 57-69.

Analyse des différentes thèses en présence de leurs justifications.

82 —LEMEE, F., *Cours élémentaire d'arabe parlé syrien*, 1 vol. in 8 , Damas, 1938, 199 p.

Eléments de grammaire, exercices. Rappelle les exposés de ce genre écrits en Algérie, aux alentours de 1840, mais qui avaient l'excuse d'être les premiers (...). (*REI*, 1940, No.3-4, A-11).

83 —LEVY, M.M.,"The plural of the noun in modern standard Arabic". *Dissert. Abstr. internat.*, A., USA (1971), 32, No.3, 1496.

Rés. thèse Univ. of Michigan, 1971, phonologie générative. Description des règles générales déterminant la forme phonologique du pluriel des substantifs en arabe moderne standard (cf. *B.S.* 1973, No.1 p.73).

84 LEWKOWICZ, Nancy Margaret Kennedy – *A transformational approach to the syntax of Arabic participles*. University of Michigan diss., 1967, 269 p./*DAb* 28/7, Janv. 1968, 2667-A.

– "Topic-comment and relative clause in Arabic", *Language* USA (1971) 97, No.4, 810-25, bibliographie (8 réf.).

Arabe littéraire moderne. Examen de la possibilité pour les phrases thème / propos, résultats de transformations de focus d'être enchâssées dans une relative. Contraintes à imposer.

85-MACDONALD, John, "The Arabic derived verb-themes: A study in form and meaning", *Islamic quarterly*, VII, fas. 3-4, pp.96-116.

86-MALAIKA, N. *Grundzüge der Grammatik des arabischen Dialekts von Bagdad*, wiesbaden, 1963.

87 – MARÇAIS, ph. – *Contribution à l'étude du parler arabe de bou Saâda*, Caire, 1945.

– "Larticulation de l'emphase dans un parler arabe maghrébin". – *Ann. de l'Institut d'Etudes Orientales d'Alger*, t.VII, 1948, pp.1-28.

Etude probablement définitive sur un point de linguistique fort discuté déjà par les philologues et grammairiens arabes du M.A. (R. Blachère, *REI*, 1950, A-830-831).

– *Le parler arabe de Djidjelli* (Nord constantinois), Paris 1956.

– "Les parlers arabes" dans *Initiation à l'Algérie*, Paris 1957.

— "Les dialectes occidentaux" article tiré à part de " Arabiyya" dans EI (2), I, pp.507-601 (avec bibliographie sur l'arabe de Malte — Libye et Tunisie — Algérie et Sahara algérien — Maroc — Mauritanie et Afrique noire).

— Nombreux articles de dialectologie algérienne dans *R. Afr.*, *A.I.E.O.*, *Bulletin des Etudes arabes d'Alger*.

88 —MARÇAIS, W. *Le dialecte arabe parlé à Tlemcen*, Paris 1902.

– *Le dialecte arabe des Ulâd Brâhîm* de Saida, Paris, 1908.

– *Textes arabes de Tanger*, Paris 1911.

– *Le nom d'une fois dans le parler arabe du Djendoûba*, Paris 1921.

– Les parlers arabes du Fezzân, dans *Trav. Inst. Rech. Sahariennes*, Alger, 1945, 186-188.

89 — MARÇAIS, W. et FARES, Dj.,"Trois textes arabes d'El Ḥamma de Gabès", dans:

*JA* —1931, Avril —Juin 193-247.

*JA* —1932, Oct. —Déc. 193-270.

*JA* – 1933, Juillet-Sept. 1-86.

90 — MARÇAIS, W. et GUIGA, A., *Textes arabes de Takroûna*, Textes, I, 1925, glossaire, II-IX, Paris.

91 — MARTINET, André, "La palatalisation spontanée de G en arabe" dans *BSL* de Paris, vol., 54, Fas. I, Paris, 1959, pp.90-102.

92 —MARTY, p., "Maximes et proverbes maures" – *Annuaire du comité d'études scientifiques et historiques de l'A.O.F.* p.349. C'est une collection de 48 dictons.

93 – MASSIGNON, L.,"Notes sur le dialecte arabe de Bagdad", *Bull. IFAO*, XI, 24.

– "Réflexions sur la structure primitive de l'analyse grammaticale en arabe", *Arabica*, I, 1, 1954, pp.3-16.

1 - Le cercle de projection graphique des 28 consonnes.
2 - Le trilitéralisme "étymologique" des racines ("l'arabe n'est pas tant la langue du *Ḍād* que la langue des *Aḍḍād*" p.10).
3 - La triplicité vocalique désinentielle de *l i'rāb*.
4 - L'involution sémantique du

*l'Encyclopédie de l'Islam*, Nouvelle édition, I, pp.593-597 (avec une bibliographie pour l'étude des parlers orientaux: l'arabe d'Egypte - Le soudan égyptien - la Syrie, Liban, Palestine - l'Irak; et une autre pour l'étude des parlers arabiques et nord-arabiques: Hidjāz - Yémen - Aden - Dathinah - Haḍramawt - 'Umān..)

- "*F*.ᶜ *l* *dans l'Encyclopédie de l'Islām 2ème édit. EI* (2), II, p.916-919.
- "*Ḥarf*" dans *EI* (2), III, p.210-211.
- "*Ḥukm*" dans *EI* (2), III, p.568 570.
- "*iḍāfa* dans *EI* (2), III, p.1033-1034.
- "*iḍmār*", dans *EI* (2), III, p.1053-1054
- "*ᶜilla*", dans *EI* (2), III, p.1156-1157.
- "*Ism*", dans *EI* (2), Livraison 63-64, 1973: Tome IV, p.189-190.
- "*iᶜrāb*", dans *EI* (2), III, p.1281-1282.

– *Traité de philologie arabe*, vol.2. (à paraître)

57 — FRAYHA, Anis, *Essentials of Arabic a manual of teaching and colloquial Arabic*, Junieh press 1953, Revised, simplified and enlarged — (1959)

58 — GAMAL-EL DIN, Saad M. *A syntactic study of Egyptian colloquial Arabic*, Janua Linguarum series practica, Mouton, the Hague 1967, 117 p.

59 — GARBELL, Irène, "Remarks on the Historical phonology of an East Mediterranean Arabic Dialect," in *word* XIV (1958), pp.303-337.

60 — GATJE, Helmut "zum Begriff der Determination und Indetermination in Arabischen" (de la notion de détermination et d'intermination en arabe), *Arabica* fr. (1970) 17, No.63, 225-51.

61 — GOITEIN, S.D.F., *Jemenica* XIII + 194 p. in 8, Leipzig, 1934. Transcriptions phonétiques de 1432 proverbes et jeux de mots du Yémen Central avec traduction et explications en allemand. Important travail (H. Charles, *REI*, 1935, IV, A-243).

62 — HADDAD, Elias, N., *Dialecte palestinien*, Jérusalem, 1927, (en all).

63 — HADJ-SADOK, Mahommed "dialectes arabes et francisation linguistique de l'Algérie", *Annales de l'Institut d'Etudes Orientales de la Faculté des Lettres de l'Université d'Alger* XIII, 1955, 61-97 / inventaire des mots français passés dans le dialecte du Moyen Chéliff.

64 — HADJ-SALAH, A., — "L'implusion syllabique et sa conception d'après les anciens phonéticiens" *PICPS* VI, pp.407-409.

– "La notion de syllabe et la théorie cinético-impulsionnelle des phonéticiens arabes", *Al-Lisāniyyāt* I; (1971), pp.63-83.

65 — HALWANY Hoda, *Enquête sur la phonologie du français parlé au Liban*, XX-94 p. thèse de 3ème cycle, ès lettres, Paris 1968.

66 — HAMP Eric p., "The personnal Morphemes of classical Arabic" in *SIL* XIV, 1959, 21-22.

67 HARFOUCHE, *Arabe dialectal de Syrie*, Beyrouth, 1904.

68 — HARREL, Richard, S., *The phonology of colloquial Egyptian Arabic*, New York, 1957.

69 — HUG, G., *pour apprendre l'arabe (dialecte vulgaire d'Egypte)* Paris, Guethner, 1928, 135 pages.

70 — JACOBI R., "Bedingungssätze mit Verschiebung" (phrases conditionnelles avec "déplacement"), *ZDMG* (1967), 107, No.1, 78-86 – syntaxe arabe.

71 — JOHNSTONE, T.M., "The verbal affix-k in spoken Arabic" *JSS* 13, 1969, 249-252.

72 — KAHWAJY Moufid, *Introduction à l'étude de l'intonation dans l'arabe littéraire et le dialecte libanais*, thèse de 3ème cycle - Lettres, Paris 1970 (dactylographiée).

73 — KHALAFALLAH, A.A., *A descriptive grammar of saᶜi:di colloquial Arabic*, Austin, Texas, 1961.

74 — KILLEAN, Mary Carolyn Garver – *The deep structure of the noun phrase in modern written Arabic*. University of Michigan, 1966. 148 p./*DAb* 28/2, Aug. 1967, 654-A.

– "Interesting features of gender – number concord in Modern literary Arabic" – *PCLS* IV, 40-49 tab.

75 — KOBERT, R, "Zum Verstädnis des arabischen Grammatikerterminus *mafᶜūl* und seiner verbindungen", *Or* XXIX 1960, 328-330

76 — KOUTSOUDAS, – "Object particles in Lebanese (particules d'objet en libanais)", *J. amer Orient* soc. (1967), 87, No.4, 512-7. Les particules la, I.

– "Doubled nominals in Lebanese", *Glossa* 1 (1967), pp.512-517.

77 — KRAIDIE, Hiam – *Table raisonnée de notions de syntaxe du Kitāb al-Ǧumal* d'Abū lQāsim ᶜAbd al-Raḥmān al Zaǧǧāǧī mémoire de maîtrise, sous la direction de A. Roman, Univ. d'Aix-Marseille, Fac. des Lettres, Octobre, 1972, 110 p.

– *La syntaxe d'al-Zaǧǧāǧī dans son livre al-Ǧumal, à la lumière de la linguistique fonctionnelle*, thèse de doctorat de 3ème cycle, sous la direction de Georges Mounin, Univ. d'Aix – Marseille, Fac. des Lettres, Juin 1975, X + 352 p.

78 — KURYLOWICZ, Jersy "La mimation et l'article en arabe" dans *AO* XVIII, 1/2, 1950 (Mélanges Hrozny, III), 323-328.

– "Le diptotisme et la

dans les travaux des grammairiens arabes.

/ *H* – *T* I 1960, 182-183 L. Brunot.

– "L'aspect lexical de la phrase arabe classique", dans *Studia biblica et orientalia*, Roma 1959, III, 78-94.

Constatant que les linguistes modernes mettent l'accent sur l'aspect lexical de toute phrase qui représente une entité nouvelle pouvant être considérée comme un mot virtuel plus ou moins réalisé, le P.F. essaye d'appliquer cette théorie à la phrase arabe classique.

Il remarque d'abord que l'aspect lexical de la phrase apparaît matériellement dans l'union étroite des mots qui la composent. Cette union se manifeste, à l'intérieur de la phrase, par le phénomène de la liaison (*wasl)*. Lorsqu'un mot commence par un groupe consonantique, l'existence de nombreuses assimilations (*idġām*) aboutissant à des contractions et des géminations qui interviennent entre la finale d'un mot et l'initiale du suivant ou à l'intérieur de certaines formes dérivées, et en fin de phrase, par le phénomène de la pause (*Waqf)*.

Mais la lexicalité de la phrase arabe se manifeste aussi dans certaines constructions qui constituent une entité lexicale nouvelle ayant un sens nouveau. C'est le cas de la construction du relatif ayy suivi d'un pronom affixe de la proposition relative avec antécédent qui a une valeur de qualificatif, de la proposition temporelle avec un nom de temps suivi d'une phrase verbale ou nominale qui a une valeur de nom d'action ou de nom abstrait. Tout cela montre bien la valeur lexicale que peut prendre la phrase arabe sur le plan de la désignation. (C.R. G. Troupeau, *Arabica*, 1961, VIII/2 pp.208-209).

— "Premiers résultats d'une enquête dialectale au Liban", *Orbis*, VIII, 1959, 385-399 (1 carte) (Rés. dans *ACO* XXIV, 267-269).

/ *Arabica*, 1961 VIII/2, p.208 G. Troupeau.

—*Traité de philologie arabe*, vol, I préliminaires, phonétique, morphologie nominale, Beyrouth, Imprimerie catholique 1961, 550 p.
*ZDMG* CXII 1962 (1963), 392-394, J. Fück.
*ARABICA* X 1963, 96-98 G. Troupeau.
*OR* XXXII 1963, 512-515 R. Köbert.
*RSO* XXXVIII 1963, 361-363 Epanetta.
*OLZ* LXI 1966, 157-161 Karel Petráček.

/L'Auteur fait un exposé systématique de la phonétique et de la grammaire de l'arabe classique à un double point de vue: celui de la philologie arabe médiévale et celui de la recherche moderne. Les premiers chapitres traitent de la méthode des grammairiens arabes et font l'historique de la grammaire arabe. Une deuxième partie est consacrée à la phonétique avec le point de vue moderne et celui des grammairiens arabes, puis une étude sur la morphologie: les racines et leur développement, les notions de morphologie nominale, le développement morpholigique nominal et la flexion interne (H. Blanc).

/Publication importante où l'on cherche à replacer les faits dans une perspective évolutive et à retrouver des mécanismes socio-psychologiques qui les expliquent. En dépit de certaines réserves formulées, on reconnaît que les vues exposées sont dans l'ensemble fondées sur des faits et sur une connaissance approfondie de l'arabe. (cf. D. Cohen, *BS*, 1968 (22), II, 1771).

"Le parler arabe de *Šhīm* (Liban)" dans *MUSJ*, 1962, t. XXXVIII, fasc. 17, pp.371-388.

Notes phonétiques et bref exposé morphologique (suivi d'un texte transcrit et traduit) constituant un nouveau jalon dans la grande enquête dialectale sur les parlers du Liban, entreprise par l'auteur (cf. *Orbis*, VIII/1959, 385-399, D. Cohen).

"Obsdrvations sur les études philologiques en arabe classique" *Or.*, 1963, t.XVI, pp.134-144.

Conclut à la nécessité, étant donné les méthodes des grammaires arabes dont nous dépendons, de procéder à des dépouillements statistiques systématiques (D. Cohen).

– "Arabe classique et arabe dialectal" – *TJ* Janvier-mars, 1964, pp.23-62.

– *Textes en arabe dialectal de la montagne libanaise*, Beyrouth, 1964, 62 p./*BSL*, 1966, 61, No.2, 164-5, D. Cohen.

– "Sur les pronons personnels en arabe classique", *MUSJ* 44/6; Beyrouth, 1968, 11 p. (p.63-73).

– *L'arabe classique, Esquisse d'une structure linguistique*. Nouv. éd. revue et augm. Recherches publiées sous la direction de l'Inst. de Lettres Orientales de Beyrouth, série 2. Langue et litt. ar.5, Beyrouth, Dar al-Machreq, 1968, 271 p.
.*MUSJ* 44, 1968 (1969) 269-274 André Roman.
.*R.R. Ling.* 15, 1970, 179-181 Nadia Angheleschen.
.*Arabica* 17, 1970, 225-251.

– "Un texte arabe dialectal, de Zgharta (Liban Nord)", dans *Mélanges Marcel Cohen*, Etudes de linguistique ethnographique et sciences connexes, Mouton, The Hague, 1970, pp.240-244.

– "Les dialectes orientaux" dans "Arabiyya", tiré à part de

propres à la structure du parler, dégagés ici avec netteté, conduisent à poser comme le fait J. Cantineau dans l'introduction, le problème du substrat araméen: système quadrangulaire de six voyelles longues, presque identité des deux types de conjugaison à l'inaccompli. L'arabisation des populations, entre Damas et Tripoli, s'est donc faite vraisemblablement à partir de ces deux villes, elles-mêmes anciens centres araméens. (G. Troupeau, *Arabica*, 1955, II, 238-239).

— L'ouvrage montre tout le profit que la linguistique dialectologique peut tirer des études menées par des "sujets parlants" quand ils adoptent les méthodes scientifiques modernes. Le parler de Tripoli du Liban est un parler représenté par l'arabe dit classique et par exemple, les dialectes marocains, très évolués. Caractéristiques: richesse vocalique (plusieurs brèves à oppositions pertinentes, système quadrangulaire des langues dû à un substrat arméen), conservation de la *hamza* et substitution de *hamza* à g, entraînant la constitution de deux types de verbes, profusion des schèmes nominaux, existence de trois séries de schèmes pour les noms de nombre de 3 à 10. Conservation du duel pour tous les noms. (L. Brunot, *Hespéris*, Maroc (1955) 42, 3e et 4e trimestre. 716-8).

52 — FEGHALI, M.T., *Les emprunts syriaques au Liban*, Paris, 1918.

*Le Parler de Kfar 'abida*, Paris, Leroux, 1919, 307 p., (Phonétique et morphologie).

— *Syntaxe des parlers arabes au Liban*, Paris 1928, 525 p.

— *Textes Libanais*, (En arabe oriental, avec glossaire), in 8, 100 p., Paris 1933.

— *Contes, légendes et coutumes populaires du Liban et de Syrie*; Texte arabe, transcription, traduction et notes. Préface de M. Albert Cuny. Paris 1935, XIII + 196 + 87 p.

— "Proverbes et dictons syro-libanais", dans *Travaux et Mémoires de l'Institut d'Ethnologie*, Paris 1938, 1 Vol., in -8, XVIII + 850 p.,

/ C.R. *BSLP*, 1939, t.40, p.155, M. Cohen.

/ C.R., *RA*. LXXXIII, 1939, P.421-424, J. Cantineau.

53 — FEGHALI et CUNY, *du genre grammatical en sémitique*, Paris 1924.

54 — FEGHALI, M. et FEGHALI, Abdou, "Textes arabes, de Wadī — Chahrour (Liban)," transcrits, traduits et annotés. *JA* 210 (1927), pp.59-88.

55 — FERGUSON, Charles "The Arabic Koinè", *Language* 35 (1959).

— "*Contributions to Arabic linguistics*, Harvard Middle Eastern Monographs 3; Cambridge, Mass; Center for Middle Eastern Studies (Dist. Harvard Univ. Press) 1960, V, 161 p.

56 — FLEISCH, Henri — *Introduction à l'étude des langues sémitiques* (bibliographie spéciale pour chaque langue sémitique), Paris, 1947.

— "Notes sur le dialecte arabe de Zahlé (Liban)", Dans *MUSJ* XXVII, 1947-48, 73-116/I Éléments de grammaire, II textes.

/*BSL* XLVI (133) 1950, 196-197, J. Cantineau.

— "Etudes sur la phonétique arabe", dans *MUSJ*, Beyrouth, XXVIII-6 1949-1950, 59 p. (pp.227-285).

— "La première forme du verbe arabe dans un parler libanais (Maāsser beit ed-dīne)", *MUSJ* 31 (1954), pp.287-313.

— "Etudes sur le verbe arabe", dans *Mélanges Louis Massignon*, publiés sous le patronnage de l'institut d'Etudes islamiques de l'Université de Paris et l'Institut Français de Damas, Damas 1957, II, 153-181:

1 La 1ère forme du verbe et ses divisions.
2 La question du *mağhūl*.
3 Temps et aspects.

/*Arabica* IV 1957, 318 G. Troupeau.

/1) La première forme du verbe et ses divisions. Partant de la théorie générale de la phrase, P.F. indique le grand rôle que joue le sujet dans la morphologie du verbe arabe et en fait la base d'un classement en agentifs, agentifs moyens, verbes de qualité.

2) Le *mağhūl* apparaît alors comme une notion toute originale qu'on ne peut identifier aux catégories des langues classiques et qui s'oppose à celle d'agentif.

3) Temps et aspects. Avec des exposants temporels et duratifs et une particule du futur, l'arabe arrive à exprimer le temps avec toutes ses nuances, mais il n'en reste pas moins et avant tout une langue à aspect. Trois études riches d'enseignement, qui dégagent les axes autour desquels s'articulent, avec la logique interne de la langue, les différents moyens d'expression qui relèvent du verbe. (L. Brunot, *Hespéris*, Maroc 1957, 44 Nó.3-4, 367-8)

— "La conception phonétique des Arabes", *ZDMG* CVIII, 1958, 74-108.

/*Hespéris* XLXI, 1959, 127-128 L. Brunot.

/*Arabica* VI, 1959, 318-319 G. Troupeau.

— "*Mağhūra, mahmūsa*. Examen critique" dans *MUSJ* XXXV, 2, Beyrouth 1958, 18 p. (pp.193-210). Etudes des termes

fourni par des développements sur la vie marocaine. La première série projette un jour curieux sur la mentalité du menu peuple et intéressera la spécialiste du folklore. La seconde, d'un intérêt plus pratique, fournit à l'étudiant des données sur la vie marocaine qui lui seront d'une utilité immédiate.

/Ces textes, selon la déclaration même de M.G. Colin, représentent "un dialecte moyen". Tout en obéissant au désir de ne pas dérouler l'étudiant par la notation de certaines particularités dialectales, M. Colin a parfaitement réussi à conserver une allure vivante et populaire aux récits de ses informateurs. On n'a ici, ni des spécimens de cette Koinè des manuels dits d'arabe parlé, souvent simple invention de pédagogues bien intentionnés, ni des morceaux d'anthologie obtenus par les suggestions d'un enquêteur déjà admirablement instruit des ressources d'un dialecte. Le système de transcription note avec une rigueur très suffisante toutes les nuances du parler. (R. Blachère, *REI*, 1940, Nó.3-4, A-12,13).

— Les outils de "mise à part" en arabe classique et en arabe marocain. Cr. *GLECS*, Fr (1945 — 48 reçu 60), 4,70-2.

L'A groupe les outils exceptifs de l'ar. classique en plusieurs catégories: *ʔillā* "sinon", verbes figés à la 3ème personne du masculin singulier, de l'accompli et si bien grammaticalisés en "particules" que certains peuvent avoir un régime au génitif; substantifs, généralement figés au cas direct (ou circonstanciel): *baida* "écartement, séparation", *dūna* en dessous de", *siwā*, "sur le même plan horizontal que", *ġair* "personne, chose différente".

En arabe marocain, les mots exceptifs de la langue classique sont conservés soit à titre héréditaire, soit comme emprunt à la langue écrite *ʔillā* subsiste sous les formes: *yilla, illa, ela: lla-rab*" moins le quart". Observations: M. Cohen précise que les particules "d'articulation" se renouvellent par des procédés variés incluant l'emprunt. (Cf. *BS*, 1960 (14), 760).

— *L'arabe vulgaire*, Paris 1948.

— "Observations sur quelques procédés particuliers de l'expression négative nominale en arabe et en berbère . (Résumé) dans *BSL* XLVII (134), 1951, XVIII.

42 — COWAN, William, "Notes toward a definition of modern standard Arabic", *LL* 18; 1968, 29-34.

43 - DELK, Robert Carlton, "Arabic verb forms XI — XV," *Abr - Nahrain*, 1968-69, 85-92.

44 — DENZ, Adolf, *Strukturanalyse der pronominalen Objektsuffixe im altsyrischen und klassischen Arabisch*. Munich, 1962.

— Die phonetische Beshaffenheit der Laryngale im Arabischen und ihre phonologische Systematisierung. *ZDMG*, 1964, t. CXIV, Fasc. 2, pp.223-238.

Les consonnes ʕ et ḥ considérées souvent comme des pharyngales sont en réalité des laryngales. Du point de vue de la forme du système ʔ constitue l'occlusive correspondant à h (selon la corrélation: ʔ/h = t/ṯ = d/ḏ = t/s = d/z = ṭ/ṣ). Les oppositions h/ḥ et ʕ/ḥ sont privatives, unidimensionnelles et isolées. Les oppositions ʔ/ç et ʔ/ḥ sont équipollentes. (D. Cohen). (Cf. *REI*, 1965 — A-2553).

45 — DESSOULAVY, C.L. *A Maltese-Arabic World-list* showing which of the corresponding Arabic roots are shared by other semitic Tongues or used in the Quran, 1938, 410, 146 pages.

46 — DHORME, Le p.p., *Langues et écritures sémitiques*, Guethner, Paris, 1930, 73 p.

47 - DIEM, Werner "Die nominal form *FuʕāI* n Klassischen Arabisch" -*ZDMG* 120/1, 1970 - 43-68.

48 — DROZDI'K, Ladislov, "The loss of relevancy of some grammatical meanings in modern written Arabic" in *JČ* XV 1964, 109-115 / slov. Summ.

— The structure of multicomponental terms in modern written Arabic". *SFFUk* 17, 1965 (1967), 7-25/slov Summ.

— "Compounding as a second-order word-formational procedure in modern written Arabic". *AAS* 3, 1967, 60-97.

— "Towards defining the structural levels of the stem in Arabic" *OS* 16, 1967 (1968), 85-95.

— "Medieval Arabic grammar and its influence on linguistic theory and terminology in contemporary Arab science", *JMS* 5, 1968, 70-79.

49 — EL AMINE, Haïssam, *Les structures métriques de la poésie de Ṣalāḥ Abdu-s-sabūr et leurs fonctions*, thèse de doctorat de 3ème cycle, sous la direction de Georges Mounin Univ. d'Aix en Provence, Fac des Lettres, Juin 1975, 2 Tomes, 188 p.

50 — EL EZABI, Yehia Ali, *A sector analysis of modern written Arabic with implications for teaching English to Arab students*. Columbia Univ. diss. 1967, 188 p./ *DAb* 28/9, March 1968, 3657-A.

51 - EL HAJJE, Hassan, *Le parler arabe de Tripoli* (Liban). Thèse présentée pour le doctorat d'Université de l'Université de Paris. Etude linguistique avec une préface de J. Cantibeau. Paris, Klincksieck 1954, 204 p., 2 cartes.

— Description de son propre parler par un autochtone, conduite selon la méthode utilisée par J. Cantineau dans ses travaux. Statistiques, pourcentages et listes d'exemples nombreuses, parfois exhaustives. Treize textes. Les traits

l'évolution simplement parallèle, sans liens historiques, de l'emploi des deux prépositions synonymes. Discussion: M. Cohen. (Cf. *BS*, 1960, 14, p.765).

38 — COHEN, David — "Koinè, langues communes et dialectes arabes" dans *Arabica*, Ix/2, 1962 p.143 (25).

— *Le dialecte arabe (ḥassānīya) de Mauritanie, 1 vol. in 8*, x + 292 p., coll. Etudes arabes et islamiques, Paris, Klincksieck, 1963.

Etude descriptive avec notes historiques, suivie de textes transcrits et traduits. Excellente monographie sur un domaine peu prospecté de la dialectologie (H. Laoust, *REI*, 1964, II — A — 2478).

Remarques sur la dérivation nominale par affixes dans quelques langues sémitiques . — *sem.*, 1964, t.XIV, p.73-93.

L'essentiel de l'étude porte sur l'éthiopien et l'arabe. La fonction des préformantes est fondamentalement différente de celle des suffixes, qui, eux constituent de véritables morphèmes de dérivation nominale. — Analyse particulière du rôle — iyy et -at, avec essai d'explication de la multiplicité des fonctions de ce dernier suffixe (L. Galand *REI*, 1965 — A-2553).

— "Langue arabe" dans *Encyclopaedia Universalis*, France Editeurs A Paris, S.A., 1968, II 195-201.

1- Histoire de la langue (le sudaratique l'arabe du Nord l'arabe littéraire classique l'arabe littéraire moderne la formation des dialectes modernes, géographie dialectale).

2- La langue arabe et ses dialectes. Structures linguistiques (l'arabe littéraire, les dialectes arabes).

3- Tableau socio-linguistique du monde arabe.

— Les langues chamito-Sémitiques" dans *Le Langage* "Encyclopédie de la pléiade", Paris, Gallimard, 1968, pp.1288-1330.

— "Les formes du prédicat en arabe et la théorie de la phrase chez les anciens grammairiens" dans *Mélanges Marcel Cohen*, Etudes de linguistique ethnographique et sciences connexes Paris The Hague; Mouton 1970 pp.224-228.

— *Etudes de linguistique sémitique et arabe.* — Janua linguarum series practica 81 The Hague Mouton 1970 178P/ Réunion de 9 articles dont 4 déjà publiés:

1 Le vocabulaire de base sémitique et le classement des dialectes du sud. p p.7-30 (Ce chapitre reproduit avec des modifications un article paru dans *Semitica* t: XI 1961 pp.55-84).

2 Remarques sur la dérivation nominale par affixes dans quelques langues sémitiques. pp.31-48 (article paru dans *Semitica*, 1964).

3 Essai d'une analyse automatique de l'arabe. pp.49-78 (Cet article reproduit avec des modifications, une étude parue dans la *Traduction automatique* 1961 (No.2/3 p.48-71).

4 *Aḍḍād* et ambiguité linguistique en arabe pp.79-100 (article déjà paru dans *Arabica* VIII (1961) pp.1-29).

5 Ambivalence indifférence et neutralisation de sèmes. Postscriptum sur le problème des *Aḍḍād.* pp.101-104.

6 Koinè, langues communes et dialectes arabes pp.105-125.

7 Le système phonologique du Maltais. Aspects synchroniques et diachroniques pp.126-149.

8 Les 2 parlers arabes de Tunis. Notes de phonologie comparée pp.150-171.

9 Le système des voyelles brèves dans les dialectes maghribins pp.172-178.

— "Les études linguistiques arabes: à propos de quelques ouvrages récents" dans *REI*, 1971, I, pp.177-183.

— "Problèmes de linguistique chamito-sémitique", dans *REI*, XL/ 1-1972, Paris, Lib. Orientaliste Paul Geuthner, pp.43-68.

— "Evolution du système verbal en néo-sudarabique", comptes-rendus du *GLECS*, t. XV.

— "Statut phonologique de l'emphase en arabe dans *Mélanges d'André Martinet.*

— *Le parler des Juifs de Tunis.*

39 — COHEN, Marcel, — *Le Parler arabe des Juifs d'Alger*, Paris 1912.

— *Le système verbal sémitique et l'expression du temps*, Paris 1924.

— *Essai Comparatif sur le vocabulaire et la phonétique chamito-sémitique*, Paris 1947.

— Langues chamito-sémitiques dans les *Langues du Monde*, sous la direction de A. Meillet et M.Cohen, pp.82-181, 2e. éd., Paris 1952.

40 — COHEN, Marcel et COLIN, G.S., "Proposition verbale en fonction relative en guèze", dans *GLECS*, V. 1948-49 36-38/avec une observation de G.S. Colin sur les faits arabes.

41 — COLIN, G.S., *Notes sur le parler arabe du Nord de la région de Taza*, Le Caire 1920.

— Mauritanica (bibliographie), dans *Hespéris* 1930.

— Chrestomathie marocaine (t.32 des publ. de l'Institut des Hautes Etudes Marocaines), Paris 1939, 1 vol, in 8, p.XVI + 250 C.R. *BSLP*, t.40, p.159, M. Cohen. Les textes receuillis se divisent en deux groupes, l'un constitué par des contes, des anecdotes, des proverbes et des devinettes, l'autre

montagne hôrânaise", dans *Annales de l'Institut d'études orientales*, IV, (1938), p.157-184. /Ce parler présente toutes les caractéristiques de celui des sédentaires libano-syriens. (*REI*, 1940, Nó.3-4, A-11).

— "La mutation des sifflantes en Sud-arabique", dans *Mélanges Gaudefroy-Demombynes*, p.313-324.

— "Remarques sur les parlers de sédentaires Syro-Libano-Palestiniens", dans *BSL* XI, I (1939), p.80-88. /Caractéristiques distinguant ces parlers des parlers nomades, leur groupement. (*REI*, Nó.3-4, A-11).

— "Le pronom suffixe de troisième personne singulier masculin en arabe classique et dans les parlers arabes modernes dans *BSL*. XI, 2(1939), p.89-97.

Discussion sur l'origine de la forme prise en dialectal oriental, par le pronon *hu* de l'arabe classique. (*REI*, 1940, Nó.3-4, A-11).

— "Les parlers arabes du département d'Oran", dans *RA* LXXXIV (1940), p.220-231 et carte.

— "*Les parlers arabes du Hôrân: atlas 60 cartes*, Paris (Klincksieck), 1940.

— Les parlers arabes des territoires du Sud, dans *RA* LXXXV (1941), p.72-77 et carte.

— *Les parlers arabes du Hôrân*: notions générales, grammaire, X + 435p. Paris (Klincksieck), 1946.

— "La voyelle de secours i dans les langues sémitiques", dans *Semitica*, II (1949), p.51-67.

— "Le vocalisme radical de l'inaccompli dans le parler arabe d'Alep", dans *BSL* XLV, I (1949), p.61-73.

— "La langue de Ras shamra" dans *Semitica*, III (1950), p.21-34.

— "Racines et shèmes" — *Mélanges W. Marçais* pp.119-124, Paris 1950.

Précision intéressante sur la notion générale exprimée par la racine sous l'aspect multiforme des schèmes. (R. Blachère, *REI*, 1950, A-830).

— "La notion de "schème" et son altération dans diverses langues sémitiques", dans *Semitica*, III (1950), p.73-83.

— "Quelle langue parlait le peuple en Palestine au 1er siècle de notre ère"? dans *Semitica*, V (1955), p.99-101.

— "Notes sur les parlers arabes des oasis syriennes: Qaritên, palmyre, Soukhné" dans Studi *orientalistici in onore di Levi della Vida*, I (1956), p.120-131.

— "Notes sur le parler arabe de Mercherfé", dans *Mélanges Louis Massignon*, I (1956), p.305-314.

— "The phonetic system of Damascus Arabic", dans *Word*, XII, I (1956), p.116-124.

— *Etudes de linguistique arabe*, Mémorial Jean Cantineau, collection: Etudes arabes et islamiques, Paris, Klincksieck, 1960, XII + 229 p.

*Contenu:*
Liste des travaux de J. Cantineau.

1 Cours de phonétique arabe (Alger 1941)
2 Notions générales de phonétique et de phonologie (inédit)
3 Esquisse d'une phonologie de l'arabe classique. Extrait du *BSL*, t.43 (1946), p.93-140.
4 Analyse phonologique du parler d'El-Ḥāmma de Gabès. Extrait du *BSL*, t.47 (1951), p.64-105.
5 Réflexions sur la phonologie de l'arabe marocain. Extrait de *Hespéris*, t.37 (1950), p.193-207.
6 La dialectologie arabe. Extrait de *Orbis*, t. IV (1955), p.149-169.
7 Le consonantisme du sémitique. Extrait de *Sémitica*, vol. IV (1951-1952) p.79-94.

/cr. R. Blachère, *Arabica*, 1961, VII/3, p.313.

/Plusieurs études, dont certaines difficilement accessibles du sémitisant disparu (en 1956). Elles sont précieuses pour l'étude phonétique et phonologique de l'arabe et du sémitique en général. (D. Cohen) cf. *BS*, 1963, 17, II, p.1722 .

33 — CANTINEAU, Jean et HELBAOUI, Y., *Manuel élémentaire d'arabe oriental* (parler de Damas), 125p. Paris (Klincksieck), 1953.

34 — CAZELLES, Notes sur la trilittéralité en sémitique", *GLECS*, 22,3,52.

35 — CHABOT, J.B., "Sur quelques signes de l'alphabet lybique". J. As., 1939, p.117-124.

36 — CHOUEMI, Moustapha — le *verbe dans le Coran: racines et formes* — Etudes ar. et islamiques. Série 3: Etudes et documents 6; Paris, Klincksieck, 1966, IV + 252 p. /*BSOAS* XXX 1967, 685-686 John Macdonald.

— "La consonne nasale N en arabe, *GLECS* 10, pp.72-76".

37 — CLERE J.J. *Sur un emploi parallèle des prépositions: arabe littéral bi et ancien égyptien m*/ c.r. *GLECS*, Fr (1945-48, reçu 60), 4,24-5 — La préposition *bi* — de l'arabe introduit parfois le prédicat d'une phrase nominale (avec ou sans copule), L'A. tente d'expliquer cet emploi exceptionnel de *bi* — d'après l'emploi parallèle de la préposition de l'ancien égyptien *m* (litt. "dans") dans son rôle "d'équivalence". En égyptien, m (devant pronom: im) introduit aussi le prédicat d'une phrase nominale ou un attribut prédicatif; la valeur de la préposition est: "en qualité de, dans la personne de, etc..." cette interprétation (sûre pour l'Egyptien) n'explique pas, toutefois, la prédominance de l'emploi en phrase négative. L'A. pense qu'il s'agit de

Cette publication, faisant suite à celle parue en 1936, dans *Hespéris*, contient des textes dans le dialecte du mellāh de Fès parlé par un groupe ethnique en pleine évolution. A ce titre seul, il pouvait donc être utile de noter l'aspect présenté actuellement par ce dialecte. Les textes recueillis n'offrent cependant pas un intérêt purement historique mais constituent aussi des documents ethnographiques de premier ordre. Ils portent sur des sujets très variés (récits pseudo-historiques fragments hagiographiques, institutions, enseignement, fêtes religieuses, cérémonies familiales etc). La riche annotation qui accompagne les textes constitue une contribution importante à l'étude de l'ethnographie marocaine. (R. Blachère, *REI*, 1940, No.3-4 A.13).

28 — BRYAN. M.A. *The distribution of the semitic and cushitic languages of Africa.* An outline of available Information, Oxford University press, 1947.

29 — BULOS, Afif A., *"Ismul mawsul"* le pronon relatif in classical Arabic and the relative pronoun in English. A contrastive study", *LL* X, 1960, 47-53.

— *The Arabic triliteral verb: A comparative study of grammatical concepts and processes.* Beirut 1965./*Jaos* 87, 1967, 315, G. Krotkoff./*Bior.* 24, 1967, 386 Dick Coutinho.

30 — CALVERLEY Edwin., E., "The Arabic Generic negative", in *JAOS* LXXXIV 1964, 84 No. 2, 171-172.

L A. discute la forme de négation absolue, ou générique en arabe et les façons dont elle doit être exprimée en anglais.

31—CALVET Jean-Louis Jean Cantineau (la tradition grammairienne arabe et la phonologie dans la *linguistique*, 1972/2(8) Presses Universitaires de France. pp.69-82.

32 CANTINEAU, Jean, "Nouvelles inscriptions sud-arabiques du musée Borély à Marseille, *dans Revue d'assyriologie et d'archéologie orientale*, XXIV (1927), p.135-146.

—*Inscriptions palmyréniennes*, 52p., Damas 1930.

— *Le Nabatéen*, XI + 112 p. et carte, Paris 1930.

— "Textes funéraires palmyréniens", dans *Revue biblique* (oct. 1930), 32p. fig. et pl.

— "Inventaire des inscriptions de palmyre: les nécropoles nord-ouest et nord" (publications du Musée national syrien de Damas, No.1), 27p., fig. et pl.

— "Textes palmyréniens provenant de la fouille du temple de Bêl", dans *Syria* (1931), p.116-142.

— "Accadien et Sud-arabique", dans *BSL* XXXIII, I, (1932), 29p. (p.175-204).

Accadien et sudarabique formeraient-ils un groupe dialectal à l'intérieur du sémitique? l'Auteur expose les faits et conclut qu'il s'agit d'archaïsmes conservés indépendamment par les deux langues (H. Charles, *REI* XV, 1935 p.A.243).

— "La langue de Ras shamra , dans *Syria* (1932), p.164-170.

— *Inventaire des inscriptions de palmyre:* Le sanctuaire de Bêl 72 p. et pl. Beyrouth, 1933.

— "Tadmorea", dans *Syria*, XIV (1933), p.169-202.

— "Un Restitutor Orientis dans les inscriptions de palmyre", dans *JA* CCXXII (1933), p.217-233.

— Enquête préliminaire sur le dialecte arabe du Haurān", dans *BSL* XXXIV, 2 (1933), p.172-185, avec une carte.

— *Le dialecte arabe de palmyre* 2 vol. I Grammaire, X + 287 p., II: vocabulaire et textes, VII + 149 Beyrouth (Mem., de l'Institut Français de Damas), 1934./cr. *Syria*, T. XVII, 192, Gaudefroy De Mombynes.

— "Nabatéen et arabe" dans *Annales de l'Institut d'études orientales*, I (1934-1935) pp.77-97.

— Grammaire du palmyrénien épigraphique, XI + 167 p. et pl., le Caire 1935.

— "Géographie linguistique des parlers arabes algériens", dans *revue africaine* LXXIX (1936), p.91-93.

— "Etudes sur quelques parlers de nomades arabes d'Orient dans *Annales de l Institut d'Etudes Orientales*, II (1936), p.1-118 III (1937), p.1-121/cr. *BSL*, 1937 38 pp.177-197 M. Cohen/ cr *OLZ*, 1938, 305-308 C. Brockelmann.

Ces études (1937 p.1-121) sont la continuation de celles parues dans ces mêmes annales en 1936 (p.1-118). Elles ont ceci de particulièrement intéressant qu'elles décrivent non plus seulement les parlers de petits nomades, mais aussi ceux de Šammar et des Anāze (...) l'Auteur donne en conclusion les traits caractéristiques des dialectes étudiées et les grandes divisions qui semblent s'imposer (R. Blachère, *REI*, 1938, IV-A. 58)

— Une alternance quantitative dans les pronoms suffixes sémitiques, dans *BSL* XXXVIII I(1937) 148-164.

— "Les parlers arabes du département d'Alger", dans *RA* LXXXI (1937) p.703-711.

— "Les parlers arabes du département de Constantine", dans *IVe congrès de la Fédération des Sociétés Savantes de l'Afrique du Nord*, II (1938), p.849-863./ Exposé des résultats d'une enquête menée dans le département de Constantine et mise au point d'une première carte linguistique de cette région (*REI*, 1940, No.3-4, A-13).

— "Le parler des Druz de la

classiques. Il applique parfois de façon trop systématique des vues théoriques.

3 — c.r. par COHEN, M., (cf. *B.S.* 1957, p.639). Etude de certains états indispensables de langue, comme il y en a beaucoup plus que ne le laissent supposer les grammaires normatives. par ex. Comment passe t-on de la juxtaposition à la subordination? En particulier, comment une interrogation et une réponse arrivent elles à s'unir en une seule phrase?

/ *Arabica* II, 1955, 117 R. Blachère.

/ *GGA* CCIX 1955, 216-229 A. Bloch.

/ *Muséon* LXVIII 1955 412-413 G. Ryckmans.

/ *JAOS* LXXVII 1957 248 C. A. Ferguson.

— *The Arabic elative approach* — studies in sem. language and linguistics 2 Leiden Brill 1968 VI, 50p.

24 — BROCKELMANN Carl — *Grundriss der vergleichenden Grammatik der semitischen Sprachen* t.I Berlin 1908 t. II 1913.

— *Semitische Sprachwissenschaft*, 2ème éd. Berlin — Leipzig 1916 traduction française par W. Marçais et M. Cohen: *précis de linguistique sémitique* Paris 1910.

— *Arabische Grammatik* Paradigmen Literatur Übungsstücke und Glossar. 11. neubearbeitete Aufl. porta linguarum orientalium IV; Leipzig Harrassowitz 1941 XII — 276 + 102p/*orientalia* XIII 1944 186-189 Köbert.

— Das Arabisch und seine Mundarten dans *Handbuch der Orientalistik* III semitistik (1954) 207-245.

25 — BRUNOT, L., *pour une réforme des Etudes Arabes*, Paris, éd. de Bull. de l'Enseignement pub. au Maroc Larose 1928 (VII + 55I + av. prop. et bibliogr. table des matières).

Avant propos et table bibliographique, ensuite les enquêtes sur l'enseignement de l'arabe, ce qu'il est, ce qu'il devait être; les remarques préliminaires sur la grammaire d'arabe classique, les considérations sur les verbes dits irréguliers, le verbe de l'arabe classique, textes d'études d'arabe classique l'arabe dialectal; enfin, la réforme des études de grammaire dialectale et la conclusion. (*REI*, 1929, III)

— Proverbes et dictons de Rabat, dans *Hespéris* 1928 I.

— *Textes arabes de Rabat* XXX + 207 p in 8 Paris 1931.

Textes transcriptions et traduction annotée. Dans son introduction l'auteur note l'influence berbère jusque dans la phonétique et la stylistique des parlers citadins. Il note aussi le caractère stéréotypé et archaïque des textes folkloriques, par là peu avantageux pour le linguiste. Il donne une abondante bibliographie sur Rabat et son dialecte ainsi qu'une étude sur la topographie dialectale de la ville (H. Charles, *REI*, 1935, IV, A. 242 et 243).

— *Texte arabes de Rabat* T.II: Glossaire (t. XLIX des publications de l'Institut des Hautes Etudes Marocaines), I vol. in 4, XIX + 835p., Paris Guethner, 1952.

Un intervalle de vingt années a séparé la publication de ce volume et du T.I, (*Textes arabes de Rabat*, Paris, 1931) (...) Le titre retenu est d'ailleurs un peu trop restrictif. M.B. est bien en effet parti du seul vocabulaire contenu dans ses textes (ce qui exclut... l'idée d'un dictionnaire du parler de Rabat) Toutefois, pour chacune des racines étudiées figurent à côté du terme relevé dans ces textes, d'autres vocables, des locutions, des dictons qui sont dérivés de ces racines ou en liaison avec elles. On voit par là combien le cadre primitif d'un simple glossaire est élargi. Si l'on ajoute que M.B. n'a point limité là sa recherche mais a noté les autres acceptions du terme dans certains dialectes marocains voire en arabe hispanique on sentira combien importante et précieuse est sa contribution à l'étude des parlers du Maroc. Le système de transcription adoptée est suffisamment précis pour noter les détails phonétiques et assez simplifié pour ne point rebuter les non spécialistes de la dialectologie. (R. Blachère, *REI*, 1952, A-997-998)

- Notes sur le parler arabe des juifs de fès dans *Hespéris* XXII (1936), 1-32.

— Emprunts dialectaux arabes à la langue française" dans *Hespéris* (1949) pp.347-430.

Importante étude sur la psychologie de l'emprunt et sur son adaptation phonétique (R. Blachère *REI* 1952, A.998).

— *Introduction à l'arabe marocain* (coll. langues de l'Orient, I Manuels), Paris, 1950, 287 p., avec une carte des parlers arabes du Maroc.

Sur le thème verbal *F<sup>c</sup>al* en dialectal marocain", dans *Mélanges W. Marçais*, Paris 1950, pp.55-62.

26 — BRUNOT, L., et BEN DAOUD, M., *L'arabe dialectal marocain*, Rabat, 1927.

27 — BRUNOT, L., et Malka, E., — *Textes Judéo-arabes de Fès*, 16p. in 4, Paris 1932 (T. Hespéris) / Transcriptions et traductions accompagnées de notes très suggestives (H. Charles *REI* 1935 IV, A. 243).

— *Textes Judéo-arabes de Fès* (t. 33 des publications de l'Institut des Hautes Etudes Marocaines), Rabat, 1939, vol. in 8, p. XVI + 195. Textes en caractères arabes avec, en regard, transcription en caractères latins + 197-402 (traduction, notes et index).

*tieschen Sprachen*, Munich, 1928.

—"Ramadan — Kinderlieder aus Kairo", *Zeitschr. F. Semitistik*, VIII, (1931), 149-159-cf. ibid, IX (1933), p.136.

15 — BEYRIES, J., *Proverbes et dictons mauritaniens* avec 4 planches in *REI*, 1930, I, pp.1-51.

16 — BIRKELAND, *stress patterns in Arabic*, Oslo, 1954.

17 — BISHAI, wilson B., — Form and Function in Arabic syntax" *word*, U.S.A. (1965) 21, No.2, 265-9 / Fonctions syntaxiques du nom et ses formes.

— "syntagmemic analysis of the noun in Arabic", *GL* 9, 1969, 13-21.

18 — BLANC, H, *communal dialects in Baghdad*, Cambridge, U.S.A., 1964.

19 — BLAU, Joshua — *The emergence and linguistic Background of Judaeo-Arabic*. A study of the origins of Middle Arabic, Oxford, 1965, XIX + 227 p.

— *A Grammar of Christian Arabic*, Louvain 1966/7/Cr. D. Cohen, *REI*, 1971, I, 182-183 Les études linguistiques arabes", à propos de quelques ouvrages récents.

— l'apparition du type linguistique néo-arabe, dans *REI* 1969, II, 191-201.

20 — BLOCH, A. — Vers und Sprache im Altarabischen, Metrische und syntaktiscne Untersuchungen, *Acta Tropica*, suppl. V; Basel, Verlag Für Recht und Gesellschaft 1946, XII — 160 p.

*Acta Tropica* 4, 87-88 Littmann.

*Oriens* II 1949, 317-322 A. Spitaler.

*BSL*. XLV (131) 1949, 230-232 J. Cantineau.

*Anthropos* XLI-XLIV 1946-49, 376.

"Kleine Beitrage Zur Arabistik", *Anthropos* XLI-XLIV, 1946-49, 723- 736

1 — Zur Herkunft der Partikel *qad*.

2 — Zur Wortfolge Subjekt - Akkusativobjekt — Verbum.

3 — Vorschläge zum Verständnis verschiedener Verse.

4 — Einige Nachträge und Berichtigungen zu meinen Aufsatz *Anthropos* XXXVII — XL 1942 45, 186-204.

21 — BORIS, G. *Les faits-arabes*. C.r. GLECS, Fr. (1945-48, reçu 60), 4, 67-9.

L'arabe ancien dispose d'un matériel abondant et hétérogène pour ce genre d'expression: combinaisons de particules avec la négation (*'illā* + "non", *bilā* + "non"), noms (*ġayrun* "autre que", *Siwan "sur le même plan que"*, *dūnun* "inférieur"); locutions verbales (*mā ḫalā* "ce qui est vide de", *mā'adā* "ce qui dépasse"). Les parlers ont encore accru ou partiellement renouvelé cet état de choses. On passe couramment de la "mise à part" à la simple "opposition". Une négation explétive apparaît facultativement dans certains parlers après les particules d'exception introduisant une phrase verbale.

— "Les parlers arabes" dans *Initiation à la Tunisie* Paris 1950.

— *Documents linguistiques et ethnographiques sur une région du Sud tunisien* (NEFZÂOUA), Paris 1951; I vol. petit in — 4, XVI + 272p.

/ C.R. J. Quemeneur, *I.B.L.A.*, No.57 (1 trim. 1952), p.85-89.

/ Avant propos de W. Marçais; textes en caractères arabes et en transcription + traduction: glossaire; carte. Travail posthume (...) les textes ici publiés conservent la verve et la saveur du langage populaire, dans la traduction qui en est donnée. Ce sont en outre des documents linguistiques et ethnographiques de très grande valeur et une contribution de premier ordre aux études dialectologiques (R. Blachère, *REI*, 1952, — A-997).

— "Le chameau chez les Marāzig (Sud Tunisien) Notes lexicographiques", présentées par J. Quemeneur, publ. *I.B. I.A.*, Tunis, Fév. — mars 1951, 16p.

— Nombreux articles de dialectologie dans la revue *IBLA* de Tunisie.

22 — BORMANS, M., "A propos de l'arabe moderne: notes syntaxiques" dans *IBLA* XXIV 1961 363-372.

23 — BRAVMANN, M. — "Vulgärarabisch *ilā* "Wenn", *Islamica*, 1933-1934, 3, 338-340

— *Materialen und Untersuchungen zu den phonetichen Lehren der Araber*, in 8, XI + 136p. Göttingen 1934.

— *Studies in Arabic and General syntax* (t. XI de la collection: *textes arabes et études islamiques)* 1 vol. in 4, 1-151p., Le Caire, Institut Français d'Archéologie Orientale 1953.

1 — Traduction anglaise d'un choix de remarques philologiques imprimées en hébreu dans la revue *Tarbiṣ*, Jérusalem. Concerne une série de tournures ou d'expressions très employées en arabe, littéraire ou dialectal, que l'A. rapproche d'expressions ou de tournures usitées, dans d'autres langues sémitiques et dont il propose des interprétations générales discutant à ce propos celles qui furent données ici ou là, par des philologues antérieurs. (J.J.) dans *REI* 1954 — (XI. A. 1139).

2 — c.r. par J. CANTINEAU dans *BSL* II, 2(1955) p. 20-24. L'A a concu ce travail sous l'aspect de la linguistique générale; les observations et les discussions sur la syntaxe arabe sont mises en rapport avec la syntaxe des autres langues et notamment des langues. i.e. L'A pense que l'opposition a précédé la rection, et la parataxe, l'ypotaxe signale l'importance qu'a dû avoir l'intonation dans la syntaxe arabe; établit des rapports avec les langues

# ببليوغرافيا الدراسات التي تتناول اللغة العربية

## القسم الثاني :


1 — ABBUD S. *5000 arabische Sprichwörter aus Palestina.*. Texte vocalisé et annoté V + 662 + 4p. in 8, Berlin 1939.

2 — ABDO, Daud, *On stress and arabic phonology*, Khayats, Beirut 1969.

— A note on the doubled nominals and the relative clause in Lebanese. *Glossa* 3 (1969), pp.27-38.

3 — ABOU, Sélim, *Enquêtes sur les langues en usage au Liban*, Beyrouth, Imprimerie catholique, 1961.

— *Le bilinguisme arabe-français au Liban*. Presses universitaires de France 1962.

"Langues et culture au Liban," *Travaux et jours* 50 (1974), pp.105-128.

4 — ABSI, S, A, *passive — reflexive verbs in Lebanese*. Dissert. Abstr. internat. A. USA (1972), 33, No.2, 740

Rés. Thèse Indiana. Univ. 1972. Analyse dans le cadre transformationnel, d'un ensemble de phrases en arabe libanais, contenant des formes verbales traditionnellement classées dans les formes passives et réflexives. Ordre des transformations, implications théoriques (BS, 1973, I, 73).

5 — AL VERNY, André, d', *petite introduction au parler libanais: Bikfaia* (Liban) CREA, 1950, f. I-Xi, le reste sans pagination. *Al-Andalous* XVIII 1953, 475-477 E.L.

6 — ANGHELESCU, Nadia, observations sur les démonstratifs pronominaux dans l'arabe moderne dans *R.R. Ling.* 15, 1970, 337-383.

— Sur le système de l'article en arabe *Rev. roum-ling.* 19(1974), pp.45-52.

— Sur le sens de la flexion désinentielle dans la grammaire arabe traditionnelle *Folia Orientalia* 16(1975), pp.7-12.

7 —ANSHEN, Frank, and SCHREIBER Peter A. A focus transformation of modem standard Arabic —*L.G.* 44, 1968, 792-797 3 tab/Ar. verb inflection.

8 — AQUILINA, J. — *The structure of Maltese, A study in mixed grammar and vocabulary* Valetta 1959.

— *Papers in Maltese linguistics* la Valetta 1961.

9 — ARO, Jussi, "Der *maṣdar al-mīmī* und seine Funktion im Arabischen *SO* XXVIII // Helsinki 1964 19p.

10 — BARBOT Michel Emprunts et phonologie dans les dialectes citadins Syro-Libanais dans *Arabica* VIII 1961 E. J. Brill Editeurs Leiden, pp.174-187

11 — BATESON, Mary Catherine, *Arabic Language Handbook*, Washington 1967, VI + 125 pages.

L'ouvrage ne vise pas à fournir une grammaire de la langue littéraire. Celle-ci est certes caractérisée, en ses traits essentiels, dans une esquisse descriptive d'une cinquantaine de pages, mais l'ouvrage, et c'est là son originalité, consacre des chapitres à l'histoire et l'évolution de l'arabe, du sémitique à la langue littéraire moderne, à l'articulation du domaine dialectal avec caractérisation linguistique des usages parlés, à la description de la pratique linguistique actuelle, description qui constitue un bon aperçu des problèmes de la socio-linguistique arabe (...)

CF. D. cohen, *REI*, 1971, I, pp.178-180 "Les études linguistiques arabes, à propos de quelques ouvrages récents".

12 — BAUER, L., — *Das palästinische Arabisch*, 4 éd. Leipzig 1926.

— *Wörterbuch des palästinischen Arabisch* (Deutsch Arabisch) XVI + 432 p. in 8 Jérusalem, 1933.

13 — BEETSON, A.F.L. — *A Descriptive grammar of epigraphic south* Arabian, Londres, 1962.

— *Written Arabic: An approach to the basic structures. London:* Cambridge. Univ. press, 1968, V 117p.

*BSOAS* 32, 1969, 607 608 J. Wansbrough.

/ *JSS* 15, 1970, 279 — 281 W. Fischer.

/ *ARABICA* 17, 1970, 324 — 325 G. Le Comte.

— *Arabic historical phraseology*.

Supplement to "written Arabic: An approach to the basic structures". London: Cambridge U.P., 1969, 93, 54 p. *BSOAS* 32, 1969, 607 J. Wansbrough.

— "Embedding of the theme — predicate structure in Arabic," *Language* 50 (1974), pp.474-477.

— "Some features of modern standard Arabic", *J. Semitic stud.* 20 (1975), pp.62-68.

14 — BERGESTRÄSSER, G. — *Zum arabischen Dialekt von Damaskus*, I phonetik (1 — 50), prosatexte, Hannover, 1924, III, in 8 (Beitr. Z. sem. phil. u. ling., Heft I) Texte arabe en transcription sans traduction.

— "Sprachatlas von Syrien und Palästina" (y compris Liban et Jordanie), *ZDPV*, XXXVIII, 169-222, 42 cartes.

— *Einführung in die semi-*

# معجم المصطلحات

يضم هذا المعجم المصطلح الأساسي في علم اللغة . وقد رتّبنا مواده بحسب الجدول المجاني ، ولم نعتبر أصل الكلمات فجاءت بحسب كتابتها : «إبدال» في باب الهمزة ، و «بديل» في باب الباء . ثمّ وضعنا لائحةً بالمقابلات الأجنبيّة إلى جانبها أرقام تحيل إلى الكلمات العربية . أمّا الترتيب بحسب الكلمات العربية فغايته تيسير قراءة المقالات الواردة في هذا العدد . والترتيب بحسب الكلمات الأجنبية يلبي حاجة الباحث عن المصطلح العربي المناسب .

ويلي هذا المعجم المزدوج اللسان (عربي – فرنسي) معجم رباعي سوف يصدر في منشورات المعهد . وهو يضم المصطلح الفرنسي والانكليزي والألماني والعربي إلى جانب تعريفٍ بالمفهوم العلمي موضوع باللغة العربية .

– أ –

١ – إبدال Permutation
٢ – إبداعيّة ، إبداع Créativité
٣ – إتصال ، تخاطب Communication
٤ – إتفاقي ، إعتباطي Arbitraire
٥ – أداء Performance
٦ – أداة ، مونيم ، مستفرد ، كليمة Morphème
٧ – أدبية Littérarité
٨ – إدماج Amalgame
٩ – إرجاع ، إحالة Référence
١٠ – ازدواجية اللغة Bilinguisme
١١ – أساس Base (Composante de)
١٢ – أساسي Fondamental
١٣ – أساسيّة (لغة) Fondamentale (Langue)
١٤ – إستبدال Commutation
١٥ – إستعمال Usage
١٦ – إستقران Comparatisme
١٧ – إستنساب ، مستنسب Pertinence, Pertinent
١٨ – إسقاط Projection
١٩ – أسلوب Style
٢٠ – أسلوبية ، دراسة الأسلوب Stylistique
٢١ – إشارة Signal
٢٢ – إشتراك Polysémie
٢٣ – أصغران (زوجان) Paire minimale
٢٤ – أصل ، جذر Racine
٢٥ – أصول اللغة ، قواعد اللغة ، نحو Grammaire
٢٦ – أصولي،نحوي Grammatical
٢٧ – إعادة الكتابة Réécriture
٢٨ – إعتباطي ، إتفاقي Arbitraire
٢٩ – إعلام ، إنباء Information
٣٠ – أقسام الكلام Parties du discours
٣١ – إكتناف Enchassement
٣٢ – إمتناع ، تحييد ، تلاشٍ Neutralisation
٣٣ – إنباء،إعلام Information
٣٤ – إنبناء أول 1ère articulation
٣٥ – إنبناء ثانٍ 2ème articulation
٣٦ – إنبناء مزدوج Double articulation
٣٧ – إنتقاء Sélection

–

٣٨ – باب Paradigme
٣٩ – بديل Substitut
٤٠ – بديلة Variante
٤١ – بديلة كلامية Allomorphe
٤٢ – بديلة لفظية Allophone
٤٣ – بساطة Simplicité

٤٤ – بنية Structure
٤٥ – بنية التقدير ، بنية عميقة Structure Profonde
٤٦ – بنية الظاهر ، بنية سطحية Structure de surface
٤٧ – بنيانيه Structuralisme
٤٨ – بنيوي Structural

– ت –

٤٩ – تابع (غير) Indépendant
٥٠ – تابعي Séquentiel
٥١ – تحقيق Actualisation
٥٢ – تحكم Dominer
٥٣ – تحويل Transformation
٥٤ – تحويلي Transformationnel
٥٥ – تحويل مخصوص Transformation singulière
٥٦ – تحويل معمّم généralisée
٥٧ – تحويل موضعي Locale
٥٨ – تحييد ، تلاش ، إمتناع Neutralisation
٥٩ – تخاطب ، إتصال Communication
٦٠ – ترادف Synonymie
٦١ – ترداد Récursivité
٦٢ – تركيب Syntaxe
٦٣ – تركيبي (مكوّن) Composante syntaxique
٦٤ – تزامن Synchronie
٦٥ – تشاكل Homonymie
٦٦ – تشعب ، توسع Expansion
٦٧ – تصويت،تلفظ Phonation
٦٨ – تضاد Opposition
٦٩ – تضمين Connotation
٧٠ – تعاقب Diachronie
٧١ – تعبير Expression
٧٢ – تعبيرية Expressivité
٧٣ – تعليل Motivation
٧٤ – تعميم Généralisation
٧٥ – تعيين Dénotation
٧٦ – تلحين Prosodie
٧٧ – تلفظ ، تصويت Phonation
٧٨ – تقطيع Segmentation
٧٩ – تقويس Parenthétisation
٨٠ – تنغيم Intonation
٨١ – توسع ، تشعب Expansion

٨٢ – توليدي Générative

– ث –

٨٣ – ثنائي Binaire
٨٤ – ثنائية (النظرية) Binarisme

– ج –

٨٥ – جذر ، أصل Racine
٨٦ – جملة Phrase
٨٧ – جملة مؤلّفة – Constituante
٨٨ – جملة قالب – Matrice
٨٩ – جهة ، وجه Modalité
٩٠ – الجهد الأقل Moindre effort

– ح –

٩١ – حاكية ، محاكية Onomatopée
٩٢ – حُبسة Aphasie
٩٣ – حذف Suppression
٩٤ – حقل دلالة Champ sémantique
٩٥ – حقل أسلوبي – Stylistique
٩٦ – خبر Propos
٩٧ – خطاب Discours

– د –

٩٨ – دال Signifiant
٩٩ – دراسة الأسلوب ، أسلوبي Stylistique
١٠٠ – دراسة (علم) لفظي Phonétique
١٠١ – دراسة العامية Dialectologie
١٠٢ – دراسة الفونيات Phonématique
١٠٣ – دراسة اللفظ الوظيفي ، فونولوجيا Phonologie
١٠٤ – دلالة Signification , Signifiance
١٠٥ – دليل Indicateur
١٠٦ – دليل معمّم – Généralisé
١٠٧ – دليل نظمي تحويلي – Syntagmatique Transf.

– ر –

١٠٨ – رمز Symbole
١٠٩ – رمز مركب Symbole Complexe

– ز –

١١٠ – زوجان Paire

– س –

١١١ – سمة — Trait
١١٢ – سياق — Contexte
١١٣ – سيمياء — Sémiologie, Sémiotique

– ش –

١١٤ – شارة — Marque
١١٥ – شبه صائت — Semi-Voyelle
١١٦ – شكل ، صورة — Forme, Morphe

– ص –

١١٧ – صائت — Voyelle
١١٨ – صائت مزدوج — Diphtongue
١١٩ – صائت مثلث — Triphtongue
١٢٠ – صامت — Consonne
١٢١ – صناعة المعاجم — Lexicographie
١٢٢ – صنف ، مقولة — Catégorie
١٢٣ – صوتي ، فيزياء الأصوات — Acoustique

– ط –

١٢٤ – طفرة — Mutation

– ع –

١٢٥ – عاميّة — Dialecte
١٢٦ – عبارة ، قول — Enoncé
١٢٧ – عرفي — Conventionnel
١٢٨ – علّة — Motif
١٢٩ – عقدة ، مفصل — Noeud
١٣٠ – علم اللغة ، ألسنية — Linguistique
١٣١ – علم الألفاظ الأسلوبي — Phonostylistique
١٣٢ – علم المفردات — Lexicologie
١٣٣ – علم الأنساب (اللغوي) — Généalogie
١٣٤ – علم الدلالة — Sémantique
١٣٥ – علاقة — Relation
١٣٦ – علامة — Signe
١٣٧ – عنصر مستعار — Elément postiche

– غ –

١٣٨ – غير تابع — Indépendant

– ف –

١٣٩ – فئة — Série
١٤٠ – فقه اللغة — Philologie
١٤١ – فونولوجيا ، دراسة اللفظ الوظيفي — Phonologie
١٤٢ – فيزياء الأصوات ، صوتي — Acoustique
١٤٣ – فونيم ، لافظ ، مستصوت — Phonème
١٤٤ – فونيم مشتمل — Archiphonème

– ق –

١٤٥ – قاموسي ، معجمي — Lexical
١٤٦ – قبول ، قبولية — Acceptabilité
١٤٧ – قرينة — Indice
١٤٨ – قطعة — Segment
١٤٩ – قِطعي — Segmental
١٥٠ – قلب — Métathèse
١٥١ – قول ، عبارة — Enoncé

– ك –

١٥٢ – كفاية — Compétence
١٥٣ – كلمة – مفتاح — Mot-clé
١٥٤ – كلام — Parole
١٥٥ – كليات لغوية — Universaux

– ل –

١٥٦ – لسان — Langue
١٥٧ – لغة — Langage
١٥٨ – لفظي ، علم الألفاظ — Phonétique
١٥٩ – لهجة — Parler
١٦٠ – لهجة جماعة — Sociolecte
١٦١ – لهجة فرد — Idiolecte

– م –

١٦٢ – ما صدق — Extension
١٦٣ – ما فوق القطعي — Suprasegmental
١٦٤ – متابعة — Suite
١٦٥ – متن — Corpus
١٦٦ – متناغم — Harmonique
١٦٧ – مثير — Stimulus
١٦٨ – مثيلة — Icône
١٦٩ – محدِّد — Déterminant

١٧٠ - محقِّق Actualisateur
١٧١ - محقَّق Actualisé
١٧٢ - محمول (مسند) Prédicat
.٧٣ محور لاستبدال Axe paradigmatique
١٧٤ - مخبر، منبئ Informateur
١٧٥ - مدار Thème
١٧٦ - المدرسة الشكلية Formalisme
١٧٧ - مدلول Signifié
١٧٨ - مرتبة Rang
١٧٩ - مرجع، محال إليه، عين Référent
١٨٠ - مردود وظيفي Rendement fonctionnel
١٨١ - مركب Syntagme
١٨٢ - مستصوت، فونيم، لافظ Phonème
١٨٣ - مستفرد، مونيم، كليمة Monème
١٨٤ - مستقل Autonome
١٨٥ - مسند، محمول Prédicat
١٨٦ - مسند إليه، موضوع Sujet
١٨٧ - مشار عليه Marqué
١٨٨ - مشاكل Homonyme
١٨٩ - مشجَّر Arbre
١٩٠ - مضاعف Formant
١٩١ - معجم Lexique
١٩٢ - معجمي، قاموسي Lexical
١٩٣ - معلَّل Motivé
١٩٤ - معمَّم Généralisé
١٩٥ - معنى Sens
١٩٦ - معيار Norme
١٩٧ - معياري Normatif
١٩٨ - مفردة Lexème
١٩٩ - مفصل، عقدة Nœud
٢٠٠ - مقارن Comparée
٢٠١ - مقارن Comparatif
٢٠٢ - مقولة، صنف Catégorie
٢٠٣ - مقولة كبرى Catégorie Majeure
٢٠٤ - مقولي Catégoriel
٢٠٥ - مكمِّم Quantificateur
٢٠٦ - مكوِّن دلالة Composante sémantique
٢٠٧ - مكوِّن تركيب Composante syntaxique
٢٠٨ - منبئ، مخبر Informateur
٢٠٩ - منزلة Ordre
٢١٠ - مؤشر Marker
٢١١ - مؤلفات مباشرة Constituants immédiats
٢١٢ - موضعي Local
٢١٣ - موقف Situation
٢١٤ - مونيم، كليمة، مستفرد Monème
٢١٥ - مونيم حر Monème libre
٢١٦ - مونيم متصل، مقرون - Conjoint

- ن -

٢١٧ - ناعت Qualificateur
٢١٨ - نافل Redondant
٢١٩ - نبر Accent
٢٢٠ - نحو، قواعد اللغة، أصول اللغة Grammaire
٢٢١ - نحوي، أصولي Grammatical
٢٢٢ - نحويون محدثون Néogrammairiens
٢٢٣ - نسق Système
٢٢٤ - نص Texte
٢٢٥ - نطق Articulation
٢٢٦ - نظام إشارات Code
٢٢٧ - نظمي Syntagmatique
٢٢٨ - نفل Redondance
٢٢٩ - نغم Ton
٢٣٠ - نغمة Mélodie
٢٣١ - نغمية Tonalité
٢٣٢ - نموذج Modèle
٢٣٣ - نواة Noyau

- هـ -

٢٣٤ - هامشي Marginal

- و -

٢٣٥ - وجه، جهة Modalité
٢٣٦ - ولَّد Générer, Engendrer
٢٣٧ - وزن Schème
٢٣٨ - وظيفة Fonction

# الأدب والثورة

## بعض المفاهيم المتحكمة بالتجربة

خلدون الشمعة

كثيراً ما يشار إلى صورة ساعة الحائط المعطوبة التي يذكر كيركغارد في معرض سخريته من القرن التاسع عشر، أن بندولها ظل يقرع عالياً، ولكن عقربيها كانا عاجزين عن تحديد الوقت. وهي صورة تبدو اليوم بلا ريب، أشد انطباقاً على مفهوم الثورة في الأدب العربي المعاصر منها على الفكر الأوروبي في القرن الماضي.

إن الحديث عن ثورة في الأدب العربي المعاصر، يذهب بنا بالتداعي مباشرة إلى استعمالاتنا للمجردات في ثقافتنا العربية المعاصرة. فالمصطلحات على غرار «الثورة» و«الأيديولوجيا» و«الالتزام» أصبحت ألفاظاً تقرع عالياً كساعة الحائط المعطوبة ولكنها لا تحدد وقتاً أو تشير إلى معنى. بل إن المرء ليجد نفسه أقرب إلى التساؤل عما إذا كانت هذه الألفاظ تشير إلى أشياء تتمتع بوجود واقعي، أو ما إذا كانت عملة نقدية مشروعة للتداول، تمتلك غطاءها الفعلي من الرصيد الذهبي. فالحدود بين الوهم وبين الواقع قد تلاشت تحت وطأة ممارسة طقسية فردية وجماعية، لما يسمى بـ«التفكير الرغبي» ( Wishful Thinking ). وبالتالي فإن الثورة قائمة دون أن تقوم فعلاً. بل إن مجرد وجود ذلك الشعور الجماعي بأن الواقع العربي ببناه الفكرية والاجتماعية والاقتصادية قد تغير تغيراً جذرياً، يمكن أن يحل محل الفعل الثوري نفسه.

وبالطبع فإن الانتلجنسيا العربية التي حاولت منذ أواخر القرن الماضي وحتى الآن، الاستجابة للتحديات الحضارية الآتية مع نزعة التحديث، والاحباطات السياسية المتمثلة في النجاح النسبي جداً للثورات العربية السياسية، والنكسات العسكرية المتعاقبة، وخيبات الأمل نتيجة لاخفاق المشروع الاقتصادي العربي عموماً، لم تنجح في تفسير المفارقة المتمثلة في غياب التغيير الشامل والثوري في المجتمعات العربية، في الوقت الذي يعلو فيه الفكر العربي الحديث بالكلام على الثورة كمشروع ناجز. بل إن الميل الطفولي الى الاعتماد على العوامل الموضوعية واهمال العوامل الذاتية في المشروع الثوري العربي، قد جعل من الضرورة بمكان، تقرّي تاريخ الفكر الثوري

لتشخيص ظاهرة الثورة بدلاً من استخدام النظريات الثورية القائمة في تحقيق ذلك.

وقد اختار المفكرون الاصلاحيون منذ القرن الماضي، التعبير الأدبي كأسلوب في التعلم والتلقين ونشر الأفكار. ومع مطلع هذا القرن بدأت الأجناس الأدبية تبتعد عن الخطابية وتتمايز. وأخذ مفهوم الثورة في الأدب ينحو منحى لا يقتصر على اعتبار الثورة مضموناً من مضامين الأدب وإنما فعلاً يفعل في البنى المكونة للأدب نفسه. وهكذا أصبح التساؤل عن الثورة في الشعر مقروناً بتساؤل آخر عن ثورة الشعر نفسه.

إلا أن المشروع الثوري في تجلياته اللغوية بما تشتمل عليه من فكر وأدب، وباعتبارها أدوات تحليل وسبر للبنى المكونة للطبيعة والانسان، ظل مجهضاً وعاجزاً عن إثبات ان ما حدث في المجتمع العربي من تقدم نسبي، إنما هو حصيلة لجهد ثوري مسلح بالوعي أكثر منه حصيلة لتطور موضوعي قائم على الغريزة واللاوعي.

وإذا كانت الثورة محاولة جذرية لتغيير الواقع بمختلف مستوياته، كما يردد الفكر العربي المدرسي، فإن عوامل التغيير على صعيد الأدب بمعناه الشامل تتجلى في أنماط متعددة للتحول يمكن أن نذكر منها:

**اليوتوبيا، والفانتازيا، والأيديولوجيا:**

هذه الأنماط الخاصة بالتحول، هي أشكال للأدب نفسه، وبالتالي فإن لها قدراتها التي تمارسها من أجل تغيير الواقع.

المتنبي يتصرّف وكأن القول الشعري ملزم إلزام الفعل الثوري، و«شيلي» يدّعي أن الشعراء هم مشرعو البشرية غير المعترف بهم، وعبد اللطيف اللعبي يأمل أن يكون «الشعر هو الذي سيجدد الانسان». ويؤكد انه لكي يكون الشاعر العربي ثورياً، فإن عليه أن يخلق باللغة في ميدان الثقافة، معادلاً لما يخلقه الثائر بالعمل في ميدان الحرب.

ويرفع جورج كاتب[1] المسألة إلى الصعيد الأنطولوجي بقوله:

«إن التفكير في ثورة القدرات الانسانية باعتبارها امتلاكاً لقوى شبيهة بالإله هو ببساطة، طريقة فظّة ومختصرة للاشارة إلى ظهور تعريف جديد للانسان».

غير أن العامل المسيطر على مفهوم أو مفاهيم الثورة المفترضة في الأدب العربي المعاصر (بالمعنى الشامل لكلمة أدب) ليس اليوتوبيا ولا الفنتازيا وإنما الأيديولوجيا، وفق المفهوم الذي حدده في الخمسينات والستينات، السوسيولوجيون من أمثال ريمون آرون وإدوارد شيلز ودانييل بل ( Aron, Shils & Bell ) عندما أطلقوا على الأيديولوجيا تعريفهم القائل بأنها «الدين العلماني».

ويمكن أن نضيف على ذلك التعريف صفة «اللفظي» فتصبح الأيديولوجيا العربية المعاصرة في لبوسها الثوروي: «الدين العلماني اللفظي».

وبهذا الاعتبار يمكن أيضاً تقرّي النزعات التي تميز تجربة الثورة في الأدب العربي الحديث، في المفاهيم التي يمكن بواسطتها صياغة صورة عقلية للعوامل الحاسمة التي أسهمت في تكوينها. ومن هذه المفاهيم:

مفهوم البديل، ومفهوم المغالطة التاريخية، ومفهوم الاستبدال، ومفهوم اللفظ، ومفهوم الطقس. ومفهوم التلقين، ومفهوم الاستهواء، ومفهوم التَّلبس، ومفهوم القناع.

**١ - مفهوم البديل:**

طرحت المراحل المختلفة في الأدب العربي الحديث نفسها على انها تمثل نقطة البدء التي تدشّن بداية جديدة، فجائية، تجبّ ما قبلها جباً.

وبالتالي فإن كل مرحلة ثورية هي بالضرورة طرح لبديل ثوري. وهذا الطرح يشكل في سياقه التعبيري فصماً للوشيجة التي تصل بين مختلف حلقات التاريخ الثقافي العربي. وهكذا أصبح البديل قيمة تعبيرية متميزة في حد ذاتها.

فالشعر الحديث بديل ثوري للشعر الكلاسيكي. وعلى ذلك فإن القصيدة الحديثة أصبحت تعامل وكأنها نموذج مكتمل للشعر الحديث، متميز على قصيدة كلاسيكية أخرى ينظر إليها بدورها على انها نموذج مكتمل للشعر الكلاسيكي، حتى في المجالات التي لا يتحقق فيها مثل هذا التمايز في الأداء الفني.

وفي مصطلح الكتابة الجديدة التي دعا أدونيس إلى تأسيسها، يكمن مفهوم مضمرٌ للكتابة البديلة. غير ان المفارقة تكمن في ان الكتابة الجديدة هي في جوهرها تجربة في المزج بين الأجناس الأدبية في مستوياتها التعبيرية المختلفة(*)، وبالتالي فإنها لا يمكن أن تكون بديلاً لنمط من الاداء الفني، ما دام هذا النمط لم يكن قائماً من قبل في الثقافة العربية الحديثة.

وفي مثال الفنون الأخرى التي تعتمد على الفنون الأدبية، كالفن السينمائي مثلاً، ظهر مصطلح السينما البديلة في أقطار عربية لم تعرف تجربة السينما من قبل أصلاً. وبالتالي فإن المفارقة تكمن مرة أخرى في أن السينما البديلة تقدم بدائل لفن لم يكن قائماً. بل إن البديل في حد ذاته، يطرح على اساس من تميزه كبديل، أو كنقيض لأطروحة غائبة لا وجود لها.

**٢ - مفهوم المغالطة التاريخية:**

تتجلى المغالطة التاريخية ( Historical Fallacy ) في الخلط الذي ساد الفكر الأدبي والنقدي، بين

(*) أنظر تجربة الاميركية (غرترودشتاين) في هذا السياق.

القيمة التاريخية والقيمة الفنية للمُبدَعِ الأدبي. وبالتالي معاملة القيمة التاريخية على أنها قيمة فنية، كما حدث في مثال القصيدة التي تمثل القصيدة الأولى في الشعر العربي الحديث. هل هي (كوليرا) نازك الملائكة حقاً؟ أم انها قصيدة لشاعر عربي مجهول ينقب عنها تنقيباً ناقد مجتهد في أكداس صحف ومجلات قديمة؟.

إن أحداً لم يجشم نفسه عناء القول بتهافت قصيدة (الكوليرا) وبالتالي التأكيد على أن قيمتها الوحيدة تاريخية، بمعنى انها جاءت مبكرة في السياق ولكنها لا يمكن أن تكون جيدة بالمقياس النقدي، لمجرد كونها بداية. كما لا يمكن أن تكون قصيدة أخرى رديئة لمجرد انها لا تدشن بداية من نوع آخر(*).

٣ – مفهوم الاستبدال:

علاقة المثاقفة (Acculturation) أو التبادل الثقافي الوحيد الاتجاه، بين الأدب العربي الحديث والآداب الأوروبية والافريقية، دشنت سلسلة من الأنظمة الفكرية المستوردة والتي نُظر إليها على انها تشكل الأساس الضابط للثورة الثقافية المنشودة، ولكنها لم تلبث أن استبدلت بالمنطلق الجزافي نفسه، بأنظمة فكرية أخرى، كالطفل الذي يشرع بتحطيم لعبته القديمة عندما يلمح اللعبة الجديدة.

وعلى الرغم من أن هذه التجربة لا تومىء إلى تمثل حقيقي للفكر، فإن إحباطات الواقع العربي كانت تتحول بفعل المد الثوري إلى الأفكار التي لم تكن لها علاقة بهذه الاحباطات أصلاً.

بل إن الانتلجنسيا العربية كانت تنظر إلى تجارب الواقع بقدر من التعالي والغرور، سمح لها بأن تتوهم ان هذه التجارب إن هي إلا التطبيق العملي للفكر الذي تقوم بتداوله.

وهكذا لم يعدم هذا الفكر العربي المعاصر من اعتبر أن الانتشار النسبي للفكر الوجودي على سبيل المثال، سبب جوهري من أسباب هزيمة الخامس من حزيران ١٩٦٧.

وبتأثير من نزعة الاستبدال هذه، كانت الثورات تستبدل بثورات أخرى، والشعارات تستبدل بشعارات أخرى، والرموز القديمة تسقط لتحل محلها رموز جديدة. وكان هذا يومىء بطبيعة الحال، إلى الجذور التي شيِّدت عليها هذه الثورات من حيث أنها أسماء لمسميات: تُستبدل الأسماء وتبقى المسميات.

٤ – مفهوم اللفظ:

يرى أحد المفكرين[٢] العربُ في معرض تشخيصه لسيطرة النزعة اللفظية على الثقافة العربية. أن

(*) أنظر: «ملحق بالمصطلحات النقدية المولدة» فصل لكاتب هذا البحث من كتاب «النقد والحرية» منشورات إتحاد الكتاب العرب. (دمشق). ١٩٧٧.

اللفظة --القوة حلت محل الفكرة-- القوة: «وفي حين أن الفكرة-- القوة قادرة على تغيير الزاوية الأساسية لعلاقة المجتمع بذاته وبالطبيعة من حوله. فإن اللفظة-- القوة تكرس عزلة المجتمع عن الأشياء. وبالتالي تأخذ هذه الألفاظ سياق الإيقاع الترتيلي الديني. فتساهم في سلبية العقل أمام تحديات الظروف الموضوعية.

وهكذا في حين أن أيديولوجيات الأنظمة الإجتماعية ذات الارتباط العضوي بالتقدم التكنولوجي. تريد أن تغدق كتل شعوبها في نمطية رد الفعل الواحد المتجانس على المحرضات المنظمة من قبل وسائل المشاركة السمعية البصرية. فإن أيديولوجيات المجتمعات الركودية تسعى إلى طمس فعالية المحرضات الخارجية وتكرار لفظياتها للإبقاء على نمطية الركود السابقة. للكتل السادرة في بحران الألفاظ ذات القوى الميتافيزيقية».

هذه النزعة اللفظية الشعارية التي تحيل مشروع الثورة إلى الفاظ. وتتميز بالتمرئي المتعدد الوجوه. سرعان ماتقضي بواسطة **الاسم** الذي يتغير مع كل تجربة ثورية. على **المسمى**. ذلك أن المسمى نفسه يغدو متعدد الأسماء والدلالات بحيث يفقد معناه. فالرمز في هذه اللعبة هو المحور الأساسي وليس المرموز إليه. والرموز على ذلك. هي مجرد إيقاعات وليست أدوات للكشف والسبر والتوليد.

**٥ — مفهوم الطقس:**

تكرس النزعة اللفظية في الثورة وسائل الثورة في ذاتها ولذاتها. وبعبارة أخرى فإنها لا تميز بين وسائل الثورة وغاياتها. تصبح الوسيلة هي الغاية نفسها. بل إن الوسيلة تغدو طقساً مقصود أداؤه لذاته بمعزل عن الهدف الذي يراد إنجازه.

وقد كان لأجهزة الإتصال السمعية والبصرية المتقدمة. دورها في تكريس الوسيلة شعاراً وشعائر. على حساب الهدف إنجازاً وتحقيقاً. ذلك أن المهم في المجتمعات العربية المتخلفة. أن يرصد الفكر في الحساب الأخير. حركة تدلل على وجود الثورة من خلال وجود وسائلها الشعارية والشعائرية. لا أن يقيمها عن طريق دراسة وسائلها وغاياتها في الوقت نفسه.

وهكذا تتجلى النزعة الطَّقسية في الاحتفاء شعارياً وشعائرياً. بممارسة الوسائل دون أن تؤدي هذه الوسائل إلى الغايات التي وجدت من أجلها.

**٦ — مفهوم التلقين:**

تدل سيطرة النزعة التلقينية في الفكر العربي المعاصر على أن قيم الثورة خارجية أكثر مما هي داخلية، وأنها مُسْقَطَةٌ أكثر مما هي صادرة. ويمكن الاشارة الى حوار ورد في رسالة «التوابع والزوابع» لإبن شهيد الأندلسي،

للكشف عن سيطرة النزعة اللفظية التي تؤدي الى تكريس الاسم كبديل للمسمى ، ثم تتداخل تداخلاً وظيفياً مع النزعة التلقينية[٣]

يسأل بطل «التوابع والزوابع» أوزة حمقاء تدعى أم عفيف :

«يا أم عفيف! بالذي جعل رداءك ماء. وحشا رأسك هواء. أيهما أفضل : الأدب أم العقل؟» فتجيب :

«بل العقل».

فيقول : «وهل تعرفين في الخلائق أحمق من أوزة؟» فتجيب : «لا !».

والمفارقة في هذا الجواب تذكر بموقف شائع جداً في ثقافتنا العربية المعاصرة. إننا هنا إزاء اختيار للعقل وتفضيل له على الرغم من عدم وجود الجهاز الفكري الذي يقوم بهذا الاختيار. وهو العقل. وبعبارة أخرى فإن الإيمان المعصوب العينين هو الذي يختار العقل عن طريق التلقين. إنه يرى العقل فكرة ناجزة وليس أداء أو طريقة في الأداء.

ذلكم هو الشأن في علاقة الجزء الأعظم من النقد في ثقافتنا العربية المعاصرة. بالفكر النقدي الحديث. إن هذه العلاقة تقوم على أساس من التلقين الحرفي الذي يستدعي على التو ذلك المثال التربوي المأثور عن بعض علماء التربية. إذ يرى هؤلاء أن من الممكن جداً تعليم طفل فقد حاستي السمع والنطق. العزفَ على البيانو. ولنتصور هذا الطفل الأصم الأبكم وقد جلس إزاء جهاز (بيانو) وأمامه نوطة العزف. إذا أخطأ في العزف فسرعان ما سيلحظ على ملامح معلمه تقطيبة شديدة. وبالتالي فإنه سيعاود العزف مرة أخرى.

ولكن هذه التجربة لا تومئ بالتأكيد إلى معرفته لما يفعله. أوحتى إلى السبب الذي يجعل أي عازف يكرس الساعات من وقته لممارسة تمرين خارق على غرار هذا التمرين على العزف. لقد اتقن الموسيقى في نهاية الأمر. ولكنه سيظل يشعر بالرهبة تجاه (البيانو). ومهما تعاظم الخطأ الذي يرتكبه في العزف فإنه يبقى غير مدرك له على الإطلاق. إنه يقوم بدور الببغاء المقلِّدة فحسب.

لقد سبق أن استخدمت هذا المثال لأشير إلى أن العازف في هذه الصورة هو الكاتب العربي. وجهاز (البيانو) هو جهاز اللغة. والمعلم الذي يقطب تقطيبة شديدة هو ملقن الأسلوب الذي يشغل منبر الخطابة. وأما النوطة الموسيقية فإنها تمثل الصيغة الأسلوبية المسبقة الصنع. ولكني أرى الآن أن المثال نفسه يصلح للدلالة على دور التلقين في الحياة العربية المعاصرة بشكل عام. بل إن النقد العربي الحديث قد

أصبح أيديولوجيا تكرر وتنتج نفسها باستمرار. إنه يصدر عن معرفة مسبقة وجاهزة بكافة الأجوبة عن كافة الأسئلة. وبالتالي فانه حتى عندما يؤثر العقل على ما عداه من القيم، لا يختار العقل عن طريق الاستدلال العقلي، أو عن طريق أدوات عقلانية للتعامل مع الفكر تعاملاً قائماً على معرفة بحدود الاستدلال العقلي، أو عن طريق أدوات عقلانية للتعامل مع الفكر تعاملاً قائماً على معرفة بحدود النقد الأدبي، وبفروق الاستخدام التي يتيحها المصطلح النقدي، وإنما يفعل ذلك استجابة منه للتلقين الذي يتلقاه بصيغ جاهزة وناجزة.

والفارق بين أن يؤثر المرء العقل لأن ثمة صيغة جاهزة لقن إياها تلقيناً. وبين أن يؤثر المرء العقل لأن عقله قد أدى به إلى اختيار العقل. كبير جداً.

ولكن من المفجع أن تبدو آلة الحياة الفكرية العربية. والنقدية منها بشكل خاص. في إيثارها لقيم العقل أو لقيم الخرافة. أقرب ما تكون إلى المدجنة التي تفرخ آلاف الببغاوات المكررة لصيغ لقنت اياها تلقيناً. فإذا بها تسبح بحمد العقل أو الثورة أو تشيد بعالم الخرافة دون أن تمتلك (العقل – الأداة) القادر على التمييز بين العقل والخرافة. المفجع في الحياة الفكرية العربية كما تتجلى في بنيتها النقدية المركزية. إنها ما تزال نتاجاً تلقائياً للتلقين. المفجع أنها تريد أن تتعلم الديمقراطية بطرق ديكتاتورية. ولهذا فهي إذ تحتفي بالعقل أو بالثورة احتفاء عاطفياً غير عقلاني. إنما تغفل ضرورة بلورة (العقل – الأداة).

**٧– مفهوم الاستهواء:**

يقوم مفهوم الاستهواء على القبول دون تمييز أو تمحيص بالأفكار الناشئة في العقل أو تحقيق تلك الأفكار على صعيد الفعل أو المعتقد دون النظر النقدي فيها.

ومما يشجع فعالية الاستهواء في الفكر العربي المعاصر. أن مفهوم الثورة. مثله في ذلك مثل مفهوم النهضة. قد أدت به النزعة اللفظية إلى الوقوف موقف الذهول تجاه الألفاظ التي تتصل بالمنهج العلمي.

وفي الفكرة التي تتعلق بالشك الديكارتي وقيام طه حسين بتطبيقه في مجال دراسة الشعر الجاهلي. أمثولة مبكرة على الاستهواء. فالشك بمعناه العام طريقة كانت معروفة جداً في الدراسات العربية الإسلامية. ولم يثبت كتاب طه حسين وجود ضرورة لمعرفة (ديكارت) حتى تعزى منهجيته إلى منهجية الشك الديكارتي!

**٨– مفهوم التلّبس:**

لم يميز الفكر العربي الحديث في نزوعه الثوري بين مفهوم الثورة ومفهوم السلطة. بل إن طروحات الالتزام السياسي كما ظهرت في أدبيات النقد العربي كانت تقوم على تحقيق حالة مستمرة من التلبّس بين

الثورة وبين السلطة.

وإحدى نتائج حالة التلبس هذه، حدوث حالة مشابهة من المطابقة بين الناقد الأدبي والرقيب السياسي، جعلته يلحف في التأكيد على قيم التفاؤل.

وهكذا أصبح النقد الأدبي يغلب عليه الطابع السياسي أو سيطرة السلطة السياسية. بينما نمت نزعة مناهضة الأيديولوجيا في الأدب الإبداعي التخيلي.

وعلى الرغم من إلحاح النقد الأدبي، باسم الثورة أحياناً، على قيم الانضواء تحت شعارات السلطة، أو وقوفه موقف المدافع عن مختلف مواقع الأيديولوجيا. فإن مسألة الالتزام في الأدب ظلت لا تكمن في وجود تعارض مستمر بين الفرد والجماعة. وإنما أصبحت المجابهة قائمة بين ما هو حقيقي وما هو زائف.

هذه الحساسية المتنامية بدأت تفرض نفسها بقوّة، كما يلوح من التعليق التالي الذي كتبه الشاعر محمد الماغوط عن مجموعة «النمور في اليوم العاشر» للقاص زكريا تامر:

«عندما يأتي القارئ إلى نهاية هذا الكتاب العجيب. يشعر بأنه محاصر كالقلم في المبراة. وانه عار من كل شيء في أقصى صقيع عرفه القدر. ولا يملك شيئاً سوى راحتيه. يستر بهما وسطه. وهو في وقفته الضالة والمخجلة تلك على رصيف المائة مليون أو أشبه. لا ينقصه إلا إطار في قاعة محاضرات وبحاثة في علم (بقاء الأنواع) يشير إليه بطرف عصاه أمام طلابه ويقول: كنا ندرس يا أولادي من قبل كيف يتطور المخلوق البشري في مناطق كثيرة من قرد إلى إنسان. والآن سندرس كيف يتطور المخلوق البشري في هذه المنطقة. من إنسان إلى قرد، وأهله وحكامه يتفرجون عليه من النافذة وهم يضحكون».

### ٩- مفهوم القناع:

ثورة الحداثة التي كان الشعر العربي الحديث وقصيدة النثر والقصة القصيرة والرواية ذات التقنيات متعددة السطوح والحاذقة والمحككة تعبيراً عنها، دشنت طريقة في الآداء الفني تعتمد على القناع. فتجاه فشل الثورة السياسية غالباً، تجلى ميكانيزم الدفاع في ثورة الحداثة الفنية. في اللجوء الى قناع الشخصيات التاريخية في التراث العربي، تستحضرها لتضعها في شرط إنساني معاصر لا إنساني أو مضاد للإنسان. كما هو الشأن في قصص زكريا تامر وقصائد عبد الوهاب البياتي وخليل حاوي وأدونيس ومحمد الماغوط على سبيل تعداد القلة لا الحصر.

وفي مجال الرواية نذكر تجربة جمال الغيطاني في استعارة أسلوب عصر الانحطاط المتأخر للتعبير

بواسطته عن القمع في حياة العرب المعاصرين. لنشير إلى أن هذه التجربة التي تدخل في إطار ثورة الحداثة. تعامل الحاضر وكأن الماضي قناعه. بل إن التوحد بين الوجه والقناع. بين الماضي والحاضر. كثيراً ما يوحي بمعنى مضاد للمعنى الذي جهدت الثورات السياسية العربية في التأكيد عليه في مضمار الإنجاز الاقتصادي والاجتماعي. فإذا كان سَبْر الإنسان العربي المعاصر يمكن أن يتحقق برموز مملوكية تعود إلى عصر الانحطاط المملوكي. فإن هذا التعامل مع التراث كما تبلور في روايات الغيطاني ليس استعادة للتراث العربي. مشروطة بالشرط الإنساني المعاصر. وإنما هي إعادة حرفية للتاريخ. تثير مسألة التطور العكسي بدلاً من التقدم التاريخي.

* * * *

هذه المفاهيم التي تتحكم بتجربة العلاقة بين الأدب والثورة في مثال الأدب العربي المعاصر. تحيل المسألة إلى علاقة أخرى تكمن في قاعها البنيوي. هي علاقة الفن بالأيديولوجيا السياسية بوجه خاص.

إن هذه العلاقة التي تتسم بخاصية التمرئي المتعدد الوجوه. يمكن النظر إليها من زاويتين:

١ - الذين يتوقون إلى تحقيق واجبات اجتماعية معينة. ينظرون إلى هذه العلاقة باعتبارها مسألة أيديولوجية. ويعتبرون الفن مجرد عنصر واحد هو في الصميم من الوعي الأيديولوجي.

ولكن هناك الفنان الذي يرى الأيديولوجيا شيئاً عليه مناهضته لحماية عمله الفني من فقدان جوهره البديعي (الأستطيقي) بسبب تقييده بمتطلبات أيديولوجية كثيراً ما تكون زائفة أو مغايرة للواقع، ولكنها تستمد قوتها من قوة الثورة وقد تحولت الى سلطة.

٢ - هذا لا يعني أن العديد من الأعمال الفنية ليست أيديولوجية وانها حتى لو كانت أعمالاً خارقة. لا تحتفظ في داخلها بشيء من أيديولوجية زمانها.

٣ - التقدمية والرجعية على حد تعبير اليوغوسلافي جيريمتش[٤] مقياسان لقياس النشاط السياسي ولا يصلحان للحكم على الأدب والفن. كان غوته يكره الثورة ولكنه كتب فاوست!

٤ - احتلت المواقف الدينية في أيديولوجيات الماضي المكان الأهم. لكن السياسة حلت محلها الآن!

٥ - كل عمل فني مناهض للأيديولوجيا لأنه يحطم نظام الأفكار القديم باسم نظام جديد.

٦ - الفنان ضد كل ما هو مغلق ومقنن. وفعالية الخلق الفني هي بالتحديد شيء مناهض للطبيعة الساكنة للفهم والسلوك الإنساني.

وباعتبار أن الأيديولوجيا العربية المعاصرة تحاول دائماً –باسم (الثورة–السلطة)– تبرير السلوك السائد في المجتمع . فإن الفنان بطبيعته مناهض للأيديولوجيا . إن واجبه الأساسي هو تصوير العالم كما يراه بعينيه هو.

٧– الكتابة عن السعادة شيءٌ مستحيل على حد تعبير جورج أورويل[٥] . بل إن العدالة الشاعرية ( Poetic Justice ) أو النهاية السعيدة أصبحت مائعة عاطفياً ( Sentimental ) بينما أصبحت النهايات المفتوحة أو التراجيدية ، واقعية . وهذا يتعارض بالضرورة مع التفاؤل التقليدي الذي تتبناه الأيديولوجيا السياسية للثورة .

٨– إشكالية العلاقة بين الأدب والثورة يمكن أن تطرح على أساس التمييز بين ثلاثة مستويات من الأداء :

(أ) الأدب الثوري .

(ب)أدب الثورة .

(ج) ثورة الأدب .

وهذا الإعتبار يطرح التساؤل التالي :

هل الأدب الثوري هو الأدب الذي يكتبه كتّاب ثوريون . ويتجه إلى جمهور ثوري . ويعالج مشكلات الحياة لدى المناضلين الثوريين؟

٩– الفن مناهض للأيديولوجيا لأن أحد جوانب طبيعة الفن أن يكشف نقاط ضعف وأخطاء وإخفاقات الكائن البشري ، لا أن يعكس نظاماً متسقاً ومتماسكاً من الكمال . معبراً عنه بالأفكار .

وحتى الأيديولوجيا البناءة والمستنيرة كتلك التي سادت القرن الثامن عشر في أوروبا ، كانت مناهضة للفن باعتبار أن ذلك القرن على ما فيه من تقدم في الأفكار ، امتلك القليل من الاعمال ذات القيمة الفنية الاستثنائية . وقد كان فولتير كاتباً أكثر منه فيلسوفاً .. ولهذا لم يستطع القبول بتفاؤل لايبنـتز .

١٠– الكاتب الذي لا يحمل أيديولوجيا ، يتحمل مسؤولية شخصية . بدلاً من الاعتماد على المسؤولية الجماعية لمجتمعه وزمانه .

وعلى الرغم من أن الأيديولوجيين يصرّون على أن مسؤوليته تدعوه إلى القبول بالأفكار السائدة . فإن واجبه أن يستجيب لإحساس بالمسؤولية نابع من مصادر أخرى غير الأيديولوجيا .

بل إن مسؤوليته على حد قول جيريمتش ، تدعوه إلى القبول بالمهات التي تتناسب مع موهبته .

ورفض تلك التي لا تناسبها (لأن المعالجة الرديئة لقضية عظيمة . هي بمثابة تهديم لها).

١١ - إن التقييمات المختلفة للكاتب نفسه . في مناسبات مختلفة (مثال محمود درويش في الأرض المحتلة وخارجها) تؤكد على أن الأيديولوجيا بأقنعتها المختلفة . ثورية كانت أم محافظة . تتغير . ولكن الأدب مستمر سواء كان نقيضاً للأطروحة أو تركيباً للأطروحة ونقيضها.

١٢ - يرى إيهاب حسن بحق[٦] اننا منذ ماركس - ونظريته لم تعد تكفي - لا نمتلك نظرية كافية للتغيير . معاصرة حقاً . كانت هناك محاولات . جماعة التحليل النفسي حاولوا تقصي علاقات جديدة بين اليقظة والحلم . بين الإنسان والطفل . الوجوديون طوروا ميتافيزياء لخلق الذات . العلم أيقظ مثل الإبتكار . ومع ذلك فليس ثمة من نظرية للتغيير . والمؤثرات المسيطرة الآن وهي البنيوية والفينومنولوجيا والألسنية . لا تفضل التغيير بل تكرس الرموز (المدونات) . والتصميمات والأشكال العميقة التي كما يقول ليفي ستروس هي العقل فيما هو يقلد نفسه .

إننا نتحرك عبر المرايا الكريستالية !

---

**الهوامش**

(١) أنظر حسن . إيهاب (بالانكليزية) Seven speculations of the Times . PARACRITICISMS مطبعة جامعة الينويز 1975

(٢) أنظر : صفدي . مطاع : «نحو المنهج في ثورة ثقافية عربية» . الآداب اللبنانية . أيار مايو (١٩٧٠).

(٣) أنظر الشمعة . خلدون : «إشكالية المصطلح في النقد العربي الحديث» مجلة «الفكر العربي» بيروت . حزيران يونيه (١٩٧٨).

(٤) Jeremič, D.M., Art as anti Ideology, Relations : مجلة Belgrade, 1972

(٥) Orwell, Georges, Inside the Whale." Penguine books. London, 1971.

(٦) أنظر الهامش رقم (١)

# نفط المكسيك

## هل يقلص الأهمية الاستراتيجية للشرق الأوسط ؟

عصام نعمان

في آخر تقدير لها خلال شهر تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٧٨ أعلنت حكومة المكسيك ان احتياطيها العام من النفط يبلغ حوالي للاثمانية مليار برميل. بعض الخبراء الاميركيين المتفائلين يسخرون ويؤكدون بان احتياطات المكسيك تتجاوز السبعماية مليار برميل. الاميركيون، اجمالاً، يطيرون فرحاً لدى سماعهم هذه الاخبار. يتحدثون، منذ الآن، عن خشبة الخلاص، عن «السعودية الجديدة» التي ستغني الغرب عن نفط «أوبك» الى الأبد. يراهنون على فك ارتهانهم للنفط العربي، ويطالبون باعتماد اسرائيل، دون غيرها، حليفاً استراتيجياً للولايات المتحدة في الشرق الاوسط.

ما هي حقيقة الاحتياطي المكسيكي؟ ما هي حدود استثماره في المستقبل المنظور؟ ما هو مدى انعكاسه على الولايات المتحدة وتأثيره على نفط الشرق الاوسط ومركزه الاستراتيجي؟ هذا ما نتوخى جلاءه في بحثنا.

### تقديرات متضاربة :

لا شك في ان حكومة المكسيك اكتشفت مكامن جديدة للنفط تنطوي على كميات هائلة. ولكن ثمة تضارباً واسعاً في تقدير حجم هذه الكميات. في منتصف الصيف الماضي اعلنت مصادر مقربة من شركة «بيمكس» المكسيكية للنفط عن اكتشاف احتياطي اضافي يقدر بمليار برميل. غير ان حكومة المكسيك أعلنت بعد ذلك ان المكتشفات الجديدة ترفع احتياطي البلاد الى ١٠٦ مليارات برميل. ثم ما لبثت أن اعلنت، في منتصف تشرين الثاني (نوفمبر) الماضي، ان الاحتياطي يبلغ للاثمانية مليار برميل، في حين ان خبراء اميركيين، مأخوذين بجو البهجة والحبور أو متظاهرين بالسعادة لاغراض أخرى، رفعوا حجم الاحتياطي المكسيكي الى سبعماية مليار برميل!.

هل في الأمر مبالغة؟

نعم، يجيب الخبير الاميركي دانيال يرجين[1]. انها مبالغة لا تستند الى تعليل بارد. ولقد بلغ من حدتها انها افسدت مسودة وثيقة مفتاحية لمجلس الامن القومي الاميركي، تعرف باسم «مذكرة المراجعة الرئاسية رقم ٤١»، المبنية على أساس تخمين متهور بان «في مقدور المكسيك تغطية ثلاثين بالمئة من احتياجات أميركا النفطية بحلول منتصف الثمانينات»[2].

ويقول يرجين أن تخبط الارقام حول الاحتياطيات النفطية يخلط بين ما هو «ثابت» وما هو «محتمل» وما هو «ممكن»، وان هذه التقديرات، على تضاربها، تتقدم بها أطراف مكسيكية ذات مصالح ضالعة في بلاد ترزح تحت ديون خارجية قيمتها ٣٣ مليار دولار اميركي، وتعاني من تضخم مالي نسبته عشرون بالمئة وبطالة نسبتها ثلاثون بالمئة[3].

وحتى لو ثبت وجود هذه الكميات الضخمة من النفط فان الامر لا يشكل تلك «المعجزة» التي تكاد أن تأخذ بلب

الاميركيين، ذلك ان ثمة وقائع وعوامل كثيرة يجب أخذها في الحسبان قبل الانجراف في تيار الحماسة:

لعل أهم هذه الوقائع هي كلفة الاستخراج. فصحيفة «كريستشن ساينس مونيتور» تقول ان كلفة استخراج البرميل الواحد من النفط المكسيكي تساوي كلفة استخراج ١٦ برميلاً في الجزيرة العربية[٤].

● وثمة عامل مهم هو نظرة المكسيكيين الى نفطهم وسبل استثماره؟ هل سيوظفون اموالاً أكثر في حقل استخراج النفط بحيث يطورون انتاجهم ليرقى الى مرتبة الانتاج السعودي (عشرة ملايين برميل في اليوم بعد توقف الانتاج الايراني) أم يكتفون بمعدل منخفض لا يتجاوز المليونين ونصف المليون من البراميل فقط بحلول الثمانينات كما يتحدث أكثرهم حماسة هذه الايام؟ ان هذا السؤال ليس اقتصادياً فحسب بل هو اجتماعي في الدرجة الأولى. فالانتاج الغزير والعائدات الوفيرة قد ينعكسان بالضرورة -وربما بصورة سيئة- على وتيرة التنمية في البلاد ومضاعفاتها الاجتماعية. ومن المحتمل جداً أن يكون المكسيكيون قد استوعبوا دروس التجربة الانمائية الايرانية من حيث اسهام عائدات النفط الوفيرة ووتيرة التنمية السريعة في تحطيم اصالة البلاد وتدمير القيم التقليدية والافادة قلة محظوظة من مغانم التنمية ودفع الآلاف من أبناء الريف الى غربة المدن وبؤسها.

● ولعل أول مؤشرات تصلب المكسيكيين ضد مطامع الولايات المتحدة في نفطهم جاء في تصريح الدكتور فيكتور أوركويدي رئيس شركة «الكولفيودي مكسيكو» النفطية الذي شدّد على ان «السمة الاساسية للعلاقات بين الولايات المتحدة والمكسيك هي عدم الثقة وان الضغوط التي تمارسها واشنطن على المكسيك لدفعها الى زيادة انتاجها النفطي ستواجه بمقاومة داخل بلادي سواء من الحكومة أو من الرأي العام المكسيكي» (صحيفة «السفير» تاريخ ١٩٧٩/٢/٧).

● وحتى لو قرر المكسيكيون ان يضعوا توظيفات ضخمة في ميدان استخراج النفط فان مردود ذلك لن يظهر إلاّ بحلول أواخر الثمانينات، أي في وقت يبدأ فيه العالم التفتيش عن مصادر لتعويض انخفاض الانتاج في فنزويلا وبحر الشمال وغيرهما.

● ولا شك في ان المكسيكيين سيحسنون التصرف بهذا المورد على نحو يؤمن مصلحتهم الخاصة. من هنا، تتساءل مجلة «ذي ايكونوميست»، عما اذا كانت المكسيك ستنتهي الى الانضمام لمنظمة «أوبك»[٥] وفي هذه الحالة فان التزامها بالسعر المحدّد لتسويق النفط سيضيّق هامش المناورة أمام الولايات المتحدة وحليفاتها للحصول على نفط قريب باسعار أدنى.

● واذا افترضنا ان المكسيك قررت اجراء توظيفات ضخمة في ميدان انتاج النفط، فهل يعقل ألاّ تكون لديها مطالب سياسية من الولايات المتحدة في مقابل ذلك؟ ان اهمية هذا السؤال تنبع من واقع تأزم العلاقات بين المكسيك والولايات المتحدة والتي استوجبت زيارة الرئيس الاميركي لجارته الجنوبية. فالحكومة المكسيكية مستاءة من تشدد الادارة الاميركية في منع الهجرة المكسيكية الى الولايات المتحدة وتكثيف اجراءات القمع على طول سياج «ال باسو» في ولاية تكساس الجنوبية. لقد ارتفعت الهجرة غير الشرعية عبر الحدود الجنوبية الطويلة (١٩٠٠ ميل) بسرعة ملحوظة في السنوات القليلة الماضية، وهي تبلغ حالياً حوالي ٧٥٠٠٠٠ نسمة في السنة الواحدة، بحيث أصبح المكسيكيون اسرع أقلية نامية في الولايات المتحدة (عددهم الحالي يتجاوز الستة ملايين)[٦]. ماذا سيفعل كارتر وخلفاؤه من بعده حيال هذه الازمة المتفاقمة؟ هل يتشددون أكثر في منع الهجرة فيثيرون سخط ارباب الصناعة في الولايات الجنوبية الحدودية؟ هل يشجعون اقامة صناعات أميركية داخل الحدود المكسيكية لاستيعاب المهاجرين بمنأى عن الداخل الاميركي؟ ثم ماذا سيكون السلوك السياسي لهذه الاقلية المكسيكية المتضخمة داخل الولايات المتحدة نفسها؟ اسئلة يترتب على مواجهتها الكثير من المتاعب والنتائج.

وبرغم التضارب والمبالغة في الأرقام والنتائج المتعلقة بالمكتشفات النفطية المكسيكية فان اوساط منظمة «أوبك» حافظت على رصانتها ازاء هذا الحدث، بل استبعدت ان يكون له تأثير ضار على انتاج اعضائها. ففي نشرتها الأخيرة خلال شهر كانون الثاني (يناير) الماضي قالت المنظمة انه كتب الكثير عن نفط بحر الشمال وكيف سيكون منافساً لنفط الأوبك. ثم تبين ان محدودية الاحتياطي المثبت قد تقلل من اهمية تلك المنطقة كمصدر للنفط على المدى المتوسط والطويل. والكلام نفسه قيل عن اكتشافات نفطية في زائير وأميركا اللاتينية دون اقتران ذلك بنتيجة حاسمة.

اما بالنسبة لنفط المكسيك فتعتقد «أوبك» ان عدة عوامل يجب اخذها بعين الاعتبار اهمها ان أي احتياطي نفطي جديد في العالم يمكن ان يترجم بالضرورة الى إطالة في عمر الاحتياطي النفطي لدول «الأوبك». وان الاكتشافات النفطية الجديدة تعطي العالم ككل، بما في ذلك دول الأوبك. فرصة أطول لتطوير المصادر البديلة. هذا مع العلم ان المكسيك دولة نامية وبالتالي فان مصالحها على المدى الطويل لن تبتعد كثيرا عن مصالح دول الأوبك. وهي ستحرص في مبيعاتها على اعتماد السعر العالمي، بل هي تفعل ذلك. ولا يجب ان ننسى ايضا ان للمكسيك سياسة محافظة في ميدان تصدير النفط اذ ان منع التصدير كان في صلب اهداف التأميم عام ١٩٣٨. ومهما يكن من أمر فان وفرة عرض النفط في الأسواق العالمية يمكن معالجتها من خلال برمجة الانتاج في «الأوبك» لتجنب حدوث فائض كبير في السوق ينعكس على الاسعار هبوطاً أو تجميداً[٧].

## الرهان على المكسيك

الكل منشرح ومشغول في أميركا هذه الأيام بأخبار نفط المكسيك. واذا كانت الدراسات الاستقصائية والمستقبلية المستفيضة التي أمر بها الرئيس كارتر وكالة المخابرات المركزية ومجلس الأمن القومي وسواهما من المؤسسات الرسمية والخاصة لم تنته بعد فان ثمة خبراء لا تنقصهم الحصافة يحذرون منذ الآن من الرهان الأعمى على جواد غير موثوق. دانيال يرجين، مثلا، يسخر من أولئك المتحمسين الذين يجدون حلا وتعويذة لكل مشكلة مستعصية. فبعد أزمة ١٩٧٣ (قطع النفط العربي) أخذ هؤلاء ينظرون الى الطاقة النووية على انها المنقذ. ثم أصبح المنقذ هو الاحتياطات الفحمية الأميركية ومن ثم التكنولوجيا التي لن تترك تأثيرها على هذا الصعيد - اذا كان لها من تأثير - قبل القرن المقبل. ومع ذلك، ما زالت حملة التفتيش الأميركية ناشطة وشديدة كأنما المسألة مسألة ايمان ديني. ولعل أحد مديري مؤسسات الأبحاث قد لخص العقلية السائدة برمتها بقوله: «جوهرياً، ستتجاوز هذه الورطة خلال عشر سنوات بطريقة ما»[٨].

نهونغ، أحد خبراء النفط في مؤسسة «راند» والذي يقوم باعداد دراسات لحساب وكالة المخابرات المركزية، يحذر هو الآخر من الرهان على نفط المكسيك. يقول ان على الولايات المتحدة الا تتوقع فيضا من النفط المكسيكي يحل مشكلات الطاقة الأميركية. ويضيف، فالأمر الأكثر ترجيحا، أن امدادات النفط المكسيكي ستأتي كقطرات بين الوقت الحاضر ونهاية القرن الحالي. ويؤكد نهونغ ان المكسيك ليست سعودية أخرى، بل لعلها ايران أخرى أو روسيا أخرى. وعلى كل حال فان المعلومات المتوفرة من مصادر عدة تعطي الصورة الحذرة التالية عن الثروة المكسيكية بالمقارنة مع الثروة السعودية:

● الاحتياطيات المكسيكية الثابتة: من ٢٠ الى ٤٠ مليار برميل، مقابل ١٧٦ مليار برميل في السعودية.

● الأحتياطيات الاضافية المحتملة: ٣٧ مليار برميل من النفط وسوائل الغاز ومكامن الغاز الطبيعي.

الاحتياطيات الكامنة الطويلة الأجل: ١٢٠ الى ١٥٠ مليار برميل مقابل ٨٠٠ مليار برميل في السعودية[٩].

وللأوساط الرسمية الأميركية، بصورة عامة، موقفان ازاء موضوع النفط المكسيكي: موقف متحفظ يعبر عنه وزير الطاقة جيمس شليزنغر، وموقف متفائل وهجومي يعبر عنه السناتور ادوارد كنيدي. شليزنغر متخوف من النقص المتزايد في الطاقة وانعكاسه على احتياجات الولايات المتحدة. لذا نراه حريصا على اتخاذ التدابير الاحترازية والاحتياطية لضمان كمية الاستهلاك الأميركي من الطاقة. ولعله غير مقتنع بدعاوى النفط المكسيكي بدليل «الفيتو» الذي وضعه على العقد الذي وقعته ست شركات اميركية مع شركة «بيمكس» المكسيكية لشراء الغاز الطبيعي بمعدل ملياري متر مكعب يوميا. ولو كان شليزنغر مقتنعاً بضرورة إعطاء المكسيك الفضلية ما لما كان وضع هذا «الفيتو» أملا في دفعها الى تخفيض السعر المعروض على الشركات الأميركية. وفي مطلع شباط (فبراير) الماضي قال شليزنغر ان على ادارة الرئيس كارتر ان تقرر قبل الأول من نيسان (ابريل) المقبل ما اذا كانت ستتخذ تدابير للحد من استهلاك البنزين والنفط بصورة عامة بالنظر الى انقطاع امدادات النفط الايراني. كما لمح شليزنغر الى ان السعودية تقوم حالياً بتعويض كمية النفط الايراني التي كانت تغطي ٥ بالمئة من الاحتياجات الأميركية[١٠].

والسناتور ادوارد كنيدي، بالاشتراك مع السناتور فرانك تشورتش طلبا الى قسم الأبحاث في مكتبة الكونغرس باجراء دراسة حول امكانات مصادر

النفط المكسيكية، وقد جاءت الدراسة تؤيد موقفها بان استيراد النفط من المكسيك سيخفض اسعار النفط في السوق الاميركية الأمر الذي يناسب المستهلك الأميركي[١١]. ولعل السناتورين كنيدي وتشورتش سيطالبان في المستقبل بالسماح لمصدري نفط آلاسكا – المحرومين حاليا من البيع خارج السوق الأميركية الداخلية – من التصدير الى الخارج وذلك بغية تحقيق هدفين: الأول تمكين اسرائيل من الحصول على الكمية التي افتقدتها بعد حظر النفط الايراني عنها، والثاني ادخال النفط المكسيكي الى السوق الاميركية من أجل تخفيض السعر لمصلحة المستهلك. هذا مع الاشارة الى ان للسناتور تشورتش اغراضاً أخرى لمصلحة اسرائيل سنأتي الى ذكرها لاحقاً.

## لماذا التهويل بنفط المكسيك؟

لقد بات واضحاً ان احتياطيات المكسيك النفطية لم تحصر بعد بصورة قاطعة، وان امدادات المكسيك النفطية للولايات المتحدة ليست مضمونة على الأقل في المستقبل المنظور، فلماذا هذا التضخيم لأخبار الاحتياطيات المكتشفة وما هي الأغراض الكامنة وراءه؟

يقول «ميشال تاتو» في «اللوموند» ان وكالة المخابرات المركزية الأميركية كانت على علم بوجود الاحتياطيات الضخمة في المكسيك منذ عام ١٩٧٦، فلماذا نامت، هي والإدارة الاميركية، على هذا السر أكثر من سنتين؟[١٢].

يبدو ان في الأمر تهويلا بل حربا نفسية تشنها الولايات المتحدة على دول الشرق الأوسط النفطية – العربية منها خاصة – بغرض الإبتزاز السياسي. فهي تريد ان تقول للعرب ان نفطكم لم يعد يهمني وبالتالي لا أهمية للضغوط التي تبذلونها حاليا ضد اتفاقات «كامب ديفيد» أو ما يمكن أن تبذلوه في المستقبل على صعيد مواجهة علاقتي الخاصة باسرائيل. وليس أدل على غرض الإبتزاز من توقيت هذه الحرب النفسية. ذلك ان اخبار الاكتشافات النفطية المكسيكية أخذت تترى في أعقاب قمة «كامب ديفيد» وبلغت ذروتها في نهاية السنة الماضية عندما أخذ شاه ايران يتهاوى الى السقوط. ولا شك في ان تأكيدات الخميني بقطع النفط الايراني عن اسرائيل، بل عدم استبعاده قيام ايران باعلان الحرب على اسرائيل اذا ما تقلدت جماعته السلطة[١٣]، عزز اتجاه اسرائيل وأصدقائها في اميركا على تأجيج حملة الضغط النفسي والسياسي على العرب عموما ولا سيا المعارضون منهم لسياسة السادات.

وفي هذا الاطار يلاحظ المراقبون ان وزير الطاقة الاسرائيلي، اسحق موداعي، قال لصحيفة «نيويورك تايمز» ان اسرائيل لن توقع معاهدة مع مصر ما لم توافق هذه على تمكين اسرائيل من الوصول الى الآبار التي طورتها خلال احتلالها لسيناء. «اذ ما نفع معاهدة السلام، وهي على كل حال معاهدة جزئية، اذا كنا لن نضمن توفير حاجاتنا النفطية؟»[١٤] ولا شك في أن المقصود بهذا التصريح ان يستنتج كل من السادات والأمير فهد بأن لا جدوى من الضغط على أميركا لتليين الموقف الاسرائيلي طالما ان اميركا نفسها لم تعد مهتمة بالنفط السعودي.

وبعد موداعي، دعا كل من دايان وبيغن الولايات المتحدة والدول الغربية الى اعادة تقويم موقفها من الدور الاسرائيلي في ضوء المتغيرات الايرانية التي أدت في رأيه الى نتيجتين:

● على إسرائيل ان تجد مصدرا بديلا من النفط الذي كان يأتيها من ايران وذلك قبل التخلي عن حقول النفط في سيناء (كانت امدادات النفط الايراني تغطي ٦٥ بالمئة من حاجات اسرائيل).

● لا يمكن اسرائيل ان تأخذ في الاعتبار الرجال الذين يقودون الدول في مصر والأردن والسعودية فحسب بل عليها الاهتمام بالنظام القائم ايضا، اذ من يمكنه الجزم بان الملك حسين لن يُستبدل به يوما مسلم متعصب أو رجل من منظمة التحرير الفلسطينية؟[١٥]

المعنى نفسه كرره بيغن بقوله: «اذا كان هناك عامل مستقر وثابت مرتبط بالعالم الحر فهذا العامل هو اسرائيل. اذا استطاعت الولايات المتحدة والدول الغربية بصورة عامة تعلم وجهة النظر هذه بسرعة فان عليها عندئذٍ ان تعلم انه يجب المحافظة على اسرائيل قوية»[١٦].

لم تتأخر ردة الفعل الاميركية. فبعد ايام كان بيغن ودايان يتلقيان الاستجابة بكلام جديد من نوعه على لسان السناتور الاميركي فرانك تشورتش الذي اتهم السعودية، في أول خطاب له منذ انتخابه رئيساً للجنة العلاقات الخارجية في مجلس الشيوخ، بتهديد جهود السلام في الشرق الأوسط داعيا بلاده الى استخدام القسوة مع حليفتها القديمة. وقال تشورتش: «انني اقترح ان الوقت الآن ملائم لابلاغ السعوديين ان علاقة خاصة لا يمكن ان تكون طريقا في اتجاه

واحد... لا بد من أخذ وعطاء. لن يستطيعوا الاعتماد على دعمنا المطلق من دون ان يظهروا انهم مستجيبون لاهتمامنا الأساسي وهو توقيع معاهدة السلام المصرية - الاسرائيلية.»[17]

ومن الطبيعي ان يكون السناتور تشورتش قد حفظ خط الرجعة اذا ما استحسن يوماً أحد الصحافيين ان يسأله: كيف تريدنا ان نتشدد مع السعودية ونحن على هذه الحاجة الماسة الى نفطها؟.. لا شك في أنه سيلوح عندئذٍ بتقرير قسم الابحاث في الكونغرس حول نفط المكسيك ويقول له بكل ارتياح: لماذا نرتهن للسعودية ونفطها عندما يكون بتصرفنا كل هذا المخزون الهائل من نفط المكسيك؟!

يبدو ان حملة الابتزاز الاسرائيلية قد فعلت فعلها مع السادات الذي سارع الى الرد على موداعي ودايان بقوله ان قضية نفط سيناء قد سويت بموافقته على بيع اسرائيل ما تحتاجه من نفط سيناء بسعر السوق العالمية[18].

ترى، ماذا سيكون رد الأمير فهد على ابتزاز السناتور تشورتش؟

## الحليف طامع بالشراكة

لقد بات واضحا بعد انهيار حكم الشاه ان السادات مصرٌ على تنازلات أكبر من اسرائيل لمعادلة تحسن اوضاع خصومه العرب، في حين باتت الدولة الصهيونية بحاجة الى ضمانات أكثر لمواجهة اعدائها بعد اختلال ميزان القوى في المنطقة لصالح خصوم السياسة الأميركية.

من هنا تسعى اسرائيل الى تطوير موقعها من حليف للولايات المتحدة الى شريك يقتضي ان تكون له حصة أكبر في خيرات المنطقة ونفوذ أوسع في تقرير مصيرها. وفي هذا الاطار عبأت اسرائيل قواها في الغرب، لا سيا في أميركا، لتحقيق هذا الغرض. ومن أبرز انجازاتها على هذا الصعيد تنظيم حملة ضغط على الادارة الاميركية أخذت شكل رسالة مفتوحة الى الرئيس كارتر تحذره من أن السوفيات قد أصبحوا أكثر عدوانية تحت مظلة التفوق العسكري الاستراتيجي المتزايد. وان قدرة أميركا على حماية مصالحها الأمنية في الشرق الأوسط تتصل اتصالاً وثيقاً. ان لم تكن معتمدة تماماً. على تعزيز قدرة اسرائيلية عسكرية فعالة. وقد وقّع هذه الرسالة المفتوحة ١٧٠ جنرالاً وأميرالاً متقاعداً ناشدوا في خاتمتها الرئيس الأميركي بان يعترف بان قيمة اسرائيل كقدرة استراتيجية تعتمد على قدرتها في الدفاع عن نفسها. «ونناشدك أيضاً أن تقوي قدرة اسرائيل العسكرية كي لا نضطر لنشر قواتنا المسلحة وارسالها الى الشرق الأوسط»[19]

واذا كان ثمة تعليق على هذه الرسالة - الحملة فهو انها وغيرها ما كانت لتظهر بكل هذه القوة والوضوح لولا ان الاهمية الاستراتيجية لنفط الشرق الأوسط وموقعه ما زالت مستمرة وعظيمة وتؤرق ليالي أصحاب المصالح والمطامع الكبرى في هذه الرقعة الجغرافية المفتاحية التي يحب مستر بريجنسكي، مستشار كارتر لشؤون الأمن القومي، ان يطلق عليها هذه الأيام، اسم «هلال الأزمات».

١٩٧٩/٢/٨

---

### الهوامش

(١) دانيال يرجين يشترك مع روبرت ستوبو في تأليف كتاب بعنوان «مستقبل الطاقة: تقرير لمشروع الطاقة في كلية التجارة في جامعة هارفرد.» راجع صحيفة «هيرالد تريبيون»، تاريخ ١٩٧٩/١/٤، صفحة ٤.

(٢) المصدر نفسه.

(٣) المصدر نفسه.

(٤) استفادت صحيفة «النداء» اللبنانية من دراسة صحيفة «كريستشن ساينس مونيتور» في عددها الصادر في ١٩٧٩/١/٧. الصفحة ٧.

(٥) مجلة «ذي ايكونوميست»، تاريخ ١٩٧٨/١٢/٣٠، صفحة ١٩.

(٦) المصدر نفسه.

(٧) مجلة «الوطن العربي»، تاريخ ١٩٧٩/١/١٨، صفحة ٥٢.

(٨) المرجع السابق الذكر.

(٩) راجع **صحيفة «النداء»**. تاريخ ١٩٧٩/١/٧. صفحة ٧. حيث اقتبست رأي نهرنغ المشار اليه كما ورد في سياق دراسة «كريستشن ساينس مونيتور» المنوه بها آنفاً.

**(١٠)صحيفة «هيرالد تريبيون»، تاريخ ١٩٧٩/٢/٢.**

**(١١) «هيرالد تريبيون»**، تاريخ **١٩٧٩/١/٢٩**.

**(١٢)** راجع **صحيفة «الأنوار»**. اللبنانية بتاريخ **١٩٧٩/١/٨. صفحة ٧.**

**(١٣) صحيفة «البعث»** السورية، تاريخ **١٩٧٩/١/٢٥. صفحة ٢.**

(١٤) راجع **تصريحه في صحيفة «هيرالد تريبيون»**، في العدد تاريخ ٦ - **١٩٧٩/١/٧. صفحة ٥.**

**(١٥) صحيفة «النهار»**، اللبنانية، تاريخ **١٩٧٩/١/٢٤، صفحة ١٢.**

**(١٦) صحيفة «السفير»**، اللبنانية، تاريخ **١٩٧٩/١/٢٦، صفحة ١٢.**

**(١٧) «النهار»، تاريخ ١٩٧٩/٢/٢. صفحة ١٠.**

**(١٨) «النهار»، تاريخ ١٩٧٩/٢/٣. صفحة ١.**

**(١٩) كتب الصحافي الأميركي** درو ميدلتون عن هذه الرسالة وابعادها في صحيفة **«هيرالد تريبيون»**. بتاريخ ١٣ - **١٩٧٩/١/١٤**. ونشرت بشكل رسالة مفتوحة تحت عنوان «الحرب الهادئة» في صحيفة **«نيويورك تايمز»**. بتاريخ **١٩٧٩/١/٢١**.

# فن الانهيار الجميل *

-١-

يعلن «جيمس جويس» في ملحمته الروائية «يوليسيس» إن الحياة في «دبلن» اضطراب وفوضى. ويهتف (إليوت) في ملحمته الشعرية: «الأرض الخراب» ان الحضارة الغربية قد باعت روحها للشيطان.

ويؤكد (جون دوس باسوس) في ثلاثيته الروائية (U.S.A.) أو (الولايات المتحدة الاميركية) ان الحضارة الرأسمالية التي تتجمع ذراتُ هباب الفحم حول قطبها الفولاذي في (نيويورك) تدعو للسخط والرثاء.

ويرى ناقدان هما (هيبارد) و(فرنز) إن هذا الثلاثي المتجهم الوجه، والذي يعكس صوراً متباينة من اتجاه الواقعية التعبيرية في الأدب الحديث، ليس إلا الشهادة الحية على ان التعبيرية إنما «تحمل مرآة تجاه الطبيعة». إلا أن المرآة ليست مستوية السطح. ولذلك فهي تقدم انعكاسات مشوهة إلى حد عجيب.. إلى الحد الذي تبدو فيه الخيالات التي تقدمها كسيحة مشلولة.

-٢-

لقد كان (جويس) يحلم حلم مواطن أوروبي عالمي هارب من سلاسل التقليد والتعصب الديني وضيق الأفق، ولكنه مات وهو على شفير العمى ضائعاً بين باريس وزيوريخ وتريستا. وتبعه (إليوت) بعد أكثر من عقدين من الزمن يموت موتاً عذباً هادئاً في تابوت حي من التطامن والانقياد والرضى بالأمر الواقع.

وها هو (دوس باسوس) تتكلس شرايينه ويكف قلبه عن النبض عن عمر يناهز الرابعة والسبعين، بعد أن فترت حماسته الضارية لمهمة التصدي للرأسمالية الأميركية في القرن العشرين، ولكن ليس إلى الحد الذي يجعله يتبرأ من ثلاثيته «الولايات المتحدة الأميركية» التي تعتبر بؤرة هذه المجابهة الشرسة.

كان (دوس باسوس) روائياً مفعماً بقدر عظيم من الضراوة التي لا تعرف المهانة إطلاقاً. وفي عام (١٩٣٠) عندما كان شاباً في الرابعة والثلاثين من العمر، كتب الكلمة الحاسمة في سجل الموت الروحي للرأسمالية الأميركية.

يقول (جون دوس باسوس) في هذا السجل المادي والروحي:

(*) مراجعة لكتاب سدني هنت ( Sidney Hunt «عالم جون دوس باسوس الخاص»:
The Private World of John Dos Passos", New York, 1978.

«لقد كان الشاب يسير بمفرده. كان يسير بسرعة. ولكن ليس سريعاً بما فيه الكفاية. كان يسير سريعاً.. بعيداً ولكن ليس بعيداً بما فيه الكفاية.

[ الوجوه تنزلق بعيداً عن النظر. الأحاديث تستحيل إلى صريف ممزق. خطوات الاقدام يتضاءل وقعها في الأزقة ].

إن عليه أن يلحق بآخر مترو، أن يلحق بالقطار، أن يلحق بسيارة الباص، أن يسير فوق جميع الجسور الممدودة بين الزوارق البخارية وبين الشاطئ، أن يسجل اسمه في جميع الفنادق، أن يعمل في جميع المدن، أن يجيب على جميع إعلانات الوظائف الشاغرة، أن يسكن جميع البنسيونات، أن ينام في جميع الأسرة. إن سريراً واحداً لا يكفي.

إن عملاً واحداً لا يكفي.

إن حياة واحدة لا تكفي».

كان «جون دوس باسوس» يرسم صورته. كان يعكس بمرآته غير المستوية السطح، المنظر الطبيعي لشاب يسير عبر غابات الفولاذ في أميركا. وكانت علاقة (دوس باسوس) بالشعب تصل إلى حد العشق. إلا انها اتخذت صوراً ومظاهر مختلفة. وكما هو الأمر بالنسبة لهذه العلاقة، فإن صورة (دوس باسوس) الروائي قد تعرضت بدورها لكثير من الصعود والهبوط. وفي أعقاب الوصف الذي وصفه به: «جان بول سارتر» قائلاً بالحرف الواحد، انه: «أعظم كاتب في عصرنا»... مر أكثر من عقدين من الزمن وأخذت شهرته تتضاءل شيئاً فشيئاً حتى اكتشف أخيراً أن معظم كتبه التسعة والثلاثين لم يقرأها أحد على الاطلاق. ما هي محصلة ذلك كله؟. لقد كان (دوس باسوس) عنيداً. كان يكتب دون انقطاع حتى اللحظة الأخيرة من حياته التي انتهت بالصدمة القلبية المفاجئة قبل سنوات.

وقد سبق لـ(رايموند سوكولوف) أن اتهمه بأنه قد انقلب محافظاً في نهاية الأمر. ولكن الى أي مدى يصدق هذا الاتهام؟.

يشير (سدني هنت) مؤلف الكتاب أن (دوس باسوس) قد تعرّض لحملة اضطهاد منظمة استهدفت دفعه للتبرؤ من ثلاثيته الروائية المعادية للرأسمالية الأميركية. وكان محاصراً من كل جانب... تجاه الإهمال والاعراض النقدي عن الإشارة إلى إنجازاته العظيمة في ميدان الرواية التي تدعو للثورة الاشتراكية. ولذلك فقد كان يقول رداً على الحملات التي شنت عليه في السنوات الأخيرة باستمرار... انه ربما كان مرد ما يردده أعداؤه من أمر انقلابه إلى معسكر المحافظين الخائفين، اصراره على أفكاره القديمة في عالم متغير باستمرار.

غير أن هذه الأفكار القديمة قد ازدادت رسوخاً لأن مسوغاتها ازدادت رسوخاً بدورها. وبالتالي فإن هذا الجدل السفسطائي أضعف من أن يصمد أمام أي شكل من أشكال المنطق. ولعل رسالة (دوس باسوس) التي أرسلها إلى أحد أصدقائه في عام (١٩١٦) تكشف عن الجذور القديمة لعدائه الذي يرفض المساومة، لكل القيم المادية العمياء التي تدافع عنها الرأسمالية الأميركية دون انقطاع. يقول «دوس باسوس» في هذه الرسالة:

«إن أملي الوحيد هو في الثورة.. في اغتيالي لجميع رجال الدولة، لجميع الرأسماليين، لجميع تجار الحروب، لجميع المخترعين، لجميع العلماء.

... أملي الوحيد هو تدمير كل الآلات في العالم الصناعي».

-٣-

والواقع ان «دوس باسوس» كان اشتراكياً فوضوياً في البداية. إلا ان ثلاثيته الروائية تكشف عن رغبة عظيمة في اشتراكية، تستمد نسغها من نظام إنساني مناهض للمؤسسات السلطوية التي تميز رأسمالية غابات الفولاذ.

ولم يكن يستطيع أن يدرك الفكرة البسيطة القائلة ان الآلة تستمد هويتها من هوية مالكها، وانها مجرد نتاج للتقدم. ومهما يكن من أمر فإن (دوس باسوس) لم يكن يمثل ذلك الاشتراكي الفوضوي الذي يحمل القنابل في جيبه بحثاً عن هدف يتصيده. لقد كان ساخطاً وحسب. وكان يشعر بخيبة أمل شديدة من جراء غياب الثورة التي رأى انها قمينة بأن تنشب في سنوات الأزمة الاقتصادية الكبرى التي أصابت الولايات المتحدة الأميركية في فترة الثلاثينات.

ولعل من السخرية بمكان أن ميلاد (دوس باسوس) في حد ذاته كان حدثاً رأسمالياً.. أو بعبارة أخرى، كان حدثاً لا ينشأ إلا ضمن ظروف رأسمالية بحتة. فقد ولد (دوس باسوس) ابناً غير شرعي لمحام ثري وفتاة مجتمع مستهترة. وأمضى سنوات طفولته المبكرة متنقلاً من غرفة فندق إلى غرفة فندق أخرى. ولم يقتصر هذا التجوال على أميركا وإنما تعدى ذلك إلى أوروبا.

وقد كان (دوس باسوس) حساساً تجاه هذه الحياة المبكرة إلى الحد الذي جعله يستخدم اسماً مستعاراً في فترة شبابه الأولى، تهرباً من اسمه الحقيقي كابن غير شرعي.

ولم يكد (دوس باسوس) ينتهي من سنوات الدراسة حتى أبحر إلى فرنسا خلال الحرب العالمية الأولى متطوعاً كسائق عربة اسعاف. ويذكرنا هذا بما فعله (همنغواي) في تلك الفترة بالذات. إلا أنه في الوقت الذي لم يبد فيه (همنغواي) معارضة مكشوفة وحاسمة تجاه الحرب (في سلوكه الشخصي على الأقل)، كان لآراء (دوس باسوس) التي تشجب الحرب دون هوادة، أثرها الكبير على حادث تطوعه المذكور. فقد أعيد إلى الوطن باعتباره شخصاً غير مرغوب فيه، ولا يصلح للاشتراك في مشروع كبير كمشروع الحرب.

-٤-

ومن تاريخ (جون دوس باسوس) النضالي ككاتب، إسهامه في حركة الكتاب اليساريين في أميركا، وإسهامه في مجلة (نيوماسس) أو (الجماهير الجديدة) الثورية، وإسهامه أيضاً في حركة مسرح الكتاب الجدد التي تدعو للتغيير. وقد زج به في السجن لاشتراكه في المظاهرات التي ثارت احتجاجاً على إعدام اثنين من أبرز الزعماء الاشتراكيين الفوضويين: (ساكو) و(فانزيني). ولم يؤثر سجنه على تصميمه الاسبارطي على أن يكتب لمدة سبعة أيام في الأسبوع.

وكانت كتب (دوس باسوس) الأولى عنيفة وشديدة الصلابة. وقد استمدت نسغ تطرفها من رسوم الرسام التعبيري الالماني (جورج غروز).

ويرى الناقد الشهير (ادموند ويلسون) أن عداء (دوس باسوس) للرأسمالية وضراوة هجومه عليها قد تجاوز الإطار الماركسي وبلغ حداً أصبح معه (دوس باسوس) يعبر عن: «كراهية هائلة لجميع البشر الذين يتألف منهم عالم الرأسمالية هذا».

وقد ملأت رواية (دوس باسوس) المسماة: «مانهاتن ترانسفر» والصادرة في عام (١٩٢٥)، ملأت (إدموند ويلسون) بالرعب.. وأثارت في أعماقه شعوراً بالرهبة من جراء كشفها الذي لا هوادة فيه للمستغِلين والمستغَلين في (نيويورك) المظلمة السوداء.

وتتألف ثلاثية (دوس باسوس) المسماة (يو. اس. اي) أو الولايات المتحدة الأميركية، والتي تمت في عام (١٩٣٦)، من ثلاثة أجزاء:

الجزء الأول وعنوانه: «خط العرض الثاني والاربعون»، والجزء الثاني وعنوانه: «١٩١٩»، والجزء الثالث وعنوانه: «الأموال الضخمة».

ويعلق (سدني هنت) على هذه الثلاثية الروائية بقوله انها قد: «أمسكت بأميركا من رقبتها وهزتها هزاً عنيفاً. فأصحاب التروستات، والعاهرات، وبائعات المخازن وصبية المزارع والبحارة والخياطون وأصحاب الياقات البيضاء، كل هؤلاء قد رسموا من قبل (دوس

باسوس) على شاشة كبرى من اليأس القاتل..».

ولكن (يو. إس. اي) هي أعظم بكثير من كونها مجرد رواية من الروايات التي تصنف في زمرة الواقعية الاجتماعية. إنها تحمل طموحاً أبعد من ذلك بمراحل. فهي تحاول أن تحقق ما حاول (جيمس جويس) أن يحققه في الفترة نفسها تقريباً.. أن تقدم رؤية لعين كونية ترصد كل نأمة وحركة ضمن القطاع الذي تقوم برصده عن كثب.

وهذا هو البعد الفني العظيم الذي يضيف إلى أهمية (دوس باسوس) ككاتب ثوري على الصعيد الاجتماعي، أهمية أخرى جمالية، تجعله أحد أبرز الكتاب في القرن العشرين من راصدي فن الانهيار الجميل.

خ. ش.

# حرب عبد النّاصر الأُخيرة
## حــربُ الاســتنزاف

جهاد فاضل

حرب الاستنزاف التي حمي وطيسها على ضفاف قناة السويس، من صيف ١٩٦٨ حتى صيف ١٩٧٠، هي آخر حروب الرئيس جمال عبد الناصر، واكثرها حظاً، وأوقعها أثراً، ولكن الأكثرُ ظلماً على صعيد الاهتمام والدراسة الكافيتين، وعلى صعيد قيمتها العسكرية وآثارها الفعلية بوجه اسرائيل.

لا يمكن النظر الى هذه الحرب التي ألهبت المشاعر القومية العربية في المرحلة التي اعقبت نكسة حزيران، والاحاطة بنتائجها إحاطة تامة، بمعزل عما كان يجري في الجبهة الشرقية. في الفترة نفسها التي أعلنت فيها مصرُ بداية هذه الحرب، كان العمل الفدائي الفلسطيني ناشطاً ومصعداً عملياته من يوم الى يوم. وكان هذا التلازم والتوافق في الجبهة الشرقية وجبهة السويس، ولو انه لـم يكن نتيجة تخطيط مشترك او تشابه في الأهداف المطلوب تحقيقها، فرصةً لتجربة استراتيجية الحرب الثورية وهي تستعر في جبهتين عربيتين.

والكتاب الذي نعرض له (١) هو أول كتاب جامع يصدر عن حرب الاستنزاف التي بدأت ضعيفة من جانب لأكثر من سبب، ثم إنتهت بهزيمة لاسرائيل كما يقول الكاتبان الاسرائيليان ادوارد لوتواك الأستاذ بمعهد الدراسات الاستراتيجية والدولية بجامعة جورج تاون في أميركا، والمعروف بميوله الصهيونية، ودان هوروفيتس استاذ العلوم السياسية والاجتماعية بالجامعة العبرية في القدس، وقد كتبا أحد فصول الكتاب.

فبعد انقضاء ١١٤١ يوماً من غير حرب حاسمة بين مصر واسرائيل، توقف القتال بمبادرة من حكومة الولايات المتحدة الأميركية وبموافقة من الاتحاد السوفياتي. ولكن، قبل اكتمال عشر ساعات على بدئه، خُرق هذا الهدوء علنا وبصورة مكثفة من قبل المصريين الذين عمدوا الى نقل بطاريات الصواريخ الى القناة. وكان من شأن هذا العمل، بالاضافة الى غياب أية ردة فعل إسرائيلية أو أميركية عنيفة «أن ثبت القول بأن وقف إطلاق النار جاء دليلاً على هزيمة إسرائيل» على حد ما يقوله الكاتبان الإسرائيليان.

وبالإضافة الى هذا الفصل، فإن الكتاب يتضمن ثلاث دراسات في الموضوع، الأولى للكاتب العسكري

(١) «حرب عبد الناصر الأخيرة، حرب الاستنزاف»، تأليف د. يوسف صايغ، د. أحمد سامح الخالدي، ادغار اوبلانس، منشورات «دار القدس»، بيروت.

ادغار أوبالانس وهي عرض لتطور الحرب في السويس. حتى أصبحت أوّل حرب الكترونية في التاريخ. والثانية للدكتور أحمد سامح الخالدي وهي تشمل عرضاً عسكريا وتحليلاً دقيقاً وتقييماً متوازناً وهادئاً لها. أما الدراسة الثالثة فللدكتور يوسف الصايغ الذي يقيّم موضوعياً نتائج هذه الحرب وتأثيراتها الفعلية في إستنزاف قوى العدو البشرية والإقتصادية.

كانت حرب الإستنزاف آخر حروب الرئيس عبد الناصر التي كان يريدها تقليدية ولكنها تطورت. رغم إرادته. إلى حرب تصعيد الكترونية مما جعله يخشى أن يتمكن الأميركيون من التفوق على الروس في هذا المجال. ونظراً لهذه الحرب التقليدية وهذا النوع من القتال. أصبح الرئيس عبد الناصر سنة ١٩٧٠ بصورة غير متوقعة أكثر نجاحاً من ذي قبل في المجال العسكري وأجبر السلاح الجوّي الاسرائيلي على الابتعاد عن الأجواء المصرية وحصره فقط في منطقة القناة. لقد أوصلت هذه النقطة عبد الناصر الى المفاوضة من مركز قوة مفاخراً بذلك. رغم أن العرب كانوا يريدون إستمرار العمليات العسكرية ضد إسرائيل.

بعد هزيمة حزيران سنة ١٩٦٧ ارتفعت تدريجياً معنويات القوات المصرية المسلحة وفي غضون سنتين وصلت الى درجة عالية نظراً للظروف التي مرّت بها. ونتيجة للموقف السياسي. وفي سنة ١٩٧٠ إرتفعت المعنويات المصرية مرة أخرى. فخلال هذه الفترة ظهر جيل من الضباط الشبان توّاق ومتعطش للعمل. وبما إن كفاءَة وقدرات الوحدات العسكرية المصرية قد ازدادت فلقد إتسع صبرهم. ولكن الجزء الأعظم من الجيش المصري كان حديث العهد بالحرب ولم يجرَّب في ميدان المعركة. فلقد وصلت شجاعة الرجال الذين كانوا في قلب المعركة. وخاصة رجال المدفعية والمشاة في الجبهة. درجةً رائعة منقطعة النظير.

كانت إسرائيل متفوقة في الجوّ كما هو معروف. وفي بداية حرب الاستنزاف زُوِّدت طائرة «سكاي هوك». ذات المناورة العالية والمعتبرة واحدة من أفضل قاذفات القنابل التكتيكية في العالم. بأجهزة التشويش الالكترونية (ECM). وبهذه الصفة المتفوقة على صواريخ سام تمكنت المقاتلات الاسرائيلية من اختراق عمق مصر. وخلال الربع الأول من عام ١٩٧٠ لم تتمكن المقاتلات الإسرائيلية من تدمير الجزء الأكبر من جهاز الانذار على طول جبهة القناة فحسب. بل تمكنت من ضرب مواقع الرادار المصرية الخلفية، وحيّدت بفعالية ثلاثة ارباع أجهزة حماية الرادار المصري على الأقل مما أعطى الطيارين الاسرائيليين الحرية. في المجال الجوي المصري. ولكن بالرغم من هذه السلبيات. هاجم الطيارون المصريون خط «بارليف». وكان ينقصهم نظام توجيه أرضي جيد. مما أعاقهم في مواجهة المقاتلات الاسرائيلية التي أغارت في عمق الأعماق المصرية إنتقاماً من قصف المدفعية المصرية لتحصينات هذا الخطّ.

وعندما رفض الاتحاد السوفياتي مبادرة روجرز للسلام في ٢٣ كانون الأول (ديسمبر) سنة ١٩٦٩. بدا واضحاً للاسرائيليين أن المصريين لن يقبلوا التفاوض من موقع الضعيف. وباستخدام طائرات الفانتوم في السنة الجديدة بدأ الاسرائيليون قصف الأهداف الاستراتيجية في وادي النيل والدلتا وفي غرب القناة. ولقد وضّح موشه ديان بأن الغرض من ذلك هو منع التحضيرات المصرية من استئناف الهجوم. ولتخفيف الضغط على خط «بارليف» ولاقناع المصريين بأن قيادتهم غير قادرة على حمايتهم. وقال دايان مفاخراً: «ان كل ميدان مصر قتالنا». وأضاف: «لن يكون هناك حدود للأهداف الحربية داخل الجمهورية العربية المتحدة حتى تحترم القاهرة إتفاقية وقف إطلاق النار». وقالت غولدا مئير رئيسة الوزراء بعد ذلك: «نحن لا نقصف الداخل لاجبار ناصر على القبول بالسلام ولكننا نذهب الى هناك لكي نحيطه والشعب المصري علماً بأنه: إما هدؤ تام في كلا الطرفين أو قصف في كلا الطرفين».

وفي أول كانون الثاني (يناير) سنة ١٩٧٠ قال الرئيس عبد الناصر في خطاب له أمام كبار الضباط السودانيين بأنه يبني جيشاً من مليون رجل للسيطرة على إسرائيل، وتعتمد إستراتيجيته على التفوق العسكري في الجو. وفي اليوم نفسه وافق الرئيس الليبي العقيد معمر القذافي على مضاعفة مساعداته المالية لمصر من ثلاثين مليون جنيه استرليني الى ستين مليون مقابل أن تزوده مصر بالخبراء في حقول الصناعة والنفط.

واستمرت الغارات الجوية الاسرائيلية على مصر وازدادت ضراوة. كانت الأضرار التي تريد إسرائيل إلحاقها بمصر أضراراً مادية ومعنوية، في الوقت نفسه، للتأثير على نفسية الجيش والشعب. ففي اليوم الثاني والعشرين من كانون الثاني (يناير) ١٩٧٠ هاجم الاسرائيليون، الذين نُقلوا بواسطة طائرات الهيلوكبتر، جزيرة «شدوان» في مدخل خليج السويس. ومع ان الموقع كان ميئوساً منه، فان الحراس المصريين، القليلي العدد والذين يتمتعون بروح معنوية عالية، رفضوا الاستسلام وقد هوجموا بعنف من قبل مهاجميهم. وفي الوقت نفسه اغرقت المقاتلات الاسرائيلية زورقين مصريين على بعد عشرة اميال من الجزيرة.

ولقد بدا واضحاً بان الاسرائيليين يريدون البقاء في الجزيرة لمعرفتهم بالصعوبة التي تواجه المصريين في طردهم منها. وعندما وصلت أنباء غزو الجزيرة الى الرئيس عبد الناصر استدعى السفير السوفياتي وأبلغه أنه الآن ليس لديه خيار سوى شن هجوم شامل لاستعادة الجزيرة ولكن السفير السوفياتي نصحه ألا يفعل لأنه سيزيد الأزمة تعقيداً. وفي هذه اللحظة استعمل الخط الأحمر بين موسكو وواشنطن وربما أجبر الضغط الأميركي الاسرائيليين على الانسحاب الذي نفذوه بعد ٣٦ ساعة من الاحتلال وأخذوا معهم الاسرى وكميات من الأسلحة والذخيرة والمعدات ووحدة كاملة لجهاز رادار بريطاني. وبعد ذلك بيومين في ايلات قُتل ١٩ إسرائيليا وجُرح ٤١ آخرين عندما انفجرت احدى الشاحنات المحملة بالالغام الأرضية التي غنمها الاسرائيليون في شدوان.

إن الغارات الاستراتيجية الاسرائيلية التي خطط لها الاسرائيليون كانت تهدف الى جعل المصريين يفكرون في النتائج التي أسفرت عنها حرب الاستنزاف التي شنها عبد الناصر ضد إسرائيل ولكن كانت النتيجة عكسية تماماً فقد أدّت الى إزدياد شعبية عبد الناصر أكثر من ذي قبل، بسبب قتل إسرائيل للمدنيين الأبرياء العزل من السلاح. وقد إزداد الضغط على أميركا لوقف تزويد إسرائيل بالطائرات، وعلى الاتحاد السوفياتي لشحن المزيد من الطائرات الحديثة والأجهزة الالكترونية لمصر.

ولنعد الى المسرح السياسي. فلقد أفادت التقارير انه في اليوم الخامس عشر من آذار (مارس) ١٩٧٠ سحب العقيد القذافي ٨٠٠ من رجاله من منطقة القناة، كان قد ارسلهم الملك ادريس منذ حزيران (يونيو) ١٩٦٧. وفي الحقيقة كان هذا التحرك مجرد تغيير سياسي للأفراد واستبدالهم بجنود ليبيين موالين للثورة. وفي اليوم الثالث والعشرين من الشهر المذكور صرّح وزير الخارجية الأميركي وليم روجرز بأن الرئيس نيكسون قرر وقف طلب إسرائيل ٢٥ طائرة فانتوم و٨٠ سكاي هوك إضافية، شريطة أن يلقى تجاوبا متبادلاً، لاثبات حسن نيته تجاه السوفيات. ولكن على العكس، فبعد ثلاثة أيام أفادت التقارير بأن الاتحاد السوفياتي قد عزز اسطوله في البحر المتوسط بحاملتين جديدتين لطائرات الهيلوكبتر مما رفع عددها الى ٥٠ طائرة و١٣ غواصة.

واستمرت الضربات الجوية الاستراتيجية الاسرائيلية. في الثامن من نيسان (ابريل) قصف الاسرائيليون بالقنابل مدرسة بحر البقر التي تبعد ٢٠ ميلاً غرب القنطرة، وافادت التقارير الأخيرة بان عدد القتلى بلغ ٤٦ وتوفي بعض الجرحى أخيراً. ولكن ما ان جاء النصف الثاني من هذا الشهر حتى كان الجيش المصري قد أصبح يقاتل بثقة كبيرة.

وفي أول أيار (مايو) قال الرئيس عبد الناصر في

خطابه في حلوان: «لقد حصل تغيّر. لقد استعادت قواتنا المسلحة زمام المبادرة بعمليات عسكرية جريئة في البر والجو». واضاف بأن الطائرات المصرية قد تضرب اهدافاً مدنية إسرائيلية.

وتحدثت الصحافة الاسرائيلية والغربية باستهانة عن الطيارين المصريين قائلة بأنهم ضعيفون، مشيرة بذلك الى خسارة مصر ١١٠ طائرات مقابل ١٦ طائرة إسرائيلية. ولكن هذا في رأي ادغار اوبالانس لا يصف القصة كاملة. لأنه ولمدة طويلة كان الطيارون المصريون بشكل عام أقل مكننة وخبرة ومهارة بالنسبة لنظرائهم من الاسرائيليين. ولكن ذلك لم يمنع الكثيرين منهم من التعامل القتالي مع الطائرات الاسرائيلية بغض النظر عن خسائرهم وضعفهم. ولا ننسى أن الطيارين المصريين قد اضربوا احتجاجاً على عدم السماح لهم بمقاتلة الطائرات الاسرائيلية في الجو، في الفترة التي كانت فيها سياسة مصر العسكرية تقتضي عدم المغامرة والمخاطرة بالطائرات. وتبعاً للوضع الالكتروني خلال الأسابيع الأخيرة من الحرب، أصبح الطيارون المصريون أنداداً أقوياء للطيارين الاسرائيليين عندما خسر كلا الطرفين العددَ نفسه من الطائرات.

يقيّم «ادغار اوبالانس» حرب الاستنزاف فيقول انها في جوهرها حرب مصرية سوفياتية. مصر جهزت الموقع ومصادر القوى البشرية. أما السوفيات فقدّموا مساهمتهم على شكل طائرات. صواريخ. أسلحة، فنّيين. جنود وطيّارين. ومع ان بعض العرب نادوا بحرب شاملة ضد إسرائيل وشجعوا الرئيس عبد الناصر للمضي قدماً. فقليلون اولئك الذين قدموا له مساعدة عملية. وقليلون جداً اولئك الذين أرسلوا جنوداً للحرب معه. فلم ترسل سوى ليبيا والسودان والجزائر والكويت وحدات منفصلة الى منطقة قناة السويس.

ويختتم ادغار اوبالانس دراسته عن حرب الاستنزاف فيعتبرها أول حرب الكترونية في التاريخ. تركت نتائج عسكرية كثيرة قلبت المفاهيم التقليدية للحرب. وينتهي الى الاستنتاجات التالية:

أولاً—ان التقدم في الأسلحة والتجهيزات المعقدة والمتطورة غير نهائي لأنه كلما كان هناك تقدم الكتروني في جهة. فلا بد من تقدم مضاد في الجهة الأخرى. وهكذا.

ثانياً—إن الحرب الالكترونية موضوعٌ عالي الاختصاص ويتطلب تدريبا متخصصاً وكفاءات خاصة لتطوير الحرب التقنية. كقضية تجميد حركة الصاروخ والتجميد المضاد وتجنب الخداع وتضليل الصواريخ. وكل زيادة على هذه الأسلحة تجعلها أكثر تعقيداً.

ثالثاً—يجب أن لا تبقى شبكات ومجموعات الصواريخ ثابتة كما في حالة المدافع المضادة للطائرات المدافعة عن قواعد ثابتة ولكن يجب تحريكها الى الامام. ويمكن للتشكيلات الكبيرة استخدام قواعدها الصاروخية المتكاملة ولمزيد من الحماية يمكن وضع صواريخ سام على عربات لسهولة الحركة. وقد انتقل المصريون الى هذه المرحلة. معتمدين على التحصينات الأسمنتية لقواعد إطلاق الصواريخ. حتى وقف إطلاق النار. ولكن فيما بعد تقدمت صواريخ سام نحو قناة السويس ولم يستطع الاسرائيليون عمل شيْ نحوها.

رابعاً—إن الحرب الالكترونية لا يمكن أن تكون بديلاً للرجال. فالأجهزة الالكترونية لا يمكنها التمييز بين الطائرات الصديقة والمعادية على شبكات الرادار. لقد بقي سلاح الطيران المصري بعيداً عن مقاتلة الطائرات الاسرائيلية حتى تم استكمال بناء نظام الصواريخ المصري. ويعتقد المرء بان المصريين والاسرائيليين قد خسروا بعضاً من طائراتهم بفعل الصواريخ أو بنيران الأسلحة المضادة للطائرات.

وينطلق الدكتور أحمد سامح الخالدي في دراسته للقول بان كل الحروب هي حروب استنزاف بالمعنى الأوسع للكلمة. أما حرب الاستنزاف بالمعنى الضيّق أو الفني للكلمة. فمن الممكن تعريفها كاسلوب لضرب عزيمة العدوّ وقدرته على القتال. خلال فترة طويلة. غير محددة تماماً بالضرورة. وذلك بتسديد ضربات متتالية إليه. قليلة الحدة نسبياً لا تشكل أي منها ضربة قاضية

بحد ذاتها. ولكنها تشكل بمجموعها عبئاً لا يستطيع العدو تحمله. فامكان خوض حرب الاستنزاف يتوقف على عدم قدرة أو استعداد العدو لتصعيد حدة المعركة بحيث تتطور من مواجهة محدودة نسبياً الى مواجهة شاملة. وهكذا فإن الشرط الأساسي في لعبة الاستنزاف. هو ان يقبل كل من الطرفين درجة معينة من حدة المعارك. وألاّ يخرج ايٌّ منهما عن نطاقها.

هناك اذن طَرَفان: الطرف المُبادىء الذي يحاول استنزاف العدو. والطرف المجيب الذي يحاول التقليل من حدة هذا الاستنزاف. وربما القيام باستنزاف مضاد. هكذا. فاذا رفض الجانب المجيب «لعبة» الجانب المبادئ، وأخذ بتصعيد حدّة المعركة. يكون بذلك قد فرض على المُبادىء إما مجاراته بالتصعيد. أو التراجع عن موقفه واسقاط محاولة الاستنزاف كلها من الاساس. وهكذا يتضح لنا امران:

اولاً– ان الشروع في حرب استنزاف. بالمعنى الضيق للكلمة. يتطلب امكان استيعاب الاستنزاف المضاد الذي قد يقوم به العدو.

ثانيا– إن عملية التصعيد هذه قد تفقد «حرب الاستنزاف» طابعها الاساسي. وهي العمليات القليلة الحدّة نسبياً. وبذلك تتطور المعركة الى مواجهة عامة شديدة الحدّة. فمن الصعب. والحالة هذه. ان تبقى حرب الاستنزاف ضمن قواعد «اللعبة» إلا في حالة تكون فيها السيطرة الكاملة للجانب المُبادىء بحيث لا يستطيع الجانب الآخر تصعيد المعركة.

ويحدّد الخالدي لحرب الاستنزاف ثلاثة اهداف مباشرة (غير الهدف السياسي–العسكري العام) وهي: اولاً– انزال أكبر عدد ممكن من الخسائر البشرية بين قتيل وجريح بالعدو. ثانياً–ضرب وتعطيل أكبر نسبة ممكنة من منشآت العدو الحيوية وآلته الحربية. ثالثاً–الحط من معنويات العدو عن طريق العمليات التي لها وقع نفساني خاص عليه. وعن طريق تطويل الحرب. بحيث يشعر بالارهاق المعنوي.

ولعل أهم هذه العناصر الثلاثة هو العنصر المعنوي. ذلك انه من الممكن أن توجد مجتمعات ذات طاقة عالية على استيعاب الخسائر البشرية والمادية دون أن تنهار معنوياً، كالمجتمع الفيتنامي الشمالي. الذي استطاع الصمود أمام أعنف حملة تدميرية في تاريخ البشرية. ومن ناحية أخرى، يمكن أن تنهار دولة بكاملها دون أن تكون قد اصيبت بخسائر بشرية أو مادية تذكر. كما حدث عند سقوط فرنسا وانهيارها أمام المانيا خلال الحرب العالمية الثانية. وهكذا يبقى العنصر المعنوي. الذي يتفاعل مع العنصرين الآخرين. هو العنصر الاساسي الذي تتوقف عليه نتيجة الحرب.

في حزيران (يونيو) ١٩٦٩ عندما بدأت الخسائر الاسرائيلية على جبهة القناة تزداد بصورة ملحوظة كتب العميد عوزي ناركيس. القائد السابق للمنطقة الوسطى عام ١٩٦٧، مقالاً حمل فيه على القلق المتزايد في اسرائيل والانحطاط في المعنويات الناتج عن التصعيد في القتال:

«إن رقاص المعنويات هو دون شك أكبر مصيبة حلّت بنا بعد حرب الأيام الستة. ولو اردنا وضع رسم بياني لاهتزازاته، لرأينا قمماً عالية تتخللها أعمق الوديان. لكن هذه الظاهرة ليست المعرض الوحيد. وما أخطر منها هو تلك الآراء والهمسات حول ما اذا كنا نملك القوة الكافية لانزال هزيمة أخرى بالعدو اذا ما حدثت مجابهة أخرى. لقد وصلت الامور الى حد أن عدة فئات من شعبنا اصبحت تحتاج الى حقن متواصل من مقوي التشجيع المعنوي حتى لا يصاب ايمانها بقوتنا العسكرية بهبوط مفاجىء أو بنوبة قاتلة. ويبدو أننا بحاجة الى التأكيد الاسبوعي ان الفارق بين قوتنا وقوة العدو ما زال كما هو ولم يتبدّل». «معاريف ١٩٦٩/٦/١١».

وكدليل على الوضع النفسي الذي كانت تعيشه اسرائيل، يأتي ما كتبه يوري افنيري في مجلة «هاعولام هازيه» في ايلول (سبتمبر) ١٩٦٩ عندما عادت الاصابات الاسرائيلية الى الارتفاع بعد انخفاض نسبي في

آب (اغسطس) تحت عنوان «ماذا ستكون النهاية؟» :

«... أن الانسان الاسرائيلي لم يعد يؤمن باي حلّ. لا بالطرق السلمية ولا بالوسائل الحربية... وبعد عامين وربع العام من الانتصار الكبير (عام ١٩٦٧) ابتعد السلام أكثر من أي وقت مضى. فميزانية الأمن تقدر الآن بضعفين ونصف عما كانت عليه قبل الحرب بعام واحد. كما ازدادت فترة الخدمة لرجال الاحتياط كثيراً. وازداد معدل الخسائر في الأرواح بحيث لم يعد هناك مجال لمقابلتها بالخسائر التي وقعت خلال فترة ما قبل الحرب من مدنيين وعسكريين...».

ويحمل افنيري على سياسة الحكومة الاسرائيلية التي تنطلق من منطلق اللاَّ سلام لتفادي المشكلات الداخلية التي قد يؤدي اليها السلام. ويعود الى سؤال «ماذا ستكون النهاية؟» :

«...(انه) سؤال له ما يبرره... لا يوجد أي شعب يوافق على الحياة في حالة حرب مستمرة وأبدية. إن حالة حرب كهذه قد ابادت دولة الصليبيين من الداخل عندما كانوا يحاربون بالسيف والترس. ان لمن يؤمن بعدم وجود طريق الى السلام الحقّ في ألاّ يبحث عن طريق السلام. وهكذا يبقى في وضع لا سلام الى الأبد...».

فيما يتعلق بحقيقة الاستنزاف من الناحية الاقتصادية. فان اعباء الصراع العربي الاسرائيلي الاقتصادية مرتفعة جداً وتفعل دون ريب في ضغط معدلات النمّو، على أن هذه الأعباء. على ارتفاعها. تظل ضمن قدرة كل من الاقتصاد العربي والاقتصاد الاسرائيلي على التحمل اذا اضفنا الى موارد بلدان المجابهة عمقها الاقتصادي العربي والى موارد اسرائيل عمقها الاقتصادي اليهودي العالمي. والاستعماري.

على ان اشدّ نتائج الاستنزاف خطورة بالنسبة لاسرائيل كان حتى الآن الخسائر البشرية. اولاً بسبب تفوق حجم الخسائر منسوبة لعدد السكان على الخسائر العربية منسوبة للسكان هي الأخرى. وثانياً بالنظر الى التوتر والقلق اللذين يخلقهما ارتفاع الاصابات في اسرائيل. فقد ادت عمليات الاستنزاف المستمرة كما لاحظ الدكتور يوسف صايغ الى ازدياد القلق والتوتر النفسي في اسرائيل. مما سجلته تحليلات عدد من المراقبين الاسرائيليين والأجانب بوضوح. ويبدو مؤكداً ان حالة التوتر ذات دور كبير في عملية الاستنزاف. وان تصعيد العملية قادر على خلق حالة من التوتر أكثر ارتفاعاً وخطورة من أعباء الاستنزاف الاخرى. وبسرعة تفوق سرعة تحقيق ارهاق اسرائيل نتيجة تلك الأعباء.

أهمية كتاب «حرب الاستنزاف» في الدرجة الاولى انه دراسة لاستراتيجية معينة انتهجها الرئيس عبد الناصر في فترة معينة، وهذه الدراسة يمكن أن تلقي أضواء على الاختيار الاستراتيجي العربي حالياً أو في المستقبل.

فمن المعروف انــه رغم قــدم الصراع العربي-الاسرائيلي، ورغم أن العرب قد خاضوا حروباً عدة مع اسرائيل، فانه لا يوجد حتى الآن رأي عربي نهائي حول الاستراتيجية الواجبة الاتباع تجاه اسرائيل.

ثم إن معظم المعلقين والمؤرخين العسكريين يعتبرون ان هناك حروباً أربعًا لا غير خاضها العرب بوجه اسرائيل هي الحروب التي نشبت في أعوام ١٩٤٨ و١٩٥٦ و١٩٦٧ و١٩٧٣. ولا يتوقفون مليًّا عند حرب الاستنزاف التي بدأت في ٢٤ نيسان (ابريل) ١٩٦٩ واستمرت حتى ٣١كانون الأول (ديسمبر) ١٩٧٠. مع انها بالمعنى العسكري حرب لا تقل أهميةً عن بقية الحروب الأربع. بل انها الحرب الوحيدة التي لم تستطع اسرائيل أن تجد جواباً عليها. وفي الكتاب الذي نعرضه يقول الكاتبان الاسرائيليان ادوارد لوتواك ودان هوروتيز ان هذه الحرب كانت الحرب الأكثر ايلاماً لاسرائيل. والأفدح في خسائرها. وبهذا المعنى يمكن اعتبارها أهم حرب بين هذه الحروب من وجهة النظر العربية بالنظر للنتائج التي أدت اليها.

ان حرب الاستنزاف التي لم تأخذ حقها من

الانصاف. نتيجة جهل أو تعمُّد. تمثل اختياراً من الإختيارات العسكرية المطروحة أمام العرب. وقد كانت في واقعها تمثل أول استراتيجية عربية شاملة. لان اسرائيل في الحروب السابقة مع العرب كانت هي التي تضع الاستراتجيات وتخطِّط ثم تضرب. وكان العرب هم الذين يتلقون الضربات.

أما هذه الحرب فكأن عبد الناصر كان يريد بواسطتها الغاء نتائج حرب ١٩٦٧. وكانت هذه الحرب في الواقع خطوة اساسية على هذه الطريق دون أن يدفع العرب الثمن. وكانت استراتيجيتها في خدمة ثلاثة أهداف رفعها عبد الناصر: لا صلح. لا مفاوضات، لا اعتراف.

من دراسة هذه الحرب يتبين أن هناك عنصرين استراتيجيين قد لحُظا لها:

**أولاً**– فرض تزيف دموي دائم على اسرائيل وارهاقها بعيداً عن المواجهة المباشرة. اي عكس العنصر الاستراتيجي الاساسي لدى العدو الذي يقضي بشنّ حرب خاطفة محددة بزمن تنتهي بانتصارات سريعة تتكرّس نتيجة للقرارات الدولية. وقد انتقت اسرائيل هذه الاستراتيجية تأسيساً على ظروفها. أما عبد الناصر فقد اختار استراتيجية مضادة تضرب «كعب أخيل». نقطة ضعف اسرائيل الاساسية. التي هي العنصر البشري.

**ثانياً**– في أي استراتيجية لصراع العرب مع اسرائيل. المدعومة دعماً دولياً قوياً. لا بد من لحظ عنصر اساسي هو عنصر الحليف. وقد وضع عبد الناصر استراتيجيته على اساس إقامة نوع من التفاهم الذي يمكن وصفه بالمحالفة المحدودة باهداف معينة مع الاتحاد السوفياتي. كان مصدر السلاح المصري هو الاتحاد السوفياتي. كما ان عبد الناصر أوكل لقوة جوية سوفياتية حماية الأجواء الداخلية المصرية كلها. وهذا الأمر لا يزال موضع استغراب كل المعلقين العسكريين الذين يرون ان توريط السوفيات في الدفاع عن بلد ما خارج حلف وارسو. والى هذا الحدّ. سابقة لم تحصل في التاريخ السوفياتي. لا في كوريا ولا في فيتنام.

فلو نظرنا من خلال الكتاب الى قائمة الحسابات لوجدنا إن عبد الناصر قد ورّط السوفيات. أو ان هؤلاء قبلوا بأن يتورّطوا. بالدفاع عن أجواء الداخل المصري بكاملها. بالاضافة الى اعطاء مصر قسماً كبيراً جداً من احتياجاتها العسكرية بلا ثمن. فالنظام المصري لم يكن نظاماً شيوعياً. واستقلاليته كان يعرفها الجميع.

إنَّ استراتيجية حرب الاستنزاف. تأسيساً على ما تقدم. كانت استراتيجية كاملة عسكرياً وسياسياً.

قد لا يكون الجانب السياسي الدولي الذي اتبعه عبد الناصر في استراتيجية حرب الاستنزاف مثالياً من وجهة النظر القومية العربية. فالعرب يطمحون الى أن يمتلكوا في يوم ما مصانع اسلحة تغنيهم عن مصادر السلاح الأجنبية وهذا الأمر يحرّر ارادتهم تحريراً مطلقاً. ولكن هذا الجانب كان القدْر الوحيد الممكن والمتاح في تلك الظروف (التي لا تزال قائمة ايضاً) أمام أي قائد عربي يقرر مواجهة اسرائيل. وما زال العرب مع الاسف بحاجة الى استيراد الاسلحة من الخارج. وهذا الأمر الذي يسبب كثيراً من المشاكل يؤثر على سير حركة النضال القومي بوجه اسرائيل.

وتثبت تجربة عبد الناصر انه إذا كان هناك قرار عربي لمواجهة اسرائيل بالمعنى العربي التقليدي. فلا يمكن أن يتم ذلك بدون سلامة الجانب الدولي في الاستراتيجية العربية. أي ضرورة أن تكون العلاقات العربية مع الاتحاد السوفياتي علاقات سليمة ومتينة. وقد انتهى عبد الناصر الى هذه النتيجة في مرحلة مبكرة ومنذ بداية الثورة حين عرض عليه الأميركيون تسليح الجيش المصري بالمسدسات. (يراجع كتاب «لعبة الامم» لمايلز كوبلاند).

نجحت حرب الاستنزاف نجاحاً فاق الحدود التي

كان متوقعاً أن تبلغها. وفي الكتاب صفحات عديدة. وبخاصة في دراستي الخالدي والصايغ. عن البلبلة التي حدثت في اسرائيل نتيجةً لها. فقد ارتفعت في اسرائيل أصوات تنادي بوجوب الانسحاب من الاراضي العربية المحتلة ولو بدون ثمن، لأن العدو لا يستطيع أن يتحمل حرباً طويلة الأمد توقف الآلة الاقتصادية لديه نتيجة تحول الايدي العاملة في الزراعة والصناعة الى الجيش.

ج. ف.

# حول كتاب
# «بين التخلف والحضارة»

هاشم قاسم

يعرض هذا الكتاب* مسألة التخلف في البلاد العربية، وينطلق في مناقشته لهذه المشكلية من عدة سمات اساسية تطبع الواقع العربي اليوم وهي:

أولاً: ان العرب في الوقت الحاضر هم الأمة الوحيدة التي لم تستكمل وجودها في دولة واحدة. فالأمة العربية تتفرد وتنفرد في وضعها العام. فهي جملة كيانات معترف بها، متناثرة، ومصرّة على تناثرها وتبعثرها.

ثانيا: الشعب العربي هو تقريباً الشعب الوحيد في العالم المهدد بانتقاص وجوده، واقتطاع بعض أجزائه لحساب القوى الغريبة.

ثالثاً: العرب أمة متخلفة، أو هي جزء من العالم الثالث. وتدل على تخلفها أمور عديدة منها: تدني مستوى الدخل الفردي، والأمية المفرطة، والتخلف التقني والصناعي. ويقول الكاتب: إن للتخلف العربي وجوهاً شتى، فهو ليس بعمراني فحسب، ولا بصناعي فقط، بل هو تخلف يلف كل صور الحياة.

رابعاً: إن البلاد العربية تملك من الوسائل المادية ما يكفي للتغلب على تخلفها، والقضاء عليه، والاستغناء عن مساعدات العالم الخارجي. إذ بلغ دخل النفط في عام ١٩٧٧ ما يقرب من ٧٠ مليار دولار، أو ما يزيد.

وبيت القصيد، هنا، انه ما من أمة متخلفة أخرى تملك مثل هذه الموارد المالية الضخمة، فضلاً عن الثروات الطبيعية الأخرى. ويناقش الجمالي على ضوء هذا وجهة نظر «تينبرجن» القائلة بانه للقضاء على التخلف يجب تقليص فارق الدخل بين الشمال المتطور والجنوب المتخلف. ويضيف ان العرب وحدهم قادرون على تنميتهم الاقتصادية والاجتماعية، دون اية معونة مالية خارجية.

خامساً: ان الامة العربية لا تريد ان تستخدم ثرواتها الخاصة للقضاء على التخلف. وإذا كانت الامم الأخرى معذورة في بقائها متخلفة، لأنها تحتاج إلى مساعدات خارجية؛ فما هي مصيبة الأمة العربية، التي لا تحتاج إلى مثل هذه المساعدات. ومع ذلك تظل متخلفة. ترى أيبلغ التخلف درجة تجعل ادوات التقدم ذاتها وسيلة جديدة لتخلفٍ أكبر؟

من هذه المنطلقات – البديهيات، يحاول حافظ

(*) «بين التخلف والحضارة». تأليف د حافظ الجمالي. منشورات اتحاد الكتاب العرب بدمشق.

الجابري معالجة التخلف العربي، مستعرضاً وجهات النظر المختلفة. يرد احياناً على بعضها، ويترك البعض الآخر للبحث والنقاش.

ويبدو ان مدخل الرؤية التحليلية للجابري هو معالجة مسألة التخلف في اسبابها ونتائجها والصور والحالات التي تأخذها، والتي تطوف على السطح.

وهو يبدأ منوهاً بأن العامل الاقتصادي ليس سبباً رئيساً للتخلف العربي، بل هو من العوامل الثانوية. فشكلة التخلف تنحصر في الانسان. وهذا الانسان يمكن ان يكون ليبرالياً أو ماركسياً، ولكنه لا يمكن له أن يكون عربياً أولاً؟؟

فاستيراد العربي لم يشمل فقط منتجات الحضارة الغربية الصناعية، بل تعداه إلى استيراد الأيديولوجيات المختلفة. ولا يدعو المؤلف، هنا، إلى الانغلاق والتقوقع على الذات، انما يدعو الانسان العربي إلى الأخذ والعطاء معاً. فالعروبة ليست انتهاء دوغماتياً، بقدر ما هي مساحة حضارية قادرة على ان تغذي الجميع وتأخذ من الجميع.

وفي نهاية الأمر، والكلام للمؤلف، ان اسباب التخلف لا تكمن في العوامل الاقتصادية بمقدار ما هي في العوامل العقلية أو في حسن التلاؤم مع الواقع. والتخلف لا يقتصر على الجهل والفقر والمرض. فهو يشمل كل شؤون حياتنا اليومية سواء كانت علاقات آنية، أم مؤسسات متصلة النشاط والفعالية. والمجتمع المتخلف يعكس تخلفه في كل مؤسساته.

أما وجوه التخلف العربي فتتمثل عملياً بشدة هذا التخلف في الوقت الحاضر قياساً إلى ماضٍ عربي ذهبي مشرق. وكذلك في مأساة الحاضر العربي بالنسبة لحاضر الأمم المتقدمة المعاصرة. فهذه الأمم تبتكر العلم، ونحن لا نحسن حتى تمثل مكتسباته تمثلاً صحيحاً، وهي تنشىء الحضارة ونحن نعيش على فتاتها.

والتخلف العربي يتمثل أيضاً بما سماه الجابري «مأساة الواقع بالنسبة للممكن». فواقع العرب فقير، ولكنهم يملكون أكبر ثروات الدنيا.

وخلاصة الأمر: نحن متخلفون على حد تعبيره. فلماذا نحن كذلك وكيف السبيل إلى الانتهاء من التخلف؟

يجيب المؤلف على هذه الأسئلة بمجموعة من الأجوبة ووجهات النظر، معظمها موجود في بطون الكتب، وعلى صفحات الدراسات المنشورة هنا وهناك. غير انه استطاع ان يسلط الضوء بحماس شديد، على مسألة التخلف العربي، ويجمع شتات الاسباب والمؤثرات. فالعرب يتميزون بنزعة مثالية يجسدونها في زعيم ما يحمل طموحاتهم ويعمل على تحقيقها. واذا لم يتحقق ذلك التوى سلوكهم واضطرب امرهم. هذا بالاضافة إلى انهم يختصون بميل شديد إلى الفردية، مما يستتبع نفي الآخرين بدرجة أو بأخرى. اذ ان الاساس يكمن في الانسان. فالانسان هو الأول في كل شيء. والشروط من حوله لا تكون مقيدة له إلا بمقدار ما ينحني بارادته وعقله لها.

ويصل المؤلف إلى ان على الذاتي ان يفسح في المجال للموضوعي، وعلى «الأنا» ان تتقبل في وجودها شيئاً من الآخر، وعلى الانغلاق ان يصبح انفتاحاً، وعلى الفكر أن يتوازن مع الرغبة، وعلى الماضي والمستقبل ان يتوافقا في الوجود مع الحاضر. وبكلمة واحدة انه لا انقاذ ما دام كل منا يمثل نفياً متصلاً ومزدوجاً للواقع الموضوعي وللآخر الانساني.

وان كانت الحضارة بالنسبة للشعوب المتخلفة رفعاً لمستواها المعيشي، فانها بالنسبة للعرب ضرورة دفاعية تسبق الحاجة إلى الرفاهية والهناء. ويرى المؤلف، هنا، ان العرب، خلافاً لأكثر الشعوب المتخلفة، يملكون ما ينبغي لتمثّل الحضارة. فالأموال كثيرة، والأرض واسعة وكبيرة، والشعب شديد الطموح. وما ينبغي القيام به فعلاً هو تحويل الأموال العربية الهائلة إلى ارصدة حضارية تؤسس للانسان العربي مستقبله ومصيره. واذا

أخذنا بعين الاعتبار كلام الدارسين والباحثين الذي يتنبأ بأن الشعب العربي سوف يكون مع نهاية القرن العشرين، من أكثر الشعوب فقراً وتخلفاً، يصبح العمل ضرورياً وملحاً جداً لتحويل الأرصدة العربية الإقتصادية إلى أرصدة حضارية نبني لانساننا مستقبله.

على ضوء هذا يناقش الدكتور حافظ الجمالي المعنى الحضاري للاستقلالات التي حققتها البلدان العربية بعد الحرب العالمية الثانية، فيرى ان هذه البلدان ما زالت متخلفة، ولم تستطع الانتقال إلى التحرر الفعلي. فبينما خطت اليابان من طور التخلف إلى طور الحضارة، ما يزال مريضنا بحاجة إلى «عناية اطباء غربيين أو سوفياتيين». وهذا يعني ان هناك فجوة حضارية بين العرب والشعوب الأخرى. والمؤلف يعلق أهمية ايجابية على كلام الدكتور قسطنطين زريق الذي يرى ان الفجوة بين مستوى العرب الحضاري الآن، وبين مستويات الحضارة لدى الشعوب الأخرى تعني: ان مجتمعنا لا يزال انفعالياً، ميثولوجياً، وليس هو بمجتمع حقيقي عقلاني. وان الذي ينقصنا هو العقل العلمي والتخطيط، وحسن التنظيم، وروح المسؤولية، ومناخ الحرية الضروري لتفتح الحضارة. وفي هذا الاتجاه يناقش فكرة الفردية العربية كما فهمها وشرحها جورج جرداق والمستشرق الالماني هوارت، معلقاً عليها، رابطا ما بين مضامينها وتوجهاتها. وكذلك يناقش فكرة هشاشة العمران العربي السائد كما طرحها ابن خلدون في رؤيته للعمران العربي في عصره. ويرى انه ليس هناك أي فرق بين هشاشة العمران التي لحظها ابن خلدون في عصره، وهشاشته الآن. ويضيف ان ذلك مرتبط بهشاشة المنظومات السائدة، وبهشاشة السكان انفسهم، لأن سلوك الماضي ما زال مستمراً في الحاضر، فعلومنا مستعارة، وفصاحتنا هي فصاحة لفظية لا تعمل الفكر والتنظيم.

وضمن هذا الاطار يطرح المؤلف للنقاش، أو هو بالاحرى يناقش، طروحات المستشرقين حول التخلف العربي فيشير إلى ما قال به غوستاف لوبون ورنان وهردر وفولتير. ويؤكد على قول مونتسكيو «ان انحطاط الشعوب العربية والاسلامية انما يعود إلى الحكم الاستبدادي». ويخلص إلى تفسير علاقة الدين بالتخلف. وهو يستبعد ان تكون للاثنين علاقة ترابط عضرية. ولا يصح ان يكون الدين في فترة ما عاملاً نهضوياً براقاً، وفي فترة اخرى عاملاً انحطاطيا.

فالدين عامل للتقدم وليس للتخلف. ويدين الجمالي في الآن ذاته ظاهرة الانقسام والحكم الاستبدادي لكونهما سبباً عميقاً للتخلف. وينتقل بعد ذلك إلى بعض المفكرين والدارسين العرب فيشير إلى محمد عبده بقوله: ان اصل التخلف يكمن في الجمود الديني والتقليد الأعمى والسلفية المغرقة. ومن ثم يعرض وجهة نظر الكواكبي التي تقول «ان الاعتقاد بالجبرية جرّ العرب إلى التواكل واستبداد الحكام». لكنه امام هذه النقاط يسير مسرعاً ويتخطاها دونما تحليل جريء مطلوب. ويلاحظ المؤلف بحماس ان التركز على الذات والعزوف عن «الشيء الموضوعي» والحقيقة الخارجية هي من الأمراض السائدة. ورغم ذلك، يبشر بحركة جديدة يمر فيها الوطن العربي، وهي ان الوجود الحضري بدأ يغلب الوجود البدوي. وأن العقل القبلي أخذ يتزاح، ليحل محله العقل المدني. وبقدر «ما يتتابع هذا التطور بصورة طبيعية لا نكسة معه، سنكون قادرين على الأمل بحياة يغلب هناؤها على شقائها واستقرارها على اضطرابها». غير انه لا بد لدفع هذه الحركة في مسارها الطبيعي من الرعاية الرسمية والشعبية. والسؤال هنا كيف تكون، أو بالأحرى كيف تولد الرعاية الرسمية والشعبية، طالما انه عرض على صفحات طويلة من كتابه ان الاستقلالات التي قامت بعد الحرب العالمية الثانية لم تلعب الدور الراعي والمؤسس والمنهض، لنشل ما غرق، وتنظيم ما تفرق وتشتت وضاع؟ فهل يمكن من خلال رؤية متمنية وانطباع متفائل ان نعبر من عصر الظلام والتخلف إلى عصر التقدم والحضارة. واذا كان التحليل المتكافئ والمتوازن أصبح مطلوباً، اليوم، أكثر من أي وقت مضي، ليرينا الطريق بوضوح، فهل يمكن أن يتم ذلك بدعوة عامة تطبعها العاطفة القومية المشكورة والقلق الجاد والمخلص على المصير الحضاري العربي؟ فالأخذ بالعقلانية والتخلي عن الفردية والانغلاق على

الذات والدعوة إلى الخروج من عصر البداوة إلى عصر الحضارة، كلها مبادئ أساسية وجدية وملحة؛ لكن السؤال يبقى، كيف السبيل إلى تحقيقها؟ فالتراث الحضاري العربي تراكم كمي ونوعي من الإنجازات في كل الاتجاهات، وفي كل الميادين. وليس من الممكن قراءة المستقبل العربي إلاّ في ضوء تحليل وتفكيك الشخصية العربية الحضارية، وبالتالي تحديد مرتسماتها في كل المراحل. وكل ذلك بهدف النهوض والتأسيس لعصر عربي حضاري أقل ظلاماً وأكثر تفتحاً وتقدماً.

وبناء لهذا. يبدو ان نبش التراث ومناقشته وفرزه ونقده من الأمور الملحة والضرورية لتحديد مواطن السلب والايجاب. أما الكلام على ضرورة معالجة الاولويات. ومنها ان الأمة العربية تجابه عدواً خطراً هو الصهيونية العالمية حيث تتأكد ضرورة التوجه أولاً لمجابهة هذا الخطر والتصدي له. فيبدو صحيحاً جداً. لكن اذا اخذنا بعين الاعتبار ان الخطر الصهيوني لا يعدو كونه «انجازاً» من انجازات التخلف العربي. يصبح من الضروري جداً فتح ملف الأسباب المؤدية الى هذا الخطر واستشرائه. الا وهو ملف التخلف العربي جملة وتفصيلاً. ومن هنا تبرز دعوة لقراءة ملفنا القومي الحضاري قراءة موضوعية دون خوف أو وجل. وعلى اساس من الموضوعية، آخذين بعين الاعتبار مجمل وجهات النظر والاتجاهات. ومع تقديرنا العميق لكل منها، فاحترام التراث وتقديسه يبقيان الدائرة مغلقة أمام الجميع. كما يبقيان المسائل الأساسية مستعصية على الفهم. وهذا ما لا يفسح في المجال أمام نبش ما هو مضيء من التراث. وما هو مظلم. ويبدو ان الجمالي أصاب حينما سمى الموقف من نقد التراث موقفاً موضوعياً «يقول عن حقه انه حق. وعن باطله انه باطل». لكنه لا يلبث ان يدعو، في هذه المرحلة. إلى قبول التراث بكل ما فيه حرصاً على المصلحة القومية العربية في رد الخطر الصهيوني ودرء مصائبه. ونسأل هنا: أليس من الخطر الشديد على المصلحة القومية ان نغضّ الطرف عن السبب العميق والاساسي الذي ترك للصهيونية ان تضرب خطرها أوتاداً في كل أرض عربية؟ «واذا كان الذي عندنا أورثنا أعظم التخلف، وإن الذي عندهم أورثهم، أكبر التقدم»؟ فلماذا نشيح بأنظارنا عن السبب الرئيسي وهو التخلف الحضاري؟

وهنا لا بد لنا من ان نقف إلى جانب المؤلف نفسه حينما يقول: ان الاستعمار اقرب إلى ان يكون نتيجة أكثر من أن يكون سبباً من أسباب التخلف. واذا كان من تخلف عربي فهو يعود إلى عدم تحديد المفاصل الحضارية القومية المستقبلية. وهذا لا يمكن ان يحدث طالما ان هناك وجهة نظر غالبة وسائدة تعتبر التراث كلاً مقدساً لا يجوز المساس به. وكلام المؤلف بأن التخلف العربي يعود إلى ضعف مستوى القيادات. وفقدان الحريات المشروعة والحكم المستبد. وخوف المواطن الدائم من السلطات القائمة. وكثرة التنازع بين فئات المجتمع. يؤدي إلى ان هذه الأمور لم تكن لتسود وتستفحل وتسيطر لولا غياب التحضر والوعي ومعرفة المناخ التقدمي والمضيء للتاريخ العربي. فالمشكلة تنحصر. في رأي البعض. في أولوية تحديد علامات التراث المضيئة ومعطاته التغييرية للجميع. كل الجميع. ومن المفيد ان نقول مع الكاتب «ان نفحات الحرية التي جاءت مع رسالة النبي العربي ﷺ هي التي قفزت بالعرب. لأول مرة. على مسارح التاريخ. وان خط الانحدار العربي كان يوازي خطوة فخطوة انهيار هذه الحرية.

واستنتاجاً. ان ترك مسافة رئيسية للحرية هو أمر ضروري. وهي الحرية التي فهمها «المستغربون» تمويهاً. ولا يعني هذا دعوة إلى الانغلاق على الذات. بل يبدو انه علينا مواصلة عملية الاستفادة من المنجزات الحضارية العالمية.

فأرقى صور الحضارة توازي خطوة فخطوة ارقى صور الحرية. أما كيف فهم العقائديون العرب قيمة الحرية وكيف يمارسونها الآن. فهذا ما يبحثه الجمالي عبر فصلٍ كامل من كتابه. عارضاً لمفهومي الحرية الليبرالي والاشتراكي. وحدد انه ليس المهم ما يقرره هذا المفهوم أو ذاك، من الوجهة المبدئية، بل ما يحققه هذا المفهوم أو ذاك من الناحية الفعلية. وفي نقاشه لمسألة الحرية الاشتراكية يقول «... والاشتراكية التي صنعت من أجل الانسان أولاً وأخيراً، ألم تنسَ، أكثر ما تنسى، هذا الانسان لتجعله اداة للاشتراكية، بدلاً من أن تكون هي وسيلة بين يديه؟ وهل يمكن التصور لحظة واحدة ان الدكتاتورية يمكنها أن تكون اداة لتحقيق مزيد من الحرية؟» كما يعرض

الجمالي في الوقت نفسه مفهوم الحرية في النظام الليبرالي حيث يجدها تركز على الشكل دون المضمون. ومن هنا نراه يرفض الأخذ بأحد النظامين المذكورين.

ولكننا نسال اين مفهوم الحرية لدينا. اذا رفضنا الأخذ بأي من النظامين؟ يقول المؤلف ان الشعب العربي هو الشعب الوحيد، تقريباً، الذى ما زال منذ أكثر من ألف سنة ينتظرها. ويطالب بها. ويتلهف اليها. وقد بدأ «تاريخه الضاحك» بعقيدة مثالية توقظه مباشرة على حقه في الحرية. وما هو جدير بالتسجيل هنا ان حافظ الجمالي حاول وضع اطار للحرية العربية. فالقرآن قرر حكم الشورى. وسوّى بين الحاكم والمحكوم أمام القانون. وجعل من قتل انساناً بغير حق كأنما قتل الناس جميعاً. بالإضافة إلى قول الخليفة عمر بن الخطاب: متى استعبدتم الناس وقد ولدتهم أمهاتهم احراراً. وحديث النبي ﷺ: الناس سواسية كاسنان المشط ولا فرق بين عربي وعجمي الا بالتقوى. والمؤلف يرسم صورة عربية عامة للحرية. أو قل انه يحدد اطاراً ومناخاً عامين لها. إلاّ ان الحرية لا يكفي ان تكون امراً طبيعياً وقانونياً واخلاقياً حتى نقول انها مقدسة. وان لها مكانة خاصة في النفس العربية. وانه لا مجال لأن يحكم العربي بغير مبدأ الحرية. ورغم القول بان التخلف العربي قد بدأ مع زوال الحرية. وكان يزداد مع الأيام بقدر ما تتضاءل تلك الحرية. بقيت قضية «الحرية العربية» غير واضحة المعالم والاسس. ذلك لأن التحليل اتسم بالشمول وعدم الخوض في تفاصيل هذه المسألة من جميع جوانبها. واذا كانت الحرية تحمل المواطن على المزيد من التكامل والعطاء. وبأنها حركة تمدد انساني سيصبح اسمه التقدم والحضارة والازدهار. فما هي هوية وخصوصية تلك الحرية التي لا تجد ذاتها. لا في الحرية الليبرالية. ولا في الحرية الاشتراكية. ونسأل: هل الحرية التراثية هي ذلك المناخ الذي تركه القادة الأوائل ونسجوا خيوطه الاساسية. ام هي مجموعة الاعراف والنصوص والشروحات التي أعطاها الاسلام؟ طبعاً. لا يمكننا ان نتلقى جواباً جاهزاً. فبقدر ما نفوز باستحضار حالات البريق والتألق في تقديم الحرية العربية وتوجهاتها. نستطيع ان نشق طريقنا الخاص في تحديد هوية حريتنا التي تلاءم وظروفنا التاريخية. وليس المطلوب من الدكتور الجمالي في كتابه هذا. أن يقدم أجوبة صريحة وكاملة. ذلك لأننا نعيش مرحلة الشخوص إلى الذات والتفتيش فيها. واننا حينما نستطيع أن نطرح الأسئلة الضرورية والمفيدة نكون قد وضعنا إصبعنا على الجرح، وبدأنا الخطى على طريق التفتيش عن الذات وتحديد خصوصياتها وتوجهاتها التراثية. والفكر المتقدم هو الذي يطرح دائماً الأسئلة. لأن الحياة محكومة بقانون التغير. وإن كان العرب أثبتوا حضورهم التاريخي. يوم جمعوا أمرهم على عقيدة واحدة. في ظل الحرية. ومحوا هذا الحضور العظيم محواً شبه كامل. يوم غاب عنهم مثلهم الأعلى واغتربوا عن الحرية، فالحرية هي المدخل الرئيسي لفهم الذات والموضوع. وهي في الوقت نفسه الضوء الكاشف لكل الأمراض والأخطاء.

ومهما كانت حدة المشكلات التي نتصدّى لها في هذه الفترة من التاريخ العربي. يظهر أمامنا بوضوح أنه لا بديل عن المعالجة الجذرية. إن بقراءة التراث العربي بالجرأة المطلوبة، أو بالتأكيد على قيمة الحرية. كونها عاملاً للتفتح والاكتشاف والبناء.

# بين المغامرة الشكلية والمغامرة الشعرية

لعلّ، من بين العوامل التي أدت إلى تقهقر الشعر في أوروبا وخصوصاً في فرنسا منذ الأربعينات، إنغلاقه في المختبرات اللغوية التي قطعت عنه الهواء والماء. وربما كانت الدعوة إلى الرومانطيقية اليوم في أوروبا بمثابة ردة فعل على تجارب «التعليب» التي مارسها الشعراء بعد السوريالية.

واذا إستعرضنا المراحل التي مرَّ بها الشعر العربي نجد أنه، في فترات انحطاطه، كانت تتحول فيه العملية الشعرية إلى عملية مخبرية، ولغوية، منفصلة عن أي شكل من أشكال المعاناة.

من هنا، كانت الغنائية. ومن خلالها «الرومانطيقية» العربية في الثلاثينات والأربعينات، بمثابة ردة فعل على الجفاف الشعري الذي ساد في فترات الانحطاط.

فالاتجاهات «التجريبية»، وخصوصاً تلك التي تتحول إلى نوع من المنهجية، هي ظواهر معبرة تبرز في عصور الانحطاط بشكل عام. وعند الشعراء الذين «لم يعد عندهم ما يقولونه»، فيفزعون إلى ممارسة التمارين اللغوية بدل ان يمارسوا العملية الشعرية الفعلية.

إن هذه الاتجاهات التجريبية المنهجية، والكيميائية اللغوية البحتة. تسقط (حتماً) لأنها صادرة من خارج الحالة. متوجهة من الذهن إلى الذهن. آتية من الألفاظ إلى الألفاظ. وبهذا تصبح الممارسة الشعرية خارج ذاتها. خارج قصدها وخصوصيتها. تصير إلى شيء آخر غير الشعر. يمكن تسميتها «فذلكة لغوية»، أو فذلكة شكلية. لكنها في كل الأحوال تنتمي إلى النثر. سواء سميت «كتابة» أو «نصوصاً» أو شيئاً آخر. والكتّاب اللذين يمارسون مثل هذه التجارب، هم في الدرجة الأولى، لغويون أو «مهندسو لغة»، يبحثون في اللغة أكثر مما يبحثون عن الشعر. عندنا، وخصوصاً في الستينات، تمت محاولات متعددة، من ضمن هذا الاطار الغربي، ولكن يبدو أنها لم تعش. وإذا كان بعض شعراء الستينات الذين ما زالوا «يواظبون» على ممارسة هذه اللعبة من خلال مواكباتهم المجتهدة لحركة الشعر الحديث في فرنسا، قد استعاروا بعض الأسهم ولعبة تفكيك الكلمات والأحرف والاستفادة من عناصرها البصرية واللعب على جناساتها وطباقاتها في شكل مفتعل، فلأنهم يظنون، أنهم، إذا ما استطاعوا إستعارة تلك الفذلكات (التي قدمناها في ترجمات كثيرة نشرت في مجلات لبنانية وعربية) فإنهم يسجلون إصابات في «التجاوز» أو ريادة في الحداثة.

لا نريد أن يفهم من كلامنا، اننا ضد الحداثة، أو إننا ندعو إلى العودة إلى الغنائية القديمة المسطحة. أو إلى الكتابة الآلية حيث ينتفي دور الشاعر كمنظم للتيارات الداخلية كما فعل السورياليون، أو إلى كتابة سائبة، تتجنب «الشكلانية» لتقع في اللاشكل. وتهرب من «اللغوانية» لتقع في اللاعضوي، أو إلى ممارسة شعرية تنفض عنها كل هاجس بالجديد، إنما نحاول أن نقول أن الحالة الداخلية هي التي تخلق شكلها «كالنهر الذي يحفر مجراه»، على حد تعبير سوزان برنار، وهي التي تشكل إيقاعاتها وصورها وبناها.

فكل إيقاع، هو في الحقيقة، إيقاع داخلي، وكل صورة، هي صورة داخلية، وكل بنية هي بنية داخلية. الحالة تتشكل في اللغة. واللغة الشعرية لا تتشكل من دون هذه الحالة. من هنا جدلية الحالة واللغة وحوارهما الدائم.

ومن هذه الجدلية بالذات تستمد مجمل العناصر الشعرية وحدتها العضوية، وتتخذ القصيدة جسدها الواحد. لأن الاتجاهات التجريبية الخارجية لا يمكن أن تتوصل إلى بناء وحدة عضوية جوانية متماسكة، لأنها في أساسها، من طبيعة أخرى. من طبيعة ذهنية. قد تكون سابقة ومناقضة للممارسة الشعرية. وهي في أسبقيتها تضع حدوداً جاهزة لهذه الممارسة أبعد من أن تستوعبها أو تتداخل فيها. ولهذا نجد أن كل كتابة «مخبرية» محكومة بالتفكك البنائي لأنها غريبة عن التجربة الداخلية التي تشكّل لها بنيتها.

من ضمن هذا الاطار يمكننا أن نفرّق بين المغامرة «الشكلانية» التي تستند في أساسها إلى بحث لغوي، وبين المغامرة الشعرية التي تتوجه «من القلب إلى القلب» على حد تعبير رامبو.

**بول شاوول**

## الغرب عارض طارئ :

الغرب عارض طارىء. تلكم هي المصادرة الأولى في كل اختراع يتناول المستقبل. وهذا الطراز الذي ألفه «الغربيون» في اعتبارهم ان الفرد مركز الأشياء كلها ومقياسها وفي ارجاعهم الواقع إلى المفهوم، اي في الرقي بالعلم وبالتقنيات من حيث هي وسائل مداولة الأشياء والناس إلى مصاف القيم العليا، انه طراز استثناء ضئيل في الملحمة الانسانية التي دامت ثلاثة ملايين سنة.

وانا اطلق عبارة «الشر الأبيض» على هذا الجانب من الدور المشؤوم الذي نهض به الإنسان الأبيض في التاريخ.

واذا تجردنا عن الحكم العرقي المسبق القائل بتمييز الانسان الأبيض وجدنا ان منابع الغرب (الاغريقية والرومانية والمسيحية) انما ولدت في آسية وفي افريقية.

وان عصر النهضة، وهو ليس حركة ثقافية وحسب، بل ولادة مواكبة انجبت الرأسمالية والاستعمار، قد هدم حضارات اسمى من حضارات الغرب باعتبار علاقات الانسان فيها بالطبيعة وبالمجتمع وبالالهي، بدل ان يكون ذروة «النزعة الانسانية».

والتاريخ الحقيقي، أي التاريخ الذي يرغب عن ان يتركز حول الغرب، قد يكون تاريخ «فرص» اضاعتها الانسانية بسبب التفوق الغربي الذي لا يرجع إلى تفوق ثقافة بل إلى استخدام تقنيات السلاح والبحر لاهداف عسكرية وعدوانية.

اننا ندين للعلم العربي بكليات الطب الفرنسية الاساسية. وقد كانت (مونبيليه) في طليعتها. وقد ظلت كتب الطب العربية، مثل كتب (الرازي) الشهيرة، تنشر وتُدرّس، حتى القرن السادس عشر في فرنسة، وحتى منتصف القرن التاسع عشر في انكلترة.

وكان العرب منذ القرن الثامن يجرون عملية سحب الماء الأزرق بابرة جوفاء.

وقد عرفوا الجبر بأكثر مما نعترف لهم به.

الشاعر (عمر الخيام)، الذي عاش حوالي سنة (١١٠٠)، توصل إلى حل معادلات الدرجة الثالثة، باستخدام عين الطريقة التي سيستخدمها (ديكارت) بعد خمسة قرون، وبذلك وضع اسس الهندسة التحليلية. وقد ظل كتاب الجبر الكبير الذي ألفه (عمر الخيام) وترجم إلى الفرنسية مرجعاً معتمداً حتى سنة ١٨٥٧.

وبالرغم من ذلك فقد رجعنا في معركة (بواتيه) و (شارل مارتل) إلى «عقدة (ماراثون)»، ولكن في الطرف الآخر من أوروبا: ودوماً مقاومة الحضارة الغربية البرابرةَ مقاومة الخير والشر.

يقول (اناتول فرانس) في «الحياة الجميلة»: «سأل السيد (دوبوا) السيدة (نوزير) عن اشأم يوم في تاريخ فرنسا. ولكن السيدة (نوزير) لم تكن تعرف. فقال السيد (دوبوا): انه يوم معركة (بواتيه) عندما تراجع العلم العربي، والفن العربي، والحضارة العربية، سنة ٧٣٢ أمام همجية الفرنجة».

ان ذاكرتي ستحتفظ دوماً بهذا النص الذي سبّب طردي من (تونس) سنة ١٩٤٥ بذريعة الدعاوة المضادة لفرنسا! فقد كان من المحظور تأكيد ان الحضارة العربية كانت تسيطر إلى حد كبير على الحضارة الأوروبية حتى القرن الرابع عشر!

روجه غارودي

«حوار الحضارات»

---

## اليابان ومقدمة ابن خلدون

منذ أكثر من عشرين عاما. وانا في مطلع حياتي الصحفية. تعرفت بحكم المهنة على الملحق الصحفي الشاب في سفارة اليابان بالقاهرة (وقد لقيته أخيرا سفيرا لليابان في دولة الكويت). ثم عرفت منه بالمصادفة يوما انه يواظب على حضور حصص اللغة العربية في مدرسة

المنيرة الثانوية في شارع المبتديان. ودهشت. وقلت له ان هناك وسائل اخرى أسهل لتعلم العربية بالنسبة له وقتها قال لي: انه حقا مبعوث ليعمل ملحقا صحفيا لليابان في مصر. ولكن مطلوب منه شيء اخر. هو دراسة اللغة العربية دراسة دقيقة عميقة تمكنه من اداء غاية معينة بعد سنوات وهي: ترجمة كتاب «مقدمة ابن خلدون» إلى اللغة اليابانية.

هذه الواقعة الحية. لا تبرح ذهني ابدا. فكتاب مقدمة ابن خلدون من أهم كتب التراث العربي القديم. وهو من أهم مراجع علم الاجتماع في العالم كله.

ولذلك لم تكتف اليابان بان يطلع عليه المتخصصون في لغات اخرى - انجليزية وفرنسية - ولا إلى اشارات المؤلفين العالميين اليه. ولكنها كلفت أحد أبنائها بالقيام بهذا الجهد سنوات طويلة. حتى يوجد هذا الكتاب كاملا، في لغة اليابان. متاحا لكل شاب أو دارس ياباني في علم الاجتماع!

وقتها، كانت اليابان خارجة من كبوتها وهزيمتها في الحرب العالمية الثانية. لم تكن قد هجمت على العالم كله بعد بسياراتها وترنزيستوراتها وتلفزيوناتها وكل صناعاتها التي تذهل العالم وتزعزع اعتى الدول الصناعية الأخرى.

والبعض يظن - في سطحية - ان اليابان عكفت على اتقان هذه الصناعات وحدها!

كلا! فنفس الجهد الذي كانت تبذله اليابان في مجال البحث العلمي والانتاج الصناعي كانت تبذله - بالتوازي - في مجالات البحث الأخرى كالعلوم الانسانية.. وتترجم مقدمة ابن خلدون من العربية رأسا إلى اليابانية.

عرفت اليابان قيمة الكلمة والورقة كما عرفت قيمة الجهاز الالكتروني الصغير!

وبغير هذا ما كانت اليابان لتحرز ما أحرزته من تقدم مذهل!

ففي حياة كل الامم. لم يحدث ابدا ان تم التقدم في مجال واحد دون مجال. المجتمع أو الشعب اما ان يتقدم في كافة المجالات. لأنها تكمل بعضها. واما ان لا يتقدم!

والتقدم غير القوة المادية العابرة!

أحمد بهاء الدين
مجلة «العربي»
العدد ٢٤٢ / ١٩٧٩

---

## نموذج الانسان المصري الجديد

لا بد لي من تمثُّل فرد بذاته اتخذه نموذجاً لما أريده للانسان المصري الجديد، وهذا الفرد الذي اختاره لأهتدي بصماته هو طه حسين وتسألني لماذا، فأقول لأنه يجمع ثلاث خصال أراها ضرورية للمصري الجديد..

أولها: أن يكون على وعي كامل بتراثنا العربي القديم.

وثانيها: أن يكون على وعي كامل أيضاً بالفكر الأوروبي الحديث.

وثالثها: أن تكون له القدرة على دمج هذين الجانبين في كيان واحد جديد.. فلا هو يحاكي به ما كان قائما في قديمنا، ولا هو يحاكي به ما هو كائن اليوم في بلاد الغرب، وانما هو كيان جديد تجري في شرايينه دماء من هنا ودماء من هناك، واذا هو المصري الجديد الذي لا هو قد نسي ماضيه، ولا هو قد عمي عن حاضره ومستقبله معاً.

ان متوسط الانسان المصري يفقد شطراً كبيراً جداً من الأضلاع الثلاثة جميعاً (وبالطبع أنا أتحدث هنا عن الناحية الثقافية دون سواها) فلا هو على وعي كاف بماضيه حتى لتراه عاجزاً عن صياغة جملة عربية واحدة صياغة سليمة، وعاجزاً عن فهم بيت واحد من الشعر القديم فهما صحيحا.. ومعنى ذلك أنه فاقد للحساسية العربية بأهم مقوماتها.

وكذلك ليس هو على وعي كاف بالثقافة الأوروبية المعاصرة، ويكفي أن نقول هنا أنه يفقد روح العصر التي هي منهج علمي في التفكير، اذا ما كان هذا التفكير دائراً حول موضوع عام، أو حول موضوع خاص لكنه يتعلق بدنيا الأشياء والحوادث. ونرى متوسط الانسان المصري الآن يلجأ إلى ما يشبع هواه في حل المشكلات. أكثر جدا مما يلتزم املاء العقل بكل ما فيه من دقة وحسم ومنفعة.

وكذلك يفقد الانسان المصري كما هو كائن اليوم روح الابداع بالمعنى الحقيقي لهذا الكلمة. وهو أن يكون الناتج الفكري مبتكراً جديداً تنعكس فيه الروح المصرية بكل خصائصها. اذ لا شك أن جانب الابتكار في حياتنا الآن هو أقل من القليل. وترانا في شتى جوانب حياتنا نحاكي الأقدمين مرة، ونحاكي حضارة الغرب الحديثة مرة أخرى محاكاة عمياء. حتى في النظم الاجتماعية بكل أنواعها.. فنظام التعليم ونظام الاقتصاد ونظام القضاء إلى آخره. كلها ينقل الهيكل الغربي بغير تعديل.

من أجل هذا كله أتصور الانسان المصري الجديد انسانا يرفض ما هو كائن بأضلاعه الثلاثة جميعاً. وانسانا يتجسد فيه ما قد تجسد بالفعل في نفر من قادتنا في مجال الثقافة والفكر وعلى رأسهم كما قلت طه حسين لأنه مصري عربي أوروبي مبتكر.

وأود ان أبرز هنا حقيقة هامة لا بد من ابرازها وهي أنني اذ أتصور الانسان المصري الجديد الذي أتمناه فانما أتصور به كذلك الانسان العربي الجديد كما أتمناه. فلا فرق في دنيا الثقافة على الأقل بين عربي وعربي وحسبنا في هذا المجال أن نتذكر أن اجزاء الوطن العربي حين اختلفت فيما بينها على القيادة السياسية مثلا أو الاقتصادية أو غير ذلك فانها قد التقت جميعا في القيادة الثقافية بمعنى أن المفكر أو الشاعر أو الموسيقار أو الفنان في أي بقعة من الوطن العربي هو في الوقت نفسه مفكر أو شاعر أو موسيقار أو فنان للعرب جميعا.. فلم تكن هناك قط حواجز اقليمية تمنع أن يكون طه حسين للعرب جميعا وأن يكون أحمد شوقي للعرب جميعا وأن يكون محمد عبد الوهاب للعرب جميعا..

الدكتور زكي نجيب محمود

مجلة «الهلال» عدد ديسمبر ١٩٧٨

---

## الحل هو الثورة الشعبية

في تقديري ليس هناك من حل حقيقي إلا الثورة الشعبية، وهي حتمية. وانا اؤمن بان الثورة الشعبية ستجتاح العالم كله حتى نصل إلى سلطة الشعب في كل مجال. والبروليتاريا – على سبيل المثال – لم تحكم بعد ولم تصل إلى السلطة بعد لانها الآن محكومة بحزب، وبالتالي فهي محكومة بالنيابة.

وفي ما يخص البلاد العربية فمن المؤكد انها لن تحقق حريتها كاملة إلاّ بالثورة الشعبية وهذه الثورة الشعبية آتية لا ريب فيها وبانتصارها يتم توزيع الثروة والسلطة والسلاح على الجماهير... في هذه الحالة سوف نسأل الجماهير العربية وهي حرة تماما، عن موقفها من الوحدة. والمؤكد انها ستطالب بها. وعندها فقط يمكن ان تتحقق الوحدة العربية في يوم واحد

الآن، عندي محتوى علمي للنضال من اجل الوحدة العربية. عندي الآن منهج علمي. عندي ايديولوجية افضل من أي ايديولوجية أخرى، فانا اريد ان اضع السلطة والثروة والسلاح بيد الشعب. اريد ان تصبح الامة العربية جماهيرية تكون السلطة فيها بيد الجماهير، بيد الشعب، والثروة بيد الشعب، والسلاح بيد الشعب، سلطة اداتها اللجان الثورية السرية أو العلنية، التي تقوم بالثورة الشعبية. تحرض الجماهير. تنظمها في مؤتمرات شعبية من اجل الاستيلاء على السلطة في كل قرية وفي كل مدينة. ومتى تحقق هذا يمكن ان تقوم الوحدة العربية في يوم واحد. لانها ستكون وحدة الجماهير لا وحدة الحكام.

الآن أصبح عندي مفهوم علمي وايديولوجي ومنطق للوحدة العربية.

كنا في الماضي نصفق ونهتف للوحدة، وكان يمكن ان تتحقق الوحدة لمصلحة الاقطاع. كنا نفرح بـ«المقاولون العرب» ونتحمس لهم وهم يمدون سلطانهم في البلاد العربية كلها، ولكن لمصلحة من؟! لم نكن نهتم، ولكن ماذا عن صورتهم ودورهم الآن؟

الآن لم أعد اسلك الطريق العاطفي، ولسوف اخوض النضال من أجل الوحدة على اساس علمي وعلى أساس أيديولوجي، ولهذا بت قادراً على مواجهة كل من يطعن في وحدة الأمة العربية والحاق الهزيمة به. وبالطبع الحرب قوية الآن ضد احتمالات هذه الوحدة، والطعن يأتيها من اصحاب المعتقدات الاممية، يسارية (شيوعية) كانت أم يمينية (إسلامية). ان الطعن والتشكيك يستهدفان القضاء على فكرة الوحدة العربية، ومن يقاتل من ضمن هذا المفهوم لا يقاتل لا من أجل البروليتاريا، بل يقاتل الوحدة العربية.

**العقيد معمر القذافي**

ندوة حول «الكتاب الأخضر»

جريدة «السفير» ١٩٧٩/١/١

## العودة

المرفأ المنشود لاح.
أفرغ شراعك يا غريب من الرياح.
للمه.. كم ود الشراع لو استراح..
لو استراح!
ودع طيور البحر: «صعب يا رفاق.
صعب على القلب الفراق»!
ودع طيور البحر. كم راحت إلى الأفق البعيد.
تشتم ريح اليابسة.
لتعود لاهثة ترفرف. يائسة:
«لا شيء بعد الأفق يا ملاح غير الأفق كل الكون بحر!»
وتنام مجهدة على الصاري – طيور البحر –
ان هجم المساء.
وتظل أنت بلا رجاء.
بلا رجاء!
ومتى فقدت برحلة الهول الرجاء؟
لا.. أنت لم تيأس. وان أملت دهرا
لو يئست.
لو لم تكن أقوى من اليأس ترى كيف
وصلت؟!

**نجيب سرور**

«من ديوان. لزوم ما يلزم»

صدر في عام ١٩٧٦

### السمات القومية للاتجاه الاسلامي التجديدي :

تعرضت اعمال الافغاني وعبده لقدر لا بأس به من التشويه المتعمد (من خلال التشكيك في اهدافها وفي شخصية كل منهما ايضاً). فقد تعمدت المستشرقة كيدي في مؤلف لها عن الافغاني القول انه شيعي وايراني. وتناست أن أسرته تنحدر من أصول عربية حجازية يرجع نسبها إلى الامام الحسين بن علي بن أبي طالب. واهتم استاذها اليهودي العراقي ايليا خضوري، والذي يعد من كبار المتخصصين في تاريخ الشرق العربي، بالتشكيك في مواقف عبده السياسية والفكرية، فقال عنه انه كان مشككاً في العقيدة ومن انصار ما يسمى «باللاأدرية»، أي الذين يعتقدون بأن وجود الله واصول العقيدة وعلاقة الكون بالخالق أمور لا سبيل إلى معرفتها. كما طعن في اخلاقياته فقال بان شخصيته كانت ضعيفة ومال إلى الانقياد لشخصية أقوى منه ومن ثم تسلطت عليه شخصية الافغاني. وقال ايضاً ان عبده بحث عن مصلحته الذاتية دائماً، ولهذا كان يغير ولاءاته، وهذا ما يفسر في رأيه صداقته لكرومر، وكان صديقا لرياض باشا ثم تحول إلى صداقة شريف باشا بعد الاطاحة برياض، ثم صادق العرابيين عندما اصبحت القوة في ايديهم.

والحقيقة في هذا ان هؤلاء يشككون في الاسلام اساسا وليس في الافغاني وعبده. ويستنكرون ان يكون الاسلام فكرا مضيئاً وعقلانيا ولا يعترفون بمحاولات التجديد والاصلاح لأنهم يأخذون موقفا مسبقا من الاسلام قوامه الرفض والاستنكار. واما عن مسألة صداقات الامام فالصحيح انه كان رجل مبادىء ومثل، وسعى دائماً إلى تحقيق الاصلاح ومن ثم تعاون مع القوى السياسية المختلفة في فترات بعينها وفي ظروف محددة تجتمع كلها حول تهيئة سبل الاصلاح والاستنارة الفكرية.

وحتى اعمال الكواكبي الواضحة الصراحة في الدعوة إلى الفكر القومي، تعرضت للغمز والتجريح من جانب هؤلاء. فقد اهتم خضوري كثيراً، في دراسة له عن الكواكبي، بالتضخيم من علاقته بالخديوي عباس حلمي. واكد على ان دعوته لقيام خلافة عربية انما كانت بايعاز من الخديوي وخدمة له. وبنى تحليله مستندا لاقوال كرومر على الزيارة التي قام بها عباس حلمي إلى اسطنبول عام ١٨٩٥، والتقى هناك بجمال الدين الافغاني، الذي اقنعه بضرورة توليه لخلافة عربية والانفصال عن السلطان عبد الحميد؛ كما اتصل باعضاء من جمعية تركيا الفتاة المناوئة للسلطان. وعندما جاء الكواكبي إلى مصر عام ١٨٩٩ تقابل مع الخديوي، الذي افرد له راتبا قدره خمسون جنيها استرلينيا في الشهر، وشجعه في دعواه للخلافة العربية. والرحلات التي قام بها الكواكبي إلى الجزيرة العربية والأراضي الصومالية في الفترة من ١٨٩٩ - ١٩٠٢ كانت بقصد الدعاية لعباس حلمي كخليفة للعرب.

إلى جانب محاولات بعض الكتابات السابقة تشويه فكر اصحاب الاتجاه التجديدي والمستنير عموماً. كانت هناك عوامل أخرى كثيرة اضافت مزيداً من الغموض حول الانجاز الحقيقي الذي قدموه للقومية العربية. فطبيعة المجتمع العربي في القرن التاسع عشر كانت لا شك مضطربة وغامضة بفعل التحدي الأوروبي الذي واجه نظام الاعتقاد القديم وهو الاسلام والاستجابات المختلفة له. فبصفة عامة كان العقل العربي يبحث عن اطار فكري جديد يهتدي به في مواجهة مشكلاته الصعبة الجديدة والمتمثلة في الاستعمار الأوروبي والتخلف الحضاري، واهتزاز الشخصية: أهي عثمانية اسلامية أم عربية اسلامية أم عربية فقط؟.

عبد العاطي محمد أحمد

مجلة «المستقبل العربي» / العدد ٥ / ١٩٧٩

---

### الغموض قديماً وحديثاً

ان ظـاهرة «الغموض» الـذي يُغلف بالضباب

والالغاز كثيرا من نتاج الشعراء. لا تتفق مع «الأصالة» وإن كان لها حظ من «التجديد» في بعض الأحيان. وذلك لأن شعرنا العربي قد اتخذ الوضوح –في كل عصوره– سمة من سماته الفنية المميزة. حتى لقد اعتبرت النماذج القليلة المتورطة في الغموض المعمى نماذج بعيدة عن بلاغة العرب. ووضع النقاد لتعقيداتها نعوتاً سيئة محذرين من التورط في أمثالها.. نعم ليس المراد بالوضوح السفور الكامل والمباشرة المطلقة. فقد كان كثير من شعر أبي تمام وأبي الطيب وأبي العلاء محتاجا إلى إعمال فكر وإمعان نظر وإطلاق خيال. وكان هذا الشعر من غرر الشعر العربي.. وإنما المراد بالوضوح البعد عن الإلغاز الذي مصدره عدم اتضاح الفكرة. أو عدم تمثل التجربة. أو مرده إلى المحاكاة العمياء لبعض الاتجاهات الغربية. أو مرجعه إلى مجرد شطح الخيال وتداعي التعابير. أو تسجيل كلام غريب للفت الأنظار والتمسح بالتجديد!! وطبيعي أنه لن تدخل في هذا اللون المنافي للأصالة تلك الألوان من التعابير الفنية الشعرية. التي تعتمد –في شيء من الغموض الفني الواعي– على أصول عربية مقررة. وبهذا لا تدخل في الغموض الملغز الذي يرفض لمنافاته للأصالة.. ومن هذه التعابير الفنية الشعرية تلك التي تعتمد على تراسل الحواس. فتصف المسموع بما يوصف به الملموس. وتتحدث عن المسموع وكأنه شيء مشموم. وهكذا. فهذا اللون من التعابير يمكن رده– بشيء من التأمل –إلى التوسع في المجاز. الذي هو وسيلة جيدة من وسائل التعبير الشعري. فحين يقول شاعر عن لحن «إنه لحن أبيض» فيصف المسموع بصفة المرئي. لا ينبغي رفضه هذا بحجة الغموض. لأنه في الواقع ليس إلاّ مجازا علاقته الجامعة بين المنقول منه والمنقول اليه. هي الحالة النفسية الواحدة في كل. فأنا حين أستريح للحن هادىء بريء نقي تحس نفسي نحوه ما تحسه حين تتلقى عيني اللون الأبيض بصفائه ونقائه وبراءته. ومن هنا أستعير الوصف بالبياض الذي شأنه أن يكون للمنظور. وأخلعه على اللحن الذي شأنه أن يوصف بما يوصف به المسموع. فهذا مجاز بعيد نوعا ولكنه مجاز على كل حال..

**الدكتور أحمد هيكل**

«مؤتمر الأصالة والتجديد في الثقافة العربية المعاصرة»
المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم صفحة ١٠٠

---

## ما هو الجديد؟

– نقول «الجديد» ولكن كيف؟ ما هو محتوى هذا الجديد؟ هنا يبدأ المشكل. لأن الجديد. يجب أن يتم داخل «الأرضية» حتى لا نسميها التقليد أو الكتابة التقليدية. نجد بعض التغييرات الطبيعية ولكنها لا تمس الأرضية. ان الكتابة في هذه الحالة تغير الموقع. لكنها تنبثق وتبقى في حدود هذه الأرضية. وهذه الأرضية ملك للقديم وللجديد. هنا المشكل الصعب. الكتابة الجديدة تنطلق دائما من القديم (الأرضية). ولكنه يريد أن يغيرها ويبقى فيها. دون أن يكون خاضعاً لها. هذا صعب. هناك من يريد ان يجدد فيخرج عن هذه الأرضية الموجودة. هذا المجدد يخرج عن التاريخ. وما يقوم بـــه.. في نظري. بعض ممثلي الجديد الموجود في الأدب العربي الآن هو بمعنى غربي. فكل ما هو غربي جديد. يأخذ التيارات الجديدة في الغرب ويحاول تطبيقها. يرى مثلا ان الكتّاب يضعون سهما فيقوم بنفس العملية. ولكن الكاتب العربي لا يعرف هذا. في رأيي ان مـا يجب أن يدخل إلى اللغة العربية يجب أن يـدخل عــن طريق نفس اللغة.

**الدكتور عبد الكبير الخطيبي**

مجلة «المستقبل» العدد ٧٨/٩٤

# التفكير العلمي

لو سئلت عن أهم كتاب عربي صدر عام ١٩٧٨ لأجبت بدون تردد انه كتاب «التفكير العلمي» للدكتور فؤاد زكريا أستاذ الفلسفة بجامعة الكويت.

وأهمية هذا الكتاب ترجع ، في نظري ، إلى أنه يعالج موضوعاً هو موضوع الساعة في العالم العربي. فالعرب لا ينقصهم المال ، فقد تفوّقوا على اليهود في غناهم ، وليس لديهم مشكلة تتصل بالجانب الروحي أو الثقافي في حياتهم ، فطريق الجنّة هي طريق كتبهم الدينية ، وإنما الذين هم بأمسّ الحاجة إليه ، لمواجهة هذا العصر وإحراز التقدم الذي وصلت اليه الأمم الناهضة ، إنما هو التفكير العلمي الذي هو سمة العصر واداة التقدم.

ليس التفكير العلمي عنقاء نشاط معين عند العربي ، بل هو عنقاء كل نشاط ، من السياسة ، إلى الاقتصاد ، إلى الثقافة ، إلى الحياة اليومية العادية. وقد يظن البعض أن التفكير العلمي المفقود عند الجمهور موفور بكثرة عند جمهور الدارسين والباحثين ، ولكنه ، حتى عند هؤلاء ، ليس دائماً مكرّماً التكريم المطلوب ، مع انه من المفترض أن ينزل عندهم أطيب منزلة. ولكن هذا ليس هو الواقع ، فكثيراً ما شكت الدراسات والبحوث العربية ، حتى تلك التي ينبغي أن تكون غارقة في العلمية والموضوعية ، من نقص في العلمية والموضوعية ، أي من فيض في العاطفة أو الغرض أو التعصّب أو سواها من الآفات التي تعيق البحث العلمي ، وتمنع في النتيجة من الوصول إلى يفاع الاستبصار ومنطقة اليقين.

قد لا تكون قراءة كتاب «التفكير العلمي» لفؤاد زكريا كافية لتحقيق معجزة ، ولنقل القارئ من مرحلة اجترار الماضي والتغني بامجاد الأجداد إلى مرحلة النهج العلمي في التفكير ، فهو كتاب في النهاية لا أكثر ، وما الذي تستطيع أن تفعله الكتب حتى الجيدة أحياناً؟ ولكن اضاءَة شمعة كما يقول أهل الصين خيرٌ من لعن الظلام ، وإذا كان التفكير العلمي هو نتيجة مران موصول ، وإعداد دقيق ، وخميرة عصور عريقة في تقاليدها العلمية ، فإن هذا الكتاب من صوى الطريق ، لأنه يتضمّن في كل صفحة من صفحاته ، إن لم نقل في كل فقرة ، هموم النخبة وقلق الروّاد.

وفي الوقت الذي أفلح فيه العالم المتقدم ، بغض النظر عن أنظمته الاجتماعية ، في تكوين تراث علمي راسخ امتد في العصر الحديث طوال أربعة قرون وأصبح يمثل في حياة هذه المجتمعات اتجاهاً ثابتاً يستحيل العدول عنه أو الرجوع فيه ، في هذا الوقت ذاته يخوض المفكرون في عالمنا العربي معركة ضارية في سبيل إقرار أبسط مبادئ التفكير العلمي ، ويبدو حتى اليوم ، ونحن نمضي قُدُماً إلى السنوات الأخيرة من القرن العشرين ، أن نتيجة هذه المعركة ما زالت على كفة الميزان ، بل قد يُخيَّل إلى المرء في ساعات تشاؤم معينة أن احتمال الانتصار فيها أضعف من احتمال الهزيمة.

وفي هذا المضمار يشير الكتاب إلى أمرين يدخلان في باب العجائب حول موقفنا من العلم في الماضي والحاضر.

الأمر الأول هو أننا بعد أن بدأ تراثنا العلمي في العصر الذهبي للحضارة العربية ، بداية قوية ناضجة سبقنا بها النهضة الأوروبية الحديثة بقرون عديدة ، ما زلنا إلى اليوم نتجادل حول أبسط مبادئ التفكير العلمي وبديهياته الأساسية. ففي الوقت الذي يصعدون فيه إلى الكواكب ، نتجادل نحن عمّا إذا كانت للأشياء أسبابها المحددة ، وللطبيعة قوانينها الثابتة ، أم العكس.

وأما الأمر الثاني فهو أننا لا نكفّ عن الزهو بماضينا العلمي المجيد ، ولكننا في حاضرنا نقاوم العلم أشدّ مقاومة ، بل إن الأشخاص الذين يحرصون على تأكيد الدور الرائد الذي قام به العلماء المسلمون في العصر الزاهي للحضارة الاسلامية هم أنفسُهم الذين يحاربون التفكير العلمي في أيامنا هذه.

التفكير العلمي طريقة في النظر إلى الأمور تعتمد أساساً على العقل والبرهان المقنع ، وهي طريقة يمكن أن تتوافر لدى شخص لم يكتسب تدريباً خاصاً في أي فرع بعينه من فروع العلم ، كما يمكن أن يفتقر إليها أشخاص توافر لهم من المعارف العلمية حظ كبير ، واعترف بهم المجتمع بشهاداته الرسمية فوضعهم في مصاف العلماء.

ولكن التفكير العلمي بالنسبة إلى العربي يبدو اليوم أكثر من طريقة في النظر إلى الأمور ، إنه الطريق !

جهاد فاضل

# مقابلة مع جماعة الثقافة الجديدة في المغرب :
# الايديولوجيا وعي مغلوط للتراث

أدار الندوة :
## پول شاوول

هذه الندوة مع جماعة « الثقافة الجديدة » في المغرب. تناولت ثلاثة محاور أساسية : مفهوم « الثقافة الجديدة التي» تقترحها هذه الجماعة، من خلال كتاباتها وممارساتها الابداعية والنقدية في المجلة التي تحمل اسم هذا التجمع، ومسألتي الحداثة والتراث. اشترك في هذه الندوة محمد بنيس (شاعر وناقد، والمدير المسؤول عن المجلة) عبد الكريم برشيد (مسرحي)، عبد الله راجع (شاعر) مصطفى المسناوي (قصاص وناقد) وأحمد بنميمون (شاعر).

انطلقت الندوة من سؤال لنا حول مفهومهم للثقافة الجديدة :

**محمد بنيس** : عندما نتحدث عن الثقافة الجديدة نجد ان هذا العنوان لا يشمل المجلة التي تحمل هذا الاسم فقط، لكنه يتسع ليشمل مجموعة مهمة من المثقفين والانتاجات الفكرية والابداعية الموجودة على الساحة الوطنية.

وربما أمكن القول بأن بوادر هذا التوجه الثقافي بدأت تظهر منذ نهاية الستينات وبداية السبعينات. ولم تأت المجلة إلاّ للمّ شتات مجموعة من الأصوات التي كانت تعبر عن ارائها وتنشر نتاجاتها، حسب ظروف متفاوتة من حيث الامكانيات، في الصحافة المغربية والعربية. إذ انه اضحى لدينا شعور بأن عملاً ثقافياً، يريد لنفسه ان يكون متجانساً وباحثاً عن تكامله ووضوحه، لا يمكن ان يحقق فعاليته إلا في اطار البحث عن اسلوب عمل مغاير لما كان عليه العمل آنذاك.

**شاوول** : هل تعتبرون، انكم، من ضمن هذا التوجه، تشكلون بديلاً؟

**محمد بنيس** : انما نبحث عن بديل...

**شاوول** : تقولون جديدة. ما المقصود بهذه الجدّة. وجدّة بالنسبة إلى من وإلى ماذا؟

**مصطفى المسناوي** : لا نسعى باسم هذا الجديد إلى اضافة ثقافة إلى الثقافات الموجودة في المغرب، ونسقط في الأخطاء نفسها التي سقطت فيها هذه الثقافات. المقصود بالجدّة شيء آخر. قصدنا بها عندما صغنا هذا الاسم هو ثقافة تحاول ان تتجاوز جميع الثغرات التي سقطت فيها مختلف الثقافات الموجودة في المغرب.

**شاوول** : تقصدون ان هذه الجدة التي تقترحونها هي من ضمن الثقافة

المغربية فحسب؟

**مصطفى المسناوي**: في المقام الأول، نعم. مثلا، مجلة «الثقافة الجديدة» توزع فقط في المغرب. وإذا كان همنا إيجاد هذه الثقافة الجديدة مرحلياً داخل حدود المغرب، فمن الممكن أن تأخذ في مرحلة لاحقة بعداً عربياً. ونحن، في هذا المجال، نحس ونرى التخلف التاريخي الموجود في النتاج الثقافي المغربي بالنسبة لما هو في المشرق. مثلاً لماذا لم ينتج المغرب قصاصين كيوسف ادريس أو روائيين كنجيب محفوظ؟

**عبد الله راجع**: احب ان اضيف توضيحاً لما قاله الاخوان حول مفهوم الجدّة في «الثقافة الجديدة». الثقافة الجديدة، جديدة، بالمقارنة مع الثقافات الموجودة في المغرب، والتي ان شئنا نقول انها تتوزع إلى ثقافة سائدة وثقافة اصلاحية. تأتي الجدة من هنا: من كون «الثقافة الجديدة» تقف في مواجهة الثقافتين المذكورتين. وعلى هذا الأساس، فان الاصوات التي تظهر في «الثقافة الجديدة» كمجلة، ما كان لها ان تعبر عما تريد. إلا في هذا الاطار، كاختيار اساسي.

**عبد الكريم برشيد**: دائماً نبقى في اطار الاسم الذي هو «الثقافة الجديدة» لنرى بان تيّار المجلة ارتبط بزمن. ونعرف ان الزمن شيء متحرك في حين ان الثقافة المحافظة شيء ثابت وساكن. من هنا، تكون المجلة كمحاولة لكسب المعاصرة من جهة ومحاولة ثانية للتعبير عن الأصوات التي ظهرت مؤخراً، والتي استوعبتها من قبل مجموعة من المجلات والملحقات الثقافية المختلفة. ويبقى ان الجدة شيء نسبي، باعتبار ان ما هو جديد الآن، قد يصبح قديماً. من هنا ان الجدة نظرٌ مستقبلي، أكثر مما هي ارتباط بالآن.

**احمد بنميمون**: أنا أعتبر الجدة في اسم المجلة ردة فعل اتت في مرحلة كان من المفروض ان تشهد مثل ردة الفعل هذه. نحن جيل نشأنا وتفتحت عيوننا على مجلات لم تكن لتسمعنا الا اصوات الماضي. ولم تكن تمثل إلا النزعات الماضوية على اختلاف الصيغ الجديدة التي تحاول ان تعبر بها عن رؤيتها للعالم وللانسان. من هنا تأخذ الثقافة الجديدة طابعاً مميزاً لها باعتبار ان الأصوات التي تأتي من خلالها هي جديدة في الفكر وفي طرق الممارسة التي تقترحها.

**مصطفى المسناوي**: مسألة الجدة يمكن طرحها من زاوية ثانية ملخصة ومكثفة: واصدار المجلة كان رداً على سؤال طرحه علينا الواقع المغربي؛ اي ليس الواقع الثقافي فقط وانما الاجتماعي والتاريخي. هذا السؤال هو أن الثقافة المغربية لم تكن في مختلف تجلياتها ثقافة بمعنى الكلمة. أي انها كانت مجرد ثقافة معرفة. أي أن أغلب المثقفين المغاربة كانوا يعتبرون ان الثقافة هي مجرد امتلاك لمجموعة من المعارف يستعرضونها على الناس، اما لأجل خلق حالة من الانبهار لديهم أو لأجل تشويه أو تحريض معرفتهم بالواقع. هذا ما أدعوه بثقافة المعرفة التي تذكرنا بثقافة القرون الوسطى. الثقافة كما كنا نفهمها هي فعل وليست مجرد معرفة. هي اداة تجعل الانسان المغربي على معرفة بواقعه. إلا أن هذه المعرفة فقط وسيلة لأن يغيّر لصالحه.

**شاوول**: هل تعتقدون ان هذا الطرح للثقافة الجديدة في المغرب، كأداة تغيير وفعل، لم يسبقكم اليه احد؟

**محمد بنيس**: ربما اراد الأخ مصطفى ان يركز على الثقافة السائدة. في الدرجة الأولى، التي كان لها ولا يزال التأثير الكبير في تسيير الوعي الخاطىء، المعرفة والواقع معاً. بطبيعة الحال هذه الثقافة قد بدأت مواجهتها منذ بداية الحركة الوطنية في المغرب. ولكن هذه المواجهة كانت تحمل مستوى خاصاً، هو الآخر، يمكن أن نسميه محدوداً. وفي هذا الاطار نجد أن هذه الثقافة لم تتحول، منذ الثلاثينات إلى السبعينات، بشكل يجعلها تستوعب ما هو موجود على الصعيد الملموس للواقع. وربما كان كتاب «الأيديولوجية العربية». موجهاً بالدرجة الأولى للوعي بهذه الأزمة.

اذن الثقافة الجديدة عندما بدأت كمشروع بسيط، وهي لا تزال كذلك. كان العاملون على وجودها يشعرون بثقل السؤال الرئيسي: ما دور المعرفة في تغيير الواقع لصالح المستقبل والتحرر. وبالتالي، فما هي الثقافة التي نريدها؟ نحن لا ننكر ايجابيات الماضي ولكننا نقول ان هذه الايجابيات ظلت محدودة. وباتت تتقلص مع مرور الزمن.

**شاوول**: كأنك تلغي في كلامك بعض المقدمات الرئيسية التي سبقت قيام حركة الثقافة الجديدة، سواء في المغرب العربي أو في المشرق...

**مصطفى المسناوي**: تخلّف المغرب في المستويات الاجتماعية والثقافية بالنسبة إلى دول المشرق العربي، يجعل المغرب كالمانيا في القرن الثامن عشر بالنسبة إلى فرنسا وانكلترا. نحن في المغرب، عشنا، على صعيد الفكر، ما عاشته مصر وسوريا والعراق على صعيد الواقع. المرحلة الناصرية عشناها فكرياً، لم نعشها مادياً. أغلب المثقفين في الستينات، كانوا يرون في صعود عبد الناصر المثل الأعلى للثقافة القومية. هذه الثقافة القومية لم تتحقق ولم تجد لها مؤسسات تحققها في المغرب. هذا لا يعني انها مرحلة ثابتة... انما نحن تجاوزناها في البحث عن مرحلة أكثر تقدماً. من هنا جاء استلهامنا للكتابة العربية التي تبدو متقدمة. خصوصاً تلك التي ظهرت في أواخر الستينات وأوائل السبعينات... وخصوصاً في لبنان ومصر والتي بدت أكثر قدرة على تقديم جواب يحل الاشكالية نفسها المطروحة عندنا في المغرب.

**شاوول**: على صعيد الطموح، تبدو مجلة «الثقافة الجديدة» وكأنها استمرار لبعض المجلات الأدبية في لبنان «الأداب»، و«شعر» و«مواقف»؟

**محمد بنيس**: لم يكن صدفة ان يرتبط عدد واسع من جيل السبعينات في العالم العربي، وليس في المغرب فقط، بتجربة «مواقف» أكثر مما ارتبط بمجلة «شعر» ذلك ان «مواقف» ربما كانت لها الجرأة في طرح العديد من القضايا بصيغة يمكن ان اسميها ليبرالية متفتحة. وقد حاولت «مواقف» ان تتجاوز بعض اخطائها التوجيهية في أعدادها الأخيرة. على ان العلاقة لم تكن في يوم من الأيام، بالنسبة الينا، تعني انعدام الفرق. ان الثقافة الجديدة مجلة عربية تصدر في المغرب وموجهة اساساً لطرح قضايا الثقافة المغربية، لأن هذه القضايا متعددة ومتراكمة وتحتاج لاجيال مفكرة ومبدعة تتحمل ارث التخلف التاريخي ثقافياً في المغرب وهي تضع في اعتبارها أن قارئها الأول هو المغربي. إلى جانب ذلك، نحن انطلقنا من خصوصية المرحلة التاريخية المغربية، وجعلنا منها مجالنا الأول للبحث والنشر. هاتان النقطتان تكفيان لتعيين الفرق الموجود بيننا وبين «مواقف» سواء في تصورها للعمل الثقافي أو في نوعية مجال هذا العمل وفي نوعية القارىء.

**شاوول**: لنتوقف عند النتاج الإبداعي في المجلة، هل تعتبرون ان له علاقة بـ «شعر» أو بـ «مواقف»؟

**مصطفى المسناوي**: الفرق بين الثقافة الجديدة وسواها في المشرق يرجع، بالدرجة الأولى، إلى الهدف. هذا الهدف، هو محاولة خلق ثقافة جديدة بالنسبة إلى المغرب، داخل الاطار المغربي. هذا المغرب الذي لم يبدع ثقافة يمكن تعميمها على العالم العربي كمصر وسوريا ولبنان. المغرب كان يقرأ ما ينتجه المشرق ولم ينتج ثقافة مغربية يمكن ان يقرأها المشرق بالطريقة نفسها. اننا ننطلق من وضعية تاريخية معقدة، ليست هي بالتأكيد وضعية المشرق، لذلك نحن نجهر بالعمل الديمقراطي وبتعدد الأصوات الوطنية والتقدمية المغربية. هذا يبين اختلافها مع التجارب الابداعية التي طرحت التغيير العربي. هناك تراكم ثقافي في المشرق. هذا التراكم غير موجود في المغرب. ما زلنا في طور التأسيس. هذا لا يعني اننا نريد تكرار الخطوات التي مرت بها الثقافة في المشرق، وانما نريد استيعابها وتجاوزها واعطاء ثقافة تحررية وانسانية.

**شاوول**: من ضمن هذه الأرضية الثقافية التي تتحركون عليها، كيف تتوجهون إلى «الحداثة»؟

**محمد بنيس**: أولاً مصطلح الحداثة مصطلح فضفاض، كما هو مصطلح المعاصرة والمصطلحات التي وضعتها بعض الحركات الأدبية بعد الحرب العالمية الثانية. ذلك لأن هذه المصطلحات لا تأتي من نسق داخلي، وبما يسمى حالياً، في قراءة النص، بالجدلية الباطنية للعمل الأدبي، بالنسبة إلى الأدب العربي الحديث ككل. ولذلك لن أعطي مصطلحاً بديلاً. ما أريد ان أعطي، في رأيي، كيف نرى الكتابة مستقبلاً. شخصياً أرى ان مواجهة هذا السؤال بموضوعية قد يرعبنا في بعض الحالات، اذا كنا صادقين في الابتعاد عن التعريفات الجاهزة. بطبيعة الحال، يمكن القول ان أغلب الابداع العربي الحديث هو اعادة لسؤال غربي وتبنٍّ لجواب غربي . الاشكالية الرئيسية المطروحة على ما نريده ان يكون كتابة، هو كيف يمكن ان نحل تناقض الماضي والحاضر، وفي الوقت نفسه نحل تناقض الشرق والغرب. لا يمكن ان يتم الجواب على هذا السؤال الا عند استيعاب واعٍ لـ «من نحن»؟ و«ما هو الغرب» هذا السؤال المكرر والمعاد. ولذلك فان الحداثة هي سؤال أكثر مما هي جواب. سؤال له خصوصيته بالتأكيد.

**احمد بنميمون**: انا أعترف بأن الحداثة مصطلح فضفاض. وتحديده، أو بديله، بالأصح يوجد في الاسم الذي تحمله مجلتنا، وفي الفكرة التي تريده بديلاً من الفكر السائد أو المتصالح عليه. وأرى الحداثة ليست في مستوى جدلنا الآن مع الغرب أو في مستوى قطيعة يمكن احداثها. ولكن في مستوى تفاعلنا مع الواقع الذي نتأثر به ونحاول ان نؤثر فيه. الجدة هي المصطلح البديل.

**مصطفى المسناوي**: نحن نتكلم عن الحداثة بشكل مجرد. نحاول ربطها بجانبين من جوانب ما ندعوه بالثقافة. وهما الابداع والفكر. فلنطرح سؤالاً كالتالي: هل الحداثة بالنسبة إلى الابداع الفني هي استعمال «أحدث» ما ظهر في مجال الشكل الفني في مكان آخر وهو الغرب. وهل الجدة في الفكر استقدام احدث المذاهب والمناهج الفكرية التي تظهر في المكان نفسه؟ أعتقد ان طرح المسألة بهذا الشكل خاطىء اصلاً. فليس كل جديد متقدماً بالضرورة. بل قد تظهر انواع من الجدة متخلفة عن اشكال قديمة موجودة. السؤال الذي يصبح مطروحاً: كيف نختار؟ كيف نستطيع ان نختار بين المتقدم، بين هذا الحديث وذاك القديم؟ الجواب في رأيي يجب ان ينطلق من الانسان. علاقة الحداثة والانسان. ماذا يستطيع هذا الحديث ان يقدم لوعي الانسان، بمجتمعه، بواقعه، والى أي حد يستطيع ان يمكنه من الاسهام في تغيير مجتمعه وتاريخه نحو مستقبل أكثر انسانية.

**عبد الكريم برشيد**: الحداثة هي أساسا انتماء. وعندما نقول انها انتماء، فذلك سيجرنا إلى السؤال: انتماء إلى أي شيء؟ هل للزمن؟ أم للانسان؟ ذلك لأن هناك الزمن الحديث. وهناك أيضاً القضايا الانسانية الحديثة. هذه القضايا، التي هي بالضرورة، متحركة. لكن هذه الحركة ليست عشوائية ولا تتم عبر خط طولي مستقيم ولكنها تدور حول محور أساسي هو الإنسان. وبهذا المفهوم يمكن أن نقول عن سوفوكل انه كاتب مسرحي حديث. لأنه، وبعد مرور ٢٥٠٠ سنة، ما زال يعبر عن القضايا الاساسية في الوجود. أما عندما نطرح الحداثة كارتباط بالزمن الحاضر، فان ذلك لا بدّ ان يفضي بنا، في النهاية، إلى استعارة الحداثة من دون أن نعيشها. وذلك لأننا نصبح مطالبين بان نلحق بكل ما هو غربي، لأن الغرب يصبح حينئذ رمز الحداثة ورمز المعاصرة. لذلك فاني أربط الحداثة بالانسان أكثر من ارتباطها بالزمان.

**عبد الله راجع**: في اعتقادي ان العلاقة، دلاليّةً كانت أم تماثليةً، بين البنية الذهنية لفئة اجتماعية ما، وبنية النص، تدخل في مفهوم الحداثة. الحداثة هنا تعني هذه العلاقة. وهنا يطرح نفسه السؤال الذي أشار اليه مصطفى: الحداثة بالنسبة إلى أي شيء؟ وبالنسبة الى من؟ ذلك ان تعدد فئات اجتماعية وتعدد بنياتها الذهنية، يقود إلى أنماط من الحداثة تتعدد بتعدد المشارب الثقافية التي تعود اليها الفئات الاجتماعية.

**شاوول**: كيف ترون العلاقة بين هذه الحداثة التي تكلمتم عنها وبين التراث؟

**أحمد بنميمون**: تبنّي الانتقاء هو موقف ناقص. ولكن هذا لا يدل على أن الذي يستفيد من التجارب، القادرة على التأثير في اتجاه ايجابي في واقعنا، غير مشروعة استفادته. هذا الجانب الايجابي يمكن تعريفه بانه هو الامتداد الانساني، فلا يمكن اعتبار أي شخص منقطعاً عن ماضيه. وليس تبنياً للانتقائية أو تبريراً لها قولٌ كهذا.

**مصطفى المسناوي**: بخصوص كلمة انتقائية، أعتقد أنها غير دقيقة تماماً، بحيث أن الشخص الذي نسميه انتقائيا، يجمع الاشياء استناداً إلى بنية ذهنية معينة. أو اذا شئنا التعبير بدقة أكثر أن نستعير مصطلحاً من الفيزياء النسبية، وهو مفهوم «المنظومة المرجعية»، ان لكل شخص أو جماعة منظومتها المرجعية الخاصة بها التي توحد بفضلها بين مختلف الاجزاء التي تبدو لنا نحن، انطلاقاً من منظومتنا المرجعية الخاصة بنا. انها متنافرة وانتقائية. فأعتقد ان ما ينبغي البحث عنه، ما اسميناه بالانتقائية، ليس هو الجمع بين العناصر المختلفة، وانما هو الخط الرابط بين مختلف العناصر المشتتة، وهو ما أسميته المنظومة المرجعية. انطلاقاً من هذا يمكن التحدث عن علاقتنا بالتراث. شخصياً، اعتقد أن موقفنا من التراث لا ينبغي ان يكون هو البحث عما يسمى بالايجابيات وتمييزها عن السلبيات. وانما أعتقد ان تعاملنا مع التراث على اساس فهم خصوصيته، ونعني بذلك نظامه الداخلي، لنعرف، داخل هذا النظام، ما هو سلبي وما هو ايجابي.

**شاوول**: التعامل مع التراث على أساس فهم خصوصيته، أو ما أسميته

بالنظام الداخلي. كيف السبيل إلى التوصل إلى هذا الفهم، عن طريق الايديولوجيا مثلاً أو خارج الايديولوجيا أو من خلال سبل أخرى؟..

**محمد بنيس**: هنا، لا بدّ من أن نفهم ما معنى ايديولوجيا. ان استعمالها في هذا السياق وارد في تعارضها المطلق مع العلم. التحليل الملموس للواقع الملموس. إذن الايديولوجية في هذا المعنى، هي الوعي الخاطىء. هي اللاعلم. وبطبيعة الحال، فان الثقافة السائدة في العالم العربي فلكها ثقافة أيديولوجية. بمعنى انها ما تزال تلصق التراث بقراءة، هي من الدرجة الأولى، لاهوتية. ان معظم الذين يدّعون الاهتمام بالتراث في العالم العربي ويدعون الحفاظ عليه ومواجهة المخربين له هم أول من يمحون هذا التراث، عندما يقرأونه بوعي مغلوط أي بوعي ايديولوجي. ومهمة المثقفين الذين يريدون ان يحلوا بعضاً من مجموعة التناقضات الفكرية والحضارية التي يعيشها العالم العربي هي كيف يقومون بقراءة مضادة للقراءة الرسمية والسائدة للتراث. ولا يمكنهم ان يقبلوا على عمل كهذا الا في اطار تبني المنهج العلمي في قراءة المتن الفكري والابداعي معاً، المنتج قديماً في العالم العربي.

ان مشكلة التراث واعادة قراءته، أي ضرورة اعادة انتاجه وكتابته، موجودة منذ أقدم الفترات في الثقافة العربية، منذ المراحل المتأخرة في العصر الجاهلي على مستوى الشعر مثلاً. وفي كل مرحلة متميزة من التحولات الاجتماعية والتاريخية نصادف هذا التراث يطرح للتساؤل ويعاد توظيفه في مخطوطات ما، تقبل عليه كل فئة اجتماعية على امتداد شساعة العالم العربي والاسلامي من حيث تصورها للحاضر والمستقبل.

ان التراث، في امتداده المستقبلي، لا يمكن، كي نحافظ عليه الاّ ان نمارس قراءة مغايرة نقدية حتماً وعلمية لا ايديولوجية بالضرورة.

## « دشر قمرنا يا حوت »
## لفرقة السندباد
### [ التنفيذ دون الطموح ]

« دشر قمرنا يا حوت » . العمل المسرحي الأول « لفرقة السندباد » اللبنانية . الذي قدم في « الوست هول » في الجامعة الأميركية في بيروت . وفي عدد من المناطق . يطرح من جديد مجمل مسائل تتعلق بالعمل الجماعي في المسرح من جوانبه المختلفة وأبرزها الارتجال ، وانعكاسه على طبيعة النص ، وشكل الاخراج ، والموسيقى ...

لكن ، ماذا حمل هذا الارتجال من خلال تصور فرقة السندباد ، ومن خلال النتائج التي برزت في العمل نفسه؟ في المنشور رقم واحد الذي أصدرته الفرقة ، لتعرف بنفسها ، توضيح « لمنهجية » هذا الارتجال وطبيعته : الارتجال كما مارسه مسرح السندباد « عملية تفجير عفوية ومنظمة للطاقات التعبيرية الكامنة في جسد الممثل وصوته والتي تكشف في تجلياتها المختلفة الخلفيات التي تتأتى من انخراط الممثل في دورة الحياة اليومية : الجسد هو « حامل أخرس » لهذه الخلفيات ، تحوله لعبة الارتجال إلى « ناطق » وفي نطقه تولد لغة المسرح » . ويضيف المنشور : « خلال الارتجال تأكدت لنا عدة مسائل : تفاصيل الحياة اليومية . تداخلها بالبعد التاريخي الماضي والحاضر والآتي - المسرح حيز وزمن فعلي للعب يحلم أثناءه المؤدون فيكتشفون لحظات احباط الحلم ويفضحون اللعبة أمام الحضور » . ومن خلال عملية الارتجال هذه أصبح النص كتابة جماعية ولو بقيت فيها المشاركة « نسبية ترتبط بالقدرات الخاصة والرغبة والارتياح » كما الغى الارتجال دور « المخرج في معناه السائد ... ودور المحرك اقتصر على الاثارة والدفع وبلورة بعض النواحي التقنية » ...

ان هذا التنظير مهم على صعيد التصور ، وهو حتى في صياغته « الجديدة » يشكل ، في الواقع استمرارا للمنحى التجريبي الذي عرفناه في تجارب المسرح اللبناني ابتداء بمحترف بيروت ومع ريمون جبارة وانتهاء بروجيه عساف . ومن البديهي القول ، ان هذا التصور ، هو في الأساس ، تصور غربي لهذا الاتجاه المسرحي ، سواء تبناه المحترف أو ريمون جبارة أو روجيه عساف أو أخيراً « مسرح السندباد » .

من خلال مفهوم معين . من الأجدى ، أن نتوجه اليه ، من خلال النتيجة العملية التي توصلت اليا هذه الفرقة الجديدة ، ومن ضمن هذا التصور نفسه .

بمعنى آخر : هل نجحت الفرقة في تجسيد طموحها الذي عبّرت عنه في منشورها الأول؟ الواقع أنه أجمل ما في هذه الفرقة هو « طموحها » العفوي الذي برز في محاولاتها الجدية والصادقة . ولكن هل يكفي الطموح؟ وهل تكفي النية الطيبة والصافية لانجاح عمل ما؟ تجربة « دشر قمرنا يا حوت » التي « ضبطها » رئيف كرم . تقدم لنا جواباً . إلى حد كبير . سلبياً . من خلال مجمل نقاط :

١ - عملية التراكم المرتبطة بمنهجية الارتجال ، وفي اصعدتها المختلفة ، لم تتبلور من ضمن بنية عامة تضم مجمل العناصر والأدوات الفنية ، بحيث تكوّن عملاً مسرحياً متكاملاً . فوقعت المسرحية ، في التسيّب وفي الافقية وفي الثرثرة اللفظية والجسدية .

٢ - النص ، بدا متفككا ، مطّاطاً ، مباشراً ، تتجاور فيه الحوارات من دون تفاعل ، وتتحاذى من دون تداخل ، فاقدة بذلك أثرها الفاعل كجزء مهم في العملية الدرامية .

٣ - « الاخراج » ، ضاع وسط هذه التراكمات اللفظية والحركية ، ولم يستطع تكثيف اللحظة المسرحية من خلال توحيد الحركة والكلمة ، وضبط مختلف العناصر الأخرى وربطها بها كالموسيقى والديكور . فجاءت ، هذه العناصر ، شتاتا تنتظر من يجمعها ويصهرها في صياغة مسرحية مقنعة .

ولهذا وجدنا ، ان الممثلين ، اهدروا طاقات وجهودا كبيرة بحركات وصيحات واشارات افلت عنانها ، وتبددت بين مسافة الخشبة المسرحية والقاعة .

لكن ، رغم هذه السلبيات البارزة في عمل « فرقة السندباد » وهي « سلبيات » قد ترافق كل بداية تطمح ، وكل اطلالة ترسم لها افقاً متجاوزا ، هناك ملامح لامكانية تعميق الخط التجريبي الذي بدأ ارتسامه في الستينات ، كما أن هناك شجاعة ووضوحاً في تشريح الواقع اللبناني في مستوياته الاجتماعية والسياسية ، وخصوصاً واقع

الحرب وما بعدها وما هيأ لها ورافقها وتلاها من عوامل وتناقضات.

## «كلنا للوطن» لبغدادي: فيلم تسجيلي مضاد لسينما الشعارات

مع ان المخرج اللبناني مارون بغدادي قد استهل عمله السينمائي بفيلم روائي طويل «بيروت يا بيروت»، فانه حقق بعده عددا من الأفلام التسجيلية القصيرة والطويلة أبرزها: «تحية إلى كمال جنبلاط» (٤٥ دقيقة)، «تسعون» (٥٠ دقيقة)، «أجمل الأمهات» (٢٨ دقيقة)، «بيروت للذكرى» «الجنوب بخير، طمنونا عنكم». لكن أبرز هذه الأفلام وأهمها فيلمه الأخير «كلنا للوطن» (٧٥ دقيقة). الذي عرضه في معهد غوته ويقدمه، في عروض خاصة وعامة، في بيروت والضواحي وفي بعض المناطق اللبنانية.

في هذا الفيلم، نحس ان مارون بغدادي استطاع أن يستفيد من تجاربه السابقة من ضمن المنظورين السياسي والتقني، ويوظف هذه التجارب لانضاج تجربته الأخيرة.

وبغدادي، في هذا الفيلم، شأنه في باقي الأفلام، يتحرك، على أرضية سياسية، يحاول من خلالها تشريح الواقع اللبناني السائد، وكشف التناقضات الاساسية التي يعبر عنها. وهو، من هذه الأرضية السياسية نفسها، يتوجه إلى واقع الجنوب بكل تناقضاته الاجتماعية والسياسية والوطنية والاقتصادية، مركزاً على هذه المحاور الرئيسية لاعطاء فكرة مكشوفة عما يعانيه هذا الجزء الجريح من لبنان. ولكن، بغدادي، على انحيازه الذي عبر عنه بلغة الكاميرا، أراد أن يعبر الجنوب بكل أطرافه وفئاته عن واقعه. أراد. وبهاجس المسيس الذي يسعى إلى اماطة اللثام عن كل واقع، ان يقدم «الحقيقة» كما يراها أطراف الصراع. وكما يمارسونها في حياتهم اليومية.

ولهذا نراه أتاح في المجال للجميع بان يعبروا عن قضاياهم وتوجهاتهم ومفاهيمهم بدءاً من الفلاحين والمحرومين حتى أطراف الصراع المباشرين في تلك المنطقة ومرورا ببعض المثقفين ورجال الدين.

هذا الاسلوب من العمل. قد يلتبس على البعض فيتراءى له أن بغدادي يريد أن يلعب لعبة حيادية وخارجية، لكنه في الواقع أراد أولا وأخيرا أن يقدم فيلما سياسياً، وفيلما سياسيا منحازاً. وانما تجنب الطريق السهل الذي يتبعه معظم العاملين في السينما السياسية، وهو طريق الخطاب والأدب والصراخ والمباشرة. هرب بغدادي من سينما الشعارات واليافطات. والتي ليست في النهاية سينما لا من قريب ولا من بعيد، واختار الطريق الصعب للوصول إلى لغة سينمائية رفيعة تعبر عن دافع سياسي معين.

ولهذا، يمكننا قراءة «أفكار» بغدادي و «مواقفه» من اللغة السينمائية نفسها: الصورة هنا. تعبر عن الموقف. وطريق المزج والمونتاج والتقطيع والتركيب. هي ابجدية بغدادي.

## الكومبيوتر في الأبحاث الأركيولوجية

في تشرين الثاني «نوفمبر» عام ١٩٢٢، اكتشف عالم الآثار (هوارد كارتر) كنوز (توت عنخ آمون). وهو الاكتشاف المثمر الأشد أهمية من سواه، في التاريخ المصري القديم.

وبعد خمسة وستين عاماً على ذلك، استمر العلماء في أبحاثهم الأركيولوجية في الصعيد ودلتا النيل. واستخدموا الكومبيوتر والرادار والأجهزة السمعية والكثير من المستحدثات العلمية لدراسة ظاهرة التلوث المديني التي تهدد هذه المناطق الغنية بالآثار.

وتعتبر منطقة الدلتا منطقة واعدة في مجال الكشف عن الآثار. وهي تشتمل على مدينة يعود تاريخها إلى خمسة آلاف سنة وتسمى (منديس). يتوقع العلماء أن يتم الكشف عنها في الأعوام القليلة القادمة.

وقبل عشر سنوات. بدأ العلماء باستخدام الكومبيوتر في دراسة (٣٥,٠٠٠) قطعة حجرية تشكل هيكلاً لأخناتون. ويأمل هؤلاء بإعادة بناء هذا الهيكل الذي تعرض للتخريب في القرن الرابع عشر قبل الميلاد كما أشار إلى

ذلك عالم الآثار الكندي (دونالد ردفورد).

وقد استخدمت أشعة (غاما) من أجل العمل على اكتشاف الفجوات في اهرامات الجيزة. واستخدمت أيضاً الإشارات المغناطيسية الكهربائية للبحث في التلال الجافة في مقبرة ثيبن الكبيرة الواقعة إلى الغرب من الأقصر.. إلا ان البحث لم يسفر عن اكتشافات أثرية جديدة حتى الآن.

وأشار عالم الآثار الكندي (ردفورد) ان الكومبيوتر كان مجدياً في فرز القطع التي يتألف منها هيكل أخناتون.

وقام (مركز شيكاغو) التابع للمعهد الشرقي لجامعة شيكاغو باستخدام الكاميرا من أجل ما يدعوه مديره (لاني بل) بعملية إنقاذ عن طريق تصوير الكتابات المنقوشة على النصب الفرعونية قبل أن تتآكل بفعل عوامل الزمن والبيئة.

## في المكتبات

### «روسو، أو فكر العزلة»

تأليف:
جورج – أرثور غولد شميدت.
منشورات: فيبوس (Phébus)

لكل من عاش طويلاً في رفقة روسو – وهذه الرفقة هي في الواقع عزلة – يقدّم غولد شميدت كتاباً متمرداً على العرض البسيط وحتى على التلخيص، لأنه يثير في آن معاً المشاركة الوجدانية والتباين في الرأي. ان روسّو، يمثّل بالنسبة الى غولدشميدت الجهد اليائس للغرب الساعي الى بناء «الذات» الى حقيقة الوجود السامي الذي يعجز عنه الوصف.

انه يواجه أيضاً احتمال فشل هذا البحث الطويل والمأساوي عن الذات، عن الأنا. الذي بدأ مع المعجزة اليونانية – ملهمة نتاج روسو الذي لا نظير له – فيغرق هذا البحث في النسيان كأنه حادث عارض في التاريخ. في صفحاته الأخيرة، يكشف الكتاب عن التاريخ المصرّ على تدمير الأنا باضطهاد الأجساد، وحتى بافنائها، ثم بالنزعة الى البيروقراطية. ربما يكون ذلك كله قد سبق قوله من قبل مؤلّفين آخرين. لكن أصالة روسو، بالنسبة الى غولد شميدت، تكمن في كونه قد وضع الأنا مقابل العداوة الخارجية، والوجود مقابل اللاوجود، باكتشافه المبكّر للاستمناء، الذي سمّاه «حركة سامية، إلهية وظافرة من جانب الطفل المكتشف للمفتاح الذي يتيح له التمتع بجسده، الذي يجعل منه وحده إلهاً لنفسه وحدها، مع الذهول الحميم تمكّنه من ان يكون كذلك للآخرين».

بعد غاسندي (Gassendi) بقرن من الزمن، استيقظ روسو الطفل في عالم نفسي غريب عن طموحه الخياليّ، بما ان الأديان قد «احتكرت» النفس.

لكن، لا بد من التساؤل حول هذا. اللغز الذي نجد له جواباً: لماذا ليس لفرنسا وحدها، دون سائر الثقافات الكبرى، تشيكوف خاص أو دوستيوفسكي أو ميلتون أو هولدرلين؟ لماذا الأدب الروحاني المكتوب باللغة الفرنسية المعاصرة، هو أدب مترجم عن منشقّين سوفيات؟ في الحقيقة، لا ندري. لكن، يبدو لنا أن روسو قد وجد، في هذه الصحراء الفرنسية، الجنون بدل السعادة والمرارة بدل النصر والقلق بدل السلام، وأنه قلّما أنقذ نفسه بواسطة الاستمناء، الذي لم يكن بالنسبة اليه سوى مصدر عُصابي للشعور بالإثم. اللسية.

## أبحاث:

### «الـفـكـر، ذلك المجهول»
(L'esprit, cet inconnu)

### و «نظرية النسبية المركبة»
(Théorie de la relativité complexe)

تأليف: ج. شارون J.E. Charon
منشورات: ألبين ميشال، باريس.
Albin Michel, Paris

هل سيُنقل الفكر عبر غاز مكوّن من ضوئيات متحركة في المدى الشاسع والتّخيلي الذي يحويه داخل كل الكترون؟ وهل كان الكون ينتظر أبدياً

انتاج (من قبل الله؟) جزئية مادية أولى، تبدأ انطلاقاً منها مسيرة كل شيء؟ بعد بضعة مليارات من السنين، هل ستتكثّف المادة في «الحُفَر السوداء» التي ستتبخر «خارج» الكون؟ في آخر الأزمان، بعد عشرات مليارات السنين، هل سيكون هناك غير الالكترونات «المُرَوحنة»، المعبّرة عن «الأنا» الدهرية؟ سوف نصل الى حيث يبدو الزمان وقد توقّف. سنصل الى حيث يكون هذا التطور الهائل قد قاد الفكر في النهاية. إلى المراعي الخضراء حيث لا يزال العالم يلتقط أنفاسه. مصغياً إلى هذه الموسيقى الخفيّة التي تمتدّ الآن كلحن أثيري بين الأشكال المتحرّكة لدهور نهاية العالم هذه.

ان هذه الرؤية الشاعرية العظيمة هي التي أُختُتِم بها أحد مؤلّفي العالِم الفيزيائي جان شارون، اللذين صدرا معا مؤخراً. والأمر لم يكن مجرد صدفة بل نتيجة إرادة واعية: «الفكر، ذلك المجهول» يعرض بلغة واضحة وسهلة المنال تفسيراً ظاهراتياً (Phénoménologique) «لنظرية النسبية المركّبة».

ان لكلمة «مركّب» معاني متعددة. وقد استخدمها شارون في معناها الرياضي الدقيق. ودون الدخول في تفاصيل غير ضرورية، نقول ان كميّة مركبة هي كيان رياضي يتمتع، في شكل أو في آخر، بصفات الدوران. عندئذ، نفهم في الحال كيف كان بالامكان صنع نماذج من الهبوط اللولبيّ للالكترونات، بما ان الهبوط اللولبيّ هو الصورة التشابهيّة لدوران جسم ما حول ذاته.

منذ طاليس حتى انشتاين، من الذَرية (atomisme) الأوليّة الى التأملات الديكارتية حول المادة، ومن تأملات جيلبير ونيوتن ولايبنتز وبوسكونيك حول القوى الى تأملات فارادي وانشتاين حول مجالات القوة، كانت الأفكار الميتافيزيقية هي التي فتحت الطريق.

وهكذا، فان نظريةً حول العالم المادي لا يمكن ان تطمح الى تصوير «الواقع». فليس هناك سوى الميتافيزيقيات (أو الماورائيات) الشاملة – لأنها توتاليتارية (سواء كانت هذه التوتاليتارية دينية أم ايديولوجية) – التي تطمح بصورة غير معقولة الى ان تكون «صحيحة في ذاتها». ان النظرية المادية ليست سوى نموذج ذاتي ينظّم على أفضل وجه (أو بالأحرى على الوجه الأقل سوءاً) مجموعة كبيرة، قدر الامكان، من الأشياء المعدّة لحاجات القضية من جانب المراقب الانساني. ان النتائج المستنبطة منطقياً من بنية المسلّمات المكوّنة للنموذج تبدو مطابقة تقريباً لما يُلاحظ بواسطة التجارب «المعدّة جيداً». وذلك ليس في سبيل اثبات صحة النظرية المعنيّة. وهو أمر غير معقول بتاتاً. انما في سبيل إثبات عدم خطئها. كما فسّر ذلك بوضوح كارل بوبر (Karl Popper).

ان «قوانين الطبيعة» غير موجودة منذ الأزل. فالنتائج المنطقية للمسلّمات ذات الطابع الميتافيزيقي هي التي وُضعت أساساً لكل تنظير حول العالم. غير أن انشتاين قد اعترف صراحة بعدم وجود طريق منطقي يقود الى هذه القوانين. ولا يمكن الوصول الى هذه الأخيرة الا بالحدس المبني على نوع من الحب المدرك لأغراض التجربة.

إننا نشعر بأن شارون مأخوذ بهذا الفهم المحبّ وهذه النشوة الديونيسية.

غير ان صفاته هذه قد حملته الى قمم شاهقة بجمالها المثالي. لما أحلى وصفه للعجاج الحيوي لتلك «الآلات الدهرية»، التي هي المجرّات ثم النجوم ثم السيّارات ثم الكائنات الحية، فالانسان الأرضي الخ... من المؤسف ان يكون المؤلّف قد آمن بتفسير متخلّف قد آمن بتفسير متخلّف لثاني مبادىء لثاني مبادئ الديناميكا الحرارية. في اعتقاده بأن التطور الطبيعي للمادة يتم دائماً نحو مزيد من الفوضى. وانه من البديهي رؤية الأشياء المنظّمة تنجم عن الفوضى. بالطبع. هناك أشياء لا تتطور إلاّ بالازدياد. وبيناء الزمن بواسطة هذا الازدياد نفسه. غير ان ما يتجه طبيعياً نحو الازدياد هو التعقيد وليس الفوضى. لذلك. ينبغي التسليم بأن للنادر والمفاجئ في التطور المكاني – الزماني أهمية مساوية – ان لم تكن زائدة – لأهمية المألوف والمنتظم. ان الجوهر الميتافيزيقي غير المرئي. انما الحاضر ابداً. للمسلّمات التي وضعها شارون أساساً «لنظرية النسبية المركّبة». قد استبعد سلفاً كل هذا النادر

وكل هذا المفاجئ اللذين يفسران وحدهما انبعاث المنظم والحي، وانبعاث ذلك الفائق التنظيم الذي نسميه الفكر.

«المعجم: صور ونماذج، من القاموس الى اللفاظة».

Le Lexique: images et modeles: du dictionnaire a la lexicologie"

تأليف: آلان راي Alain Rey

منشورات: أرمان كولين، باريس. Armand Colin

من منّا لم يستعن بقاموس؟ لكن، من منّا قد تساءل، دون ان يكون لغوياً، عن كيفية صنع القاموس؟ اننا نثق عفوياً بالأداة التي نستخدمها، وقلّما يصل اهتمامنا بتاريخ اللغة الى حد التساؤل عن النشاط المعجمي. لذلك، يأتي هذا الكتاب في حينه. انه يُظهر لنا، بالتحليل والأمثلة، كيف يعمل هذا العلم الانساني الذي لا يزال مجهولاً الى حد كبير من قبل غير الاخصائيين (الذين يستندون غالباً، مع ذلك، الى نتائجه). فالمؤلف ملمّ بموضوعه: إنه مشارك في تحرير «القاموس الأبجدي للغة الفرنسية» Dictionnaire alphabétique de la langue française ورئيس تحرير معجم «Petit Robert». وهكذا، فهو مؤهّل بوجه خاص للكشف عن الأهداف التعليمية وعن المضامين الثقافية والايديولوجية للعمل المعجمي.

ولأن القاموس، في النهاية، ليس مادة طبيعية: إنه يقوم بوظائف اجتماعية، وتطوّره يتداخل مع تطور الأوضاع التاريخية الأخرى. فقاموس الاكاديمية الفرنسية، مثلاً، في القرن السابع عشر، قد قام باختيار معياري، يدفعه الى ذلك الحرص على تحديد معجم خاص بالرجل النبيل: فقد كانت الوحدة اللغوية لفرنسا تتم من فوق بينما كانت تنمو الملكية المطلقة.

اذاً، ان التيارات الفكرية الكبرى تجد تناقضاتها منعكسة في الميدان المعجمي. تصنيفية القواميس، نماذج وحدود المعجم، العلاقات بين المعجم والتحليل الأدبي، كلها موضوعات مطروقة في صفحات هذا الكتاب، غير ان أهمها دون شك هي الصفحات المخصّصة لتاريخ بعض الكلمات، على سبيل المثال.

وفي التاريخ، كما في الجملة، تأتي الكلمة في محلّها.

## التاريخ.

«روايات من سكيتيا وضواحيها»

Romans de Scythie et d'alentour"

تأليف:

جورج دوميزيل. Georges Dumézil

منشورات: بايوت. باريس. Payot

لقد أحيا جورج دوميزيل دراسة الميثولوجيات الهندية - الأوروبية، مظهراً بأنها قد تنظّمت كلها، بأشكال مختلفة، في إطار ثلاثي الوظيفة: يبدو أن أمن العالم لا يتأمّن الا اذا كان في أيدي سلطات ثلاث تتقاسم على التوالي مسؤولية السلطة والقوة الحربية والخصوبة. هذا التصور نجده في كل من الديانتين الهندية والايرانية. أما عند الرومانيين الذين يبدو مذهبهم اللاهوتي مخالفاً لمثل هذا التفكير حول قوانين العالم السماوي، اذ انه يقتصر على تصنيف الآلهة والطقوس، فيمكننا اكتشاف هذا التصور في تاريخ الأصول الملكية للمدينة.

كما ولو كان الفكر اللاتيني قد خصّص للملوك بنىً محفوظةً عادةً للآلهة. ان استنتاجاً كهذا يتيح الاثبات بأن الشعوب ذات الأصل الهندي - الأوروبي قد حافظت على وحدتها رغم تشتّتها القديم، كما حافظت على أدوات لغوية مشتركة. كما يتيح إعادة بناء ايديولوجية لا تتوفر لنا أية وسيلة أخرى لمقاربتها.

بهذا المعنى، واذا كان هذا العمل يستفيد من الدراسات المقارنة العديدة التي أكبّ عليها اللغويون واخصائيو الديانات منذ ان اكتُشفت، في القرن التاسع عشر، قرابة اللغتين اليونانية والسنسكريتية، فانه يتجاوز ذلك بكثير، لأنه يستبدل فرضيات هذه الدراسات حول طبيعة الأساطير بمقاربةٍ عقلانية:

فالاسطورة ترجع الى مجموعة من الأفكار المعدّة والمترابطة، التي نستطيع احياناً عرض تطورها المذهبي.

في هذه الحال، من الضروري التحقق مما اذا كانت بقية الشعوب الهندية - الأوروبية تعرف هي ايضاً نفس النظام الثلاثي الوظيفة. وهذا

ما قام به جورج دوميزيل في كتابه: «روايات من سكيتيا وضواحيها».

## التحليل النفسي. Le Séminaire

«الأنا في نظرية فرويد وفي تقنية التحليل النفسي»،

Le moi dans la théorie de Freud
et dans la technique
de la psychanalyse

تأليف: جاك لاكان Jacques Lacan
منشورات: Le seuil

أيا كان موقف القارىء ازاء التعليم اللاكاني - التأييد المطلق، المتحفظ أو النقد الجذري - فانه سيكون من الصعب عليه عدم استقبال هذا النص كرأي حاسم: ان قراءة هذا النص تسمح أولاً بالتحديد الدقيق لانطلاقة المحاولة اللاكانية. ولقرار الرفض الذي بدأت به هذه المحاولة.

رفض ماذا؟ رفض نقل مركز الثقل الذي يحدّد مجال عمل التحليل النفسي. لكن، يجب ان لا نصنع هذا الثقل في مستوى الخيانة المتباطئة، انما في سياق التيار الذي دشنته وريثة فرويد المباشرة، ابنته آنّا (Anna): فهذه الأخيرة، بمعارضتها للاهتمام الذي منحه التحليل النفسي لكل ما يعتبر سحيقاً - اللاوعي، الغريزي، الحُلُمي - قد سعت في الواقع الى إعادة البحث التحليلنفسي الى السطح بدل الأعماق، واضعة لنفسها مهمة جديدة: اكتشاف «ميكانيات الدفاع» الخاصة «بالأنا». فلماذا الغوص في لاوعي قديم ولا زمني، في حين ان التكوُّنات الأكثر سطحيةً والأسهل منالاً، أي تكوُّنات «الأنا»، هي ايضاً جديرة باهتمام التحليل النفسي؟

لقد قام تيار متأمرك في التحليل النفسي يتبع هذا الخط، ويظهر الجهود المبذولة على «الأنا» وكأنها جوهر المهمة التفسيرية. وهكذا، نُساق الى تمييز «الأنا» الضعيفة، المجزّأة، المنقسمة. و«أنا» المصاب بالعُصاب. و«الأنا» القوية التي تتخذ «أنا» المحلّل النفساني نموذجاً لها: ان خاصيّة «الأنا» القوية تكمن في قدرتها على دمج وتركيب جميع العناصر الجزئية المصادفة في البدء كما هي.

لقد تصدّى لاكان أولاً لهذه النظرة الى الحياة النفسانية والى السياق التحليلنفسي. ثم يفسّر لاكان المفهوم الفرويدي للتقمص النفسي ( Identification ) مشدداً على الخارجانية ( extériorité ) الأساسية للصورة التي يحاول الفرد وضع نفسه فيها.

من جهة أخرى، اجتهد لاكان في توضيح طريقة عمل النظام الرمزي أكثر مما أهتم بطبيعة هذا النظام او بمصادره المحتملة. ان تفسير ترتيب هذا النظام يرجع نوعاً ما الى استنباطه وعرض تفاصيل تكوّنه، وهي محاولات رفض لاكان، على الفور، القيام بها.

ان إحدى الثُغرات التي تسمح بعدم النظر الى النظام الرمزي كحقل ذي قطعة واحدة. وككيان ضخم. فوق طبيعي. ينوف على كل وجود. قد تكون الثُغرة المكوَّنة من التقلب الذي يميّز وضع اللفظة.

فبدل التحدث بصورة شائعة عن قوة اللغة او النظام الرمزي. يمكن في الواقع استشفاف بعض التصدّعات من ناحية العلاقات التي تقيمها اللغة مع الحياة والموت.

وفي صدد «الاشباع الرمزي» يقول لاكان: «هناك في الواقع رغبات لن تجد أي اشباع لها إلاّ في الاعتراف بها...».

وفي الصفحة الأخيرة من كتابه يستنتج ما يلي: «ان النظام الرمزي مرفوض من النظام الليبيدوي الذي يشمل كل ميدان الخيال. بما فيه بنية «الأنا». وغريزة الموت ليست سوى قناع للنظام الرمزي.

# مكتبة الفكر العربي

## «اللغة العربية في اطارها الاجتماعي» – معهد الانماء العربي

في السلسلة التي يصدرها معهد الانماء العربي في بيروت حول تحديث اللغة العربية، اخترنا لكم احدها وهو كتاب «اللغة العربية في اطارها الاجتماعي» تأليف مصطفى لطفي، والدراسة تدعو إلى تطوير البحث اللغوي العربي وامداده بمفاهيم ومنهجية علمية متطورة. ويشير المؤلف في مقدمته إلى ان البحث اللغوي الأوروبي التزم – بشكل خاص – بالمفاهيم والمقولات اللغوية التي ابتدعها قدامى اليونان. فحاكوها، بل قلدوها ولم يخرجوا عنها إلا في أزمنة قريبة حين طرحت اللغة نفسها كموضوع دراسة علمي، خارج الاطارات التقليدية تلك. وبينما يعرض المؤرخون الغربيون انفسهم لهذا التأثير اليوناني الواضح في الدراسات اللغوية، يتخذون منحى آخر في معرض تأريخهم وتقويمهم لانجازات لغويين عرب كالخليل وسيبويه وغيرهم، فيمتدحون اصالة تجسدت في انجازات تركت للغربيين مجاراة الفكر اللغوي اليوناني، لتبتدع مفاهيم واساليب خاصة في دراسة العربية. وبفضل هذه الاصالة اظهرت الدراسات اللغوية العربية القديمة، تفوقاً واضحاً وتقدماً على مثيلاتها الغربية، وكذلك العبرية.

ولا يلبث المؤرخ ان يتوقف عن حدود انجازات لغويينا القدامى، إذ جمد البحث اللغوي العربي عندها، وما طرأ في هذا المجال من بعد، لم يكن يخرج عن بعض نطاق تلك المباحث القديمة التي لم يقدر لها أي تجديد أو تطوير. (...) ازاء واقع كهذا، يجبه الباحث العربي المعاصر، بضرورة العودة إلى الأصول. ومتابعة تقاليد الفكر العربي القديم، فيجدد البحث في اللغة، ويتصدى لدراسة العربية وفق رؤية ومناهج حديثة بعد أن شرع الباحثون الاجانب اداء هذه المهمة عنا. وكخطوة أولى في هذا المجال، لا بد من التعرف إلى ما قدمته الدراسات الانسانية الحديثة من نظريات واساليب لدراسة اللغات التي أصبح لها اليوم علمها الخاص، عنيت به «علم اللغة».

فمهمة هذه الدراسة اذن التعريف بهذا العلم تعريفاً أولياً بعرض أسسه العامة، ومنطلقاته، وبعض عينات من مباحثه. فيشير المؤلف إلى ان محاولة كهذه مبنية على قناعة تكونت لديه، ومؤداها ان غياب الباحث العربي المعاصر عن ميادين ومجالات هذا العلم، يفترض أولاً التعريف به، وتطبيق أساليبه في دراسة العربية، مقدمة لمشاركات عربية تتصدى للموضوع على مستوى المشاركات الحديثة، وطموحاً في ارساء الدراسات اللغوية العربية على اسس موضوعية تمهد لقيام علم لغوي متطور (ولعل عدد الألسنية الحالي من الفكر العربي محاولة جادة وكبيرة من هذا النوع).

والكتاب، بعد كل هذا، في تسعة فصول عناوينها تدل عليها، وهي: علم اللغة الحديث (الأصول والمفاهيم)، اللغة وأثر المعطيات الاجتماعية. أثر الموقف الاجتماعي والعنصر البشري، الموضوع والهدف والاسلوب، اللغة محكية ومكتوبة، انماط الأساليب. لغة الخبر الصحافي، لغة الأدب، بين تركيب الجملة ووظيفتها. والصفحات ٢٤٦ صفحة.

## «التعـــاون الاقتصادي العربي» – معهد الانماء العربي

في سلسلة الدراسات الاقتصادية التي يصدرها المعهد كتاب للدكتور عبد الهادي يموت بعنوان «التعاون الاقتصادي العربي وأهمية التكامل في سبيل التنمية» حيث نرى فيه ان التكامل نوع من التقارب التدريجي بين بلدان ذات أنظمة سياسية واقتصادية واجتماعية متجانسة.. لذلك نجد ان وحدة البلاد العربية تشكل عنصراً مهماً لاعطاء عملية التعاون الاقتصادي كامل بعدها، لكنها ليست الهدف النهائي، انها عنصر يمكن أن يعزز الاستقلال ويعجل بوتيرة التنمية. وكل أمر، في هذا المجال، رهن بالمضمون الايديولوجي والسياسي المعطى لمفهوم الوحدة. وبعبارة أخرى، فالتطور الايجابي ليس آلياً إذا كانت إعادة تكتيل البلدان العربية هدفاً في ذاته. وفي هذا المجال لا نفتقر إلى أمثله من أمم ودول كبيرة نامية: الهند، الباكستان، اندونيسيا.

ويشير المؤلف إلى محاولات اقتصادية عديدة قامت بين بلدان عربية كان قصدها التنمية الموحده والتكامل الاقتصادي منها:

– الوحدة الاقتصادية. وبعدها الاتحاد الجمركي السوري اللبناني.. لم يستطع أي منها الصمود أمام التناقضات.

– الوحـــــدة الاقتصاديـــــة السورية – المصرية. فشلت بعد زهاء ثلاث سنوات من التجربة.

– اتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية. لم تنفذ رغم انقضاء خمسة عشر عاماً تقريباً، اعتباراً من تاريخ سريان مفعولها. كما ان السوق

المشتركة العربية. وهي المرحلة الأولى من هذه الاتفاقية نحو الوحدة. لم تنجز بعد. أضف إلى ذلك ان عدة بلدان في المنطقة ترفض أو تبدي تحفظات بصدد الطرائق. أو انها تطلب مهلة أطول لتطبيق بنود الاتفاق.

ولهذا فان كتاب الدكتور يموت يهدف إلى الكشف عن التناقضات السياسية والاقتصادية القائمة بين هذه البلدان. وهي تناقضات تشكل الأسباب الحقيقية لاخفاق محاولات التعاون الرئيسية. وذلك لاعطاء فكرة أوضح.

ولتخطيط منطلقات أكثر فعالية نحو تطور متناسق لجميع البلدان العربية دون استثناء. وهدف الكاتب ان يقدم بهذه الدراسة اسهاماً لسد الثغرة في الأبحاث الاقتصادية العربية.

وهو يجيب بالدرجة الأولى على سؤال: لماذا لم يعط التكامل بين البلدان العربية نتائج أساسية؟ ولا يعود ذلك إلى المصادفة. فالكاتب يتمكن من ابراز الأسباب الحقيقية. ويعالج أهمية التكامل لعملية التنمية. ثم ينهي بحثه بعرض منظورات العمل وامكاناته التي يمكن أن تتيح اقامة تكامل ملائم للتنمية.

والكتاب ثلاثة أقسام: الأول. وهو تمهيدي (البلقنة والطوابع المميزة للمنطقة) والثاني: دراسة التعاون بين بلدان الشرق الأوسط العربية التالية: المملكة العربية السعودية. مصر. العراق. لبنان. الاردن. سورية. اليمنان. امارات الخليج. والثالث: يعالج مفهوم ودور التكامل الاقتصادي في عملية التنمية من حيث هو عامل لا غنى عنه.

صفحات الكتاب ٤٤٠ صفحة

## «الميثاق العربي» - دار المسيرة

«الميثاق العربي» كتاب صدر عن دار المسيرة في بيروت للدكتور عادل زعبوب. وهو محاولة للكشف عن حقائق تاريخية. يكاد. على الأقل في الوقت الحاضر. لا يجرؤ أحد على البحث فيها ومعرفتها. وفي الاستهلال يشير الكاتب إلى ذلك موضحاً: الولاء الكامل لا يقوم إلا على المعلومات الكاملة والصحيحة حتى ولو لم تكن هذه المعلومات في أغلب الأحيان في صالحنا. فكما ان لكل حصان كبوة كذلك لا بد ان يكون لكل حركة سياسية - مهما أوتيت من اخلاص قومي وعمل متفان - هفوة. فطالما نحن نعمل فاننا معرضون لارتكاب الأخطاء. هكذا قال الرئيس جمال عبد الناصر وهذا ما كان رائده طيلة حياته السياسية وما قام به فعلاً. يكفي أن نذكر انه بعد وقوع الانفصال عام ١٩٦١ وقف بشجاعة أدبية لا مثيل لها في التاريخ. وذكر بكل جرأة وصراحة «الأخطاء التي يسرت للرجعية انقضاضها وحصولها على رأس الجسر الذي حصلت عليه في دمشق» هذا النقد الذاتي جعل المفكر القومي ساطع الحصري يقول: «لا يستطيع المرء أن يمنع نفسه من الانحناء أمام هذا الاخلاص وهذه الصراحة بكل تقدير واعجاب واجلال. وكذلك بعد نكسة حزيران. أعلن جمال عبد الناصر للشعب العربي من المحيط إلى الخليج الحقيقة بكاملها. وهكذا. فقد كان من أهم مميزات الحقبة الناصرية اعلان الحقائق بكاملها للشعب مهما كان وقعها أليماً. مما جعل الشعب العربي على اطلاع كامل بمجريات الأحداث السياسية. وهذا ما أغنى وعيه السياسي وعمق انتماءه القومي. وكان المشارك الفعلي في تخطيط مستقبله. لكن الأمور تبدلت الآن وصارت المعلومات التي تقدم إلى الشعب العربي مجتزأة لا تضم إلا المديح والثناء لهذا النظام أو ذاك. مما أبعد الفرد العربي عن المساهمة في صنع القرار وازدادت الهوة عمقاً بين الشعب والمسؤولين السياسيين... وتعددت الأحداث التي (لا يجوز) للشعب العربي الاطلاع عليها.

من هذه الاحداث. التي يحاولون الآن وضعها في زوايا النسيان. والتي كان من المقدر لها ان تكون تحولاً كبيراً وعميقاً في تاريخنا العربي الحديث والمعاصر لو خلصت النية. ميثاق ١٧ نيسان ١٩٦٣. فرغم أهمية هذا الميثاق. القومية والسياسية والدستورية. انما قليلون هم الذين قرأوه واستوعبوا مضامينه السياسية والدستورية. لقد شارك في وضع هذا الميثاق حزب البعث العربي الاشتراكي وجمال عبد الناصر. ووضع فيه كل منهما خلاصة تجربته التاريخية والنضالية وجاء معبراً تعبيراً صحيحاً عن التجربة الغنية لحزب البعث ولجمال عبد الناصر. فهو اذن تجسيد لمرحلة فكرية من تاريخنا العربي».

وهكذا يدخل الكاتب في تحليل هذه المرحلة ودراسة ميثاق ١٧ نيسان ومحاضر مباحثات الوحدة. والتي يمكن اعتبارها بحق. الدراسة الأولى في اللغات العربية والفرنسية والانكليزية.

والكتاب في بابين: الباب الأول دراسة سياسية تحليلية تتناول التطور الثوري والايديولوجي في الجمهورية العربية المتحدة وفي سورية وفي العراق. ثم وصول البعث إلى السلطة في العراق. وثورة ٨ آذار ١٩٦٣ في سورية. ثم الاجراءات التي اتخذت في سورية والعراق في الأيام السابقة لافتتاح مباحثات القاهرة بتاريخ ١٤ آذار ١٩٦٣. ثم يحلل الكاتب محادثات الوحدة الثلاثية من ١٤ آذار إلى ١٧ نيسان

مستعرضاً مراحل المباحثات مرحلة بعد مرحلة، ثم يستعرض الاجتماع السوري – المصري ومن ثم التحاق الوفد العراقي في الاجتماع الثالث، ثم المناقشات حول مواقف وتصرفات البعث الخ..

الباب الثاني: دراسة دستورية مقارنة والمعطيات الأساسية والمؤسسات الدستورية للدولة الاتحادية. ثم يستعرض الكاتب أشكال الدول الاتحادية في العالم. ثم تأتي الخاتمة: ميثاق ١٧ نيسان، مؤسسات الدولة الاتحادية والعلاقات بينها، بناء الدولة والمؤسسات الدستورية بها.

الصفحات ٢٨٨ صفحة

## «الأداب العربية في شبه القارة الهندية – وزارة الثقافة العراقية

من منشورات وزارة الثقافة والفنون في بغداد صدر كتاب «الآداب العربية في شبه القارة الهندية» للكاتب الهندي د. زبيد أحمد، ترجمة د. عبد المقصود محمد شلقامي وفيه فكرة واضحة عن التراث العربي في شبه القارة الهندية. والمؤلف هندي الأصل والموطن، وقد حصل بهذا الكتاب على درجة الدكتوراه من جامعة لندن سنة ١٩٢٩ ولما رجع إلى بلاده أضاف إليه وعدل فيه ثم قدم له المستشرق البريطاني جب، وطبع للمرة الأولى سنة ١٩٤٦ في جالفير بالهند ثم أعيد طبعه سنة ١٩٦٧ في لاهور بالباكستان وفي لاهور أيضاً طبع مترجماً إلى اللغة الأردية سنة ١٩٧٣.

ويتناول الكتاب موضوع اسهام الهند في الآداب العربية منذ القدم حتى سقوط دولة المغول سنة ١٨٥٧ م واستيلاء الانجليز رسمياً على تقاليد السلطة في بلاد شبه القارة. ومن ثم فان كل كتاب عربي ألفه هندي أو من يمت إلى الهند بسبب من أصل أو سكن يقع في مجال بحث هذا الكتاب. وهو يقصد بالهند في تعبيراته: البلاد التي شملها اسم القارة الهندية ويستفاد من الكتاب ان المؤلف معجب بالانجليز وأنظمتهم التي يمتدحها في اسم شركة الهند الشرقية، كما يصف الثورة الهندية الكبرى عام ١٨٥٧ م التي قادها الامبراطور بها دور شاه ضد الانجليز بأنها تمرد وشتان بين الثورة والتمرد.

والكتاب جزءان يؤرخ في الأول للاتصال والتأثير الفكري واللغوي المتبادل بين العرب والهند منذ القدم ثم يفرد فصلاً لعلوم القرآن يوضح فيه سير حركة التفسير وأصوله ودخول الهند في هذا المجال وقيمة اسهامها فيه. وهو يركز في هذا الفصل وفي غيره من الكتب التي تحمل طابع العقلية الهندية كتفسير «سواطع الالهام» وكتاب «موارد الكلم» لأبي الفيض وتفسير «جب شغب» لعبد الأحد بن امام الاله أبادي وغيرها مما هو مبسوط في ثنايا الكتاب. وذكر في الفصل الثالث ان الهنود ساهموا في علوم الحديث، فقاموا بجموع على طرق سابقة كما أعادوا جمع الحديث بطرق ومناهج اخرى. وفي فصل الفقه لا يغفض الطرف عن الاشارة بما اسهمت به الهند مثل «الفتاوي العالمكيرية» المعروفة في مصر باسم «الفتاوي الهندية» وغيرها. وتكلم في فصل التصوف على الكتب العربية الهندية في الروحانية والالهام والأخلاق والسلوك والشعر الصوفي وشرعية سماع الموسيقى وما إلى ذلك. وفي العقائد يذكر ان الهند قامت بشروح وحواش على الأعمال الكبرى وساهمت بأوفى نصيب في وضع المتون وكتب الجدل الطائفي. وهكذا يوضح كيف اسهمت الهند في كل فصل من الفصول الأخرى مثل الفلسفة والرياضة والفلك والطب والتاريخ والجغرافيا وعلوم العربية وأدبها شعراً ونثراً مركزاً على ما هو جديد مبتكر، كما انه يهتم كثيراً بابراز ناحيتين أولاهما: مراكز التعليم في الهند من حيث تاريخ ظهورها وعوامل نهضتها وثانيتهما: المخطوطات التي لها أهمية خاصة. أما الجزء الثاني من الكتاب فهو احصاء عام للكتب والمخطوطات العربية التي أنتجتها الهند في العلوم المختلفة حتى سنة ١٨٥٧ م وقد قسمه باعتبار الموضوعات إلى أحد عشر فصلاً، ورتب فيه المؤلفين ترتيباً زمنياً بحسب وفاتهم أو العصور التي عاشوا فيها مع ترجمة قصيرة لكل مؤلف عند ذكر أول عمل له، وقد صنف أعمال كل مؤلف في كل موضوع تحت عناوين ثلاثة أ، ب، جـ. فتحت عنوان (أ) يذكر الكتب المطبوعة مع اشارات بالأرقام إلى المكتبات التي توجد فيها مخطوطات هذه الكتب، وتحت عنوان (ب) يورد المخطوطات التي لم تطبع والمكتبات التي توجد بها ورقم كل نسخة، وتحت عنوان (جـ) الكتب أو المخطوطات التي وصل الينا ذكرها أو وصل إلى المؤلف لكن لا يعلم وجود نسخ منها مع النص على المراجع التي ذكرت.

أخبار الكتب

## صراع الاسلام والبترول في إيران

عن دار الطليعة في بيروت، صدر كتاب «صراع الاسلام والبترول في إيران» تأليف حازم صاغية، وهو يرسم بصورة مفصلة وعيانية لما كانته ايران في عهد الحكم الشاهنشاهي، ولما ستكونه بعد الثورة. والكتاب في عشرة فصول تحمل العناوين التالية: الجذور الدينية للمشكلة، ثقافتان تتنازعان المجتمع، التفاوت الاجتماعي ومشكلة الأقليات والمناطق، طبيعة السلطة و «الديمقراطية» وحقيقة دور الجيش، توده،الشيوعية، روسيا، الصين، من مصدق إلى حركات الكفاح المسلح، حركة رجال الدين الثوريين، الحلول والبدائل المطروحة، بعض المعادلات في العلاقات العربية–الايرانية، جذور الوعي الديني السياسي، ثم ملحق في نهاية الكتاب يطرح بعض الأسئلة حول مجيء حكومة عسكرية في إيران.

## ساعات بين التراث والمعاصرة

من منشورات وزارة الثقافة والفنون العراقية، صدر كتاب «ساعات بين التراث والمعاصرة» تأليف عبد الجبار داود البصري، وهو يحدده في ثلاثة أزمان: الزمن الأول ساعات مع الشعر وفيه:

– حواشي على القصائد المرحلية للسياب.

– السياب والتطور التكنولوجي.

– الطفل في الشعر العراقي الحديث.

– الثورة الجزائرية في الشعر العراقي الحديث.

– مع الكاظمي في عطائه الشعري.

– سليمان العيسى: الشاعر والقصيدة.

أما الزمن الثاني فهو: ساعات مع التراث وفيه:

– الوجدان العربي في شعر الفتوح الأموية.

– الأدب العربي والغرب.

من الصورة في تاريخ نظرية المحاكاة في الشعر.

وفي الزمن الثالث: ساعات مع القصة. وفيه:

– نجيب محفوظ: الطريق الى الثلاثية.

– عودة الطائر إلى البحر: الرواية–القصيدة.

– البلاغة القصصية في أدب غسان كنفاني.

والمهم في الكتاب أولاً المقدمة: الاصالة الأدبية فهي: «اصالة الاصالة انها قيمة اجتماعية قبل أن تكون قيمة فنية وتعرف في علم الاجتماع بأنها الطابع المميز لأفراد المجتمع عن غيرهم من المجتمعات ويدعونها في مصطلحهم «بالشخصية الوطنية» أو «الشخصية الأساسية» أو «الشعور الجمعي» أو «الروح العليا» أو ما هو قريب من هذه المصطلحات.

## أسرار ووثائق الثورة اليمنية

عن دار الكلمة في صنعاء، ودار العودة في بيروت، صدر كتاب «أسرار ووثائق الثورة اليمنية» أعده لجنة من تنظيم الضباط الأحرار الذين قاموا بثورة اليمن على الملكية مكونة من المقدمين: أحمد الرحومي، عبد الله محسن المؤيد، صالح الأشول، ناجي علي الأشول، محمد الخاوي، عبد الله صبره.

والمقدمة كتبها عبد السلام صبره الذي قال في خاتمتها: ان هذا الكتاب، لن يكون مرجعاً للمؤرخين والباحثين فحسب، بل سوف يكون مصدراً لكل قارئ يمني وعربي يريد أن يعرف الحقيقة عن ثورة سبتمبر (أيلول) في اليمن. تلك الثورة التي وضعت نهاية لحكم الأئمة البغيض. ووضعت البداية لحكم الشعب نفسه بنفسه من خلال فعالية الثورة الوطنية والاجتماعية والانسانية.

## الآثار الكاملة لغسان كنفاني

صدر المجلد الثالث من الآثار الكاملة للشهيد غسان كنفاني وهو يضم مسرحيات الفقيد: الباب، القبعة والنبي، جسر إلى الأبد. وقد قدم للمسرحيات جبرا ابراهيم جبرا، حيث قال: من الواضح ان أبطال غسان كنفاني في هذه المسرحيات دائماً فلسطينيون. دون أن ينص هو على ذلك بصراحة. شداد فلسطيني بموقفه واندفاعه وغضبه: انه جندي فلسطيني منفي. «المتهم» فلسطيني منفي آخر، يعيش ظروف آلاف المثقفين الفلسطينيين الذين يعيشون في منفى لا يستطيعون منه إلا أن يساهموا في الكشف الانساني مهما تعرضوا للأذى. ومهما عرفوا من غضب. وفارس فلسطيني ينم كلامه على انه خرج للتو من مخيم اللاجئين في بلد عربي ما: لا يكاد تستقر له قدم حتى تطارده الأشباح وتهدده بالموت.

وازاء هواجس الموت التي تضطرب في نفوس هؤلاء جميعاً يقف دائماً النقيض الفلسطيني الهائل الذي قد لا يفهمه الآخرون بسهولة أو يصدقونه: هاجسهم العنيف بالحياة وإيمانهم بها، لأن في ذلك الايمان تحقيق الذات الفلسطينية في النهاية. وفيه الغلبة الأخيرة.

**ياسين رفاعية**

تنضيد وتصوير وطباعة **مطبعة المتوسط** – بيروت

# ALFIKR AL-ARABI

15 JANVIER — 15 MARS 1979 1èr ANNEE

8-9



## الفكر العربي
تصدر عن معهد الإنماء العربي

المركز الرئيسي :
طرابلس — الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية
ص.ب : ٨٠٠٤

**فرع لبنان**

بيروت — شارع فردان — بناية المانوليا

ص. ب. المجلة : ١٤/٥٥٦٤


الاشتراك السنوي

| | |
|---|---|
| لبنان وسورية | ٧٥ ل. ل. |
| باقي الاقطار العربية | ١٢٥ ل. ل. |
| اوروبا | ١٥٠ ل. ل. |
| باقي بلدان العالم | ١٧٥ ل. ل. |
| المؤسسات الرسمية والخاصة | ٢٠٠ ل. ل. |

يضاف اليها اجور البريد

سعر هذا العدد المزدوج :

**• لبنان : ١٠ ل. • الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية : ديناران • سورية : ١٢ ل. • الاردن : ١,٧٠٠ دينار • العراق : ديناران • الكويت : ديناران • الامارات العربية : ٣٠ درهماً • البحرين : ٣ دنانير • قطر : ٣٠ ريالاً • السعودية : ٣٠ ريالاً • اليمن : ٣٠ ريالاً • مصر : ١٥٠ قرشاً • السودان : ١٥٠ قرشاً • الجزائر : ٣٠ ديناراً • تونس : ٨ دنانير • المغرب : ٤٠ درهماً • فرنسا : ٤٠ فرنكاً • المانيا : ٣٠ ماركاً • بريطانيا : ١٠ جنيهات • الولايات المتحدة الاميركية : ٢٠ دولاراً.**

40F.F.

معهد الانماء العربي

١٠

مجلة الإنماء العربي للعلوم الإنسانية

# الفكر العربي

## المستقبلية علم العلوم

# الفكر العربي

مجلة الإنماء العربي للعلوم الإنسانية

تصدر عن معهد الإنماء العربي

العدد ١٠ | ١٥ آذار (مارس) – ١٥ نيسان (ابريل) ١٩٧٩ | السنة الأولى





العنوان

المركز الرئيسي

طرابلس

الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية

ص. ب : ٨٠٠٤

هاتف : ٣٤٦٣٤ / ٣٧٠٦٢

فرع لبنان

بيروت – شارع فردان – بناية المانوليا

ص. ب. المجلة : ٥٥٦٤ / ١٤

ص. ب. المعهد : ٥٣٠٠ / ١٤

هاتف : ٣٠٥٤٥٨ – ٣٠٥٧٥٥

السعر ١٠ ل. لبنانية – ديناران ليبيّان

# المحتويات

المستقبلية علم العلوم/ملف

المقالات والدراسات تُرسَل باسم رئيس التحرير
على عنوان المجلة في بيروت

ترتيب المواد يخضع لضرورات فنية

المواد الواردة إلى المجلة لا تُرَدّ إذا لم تُنشَر

# وأين مستقبل العرب ؟

## مُطاع صَفدي

لم يكن البعد المستقبلي غائباً عن أيّة فعالية للانسان وهو يواجه ظروف تواجُده أمام أحداث الطبيعة، وظروف الحياة الخاصة والعامة في المجتمعات، عبر مختلف المراحل التي مرت بها الحضارة. ذلك أن أية فعالية اجتماعية إنما تستهدف تحقيق غاية. والغاية هي توجُّه مستقبلي، بحيث كان فعل الحاضر أبداً مرهوناً بنتاجه المترتب على إنجازه. فإنجاز الماضي كان هو مشروع الحاضر قبل تحققه.

هذا الإطار العام الذي اندرج فيه التاريخ عبَّرت عنه مذاهب فلسفيّة وأيديولوجيات وأديان. وقدمت تصورات عن طبيعة الحضارة ومآلها. وأكثر من هذا فلقد طرحت هذه التصورات ما يشبه التنبؤات بالجدوى الأخيرة للعمل من ناحية، ولمصير الحضارة باعتبارها النتاج المستمر لكينونة المجتمعات.

ومن المعروف أنه مع تطور العلوم المادية بخاصة منذ القرن الماضي تأسست نزعة جديدة تريد أن تحدّد المستقبل باتجاه شبه حتمي، وترسخ فيا اصطلح عليه بالتقدم. وهو التعبير الحديث عن تفاؤلية شاملة تفترض أن اتجاه الحضارة، كما فهمها الغربيون بخاصة، يرتبط بحتمية التقدم. هذا التقدم الذي أصبح عماد فعالية البحث والتنظيم وتوجيه قدرات المجتمع. واتخذ مضامين كثيرة تحددت بصورة واضحة في محور أساسي يدور حول التنظيم العقلاني وسيادة الانسان على الطبيعة أولاً، ومن ثم على مسيرة المجتمع. حتى وصلت فعالية التنظيم العقلاني إلى أوضح مظاهرها مع نمو التكنولوجيا، وشمولها لمختلف مؤسسات الانتاج والتنسيق الاجتماعي الملائم لأفضل شروط الانتاج الذي اعتبر دائماً أنه مرتهن أساساً لخدمة الانسان وزيادة فعاليته، وبالتالي تحقق حريته.

ولكن سرعان ما وقع الشرخ بين حتمية التقدم، وحتمية التفاؤل ببلوغ الحضارة أرقى ظروف الحرية والإبداع، التي كانت المحرّك الأساسي لأحداث التاريخ الكبرى منذ أن وعى الانسان قابليته الفطرية للتطور وتجاوز الحدود والعقبات والظروف المضادّة. طبيعية كانت أم اجتماعية. ومع تتابُع الخيبات التاريخية الكبرى

عبر الحروب ، وتزايد الصراعات القومية والطبقية ، وما خلفته من انعكاسات سلبية على إمكانيات التطور الحر ، وانهيار الآمال المعقودة على نمو العلم ، أخذت النزعة العقلانية تواجه منعطفاً آخر يختلف كلياً عن هالة التفاؤلية التي صاحبتها مع نشأة التكنولوجيا. فلقد أصبح امتلاك الحاضر وإعداد المستقبل لا يعنيان كلية التطور الحضاري للانسانية جمعاء ، بل للنخبة التي تملك السلطة التي انحصرت أخيراً في مفهوم التمكن من سلطة العلم والتكنولوجيا واستخدامها لصالح الأقوياء. هذه النخبة التي لم تعد تفهم على أساس مقياس التملك من العلم والثقافة والقيم التقدمية الأساسية. بل هي النخبة القادرة على فرض نظامها الخاص ، الحارس لسلطانها والمحقق لنزعة التسلط المطلقة ، بصرف النظر عن أية جدوى حضارية يمكن أن تتمتع بها بقية الفئات داخل مجتمعها ، أو الشعوب الأخرى في العالم.

هكذا نشأ نوع جديد من صناعة المستقبل القائمة على أساس إخضاع قانون صراع البقاء ، وتوجيه بصورة حتمية نحو بقاء الأقوى. فبدلاً من أن يترك التطور أو الصراع لفعل قوانينه الخاصة التي جهدت الايديولوجيات العلمية والطوباوية في سبيل تصويره حسب نماذج متباينة من العقلنات ، فان عقلانية السيطرة المعاصرة تنزع إلى التدخل في شبكية تلك القوانين ، وتوجيه التاريخ بحسب مشروعها الخاص المستمر لإحكام سيطرتها على المصير الانساني في جوهره.

وفي حين كان تاريخ التطور يقدم في كل مرحلة اجتماعية شبكية صراع تلعب فيها القوى المسيطرة دور الموجه لحركة التطور ، وتصارعها فيه قوى الغالبية ، الأكثر ولكن الأضعف من حيث ملكيتها لوسائل الدفاع — التي هي وسائل الانتاج ذاتها — فإن عصرنا الحاضر يشهد تصاعداً ذروياً ، لا سابقة له ، في حرية الاستقطاب بين القوى التي تريد فرض حتميتها الخاصة ، وتدمّر في الوقت ذاته حتمية التاريخ ، وبين القوى الأشمل والأكبر التي تضع ذاتها في خدمة حتمية التاريخ ، وتجاهد من أجل أن تكون هي الأداة الوحيدة لتحقيق تلك الحتمية.

لقد كانت الأيديولوجيات التفاؤلية تنزع إلى تثبيت الاعتقاد بأنه ليست من قوة يمكنها أن تعلو فوق حتمية التاريخ ، وتسخّرها لأغراضها ، حتى ولو خيّل إليها ذلك ، فانها في واقع الأمر ، وفي الحساب الأخير لن تخرج القوى المضادّة نفسها عن كونها هي كذلك أداة للحتمية التاريخية.

ومع ذلك فانه علينا أن نلاحظ هذا الفارق الأساسي. فان الفلسفات التفاؤلية المعروفة منذ هيغل. حتى ماركس وأتباعه المعاصرين ، كانت تتحدث باللغة الايديولوجية عن حتمية التقدم والوصول إلى التطابق التام بين العقل والتاريخ ، أو بين المثل الأعلى والواقع. في حين أن أصحاب صناعة المستقبل في عصر سلطان التكنولوجيا المطلق. يعملون بالتكنولوجيا ذاتها ، على صناعة المستقبل الذي تحتمه ارادتهم وحدها. ويُسخِّرون التاريخ أداة لهذه الحتمية ، وليس العكس.

فان اشبنغلر، عندما اعتبر أن الحضارة محدودة الطاقة كأي كائن حي، كان يفترض صورة دائرية مغلقة للتقدم، بحيث تقوم أنواع من التقدم تنسجم مع طبيعة كل حضارة. وإن كانت «جميع الحضارة» تتبع فصول النمو المشابهة لمراحل حياة الانسان أو الكائن العضوي. فكأن إنتاج كل حضارة مضمر سلفاً في بذرتها الخاصة. ولذلك فان مستقبلها ماضوي، لأنه مرسوم أي محتوم. وأنـــه بالتالي لا يمكن لفعالية التاريخ الانساني أن تغير من منطق نموها أو تطورها المستقبلي. وبذلك حكم اشبنغلر على حضارة الغرب بحتمية الأفول. كما كانت لها من قبل حتمية الازدهار والإيناع.

تجيء أيديولوجية اشبنغلر هذه، كآخر ثمرة لنوع من العقلانية الميتافيزيقية التي تضع بذرة التطور وإمكانيته في عضوية الأمة ذاتها. وهي ميتافيزيقية سكونية، لأن نتاج الحضارة ذات الدائرة المغلقة تتابع نماذجه وتحققاته بفعل قوة الإيناع، كما أنها تصير إلى زوال بضمور هذه القوة بالذات. بينما تجيء ميتافيزيقية التقدم المفتوح، مرتبطة بقانون الجدل والصراع الذي يحكم كل الحدود ويلغي وجودها المؤقت لصالح تركيبات أعلى تتصاعد باستمرار، حتى تحل التطابق الكامل بين العقل والتاريخ.

فالتطور ضمن الدائرة المغلقة، والتطور الجدلي المنفتح بحسب خط نمو تصاعدي يعبران، رغم تناقضهما الظاهر، عن وجهي الايديولوجية الواحدة المميزة للحضارة الصناعية، ما قبل عصر سيادة التكنولوجيا بالصيغة الأميركية الراهنة. إنها ايديولوجية ميتافيزيقية تعبّر عن تفاؤلية شبه دينية تجدد الايمان بحتمية انبلاج عصر الجنة كنهاية لعذابات الكائن الانساني، على الأرض التي تصير هي السماء أو بالعكس.

غير أن تطور التكنولوجيا في أميركا قد أفرز أيديولوجية خاصة جديدة تكاد تضع حداً لأيديولوجيات التقدم ذات الجوهر الميتافيزيقي التي عرفها الغرب الأوروبي حتى أواسط هذا القرن. وهي الايديولوجية الأولى من نوعها التي تنزع إلى إلغاء ثنائية العقل والتاريخ، لصالح القطب الأول، بحيث يتحقق العقل وحده عبر تنظيم شامل للحياة والمجتمع، وتجييش لقدرات الانسان وفق المخطط الانتاجي الذي يشمل جميع المؤسسات، من مؤسسة الأسرة إلى المصنع والجامعة إلى كل خلية اخرى في جسم الأمة. ويموت التاريخ من حيث هو المحصلة الشاملة لفعاليات الشعوب وقواها الانسانية المتجددة. ذلك أن عصر التكنولوجيا بالصيغة الأميركية يعمل من أجل تدمير إمكانيات التطور الجدلي من داخل القوى الاجتماعية، على المستوى القومي، والمستوى الاممي. ويحاول بواسطة التنظيم العقلاني الرهيب في دقته وحساباته أن يفرض مستقبلاً معيناً يكون أكبر في مقدماته وقوانين نموه من قوانين التطور الطبيعية والتلقائية للشعوب. ويوجه هذه الشعوب أخيراً إلى سلسلة عمليات من الاجهاض والاستهلاك الذاتي لمقوماتها، وقدراتها على تجاوز ظروفها المضادة والمعيقة.

إذن، يهدف سلطان التكنولوجيا إلى إخضاع المجتمع الانساني بكامل قواه إلى التنظيم العقلاني الموجه أصلاً لصالح النخبة القليلة ممن يمتلكون إنتاج التكنولوجيا.

هكذا تبرز صناعة المستقبل، باعتبارها أعلى فن يتجاوز التنبؤ إلى محاولة السيطرة على مقدمات الأحداث اعتباراً من الحاضر، لتتحقق الأحداث المطلوبة في الزمان والمكان المحددين سلفاً ووفق السيناريو الاستراتيجي المرسوم مقدماً.

إن وضع محاور التغيير الأساسية داخل مجتمع معين أو منطقة، وصولاً إلى الدائرة العالمية كلها، تحت الرقابة العلمية الكاملة، وترجمة دقائقها إلى لغات العقول الالكترونية، وتخزين أحداثها في ذاكرة الكترونية، وتنميط نماذج رئيسية للتطور صالحة لظروف اقتصادية أو سياسية أو عسكرية معينة، لدى مجتمعات معينة، ومحاولة تتبع التحليلات التي تفرزها أجهزة الملاحظة والتسجيل والتذخير الالكترونية. كل ذلك قد يخلق لدى بعض القادة والباحثين وهم القدرة الفعلية على تسيير العالم وتحديد آفاق مستقبله، اعتباراً من معرفة المقدمات. هذه المعرفة لا تكتفي بالتسجيل وحده بل تتحول إلى مخططات للتدخل في مسببات الأحداث من مرحلة مقدماتها، وتغيير اتجاهاتها بالسيطرة على محاور حركتها الأساسية، أو بعضها، وتعديل آليات تحققها، بحيث يمكن أن تخدم في النهاية السيناريو الكلي، أو المخطط التوجيهي الشامل، الذي وضعه صناع تكنولوجيا المستقبل واستخدام الانسانية وتاريخها بما يخدم نخبة السادة اليوم وغداً وإلى أبعد مدى.

وسواء كان هذا الطموح الرهيب يعبر عن إمكانيات متوفرة حقاً، أو يمكن أن تتوفر كلياً مع تقدم علوم (المعلوماتية) ومشتقاتها. فإنه يبقى للدراسات المستقبلية وجه أقل كآبة. ذلك انه أمر عظيم الأهمية أن يتمكن العلم من توقع بعض خطوات التطور على المدى القريب أحياناً ويدفع بالمؤسسات المعنية لتواجه احتمالات مرتقبة سواء في حقل الصراع على الطاقة. أو التضخم السكاني. أو الكوارث الاجتماعية والطبيعية أحياناً. وإذا كان الغرب يوجه نخبة علمائه. وأفضل مراكز الأبحاث لديه نحو مثل هذه الدراسات، فهذا يدل على الأقل أن المسألة لم تعد تتعلق بالنبوءات وحساب الاحتمالات شبه الخيالية؛ بل إن الحاجة إلى فهم الحاضر، أصبحت تنبني على التوقعات المستقبلية.

فما هو حال الشعوب الناهضة، ومنها الأمة العربية، وكيف هي تواجه مستقبلها ولم تتمكن بعد من الإلمام بوقائع وقوانين حاضرها، لتكشف مصائرها المرتقبة.

العالم الثالث كالطفل، يحيا في اللحظة الحاضرة وحدها. وهو غير قادر على التواصل مع ماضيه، ولا الإعداد لمستقبله. وفي حين يخطط سادة الحضارة التكنولوجية إلى ما يحفظ سيادتهم أكثر، وإلى ما يزيد في عبودية وضعف الآخرين، فان الأمة العربية تشهد التجربة النموذجية عن النهضة وعن إحباط النهضة، من داخل وخارج معـاً.

الرؤية المستقبلية أصبحت علماً يستخدم جميع نتاجات العلوم كلها. ويختزنها في ذاكرة واحدة لكشف علاقات القوانين السارية المفعول وإسقاطاتها على الظروف الآتية. واختزان المعلومات هو الخطوة الأولى من أجل

اكتشاف نماذج هذه العلاقات ومدى انطباقها على المستقبل. فهي إذن مادة العلم الأكبر الذي هو الاستراتيجية الحضارية الشاملة، التي تجعل صناعة المستقبل تعني في النهاية تحقيق ذلك الطموح إلى إعادة صناعة الأمم والعالم. وبالتالي إعادة صياغة الوجود الانساني بحسب النموذج الأكبر لمن يمتلك التخطيط والقدرة على التنفيذ.

إن غربة الوعي العربي عن مثل هذه العلوم الخطيرة ومؤسساتها وفعالياتها ونتائجها السرية في أغلبها. لا تفسّر إلاّ بمشكلة الإحباط التي تعانيها النهضة العربية وتحريف مسار تنميتها الاجتماعية والمادية.

ذلك أنه إذا كانت أميركا تنفق ما يوازي سبعة في المئة من دخلها القومي على مراكز الأبحاث -- وكلها تساهم من قنواتها برسم استراتيجية العالم -- ما عدا المراكز الأهلية والجامعية والتابعة للشركات سواها. فان معظم مشاريع التنمية العربية أغفلت تنمية العقل الباحث والمخطط. حتى التجأت كذلك إلى شركات الدراسات الأجنبية من أجل تنفيذ أبسط مشروع.

وهكذا. فان غياب العلم من خلايا النهضة يجعل نتاج النهضة صدفة تعبث بها كل ريح. فلا عجب ان عجز الوعي العربي عن مواجهة أحداثه القومية الجسام بالانبهار والذهول، والانبطاح تحت هول المفاجأة فهو لا يملك إلاّ الدفع بالكلام والوعد والوعيد.

فمن كان لا يتوقع كارثة السادات منذ توليه الحكم واغتصابه للتجربة الناصرية. ومن كان لا يتوقع مخطط صهينة الواقع الاجتماعي والإثني في الكثير من البلدان العربية. منذ اشتعال الحرب الأهلية الطائفية في لبنان؟

فالأحداث الكبرى لا تفاجىء إلاّ من يملكون عقول الأطفال. ويتحدد سلوكهم بسلسلات ردود الفعل الآنية على المحرضات الآنية.

لقد كانت أهداف الامبريالية في الوطن العربي معروفة دائماً من قبل مختلف الهيئات والنخب الثقافية والحزبية والقادة السياسيين الوطنيين. ولكن العرب والثوار منهم بخاصة عجزوا حتى عن محاولة وضع استراتيجية مضادة.

وكذلك خبراء التنمية من صناعة وزراعة وتربية وثقافة. فان أكثرهم قد يلهج بمصطلحات الاستراتيجية. ولكن مؤسسة عربية واحدة لا تأخذ نفسها بالجهد والتمويل الكامل والتنظيم التام من أجل مسح الواقع العربي علمياً وكشف الاستراتيجيات العالمية التي تسرح وتمرح على أرضه ومن داخل أكثر مؤسساته.

فماذا لو أنفقنا نصف ميزانية التنمية على البحث العلمي الاستراتيجي. ولو توقفنا خمس سنوات عن اللهاث وراء شق الطرق ورفع البنايات وتخزين جميع بضائع العالم في أسواقنا. وانصرفنا قليلاً إلى إعادة النظر في حاضرنا. واستطلعنا درب مستقبلنا في غابة مستقبل العالم من حولنا.

واليوم، وقد سقط آخر حاجز مادي يوقف طوفان الكارثة بعد معاهدة السادات لا يبقى أمامنا سوى عنوان واحد، هو المدخل الأخير لمستقبل آخر:

كيف نشرع في بناء استراتيجية الوحدة العربية الحقيقية صانعة المستقبل العربي. فحق أن ندرك أخيراً أنه لم يبق ثمة مستقبل لمن يرفض أن يمسك على الأقل بالبقية من مقومات وجوده. فلقد امتلك أغنياؤنا كل العالم وخسروا أنفسهم، ويخططون لكي يجعلونا نخسر المال والمستقبل معاً.

ليست الوحدة وليدة النهضة..

الوحدة هي أُم النهضة..

هي فعل الحاضر، والنهضة ثمرة هذا الفعل.

# تطور فكرة المستقبل في العصور القديمة والحديثة

د. ماجد فخري

## المستقبل وموضوعه

المستقبل بعد من أبعاد الزمان الثلاثة. ومع أن الفكر البشري توفر تاريخياً على بعديه الآخرين، أي الماضي والحاضر، بوجه خاص، حتى مطلع العصور الحديثة، فالغوص على مدلول المستقبل وفحواه لم يغب بالكلية عن ذهن قدماء الفلاسفة والمؤرخين والأنبياء فظواهر العرافة والكهانة والتنجيم التي تميّزت بها الحضارات القديمة، في بلاد بابل واليونان والهند وسواها، تدل على مدى اهتمام البشرية منذ أقدم العصور باستطلاع المستقبل، إن لأغراض نظرية أو خلقية أو نفعية.

كذلك الايمان بالعالم الآخر أو الحياة الآخرة، وما يتصلْ به من مفاهيم الثواب والعقاب وخلود النفس، مرتبط بامتداد الزمان أو اكتماله في المستقبل. ويمكن التدليل فوق ذلك على ان اقبال المفكرين والمؤرخين، منذ أقدم العصور، على دراسة التاريخ الغابر وتدبّر أحداثه والتأمل فيها، لم ينفصل في الغالب عن رؤيا معيّنة للمستقبل. وذلك هو الطابع الغالب على الفلسفات ذات البعد الخلقي والديني، التي كانت تستقرئ الماضي بغية الاعتبار، او الاتعاظ به في التخطيط للمستقبل. وحتى التجربة الفردية تؤيد ذلك، فنحن نكاد لا نأبه للحاضر والماضي الا بمقدار ما ينعكسان على المستقبل، فـ «الحاضر» كما يقول باسكال (١٦٢١-١٦٦٢)، «ليس هدفنا قط، بل الماضي والحاضر هما وسيلتنا. أمّا هدفنا الأوحد فهو المستقبل، لذا نحن لا نحيا قط بل نترقب دوما الحياة. ولما كنّا نتطلّع دوماً الى السعادة، فلا مفر من أن تستحيل علينا السعادة» [١].

ولكن، قبل أن نخوض في تطوّر النظريات المستقبلية بأشكالها دعنا نحدّد مدلول هذه اللفظة وموضوعها القريب. موضوع التجربة البشرية بمعناها الادقّ هو الموجود الحاصل، أي الموجود الذي

يتمخض عنه الزمان الماضي أو الحاضر، وهو عبارة عن مجمل الأحداث والوقائع والمصنوعات التي تتناولها العلوم النظرية والعملية المختلفة، من تاريخ وطبيعيات ورياضيات وسياسة وطبّ وسواها. ولكن مقولات الوجود لا تقتصر على الحاصل منه وحسب، بل تتناول شقيّة الآخرين: وهما الممكن والممتنع. والمستقبل هو الميدان الفذ لذلك الوجود الذي لم يتمخّض عنه الزمان بعد، ولكنه في سبيل التمخض عنه، فكان ممكناً أذن خلافاً للممتنع الذي لا وجود له قط الاّ كاعتبار ذهني محض.

يدل الممكن على عدة معانٍ تتصفّ جميعها بخاصيّتين جوهريتين: الاولى هي الارتباط بالزمان المستقبل، والثانية هي الاندراج في عداد الكائنات التي لا يمتنع وجودها باطلاق، وهي خاصيّة تصدق على الموجودات الماضية والحاضرة كذلك. فمن خواص الموجود بأوسع معانيه أنه خلاف المتناقض منطقيا، أي الممتنع. فما يمتنع وجوده باطلاق عبارة عن اللاشيء، الذي لا يوجد قط، سواء في الماضي أو الحاضر أو المستقبل. وينقسم الممكن بدوره الى قسمين رئيسيّين:

١ – الممكن بشرط، وهو الفعل الارادي.

٢ – الممكن بغير شرط، وهو الموجود الضروري.

يشير القسم الثاني الى سائر الموجودات والاحداث التي لا بد أن تنبثق عن الموجودات الطبيعية الحاضرة، كما ينبثق المعلول عن العلة أو النتيجة المنطقية عن المقدّمات، أي أننا متى وضعنا الأول لزم عنه الثاني ضرورة، بحسب قانون التسلسل الزماني. اما القسم الاول، فيشير الى مجموعة الأحداث أو الأفعال أو التصورات التي ليس لها بالموجودات الحاضرة ارتباط ضروري او لازم، بل ارتباطها بها ممكن أو جائز وحسب. وتلك خاصيّة الفعل الارادي او الاختياري كما مرّ، وهو الفعل الذي ينبثق عن ارادة الفاعل البشري بمحض ارادته واختياره. وهذا بالطبع هو المعنى الخاصّ للممكن الذي يهمّ الناظر في حاضر البشرية ومستقبلها، والذي يدور عليها بحثنا هذا.

في عملية استشفاف المستقبل التي لا بدّ أن تسبق الاختيار او الفعل، يجب ان يهتدي المفكر بهدي العقل وقواعده، او العلم ومبادئه، وما يستندان اليه من التجارب البشرية المتراكمة على مرّ العصور. إلا ان المفكّر لا يستطيع الاستغناء في عملية الاستشفاف هذه عن الخيال والتنبؤ، بل يجب أن يقرن العقل بالخيال والعلم بالنبوّة، اذا أراد النفاذ الى طبيعة المستقبل وخفاياه. الخيال الثاقب، المتصل بحس النبوة هو طاقة بشرية لا حدود لها ولا قواعد، ولكنه مع ذلك طاقة لا غنى عنها في ميدان التطلّع نحو المستقبل، بل في ادراك اسرار الحياة بشتى ابعادها. لذلك لم ينفرد العلماء او الفلاسفة أو المؤرخون بالغوص على خفايا المستقبل، بل كان للشعراء والانبياء دور خاص في هذا المضمار ايضاً. ويكفي أن نذكر شعراء الملاحم كهوميروس وجلجامش، ومؤلّفي اليوتوبيات، كأفلاطون وتوماس مور من جهة، وأنبياء العهد القديم، كأرميا وأشعيا وحزقيال من جهة أخرى، لنتحقق من ذلك. ومن المفيد أن نذكر أن لفظة النبيّ ومشتقاتها

في اللغات السامية ومنها العربية [٢] متصلة بمفهوم البروز او الارتفاع او الطلوع، وهي جميعا الفاظ ذات دلالة استقبالية واضحة.

**المفهوم القديم للزمان**

نقع في الملاحم الميثولوجية البابلية واليونانية معاً، على أقدم مفهوم للزمان بأبعاده الثلاثة. في هذا المفهوم يتشابك الزمان والأزلية، كما يتشابك عالم الآلهة وعالم البشر تشابكا تاما، وما التاريخ الا التجلي الزمني لاجزاء درامة كونية وضعت فصولها في السماء. فالآلهة تتحكّم بأقدار البشر وتتدخّل في شؤونهم كل لحظة، فكأن المستقبل والحالة هذه عبارة عن انكشاف الفصول النهائية من هذه الدرامة، ان في شكلها الفردي او الجماعي.

لنأخذ على ذلك مثلا ملحمة جلجامش البابلية التي ترقى الى الألف الثالث قبل المسيح. يصارع بطل الاسطورة ملك أوروك القوى الطبيعية والانسانية القاهرة بغية بلوغ هدف مستحيل هو التحرر من ربقة الزمان والموت، على غرار الآلهة. وبعد أن يقهر قوى الشرّ التي يتصدّى لها بجرأة وعزم، ويتاح له ان ينزل الى العالم السفلي ليستنطق «القاصي» الذي اختصته الآلهة دون سواه بالحياة الابدية، ينتهي الى هذه النتيجة المفجعة:

ان الموت قاسٍ لا يرحم،
هل بنينا بيتاً يقوم الى الأبد،
وهل وقّعنا عقدا يدوم الى الابد....
ان الأنوناكي الآلهة العظام تجتمع مسبقاً
ومعهم ما ميتم صانعة الاقدار، تقدّر معهم المصائر،
قسموا الحياة والموت
ولكن الموت لم يكشفوا عن يومه. [٣]

أو لنأخذ الملاحم الهوميرية (الالف الأول قبل المسيح). ففي كلا الالياذة والأوذيسّة رؤيا ساطعة لهذا التداخل بين السماء والارض، بين عالم الآلهة وعالم البشر. مصائر البشر جميعاً منوطة بمشيئة الآلهة، لا سيما رئيسهم زوس، فهم لا يقدّرون آجال البشر وحسب، بل السعادة او الشقاء الذي يختارونه لهم. يقول أخيلّيس مخاطباً الملك بريام، والد هكتور، حين يأتيه متضرعاً أن يعيد اليه جثمان ولده:

على هذا الوجه حاكت الآلهة
نسيج حياة البشر التعساء:
أن نحيا بشقاء بينما هم لا يقاسون أي عناء.

ثمة كأسان على مدخل باب زوس، تختلفان كل
الاختلاف من حيث النعم التي تحتويانها:
كأس المصائب وكأس البركات.
فاذا خلطهما زوس الذي يلتذّ بالرعد
وقدّمها الى انسان ما، تنقلب حاله بين الشقاء والنعيم.
أما اذا قدّم اليه كأس الاحزان، كانت حياته وبالاً كلها[٤].

والشواهد على تحكّم الآلهة بمصائر البشر تكاد لا تحصى في التراث الديني القديم. ومن الجدير بالذكر أن الكهانة أو علم الغيب او العرافة كانت ترتبط بهذه النظرة الى الآلهة ودورها في اقامة موازين القدر الذي يحاك في السماء. اما التنجيم الذي انطوى على ضرب من علم الغيب ايضاً، والذي يرقى الى الحقبة البابلية او الكلدانية بشهادة أرسطو نفسه، فقد كان عبارة عن استطلاع مصائر البشر من خلال القرانات «الفلكية» المختلفة التي يتزل فيها الاجرام السماوية، وهي كائنات تتصف بصفات إلهية معينة[٥].

اما الفلاسفة القدماء فقد أخذوا ابتداءً بطاليس (حوالي ٥٨٥ ق. م.)، وانتهاءً بالرواقيين، بمفهوم آخر للزمان والازل. غلب على الاطوار الأولى في الفكر الفلسفي اليوناني مفهوم الدوران المرتبط بتعدد العوالم او الاكوان. فالوجود لا بداية له ولانهاية، ولكن العوالم تتوالى تباعاً او على فترات متقطعة، فما أن يتكون أحدها حتى يأخذ في التداعي، وما يلبث أن ينهار آخر الامر، لكي يتلوه عالم آخر يقوم على أنقاضه، وتستمر سيرة الوجود على هذا المنوال الى ما لا نهاية. وأشهر شكل من أشكال التعاقب والدوران هذه، هو الذي أخذ به الفيلسوف هراقليطس (توفي حوالي ٤٨٥ ق. م.). وعنه اقتبسه الرواقيون فيما بعد. فالعالم ينبثق بحسب هذا الرأي عن النار الأزلية، وينمو ويتعاظم، ولكنه لا يلبث أن يتلاشى، فتلتهمه النار الكونية حتى يصبح رماداً، وعن رماد هذا العالم ينبثق عالم آخر شبيه بالأول، وهكذا دواليك.

في هذه النظريات الكونية لا يختلف المستقبل عن الماضي اختلافاً كبيراً. فمن طبيعة الدوران ان الألف والياء او البداية والنهاية فيه سيّان، ومهما استمرّ الوجود أو طال فليس للجدة اليه سبيل. لذا كان من شأن هذه النظريات الكونية إذا أنعمنا فيها النظر، أن تسلب الزمان من أي معنى او رونق. ومفهوم الجدّة والخلق او الإبداع المرتبط به يبقى دخيلاً عليها، كما بقي دخيلاً على الفكر اليوناني برّمته. ولم يخرج عن هذه القاعدة سوى أفلاطون، (توفي ٣٤٧ ق. م.) الذي اورد في محاورة طيماوس نموذجا فذاً لاسطورة الخلق، ذهب بعض المؤرخين المتأخرين الى انه استمدها ولا بدّ من التوراة.

ولكن افلاطون لم يتخلَّ مع ذلك عن مفهوم الدوران في الزمان. فالنفس عنده تمرّ في أشكال

متلاحقة من الحياة الحيوانية والانسانية على سبيل التناسخ، ولا تستطيع الإفلات من «دولاب الولادة» الا بعد ان تمر بأدوار تكاد تكون لا متناهية وتدرك طور الحكمة والفضيلة التامتين، فيتاح لها حينذاك اللحاق بعالم المثل العقلية، موطنها الأصيل.

ومع ذلك ففي نظرة افلاطون الى النفس عنصر فكريّ جديد، هو مفهوم الأطوار او الادوار التي لا بد ان تمرّ بها قبل أن تلحق بعالم المثل وتحيا حياة نعيم دائم. فمستقبل النفس اذن يختلف كل الاختلاف عن حاضرها وماضيها، والجدّة تدخل كعنصر فعّال في عروج النفس آخر الامر الى العالم العقلي بعد أفلاتها من دولاب الولادة، الآنف الذكر. وعلى منوال افلاطون نسج الفيلسوف الاسكندراني أفلوطين (توفي ٢٧٠ ب. م.) الذي طبع الفكر الفلسفي العربي بطابعه، لا سيما في باب صدور الموجودات عن الواحد، وصلة النفس بعالم ما تحت القمر، ولحاقها آخر الامر بالعالم العقلي.

اما أرسطو فقد انكر مفهوم الدوران في العالم الارضي، كما أنكره بالنسبة الى دوران النفس في أطوار وجودها الجسماني المتلاحقة، على سبيل التناسخ، ولكنه احتفظ به في عالم الاجرام السماوية التي تدور في أفلاكها من الابد والى الأزل. الا أنه انكر أهم المقدّمات التي كانت تقوم عليها فلسفات الدوران، وهي تعدد الاكوان، وأصرّ على أن الكون واحد لا بداية له ولا نهاية، وهو المسرح الازلي لظهور الفصائل الحيّة وغير الحيّة، التي لا يطرأ عليها تغيير نوعي قط.

### مفهوم الجدة والخلق

قلنا في باب النظرة الافلاطونية الى الزمان، ان عنصر الجدّة مرتبط الى حدّ ما بمفهوم الخلق او الأبداع. خلق الصانع او الباري النفس، في المذهب الافلاطوني، من مبدأين متضادّين، هما المحدود واللامحدود. من هنا كانت طاقتها على الاتصاف بالزمنية من جهة، وبالأزلية من جهة ثانية. ومن هنا دورها كصلة الوصل بين عالم المحسوسات الزائل، وعالم المعقولات الذي لا يزول. ولهذه النفس كما رأينا، مستقبل يختلف، على الرغم من دورانها في عالم الأجساد على مدى قرون طويلة، عن ماضيها. لذا كان يتوجّب على المرء أن يبحث في نظريات الابداع السامية عن وجوه تطرّق الجدة الى عالم الموجودات، اي عن عامل اختلاف المستقبل عن الحاضر والحاضر عن الماضي. والاّ لم يكن لنا مناص من الأخذ بمبدأ الدوران الزمني الرتيب من الأبد والى الازل.

يمرّ الخلق في «سفر التكون» بعدة مراحل، ويتمّ على مدى عدة ايام (أو حقب). في اليوم الاول يخلق الله النور، ثم الجلد الفاصل بين المياه (وهو السماء). وفي اليوم الثاني يخلق اليابسة ويفصلها عن البحر، ثم يخلق النبات والشجر، وفي اليوم الثالث، يخلق النجوم النيرات، ومنها الشمس والقمر. وفي اليوم الرابع يخلق الزحّافات والطيور، وفي اليوم الخامس البهائم والدبابات والوحوش، وأخيرا يخلق

الانسان، على صورته ومثاله، ليتسلط على سمك البحر وطير السماء والبهائم، وجميع الأرض وكل الدبّابات الدابّة على الأرض[٦].

وبخلق الانسان تبتدئ سيرة الحياة البشرية على الأرض، وتأخذ فصول الخطّة الالهية المرسومة للانسان بالتجلّي. ومع أن الانسان الذي خلق على صورة الله، كان يتصفّ بالادراك والارادة، ومع ان الله سلّطه على جميع المخلوقات، فمصائر الافراد والشعوب لا تنفصل الا بقدر عن مشيئة خالقها، والمستقبل يبقى في ضمير هذا الخالق. وما التاريخ البشري الا عبارة عن التلاقي المستمر بين الزمان والازل، بين الارادة البشرية والارادة الالهية، او بين الحياة البشرية على الارض والخطة الآلهية الموضوعة في السماء.

ولا تختلف النظرة المسيحية والاسلامية الى المصير البشري عن هذه النظرة، الا من حيث توفّرها على الحياة الآخرة، ومآل الذات البشرية بعد الموت الى عالم لا حزن فيه ولا وجع، على وجه يكاد لا يكون له أثر في العهد القديم. فنهاية التاريخ الأرضي للانسان اذن عبارة عن بداية تاريخه السماوي. ومع هذه البداية يخرج عن أطار الزمان خروجاً تاماً، ويدخل في كنف الازلية، حيث ينعدم كل تحوّل وكل تغيّر وكل صيرورة.

## المفهوم الحديث للزمان

يبدأ تاريخ المفهوم الحديث للزمان، بما في ذلك المستقبل، في العصور الحديثة، بعملية عكس منطقي. كان محور الحياة البشرية حتى أواخر القرون الوسطى السماء، وكان على المرء ان يصبو الي اللحاق بها قبل كل شيء. فاذا قيض له ذلك، فقد بلغ نهاية المطاف، بالمعنى المكاني والزماني لهذه الكلمة، فلم يعد أمامه مجال للتقدّم او التدرّج او التحوّل ولم يعد لمفهوم الزمان بأبعاده الثلاثة معنى. وهذا ما عناه رجال اللاهوت بالحياة الابدية. في القرن الخامس عشر، طرأت على الحياة البشرية في أوروبا خاصة عوامل شتّى كان من شأنها قلب الاوضاع الذهنية رأساً على عقب، فأصبحت الارض محور النشاط والشوق البشريين، وأخذت الافراد والجماعات تولي وجهها قبل الارض، لاقبلَ السماء وتنشد الرفاهية الماديّة والحرية السياسية والفهم، عوضا عن الحياة الابدية. وعندها أخذ مفهوم التقدّم او التدرّج نحو المستقبل والسعي وراء أشكال من العيش أفضل تحل محل مفاهيم الغبطة السماوية او الاتحاد الآلهي او النعيم الابدي. كان كل ذلك يفتقر بعد الى فلسفة زمنية متماسكة تعلّل الصيرورة على الصعيد الكوني، وطاقة الحياة على التجدد على الصعيد العضوي. أما البند الأول من هذه الفلسفة، فقد رسم الاطار العام له بادئ الامر الفيلسوف الالماني ليبنتز ( Leibniz ) (١٦٤٦ - ١٧١٦) الذي اقترنت فلسفته الخاصة بالوحدات الروحية (المونادولوجيا) او الاجناس الأزلية بنظرة تقدمية واضحة يتفتّق فيها الوجود دوماً عن أشكال جديدة. ومع ان هذا الجانب من فلسفة ليبنتز يبدو مناقضاً للجانب الآخر، فحداثة فلسفته تكمن بالضبط في استنباطه مبدأ التقدّم من

مقدّمات افلاطونية وأرسطوطاليسية قديمة. فانبثاق الاشكال الجديدة من الوجود يستلزم «الازدياد المطّرد لجمال مصنوعات الله وكمالها الكلي والتقدّم الدائم غير المحدود للكون بأسره». [7] الا ان الفضل في بسط فلسفة تقدمية شاملة خالية من التعقيدات النظرية الأنفة الذكر يعود الى مواطن ليبنتز الشهير الفيلسوف هيغل ( ١٧٧٠ - ١٧٣١ ) بعد ذلك بنحو قرن، وعصب هذه الفلسفة مبدأ الصيرورة او التحوّل الزماني المطلق. هذا التحوّل هوكنه الوجود بجميع اشكاله، ابتداء بالمادة ومرورا بالحياة وانتهاء بالعقل ( أو الروح ) فهي تؤلف جميعاً قافلة لا متناهية من الامكانات أو الطاقات المتحققة دوماً ودون انقطاع.

اما البند الثاني من هذه الفلسفة، فقد وضع أسسه العالم البريطاني تشارلز داروين (١٨٠٩ - ١٨٨٢)في كتابه الشهير «أصل الانواع» (١٨٥٩) الذي بسط فيه على شكل علمي نظرية تطوّر الحياة وقوانين ارتقائها المتواصل. وقد فتحت هذه الفلسفة الجديدة ببنديها المتافيزيقي والبيولوجي الباب على مصراعيه أمام نظريات التقدم او التطور البشري. ومن ألمع المفكرين الذين استنبطوا من هذه الفلسفة جميع النتائج الاجتماعية والسياسية والاخلاقية التي انطوت عليها هربرت سبنسر (١٨٢٠ - ١٩٠٣) الذي لم يقصر النظرية الداروينية على التطوّر البيولوجي، بل رأى فيها تعليلاً شاملاً لجميع الظواهر والاحداث الكونية والبشرية على السواء وقاعدة لمفهوم التقدّم بمعناه الحديث. ولم يلبث مفهوم التقدّم هذا أن اصبح أحد مقومات الفكر الاجتماعي والسياسي والاقتصادي والاخلاقي الحديث، حتى بات بعض العلماء والمؤرخين يتكلمون عن «ديانة التقدم». وقد كرّست الفلسلفات المادية، لا سيما الجدلية التي بسطها كارل ماركس (١٨١٨ - ١٨٨٣ ) ديانة التقدم هذه.

**«ديانة التقدّم» وعلم المستقبل**

تفترض كلا المثاليّة الهيغلية والماديّة الماركسية اذن أن التقدّم البشري سنةَ من سنن الكون، فكان كنه المستقبل أن يكون أفضل من الماضي لا محالة، أي ان البشرية مكتوب عليها التدرّج دوما وأبدا نحو عالم أفضل، في ميادين الاقتصاد والعلم والاجتماع والسياسة والعلاقات البشرية وسواها. أما قوانين هذا التقدم فيردها كل من الهيغليين والماركسيين الى المنطق الجدلي الذي يتحكّم بالفكر البشري من جهة، وبالأحداث الكونية والاجتماعية من جهة ثانية. وهذا المنطق أزلي، فكان لا بدّ من أن يستمر التطور او التقدم بحسبه الى ما لا نهاية.

تتصل بالفلسفات التقدمية او التطورية نظرة متفائلة واضحة. لا يمكن بالطبع اثبات صحة القوانين الآنفة الذكر اثباتاً علمياً قاطعاً، وبالتالي صحّة القضية القائلة ان مستقبل البشرية (اي حال الانسان في القرن الواحد والعشرين مثلاً) لا بدّ أن يكون أفضل من حاضرها. فهذه القضية ترتبط منطقيا، كما رأينا ...، بأحوال أو أحداث ممكنة، ماهيّتها الجوهرية أن تكون أو لا تكون فكان الأخذ بها ينطوي لا محالة

على شيء من التعلّق بالامل الذي يشحن فعل التطلّع نحو المستقبل بشحنة خاصة من التفاؤل أو الرجاء، وهو ما يدخل في باب الايمان دون اليقين، أو الديانة دون العلم.

مع ذلك تميّزت نظرة الانسان الى المستقبل بحرص خاص على ادراج دراسة المستقبل في عداد المباحث العلمية القابلة للتنسيق والتعليل، اللذين تتصف بهما سائر العلوم، لا سيا علم التاريخ. فلهذا العلم، وموضوعه الماضي، قواعد ومناهج وأغراض مسلّمة، فلماذا لا يكون لدراسة المستقبل قياساً عليه، قواعده ومناهجه وأهدافه أيضاً؟

تبدأ دراسة المستقبل على شكل علمي منظّم في أواخر القرن الخامس عشر، الذي شهد ظهور احدى اليوتوبيات الكبرى، وهو كتاب توماس مور ( Thomas More ) ( ١٤٧٨ - ١٥٣٥ ) الموسوم بيوتوبيا. وضع هذا الكاتب والسياسي الفذ في مؤلفة هذا مخططاً لمجتمع مثالي تلاشت فيه جميع أشكال العنف والتعسّف والاضطهاد والاستئثار، وعقب ذلك في القرن الثاني ظهور يوتوبيا أخرى، وضعها الفيلسوف البريطاني فرنسيس بيكون ( Francis Bacon ) ( ١٥٦١ - ١٦٢٦ )، ودعاها «الاطلنطيس الجديدة» وتختلف هذه اليوتوبيا عن سالفتها اختلاف نظرة كلّ من مور وبيكون الى المعرفة ومقوماتها وأهدافها. فقد أراد بيكون أن تقوم دعائم المجتمع المثالي على التذرّع بالعلم، كوسيلة لادراك كنه الاشياء، بل كأداة للسيطرة على الطبيعة وتحسين احوال البشر المعيشية خلافا لتوماس مور الذي كان ينظر الى الانسان والمجتمع نظرة أبعد عن الواقعية، وإلى المعرفة نظرة أقرب إلى المثالية. ويتبيّن للفاحص أن التقدم العلمي والتكنولوجي الذي تميّزت به العصور الحديثة هو أوثق صلةً بنظرة بيكون العملية والتطبيقية إلى العلم.

ومن كبار المؤلفين الذين دفعوا بمفهوم التقدم في شكله الحديث إلى الأمام برنار دي فونتينل ( Bernard de Fontenelle ) (١٦٥٧ - ١٧٥٧) الذي تمتّع في حياته بشهرة أدبية وفكرية واسعة وانتخب عضواً في المجمع الفرنسي الشهير ( Academie Française )، ثم أميناً عاماً لمجمع العلوم بباريس. فقد ألف سنة ١٦٨٨ كتيباً بعنوان «إستطراد حول القدماء والمحدثين» أعلن فيه إنحيازه إلى جانب المحدثين واقتناعه بامتيازهم على القدماء في حقبة كانت فيها المساجلة بين الأدباء والمفكرين حول مسألة تفوق القدماء، وهي الحقبة الكلاسيكية الجديدة، في ذروتها. بالإضافة إلى ذلك ساهم فونتينل مساهمة كبرى في الترويج للعلم الحديث لا سيا في شكله الديكارتي الذي أخذ به دون تحفظ. وعلى غرار فونتينل، زاد العالم الإقتصادي آن روبير تورغو ( Anne Robert Turgot ) (١٧٢٧ - ٨١) عن مفهوم التقدم في خطاب ألقاه على لفيف من رجال الدين في السوربون سنة ١٧٥٠ حول «التقدم التدريجي للعقل البشري»، عقبه سنة ١٧٧٠ كتاب «سنة ٢٤٤٠» للكاتب الفرنسي سباستيان مرسييه ( L. Sebastien Mercier ) (توفي ١٨١٤). وهذا الكتاب من أوائل الكتب الحديثة التي دارت على التنبؤ بالمستقبل، على غرار تنبؤات فوستر أداموس في أواخر العصور الوسطى ورؤيا القديس يوحنا في «العهد الجديد». وأول هذه الكتب

إطلاقاً هو كتاب «عهد الملك جورج السادس» (١٩٠٠ – ١٩٢٥)، الذي يتنبأ فيه صاحبه المجهول الهويّة بأحوال البشرية في القرن العشرين. وإلى أسماء هؤلاء المؤلفين يمكننا أن نضيف طائفة أخرى، لعل أحراها بالتنويه بنجمين فرنكلين ( Benjamin Franklin ) (١٧٠٦ – ١٧٩٠) وانطوان دي كندورسه (Antoine de Condorcet) (١٧٤٣ – ١٧٩٤) الذي انطوى كتابه «لمحة عن تقدم العقل البشري» (١٧٩٣) على بعض التنبؤات المدهشة، وألفرد لورد تنيسون ( Alfred Lord Tennyson ) (١٨٠٩ – ١٨٩٢) وسواهم [٨].

إلا أن علم المستقبل خطا خطوة كبرى في القرن التاسع عشر على يد جول فيرن ( Jules Verne ) (١٨٢٨ – ١٩٠٣)، أعظم أنبياء هذا العلم في العصر الحديث. فقد إستطاع هذا الروائي اللامع في عدد من المؤلفات الشهيرة، نذكر منها «رحلة من الأرض إلى القمر» (١٨٦٥). و«حول العالم في ثمانين يوماً»، «وعشرون فرسخاً تحت سطح الماء» (١٨٧٠)، أن ينفذ بعين البصيرة إلى المستقبل، ويتنبأ بعدد من الإكتشافات الحديثة على وجه مدهش في دقته وأصالته. ولا يضارع فيرن في هذا المضمار إلا الكاتب البريطاني المخضرم هربرت جورج ويلز (Herbert George Wells) (١٨٦٦ – ١٩٤٦)، صاحب كتاب «آلة الزمان» (١٨٩٥) و«التوقعات» (١٩٠١) «وحرب العوالم» (١٨٩٨) «وتكوين الإنسان» (١٩٠٣) و«اليوتوبيا الجديدة» (١٩٠٥) و«شكل الأشياء المستقبلية» (١٩٣٣) وسواها، تناول فيها جميعها بثقابة نظر ونفاذ مخيّلة بارز من أحوال البشرية في الأجيال المقبلة. إلا أن نظرته إلى المستقبل أخذت تتحول في أخريات أيامه إلى التشاؤم، بحكم موجة التشكيك بقدرة الإنسان على التقدم في أعقاب الحرب العالمية الأولى. فقد كانت هذه الحرب والأزمات الإقتصادية والسياسية التي عقبتها والتي آلت آخر الأمر إلى الحرب العالمية الثانية (١٩٣٩ – ١٩٤٥) نقطة التحوّل الكبرى في تاريخ الفلسفات المذاهب التفاؤلية التي ارتكزت على «ديانة التقدم».

## من التفاؤل إلى التشاؤم

ينبغي أن نتوقف عند هذه الظاهرة الفكرية والعوامل الإقتصادية والسياسية والعلمية التي أدت إليها. فما الذي حدا بالمفكرين المعاصرين كويلز وبرترند راسل ( Bertrand Russel ) (١٨٧٢ – ١٩٧٠) وأوزوالد شبنغلر ( Oswald Spengler ) (١٨٨٠ – ١٩٣٦) وسواهم للتخلي عن روح التفاؤل التي طبعت القرن التاسع عشر بطابعها؟

مما لا شك فيه أن العوامل الأقتصادية قد لعبت دوراً حاسماً في قيام هذه الظاهرة. فالثورة الصناعية في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر فتحت أمام الإنسان الحديث، لا سيا في أوروبا الغربية، أبواب الرفاهية المادية والقدرة على التحكم بالقوى الطبيعية، كالحر والبرد، وإختصار المسافات واستغلال الموارد

الطبيعية على وجه فعّال. إلا أن هذه الثورة إقترنت بمفاسد أخذت تظهر للعيان شيئاً فشيئاً، حتى انتهت باذلال الإنسان وتسخيره للآلة. وهذه هي العوامل التي حدت بكارل ماركس واشتراكيي القرن التاسع عشر عموماً إلى الثورة على تلك الثورة، بغية تحرير الإنسان من عبودية وسائل الإنتاج ومن الإحتكار الذي يمارسه أصحابها على العمال، الذين يمثلون القوة المنتجة الوحيدة في المجتمع.

يضاف إلى هذه العوامل عوامل إجتماعية وسياسية وخلقية شتى. فقد كان من نتائج الثورة الصناعية إتساع الشقة بين فئات المجتمع المختلفة، والإستهتار بمصالح الأفراد والفئات التي لا تتفق مواقفها مع مواقف الفئة الحاكمة أو القادرة أو الميسورة ومصالحها. فالنظرة الليبرالية كان من شأنها أن تترك الفرد وشأنه ( Laisser faire ) على الصعيدين الإقتصادي والسياسي، كي يصارع أهوال الحياة على هواه، ليقينها ان «اليد غير المرئية» التي تحدّث عنها الإقتصادي البريطاني آدم سميث (Adam Smith) كفيلة بإصلاح ما فسد من الأحوال الإقتصادية والإجتماعية في الدولة. ولكن تبين في أواسط القرن التاسع عشر أن هذه اليد عاجزة بالفعل عن حل مشاكل الفرد والمجتمع، وان المساوئ الإجتماعية والإقتصادية من شأنها أن تستشري ما لم تكافحها أو توازنها عوامل أو قوى أخرى. وأهم هذه المساوئ الحيف الإقتصادي والظلم الإجتماعي والسياسي، بالإضافة إلى ما يمكن دعوته الحث على التعلق بطيف الحرية الذي يمنّى به الفقراء والضعفاء في المجتمعات التي نذرت نفسها للدأب على مضاعفة ثروتها والسيطرة على هؤلاء الفقراء والضعفاء دون رحمة.

أما نتائج الحيف الإقتصادي والظلم الإجتماعي على نظرة الإنسان إلى ذاته وإلى العالم المحيق به، فغنية عن البيان. عندما يواجه الفرد عالماً يتصف في رأيه بالعداء له أو الإستهتار به، فمن طبيعته أن يقابل ذلك بروح النقمة أو التمرد أو الغضب. لذلك كانت الثورة بأشكالها الفكرية والإجتماعية والسياسية السمة الغالبة على الحركات الفكرية والإجتماعية في النصف الثاني من القرن التاسع عشر. وما الحرب إلا الشكل المطلق من أشكال هذه الثورة، من هنا اتصف القرن العشرون بقيام الحروب الكونية التي ما زلنا نعيش في ظلها اليوم. ولما كانت هذه الحروب تنذر بتقويض أسس الحياة البشرية وبإفناء الفرد والجماعة، فقد غلبت الكآبة والتشاؤم على نظرة المفكرين المعاصرين، الذين مرّ ذكرهم، إلى المستقبل.

من أهم أسباب هيمنة هذه النظرة على الفكر المعاصر قناعة عدد من هؤلاء المفكرين، إن لم يكن معظمهم، بأن الإنسان لم يعد قادراً على التحكم بالقوى الإقتصادية والتكنولوجية والسياسية التي فجرّها التقدم العلمي والتكنولوجي، ولم يعد بالتالي قادراً على التحكم بالمشاكل التي لا بد أن يتمخض عنها المستقبل، ناهيك بالتغلب عليها. فبينما إستندت فلسفة التقدم في القرن التاسع عشر إلى الإيمان بطاقة الإنسان اللامتناهية، يمكن القول اليوم أن فلسفة التشاؤم ترتكز على نظرة مقابلة إلى الإنسان، وهي عجزه

اللامتناهي عن مواجهة القوى والأحداث المحيقة به. فكأن الإنسان قد أطلق، بفضل التقدم العلمي والتكنولوجي الذي أحرزه في القرنين الماضيين، عفريتاً جباراً لم يعد بوسعه السيطرة عليه، أو إعادته ثانية إلى القمقم الذي أخرجه عرضاً منه.

### القواعد المنهجية لعلم المستقبل

يمكن إيجاز مقومات العلم الصحيح بثلاثة: أ) مضمون محدد، ب) منهج واضح المعالم، ج) أحكام كلية قادرة على تعليل جزئيات ذلك العلم تعليلاً شافياً. الكهرباء مثلاً هي مضمون أحد فروع علم الفيزياء، الذي يترتّب على صاحبه في تعليل الظواهر الكهربائية المختلفة، أن يتذرّع بمنهج علمي واضح، ذي شقين نظري وإختباري، حتى يتوصل إلى أحكام عامة حول طبيعة الكهرباء وصلتها بالمغناطيسية، قادرة على تعليل ظاهرتي النور والحرارة، مثلاً، وقياس الشحنات الكهربائية المختلفة، وتحويلها إلى أشكال الطاقة الأخرى.

قياساً على ذلك، إذا صح أن المستقبل علم بالمعنى الأصيل، فعلينا أن نحدد موضوعه والمنهج الذي ينبغي إعتماده في دراسته، والقواعد أو الأحكام العامة التي تصدق عليه. أما المضمون، فقد رأينا أعلاه أنه الكائن الممكن دون سواه، أي الكائن الذي لم يوجد بعد، ولكنه قابل للوجود في الزمان المستقبل، بحكم قاعدة سيلان الزمان واندفاعه، أي إمتناع إنعكاسه أو إنكفائه على ذاته واستحالة حصول الممكن في الماضي أو الحاضر.

أما المنهج الذي يجب أن يعتمده عالم المستقبل، فهو منهج العلماء في سائر حقول العلم. فعليه أن يتذرع بالتجربة أو الإختبار أولاً، والإستدلال المنطقي ثانياً، والإستقراء والتعميم ثالثاً. وعلى صعيد التجربة، يعتمد هذا العالم على خبرة الأجيال الغابرة، كما دوّنها واضعو أسفار التاريخ أو علماء الآثار، كما يعتمد على تجربته الخاصة وتجربة أبناء عصره. أما على صعيد الإستدلال والإستقراء، فيتدبر المعطيات التي تتوافر لديه وينسقها ويقارن بينها ويربط بين أجزائها، وفقاً لقواعد المنطق من جهة، ومبادئ الإستقراء والتعميم من جهة ثانية. ثم يخرج من ذلك بأحكام عامة متماسكة منطقياً، إذا طبقها على المجتمعات البشرية وأحوالها إستقامت لديه طائفة من القضايا العامة التي تلخص قوانين السلوك البشري وصلة الفئات البشرية بعضها ببعض والقوى المحركة لهذه الفئات في ميادين الإقتصاد والإجتماع والسياسة، وأخيراً المرامي البشرية الكبرى التي تبذل في سبيلها الأفراد والمجتمعات كل غال ونفيس. فإذا إجتمع له كل ذلك، إستطاع أن يضع مخططاً واضحاً لقوانين التطوّر والتحوّل التي تتحكم بتاريخ البشر والتي يمكن إطلاقها على المستقبل، بناء على القاعدة العقلية الكبرى القاضية بإنسجام الطبيعة مع ذاتها، وتماسك قوانين الزمان في أبعاده الثلاثة: الماضي والحاضر والمستقبل. وهذه القاعدة يمكن صياغتها بقولنا: إن ما يوجد في الماضي وما يوجد في الحاضر لا يمتنع وجوده في المستقبل، أي ان المستقبل لا بد أن يشبه الحاضر أو الماضي.

ولكن لا يلزم عن هذه القاعدة أن المستقبل ينبغي أن يشبه الماضي (أو الحاضر) شبهاً تاماً، أي أن يكون المستقبل تكراراً للماضي (أو الحاضر)، كما تفترض فلسفات الدوران القديمة، التي أحياها في العصور الحديثة الفيلسوف فريدريك -نيتشه ( Friedrich Nietzsche ) (١٨٤٤ - ١٩٠٠). وكل ما يلزم عنها أن يكون إستمراراً للماضي والحاضر أو تكملة لهما. فكان على عالم المستقبل إذن أن يبحث في ثنايا المستقبل عن النظائر المألوفة، دون أن يتجاوز عما هو جديد أو غير مألوف. في الباب الأول، على هذا العالم أن يستفيد من عالم التاريخ ما أمكن، بل أن يكون مؤرخاً إلى حد ما. أما في الباب الثاني فعليه أن يستعين بقواه التخيلية، فيشبه بالفنان أو النبي أو الشاعر إذا أراد أن ينفذ إلى خفايا المستقبل التي لا نظير لها في الماضي أو الحاضر.

ولكن كيف نضمن حتمية التطور أو التقدم، ما دامت قوانين الزمان خافية عن البصيرة إلى حد كبير؟ وكيف نضمن إندفاع الزمان في خط مستقيم، دون إنحراف أو التواء أو استدارة؟ يجب أن نسلم في الإجابة على هذين السؤالين بخاصية السيلان التي يتصف بها الزمان، أي إندفاعه الدائم نحو مستقبل غير منظور وغير متناه أي بقانون التغير أو التحول الأزلي الذي كان يتحكم بالكون وما زال منذ أقدم العصور.

إن قانون التحول أو الصيرورة يقضي بكل بساطة بأن الماضي يستحيل أن يكون حاضراً أو مستقبلاً، وإن الأمس لا يتحول إلى غد دون تناقض منطقي، خلافاً للمستقبل الذي من شأنه أن ينقلب دوماً إلى حاضر فماضٍ. إلا أن هذا القانون لا يقضي بحتمية التقدم، أي الانتقال من حال إلى حال أفضل منها، كما يزعم دعاة «ديانة التقدم» الآنفة الذكر. فالزمان كفيل إذا لم يشحن بطاقات بشرية خلاّقة جديدة أن يستمر على حاله إلى الأبد، كما يتبين من النظر إلى ماضي الموجودات الجامدة وحاضرها، وهي كائنات لا تاريخ لها بالمعنى الأصيل، لأن مستقبلها كحاضرها، وحاضرها كماضيها. فكان مستقبلها كامناً كموناً كلياً في حاضرها، بحيث يتمكن العالم الطبيعي أن يكشف عنه كشفاً تاماً إلى حد بعيد. وهو ما ذهب إليه العالم الفرنسي بيير لابلاس (Pierre Laplace ) (١٧٤٩ - ١٨٢٧) الذي كان يقول أننا إذا تصورنا عقلاً كلياً يحيط بكل القوى الفاعلة في الطبيعة كان بمقدوره أن يلم بكل صغيرة وكل كبيرة وأصبح المستقبل كالماضي ماثلاً دوماً أمام عينيه.

**الزمان والإنسان**

وعلى العكس، من خصائص الحياة أنها قادرة خلافاً للمادة الموات على التفتق عن أشكال جديدة أعلى وأشد تعقيداً من الفصائل الحية. وسواء كان ذلك نتيجة قانون تنازع البقاء الذي أشار إليه الداروينيون، أو عوامل كونية ومنطقية أخرى، كالديالكتيك الهيغيلي أو الإشعاعات الكونية، فواضح أن الحياة تتصف بهذه الطاقة على التجدّد الدائم، وأن المستقبل لا بدّ أن يتمخض عن ظهور فصائل حية جديدة، لا عهد للكرة الأرضية بها.

هذا على الصعيد البيولوجي، الكفيل بتجدد الحياة الدائم (أو على الأقل على إستمرارها على وتيرة واحدة)، إلا أن ظهور الإنسان العاقل على سطح البسيطة منذ ما يقرب من ٢٠٠ ألف سنة، أدخل عوامل فعالة أخرى على معادلة التجدد. فالذكاء أو الإدراك قد فتح أمام هذا الكائن البشري آفاقاً لا متناهية من الخلق والإبداع. وهكذا بات الذكاء البشري أعظم طاقة فاعلة في التاريخ سواء من حيث تقدّم البشرية في معارج الرقي، أو في تقليص الزمان.

وإذا حذفنا هذا العامل الجديد المنبثق أصلاً عن الحياة والمرتبط بها، بات الزمان بأبعاده الثلاثة عبارة عن خط مستقيم ممتد من الماضي حتى المستقبل، من الأبد وإلى الأزل. ولكن ما أن ندخل هذا العامل الجديد في حسابنا حتى تتغير المعادلة الكونية. وعندها يصبح الزمان نسبياً تماماً كما في نظرية النسبية الخاصة عند أنشتين. إن ما يضفي على الزمان سمة النسبية في هذا المذهب الفيزيائي إنما هو صلته بالمكان والحركة، أما في «النسبية الإنسانية» التي نحن بصددها، فنسبية الزمان تناط بصلته بالحياة عامة وبالإنسان وقواه الإدراكية الخلاّقة خاصة. فالإنسان، سواء عنينا به فرداً خارقاً أو فئة فاعلة في ميادين الفن أو الإجتماع والفتوحات العسكرية، قادر على شحن الحقبة الزمانية (وهي وحدة الزمان) بشحنات من الحركة أو الإندفاع أو الإبداع في جميع هذه الميادين، تقلّص هذه الوحدة إذا قيست بسواها من الحقب تقليصاً يكاد يكون لا متناهياً، فيأخذ إمتدادها في التلاشي كما تأخذ الأحداث التي شحنت بها في التسارع، حتى لتبدو وكأنها تعادل مئات الحقب الأخرى.

في تجربة الأفراد وتجارب الأمم شواهد شتى على ذلك. يفقد الفرد في لحظة النشوة أو الإبداع أو الصفاء الذهني المطلق حسّ الزمان، حتى لتبيت تلك اللحظة عنده مساوية لمدى الدهر، وعند ذلك يمكن أن يقال أنه يدخل عالم الأزل. كذلك في اللحظات التاريخية الكبرى في حياة أمة من الأمم، كلحظات الثورة أو الحرب أو اتفاق كلمة الأمة على نهج سياسي أو عسكري واحد، يتقلّص الزمان ويشعر أبناء الأمة جميعاً بنشوة الظفر وتحقيق الذات.

من هنا ينبغي إعادة النظر في بعض مقدّماتنا الخاصة بعلم المستقبل. فبحكم نسبية الزمان، يصبح مفهوما التسارع والتباطؤ من أهم مقوّمات المستقبل البشري، أي أن الأفراد والشعوب قادرون على التحكم بالإمتداد الزمني لمستقبلها كل ساعة. وهذه قاعدة كبرى من قواعد علم المستقبل لا سيما على الصعيد العملي (أي صنع المستقبل).

تصنع الأمم مستقبلها من خلال القرارات القومية الحاسمة التي تتخذها في شتى ميادين الحياة الإقتصادية والفكرية والسياسية. ولعلّ أوضح شاهد على ذلك القرارات التكنولوجية والعسكرية والسياسية التي تواجهها الأمم الحيّة اليوم، والتي تتوقف إلى حد بعيد على الإرادة القومية أو من يعبر عنها من قادة أو هيئات. وهذا ما يهم الناظر في الإحتمالات المستقبلية التي تواجهها البشرية في العقود أو القرون المقبلة.

عندما إتخذت الولايات المتحدة وحلفاؤها سنة ١٩٤١ قرار إنتاج القنبلة الذرية ، ثم إتخذت قرار إنهاء الحرب في الشرق الأقصى باستعمال هذه القنبلة ، كانت أمام قرار من النوع الذي به يصنع المستقبل ويختصر الزمان. وعندما أعلنت الشعوب العربية الثورة على السلطنة العثمانية ودخلت الحرب إلى جانب الحلفاء ابّان الحرب العالمية الأولى ، كانت أمام قرار آخر من هذا النوع. وعندما أعلن جمال عبد الناصر تأميم القناة سنة ١٩٥٦ وخوض الحرب مع إسرائيل سنة ١٩٦٧ ، إتخذ باسم الشعب المصري والعربي قراراً قيض له أن يصنع مستقبل العرب على مدى عقود أو أجيال مقبلة.

ولكن ماذا نعني بتقليص الزمان أو إختصاره؟ نعني أن سيرة الصيرورة الزمنية لتلك الشعوب لم تكن ليطرأ عليها جديد ، بل كان من شأنها أن تستمر دون تغيّر يذكر إلى أمد مديد ، ما لم تشحن بالطاقة التقريرية الآنفة الذكر. فما إن شحنت بتلك الطاقة حتى أخذ تاريخ الأمة بالتسارع. إلا أن تعيين ماهية هذا التسارع وهو ضرب من التغير ، أهي تقدم أم تخلف أم جمود يبقى خارجاً عن إطار ذلك التقرير ، ويبقى التاريخ وحده الحكم الفصل في هذا المضمار. من هنا الخفاء الذي يكتنف المستقبل ووعورة الطريق التي تسلكها الأمم ، ولا سيما قادتها عندما يقفون على عتبة هذا التقرير.

ويلاحظ في هذا المجال أن المقارنة بين التاريخ القديم والتاريخ الحديث تكشف بوضوح عن ظاهرة نسبية الزمان المشار إليها. فالتاريخ القديم قد إتصف بصفة تراخي الزمان وتباطؤ الأحداث ، حتى لقد كانت الحروب تدوم عشرات السنين أحياناً (كما في حروب طروادة والحروب الصليبية والحروب الدينية في مطلع العصر الحديث) والأمبراطوريات والدول تحكم مئات السنين ، دون تغير يذكر ، إن في ظروف الحياة الداخلية ، أو في علاقات الدول الخارجية. وقد تميّزت العصور الحديثة ، لا سيّما منذ القرن الثامن عشر ، بتحوّل جذري في مدى تسارع الأحداث ، وبات التاريخ يصنع في زماننا هذا في ساعات إن لم نقل في لحظات ، بل أصبحت الساعة في حسابنا اليوم تساوي سنة في حساب أجدادنا ، أولاً لضخامة التقدم العلمي والتكنولوجي الذي أحرزناه ، إذا قيس بمآتي الأجداد في هذا الميدان ، وثانياً لجسامة الأخطار الإقتصادية والديمغرافية والسياسية التي تحيق بالبشرية والضغوط التي تتعرض لها ، وهي تقف أمام القرارات التي لا بد من إتخاذها[١٠].

تكمن صعوبة هذه القرارات ومأساويتها في تعذّر التكهن بأكثر من الأشكال العامة للتطور الذي من شأنه أن يطرأ على الأمم ، لدى إختيارها سبيل التحرّك والتغير ، أو الإندفاع نحو المستقبل ، وذلك على شكل تطلّعات لا يستشف منها المستقبل إلا من خلال ضباب كثيف. تدور هذه التطلعات اليوم على مصير الإنسان وبقائه على الكرة الأرضية. في هذه الحقبة من التاريخ التي تتفاقم فيها مشاكل تزايد السكان وتضاؤل الموارد الطبيعية ، ومشاكل تلوث البيئة واكتظاظ بعض بقاعها ، ومشاكل العنف والخروج على القانون ، تواجه البشرية المسألة الوجودية الكبرى : أيملك الإنسان القدرة على النهوض بأعباء الحياة في

المستقبل المنظور، أم أن هذه المشاكل كفيلة بمحقة أو بسحقة أو تأليب قوى الطبيعة العمياء عليه؟

الجواب على ذلك مرتبط آخر الأمر بمستقبل الإنسان كفرد. ما هي مناحي التطور أو التحوّل التي يمكن أن تنحوها الشخصية البشرية في القرون المقبلة؟ في الإنسان طاقتان كبريان تتجليان على كل صعيد من صعد الحياة الفردية والجماعية: طاقة البناء وطاقة الهدم. هل تتغلب في المستقبل القريب طاقة الهدم على طاقة البناء، أم يتاح للإنسان على الرغم من جميع الصعاب أن يستمر في المساهمة التدريجية في دفع الحياة قدماً بأناة وبصيرة وجلد؟

ذلك مرتبط بدوره بطاقات الإنسان الإدراكية والعاطفية. أينتصر العقل على الهوى، أم يحطم الغضب والعنف كل شيء؟ ثم هل يتمكن الذكاء البشري من مواصلة مسيرة الابداع العلمي والتقني والفني التي بدأت بظهور الإنسان العاقل على الأرض منذ آلاف السنين، فيخرج من صلب الإنسان المعاصر إنسان أنفذ بصيرة وأحدّ ذكاء وأعمق إلتزاماً بمصالح أقرانه وخيرهم ورفاهيتهم، إنسان تتجسد في أفعاله وأقواله وآماله الروح الإنسانية الشاملة؟ وبالنسبة إلى الإنسان العربي، هل يتمكن الفرد العربي المعاصر أن يتغلب على النوازع الفردية والقبلية والطائفية التي تفصل بينه وبين أبناء قومه من جهة والبشرية عامة، من جهة ثانية، فيدخل عندها في شركة خلاّقة مع أبناء قومه ومع البشرية جمعاء، وينتصر على مشاكل التخلف والجهل التي ما زال يصارعها منذ مئات السنين؟

ليس من شأننا ونحن نرسم إطاراً لإستطلاع المستقبل أن نجيب على هذه التساؤلات، ويكفي أن نقرر أن مراحل تطور البشرية في الأجيال المقبلة لا بد أن تنطلق من معالجة بناءة وملحة لهذه المشاكل. ونحن إذ نحدد المنطلقات، فإنما نعين إلى حد ما الوجهة التي لا بدّ أن يتخذها خط الإندفاع نحو المستقبل. فإذا انتصر الإنسان على مشاكل التخلف والفقر وتزايد السكان والتلوث والعنف وإنهيار الشرعيات والحرب والسلم، فقد أثبت قدرته على التحكّم بمصيره وطاقته على البقاء، وإلا كتب عليه الفناء واللحاق بمئات الفصائل الحيوانية التي إندثرت عندما عجزت عن التكيّف مع بيئتها أو التحكّم بها.

---

**الهوامش**

(١) تأملات باسكال، الفصل الثاني، ١٧.

(٢) جاء في المنجد: نبأ الشيءُ ارتفع، وعلى القوم: طلع عليهم والنبيْ أو النبي، المكان المرتفع المحدودب، وتتّصل بهذا الجذر أيضاً الألفاظ التالية: نبر، نبه، نبق، نبك، نبه، نبت، نبع، وجميعها تفيد الظهور أو الطلوع.

(٣) ملحمة جلجامش ترجمة طه باقر، بغداد، ١٩٧٥، ص ١٢٩.

(٤) الألياذة، الكتاب الرابع والعشرون، ٥٢٥ وما يلي.

(٥) راجع : George Sarton, *History of Science*, **Harvard and London**, Vol. I, 91. CF. A. Bouché - Leclerc *Histoire de la divination dans l'antiquité*. Paris. 1879-82.

(٦) سفر التكوين، الفصل الأول، ٢٦.

(٧) راجع أرثر لفجوي، سلسلة الوجود الكبرى (ترجمة ماجد فخري)، بيروت، ١٩٦٤، ص ٣٨٥ وسواها.

(٨) راجع : E. Cornish, *The Study of the Future*, Washington, D.C., 1977, pp.58f.
وقسطنطين زريق، نحن والمستقبل، بيروت، ١٩٧٧، ص ٦٥ - ٨٢خاصة.

(٩) يرقى ظهور الإنسان العاقل **Homo Sapiens** على سطح البسيطة إلى ما يقرب من ٢٠٠ ألف سنة إلا أن العلماء قد إكتشفوا أشكالاً بشرية أخرى هي الإنسان المتصب **H. Erectus** والإنسان الصناع **H. Habilis** في الصين وجاوه وتنزانيا ترقى إلى ما بين ٥٠٠ ألف و٨٠٠وا ألف سنة.

(١٠) راجع : قسطنطين زريق، نحن والمستقبل، ص ١٠٧ وما يليها.

# "علم المستقبل" في وقتنا الحاضر

د. محمود زايد

**نشوء هذا العلم وطبيعته**

تاريخ الاهتمام بالمستقبل واستطلاعه قديم قدم الانسان نفسه. فقد كان ولا يزال جزءاً أساسياً من تفكير الانسان في نفسه وفي الحياة والكون وتصوراته لها. ويمكن تبينه في موروثه الاسطوري وعقائده الدينية وتخيلاته(1) لكنه لم يسبق له أن اعتبر «علماً» : الاّ في العصور الحديثة. وربما كان الكاتب والباحث الاجتماعي س. كولم جلفلن الذي حاول تحديد مدى دقة التنبؤات بالمستقبل هو أول من اخترع اسماً لهذا العلم فأسماه «ملنتولوجي»(2). وقد اشتق هذه الكلمة من كلمة المستقبل باليونانية، وترجمتها الحرفية «علم المستقبل». على ان المؤلف الألماني أوسيب فلختهايم ( Ossip Flechtheim ) هو صاحب الاسم الشائع لهذا العلم بالانكليزية، وهو ( Futurology ). أما الاسم الشائع بالفرنسية له وهو ( Prospective ) فهو من ابتداع الرائد الفرنسي للعلم ذاته وهو غاستون برجيه.

وعلم المستقبل ليس من العلوم البحتة كالرياضيات، وانما هو كعلم الاجتماع وغيره من العلوم التي تقوم على نظام من المعارف الدقيقة عن الانسان وعالمه يخضع باستمرار للتعديل والتصحيح والتوسيع(3). ويميل أوسيب فلختهايم إلى اعتبار هذا العلم فرعاً من علم الاجتماع شبيهاً بعلم الاجتماع التاريخي، ولو ان هنالك اختلافاً أساسياً بينهما، وهو أنه في حين أن علم الاجتماع التاريخي يؤكد التنبؤات الظنية بالنسبة للماضي، فإن علم المستقبل يقتصر على التطورات المستقبلية الفعلية، ويستهدف تعيين مدى الاحتمال الرياضي لوقوعها أو قابليتها للتصديق(4).

**٢ - الجديد في علم المستقبل**

وعلى الرغم من أن لعلم المستقبل جذوراً في تراث العصور السابقة الفكري والادبي والعلمي والديني،

فإنه يحمل سمات عامة جديدة تجعله يختلف اختلافات أساسية عن استطلاعات المستقبل السابقة. وأوضح ما تكون هذه السمات هي في نظرة المشتغلين به إلى المستقبل وفي سبلهم العلمية للتأثير فيه.

لقد كان مُستطلع المستقبل يقوم بنشاطه وعبء الماضي أو القدر المرسوم يثقل كاهله. أما عالم المستقبل اليوم فهو، بوجه عام، متحرر من عبء الماضي. ففي حين ان الأول كان في الغالب يعتمد على خبراته السابقة ولا يستطيع أن يتصور عالماً مختلفاً اختلافاً أساسياً عن عالمه بسبب بطء تغيّر الحياة وطول أعمار الأنماط الحياتية، فإن الثاني لا يقيم دائماً وزناً كبيراً للخبرات السابقة – هذا إن فعل شيئاً من ذلك – ويعتقد أن عالم الغد غير عالم اليوم. وقد عبرت عن هذا العالمة الاجتماعية مارغريت ميد بقولها: «لن يعيش أحد [بعد الآن] في العالم الذي ولد فيه، ولن يموت أحد في العالم الذي شبّ فيه»[٥].

وعالم المستقبل لا يقف دائماً عند حد الاعتقاد بقدرة الانسان على التأثير في المستقبل أو استطلاعه، بل يتجاوز ذلك إلى الاعتقاد بقدرته على خلقه أو على «اختراعه» كما قال الفيلسوف الفرنسي جان بول سارتر. والواقع أنه كان لسارتر والوجوديين تأثير كبير في بلورة هذه النظرة إلى المستقبل.

«فكل انسان – في نظر سارتر والوجوديين – يخلق مستقبله، وعليه تقع هذه المسؤولية. وينبغي عليه أن لا يعتذر عن أعماله بقوله إنها فرضت عليه من قبل مخدومه أو كنيسته أو أبويه أو قوة أخرى خارجية. إذا فعل هذا خدع نفسه. فهو على الدوام حر في أن يرفض ما يُملى عليه. فليس لأحد ولا لشيء سلطة تخوله ان يحدد ما ينبغي على الفرد أن يعمله. وقال سارتر في محاضرة ألقاها عام ١٩٤٦: «أنت حر. اختر لنفسك، أي اخترع»[٦].

ومن سمات علم المستقبل كما يبدو عند المشتغلين به أنه متأصل في العقلانية التي تقوم على الثقة بقدرة العقل هادياً وضابطاً وحاكماً. وليس معنى هذا أنه لا مجال في التفكير المستقبلي إلا لعمل العقل. فمن الأمور المسلم بها أن العقل يجد حوافزه ومنشطاته في الخيال والعاطفة والحدس والقيم الأخلاقية. معناه أن الأرض الأساسية الصلبة للتفكير المستقبلي هي أرض الوقائع والمعطيات لا أرض الأوهام والتخيلات. والوقائع والمعطيات هي المحك الذي يعرض عليه عالم المستقبل أفكاره بأسلوب نقدي اختباري يتوخى الموضوعية ويلتزم الدقة.

ومن تلك السمات تقبل المعطيات والوقائع والأفكار الجديدة أيا كان نوعها وأني كان مصدرها بعقل منفتح. وتلعب الأفكار الجديدة، سواء أكانت مفهومات أم نظريات، دوراً عظيماً في دراسة المستقبل. فالمشتغل بها يدرك مدى أهمية الفكرة في نظرة الانسان إلى نفسه وإلى الكون، وفي توجيه الجهود العلمية نحو غايات دون غيرها. فبالأفكار يكوّن المرء صوراً عن ماضيه وحاضره ومستقبله وعن نفسه وعن غيره. وقد يحدث أن تدفع الفكرة الواحدة – مثل فكرة تقسيم العمل أو تسيير الآلة بالبخار أو الجاذبية

وغيرها – عجلة الحضارة خطوات عظيمة إلى الأمام. كما أن الفكرة الواحدة – مثل فكرة الاغريق عن أنواع المادة الأربعة، وهي الماء والهواء والنار والتراب، ومثل فكرة العصر الوسيط عن عدم وجود بلاد وراء المحيط الأطلنطي – قد تعيق التقدم العلمي قروناً طويلة.

ولا يقل رصيد الانسانية من الأفكار أهميةً عن رصيدها المالي. فالانسان يعيد بأفكاره بناء ما يتهدم من سدود ومبانٍ ومنشآت، ولكنه لا يستطيع أن يفعل ذلك بدون أفكار. ومن أبرز الأمثلة على هذا الشعب الألماني الذي اقبل في أعقاب الحرب العالمية الثانية على إعادة البناء فبهر أنظار العالم بقدرته وانجازاته في هذا الميدان.

وكثيراً ما يكون مردُّ تصور الانسان العجزَ عن القيام بعمل ما، لا إلى افتقاره إلى القدرة ولا إلى نقص في الامكانات المادية، وإنما إلى افتقاره إلى الأفكار الصحيحة. والتاريخ حافل بالأمثلة على أشياء بدت يوماً مستحيلة ثم تحققت.

ومن سمات التفكير المستقبلي وَعْيُ المشتغلين به وعياً تاماً بأهمية الزمن. فهم يدركون أن لمشكلات اليوم جذوراً في الماضي، وأن تلك المشكلات لا تنشأ في يوم وليلة، وإنما تتكون تدريجياً وبشكلٍ قد لا يلاحظه الانسان العادي. ومن الأمثلة الواضحة على هذا مشكلة تزايد السكان؛ فتزايد السكان مثلاً بمعدل ٢٪ في العام قد لا يبدو لأول وهلة أنه أمر خطير، لكن إذا نظرنا إلى مجمل زيادة السكان في مدة عشرين عاماً فإننا ندرك وجه الخطورة. إذ يعني ذلك ليس تضاعف عدد السكان في المستقبل المنظور فحسب بل وأيضاً تضاعف متطلبات الانسان من الطاقة والغذاء واشتداد مشكلات التلوث واكتظاظ المدن وتفاقم أمراضها.

وعلماء المستقبل يحصرون نظرتهم إليه في فترات تمتد من خمس سنوات إلى خمسين سنة. ولا يتجاوزون ذلك في الغالب لاعتقادهم بأن التغيرات التي ستحصل في تلك الاثناء ستكون كبيرة إلى حد لا تجدي معه القرارات التي تتخذ الآن.

وقد أخذ علماء المستقبل يطلقون أسماء على فترات المستقبل التي يخططون لها أو يستطلعون شؤونها. وقد أطلق إيرل جوزف محرر مجلة «اتجاهات المستقبل» التي يصدرها مستطلعو المستقبل في مينسوتا الأسماء التالية على فترات خمس، وهي: ١ – المستقبل المباشر، ويمتد سنة من الآن. ٢ – المستقبل القريب، ويمتد من سنة من الآن إلى خمس سنوات. ٣ – المستقبل المتوسط، ويمتد من خمس سنوات من الآن إلى عشرين سنة. ٤ – المستقبل البعيد، ويمتد من عشرين سنة من الآن إلى خمسين سنة. ٥ – المستقبل البعيد [غير المنظور]، ويمتد من الآن إلى خمسين سنة أو أكثر.

ومن سمات التفكير المستقبلي أنه جهد مشترك بين العلماء من مختلف الميادين، وذلك لترابط المشكلات

كما قدمنا، ويتميز بأساليبه الجديدة التي سوف نشير إليها خلال حديثنا عن تاريخ علم المستقبل ومؤسساته. ومما يجدر ذكره توافر المعرفة لدى المعنيين بالمستقبل بشكل لم يشهد له التاريخ مثيلاً. فلديهم الآن معارف تبلغ أضعاف ما توافر لأسلافهم. وينعكس هذا في عدد المجلات العلمية الذي أخذ يتضاعف، منذ منتصف القرن التاسع عشر، كل خمس عشرة سنة حتى بلغ مئة ألف مجلة على حد تقدير المكثرين وثلاثين ألفاً على حد تقدير المقللين[٧]. وينعكس توافرها أيضاً في عدد العلماء الذين يبلغون اليوم ثلاثة أرباع مجموع العلماء الذين عرفهم العالم منذ بداية التاريخ البشري[٨]. وفي حين أن علماء الماضي اعتمدوا على التعميمات غير المبنية على إحصاء للجزئيات أو على نظريات كنظرية التطور ودورات التاريخ في تصور المستقبل، فإن علماء المستقبل يبنون حساباتهم وتعميماتهم على إحصائيات دقيقة للجزئيات وعلى المشاهدة والاختبار[٩]. ولدى العلماء اليوم من الوسائل التكنولوجية المتقدمة، كالأقمار الصناعية والعقل الالكتروني، ما يمكنهم من اختصار الوقت في إجراء الاتصالات والحصول على المعلومات، بل والوقوف على آخر تطورات العلم في أي بقعة في العالم. فبامكان العقل الالكتروني مثلاً، إذا زود بالمعطيات، أن يحل أعقد المسائل الحسابية التي يحتاج الانسان إلى سنوات طويلة لحلها أو قد يعجز عن ذلك.

## ٣- نشوء علم المستقبل

**مالثوس**: ربما كان الاقتصادي الانكليزي توماس روبرت مالثوس (١٧٦٦ - ١٨٤٣) صاحب أول محاولة لاستطلاع مستقبل الجنس البشري على أسس علمية. فقد درس أحوال الفقراء في انكلترا في الفترة التي أعقبت الثورة الصناعية مباشرة وتزايد السكان في الولايات المتحدة الأميركية، واستخلص منها نظريته في نمو السكان وضبطه، التي شرحها في كتابه «مقال في نمو السكان» (١٧٩٨) وهو الكتاب الذي أصبح بعد نشره من أكثر الكتب انتشاراً وتأثيراً في الكتّاب والمفكرين والاقتصاديين وغيرهم بمن فيهم تشارلز داروِن صاحب نظرية التطور[١٠].

ومؤدى نظريته هو أنه في حين يتزايد عدد السكان طبقاً لمتوالية هندسية، أي يتضاعفون بعد كل فترة معينة (١، ٢، ٤، ٨، ١٦، ٣٢، ٦٤، ١٢٨، ٢٥٦، ٥١٢، ١٠٢٤، الخ...) فإن موارد العيش لا تزيد بنفس السرعة ولن تلبث أن تعجز عن توفير الحد الأدنى المطلوب للعيش. وغلب عليه التشاؤم في الطبعة الأولى من كتابه فأكد على ضبط النسل بالأوبئة والمجاعات والحروب. إلا انه عدّل هذه النظرة فيما بعد، فاقترح لضبط تزايد السكان اللجوء إلى وسائل التحكم في النسل.

على أن التطورات اللاحقة في انكلترا لم تؤيد ما ذهب إليه مالثوس. فحالة الفقراء في بريطانيا لم تتدهور وإنما تحسنت تحسناً عظيماً، وذلك لأن بريطانيا لجأت إلى موارد غير الزراعة لم يأخذها مالثوس

بعين الاعتبار مثل الحصول على مواد غذائية من الخارج مقابل صادراتها الصناعية. وفي ضوء هذا تبين انه بالغ في تبسيط الأمور، وأنه اعتمد في استنتاجه على معلومات محددة لم تساعده على تكوين رؤية صحيحة(١١).

ولز: إذا كان مالثوس أول من استطلع مستقبل الجنس البشري على أسس علمية، فإن الكاتب والمؤرخ البريطاني هربرت جورج ولز (١٨٦٦ - ١٩٤٦) هو أول من دعا إلى علم المستقبل وذلك في محاضرة ألقاها في المؤسسة الملكية في ٢٤ كانون الثاني (يناير) من عام ١٩٠٢. قال:

«يعتقد كثرة من الناس بأنه لا سبيل إلى شيء يقيني عن المستقبل. ولكنكم - كما أكد لي أحد الأصدقاء - سوف تعرفون عنه أكثر مما تعرفون عن الجهة التي ستقفز إليها القطة الصغيرة.... إن جهلنا بالمستقبل واقتناعنا بأنه لا سبيل إلى إزالته هما اللذان يجعلان الماضي يطغى على تفكيرنا. لكن تتابع ظهور العرّافين خلال عصور التاريخ في سلسلة لم تنقطع حلقاتها إلى اليوم هو شاهد على استمرار دفق الشعور بأنه قد يكون هناك نوع أفضل من المعرفة أكثر نفعاً للانسان من النوع الحالي(١٢).

لكن ولز أوضح أنه لا يقصد بأن الأفراد سوف يتمكنون من معرفة مستقبلهم كما يعرفون ماضيهم، وإنما إمكان اكتشاف المستقبل على النحو الذي اكتشف به الانسان ماضي البشرية والأرض.

على ان انحسار مدّ التفاؤل في نظرة الأوروبيين إلى المستقبل بسبب الحرب العالمية الأولى وفي اعقابها أصاب ولز الذي ذهب في كتابه «مختصر التاريخ» (١٩٢٠) إلى أن تاريخ الانسانية أخذ يتحول باطراد إلى سباق بين التعليم والكارثة. ولم تكد الحرب العالمية الثانية تضع أوزارها حتى كان قد اقتنع اقتناعاً كلياً بأن الكارثة ربحت السباق(١٣).

## ٤ - تفجر الاقبال على علم المستقبل

شهدت البلدان المتقدمة بعد منتصف هذا القرن إقبالاً هائلاً على الاشتغال باستطلاع المستقبل على أسس علمية. وتجلى هذا الإقبال في تزايد عدد العلماء المشتغلين به من ناحية. وفي تأسيس الجمعيات والمعاهد والمؤسسات التي تنسق أعمالهم وترعاها وتموّلها من ناحية أخرى.

ففي فرنسا كان للتيارات الفكرية التي انطلقت خلال الحرب العالمية الثانية وفي أعقابها - وبخاصة الوجودية التي خلق فيلسوفها الأول كما رأينا مفهوماً جديداً للمستقبل يجعله شيئاً يمكن اختراعه - فضل كبير في تهيئة المناخ الملائم للتوجه إلى المستقبل. ومن العوامل الكبرى في تهيئة ذلك المناخ التقليد الفرنسي في استخدام العلم والتكنولوجيا لخلق مجتمع أفضل. كما ساعدت على تهيئته حاجة المخططين الفرنسيين في

أعقاب الحرب العالمية الثانية إلى من يوجه خطاهم بالتصورات المستقبلية.

وفي الخمسينات من هذا القرن لعب الفيلسوف والمربي ورجل الأعمال الفرنسي غاستون برجيه (Gaston Berger) دوراً أساسياً في نشأة علم المستقبل. فهو - كما ذكرنا - الذي خلع على ذلك العلم اسمه الفرنسي ( Prospective ) أو علم الريادة. وقد اتجه في تفكيره إلى المزج بين التخطيط والوجودية، وبعبارة أخرى إلى عدم قصر حقيقة الاختيار وخلق المستقبل على الفرد، بل تطبيقها أيضاً على الأمة والانسانية. وقد وصف برجيه علم المستقبل أو الريادة بقوله:

«إنه ليس مذهباً ولا نظاماً (فكرياً). إنه تأمل في المستقبل. والقصد منه هو إبراز معالمه بهدف التوصل إلى عناصر منهج يمكن تطبيقه على عالمنا المنطلق بسرعة متزايدة»[١٤]

وليس من السهل على الناس - كما يقول برجيه - أن يولوا وجوههم نحو المستقبل: «إن هذا التوجه الذي يبدو سهلاً وطبيعياً يتطلب في الواقع بذل جهود متواصلة لأنه يسير في اتجاه مخالف لأكثر عاداتنا رسوخاً. نحن لا نشك في أن الانسان كثيراً ما يفكر في المستقبل ولكنه يحلم به ولا يبنيه. والحلم مناقض للتخطيط. فبدلاً من أن يشرع [الحالم] في العمل فإنه يتحول عنه؛ فالحلم يسمح لنا بالتمتع في الخيال بثمرة عمل لم ننجزه».

وقد قام برجيه بما له من خبرة في الإدارة الجامعية وفي ميدان الأعمال وما له من خيال بتأسيس «المركز الدولي لعلم الريادة» في باريس عام ١٩٥٧. وفي السنة التالية أصدر هذا المركز أول عدد من مجلة ( Prospective ) التي اشتملت موضوعاتها على مقالات تعالج عدداً من ملامح المستقبل.

ولم يلبث المركز ان رسم منهجاً خاصاً لدراسة المستقبل من أهم سماته أن لجان عمله ضمت علماء من مختلف ميادين الاختصاص وتجاوزت في عملها التحليل المنطقي إلى استخدام الخيال في خلق صورة للمستقبل في منتهى الشمول، وأشد ما تكون تحقيقاً لرغبات الفرد وتحديد ما يمكن انجازه.

وفي عام ١٩٦٠، وهي السنة التي توفي فيها برجيه، شرع مواطنه روبرت جوفينال ( Robert de Jouvenel ) في العمل بمشروع قدر له أن يلفت أنظار العلماء في جميع أنحاء العالم إلى الجهود الفرنسية في ريادة المستقبل. وقد ساهمت مؤسسة فورد الأميركية في تمويله. ويتكون المشروع من سلسلة من الأبحاث التي ألفها أبرز العلماء حول استطلاع احداث المستقبل، وبخاصة في ميدان السياسة. وفي عام ١٩٦٤ قام جوفينال بنشر كتابه المشهور «فن الحدس» الذي اشتمل على مصطلح[١٦] لدراسة المستقبل ومناقشةٍ لإمكان القيام بها ونفعها، وعلى دعوة لإنشاء منابر لمناقشة إمكانات المستقبل وتطويرها بشكل منهجي. وقد أكد في كتابه على أن دراسة المستقبل فن من الفنون ولا يمكن أن تكون علماً.

## ٥ - علم المستقبل في الولايات المتحدة الأميركية

كانت الدوافع الرئيسية للاهتمام بالمستقبل وريادته العلمية في الولايات المتحدة الأميركية مختلفة عنها في فرنسا. ففي حين أنها كانت في فرنسا فكرية فلسفية فإنها كانت هناك متصلة بالأهداف العسكرية وبخاصة بالرغبة في تطوير الاستراتيجية والاسلحة الحربية. فقد أدرك المسؤولون في الولايات المتحدة الأميركية أن آلاف الأميال من البحر التي تفصلها عن الأقطار الأخرى لم تعد حاجزاً يحميها من أسلحة الدمار الجديدة.

وقد قام الجنرال هـ. آرنولد، قائد قوات الطيران، بخطوة كان لها تأثير حاسم في التوجه نحو استطلاع المستقبل. ففي عام ١٩٤٤ كلف ثيودور فون كارمان باستطلاع قدرات البلاد التكنولوجية. وجاء استطلاع كارمان الذي حمل اسم «نحو آفاق جديدة» (١٩٤٧) حلقة في سلسلة من الاستطلاعات التكنولوجية بلغت غايتها في تأسيس مركز الاستطلاع التكنولوجي البعيد المدى للجيش[١٧]. وتلت هذا خطوة أعظم تأثيراً تمثلت في قيام الجنرال آرنولد بتكليف شركة دوغلاس للطيران بإنشاء مشروع «راند» للبحث والتطوير[١٩] لدراسة البحث في الحروب التي لا تجري على الأرض في ميادين القتال بين الدول التي تقع في قارات مختلفة. وفي عام ١٩٤٨ استقل مشروع «راند» عن شركة دوغلاس وصار شركة قائمة بذاتها تمولها مؤسسة فورد، وتسعى إلى «تشجيع الأغراض العلمية والتعليمية والانسانية التي تخدم مصالح الولايات المتحدة الأميركية وأمنها». وبهذا تجاوز «راند» مجرد استطلاع مختلف الأنظمة الحربية إلى ارتياد سياسات الأمة.

ولمؤسسة «راند» انجازان عظيمان أسهم في كليهما الرياضي أولاف هلمر[١٩]. ففي عام ١٩٥٩ نشر هلمر بالاشتراك مع زميل باحث اسمه نقولاس ريشر[٢٠] بحثاً عن «مصطلح (ابستمولوجيا) العلوم غير الأساسية(غير البحتة كالرياضيات والطبيعيات)» اشتمل على قاعدة فلسفية لاستطلاع المستقبل. وقد ذهب فيه إلى أنه من الممكن أخذ شهادة الخبراء في العلوم التي لا تسمح بعد باستخلاص القوانين العلمية. وقد اعتمد في استخدام شهادتهم على أسلوب فني كان قد أنشأه بالاشتراك مع أحد باحثي «راند» واسمه نورمان دالي وهو اسلوب دلفي[٢١] الذي يقضي أولاً بالحصول على رأي كل خبير على انفراد وبدون معرفة غيره. وفي الستينات من هذا القرن أجريت تعديلات على الأسلوب، وجرى استخدامه في عدة دراسات جنباً إلى جنب مع الكومبيوتر. وتكمن الأهمية الحقيقية لهذا الاسلوب في البرهنة على أهمية الأساليب العقلانية في دراسة المستقبل.

أما إسهام هلمر الآخر، فيتمثل في الدور الأساسي الذي قام به في اتفاق نفر من العلماء على تأسيس «معهد المستقبل» لدراسة المشكلات المدنية. وفي عام ١٩٦٦ أصدرت اللجنة التنظيمية لهذا المشروع بياناً إيضاحياً جاء فيه أن أهدافه هي:

١ – الاستكشاف المنهجي للامكانات المستقبلية لأمتنا وللمجتمع الدولي.

٢ – تعيين المرغوب فيه من تلك الامكانات وتعليل ذلك.

٣ – البحث عن الوسائل التي يمكن بها تقوية احتمال تحقيقها بالعمل المناسب الهادف[٢٢].

ومما جاء في البيان أيضاً أن فكرة المعهد نشأت من «تغير في الموقف من المستقبل»:

«لقد جرى التخلي عن النظرة القدرية [إلى المستقبل] على أنه حتمي ولا سبيل إلى استشرافه. ومن المعترف به الآن أن هناك كثرة من الامكانات المستقبلية وأنه من الممكن تقوية احتمالاتها بالتدخل المناسب. ومن شأن هذا أن يرفع من قدر استكشاف المستقبل والبحث عن طرق للتأثير في اتجاهه [وجعلها في مستوى] الجهود التي تنطوي على مسؤولية اجتماعية عظيمة»[٢٣].

وبالفعل نجح أولئك العلماء في تأسيس «معهد المستقبل» وجرى افتتاحه عام ١٩٦٨ بمدينة مدلتاون الواقعة في ولاية كونكتكت. وتمكن بفضل تمويله من مصادر مختلفة من القيام بدراسات كبرى قيمة لمختلف نواحي الحياة كالإسكان وصناعات البلاستيك والتلفونات. وقد لخص روي أمارا، رئيسه، إنجازاته بقوله:

«يمكن القول بأنه أحرز من النجاح في إقامة مؤسسات البحث أكثر من أي منظمة أخرى»[٢٤].

ومن المؤسسات الأخرى التي جرى إنشاؤها في الولايات المتحدة لاستطلاع المستقبل معهد هدسن (Hudson) الذي أسسه هرمان كاهن. وكان قد سبق لكاهن أن اشتغل محللاً في شركة راند. وقد جلب معه إلى المعهد أسلوبين فنيين وهما أسلوب «السيناريو» و «المستقبل البديل» لدراسة مختلف أنواع السياسات العامة. ويقضي أسلوب السيناريو بأن يقوم الباحث ببناء مسلسل افتراضي من الأحداث لتركيز الانتباه في عمل المسببات، وفي المواطن التي تتخذ فيها القرارات. وبواسطة السيناريو يجيب الباحث على سؤالين: **أولاً**، كيف تحدث الحالة الافتراضية خطوة بعد خطوة وعلى وجه الدقة، **وثانياً**، ما هو «المستقبل البديل» عند كل خطوة وذلك لوقف العملية، أو تحويل مجراها، أو تسهيل سيرها. ويمكن استخدام المستقبل البديل لبناء سيناريو آخر[٢٥].

وقد أسهم معهد هدسن إسهاماً كبيراً في الأبحاث الاستراتيجية الحربية. وقام مؤسسه بالاشتراك مع زميل له اسمه أنتوني وينر بدراسة مشكلات المستقبل. ونشرا نتائج الدراسة في كتاب بعنوان: «عام ٢٠٠٠ – إطار للتفكير في السنوات الثلاث والثلاثين القادمة» (انظر هامش ٢٥). وقد شرحا منهجها بقولها:

«لقد استخدمنا في هذه الدراسة عدة وسائل مترابطة لتسهيل استطلاع المستقبل بصورة منهجية.

وأكثرها أهمية بالطبع هي مجرد التفكير في أية مشكلة وذلك لتحديد اتجاهاتها البعيدة المدى التي يمكن أن تستمر... ثم تناولنا الصورة التي كان يبدو فيها المستقبل في عام ١٩٠٠ وفي عام ١٩٣٣ بعد ثلث قرن من كل من التاريخين...

«ثم حاولنا أن نضع الخطوط العريضة، والإحصائية منها حيثما أمكن، لاستطلاع المتغيرات الأساسية في المجتمع. وتشمل هذه المتغيرات: السكان، ومعرفة القراءة والكتابة، والناتج القومي الكلي، وموارد الطاقة، والقوة العسكرية وما أشبه. إذ تمكننا هذه المتغيرات ومعدلات نموها من معرفة الامكانات في أي مجتمع ومن تقييد استغلالها وتحقيقها في الوقت ذاته...»(٢٦).

وفي هذه الأثناء شهدت الولايات المتحدة الأميركية قيام مئات المعاهد والمؤسسات واللجان والمشاريع التي تشتغل بعلوم المستقبل. وقد بلغ عدد مؤسساتها المستقبلية في عام ١٩٦٧ ستمائة مؤسسة(٢٧). ومن أبرز المشاريع التي جرى العمل تحت مظلتها مشروع مانهاتان الذي أدخل العالم في عصر الذرة. وقد اشترك فيه نفر من العلماء على رأسهم ألبرت إينشتاين في العمل على كشف تركيب الذرة واستغلالها في صنع أسلحة جديدة. وكانوا قد لاحظوا أن ألمانيا النازية قد قطعت شوطاً كبيراً في أبحاث الذرة، فتقدموا إلى الرئيس روزفلت يطلبون منه أن يخصص لهم الأموال اللازمة حتى يتسنى لهم أن يسبقوا الألمان إلى السلاح الجديد. واستجاب لهم روزفلت فأسسوا مشروع مانهاتان، واستطاعوا أن يقوموا بالفعل في عام ١٩٤٥ بإجراء أول تجربة ذرية في التاريخ في صحراء نيفادا. وجرى أول استخدام له ضد اليابان عندما ألقيت أول قنبلة ذرية على هيروشيما في الثامن من آب (أغسطس) عام ١٩٤٥. وبعد ذلك بأيام قليلة، ألقيت القنبلة الثانية على نغازاكي، الأمر الذي دفع اليابان إلى الاستسلام. وفتح هذا الانجاز بخيره وشره آفاقاً جديدة للعلم بناحيتيه النظرية والتطبيقية، فملأ العالم رعباً من إمكاناته الرهيبة في التدمير الجماعي، وأملاً في المستقبل إذا استخدم في الأغراض السلمية.

**٦- الجمعية العالمية لدراسة المستقبل(٢٨)**

ومن أعظم الجمعيات المستقبلية في الولايات المتحدة الأميركية الجمعية العالمية لدراسة المستقبل، وهي مؤسسة علمية تربوية غير تجارية وغير ملتزمة بأي اتجاه سياسي أو عقائدي، جرى تأسيسها عام ١٩٦٦ لتكون مركزاً يجمع وينسق ويوزع المعلومات التي قد تؤثر في المستقبل المنظور، ولتكون ندوة يتبادل فيها المفكرون الآراء حول مختلف القضايا التي تتصل بحياة المجتمع. ومن أهدافها تشجيع دراسة المستقبل بتطوير المناهج الملائمة، وتنوير الرأي العام بصدد التطورات المستقبلية الممكنة.

وفي أوائل عام ١٩٧٧، كان عدد الأعضاء المنتسبين إلى هذه الجمعية ٢٤٠٠٠ عضو ينتمون إلى

ثمانين من أقطار العالم. وفي عام ١٩٦٨ أسس القائمون عليها فروعاً لها وأقاموا ممثلين لهم في مئة من مدن العالم. وفي عام ١٩٧٥ أخذت تنظم حلقات خاصة لدراسة مواضيع محددة. وتصدر الجمعية، مرة كل شهرين، مجلةً اسمها «المستقبلي – مجلة استطلاعات المستقبل واتجاهاته وأفكاره»[٢٩]. وتستهدف هذه المجلة جمهور القراء. كما تصدر نشرة للنخبة من المعنيين بدراسات المستقبل اسمها «نشرة الجمعية العالمية لدراسة المستقبل»[٣٠].

وفي عام ١٩٧١ عقدت الجمعية مؤتمراً حضره ألف من المعنيين بالمستقبل. وبعد ذلك بأربع سنوات (١٩٧٥) عقدت مؤتمراً ضخماً شهده واشترك في ندواته ٢٨٠٠ شخص كان بينهم إلفين توفلر (Elvin Toffler) مؤلف كتاب «صدمة المستقبل» (Future Shock) وفكتور فيركيس (Ferkiss) مؤلف كتاب «مستقبل الحضارة التكنولوجية»[٣١] ودانيال بل (Daniel Bell) مؤلف كتاب «المجتمع ما بعد الصناعي القادم»[٣٢]. وكان من حصيلة هذا المؤتمر كتاب «السنوات الخمس والعشرون القادمة: الأزمة والفرصة»[٣٣].

## ٧ – جمعيات المستقبل خارج فرنسا والولايات المتحدة الأميركية

لقد كان قيام المعاهد والمؤسسات والجمعيات لدراسة المستقبل في الولايات المتحدة الأميركية وفرنسا فاتحة لظهور مئات الجمعيات في الأقطار الأخرى. وقد سبقت السويد دول العالم إلى إدخال شؤون المستقبل في النشاطات الرسمية. ففي عام ١٩٧١، وبمبادرة من رئيس وزرائها، تألف فريق برئاسة أحد الوزراء للنظر بصورة شاملة إلى دور دراسات المستقبل في السويد. وبعد ذلك بعامين (١٩٧٣) قدم هذا الفريق تقريراً بعنوان «لكي نختار مستقبلاً»، جرى توزيعه على ١٤٥ هيئة ومنظمة رسمية وغير رسمية للوقوف على مختلف الآراء بصدده. وفي السنة ذاتها تم إنشاء وزارة للمستقبل تابعة لرئاسة الوزراء وذلك لمتابعة استطلاع المستقبل.

ويمكننا أن نكوّن فكرة عن تكاثر الجمعيات والمعاهد والجمعيات المعنية باستطلاع المستقبل مما كتبه العالم السوفياتي لادا[٣٤] عنها. قال:

«ان هذا النمو [في المشروعات الاستطلاعية] يمكن أن يقدر من الحقيقة التالية، وهي أنه في عام ١٩٧٠ كان يوجد في أوروبا الغربية ٢٩٣ منظمة تقوم باستطلاعات اجتماعية معقدة وذات مدى بعيد، منها ٨٤ في بريطانيا و ٧٠ في فرنسا و ٣٣ في ألمانيا الغربية و ٢٢ في ايطاليا، الخ.. كما أنه كان ثمة عشرات من الهيئات المماثلة في اليابان. وهذه الأرقام لا تشمل وحدات البحث المنصرفة إلى استطلاعات قريبة المدى أو بحوث مستقبلية في مشروعات محدودة. وفي عام ١٩٦٧، كان ثمة ٦٠٠ مؤسسة مماثلة تعمل

في الولايات المتحدة الأميركية. ولكن انتشار هذه المؤسسات بلغ حد الاشباع فتوقف. وقلما كنا نجد هيئة كبيرة، شركة كانت أو مجلساً أو مؤسسة، ليس لها جهازها الاستطلاعي....»[٣٥].

**٨- بعض الأفكار المستقبلية**

في العالم اليوم آلاف من المعنيين بدراسة المستقبل تحت مظلة المعاهد والمؤسسات والجمعيات التي أشرنا إليها وخارجها. وغني عن القول بأنه من الصعب الإحاطة بجميع أفكارهم. وعليه فسوف نقتصر على الاشارة إلى عدد من أبرز تلك الأفكار، وفي مقدمتها الفكرة القائلة بأن الانسانية على أبواب عصر حضاري جديد.

وتذهب **مارغريت ميد**، عالمة الاجتماع الغنية بالافكار المستقبلية، إلى أن المجتمع الانساني قد انتقل من عصر حضاري كان فيه الصغار يتعلمون من الكبار إلى عصر صار فيه الكبار والصغار يتعلمون من المتقدمين عليهم في العلم، وان العالم اليوم على أبواب عصر حضاري جديد سوف يتعلم فيه الكبار من الصغار، وذلك لأن التغير السريع يواجه الكبار بمشكلات لا عهد لهم بها ولا تجارب سابقة لديهم تفيد في فهمها وحلها. وتذهب العالمة ميد إلى أن الكبار قد أخذوا بالفعل يتعلمون من الشباب ويقلدونهم.

ويرى **دانيال بل** أن الطور الحضاري القادم هو طور «ما بعد الصناعة». ويرى مؤلفا «عام ٢٠٠٠» وهما **كاهن ووايز** أن الخصائص المحتملة لذلك العصر تشمل تزايد دخل الفرد إلى حد يبلغ معه خمسين ضعفاً من دخل الفرد في عصر ما قبل الصناعة؛ كما تشمل تزايد المعارف، وتزايد الاعتماد على الحاسبات والأدمغة الالكترونية، والتحسن السريع في وسائل التعليم وتقدم معاهده ومؤسساته، وتركيز غالبية النشاطات الاقتصادية في حقل الخدمات لا الانتاج.

ويذهب **كينيث باولدنج** مؤلف كتاب «معنى القرن العشرين» إلى أن البشرية تمر الآن في مرحلة انتقال إلى مجتمع «ما بعد الحضارة» وان على الانسان فيه أن يتخلص من شراكٍ أربعة: وهي شرك الحرب، وشرك تزايد السكان، وشرك التكنولوجيا، وشرك توهم تناقص إمكانات الانسان بصورة تدريجية. ولن يستطيع الانسان ذلك إلا إذا استغل جميع موارده الفكرية لخلق صورة للمستقبل أو مجموعة من الأهداف بعيدة المدى، التي تؤكد إمكاناته المستقبلية غير المحدودة.

ويرى **دنيس جابور** عالم الطبيعيات والفائز بجائزة نوبل أنه اذا كان من غير الممكن التنبؤ بما سيحدث في المستقبل فإنه من الممكن خلق المستقبل بالخيال والجهد الانسانيين. وفي نظره أن الحضارة تواجه أخطار الحرب الذرية وتزايد السكان و«عصر الدعة والفراغ» وان التغلب على الخطرين الأولين أسهل من التغلب على الخطر الأخير.

أما **برتراند دي جوفينال**: أشهر المستقبليين الفرنسيين فإنه يرى أن عالم المستقبل عالم ظني، وأنه لذلك يختلف اختلافاً أساسياً عن الماضي. في حين أن وقائع الماضي يمكن التحقق منها، فإن وقائع المستقبل غير قابلة لذلك بسبب التغيرات السريعة المتلاحقة. ولاستطلاع المستقبل يقترح دي جوفينال إنشاء «سوق» للأفكار يجري فيه عرض مختلف التصورات التأملية للمستقبل ومناقشتها ونقدها بصورة مستمرة. وفي رأيه أنه يمكن تحويل «السوق» إلى مؤسسة يعرض فيها العلماء من شتى الاختصاصات استطلاعاتهم، ثم يجري استخلاص اتجاه المستقبل من تلك الاستطلاعات.

ويعلق عالم الذرة **جلن سيبورغ**، الحائز على جائزة نوبل، أمالاً كبيرة على الدور الذي يمكن أن تلعبه الذرة في خدمة الانسان. وسيبورغ من كبار العلماء الذين شاركوا في مشروع مانهاتن وفجروا أول قنبلة نووية خلال الحرب العالمية الثانية. وبالرغم من الدمار الكبير الذي أحدثه استخدام القنبلة ومن الرعب الذي استولى على النفوس من إمكان استخدام الأسلحة الذرية للتدمير الجماعي في أية حرب مقبلة، فقد بقي سيبورغ مقتنعاً بأن الذرة ستعود في النهاية بالفائدة على البشرية. وزاد اقتناعه بذلك في أعقاب أزمات الطاقة في السبعينات من هذا القرن. يقول:

«إن الحضارة مقبلة بسرعة فائقة على سلسلة من الأزمات لا يمكن السيطرة عليها إلا إذا طرأ تغيير جذري على موقف الانسان من علاقة الطاقة بالمادة. والحل الناجح لهذه الأزمات يكمن بصورة أساسية وحاسمة في الطاقة الذرية. فلا ريب في أن الحضارة بدونها سوف تميل تدريجياً إلى التوقف. وبها وحدها ودون غيرها يمكن لجزء كبير من البشرية أن يتمتع بمستوى حياتي لائق».

ويذهب العالم الفيزيائي **جيرارد أونيل** إلى أنه إذا استمر الاهتمام بشؤون الفضاء فإنه لن يحل عام ١٩٩٠ حتى يكون قد تم إنشاء أول مجتمع فضائي، يضم عشرة آلاف من السكان الذين يستمدون طاقتهم من الشمس ويعتمدون على موارد القمر من المعادن والزجاج والأوكسجين. ولا تزيد تكاليف انشائه – على حد قوله – عن تكاليف مشروع «أبولو» الذي تم به إنزال أول إنسان على سطح القمر. ولا يتطلب إنشاؤه من العلم الجديد بقدر ما يتطلب من الهندسة والتكنولوجيا الدقيقة المتقنة. والجنس البشري – في رأي أونيل – يقف على عتبة عهد جديد يمكن فيه استغلال مساحات جديدة من الأرض تفوق مساحة الكرة الأرضية لصالح البشرية.

ويعتقد **روي أمارا**، رئيس معهد أبحاث المستقبل في مينلو بارك بولاية كاليفورنيا، أن مشكلات العالم الرئيسية هي: السكان والغذاء والحرب النووية والموارد والطاقة والتلوث. ويرى

انه ينبغي بذل الجهد في تحقيق توازن معقول بين السكان والموارد المتوافرة. واستطلاعات أمارا المستقبلية تشمل احتمال حدوث مجاعات في أنحاء مختلفة من الدول النامية. ويحذر من الأخطار الكامنة في التضخم وفشل نظام النقد الدولي بسبب الخوف وسوء الادارة والبطالة، وفي فقدان الحريات الرئيسية. ويؤكد ان هذه الأخطار ليست شيئاً تتعذر السيطرة عليه.

## محاذير علم المستقبل

لقد سبقت الاشارة إلى ان هذا العلم ليس من العلوم البحتة التي ينتظر منها ان توصلنا إلى نتائج نهائية. ونودّ هنا ان نضيف إلى انه في الحقيقة علم شيءغير موجود ولا يمكن أن يوجد. ذلك ان المستقبل يشير إلى فترة من الزمن لم تحل بعد. وعندما تحل تصبح حاضراً. وهو في هذا يختلف اختلافاً أساسياً عن الماضي، وذلك لأن الماضي مضى فعلاً وهناك شواهد عليه. وعليه، فالمستقبل الذي يتحدث عنه الانسان يقوم في الذهن فقط أو في الصور والخطط التي يرسمها له.

وقد سبقت كذلك الاشارة إلى مدى تأثير الأفكار المستقبلية الموفقة في تقدم الانسان وفي النتائج السلبية عندما يجانبها التوفيق. وما ينطبق على الأفكار ينطبق على التقديرات حتى على تلك القائمة على الأرقام والحسابات. فقد ينجم خطأ جسيم من عدم توافر الاحصائيات أو عدم دقتها واكتمالها وما إلى ذلك. وقد تنجم الأخطاء بسبب أهواء شخصية عند من يُجْرون التقديرات فيأخذون بإحصائية دون غيرها أو بعامل دون آخر. وكثيراً ما يكون سبب الخطأ هو ظهور مشكلات جديدة بسبب التغيرات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية السريعة، أو نشوب حرب غير متوقعة أو تعرض أحد البلاد لكارثة مفاجئة من كوارث الطبيعة.

لكن هذه الانتقادات وغيرها لن توقف اهتمام الانسان بالمستقبل واستطلاعه له وذلك أولاً: لأن الانسان مستقبلي بطبعه، ولأن المشكلات التي تعاني منها الانسانية خطيرة إلى حد لا يمكن معه عدم التفكير فيها والنظر في تأثيراتها المستقبلية. وثانياً: لأن هذه الانتقادات لا تقلل ولا بحال من فوائد استطلاع المستقبل وبخاصة في الميادين التي يضيق فيها مجال الخطأ أو لا ضرر كبيراً على الانسانية من الخطأ فيها.

## الهوامـــش

(١) يمكن مراجعة أنماط محاولات الانسان استطلاع المستقبل في الفصل الثالث من كتاب الاستاذ قسطنطين زريق: **نحن والمستقبل** (دار العلم للملايين، ١٩٧٧) ص ٦٥ - ٨٢؛ والأنماط كما يسميها المؤلف هي البدائي والعقائدي والتخيلي والعلمي.

(٢) Edward Cornish with members and staff of the World Future Society: *The Study of the Future* (Washington, 1977) p.73.

(٣) هذا هو تعريف هارفي روبنصن للعلم. ويختصره بقوله: إن العلم هو المعرفة الدقيقة المنظمة عن اي شيء نود ان نعرف شيئاً عنه.

راجع: Ossip K. Flechtheim: *History and Futurology* (Germany, 1966) p.72.

(٤) يوضح برتراند رسل الفرق بين درجة الاحتمال الرياضي ودرجة القابلية للتصديق بأنه في حين أنه يمكن قياس الأولى قياساً حسابياً وانها تتفق مع مبادئ حساب التكامل ( Calculus ) وانها خاصة بأصناف الأشياء لا بمفرداتها، فإن الثانية تؤخذ بعين الاعتبار في الحالات الفردية ويمكن أن تعتمد على أية شواهد ولا تقاس قياساً حسابياً. راجع **المصدر ذاته**، ص ٧٣.

(٥) راجع آراء مارغريت ميد في المستقبل في: Edward Cornish: *The Study of the Future*, pp.128-132.

(٦) *Ibid.*, pp.79-80.

(٧) قارن بما جاء في كتاب قسطنطين زريق: **نحن والمستقبل**، ص ٤١.

(٨) راجع فؤاد زكريا: **التفكير العلمي** - الكتاب الثالث من سلسلة عالم المعرفة التي يصدرها المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب في الكويت (الكويت، ١٩٧٨) ص ١٩٨.

(٩) Daniel Bell: "Introduction" to Kahn and Weiner: *The Year Two Thousand* (New York, 1967) p.XXVI.

(١٠) Paul A. Samuelson: *Economics*, Ninth edition (Tokyo, 1973) pp.30-33.

راجع أيضاً مناقشة نظرية مالتوس في زهير الكرمي: **العلم ومشكلات الانسان المعاصر** الكتاب الخامس من سلسلة المعرفة التي يصدرها المجلس الوطني للثقافة والفنون (الكويت، ١٩٧٨) ص ٥٨ وما بعدها.

(١١) **المصدر ذاته**.

(١٢) Edward Cornish: *The Study of the Future*, pp.68-69

(١٣) **المصدر ذاته**، ص ٧٠.

(١٤) الاقتباس من **المصدر ذاته**، ص ٨١.

(١٥) **المصدر ذاته**.

(١٦) اخترنا كلمة المصطلح ترجمة لكلمة ابستمولوجيا ( epistemology ) الانكليزية المأخوذة من الكلمتين اليونانيتين وهما «المعرفة» و«العلم». فالمصطلح أقرب الكلمات العربية لهاتين الكلمتين وقد فضلناه على «السيمية» و«علم دلالات الألفاظ» و«علم المعاني» عند البعض.

(١٧) Army Long-Range Technological Forecast

(١٨) Research and Development

(١٩) Olaf Helmer

(٢٠) Nicholas Rischer

(٢١) Delphi ,: technique

(٢٢) أورد هذه الأهداف كورنيش في كتابه السابق، ص ٨٦.

(٢٣) **المصدر ذاته**، ص ٨٧.

(٢٤) **المصدر ذاته**.

(٢٥) Herman Kahn and Anthony Wiener: *The Year 2000 - A Framewor for Speculation on the Next Thirty-Three Years* (New York, 1967) p.6.

(٢٦) Kahn and Weiner: *The Year Two Thousand*, p.5

(٢٧) قسطنطين زريق : **نحن والمستقبل**، ص ٩٢.

(٢٨) World Future Society

(٢٩) *The Futurist: A Journal of Forecasts*

(٣٠) *The World Future Society Bulletin.*

(٣١) *The Future of Technological Civilization*

(٣٢) *The Coming of Post-Industrial Society*

(٣٣) *The Next 25 Years: Crisis and Opportunity*

(٣٤) Igor Bestuzhev Lada

(٣٥) مجلة «ذي كوريير» الصادرة عن اليونسكو، عدد نيسان ١٩٧١. اقتبس هذا، الدكتور زريق : **نحن والمستقبل**، ص ٩٢.

# تأملات حول مستقبل الطاقة في العالم العربي

## على ضوء دراسات نادي روما

د. جورج قرم

الضجة التي أثارتها أول دراسة قام بها معهد ماساشوستس للتكنولوجيا ( Massachusetts Institute of Technology ) بناء على طلب «نادي روما» في أوائل السبعينات، ما تزال أصداؤها في الأذهان في أوساط الدول الصناعية، وما تزال تؤثر على السياسات الاقتصادية المتبعة في هذه الدول. كما أن الدراسة ساهمت مساهمة فعّالة في بروز قوى سياسية جديدة في الدول الصناعية تمحورت في أحزاب سياسية تنادي بحماية البيئة وتأمين نمط حياة مجتمعية جديدة بتغيير أنماط التنمية الصناعية المتبعة منذ الثورة الصناعية.

صدرت هذه الدراسة الأولى في معظم الدول الصناعية سنة ١٩٧٢ تحت عنوان: **حدود التوسع الاقتصادي** ( The Limits to Growth ) وخلقت بداية صدمة حضارية في المجتمعات الغربية. فقد كان الاعتقاد السائد في الدول الصناعية، خاصة بعد فترة الازدهار المتواصل منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية، أن التقدم الصناعي وبالتالي التوسع الاقتصادي لا حدود لها، وأن الانسانية بقيادة المدنية الغربية سائرة على درب لا نهاية له من الرخاء والازدهار والسيطرة على الطبيعة بل على الكون. لذا، كان لدراسة «حدود التوسع الاقتصادي» أثر البرق والرعد في سماء صافية وأثارت مجادلات عميقة، وبصورة خاصة قامت وحدة الابحاث السياسية ( Science Policy Research Unit ) في جامعة سوسكس ( Sussex ) الانكليزية بوضع تقرير مضاد لدراسة معهد التكنولوجيا المذكور تحت اسم (التأمل في المستقبل، نقد «حدود التوسع الاقتصادي») (Thinking about the Future. A critique of "the Limits to Growth")

ردّ أعضاء نادي روما وكذلك العلماء في معهد التكنولوجيا على نقد جامعة سوسكس، وصدر أهم هذه الردود في كتاب بعنوان **أي نوع من الحدود؟** ( Quelles limites? ) وبعد ذلك وضع بعض أعضاء نادي روما تقريراً ثانياً باسم **استراتيجية من أجل الغد** ( Strategie pour demain ). ومن آخر أعمال نادي روما الدراسة الشاملة التي طلب من الاقتصادي الهولندي جان تنبرجن ( Jan Tinbergen ) الاشراف عليها والتعاون لوضعها مع شخصيات بارزة من العالم الصناعي والعالم الفقير[1]. وقد صدرت هذه الدراسة بعنوان **اعادة صياغة النظام الدولي** ( Reshaping International Order ) بعد أن قدمت نتائجها في مؤتمرين متتاليين، الأول في الجزائر العاصمة في اكتوبر – تشرين الأول ١٩٧٦ والثاني في امستردام في نوفمبر – تشرين الثاني من السنة نفسها.

في الحقيقة، ان دراسات نادي روما ليست من النوع الجديد في المجتمعات الصناعية، فهي تدخل في نطاق علم **البرمجة والنمذجة** ( Programming, Modelling ) **والتصنّع** ( Simulation ). وقد تطور هذا العلم تطوراً جباراً خلال الحرب العالمية الثانية لتخطيط المعارك العسكرية من جهة، والحصول على أكبر قدر ممكن من الدقة في الرماية المدفعية واطلاق القنابل من الطائرات من جهة ثانية. وساعدت على هذا التطور الجهود المبذولة في حقل تطوير الأدمغة الالكترونية التي سمحت باجراء الآلاف من العمليات الحسابية في وقت قصير جداً. وبعد الحرب دخلت هذه المكاسب العلمية في حقل الاستعمال السلمي، وبصورة خاصة في التخطيط الاقتصادي. وفي فرنسا، اشتهر العالم برتران دي جوفنال ( Bertrand de Jouvenel ) في المساعي لأجل التنبؤ بالاتجاهات الاقتصادية والاجتماعية المستقبلية. أما الولايات المتحدة فهي التي استعملت البرمجة والنمذجة إلى أبعد الحدود في العلوم الانسانية كما في العلوم الرياضية، واشتهرت مؤسسات وجامعات عديدة في هذا الميدان منها مثلا **الراند كوربوريشن** (Rand Corporation). وقد استعملت بعض الاجهزة الحكومية الاميركية تقنيات النمذجة والتصنع في حقل السياسة الخارجية لأجل التنبؤ بتصرف الحكومات الاجنبية وتصرف القوى الفاعلة داخل هذه الحكومات.

والجديد في أول دراسة لنادي روما التي قام بها معهد ماساشوستس للتكنولوجيا أنها تكون أول دراسة شاملة على صعيد المعمورة للتنبؤ بما سيحصل للاقتصاد العالمي اذا استمر نمط التوسع الاقتصادي على ما هو عليه منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية. وأتت الدراسة بنتائج تنبّئ بحصول كوارث من جراء نضوب المواد الأولية والطاقوية وبلوغ تلوث البيئة درجة لا تطاق، ومن جراء ازدياد عدد اسكان المعمورة بشكل سيهدد سلامة الحياة المجتمعية والدولية. وقد أدخل واضعو الدراسة في النموذج جميع المعطيات الاقتصادية والسكانية

---

(١) اشتركت في هذا التقرير شخصيتان عربيتان هما الاستاذ أدريس جزائري من الجزائر والدكتور حلمي عبد الرحمن من مصر.

المتوفرة وعلاقات الارتباط بين تطور كل من المعطيات، وذلك للحصول على صورة الاقتصاد العالمي سنة ٢٠٠٠. وأظهرت جميع النتائج أن العالم أخذ في السير نحو الهاوية اذ أن المواد الزراعية لن تفي بحاجة السكان، والمواد الأولية لن تكفي لسد نهم الصناعات الحديثة، والحياة في المدن ستصبح مستحيلة من جراء التلوث في المياه وفي المناخ... إلى آخره من هذه التنبؤات القاتمة. لذلك وجّه أعضاء نادي روما نداء حثيثاً إلى حكومات الدول الصناعية بغية الحدّ من التوسع الصناعي والقيام بتغيير جذري في أنماط التنمية الاقتصادية، وذلك للحفاظ على توازن النظام البيئوي ( Ecosystem ) ؛ فاختلال البيئة سيؤدي حتماً إلى خراب المدنية الحديثة.

لن نطيل الحديث حول هذه الاستنتاجات، لكن لا بد هنا من الاشارة إلى ان صدى هذه الدراسة يعود إلى شخصية أعضاء نادي روما وهم جميعاً من الصناعيين المبرزين وكبار اساتذة الجامعات في العالم الصناعي. وقد سمي جمعهم بنادي روما لأن أول اجتماع بين الشخصيات المؤسسة للنادي تمّ في روما بناء على مبادرة شخصية صناعية ايطالية كبيرة أصبحت ترأس النادي وهي أوريليو بشي ( Aurelio Peccei ). أتى الانتقاد اذن من داخل نظام الصناعة الحديثة وليس من خارجه. وقد جاءت أزمة الطاقة بعد حرب ١٩٧٣ بين العرب واسرائيل وزيادة أسعار النفط التي تلتها لتؤكد النظرة التشاؤمية المستنتجة من النموذج الرياضي الذي وضعه معهد التكنولوجيا. لذا لم يؤثر التقرير المضاد الصادر عن جامعة سوسكس الانكليزية ولم يبلغ تأثير دراسة نادي روما الأولى على الرأي العام في البلدان الصناعية.

لكن الشيء المستغرب الذي نود أن نلفت النظر اليه في هذا العرض السريع هو قلة اكتراث حكومات العالم الثالث ومثقفيه، وبصورة خاصة في العالم العربي، لدراسات نادي روما والمجادلات التي أثارتها. فنموذج نادي روما ركّز تركيزاً شديداً على أهمية الطاقة في الصناعة الحديثة وتوسعها. وفي الدراسة الثانية السالفة الذكر، يقول واضعو الدراسة استناداً إلى تقديرات متفائلة لجهة الاحتياط المتبقي من النفط: «ان النفط الخام سينضب كلياً في مطلع القرن القادم. وحتى ذلك التاريخ يكون العالم قد اكتشف بالتأكيد مصادر جديدة للطاقة. وما لم تحدث وثبة علمية وتكنولوجية كبيرة جداً، فكل شيء يدل على أن المنتجات التي ستحل محل النفط ستكون باهظة الكلفة من جهة، وأصعب تكيفاً بكثير مع احتياجات البلدان غير المتطورة من جهة ثانية... ولا تتوفر للعالم الصناعي المهلة الكافية لاكتشاف مصادر جديدة للطاقة، إلا اذا استغل مجمل الاحتياط العالمي من النفط، مانعاً بالتالي الدول النامية من الوصول إلى مصدر الطاقة الأكثر فعالية وسهولة في الوقت الذي تكون بأمس الحاجة اليه» (ص ٨٢).

صحيح أن تقرير جامعة سوسكس لا يوافق على مثل هذه التنبؤات التشاؤمية، بانياً تفاؤله على امكانيات اكتشافات تكنولوجية جديدة قد تحدث ثورات صناعية جديدة تغيّر معظم المعطيات التي استندت

إليها دراسات نادي روما، ومبدياً تحفظات شديدة حول طريقة التنبؤ خاصة في المجال السكاني. وصحيح أيضاً أن دلائل جديدة تظهر في شأن توفر احتياطات جديدة من النفط والغاز في العالم، غير انه، وبالرغم من ذلك، هل من المعقول الا تحدث ضجة كبرى في العالم العربي حول مصير الثروة الطاقوية التي نمتلكها ونتنازل عنها بكميات سنوية ضخمة لصالح الدول الصناعية؟ وكيف لا تنسّق الدول العربية في برامج الانتاج، وكيف لا تخطط هذا الانتاج على مدى مئة سنة على الأقل على أساس افتراض حصول تصنيع واسع النطاق خلال الخمسين سنة القادمة؟ فماذا سيكون مصير هذا التصنيع اذا لم تتوفر في الوقت المناسب كميات الطاقة الضرورية لتشغيل هذه الصناعات، واذا اجبرت الدول العربية حينئذٍ على استيراد الطاقة من الخارج أو على شراء تكنولوجيا من الخارج (بشكل براءات الاختراع والتجهيزات) بأثمان باهظة لاستغلال الطاقة الشمسية التي، في جميع الأحوال، لا يمكن أن تغطي كل الحاجيات الطاقوية، وبصورة خاصة الحاجيات الصناعية.

ان هذا الافتراض التشاؤمي يؤكده ما حصل في ايران خلال سنة ١٩٧٧ حيث أدى سوء البرمجة والتخطيط إلى قيام مصانع ضخمة قبل أن يصار إلى تأمين الطاقة في المناطق التي تأسست فيها الصناعات، بينما كانت الطاقة الايرانية تسيل بكميات هائلة نحو الدول الغربية في الوقت ذاته. هذا المثل البسيط يؤكد ضرورة تماشي تخطيط طاقوي مع أي نوع من التخطيط الصناعي. والصناعات التي يتوجه اليها العالم العربي النفطي هي الصناعات الأكثر استهلاكاً للطاقة خاصة بالنسبة للبتروكيماويات حيث استعمال الطاقة فيها مزدوج: كمادة تحوّل إلى منتوجات مصنعة، وكطاقة لتشغيل المنشآت الصناعية. وعدم الاكتراث بتخطيط طاقوي طويل المدى مرتبطٍ بالتخطيط العام لحاجيات المجتمعات العربية في القرن المقبل، من شأنه أن يؤدي إلى تكرار التخلف للأجيال القادمة، بعد أن يكون هذا الجيل قد استفاد بطريقة سطحية وحصرية وتبذيرية بنعمة الذهب الأسود.

ومما يزيد المرء تشاؤماً في مستقبلنا الطاقوي ما نراه من البرامج التنموية العربية التي تستهدف في الدرجة الأولى توسيع القدرة على تصدير المواد الطاقوية إما بشكل مباشر كنفط خام أو مكرر أو كنفط غازي مسيّل أو كغاز، واما بشكل غير مباشر كبيتروكيماويات. وفي شأن البتروكيماويات لا بد من الاشارة إلى ما تحتاجه الزراعة من طاقة ومواد بتروكيماوية لاجراء تحديث شامل. فانتاجية الزراعة الغربية مبنية على استعمال كثيف للطاقة (في تحريك الآلات الزراعية ومصانع المنتوجات الزراعية) وللمواد الطاقوية (الأسمدة). واذا كانت نظرتنا إلى المستقبل بعيدة المدى فعلياً فكيف لا نرى التناقض بين النفقات الضخمة التي نتكلف بها لزيادة قدرتنا على تصدير الطاقة والمواد الطاقوية، والحاجة الماسة والعملاقة التي ستظهر خلال العقود القادمة عندما سيتوسع فعلياً مسار التصنيع والتحديث الزراعي؟ واذا كانت الآن قدرتنا على التصنيع محدودة نظراً للاختناقات العديدة للاقتصاد العربي ونظراً لاستمرار حالة التخلف والتبعية

التكنولوجية، فقد ينجح الجيل القادم في تخطي هذه العقبات وعلى ادخال الوطن العربي في مسار توسع اقتصادي مستقل ومبني على ذاته. في هذه الحالة ستتغير معدلات الاستهلاك الطاقوي المحلي بصورة جذرية وتتضاعف مئات المرات. واذا استمرت معدلات التصدير الطاقوي على نمطها الحالي يجب ألا يستبعد احتمال تصادم مسار التوسع بالنقص في الطاقة والوقوع في اتكال من نوع آخر على البلدان الصناعية.

يمكن أن نضيف إلى هذه الاعتبارات الحاجة المتزايدة إلى الطاقة الكهربائية بفعل التوسع الهائل في المدن العربية والدخول في نمط الاستهلاك الحديث باستعمال أدوات منزلية تحتاج إلى كميات كبيرة من الطاقة. وبما أن الطاقة المائية محصورة جداً في العالم العربي فلا بد لاحتياجات الكهرباء أن تأتي من النفط. زد على ذلك امكانيات التوسع الكبير التي لا بد من حصولها في مجال النقل البحري والجوي والبري سواء داخل كل قطر عربي أو بين الاقطار العربية أو مع العالم الخارجي، والنقل هو من الصناعات التي تستعمل الطاقة بشتى الاشكال وبطريقة كثيفة، فهل قامت الدوائر النفطية العربية بتخمين احتياجات الطاقة في العالم العربي خلال القرن المقبل على اساس احتمال تطور كل من القطاعات المستعمِلة للطاقة وذلك قبل تقرير زيادة القدرة التصديرية، وبالتالي العمل من أجل زيادة سرعة نضوب الثروة الطاقوية في البلدان المنتجة للنفط.

صحيح ان بعض البلدان المصدرة قد قنّنت إلى حد ما تصديرها من النفط (الكويت والجماهيرية الليبية) انما ما يهمنا هنا هو النظر إلى المنطقة العربية ككل، ولا شك في هذا الاطار ان معدّلات التصدير على ازدياد مستمر.

لقد سبق للعالم العربي أن دخل مرتين في تجارب تحديثية لم يكتب لها النجاح، وكانت المرة الأولى في عصر محمد علي والثانية في عهد جمال عبد الناصر. أمّا التجربة الحالية التي دخلنا فيها منذ سنة ١٩٧٣ فهي مبنية على تصدير النفط والطاقة مقابل استيراد التكنولوجيا الجاهزة. ونخشى ألا يختلف مصيرها عن مصير التجارب الماضية ما دامت الرؤية المستقبلية على المدى البعيد مفقودة وما دمنا نعتقد ان التحديث مجرد عملية شراء تكنولوجيا من الخارج وبناء المظاهر الخارجية للحداثة. والنتيجة كما سمّاها أحد كبار الاقتصاديين العرب هي «تحديث الفقر» * بدلا من أن تكون تحديث المجتمع. والجدير بالذكر أن العالم العربي يستورد الحداثة دون جدوى منذ عهد محمد علي: جامعات، تجهيزات، براءات الاختراع، الخبراء الاجانب، الاسلحة المتطورة؛ ويبقى على الرغم من ذلك متكلاً على الخارج أكثر فأكثر لاشباع حاجات المجتمع المتزايدة مع عدد السكان ومع التطورات في الاستهلاك في البلدان الصناعية.

* **Galal Amin**, *The Modernization of Poverty. A study in the Political Economy and growth in Nine Arab Countries 1945 — 1970"* **Brill, Leiden, 1974.**

ولعل الوقت قد أصبح مناسباً للقيام بعملية مزدوجة : تقييم التجارب الماضية لاستنتاج أسباب الاخفاق من ناحية ، وسبر غور المستقبل على أساس ما نحتاجه لاصلاح الاتجاهات الماضية الخاطئة من جهة أخرى. وهذا العمل ملح لأن العالم العربي أخذ يتأخر عن كثير من بلدان العالم الثالث الاخرى خاصة في أميركا اللاتينية وفي آسيا الجنوبية حيث دخلت ، مثلاً ، كوريا الشمالية التصنيع المستقل ذاتياً ، وحيث وصلت الهند إلى درجة لا بأس بها من الملكة التكنولوجية في مجالات عدة من الصناعة. ولا نذكر هنا مثل اليابان الذي دخل عهد التحديث بعد تجربة محمد علي بنصف قرن. فلماذا نستمر نحن بالتخلف التكنولوجي والاتكال المطلق في ميادين حيوية على الخارج ، وبالتراجع في الانتاج الزراعي بينما لنا من الثروات الطبيعية ما يحسدنا عليه الجميع ؟ ان مصير الأمة العربية هو اليوم في الميزان أكثر من أي حقبة زمنية أخرى.

فالطاقة هي من المواد الأولية غير القابلة للتجديد بخلاف المواد الأولية الزراعية ، ويجب ألا نتصرف بها دون تقييم نتائج تصرّفنا من جميع الجوانب وعلى أساس نماذج تطور مستقبلي مختلفة. بهذه الطريقة نتمكن من رؤية أنواع بديلة من التصرف بالطاقة. وقد نكتشف من جراء هذا التمرين المستقبلي ان ما نفعله حالياً من توسيع في قدرة التصدير الطاقوي وما يحملنا ذلك من ضغط على الموارد المتوفرة (مواد بناء ويد عاملة مثلاً) قد نكتشف ان هذا الاتجاه «التنموي» — هو من العوامل التي تعيق مسار التصنيع والتحديث الزراعي.

ولكن لنكن واقعيين. ان دخولنا عصر ممارسة البرمجة المستقبلية ، اذا حصل بصورة جدية ، سيكون دليلاً أولياً على خروجنا من عصر التخلف والانحطاط والتبعية. والبرمجة ليست قضية شراء دماغ الكتروني وارسال بعض الفنيين إلى الخارج للتمرين على تشغيله وصيانته. البرمجة المستقبلية هي قبل كل شيء الجهد الحثيث للحصول على المعطيات الماضية والحاضرة بجميع أشكالها والتصرف بها بطريقة موضوعية ، وهي ثانياً لسعي الدؤوب إلى تكوين الرؤية المتكاملة لدى الفئات صاحبة القرار ، وهي بعد ذلك الحوار المتواصل لبنّاء الرصين والمخلص بين أصحاب الرؤى المختلفة للوصول إلى نموذج موضوعي متجانس للمجتمع العربي لذي نريده. وعندما ستتوفر هذه العناصر سيبرز حتماً إلى الوجود أكثر من «نادي روما» عربي وسيهتم عندئذ أولياء العالم العربي بما تنتجه الأمم الأخرى من نماذج مستقبلية.

## المراجع


* "Halte a la Croissance?" Le Club de Rome présenté par J. Delannay et le Rapport Meadows. Fayard (Coll. Ecologie), Paris 1972.

- "L'Anti-Malthus' , une critiquė de "Halte a la Croissance", H. Coles, C. Freeman, M. Jahoda, K. Pavitt. Seuil, Paris, 1974.
- "Quelles limites?" "Le Club de Rome repond..." Seuil, Paris 1974.
- "Strategie pour Demain", 2ème rapport au Club de Rome", M. Mesarovic, E. Pestel, seuil, Paris, 1974.
- "Le rapport de Tokyo sur l'Homme et la Croissance", Club de Rome, Seuil, Paris, 1974.
- "Reshaping the International Order". A repport to the Club of Rome, J. Tinbergen ,Coordinator. E. P. ,Dutton & Co. Juc., N.Y., 1976.

# الحضارة الانسانية الى أين ؟

د. قسطنطين زريق

– ١ –

ما فتئ الإنسان منذ وجوده على هذه البسيطة يتساءل عن مصيره ويحاول أن يخترق حجب المستقبل القائمة أمامه. وتساؤله هذا هو مظهر من مظاهر ميزته الاستطلاعية لما حوله من أشياء وأحداث ولما يكمن وراءها من عوامل وأسباب – تلك الميزة التي اكتسبها خلال فجر تكوّنه المديد، والتي لولاها لظلّ سادراً في أحضان الطبيعة عاجزاً عن التقدم والرقي. بل اننا لا نخطئ اذا قلنا ان إنوع تساؤليته – سواء بوجهها العام أو بعلاقتها بالمستقبل بوجه خاص – هو دليل على ما أحرز من تقدم وعلى ما اكتسب من انسانية.

على اننا اذا راجعنا التاريخ وجدنا ان التساؤل عن المصير يشتد في بعض الحقب أكثر منه في سواها. والحقب التي نعني هي تلك التي تحلّ فيها الكوارث أو تحف بها الأخطار. ففي أوقات الدعة والسلام والاندفاع إلى الأمام يكون الانسان مطمئناً متفائلاً، فلا تثور في نفسه الشكوك ولا يخشى ما يخبئه المستقبل. أمّا الاوقات إالعصيبة، فهي أدعى إلى التوقف والتساؤل والتبصر في مسيرة الحياة واتجاهاتها ودوافعها. ولذا تبرز فيها المحاولات الواسعة النطاق لاستيعاب التاريخ البشري واستنطاق مجمل احداثه، مما أصبح يعرف في الأعصر الأخيرة بفلسفة التاريخ. ولئن تكن هذه الفلسفة تتجه إلى الماضي، فان باعثها الأصلي هو القلق على الحاضر وعلى المستقبل. فلا غرابة اذن ان تكون أول محاولة من هذا القبيل قد ظهرت في العصور القديمة على يد القديس أغسطينوس في كتابه «مدينة الله» في الوقت الذي كانت تتداعى فيه الامبراطورية الرومانية العظيمة، وأن تأتي أجلّ محاولات القرون الوسطى وأشدها إبداعاً – وهي «مقدمة» ابن خلدون – في الحقبة التي شهدت تفكك الحضارة الاسلامية وأفولها. ولا عجب كذلك ان تغدو الآونة الحاضرة التي عصفت فيها الحروب المدمرة والثورات المتأججة والاضطرابات المنتشرة أرضاً

خصبة للتساؤلات المستقبلية، وللتعليلات التاريخية النابعة في أكثرها من القلق على ما هو كائن وعلى ما سيكون. والمتتبع لمجاري الفكر في العالم الغربي بخاصة، منذ الحرب العالمية الأولى، ليجد فيها الدليل اثر الدليل على هذا القلق الثائر والمثير. وتتوافر الأدلة بعد الحرب العالمية الثانية، وتشتد وتائرها في العقدين الأخيرين، فإذا نحن أمام حشد متكاثر من المؤسسات والمعاهد، والمؤتمرات والندوات، والكتب والمقالات، والخطط والمناهج، وسواها من الجهود الفكرية والعملية التي يدفع إليها الاهتمام المتصاعد بمصير الانسان ومآل حضارته.

- ٢ -

الحضارة الانسانية: إلى أين؟ ثمة اليوم أجوبة متعددة على هذا السؤال الخطير، منها ما هو من تراث الماضي، ومنها ما جاء بفعل تطورات الحياة الحديثة والمعاصرة. وبديهي اننا لا نستطيع هنا الاحاطة بها كلها، ولكن قد يكون من المفيد أن نحاول تمييز أنواعها الرئيسية واتجاهاتها الكبرى، ولو كان في ذلك كثير من التبسيط لما تنطوي عليه طبيعتها من دقة وتعقيد ولما يتخللها من ترابط وتشابك.

من هذه الأجوبة ما منطلقه ديني. فهناك الهندوكية والبوذية مثلاً اللتان تنظران إلى الانسان في نطاق الحركة الكونية – وهي حركة الروح الالهية المطلقة – التي يجوز فيها الكون، ومن خلاله الحياة البشرية، دورات متتابعة لا نهاية لها، يرقى فيها الانسان أو ينحط حسب سلوكه وأعماله. وغاية الانسان هي أن يدرك حقيقة هذه الحركة الحتمية وان يجهد للتخلص من سطوتها بالتأمل الروحي وبالتنزه عن الأهواء والشهوات ليتصل بالروح المطلقة ويفنى فيها. فالخلاص أمر فردي، ومنوط بجهد صاحبه، وليس ثمة اهتمام بالحضارة أو بالمجموعة البشرية كما نفهمها اليوم، وليس لهذه أو لتلك مصير نهائي تقف عنده. أمّا الأديان الموحدة – اليهودية والمسيحية والاسلام – فانها تتفق – على ما بينها من اختلاف – في ان هناك بداءة معينة للكون الطبيعي وللحياة البشرية وحدّاً لنهايتها، وان البداءة والنهاية ومسيرة التاريخ بينهما هي كلّها بقدرة الله تعالى وعنايته، وان النهاية تأتي بزوال هذه الدنيا الفانية وقيام الآخرة الباقية. وفي أزمنة القلق والاضطراب يتخذ بعض المؤمنين – كما تفعل بعض الفرق الدينية اليوم – مظاهر الاضطراب دليلاً على قرب الساعة الفصل بين الأولى والأخرى. وكل ما يهمنا الإيماء اليه هنا، في نطاق موضوعنا، هو ان قطاعات واسعة من البشر اليوم تجيب على سؤالنا عن مصير الحضارة البشرية من خلال هذه المعتقدات الدينية وأمثالها السائدة في شتى أصقاع العالم.

هذا نوع من أنواع الأجوبة. وهناك نوع آخر ذو جذور فلسفية. وهو يضم صنوفاً مختلفة متفرعة. بعض هذه الصنوف تنحى منحى التحتيم، وأخرى تؤكد حرية الانسان ومسؤوليته عن مصيره. ومن هذه وتلك، ما هو تفاؤلي، ومنها ما هو تشاؤمي (أو «واقعي» كما يدعي بعض أصحابه). ومن الأمثلة العديدة

على الصنوف التحتيمية: نظرية التقدم المستمر بفعل التطور العقلي الانساني. التي نادى بها فريق نافذ من مفكري عصر التنور (القرنين السابع عشر والثامن عشر) وأنبثت تفاؤليتها في الأجواء الغربية عامة، ونظرية الارتقاء التي استمدها بعض الفلاسفة من تحقيقات داروين البيولوجية، والعقيدة العلمية الاشتراكية القائلة بحتمية تقدم المجتمعات البشرية عن طريق تطور قوى الانتاج وصراع الطبقات نحو المجتمع الشيوعي الذي تسود فيه العدالة والمساواة والأخوة الانسانية، ونظرية ازوالد شبنجلر في حتمية الدورات التي تمرّ بها كل حضارة من الحضارات الانسانية نشوءاً وازدهاراً وتجمداً وانحطاطاً، وبالتالي حتمية انحطاط الغرب المعاصر. أما الصنف الذي يؤكد اختيار الانسان ومسؤوليته، فله أيضاً ممثلون عديدون، لعل من أبرزهم في الآونة الأخيرة، أرنولد توينبي الذي يبني نظرته التاريخية الشاملة على مبدأ التحدي والردّ، ويربط نشوء كل حضارة من الحضارات ونموّها بقدرتها على رؤية التحديات التي تجابهها وادراك حقيقتها والردّ عليها ردّاً إبداعياً، كما يربط تفكك الحضارة وانهيارها بفقدانها هذه القدرة على الردّ الإبداعي. ومع ان جميع الحضارات السابقة قد فقدت هذه القدرة وانتهت إلى انهيار، فان هذا لا يعني ان الانهيار هو—كما قال شبنجلر—قدر محتّم وانه مكتوب على الحضارة الغربية المعاصرة، وانما أمر هذه الحضارة بيدها، فإما أن تبقى وتتقدّم، وإمّا أن «تنتحر» وتزول كما فعلت الحضارات السابقة.

وثالث الأنواع الرئيسية التي نشير اليها هو النوع الذي برز حديثاً، وبخاصة في العقود الثلاثة الأخيرة التي تلت الحرب العالمية الثانية والتي جاشت فيها تغيرات غزيرة ونزعات محتدمة، وأهم هذه النزعات اثنتان منطلقتان انطلاقاً شديداً: نزعة العلم (نظراً وتطبيقاً) إلى التقدم المتسارع وإلى الفعل النافذ في الطبيعة وفي الحياة الانسانية، ونزعة الطبقات والشعوب، التي ظلّت عصوراً طويلة مستغلّة من قبل الاقوياء المتسلطين عليها، إلى اكتساب حقوقها وصون كرامتها. وبفعل هاتين النزعتين وسواهما من القوى الفاعلة في هذا العصر، وبنتيجة الاضطرابات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والخلقية التي أثارتها هذه القوى والنزعات، أخذ فريق كبير من المفكرين المعاصرين يتساءل عن مصير الحضارة البشرية ويحاول استبصاره. ذلك انه بدأ يتضح للأذهان ان هذه الاضطرابات، وما تنطوي عليه من مشكلات متفاقمة، ليست وقائع منفصلة بعضاً عن بعض، بل هي متصلة مترابطة فيما بينها، وأنها لا تتناول نواحي خاصة متفرقة من الحياة، بل تنسحب عليها جميعاً، وتكوّن بمجملها أزمة عميقة منتشرة تجوزها الحضارة البشرية المعاصرة. فما هو جوهر هذه الأزمة، وما هو مآلها: أإلى استقرار وانبعاث ومزيد من التقدم، أم إلى زوال متفجر سريع أو متدرج بطيء؟

ان ما يميز هذا النوع الثالث من التساؤلات والتحريات هو انه يحاول اتباع الاسلوب العلمي في تقصي الأحداث ومراقبة التحولات، ويفيد من جميع الاختبارات التي اكتسبها العلم في حقول المعرفة

المختلفة، دون التقيد بعقيدة سابقة دينية أو فلسفية أو غير ذلك. ويؤلف علماً جديداً، أو نواة علم جديد، غايته التكهن والاستبصار المستقبلي. وهو علم شديد المطالب، صعب المراس، معقد الاسلوب، ولكنه في الواقع خليق بأن يكون «علم العلوم» لهذا العصر المضطرب. وقد أصبح له رجاله المختصون، ومعاهده ومؤسساته، ومؤتمراته وندواته، وكتبه ومجلاته ونشراته، كما ان له آثاره في ما تعمد إليه الهيئات الرسمية والخاصة من تخطيط وبرمجة. ولكن أسسه وطرائقه لم تستقر بعد، كما لا يزال بمجموعه – غاية واسلوباً ونتائج – مجالاً للتجاذب والتناقض بين المؤمنين به الحاملين لواءه والناقدين الشاكّين أو المنكرين.

– ٣ –

بعد هذه اللمحة العاجلة للاتجاهات الرئيسية في الاجابة عن السؤال المطروح في هذا المقال، يحسن بنا أن نقف وقفتنا الخاصة وان نحاول رسم بعض الخطوط التي يمكن أن تشير إلى الاجابة المنشودة. والاسلوب الذي ستتبعه في هذه المحاولة هو تحرّي القوى السلبية والقوى الايجابية الفاعلة في الحضارة البشرية المعاصرة، قصد الموازنة بين حاصلتيهما، والتوصل إلى إستبانة أية منهما ترجح على الأخرى. وإذا أردنا أن نستعمل لغة توينبي قلنا اننا سنتحرى التحديات التي تجابهها هذه الحضارة والقدرات التي تملكها للردّ عليها. ولا بدّ من الاشارة هنا إلى ان أهم التحديات كامنة في داخل هذه الحضارة وليست خارجة عنها. ذلك ان الحضارات البدائية أو تلك التي جازت خطى تطورية محدودة تجابه في المقام الأول تحديات خارجية منبعثة من الطبيعة المحيطة بها. وكلما سارت في طريق التطور بدأت تظهر وتفعل فيها التحديات الداخلية الناشئة عن تصرفات الانسان تجاه محيطه الطبيعي والبشري. أمّا حضارتنا المعاصرة، فقد بلغت قوافلها المتقدمة على الأقل، شوطاً بعيداً في التغلب على التحديات الخارجية وفي التسلط على قوى الطبيعة، وغدت تحدياتها الكبرى تحديات داخلية مصدرها الانسان المعاصر ذاته، ومدى قدرته على حلّ المشكلات السياسية والاجتماعية والعقلية – ولَنَقُلْ الحَضارية بوجه عام – التي تزخر بها حياته.

فما هي أهم هذه التحديات أو الأخطار؟ نكتفي بالاشارة إليها بايجاز، لأن المقالات الأخرى في هذا العدد ستتعرض، لا شك، لها وتبرز مضموناتها والتوقعات بشأنها.

**١ – خطر الحرب الماحقة**: ان الانسانية اليوم تجابه خطر حرب هائلة سواء من حيث التقتيل الجماعي أو التدمير الحضاري. وإذا حدثت، لا سمح الله، فإن آثارها ستبلغ أضعاف ما أحدثته الحربان العالميتان السابقتان، إنها ستكون مثلهما – بل أكثر منهما. – حرباً عالمية شاملة يلفّ نطاقها العالم بأسره، وستأتي أوسع فتكاً بالمدنيين منها بالعسكريين. ومع هذا، فإن ميدانها الأساسي سيتركز في الدول الصناعية الكبرى حيث تزدحم مصادر القدرة ومعالم الحضارة الحديثة. وعلى ما بلغته الأسلحة التقليدية من تطور مريع، فان هذه الحرب لن تقتصر عليها، بل ستعتمد في المقام الأول

الأسلحة النووية المفجرة، وقد تصحبها وسائل التقتيل الجراثيمية والكيميائية التي تعادلها أو تفوقها طاقةً إبادية. وكمثل واحد على مدى الطاقة التدميرية النووية، نذكر ان آخر القنابل المتطورة غير النووية التي استعملت في الحرب العالمية الثانية كان لها فعل عشرة أطنان ( TNT )، فجاءت القنبلة النووية التي هدّمت هيروشيما تفوقها ١٣٠٠ ضعف (أي فعل ١٣,٠٠٠ طن). أمّا اليوم، فان طاقة الرأس النووي الواحد قد ترتفع إلى ٢٥ مليون طن، أي ما يقارب ألفي ضعف طاقة قنبلة هيروشيما. ويقدّر مجموع الطاقة التفجيرية التي تمتلكها الدول النووية بما يفوق ٥٠ مليار طن ( TNT ). هذا اذا أهملنا، كما قلنا، الأسلحة التقليدية المتكاثرة المتطورة والوسائل الكيميائية والجراثيمية الأوسع فعلاً والأشد خطراً.

وقد روي عن الرئيس بريجنيف قوله لفريق من الشيوخ الأميركيين الذين زاروا موسكو في شهر تشرين الثاني – نوفمبر الماضي انه هو والرئيس كارتر لديهما من القوة ما يمكنهما خلال دقيقتين من ان يطلقا القذائف النووية الموجهة، وان الولايات المتحدة اذا أقدمت على ذلك «فسنظل قادرين على تدميرها»[1].

ومهما يكن في هذا القول وأمثاله من قادة القوتين العظميين – الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي – من مظاهر الدعاوة والتهويل، فان المختصين بالشؤون العسكرية والاستراتيجية يؤكدون جوهر هذا الواقع، أي الطاقة الابادية الصاعقة التي يمتلكها الجانبان. على ان الرأي الغالب هو أن هذه الطاقة قد بلغت من الضخامة والخطر والتوازن حدّاً يدرك هوله قادة الفريقين وأعوانهم، ولذا نراهم يتهيبونه ويتجنبون التورط في ميدانه، لأن التدمير الساحق الذي ينتج عنه لن ينحصر في أحد الجانبين فحسب، بل سيتناول الآخر أيضاً ويشمل الانسانية جمعاء. ومن هنا القول المردد: إن العالم يعيش اليوم تحت وطأة «توازن الرعب».
والسؤال الخطير هو: هل سيدوم هذا «التوازن»، ام سيختل وينفلت بتفوق فريق من الفريقين على الآخر تفوقاً يغريه باتخاذ الخطوة الأولى طمعاً في سيادة العالم، أو بمجازفة قوة نووية صغرى وتوريطها للقوى الكبرى، أو بخطأ من الاخطاء التكنولوجية أو البشرية، أو بسبب آخر من الأسباب. وإن دام هذا التوازن، فهل هو ضمان حقيقي للسلام تستطيع الانسانية ان تركن اليه وتستقر في اجوائه؟ الواقع ان هذه الأجواء ليست أجواء سلام واطمئنان واستقرار، ومهما تبعد امكانات وقوع هذه الحرب الماحقة، فانها تظل قائمة، وتبقى اعباؤها ثقيلة الوطأة على الانسانية وحافلة بالمخاطر على الحضارة والتقدم، بل على استمرار الحياة البشرية.

٢ – **خطر الحرب الباردة والحروب الموضعية**: ان هذه الحروب ناشبة في عالمنا اليوم، الأولى منها ساطية وفاعلة مهما يتحدث أرباب القوتين العظميين عن «التعايش» و «الانفراج». ونحن نلحظ تعثر الخطى التي تتخذها هاتان القوتان، أو الجبهات التي تتزعمها كل منهما، أو المنظمات الدولية، في سبيل تحديد التسلح والتجهز العسكري. حتى لو نجحت هذه الخطى وانتهت إلى اتفاقات، فمن يضمن بقاء هذه الاتفاقات؟ ومن يضمن تورع القوتين العظميين أو قوى أخرى عن التنازع الاقتصادي والايديولوجي والاستعماري وغيرها

من وجوه الحرب الباردة التي ما تفتأ تزرع أسباب الاضطراب والبلبلة في عالم اليوم والتي يخشى أن تظل تنميها في عالم الغد.

أمّا الحروب الموضعية فهي قائمة أيضاً، وستظل قائمة ما دامت أسبابها ناشطة. من هذه الأسباب ان كثيراً من الدول التي استقلت حديثاً قد ورثت حدودها من عهد الاستعمار الذي كانت الدول الأوروبية تتقاسم فيه المستعمرات ومناطق النفوذ. فلم تكن هذه الحدود طبيعية، بل ضمت تناقضات جنسية وقومية ما تزال مبعث اضطراب وانقسام. ومن هذه الأسباب هبّات شعوب هذه الدول لخلق كيانات وأنظمة جديدة لم تستقر بعد، وتعارض هذه الأنظمة والكيانات في ما بينها، وتغذية الدول الكبرى لهذه التناقضات الداخلية والخارجية اتباعاً لمصالحها ومطامعها. ومنها – وهو الأهم – محاولات هذه الدول الكبرى للسيطرة على الدول الناشئة، وتدخلها في شؤونها اما بمساندة نظام من الأنظمة أو بالعمل على قلبه أو إنهاكه. كل ذلك في نطاق «لعبة الأمم» التي تديرها مراكز القوى العسكرية والاقتصادية في الدول الكبرى والتي تجمع بين يديها خيوط الفعل والتأثير فتشدها أو ترخيها، وتنسجها أو تحلها، طبقاً لسياساتها واستراتيجياتها العالمية ولقوانين الصراع القائم بينها.

وما دام العالم على ما هو عليه، فسيظل يشهد حرباً باردة بين القوتين العظميين أو بين غيرهما من القوى والجبهات الكبرى على مسرح الصراع العالمي. وما يرافق هذه الحرب الباردة الشاملة من حروب موضعية هنا وهناك. ومع ان الدول العظمى ستحرص على عدم تسخين الحرب الباردة بينها من جهة، وعلى ابقاء الحروب الموضعية ضمن حدود معينة من جهة أخرى، فانه سيظل لهذه ولتلك آثارها السلبية في نشر الاضطراب وفي تسميم الأجواء، وبالتالي في اعاقة مسيرة الشعوب في سبيل التحرر والتقدم والتحضر.

**٣ – اخطار التسلح والتسليح الاقتصادية والاجتماعية**: بالاضافة إلى خطر الحرب الساحقة على بقاء الحضارة والحياة، وإلى اخطار الحرب الشاملة الباردة والحروب الموضعية في اشاعة الاضطراب، فان في التسلح الذي يتطلبه الاستعداد للأولى والانخراط في الثانية والثالثة اخطاراً اقتصادية واجتماعية لا بدّ من التوقف عندها وكشف مضموناتها. وأهم هذه الاخطار ثلاثة:

أولها، امتصاص نسبة كبيرة من الثروة العالمية، المادية والبشرية، وتحويلها عن المطالب الملحة في التنمية والاعمار. فدول العالم تنفق اليوم مايفوق ٣٥٠ مليار دولار سنوياً على شؤون «الدفاع»، وكانت نسبة الدول النامية منها عام ١٩٦٠ تسعة بالمائة فارتفعت عام ١٩٧٦ إلى ١٨ بالمائة اي ما يوازي ٦٣ مليار دولار[٢]. ان هذا الانفاق العالمي على التسلح يساوي مجموع الدخل السنوي لمليارين من البشر في الدول الفقيرة، وهو يفوق بنحو سبعة بالمائة، ما ينفقه العالم على التعليم المدرسي (سن ٥ – ١٩) لمليار وثلاثمائة مليون من التلامذة، ويبلغ حوالي ضعف ما ينفقه على الخدمات الصحية الحكومية بمختلف اشكالها (ان

معدل الانفاق التعليمي السنوي هو ٢٣٠ دولاراً على كل تلميذ في المدرسة، بمقابل ١٤٨٠٠ دولار على كل مجنّد. ومعدل الانفاق الصحي السنوي على كل فرد هو ٤٤ دولاراً، بمقابل ٨١ دولار للانفاق العسكري). كل هذا في وقت لا يتعدى فيه معدل الدخل السنوي لمليارين ونصف من ابناء الشعوب الفقيرة (أي حوالي ٧٠ بالمائة من سكان المعمور) ٢٥٠ دولاراً، وحين يشكو ٥٤٠ مليوناً منهم من سوء التغذية، ومليار وأربعمائة مليون من تلويث المياه، و ٥٠٠ مليون فتى وفتاة في البلدان النامية من البقاء خارج المدارس وربع سكان المعمور الراشدين من جهل القراءة والكتابة[٣].

ان هذا الهدر لا يقتصر على الموارد المادية فحسب، بل يتناول القوى البشرية أيضاً، اذ يبلغ الذين تشملهم الأعمال العسكرية من مجندين وسواهم ستين مليوناً من البشر، لو حولت نشاطاتهم إلى الشؤون الاجتماعية لاسهموا في تلبية المطالب الهائلة البارزة في حقول التنمية والاعمار.

ولهذا الهدر ظاهرتان خطيرتان: الأولى انه آخذ في التصاعد سنة بعد أخرى. وليس أدّل على ذلك من ان الطلبات المتراكمة لشراء الأسلحة تبلغ بين ضعفين وثلاثة أضعاف مما يسلّم منها حالياً، وان الانفاق العسكري العالمي ارتفع بين ١٩٦٠ و ١٩٧٦ بمقدار ستين بالمائة (هذا باسعار ١٩٧٤ وبسعر الدولار في ذلك العام، اما بالارقام المطلقة فقد تصاعد أربع مرات)، وهو سائر في الارتفاع. أمّا الظاهرة الثانية فهي انه يكوّن أحد العوامل التي توسع الشقة المنفسحة بين الدول المنماة والدول النامية. فان امتلاك الدول المنماة لناصية التكنولوجيا العسكرية وإقبال النامية على شراء مصنوعاتها، يعمل في اغناء الاولى وفي افقار الثانية وفي تكبير الفوارق بينهما في القدرة والرخاء.

أمّا الظاهرة الثانية الخطيرة لهذا التسلح المتصاعد فهو انه يضع في أيدي المسيطرين عليه قوة سياسية متزايدة، سواء في الدول المنماة أو في الدول النامية. أمّا في الأولى، فان تضخم الصناعات العسكرية والصناعات الأخرى المتصلة بها وما تدره على البلاد من مداخيل وما تشغّله من عمال، كل هذا يوسع سلطة أصحابها في صنع القرارات السياسية وتوفير الاعتمادات المالية في ميزانية الدولة لخدمة أغراضها. ولقد شكا الرئيس إيزينهاور من تفاقم نفوذ «المركب الصناعي العسكري» في الولايات المتحدة، وما زال أثر هذا النفوذ ينمو فيها وفي غيرها من الدول الكبرى ويفعل فعله في توجيه السياسات الداخلية والخارجية. أمّا في الدول النامية، التي لم يصلب عود الديمقراطية فيها. فان القوى العسكرية، المجهزة بالأسلحة وبالمال، تجد المجال منفسحاً أمامها لتسلم السلطة، تحت شعار توحيد قوى الأمة لدرء الأخطار الخارجية ولتلبية حاجات الجماهير، مما أدى إلى الانقلابات المتتابعة في دول العالم الثالث، وإلى سيطرة العسكريين المتزايدة في ربوعه، وما استتبع ذلك من تضييق الحريات واعاقة نمّو الديمقراطية وخلق «طبقة جديدة» من الحكام النافذين سياسياً واقتصادياً واجتماعياً، وتقييد المبادرة الفردية في النشاط الاقتصادي، وتدني الانتاج الوطني بصورة عامة.

بقي خطر ثالث، وهو الخطر الخلقي، الذي له وجهتان على الأقل. الوجهة الأولى هي إنماء روح الضغينة والحقد في عصر لم يعد للانسانية فيه من ضمان للتقدم والبقاء إلا تعاطف الشعوب وتلاحمها واستبانتها لوحدة مصيرها، نظراً للروابط المتواثقة التي يصنعها تقدم العلم وللاخطار الرهيبة التي يجرّها الانقسام والتصارع والاقتتال. أمّا الوجهة الثانية، فهي ما تفسحه تجارة الأسلحة من مجالات للفساد والإفساد، عن طريق الاغراء والرشوة، واستخدام الوسطاء والعملاء، وتوفير الربح الهيّن الرخيص، والتلاعب بالسلطة، والاستهانة بالقيم السديدة الفردية والقومية.

**٤ - اخطار «التقدم»**: لقد كان «التقدم» في العصور الحديثة رائد الشعوب الغربية التي سبقت غيرها من الشعوب إلى حمل لوائه والسير في مضماره. ولقد غلب على هذه الغاية المبتغاة معنى السيطرة على الطبيعة واستغلال مواردها وتوفير الوسائل للشعوب لتحسين معايشها وترقية أوضاعها. وفي العقود الأخيرة طغى على هذا الشعار، شعارُ «النمو» أو «الانماء»، وانحصر مؤداه أو كاد بالقدرة على الانتاج المادي، فصُنفت الشعوب حسب هذه القدرة، وقيس «نموّها» أو «تقدمها» بمقدار ناتجها الوطني القائم أو دخل أفرادها السنوي. وتعالت الدعوات للشعوب المتخلفة إلى حث الخطى في مجالات التقدم أو إلى الاسراع في عملية الانماء. وقد حدث هذا، وما زال يحدث باستمرار وتصاعد، في الوقت الذي أخذ فيه فريق من مفكري الشعوب «المتقدمة» أو «المنماة» ينبه إلى الاسواء التي جلبها هذا التطور بمفاهيمه التقليدية، ويحذّر من هذه الاسواء التي تنذر بكوارث عاصفة مفاجئة، أو مؤذية مستديمة، اذا لم تتدارك السلطات والشعوب الامر وتضع حدّاً لهذا «التقدم» أو «النمو» يصونه ويصونها من شروره.

ولما كانت هذه التحذيرات قد تكاثرت، وأخذت تتدفق من الأفراد المفكرين أو العاملين، ومن المؤسسات المعنية، ومن الهيئات الدولية وفي مقدمتها منظمة الأمم المتحدة، فاننا نكتفي هنا بالايماء إلى المشكلات التي تتوجه إليها دون الدخول في تفصيلاتها، وذلك في نطاق نظرتنا العامة للوضع الحضاري الانساني الراهن وتساؤلنا عن مصيره. ان أهم هذه المشكلات هي:

(أ) **«التفجُّر السكاني»** الذي بلغ في العقود الأخيرة حدّاً مثيراً، اذ ان سكان الأرض يتضاعفون اليوم في مدى خمسة وثلاثين عاماً، ويقدّر ان يبلغوا سبعة مليارات في مطلع القرن الحادي والعشرين، وعشرين ملياراً في أواسطه، وهذا التكاثر له آثاره الاقتصادية والاجتماعية والمعاشية الواضحة. ومن أخطر مضاعفاته ان معدله يعلو في البلدان النامية بخاصة، فيزيد بالتالي الاعباء الضخمة التي تنوء بها هذه البلدان ويعيق تطورها ويوسع الشقة بينها وبين البلدان المنماة.

(ب) **تناقص الموارد الطبيعية**: لقد أقبل الانسان الحديث على الطبيعة يستغل مواردها ويبسط عليها نشاطه التصنيعي دون حذر أو تورع، فبذّر ما بذّر وأهدر ما أهدر، واذا به اليوم يكتشف ان لهذه الموارد

حدوداً معيّنة، وانه اذا لم يكبح انجرافه الاستغلالي التصنيعي، فسيصطدم بهذه الحدود لا محالة ولن يجد من الموارد ما يكفي لضمان نموّه أو لاستمرار حياته.

(ج) **تلويث البيئة الطبيعية**: ان هذا الانجراف الاستغلالي التصنيعي لم تقتصر أسواؤه على التبذير والاسراف، بل عمل في افساد البيئة الطبيعية بما قذف في أجوائها، وفي بحارها وانهارها وبحيراتها، من موارد مضرّة وسموم منتشرة، وبما احدث من تغييرات طبيعية سيتفاقم شرها في المستقبل فيهدد سلامة الحياة أو يزيد مشقتها.

(د) **تضاؤل الريف وتضخم المدن**: ان هذه الظاهرة، البادية في المجتمعات المنماة والنامية على السواء، تأتي بمساوئ تتضح وتبرز يوماً بعد يوم: كامتصاص حيوية الريف وبعثرة مدخراته من التراث الاجتماعي والقومي، واتساع المدن اتساعاً مريعاً حتى أشرف بعضها كنيويورك على الافلاس وعجز البعض الآخر عن توفير الخدمات الضرورية في السكن والنقل والاتصال والنظافة العامة وما إليها، وانتشار الشعور بالبؤس والاغتراب والنقمة بين جماهير المدن، وانبثاث مفاسد الحضارة في أوساطها.

(هـ) **تزايد الانحراف والعنف والاجرام**: وهذا أمر لا يحتاج إلى بيان. فأخبار الصحف ملأى به. وهو في تزايد مطرد، وقد أصبح من أخطر المشكلات التي تجابه الدول والمجتمعات، لما له من أثر في خلخلة الأمن وقلقلة الاقتصاد وإثارة النزعات، وأهم من هذا كله في ضعضعة القيم والمقاييس وتدهور الاخلاق.

٥ – **خطر اتساع الفوارق في المجتمع البشري واحتدامها**: ان الفوارق البشرية قديمة قدم التاريخ، فلقد اختلفت الشعوب اجناساً ولغاتٍ وأدياناً وثقافات ومواقع جغرافية ونظماً سياسية واقتصادية واجتماعية. وكانت هذه الفوارق من أهم أسباب النزاعات والحروب والاضطراب والتشتت، فجرّت على الشعوب بأفرادها، وعلى البشرية بمجموعها، المآسي والشرور التي تزخر بها صحائف الماضي. ومن ناحية أخرى كان لهذه الفوارق وجهها الايجابي، اذ تعددت الحضارات وتنوعت ميزاتها وعطاءاتها، فاغتنى التراث الانساني بهذا التعدد والتنوع، وبالتفاعل الذي قام بين أجزائه وعناصره. ومن الصعب، بل لعلّه من العبث، ان نحاول الموازنة بين جوانب الشر وجوانب الخير في هذا الميدان.

على ان ما تهمنا ملاحظته هنا هو ان التطورات الحديثة كانت باتجاه تقليص جوانب الخير وتضخيم جوانب الشر. ففيما يختص بالأولى، نرى ان الاغتناء الحضاري الناتج عن اختلاف الثقافات والشخصيات المجتمعية قد بدأ يجف بسيطرة الحضارة الغربية الحديثة على سواها. فان ما تمتلكه هذه الحضارة من أسباب

القوة والنفاذ جعلها تنتشر من مواقعها التاريخية وتكتسح المواقع الأخرى واحداً بعد الآخر، فاذا مستحدثاتها المادية وأساليبها المعيشية ونظمها السياسية والاقتصادية، وكتبها ومجلاتها وأفلامها واذاعاتها تصل إلى جميع أصقاع العالم، وتوشك ان تلبسها كلها لباساً واحداً وتصبغها بلون واحد. وفي هذا ما فيه من إفقار للمآتي المنبعثة من تنوع الهويات الحضارية وتفاعلها وتخاصبها.

أمّا اذا نظرنا إلى الناحية السلبية لأثر التطورات الحديثة في هذا المضمار، فاننا نجد ان هذه التطورات لم تستطع أن تزيل الفوارق البشرية وآثارها السيئة، بل على العكس، ضخمت هذه الفوارق ونفخت فيها أنفاساً جديدة جعلتها تتسع شقة وتزداد احتداماً. فالاختلافات الجنسية والثقافية لم يكن لها في أي من العهود الماضية ما للاختلافات القومية الحديثة من فعل في تباعد الشعوب وتنافرها وتحاربها. ولئن خفّت حدّة الحروب الدينية، وانحصر نطاقها، فلقد خلفتها وفاقتها خطراً الحروب الايديولوجية. والفروق بين الشعوب الغنية والشعوب الفقيرة لم تبلغ يوماً من البعد والشدة ما هي عليه اليوم، ولم يكن للأولى من السلطة على الأخرى ومن القدرة على التلاعب بمصائرها مثل ما للشعوب المتقدمة اليوم بالنسبة إلى المتخلفة. ولم ينفلت التطور التقني كما انفلت في هذه الآونة، فعجز التطور في الأفكار والنظم عن اللحاق به العجز الرهيب الذي نختبره ونتحمل اعباءه. ولم تقم في الماضي فجوة بين التطور التقني والعلمي والتطور الخلقي شبيهة بالفجوة التي نشهد في عصرنا هذا ومفعمة بمثل أخطارها الناشبة ونذرها الماثلة. ولم تكن ثمة مفارقة بين رغبات الشعوب المتخلفة وقدراتها قريبة من المفارقة الحاضرة، الناتجة عن اضطرام الآمال وثوران المطامح إلى نيل الحقوق واكتساب الحرية والكرامة. ان دينامية الحضارة الحديثة قد انبثّت في هذا كلّه، فباعدت أكثر مما قرّبت، وأشعلت أكثر مما أطفأت، وأثارت أكثر مما هدأت، فاذا الاضطراب الناتج عن الفوارق المتسعة والمنازعات المحتدمة يعم العالم كلّه ويجابه شعوب الأرض طرّاً بتحديات قديمة وجديدة، حاضرة ومقبلة، شديدة الأثر في توجيه المسيرة الانسانية في مراحلها التالية.

هذه بعض الاخطار والتحديات الرئيسية التي تحيط بالانسانية اليوم، وقد أشرنا اليها بايجاز، واكتفينا بها دون سواها، لأن هذا المقال لا يتسع لأكثر من ذلك.

— ٤ —

ننتقل الآن إلى الصفحة المقابلة من الموازنة التي نحاول رسم خطوطها في سبيل تقييم الحضارة المعاصرة واستبصار مسيرتها المقبلة. ما هي القدرات التي تمتلكها الانسانية لمجابهة الأخطار المحيقة والتحديات البارزة والأعباء التي تزداد ثقلاً يوماً بعد يوم؟ ما هي النسبة بين ما للانسانية وما عليها، وأيها أوفر وأرجح؟ اننا نرى نوعين من القدرات يشملان مختلف المؤهلات والتجهّزات التي تتمتع بها الانسانية والتي تؤلف مجمل ثروتها الايجابية، وهما: قدرة العلم، والقدرة المستمدة من التراث التحرري.

لا شك ان العلم هو أعظم القدرات التي يمتلكها الانسان المعاصر. ولم يعد الأمر بحاجة إلى بيان، فان التطورات المتلاحقة التي يحوزها العلم في مختلف الحقول تطالعنا كل يوم بالجديد العجيب من المنجزات والمآثر. ومهما يكن المقياس الذي نتخذه لقدر تقدم المعرفة، فلا جدال في هذا التقدم، وفي تسارعه، وفي بلوغه حدّاً من الثورية لم يعرفه أيّ من العصور السالفة. وما هذا الا لخصائص في العلم يتميز بها عن غيره من الجهود الانسانية، وأهمها تراكميته وشموليته. فان أي مكسب علمي جديد يضاف حتماً إلى المكاسب السابقة فيغنيها ويهيء السبل لمكاسب تالية. ولا يصح هذا بالضرورة على الدين أو الأدب أو الفن. ومع ان مسيرة العلم قد تعثرت هنا أو هناك، فضاعت مكاسب سابقة أو تجاهلها الناس، فان العقل الانساني التائق إلى المعرفة ما لبث ان غاد إليها واكتشفها وأحياها، ومضت المسيرة في تقدمها المستمر عبر الظلمات والانحرافات. أمّا الخاصة الثانية، فهي ان العلم عالمي النطاق لا ينحصر في حدود شعب أو بلد، ولا يلتصق بجماعة التصاقاً يمنعه من تجاوزها إلى الجماعات الأخرى. قد يتميز به قوم أو أقوام في عهد من العهود، وآخرون في عهود أخرى، ولكنه في مجموعه يؤلف تراثاً عاماً اشتركت فيه جميع الشعوب المتحضرة، وأثره شامل للشعوب كافة، سواء أكان لها سهم سابق فيه أم لم يكن. وبسبب هاتين الخاصتين وسواهما من الخصائص، كان للعلم تقدم مستمر عبر التاريخ، بل لعلّ هذا التقدم هو الصورة الوحيدة لتقدم الانسانية الايجابي خلال العصور. وبسبب هذه الخصائص الذاتية، وبنتيجة التطورات التي حفلت بها الحياة الانسانية في الأعصر الأخيرة والتي كان للعلم أثر بارز فيها، تسارع التقدم العلمي في هذه الأعصر، وفي العقود الأخيرة بوجه خاص، وما زال هذا التسارع قائماً ومشتداً، و«ثورياً» بأوضح معاني الثورية وأعمقها.

لا حاجة بنا إلى تفصيل مآتي هذه الثورية العلمية في الحاضر ووعودها للمستقبل. فالمعرفة النظرية تنطلق انطلاقاً حثيثاً على جميع الجبهات، بحيث يصعب على المختص بجبهة ما اللحاق بها، ولذا نرى الجبهات تنقسم وتضيق والاختصاصات تتفرع وتتنوع، ومع هذا يبقى العلماء في لهث دائم لتتبع الاكتشافات الجديدة والتطورات الحاصلة في حقولهم الممعنة في الضيق والاختصاص. ويكثر العلماء، وترصد لهم الموارد المالية المتزايدة، وتتعدد مؤسسات البحث في الجامعات وخارجها، فيمتد نطاق المعرفة ويتسع بسرعة تكاد تسابق الخيال وبانجازات تذهل العقل وتريعه أحياناً. ومثل هذا أيضاً في الميادين التطبيقية، بل ان ما يحدث هنا أبين للعيان، لأنه لا يقتصر على الخاصة من العلماء بل يبدو للناس كافة في الأدوات المستحدثة والمصنوعات المتجددة وفي التقنيات المتطورة التي تؤثر تأثيراً مباشراً في حياة الأفراد والجماعات. وبفضل هذا التقدم في المعرفة النظرية والتطبيقية استطاع الانسان المعاصر أن يغزّر الانتاج المادي زراعةً وصناعة ونقلاً وتبادلاً، وأن يوفّر للبشرية ما لم تكن تحلم به سابقاً من وسائل لسدّ الجوع ومكافحة المرض والجهل ولرفع مستوى العيش بوجه عام. وبفضله أيضاً تمكن من سبر جزيئيات المادة وشطر الذرة واكتشاف

القوة النووية الهائلة والبدء باستخدامها، وارتفع إلى أجواء الفضاء وعلّق فيها محطات تدور فيها وتستكشف أحوالها وأحوال عوالمها، وبلغ القمر وأنزل رواداً على سطحه وهو يطمح إلى المزيد من التوغل في تلك العوالم، استطلاعاً لها واستفادة من مواردها اذا أمكن. وأوجد عقولاً اصطناعية تكاد توازي عقله أو تتفوق عليه في بعض القدرات، وتنبئ بأنها ستمضي في هذا التفوق في المستقبل.

وبازاء هذه القدرات الباهرة، بدأت تبدو في الآفاق قدرات أشد روعة وأبلغ خطراً. فان ما تقدم ذكره يتصل جلّه بالطبيعة: باستكناه أسرارها واستخراج مواردها وبسط سلطة الانسان عليها. أمّا القدرات الجديدة فهي تتجه إلى الانسان ذاته بهدف التأثير في طبيعته، بل «صنع» هذه الطبيعة أو «اعادة صنعها»، سواء أكان ذلك بالجراحة أم بالعقاقير أم بالتوليد الاصطناعي أم بتكييف «الجنيات» أو غير ذلك مما يدخل في نطاق ما يعرف اليوم بـ «الهندسة البيولوجية». ولا يقتصر التأثير المرتجى في الانسان على الجانب الجسدي فحسب، بل يتناول الجوانب النفسية والعقلية والخلقية. فما يحصل هنا، أو ما ينتظر أن يحصل، خليق بأن يكون أدعى إلى التبصر والتدبر من التقدم العلمي والتقني في الحقول الأخرى.

ما أعظم القدرة العلمية التي يتمتع بها انسان اليوم! ما أروع العلم نظاماً واسلوباً وانتاجاً، وما أشد أثره في تكوين الحاضر وصنع المستقبل! على ان هذه القدرة الهائلة سيف ذو حدين. انها قدرة على الطبيعة، وقدرة على الانسان. وهي قابلة لأن توجه للخير أو للشر. ولا نكران لما انتجت من خير في مكافحة الفقر والمرض والجهل وفي إيقاظ العقول وتنبيه النفوس ودفع معارك التحرير والتحرر. ولكن يجب أن لا ننكر أيضاً ما أحدثت من شرور في تطوير أساليب القتل والتدمير، وفي استعمار الشعوب، وفي تسلط الانسان على أخيه الانسان. واذ يُغزِّر تصاعدها المرتقب وعودها الخيّرة للمستقبل، فهو يؤكد بالوقت نفسه تفاقم اخطارها اذا لم يستطع الانسان أن يضبطها ويرقى عنها. ويكفينا على هذا مثل واحد، فالقدرة النووية قد تأتي منبعاً لطاقات ثرية تسد حاجات البشر وتفيض عليهم بالمنافع والنعم، وقد تستخدم لتقتيلهم وتدمير منشآتهم واشاعة الخراب في معمورهم. ومن هنا ترتبط هذه القدرة ومصيرها بالقدرة الأخرى وهي المستمدة من التراث التحرري.

ان هذا التراث هو حصيلة الجهود التي بذلتها الشعوب للارتقاء من مستوى الحيوانية والهمجية إلى مستوى الانسانية الحق. ولقد أسهم في هذه الجهود القادة الأعلام، من انبياء ومفكرين وأدباء ومعلمين وعاملين، الذين كوّنوا رؤى لما يجب أن يرتفع اليه الانسان، فاعتنقوا ما أوحت به اليهم، ونهضوا للدعوة اليه والنضال من أجله ولتحقيقه في مجتمعاتهم أو في الميدان البشري العام. هذه الرؤى، على اختلاف صورها وأشكالها، تتناول الانسان الفاضل والمجتمع الفاضل، وتتمثل في القيم التي يجب أن يسعى الانسان، فرداً أو مجموعاً، إلى اكتسابها ليستحق هذا الاسم، وليحيا حرّاً كريماً، وليبسر لسواه اكتساب الحرية

والكرامة على أسس العدالة والاخوة والمساواة. ولم تقتصر هذه الجهود على الأفراد، بل عمت الشعوب في فترات مختلفة من تواريخها، فكانت الحركات الهادئة والثورات الصاخبة، من دينية وفكرية وسياسية واجتماعية، دفاعاً عن الحقوق الفردية والجماعية ومكافحة للظلم والاستبداد والاذلال والاستعباد وكل ما يقهر الانسان أو يحط من شأنه. فهناك اذن تراث تحرري، منه ما يخص كلاً من الحضارات التي ظهرت في التاريخ ومنه ما يعمّ الانسانية كافة. وهذا التراث هو الذي جعل الانسان المعاصر يتميز عن انسان ما قبل التاريخ، وهو الذي – إن بقي حيًّا وفاعلاً – يغدو خليقاً بأن يمد شعوب الأرض بالقوة لمعالجة مشكلاتها ومجابهة تحدياتها وللحفاظ على الحضارة والسير بها قدماً في سبل الانبعاث والرقي.

قلنا: إن بقي حياً وفاعلاً. فأي حظ له من الحياة والفعل؟ ان الصورة هنا ذات وجهين متناقضين. فمن ناحية نرى في سلوك الانسان المعاصر كثيراً من مظاهر الأثرة والتحكم بالغير، ومن الشهوات اللاهبة لاقتناء الأشياء واكتساب النفوذ وتغليب الذات. ولا نلاحظ تطوراً جذرياً عن الانسان البدائي، أو رقياً خلقياً يرتفع إلى مستوى مطالب اليوم، أو مطالب الغد. ومن ناحية أخرى، تبدو التحركات الشعبية التحررية المضطرمة في سائر أقطار العالم، والمنبعثة من تيقظ الشعوب وتحسسها بمساوئها ومآسيها ومن المطامح والآمال الجائشة في صدورها لتحسين أحوالها واكتساب كرامتها. ان هذه التحركات – التي تثيرها ذكريات الماضي ودعواته وتنبهات الحاضر ووثباته ورؤى المستقبل وآياته – لتأتي دليلاً على ان التطلع الانساني للتحرر والارتقاء ما يزال حياً في النفوس وباعثاً لها للنضال في سبيل الحفاظ على القيم المكتسبة وتعزيزها وتعميمها وانقاذ الحضارة من التردي الذي يهددها والمهاوي الماثلة أمامها.

ولا نريد أن يفهم من كلامنا اننا نفصل بين القدرتين العظميين اللتين أشرنا اليهما – قدرة العلم وقدرة التراث التحرري. ذلك ان العلم هو أيضاً قدرة تحريرية وتحررية فائقة. فلكم حرّر من عقول ونبّه من أفكار وأيقظ من نفوس! وهو يفعل هذا الفعل بقدر ما يمثّل من عقلانية صافية، ومن ضبط وانضباط، وتنظيم وانتظام. ولكن ما أردنا تبيانه في ما سبق هو أن تطور العلم المعاصر قد انصرف إلى الطبيعة أكثر مما انصرف إلى الانسان، فسيطر عليها ونمّى قواها أكثر مما استطاع أن ينمّي قوى الانسان الخيّرة. لقد وفّر له وسائل متكاثرة، لكنه لم يرتفع به في مراقي الغايات، وملّكه قدرات رهيبة، إن وجهت توجيهاً تحريرياً جاءت بخير عميم، وإن استغلت للأطماع والأهواء كان منها بلاء وبيل وشر مستطير.

– ٥ –

اذا حاولنا الآن أن نوازن بين التحديات والاخطار من جهة وبين القدرات لمجابهتها والردّ عليها ردّاً إبداعياً من جهة أخرى، فماذا نجد؟ وأي مستقبل للانسانية يرتسم في الآفاق؟ ان التطلعين المعاصرين

يختلفون في رؤاهم، فمنهم من يرى أن الاخطار تفوق القدرات ضخامة وأن الأوضاع الانسانية سائرة إلى المزيد من التردي اذا لم يسرع الانسان المعاصر إلى ضبطها والتغلب عليها، ومنهم من يتخذ موقفاً تفاؤلياً مستنداً إما إلى القدرة العلميّة والتقنية الزاخرة الكفيلة في نظره بمعالجة المشكلات الحاضرة والمقبلة، واما إلى المدّ التحرري المتدفق من الشعوب والمكتسح معاقل الظلم والاستبداد والفوارق القائمة بين الشعوب وفي داخلها، وامّا إلى القدرتين معاً.

ان كاتب هذه السطور ليجد نفسه أميل إلى الفريق الأول منه إلى الثاني. ذلك أن الأخطار واقعة وبيّنة ومتفاقمة. أمّا القدرات فحولها تساؤلات، كما ذكرنا، وإمكانات الخير فيها مشتبكة بامكانات الشر. وليس من المحتم، أو من الظاهر الواضح على الأقل، ان الأولى ستتغلب على الثانية. ولذا، فعندما نحاول استبصار الآفاق واستجلاء طلائع الأوضاع المقبلة، تلوح لنا البدائل التالية:

١ – الحرب العالمية الشاملة المدمرة، الناتجة عن تصارع الأنظمة المهيمنة وعجزها عن كبح أطماعها وعن ضبط القوى المتفجرة التي صنعها العلم ووضعها في أيديها.

٢ – تزايد الاضطراب السائد في العالم بسبب استمرار «توازن الرعب» والحرب الباردة بين الانظمة المهيمنة، والحروب الموضعية المنتشرة، والخلل الاقتصادي المتفاقم، والمضي في إهدار الموارد وإفساد البيئة، وانتشار الامراض الاجتماعية والخلقية.

٣ – اتفاق القوى المهيمنة في ما بينها – إما القوتين العظميين وحدهما أو بالاشتراك مع القوى التي تبلغ مبلغهما أو تقاربه – على السيطرة على العالم وحراسته وتوازع مناطق النفوذ فيه وتقاسم مغانمه.

٤ – استمرار الصراع بين القوى التحررية والقوى المهيمنة، وامتداد الأولى وانحسار الثانية، دون ضمان أكيد لاستمرار الأولى في مسيرتها وعدم انحرافها إلى سبل الهيمنة والقمع.

٥ – اكتساب منظمة الأمم المتحدة سلطة كافية لاقامة نظام عالمي سياسي واقتصادي واجتماعي مبني على التكامل والتكافل بين الشعوب. على ان تاريخ المنظمة منذ انشائها، والتطورات الجارية داخلها وخارجها لا تنبئ بكثير من الأمل في هذا المضمار.

لسنا ننكر ان السنين القادمة ستظهر بعض التقدم الايجابي في نطاق كل بديلة من هذه البدائل، ولكننا لا نرى ان التقدم المنتظر سيؤدي إلى ازالة التحدي التي تمثله أو التغلب على الخطر الذي تتضمنه.

كل هذا يعود إلى المفارقة الاساسية في الحضارة الانسانية، وهي المفارقة بين قدرة الانسان المعاصر على ما حوله وقدرته على ذاته. لقد شهد العالم خلال تاريخه، «وفي الآونة الأخيرة بخاصة، انقلابات

جذرية في الأوضاع السياسية والاقتصادية والعلمية والتقنية، ولكنه لم يشهد انقلاباً مماثلاً أو مقارباً في كيان الانسان وتوجهاته. لقد تقلص العالم وتواثقت أجزاؤه ومصائره. على ان الانسان، الذي كان العامل الأول في هذا التقليص والتواثق وفي تجاوز عالمه إلى عوالم الفضاء، ما زال يعالج مشكلاته بعقلية ضيقة، عقلية العشيرة أو الطائفة أو الطبقة أو الأمة، في حين ان العقلية الوحيدة التي يتطلبها هذا العصر والأعصر القادمة هي العقلية العالمية التي تشمل كوكبنا بمجمله وشعوبه برمتها. ان هذه العقلية العالمية تفرض التعاون والتكافل، بينما الحوافز التي لا تزال مسيطرة هي حوافز الطمع والسيطرة والاستئثار. ولاكتساب هذه العقلية والسلوك المجاري لها، لا بُدّ من تبدل جذري في الذات الانسانية. وليسمح لي في ختام هذا المقال أن أؤكد ما ذكرته في بحث سابق:

> ان التبدل الجذري المنشود هو تبدل يحول ذهنية الانسان من الرضى السهل بالتوهم والخطأ إلى التوق الشاق للحقيقة والصواب، ومن الاكتفاء والانغلاق إلى التفتح لكل نور ولكل خير مهما يكن مصبدره، ومن شهوة الأخذ والاغتصاب إلى شهوة العطاء والمشاركة، ومن الأنانية إلى الغيرية، ومن طلب التحكم والتسلط والاستغلال إلى نشدان العدل والاخاء، ومن الاستهانة بالكرامة الانسانية إلى تعظيمها واعتبارها أسمى المطالب وأعزها. انه تبدل يحفز إلى ايثار الواجب على المطالبة بالحق، ويميز الغايات من الوسائل ويقدّمها عليها، ويجعل للسيادة على الذات أهمية تعدل أو تفوق أهمية السيادة على الطبيعة. ان هذا التبدل هو، في نظرنا، السبيل الأسلم للتغلب على المفارقات الهائلة في الوضع الحضاري المعاصر ولضمانة سلامته وتقدمه. ولن يغيّر نظرنا هذا اي اعتراض بأن هذا القول يتضمن مثالية صعبة التحقيق، أو يتسم سمّة التجريد أو التبسيط، أو يؤدي إلى إهمال الحاجات الشعبية الملحة أو الالهاء عنها. ان الحاجة إلى هذا التبدل ليست عندنا أدنى خطورة أو أخف حدّة أو إلحاحاً من أية حاجة أخرى(٤).

ان العالم الجديد الذي يتولد يتطلّب إنساناً من نوع جديد. والتغيرات الكيفية التي تحيط بنا تفرض قيام تغير كيفي في داخلنا. وستظل الحضارة الانسانية في اضطراب، وسيظل مصيرها مجهولاً ومحفوفاً بالأخطار، ما لم يحدث هذا التغير الكيفي الانساني.

هاهنا التحدي الأعظم، والسؤال الأخطر المرتسم على أفق المستقبل.

---

**الهوامش**

(١) مجلة ( *Time* )، عدد ٢٧ تشرين الثاني - نوفمبر، ١٩٧٨، ص ٣٣.

(٢) Ruth Sivard Leger, *World Military and Social Expenditures 1977* (WMSE Publications & Leesburg, a.), p.6.
وهي دراسة سنوية مستمرة تعدها هذه الباحثة والفريق العامل وإياها.

(٣) المصدر ذاته

(٤) «في معركة الحضارة» الطبعة الثالثة (بيروت، ١٩٧٧)، ص ٣٨٧-٩٨.

# أضواء على الوضع السكاني العالمي والعربي*

محي الدين ماميش

**تمهيـــد :**

طفت على سطح الاحداث العالمية ، منذ نهاية الحرب العالمية الثانية ، مشكلة دعيت بانها من اعقد المشكلات التي واجهها العالم في تاريخه الطويل ، وقد اطلقت عليها تسميات عدة ، غير ان الشائع ان تدعى بالمشكلة السكانية ، وأحيانا بالانفجار السكّاني . وقد كان لادراك دول العالم لابعاد هذه المشكلة ، وعزمها على تدارك اخطارها ، أن تنادت في عام ١٩٧٤ الى عقد مؤتمر عالمي[١] في بوخارست (رومانيا) وتحت راية الأمم المتحدة لبحث ابعاد هذه المشكلة[٢] ، وتبادل الرأي بشأنها ، واتخاذ موقف محدد ، ضمن اهداف متكاملة ، تكفل القضاء عليها ، أو على الأقل وضع حد لتفاقمها .

واليوم ، وبعد مرور اربع سنوات ونيف على عقد الاجتماع المذكور ، ورغم الجهود الكبيرة التي بذلت على مختلف المستويات المحلية والاقليمية والدولية ، ما تزال المشكلة جاثمة على صدر العالم ، ترقب صراعها معه مجموعات كبيرة من المفكرين والسياسيين والمهتمين في اصقاع العالم المختلفة ، بين متفائل بان المشكلة لا بد وان تنحسر او تتراجع الى خطوط يسهل على العالم التغلب عليها ، وبين متشائم يرى ان لا أمل يرجى من صراع العالم مع مشكلته السكانية ، والغلبة لها في النهاية ، وبالتالي فان على العالم ان يرفع يديه مسلما منذ الآن .. من هذا المنطلق ، فان المستقبل يبدو بمثابة الحكم النزيه للفصل بين المدرستين الفكريتين المذكورتين .

وبالرغم من عجزنا عن الالمام الكامل بما يخبئه المستقبل من احداث ووقائع ، فان مفهوم التوقع المستقبلي بات امرا مقبولا ، أو حتى انه بات ضروريا في شتى مجالات الحياة ، وعلى مختلف المستويات الفردية والجماعية والدولية . وعليه فان هدف هذا البحث يتلخص بالقاء الضوء على مستقبل المشكلة السكانية ، وبالتحديد القاء الضوء على احد عنصريها ، الا وهو عنصر الزيادة السكانية ، أو ما يدعى بالعنصر الديموغرافي للمشكلة وذلك من زاويتين : الزاوية الدولية ، والزاوية العربية .

(*) ما تضمّنه هذا البحث لا يعبّر بالضرورة عن رأي اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا .

## ماهية المشكلة وتاريخها

قد يكون ابسط تعريف للمشكلة السكّانية هي كونها قلق العالم من اختلال التوازن بين اعداد السكان ومجموع السلع والخدمات المتاحة لهم. وعليه فالمشكلة ليست وليدة الساعة، بل كان وجودها ملازما لوجود العنصر البشري منذ بداية الخليقة. ولعل صراع الانسان وقلقه حيال اختلال التوازن المذكور كان مبعث نشاطه وطموحاته في اكتشاف مجاهل الكون سواء على المستوى الجغرافي أم على المستوى التكنولوجي. غير ان بروز المشكلة منذ منتصف القرن الثامن عشر وتفاقمها الى الحد الذي وصلت اليه اليوم كان مردهما الزيادة السريعة التي حققها الحجم الاجمالي للسكان، والتي يخشى ان لا تقابلها في المستقبل زيادة موازية في الموارد.

وبالرغم من الاراء والافكار التي طرحها العالم حيال هذه المشكلة، فان اول محاولة جدية لوصفها ومعالجة اثارها قد بدأت منذ أواخر القرن الثامن عشر على يد المفكر الانكليزي توماس روبرت مالثس Thomas R. Malthus اذ نشر في عام ١٧٩٨ كتيباً ضمنه نظريته المشهورة حول السكّان. وقد اثارت هذه النظرية في ذلك الحين عاصفة من الجدل والنقاش، حيث رأى البعض ان مالثس قد وضع اصبعه على جرح العالم، بينما انكر البعض الآخر اي فضل لهذه النظرية، أو على الأقل اعتبرها تفسيراً لنظريات سكّانية وظروف اجتماعية وآراء اقتصادية، سبق وجود هذه النظرية بزمن بعيد.

تقوم نظرية مالثس على مبدأين اساسيين، الأول ان الطعام ضروري بالنسبة لحياة الانسان ولا يمكن الاستغناء عنه. والثاني ان الغريزة الجنسية تحكم ميل الجنسين الى الآخر. ان المبدأ الاول يشير الى الحاجات الاساسية والضرورية الى الطعام، مما يعني ان هناك ارتباطاً بين زيادة الطعام وزيادة السكّان. وقد كان لهذا المبدأ رغم بداهته الفضل في لفت نظر الاقتصاديين الى اهمية العامل السكّاني، حيث كان هذا العامل محط اهتمام العاملين في الميادين الاجتماعية فقط. لذا يرى البعض ان نظرية مالثس كانت نقطة البداية في النظريات السكّانية، كوّنت فيما بعد علم السكّان الذي ظهر كفرع مستقل من مجموعة العلوم الاجتماعية. اما المبدأ الثاني في نظرية مالثس فانه يبين ان مقدرة الانسان في زيادة اعداده مقدرة كبيرة، وحاجة طبيعية لا غنى عنها، ويخلص مالثس من ذلك الى نتيجة هامة، هي ان السكّان يتزايدون على شكل متوالية هندسية، في حين تتزايد الموارد التي يعيش عليها الانسان على شكل متوالية عددية، فكان من ملاحظته ان اعتقد أن عدد السكّان يتضاعف كل ٢٥ عاما.

فاذا فرضنا ان عدد السكّان اليوم ( ١ ) فانه يصبح بعد ٢٥ سنة(٢)وبعد ٥٠ سنة(٤)، وبعد ٧٥ سنة(٨)وبعد ١٠٠ سنة(١٦)، في حين ان الطعام يتزايد من ١ الى ٢ الى ٣ الى ٤. ومعنى هذا ان هناك ميلاً مستمراً لدى الجنس البشري للتزايد بمعدل اسرع مما لديه من قوت، والنتيجة الحتمية لذلك هي قصور الموارد الغذائية على المدى البعيد عن مواجهة الزيادة السريعة في اعداد السكّان، الامر الذي يتولد عنه ( تلقائيا ) انتشار المجاعات، وتفشي الاوبئة، وقيام الحروب بين الناس مما يعمل على رفع معدل الوفيات بينهم والتخفيف من حدة تزايدهم. وهذه تعد في نظر مالثس

بمثابة موانع موجبة تحول دون زيادة عدد السكان عن الحد الذي تسمح به موارد العيش . وقد اضاف مالثس الى هذه الموانع في الطبعة الثانية لكتابة :« المانع الادبي» Moral Restraint، وقصد به تأجيل الزواج المبكر ، أو التعفف عنه كلية وتفضيل العزوبة . وهذه كانت تعتبر في نظره بمثابة موانع اختيارية سلبية ، تحول دون زيادة عدد السكّان عن الحد الذي تسمح به موارد العيش ، ولكن ليس عن طريق رفع معدل الوفيات كما هو حال الموانع الموجبة ، وانما عن طريق خفض معدل المواليد نتيجة لتأخير سن الزواج او الامتناع عنه كلية .

ذلك هو جوهر مبدأ السكّان الذي نادى به مالثس في نهاية القرن الثامن عشر ، والذي كان له اثر بعيد المدى في تفكير الاقتصاديين والمشتغلين بمسائل السكّان طيلة المئة والثمانين سنة الأخيرة ، والذي لا يزال اثره باقيا حتى اليوم .

وجاء بعد مالثس مواطنه الفيلسوف الاقتصادي المعروف دافيد ريكاردو David Ricardo ( ١٧٧٣– ١٨٢٣ ) ، والذي وضع هو الآخر نظريته المعروفة عن الاجر الحديدي ، ومؤداها ان الاجور تتمشى مع زيادة عدد السكّان تمشيا عكسيا ، فبينما يزيد السكّان ، تنخفض الاجور . وكان في رأيه ان الاجور ستأخذ في الانخفاض تدريجيا ، طالما ظل عدد السكّان آخذاً في تزايد مستمر ، وسيظل الامر على هذه الحال الى ان يصل المجتمع الى حالة تبلغ فيها الاجور مستوى حد الاكتفاء ، وهذا كان في رأيه كفيلا بوقف النمو السكّاني بطريقة تلقائية .

وجاء بعد ذلك كارل ماركس Karl Marx ( ١٨١٨ – ١٨٨٣ ) الذي أنكر كلية وجود أية مشكلة خاصة بالسكان ، وقال بأن العالم لا يعاني من مشكلة سكّان وانما يعاني من مشكلة سوء توزيع الثروة ، اذ تستأثر قلة من افراد المجتمع بغالبية الدخل القومي ، بينما لا تحصل الغالبية الا على نصيب متواضع من هذا الدخل . فالعمال مثلا يحصلون على اجور بسيطة ، بينما يحصل ارباب الاعمال على ارباح تراكمية . وكان في رأي ماركس ان الدخل القومي ، لو احسنت طريقة توزيعه بين الطبقات المختلفة ، لما كانت هناك اية مشكلة خاصة بالسكان .

وظهرت بعد ذلك النظرية الحديثة في السكان والمعروفة بنظرية الحد الأقل ، وهي تربط بين حجم الموارد الاقتصادية في المجتمع وبين عدد سكّانه . فكلاهما يتغير ، ويصبح المجتمع اما في حالة كثافة سكّانية ، واما في حالة خفة سكّانية واما في حالة وسيطة . فاذا كان متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي يزيد بزيادة عدد السكّان وكانت الانتاجية الحدية لكل فرد من السكّان موجبة فان المجتمع يكون عندئذ في حالة خفة سكّانية ، ويتعين عليه زيادة عدد سكّانه . اما اذا كان متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي يقل بزيادة عدد السكّان ، وكانت الانتاجية الحدية لكل فرد سالبة ، فان المجتمع عندئذ يكون في حالة كثافة سكّانية ، ويتعين عليه الحد من زيادة عدد سكّانه .

ويصبح المجتمع في وضع امثل اذا ما بلغت الانتاجية الحدية لكل فرد من السكّان الصفر ، بحيث يحقق المجتمع اكبر دخل قومي ممكن . عندها يكون قد وصل الى ما تسميه النظرية بالحد الأمثل للسكّان ، والذي ينبغي على كل دولة ان تسعى الى تحقيقه وعدم تخطيه كلما كان ذلك ممكنا .

ظهرت بعد نظرية الحد الامثل نظرية المراحل السكّانية المبنية على التجربة والمشاهدة من تاريخ النمو السكاني لبعض جهات العالم، وبخاصة في دول غرب أوروبا، وقد عرفت باسم نظرية «المراحل السكّانية» وبحسبها تمر المجتمعات – من الناحية الديموغرافية – بعدة مراحل مختلفة. ففي المرحلة الأولى – وهي مرحلة المجتمع البدائي – يكون معدل المواليد مرتفعا بدرجة كبيرة، وكذلك معدل الوفيات، وعليه تكون الزيادة الطبيعية في عدد السكّان منخفضة نسبيا. وفي المرحلة الثانية – حين يكون المجتمع قد حقق تقدما في المجالات الصحية والطبية – فان معدل الوفيات يبدأ بالانخفاض، ويظل معدل المواليد ثابتا عند مستوياته المرتفعة، مما يؤدي الى ارتفاع نسبة الزيادة الطبيعية في عدد السكّان.

والجدير بالتنوية هنا ان غالبية الدول النامية، تمر الآن بهذه المرحلة، وهي تسعى جاهدة لتخطيها والارتقاء الى المرحلة الثالثة[٣]، التي يكون المجتمع قد حقق بوصوله اليها درجة عالية من التقدم الاجتماعي والثقافي، تمكنه من التحكم بحجمه عن طريق اتباع الوسائل المختلفة، مما يؤدي به الى خفض معدلات ولادته بشكل يتوافق ونسبة انخفاض معدلات الوفيات فيه أو يزيد عنها. الأمر الذي يحقق للمجتمع الحجم الأمثل، وتخبو بالتالي حدة المشكلة، لتبدأ من جديد، وذلك حينما يقل عدد السكان عن الحد الذي يمكنهم من الاستخدام الأمثل للموارد والخيرات، عندها يختل التوازن من جديد[٤].

ما تقدم كان استعراضاً موجزاً لما انتجه الفكر من نظريات سكّانية في العصر الحديث، وهي نظريات تحتاج الى تعمق وتحليل يضيق بهما مجال هذا البحث ومع ذلك، فمن الملاحظ ان القاسم المشترك بينها يتمثل في عدم استطاعتها ارشاد العالم الى حل عملي مقبول للمشكلة السكّانية، بدليل استمرار هذه المشكلة وتفاقمها يوما بعد يوم، الامر الذي ادى الى طرحها على المستوى العالمي والبحث عن اسس من التعاون الدولي لمعالجتها، فكان ان عقدت، منذ عام ١٩٢٧ عدة مؤتمرات عالمية للسكّان تحت اشراف عصبة الأمم وهيئة الأمم المتحدة من بعدها، كما كرس العالم عام ١٩٧٤ الماضي ليكون عاما عالميا للسكّان، كان من حصيلته نشاطات كبيرة بذلت على المستوى المحلي والاقليمي، ساهمت الدول العربية بجزء بارز منها. فعلى سبيل المثال انشئت في اغلب الدول العربية لجان دائمة أومؤقتة لتقييم الوضع السكاني في كل منها، واعداد الابحاث والدراسات للاجتماعات الاقليمية التي عقدت باشراف لجنتي الأمم المتحدة الاقتصاديتين لكل من افريقيا وغربي آسيا، ومن ثم الى المؤتمر العالمي للسكّان الذي عقد في بخارست – كما اشرنا – خلال الفترة الواقعة ما بين ١٩ – ٣٠ آب – اغسطس من عام ١٩٧٤.

## سكان العالم بين الأمس واليوم

لقد اظهرت الاحصاءات التي نشرتها الجهات المختصة في الأمم المتحدة ان الحجم الاجمالي لعدد سكّان العالم قد بلغ في منتصف عام ١٩٧٥ حوالي ٤٠٠٠ مليون نسمة، كما قدرت الجهات المذكورة ان الزيادة الكبيرة التي بلغها الحجم المذكور كانت محصلة لقرنين ماضيين من تاريخ البشرية فقط، اي منذ الثورة الصناعية التي بدأت في

القارة الاوروبية في منتصف القرن الثامن عشر. في حين استغرق العالم حوالي ١٠٠٠ سنة لمضاعفة عدد سكّانه[٥]، تشير بيانات الجدول رقم(١)ان مضاعفة هذا العدد قد تمت خلال ١٥٠ سنة، اي خلال الفترة ١٧٥٠ – ١٩٠٠، فقد ارتفع من حوالي ٨٠٠ مليون (ما يقارب عدد سكان الصين اليوم) في عام ١٧٥٠ الى حوالي ١٦٥٠ مليوناً في عام ١٩٠٠. وقد اخذت الزيادة بالتسارع بدءاً من مطلع القرن الحالي فارتفع العدد المذكور بحوالي ٥٠٪ خلال الفترة ١٩٠٠ – ١٩٥٠ اما بعد هذه الفترة فقد كانت الزيادة مذهلة.. وهي الزيادة التي سميت «بالانفجار السكّاني» اذ بلغت خلال ربع قرن (١٩٥٠ – ١٩٧٥) حوالي ٦٠٪.

ويلاحظ من الجدول رقم(١) المذكور ان اكثر من ٧٠٪ من عدد سكّان هذا الكوكب يحتشدون في الدول النامية، في حين يقيم في الدول المتقدمة اقل من ٣٠٪ من سكانه (يقصد بالدول المتقدمة كل من دول أوروبا والاتحاد السوفياتي، وأميركا الشمالية واليابان، ونيوزيلاند واستراليا والارجنتين والتشيلي والارغواي) وبما ان زيادة اعداد سكّان العالم تعتمد قطعا على العلاقة القائمة بين معدلي الولادات والوفيات، وبالتالي على معدل الزيادة الطبيعية (وهو التفاضل بين المعدلين المذكورين) فان تتبع مستويات هذه المعدلات في الدول النامية والمتقدمة كما هو وارد في الجدول رقم(٢) والشكل رقم(١) يمكن ان يقود الى كثير من الملاحظات، اهمها ما يلي:

الجدول رقم (١)

تطور اعداد سكان الدول المتقدمة والنامية خلال الفترة (١٧٥٠ – ١٩٧٥)

(بالمليـــــون)

| التاريخ | المجموع | الدول المتقدمة | الدول النامية |
|---|---|---|---|
| ١٧٥٠ | ٧٩١ | ٢٠١ | ٥٩٠ |
| ١٨٠٠ | ٩٨٧ | ٢٤٨ | ٧٣٠ |
| ١٨٥٠ | ١٢٦٢ | ٣٤٧ | ٩١٥ |
| ١٩٠٠ | ١٦٥٠ | ٥٧٣ | ١٠٧٧ |
| ١٩٥٠ | ٢٥٠٦ | ٨٥٧ | ١٦٤٩ |
| ١٩٦٠ | ٢٩٩٥ | ٩٧٦ | ٢٠١٩ |
| ١٩٧٠ | ٣٦٢١ | ١٠٨٤ | ٢٥٣٧ |
| ١٩٧٥ | ٣٩٨٨ | ١١٣٣ | ٢٨٥٥ |

المصدر: United Nations, *The Population Debate: Dimensions And Perspectives*, vol.1 ,(ST/ESA/SER.A/57) New York, 1975.

١ – رغم ارتفاع معدلات الولادات في الدول النامية عن المعدلات المماثلة في الدول المتقدمة خلال الفترة التي سبقت حقبة الخمسينات ، فان معدل الزيادة الطبيعية في الدول الاخيرة قد فاق في المتوسط مثيله في الدول النامية ، ويعود ذلك بالدرجة الأولى للانخفاض الذي حققه معدل الوفيات في الدول المتقدمة.

٢ – الثبات النسبي لمعدلات الولادات في الدول النامية طيلة العصور الماضية ، حيث من الملاحظ ان هذه المعدلات بقيت ثابتة عند مستوياتها المرتفعة (٤٠ بالالف سنويا) ولم تأخذ بالانخفاض الا خلال السنوات الخمس الاخيرة (١٩٧٠ – ١٩٧٥).

٣ – الانخفاض الحاد في معدلات الوفيات في بعض الدول النامية ، حتى باتت هذه المعدلات تقارب نظيراتها في الدول المتقدمة ، غير انه نظرا لأثر التركيب العمري للسكان تبقى الاعداد المطلقة للوفيات في الدول النامية تفوق تلك السائدة في الدول المتقدمة. فقد جاء في الفقرة الخامسة من التقرير الصادر حول اعمال المؤتمر العالمي للسكان في بخارست حول الوفيات ما يلي : «..مع ان تزايد معدل نمو السكان في العالم انما يعود اساسا الى الانخفاض الضخم في الوفيات في الدول النامية فان هذا الانخفاض لم يتوزع توزيعا متساويا. وعلى هذا ، ففي الوقت الحاضر ان متوسط طول العمر المتوقع عند الميلاد في أميركا اللاتينية هو ٦٣ سنة ولكنه ٥٧ سنة في آسيا ، ويزيد قليلا عن ٤٦ سنة في افريقيا ، بينما يصل هذا المتوسط الى اكثر من ٧١ سنة في المناطق المتقدمة. وفضلا عن هذا ، فبينما يموت طفل من كل ٤٠ طفلا قبل ان يُتمّ سنته الاولى في المناطق المتقدمة ، فان واحدا من كل ١٥ طفلا يموت قبل ان يتم سنته الاولى في اميركا اللاتينية ، وواحدا من كل ١٠ اطفال في آسيا ، وواحدا من كل ٧ أطفال في افريقيا..»

قد يقفز الى الاذهان بعد هذا العرض الموجز التساؤل ، أو بالاحرى البحث ، عن الاسباب الكامنة وراء الظاهرتين التاليتين :

الاولى : ثبات معدلات الانجاب في الدول النامية طيلة العهود الماضية وحتى يومنا الحاضر ، مقابل انخفاض هذه المعدلات في الدول المتقدمة ، حتى باتت تشكل مصدر قلق لبعض من هذه الدول.

الثانية : الفترة الزمنية القصيرة التي استغرقها انخفاض معدلات الوفيات في الدول النامية ، في حين استغرق انخفاض المعدلات المماثلة في الدول المتقدمة ردحا كبيرا من الزمن يقدر بأكثر من ثلاثة اجيال.

ان تعليل الظاهرتين المذكورتين يتصل بمجموعة لا حصر لها من العوامل والاختلافات السائدة بين العالم النامي والعالم المتقدم. ولكن يمكن اختزاله بالاختلاف القائم بين البيئة (البيئة الاقتصادية والاجتماعية) المتقدمة والبيئة المتخلفة.

بالرغم من بداهة هذا التفسير وبساطته ، فان فريقاً كبيراً من الاقتصاديين والديموغرافيين ما يزال يجهد من اجل الوصول الى قياس دقيق لأثر كل من العوامل الاقتصادية والاجتماعية على المتغيرات السكانية ، بهدف اكتشاف المزيد

من الحقائق في هذا المجال ، مما يسعف في الكشف عن ملامح الصورة السكانية في المستقبل ، وتحضير الحلول والبدائل بشأنها .

الجدول رقم (٢)

تطور معدلات الولادات والوفيات والزيادة الطبيعية للسكان في الدول المتقدمة والنامية

( المعدلات سنوية وبالألف )

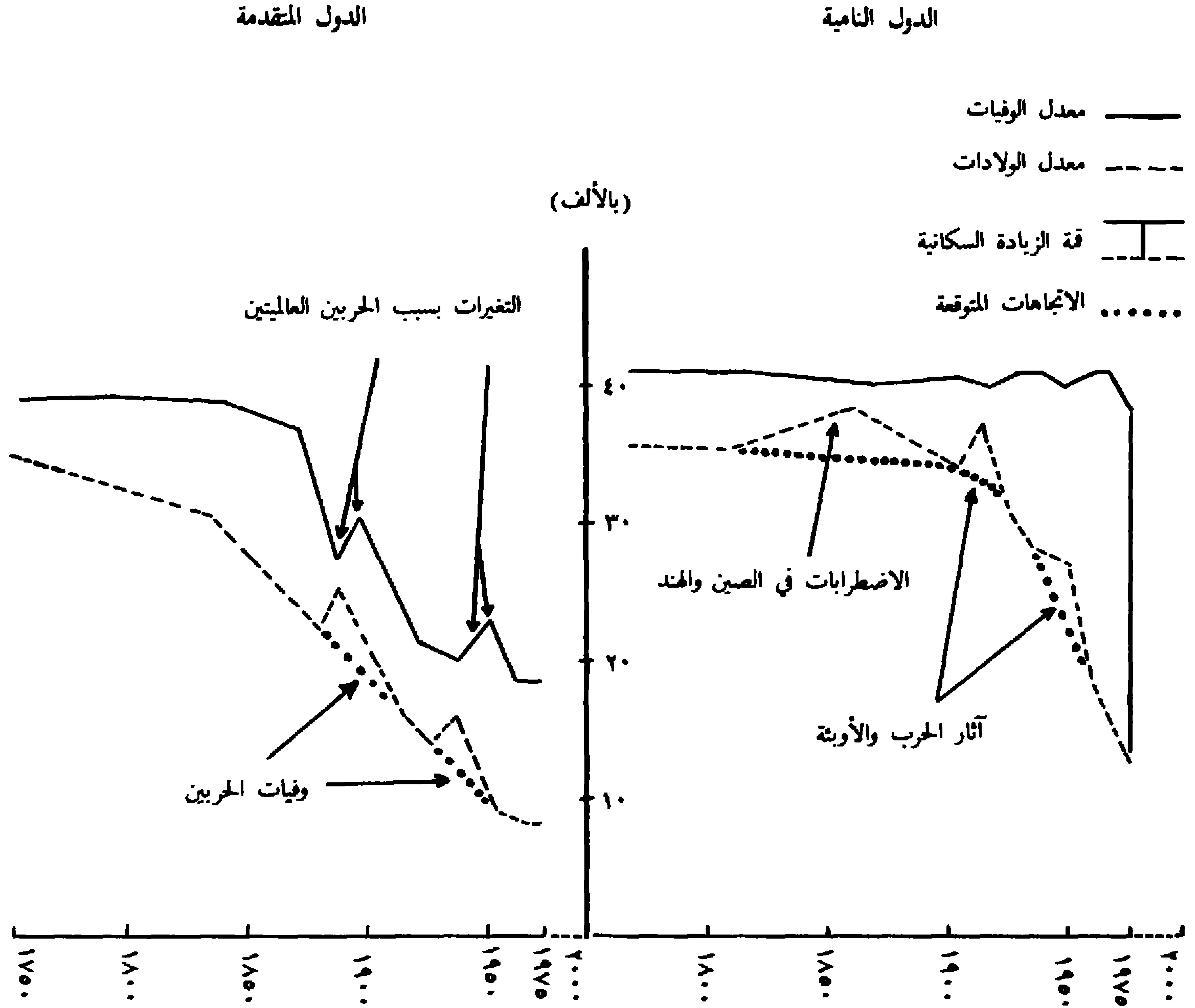
| الفترة | الدول المتقدمة | | | الدول النامية | | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | الولادات | الوفيات | الزيادة الطبيعية | الولادات | الوفيات | الزيادة الطبيعية |
| (١٩٧٠-١٩٧٥) | ١٧ | ٩ | ٨ | ٣٨ | ١٣ | ٢٤ |
| ( أ ) نصف قرن | | | | | | |
| (١٧٥٠-١٨٠٠) | ٣٨ | ٣٤ | ٤ | ٤١ | ٣٧ | ٤ |
| (١٨٠٠-١٨٥٠) | ٣٩ | ٣٢ | ٧ | ٤١ | ٣٦ | ٥ |
| (١٨٥٠-١٩٠٠) | ٣٨ | ٢٩ | ٩ | ٤٠ | ٣٨ | ٢ |
| (١٩٠٠-١٩٥٠) | ٢٦ | ١٨ | ٨ | ٤١ | ٣٢ | ٩ |
| (ب) عشر سنوات | | | | | | |
| (١٩٠٠-١٩١٠) | ٣٤ | ٢١ | ١٣ | ٤١ | ٣٤ | ٧ |
| (١٩١٠-١٩٢٠) | ٢٦ | ٢٣ | ٣ | ٤٠ | ٣٧ | ٣ |
| (١٩٢٠-١٩٣٠) | ٢٨ | ١٦ | ١٢ | ٤١ | ٣١ | ١٠ |
| (١٩٣٠-١٩٤٠) | ٢٢ | ١٤ | ٨ | ٤١ | ٢٩ | ١٢ |
| (١٩٤٠-١٩٥٠) | ٢٠ | ١٥ | ٥ | ٤٠ | ٢٨ | ١٢ |
| (١٩٥٠-١٩٦٠) | ٢٢ | ١٠ | ١٢ | ٤٣ | ٢٢ | ٢١ |
| (١٩٦٠-١٩٧٠) | ٢٠ | ٩ | ١١ | ٤١ | ١٧ | ٢٤ |
| (١٩٧٠-١٩٧٥) | ١٧ | ٩ | ٨ | ٣٨ | ١٤ | ٢٤ |

المصدر : الامم المتحدة-نيويورك- المكتب الاجتماعي والاقتصادي. *Population Studies* No. 49.

وكذلك *Population Studies* No. 56. بالنسبة للفترة (١٩٧٠-١٩٧٥).

**الشكل رقم (١)**

**اتجاهات الولادات والوفيات في العالم خلال الفترة (١٧٥٠-١٩٧٥)**




المصدر: اقتبس هذا الشكل عن:

United Nations, "The World Population Situation in 1970" *Population Studies* (New York), No.49, 1971, p.8.

ونحن اذا تجاوزنا المنهج التفصيلي ، واعتمدنا المنهج الاجمالي ، وجدنا ان العوامل المؤثرة على الانجاب – مثلا – تقع ، وببساطة ، ضمن فئتين : العوامل المباشرة والعوامل غير المباشرة . اما العوامل المباشرة ، فهي سهلة القياس ، كما انها سهلة الادراك ، تتجلى في تحديد العمر الذي يبدأ فيه الزوجان حياتهما الزوجية ، وهو ما يعبر عنه احصائيا بمتوسط العمر عند الزواج ، كما تتجلى ايضا في مدى انتشار استخدام وسائل منع الحمل ، او ما تدعى غالبا «وسائل تنظيم الأسرة» . اما العوامل غير المباشرة فانها تندرج تحتها جميع الظروف والمتغيرات الاقتصادية والاجتماعية التي تكتنف حياة الفرد والاسرة والمجتمع ، والتي لا يمكن ان تؤثر على الانجاب الا من خلال العوامل المباشرة ، او بالاحرى من خلال العاملين المذكورين وهما متوسط السن عند الزواج واستخدام وسائل تنظيم الأسرة[٦] .

فلو اخذنا التعليم مثلا ، وهو من العوامل الاجتماعية الهامة التي تنضوي تحت مجموعة العوامل غير المباشرة ، وبحثنا عن تأثيره على ظاهرة الانجاب ، وجدنا ان هذا التأثير يتركز في رفع سن الزواج فقط ، فكأنما سن الزواج هذا عامل وسيط بين ظاهرة الانجاب واختلاف المستويات التعليمية . فالتعليم يستغرق من الانثى (ومن الذكر ايضا) سنوات تتناسب طردا مع مدته ، وهي سنوات اقتطعت من حياتها الانجابية ، خاصة اذا ما كانت الانثى في مراحل التعليم الثانوي والجامعي . وبالتالي يتقلص عدد الاطفال الممكن انجابهم . وقد لا نكون بحاجة هنا لبيان هذا الاثر رقميا اذ ان جميع المسوحات والتعدادات السكانية تشير الى ارتباط مستوى تعليم الام عكسيا مع مراحل تحصيلها العلمي . من جهة ثانية فان اثر التعليم يتركز على توسيع الافاق الاجتماعية للانثى ويفتح امامها مجالات للمشاركة بالنشاط الاقتصادي في المجتمع ، الامر الذي يحملها عن طريق استخدام وسائل تنظيم الاسرة على تحديد عدد الاطفال التي ترغب بانجابهم على ضوء ظروفها ونظرتها الى المستقبل . من هنا يمكن تأكيد الحقيقة الهامة التي ذكرناها وهي ان مجموعة الظروف الاجتماعية والاقتصادية السائدة في المجتمع (العوامل غير المباشرة) تلعب دورها في التأثير على الانجاب من خلال عاملين مباشرين فقط ، ألا وهما السن عند الزواج وانتشار استخدام وسائل تنظيم الاسرة . ان الحقيقة المذكورة لا بد وان تؤثر في المستقبل تأثيراً بارزا في الحد من الزيادة السكانية في المجتمعات النامية . الا ان النقطة الاساسية هي ان نشر التعليم يستلزم من هذه المجتمعات وفورات مادية قد تعجز عن تأمينها بالقدر الكافي لاسباب معروفة ونابعة من واقع تخلفها الاقتصادي .

من ناحية ثانية ، فقد اظهرت بعض الاحصاءات ، ومنها البيانات الواردة في الجدول رقم(٣)، الى ان حوالي ٧٠٪ من سكان الارض ، وهم سكان العالم النامي ، لايتجاوز نصيب الفرد منهم من الدخل سنويا ٤٠٠ دولار ، في حين يتجاوز نصيب الفرد من العالم المتقدم (٣٠٪ من سكان العالم) ٢٥٠٠ دولار ، فاذا تصورنا الفارق الكبير بين الدخلين ، امكننا تصور العبء الاقتصادي ، وبالتالي العبء الاجتماعي اللذين ترزح تحت ضغطها الدول النامية ، واللذين بحكم مجريات الامور لا يمكنانها بسهولة من الانعتاق من دائرة التخلف بمفهومها العام ، أو من الكابوس السكاني الهائل بالمعنى المتخصص .

ومع ان نطاق هذا البحث يضيق عن القاء الضوء على كثير من الجوانب المشتركة بين الزيادة السكانية والواقع الاقتصادي والاجتماعي في العالم ، فانه في الواقع لا يمكّن من التعميم المطلق بان الزيادة السكانية ظاهرة مرضيّة بالنسبة لجميع الدول النامية ، اذ انها تعد بالنسبة لبعض من الدول النامية ، وخاصة بعض الدول العربية ، هدفا وطنياً تسعى لتحقيقه ، تبعا لظروفها ومواردها واهدافها .

## الواقع الديموغرافي في الوطن العربي

### الملامح العامة :

يتألف العالم العربي من ٢٢ دولة ، يقع منها في القارة الآسيوية ١٣ دولة بينما يقع الباقي في القارة الافريقية . تبلغ مساحته الاجمالية حوالي ١٣ مليون كيلومتر مربع ، وهي تعادل حوالي ١٠٪ من مساحة الكرة الأرضية .

أما بالنسبة لعدد سكان العالم العربي ، فقد قدر بحوالي ١٥٠ مليون نسمة في منتصف عام ١٩٧٦ ، يقع منهم في الجانب الافريقي ٦٨٪ تقريبا . ويمكن تصنيف الدول العربية بحسب حجم السكان في كل منها الى المجموعات التالية(٧) :

١ — جمهورية مصر العربية ، وتقع في مقدمة الدول العربية من حيث تعداد السكان ، فقد بلغ عدد سكانها

الجدول رقم (٣)

العلاقة بين نصيب الفرد من الدخل القومي وبعض المتغيرات الديموغرافية (١٩٧٣)

| فئات الدخل (دولار أميركي) | متوسط الدخل | معدل الولادات (بالألف) | معدل الوفيات (بالألف) | نسبة السكّان (بالمائـة) |
|---|---|---|---|---|
| صفر – ٢٩٩ | ١٣٦ | ٣٨,٩ | ١٦,٣ | ٥٨,٨ |
| ٣٠٠ – ٥٩٩ | ٣٧٤ | ٤١,٤ | ١٣,٢ | ٨,٩ |
| ٦٠٠ – ٨٩٩ | ٦٩٥ | ٣٣,٣ | ١٠,٩ | ٣,٧ |
| ٩٠٠ فأكـثر | ٢٥٦١ | ١٧,٣ | ٩,١ | ٢٨,٦ |
| مجموع الدخل | ٨٧٣ | ٣٣,٠ | ١٤,٠ | ١٠٠,٠ |

المصدر: World Bank. *Population Policies and Economic Development.* London: Johns Hopkins University Press, 1974, p.13.

جدول رقم (٤)

الكثافة الاجمالية في الوطن العربي ( تقديرات عام ١٩٧٥ )

| | المساحة الاجمالية (كم٢) | السكان (١٩٧٥) | الكثافة الاجمالية (كم٢/نسمة) |
|---|---|---|---|
| العراق | ٤٣٠ | ١١٠٦٧ | ٢٥,٧ |
| سورية | ١٨٥ | ٧٢٥٩ | ٢٩,٢ |
| الاردن | ٩٨ | ٢٦٨٨ | ٢٧,٤ |
| لبنان | ١٠ | ٢٨٦٩ | ٢٨٦,٩ |
| فلسطين | ٢٧ | ١٣٧٤ | ١١٧,٦ |
| الكويت | ١٨ | ١٠٨٥ | ٦٠,٣ |
| السعودية | ٢١٥٠ | ٨٩٦٦ | ٤,١ |
| قطر | ٢٠ | ١٧٠ | ٨,٥ |
| اتحاد الامارات | ٨٠ | ٥٥٨ | ٦,٩ |
| البحرين | (٠,٦) | ٢٦٠ | ٤٣٣,٣ |
| عمان | ٢٠٠ | ٧٧٠ | ٣,٨ |
| اليمن الشمالي | ١٩٠ | ٦٦٦٨ | ٣٥,١ |
| اليمن الجنوبي | ٢٨٠ | ١٦٦٠ | ٥,٩ |
| مصر | ١٠٠١ | ٣٧٥٤٣ | ٣٧,٥ |
| الجماهيرية الليبية | ١٧٥٠ | ٢٢٥٥ | ١,٨ |
| تونس | ١٦٠ | ٥٧٤٧ | ٣٥,٩ |
| الجزائر | ٢٣٠٠ | ١٦٧٩٢ | ٧,٣ |
| المغرب | ٤٤٦ | ١٧٥٠٤ | ٣٩,٢ |
| السودان | ٢٥٠٠ | ١٨٢٦٨ | ٧,٣ |
| موريتانيا | ١٢٠٠ | ١٢٨٣ | ١,١ |
| الصومال | ٦٠٠ | ٣١٧٠ | ٥,٢ |
| جيبوتي | ٦٠٠ | ١٠٨ | (٠,٢) |
| | ١٤٢٤٦ | ١٤٩٨٦٤ | |

**المصدر**: بالنسبة للمساحة فقد استخلصت من مصادر عديدة. وبالنسبة لعدد السكان انظر الجدول رقم (١٠).

في عام ١٩٧٦ حوالي ٣٨ مليون نسمة ، اي حوالي ٢٥٪ من مجموع سكان الوطن العربي . هذا ، ويعتبر الفارق كبيرا بين مصر وبقية الدول العربية من حيث الحجم الاجمالي للسكان ، فالدولة التي تليها في هذا الصدد هي السودان وسكانها ١٦ مليون نسمة (اي اقل من نصف سكان مصر).

٢ – دول عدد سكان كل منها بين ١٥ و ١٧ مليون نسمة ، وتضم هذه المجموعة ثلاث دول تقع جميعها في افريقيا وهي السودان والمغرب والجزائر.

٣ – دول سكان كل منها بين ٥ و ١٠ ملايين نسمة ، وتضم هذه المجموعة خمس دول ، تقع احداها في افريقيا وهي تونس. اما الدول الاربع الآسيوية فهي العراق والسعودية وسورية واليمن الشمالي.

٤ – دول عدد سكان كل منها بين المليون والثلاثة ملايين وتضم هذه المجموعة سبع دول ، ثلاثاً منها في افريقيا وهي الصومال والجماهيرية الليبية وموريتانيا ، واربعاً في آسيا وهي : لبنان والاردن وفلسطين (الارض المحتلة) واليمن الجنوبية.

٥ – دول صغيرة يقل عدد سكانها عن المليون نسمة ، وتقع جميعها في آسيا عدا دولة جيبوتي (التي انضمت الى الجامعة العربية في آواخر عام ١٩٧٧) ، وهي : الكويت وعمان والبحرين واتحاد الامارات العربية وقطر.

وكما يتضح من الجدول رقم (٤)، فان الكثافة الاجمالية (عدد السكان في الكيلومتر المربع) في الوطن العربي تبلغ حوالي ١١ نسمة ، وهي كثافة منخفضة اذا قورنت بالكثافة الاجمالية في العالم والمقدرة بحوالي ٣٠ نسمة ، واذا ما قورنت ايضا بالكثافة السائدة في قارات العالم المختلفة ، حيث بلغت الكثافة المذكورة ١٤ نسمة في افريقيا واميركا و٨٤ نسمة في آسيا و٩٦ نسمة في اوروبا ، اما في قارة اقيانوسيا فقد بلغت الكثافة نسمتين فقط.

من الطبيعي ان تكون دلالة الكثافة السكانية على ما اذا كانت الدولة العربية تعاني مشكلة سكانية ام لا ، دلالة محدودة. وبغض النظر عن الواقع السائد في بعض الدول العربية ذات الكثافة المرتفعة كالبحرين ولبنان ، نجد ان الكثافة المذكورة ذات انعكاسات مضللة ، باعتبار ان مساحات شاسعة من الوطن العربي هي عبارة عن صحارى غير قابلة للزراعة ، او بالاحرى لم تجر محاولة الاستفادة منها حتى الآن. فاذا ما استبعدت هذه المساحات ، وحسبت الكثافة الزراعية في الوطن العربي لتغيرت الصورة تماما. ففي سورية مثلا تبلغ الاراضي المزروعة حوالي ٢٠٪ فقط من مجموع مساحة البلاد ، اي ان الكثافة الزراعية (تسمى في بعض الاحيان الكثافة الفعلية) تبلغ حوالي ١٧٠ نسمة في الكيلومتر المربع [٨] . وهي تفوق الكثافة السائدة في ايطاليا مثلا. وقد تكون صورة الكثافة الاجمالية اكثر تضليلا في بعض الدول العربية الاخرى ، كما هي الحال في الجزائر والسودان وجمهورية مصر العربية.

من الطبيعي ان ما اوردناه حول الكثافة السكانية الاجمالية او الزراعية او اي نوع من مقاييس الكثافات الاخرى ، لا يعكس الا صورة مبدئية عن الحجم الملائم لسكان اية دولة نامية كانت ام متقدمة. اما البحث عن

الحجم الامثل لكل دولة عربية فهو موضوع هام جدا ويحتاج الى دراسة تفصيلية ومتعمقة. ومع ذلك يمكن الحكم مبدئيا ان استمرار الزيادة السكانية في الوطن العربي مع ثبات معدلات النمو الاقتصادي السائد حاليا (ومع استبعاد الدول العربية المعتمدة اعتمادا رئيسيا في اقتصادها على النفط) يشكّل عائقا في وجه التنمية خاصة اذا ما اخذنا بالاعتبار كفاح الدول العربية على الجبهات الثلاث: الاقتصادية، والاجتماعية، والدفاعية، واخذنا بالاعتبار ايضا النصيب المنخفض للفرد من الناتج الاجمالي والذي لا يسمّح بتوفير المدخرات الملائمة للتكوين الرأسمالي الذي تعتمد عليه في تنمية الموارد الاقتصادية. يضاف الى ذلك ان الزيادة السكانية في الدول العربية - والدول النامية عموما - تؤدي الى تغييرات جذرية في البيئة الاقتصادية وفي العلاقة القائمة بين الدخل من جهة وبين الاستثمار والادخار من جهة ثانية. فمثلا هناك جزء كبير من الاستثمارات في الدول العربية، وخاصة في مصر وسورية، وتونس.. وغيرها، توجه الى مجالات لزيادة الدخل مرة واحدة، كالاستثمار في المباني والتشييد، فاستثمارات التشييد في مصر مثلا تستحوذ على نصف مخصص التكوين الرأسمالي، وهذه نسبة مرتفعة للغاية، والسبب في ذلك هو محاولة توفير المباني السكنية للاعداد المتزايدة من المصريين[٩]. أما فيما يتعلق بالادخار فلا غرو بان الميل التقليدي عند الطبقة المتحولة نحو الاستهلاك مسرف في كثير من المجالات الشائعة في الوطن العربي، الامر الذي يؤدي الى تبديد جزء كبير من فائض الدخل، كان بالامكان توجيهه نحو استثمارات انتاجية مفيدة.

### المتغيرات الديموغرافية

تشير المصادر الاحصائية، وبصورة خاصة مصادر الأمم المتحدة، الى ان المتغيرات السكانية الاساسية (معدلي الولادات والوفيات) لا تختلف اختلافا جوهريا عن تلك المتغيرات السائدة في العالم النامي، والواردة في الجدول(٢) لذا فان معدلات الزيادة السكانية السنوية في العالم العربي ستكون بالضرورة متشابهة مع المعدلات المماثلة في الدول النامية. ومع ذلك فقد اوردنا الجدول رقم(٥) بأمل لفت عناية القارئ الى ان المعدلات المتطرفة للزيادة السكانية في بعض الدول العربية قد يكون مردها عامل ديموغرافي هام الا وهو عامل الهجرة الخارجية. فكما هو واضح من الجدول رقم(٥) والذي يتضمن معدل النمو السكاني (وليس معدل الزيادة الطبيعية للسكان) فان هذا المعدل قد بلغ في بعض الدول العربية حدا قياسيا بسبب التدفقات السكانية التي استقطبتها هذه الدول. ففي اتحاد الامارات مثلا، بلغ معدل النمو السكاني حوالي ٢٤٠ بالالف وهو مستوى لا يعرف له مثيل في دول العالم الاخرى.

من ناحية ثانية، قد يعزى انخفاض معدل النمو السكاني في بعض الدول العربية الاخرى كجمهورية اليمن الديمقراطية والجمهورية العربية اليمنية وموريتانيا الى الدور السلبي الذي أدته الهجرة الخارجية، حيث تعاني هذه الدول نزيفا بشريا مستمرا، يتمثل بافواج المهاجرين الذين يغادرون بلادهم الى الدول الاخرى، وخاصة الدول العربية النفطية (تبدو هذه الحال اكثر وضوحا بالنسبة للجمهورية العربية اليمنية) املا بايجاد فرص العمل الملائمة.

الجدول رقم (٥)

**معدلات النمو السنوية للسكان في دول العالم العربي خلال فترات مختارة**

( بالمـــائـــة )

| الدولـــة | (١٩٦٠-١٩٦٥) | (١٩٦٥-١٩٧٠) | (١٩٧٠-١٩٧٥) |
|---|---|---|---|
| العراق | ٣,٠٥ | ٣,١٩ | ٣,٣٦ |
| سورية | ٣,٠٨ | ٣,٢١ | ٣,٠٠ |
| الأردن | ٢,٨٥ | ٣,٠٨ | ٣,٢٩ |
| لبنـــان | ٢,٩٤ | ٢,٧٥ | ٣,٠٠ |
| فلسطين | ٢,٩٤ | ٢,٧٥ | ٣,٠٠ |
| الكويت | ١٠,٧٠ | ٩,٤٠ | ٧,١٣ |
| السعودية | ٢,٤٣ | ٢,٧٤ | ٢,٩٤ |
| قطـــر | ١٠,٧١ | ٩,٤٠ | ٨,٥٣ |
| اتحاد الامارات | ٢٦,٩٩ | ٢٣,٧٥ | ١٧,٩٩ |
| البحرين | ٣,٦٥ | ٤,٠١ | ٣,٣٤ |
| عُمـــان | ٠,١٨ | ٢,٩٣ | ٣,٠٨ |
| اليمن الشمالي | ٢,٤٩ | ٢,٧٩ | ٢,٩٠ |
| اليمن الجنوبي | ٢,٤٣ | ٢,٧٤ | ٢,٩٠ |
| مصـــر | ٢,٥١ | ٢,٥٢ | ٢,٣٨ |
| الجماهيرية الليبية | ٣,٦٣ | ٣,٦٢ | ٣,٠٣ |
| تونس | ١,٨١ | ٢,١٢ | ٢,٢٥ |
| الجزائر | ١,٩٨ | ٣,٦٨ | ٣,١٧ |
| المغرب | ٢,٤٢ | ٢,٨٢ | ٢,٩٢ |
| السودان | ٢,٨٠ | ٢,٩٥ | ٣,٠٤ |
| موريتانيـــا | ٢,٠٠ | ٢,٠٢ | ١,٩٩ |
| الصومال | ٢,٣٢ | ٢,١٩ | ٢,٥٦ |
| جيبوتي | ٢,٣٢ | ٢,١٩ | ٢,٥٦ |

المصدر: مصادر متفرقة أهمها الوثائق والنشرات الصادرة عن الامم المتحدة ، وخاصة المؤشرات الديموغرافية التي اعدتها شعبة السكان في اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا في بيروت.

## التركيب الديموغرافي :

من الدارج اطلاق عبارة التركيب (واحيانا الهيكل) في العلوم الانسانية على التوزيعات التي يمكن ان تصنف بموجبها الظاهرة. فهناك التركيب الحضاري والتركيب الاقتصادي والاجتماعي وغير ذلك. غير انه من الشائع استخدام عبارة التركيب في المجالات الديموغرافية للدلالة على التوزيعات التي يمكن ان يصنف السكان بموجبها. ولعل التركيب النوعي والعمري من اكثر التركيبات الديموغرافية شيوعا، حيث يقصد بالتركيب النوعي توزيع السكان في المجتمع بين ذكور واناث. اما التركيب العمري فيقصد به توزع السكان حسب اعمارهم المختلفة، كأن يوزعوا حسب سنوات آحادية او خمسية او عشرية او ما شابه.. من جهة ثانية، فمن الشائع احصائيا ان يجري حساب توزيع السكان (او تركيباتهم) على اساس نسب أو معدلات. فهناك نسبة الجنس ويقصد التركيب النوعي في المجتمع، أي عدد الذكور مقابل كل ١٠٠ انثى، وهناك أيضاً معدل المواليد الخام (وهو ما اشير اليه سابقاً بمعدل الولادات) ويقصد به عدد واقعات الولادة لكل ألف من السكان.. وهكذا.

رغم الاهمية التي يكتسبها توزيع السكان في المجتمع بين ذكور واناث، فان العوامل البيولوجية تعمل على المحافظة على نسبة ثابتة بين الجنسين، تبلغ عند الولادة ١٠٠ الى ١٠٥. اي مقابل كل ١٠٠ مولودة هناك ١٠٥ مواليد، تأخذ هذه النسبة في التعادل بعد ذلك لتساوي اعداد الذكور مع اعداد الاناث في المجتمع في الظروف العادية. اما اذا اختلت هذه النسبة، فلا بد من ان يكون وراء اختلالها سبب معين. فاذا استعرضنا البيانات الواردة في الجدول رقم(٦) نلاحظ تماثلا بين اعداد الذكور واعداد الاناث في بعض الدول العربية، كما نجد اختلالا لهذه

**الجدول رقم (٦)**

**نسبة الجنس (عدد الذكور مقابل كل ١٠٠ أنثى) في بعض الدول العربية**

| الدولـــة | السنة | النسبة | الدولـــة | السنة | النسبة |
|---|---|---|---|---|---|
| العراق | ١٩٧٦ | ١٠١,٥ | اليمن الشمالي | ١٩٧٦ | ٩٠,٨ |
| الاردن | ١٩٧٦ | ١٠١,٧ | الجزائر | ١٩٧٠ | ٩٧,٦ |
| لبنـــان | ١٩٧٥ | ١٠١,٣ | السودان | ١٩٧٦ | ١٠١,٩ |
| اتحاد الأمارات | ١٩٧٦ | ٢٢٤,٧ | الصومال | ١٩٧٦ | ١٠٥,٠ |

المصدر : بالنسبة للدول العربية الواقعة في آسيا (الامم المتحدة-شعبية السكان في اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا).
أما بالنسبة للدول العربية الواقعة في افريقيا فقد تم حساب البيانات من الكتاب الديموغرافي السنوي الصادر عن الأمم المتحدة لعام ١٩٧٦.

النسبة في البعض الآخر. فزيادة النسبة في اعداد الذكور عن الاناث في اتحاد الامارات العربية (وكذلك الحال بالنسبة للدول العربية النفطية الاخرى) مردها الى الافواج السكانية المتدفقة على البلاد، والتي يشكل الذكور غالبيتها العظمى. اما نقص عدد الذكور عن الاناث في اليمن – مثلا – فيمكن رده الى الهجرة ايضا ولكن الهجرة العكسية، اي افواج المغادرين الذين يتركون اليمن الى بلاد اخرى، وغالبا ما يغادرونه بمفردهم ودون اصطحاب زوجاتهم.

أما بالنسبة للتركيب العمري للسكان، فانه يكتسب اهمية خاصة في الوطن العربي، وفي كافة المجتمعات. فالتركيب المذكور من المحددات الاساسية لنشاط المجتمع وفعاليته. فمن الطبيعي ان الاعباء الملقاة على عاتق المجتمع الغني (المجتمع الذي تكون نسبة السن فيه مرتفعة) تختلف عن الاعباء التي يتحملها المجتمع المتوازن.

لقد ادت الزيادة السكانية في العالم العربي، وفي الدول النامية عموما، الى زيادة نسبة صغار السن، بحيث شكل ذلك لب المشكلة السكانية، فعلى الدول ان تسعى في تأمين المستلزمات الضرورية لهذه القاعدة العريضة من

الجدول رقم(٧)

**مقارنة التركيب العمري في بعض الدول العربية مع التركيب المماثل في العالم وكل من الدول المتقدمة والنامية**
**( بالمـــائة )**

| الدول | صفر – ١٤ | ١٥ – ٦٤ | ٦٥ فأكثر | المجموع |
|---|---|---|---|---|
| الأردن | ٤٦,٥ | ٥٠,٦ | ٢,٩ | ١٠٠,٠ |
| سورية | ٤٥,٥ | ٥٠,٤ | ٤,١ | ١٠٠,٠ |
| الكويت | ٤٧,٢ | ٥١,٤ | ١,٤ | ١٠٠,٠ |
| السعودية | ٤٤,٧ | ٥٢,٥ | ٢,٧ | ١٠٠,٠ |
| المغرب | ٤٧,٠ | ٤٩,٣ | ٣,٧ | ١٠٠,٠ |
| السودان | ٤٥,٤ | ٥١,٩ | ٢,٧ | ١٠٠,٠ |
| الدول المتقدمة | ٢٥,٠ | ٦٤,٥ | ١٠,٥ | ١٠٠,٠ |
| الدول النامية | ٤٠,٤ | ٥٥,٨ | ٣,٨ | ١٠٠,٠ |
| مجموع العالم | ٣٦,٠ | ٥٨,٣ | ٥,٧ | ١٠٠,٠ |

المصدر: United Nations, *Selected World Demographic Indicators By Countries*, 1950-2000 (ESAIPIWP.55), 1975.

السكان. وبساطة، عليها اقتطاع اجزاء كبيرة من دخلها القومي لتوجه الى اشباع رغبات صغار السن الذين، رغم كونهم رصيدا بشريا يمكن الاستفادة منه مستقبلا، يشكلون او بالاحرى يشكل الفائض منهم، عبئا ثقيلا على كاهل الدول المذكورة لا تخفى اثاره على أحد.

ولعل البيانات المدرجة في الجدول رقم (٧) تعكس بوضوح صورة التركيب العمري المذكور في الدول العربية مقارناً بدول العالم جمعاء وبمجموعة الدول المتقدمة والنامية. حيث يلاحظ الفرق الواضح بين الدول النامية والمتقدمة من جهة، وبين الدول العربية وهاتين المجموعتين من جهة أخرى فالمجتمع العربي يعد من أكثر شعوب العالم اشباباً (أي زيادة أعداد اليافعين والشباب فيه) حيث، كما هو واضح من الجدول رقم (٧) المذكور تقارب نسبة الصغار فيه (أقل من ١٥ سنة) حوالي ٥٠٪ من مجموع عدد سكانه، الأمر الذي كما أشرنا يلقي أعباء كبيرة على الفئات المنتجة من هؤلاء السكّان (١٥ – ٦٤) أما بالنسبة لكبار السن فان نسبتهم لا تتعدى ثلث النسبة السائدة في الدول المتقدمة.

**المستقبل الديموغرافي**

قبل التطرق الى موضوع المستقبل السكّاني في الوطن العربي والعالم، قد يكون مفيدا التنويه بان التوقعات المستقبلية لسكّان اي مجتمع تعتمد على عاملين، العامل الاول مقدار الزيادة السكانية او النقص السكّاني المتوقع حدوثه والذي يتحدد تبعا لمعدل النمو السكّاني. أما العامل الثاني فهو التركيب الحالي للسكان، وبصورة خاصة التركيب العمري الحالي. فقد تتساوى اعداد السكان في مجتمعين كما تتساوى معدلات النمو السكانية السائدة فيهما، ومع ذلك نجد ان اعداد السكان في احدهما زادت عن اعداد السكان في الآخر. والسبب في ذلك طبعا، هو التركيب العمري السائد في كل منهما. فالمجتمع الذي يتصف بقاعدة سكانية عريضة (اي نسبة عالية من صغار السن) لا بد ان تكون زيادة سكانه اكثر تسارعا من مجتمع يتصف بقاعدة سكانية متوسطة او صغيرة (كما هو الحال في الدول المتقدمة) حتى ولو تساوت معدلات النمو في المجتمعين. وهذا الامر يقودنا الى القول ان بعض المؤشرات الديموغرافية في صورتها الخام تكون عادة مضللة، بحيث يتوجب على الديموغرافيين البحث عن المؤشرات المنقحة التي تتصل بطبيعة الاتجاهات السكانية في كل دولة على حدّه.

**المستقبل في العالم:**

قد تكون التقديرات التي اعدتها الجهات المختصة في الأمم المتحدة لأعداد سكان العالم من اكثر التقديرات موثوقية، ذلك ان المنظمة المذكورة هي من الجهات الاولى المهتمة بموضوع السكان، التي تعتمد على مجموعة من الكفاءات العالمية في هذا المجال. لقد اعدت الأمم المتحدة تقديرات سكانية على المستوى العالمي والاقليمي، كما اعدت تقديرات اخرى على المستوى المحلي. وفي الجدول رقم(٨) نعرض لبعض من هذه التقديرات على مستويين: مستوى العالم المتقدم، ومستوى العالم النامي، وذلك وفقا لفروض ثلاثة، (منخفض ومتوسط ومرتفع) آخذين

بالاعتبار عند اعتمادها التغير الممكن ان يطرأ على المتغيرات السكانية ، والذي يمثل محصلتها بمعدل الزيادة الطبيعية . هذا ، وفي الجدول رقم(٩) معدلات الزيادة الطبيعية المذكورة خلال الفترات الزمنية المختلفة واعتبارا من فترة (١٩٦٥ - ١٩٧٠) .

### الجدول رقم (٨)

### اعداد السكان المتوقعة في العالمين المتقدم والنامي لعام ٢٠٠٠ حسب فروض ثلاثة

| الفرض | المجموع | الدول المتقدمة | الدول النامية |
|---|---|---|---|
| الفرض المنخفض | ٥٨٣٨ | ١٣٠٨٢ | ٤٥٣٠ |
| الفرض المتوسط | ٦٢٥٣ | ١٣٦٦ | ٤٨٩٣ |
| الفرض المرتفع | ٦٦٣٧ | ١٤٣٤ | ٥٢٠٣ |

المصدر: نفس مصدر الجدول السابق رقم (٧).

### الجدول رقم (٩)

### تغييرات الزيادة الطبيعية لمجموع سكان العالم والعالمين المتقدم والنامي خلال الفترة ( ١٩٦٥ - ٢٠٠٠ )

| | المجموع | | | العالم المتقدم | | | العالم النامي | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| الفترة | ف١ | ف٢ | ف٣ | ف١ | ف٢ | ف٣ | ف١ | ف٢ | ف٣ |
| (١٩٦٥-١٩٧٠) | ١,٨٧ | ١,٨٧ | ١,٨٧ | ٠,٩٠ | ٠,٩٠ | ٠,٩٠ | ٢,٣٠ | ٢,٣٠ | ٢,٣٠ |
| (١٩٧٠-١٩٧٥) | ١,٧٩ | ١,٨٩ | ١,٩٥ | ٠,٨٣ | ٠,٨٦ | ٠,٩٢ | ٢,١٩ | ٢,٣١ | ٢,٣٨ |
| (١٩٧٥-١٩٨٠) | ١,٧٨ | ١,٩٥ | ٢,٠٦ | ٠,٧٥ | ٠,٨٥ | ١,٠٠ | ٢,١٨ | ٢,٣٧ | ٢,٤٧ |
| (١٩٨٠-١٩٨٥) | ١,٦٩ | ١,٩٣ | ٢,١٢ | ٠,٦٨ | ٠,٨٣ | ١,٠٢ | ٢,٠٥ | ٢,٣٢ | ٢,٥١ |
| (١٩٨٥-١٩٩٠) | ١,٦٠ | ١,٨٤ | ٢,٠٨ | ٠,٥٩ | ٠,٧٥ | ٠,٩٥ | ١,٩٥ | ٢,٢٠ | ٢,٤٦ |
| (١٩٩٠-١٩٩٥) | ١,٤٥ | ١,٧٥ | ٢,٠٢ | ٠,٤٩ | ٠,٦٦ | ٠,٨٦ | ١,٧٦ | ٢,٠٩ | ٢,٣٨ |
| (١٩٩٥-٢٠٠٠) | ١,٣٠ | ١,٦٤ | ١,٩٤ | ٠,٤٢ | ٠,٦٠ | ٠,٨٥ | ١,٥٦ | ١,٩٤ | ٢,٢٥ |

ف١ -ف٢ -ف٣- ترمز الى الفروض الأول والثاني والثالث

المصدر: نفس مصدر الجدول السابق رقم (٧).

وفقا للفروض الثلاثة المشار اليها ، من المتوقع ان لا تنخفض نسبة سكان العالم النامي الى مجموع سكان العالم عن ٧٧٪ تقريبا ، الامر الذي يدل عن ان نصيب سكان العالم النامي في الزيادة السكانية العالمية لن يتغير عن نصيبه اليوم ، بل سوف يزيد عنه . من جهة ثانية ، وكما يلاحظ من الجدول رقم(٩) فان اختلاف معدلات الزيادة السكانية بين العالمين المتقدم والنامي سوف يتقلص بعض الشيء . ففي حين كانت معدلات الزيادة في الدول المتقدمة تشكل حوالي ٣٩٪ من المعدلات المماثلة في الدول النامية في الفترة (١٩٦٠ - ١٩٧٠) ، فان هذه النسبة ستكون ٢٧٪ في الفرض الاول (حاصل قسمة معدلات الزيادة في الفرض الاول في الدول المتقدمة على المعدلات الواردة في الفرض المماثل له في الدول النامية) وحوالي ٣١٪ و ٣٧٪ على التوالي بالنسبة للفرضيين الثاني والثالث .

اما فيما يتعلق بالمستقبل السكاني على المستوى الاقليمي ، فكما يلاحظ من الشكل رقم(٢)فان افريقيا سوف تحتل المرتبة الاولى بالنسبة للزيادة السكانية فيما عام ٢٠٠٠ حيث سيزيد عدد سكان هذه القارة حوالي ٢٣٧٪ عما كان عليه في عام ١٩٧٠.تأتي بعد افريقيا فيما يتعلق بالزيادة السكانية كل من اميركا اللاتينية وجنوبي آسيا . أما اقل زيادة سكانية فسوف تحققها القارة الاوروبية ، حيث لن يزيد عدد سكانها في عام ٢٠٠٠ عن عددهم في عام ١٩٧٠ الا بحوالي ١٨٪ فقط .

**المستقبل في العالم العربي**

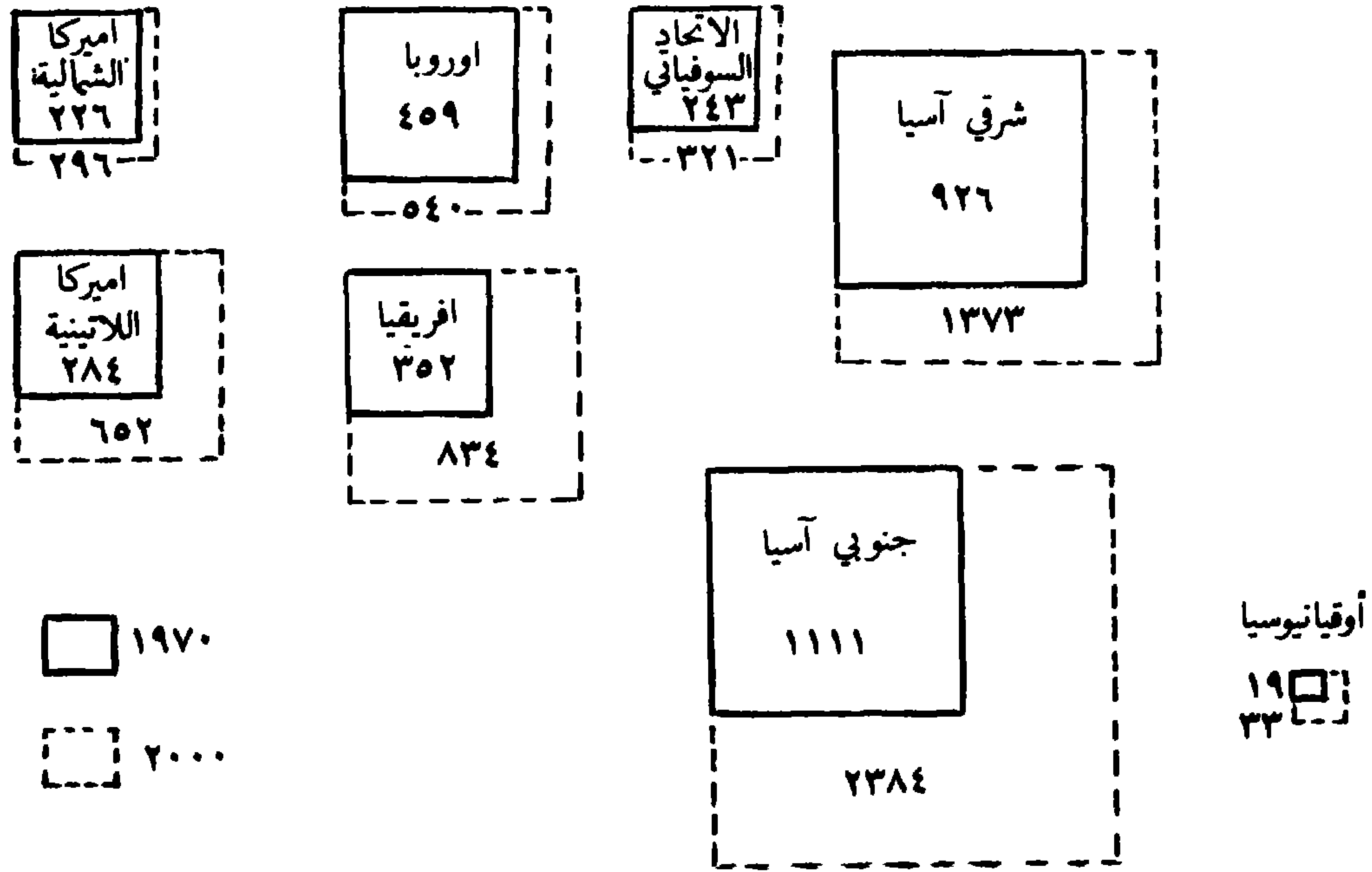
قد لا تخرج الصورة السكانية في العالم العربي عن الصورة التي سوف تسود العالم النامي عموما . اي ان الزيادة السكانية ستكون متسارعة جدا ، رغم توقع البعض بانخفاض مستويات الانجاب خلال السنوات القادمة . قد يعود السبب في ذلك – وكما اشرنا سابقا – الى الافواج السكانية الكثيفة التي ستدخل مرحلة الانجاب في السنوات العشر والخمس عشرة القادمة وسيكون لها التأثير الاكبر في زيادة عدد سكان الوطن العربي .

يضم الجدول رقم(١٠)التوقعات السكانية التي اقتبست من التوقعات التي اعدتهاالأمم المتحدة على المستوى المحلي لدول العالم العربي . ومنه يلاحظ ما يلي :

١ – على المستوى الاجمالي ، من المتوقع تضاعف عدد سكان الوطن العربي خلال السنوات الخمس والعشرين القادمة .

٢ – على المستوى المحلي ، او المستوى الخاص بكل دولة ، فان البيانات المتطرفة ستكون محصورة على نطاق ضيق جدا . وبصورة خاصة ، فيما يتعلق باتحاد الامارات العربية ومصر وتونس وموريتانيا ، حيث ستبلغ اعداد السكان عام ٢٠٠٠ في كل منها حوالي ١٥ ضعفا ، ويعود السبب في ذلك بالطبع لافواج القادمين الى هذه البلاد ، وليس لمجرد الزيادة الطبيعية للسكان . اما فيما يتعلق بالدول الاخرى المشار اليها ، فان اسباب تدني الرقم القياسي للزيادة السكانية فيها قد ترجع للاجراءات المتخذة على الصعيدين الرسمي والشعبي للحد من الزيادة السكانية (برامج تنظيم الاسرة) او لارتفاع معدلات الوفيات كما هي الحال في موريتانيا .

## الشكل رقم (٢)
## السكان في مناطق العالم الرئيسية خلال الفترة ( ١٩٧٠ – ٢٠٠٠ )




ملاحظة : الأرقام تشير الى أعداد السكان بالملايين

المصدر : اقتبس هذا الشكل عن :

United Nations. *The Population Debate: Dimensions and Perspectives*. Vol. 1 (ST/ESA/SER.A/57), 1975, p.6.

بالرغم من ضآلة البيانات التفصيلية حول التوقعات المقبلة للتركيب السكاني في الوطن العربي ، فمن المتوقع ان يطرأ انخفاض بسيط على نسبة صغار السن (صفر – ١٤) من مجموع السكان ، نتيجة لتوقع انخفاض الخصوبة في المستقبل . بالمقابل ، يتوقع ان تزداد نسبة البالغين وكبار السن ، وذلك كما هو واضح من الجدول رقم[١١] والمتضمن التركيب العمري في بعض الدول العربية .

ومع انه لا تتوفر اسقاطات للمستقبل الاقتصادي والاجتماعي والثقافي يمكن الاعتماد عليها في رسم صورة التفاعل بينها وبين المستقبل الديموغرافي في الوطن العربي ، ينتظر ان تسهم الزيادة السكانية في تكريس ضغوط كبيرة على كثير من نواحي الحياة في العالم العربي . فمن الناحية الاقتصادية ، وباستثناء الدول العربية النفطية ، يمكننا القول

الجدول رقم (١٠)

**التوقعات المقبلة لعدد سكان العالم العربي حتى عام ٢٠٠٠ والرقم القياسي للزيادة السكانية ( بالألف )**

| | ١٩٧٥ | ٢٠٠٠ | الرقم القياسي (١٩٧٥=١٠٠) |
|---|---|---|---|
| العراق | ١١٠٦٧ | ٢٤٤٤٥ | ٢٢٠,٩ |
| سورية | ٧٢٥٩ | ١٥٨٢٤ | ٢١٨,٠ |
| الأردن | ٢٦٨٨ | ٥٨٨٩ | ٢١٩,١ |
| لبنان | ٢٨٦٩ | ٦١١٨ | ٢١٣,٢ |
| فلسطين | ٣١٧٤ | ٦٧٧٠ | ٢١٣,٣ |
| الكويت | ١٠٨٥ | ٣١٨٣ | ٢٩٣,٤ |
| السعودية | ٨٩٦٦ | ١٨٦٠٠ | ٢٠٧,٥ |
| قطر | ١٧٠ | ٤٩٨ | ٢٩٢,٩ |
| اتحاد الامارات | ٥٥٨ | ٨٤٣٧ | ١٥١٢,٠ |
| البحرين | ٢٦٠ | ٥٩٤ | ٢٢٨,٥ |
| عمان | ٧٧٠ | ١٦٥٠ | ٢١٤,٣ |
| اليمن الشمالي | ٦٦٦٨ | ١٣٧٥٣ | ٢٠٦,٣ |
| اليمن الجنوبي | ١٦٦٠ | ٣٤٢٥ | ٢٠٦,٣ |
| مصر | ٣٧٥٤٣ | ٦٤٥٨٨ | ١٧٢,٠ |
| الجماهيرية الليبية | ٢٢٥٥ | ٤٧٣٧ | ٢١٠,١ |
| تونس | ٥٧٤٧ | ١٠٨٥٣ | ١٨٨,٨ |
| الجزائر | ١٦٧٩٢ | ٣٦٦٦٣ | ٢١٨,٣ |
| المغرب | ١٧٥٠٤ | ٣٥٩٠٤ | ٢٠٥,١ |
| السودان | ١٨٢٦٨ | ٣٨٩٧٧ | ٢١٣,٤ |
| موريتانيا | ١٢٨٣ | ٢٢٨١ | ١٧٧,٨ |
| الصومال | ٣١٧٠ | ٦٥٤٤ | ٢٠٦,٤ |
| جيبوتي | ١٠٨ | ٢٢٣ | ٢٠٦,٥ |
| **المجموع** | **١٤٩٨٦٤** | **٣٠٩٩٥٦** | **٢٠٦,٨** |

المصدر : بالنسبة للدول العربية الواقعة في قارة آسيا ، فقد استخلصت في شعبة السكان التابعة للجنة الاقتصادية لغربي آسيا في بيروت . أما بالنسبة للدول العربية الواقعة في قارة افريقيا فقد اعتمد في استخلاصها على مصادر مختلفة .

الجدول رقم (١١)
التركيب العمري لسكان بعض الدول العربية في عامي ١٩٧٥ و ٢٠٠٠

| فئات العمر | ١٩٧٥ | | | ٢٠٠٠ | | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| الدولــة | ٠ - ١٤ | ١٥ - ٦٤ | ٦٥ + | ٠ - ١٤ | ١٥ - ٦٤ | ٦٥ + |
| العراق | ٤٦,٦ | ٥٠,٩ | ٢,٥ | ٤١,٥ | ٥٥,٥ | ٣,١ |
| الأردن | ٤٦,٥ | ٥٠,٦ | ٢,٨ | ٤١,٤ | ٥٥,٥ | ٣,١ |
| لبنــان | ٤٣,٢ | ٥٢,٠ | ٤,٨ | ٤٠,٠ | ٥٥,٤ | ٤,٥ |
| مصر | ٤٠,٧ | ٥٤,٩ | ٣,٢ | ٣٤,٣ | ٦١,٠ | ٤,٧ |
| تونس | ٤٤,٤ | ٥١,٦ | ٤,٠ | ٣٧,٦ | ٥٨,١ | ٤,٣ |
| السودان | ٤٥,٤ | ٥١,٩ | ٢,٧ | ٤١,٨ | ٥٥,١ | ٣,٢ |

المصدر: نفس مصدر الجدول رقم (٧).

ان الزيادة السكانية في العالم العربي سوف تلتهم جزءاً كبيراً من الدخل القومي، شأنها في ذلك شأن بقية الدول النامية. فقد اشارت دراسة اعدها البرفسور انجلوبولس[١٠]، انه بالرغم من تضاعف الدخل القومي في الدول النامية بعشرة امثال خلال الفترة(١٩٧٠ – ٢٠٠٠) فان نصيب الفرد من هذا الدخل سوف لن يزيد بأكثر من خمسة امثال. هذا مع العلم بان نظرة البرفسور المذكور المستقبلية يمكن ان تعد نظرة متفائلة اذا ما قورنت باراء غيره من المفكرين.

من جهة ثانية، فقد جاء في دراسة اعدها الدكتور حنا رزق ما يلي: «ان الفجوة المستمرة بالاتساع بين معدلات المواليد ومعدلات الوفيات (في العالم العربي) لا تؤدي الى تسارع النمو السكاني فحسب، بل تؤثر تأثيرا كبيرا على توزع السكان حسب الاعمار، فحيث ان ٤٥ بالمئة من سكان المنطقة (المنطقة العربية) هم من الاطفال الذين تقل اعمارهم عن ١٥ سنة، فان ذلك يؤثر تأثيرا سلبيا على مستويات المعيشة، اذ يترتب على القوى العاملة (السكان في فئات السن١٥–٦٠) أن تتحمل الجزء الاكبر من عبء هؤلاء الصغار المعالين. وفي حين تبلغ معدلات الاعالة الى القوى العاملة ٦٠٪ في الدول المتقدمة، تبلغ هذه المعدلات حوالي ٨٤٪ في مصر و٩٤٪ في العراق و ٩٦٪ في الاردن و

٩٩٪ في سورية. ولا شك بانه في ظروف كهذه يكون الاحتفاظ بالمستويات الحالية للتعليم والصحة والاسكان وغيرها من الخدمات الاجتماعية السبب في الضغط المتواصل على التركيب الاقتصادي ويؤول بالاستثمارات المحلية الى استخدامات اقل انتاجية..»(١١)

من هذا المنطلق، ومن خلال العرض الموجز للواقع والمستقبل السكاني في العالم العربي، قد يقفز الى الذهن سؤالان، ضمن مجموعة لا حصر لها من الاسئلة في هذا الصدد وهما:

١ - ما هي الاجراءات الكفيلة بالتصدي للزيادة السكانية السريعة في الوطن العربي؟

٢ - ما هي المواقف الرسمية للدول العربية في هذا الصدد؟

ان الاجابة على السؤال الاول تحتاج الى بحث آخر، او بالاحرى الى ابحاث اخرى تعالج المشكلة على النطاقين المحلي والاقليمي والعربي. اما الاجابة على السؤال الثاني، فاننا نتركها الى المسؤولين والمهتمين في الدول العربية لمعالجتها، مع ايماننا الوطيد بالمثل القائل «درهم وقاية خير من قنطار علاج».

---

## الهوامش

(١) شارك في اعمال المؤتمر:
١٣٧ دولة
٤ حركات تحررية
١٤ عضواً من وكالات ومكاتب الامم المتحدة.
٥ هيئات مشتركة بين الحكومات
١٠٩ منظمات غير حكومية
انظر الوثيقة الصادرة عن صندوق الأمم المتحدة للنشاطات السكانية حول اعمال المؤتمر في بوخارست لعام ١٩٧٤.

(٢) ثمة اجتماعات اقليمية دوليه عقدت لبحث الموضوعات السكانية غير انها تعد اقل اهمية من المؤتمر المذكور.

(٣) United Nations (ECWA) *The Population Framework: Data Collection, Demographic Analysis Population And development*, 1978.

(٤) الدكتور اسماعيل محمد هاشم - مشكلة السكّان (الطبعة الثانية) - دار المعارف المصرية لعام ١٩٦٤.

(٥) United Nations, *The Population Debate: Dimensions and Perspectives*, Vol. 1, (ST/ESA/SER.A/57), 1975.

(٦) الأمم المتحدة - اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا - شعبة السكّان - **الواقع الديموغرافي في العراق والاردن وسورية** - دراسة قدمت الى الاجتماع الاقليمي للقوى العامة - عمان، الاردن - نيسان - ابريل ١٩٧٧.

(٧) الدكتور محمد صبحي عبد الحكيم، «الزيادة السكانية والتنمية في الوطن العربي» - **مجلة التنمية الأردنية** - العدد رقم ٦٤ تاريخ تشرين الاول اكتوبر ١٩٧٨.

(٨) المكتب المركزي للاحصاء بدمشق - المجموعة الاحصائية - فصل الزراعة - الجدول رقم ٢٨.

(٩) الدكتور صلاح الدين فهمي محمود - **دور المتغير السكاني في عملية التنمية المخططة**، المركز الدولي الاسلامي للدراسات والبحوث السكانية - جامعة الازهر - (١٩٧٧) - الباب الثالث.

(١٠) انجلو انجلو بولس - **العالم الثالث في مواجهة البلاد الغنية، تطلعات للعام ٢٠٠٠** - ترجمة الدكتور مصطفى عدنان السيوطي - منشورات وزارة الثقافة والارشاد القومي - دمشق ١٩٧٥.

(١١) الدكتور حنا رزق «السياسات السكانية : مجالها، أهدافها، ووسائلها ومشكلاتها» - النشرة السكانية التي تصدر عن شعبة السكّان في اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا - العدد السابع لعام ١٩٧٤.

# حاضر المدن العربية ومستقبلها

د. سعد الدين ابراهيم

**مقدمــــة**

تمّ تعريب المنطقة الممتدة من الخليج العربي الى المحيط الاطلسي -وهي ما يصطلح على تسميته الوطن العربي في الوقت الحاضر- في القرون الثلاثة الاولى بعد ظهور الاسلام في صحراء الجزيرة العربية. ومنذ ذلك الوقت ولمدة احد عشر قرناً متتالية، عرفت المنطقة ثلاثة أنماط معيشية متميزة ولكنها متداخله، وهي: نمط البداوة، والنمط الريفي، ونمط المدن الحضرية. وظل التداخل بين هذه الانماط يأخذ شكل علاقات تعاون وتوتر وصراع مثلث الأطراف، في سياق دائري أو ثبوتي لا يخل كثيراً بالحجم النسبي للسكان لكل نمط.

ولكن مع بداية القرن التاسع عشر بدأت العلاقة تتغير كيفياً وكمياً بين الانماط المعيشية الثلاثة. فقد بدأت **تتكرس سيطرة المدن** سياسياً واقتصادياً على سكان النمطين الآخرين (الريف والبداوة). وأخذ **الحجم النسبي** للسكان في المدن يتزايد على حساب سكان الريف كما أخذت **المدن الكبرى**، وخاصة العواصم، تتزايد بسرعة فائقة على حساب المدن الصغرى. وكذلك **المدن الساحلية** التي تربط الوطن العربي بالخارج، فقد تزايدت سكانياً على حساب المدن الداخلية ( inland cities ). وبدأت **الأحياء الحديثة** في داخل كل مدينة عربية تتسع مكانياً وتتمايز طبقياً على حساب الأحياء التقليدية القديمة. وأخذت أحياء **المعدمين** من بروليتاريا مهاجري الريف تظهر وتنمو تدريجياً على حواف المدن العربية الكبرى وتحيط بها في شكل حصار بروليتاري.

**هذه المؤشرات الستة وغيرها ما زالت تتصاعد؛ وهي في مجموعها تمثل واقع المدن العربية في الوقت الحاضر. وما لم يحدث أي تدخل لوقف أو تعديل القوى والعوامل التي تعطي هذه المؤشرات قوة دفعها. فانها ستستمر في**

**المستقبل بكل مضاعفاتها السلبية والايجابية**. وفي الاقسام التالية من هذا المقال سنحاول استجلاء تفاصيل هذا الواقع وما يمكن أن يؤدي اليه في المستقبل.

**نمو السكان والعلاقات الجديدة بين الريف والمدن**

بالرغم من أن الوطن العربي يعتبر من أقدم مناطق العالم التي شهدت استيطاناً بشرياً مستمراً، إلاّ ان سجلات السكان الموثوقة قبل القرن التاسع عشر تعتبر نادرة. ولا تتوفر أي سلاسل زمنية احصائية عن حجم السكان في المائة سنة الأخيرة إلاّ لعدد محدود من أقطار الأمة – أهمها الجزائر ومصر والعراق. ويوضح الجدول رقم (١) تطور السكان في هذه الاقطار الثلاثة[1].

فاذا اعتبرنا الجزائر ممثلة للمغرب الكبير، ومصر ممثلة لوادي النيل، والعراق ممثلاً للمشرق العربي، فانه يمكن رسم صورة عامة عن التطور السكاني للوطن العربي في العصر الحديث. فنلاحظ – مثلاً من الجدول المذكور أن حجم سكان الجزائر ظلّ يتأرجح بين الزيادة والنقصان الى سنة ١٨٧٦. فقط بعد هذه السنة بدأ سكان الجزائر زيادتهم المضطردة وهذا يعني أن الجزائر ظلت الى الربع الأخير من القرن التاسع عشر محكومة بما يسميه علماء الديموغرافيا «**بالتوازن التقليدي**[2] (Traditional Equalibrium)» للسكان. وتطلق هذه التسمية على مرحلة في تطور المجتمعات البشرية تكون فيها نسبة المواليد مرتفعة للغاية (حوالي ٥٠ في الألف)، ونسبة الوفيات مرتفعة أيضاً للغاية (حوالي ٥٠ في الألف). ويلغي كل منهما أثر الآخر، وبالتالي يظل عدد السكان على ما هو عليه تقريباً. فاذا تغير حجم السكان – ارتفاعاً أو هبوطاً – فان ذلك يكون في أضيق الحدود، ونتيجة عوامل طبيعية (مثل الأوبئة أو الكوارث من قحط أو فياضانات) أو عوامل اجتماعية (مثل الحروب أو الهجرة من مجتمعات أخرى أو اليها). ويبدو أن هذا كان حال الجزائر الى سبعينات القرن التاسع عشر. حيث ستدخل المرحلة التالية، وهي التي تسمى بمرحلة «**التحوّل الديموغرافي**»[3] (Stage of Demographic Transition)، وفيها تبدأ معدلات الوفيات في التناقص التدريجي مع بقاء معدلات المواليد على ارتفاعها. وتكون النتيجة متمثلة بالازدياد المضطرد في الحجم الكلي لسكان المجتمع. وكان دخول الجزائر الى مرحلة التحول بفعل الاحتكاك بالغرب، وخاصة فرنسا التي وفدت غازية مستعمرة منذ عام ١٨٣٠. وكان من آثار الاحتكاك والتفاعل مع الغرب تبني الطب الحديث وإجراءات الصحة العامة مما أدى الى انخفاض معدل الوفيات، وخاصة وفيات الاطفال. وهكذا نلاحظ ان الجزائر قد ضاعفت عدد سكانها بين سنتي ١٨٥٦ و ١٩٠٦ من مليونين ونصف الى ٥,٢ ملايين في خمسين علماً، كما ضاعفت عددهم مرّة ثانية في الخمسين سنة التالية، حيث أصبحوا ١٠,٨ ملايين في عام ١٩٦٠. وتشمل هذه الاعداد المستوطنين الاوروبيين. فاذا اقتصرنا على السكان الأصليين المسلمين (العرب والبربر) نجد أن عددهم قد ارتفع بالملايين من ٢,٣ الى ٨,٥ بين سنتي ١٨٥٦ و ١٩٥٤ (سنة نشوب ثورة التحرير الجزائرية) – أي بنسبة ٣٠٠٪ في ٩٨ سنة.

## الجدول رقم (١)

## تطور حجم السكان في الجزائر ومصر والعراق ( بالمليون )

| الجزائر | | مصر | | العراق | |
|---|---|---|---|---|---|
| السنة | عدد السكان | السنة | عدد السكان | السنة | عدد السكان |
| ١٨٥٦ | ٢,٤٩٦ | *١٧٩٧ | ٢,٥٠٠ | | |
| ١٨٦٦ | ٢,٩٢١ | *١٨٣٨ | ٣,٠٠٠ | *١٨٦٧ | ١,٢٨٠ |
| ١٨٧٦ | ٢,٨٦٧ | *١٨٧٠ | ٥,٠١٠ | | |
| ١٨٨٦ | ٣,٨١٧ | | | *١٨٩٠ | ١,٧٢٦ |
| ١٨٩٦ | ٤,٤٢٩ | ١٨٩٧ | ٩,٧١٥ | | |
| ١٩٠٦ | ٥,٢٣٢ | ١٩٠٧ | ١١,٢٨٧ | *١٩٠٥ | ٢,٢٥٠ |
| ١٩٢١ | ٥,٨٠٤ | ١٩١٧ | ١٢,٧٥١ | *١٩١٩ | ٢,٨٤٨ |
| ١٩٢٦ | ٦,٠٦٦ | ١٩٢٧ | ١٤,٢١٨ | | |
| ١٩٣٦ | ٧,٢٣٥ | ١٩٣٧ | ١٥,٩٣٣ | *١٩٣٥ | ٣,٦٠٥ |
| ١٩٤٨ | ٨,٦٨٢ | ١٩٤٧ | ١٩,٠٢٢ | ١٩٤٧ | ٤,٨١٦ |
| ١٩٥٤ | ٩,٥٣٠ | | | ١٩٥٧ | ٦,٢٩٨ |
| ١٩٦٠ | ١٠,٨٥٣ | ١٩٦٠ | ٢٦,٠٦٢ | | |
| ١٩٦٦ | ١٢,١٠٢ | ١٩٦٦ | ٣٠,٠٧٦ | ١٩٦٥ | ٨,٢٢٠ |
| *١٩٧٦ | ١٦,٩٠٠ | ١٩٧٦ | ٣٨,٢٢٨ | ١٩٧٥ | ١١,١٢٤ |

المصادر : الجزائر ، كل السنوات الى ١٩٦٦ من واقع تعدادات رسمية منشورة في J. Clarke and W. Fisher (eds.) ***Population of the Middle East and North Africa*** (N.Y.: Africa Publishing Co., 1972) p.376.

تقدير ١٩٧٦* مأخوذ من دراسة لليونيسكو : UNESCO'S Regional Office For Education in Arab Countries, *Population, Education and Development in Arab Countries* (Cairo, 1976) p.2.

مصر ، التقديرات من ١٧٩٧ الى ١٨٧٠ مأخودة عن : Charles Issawi, *Egypt in Revolution* (London Oxford University Press 1963) pp.20,23, and 29.

العراق ، تقديرات السكان الى عام ١٩٣٥ نقلاً عن : M.S. Hassan, "Growth and Structure of Iraqis Population 1867 - 1947", *Bulletin of Oxford University*, vol.20, pp.339-350.

تقدير السكان لعام ١٩٧٥ مأخوذ من المجموعة الاحصائية السنوية ١٩٧٤ التي تصدرها وزارة التخطيط في الجمهورية العراقية ، ص ٣٤ : أما بقية الارقام فهي من واقع التعدادات الرسمية المنشورة.

أما في مصر فان الزيادة السكانية كانت أكثر ارتفاعاً. فعدد السكان الذي قدر بأقل من ٥ ملايين في أوائل القرن التاسع عشر وصل الى ٩٫٧ ملايين في أول تعداد كامل لهم عام ١٨٩٧. وفي الخمسين سنة التالية تضاعف حجمهم مرة أخرى ليصل الى ١٩ مليوناً عام ١٩٤٧، ثم تضاعف مرة ثالثة ليصل الى أكثر من ٣٨ مليوناً في الثلاثين سنة التالية طبقاً لآخر تعداد رسمي أجري عام ١٩٧٦. وهذه الارقام تعني ان مصر قد دخلت مرحلة «التحوّل الديموغرافي» في فترة مبكرة من القرن التاسع عشر ربما بحوالي خمسين سنة قبل الجزائر.

في العراق، قدر عدد السكان بحوالي ١٫٣ مليون في عام ١٨٦٧، وبحوالي ٢٫٨ مليون عام ١٩١٩. وحينما اجريَ أول تعداد رسمي عام ١٩٤٧، كان عدد سكان العراق قد وصل الى ٤٫٨ ملايين، ثم إلى ٦٫٣ ملايين عام ١٩٥٧، وإلى ٨ ملايين عام ١٩٦٥. وفي عام ١٩٧٥ قفز العدد إلى أكثر من ١١ مليوناً. وهذا يعني ان العراق قد دخلت بدورها مرحلة التحول الديموغرافي منذ الربع الأخير من القرن الماضي – وبذلك ضاعفت سكانها في المرة الأولى في مدّة ٥٢ سنة، وفي المرّة الثانية في مدّة ٣٥ سنة تقريباً، وفي المرة الثالثة في حوالي ٢٠ سنة.

في الوقت الحاضر (١٩٧٨)، يقدر سكان كل من الجزائر بحوالي ١٧ مليوناً، ومصر بحوالي ٤٠ مليوناً، والعراق بحوالي ١٢ مليوناً. وفي البلدان الثلاثة معاً، يصل حجم السكان اليوم الى ٦٩ مليوناً، مقارنةً بحوالي ١٦ مليوناً في أوائل هذا القرن. وهذا يعني أن سكان الأقطار العربية الثلاثة المذكورة قد تزايدوا بنسبة٣٣١٪ خلال الثلاثة أرباع القرن الأخيرة. وحيث يقدر سكان الوطن العربي من المحيط الى الخليج بحوالي ١٥٠ مليوناً في الوقت الحاضر فان سكان البلدان الثلاثة يمثلون حوالي ٤٦٪ من هذا المجموع. واذا اعتبرنا هذه البلدان ممثلة لشرق الوطن العربي ووسطه وغربه، يمكن تقدير جملة سكان هذا الوطن في أوائل القرن بحوالي ٣٨ مليوناً. لقد ضاعف العالم العربي بدوره حجم سكانه مرتين خلال الثماني والسبعين سنة الأخيرة.

هذه الزيادة السريعة في السكان كانت نتيجة طبيعية لانخفاض معدلات الوفيات في كل انحاء الوطن العربي، وبقاء معدلات المواليد على حالها المرتفع. فبينما انخفض المعدل السنوي للوفيات من حوالي ٥٠ في الألف الى حوالي ١٥ في الألف في معظم الأقطار العربية ظل معدل المواليد بين ٤٣ و ٥١ في الألف بين بداية القرن ونهاية ربعه الثالث[٤]. وهذا يعني ان معدل الزيادة السنوية الصافية يتراوح بين ٢٫٨٪ و ٣٪ سنوياً، وهو من أعلى المعدلات في العالم بأسره. فاذا استمر معدل الزيادة على هذا الحال فان سكان العالم العربي سيتضاعفون قبل نهاية هذا القرن – ليصلوا الى أكثر من ٣٠٠ مليون نسمة عام ٢٠٠٠.

والذي يهمنا من هذا العرض لتطور سكان الوطن العربي، هو ان مرحلة التحول الديمغرافي قد بدأت في المدن. فقد كانت المدن العربية في البداية مسرحاً للاحتكاك والتفاعل مع الغرب ووسائل الطب العلاجي والوقائي الحديث. لذلك نمت من الزيادة الطبيعية وحدها (أي الفرق بين المواليد والوفيات) بنسبة ٢٪ سنوياً في النصف الثاني من القرن التاسع عشر، وبنسبة ٣٪ سنوياً في المتوسط خلال هذا القرن. أما النسبة المقارنة للريف العربي فقد كانت أقل من

١٪ في القرن الماضي، وحوالي ٢٪ في هذا القرن. فرغم انخفاض نسبة الوفيات في الريف إلاّ أن معدل هذا الانخفاض كان وما يزال أقل من مثيله في المدن.

ولكن المصدر الطبيعي لزيادة سكان المدن لم يكن المصدر الوحيد، وانما بدأ يضاف إليه تدريجياً مصدر آخر وهو **الهجرة** من الريف التي تزايدت بشكل محسوس في القرن العشرين – حتى أنه يمكن القول ان نصف الزيادة الكلية السنوية للمدن العربية كان منها. فاذا كانت الزيادة الطبيعية تضيف إلى سكان المدن ما بين ٢٪ و٣٪ سنوياً، فان الزيادة من الهجرة الريفية تضيف أيضاً ما بين ٢٪ و٣٪ سنوياً.

ويوضح الجدول رقم (٢) تطور سكان الريف والحضر في أقطار الوطن العربي في الفترة من ١٩٥٠ إلى ١٩٧٠. ويتضح من بيانات الجدول ان جملة سكان الوطن العربي قد تزايدت بنسبة ٦٣٪ خلال العشرين سنة التي تفصل التاريخين. ولكن سكان الريف لم يتزايدوا إلا بنسبة ٣٩٪، أي باقل من ٢٤ نقطة مئوية عن متوسط الزيادة العامة لاجمالي السكان. في مقابل ذلك تزايد سكان المدن العربية بنسبة ١٣٧٪ خلال المدّة نفسها، أي بأكثر من ٧٤ نقطة مئوية عن متوسط الزيادة العامة للسكان، وبأكثر من ٩٨ نقطة مئوية عن متوسط زيادة سكان الريف العربي.

ولكيّ تتضح الصورة أكثر يمكن التعبير عن التطور الذي حدث خلال العقدين (١٩٥٠ – ١٩٧٠) بصيغة أخرى. فقد زاد السكان عموماً من ٧٥ الى ١٢٢ مليوناً؛ وكان متوسط النمو السنوي للفترة كلها حولي ٣٪. وبهذا المعدل يضاعف الوطن العربي سكانه كل ٢٣,٣ سنة. وزاد سكان الريف من ٥٨ الى ٨٠ مليوناً؛ وكان متوسط النمو السنوي للفترة كلها حوالي ١,٩٪. وبهذا المعدل يضاعف الريف العربي سكانه كل ٣٧ سنة. أما سكان المدن الحضرية فقد قفزوا من ١٨ الى ٤٢ مليوناً خلال المدّة من ١٩٥٠ الى ١٩٧٠، بمتوسط نمو سنوي يساوي ٦,٩٪ للفترة كلها. وبهذا المعدل تضاعف المدن العربية سكانها كل عشر سنوات.

صيغة ثالثة للتعبير عن انحسار الريف ونمو المدن وهي ان ننظر الى تغير الوزن النسبي لسكان كل منهما في القاعدة البشرية للوطن العربي منذ أوائل القرن العشرين. ففي أوائل هذا القرن كان السكان الريفيون يمثلون أكثر من ٩٠٪ من المجموع العام، ومع منتصف القرن هبطت النسبة الى ٧٥٪؛ كما هبطت في ١٩٧٠ مرّة أخرى إلى ٦٥٪[٥]. في مقابل ذلك نجد الوزن النسبي لسكان المدن في حركة مد مستمرة طوال السبعين سنة: من أقل من عشرة في المائة في أوائل القرن العشرين، الى ٢٥٪ في منتصف القرن، الى ٣٥٪ عام ١٩٧٠، الى حوالي ٤٠٪ في عام ١٩٧٥.

## الجدول رقم (٢)

## تطور سكان الريف والحضر في أقطار الوطن العربي بين سنتي ١٩٥٠ و ١٩٧٠ (بالملايين)

| القطر | عدد السكان الاجمالي | | سكان الريف | | سكان الحضر | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | ١٩٥٠ | ١٩٧٠ | •( )١٩٥٠ | •( )١٩٧٠ | •( )١٩٥٠ | •( )١٩٧٠ |
| موريتانيا | ٠,٧ | ١,٢ | (٩٨)٠,٧ | (٩٧)١,١ | (٢)٠,٠١ | (٣),٠٣ |
| المغرب | ٩,٠ | ١٥,٥ | (٧٧)٦,٩ | (٦٥)١٠,٠ | (٢٣)٢,٠ | (٣٥)٥,٥ |
| الجزائر | ٨,٩ | ١٣,٧ | (٧٥)٦,٧ | (٦٥)٨,٥ | (٢٥)٢,٢ | (٣٥)٥,٢ |
| تونس | ٣,٦ | ٤,٩ | (٦٩)٢,٥ | (٥٧)٢,٨ | (٣١)١,١ | (٤٣)٢,١ |
| الجماهيرية الليبية | ١,٠ | ٢,٠ | (٧٨)٠,٨ | (٦٢)١,٣ | (٢٢)٠,٢ | (٣٨)٠,٨ |
| مصر | ٢٠,٥ | ٣٣,٣ | (٦٨)١٤,٠ | (٥٥)١٨,٧ | (٣٢)٦,٥ | (٤٥)١٤,٥ |
| السودان | ١٠,٠ | ١٥.٦ | (٩٤)٨,٤ | (٩٠)١٤,٣ | (٦)٠,٦ | (١٠)١,٣ |
| الصومال | | | | | | |
| لبنان | ١,٨ | ٢,٩ | (٦٠)١,٣ | (٤٥)١,٦ | (٤٠)٠,٥ | (٥٥)١,٣ |
| سورية | ٣,٤ | ٦,١ | (٦٥)٢,٢ | (٥٨)٣,٨ | (٣٥)١,٢ | (٤٢)٢,٣ |
| الاردن | ١,٣ | ٢,٤ | (٦٥)٠,٨ | (٥٦)١,٤ | (٣٥)٠,٥ | (٤٤,١,١ |
| السعودية | ٥,٣ | ٧,٤ | (٩١)٤,٨ | (٧٥)٥,٥ | (٩)٠,٥ | (٢٥)١,٩ |
| اليمن | ٤,٠ | ٥,٠ | (٩٨)٣,٩ | (٩٠)٤,٧ | (٢)٠,٠٨ | (١٠)٠,٣ |
| اليمن الديمقراطية | ٠,٧ | ١,٠ | (٨١)٠,٦ | (٦٦)٠,٧ | (٩)٠,١ | (٣٤)٠,٣ |
| عمان | ٠,٥ | ٠,٦ | (٩٧)٠,٥ | (٩٤)٠,٥ | (٣)٠,٠١ | (٧)٠,٠٣ |
| الامارات | ٠,٠٨ | ٠,٢ | (٧٥)٠,٠٦ | (٤٥)٠,٠٧ | (٢٥)٠,٠٢ | (٥٥)٠,١ |
| قطر | ٠,٠٢ | ٠,١ | (٥٠)٠,٠١ | (٣٠)٠,٠٣ | (٥٠)٠,٠١ | (٧٠)٠,٠٧ |
| البحرين | ٠,١ | ٠,٢ | (٢٩)٠,٠٣ | (٢٦)٠,٠٦ | (٧١)٠,٠٩ | (٧٤)٠,٠٢ |
| الكويت | ٠,٢ | ٠,٧ | (٤٢)٠,٠٧ | (٢٠)٠,١ | (٥١)٠,١ | (٨٠)٠,٦ |
| العراق | ٥,٢ | ٩,١ | (٦٥)٣,٤ | (٥٧)٥,١ | (٣٥)١,٨ | (٤٣)٤,٠ |
| الجملة | ٧٥,٤ | ١٢٢,٤ | (٧٥)٥٧,٦ | (٦٥)٨٠,٢ | (٢٥)١٧,٨ | (٣٥)٤٢,٢ |

• الأرقام المذكورة بين الأقواس تمثل النسبة المئوية لكل من الريف والحضر الى جملة السكان.

**المصدر**: تجميع وحساب من بيانات واردة في:

— Kingsley Davis, *World Urbanization: 1950-1970* vol. I (**Berkeley**: University of California Press, 1969) pp.113-130.

— UNESOB, *Population Bulletin*, No.3, 1972, and two others without serial numbers or dates (believed to be around 1971).

ان انحسار الريف ونمو الحضر في عالمنا العربي يمثلان تحولاً كيفياً وكمياً في العلاقة التاريخية بينهما تلك التي كانت مستقرة طوال مئات السنين. فرغم ان المنطقة العربية كانت من أول مناطق العالم التي عرفت ظهور المدن، ورغم ان بعض مدنها قد نمت وتضخمت في العصور الوسيطة الى أن أصبحت مدناً مليونية، إلاّ أن ذلك كان يحدث في اطار توازن سكاني تقليدي مستقر ظلت الغلبة فيه للريف. فحينما كانت تنمو مدينة مثل دمشق أو بغداد أو القاهرة بمعدلات مرتفعة في فترات الازدهار والرخاء فان هذا النمو كان يتم أساساً بقوة الدفع البيولوجي الداخلي لسكان المدينة نتيجة تحسن الأحوال الصحية من ناحية، وبفعل الهجرة من المدن الأخرى في المنطقة من ناحية ثانية[٦]. فنمو بغداد في أوج العصر العباسي لم يكن أساساً على حساب الريف وإنما على حساب مدن أخرى مثل دمشق وحلب والموصل ومدن الجزيرة العربية في ذلك الوقت. ولم يكن نمو القاهرة في أوج العصر الفاطمي أساساً على حساب الريف المصري، وإنما على حساب مدن الشمال العربي الافريقي ومدن فلسطين والشام، وهكذا... بل ان نمو بعض المدن العربية في عصور الازدهار كان يتطلب وجود قاعدة سكانية ريفية كبيرة ومستقرة لانتاج ما تحتاجه هذه المدن من الغذاء. ففي نظام اقتصادي تقليدي لم تكن تكنولوجيا الزراعة تسمح بان ينتج الفلاح إلاّ ما يكفيه ويكفي نصف شخص آخر. لذلك كان نمو بغداد -مثلاً- الى ما يزيد عن المليونين في قمة الازدهار العباسي يعني الحاجة الى قاعدة سكانية ريفية تصل الى أربعة ملايين شخص على الأقل لكي يوفروا فائضاً غذائياً يذهب الى سكان بغداد. لهذا السبب وحده -ان لم يكن لغيره من الاسباب- ظل الوزن النسبي لكل من سكان الريف والحضر مستقراً (بحدود ٩٠٪ من السكان في الريف، و ١٠٪ من السكان في المدن).

## اندماج الوطن العربي في النظام الدولي الرأسمالي ونمو المدن

لقد كان احتكاك الوطن العربي بالغرب الأوروبي قد تقلص الى حد بعيد في عصور الانحطاط العربي من القرن الثالث عشر الى نهاية القرن الثامن عشر. في هذه القرون الخمسة كان المجتمع العربي في حالة ركود وتحلل وعزلة عن العالم الذي يحيط به؛ وذلك لاسباب كثيرة ليس هنا مجال الخوض فيها، ومن أهمها التسلط المملوكي-العثماني طوال هذه الفترة في معظم أجزاء الوطن العربي. وكانت هذه القرون الخمسة -كما نعلم- هي نفس الفترة التي حقق فيها الغرب الأوروبي قفزاته الكبيرة الى الأمام في مجالات شتى. فقد شهدت مجتمعاته الاصلاح الديني وتفجر ثوراته السياسية والاجتماعية والاقتصادية والعلمية. وكانت المحصلة الكبرى لهذه التطورات بزوغ الرأسمالية الصناعية ونموها، واندفاعها خارج حدودها الأوروبية للسيطرة على موارد وأسواق آسيا وافريقيا بقوة السلاح. كانت قمة هذا الاندفاع في القرن التاسع عشر وأوائل العشرين، وهو ما يصطلح على تسميته بالاستعمار أو الامبريالية الغربية. ولم يفلت الوطن العربي من هذه الهجمة الامبريالية، التي ظهرت بوادرها منذ أواخر القرن الثامن عشر بمحاولات نابليون للسيطرة على مصر، ومحاولات بريطانيا للسيطرة على سواحل شبه الجزيرة العربية والخليج. ثم غزو الجزائر في سنة ١٨٣٠، ومصر وتونس في ثمانينات القرن التاسع

عشر، والمغرب وليبيا في أوائل هذا القرن، وسورية ولبنان وفلسطين والعراق في اعقاب الحرب العالمية الأولى.

وبوقوع الوطن العربي في براثن الهيمنة الغربية شهدت بنياته الاقتصادية والسكانية والاجتماعية تغيرات شتى، أهمها دمج الوطن العربي في النظام الدولي الرأسمالي. ولما كان الغرض الاساسي للهيمنة الغربية هو استغلال موارد الوطن العربي الطبيعية واحتكار اسواقه، فان ذلك قد استتبع بالضرورة إحداث تغييرات هيكلية في اقتصاديات اقطاره. من ذلك -مثلاً- تحويل الزراعة في بعضها من انتاج الغذاء الى انتاج المحاصيل النقدية كالقطن في مصر والسودان وتصديره خاماً لمصانع الغزل والنسيج في القارة الأوروبية(٧). وحتى تتم هذه العملية بكفاءة رأسمالية، أدخلت المكننة وأساليب الري والتسميد وطرق المواصلات الحديثة التي تربط مراكز انتاج المواد الخام في الاقطار العربية بمراكز تصنيعها في الاقطار الأوروبية.

واتساقاً مع الهدف نفسه نزعت ملكية أجود الاراضي الزراعية في بعض الاقطار العربية ونقلت الى ايدي أوروبية لانشاء مزارع كبيرة تصلح للاستغلال الرأسمالي. وتحول عدد كبير من الفلاحين العرب الى عمال أجراء في هذه المزارع؛ بينما فقد عدد آخر مصدر رزقه الأساسي ولم يعد أمامه من بديل غير أن يهجر الريف سعياً وراء العمل(٨) وقد عرفت كل من الجزائر وتونس والمغرب وفلسطين هذا النمط من الاستعمار الاستيطاني الاوروبي.

والتغير الاساسي الثالث الذي نتج من عملية السيطرة الامبريالية هو القضاء على الصناعات الحرفية، واضعاف الصناعات الحديثة الوليدة التي كانت قد بدأت في الظهور. وكان هذا التغير لازمة منطقية لكي تحتكر كل دولة استعمارية أسواق الاقطار التي هيمنت عليها.

وأخيراً، كان من نتيجة التفاعل المكثف مع الغرب -كما ذكرنا من قبل- أخذ السكان العرب بمبادئ الصحة العامة الحديثة والطب العلاجي والوقائي. وكان أثر ذلك بالغاً في خفض معدل الوفيات في المدن أولاً، ثم في الريف بعد ذلك. وبما أن التعليم لم ينتشر بصورة سريعة، ولأن معظم السكان ظلوا خارج قوة العمل الصناعية في القطاعات الحديثة، فان اتجاهاتهم وقيمهم وسلوكهم بخصوص تحديد النسل وخفض معدل المواليد لم تتأثرا بنفس الدرجة التي تأثر بها معدل الوفيات. أي انه نتيجة **التطور المشوّه** أو غير المتوازن للبنية الاقتصادية التحتية، فان الهياكل الفوقية للمجتمع العربي لم تتطور بالسرعة المطلوبة. فكان نمو السكان أسرع من نمو الاقتصاد والتعليم والثقافة(٩).

كيف أثّر كل ذلك -أي دمج الوطن العربي في النظام الدولي الرأسمالي- على نمو المدن العربية؟

من الفقرات السابقة يتضح أنه ابتداء من القرن التاسع عشر، بدأت زيادة مضطردة في عدد السكان في الريف والحضر على السواء. وفي الريف، كان يصاحب الزيادة السكانية تقلص في انتاج الغذاء مع تحويل الزراعة الى

محاصيل نقدية ( Cash Crops ) للمواد الخام ؛ ونزع ملكية اراضي أعداد كبيرة من الفلاحين ونقلها الى أيدٍ أجنبية رأسمالية أو وطنية اقطاعية – وهو الأمر الذي قلص من فرص العمالة في الريف. فكأننا بصدد ريف عربي يتزايد سكانه من ناحية ، وتتقلص فيه فرص العمل وكسب العيش من ناحية ثانية ، ولا تزيد فيه الرقعة الزراعية الكلية كثيراً من ناحية ثالثة . أمام هذه العوامل التي خلقتها الهيمنة الامبريالية كان من الطبيعي أن تهجر اعداد متزايدة قراها في الريف وتتجه الى المدن سعياً وراء فرص الحياة . ومنذ ذلك الوقت والريف يدفع ، في عملية طرد مستمرة ، باعداد من سكانه سنوياً الى كل مدينة عربية .

الأثر الثاني البارز نتيجة الهيمنة الامبريالية هو نمو المدن الساحلية ، وبالتحديد مدن الموانئ(١٠) . فقد أصبحت هذه خلال الحقبة الاستعمارية نقطة الوصل في خطوط الاستغلال . فمنها يتم تصدير المواد الخام ، واليها تأتي البضائع المصنعة لتغزو أسواق الاقطار العربية ، واليها يأتي كذلك جنود الدولة المهيمنة وسلاحها للقهر ولحراسة خطوط الاستغلال ، التي تبدأ من الريف العربي وترتد اليه مروراً بمدن أوروبا التي تستبقي لنفسها **فائض القيمة** من العملية الاستغلالية . لذلك نرى مدناً مثل الدار البيضاء والجزائر والاسكندرية وبيروت والبصرة تمتلئ بالحركة وتجذب السكان من الريف ومن المدن الأصغر خلال الحقبة الاستعمارية .

الأثر الثالث للهيمنة الاستعمارية هو خلق **تمايز طبقي ووظيفي** داخل المدن العربية فقد اختار الاوروبيون أن ينفردوا لانفسهم باقسام معينة داخل كل مدينة عربية كبيرة ، خططوها حسب النهج العربي : شوارع عريضة ومتقاطعة ، وحدائق ومنتزهات ، ومياه نقية وكهرباء وغاز تم توصيله الى وحداتهم السكنية ، وخدمات بلدية عامة مثل نظافة الشوارع وجمع القمامة وانشاء الأندية ودور السينما وغيرها من الأنشطة الترويحية ، وما الى ذلك . وأخذت هذه الاقسام أسماء مختلفة مثل « المدينة الجديدة » ، أو « الحي الأوروبي » تمييزاً لها عن أقسام المدينة العربية القديمة التي لم تحظ بنفس العناية والتطور وظلت على حالها ؛ بل وتدهورت نتيجة الاكتظاظ السكاني الذي سببته الزيادة الطبيعية لسكانها من ناحية ، والهجرة الريفية من ناحية أخرى . وباختصار ، أصبحت معظم المدن العربية تنقسم الى عالمين متمايزين في كل شيء وإن كانا متجاورين مكانياً(١١) .

هذه الآثار الثلاثة الرئيسية ، وغيرها مما لا يتسع المجال لذكره ، التي نتجت عن الهيمنة الاستعمارية كان وما يزال لها أبلغ المضاعفات على مسيرة التطور الاجتماعي – الاقتصادي لمعظم أقطار الوطن العربي . فحتى بعد زوال الاستعمار الغربي بصوره السافرة ، ظلت قوة العوامل التي كان قد خلقها مستمرة في إحداث مفعولها في تشويه هذا التطور حتى الوقت الحاضر . ولم تستطع النخبات الوطنية الحاكمة أن تقضي على جذور هذه العوامل وتصحح العلاقات المشوهة بين الريف والمدن . فرغم محاولات بعض الأنظمة لوضع حد لاهمال الريف واستغلاله باستحداث قوانين وسياسات الاصلاح الزراعي – كما حدث في مصر وسورية والعراق والجزائر – إلاّ ان هذه المحاولات إما جاءت متأخرة أو مبتورة . لذلك لم يكن لها الأثر المنشود في تصحيح هذه العلاقات . وزاد من تدهور الامور ان السنوات

العشر الأخيرة قد شهدت ما يشبه «الردة» على محاولات التغيير الاشتراكي في هذا الاتجاه. لذلك استمر تدفق الهجرة من الريف الى المدينة؛ واستمر نمو هذه الأخيرة على حساب الريف. وكذلك استمر التمايز الطبقي والوظيفي بين الأحياء القديمة أو «الشعبية» والأحياء الجديدة حيث يسكن الميسورون. في هذه الأخيرة حلت النخبات الوطنية المقتدرة محل الفئات الأجنبية من المستوطنين الغربيين. ولكن هذه النخبات ظلت تمارس الوظيفة التي كان يمارسها الأجانب، وهي امتصاص «فائض القيمة»، وتوصيله إلى مراكز الرأسمالية الصناعية في المجتمعات الغربية، مقابل اقتطاع جزء لنفسها كعمولة أو سمسرة، أو حراسة لخطوط الاستغلال التي كان يقوم بها جنود الاستعمار مباشرة في الماضي.

إن استمرار العلاقة بين الريف والحضر على المنوال الذي ارست الامبريالية دعائمه حينما نجحت في دمج الاقتصاد العربي في نظامها العالمي يمثل جانباً من قصة الواقع. ويكون تبسيطاً مخلاً إذا اعتقدنا أن تلك هي القصة كلها. هناك جوانب أخرى ساهمت في تعقيد ظاهرة الانحسار الريفي والمد الحضري في عهد الاستقلال، أي بعد الحرب العالمية الثانية؛ وكان دافعها الرغبة العارمة من بعض القيادات في احداث تنمية اقتصادية سريعة؛ أو ايجاد حلول وقتية لمشكلات اجتماعية معقّدة. هذا الجانب من قصة نمو المدن العربية يغلب عليه حسن القصد وسوء التخطيط، أو غياب التخطيط كلياً. لذلك أصبح جزء كبير من نمو المدن بمثابة نمو طفيلي أو سرطاني، يهدد هذه المدن نفسها أو المجتمع كله بأوخم العواقب. ولكن قبل ان نتعرض لهذه العواقب بالتحليل يجدر أن نلقي نظرة أكثر تفحصاً على واقع ظاهرة التحضر والمدن العربية في الوقت الحاضر.

**انماط النمو الحضري في الوطن العربي**

رغم اشتراك كل أقطار الوطن العربي في مجموعة الخصائص السكانية والاجتماعية والاقتصادية العامة، ورغم اشتراكها جميعاً في علاقات التبعية التي نتجت عن دمج اقتصاديات هذه الأقطار في النظام الرأسمالي العالمي، إلاّ أنه تظل هناك بعض الاختلافات النوعية والكمية في تأثير ذلك كله على هياكلها الحضرية. ويمكن تصنيف الأقطار العربية إلى ثلاث مجموعات في هذا المجال: مجموعة أقطار الخليج، مجموعة الحزام الشمالي، ومجموعة الحزام الجنوبي[١٢]

**مجموعة أقطار الخليج: دولة المدينة.** بالرجوع الى الجدول رقم (٢) يتضح لنا أن أقطار هذه المجموعة (الكويت، قطر، البحرين، والامارات العربية المتحدة) هي أكثر أقطار الوطن العربي حضرية. فنسبة سكان المدن في كل منها تتراوح بين ٥٥٪ (الامارات) و ٨٠٪ (الكويت)، مروراً بقطر (٧٠٪) والبحرين (٧٤٪) عام ١٩٧٠. ورغم عدم توفر احصائيات لعام ١٩٧٨ حتى الآن، إلاّ أن كل المؤشرات تفيد بان نسبة سكان المدن الى اجمالي السكان قد ارتفعت في السنوات الثماني الأخيرة بما لا يقل عن ١٠٪ في كل منها - أي أصبحت ٦٥٪ في الامارات، و ٨٠٪ في قطر، و ٨٤٪ في البحرين، و ٩٠٪ في الكويت. وهذه النسب مرتفعة جداً بالقياس الى معظم المجتمعات الغربية التي بدأت ثورتها السكانية والحضرية منذ قرنين من الزمان (مثل بريطانيا، والمانيا، والولايات المتحدة). لقد كان معدل نمو المدن في دول الخليج في عقد الستينات حوالي ١٥٪ سنوياً،

وهو معدل يكفي لمضاعفة سكان هذه المدن مرة كل خمس سنوات. وقد استمر هذا المعدل خلال عقد السبعينات، بل وزاد في كل من الامارات وقطر الى ما يقرب من ١٨٪ سنوياً.

ومما يلفت النظر ان هذه المجموعة هي آخر المجموعات العربية الثلاث دخولاً الى مرحلة **التحوّل السكاني** ( Stage of Demographic Transition ) والى ميدان الحضرية. فهي قد دخلت مرحلة التحول السكاني بعد أكثر من مائة سنة من دخول أقطار الحزام الشمالي (مصر، المغرب، الجزائر، تونس سورية، لبنان، فلسطين، والعراق). ولكن النمو السكاني في هذه المجموعة لا يتأتى من مصدر الزيادة الطبيعية (الفرق بين المواليد والوفيات) بقدر ما هو متأت من مصدر الهجرة الى اقطار الخليج من كل أنحاء الوطن العربي وايران وشبه القارة الهندية. فالطفرة النفطية في هذه الأقطار في العقود الثلاثة الماضية تعتبر المسؤول الأول عن النمو الهائل في سكان هذه الأقطار عموماً، وسكان مدنها خصوصاً. فأكثر من نصف سكان هذه الأقطار الأربعة مهاجرون لم يولدوا على أرضها، ومعظمهم إمّا عرب (وخاصة من فلسطين ومصر والعراق واليمن) أو غير عرب من الدول المواجهة لها على الجانب الآخر من الخليج والبحر العربي.

والملاحظة الأهم في النمط التوزيعي لسكان أقطار الخليج هو ان معظمهم يتركز في مدينة واحدة، هي العاصمة. فمدينة الكويت العاصمة تضم حوالي ٨٠٪ من جملة سكان الكويت الدولة. ومدينة الدوحة تضم أكثر من ٧٥٪ من مجموع سكان دولة قطر. والمنامة كانت تضم ٤٢٪ من مجموع سكان البحرين عام ١٩٧٠، ويقدر سكانها في الوقت الحاضر بحوالي ٥٥٪ من جملة السكان. وكل إمارة في دولة الامارات العربية المتحدة هي في الواقع عبارة عن مدينة بلا أرياف حولها (مثل دبيّ والعين وأبو ظبي). لذلك ليس من قبيل المبالغة أن نطلق على كل من هذه الأقطار «دولة المدينة» ( City-State )، مثلها في ذلك مثل المدن الاغريقية القديمة. من هذه الناحية تمثل أقطار الخليج نموذجاً فريداً في عالمنا المعاصر (ويشبه الى حد كبير نموذج سنغافوره) جدير بالدراسة والتأمل، خاصة وأن هذه الأقطار قد برزت في السنوات التي تلت حرب اكتوبر–رمضان (١٩٧٣) كعملاق مالي في عالم المال والتجارة بسبب ثرواتها الضخمة من النفط الذي زادت اسعاره زيادة فلكية بعد تلك الحرب.

ولكن، أيا كانت الأهمية المالية والنفطية لأقطار الخليج فانها لا تمثل نسبة تذكر من الحجم السكاني العربي. فسكان هذه الأقطار لا يتعدّون مجتمعين ثلاثة ملايين شخص. ومع ذلك فإذا استمرت معدلات الزيادة من الهجرة على حالها في العقدين القادمين من هذا القرن، فان هذه المجموعة سترفع وزنها النسبي سكانياً وحضرياً من أقل من ٣٪ في الوقت الحاضر الى اكثر من ١٠٪ من جملة سكان الوطن العربي مع نهاية هذا القرن.

**مجموعة أقطار الحزام الشمالي: المدن المليونية.** الجزء الشمالي من الوطن العربي –سواء في غرب آسيا أو شمال

أفريقيا– يمثل مركز الثقل الحقيقي للسكان عموماً ولسكان المدن العربية خصوصاً. تضم هذه المجموعة تسعة أقطار عربية يعيش فيها حوالي ١٠٠ مليون شخص، أي ثلثا جملة سكان الوطن العربي. وفي هذه المجموعة بدأت مرحلة «التحول الديموغرافي» منذ مائة سنة، وبدأت معها ظاهرة التحضر الناتج عن الهجرة من الريف. ويتراوح مستوى الحضرية فيها بين ٢٥ و ٥٥ في المائة في الوقت الحاضر، وما تزال معدلات النمو المديني في صعود. وفي قمة هذه المجموعة نجد لبنان حيث تمثل المدن فيه ٥٥٪ من جملة السكان، يليه كل من العراق ومصر والاردن وسورية وتونس حيث تمثل مدن كل منها ما بين ٤٠ و ٥٠٪ من جملة السكان. أمّا المغرب والجزائر والجماهيرية الليبية فتأتي بعد ذلك حيث تمثل المدن حوالي ٣٦٪ من جملة سكان كل منها.

وأهم ما يميز الظاهرة الحضرية في هذه المجموعة التساعية هو قدم مدنها وضخامتها. فجميع مدن الوطن العربي التي يزيد سكانها عن المليون تقع ضمن هذه الأقطار التسعة: القاهرة، بغداد، الاسكندرية، الدار البيضاء، الجزائر (وربما دمشق وتونس وبيروت). والمتأمل لهذه القائمة يلاحظ وجود كل عواصم «الامبراطوريات» العربية الاسلامية بين القرنين الثامن والثالث عشر، كما يلاحظ كل الموانئ الكبرى للوطن العربي التي نمت في القرنين التاسع عشر والعشرين نتيجة الاحتكاك والتفاعل المكثف مع الغرب (الاسكندرية، بيروت، تونس، الجزائر، والدار البيضاء).

مجموعة الحزام الشمالي للوطن العربي هي أكثر الأقطار قرباً من الغرب، حيث تقع على الساحل الجنوبي للبحر المتوسط. ولذلك كان معظم هذه الأقطار أول من وقع ضمن مجالات الهيمنة الغربية الامبريالية. وبالتالي بدأ فيها تفكك هياكل المجتمع التقليدي ومحاولات بناء هياكل حديثة في فترة مبكرة بالقياس لمجموعة أقطار الخليج (التي تحدثنا عنها أعلاه) ومجموعة الحزام الجنوبي (التي نتحدث عنها في الفقرة التالية).

**مجموعة أقطار الحزام الجنوبي: المدن النامية**. تشمل هذه المجموعة كلاً من موريتانيا، والسودان والصومال، والسعودية، واليمن الشمالية، واليمن الديموقراطية، وعمان– وهي تقع جميعها في النصف الجنوبي من الوطن العربي. وهي أقل المجموعات حضرية، حيث لا تتجاوز نسبة سكان المدن فيها ٣٥٪ من إجمالي السكان، رغم ان هذه الأقطار السبعة تحتوي على اكثر من ٢٥٪ من مجموع سكان العالم العربي. وأقل الأقطار حضرية في هذه المجموعة موريتانيا التي لا تزيد فيها نسبة سكان المدن عن ٥٪ من جملة السكان، وتليها السودان (١٠٪) امّا أكثرها حضرية فهي اليمن الديموقراطية التي تصل فيها نسبة سكان المدن حوالي ٣٥٪.

وقد كانت هذه المجموعة آخر من دخل «مرحلة التحول السكاني» في الوطن العربي. فالى ثلاثين سنة مضت، كان تركيبها السكاني ما يزال محكوماً «بالتوازن التقليدي»، أي ارتفاع كل من معدلي المواليد والوفيات؛ مما جعل نموها السكاني ثابتاً أو بطيئاً. كما ان هذه المجموعة كانت (وما زالت) تتسم بوجود تجمعات قبلية رعوية من البدو الرحّل، وخاصة في موريتانيا والصومال والسودان والسعودية[١٣]. بل إن معظم سكان الوطن العربي الذين يتّصفون بالنمط

المعيشي البدوي يتركّزون في هذه المجموعة الجنوبية . لهذه الأسباب ظلت المدن في أقطار الحزام الجنوبي صغيرة الحجم وتتصف بـ «الريفية» ( ruralism ) في تنظيمها الاجتماعي وفي مبانيها وشوارعها واسواقها.

ولكن السنوات العشرين الماضية ، وخاصة في أعقاب حصول معظم أقطار هذه المجموعة على الاستقلال ، شهدت بداية «التحول الديموغرافي» فيها . لذلك كان معدل الزيادة الطبيعية لسكانها مرتفعاً للغاية ، حيث يصل الى أكثر من ٣,٣٪ سنوياً . ولا بد أن ينعكس ذلك على نمو مدن هذه الأقطار بمعدل مرتفع في العقدين القادمين. فاذا أضفنا الى ذلك مصدر الهجرة من خارج الحدود بسبب **الجذب النفطي** في كل من السعودية وعمان ، فاننا نتوقع أن يرتفع معدل النمو السنوي للمدن فيها من مستواه الحالي ، وهو حوالي ٧٪ ، الى ١٠٪ . لذلك نتنبأ بظهور مدن مليونية في بعض أقطار هذه المجموعة –وخاصة في السعودية والسودان– قبل نهاية القرن العشرين.

**الجدول رقم ( ٣ )**
**نسبة النمو السكاني في ريف الوطن العربي وحضره**
**بين سنتي ١٩٥٠ و ١٩٧٠**

| أقاليم الوطن العربي | نسبة نمو السكان ٪ | نسبة نمو الريف ٪ | نسبة نمو الحضر ٪ | نسبة نمو المدن الكبرى ٪ |
|---|---|---|---|---|
| افريقيا العربية | ٦٠,٠ | ٤٢,٥ | ١٣٣,٠ | ١٣٣,٢ |
| آسيا العربية | ٥٨,٥ | ٣٥,٥ | ١٤٦,٠ | ٢٨٥,٠ |
| مجموع الوطن العربي | ٦٠,٤ | ٤٠,٠ | ١٣٦,٨ | ١٦٥,٦ |

**المصدر:** محسوب على أساس البيانات الواردة في الجدول (٢) أعلاه.

ان تصنيف أقطار الوطن العربي الى مجموعات ثلاث ، خليجية وشمالية وجنوبية ، ليس هو التصنيف الوحيد. فيمكن –مثلاً– ان نقسم المدن العربية الى مشرق (آسيا العربية) ومغرب (افريقيا العربية) كما هو موّضح في الجدول (٣). وطبقاً لهذا التقسيم يمكن ملاحظة الآتي :

١ – ان سكان المشرق العربي قد زادوا ،في المدّة من ١٩٥٠ الى ١٩٧٠ ،من ٢٣ الى ٣٦ مليون شخص بنسبة ٥٨,٥٪ ؛ ولكن المدن المشرقية زادت في الفترة نفسها من ٥,٢ الى ١٢,٨ مليوناً ، أي بنسبة ١٤٦٪ . فاذا نظرنا الى

المدن الكبرى في المشرق على حدة (وهي المدن التي يزيد عدد سكانها عن ١٠٠,٠٠٠) فاننا نلاحظ انها قفزت من ٢,١ الى ٨,٠ ملايين شخص، بزيادة قدرها ٢٥٨٪، أي أنها ضاعفت عدد سكانها مرة كل عشر سنوات. هذا بينما لم تتجاوز نسبة زيادة سكان الريف في المشرق ٣٦٪ خلال العشرين سنة المذكورة.

٢ - ان سكان افريقيا العربية (شمال أفريقيا ووادي النيل) قد زاد تعدادهم من حوالي ٥٣ مليوناً سنة ١٩٥٠ الى أكثر من ٨٦ مليوناً سنة ١٩٧٠؛ أي بنسبة ٦٠٪؛ ولكن سكان مدن هذه المنطقة زادوا بنسبة ١٣٣٪ (من ١٢,٦ الى ٢٩,٥ مليوناً). فاذا نظرنا الى المدن العربية الكبرى في افريقيا، فاننا نلاحظ زيادة عدد سكانها من ٧,٧ الى ١٧,٩ مليوناً؛ أي بنسبة ١٣٣,٢٪ خلال عشرين سنة. هذا بينما لم يتجاوز نمو سكان الريف في افريقيا العربية ٤٣٪.

والذي يكشف عنه هذا التقسيم هو أنه بالرغم من وجود الثقل السكاني والحضري العربي في افريقيا، إلاّ أن مرحلة التحول السكاني قد قطعت فيه شوطاً أبعد يشير الى بدء استقرار معدلات النمّو الحضري عندما يقرب من ٥٪ سنوياً. بينما نجد المشرق يرفع من معدلات نموه الحضري في العقدين الماضيين. حيث دخلت معظم أقطاره مرحلة التحول السكاني متأخرة نسبياً. وهو الأمر الذي يجعل أمامها مجالاً أطول ستظل في خلاله معدلات النمو السكاني والحضري متصاعدة حتى نهاية هذا القرن على الأقل.

### ظاهرة المدن العملاقة في الوطن العربي

يتصف التحضر في الوطن العربي بوجود مدينة رئيسية عملاقة في كل قطر من أقطاره تسيطر سياسياً واقتصادياً وسكانياً على الريف والمدن الأخرى على السواء في القطر المذكور. وباستثناء المغرب، فان هذه المدينة الرئيسية المسيطرة في كل الأقطار هي العاصمة. وإذا كان طبيعياً، في معظم مجتمعات العالم، أن تكون العاصمة مدينة رئيسية، بل وربما أكبر المدن، إلاّ أن الملاحظ أن الوضع في الوطن العربي يختلف في درجة ضخامة المدينة الرئيسية وسيطرتها بشكل حاد. في بلاد مثل الولايات المتحدة والمانيا والهند وتركيا والصين نجد، أولاً، أن العاصمة السياسية ليست أكبر المدن؛ ونلاحظ، ثانياً، أن هناك عدداً من المدن الكبرى تتقارب في أحجام سكانها. وحتى في البلاد التي تكون العاصمة السياسية فيها هي أكبر المدن، مثل فرنسا وبريطانيا وايطاليا والاتحاد السوفياتي ويوغسلافيا وإيران، فان الفارق في الضخامة بين العاصمة والمدينة الثانية او الثالثة ليس بنفس الدرجة التي نجدها في معظم أقطار الوطن العربي.

ويوضح الجدول رقم (٣) مركز المدينة الرئيسية في كل قطر عربي بالنسبة لسكان القطر عموماً، ومجموع سكان الحضر فيه. في أقطار مثل الكويت وقطر، تمثل المدينة الرئيسية أكثر من ٧٠٪ من مجموع السكان، وأكثر من ٩٥٪ من جملة سكان المدن. بل اننا نجد أن كل السكان الحضريين في قطر والبحرين (١٠٠٪) يتركزون في مدينتي الدوحة

والمنامة ، على التوالي . ولكن أمر أقطار الخليج –كما أشرنا من قبل– يمثل الاستثناء حيث أن كلاً منها يعتبر دولة مدينة ( City-State ). في معظم الأقطار العربية الأخرى نجد المدينة الرئيسية تمثل ما بين ٥و٢٨٪ من جملة السكان في أقطارها ، وهذه نسبة عالية بمقاييس العالمين الأول والثاني . فلو افترضنا هذه النسبة في بلد مثل الصين لأصبح حجم شنغهاي (أكبر المدن) أربعين مليوناً بدلاً من ثمانية (كما هو الحال الآن). ان بيروت وبغداد وعمان تضم أكثر من ٢٠٪ من حجم السكان في لبنان والعراق والاردن ، على التوالي . وهذا بمثابة أن تضم نيويورك أربعين مليوناً (بدلاً من ثمانية)، وكلكتا ثمانين مليوناً (بدلاً من سبعة)، وطوكيو عشرين مليوناً (بدلاً من اثني عشر)، وموسكو ستين مليوناً (بدلاً من ثمانية).

**الجدول رقم ( ٤ )**
**الوزن النسبي للمدن الرئيسية داخل أقطارها في عام ١٩٧٠**

| المدينة (١) | الحجم (٢) | نسبة سكان المدينة الكبرى في كل قطر إلى: مجموع سكان القطر (٣) ٪ | مجموع سكان الحضر في القطر (٤) ٪ | معدل النمو السنوي للمدينة الرئيسية (٥) ٪ |
|---|---|---|---|---|
| الكويت | ٥٧٠,٠٠٠ | ٧٧,٢ | ٩٥,٠ | ١٨,٠ |
| الدوحة (قطر) | ٧٢,٠٠٠ | ٧٢,٠ | ١٠٠,٠ | ١٥,٠ |
| المنامة (البحرين) | ٩٦,٠٠٠ | ٤٢,٠ | ١٠٠,٠ | ٦,٠ |
| بيروت | ٨٠٠,٠٠٠ | ٢٧,٩ | ٥٠,٧ | ٤,٠ |
| بغداد | ٢,٢٠١,٠٠٠ | ٢٢,٦ | ٤٩,٠ | ٥,٠ |
| عمان | ٥٠٠,٠٠٠ | ٢١,٠ | ٤٦,٧ | ٥,٥ |
| عدن | ٢٧٠,٠٠٠ | ١٨,٤ | ٨٣,٦ | ٤,٥ |
| القاهرة | ٥,٧٠٠,٠٠٠ | ١٧,٠ | ٣٨,٠ | ٤,٥ |
| تونس | ٧٥٥,٠٠٠ | ١٤,٧ | ٣٥,٠ | ٤,٠ |

| المدينة | الحجم | نسبة سكان المدينة الكبرى في كل قطر إلى مجموع سكان القطر | مجموع سكان الحضر في القطر | معدل النمو السنوي للمدينة الرئيسية |
|---|---|---|---|---|
| (١) | (٢) | (٣) | (٤) | (٥) |
| | | ٪ | ٪ | ٪ |
| طرابلس (ليبيا) | ٢٧٧.٠٠٠ | ١٣.٨ | ٤٥.٤ | ٤.٨ |
| دمشق | ٨٣٦.٠٠٠ | ١٣.٦ | ٣١.٦ | ٤.٥ |
| الدار البيضاء | ١.٣٩٥,٠٠٠ | ٩,١ | ٢٦.٠ | ٤.٢ |
| الجزائر | ١.٢٠٠,٠٠٠ | ٨,٢ | ٣٢.٥ | ٥.٠ |
| الرياض | ٣٦٦,٠٠٠ | ٥.٢ | ٢٦.٠ | ١٠,٠ |
| الخرطوم (ام درمان) | ٧٠٠,٠٠٠ | ٢.٥ | ٢٤.٩ | ٦.٠ |
| صنعـــــاء | ١٠٠.٠٠٠ | ١.٧ | ٥٠.٣ | ٤.٠ |

المصدر
— Based on Kingsley Davis, *World urbanization 1950-1970* op.cit.
— UNESOB figures, op.cit.

ولكن ربما كان أخطر تركز لنسبة كبيرة من سكان كل قطر عربي في مدينة رئيسية، هو تركز نسبة أكبر من جملة سكان الحضر في مدينة واحدة، كما يوضح العمود (٤) في الجدول رقم (٤). فقد تراوح التكدس الحضري في مدينة رئيسية واحدة ما بين ٢٥٪ (السودان) و١٠٠٪ (قطر والبحرين) من جملة سكان المدن في أقطار الوطن العربي. ولكي نقدّر هذه الظاهرة حق قدرها نلجأ مرة أخرى الى المقارنات الدولية. ان وجود ٥٠٪ من سكان الحضر في مدينة واحدة هو بمثابة أن تصبح نيويورك سبعين مليوناً (بدلاً من ثمانية). وتصبح لندن عشرين مليوناً (بدلاً من ثمانية). وتصبح كلكتا ستين مليوناً (بدلاً من سبعة). وتصبح شنغهاي أربعين مليوناً (بدلاً من ثمانية).

إن ظاهرة المدينة العملاقة في الوطن العربي يمكن قياسها بطرق أخرى اصطلح عليها علماء الاجتماع الحضري (Urban Sociology). ومن هذه الطرق **قاعدة الحجم والمرتبة**[١٤] (Rank-Size Rule) التي تعطي مقياساً كمياً لمدى التوازن الحضري في المجتمع. ومغزاها أن أكبر مدينة لا ينبغي أن تزيد كثيراً عن ضعف سكان المدينة الثانية. وان لا تزيد هذه الأخيرة عن ضعف المدينة الثالثة... وهكذا. وإلاّ أصبح الهيكل الحضري لهذا المجتمع مختلاً. بكل ما يترتب على هذا الاختلال من مضاعفات اقتصادية واجتماعية وسياسية. سنتعرض لها فيما بعد.

الجدول رقم (٥)

مؤشر التوازن الحضري طبقاً لقاعدة «الحجم والمرتبة» في بعض أقطار الوطن العربي سنة ١٩٧٠

| القطر | الحجم الحالي للمدينة الأولى والمدينة الثانية (١) | | الحجم الأمثل للمدينة الأولى (٢) | الفرق بين الحجم الأمثل والحجم الحقيقي للمدينة الأولى (٣) | نسبة الفرق بين الحجم الأمثل والحجم الحقيقي (٪) (٤) |
|---|---|---|---|---|---|
| المغرب | الدار البيضاء<br>الرباط | ١,٤٦٥,٠٠٠<br>٥٥٠,٠٠٠ | ١,١٠٠,٠٠٠ | ٣٦٥,٠٠٠ | ٢٥.٠ |
| الجزائر | الجزائر<br>وهران | ١,٢٠٠,٠٠٠<br>٤٠٠,٠٠٠ | ٨٠٠,٠٠٠ | ٤٠٠,٠٠٠ | ٣٠,٠ |
| الجماهيرية الليبية | طرابلس<br>بنغازي | ٢٧٧,٠٠٠<br>١٧٢,٠٠٠ | ٣٤٤,٠٠٠ | ٦٧,٠٠٠− | ١٩,٥− |
| مصر | القاهرة<br>الاسكندرية | ٥,٧٠٠,٠٠٠<br>٢,٠٣٢,٠٠٠ | ٤,٠٦٤,٠٠٠ | ١,٦٣٦,٠٠٠ | ٤٠,٣ |
| لبنان | بيروت<br>طرابلس | ٨٠٠,٠٠٠<br>١٥٧,٠٠٠ | ٣١٤,٠٠٠ | ٤٨٦,٠٠٠ | ٦٠,٨ |
| سورية | دمشق<br>حلب | ٨٣٦,٠٠٠<br>٦١٠,٠٠٠ | ١.٢٢٠.٠٠٠ | ٣٨٤,٠٠٠− | ٤٦,٠− |
| الاردن | عمان<br>الزرقاء | ٥٠٠,٠٠٠<br>١٣٦,٠٠٠ | ٢٧٢,٠٠٠ | ٢٢٨,٠٠٠ | ٤٥,٦ |
| العراق | بغداد<br>البصرة | ٢,٢٠١,٠٠٠<br>٥٣٨,٠٠٠ | ١,٠٧٦,٠٠٠ | ١,١٢٥,٠٠٠ | ٥١,١ |
| السعودية | الرياض<br>جدة | ٣٣٦,٠٠٠<br>٢٤٨,٠٠٠ | ٤٩٦,٠٠٠ | ١٣٠,٠٠٠− | ٣٥.٥− |

المصدر: بيانات كأساس لحساب المؤشر مأخوذه عن: Kingsley Davis, *World Urbanization 1950-1970*. (Berkeley University of California Press, 1969) pp.244-246.

مع بعض التعديلات في ضوء بيانات جديدة ظهرت بعد نشر المرجع المذكور.

ويبيِّن الجدول رقم (٥) تطبيق مقياس قاعدة **الحجم والمرتبة** على عدد من الأقطار العربية. من مجموع الأقطار التسعة، هناك ستة بلدان تتصف بعدم التوازن الحضري. ففي كل من المغرب والجزائر ومصر ولبنان والأردن والعراق نجد المدينة الرئيسية تزيد عن ضعف حجم المدينة الثانية التي تليها بشكل صارخ. العمود (٢) من الجدول يوضح الحجم الأمثل الذي ينبغي أن تكون عليه المدينة الرئيسية الأولى من حيث حجم السكان حتى يتوفر الاتساق والتوازن الحضري في داخل كل قطر. والعمود (٣) يبين الفرق بين الحجم الحقيقي (الحالي) والحجم الأمثل طبقاً لقاعدة **الحجم والمرتبة**. وهذا الفرق يعتبره كثير من علماء الاجتماع الحضري بمثابة «زيادة وزن» أو «زيادة طفيلية» أو «نمو سرطاني»، يثقل على المدينة وعلى مؤسسات الخدمات فيها من ناحية، ويمتص جزءاً كبيراً من فائض القيمة الريفي من ناحية ثانية، ويحرم المدن الأصغر من النمو الطبيعي من ناحية ثالثة. ونلاحظ أن مثل هذه الزيادة «الطفيلية» كانت أكبر ما تكون من حيث الحجم المطلق في القاهرة (١,٦ مليون)، وبغداد (١,١ مليون)، ثم بيروت (٤٨٦ ألفاً)، فالجزائر (٤٠٠ ألف) والدار البيضاء (٣٦٥ ألفاً)، وعمان (٢٢٨ ألفاً). من حيث حجم الزيادة الطفيلية النسبية، فإن بيروت تأتي في المقدمة (٦٠,٨٪)، تليها بغداد (٥١,١٪)، ثم عمّان (٤٥,٦٪)، فالقاهرة (٤٠,٣٪) والجزائر (٣٠٪) والدار البيضاء (٢٥٪).

هناك مقياس آخر لدرجة التوازن الحضري ابتدعه عالم الاجتماع كنغلي دافيز ( K. Davis ) يعرف باسم **مؤشر المدن الأربع**[١٥] ( Four-City Index, FCI ). وهو يحسب بقسمة سكان أكبر مدينة في القطر على مجموع سكان المدن الثلاث التالية لها في الحجم. وكلما كان الناتج أقرب إلى ٠,٣٣ كلما كان التركيب الحضري في ذلك القطر متوازناً؛ وكلما زاد كثيراً عن ٠,٣٣ كلما كان الوضع مختلاً. وفي العادة، لا يقلّ الناتج عن ٠,٥٥ ولا يزيد عن ٨,٠٠. وبتطبيق **مؤشر المدن الأربع** على عدة أقطار عربية نحصل على النتائج المبينة في الجدول رقم (٦) (مع مقارنة بعدّة أقطار غير عربية من العالم الأول والثاني والثالث في النصف الأسفل من الجدول). وقد حرصنا على تطبيق هذا المؤشر في سنوات ١٩٥٠، ١٩٦٠، و١٩٧٠ لتوضيح ما إذا كانت المدن العربية تتجه نحو مزيد من التوازن أم نحو مزيد من الاختلال داخل كل قطر على مدى العشرين سنة الماضية.

الجدول رقم (٦)
التوازن الحضري في بعض الأقطار العربية طبقاً لـ «مؤشر المدن الأربع»
مع مقارنات دولية ( ١٩٥٠ - ١٩٧٠ )

| القطر | ١٩٥٠ | ١٩٦٠ | ١٩٧٠ |
|---|---|---|---|
| المغرب | ١,٣٢ | ١,٤٠ | ١,٢٧ |
| الجزائر | ١,٠٠ | ١,١٣ | ١,٢٨ |
| مصر | ١,٨١ | ١,٩١ | ٢,٠٨ |
| لبنان | ١,٨٣ | ١,٨٤ | ٢,٢٨ |
| العراق | ١,٦٩ | ١,٧٥ | ٢,٣١ |
| السعودية | ٠,٤٤ | ٠,٤٥ | ٠,٦٦ |
| سورية | ٠,٧٤ | ٠,٨٠ | ٠,٨٠ |
| كندا | ٠,٦٩ | ٠,٦٨ | ٠,٦٣ |
| بلجيكا | ٠,٧٥ | ٠,٧٥ | ٠,٧٧ |
| الولايات المتحدة | ١,٠٤ | ٠,٨٨ | ٠,٧٧ |
| ايطاليا | ٠,٥٥ | ٠,٥٦ | ٠,٦٩ |
| يوغوسلافيا | ٠,٦٦ | ٠,٦٤ | ٠,٦٣ |
| الاتحاد السوفياتي | ١,٢٠ | ١,١٠ | ٠,٩٨ |
| الصين | ٠,٨٨ | ٠,٦٣ | ٠,٥١ |
| اليابان | ١.٥٤ | ١.٦٢ | ١.٥٣ |

المصدر: Saad Eddin Ibrahim "Urbanization in the Arab World" in S.E. Ibrahim and N.S. Hopkins (eds.) *Arab Society in Transition*, (Cairo: American University Press, 1977) p.370.

ونلاحظ من الجدول رقم (٦) أن معظم الأقطار العربية المبينة (باستثناء المغرب) تتجه نحو مزيد من الاختلال. فالجزائر كان مؤشرها في عام ١٩٥٠ يساوي ١,٠٠ ، ولكنه ارتفع إلى ١,١٣ في عام ١٩٦٠ ثم إلى ١,٢٨ في عام ١٩٧٠. وهذا يعني أن مدينة الجزائر العاصمة التي كان سكانها يساوون حجم سكان المدن الثلاث التالية في عام ١٩٥٠ ، قد أصبح سكانها يزيدون عن حجم السكان في هذه المدن الثلاث

مجتمعة بحوالي ٢٨٪ في عام ١٩٧٠. وقد ارتفع المؤشر بالنسبة لمصر من ١,٨١ عام ١٩٥٠ إلى ٢,٠٨ عام ١٩٧٠، أي أن سكان القاهرة قد أصبحوا أكبر من مجموع سكان المدن الثلاث التالية بحوالي ١٠١٪ عام ١٩٧٠. ويصل الاختلال الحضري ذروته في كل من العراق ولبنان. فقد ارتفع المؤشر في الأولى من ١,٦٩ عام ١٩٥٠ إلى ٢,٣١ عام ١٩٧٠؛ وارتفع في الثانية من ١,٨٣ إلى ١,٢٨ في المدة نفسها. أما أكثر الأقطار العربية المذكورة في الجدول توازناً في تركيبها الحضري فقد كانت السعودية وسورية، حيث يقترب مؤشراهما كثيراً من الحد الأمثل للتوازن (وهو ٠,٣٣). ولكن حتى في هذين القطرين فإن المؤشر في تصاعد؛ ففي السعودية ارتفع من ٠,٤٤ عام ١٩٥٠ إلى ٠,٦٦ عام ١٩٧٠، وفي سورية ارتفع من ٠,٧٤ إلى ٠,٨٠.

والخلاصة هو أنه باستخدام أي من مقاييس التوازن الحضري، نجد أن الأقطار العربية تتميز بوجود المدن المسيطرة أو الطاغية؛ وان هذه السيطرة في تزايد مستمر.

**أسباب الاختلال السكاني والحضري في الوطن العربي:**

إن زيادة الحجم المطلق والحجم النسبي لسكان المدن العربية بالقياس إلى الريف يشكل نوعاً من الاختلال في هذه المرحلة من مراحل التطور الاقتصادي والاجتماعي للوطن العربي[١٦]. لقد ذكرنا أن نسبة سكان الحضر تصل إلى ٣٥٪ من جملة السكان على مستوى الوطن العربي ككل، وهي في تصاعُد مستمر بمعدل ٥ إلى ٦٪ سنوياً. هذا الاختلال هو سبب ونتيجة للتشويه الذي أصاب الهياكل الاقتصادية الاجتماعية العربية. فبينما ارتفع معدّل التحضر في أقطار العالمين الأول والثاني كنتيجة أو كاستجابة لحركة التصنيع الواسعة في تلك الأقطار، نجد أن ذلك لم يحدث في أقطار الوطن العربي. إن تضخم حجم المدن العربية قد سبق حركة التصنيع فيها بمسافة كبيرة؛ بل انه في معظم الحالات قد أصبح عبئاً وعائقاً أمام التنمية بوجه عام وأمام التصنيع بوجه خاص. في الفترة ما بين ١٨٥٠ و ١٩٠٠ كانت نسبة سكان الحضر تتراوح ما بين ١١ و ١٥٪ في كل من فرنسا والسويد وسويسرا. وكانت تلك الفترة تمثل مرحلة **الانطلاق الاقتصادي الصناعي** The Take-off Stage للبلدان الثلاثة. وكان العاملون بالصناعة تتراوح نسبتهم ما بين ٢٥ و ٥٠٪ من جملة القوى العاملة في كل من الأقطار الثلاثة[١٧]. فالتصنيع في هذه الحالات كان سابقاً للتحضر ودافعاً له فيما بعد. وفي بلاد عربية مثل مصر والعراق والمغرب وتونس نجد العكس. ففي سنة ١٩٧٠، كانت نسبة سكان الحضر في البلدان الأربعة هي على التوالي ٤٥ و٤٣ و٣٥ و٤٣٪، وكانت نسبة العاملين في الصناعة في تلك الأقطار العربية الأربعة هي على التوالي ١٨ و١٠ و١٣ و١١٪. أي انه بينما سبق التصنيع التحضر في البلدان الأوروبية بحوالي ٢٥ نقطة مئوية، نجد أن التحضر سبق التصنيع بحوالي ٢٥ نقطة مئوية في الأقطار العربية[١٨]. وحينما يسبق التصنيع ظاهرة التحضر، يكون معنى ذلك أن

المدينة منتجة أكثر منها مستهلكة؛ وبالتالي تحقق للاقتصاد القومي فائضاً يمكن استثماره في مزيد من الانتاج أو الخدمات التي يعم أثرها المجتمع كله بما في ذلك ريف هذا المجتمع. أما حينما يسبق التحضر التصنيع فإن ذلك يعني أن تصبح المدينة مستهلكة أكثر منها منتجة؛ وبالتالي تكون عالة على الاقتصاد القومي، وتستنزف جزءاً كبيراً من فائض القيمة وخاصة من الريف. ويصبح هذا الأخير محروماً من نصيبه العادل من عائد العملية الانتاجية، ومحروماً من الخدمات الأساسية.

وهذه النتيجة المنطقية الامبريقية هي بيت القصيد في عوامل التضخم الحضري في أقطار الوطن العربي ونتائجه. فنتيجة إهمال الريف وحرمانه من الخدمات الأساسية، مثل التعليم والصحة والمرافق العامة وبرامج الانعاش الاجتماعي؛ ونتيجة زيادة الضغط السكاني فيه على الموارد الزراعية المحدودة، نجد سيلاً من الريفيين الذين يهجرونه إلى المدينة. هنا تختلط الأسباب والنتائج في جدلية اجتماعية اقتصادية تتفاعل فيها **عوامل الطرد** ( Push Factors ) مع **عوامل الجذب** ( Pull Factors ). فالمدن هي مركز القوة السياسية، وهي تحظى بالعناية والرعاية من قبل الحكام؛ لأنهم يعيشون فيها أولاً، ولأنهم أكثر حساسية لمطالب سكانها ثانيا. ولما كانت هذه المدن، كما أشرنا، ليست مدناً منتجة بالدرجة الأولى، فإن ما تحظى بـه من خدمات، في مجتمع محدود الموارد، لا بدّ أن يكون على حساب الريف. وإهمال وحرمان الريف ينطويان على ما يسمى بعوامل الطرد؛ وخطوة المدينة والعناية بها ينطويان على ما يسمى بعوامل الجذب. فالمهاجرون من الريف ينجذبون إلى المدينة بسبب الحرمان وهرباً منه من ناحية، وبسبب ما تمثله المدينة في نظرهم من فرص أحسن للحياة من ناحية اخرى.

لننظر إلى بعض الشواهد الاحصائية التي تؤكّد هذه المقولات: في مصر نجد أن نصيب الفلاح من الأرض الزراعية قد تضاءل من فدان واحد في أوائل القرن التاسع عشر إلى ثلث الفدان في منتصف القرن العشرين، إلى خمسه في أوائل السبعينات[١٩]. أي أن الضغط السكاني على الموارد الزراعية في تصاعد مستمر مما أدى إلى تقليص النصيب الفردي من الأرض عاماً بعد عام. وفي غياب أي برامج جادة لتنويع القاعدة الاقتصادية في الريف مثل الصناعات الخفيفة والمتوسطة، فإن مستوى الدخول يصبح غير كافٍ لسدّ احتياجات قطاع كبير من سكان الريف. لقد كان متوسط دخل الاسرة المكونة من ستة أفراد عام ١٩٧٥ أقل من نصف متوسط دخل الاسرة الحضرية المكونة من خمسة أفراد[٢٠]. وفي العراق نجد تبايناً مشابهاً في الدخول، وربما أكثر حدة واستقطاباً. فدخل الفرد الحضري في كل من البلدين يوازي ثلاثة أمثال نظيره في الريف[٢١].

وتشتد ظاهرة التباين والتفاوت هذه في الخدمات وخاصة بين العاصمة أو المدينة الرئيسية وبقية أنحاء القطر. فالخرطوم، مثلاً، يتركز فيها نصف أطباء السودان رغم أنها لا تضم أكثر من ٥٪ من جملتهم.

وبيروت تتركز فيها كل جامعات لبنان رغم أن سكانها يساوون ٣٠٪ فقط من المجموع. والقاهرة فيها ٥٠٪ من كل صناعة مصر ومن جميع أجهزة الهاتف (التليفون). رغم أنها لا تضم أكثر من ٢٠٪ من مجمل السكان[٢٢].

هذه الشواهد تفسر، أولاً، درجة إهمال الريف وحظوة المدن بصفة عامة وبالتالي طوفان الهجرة إليها. وهي تفسر، ثانياً، لماذا تستأثر العواصم العربية بالقدر الأعظم من هؤلاء المهاجرين. فحتى المدن الصغيرة والمتوسطة، وإن كانت نسبياً أحسن حالاً من الريف المحيط بها، إلاّ أنها لا تحظى بنفس القدر النسبي من الخدمات والعناية التي تحظى بها العاصمة. لذلك نجد العواصم العربية لا تجتذب فقط المهاجرين من الريف، ولكن أيضاً، مهاجرين من المدن الصغيرة والمتوسطة.

وثمة دائرة مفرغة تحدث في أقطارنا العربية نتيجة هذه الظاهرة. فالمهاجرون من الريف والمدن الصغرى إلى المدن الكبرى نوعان. نوع منهم يسمون **مهاجرين غير انتقائيين** ( Non-selective migrants ) وهم اولئك الذين ضاقت بهم سبل الحياة في قراهم ومدنهم الصغرى ويسعون إلى المدن الكبرى طلباً للنجاة من الجوع والفاقة، وهم عادة أمّيون وغير مهرة، ولا يمكن أن يضيفوا كثيراً للعملية الانتاجية في المدينة، ولكن تواجدهم المادي فيها يتطلّب حداً أدنى من الانفاق العام عليهم في صورة خدمات ومرافق[٢٣]. والنوع الثاني هم **المهاجرون الانتقائيون** ( Selective migrants ). وهؤلاء على قدر أعلى من التعليم والمهارة ويمثلون خلاصة الخلاصة في الريف والمدن الصغرى؛ ولكنهم لا يجدون مجالاً لاشباع طموحاتهم فيها. لذلك فهم يسعون إلى المدن الكبرى طلباً لفرص أعظم مما هو متاح في مواطنهم الأصلية. وهم يضيفون الكثير للعملية الانتاجية في هذه المدن الكبرى. ولكن الدائرة المأساوية هنا هي أن هذه العناصر الانتقائية هي التي كان يمكن أن تنهض بالريف وتنمّيه اقتصادياً وتنعشه اجتماعياً، إذ بهربها سيتأخر النهوض بالريف والمدن الصغرى.

إن هذه الظاهرة على المستوى القطري هي أشبه ما يكون بظاهرة تسرب العقول والكفاءات من العالم الثالث إلى العالم الأول على المستوى الدولي. فالغرب كان يستنزف الموارد الاقتصادية من العالم الثالث في القرن الماضي وفي النصف الأول من هذا القرن؛ ولكنه أضاف في النصف الثاني نوعاً آخر من الاستنزاف وهو استنزاف العقول (ومنها العقول العربية). وكذلك الحال بالنسبة لمدن وريف العالم العربي. فالمدن التي كان استنزافها للريف—إلى خمسين سنة ماضية— مقصوراً على موارده الاقتصادية فقط إلى حد كبير، قد أصبحت الآن تستنزف موارده البشرية أيضاً. وكما تتكرس هيمنة الغرب على البلدان النامية نتيجة هذا الاستنزاف المزدوج، تتكرس سطوة المدن العربية الكبرى على الريف والمدن الصغرى نتيجة استنزاف مزدوج مماثل.

جانب آخر من هذه الدائرة المأساوية هو أن الفرص التي تقدمها المدن الكبرى للمهاجرين **غير الانتقائيين** أقل

بكثير من عدد الساعين وراء هذه الفرص . فمن كل ثلاثة مهاجرين من هذا النوع ربما يوفق واحد فقط في الحصول على فرصة عمل منتجة حقيقية في أحد القطاعات الحديثة للاقتصاد . ويبقى اثنان بلا عمل حقيقي منتج . وفي هذه الحالة إما أنهم يشغلون أنفسهم بأعمال غير منتجة - أي يكونون عاطلين مقنعين ( Hidden unemployed , Underemployed ) يعيشون في فاقة أو عالة على غيرهم ؛ أو تضطر الحكومة الى الحاقهم كخدم وفراشين وسعاة في أجهزتها ؛ أو يتخذون من ضروب الانحراف والرذيلة وسائل لكسب عيشهم . وفي الحالات الثلاث يهددون نسيج الحياة الاجتماعية - الاقتصادية - الاخلاقية للمجتمع . وهؤلاء هم الذين يشكلون سكان الأحياء المعدمة على أطراف المدن العربية الكبرى من الخليج الى المحيط . انهم سكان مدينة «الثورة» والصيارف حول بغداد ، «والكرنتينا» خارج بيروت ، و«مدينة الموتى» وامبابة شرق وغرب القاهرة ، و«مدن القصدير» ( Bidonvilles ) حول تونس والجزائر والدار البيضاء . انهم -كما قلنا في مكان سابق- يمثلون حصاراً بروليتارياً قابلاً للانفجار حول العواصم العربية . وقد شهد لبنان ومصر بوادر هذا الانفجار في السنوات الثلاث الماضية ، كما تشهده إيران في الوقت الحاضر حيث تتشابه في بعض ظروفها مع العديد من الأقطار العربية .

### مستقبل «الحضرية» والمدن في الوطن العربي

الحديث عن مستقبل المدن العربية له أكثر من جانب وأكثر من مستوى ؛ ويتوقف على نوع الافتراضات التي يبسطها الباحث . فاذا افترضنا أن الاتجاهات العامة التي سيطرت في العشرين أو الثلاثين سنة الماضية ستستمر بنفس الصورة وعلى نفس المعدلات سكانياً وحضرياً ، فان قراءة المستقبل -على الأقل في جانبه الكمّي- تصبح ممكنة الى حد كبير . ولكن هناك في خبرة غيرنا من المجتمعات التي مرت بطور التحول السكاني والنمو الحضري السريع ما يفيد أنه بعد فترة معينة تبدأ المعدلات المرتفعة في التباطؤ التدريجي نتيجة عوامل عديدة اقتصادية وحضارية . كذلك يمكن تصور أن الحكومات يمكن أن تتدخل لتوجيه أو ضبط عمليتي التحول السكاني والنمو الحضري ، بشكل أو بآخر ، خدمة لأهداف سياسية أو قومية أو تنموية . ونظراً لأن بعض هذه الافتراضات من الصعب الجزم به ، فانه يمكننا أن نتعرض لاستقراء المستقبل في صورة احتمالات في ظل افتراضات بديلة أو متنافسة .

إن نمو سكان المدن يتوقف في جانب كبير منه على نمو السكان الاجمالي . فاذا افترضنا أن سكان الوطن العربي اجمالاً سيستمرون في النمو بمعدلهم الحالي وهو مرتفع للغاية (٣,٣٪ سنوياً)، فانهم سيصلون الى حوالي ٣٢٣ مليون سنة ٢٠٠٠[٢٤] . ولكن إذا افترضنا أن الحكومات تدخلت وحاولت تخفيض معدل النمو السنوي الى ٢,٣٪ مثلاً فان العدد الاجمالي يمكن أن يصل الى ٢٥٠ مليوناً فقط . الافتراض الوسط هو معدل تزايد في حدود ٢,٨٪ سنوياً حتى نهاية القرن. وفي هذه الحالة يمكن أن يصل مجموع السكان الى حوالي ٣٠٠ مليون شخص في سنة ٢٠٠٠ .

بالمثل ، يمكن افتراض ثلاثة احتمالات لنمو المدن العربية . الاحتمال الأول هو استمرار معدل النمو الحالي ، أي

٦٪ سنوياً. وفي هذه الحالة ستضاعف المدن العربية عدد سكانها كل ١٢ سنة، أي أنها يمكن أن تصل الى ٨٦ مليوناً سنة ١٩٨٥ والى ٢٠٦ ملايين سنة ٢٠٠٠، كما يبين العمود (٣) في الجدول رقم (٧). الاحتمال الثاني هو النقيض، أي معدل نمو منخفض لا يزيد عن ٣٪ سنوياً. وفي هذه الحالة سيصل اجمالي سكان المدن العربية الى ٥٦ مليوناً سنة ١٩٨٥، والى ٨٧ مليوناً سنة ٢٠٠٠. وهذا الاحتمال يعني شبه توقف كامل للهجرة من الريف الى الحضر، أي أن المدن ستنمو فقط نتيجة الزيادة الطبيعية (أي الفرق السنوي بين عدد المواليد وعدد الوفيات).

**الجدول رقم (٧)**
**تنبؤات تقديرية لنمو سكان المدن في الوطن العربي حتى عام ٢٠٠٠**
**(بالملايين)**

| السنة | (١) معدل نمو منخفض (٣٪ سنوياً) | (٢) معدل نمو متوسط (٤,٥٪ سنوياً) | (٣) معدل النمو الحالي (٦٪ سنوياً) |
|---|---|---|---|
| ١٩٧٠ | ٣٦ | ٣٦ | ٣٦ |
| ١٩٨٥ | ٥٦ | ٧٠ | ٨٦ |
| ٢٠٠٠ | ٨٧ | ١٣٦ | ٢٠٦ |

المصدر: **الوطن العربي لعام ٢٠٠٠** (بيروت: مؤسسة المشاريع والانماء العربية، ١٩٧٥) ص ٣٢.

والاحتمال الثالث هو معدل نمو معتدل أو وسط بين النقيضين. وقد قدرناه في العمود (٢) من الجدول رقم (٧) بحوالي ٤,٥٪ سنوياً. وفي ظل هذا الاحتمال تضاعف المدن العربية حجم سكانها مرة كل ١٦ سنة تقريباً. وهذا يعني وصول حجم السكان الحضريين الى ٧٠ مليوناً عام ١٩٨٥، وإلى ١٣٦ مليوناً عام ٢٠٠٠. ونحن نميل الى الأخذ بهذا الاحتمال لاعتبارات عديدة. من ذلك، مثلاً، أن الأقطار العربية التي شهدت معدلات نمو حضرية مرتفعة في عقدي الاربعينات والخمسينات، قد بدأت معدلاتها تنخفض قليلاً في الستينات، ويبدو انها استقرت حول ٤,٥ الى ٥,٠٪ سنوياً في أوائل السبعينات. ولذلك فهناك احتمال يرجح أن يحدث نفس الشيء في عقدي الثمانينات والتسعينات في الأقطار العربية التي تشهد حالياً معدلات نمو حضرية مرتفعة. السبب الثاني الذي يجعلنا نميل الى التقدير التنبئي

المتوسط هو تزايد الاحساس لدى الحكومات العربية بضرورة الابطاء من معدلات نمو المدن. فمشكلات الاسكان والمواصلات والتعليم والمياه والكهرباء وغير ذلك من الخدمات الحضرية قد وصلت في الأونة الأخيرة الى ما يشبه **الأزمة** الطاحنة ، وذلك في الاقطار العربية الغنية والفقيرة على حد سواء. هذا من ناحية ، ومن ناحية أخرى ، بدأت بعض هذه الحكومات تبذل مجهودات أكثر جدية في تنمية الريف ، وهو الشيء الذي يمكن أن يبطئ من طوفان الهجرة منه الى المدن. بل ان بعض الحكومات مثل الحكومة العراقية تتحدث منذ سنوات عمّا يسمى بـ« الهجرة المعاكسة » ، أي تشجيع بعض سكان المدن الكبرى على الهجرة الى الريف والمدن الصغرى ، ومنح حوافز مباشرة وغير مباشرة لمن يفعلون[٢٥] . وفي مصر في هذه الأيام محاولات لتخفيف المركزية وتشجيع خريجي الجامعات على استيطان الاراضي الجديدة المستصلحة[٢٦] .

**الجدول رقم ( ٨ )**
**القاهرة : حالة النمو السريع**
**١٩٢٠ - ٢٠٠٠**

| السنة | حجم السكان | الزيادة في عشر سنوات | نسبة الزيادة في عشر سنوات |
|---|---|---|---|
| ١٩٢٠ | ٨٧٥,٠٠٠ | ٢٠٠,٠٠٠ | ٣٠,٠ |
| ١٩٣٠ | ١,١٥٠,٠٠٠ | ٢٨٥,٠٠٠ | ٣٣,٠ |
| ١٩٤٠ | ١,٥٢٥,٠٠٠ | ٣٧٥,٠٠٠ | ٣٢,٦ |
| ١٩٥٠ | ٢,٣٥٠,٠٠٠ | ٨٢٥,٠٠٠ | ٥٤,٠ |
| ١٩٦٠ | ٣,٧٤٧,٠٠٠ | ١,٣٩٧,٠٠٠ | ٦٠,١ |
| ١٩٧٠ | ٥,٧٠٠,٠٠٠ | ١,٩٥٣,٠٠٠ | ٥٤,٠ |
| ١٩٨٠* | ٨,٧٧٨,٠٠٠ | ٣,٠٧٨,٠٠٠ | ٥٤,٠ |
| ١٩٩٠* | ١٣,٤٠٠,٠٠٠ | ٤,٦٢٢,٠٠٠ | ٥٤,٠ |
| ٢٠٠٠* | ٢٠,٦٠٠,٠٠٠ | ٧,٢٠٠ ,٠٠ | ٥٤,٠ |

* تنبؤ تقديري على أساس معدل زيادة معتدلة هي ٤,٥٪ سنوياً.

الجدول رقم ( ٩ )
المدن العشر الكبرى في الوطن العربي
تنبؤ تقديري للعام ٢٠٠٠

| المدينة* | حجم السكان عام ١٩٧٠ | حجم السكان عام ٢٠٠٠* |
|---|---|---|
| القاهرة الكبرى | ٥,٧٠٠,٠٠٠ | ٢٠,٦٠٠,٠٠٠ |
| بغداد الكبرى | ٢,٢٠٠,٠٠٠ | ١٢,٠٠٠,٠٠٠ |
| الاسكندرية | ٢,٠٠٠,٠٠٠ | ٧,٢٠٠,٠٠٠ |
| الدار البيضاء | ١,٤٠٠,٠٠٠ | ٥,٠٠٠,٠٠٠ |
| الجزائـــر | ١,٢٠٠,٠٠٠ | ٤,٨٠٠,٠٠٠ |
| بيروت الكبرى | ١,٠٠٠,٠٠٠ | ٣,٥٠٠,٠٠٠ |
| دمشق | ٨٥٠,٠٠٠ | ٣,٠٠٠,٠٠٠ |
| تونس | ٧٥٥,٠٠٠ | ٢,٣٠٠,٠٠٠ |
| حلب | ٦٠٠,٠٠٠ | ٢,٢٠٠,٠٠٠ |
| مدينة الكويت** | ٥٧٠,٠٠٠ | ٤,٥٠٠,٠٠٠ |
| المجموع | ١٦,٢٧٥,٠٠٠ | ٦٥,١٠٠,٠٠٠ |

* التنبؤ التقديري على أساس معدلات النمو التي سادت في الفترة (١٩٦٠–١٩٧٠).
** استخدمنا في التنبؤ التقديري للكويت معدل نمو ٧.٥٪ سنوياً وهو أقل من نصف المعدل السنوي الذي ساد في الستينات والذي لا نعتقد أنه سيستمر حتى سنة ٢٠٠٠. أما إذا استخدمنا المعدل الحالي وهو ١٨٪ سنوياً، فان تقدير سكان مدينة الكويت لسنة ٢٠٠٠ يصل الى حوالي ٩ ملايين، أي أكثر من أربعة أمثال سكان أقطار الخليج الحاليين مجتمعين.

ومع ترجيحنا لمعدل النمو الحضري المعتدل (٤,٥٪ سنوياً) فان المدن العربية الكبرى، وخاصة العواصم ستصل الى أحجام ضخمة في العقدين القادمين من القرن العشرين. ولا أدل على ذالك من نهج النمو السكاني لمدينة القاهرة –وهي أولى المدن العربية وأكبرها– لقد كان حجم القاهرة في أوائل القرن العشرين نصف مليون شخص. ولكن، كما يبين الجدول رقم (٨)، ضاعفت القاهرة عدد سكانها مع سنة ١٩٣٠، ثم ضاعفت نفسها مرة ثانية في العشرين

سنة التالية لتصل الى أكثر من ٢,٣ مليونين عام ١٩٥٠ ، ثم مرة ثالثة في أقل من عشرين سنة لتصل الى ٥,٧ ملايين عام ١٩٧٠ . ويصل حجم القاهرة الكبرى الآن الى أكثر من ٨ ملايين شخص . وإذا استمر معدل الزيادة الحالية كما هو ، فان حجم سكان القاهرة الكبرى سيصلون الى اكثر من ١٣ مليوناً في عام ١٩٩٠ ، والى أكثر من ٢٠ مليوناً في عام ٢٠٠٠ .

فاذا افترضْنا استمرار معدل النمو الذي ساد في عقد الستينات ، فان المدن الكبرى للوطن العربي ستنحو نفس منحى القاهرة في السنوات الباقية من هذا القرن ؛ وسنصبح في مواجهة تجمّعات حضرية ضخمة لم تشهد لها أي من مناطق العالم مثيلاً في مثل هذه الفترة القصيرة في عمر الشعوب . ويبين الجدول رقم(٩) التنبؤات التقديرية للمدن العشر الكبرى في الوطن العربي عام ٢٠٠٠ . ومنها يتضح أن بغداد يمكن أن تصل الى ١٢ مليوناً ، والاسكندرية الى سبعة ملايين ، وكل من الدار البيضاء والجزائر الى حوالي خمسة ملايين لكل منهما . كذلك ستتخطى كل من دمشق وتونس والكويت الثلاثة ملايين. فمن الصعب على عقولنا تصور استمرار معدل الزيادة السنوية لمدينة الكويت .

على أية حال ، وأياكانت التقديرات التي نأخذ بها ، فان أغلبية سكان الوطن العربي (ما بين ٧٠ و٨٠٪ من جملة السكان) سيكونون من ساكني المدن عام ٢٠٠٠ . والسؤال هو : هل في ذلك فائدة أم ضرر؟ هل سيساعد ذلك على دفع عجلة التنمية الشاملة أو سيبطئ من حركتها؟ هل ستستطيع حكومتنا أن تدير هذه الكيانات الحضرية الضخمة وتضبط حركتها أم يمكن أن يفلت زمام الأمور منها؟ هذه الاسئلة وغيرها لا بد أن تأخذ مكاناً مركزياً في تفكير المخططين وصانعي القرارات في الوطن العربي .نحن نعلم يقيناً من الشواهد المعاصرة أن مجتمعات أكثر منا ثراء وتقدماً تكنولوجياً وتنظيمياً ، مثل الولايات المتحدة ، تواجه صعوبات جمّة في إدارة مدنها الكبرى . فكل من نيويورك وفيلادلفيا وكليفلاند ودتيرويت –وكلها مدن مليونية– تواجه الافلاس المالي وهو ما يهدد بانهيار أجهزة الخدمات والأمن الاجتماعي فيها في الوقت الحاضر. وقد كانت أزمة المدن الكبرى الاميركية احدى المسائل الرئيسية في حملة الانتخابات الرئاسية الاميركية عام ١٩٧٦ [٢٧] .

فضلاً على أننا لا نملك مثل ما تملك الولايات المتحدة من موارد مالية وتكنولوجية ، وليس لدينا ما لديها من تراث وخبرات متراكمة في إدارة المدن ، فان مشكلات مدننا ستكون أكثر تعقيداً . أولاً : لأن بعض المدن العربية ستتجاوز في أحجامها مدن الولايات المتحدة. وثانياً : لأن زيادة **التحضر** ( urbanization ) عندما لا تعني زيادة مواكبة في **الحضرية** ( urbanism ) والمصطلح الأول يعني زيادة حجم المدن نتيجة الهجرة المستمرة من الريف ، أي أنه مفهوم كمي يشير الى تغير التوازن العددي بين الريف والمدن لصالح الأخيرة . أما المصطلح الثاني ، **الحضرية** ، فهو يشير الى **اسلوب حياة** ( life-style ) وعقلية وقيم ومعايير سلوك معينة مثل : الانضباط ، وتقدير قيمة الوقت ، والمحافظة على النظام ، وتقبل الجديد ، والاقبال على تذوق الثقافة بمفهومها الواسع ، والانخراط في أعمال منتجة حقيقية ، والرغبة في الانجاز وما الى ذلك. والشاهد ، كما دلت معظم الدراسات الميدانية لسكان المدن العربية

في السنوات الأخيرة ، هو أن نسبة كبيرة منهم لا تتوفر فيهم معظم هذه السمات ، بل ، بالعكس ، ما يزالون يتصفون باسلوب وخصائص الحياة الريفية والبدوية والقبلية رغم اقامتهم في المدن[٢٨] . ويطلق البعض على هذه الظاهرة اصطلاح **ترييف** ( ruralization ) أو **بدونة** ( bedoiunization ) المدن العربية . وقد نتج ذلك في نظرنا من جراء معدلات الهجرة العالية في فترة زمنية وجيزة لم تسمح بعمليات صهر ودمج المهاجرين في الحياة المدينية الحديثة أو امتصاصهم في القطاعات الاقتصادية المتطورة ؛ وهو الأمر الذي كان يمكن أن يكسبهم اسلوب الحياة **الحضرية** ( urbanism ). بدلاً من ذلك كان عدد المهاجرين من الضخامة بحيث تمركزت أعداد كبيرة من نفس المناطق الريفية في مكان واحد بالمدن التي هاجروا اليها ، وخلقوا ترتيبات معيشية في هذه المدن أقرب الى الأنماط التي تركوها وراءهم في مواطنهم الأصلية . وقد جعل ذلك من عملية امتصاصهم وصهرهم وتغيير قيمهم ومعاييرهم السلوكية بما يتفق مع متطلبات المدينة الحديثة أموراً بالغة الصعوبة .

والخطر الكامن والذي يمكن أن يتفجر في المستقبل ، رهنٌ بنجاح أو فشل الحكومات العربية في فهم ديناميكية العلاقة الجدلية المعقدة بين ريف الوطن العربي ومدنه . فغياب مثل هذا الفهم يترتب عليه غياب استراتيجية مستنيرة لمواجهة تحديات المستقبل . ان العنصر الاساسي في نجاح أي استراتيجية حضرية لا يبدأ في المدن وإنما في الريف . فاذا لم يكن هناك استراتيجية لتنمية الريف فان طوفان المهاجرين سيستمر . وما لم يتم امتصاص هذا الطوفان واستيعابه في القطاعات الانتاجية والخدمية الحديثة فانه سيكثف من الحصار البروليتاري حول المدن العربية . وسيزداد هذا الحصار احكاماً وغضباً مع مولد جيل آخر من أبناء المهاجرين في الأحياء المعدمة ، جيل تشتدّ لديه التطلعات في حياة أفضل وترتفع لديه الاحباطات في تحقيق أحلامه . وهذه باختصار هي معادلة الانفجار . وقد رأينا –كما قلنا أعلاه– بوادر فعل هذه المعادلة في انتفاضة الجياع ، التي اجتاحت المدن المصرية الكبرى من الاسكندرية الى أسوان في كانون الثاني يناير ١٩٧٧ . وهذا هو التحدي . ونوع الاستجابة –كما علمنا أرنولد توينبي– هو الذي يمكن أن يقرر مستقبل حضارتنا في هذا الجزء من العالم .

## الهوامـــش

(١) اعتمدنا في هذا الجزء على دراسة سابقة لنا منشورة في :

— Saad Eddin Ibrahim, "Population of the Arab World: An overview" in S.E. Ibrahim and N.S. Hopkins (eds), *Arab Society in Transition* (Cairo: American University in Cairo Press, 1977) pp.303-322.

(٢) لأخذ فكرة عن نظرية التحول الديموغرافي بمراحلها الثلاث أنظر :

— Warren Thompson and David Lewis, *Population Problems* (New York: McGraw Hill, 1965) pp.401-407.

(٣) نفس المرجع المشار اليه أعلاه ، ص ص ٤٠١–٤٠٧ ، وص ص ٣٧–٥٦

(٤) انظر دراسة في هذا العدد أصدرها مكتب اليونيسكو الاقليمي في البلاد العربية :

— *Population, Education, and Development in the Arab Countries* (Cairo: UNESCO Regional office, 1976) pp.18-22.

(٥) اعتمدنا في هذا الجزء وما يليه على دراسة سابقة لنا مقدمة لمؤتمر الامم المتحدة الاقليمي الأول لغرب آسيا (بيروت، ١٩٧٤)، ومنشورة في :

— Saad Eddin Ibrahim, "Urbanization in the Arab World," in S.E. Ibrahim and N.S. Hopkins (eds.) *Arab Society in Transition*, op. cit. pp.360-389.

(٦) حول طبيعة المدن العربية الاسلامية في التاريخ الوسيط، انظر :

— Ira Lapidus (editor), *Middle Eastern Cities* (Berkeley: University of California Press, 1969).

(٧) كمثل لدمج الأقطار العربية في النظام الاقتصادي العالمي ابتداء من القرن التاسع عشر انظر :

— Charles Issawi, *Egypt in Revolution: An Economic Analysis* (London: Oxford University Press, 1963) pp.18-31.

(٨) كمثل لعملية الاستعمار الاستيطاني في المغرب أنظر دراسة لنا ستنشر عام ١٩٧٩ :

— Saad Eddin Ibrahim, *Rural-Urban Migration in Morocco*, Cairo: The Cairo Papers in Social Science, The American University in Cairo. 1979).

(٩) لقد عالجنا أثر هذا التغير غير المتوازن في بحث بعنوان «نحو نظرية سوسيولوجية للتنمية الشاملة» منشور في كتاب **استراتيجية التنمية الاقتصادية في مصر** (القاهرة : الهيئة القومية للكتاب، ١٩٧٨) ضمن أبحاث المؤتمر الثاني للاقتصاديين المصريين الذي عقد في آذار ــ مارس، ١٩٧٧ ؛ وظهر نفس البحث في مجلة **دراسات عربية**، عدد تموز ــ يوليو، ١٩٧٧.

(١٠) حول تأثير دمج الاقطار العربية في الاقتصاد العالمي في نمو المدن وخاصة الساحلية منها، انظر :

— Charles Issawi, "Economic Changes and Urbanization in the Middle East" in Ira Lapidus (ed.), *Middle Eastern Cities*, op. cit. pp.116-120.

وحول مقولة التبعية الاقتصادية وتأثيرها على مدن العالم الثالث عموماً، انظر :

— Ronald H. Chilcote, "Dependency: A critical Synthesis of the Literature", and Samir Amin, "Underdevelopment and Dependence in Black Africa — Origins", both in Janet Abu-Lughod and Richard Hay, Jr., *Third World Urbanization*, (Chicago: Maaroufa Press, 1977) pp.128-139, and 140-150, respectively.

(١١) في تصوير هذا التمايز بين الأحياء الأوروبية والأحياء الوطنية في مدن العالم العربي وغيره من مدن العالم الثالث أنظر :

— Frantz Fanon: *The Wretched of the Earth* (New York: Grove Press, 1965), p.39.

(١٢) اعتمدنا في هذا الجزء على دراسة سابقة لنا هي :

— Saad Eddin Ibrahim, "Urbanization in the Arab World" in Ibrahim and Hopkins, *Arab Society in Transition*, op. cit., pp.361-364.

(١٣) كنموذج لهذا النمط المعيشي في الوطن العربي في الوقت الحاضر، انظر :

— Saad Eddin Ibrahim and Donald P. Cole, *Saudi Arabian Bedouin* (Cairo: Cairo Papers in Social Science, American University in Cairo, Vol. one, Monograph 5, 1978).

(١٤) كان فيلكس أويرباخ ( Felix Awerbach ) أول من اهتدى الى قاعدة «الحجم والمرتبة» خلال دراسته للمدن الالمانية عام ١٩١٣. ولكن ألفرد لوتكا هو أول من عبر عنها في شكل معادلة رياضية عام ١٩٢٥، انظر :

-- Alfred Lotka *Elements of Physical Biology* (Baltimore: Williams and Wilkins, 1925), pp.306-307.

(١٥)

— Kingsley Davis, *World Urbanization 1950-1970* (Berkeley: University of California Press, Vol. I, 1969).

(١٦) في علاقة التحضر بالتحديث والتنمية الاقتصادية والاجتماعية، انظر :

— Saad Eddin Ibrahim, "over-urbanization and under-urbanism" in *International Journal of Middle Eastern Studies*, Vol. V, No. 1, (January 1975).

(١٧)

— Saad Eddin Ibrahim, "urbanization in the Arab World" in Ibrahim and Hopkins (eds.) *Arab Society in Transition*, op. cit., p.373.

(١٨) نفس المرجع المشار اليه أعلاه، ص٣٧٣.

(١٩) نفس المرجع المشار اليه أعلاه، ص٣٧٤.

(٢٠) هذا التقدير مبني على نتائج بحث ميزانية الاسرة بالعينة لعام ١٩٧٥/١٩٧٤ في مصر، الجهاز المركزي للتعبئة والاحصاء، القاهرة، ١٩٧٦.

(٢١) - UNESCO Regional Office for Education in the Arab Countries, *Trends, Causes, and Consequences of Rural-Urban Migration in Iraq* (Beirut, 1977); *Rural-Urban Migration in Morocco* (Beirut, 1978).

(٢٢) - Saad Eddin Ibrahim "*urbanization in the Arab World*" in Ibrahim and Hopkins(eds.) *Arab Society in Transition*, op. cit., p.389 (footnote 6)

في عام ١٩٥٠، كانت بغداد تضم حوالي ٧٠٪ من كل مصانع العراق؛ وكانت الاسكندرية تستحوذ على ٢٥٪ من كل المشروعات الصناعية في مصر، و٢١٪ من كل أجهزة الهاتف، و١٣٪ من كل أجهزة التليفزيون في الستينات.

(٢٣) في تصدير هؤلاء المهاجرين غير الانتقائيين، انظر:

- Daniel Lerner, *The Passing of Traditional Society: The Modernization of the Middle East* (Glenco: The Free Press, 1958).

- Janet Abu-Lughod, "Varieties of Urban Experience: Contrast, Coexistence, and Coalescence in Cairo" in Ira Lapidus, *Middle Eastern Cities*, op. cit., pp.159-187.

(٢٤) الأرقام الواردة في هذه الفقرة وما يليها مأخوذ عن: **الوطن العربي عام ٢٠٠٠** (بيروت: مؤسسة المشاريع والانماء العربية، ١٩٧٥) ص ص ٢٢-٢٤، ص ص ٣٢-٣٣.

(٢٥) انظر دراسة قنا بها لحساب الحكومة العراقية بعنوان: **اعادة التوزيع الجغرافي للسكان والحضر والطاقة البشرية العالية** (بغداد: وزارة التخطيط بالجمهورية العراقية، مشروع الطاقة البشرية العالية، ١٩٧٥).

(٢٦) انظر تقييماً وتحليلاً لجهودات الحكومة المصرية في هذا الصدد:

- Saad Eddin Ibrahim, "Population Pressure and Desert Development in Egypt", a paper submitted to the *Cairo International Workshop for the Application of Science and Technology for Desert Development*, Cairo, September 9-15, 1978.

(٢٧) سعد الدين ابراهيم: **الانتخابات الامريكية وأزمة الشرق الأوسط** (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، ١٩٧٦).

(٢٨) أنظر تلخيصاً لهذه الدراسات في:

- J. Gulick, "Village and City: Cultural Continuities in Twentieth Century Middle Eastern Cultures" in Ira Lapidus, *Middle Eastern Cities*, op. cit., pp.122-158.

# مستقبل الديمقراطية في الوطن العربي

د. عدنان إسكندر

## تمهيد

ان البحث في موضوع الديمقراطية في الوطن العربي يواجه بعض العقبات التي لا بد من الاشارة اليها ولو باختصار. فهو بالدرجة الأولى قد يثير بعض الحساسيات ويسبب بعض الاحراج، ولكن ذلك لن يثنينا عن معالجة الموضوع بصراحة وموضوعية.

المشكلة الثانية التي يواجهها أي باحث في هذا الموضوع هي صعوبة التعميم بسبب اختلاف الأوضاع بين الدول العربية بشكل لا يسمح بتعميم التحليلات والاستنتاجات على جميع هذه الدول دون الحد من دقتها وواقعيتها. ولكن بالنسبة لموضوع الديمقراطية بالذات وبقطع النظر عن اختلاف الأوضاع بين الدول العربية، فان هذه الدول جميعاً باستثناء لبنان الذي يشكل حالة خاصة، تعتمد أنظمة حكم سلطوية ( authoritarian ) تتعارض مع المفهوم الديمقراطي. وهذا الوضع ينطبق على غالبية الدول الناشئة في العالم.

والصعوبة الأخيرة في بحث موضوع الديمقراطية في الوطن العربي هي ان علم السياسة لم يظهر اهتماماً كافياً بالمشاكل السياسية في الدول الناشئة إلاّ مؤخراً. فعلم السياسة كان حتى أمد قريب –اواخر الخمسينات وأوائل الستينات– يركز اهتمامه بالدرجة الأولى على الانظمة السياسية الكلاسيكية في الدول الغربية. ولكن، بعد الحرب العالمية الثانية ونتيجة لاستقلال عدد كبير من دول العالم الثالث، وللأهمية المتزايدة لهذا العالم، ونتيجة لظهور انظمة سياسية جديدة في معظم هذه الدول تختلف اختلافاً اساسياً عن الأنظمة الغربية، ونظراً للصعوبات العديدة التي تواجهها الدول الناشئة في تحديث مؤسساتها السياسية وتطويرها، أخذت هذه الدول وتجاربها السياسية، تستأثر بقسط كبير من اهتمام علماء السياسة وعنايتهم. وقد

أدى هذا الاهتمام المتزايد بالمشاكل السياسية للدول الناشئة الى مزيد من التفهم للعوامل الرئيسية التي تؤثر في عملية التغيير السياسي كما ادّى الى كثير من الجدل حول مشاكل الانظمة السياسية في العالم الثالث ومدى ملاءمتها لمتطلبات التطوير السياسي والاقتصادي والاجتماعي. وهكذا نرى أن عملية التطور السياسي في الدول الناشئة لا تزال تفتقر الى متابعة الدراسة والبحث في مختلف جوانبها قبل التوصل الى نتائج ثابتة ونهائية في هذا الخصوص.

**مفهوم الديمقراطية**

ان ما يسمى بنظام الحكم الديمقراطي بمفهومه العصري والسائد حالياً في بلدان أوروبا الغربية – بما فيها اسبانيا والبرتغال اللتان انضمتا مؤخراً الى مجموعة الدول الديمقراطية بالرغم من تعثر تجربة التحول الديمقراطي في البرتغال– وأميركا الشمالية وأوستراليا ونيوزيلندا، هو نتيجة عملية تطور وتغيير متواصلة منذ القرن السادس عشر تقريباً حتى يومنا هذا. فالدولة الديمقراطية الحديثة برزت الى الوجود في القرن التاسع عشر، نتيجة لتأثير الثورة الصناعية والثورة الفرنسية وغيرها من الثورات في أوروبا، على الدولة القومية المستقلة التي نشأت في أوروبا خلال القرنين السادس عشر والسابع عشر، على اثر الحركة الاصلاحية في الكنيسة وعصر النهضة والتنوّر[1]. والفكر الديمقراطي في أولى مراحله كان يتجلّى في الفكر الليبرالي السياسي الذي شدّد على قضايا الحريات والمساواة السياسية وحكم القانون. وقد استعمل كسلاح للطبقة الوسطى في نضالها للحصول على حق المشاركة السياسية الذي كان محصوراً الى حد كبير في الفئات الأرستقراطية والدينية. وقد اقترن الفكر الليبرالي السياسي بالليبرالية الاقتصادية التي كانت سائدة خلال الثورة الصناعية والتي شدّدت على الرأسمالية والحرية الاقتصادية كوسيلة للتصنيع والتقدم الاقتصادي. وخلال النصف الثاني من القرن التاسع عشر بدأت تظهر وتتعمق المساوئ الاقتصادية والاجتماعية الناجمة عن الثورة الصناعية ونظام الاقتصاد الحر؛ مما أدّى إلى ظهور الأفكار، والحركات الاشتراكية التي تنادي بالمساواة والاصلاح في المجالات الاجتماعية والاقتصادية. وقد أدركت الدولة الديمقراطية ان الحرية والمساواة السياسية لا يمكن أن تتحققا في ظل نظام اقتصادي حر يؤدي إلى الاحتكار وتمركز رأس المال وفروقات مادية حادة في المجتمع. وبدأت الدول الديمقراطية تتجه نحو تطبيق المبادئ الاشتراكية في سبيل تحقيق عدالة اجتماعية واقتصادية. وقد اكتمل هذا التحول إلى حد كبير خلال هذا القرن مما اكسب الديمقراطية بعداً ومضموناً جديدين يؤكدان النواحي الاجتماعية والاقتصادية بقدر تأكيدهما للنواحي السياسية. ويمكن القول ان المضمون الاجتماعي والاقتصادي لمفهوم الديمقراطية قد طغى إلى حدّ ما على المضمون السياسي. فاذا اعتمدنا هذا المفهوم الشامل بأبعاده السياسية والاجتماعية والاقتصادية يمكن القول ان التطور الديمقراطي لم يكتمل حتى يومنا هذا، مع العلم أن الأنظمة الديمقراطية في العالم تختلف في مدى نجاحها من بلد إلى آخر ولكنها تتفق إلى حد كبير حول المفهوم الاساسي للديمقراطية والذي يتضمن العناصر التاليـة : ضمان الحريات؛

المساواة والمشاركة السياسية ؛ تقييد السلطات الحكومية بموجب دستور ؛ تطبيق حكم القانون والمساواةأمام القانون ؛ العدالة الاجتماعية والاقتصادية.

لقد لاقت الافكار الديمقراطية قبولاً ورواجاً خاصةً في أواخر القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين ، مما شجع على الاعتقاد بانها سوف تسود مختلف انحاء العالم. غير ان التطورات التي يشهدها العالم خلال هذا القرن في اسبانيا والمانيا وايطاليا وفي العالم الثالث قد خيبت آمال الكثيرين وأثارت تساؤلات حول مستقبل الديمقراطية بشكل عام. ولكن ، بالرغم من الصعوبات التي تواجه الديمقراطية ، وبالرغم من أن الدول الديمقراطية اليوم تمثل أقلية بين دول العالم ، فان الأفكار الديمقراطية قد انتشرت بشكل واسع ولاقت تجاوباً شعبياً لا يمكن تجاهله في عصر يعتبر عصر الجماهير الشعبية. فالديمقراطية على حد قول العالم الاقتصادي المعروف غالبريث هي «كالعائلة والحقيقة ونور الشمس وفلورنس نايتنغيل ، لا يمكن أن تكون موضع شك»[٢].

وهكذا نجد ان معظم السياسيين حتى في الدول غير الديمقراطية يجدون أنفسهم مضطرين لطرح شعار الديمقراطية والمناداة بها كهدف أساسي في محاولة لتأمين حد أدنى من التأييد أو القبول الشعبي اللازم لاضفاء نوع من الشرعية على نظام حكمهم. والمشكلة الكبرى التي تواجهها الدول الناشئة ومنها الدول العربية ، هي كيفية التوفيق بين الانظمة غير الديمقراطية السائدة فيها وبين التيارات والأفكار الديمقراطية المنتشرة على نطاق شعبي واسع. وما يجري في ايران اليوم هو دليل واضح على صعوبة الاستمرار في التوفيق بين هذين الاعتبارين المتناقضين.

## التجربة الديمقراطية في الوطن العربي

خلال القرن التاسع عشر بدأت الافكار الديمقراطية بالتسرب من الغرب الى البلاد الأخرى ، ومنها البلاد العربية التي كانت جزءاً من الدولة العثمانية. وقد اضطرت الدولة العثمانية تحت ضغط الدول الأوروبية الى اجراء اصلاحات وتغييرات في نظام الحكم كان من نتيجتها اصدار أول دستور سنة ١٨٧٦ تضمّن قيوداً هامة على الحكم المطلق الذي كان يمارسه السلطان. ولكن السلطان ما لبث ان علق الدستور بعد سنتين من اصداره وبقي هذا التعليق حتى خلع السلطان عبد الحميد واعادة اصدار الدستور بعد اجراء بعض التعديلات عليه سنة ١٩٠٩[٣]. ولكن هذه الفترة الدستورية لم تستمر طويلاً بسبب الحرب العالمية الثانية وانهيار الدولة العثمانية ووضع بعض البلاد العربية تحت الانتداب البريطاني أو الفرنسي.

وكان من الطبيعي أن تتغلغل الفكرة الدستورية في البلاد العربية حيث أصبح نظام الحكم الدستوري مطلباً لعدد من الفئات السياسية بينما رأت فيه بريطانيا وفرنسا نوعاً من التبرير للاستعمار الغربي في البلاد العربية التي كانت تطمح الى تحقيق الاستقلال والوحدة حسب وعود الحلفاء خلال الحرب العالمية الأولى.

وهكذا بدأت في العالم العربي على اثر هذه الحرب وعلى اثر فرض الانتداب الأجنبي، المرحلةُ الدستورية التي تميزت بوضع دستور أو قانون اساسي في كل من مصر (سنة ١٩٢٣)، والعراق (سنة ١٩٢٥)، ولبنان (سنة ١٩٢٦)، وسورية (سنة ١٩٣٠)، وشرق الاردن (سنة ١٩٢٨)، وبالرغم من أن هذه الدساتير، التي جرى تعديلها بمناسبات عديدة، كانت مختلفة كثيراً، إلاّ انها جميعها كانت مستوحاة من النظم الغربية، وحاولت ان تطبق ولو على نطاق محدود، بعض المبادئ والاساليب الدستورية الغربية، كالحد من سلطة الحكومة وضمان بعض الحريات وايجاد نوع من النظام الانتخابي التمثيلي. ويمكن القول ان الدستورين اللبناني والسوري كانا أقرب هذه الدساتير الى المفهوم الدستوري الصحيح وحاولا ايجاد نظام حكم برلماني شبيه بالنظام البرلماني الفرنسي.

وفي اعقاب الحرب العالمية الثانية بدأت معظم هذه الانظمة الدستورية بالسقوط تحت وطأة الاحداث في المنطقة العربية وقبل أن يتاح المجال لقدرة الديمقراطية الدستورية ان تنمو وتتعمق. ولا شك بان المشكلة الفلسطينية وفشل الانظمة العربية في التصدي لها قد تسبّبا الى حد بعيد في انهيار كثير من انظمة الحكم بقطع النظر عمّا اذا كانت ديمقراطية ام لا. وإذا القينا نظرة على الوطن العربي اليوم وجدنا انه لم يبقَ من هذه الانظمة الدستورية إلاّ النظام اللبناني الذي يمر حالياً في أزمة مستعصية تثير تساؤلات جديّة حول امكانية استمراره في شكله الحالي.

ان دراسة المرحلة الدستورية الديمقراطية -اذا صح التعبير- التي مرّت فيها بعض الدول العربية، تشير الى بعض الحقائق الأساسية في هذا المجال:

أولاً: من المفارقة الكلام عن الديمقراطية في ظل حكم استعماري، لان هنالك تناقضاً اساسياً بين الديمقراطية التي تنادي بالحرية والمساواة السياسية والاقتصادية والاجتماعية وبين الحكم الاستعماري الذي يقوم على مبدأ اخضاع الشعوب لسلطة اجنبية واستغلال مواردها وثرواتها والابقاء على تخلفها فالهدف الاساسي لأي حكم استعماري هو في النتيجة تحقيق مصالحه وخدمة مآربه وليس تحقيق رغبات وأماني المجتمع الذي يحكمه.

ثانياً: ان النظم الدستورية التي طبقت في العالم العربي لم تكن ديمقراطية إلاّ بمعنى محدود جداً. فهي لم تسمح بالحريات والمشاركة السياسية إلاّ على نطاق ضيّق، وأبقت السلطة السياسية في أيدي الفئات التقليدية. أما في المجال الاقتصادي والاجتماعي فقد فشلت هذه الانظمة في تحقيق أي تقدم يذكر نحو العدالة والمساواة. لا بل يمكن القول ان بعض الفروقات والمشاكل الاقتصادية والاجتماعية قد تفاقمت في ظل هذه الانظمة. حتى في لبنان الذي كان يعتبر نظامه أقرب هذه الانظمة الى النموذج الديمقراطي الغربي فاننا نجد انه لم يؤدِ الى تمثيل حقيقي لارادة الجماهير أو لاشراك فئات جديدة في العمل السياسي. فالقوى

المهيمنة على المسرح السياسي في لبنان تنحصر في الاقطاع السياسي والعائلات التقليدية وبعض القوى الرأسمالية الجديدة التي برزت في ظل النظام الاقتصادي الرأسمالي الذي شجع على نشوء هذه القوى وتزايد نفوذها كما أدى الى ازدياد حدّة بعض المشاكل الاقتصادية والاجتماعية. ولا شك بان هذا الوضع هو أحد الأسباب لنشوب الأزمة اللبنانية(٤). ان ما يسمى بالنظام الديمقراطي في لبنان اقتصر على ناحية ايجابية هي ضمان الحريات والسماح بممارستها. وتجدر الاشارة الى ان تأمين الحريات في لبنان كان في بعض الاحيان نتيجة لضعف الدولة وعدم تمكنها من فرض سيطرتها على جميع الفئات في المجتمع اللبناني، بينما كان في أحيان أخرى محاولة من الدولة لصرف نظر اللبنانيين عن مساوئ النظام العديدة. وتبدي بعض الفئات اللبنانية اليوم قلقاً جدياً على مصير الحريات في هذا البلد. فهنالك اعتقاد بان كثيراً من الدول العربية قد ضاقت ذرعاً بجو الحرية في لبنان الذي يسبب لها احراجاً ومتاعب وهي تفضل ان ينشأ في لبنان نظام سياسي اكثر انضباطاً وأقل حرية بحيث يكون أكثر تجانساً وتلاؤماً مع بقية الانظمة العربية. ويعتقد البعض ان هذه المشكلة تشكل أحد الجوانب المهمة للأزمة اللبنانية.

ثالثاً: ان الديمقراطية الدستورية كانت في نظر الكثير من الفئات العربية وسيلة لتحقيق امانيها في الاستقلال والسيادة أكثر مما كانت وسيلة لترسيخ الديمقراطية وتعميم فوائدها السياسية والاقتصادية والاجتماعية(٥).

رابعاً: ان سقوط الانظمة الدستورية في العالم العربي بعد عجزها وفشلها قد ولّد انطباعاً وقناعة لدى الجماهير بان الحرية لا بد أن تؤدي الى العجز والفساد والفوضى وان الديمقراطية والحكم الصالح الفعال ضدّان لا يجتمعان، مع كل ما يترتب على هذا التصور الخاطئ من محاذير بالنسبة لمستقبل الديمقراطية في الوطن العربي.

على ضوء ما تقدم يمكن القول ان الديمقراطية الدستورية، كما طبقت في بعض البلدان العربية بعد الحرب العالمية الأولى، لم تفشل بسبب أي خلل أو نقص في النظام الديمقراطي بحد ذاته، ولكن بسبب الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية في الوطن العربي. فالنظم والاساليب الديمقراطية بمفهومها الغربي والتي نشأت وتطورت في الغرب خلال فترة طويلة من الزمن لا يمكن أن تؤدي الى نفس النتيجة في بيئة عربية تختلف كل الاختلاف عن البيئة الغربية بتاريخها وقيمها ومؤسساتها. ان نجاح الديمقراطية يتوقف على معطيات وشروط عديدة لم تكن متوفرة في المجتمع العربي، لذلك لا يصح القول بان الديمقراطية قد فشلت في الوطن العربي. وسوف نحاول ان نعرض فيما يلي وباختصار الاسس السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي لا بد منها لقيام حكم ديمقراطي سليم ومدى توفرها في المجتمع العربي.

(أ) الوضع السياسي :

لقد ذكرنا سابقاً أن الأنظمة الديمقراطية في العالم الغربي كانت تتويجاً لعملية التطور السياسي. ونشأت على أثر قيام الدولة المستقلة العلمانية المطلقة. فالديمقراطية هي في الواقع أحد مظاهر التقدم السياسي، وليست سبباً له. ويجزم الكثيرون من علماء السياسة بأن الأنظمة الديمقراطية لا يمكن أن تنجح إلاّ إذا توفر لها حد أدنى من التطور والتقدم السياسي. وتجربة العالم الغربي تؤيد إلى حد كبير صحة هذه النظرية. فالمصاعب التي واجهت ولا تزال تواجه الأنظمة الديمقراطية في اسبانيا والبرتغال واليونان والهند مثلاً هي نتيجة لعدم بلوغ المستوى المطلوب من التطور السياسي؛ بينما نجاح الأنظمة الديمقراطية في أميركا وبريطانيا يعود إلى مستوى النضوج والتقدم السياسي في هذين المجتمعين والذي شكل أرضية صالحة لتطبيق الأساليب الديمقراطية.

ان الدول العربية بالمقارنة لا تزال في أولى مراحل تطورها السياسي حيث تشكل عملية بناء الدولة التحدي الاساسي لها. فالتطور السياسي وبناء الدولة هما حجر الاساس لأي تطور آخر في المجتمع، ويجب بالتالي ان يحظيا باهتمام اكثر مما نالاه حتى الآن. ان معظم الدراسات التي تعنى بقضية التحديث والتنمية في الوطن العربي قد حصرت اهتمامها في الدرجة الأولى بمشاكل التطوير الاقتصادي وأهملت الى حد كبير قضية التطوير السياسي. ومن المؤسف القول ان الجو السائد في معظم الدول العربية اليوم لا يشجع كثيراً على دراسة هذا الموضوع بحرية وتجرّد.

من الصعب جداً تحديد المقاييس التي يمكن اعتمادها لتحديد مدى التحديث والتطور السياسي في الدول الناشئة. ولكن معظم الدراسات حول هذا الموضوع تشير الى ان عملية التطور السياسي تتم من خلال عدّة مراحل اساسية. وهذه المرحلية قد تختلف بتفاصيلها من بلد الى آخر، ولكنها تنطبق في الجوهر على اكثر الدول الناشئة وتشمل الخطوات الاساسية التالية[٦] : تحقيق الاستقلال؛ بناء الوحدة الوطنية للمجتمع؛ بسط سلطة الدولة على جميع مرافق المجتمع وفئاته؛ فصل الدين عن الدولة؛ بناء مؤسسات الدولة من وزارة وبرلمان وقضاء وجيش وادارة؛ الخ... وتحديد ادوارها واختصاصاتها واساليب عملها؛ انتقال السلطة السياسية من الطبقة التقليدية الحاكمة الى قيادات جديدة؛ تحقيق الحرية والمساواة في المجالات السياسية والاجتماعية والاقتصادية.

على ضوء هذا التحديد المبسط والمختصر جداً لعملية التطور السياسي بشكل عام يتّضح ان هنالك تفاوتاً بين مختلف الدول العربية بالنسبة لمدى تطورها السياسي. ولكن، حتى الدول العربية الاكثر تقدماً، والتي قطعت شوطاً مهماً في تثبيت سلطة الدولة وبسطها وازالة الطبقات السياسية التقليدية والتخفيف من الفروقات الاقتصادية والاجتماعية، لم تتمكن بعد من تطوير مؤسسات الحكم واجهزته بالشكل المطلوب،

او من تحقيق مشاركة سياسية لمختلف فئات المجتمع ، أو من تطبيق الاساليب الديمقراطية التي تؤمن الحريات العامة. فمن الواضح ان الدول العربية ، بشكل عام ، لم تستكمل بعد عملية بناء الدولة ، وليس بامكانها بالتالي القفز الى مرحلة الديمقراطية وهي المرحلة الاخيرة والاكثر تقدماً وصعوبة في عملية التطوير السياسي وبناء الدولة.

ولا يمكن البحث في قضية التطور السياسي في الوطن العربي دون الاشارة الى حركة الانبعاث الاسلامي في الدول الاسلامية في مختلف انحاء العالم والتي أدت الى تصاعد دور الاسلام وتأثيره كقوة سياسية. فالبعض يرى في هذا الانبعاث الذي يدعو الى اعتماد الشريعة الاسلامية كقانون اساسي للحكم ، تياراً محافظاً يشكل عقبة في طريق التحديث السياسي وفصل الدين عن الدولة وبالتالي بناء الدولة الديمقراطية العصرية. ولكن التطورات الحالية في ايران تشير الى ان القوى الاسلامية التي اخذت تعمل على ازالة الحكم الديكتاتوري للشاه وتأمين الحريات السياسية بعد وصولها الى الحكم ، قد تشكل في بعض الاحيان حركة تحرر سياسي تضغط باتجاه التغيير والتقدم. ويعتقد البعض الآخر ان الانبعاث الاسلامي في الدول العربية يمثل محاولة من قبل بعض الانظمة الاسلامية المحافظة لتأمين نوع من الشرعية لنظام الحكم فيها الذي لا يستند الى قاعدة شعبية كافية لتأمين استقراره. ويبدو هذا الرأي أكثر واقعية بالنظر الى الموقف الذي اتخذته بعض الدول العربية الاسلامية المحافظة كالسعودية ودول الخليج العربي بالنسبة لاحداث ايران. فعندما اصطدمت مصلحة النظام في بلد اسلامي كايران مع الحركة الاسلامية الشعبية اتخذت تلك الدول موقفاً مؤيداً لنظام الشاه.

**(ب) الوضع الاجتماعي:**

ان تجارب الدول المتقدمة والناشئة تشير بوضوح الى ان الوحدة الوطنية للمجتمع هي شرط اساسي ليس فقط للحكم الديمقراطي بل لأي حكم عصري صحيح. فبالرغم من وحدة اللغة والدين ، فان بعض الدول العربية لا تزال تشكو من الخلافات والانقسامات الحادة في مجتمعاتها الناتجة عن عوامل مختلفة من طائفية أو عنصرية أو قبلية أو جغرافية. وقد شجع الحكم الاستعماري في كثير من الاحيان هذه الانقسامات واستغلها في سبيل بسط سيطرته وتوطيدها.

والمجتمعات العربية كغيرها من المجتمعات التقليدية ، تتميز بوجود ما يسمى بالمؤسسات الاولية ( Primary ) التي تعتمد على الولاءات والاعتبارات التقليدية كالعائلة والطائفة والقبيلة ، الخ... بينما المجتمعات العصرية تتميز بوجود الفئات الثانوية (Secondary) التي تنشأ بسبب الجهود والولاءات الطوعية لأفرادها كالاحزاب السياسية والنقابات العمالية والمجتمعات المهنية وغيرها.

ويكفي ان نأخذ مثل لبنان اليوم ، وبعد أكثر من ثلاثين عاماً من الاستقلال ، لنتبين خطورة هذه

المشكلة وصعوبة معالجتها والنتائج الوخيمة التي يمكن أن تؤدي لها. وفي العراق أيضاً كادت الحرب الأهلية أن تؤدي الى تقسيم البلد، ولا يمكن حتى الآن الجزم بان مشكلة الأكراد قد حلت بشكل نهائي. وهنا يمكن الاشارة إلى ان بعض الدول المتقدمة كبلجيكا وكندا تعاني اليوم من انقسامات تشكل تهديداً لوحدتها الوطنية.

ان تحقيق حد أدنى من الولاء الوطني للدولة من قبل جميع فئات المجتمع، وحد أدنى من الاتفاق بين مختلف هذه الفئات على المشاكل الاساسية التي تواجه الحكم هو شرط اساسي لبناء الدولة وتطويرها.

بالاضافة الى الانقسامات العميقة التي تنتج عن تفشي المؤسسات الأولية في المجتمع، فان هذه المؤسسات هي بطبيعتها وتركيبها سلطوية ( authoritarian ) تعتمد على مبدأ حصر السلطة وتركيزها وعدم السماح بالمشاركة من قبل الاعضاء. ان هذا النوع من التنظيم الاجتماعي التقليدي والقيم والمفاهيم التي ترافقه تتناقض بشكل أساسي مع المفاهيم والاساليب الديمقراطية. وباختصار، يمكننا القول بان تاريخ العرب السياسي والاجتماعي تغلب عليه المفاهيم والتقاليد والاساليب غير الديمقراطية التي لا يمكن تغييرها وتطويرها بسرعة لتتلاءم مع الانظمة الحديثة.

**(ج) الوضع الاقتصادي:**

لقد ذكرنا سابقاً بأن الديمقراطية كانت الى حد كبير ايديولوجية الطبقة الوسطى التي نشأت اثر الثورة الصناعية والتغييرات الجذرية التي أحدثتها هذه الثورة في المجتمع والاقتصاد. فالطبقة الوسطى هي العمود الفقري للديمقراطية في الدول المتقدمة ولا يمكن أن نتصور إقامة حكم ديمقراطي في مجتمع لم تأخذ فيه الثورة الصناعية مجراها حتى اليوم. والعالم العربي يختلف كثيراً بالنسبة لمدى التصنيع وتطور الطبقة الوسطى فيه. فبعض البلدان العربية كمصر ولبنان وسورية أحرزت تقدماً ملموساً في عملية التصنيع بينما بعض البلدان العربية الأخرى لا تزال على عتبة العصر الصناعي.

**وإذا نظرنا الى الوطن العربي ككل، وجدنا أن القطاع الزراعي لا يزال يشكل اساس الاقتصاد في كثير من البلدان العربية. فهو يساهم بنسبة ٢٥٪ من الانتاج القومي كمعدل عام ويمتص حوالي ثلث القوى العاملة ويضم حوالي ٥٥٪ من مجموع السكان. فالمجتمع العربي عموماً لا يزال مجتمعاً زراعياً، ولا يمكن أن يفرز طبقة وسطى كبيرة قادرة على ان تلعب دوراً مهماً في المجال السياسي.**

المشكلة الأخرى في المجال الاقتصادي في الوطن العربي هي في الفروقات المادية الكبيرة المتفشية في عدد من البلدان العربية. ان تطور الديمقراطية في الغرب لم يكتمل إلاّ عندما اقترن باهداف العدالة الاقتصادية والاجتماعية. والانظمة الديمقراطية الغربية في بداية مراحل تطورها واجهت صعوبات كثيرة

بسبب عدم وعيها واهتمامها بالمشاكل الاقتصادية التي برزت في ظل النظام الرأسمالي. فمن المسلم به اليوم ان حصر الثروة الاقتصادية واحتكارها يؤديان الى حصر السلطة السياسية واحتكارها مما يتنافى مع أبسط المبادئ الديمقراطية.

ان عدداً من الدول العربية التي اعتمدت أنظمة اشتراكية قد خفّفت إلى حد ما من الفروقات الاقتصادية والاجتماعية، ولكنها لم تحقق المساواة المطلوبة بسبب تخلف الأجهزة الادارية الحكومية التي لا تستطيع أن تقوم بهذه المهمة الصعبة والمعقدة بشكل فعال. وفي بعض الدول العربية الأخرى، ازدادت حدّة الفروقات الاقتصادية بسبب التطور الاقتصادي، والتضخم المالي الذي رافقه، على الرغم من سياسة الرعاية الاجتماعية التي تطبقها بعض الدول النفطية والتي تشمل كثيراً من الخدمات التي لا يحصل عليها المواطن حتى في الدول المتقدمة.

ان الديمقراطية في المجال الاقتصادي هي مثلها في المجال السياسي، أي مرتبطة بمستوى التقدم والتطور كما يظهر من تجارب الدول الديمقراطية في الغرب. ان الوطن العربي ككل لا تنقصه الموارد المالية ولكنه لم يبلغ بعد مستوى من التطور والازدهار الاقتصادي يصلح لان يكون قاعدة لديمقراطية صحيحة. ومن الملاحظ ان الدول العربية الضعيفة بمواردها المالية هي من الناحية الاقتصادية اكثر تخلفاً من الدول العربية الاخرى.

### (د) الوضع التربوي:

ان تطور الديمقراطية في الغرب ارتبط بشكل وثيق بانتشار التعليم وتوسعه. فالمشاركة السياسية المسؤولة في النظام الديمقراطي تفترض حداً أدنى من الوعي والتفهم لمختلف مشاكل المجتمع لا يمكن ان يتوفر للمواطن إلاّ عن طريق التعليم. ونجاح النظام الديمقراطي كما يتبين من التجربة الغربية لا يتوقف فقط على انتشار التعليم بشكل واسع ولكنه يحتاج الى وجود طبقة مثقفة قادرة على ممارسة دور قيادي مسؤول في العمل السياسي.

والوطن العربي بالرغم من الاولوية الواضحة التي يعطيها لقضايا التربية والتعليم، وبالرغم من التثميرات الكبيرة والتوسع المضطرد في هذا القطاع، لا يزال يعاني من مشكلة الامية. فاحصاءات الامم المتحدة تشير الى ان نسبة الامية في الوطن العربي ككل ولفئة السكان فوق سن الخامسة عشرة، بلغت ٧٣٪ سنة ١٩٧٠ بالمقارنة مع ٣٤,٢٪ في العالم. وبالرغم من الجهود الكبيرة التي تبذلها معظم الدول العربية فان نسبة الامية لم تتدنَّ بشكل ملموس خلال العقدين الماضيين.

أما معدلات تسجيل الطلاب في المدارس في الوطن العربي فقد ازدادت بطريقة ملحوظة. ولكن الزيادة الكبيرة في السكان والنسبة الكبيرة من السكان في سن الدراسة والنقص الهائل في عدد المدرّسين

والنقص في الموارد المادية في بعض الأحيان، قد حدّت كثيراً من توسع المدارس وانتشار التعليم بالسرعة المطلوبة. ان هذا المخزون الهائل من الشباب العربي يمكن أن يلعب دوراً خطيراً في عملية التطوير السياسي اذا ما توفرت له فرص التعليم والتوعية. ومن البديهي القول ان برامج العدالة الاجتماعية لا معنى لها اليوم اذا لم تشمل المساواة في الفرص التعليمية لان المستوى التعليمي يقرّر الى حد كبير المستوى الاجتماعي والاقتصادي للمواطن.

وقضية تنمية المواطن العربي عن طريق التعليم تكتسب مزيداً من الأهمية بالنسبة الى حاجة العالم العربي الى القوى العاملة المؤهلة لتنفيذ برامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية. فالوطن العربي، نظراً لضخامة موارده المادية وطموحات خططه وبرامجه الانمائية الهادفة الى تسريع عملية التطوير في مختلف مجالات المجتمع، يعاني من نقص كبير في العناصر البشرية المؤهلة لا يمكن تلافيه إلاّ من خلال توسيع أنظمته التعليمية وتطويرها جذرياً.

**مستقبل الديمقراطية في الوطن العربي**

على ضوء ما تقدم يمكن القول بان الوطن العربي، بوضعه الحالي وبالرغم من اختلاف هذا الوضع من بلد الى آخر، لم يبلغ بعد مرحلة من التقدم والتطور تسمح بتطبيق النظام الديمقراطي بطريقة سليمة وفعالة، فالمتطلبات السياسية والاقتصادية والاجتماعية للعمل الديمقراطي الصحيح غير متوفرة حتى الآن وقد أكّدت تجربة الديمقراطية الدستورية في بعض البلدان العربية صحة هذه النظرية.

فالمشكلة الأولى والأهم في الوطن العربي اليوم هي بناء الدولة وتطوير مؤسساتها وزيادة قدرتها على معالجة المشاكل والمطالب والحاجات التي تواجه المجتمع العربي نتيجة التحولات والتغيرات في مختلف الحقول والمجالات. والخلل الاساسي في مسيرة التطوير والتحديث في الوطن العربي هو في تخلف النظام السياسي عموماً، عن اللحاق بركب التطور الاجتماعي والاقتصادي وما يمكن أن ينجم عن هذا الخلل من أخطار جسيمة. فالوطن العربي، بالرغم من تعدّد انظمته الاقتصادية والاجتماعية، يحاول تسريع عملية التنمية التي استغرقت أجيالاً لا بل قروناً في العالم الصناعي وضغطها في فترة قصيرة من الزمن مستعيناً بالموارد المالية الضخمة التي يتمتع بها.

وهنا لا بد من التشديد على ان النظام السياسي يشكل في حد ذاته عاملاً أساسياً من عوامل التنمية والتطوير في المجتمع. وسيرة التطور الاجتماعي والاقتصادي تتوقف الى حد كبير على نوعية النظام السياسي الذي يشكل الاطار الاساسي لعملية التنمية الوطنية بشكل عام. فمن المعروف ان نمط التطور والتنمية في الدول الناشئة يختلف اختلافاً كبيراً عن نمط التطور في الدول الصناعية المتقدمة في القرون السابقة، حيث لعب القطاع الخاص الدور الأول في النشاطات الانمائية بينما اقتصر دور الدولة على رسم السياسة العامة

وتقديم بعض الخدمات الضرورية لمساعدة القطاع الخاص على القيام بدوره على اكمل وجه. أمّا في الوطن العربي اليوم، فاننا نرى ان مسؤولية التنمية الوطنية تقع بالدرجة الأولى على القطاع العام حيث تقوم الدولة بالدور الاساسي في أخذ المبادرة ودفع عملية التطوير في مختلف الحقول والمجالات. ويكفي القاء نظرة سريعة على معظم البلدان العربية لتتبيّن مدى دور الدولة مثلاً في التخطيط الاقتصادي والاجتماعي وتقديم الخدمات العامة في هذه الميادين. والمشكلة الأهم في الوطن العربي هي أن التطورات الاقتصادية والاجتماعية لم ترافقها تغييرات مماثلة في الانظمة السياسية تمكنها من التصدي بفعالية للمشاكل العديدة الناتجة عن عملية التطور والتنمية. ان التطور الاقتصادي والاجتماعي العربي قد أدّى الى ظهور فئات جديدة في المجتمع تنادي بالاصلاح والتجديد والمشاركة في العمل السياسي. وتشمل هذه الفئات العمال والطلاب والمثقفين والمهنيين وموظفي الادارة العامة والقطاع الخاص. وبالرغم من ازدياد دور هذه الفئات وأهميتها في مختلف البلدان العربية فان الأنظمة السياسية لم تسمح حتى الآن باستيعابها وفسح مجال المشاركة السياسية أمامها. ولا شك في أن ازدياد نفوذ هذه الفئات وتأثيرها، بسبب ازدياد اعدادها وتنظيمها والتعاون في ما بينها، سوف يؤدي الى تصاعد الضغط على الانظمة السياسية العربية بشكل يمكن أن يخلق مضاعفات خطيرة ان لم تبادر هذه الانظمة الى تطوير مؤسساتها الرسمية بحيث تسمح بحد أدنى من المشاركة لهذه الفئات. ومع تزايد الشعور بالحاجة الى المشاركة السياسية تزداد عادة خيبة الآمال الشعبية. فاذا لم تتوفر المؤسسات والوسائل السياسية الشرعية لاستيعاب هذه المشاركة وتوجيهها، تزداد امكانية اللجوء الى العنف السياسي. ان الاحداث الحالية في ايران تقدم لنا مثلاً واضحاً جديراً بالدراسة والتمعن من قبل الدول العربية. فالتغيرات الاقتصادية والاجتماعية المتسارعة في المجتمع الايراني ولّدت توتراً سياسياً لم يجد له متنفساً في النظام الايراني الذي حاول أن يتصدّى له بالقمع والارهاب. والمثل الآخر هو لبنان حيث يعتقد الكثيرون بان حرمان الفئات الجديدة من حقها الطبيعي في المشاركة السياسية هو أحد اسباب الحرب اللبنانية.

ومشكلة المشاركة السياسية في الوطن العربي تصبح اكثر خطورة بالنسبة للاعتبارات التالية:

**أولاً**: ازدياد الوعي السياسي للجماهير العربية نتيجة عوامل عديدة أهمها القضية الفلسطينية والايديولوجيات المنتشرة في الوطن العربي وبشكل خاص التيار الناصري الذي استمر فترة طويلة من الزمن نسبياً، والذي يبقى تأثيره واضحاً بعد سنوات عديدة من غياب الرئيس جمال عبد الناصر، والتيار البعثي الذي نجح في التوصل الى الحكم في بلدين عربيين رئيسيين وفي اجتذاب عدد كبير من الانتليجنسيا العربية، وحركة الثورة الفلسطينية التي أصبحت في وقت من الأوقات محط الآمال للشعوب العربية التي كادت تيأس نهائياً من قدرة انظمتها على القيام بواجباتها القومية. ولا شك بان وسائل الاعلام والمواصلات وارتباط مصائر الدول العربية وشعوبها قد ساهمت كثيراً في ازدياد مستوى الوعي السياسي العربي.

**ثانياً**: انتشار الافكار والتيارات الديمقراطية -كما ذكرنا سابقاً- وملاقاتها قبولاً شعبياً واسعاً في جميع انحاء الوطن العربي وان لم تأخذ طريقها الى حيز التنفيذ بعد.

فالشعوب بطبيعتها تتوق الى الحرية قبل أي شيء آخر، والديمقراطية قد أصبحت مثالاً ومطلباً شعبياً لا بل اسطورة في أذهان الناس.

وفي الوطن العربي نجد ان الايديولوجيات السياسية الرئيسية والاكثر انتشاراً وتأثيراً قد اعتنقت الشعارات الديمقراطية بالرغم من انها لم تطبقها في الواقع. كذلك نجد أكثر الانظمة العربية تنادي بالحرّية والديمقراطية بينما هي في الواقع تظهر مقاومة شديدة لأي تطور في هذا الاتجاه. ان معظم الدول العربية تواجه وضعاً صعباً لأنها لن تستطيع أن توفق بين أنظمتها غير الديمقراطية وتطلعات وأماني شعوبها في الحرية والديمقراطية.

**ثالثاً**: ان التركيب السكاني للوطن العربي يبين وجود نسبة كبيرة من السكان من فئة الشباب -أي دون العشرين سنة- وهي نسبة مرتفعة جداً بالمقارنة مع سائر بلدان العالم*. ان التوسع المضطرد في القطاع التعليمي وقدرته على استيعاب اعداد متزايدة من هؤلاء الشبان لا بد من أن تؤديا الى ازدياد الوعي السياسي وتعميقه لدى هذه الفئة المهمة في المجتمع العربي. ومن المعروف ان فئة الطلاب التي تتمتع، بالاضافة الى وعيها السياسي، بالوقت اللازم للعمل السياسي، تشكل قوة سياسية تجديدية لا يستهان بها، سوف تضغط بشدّة وبمختلف الوسائل باتجاه المشاركة السياسية. ولا شك بان هنالك تناقضاً واضحاً بين افساح مجال التعليم أمام هذه الفئات ومن ثم حرمانها من حق المشاركة السياسية.

ويشير الوضع السياسي في الوطن العربي الى أن معظم الدول العربية لا تعي حتى الآن أهمية الحاجة الى تطوير انظمتها بشكل يؤمن المشاركة السياسية للفئات الجديدة في المجتمع. ويكفي أن نلقي نظرة سريعة على مختلف البلدان العربية لنرى ان المؤسسات والوسائل اللازمة لتحقيق المشاركة السياسية غير متوافرة الى حد بعيد. فما يسمى بالبرلمانات أو المجالس الشعبية على ندرتها في الوطن العربي لا تعكس تمثيلاً صحيحاً للارادة الشعبية. والاحزاب أو التجمعات السياسية، اذا سمح بها، تخضع للعديد من القيود التي تحد من حريتها ونشاطها. وحتى في الدول العربية المتقدمة الى حد ما، نجد ان الفئات الجديدة لم تسمح للفئات الأخرى بالمشاركة في السلطة السياسية. أمّا في الدول العربية الأخرى فلا تزال السلطة السياسية وقفاً على الفئات التقليدية الحاكمة دون غيرها من فئات المجتمع الاخرى.

والمؤسف حقاً ان بعض الدول العربية التي حاولت ان تحقق نوعاً من المشاركة السياسية قد تراجعت

---

* حسب تقديرات الأمم المتحدة بلغت النسبة المئوية للفئة العمرية /من صفر-١٧/ الى مجموع السكان في العالم العربي ككل ٥١,٢٪ سنة ١٩٧٥.

عن هذه الخطوة بعد فترة قصيرة من الوقت. فالغاء البرلمان في البحرين والكويت دليل على ان بعض الانظمة لا يمكن ان تسمح حتى بهذا الحد الأدنى من المشاركة لانها تجد فيه تهديداً لمصالحها واستمرارها.

وهنا يجب الاشارة ولو باختصار الى تجربة الجماهيرية العربية الليبية التي تهدف على ما يبدو حتى الآن الى تحقيق نوع من المشاركة الشعبية المباشرة في المجال السياسي. ومن السابق لأوانه الآن الحكم على هذه التجربة قبل ان تتبلور وتأخذ شكلها النهائي. ولكن يمكن القول ان تطبيق اساليب الديمقراطية المباشرة على المستوى الوطني العام في الدولة الحديثة قد يصطدم بصعوبات جسيمة، مهما تعظم الأهداف والمطامح، وقد يكون من الأفضل أن تركز المحاولة الليبية في أولى مراحلها على تطبيق هذا النوع من الديمقراطية المباشرة على المستوى المحلي، ومن ثم يجري التوسع باعتمادها في مجالات أخرى اذا ثبت كل من جدواها وفائدتها. وعلى كل حال، تشكل هذه المحاولة ظاهرة إيجابية مهمة في الوطن العربي الذي تظهر معظم دوله عداء شديداً لمبدأ المشاركة السياسية.

ان الوطن العربي بوضعه الحالي ليس مهيأ كلياً لتطبيق النظم الديمقراطية الحديثة بمفهومها الشامل، ولكنه في الوقت ذاته لن يتمكن من الانتظار طويلاً حتى تتوافر جميع شروط الحكم الديمقراطي ومتطلباته. فالتغييرات الاجتماعية والاقتصادية والتربوية المتسارعة تحتم البدء بمسيرة الديمقراطية ولو على نطاق محدود. فالقوى والتيارات الجديدة في المجتمع العربي لا يمكن أن تبقى طويلاً على هامش الحياة السياسية ولا بد من أن تؤدي عاجلاً أم آجلاً الى تغييرات في النظام السياسي. ولكن طبيعة المجتمعات في الدول الناشئة، ومنها الدول العربية، وتركيبها الاجتماعي والسياسي يجعلان قضية التطور السياسي فيها رهناً الى حد كبير بمبادرات وجهود القوى الحاكمة التي تجد في كثير من الاحيان تناقضاً اساسياً بين مصالحها وامتيازاتها من جهة، وبين متطلبات التطور والتحديث السياسي من جهة أخرى، وتحاول بالتالي تأخير هذا التطور وعرقلته. فاذا لم تتوفر لهذه القوى الحاكمة في الوطن العربي الرؤيا الصحيحة والاستعداد اللازم للتجاوب والتفاعل مع التغييرات المتلاحقة في المجتمع ولو بشكل تدريجي ومحدود يصبح العنف الوسيلة الوحيدة لتحقيق التغير السياسي المحتوم.

**كانون الأول–ديسمبر ١٩٧٨**

---

## المصـــادر


(١) A. D. Lindsay, *The Modern Democratic State*, New York, Oxford University Press, 1962, pp.1-3.

(٢) Reith Lectures, 1966-67. *The Listener*, 15 December, 1966, p.882.

(٣) ادمون رباط «الديمقراطية في البلاد العربية من خلال تطورها الدستوري»، أبحاث المؤتمر الأول لعلم السياسة، منشورات الجمعية اللبنانية للعلوم السياسية، بيروت ١٩٥٩، ص ٢٦-٢٩.

(٤) Michael C. Hudson, *Arab Politics, The Sarch for Legitimacy*, New Haven, Yale University Press, 1977 P.293.

(٥) رباط، ص ٤٧.

(٦) Peter H. Merkl, *Modern Comparative Politics*, Halt, Ringhart and Winston Inc., 1970, pp.50-72.

(٧) Samuel Hungtington, *Political Order in Changing Societies*, New Haven, Yale University Press, 1968, pp.53- 59.

# الثروة الطبيعية العربية وآفاق نضوبها

سيف الدين الحافظ

تعرف الثروة الطبيعية بأنها تلك الموارد التي يمكن استخراجها واستخلاص ما يوجد بها من عناصر نافعة بطريقة اقتصادية تحقق فائدة للاقتصاد القومي تتناسب مع رأس المال الذي ينفق على استخراجها. وقد تستخدم الخامات بحالتها التي تستخرج بها من القشرة الارضية أو قد تجري عليها بعض العمليات الصناعية مثل التركيز أو التنقية. وعموماً يمكن القول بأنه عند استخراج الخامات عالية أو متوسطة الجودة فانها تستخدم في الصناعة مباشرة. ولكن عند استخراج خامات منخفضة الدرجة فان الأمر يتطلب بعض المعالجة لهذه الخامات حتى تساير متطلبات الصناعة العالمية التي تتجه لاستخدام خامات عالية التركيز.

ان الابحاث الجيولوجية الأولية التي أُجريت في الوطن العربي اثبتت وجود العديد من الموارد الطبيعية، فقسم استثمر منها في دول معينة مثل النفط، الفوسفات، الحديد، الرصاص، الزنك، الاملاح، رمال الزجاج، الفلورسبار والرمال السوداء وغيرها، وقسم آخر دل على وجوده بكميات اقتصادية ولكن لم يجر استثماره حتى الآن كالبوتاس والذهب والنحاس وغيره.

وتختلف الأبحاث الجيولوجية ودرجة تطورها التطبيقية من دولة الى أخرى، وتبعاً لذلك تختلف درجة تحري المعادن واكتشافها ومن ثم استثمارها. فحين نرى ان العديد من المعادن تم التحري عنها وتحديد احتياطها واستثمارها في المغرب العربي، نرى أن دول المشرق العربي إمّا لم تستثمر إلاّ الجزء اليسير من ثرواتها المعدنية أو لم تُجرِ أية دراسات تفصيلية فيها لمعرفة ما بها من ثروات. إلاّ أن تحري الثروة الطبيعية الموجودة في الدول العربية يوصلنا الى النتيجة التالية: الدول العربية التي كانت مستعمرات فرنسية هي دول في الغالب منتجة للخامات المعدنية فلزية ولا فلزية، في حين أن الدول العربية التي كانت مستعمرات

انكليزية هي دول منتجة لمعادن الطاقة. واذ دل هذا على شيء فانما يدل على أن توجيه الأبحاث الجيولوجية (التي كانت تجري في السابق) كانت الغاية منه توفير ما تحتاجه أسواق الدول المستعمرة من مواد أولية. هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى فان شركات التنقيب الاجنبية اذا عثرت على عدة مواقع لخام معين فانها تستثمر الأفضل والاحسن من الناحية الاقتصادية والاستراتيجية-التقنية وتترك الباقي كثروات مهملة تعود اليها عندما تقتضي الحاجة. فالفوسفات المغربي وتطوره السريع كان نتيجة لاحتياجات الاسواق الأوروبية المستهلكة له. أما النفط الجزائري في الصحراء الغربية الجزائرية فلم يستثمر لان مصادر النفط الأخرى للدول الأوروبية كان من الممكن توفرها في بلدان أخرى.

ويجب أن نسجل هنا، منذ البداية، بأن ما اكتشف من ثروات طبيعية أو دلائل معدنية في الوطن العربي يعتبر الحد الأدنى من الاكتشافات، اذ ان العديد من المعادن دل على نفسه بنفسه. وفي الوقت نفسه فان العديد من الدراسات الجيولوجية يعتبر دراسات منقوصة من الناحية الفنية فحتى الآن لا تملك الدول العربية خريطة جيولوجية كاملة. وهذا ما يدعو الى ضرورة تجميع كافة المعلومات والخرائط المتوفرة والمعلومات الطبوغرافية لمحاولة تحديد المناطق المعدنية أو المناطق التي يجب ادراجها لتكون أولى المناطق لتحري امكانياتها أو الاحتمالات المعدنية فيها.

ان الكثير من الدوائر الجيولوجية المقامة في الدول العربية لا زالت منفردة محدودة الطاقة العطائية في حين لو جمعت الطاقات العلمية العربية لامتلك الوطن العربي كادراً فنياً وطنياً متخصصاً في جميع المجالات، ولأغنى ذلك العديد من الدول العربية عن الاستعانة بالكوادر العلمية الاجنبية أو طلب المعونات أو الشركات ذات العلاقة لاجراء الابحاث الجيولوجية. اذ يعتبر المتخصصون المحليون في النواحي العلمية والنواحي التكنولوجية العصب الرئيسي لعمليات تنمية الموارد الطبيعية. لقد ذُكر في مؤتمر لاغوس الذي نظمته اليونسكو عام ١٩٦٤ لدراسة مشكلات تنمية الموارد الطبيعية الافريقية بأنه لكي تتم تنمية الموارد الطبيعية لا بد من توافر عدد مناسب من الباحثين والمتخصصين في هذا المجال. وعددياً يقدر هؤلاء الباحثون والمتخصصون بحوالي ٢٠٠ باحث لكل مليون نسمة. وعلى هذا فان عدد الباحثين اللازمين للوطن العربي يجب أن يكون حوالي ٣١٤٠٠ باحث، على اعتبار أن سكانه يبلغون حوالي ١٥٧ مليون نسمة. وبما أنه يلزم حوالي ثلاثة مساعدين لكل باحث وعامل مخبر متخصص فيكون عدد الأفراد المطلوب توافرهم حوالي ١٣٦٠٠٠ شخص بين باحث ومساعد باحث وعامل مخبر.

ويترتب على هذا الأمر ضرورة بذل جهد متواصل في عمليات اعداد وتدريب الأفراد اللازمين للعمل في مجال التنمية للثروة الطبيعية. وهذا ما يتطلب بدوره ضرورة توفر الكليّات المتخصصة ومعاهد التدريب المهنية، كما يستدعي ذلك ضرورة تغير القيم السائدة حالياً في أنظمة التدريس والتعليم.

**التقسيم العام للثروة الطبيعية**

تقسم الثروات الطبيعية عادة حسب دورها الرئيسي في العمليات الإنتاجية الصناعية، أو حسب الطبيعة التركيبية لها، كما تقسم أيضاً حسب نوعية استغلالها ونوعية استهلاكها. هنا سنعرض تقسيمها حسب الطبيعة التركيبية لها. وسنقسمها إلى قسمين أيضاً، لتسهيل البحث، إلى النفط والغاز الطبيعي أولاً وإلى الموارد المعدنية ثانياً.

**التقسيم حسب الطبيعة التركيبية للثروة الطبيعية**

**١ – المعادن الفلزية وتشمل ما يلي:**

(أ) – المعادن الثمينة مثل الذهب، والفضة، والبلاتين.

(ب) – المعادن غير الحديدية مثل النحاس، والرصاص، والزنك، والألومينيوم، والقصدير.

(ج) – المعادن الحديدية مثل الحديد، والمنغنيز، والنيكل، والكروم، والتنجستن، والكوبالت.

(د) – المعادن الثانوية مثل الأنتموان، والزرنيخ، والمنغنزيوم، والزئبق، والراديوم.

**٢ – المعادن اللافلزية وتشمل:**

(أ) – معادن الوقود مثل الفحم، والنفط والغازات الطبيعية.

(ب) – معادن الخزف مثل الطين (الغضار) والفلسبار.

(ج) – معادن البناء مثل الرمل، والحصى، والجير، والاسفلت.

(د) – المعادن الصناعية مثل الاسبستوس، والميكا، والتالك، ورمل الزجاج.

(هـ) – المعادن الكيميائية مثل البوراكس، وأملاح الصوديوم، كلوريد الكالسيوم والمغنيزيوم، وأملاح البروم والأيود والبوتاس والنترات والكبريت.

(و) – معادن التسميد مثل البوتاس، والفوسفات، والنترات، والحجر الجيري، والكبريت.

(ز) – معادن الصقل والزينة مثل الماس، والياقوت، والمرمر.

(ح) – المياه الجوفية.

## تقسيم الثروة الطبيعية إلى النفط والغاز الطبيعي والموارد المعدنية

**١ – النفط والغاز الطبيعي**

يملك الوطن العربي ثروات نفطية هائلة، إذ يساهم بحوالي ٣٣و٣ بالمئة من مجمل الإنتاج العالمي

للنفط (عام ١٩٧٥)، في حين تبلغ مساهمة الدول الرأسمالية والنامية حوالي ٤٤و٥ بالمئة والدول الاشتراكية حوالي ٢١و٦ بالمئة من الإنتاج العالمي للنفط. وهذه المساهمة النسبية العالية للوطن العربي في الإنتاج العالمي من النفط تعود إلى مزايا عديدة منها:

١ – وجود النفط الخام في مناطق جوفية قريبة من سطح الأرض.
٢ – قلة الآبار الجافة المحفورة.
٣ – نوعية النفط العربي الجيدة، إذ يتميّز بضآلة نسبة الكبريت وبكثافة مرتفعة.
٤ – ارتفاع إنتاجية البئر.
٥ – الموقع الجغرافي للدول العربية.
٦ – إنخفاض متوسط كلفة البرميل.

**(أ) انتاج الدول العربية من النفط**

يتطور انتاج النفط الخام في الوطن العربي تبعاً لتطور الطلب العالمي عليه، إذ أن هناك عاملين مؤثرين في مجموع الطلب العالمي على النفط الخام هما مستوى السعر من جهة ومستوى النشاط الاقتصادي العام من جهة أخرى. فإذا ما حصل انخفاض في النشاط الاقتصادي العام في الدول المستهلكة الرئيسية مع بقاء السعر ثابتاً يتوقع انخفاض في الطلب على النفط الخام، وإذا ما زاد السعر مع بقاء النشاط الاقتصادي على مستواه يتوقع إنخفاض الطلب على النفط. وقد أظهرت الدراسات الاقتصادية المختلفة للأمد القصير أن مرونة الطلب إلى السعر منخفضة جداً بينما مرونة الطلب إلى الدخل (النشاط الاقتصادي) عالية جداً، وهذا يعني أن الدول المصدرة لا تستطيع التحكم بمستوى الطلب على النفط الخام في الأمد القصير من خلال تغيرات دورية في السعر. وبعبارة أخرى، ان من يتحكم بإنتاج النفط الخام وتصديره واستهلاكه في الأمد القصير هو النشاط الاقتصادي في الدول المستهلكة وليس سياسات الأسعار للدول المصدرة. وعلى هذا الأساس فقط تطور الإنتاج النفطي للدول العربية حسب الجدول رقم (١).

**(ب) – احتياطي الدول العربية من النفط وزمن النفاد**

هناك عنصران أساسيان يتحكمان بالفترة الزمنية لاستنزاف النفط الخام ونضوبه وهما:

١ – الاحتياطي الثابت.
٢ – معدلات الانتاج.

فالاحتياطي الثابت هو كميات النفط التي يمكن استخراجها بالطرق التقنية المعروفة حالياً وعلى ضوء الكلف والفوائد السائدة. ولا تشمل هذه الاحتياطات أي تقديرات للاحتمالات النفطية في المستقبل،

**الجدول رقم (١)**
**تطور إنتاج النفط العربي للفترة ( ١٩٧١ - ١٩٧٦ )**
**( ١٠٠٠ ب / ي )**

| الدولـــة | ١٩٧١ | ١٩٧٢ | ١٩٧٣ | ١٩٧٤ | ١٩٧٥ | ١٩٧٦ |
|---|---|---|---|---|---|---|
| الامـــارات العربيـــة المتحدة | ١٠٥٩ | ١٢٠٢ | ١٥١٣ | ١٦٦١ | ١٦٥٥ | ١٩٤٧ |
| البحرين | ٧٥ | ٧٠ | ٦٨ | ٦٧ | ٦١ | ٥٨ |
| الجزائر | ٧٨٥ | ١٠٦٢ | ١٠٩٧ | ١٠٠٩ | ٩٦١ | ١٠١٥ |
| السعودية | ٤٧٦٨ | ٦٠١٦ | ٧٥٩٦ | ٨٤٨٠ | ٧٢٠٨ | ٨٥٧٧ |
| سورية | ١٠٣ | ١٦٣ | ١٠٦ | ١٢٢ | ١٨٣ | ١٩٣ |
| العراق | ١٦٩٤ | ١٤٦٥ | ٢٠٥٤ | ١٩٧١ | ٢٢٧١ | ٢٤٦٦ |
| قطـــر | ٤٣٠ | ٤٨٢ | ٥٧٢ | ٥١٨ | ٤٣٧ | ٤٩٧ |
| الكويت | ٣١٩٦ | ٣٢٨٣ | ٣٠٢٠ | ٢٥٤٦ | ٢٠٨٤ | ٢١٤٥ |
| الجماهيرية الليبية | ٢٧٦٠ | ٢٢٣٩ | ٢١٧٤ | ١٥٢١ | ١٤٨٠ | ١٩٣٢ |
| مصـــر | ٢٩٣ | ٢٠٢ | ١٦٥ | ١٤٧ | ٢٢٢ | ٣١٥ |
| إجمالي دول الأوابك | ١٥١٦٣ | ١٦١٨٤ | ١٨٣٦٥ | ١٨٠٤٢ | ١٦٥٥٢ | ١٩١٤٥ |
| إجمالي العالم | ٥٠٣٢٥ | ٥٢٩٨٠ | ٥٧٨٤٥ | ٥٧٩٧٠ | ٥٤٠٤٢ | ٥٧٣٨٦ |
| نسبة مساهمة الأوابك في انتاج العالم | ٣٠,١٪ | ٣٠,٥٪ | ٣١,٧٪ | ٣١,١٪ | ٣٠,٦٪ | ٣٣,٣٪ |

[المصدر: التقرير الاحصائي السنوي الثالث والرابع، منظمة الأقطار العربية المصدرة للنفط جدول رقم (٢) وجدول رقم (١)].

وإنما تنحصر بما هو معروف فعلاً عن الاحتياطات المكتشفة والمثبتة بالحفر والاختبار، وهي عرضة للتغير باستمرار بسبب استخراج النفط. لذلك، غالباً ما يشار إلى كميات الاحتياطي في بلد ما في يوم معين من سنة معينة. ويقدّر الاحتياطي الثابت من النفط الخام في البلاد العربية في ١٩٧٩/١/١ حوالي ٣٤٤٩٥٥ مليون برميل. أو ما يعادل ٥٢و٤ ٪ من الاحتياطي العالمي. والجدول (٢) الآتي يبين الاحتياطي الثابت من النفط الخام والغاز الطبيعي في الدول العربية مقارنا بالعالم:

**الجدول رقم (٢)**
**احتياطي الدول العربية من النفط الخام والغاز الطبيعي**
**( في ١٩٧٩/١/١ )**

| البيـان | زيت خـام | | غاز طبيعي | |
|---|---|---|---|---|
| الدولـة | مليون برميل | (٪) | بليون قدم مكعب | (٪) |
| دولة الامارات العربية المتحدة | ٣٢٢ ٠٠٠ | ٩,٣ | ٢٢٩٥٠ | ٦,٣ |
| دولة البحرين | ٣١٢ | ٠,١ | ٥٥٠٠ | ١,٥ |
| الجزائر | ٧٣٧٠ | ٢,١ | ١٢٦٠٠٠ | ٣٤,٧ |
| السعودية | ١٥١٨٠٠ | ٤٤,- | ١٠٦٧٥٠ | ٢٩,٤ |
| سوريـة | ١١٩٢٣ | ٣,٥ | ١٢٤٠ | ٠,٣ |
| العراق | ٣٤٠٠ | ١٠,- | ٢٧١٠٠ | ٧,٥ |
| قطـر | ٥٨٥٠ | ١,٧ | ٧٥٠٠ | ٢,١ |
| الكويت | ٧١٢٠٠ | ٢٠,٦ | ٣٥٥٥٠ | ٩,٨ |
| الجماهيرية الليبية | ٢٦١٠٠ | ٧,٦ | ٢٦٣٠٠ | ٧,٣ |
| مصـر | ٢٩٠٠ | ١,١ | ٤٠٠٠ | ١,١ |
| **مجموع الاحتياطي لدول الاوابك** | **٣٤٤٩٥٥** | **٪١٠٠** | **٣٦٢٨٩٠** | **٪١٠٠** |
| **احتياطي العالم** | **٦٥٨٦٨٦** | – | **٢٢٣٢١٢٢** | – |
| **احتياطي الأوابك إلى احتياطي العالم** | **٪٥٢,٤** | – | **٪١٦,٣** | – |

[المصدر: التقرير الاحصائي السنوي الثالث. ١٩٧٤–١٩٧٥، منظمة الأقطار العربية المصدرة للنفط، جدول رقم (١)].

أما فترة نفاد النفط فهي تمثل عدد السنوات التي تنتهي عندها كميات الاحتياطي من النفط الخام في منطقة معينة. وتقاس حسابياً بقسمة كميات الاحتياطي الثابت على كميات الإنتاج (المعدل الأقصى الكفؤ) في فترة زمنية معينة. الا أنه تجدر الإشارة إلى أن هناك علاقة عكسية بين معدلات الإنتاج السنوية ومجموع النفط الممكن استخراجه في الأمد البعيد. ويمكن القول نظرياً بأنه كلما زادت معدلات الإنتاج كلما أدى ذلك إلى تقليص المجموع الكلي للنفط الممكن استخراجه. فإذا ما استنزف حقل معين بسرعة استثنائية تتجاهل خصائص المكمن، فان ذلك يعني ان نسبة مهمة من النفط القابل للاستخراج ستبقى محصورة في باطن الأرض بسبب الأساليب غير السليمة للاستخراج. وبصورة عامة، إن هناك حداً أقصى لمعدلات الاستخراج من أي مكمن لا يمكن تجاوزها دون الحاق الضرر بالمجموع الكلي الممكن استخراجه على مدى عمر المكمن، ويسمى هذا المعدل بالمعدل الأقصى الكفؤ M.E.R ويتفاوت المعدل الأقصى الكفؤ للإنتاج من مكمن إلى آخر حتى وإن تساوت الاحتياطات الثابتة بسبب خصائص المكمن. الجدول رقم (٣) التالي يبين زمن النفاد للنفط في الدول العربية استناداً إلى معدلات الإنتاج الحالية.

يشكل الغاز المرافق المصدر الرئيسي للغاز الطبيعي في الدول العربية، كما توجد في هذه الدول، أيضاً، مكامن من الغاز الجاف غير المرافق الذي تعتبر الجزائر أكبر منتج له بين الدول العربية. وعلى الصعيد العالمي يشكل الغاز المرافق للنفط ٤٠٪ من مجموع احتياطات الغاز، فيما يشكل الغاز غير المرافق ٦٠٪ منه. وتزداد نسبة الغاز إلى النفط في مكمن ما تبعاً لدرجة النفط والضغط في المكمن. وتقدر هذه النسبة في أقطار الأوبك بحوالي ٥٥٠ قدماً مكعباً لكل برميل من النفط. ويعتبر هذا المعدل منخفضاً مقارنة بمثيله في أميركا حيث تتراوح النسبة في حقول المكسيك وتشيلي بين ٢٥٠٠ - ٣٠٠٠ قدم مكعب في ١٩٧٦/١/١، أو حوالي ١٦و٣٪ من مجموع الاحتياطي العالمي. والجدول رقم (١)، السابق، يبين احتياطي الغاز الطبيعي للدول العربية. ولكن هذه الدول لعدم قدرتها إلى الآن على تصريف الغاز، تقوم باحراق ما يزيد عن ٦٠٪ من الإنتاج، وأما المستعمل فلا يزيد عن ٣٥٪. وهذا ما يبينه الجدول رقم (٤).

## ٢ - الموارد المعدنية في الوطن العربي

تشغل الدول العربية مساحة كبيرة من العالم سواء من الأرض اليابسة (٥و٥ ملايين ميل مربع) أم من البحار التي تدخل في حدودها الاقتصادية. ويؤدي تنوع الظروف الجيولوجية الملائمة لترسب المعادن وتجمعها مع كبر المساحة التي تشغلها الدول العربية إلى توقع احتمالات كبيرة لاكتشاف موارد معدنية جديدة متنوعة بالإضافة إلى تلك المثبتة فعلاً والتي تشكل وزناً كبيراً في الاحتياطات العالمية: منها على سبيل المثال رواسب الفوسفات حيث تبلغ أكثر من عشر مليارات طن كخام مؤكد في المملكة المغربية وحدها، وكميات كبيرة في كل من تونس والأردن وسوريا والجزائر والعراق.

الجدول رقم (٣)

فترة نفاد النفط الخام في الدول العربيــــة

| الدولــة | الانتاج ١٩٧٦ ( ١٠٠٠ ب/ي ) | الاحتيــــــاطي في ١٩٧٧/١/١ ( مليون برميل ) | فترة النفاد* ( سنــة ) |
|---|---|---|---|
| سورية | ١٧٥ | ٢,٢ | ٣٣ |
| العراق | ٢٠٧٠ | ٣٤ | ٤٤ |
| الكويت | ١٨٢٠ | ٦٧,٤ | ٩٩ |
| السعودية | ٨٧٥٠ | ١١٠ | ٣٣ |
| المنطقة المحايدة | ٤٥٠ | ٦,٣ | ٣٧ |
| البحرين | ٥٨ | ٠,٢٩ | ١٣ |
| قطـــــــر | ٤٨٥ | ٥,٧ | ٣١ |
| عُمـــان | ٣٦٥ | ٥,٨ | ٣٤ |
| الامارات العربية المتحدة | ١٩٤٥ | ٣١,٢ | ٤٣ |
| مصـــر | ٣٢٥ | ١,٩٥ | ١٥ |
| الجماهيرية العربية الليبية | ١٩٠٠ | ٢٥,٥ | ٣٧ |
| الجزائر | ٩٥٠ | ٦,٨ | ١٩ |
| تونس | ٧٧ | ٢,٧ | ٩٥ |
| المغرب | ٠,١ | ٢٠٠ (ألف برميل) | ٥ |
| الوطن العربي | ١٩٣٧٠,١ | ٢٩٨.٨٤٠٢٠٠ | ٤١.٤ |
| الدول الرأسمالية والنامية | ٢٥٤٨٠,٣ | ١٩٨,٠٥٠١٢ | ٢٠ |
| الدول الاشتراكية | ١٢٣٦٠ | ١٠١,١ | ٢٠ |
| مجموع العالم | ٥٧٢١٠,٥ | ٥٩٨,٩٩٠٣٢ | ٢٨ |

* فترة النفاد : متوسط انتاج عام ١٩٧٦ على الاحتياطي في ١٩٧٧/١/١.

[المصدر : *The Oil and Gaz* Journal , Weekly, Dec. 1976, p.104-105. ].

## الجدول رقم (٤)

## إنتاج واستعمال الغاز الطبيعي في دول الأوبيك للفترة ( ١٩٦٩ - ١٩٧٦ )

( بملايين الأمتار المكعبة )

| البلد | ١٩٧٦ | ١٩٧٥ | ١٩٧٤ | ١٩٧٣ | ١٩٧٢ | ١٩٧١ | ١٩٧٠ | ١٩٦٩ |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| **الجزائر** | | | | | | | | |
| منتج | ٢٠,٦٣٩ | ٢٠,٩٥١ | ١٩,٨٢٩ | •١٧,٦٧٩ | ١٥,٥٢٩ | ١٣,٣٧٥ | ٩,٩١٢ | ٨,٧٣٣ |
| أعيد حقنه | ٢,٢٠٨ | ١٠,٨٥٦ | •٢,٢٠٨ | ٣١٨ | ١,٨٧٧ | ٢,٠٠٢ | •١,٥٥٣ | •١,٥٥٣ |
| مستعمل | ٨,٢٧١ | – | ٥,٦٢١ | ٦,٩١٦ | ٥,٠٢٧ | ٨,٥٦٣ | •٣,٧٦٨ | •٣,٧٦٨ |
| محرق | ١٠,١٦٠ | ١٠,٠٩٥ | •١٢,٠٠٠ | •١٠,٤٥٥ | ٨,٦٢٥ | ٢,٨١٠ | ٣,٤١٣ | ٣,٤١٣ |
| نسبة المحرق الى المنتج | ٪٤٩,٢ | ٪٤٨,٢ | ٪٦٠,٥ | ٪٥٩,١ | ٪٥٥,٥ | ٪٢١ | ٪٣٤,٤ | ٪٣٩,١ |
| **العراق** | | | | | | | | |
| منتج | ×١٣,١٤٩ | ×١٠,٤٥١ | ×٩,٢٥٥ | ×٨,٧٣٢ | ×٧,٤٢٢ | ٨,٠١٠ | ٦,١٣٠ | ٦,١٦٢ |
| أعيد حقنه | – | – | – | – | – | – | – | – |
| مستعمل | ×١,٩٨٥ | ×١,٦٥٤ | ×١,١٦٢ | ×١,٢١٠ | ×٩٣٥ | ٩٢٥ | ٧٨٤ | ٧٦٢ |
| محرق | ×١١,١٦٤ | ×٨,٧٩٦ | ×٨,٠٩٣ | ×٧,٥٢٢ | ×٦,٤٨٧ | ٧,٠٨٥ | ٥,٣٤٦ | ٥,٤٠٠ |
| نسبة المحرق الى المنتج | ٪٨٤,٩ | ٪٨٤,٢ | ٪٨٧,٤ | ٪٨٧,١ | ٪٨٧,٤ | ٪٨٨,٤ | ٪٨٧,٢ | ٪٨٧,٦ |
| **الكويت** | | | | | | | | |
| منتج | ١١,٢١١ | ١٠,٨٢٩ | ١٣,٢٢٢ | ١٦,٤٥٠ | ١٨,٣٤٣ | ١٨,٢٠٩ | ١٦,١٣٢ | ١٤,٥٢٩ |
| اعيد حقنه | – | ١,١٩٦ | – | ٢,٢٣٨ | ١,٨٦٦ | – | – | ١,٣٩٨ |
| مستعمل | ٦,٩٠٦ | ٥,٢٠٥ | ٧,١٢٠ | ٥,٢٦٧ | ٥,١٢٦ | ٦,٢٣٠ | ٥,٧٧٠ | ٣,٧٢٨ |
| محرق | ٤,٢٤٥ | ٤,٤٢٨ | ٦,١٠٢ | ٨,٩٤٥ | ١١,٣٥١ | ١١,٩٧٩ | ١٠,٣٦٢ | ٩,٤٠٤ |
| نسبة المحرق الى المنتج | ٪٣٧,٨ | ٪٤٠,٨ | ٪٤٦,١ | ٪٥٤,٣ | ٪٦١,٨ | ٪٦٥,٧ | ٪٦٤,٢ | ٪٦٤,٧ |
| **الجماهيرية العربية الليبية** | | | | | | | | |
| منتج | ١٧,٩٥٢ | ١٣,٨٤٨ | ١٢,٠٤٥ | ١٦,٢٨٣ | ١٤,٠٤٧ | ١٥,٧٥٩ | ١٩,٣٦٦ | ١٨,٨٧٤ |
| مستعمل | ١٤,٣٢٠ | ١٠,٨٣٥ | ٩,٧٧٥ | ١٠,٩٠٩ | ٧,٨١٣ | ٥,٩٠٥ | •٦,٣٦٦ | •٦,٨٧٤ |
| محرق | ٣,٦٣٢ | ٣,٠١٣ | ٢,٢٧٠ | ٥,٣٧٤ | ٦,٢٣٤ | ٩,٨٥٤ | •١٣,٠٠٠ | •١٢,٠٠٠ |
| نسبة المحرق الى المنتج | ٪٢٠,٢ | ٪٢١,٧ | ٪١٨,٨ | ٪٣٣ | ٪٤٤,٣ | ٪٦٢,٥ | ٪٦٧,١ | ٪٦٣,٥ |

تابع الجدول رقم (٤)

| | | | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| **قطـــر** | | | | | | | | |
| منتج | ٤,٧٣٢ | ٥,٤٣٧ | ٥,١٥١ | ٦,٢١٣ | ٥,٣٨٠ | ٤,٥١٤ | ٣,٧١٠ | ٣,٥٥٧ |
| مستعمل | ١,٤٧٦ | ٢,٢٠٩ | ١,٣٠٠ | ١,٥٨٠ | ١,١٠٣ | ١,٠٠٥ | ١,٠٠٢ | ٨٥٠ |
| محرق | ٣,٢٥٦ | ٣,٢٢٨ | ٣,٨٥١ | ٤,٦٣٣ | ٤,٢٧٧ | ٣,٥٠٩ | ٢,٧٠٨ | ٢,٧٠٧ |
| نسبة المحرق الى المنتج | ٦٨,٨٪ | ٥٩,٣٪ | ٧٤,٧٪ | ٧٤,٥٪ | ٧٩,٤٪ | ٧٧,٧٪ | ٧٢,٩٪ | ٧٢,٩٪ |
| **السعودية** | | | | | | | | |
| منتج | ٤٧,٨٧٣ | ٣٧,٨١٢ | ٤٧,٢١٠ | ٤٤,٢٩٢ | ٣٢,٥٦٨ | ٢٥,٤٨١ | ٢٠,٦٢٥ | ١٦,٨٧٥ |
| أعيد حقنه | – | – | – | – | ٢,٧٠٣ | ٢,٩٣٣ | ٣,٥٣٢ | ٢,٨٦٦ |
| مستعمل | ١٠,٠٠٦ | ٨,٦٤٤ | ٨,٢٢٣ | ٦,٢٩٩ | ٢,٨٠٦ | ٢,٦٢٥ | ٢,٢٦١ | ١,٧٤٤ |
| محرق | ٣٧,٨٦٧ | ٢٩,١٦٨ | ٣٩,٠٨٧ | ٣٧,٩٩٣ | ٢٧,٠٥٩ | ١٩,٨٩٦ | ١٤,٨٣٢ | ١٢,٢٦٥ |
| نسبة المحرق الى المنتج | ٧٩,١٪ | ٧٧,١٪ | ٨٢,٦٪ | ٨٥,٧٪ | ٨٣,١٪ | ٧٨,١٪ | ٧١,٩٪ | ٧٢,٦٪ |
| **الامارات العربية** | | | | | | | | |
| منتج | ١٥,٤١٠ | ١٢,٢٣٣ | ١٣,٠٥٤ | ١٣,٦٩٠ | ١١,٢١٥ | ١٠,٤٣٠ | ٧,٥٣٦ | ٦,٧٤٢ |
| مستعمل | ١,٠٧٠ | ١,٠٩٠ | ١,٢٠٠ | ١,٢٥١ | ١,٠٣٨ | ١,٠٤٥ | ٦٦٣ | ٥٦٩ |
| محرق | ١٤,٣٤٠ | ١١,١٤٣ | ١١,٨٥٤ | ١٢,٤٣٩ | ١٠,١٧٧ | ٩,٣٨٥ | ٦,٨٧٣ | ٦,١٧٣ |
| نسبة المحرق الى المنتج | ٩٣,١٪ | ٩١,١٪ | ٩٠,٨٪ | ٩٠,٨٪ | ٩٠,٧٪ | ٨٩,٩٪ | ٩١,٢٪ | ٩١,٥٪ |
| **مصـــر** | | | | | | | | |
| منتج | ٢٣٩ | ×٥٠ | | | | | | |
| **البحرين** | | | | | | | | |
| منتج | ٣,٠٤٤ | ٢,٨٧٦ | ٢,٨٣٤ | ٢,٣٤٣ | ١,٨٣٨ | – | – | – |
| مستعمل | ٣.٠٤٤ | ٢.٨٧٦ | ٢.٨٣٤ | ٢.٣٤٣ | ١.٨٣٨ | – | – | – |
| **سوريـا** | | | | | | | | |
| منتج | ٤٧٦ | | | | | | | |
| مستعمل | ١١٦ | | | | | | | |
| محرق | ٣٦٠ | | | | | | | |
| نسبة المحرق الى المنتج | ٧٥,٦٪ | | | | | | | |

* تقديرات.
× معلومات رسمية.

[ المصدر: عالم النفط، العدد الثالث، آب – اغسطس ١٩٧٨ ].

إذا استعرضنا المعادن المثبتة (المستغلة أو التي هي في طور الاستغلال أو التي لم تستغل) في الدول العربية وتلك التي تشير المؤشرات الجيولوجية إلى امكانية اكتشافها (أنظر المرفقين رقم ١و٢) وجدنا أن هذه الموارد المعدنية تشكل المحور الرئيسي لتقدم الإنتاج الصناعي والزراعي. وتتباين هذه الموارد من معادن توليد الطاقة ومعادن الحديد والمعادن الصناعية والكيميائية إلى معادن وصخور الإنشاء والتعمير.

إن الاستهلاك العالمي من الخامات المعدنية ومنتجاتها في ارتفاع مستمر، وتتجه أيضاً أسعارها نحو الارتفاع بشكل عام. ويصبح بعضها شحيحاً في المدى القصير أو المتوسط أو الطويل. وقد أشارت الدراسات والاحصائيات التي نشرها مكتب المناجم في الولايات المتحدة الأميركية إلى أن العالم سيستنفد الآن وحتى عام ٢٠٠٠ احتياطاته من بعض المعادن بينما ستكون الاحتياطات العالمية من بعض المعادن الأخرى على وشك النفاد، وذلك على أساس التوقعات المنتظرة حول زيادة الطلب الكلي على الموارد التي يمكن استغلالها والمعرّفة حالياً. ومما يدعو للتفاؤل وجود احتياطات معروفة لبعض هذه المعادن وبكميات كبيرة إلا أن إمكانية استغلالها في الظروف الحالية غير اقتصادية أو غير ممكنة من الناحية الفنية. الجدول رقم (٥) التالي يبين تقديرات مكتب المناجم في الولايات المتحدة الأميركية لبعض المعادن والتي يمكن أن يطرأ عليها تعديل حتى نهاية القرن الحالي.

**الاحتياطي للموارد المعدنية العربية**

حسب توافر المعلومات الفنية والجيولوجية تقسم الموارد المعدنية إلى ما يلي:

**الموارد المعرّفة**: هي تلك الرواسب المعدنية التي يتوافر تقديرها الحجمي وتتضمن جميع فئات أرقام الاحتياطي، وكذلك الأرقام التقديرية من الرواسب التي لم تنشر لها أرقام احتياط بعد.

**الموارد الافتراضية**: هي تلك الرواسب المعدنية التي توجد في/أو قرب أقاليم تعدينية ويظن في وجودها لشواهد جيولوجية ولكنها لم تكتشف بعد. وتعتمد تلك الموارد على التقديرات المحتملة في المستقبل للأحزمة المعدنية التي لم يكتمل استكشافها بعد وللمناطق القريبة من الإكتشافات الجديدة المعزولة والتي تتميز بأهميتها مما يشير إلى إمكانية وجود حزام معدني مستقبلاً.

**الموارد المأمولة أو التخمينية**: وتمثل هذه الموارد رواسب معدنية لم تكتشف بعد، وذلك في المناطق والأقاليم التي لم تجر فيها أية عمليات استكشاف حتى الآن والتي تبدو ايجابية أو ملائمة من الناحية الجيولوجية حسب النظريات الجديدة في علم الجيولوجيا.

**الموارد تحت الاقتصادية**: تشكل الموارد تحت الاقتصادية (يطلق عليها أحياناً المشروطة إذا كانت معرّفة) الصخور التي تحتوي على معادن بكميات أعلى من متوسط وجود معدن ما في القشرة الأرضية ولكنها أقل من أن تستخرج بطريقة مربحة ضمن الظروف الحالية. ومن الناحية النظرية فان الموارد تحت الاقتصادية

قد تكون إما معرّفة أو افتراضية (بالتعريف أو التحديد السابقين).

**الموارد المعادة أو التي يمكن استرجاعها**: وهي الموارد التي يمكن إعادة تشغيلها مرة أخرى وفصل المواد النافعة منها تحت الظروف الاقتصادية الحالية. وتشمل أيضاً الموارد التي يمكن الحصول عليها اقتصادياً في المستقبل.

**الجدول رقم (٥)**

**الاحتياطات العالمية المتوقعة حتى عام ٢٠٠٠ والقابلة للاستغلال حالياً والاحتياطي المعروف**

| المعدن | الوحدة القياسية الوحدة | الاحتياطات العالمية المتوقعة حتى ٢٠٠٠ | الاحتياطات القابلة للاستغلال حالياً | الاحتياطي المعروف* |
|---|---|---|---|---|
| اليورانيوم | ألف طن | ٢٨٣٨ | ١٠٦٦ | ١٠٤٨٠٤ |
| النحاس | مليون طن | ٣٥٥ | ٤٥٠ | ٢٠٥٠ |
| الذهب | مليون اوقية | ١٠٥٦ | ١٣٢٠ | ١٩٠٠ |
| الرصاص | مليون طن | ١٣٦ | ١٨٥ | ٣٣٠ |
| الفضة | مليون اوقية | ١٣٥٨٠ | ٦٠٨٠ | ٢٢٦٣٠ |
| القصدير | مليون طن | ٧٥٠٠ | ١٠١١٠ | ١١٣٥٨ |
| الالومنيوم | مليون طن | ٢٦٢ | ٣٨٤٠ | — |
| الحديد | مليار طن | ٢٢ | ٢٠٠ | — |
| البلاتين | مليون اوقية | ٩٧ | ٢٩٧ | — |
| الفوسفات | مليون طن | ٦٨٠٨ | ١٧١٧٢ | — |
| البوتاس | مليون طن | ١٠٦٧ | ١١٠٠٠ | — |

[**المصدر**: التنمية الصناعية العربية، العدد ٣٠، نيسان-ابريل ١٩٧٧ ص ٩].

* الاحتياطي المعروف: الموارد التي قد تستغل مستقبلاً وفقاً لمتغيرات المستقبل.

والمرفق رقم (٣) يبين مدة الاحتياطي لبعض المعادن المختارة في العالم وأماكن تواجدها الرئيسية والنسبة المئوية للاحتياطي والانتاج في كل دولة نسبة إلى الاحتياطي أو الانتاج العالمي. كما يبين قيمة الانتاج بأسعار عام ١٩٦٨.

ويمثل الاحتياطي للموارد المعدنية العربية كميات ضخمة، وهي التي حددت كمياتها على المستوى المؤكد أو المحتمل أو الممكن، وتكون درجتها من الارتفاع بحيث يمكن استغلالها استغلالاً مربحاً تحت الظروف الإقتصادية السائدة الحالية. ويلزم اثبات احتياطي مؤكد لراسب معدني معين يكفي لمدة تتراوح من عشر سنوات إلى عشرين سنة حتى يتسنى استغلال هذا الراسب. وعلى هذا الأساس فان احتياطات المعادن لا تصلح إلا لرسم الخطط قصيرة المدى وأحياناً متوسطة المدى.

ونظراً لعدم توفر البيانات في -المرحلة الحاضرة- اللازمة لتحديد الاحتياطي الثابت للموارد المعدنية فسنكتفي حالياً بعرض الاحتياطي المعرّف لبعض المعادن التي استطعنا جمع البيانات عنها. أما بقية المعادن فهي اما لم تكتمل حولها الدراسات الجيولوجية أو أن المراجع التي بين أيدينا تعتبر غير كاملة، إذ تحتوي (في أغلب الأحيان) على وصف جغرافي عن أماكن تواجد هذه الثروة في كل دولة عربية على حدة دون تحديد الاحتياطي لها.

**الفوسفات**: يعتبر الوطن العربي من أغنى المناطق في العالم بهذه المادة الهامة للصناعة وللزراعة. ويقدر الاحتياطي منه بحوالي ٤٥٢٠٠ مليون طن من خامات الفوسفات بتراكيز مختلفة. ويوجد هذا الخام في كثير من الدول العربية كما هو مبين الجدول رقم (٦).

**الحديد**: يبلغ الاحتياطي الحالي والمؤكد من هذه المادة في الوطن العربي بما يزيد عن ٧٠٠٠ مليون طن في عشر دول عربية فقط. أما في الدول الأخرى فهو غير مقدر إلى الآن والجدول رقم (٧) التالي يبين الاحتياطي في الدول العربية من هذا الخام.

**النحاس**: يملك الوطن العربي كميات كبيرة من خامات النحاس وبتراكيز مختلفة، ويبلغ الاحتياطي المعرّف في خمس دول عربية ما يزيد عن ٩١ مليون طن من خامات النحاس. أما في بقية الدول العربية التي يوجد فيها فإن الاحتياطي غير معرّف.

**البوتاس**: يملك الوطن العربي ثروة أقل من متوسطة من خامات البوتاس. ويوجد في ثلاث دول: الاردن (البحر الميت والاحتياطي هناك ٢ مليون طن متري) والمغرب (غير معرّف) والجماهيرية الليبية (حوالي ١,٦ مليون طن).

**الأمــلاح**: غالبية الدول العربية منتجة للأملاح، خاصة ملح الطعام، من مصادر متعددة. فهو على شكل ترسبات ملحية كما في العراق ومصر والاردن والجماهيرية الليبية واليمن، أو عــلى شكل منجمي كما في السعودية وسوريا. ففي السعودية يقدر الاحتياطي في منطقة جنحة الهمام بما يزيد على المليون طن، وفي منطقة جيزان بما يزيد على المليون طن لكل متر عمق. أما في سوريا (منطقة حوض الفرات) فيقدّر

الاحتياطي في طبقة واحدة بحوالي ١٣ مليون طن.

**الكبريت**: الدولة ألعربية الوحيدة التي تملك خام الكبريت هي العراق. ويقدّر الاحتياطي المعرّف في منطقة المشراق بما يزيد على ٢٠٠ مليون طن من الكبريت النقي (٩٩,٩٪). وأغلبية الدول العربية تنتج الكبريت من مصافي النفط.

**الجدول رقم (٦)**

**احتياطي الفوسفات في الدول العربية**

| الدولة ١ — | الاحتياطي | الانتاج بألاف طـــن متري | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | مليون طن | ١٩٦٥ | ١٩٧٠ | ١٩٧٢ | ١٩٧٣ | ١٩٧٤ | ١٩٧٥ |
| الاردن | ٤٠٠ | ٨٢٨ | ٩١٣ | ٩٥٢ | ١٠٨٨ | ١٥٩٥ | ١٣٥٣ |
| تونس | ٢٠٠٠ | ٣٠٤٠ | ٣٠٢١ | ٣٣٨٧ | ٣٤٧٤ | ٣٨٨٤ | ٣٤٨٠ |
| الجزائر | ١٠٠٠ | ٨٦ | ٣٩٤ | ٥٠٦ | ٦٠٨ | ٧٢٣ | ٧٠٣ |
| سورية | ١٠٠ | — | — | ١١٢ | ١٥٠ | ٦٠٣ | ٨٥٧ |
| مصـــر | ١٠٠٠ | ٥٩٤ | ٧١٦ | ٥٦٣ | ٥٥٠ | ٥٥٠ | ٥٥٠ |
| المغرب | ٤٠,٠٠٠ | ٩٨٢٥ | ١١٤٢٤ | ١٥١٠٥ | ١٧٠٧٧ | ١٩٣٢٧ | ١٣٥٤٨ |
| العراق | ٧٠٠ | — | — | — | — | — | — |
| الوطن العربي | ٤٥٢٠٠ | ١٤٣٧٣ | ١٦٥٦٧ | ٢٠٣٨٧ | ٢٢٩٤٠ | ٢٦٦٨٢ | ٢٠٤٩٥ |
| العالم | ٦٨٠٨ | ٦٣٠٠٠ | ٨٢٠٠٠ | ٩٢٤٠٠ | ٩٨٥٠٠٠ | ١٠٩١٠٠ | ١٠٦٥٠٠ |
| نسبـــة الانتـــاج العربي الى الانتاج العالمي | — | ٢٢,٨ | ٢٠,٢ | ٢٢ | ٢٣,٢ | ٢٣,٤ | ١٩,٢ |

١ — يوجد الفوسفات في الدول التالية بدون معرفة الاحتياطي فيها: موريتانيا، الجماهرية الليبية، لبنان. كما يوجد في فلسطين المحتلة باحتياطي قدره ٧٢٠ مليون طن.

[المصدر: التنمية الصناعية العربية، العدد ٣٠، نيسان-ابريل ١٩٧٧].

الجدول رقم (٧)
احتياطي الوطن العربي من خامات الحديد ومدى استغلاله

| الدولة | الاحتياطي (مليون طن) | أهم مناطق وجوده | مدى استغلاله |
|---|---|---|---|
| الجزائر | ٣٠٠٠ | جاراجبلت ، عوينزا ، غرزت . | مستغل |
| الجماهيرية الليبية | ٢٠٠٠ | وادي الشاطئ ، نالوت ، نفوسة . | غير مستغل |
| السعودية | ٦٠٠ | الوجه ، وادي الصواوين ، وادي فاطمة ، جبل ادساس . | غير مستغل |
| تونس | ٥٠٠ | الجريضة ، سلاطة ، التمرة ، جنارة ، عنق ، دوارية . | مستغل |
| مصـــر | ٣١٥ | الواحات البحرية ، أسوان ، الصحراء الشرقية . | مستغل |
| المغرب | ١٩٤ | بلى بو أغرور ، أمي نتورزا . | مستغل |
| موريتانيا | ١٦٨ | فورت جوريد . قلب الوجرين . | مستغل |
| سورية | ١٠٠ | راجو ، كيري ، عثمانلي ، علموار . | غير مستغل |
| فلسطين المحتلة | ٦٥ | الرميم ، مافتش . | مستغل |
| السودان | ٦٠ | بحر الغزال | غير مستغل |
| الأردن | غير مقدّر | عجلون ، جرش ، شعيب . | غير مستغل |
| العراق | غير مقدّر | اسناوة ، الحسينيات ، الكعارة . | غير مستغل |
| اليمن | غير مقدّر | لواء صعدة . | غير مستغل |
| لبنان | غير مقدّر | زحلة ، راشيا ، مرجعيون . | غير مستغل |
| مسقط | غير مقدّر | عمان ، سهل الباطنة . | غير مستغل |
| الصومال | غير مقدّر | حبال البور . | غير مستغل |

[المصدر: التنمية الصناعية العربية ، العدد ٣٢ ، تشرين أول - أكتوبر ١٩٧٧].

## إنتاج الوطن العربي من الموارد المعدنية:

باستبعاد النفط والغاز الطبيعي نجد أن قطاع المناجم والتعدين في الدول العربية لا يساهم إلاّ بنسبة ضئيلة من الناتج الاجمالي، حيث يساهم بحوالي ١,٩٪ في الجزائر (عام ١٩٧٣) و١,١٨٪ في العراق (عام ١٩٧٠) و٠,١٥٪ في الجماهيرية الليبية (عام ١٩٧٠). وحوالي ٠,٠٢٪ في السعودية (عام ١٩٧٣). ويبين الجدول رقم (٨) إنتاج الدول العربية من الموارد المعدنية (عام ١٩٧٣) مقارناً بالانتاج العالمي باستثناء الفوسفات الذي يشكل حوالي ٢٣,٢٪:

**الجدول رقم (٨)**

**إنتاج الدول العربية من الموارد المعدنية عام ١٩٧٣**

**(ألف طن متري)**

| الدولة المعدن | الكروم | النحاس | الرصاص | الملح | الفوسفات | الكبريت | الزنك | الحديد | فحم حجري |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| الاردن | – | – | – | ١٦ | ١٠٨١ | – | – | – | – |
| تونس | – | – | ١٥,٦ | ٣٦٠ | ٣٤٧٤ | – | ٨,٦ | ٤٣٣ | – |
| الجزائر | – | ٠,٣ | ٣,٧ | ٢٠٥ | ٦٠٨ | – | ١٤,٤ | ١٧٠٠ | ١٥ |
| السودان | ١٦,٥ | – | – | ٥٥ | – | – | – | ١٠ | – |
| سورية | – | – | – | ٣٥ | ١٥٠ | – | – | – | – |
| موريتانيا | – | ٢٤ | – | – | – | – | – | ٩٠٠٠ | – |
| العراق | – | – | – | ٥١ | – | ٣٩٥ | – | – | – |
| الكويت | – | – | – | ١٠ | – | – | – | – | – |
| لبنـان | – | – | – | ٤٠ | – | – | – | – | – |
| الجماهيرية الليبية | – | – | – | ١١ | – | – | – | – | – |
| مصر | – | – | – | ٣٨٦ | ٥٥٠ | – | – | ٣٢٠ | – |
| المغرب | – | ٤,٣ | ١٠٣ | ٢٨ | ١٧٠٧٧ | – | ١٧,٦ | ٢١٤ | ٥٦٥ |
| اليمن | – | – | – | غ. م. | – | – | – | – | – |
| العالم العربي | ١٦,٥ | ٢٨,٦ | ١٢٢,٣ | ١٢٧٢ | ٢٢٩٤٠ | ٣٩٥ | ٤٠,٦ | ١١٦٦٧ | ٥٨٠ |
| الانتاج العالمي | ٣٢٩٠ | ٧١٤٠ | ٣٤١٠ | ١٤٧٧٠٠ | ٩٨٥٠٠ | غ. م. | ٥٦٧٠ | ٤٨٢٦٠٠ | ٢٢٠٦٨٠٠ |
| نسبة الانتاج العربي الى العالمي (٪) | ٠,٥ | ٠,٥ | ٣,٥٧ | ٠,٧٩ | ٢٣,٢ | – | ٠,٧١ | ٢,٤٢ | ٠,٠٢٥ |

[المصدر: التنمية الصناعية العربية، العدد ٣٠، نيسان–ابريل ١٩٧٧].

**علاقة الانتاج المعدني والاحتياطي والموارد المعنية بالاستهلاك :**

صنف مركز التنمية الصناعية للدول العربية الموارد المعدنية العربية إلى ما يلي :

١ – **موارد ضخمة** : عندما تكون الموارد أكثر من عشرة أضعاف الحد الأدنى للاستهلاك الاجمالي المنتظر للمعدن حتى عام ٢٠٠٠ .

٢ – **موارد كبيرة جداً** : عندما تتراوح الموارد بين ضعفين وعشرة أضعاف الحد الأدنى للاستهلاك الاجمالي المنتظر للمعدن حتى عام ٢٠٠٠ .

٣ – **موارد كبيرة** : عندما تتراوح الموارد بين ٧٥ ٪ وضعفي الحد الأدنى للاستهلاك الاجمالي المنتظر للمعدن حتى عام ٢٠٠٠ .

٤ – **موارد متوسطة** : عندما تكون نسبة الموارد إلى الحد الأدنى للاستهلاك الاجمالي للمعدن حتى عام ٢٠٠٠ من ٣٥ ٪ إلى ٧٥ ٪ .

٥ – **موارد صغيرة** : عندما تكون نسبة الموارد إلى الحد الأدنى للاستهلاك الاجمالي المنتظر للمعدن حتى عام ٢٠٠٠ من ١٠ ٪ إلى ٣٥ ٪ .

٦ – **موارد ضئيلة** : عندما تقل نسبة الموارد الى الحد الأدنى للاستهلاك الاجمالي المنتظر للمعدن حتى عام ٢٠٠٠ أقل من ١٠٪ .

٧ – **موارد غير محدودة** : عندما تكون البيانات الجيولوجية المتاحة من الموارد غير كافية للحكم على تبعيتها لاحدى الفئات السابقة .

وعلى أساس هذا التقسيم يمكننا القول بأن موارد الفوسفات في الوطن العربي ضخمة . أي أن هذه الموارد سواء المعرفة منها أم النظرية تزيد على عشرة أضعاف الحد الأدنى للاستهلاك الاجمالي العربي المنتظر من الأسمدة الفوسفاتية في عام ٢٠٠٠ . وأما موارد الحديد فهي ضخمة أيضاً اذ تصل الزيادة في الاحتياطي الى أكثر من عشرة أضعاف استهلاك الوطن العربي من الحديد في عام ٢٠٠٠ . وأما احتياطي الأملاح والبوتاس والكبريت فهو ضخم جداً أيضاً ، لانه يزيد على عشرة أضعاف استهلاك الوطن العربي في عام ٢٠٠٠ .

**النتيجـــة :**

تملك الدول العربية من الثروات الطبيعية ما يجعلها تحتل مراكز الصدارة في العالم من ناحية الانتاج

وتصدير هذه الموارد بشكلها الطبيعي. ولكن، عند الكلام عن تصنيع هذه الثروة الطبيعية، بالداخل، فان الدولة العربية تحتل المراكز الأخيرة في العالم. وهذا يعني بأن الدول العربية لا زالت تابعة اقتصادياً وتقنياً الى الدول المصنّعة والمتقدمة.

ان فترة نفاد النفط قصيرة وهي بحدود ٤١ عاماً، هذا اذا لم ترتفع معدلات الانتاج الحالية لتغطية الطلب العالمي (السعودية رفعت انتاجها النفطي لتغطية النقص في النفط الايراني) حيث ستقل هذه الفترة حتماً. والى مطلع القرن القادم سيبقى النفط موجوداً أما بعد ذلك فماذا سيبقى؟ فالغاز الطبيعي، عماد الصناعة البتروكيميائية (حوالي ٧٠٪ من مجمل الصناعة التحويلية من أصل عضوي) يحرق لأننا لا نستطيع تصنيعه. ولكن بما أن العالم العربي يعيش من «الريع الجوفي» وليس من الريع الانتاجي فان هذا يعني بأن الابحاث الجيولوجية ستزداد في الوطن العربي لزيادة هذا الريع أو للمحافظة عليه على الأقل. وهذا ما يولد بالتالي زيادة في الموارد الطبيعية و. يحدّ معها من زيادة في الاستهلاك المبدّد.

ان الموارد المعدنية (المكتشف منها هو السلعة أو المواد الأولية ذات التركيز العالي الرائج في الأسواق الاحتكارية العالمية) هي موارد ضخمة وستكفي الوطن العربي كريع جوفي حتى إلى أبعد من منتصف القرن القادم. أمّا بصفتها موادٌ أولية للصناعة المحلية العربية فستكفي قروناً أخرى لتنمية هذه الصناعة. ولبنائها متراكمةً متآخذة لا بد من زيادة البحث لاستكشاف واسغلال جميع عناصر الثروة المعدنية، وهذا يتطلب المزيد من البحث العلمي، كما أنه بدوره يتطلب تنمية وتجهيز الكوادر العلمية المتخصصة عن طريق زيادة المعاهد العلمية المتخصصة وتعديل وتطوير النظم التعليمية الجامعية منها والمدرسية.

## المرفق رقم ( ١ )
## ...مادن والعناصر المستغلة في الدول العربية

| المعدن | الدولة |
|---|---|
| الاسبستوس | مصر |
| الأملاح | الأردن، تونس، الجزائر، السعودية، السودان، سوريا، العراق، لبنان، الجاهيرية الليبية، مصر، المغرب، اليمن الشمالي |
| الانتموان | الجزائر، المغرب. |
| بانتونيت | مصر، المغرب، الجزائر. |
| باريت | مصر، المغرب. |

| المعدن | الدولة |
|---|---|
| الحديد | الجزائر ، السودان ، مصر ، المغرب ، موريتانيا . |
| حجر الخفاف | مصر ، المغرب . |
| الذهب | السودان ، مصر . |
| الرصاص | الجزائر ، تونس ، مصر ، المغرب . |
| الرخام | السعودية ، مصر ، المغرب ، العراق ، الأردن . |
| الرمال السوداء | مصر . |
| رمل الزجاج | سورية ، العراق ، مصر ، الأردن ، لبنان . |
| الزئبق | الجزائر . |
| الزنك | الجزائر ، تونس ، المغرب . |
| الصفلات | مصر ، المغرب . |
| المتلك | مصر . |
| الفحم الحجري | الجزائر ، المغرب ، مصر . |
| الفضة | تونس ، المغرب . |
| فلورسبار | مصر . |
| فوسفات | الاردن ، تونس ، الجزائر ، مصر ، المغرب ، سورية . |
| القصدير | المغرب . |
| الكاؤولين | مصر . |
| الكبريت | الجزائر ، العراق ، مصر ، المغرب . |
| الكروم | السودان ، مصر . |
| الكوبالت | المغرب . |
| الجنزيت | السودان . |
| المنغنيز | السودان ، مصر ، المغرب . |
| النحاس | الجزائر ، المغرب . |
| النيكل | المغرب . |
| الجبس | مصر ، المغرب . |

[**المصدر** : التنمية الصناعية العربية ، العدد ١٠ نيسان–ابريل ١٩٧٢].

## الموفق رقم ( ٢ )

### المعادن المكتشفة في الدول العربية ولم تستغل أو هي في طور الاستغلال

| المعدن أو العنصر | الدولة |
|---|---|
| الماس | السعودية . |
| المينيت | السعودية ، السودان ، مصر ، المغرب . |
| اسبستوس | السعودية ، سورية ، العراق ، المغرب . |
| انتموان | مصر . |
| بوتاس | الأردن ، الجماهيرية الليبية ، المغرب . |
| باريت | الأردن ، تونس ، السعودية ، المغرب . |
| الحديد | الاردن ، السعودية ، سورية ، العراق . |
| الجبي | السعودية ، العراق . |
| الذهب | السعودية ، مصر . |
| الرخام | الأردن ، السودان ، العراق ، لبنان . |
| رمل الزجاج | الأردن ، السعودية . |
| الزئبق | تونس . |
| الزنك | السعودية ، السودان ، العراق ، مصر . |
| التلك | المغرب . |
| الفضة | السعودية . |
| الفلورسبار | تونس ، السعودية ، العراق ، لبنان . |
| الفوسفات | السعودية ، سورية ، العراق ، لبنان . |
| القصدير | مصر . |
| الكاؤولين | الاردن ، الجزائر ، السعودية ، السودان ، العراق . |
| الكوبالت | مصر . |
| الكروم | السعودية ، سورية . |
| الكبريت | الاردن ، السعودية ، سورية . |
| الميكا | السودان ، مصر ، المغرب . |

تابع المرفق رقم (٢)

| المعدن أو العنصر | الدولة |
|---|---|
| المجتزيت | السعودية ، مصر ، المغرب . |
| موليبدنيوم | السعودية ، مصر ، المغرب . |
| موناريت | السعودية ، مصر . |
| نحاس | الاردن ، السعودية ، السودان ، العراق ، مصر . |
| يورانيوم | الاردن ، مصر ، المغرب . |

المصدر : التنمية الصناعية العربية . العدد ٣٠ . نيسان ابريل ١٩٧٧

## المرفق رقم (٣)
## الاحتياطي العالمي لبعض المعادن المختارة

| المعدن | الاحتياطي الاساسي | | المنتج الأساسي[١] | | قيمة الانتاج[٢] بأسعار ١٩٦٨ (مليون دولار) |
|---|---|---|---|---|---|
| | | ( النسبة المئوية من العالم ) | | | |
| | | الفلزات الكافية | | | |
| | | العمر الاحتياطي ١٥٠ سنة وأكثر | | | |
| كولومبيوم | اميركا اللاتينية | (٤٥)٪ | البرازيل | ( ٦ ) | ٢٩ |
| | الاتحاد السوفياتي | (٣٥) | كندا | (٢٦) | ٢٩ |
| | افريقيا | (١٠) | نيجيريا | (١٢) | |
| | كندا | (١٠) | | | |
| الفوسفات | المغرب | (٤٢) | الولايات المتحدة | (٤٢) | |
| | الولايات المتحدة | (٣١) | الاتحاد السوفياتي | (٢٤) | |
| | الاتحاد السوفياتي | (١٢) | المغرب | (١٣) | ٨٣٥ |

تابع المرفق رقم (٣)

| المعدن | الاحتياطي الأساسي | | المنتج الأساسي | | قيمة الانتاج بأسعار ١٩٦٨ (مليون دولار) |
|---|---|---|---|---|---|
| | (النسبة المئوية من العالم) | | | | |
| البوتاس | دول التخطيط المركزي | (٤٥) | دول التخطيط المركزي | (١٩) | |
| | كندا | (٣٨) | كندا | (١٧) | ٣٧٠ |
| | المانيا الاتحادية | (٧) | أوروبا الغربية | (٢٧) | |
| | | | الولايات المتحدة | (١٥) | |
| | العمر الاحتياطي بين ١٥٠ سنة و١٢٠ سنة. | | | | |
| المغنيسيوم | الصين الشعبية | (٥٣) | الولايات المتحدة | (٤٥) | |
| | كوريا الشمالية | (٣١) | الاتحاد السوفياتي | (٢٢) | ١١٥ |
| | نيوزيلاند | (٦) | النروج | (١٦) | |
| | العمر الاحتياطي بين ١٠٠ و١١٠ سنوات | | | | |
| الكروم | افريقيا الجنوبية | (٧٤) | دول التخطيط المركزي | (٤٠) | |
| | روديسيا الجنوبية | (٢٢) | افريقيا الجنوبية | (٢٣) | |
| | الفليبين | | | (٩) | ١٩٠ |
| | العمر الاحتياطي بين ٩٠ و١٠٠ سنة | | | | |
| فلسبار | غير معروف | | الولايات المتحدة | (٣٠) | |
| | (واسع الانتشار) | | أوروبا | (٣٥) | ٥٥ |
| | | | الاتحاد السوفياتي | (١٢) | |
| الحديد | الاتحاد السوفياتي | (٣٢) | الاتحاد السوفياتي | (٢٦) | |
| | | | أوروبا الغربية | (١٧) | |
| | أميركا الجنوبية | (١٩) | الولايات المتحدة | (١١) | ٦١٩٠ |
| | كندا | (١٢) | أوستراليا | (٨) | |
| | أوستراليا | (١٠) | كندا | (٦) | |

تابع المرفق رقم (٣)

| المعدن | الاحتياطي الأساسي | | المنتج الأساسي | | قيمة الانتاج بأسعار ١٩٦٨ (مليون دولار) |
|---|---|---|---|---|---|
| | (النسبة المئوية من العالم) | | | | |
| فاناديوم | الاتحاد السوفياتي | (٥٩) | الولايات المتحدة | (٤٩) | |
| | افريقيا الجنوبية | (٢٠) | افريقيا الجنوبية | (٢٥) | ٦٠ |
| | أوستراليا | (١٥) | فلندا | (١٣) | |
| | -وضع الاحتياطي الحالي غير حرج- العمر الاحتياطي بين ٥٠ و٦٠ سنة | | | | |
| الكوبالت | زائير | (٣١) | زائير | (٥٩) | |
| | ساليدونيا | (١٨) | زامبيا | (٩) | ١١٠ |
| | زامبيا | | كندا | (٨) | |
| | | | المغرب | (٤) | |
| النيكل | كوبا | (٢٤) | كندا | (٤٠) | |
| | ساليدونيا | (٢٢) | الاتحاد السوفياتي | (٢٢) | ١١٠٠ |
| | كندا | (١٤) | ساليدونيا | (١٩) | |
| | الاتحاد السوفياتي | (١٤) | | | |
| | العمر الاحتياطي بين ٤٠ الى ٥٠ سنة. | | | | |
| اسبيستوس | غير معروف | ، | كندا | (٥٠) | ٣٢٣ |
| | (واسع الانتشار) | | الاتحاد السوفياتي | (٣٠) | |
| | | | افريقيا الجنوبية | (٨) | |
| المنغنيز | افريقيا الجنوبية | (٣٨) | الاتحاد السوفياتي | (٣٨) | |
| | الاتحاد السوفياتي | (٢٥) | افريقيا الجنوبية | (١٢) | ٤٧٥ |
| | الغابون | (١٢) | البرازيل | (١٢) | |
| | | | الهند | (٩) | |

تابع المرفق رقم (٣)

| المعدن | الاحتياطي الأساسي | | المنتج الأساسي | | قيمة الانتاج بأسعار ١٩٦٨ (مليون دولار) |
|---|---|---|---|---|---|
| | (النسبة المئوية من العالم) | | | | |
| المولبيدينيوم | الولايات المتحدة | (٥٨) | الولايات المتحدة | (٧٠) | غير معروف |
| | الاتحاد السوفياتي | (١٨) | كندا | (٢١) | |
| | تشيلي | (١٦) | | | |
| | **العمر الاحتياطي بين ٣٠ و٤٠ سنة.** | | | | |
| الانتموان | الصين الشعبية | (٥٠) | افريقيا الجنوبية | (٢٥) | |
| | افريقيا الجنوبية | (٦) | الصين الشعبية | (٢٠) | |
| | الاتحاد السوفياتي | (٦) | بوليفيا | (١٨) | ٦٦ |
| | | | الاتحاد السوفياتي | (١٠) | |
| البوكسيت | غينيا | (٣٤) | جامايكا | (٢٠) | |
| | أوستراليا | (٣٤) | أوستراليا | (٢٠) | |
| | جامايكا | (٣) | سورينام | (١١) | ٣٤٠ |
| | سورينام | (١١) | الاتحاد السوفياتي | (١٠) | |
| | الاتحاد السوفياتي | (٣) | غوييانا | (٧) | |
| الكبريت | الشرق الأوسط وآسيا الجنوبية | (٤٥) | الولايات المتحدة | (٣٩) | ٧١٠ |
| | | | دول التخطيط المركزي | (٢١) | |
| | أوروبا الشرقية | (١٦) | كندا | (٢٠) | |
| | الولايات المتحدة | (١٢) | | | |
| التيتانيوم | النروج | (٢٠) | الولايات المتحدة | (٦٠) | ٦٠ |
| | الولايات المتحدة | (١٧) | اليابان | (٣٠) | |
| | كندا | (١٧) | | | |
| | الاتحاد السوفياتي | (١٧) | | | |

تابع المرفق رقم (٣)

| المعدن | الاحتياطي الأساسي | | المنتج الأساسي | | قيمة الانتاج بأسعار ١٩٦٨ (مليون دولار) |
|---|---|---|---|---|---|
| | (النسبة المئوية من العالم) | | | | |
| | **—وضع الاحتياطي الحالي حرج—** | | | | |
| | **العمر الاحتياطي بين ٢٠ و٢٥ سنة** | | | | |
| **الباريت** | الولايات المتحدة | (٤٠) | الولايات المتحدة | (٣٥) | |
| | الصين الشعبية | (١٣) | أوروبا الغربية | (٣٣) | ٣٥ |
| | دول التخطيط المركزي الاخرى | (١٥) | دول التخطيط المركزي | (٦) | |
| **البزموت** | اليابان | (٤٥) | اميركا اللاتينية | (٤٨) | |
| | أميركا اللاتينية | (٢١) | الهند | (١٨) | ٢٨ |
| | الولايات المتحدة | (١٣) | كندا | (٨) | |
| | دول التخطيط المركزي | (١٠) | | | |
| **النحاس** | الولايات المتحدة | (٢٨) | الولايات المتحدة | (٢٣) | |
| | تشيلي | (١٩) | الاتحاد السوفياتي | (١٥) | |
| | الاتحاد السوفياتي | (١٣) | زامبيا | (١٣) | ٧٧٤٠ |
| | زامبيا | (١٠) | تشيلي | (١٢) | |
| | بيرو | (٨) | كندا | (٨) | |
| **التنجستن** | الصين الشعبية | (٧٤) | الاتحاد السوفياتي | (٢٠) | |
| | الولايات المتحدة | (٧) | الولايات المتحدة | (١٣) | |
| | كوريا الجنوبية | (٤) | كوريا الشمالية | (٧) | ١٠٥ |
| | | | كوريا الجنوبية | (٦) | |
| | **العمر الاحتياطي بين ١٥ و٢٠ سنة** | | | | |
| **رواسب ترابية** | الولايات المتحدة | (٣٧) | الولايات المتحدة | (١٤) | |
| ( LEAL ) | كندا | (١٣) | أوستراليا | (١٤) | |

تابع المرفق رقم (٣)

| المعدن | الاحتياطي الأساسي | | المنتج الأساسي | | قيمة الانتاج بأسعار ١٩٦٨ (مليون دولار) |
|---|---|---|---|---|---|
| | (النسبة المئوية من العالم) | | | | |
| | أوستراليا | (١٢) | الاتحاد السوفياتي | (١٤) | |
| | | | كندا | (٩) | |
| الزنك | الولايات المتحدة | (٢٧) | كندا | (٢٢) | |
| | كندا | (٢٠) | الاتحاد السوفياتي | (١٢) | |
| | أوروبا الغربية | (١١) | أوستراليا | (١٠) | ١٤٥٠ |
| | أوروبا الشرقية | (١١) | الولايات المتحدة | (٩) | |
| | | | البيرو | (٦) | |
| **العمر الاحتياطي أقل من ١٥ سنة** | | | | | |
| فلورسبار | غير معروف | | المكسيك | (٢٧) | |
| | الاحتيـــــــاطــــــــات | | | | |
| | الرئيسية في المكسيك | | أوروبا الغربية | (٢٧) | |
| | أوروبا الغربية | | دول التخطيط المركزي | (٢٠) | ٨١ |
| | | | تايلاند | (٧) | |
| | | | الولايات المتحدة | (٦) | |
| الزئبق | دول التخطيط المركزي | (٣٥) | أوروبا الغربية | (٥٠) | |
| | اسبانيا | (٣٠) | الاتحاد السوفياتي | (١٧) | ١٢٥ |
| | ايطاليا | (٢٢) | الولايات المتحدة | (١١) | |
| | | | الصين الشعبية | (٩) | |
| الفضة | دول التخطيط المركزي | (٣٦) | المكسيك | (١٥) | |
| | الولايات المتحدة | (٢٤) | كندا | (١٥) | |
| | المكسيك | (١٣) | الولايات المتحدة | (١٤) | ٥٩٥ |

تابع المرفق رقم (٣)

| المعدن | الاحتياطي الأساسي | | المنتج الأساسي | | قيمة الانتاج بأسعار ١٩٦٨ (مليون دولار) |
|---|---|---|---|---|---|
| | (النسبة المئوية من العالم) | | | | |
| كندا | | (١٢) | الاتحاد السوفياتي | (١٣) | |
| | | | بيرو | (١٢) | |

(١) في نهاية عام ١٩٦٠.

(٢) حسب أسعار السوق العالمية.

ملاحظة: الأعداد بين الأقواس هي النسب المئوية للانتاج أو للاحتياطي.

Rex Boosson / Benson Voron:

[المصدر: The Mining Industry and the Developing Countries, World Bank, 1977. Oxford university press. p.221-225.

## المراجع


(١) الجنابي عدنان، «الاحتياطات النفطية للدول المصدرة والافق الزمني لنضوبها»، مجلة النفط والتعاون العربي، الكويت، المجلد الثالث، العدد الثالث، ١٩٧٧.

(٢) د. عوض سمير أحمد، «توزيع وتقييم الخامات والرواسب المعدنية في الوطن العربي»، مجلة التنمية الصناعية العربية، القاهرة، الاعداد: الحادي والعشرون (كانون الثاني - يناير ١٩٧٥)، الثالث والعشرون (تموز يوليو ١٩٧٥)، الرابع والعشرون (تشرين الأول - أكتوبر ١٩٧٥).

(٣) د. عوض سمير أحمد، توزيع الخامات والرواسب المعدنية في الدول العربية، مجلة التنمية الصناعية العربية، القاهرة، العدد الثاني والثلاثون، تشرين أول اكتوبر ١٩٧٧.

(٤) د. السامرائي شاكر، د. جبرفلاح سعيد، «ثرواتنا المعدنية وأسس تقييمها»، مجلة التنمية الصناعية العربية، القاهرة، العدد العاشر، نيسان ابريل ١٩٧٢.

(٥) د. شطا عبدو، «الثروة المعدنية في الوطن العربي»، معهد البحوث والدراسات، القاهرة، ١٩٧٠.

(٦) خولي منير اسماعيل وكامل ابراهيم، «تنمية واستغلال الفوسفات في الدول العربية»، مجلة التنمية الصناعية العربية، القاهرة، العدد الثلاثون، نيسان - ابريل ١٩٧٧.

(٧) د. غيث محمد أحمد، «تنمية واستغلال موارد النحاس والزنك والرصاص»، مجلة التنمية الصناعية العربية، القاهرة، العدد الثلاثون، نيسان - إبريل ١٩٧٧.

(٨) منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول ، التقرير الاحصائي السنوي الثالث ، الكويت ، ١٩٧٥ .
(٩) منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول ، التقرير الاحصائي السنوي الرابع ، الكويت ، ١٩٧٦ .
(١٠) مجلة عالم النفط ، العدد الثالث ، بيروت ، آب - أغسطس ١٩٧٨ .
(١١) مركز التنمية الصناعية للدول العربية ، ورق مناقشة عن استراتيجيات تنمية الثروة المعدنية في الدول العربية ، مجلة التنمية الصناعية العربية ، القاهرة ، العدد الثلاثون ، نيسان - ابريل ١٩٧٧ .
(١٢) *The Oil and Gas journal Weekly*, Dec. 1976. No.27
(١٣) World Bank, The Mining Industry and the Developing Countries, 1977, Oxford University Press.

# التراث والمستقبل

د. حافظ الجمالي

عندما يفكر الإنسان العربي في أمته، بشيء من الوعي لأوضاعها الحاضرة، الناشئة بالضرورة عن أوضاع سابقة مباشرة قريبة، أو غير مباشرة بعيدة، يلاحظ بكثير من المرارة والألم ان لديها من المشكلات أكثر مما لديها من القدرة على حلها. وأكاد أعتقد أنه ما من مشكلة طرحت على الوطن العربي، برغبة منه، أو رغماً عنه، وُجد لها حل معقول، أو شبه حل، في أي قطر عربي. وأسوأ ما في الأمر أن المفكر لا يدري حقاً ما إذا كانت المشكلات المطروحة تزداد مع الزمن تعقيداً، أو تزداد يسراً. وهكذا أجد أن مشكلة المرأة، والتصنيع، والاشتراكية والوحدة العربية، والنظام الاجتماعي، والسياسي، والاقتصادي، لا تزال الآن، كما كانت من قبل، موضوع حلول براغماتية سياسية، لا موضوع حلول فكرية عقلانية. وعلى كل حال، فاني لا أعرف ما إذا كانت هذه المشكلات محلولة، أم غير محلولة. فإذا هي كانت محلولة بصورة أو بأخرى، وليست قائمة، فأظن أن الكثيرين، مثلي تماماً، يجهلون ذلك.

ومن هذه المشكلات، مشكلة التراث، تراثنا نحن، العربي إلى حدّ ما، والإسلامي بالجملة. فهي تثار في الحين بعد الحين، وعلى يد كتاب من مختلف الأقطار العربية، دون أن نشعر ان أي حل مقترح لها قد وجد قبولاً أقل أو أكثر من غيره، او هو على وشك أن يجد هذا القبول أكثر بين الحلول الأخرى. ذلك أن الآراء متشعبة كل التشعب، مختلفة كل الاختلاف، حتى تبلغ أحياناً درجة التضاد والتناقض. وأكثر من ذلك اننا لا ندري أبداً ما إذا كان الشعب الذي تطرح عليه هذه الآراء، يستجيب لها بصورة أو بأخرى، ويوظف لاستجابته هذه شيئاً من طاقته الفكرية أو المالية، او التنظيمية، أو حتى الدعائية، حتى ليبدو لي –ولغيري على ما أظن– أن معركة التراث معركة أكاديمية، تدور بين المفكرين والكتاب وحدهم، لا بين الناس الذين تثار من أجلهم. بل يمكن التعميم، استطراداً، والقول بأن كل مشكلاتنا العامة الأخرى، تثار وتناقش على مدى سنين طويلة، دون أن تثير لدى الناس ردود الفعل الجديرة بها. فكأن الحياة في وادٍ، والفكر الذي يطرح المشكلات ويناقشها في وادٍ آخر، فلا يلتقيان إلا عرضاً.

والملاحظة الثانية في هذا الموضوع ، هي التساؤل ، عما إذا كانت مشكلاتنا «طبعة جديدة» لمشكلات شبيهة بها ، طرحت من قبل على شعوب أخرى ، كانت قد مرّت بالطور الحضاري الذي نمّر به نحن ، أو لم تطرح قط ، ولن تطرح أبداً؟ لكن من المؤكد أنه ان كان بعض هذه المشكلات قد طرح على الناس والمفكرين في الشعوب الأخرى ، كمشكلة الوحدة القومية (ولا سيما في إيطاليا وألمانيا) ومشكلة النظام الاقتصادي والسياسي ، فان بعضها الآخر ، لم يطرح على الأمم التي سبقتنا إلى الحضارة المعاصرة ، بمثل الحدة والعنف اللذين تطرح بهما عندنا ، كمشكلة المرأة إلى حد ما ، ومشكلة التراث ، بصورة خاصة.

ونريد الآن أن نتناول مشكلة التراث بالبحث ، بدءاً من تعريف التراث الذي يكثر الكلام عنه ، دون أن توضح الحدود الدقيقة لمضمونه ، أو أن يتضح شيءٌ حول علاقته بالحاضر العربي ومستقبله. بل لسنا متأكدين أن العلاقة التي يستشفّها أي تفكير عربي ، أو جملة من صور التفكير ، ستكون علاقة جدية ، على مستوى الواقع ، بغض النظر عن سلامة هذه العلاقة من وجهة النظر المنطقية ، أو عدم سلامتها. فإذا انتهينا من هذه النقطة عرضنا لأبرز آراء المعاصرين حول هذه المشكلة ، وكشفنا عن الاتجاهات التي يتوزعون بينها. وبطبيعة الحال سيكون لنا ، نحن أيضاً ، رأي في المشكلة ، وفي الآراء التي تقال حولها.

### ١ – تعريف التراث

إن أكثر الذين يبحثون في مشكلة التراث إن لم نقل كلهم ، يغضون النظر عن تحديد المقصود بهذه الكلمة ، كما لو أن بحثاً في مثل هذه المشكلة الجدية – على الصعيد النظري على الأقل – لا يحتاج إلى أي تعريف واضح لمعاني الكلمات ، على الرغم مما أوصى به ديكارت حول ضرورة التعاريف الواضحة الدقيقة ، أو كما لو أن كل محاورات أفلاطون القديمة لم تشعر أي إنسان بمثل هذه الضرورة.

ويبدو أن الكلمة لا تعني لغوياً أكثر من شيءٍ واحد : هو ما يخلّفه الميت للحي (من أشياء ثمينة نسبياً بطبيعة الحال). غير ان الاصطلاح وسّع هذا المعنى ، فجعله يشمل كل ما يخلفه الموتى ، من قوم ما ، للأحياء بعدهم ، أي كل ما يخلفه الماضي للحاضر من اشياء ثمينة. وهنا تدخل في معنى كلمة التراث أشياء كثيرة ، كأوابد القدماء ، ومنشآتهم ، وما فيها من فن وهندسة وزخرفة ، وكالنقود ، والإنتاج الثقافي والأدبي والعلمي والفني ، بالإضافة إلى المعتقدات الدينية والقيم الأخلاقية. وما من شك أن السلفيين يعنون بالتراث ، جملة العقائد الدينية بالدرجة الأولى وما يتعلق بها من دراسات وتفاسير. أما القوميون فانهم يركزون على التراث الثقافي بالدرجة الأولى ، كتعبير عن مستوى من العبقرية كانت تملكه الأمة ، وتجلت فيه بحيث يسعها أن تتجلى بما هو أفضل منه ، لا كفكر فحسب ، بل كقيم أخلاقية وإنسانية. وأما المعاصرون أو أصحاب المعاصرة ، فلا ريب أنهم رأوا في التراث مخلفاته الحضارية الهابطة وما رافقها من تقاليد وعادات واعراف وبنى عقلية جامدة ، لا أثر فيها للعقلانية ، ولا لحسن التلاؤم مع الواقع ، ولا طموح آخر غير البقاء على ما هي عليه ، سادةً بذلك كل طريق على أي تقدم في المستقبل.

ويحق لنا أن نتساءل : أين هو التراث تماماً؟ أيكون في العقيدة الدينية وما دار حولها وتفرع عنها من مذاهب ، بدءاً من عهد النبي (ص) حتى يومنا هذا ، أم في هذه العقيدة في فترة معينة من تاريخها ، ليطرح الباقي جانباً؟ أم يكون في التراث الأدبي والثقافي والعلمي والفني ، بالتركيز على أحد هذه الجوانب أكثر من غيره ، أو بإعطاء الجميع أهمية واحدة؟ أم يكون في شيءٌ من هذا إلى حد ، وشيءٌ من ذاك إلى حد؟ إن كل ذلك يبقى غامضاً بعض الشيءُ ، ولا يفهم ببعض الوضوح إلا من خلال السياق ، كما يقولون.

ومن جهة أخرى يمكن التساؤل عن درجة قومية هذا التراث أو عالميته. ولئن كان ابن رشد ، وابن سينا والفارابي وابن طفيل ، رجالاً «تراثيين» بمعنى أن آثارهم تعتبر جزءاً من تراثنا ، فلا ريب أننا نجد بين هؤلاء أناساً ليسوا بعرب (فنحن نعتبر الغزالي ، وابن سينا عربيين ، والإيرانيون يعتبرونهما فارسيين. وقد مثل ذلك في كثيرين آخرين) ، ثم إن الكثير من آثارهم لا يخلو من تأثر بالثقافة اليونانية أو الفارسية ، أو الهندية. وقد يكون هذا التأثر كبيراً جداً وقد نعتبر ذلك كله تراثاً لنا ، ثم للإنسانية جمعاء ، أو ننخّل التراث ، فما كان عربياً أصيلاً أبقينا عليه ، وما كان هجيناً تخلينا عنه؟ إن هذه المشكلة لا شك تحتاج إلى شيءٌ من الإيضاح ، ولو أن من المألوف أن نعتبر كل ما كتب بالعربية هو جزء لا يتجزأ من تراثنا.

وقد يصح في هذا المجال ، أن نشير إلى دراسة ممتازة لقضايا التراث ، الدكتور طيب تيزيني (في كتابه من التراث إلى الثورة) . وأكاد أفهم مما أقرأه في هذا الكتاب أنه أن كان تراثنا تأليفاً بين تراثات كثيرة عربية ، أو غير عربية ، فانه يمكن سحب ذلك على المستقبل بحيث لا يبدو غريباً أن تكون الجدلية المادية ، والجدلية التاريخية ، جزءاً من تراثنا نحن ، لا تراثاً للآخرين وحدهم : «إن تراث الشعوب الأخرى ، هذا التراث الذي يتحول في عناصره التقدمية أو المحرّضة على التقدم ، وطبقاً لذلك الفهم والسياق ... يتحول إلى تراث لنا» (١)، ذلك ان ماركس قرأ فيما قرأ كتاب الأموال لأبي عبيد الله. وكتاب يوسف نحاس عن الوضع الإقتصادي والإجتماعي للفلاحين المصريين الصادر عام ١٩٠١ ، هو الآخر قرأه لينين ، واستفاد الاثنان مما قرآ ، فكان ذلك جزءاً من تراثهما ، أو قل أن الآخرين استوردوا من عندنا أفكاراً ، فدخلت في تراثهم. وبنفس المنطق يمكن أن نستورد نحن بعض الأفكار من الآخرين ، ويصبح ذلك تراثاً لنا ، وعندما ندخل نطاق المعاصرة ، ونأخذ عن الأوروبيين علومهم وصناعاتهم ... فان في وسعنا كذلك أن ندخل ذلك كله في إطار التبنّي التراثي. وما دام الاستيراد المتقابل يخدم حاجات التقدم أو يحرض عليه ، فمن حق كل شعب يطمح إلى التقدم الإجتماعي أن يضع يده على منتجات هذا الاستيراد ، وأن يعتبرها ملكاً له . بل انه لأحقُّ بهذا التراث ، إذا هو تمثله حقاً ، من أصحابه الذين لم يتمثلوه بالدرجة نفسها ، فكان ماركس سوفياتياً أكثر مما هو ألماني ، لأن الشعب الروسي هو الذي تمثل أفكاره بأفضل مما فعل الشعب الألماني. ولكن هذا المنطق يمكن تعميمه بحيث يُسحب على كل تراث آخر ، تقدمي ، أو غير تقدمي ، وعندئذٍ تفقد الحدود بين ما هو تراثنا وما هوتراث الآخرين ، ويصبح التراث الإنساني كله وحدة واحدة ، لا فرق بين عربيها واعجميها. وهكذا نجد الدكتور تيزيني يصرّح بأن الماركسية هي الامتداد النوعي والوريث الشرعي لحركة القرامطة ، وفلسفة إبن رشد في منظومته العقلانية

الهرطقية ، وابن خلدون في ملامساته العميقة لمبادئ المادية التاريخية .

ولهذا كله يقف الإنسان حائراً تجاه هذه الهوية المائعة للتراث التي تتقلص تارة ، فتصبح هي العقيدة الدينية المعروفة من لحظة تاريخية معينة ، تقصر أو تطول ، تبعاً لرأي المفكر ، وتتمدّد تارة أخرى لتستوعب التراث الإنساني كله ، إما بالاستلهام التراثي أو بالتبنّي التراثي ، من جانب آخر . ولكن الأمر يظل صحيحاً حتى في حدود التراث العربي نفسه ، في حدوده المألوفة أو المقبولة . ولئن كان هذا التراث دينياً بالدرجة الأولى لدى البعض ، فانه ذو طابع ثقافي بالدرجة الأولى لدى البعض الآخر . وعندما نقرأ كتاب الدكتور زكي نجيب محمود « المعقول واللامعقول في تراثنا الفكري » نراه يركز على الجانب الثقافي وحده من التراث ، ويطلق أحكاماً مقبولة جداً حوله . لكنه لا يوضح ما إذا كانت هذه الأحكام تشمل التراث كله ، مهما يكن نوعه أو أنه يقف في ذلك عند حدود التراث الفكري وحده ، وعندما يرى الدكتور محمود أن « المعقولية » هي المعيار الذي نعتمده لقبول التراث ، أو رفضه ، نرى نحن أو نتساءل ، ترى أنعتمد المعقولية معياراً للحكم على منتجات الفكر ، ونستبعدها عن النواحي الدينية أو اللغوية أو غيرها ، ونأخذ بمعيارين : واحد لهذه وآخر لتلك ، أم يجب توحيد المعيار في كل شيء؟

ويزداد الخلط إلى ما شاء الله في تعريف التراث ، وتجزيئه ، وتمييع هويته ، وإطلاق الأحكام على جزء خاص منه ، مع الإيحاء أو عدم الإيحاء بأن ما انطبق على الجزء ينطبق على الكل . ، بحيث لا يكون لدينا أي مجال واضح يوضع فيه التراث ، ويكون حائلاً بينه وبين أن يختلط بغيره . وأكاد أظن أن المواقف التراثية تتوازى كل التوازي مع تعريف كل قوم لهذه الكلمة التي هي التراث ، والتي يختلط فيها الحابل بالنابل ، فيقف بعضهم عند حابله ، ويقف الآخرون عند النابل .

**٢ – مواقف المفكرين من التراث**

لا ريب أن مواقف المفكرين من التراث مختلفة ، متباينة بحيث نجد فيها انتقالاً من النقيض إلى النقيض . فمن الناس من يحسب أن قضية التراث حيوية إلى أبعد الدرجات ، ولها علاقة بمستقبلنا كأمة متميزة ولا يجوز التفريط بالتراث مطلقاً ... ومن الناس من يظن أنه هو العقبة الكأداء التي تحول دون دخولنا في عالم المعاصرة . وتقوم المعركة بين الطرفين ، هذا مع التراث حتى الموت وذاك ضده حتى الموت أيضاً ، ويأتي قوم ليصالحوا بين الرأيين ، كما هي العادة .

ولكن ما هي حقاً أهمية التراث بالنسبة للحاضر والمستقبل ؟ إن علينا هنا أن نفرق بين التراث الحي ، والتراث الميت ، كما هي الحال في أشياء كثيرة من هذا النوع . فالتراث « الحيّ » هوالذي ورثناه عن الماضي ، في نفوسنا ، وطرق تفكيرنا ، وصور عواطفنا ومشاعرنا ، وبتعبير آخر كل هذا الذي ردنا إلى التخلف ، وأبقانا فيه كل هذه القرون ، وسدّ علينا أبواب التقدم ، ووضع بيننا وبينه حوائل وعقبات داخلية أكثر منها خارجية . فمن الدين لم تبق إلا مظاهره الشكلية ، ومن العلوم العربية ، لم نعد نذكر إلا أسماء بعض كبار الأطباء والفلاسفة الموسوعيين ، ومن الأدب

لا نحفظ ولا نروي إلا القليل القليل ، ومن القيم التراثية الأصلية ، لم نعد نقدس إلا الشرف المتجسّد في عفة المرأة . فلئن كان هذا هو التراث ، الذي بقي حياً في نفوسنا ، دون غيره ، فلاً ريب أن القضاء عليه هو باب الخلاص .

ولكن «التراث الميت» الذي طمست معالمه ، وذهبت أثاره ، هو قيم الأجداد الأخلاقية الرائعة ، ومجدهم العلمي ، ومنجزاتهم الضخمة في كل ميادين الثقافة ، وتفتحهم على ما لدى الآخرين من معارف وخبرات ، وسعيهم الدائب لتمثيلها ، وتنقيحها والإضافة إليها . وصحيح أن العصر الحاضر قد يتجاوز علوم الأقدمين ، ومعارفهم ... ولكن الروح التي اكتسبوا بها هذه المعارف ، جديرة بأن تكون مثلاً يحتذى ، فضلاً عن أن منجزات القدماء العلمية ستظلّ دوماً جزءاً من تاريخ الحضارة العالمية ، سيحرص عليه غيرنا ، إن لم نحرص عليه نحن . ويمكن أن نقول مثل ذلك عن مختلف صور تراثنا .

وإذا وقفنا من هذا كله على التراث الثقافي وحده ، رأينا أن لدينا ، على ما يقول العارفون ، تراثاً ثقافياً يزيد عن مليون مخطوطة ، لم ينشر منها إلا مئة ألف فقط . ونحن لا نعرف ما في هذا الذي لم ينشر من غث أو سمين . ولكن هل يخطر ببال أحد ماذا يمكن أن تثيره قراءة مخطوطة أو عدة مخطوطات من أفكار جديدة في نفوس المعاصرين القادرين على الفهم ؟ أو لم تكن كل مبتكرات الغرب من وحي التراثين اليوناني والروماني ، وحتى العربي ، فلماذا لا يكون بالإمكان أن يوحي إلينا تراثنا بمبتكرات شتى ، من المستوى نفسه ؟

وأخيراً لا ريب أن الحضارة العالمية الجديدة قد سبقتنا بمراحل كثيرة ، جعلتنا نشعر بعقدة نقص ضخمة تجاهها ، ونكاد أن نتهم أنفسنا بالعقم الكامل تجاهها . ترى ، ألا يمكن أن يكون لاحياء تراثنا الثقافي أثر كبير في القضاء على هذه العقدة ؟ أضف إلى ذلك أن الحضارة اليونانية التي ماتت لغتها ، وجدت في الآخرين من يحييها ، ويحرص عليها ، ويشبعها دراسة . فهل يكون من الخير لشعب حي ، بقيت لغته هي هي ، أن يجهل تراثه وأن يدع أمره للغرباء الذين يبدون من الحرص عليه ، أكثر مما نبدي ؟

وعلى كل حال ، فان دراسة تراثنا واحياءه من جديد ، اما أن يكونا جزءاً من التاريخ أو جزءاً من تاريخ الحضارة ، فلا مجال لإهماله . وعندما يجدُّ الباحثون وعلماء الآثار في البحث عن مدن خربة منذ آلاف السنين ليكتشفوا فيها بعض الحلقات المفقودة من التاريخ الإنساني والحضاري ، أفلا يكون من العار أن نهمل ما يخصنا من هذين المجالين ، لا سيا وأنه أقرب عهداً ، وأقرب إلى التوثيق ؟

ولا أدعي أن احياء التراث سيعود على المستقبل بخير هو أكبر الخير . ولكن ذلك ممكن حتماً ، ولا يجوز التضحية بهذه الإمكانية ، حتى ولو كانت صغيرة ، فإذا لم يكن هنالك من خير في هذا كله ، فلا أقل من الحرص على تواصل الذاكرة القومية .

وكل هذا إنما يقال على الصعيد النظري وحده ، دون أي يقين في أن ما سيجري في الواقع سيوازي هذا المنطق. ومرة أخرى ، نقول ، ان لنا حياتين تستقل كل واحدة منهما عن الأخرى ، حياة الفكر وحياة الواقع.

* * *

فإذا عدنا الآن إلى مواقف المفكرين من التراث ، رأيناها تتعدد وتتباين وتتناقض ، وتختلف لتتماثل ، أو تتماثل لتختلف من جهة أو أخرى. وبطبيعة الحال ، فانه لا يسعنا هنا إلاّ أن نطل على بعض هذه المواقف ، لا عليها جميعها ، ذلك أن استعراضها كلها ، أمر يطول ، ويحتاج إلى كتاب كامل أو أكثر من كتاب على الأرجح. وهذا ما يتصدى له مفكر أصبح الآن معروفاً ، هو الدكتور طيب تيزيني بكفاءة جدية ، ولو أنها مشوبة بوجهة نظر خاصة به ، يصح أن نناقشها في معرض البحث عن مواقف المفكرين المختلفة من هذه المشكلة.

وأظن أن تصنيف المواقف أمر يتجاوز الأشخاص ، الذين لا يزيدون عن أن يعلنوا في كلام صريح ، أراء فئة من الناس ، يعرفون بالتأكيد أنهم ينطقون بلسانها ، ويعربون عن رأيها. وما تشتت الآراء ، حول قضية التراث ، إلا صورة لاختلاف الفئات الإجتماعية ، واضطرابها في الرأي ، وتباينها في المستوى الثقافي ، والعقلي ، وغير ذلك من المستويات. فأما أن يكون تباين المواقف صورة للتباين الطبقي ، فهذا ما لا أظنه صحيحاً.

وربما كان من الممكن تصنيف الآراء حول محاور أساسية نحصي منها :

١ - الرأي القائل بالإنحياز الكامل للتراث ،

٢ - والرأي الآخر القائل بالتخلي الكامل عن التراث ،

٣ - والرأي الذي لا يريد التفريط بالتراث لحساب المعاصرة ، ولا بالمعاصرة لحساب التراث.

ولكن هناك آراء أخرى لا يستبين الإنسان بوضوح ماذا تهدف ، وإلى أية غاية ترمي ، في آخر المطاف. غير أن هذا لا ينسينا أن أكثر هذه الآراء لا تحدد بوضوح معنى التراث الذي تحرص عليه ، أو تستغني عنه ، أو تبقي منه على هذا القدر أو ذاك. وفضلاً عن ذلك فان المسلمات الفلسفية أو الإجتماعية أو السياسية التي تكمن وراء هذا الموقف أو ذاك ، ليست واضحة بالدرجة الكافية ، وربما كان الأصل في أي موقف من التراث ، أن يندرج في موقف عام من القيم ، والحضارة ، والوجود جملةً ، بحيث يعبر الموقف الخاص ، عن صورة جزئية يمكن إستخلاصها من الموقف العام. إلا أن الغموض يظل يحيط بالموقف العام ، فلا يمكن تحديده بالضبط ولا التأكيد الواثق بأنه ينطلق من هذه المنطلقات أو تلك. وفي رأينا أن هذا التشرذم الفكري لدى «المفكرين» لا يزيد على أن يكون صورة للتشرذم الفكري السائد في كل الأوساط العربية ، لدى العامة والخاصة على السواء ، ولو أن ذلك يكون دوماً على درجات ، تبعاً لمستوى المفكر وقربه من التفكير العقلاني أو العقائدي المحض ، أو بعده عنه لاختلاطه بمنطلقات أخرى غريبة ، إلى حدّ أو آخر ، عن العقل أو عن العقيدة الجامعة. وهذا لا يعني أن العقائديات السائدة (وحتى الماركسية منها) تنجو

من هذا التشرذم. فالصين الشعبية قامت بثورتها الثقافية، من اجل القضاء على الثقافات القديمة السابقة للاشتراكية، بكونها حصيلة لعهود كانت تتيح استثمار الإنسان للإنسان، أما الاتحاد السوفياتي، فإنه يكتفي بتقييم هذه الثقافات دون هدمها. وما زالت كتب الكلاسيكيين الروس، في الأدب خاصة، مثل روايات تولستوي، أو دوستويفسكي تطبع المرة بعد المرة. دون أي حرج، على بعد منطلقاتها عن منطلقات الماركسية. وعلى كل حال فان هذا موقف رسمي، لا ينبئ إلا عن إرادة السلطة وحدها، دون أن يكون في وسعنا معرفة ما إذا كان هذا الموقف، أو الآخر ينبآن عن إرادة الأكثرية الساحقة من الماركسيين. وإذا كان الموقف التراثي يمكن أن يتناقض إلى هذا الحد بين مدرستين ماركسيتين كبيرتين، فمن الممكن القول إذن أن «الماركسية» نفسها تتقبل مواقف كثيرة، متباينة من التراث.

ولنحاول الآن أن نعرض لوجهات النظر المتعلقة بالتراث تبعاً للتصنيف الذي أشرنا إليه في بداية هذه الفقرة.

### أ - نظرية الإنحياز الكامل للتراث (أو النزعة السلفية)

تجلت هذه النزعة السلفية أكثر ما تجلت في مرحلتين أساسيتين من مراحل الحياة العربية، أولاهما كانت بمثابة رد فعل على النزعة الشعوبية، الفارسية بالدرجة الأولى، التي كانت تطالب في المستوى الأول، بمبدأ التسوية بين العرب والفرس، دون تفاضل بينهما؛ وتطالب في المستوى الثاني، بأفضلية الفرس عن العرب الذين لم يتميزوا عن غيرهم بشيء غير الشعر، وقد شاركهم الفرس فيه.

وكان رد الفعل العربي تأكيداً لأفضلية العرب، في الدين الذي حملوا رسالته، وفي اللغة العربية الملأى بالروعة، وحسن الانسجام.

وبالمقابل فان هجمة الفرس الشعوبية لم تتميز بأفكار القيمة المثلى للغة العربية فحسب، بل بالعودة كذلك إلى العقائد والأديان الفارسية القديمة، كالمزدكية، والمانوية، جملة.

وكان طبيعياً أن يرى العرب في ذلك ردةً إلى الكفر من جهة وانكاراً لحق الفاتحين العرب من جهة أخرى.

ومن المؤسف بالنسبة للعرب أن هذه المعركة انجلت بعد عهد قصير من قيام الدولة العباسية، عن هزيمة العنصر العربي، لحساب العناصر الفارسية أولاً، ثم لحساب الأتراك وغير الأتراك من العناصر التي كانت تعيش في إطار الدولة الإسلامية لذلك العهد.

أما في المرحلة الثانية فكانت هذه النزعة السلفية أشبه ما تكون بطبعة جديدة لمثيلتها القديمة، إذ أنها تجلت منذ أواسط القرن التاسع عشر، فما بعد، بالمطالبة بمبدأ التسوية بين العرب والأتراك في المرحلة الأولى (تماماً كما كان الفرس يطالبون بالتسوية بينهم وبين فاتحي بلادهم العرب)، ثم بابراز الفضائل العربية التي سبقت الإسلام، ورافقته، وهيأت له أسباب النصر، مما يقتضي منطقياً أن يعودوا إلى مركز السيادة والتوجيه، تماماً على نحو ما كان الفرس يدّعون في المرحلة الثانية من حركتهم الشعوبية (ويلاحظ ذلك بوضوح فيما كتبه - تعبيراً عن رأي شائع يومئذٍ - عبد الرحمن الكواكبي في رسالته «أم القرى»، دون أن يعد الكواكبي هذا من ممثلي النزعة السلفية

العامية، سلفية المشايخ والدراويش، وغيرهم ممن كانوا يثورون على إصلاحات السلاطين العثمانيين، وإرادتهم تحديث الجيش، ويقولون، إن هذه بدعة... والفتوحات الإسلامية كلها تمت بدون مدارس عسكرية نظامية).

وكان طبيعياً أن يغض النظر، أيام العثمانيين عن إبراز العامل الديني، من حيث أن الأتراك كانوا مسلمين أيضاً، ولو أن المفكرين الإسلاميين أبرزوا الفرق بين ما هو عقيدة سائدة، وما هو العقيدة الإسلامية حقاً. إلا أن هذا الإبراز عاد إلى الظهور، عندما حلّ محل هؤلاء، جماعة الغزاة الأوروبيين، وبسطوا سيادتهم، على كامل الأرض العربية (والإسلامية أيضاً). أما عنصر اللغة والثقافة والفضائل العربية، فقد أبرز أثرها كرد فعل على الشعوبية الفارسية من جهة أولى، ثم على الطغيان التركي من جهة ثانية، وأخيراً كرد فعل على ادعاء المستعمرين الأوروبيين بأن الثقافة والحضارة الإسلاميتين لا قيمة لها في تاريخ الحضارة الإنسانية، وهكذا يكون التراث الذي ينبغي الحفاظ عليه، هو اللغة، والقيم الدينية، والفضائل العربية، ومجموعة المنجزات الحضارية الإسلامية.

ولا شك أن هذه السلفية بثوبيها العامي والعلمي لعبت دوراً مشروعاً جداً في الظروف التي سادت فيها، لأنها كانت بمثابة ملجأ يحتمي به العرب ضد الأخطار المحيطة بهم، ويحفظ لهم كيانهم، ويبقي على تماسك شخصيتهم، وبمقدار ما كانت سبيلاً إلى التفاؤل بأن ما كان متألقاً في الماضي سيعود فيتألق من جديد، عندما تسلك الأجيال الجديدة سبيل الأجيال القديمة تبعاً للمبدأ القائل، لا يصلح آخر هذه الأمة إلا بما صلح به أولها. ولكن مدار النقاش بعدئذٍ كان حول تحديد معنى هذا «الأول»، وهكذا كان «الأول» في السلفية العامية، جملة ما كان سائداً من اعراف وتقاليد وكفر بالعلم، وتأويلات دينية مبسّطة جداً، ومجرّدة من الروح الإسلامية التي كانت وراء العبادات والمعاملات، والأعراف، والتقاليد. على حين أن هذا «الأول» في لغة الآخرين كان هذه الروح نفسها لا أشكالها الخارجية التي سادت في زمن أو آخر.

وتمثل هذه النزعة في أنواعها المختلفة جماعات كثيرة منها أهل السنة والحديث، والجبريون وأبو الحسن الأشعري، وأبو حامد الغزالي، وعبد الرحمن الجوزي، وابن تيمية، من القدماء، ومحمد عبده، وعبد الرحمن الكواكبي، ومحمد النويهي وسيد قطب ومحمد المبارك، خلال القرنين التاسع عشر والعشرين، ولكن بدرجات من الصفاء مختلفة.

ولا شك أن هذه النزعة تعادي العلم أكبر العداء، لدى بعض ممثليها، ولا سيما الغزالي. وإذا غض النظر عن كتاب «المنقذ من الضلال» الذي يحرم فيه الغزالي دراسة الفلسفة والرياضيات وكل العلوم تقريباً، خوفاً من أن يتبع منهج هذه العلوم، في الدين نفسه، ويطالب له ببرهان كالبرهان الذي تطالب به هذه العلوم، أو بحرية البحث الضرورية لأي بحث علمي، فإننا نجد في مجموعة الرسائل الغزالية التي طبعت في

إيران عام ١٩٣٣ أجوبة طريفة للغزالي عن أسئلة بعض طلابه حول العلم الأحرى بالدراسة والجهد. فيجيب الغزالي ناصحاً بأن يصرف الطالب همته لدراسة العلم الذي يجب أن يدرسه إذا هو عرف أن كل ما بقي من حياته لا يزيد عن أسبوع، وبالتالي فإن عليه أن ينصرف عن الشعر، والأدب، والفروق بين المذاهب، وحتى عن علم اللاهوت. فكأن العلم الجدير بالجهد هو ذاك الذي ينفع الحياة الآخرة، أما علوم هذه الدنيا فباطل أو عبث أو وقت مضاع. وجدير بالذكر أن الغزالي هنا، هو الغزالي الصوفي، لا الغزالي السلفي، وليس من المؤكد أن النزعة الصوفية ذات صلة وثيقة أو عضوية بالنزعة السلفية المطالبة بالعودة إلى أصول الدين الذي يلح على طلب العلم ولو في الصين.

ولكن هل يمكن القول أن كل نزعة سلفية بالضرورة، غيبية، أسطورية وقومية، نصية رجعية، معادية للعلم والتقدم، وبالتالي لا عقلانية؟

إن هذا ما يذهب إليه الدكتور طيب تيزيني في دراسته القيمة والممتازة بالتأكيد، من حيث هي دراسة، لقضايا التراث، في كتابه «من التراث إلى الثورة» وذلك لأن السلفية تختصر الزمان حاضراً ومستقبلاً في زمان واحد (هو زمن الرسالة النبوية، والفترة القصيرة التي تلتها) وتجرّدها من قوتها الذاتية، فضلاً عن انها تجعل من تلك الرسالة الأصل، مطلقاً لا يخضع للبحث العلمي، لكونه ظاهرة غير عادية، خارقة، لا يمكن إخضاعها للنقد. وما نظن أن هذا صحيح جملة على كل صور السلفية.

ولكن الأهم من ذلك في هذه الدراسة أن الدكتور تيزيني يجعل من هذه السلفية لباساً فوقياً كان بمثابة الايديولوجية التي يغطّي بها النظام السائد، أي الإقطاع العربي والفارسي. ومرة أخرى نعود إلى «الجدلية التاريخية» والوثوقية الماركسية.

والحقيقة فيما نرى أن دوافع هذه النزعة السلفية، كانت دوافع قومية بالدرجة الأولى، لا دوافع إقتصادية، دون أن يعني ذلك أن هذه الدوافع الأخيرة لم تكن ذات شأن في الموضوع. لكن تعبئة مشاعر أمة بكاملها ضد أمة أخرى وعودة كل طرف من العرب والفرس إلى سلفيته الخاصة، أي إلى دينه ولغته وثقافته ليجندها في هذه المعركة، لا يفسران بالدافع الإقتصادي أولاً ثم بالدافع القومي ولكن بهذا أولاً، ثم بذاك، اذ ان العناصر الفارسية التي سيطرت على الحكم أيام العباسيين، منذ البدايات تقريباً، والتي استفحلت أكثر فأكثر بعد الحرب بين الأمين والمأمون، لم تكتفِ بمبدأ التسوية، حتى ولا بمبدأ الغلبة، بل ظلت تبتعد أكثر فأكثر عن الخلافة العربية، وتستقل رويداً رويداً في بلادها، وتحاول إخضاع غير بلادها لها أيضاً.

وعلى كل حال، وبغض النظر عن العوامل القومية والإقتصادية التي كانت وراء هذه النزعة السلفية، فإن من الواجب القول: أن بعض أجزائها تظل مشروعة دوماً، لمناهضتها للاستعمار أو للاحتفاظ للأمة

بشخصيتها، أو لاستمرار تقدمها: إذ لا يمكن اعتبار «لغة الأمة» ولا «قيمتها الأخلاقية الأصلية» جملة عقبات كأداء على طريق التقدم.

– وبالجملة، كل سلفية لها وجهان: وجه رجعي، وآخر تقدمي، ولا يمكن أن نعاديها جملة أو نقبلها جملة، بل ان السلفية الأصلية حقاً، الغريبة بالضرورة عن سلفية الغزالي، ليست مناقضة للعلم، ولا عدوة للتقدم، ولئن كانت كل سلفية «مدانة» بهذا حكماً، فان هذا الأمر بحاجة إلى مزيد من البراهين. ذلك ان سلفية اناس ومفكرين، كالشيخ محمد عبده والكواكبي، (ان هم لم يصنفوا مع المعتزلة) ليست تلك السلفية العامية التي يمكن اتهامها بما اتهمها به الدكتور تيزيني.

**(ب) الانحياز للمعاصرة**

ليست هذه النزعة بجديدة تماماً، ولا هي بنت القرن التاسع عشر وحده، بل انها كانت وراء كل الاصلاحات التي قام بها السلاطين العثمانيون، في الجيش، والادارة العامة، والشؤون المالية والاقتصادية، وحتى على مستوى الأحوال الشخصية. وما خط «كولخانة» الذي أصدره السلطان عبد المجيد عام ١٨٣٩ والذي أعلن عن ضمانة الدولة لحياة المواطنين وأعراضهم وأموالهم، وجعل من كل رعايا الدولة العثمانية، مسلمين كانوا أم مسيحيين، رعية واحدة متساوية في الحقوق والواجبات إلا واحداً من هذه الخطوط، فقد سبقه الكثير مما كان يسمى بـ «التنظيمات الخيرية»[٢]. وأدخل عدداً من التشريعات والقوانين العلمانية بتأثير الاحتكاك بالغرب، ومحاولة تقليده[٣]. فاذا جاء مصطفى كمال بآخر هذه الاصلاحات، بعد الغاء الخلافة العثمانية عام ١٩٢٤، فان ما يسمى بالاصلاح الكمالي، ليس إلا حلقة سبقتها حلقات أخرى من زمن طويل.

وكان معنى كل هذه الاصلاحات التخلي عن الاعراف والتقاليد المتبعة في الخلافة الاسلامية قبل الاتراك وبعدهم أي التخلي عن جزء ما من التراث المشترك بين كل البلاد الاسلامية. وكان تحريم لبس «الطرابيش»، والغاء حجاب المرأة والتعويض عن الحروف العربية بأخرى لاتينية نوعاً من التحديث والمعاصرة لم يلبث العرب بعد ذلك ان رددوا أصداءه. ان نزعة المعاصرة عثمانية أولاً ثم عربية. ويعتبر محمد علي باشا أبرز ممثلي هذه المعاصرة، وأنجحهم بالتأكيد، على كونه لا يستند إلى أية «عقائدية» تثير الاشكاليات المعروفة عند الحديث عن التراث والمعاصرة.

وليس علينا في هذا المقال ان نتحدث عن هذه النزعة التي تنطلق من ضرورة التوفيق بين الدين والمعاصرة أو الحضارة الغربية، التي كان يمثلها رجال من نوع الأفغاني ومحمد عبده والكواكبي، وقاسم أمين وعبد الرحمن الجبرتي، وحسن العطار، واسماعيل الخشاب، وابن باديس، وكثيرون آخرون، بل اننا نكتفي

هنا بالحديث عن هذه النزعة في صورتها الأكثر جذرية.

وخلاصة القول في هذه النزعة التي مثلها رجال من أمثال اسماعيل مظهر، وسلامة موسى، وشبلي الشميل، هي ان علينا أن نهمل تراثنا اهمالاً كلياً، ونلقي به في عرض البحر، بكل ما فيه من عقلية دينية، أو غيبية، أو نصية، أو وثوقية، وان نتبنّى العقلية والحضارة الاوروبيتين الماديتين، إذ ان هنالك تعارضاً مؤكداً – فيما يرون – بين العقلية الاسيوية، والعقلية الأوروبية، وهذا ما كان يعلنه بوضوح اسماعيل مظهر الذي كان يرى في مصطفى كمال بطلاً من أبطال التحديث والمعاصرة. وعندما يصف آراء هذا الرجل يقول:

«لقد طبق (مصطفى كمال) المبادئ التي استخلصتها العقلية الأوروبية من طريق جهادها الطويل ازاء اللاهوت، على الحالة الواقعة في الشرق أحسن تطبيق، وعرف كيف يظهر آراءه وأفكاره في قالب جلي واضح، ونجح كل النجاح في اظهار الفرق بين العقلية الآسيوية كما سماها، وبين العقلية الأوروبية. وقضى بأن العقلية الأوروبية ارتقائية في حين ان العقلية الآسيوية رجعية جامدة»(٤).

ويلاحظ أثر الاصلاحات الكمالية في آراء الممثلين الآخرين لنزعة المعاصرة. إذ يدعو سلامة موسى إلى الكتابة بالحروف اللاتينية، كوثبة إلى المستقبل، فإذا فعلنا ذلك استطعنا أن ننقل مصر إلى مقام تركيا التي أغلق عليها هذا الخط أبواب ما فيها، وفتح لها أبواب مستقبلها. وحين نصطنع الخط اللاتيني يزول هذا الانفصال النفسي الذي أحدثته هاتان الكلمتان المشؤومتان: شرق وغرب، فلا نتعيّر، من أن نعيش المعيشة العصرية(٥).

ويرى الدكتور تيزيني ان الانفتاح على الحضارة الأوروبية الحديثة (البورجوازية) خلال فترة طويلة امتدت منذ أواخر القرن الثامن عشر، وعبر ثلاث نوافذ، هي الغزو الفرنسي النابليوني، والتدخل الاستعماري الحديث، والدولة الكمالية في تركيا، ان ذلك الانفتاح خلق في بنية المثقفين العرب قلقاً واضطراباً عميقين جعلاهم يراجعون بشكل أو بآخر، وبكثير أو بقليل من الحزم والعمق، واقعهم الراهن ومن خلاله تراثهم الذي يستلقي وراءه، ويعايشه في آن واحد، إلا انه لا ينسى بطبيعة الحال، ان يشير إلى ان هذه الطبقة من المثقفين تمثل شرائح من الطبقة البورجوازية الهجينة التي نشأت في ظروف، حتمت عليها أن تكون متواطئة مع الاستعمار بالضرورة، من دون أن يعني ذلك أن نزعة المعاصرة كانت عميلة هذا الاستعمار.

ولا يعنينا هنا ان نناقش وجهة النظر هذه ولكن يعنينا ان نناقش نزعة المعاصرة، من الوجهة المنطقية أولاً والواقعية ثانياً.

أما من الوجهة المنطقية فنلاحظ انه اذا كانت هنالك عقلية آسيوية مناقضة للعقلية الأوروبية فان هذا التناقض لا ينحل بمجرد الاستغناء عن التراث، والحروف العربية والطربوش، وحجاب المرأة. فالغبي والغيبي يظلان كذلك حتى اذا تكلما اللغات الأجنبية. والتربية لا تستطيع أن تخلق من الانسان مواهب لا يملكها ولو انها تستطيع في أحسن الشروط، صقل المواهب التي يملكها.

أما من الوجهة الواقعية فان اعدام الماضي والتراث جملة مستحيل عملياً. واذا فرضنا انه ممكن فبصعوبة كبيرة بالغة، وبخوض معارك لا نطمع في أن نجد لها جنوداً كثيرين. وفي كل الأحوال، فان هذا يخلقُ لنا مشاكل اضافية فوق مشاكلنا في الحين الذي نسعى فيه أكبر السعي، لحل ما لدينا منها، لا الاضافة إليها وزيادة تعقيدها. وعدا ذلك فان الاصلاحات الكمالية التي امتدحها اسماعيل مظهر لم تكن ولا يمكن أن تكون أكثر من اصلاحات شكلية لا تقدم ولا تؤخر. ولنا في مثال تركيا ما يرغمنا على الاعتقاد انه ما من شيء عميق تغير في هذا البلد، وانتج ما يشبه الحضارة الغربية أو وازاها، أو احسن تقليدها ولا نظن ان في تركيا الكمالية، وما بعد الكمالية، أشياء كثيرة تفتقدها مصر أو سورية.

ومن الواضح ان اعدام التراث العربي على هذا النحو، لا يمكن أن يستجيب لمطامح أمة عريقة الماضي، بل سيكون دوماً عملية قسرية إلى أبعد مدى. وفي كل قسر من هذا المستوى اضعاف لحيوية الشعب والهاء له بالقشور عن الجوهر، وبذل جهد كبير في الإماتة بدلاً من الإحياء.

ولكن هذا كله لا يعني مطلقاً ان نزعة المعاصرة لا تملك أي مبرر. ذلك ان التراث العربي الذي فقدت حيويته، وبهتت ألوانه وسادت منه العناصر الأكثر رجعية، في الأيام التي تفتحت وبرزت فيها نزعة المعاصرة، من جهة أولى، ثم التقدم الحضاري الغربي، ووضوح تفوقه، ومركبات الانبهار والنقص التي أصيب بها العرب تجاهه، تبدو وكأنها مبرر جدي لمثل هذه النزعة. ولئن كان هنالك شيء إيجابي فيها بقي أو يجب أن يبقى لنا، فهو الدعوة إلى التخلي عن الفكر الغيبي، الاسطوري اللاعقلاني، والتعويض عنه بالتفكير الوضعي، الواقعي، العقلاني، والأخذ بمبدأ حرية البحث وما يقابلها من إيمان بالقدرة على اكتشاف قوانين الطبيعة، كتمهيد لاخضاعها لحاجاتنا.

ولنختم الحديث هنا بملاحظة لا بد منها، هي ان المعاصرة تعني في كلامنا الوصول إلى مراتب الغرب، وتقدمه. وهذا يعني ان الغرب حقق فعلاً هذه المعاصرة التي هي طموحنا. ولكن هل في «المعاصرة الغربية» ما ينبئ بالتخلي عن التراث القومي والعالمي، أو ان فيها، على العكس، ما ينبئ بمزيد من البحث عنها، والكشف عن كنوزها. ووضعها جميعاً في خدمة المعاصرة؟ ومن جهة أخرى، هل يمكن أن نلقي بتراثنا إلى البحر، وهو جزء لا يتجزأ من التراث العالمي، فضلاً عما فيه من مقومات ايجابية تستجيب، تراثياً، لحاجات اللحظة الراهنة؟ أولاً يمكن القول ان قضاءنا على تراثنا سوف يعني ان التاريخ

الانساني الحضاري قد انتقص، وأن بعض حلقاته الهامة قد فقدت وأن المستشرقين لا يتولون تلقائياً نشر أقسام هامة من التراث، لمجرد سواد عيوننا، أو لمجرد القيام بخدمة للاستعمار والامبريالية؟

**(ج) النزعة التلفيقية، أو نزعة المصالحة**

ولئن أمكن القول بأن النزعة السلفية، لا تريد الا التراث، والتراث وحده، وتزهد بالمعاصرة كل الزهد، وان نزعة المعاصرة لا تريد إلا المعاصرة، وتلقي بالتراث إلى جهنم، فلا بدّ اذن من أن يوجد من يصلح بين الطرفين، ويؤاخي بين المذهبين. ويهمنا أن نعرض هنا رأياً واحداً هو رأي الدكتور زكي نجيب محمود الذي يمثل هذه النزعة بكل ما فيها من إيجابية أو سلبية.

ينطلق الدكتور محمود في كتابيه «تجديد الفكر العربي»، أولاً، ثم «ثقافتنا بين المعقول واللامعقول» من بداية فلسفة عربية تتلاءم مع طبيعتنا الخاصة. فنحن قوم فصلنا دوماً بين عالمين عالم السماء، وعالم الأرض، أو الخالق والمخلوق، أو الروح والمادة أو العقل والجسم، أو المطلق والمتغير، أو الأزلي والحادث. لكن هذه الثنائية لا تسوّي بين الشطرين، بل تجعل للشطر الروحاني الأولوية على الشطر المادي. فهو الذي أوجده، وهو الذي يسيّره[٦]. وهو الذي يحدد له الأهداف.

ويستعرض الدكتور زكي بعد ذلك ما قد يكون هنالك من فرق بين هذا الموقف والفلسفة الافلاطونية – وما جرى مجراها – تلك الفلسفة التي تقبل ثنائية الوجود، ولكنها تجعل الاولوية للمطلق المجرد على الأفراد والجزئيات. فيرى ان الغاء حقائق الأفراد، أو ردّها إلى الحقيقة الأولى، كأشباح لها، لا يتفق مع عقيدتنا التي تلقي على أفراد الناس تبعات خلقية عما يعملون أفراداً، لا أنواعاً وأجناساً وجماعات. ان نظرتنا تأبى أن ينطمس الفرد الانساني الحرّ المسؤول في عجينة واحدة مع سائر مفردات العالم الطبيعي، فكأنما هي نظرة تجمع بين الثنائية والكثرة الثنائية بالنسبة إلى الله الخالق، والكون المخلوق، والكثرة بالنسبة إلى أفراد الناس الداخلين في حدود هذا الكون المخلوق، احداهما تفرقه تميّز الخالق عن مخلوقاته، بشراً، كانت تلك المخلوقات، أم غير بشر، ثم تفرقة أخرى تميّز – في عالم المخلوقات – بين البشر وسائر الكائنات، وذلك لتجعل للانسان – دون سائر الكائنات – ضرباً من الارادة الحرة المسؤولة، التي لا تخضع للقوانين الطبيعية كل الخضوع، لكنها في مقابل هذه الحرية حملت عبء الامانة التي أبت الجبال أن تحملها. إن في الانسان جانباً يستعصي على ذلك التقنين، لأنه جانب مريد خلاق، مسؤول عن خلقه وإرادته، يبتكر الفعل ابتكاراً، قد يغيّر به تسلسل الأسباب والمسببات، كما يتصوره العلم الطبيعي.

نحن هنا اذن تجاه أولويتين:

١ – أولية السماء على الأرض، أي أولوية المثل العليا الاخلاقية الكبرى، والكيان الالهي الذي

يجسدها.

٢ - وأولوية الانسان على سائر المخلوقات من حيث تميّزه بالحرية المسؤولة. ولئن كنا حريصين على تراثنا، فانما يتجلى حرصنا، في هذا، بالدرجة الأولى. وهذه هي الاصالة.

لكن «المعاصرة» تقتضي منا الاحاطة بالحضارة الغربية الجديدة وتمثلها. ومع ذلك: «ترانا احد اثنين، فاما ناقد لفكر عربي. واما ناشر لفكر عربي قديم، فلا النقد في الحالة الاولى، ولا النشر في الحالة الثانية، يصنع مفكراً عربياً معاصراً، لأننا في الحالة الأولى سنفقد عنصرنا «العربي» وفي الحالة الثانية سنفقد عنصر المعاصرة» فما هو المطلوب اذن؟

«المطلوب هو أن نستوحي (بالاستلهام التراثي كما يقول الدكتور تيزيني) لخلق الجديد، سواء عبرنا المكان لننقل عن الغرب، أو عبرنا الزمان لننشر عن العرب الاقدمين».

ولكن بأي روح، ننقل التراث العربي، أو التراث الغربي؟ هنا يجيب الدكتور زكي نجيب محمود، بأن حاكم الأرض هو العقل. فإذا نقلنا عن التراث العربي، فلنأخذ اصالتنا من المعتزلة التي كانت تحكّم العقل في كل شيء، وحتى في تأويل النصوص الدينية، لا يحول بينها وبينه إلا حائل واحد، هو الايمان بالله. اما ما عدا ذلك فرد كل شيء إلى العقل. أما عن الغرب فمن الواضح ان النقل نقلٌ للعلم وتقنياته، أي لمنجزات العقل والروح العلمية. فكأن «الماضي» قد صفي هنا، ولم يبق منه إلا على اصالة الاصالة «الإيمان بالله، والايمان بالعقل» وكأن الحاضر، ليس إلا التبني التراثي لعلوم الغرب[٧].

ويأخذ الدكتور تيزيني على هذه النظرية أشياء كثيرة، منها انها تعبير عن انسداد الأفق أمام الطبقة البورجوازية العربية التي لم تقم بالثورة الاقتصادية (التصنيع)، والسياسية (الديمقراطية وعلمانية الدولة)، والعلمية (استبعاد الفكر الغيبي الوثوقي، النصي، واحلال الفكر العلمي محله)، فأخذت تتخبط في متاهات المصالحة، وتأخذ من الماضي طرفاً (لا عقلانياً)، ومن الحاضر طرفاً (عقلانياً)، وتجعل الأولوية للطرف الأول على الطرف الثاني، أي للاعقل على العقل، فتسقط في «الماضوية»، أو اللاعقلانية، وتجعل العقيدة شيئاً جامداً، أو مومياء متحجرة، لا تسري عليها قوانين التطور التي تسري على كل الأشياء.

أما ان هذا الفكر التلفيقي ابن للطبقة البورجوازية، المخفقة في مهماتها، فذلك موضوع جدل كبير. ففي المانيا مثلاً قامت الطبقة النبيلة الاقطاعية بمهمة التصنيع، أو بالثورة الاقتصادية[٨]، وكذلك كانت الحال في اليابان، ولا يصح ان نجعل منجزات الطبقة البورجوازية في كل من فرنسا، وانكلترا، قانوناً تنحني له كل طبقة بورجوازية أخرى. يضاف إلى ذلك أن من باب التجوز وحده، ان نقول: نشأت لدى العرب طبقة بورجوازية بالمعنى الغربي، إلا ان تكون هذه الطبقة مجموعة أفراد كان بين أيديهم بعض

المال، وكانوا على الأكثر من الطبقات الاجتماعية الهامشية التي تمتعت بامتيازات خاصة في العهد العثماني، بحماية الدول الأجنبية، ولا شك ان المال الذي اكتنزته لم يكن كبيراً، ولا هو يوازي ما كان لدى البورجوازية الغربية، لأسباب كثيرة، أهمها انها كانت طبقة تجارية - نقدية أولاً، وكانت سوقها محدودة بحكم الضعف الديمغرافي في البلاد، وحالة الفقر السائدة التي تضيّق الاستهلاك إلى أبعد حد.

ولئن كانت الطبقة البورجوازية العربية قد اخفقت في تحقيق مهماتها القومية، والتصنيعية، والعلمية، والسياسية، والايديولوجية، فنشأ فيها ما يسمى «بنزعة المعاصرة» المهملة للتراث كل الإهمال، وكذلك ما يسمى «بالنزعة التلفيقية»، فهذا يعني ان البنية التحتية تتسع لأكثر من بنية فوقية واحدة، باتجاهات متناقضة، مما يجعل العلاقة بين البنيتين معقدة، تخضع لحتمية مائعة كل الميوعة لأنها تتسع للنقيض ونقيضه؛ لا سيما اذا أولنا تفكير الدكتور زكي نجيب محمود بمنحى سلفي، من حيث انه يعلي جانب السماء على جانب الأرض... على كونه في رأينا يضيق الجانب الأول، وكأنه لا يعترف به الا على سبيل المجاملة، ويوسع الجانب الثاني ليلتقي فيه بالنزعة العدمية (لا بالنزعة السلفية)، بدليل قوله:

«وتسألني ماذا نحن صانعون بآدابنا وفنوننا ومعارفنا التقليدية، كلها، والتي كانت تحتكر عندنا باسم الثقافة؟، فأجيبك بأنها مادة للتسلية في ساعات الفراغ، ولم أعد أقول - كما قلت مراراً: مقلداً هيوم وجارياً مجراه - لم أعد أقول انها خليقة بأن يقذف بها في النار. وحسبي هذا القدر من الاعتدال، ابتغاء الوصل بين جديد وقديم».

وعلى ذلك فان أفكار الدكتور محمود ممكنة التأويل باتجاه المعاصرة، بمقدار ما يمكن تأويلها باتجاه السلفية. إلا انني أميل إلى انه، ان كان سلفياً، ففي عالم السماء المصفّى، والقيم الكبرى القابلة في نموها للبوس مضامين مختلفة تبعاً لدرجة التطور، أي في قضايا، ان كانت اعتقادية، أو ليست مما يصل اليه العقل، فان في النظريات الأخرى، ولا سيما الجدلية المادية، أشياء اعتقادية مماثلة، ليست من مسلمات العقل. والحقيقة ان الايمان بأن المادة اصل كل شيء، ليست بأصعب ولا بأسهل من الايمان بأن الله هو اصل كل شيء، ويبقى الحرج العقلي واحداً في الحالين. ولئن كان الدكتور زكي «معاصرياً» فلأنه يحل بهذه الصورة مشكلة الانا والآخر، ويرى، مثل ابن رشد، ان اختلاف الملة بين الناس، لا يدعو إلى أية قطيعة بينهم، اذا ظل العقل هو الحكم فيما ندع أو ما نأخذ.

ويخيّل إلينا ان موقف الدكتور قسطنطين زريق ينحو مثل هذا المنحى، دون أن تكون سلفيته في مثل هذا الوضوح. ونحن نراه حتى منذ كتبه الأولى كـ «الوعي القومي». أو «معنى النكبة»، أو «أي غد»، أو «نحن والتاريخ» وأخيراً، «نحن والمستقبل»، يدعو باستمرار إلى مذهب في التراث والحياة، لا أجد ما أسميه به غير المذهب العقلاني. في كتابه: «أي غد»، على سبيل المثال، نجده يتصدى لتعريف الفكر

التقدمي، ويراه في الحركة، وتسخير الطبيعة لحاجات الانسان، بالعلم والعمل، وبالدرجة الأولى بكسب الروح التي تسرّب للغرب هذه القدرة على ضبط الطبيعة بين يديه (وأظنه يعني الروح العلمية أو لا يمكن إلا أن يعنيها)، ذلك أن العقل الانساني هو من أعظم القوى التقدمية في الوجود[9]. ولكن هذا كله وسائل لا تكفي لضمان التقدم الصحيح، بل يجب تحقيق الغايات الصحيحة التي توجه إليها. فعلى المجتمع أن يضبط نفسه، ويتغلب على أهوائه، لا أن يملك العلم والمعرفة وحدهما، والغرب لا يشكو إلا من هذا، لأنه مقصر تقصيراً شائناً في معرفة الغايات التي يجب أن توجه إليها نتائج السيطرة على الطبيعة بالعقل، من هنا نشأ عدم التوازن بين الوسائل والغايات، بين التقدم العلمي والتقدم الأدبي، بين السلطة على المحيط، والسلطة على النفس، وهذه الأخيرة ليست إلا التغلب على الهوى، واحترام كرامة الفرد، وضمان العدل، وتساوي الناس في الفرص، وحسن توزيع خيرات العالم بين الناس (ص: ٥٨-٥٩).

فإذا وصل إلى هذه النقطة طرح على نفسه سؤالاً طالما شغل المفكرين والعاملين وهو العلاقة بين النظرة التقدمية وبين التمسك بالكيان التاريخي والميراث القومي. ويجيب: انه ليس من تناقض بين الأمرين اذا فهما فهماً صحيحاً. ذلك ان الكيان التاريخي الايجابي. والميراث القومي الباقي، هما نتيجة لنظرة كانت عند الأسلاف تقدمية، لأنهم اقتحموا البلاد فاتحين وتجاراً ورواداً ومصلحين، نظرهم ممدود ابدا إلى الامام، فتفتحت لهم آفاق عقلية واسعة، وانتجوا في ميادين العلم والفلسفة آثارا ضخمة جليلة... وأهم من هذا وذاك وأبقى ارتيادهم للآفاق الروحية، وتطلعهم إلى القيم الخلقية والأدبية. وهذا الاقتحام للميادين الطبيعية والعقلية والروحية هو باعث ابداعهم.

ويعود الدكتور زريق في كتابه: نحن والتاريخ إلى الموضوع نفسه، فيقول: «فبمقدار ما يكون سحر ماضينا متسلطاً علينا، حاصراً ايانا في نطاقه، مانعاً ايانا عن تبين الغايات والسبل المرتسمة امامنا وعن الاختيار بينها بروية وادراك للمسؤولية - بهذا المقدار تضعف حيويتنا، وتخف قابلياتنا للابداع. وبهذا القدر يكون تاريخنا عبئاً علينا... (ص ٢١٠). ومعنى ذلك بالضرورة ان علينا ان نتجاوز التراث الماضي، المتجمد في كتب أو آثار أو قيم ربما كانت صالحة لزمانها، ولكنها لم تعد كذلك اليوم، والا نحتفظ في الماضي إلا بما قد يكون فيه من «روح تقدمية» تساعدنا على الانطلاق من جديد إلى الامام».

ولا الاحظ هنا شيئاً آخر غير الاشارة إلى اننا لا نملك في الواقع، لا تراثنا الماضي، ولا تراثنا المعاصر الأجنبي، وأن كسب هذين معاً، تبعاً لمقتضى الحاجات الحاضرة، مهمة ما تزال قائمة. اننا لسنا ماضينا في شيء، ولا حاضر الآخرين في شيء، ان لم يكن في الفُئات الجانبية التي لا تسمن من جوع، ولا تغني من فاقة. ومع ذلك فان هذه الفئات تعبر عن تمسك بالعقيدة الدينية، واعلاء لشأنها، وارادة الحياة في اطارها. اما ما هي هذه العقيدة كمضمون، وما هي الصلة الجوهرية - لا الشكلية - بينها وبين

روح العقيدة التي جاء بها الاسلام، فيبدو ان علينا، إلى حد ما، ان نقبل شيئاً من تحليلات العروي حول هذا الموضوع. ولقد تغير مضمون هذه العقيدة في الماضي، وتشعب وانقسم، وتناقض في احيان كثيرة. ولا نظنه إلا على مثل هذه الحال الآن، وبالتالي فان الماثل أمام أعيننا اليوم، هو التمسك بشيء يسمى «الدين» ولكن السؤال يظل قائماً، إلى أي حد، نجد ان هذا «الدين»، هو، ذاك الدين؟ أولاً يمكن أن يعني تجاوز التراث، تجاوز المفهوم الشائع، العامي، المعادي للعلم، أو المتنكر له، أو غير الحافز عليه على الأقل، لمفهوم آخر يكون أقرب إلى حقيقة الدين، بحيث يكون اداة لخدمة الحياة، بدلاً من أن تكون الحياة اداة لخدمته؟ أولاً نلاحظ ان الانحراف نفسه يطرأ على كل العقائد التي تقدّم من هنا وهناك لجعل حياة الناس أكثر انسجاماً، ومعقولية، وقرباً من العدالة. ولكن، ما ان تسود هذه العقيدة أو تلك حتى تسخّر الناس لخدمتها، بدلاً من أن تكون هي نفسها في خدمة الناس.

ولدينا الآن رأيان آخران في موقفنا من التراث لن أقف عند أولها الا وقفة سريعة. وهو موقف عبد الله العروي في كتابيه المشار اليهما في سياق هذا الحديث. أما الثاني فلعله يستحق مناقشة مطولة لا نجد ان في وسعنا القيام بها بالتفصيل هنا، وهو رأي الدكتور طيب تيزيني، في كتابه «من التراث إلى الثورة».

١ – أما العروي فانه يرى ان الـ «نحن» لم تتحدد إلا بفعل الآخر، أي الغرب، فنحن دوماً منفعلون وهو دوماً الفاعل. ولقد وجدت ثلاثة نماذج لتحديد هذه «النحن» أولها في الشيخ (ونموذجه هنا الشيخ محمد عبده)، والثاني هو الليبرالي البرلماني الدستوري، والثالث هو رجل التصنيع، ويمثل هذا الاتجاه الأخير سلامة موسى، أما الاتجاه الثاني فيمثله لطفي السيد. وكل من هؤلاء يقابل دولة من نوع ما، فالشيخ انما ينشأ، ويقف على قدميه، في الدولة المستعمرة، لكي يثبت اصالته، أو اصالة الأمة التي ينتسب اليها بالعودة إلى «الاسلام» من حيث انه غير المسيحية أو نقيض لها كنوع من اثبات الذات بالتضاد. والثاني يمثل الدولة المستقلة. وهنا تتصالح الذات مع الآخر، وتقبله بديلاً عنها، اذ تستعيد نظامه الليبرالي، والسياسي، والاقتصادي. والثالث يقابل الدولة القومية ـ السائرة في الاتجاه الاشتراكي، أو التي تحاول الأخذ بـ «التصنيع الغربي» والتخطيط له، لكي تصبح كهذا الآخر، الغربي. ونلاحظ هنا بالضرورة ان الذات في الموقفين الثاني والثالث، قد استعادت الآخر، وانحلت فيه، من دون نجاح يذكر.

ويهمنا من تفكير العروي انه عندما يناقش الاصالة، بدءاً من الدين، يرى ان الدين تغيّرت صوره، وتميعت حقيقته حتى ان المعتزلة، وعدوها ابن حنبل، يجدان انهما يدافعان عن دين، ليس هو الدين القديم. فكأن الاصالة اذا اتحدت بالدين، كانت اصالة مزيفة. ويعمم الرجل هذه المحاكمة، على الليبرالي. ففي كل مرة يضع لنفسه صورة عن الليبرالية الغربية، يكون هذا الغرب قد تجاوزها... وحتى الدعوة للتقنية فانها لا تستمد عناصرها من ممثليها الاساسيين: سان سيمون، والاقتصاديين الانكليز، بل من

مؤلفات مبسّطين، براغماتيين، على شيء من الابتذال. وبالجملة، اننا لم نستطع أن نجد ذاتنا في ذاتنا، ولا في الآخر الذي احللناه محلنا.

أين تكون الاصالة اذن؟ أفي الماركسية مثلا من حيث انها تستوعب جميع النزعات السابقة؟ ان العروي يرى ان هذا ينتهي أيضاً إلى الاخفاق، لأن الذات العربية لم تستوعب بعد حق الاستيعاب لا النزعة الليبرالية، ولا تلك الداعية إلى التقنية. فكأن هذه «الذات» لا تزال تبحث عن هويتها، أو لنقل انها ما تزال تفتقد الاصالة التي تحرص عليها.

والحقيقة ان تفكير العروي مفعم بالتحليلات المرهفة، ولكنه يبقى تفكيراً غائماً، لا ينتهي القارئ منه إلى شيء واضح يقف عنده.

٢ – وعلى العكس من ذلك، تفكير الدكتور تيزيني. فهو واضح جداً. وليس من المبالغة في شيء ان نقول ان دراسته «من التراث إلى الثورة» تشير بأكبر الوضوح إلى عقل يعرف ما يهدف إليه، ويتوسل إليه بوسائل متلائمة كل التلاؤم، فضلاً عن حسن الاطلاع، وقوة التفكير.

ويتبنى الدكتور تيزيني مفهوم الجدلية المادية في دراسة التراث، والمواقف المختلفة منه. ويصنف هذه إلى سلفية، ومعاصرة، وتلفيقية، وتحييدية. وهذه الأخيرة بقيت في دراستنا مغفلة بسبب من نزوعها الأكاديمي الخالص، كما لو انها موقف جامعي، لا موقف حياتي. وينقد هذه النزعات كلها بقوة، ومنطق، يثيران الاعجاب حقاً، وينتهي إلى ان الموقف الوحيد، المشروع، من التراث، هو الموقف الجدلي التاريخي (أي الماركسي جملة). ولما كان التراث العربي، ككل شيء آخر، يشتمل على عنصري المحافظة والتجديد، أي على عناصر مثالية غيبية، وأخرى مادية، وضعية، عقلانية مثل تفكير ابن خلدون، وابن رشد والقلائل الآخرين الذين ينحون منحاها، فان في وسعنا أن نقف من التراث هذا الموقف الجدلي، لنبين ان النظرية الجدلية التاريخية ليست الا تطوراً واغناء، للتراث التقدمي العربي. وكما كان رجال التراث التقليديون يبرزون منه العناصر الرجعية، الغيبية، النصّية الوثوقية، التبريرية، كدعم للبنية التحتية الاقطاعية، فان من حقنا نحن أن نبرز الجانب الآخر المادي، العقلاني، العلماني الداعي إلى التقدم أو المحرض عليه، ونظل مع ذلك تراثيين. فليس التراثيون التقليديون وحدهم هم سدنة التراث وحماته والحريصون عليه، بل اننا نحن كذلك تراثيون، وبملء الحق، بل بحق أكبر من حقهم. ذلك اننا نستخدم من التراث هذه العناصر المفيدة للواقع الراهن أو المعاصر، واحتياجاته.

ولكننا لا نقف عند هذا الحد من الاستلهام التراثي، معتمدين على تراثنا وحده، بل نمضي إلى «التبني التراثي» لمكتسبات الحضارة الغربية، أولاً، وللفلسفة الجدلية المادية كوريث شرعي لتراثنا التقدمي،

الرشدوي، الخلدوني، وما ماثلها. اما النزعات الأخرى، أي السلفية، والمعاصرة، والتلفيقية، فانها مصابة بعقمين معاً:

١ - اما ان تجمد التاريخ العربي في لحظات معينة منه، وتغض النظر عن الديمومة التاريخية الأخرى، كما لو انها لم توجد، واما ان تغض النظر عن كل التراث العربي، لتقبل على التراث الغربي، كما لو انه ليس لنا أية هوية. وهذه هي مشكلة السلفية في الحالة الأولى، ومشكلة المعاصرة في الحالة الثانية. أما النزعة التلفيقية التي تصالح بين الطرفين، فلا يخلو الامر من أن تصب اما في مصب السلفية تارة، واما في مصب المعاصرة العدمية تارة أخرى، وهي إلى الأولى أقرب.

٢ - اما العقم الثاني فيتلخص في ان هذه النزعات لا تضع في اعتبارها حاجات اللحظة الراهنة، والواقع العربي القائم.

وبطبيعة الحال فان الدكتور تيزيني يغني دراسته بالمنظور الماركسي، ويرى ان كل نزعة أو موقف من التراث، انما يعبر عن حاجات الطبقة الاقطاعية (كما في السلفية). أو الطبقة البورجوازية المخفقة في تحقيق ثورتها القومية، والاقتصادية، والعقائدية، والسياسية، والمتواطئة رغماً عنها مع الاستعمار (كما في نزعتي المعاصرة والتلفيق). واذن فلا مصب آخر، الا في الجدلية المادية، ولا موقف من التراث إلا هذا الموقف. ذلك لأن الفكر الماركسي هو قمة التقدمية المعاصرة.

وتبدو الدراسة كلها وكأنها، على اهميتها وعمقها وثراء مصادرها، وتماسك منطقها، دعوة إلى ثورة تقوم بها الطبقة العاملة، لتحقق للمجتمع العربي، ما اخفقت في تحقيقه الطبقات الأخرى، دون أن يكون رصيدها الفكري كله مستعاراً من الماركسية، بل ان على هذه ان تطوّع لحاجات الواقع العربي، وان تستند إلى التراث العربي المقابل لها، أو الممهد لوجودها.

ولنا على دراسة الدكتور تيزيني بعض الملاحظات منها اننا لا تدري ما اذا كان الانطلاق من وجهة نظر معينة، يخدم حاجات الموضوعية العلمية خدمة جدية، ولا يعرضها لشيء من القسر هنا، وشيء من التأويلات الذاتية هناك.

والثانية ان اغناء دراسة التراث بالمنظور الماركسي هو اغناء مفيد جداً، كما هي حال الفرويدية، في دخولها إلى علم النفس. ولكن هل الاغناء النظري معيار للسلامة الموضوعية؟ أو لا يبقى ذلك كله فرضية؟

وهنالك ملاحظة ثالثة تتعلق بالتاريخ الاقتصادي للحضارة الاسلامية. فهذا التاريخ - فيما يرى تيزيني - واضح جداً. انه اقطاع تسرّبت اليه ارهاصات الرأسمالية التجارية المبكرة، فقام بينهما صراع انتهى لصالح الاقطاع وحده. وكل ذلك ما بين القرن الثامن والعاشر الميلاديين. ولم تظهر البورجوازية التجارية

من جديد إلا في غضون القرن التاسع عشر. وأكثر من ذلك ان الاقطاع العربي كان اقطاعاً من نوع خاص لا يضمن الانتقال من المالك إلى ورثته، لأن حق الملكية الأول، هو للخليفة وليس للاقطاعي شيء آخر غير الانتفاع (مما نظن انه صحيح). ولكن هل التاريخ الاقتصادي العربي، واضح كل هذا الوضوح، وهل فُقدت التجارة والارهاصات الرأسمالية التجارية المبكرة فقدانا نهائياً، وفي كل البلاد العربية، وبدرجة واحدة؟ ان هذا كله بحاجة إلى برهان.

والرابعة هي ان الدكتور تيزيني يلاحظ ان الطبقة البورجوازية العربية اخفقت في تحقيق ثوراتها الايديولوجية والاقتصادية، والسياسية، والقومية. وأن السبب في ذلك هو ان الاستعمار لم يكن يسمح لها بذلك. ولكن هل ستوافق الامبريالية على أن تقوم الطبقة العاملة بهذه المهمة؟ وهل هذه الطبقة نقية من الايديولوجية السلفية، أو هي غارقة فيها الى أبعد الدرجات؟ وصحيح اننا لا نريد ثورة اشتراكية تقوم بها رؤوس بورجوازية، فهذا أمر لا يستقيم منطقياً. ولكن، أين نلتمس الرؤوس الاشتراكية للثورة الاشتراكية.. وضمن أي شروط؟

وأخيراً هل كانت حاجات الواقع الراهن، أو مقتضيات اللحظة المعاصرة أو المستقبل غائبة عن أية نزعة من النزعات التي درسناها؟ أو ليست السلفية طموحاً متصلاً إلى اعلاء شأن الامة في المستقبل، بالوسائل التي أصلحتها في الماضي، وهل محمد عبده ومحمد النويهي وسيد قطب من الذين يريدون مجرّد التغني بالماضي والوقوف عنده، ويأبون الاعتراف بما لدى «الآخر»؟ وماذا تريد نزعة المعاصرة والتلفيقية في جهدهما العقلاني، ان لم يكن تقدم الحاضر والمستقبل؟ والخلاصة ان هذا «الضابط» الذي يأخذ من التراث ما هو بحاجة اليه في لحظته الحاضرة، ومستقبله، مشترك بين كل الباحثين عن التراث، الحريصين عليه، ما لم يغرقوا في تراثية عامية، لا مجال لأن تأخذ مكانها بين ما ينبغي أن يدرس من المواقف.

وآخر ما يمكن أن نلاحظه على آراء الدكتور تيزيني، انها تريد أن تفرض «المادية الجدلية» علينا باسم تراثنا نفسه، من حيث أن صوراً عربية من الفكر - المادي - بلا جدل، أو ببعض الجدل، قد وُجدت في تراثنا الماضي: مادية ابن رشد «المرطقية». وملامسات ابن خلدون «الاقتصادية».

ولو ان لي الخيار، وعرفت بالتأكيد ان هذه الطريق هي التي ستهيئ لنا أسباب التقدم، لما ترددت لحظة في السير عليها، لكن هذه مسألة أخرى. أما المسألة الأساسية فهي ان تراثنا «ديني» بالدرجة الأولى، ومادي بدرجة ضعيفة جداً. وفي هذا يقول للدكتور زكي نجيب محمود:

«لعل اظهر ما تميزت به الحياة الفكرية العربية، في قرونها الأولى، انها كانت كالبحر، تنظر إلى سطحه فتراه على كثير من التجانس... ولكنك تغوص تحت السطح التماساً لضروب الحياة الكامنة فيه،

فاذا هي على درجة من الصراع وشدة التباين، حتى لتعجب كيف تكون هذه الاحياء المتقاتلة المتعارضة مكنونات بحر واحد. وتمعن النظر... فترى الصراع ناشباً بين ثلاث مجموعات مختلفة بعضها عن بعض اختلافاً يبلغ حد الحرارة والعداوة. فاما نقطة الالتقاء فهي الكتاب المنزل. فهنالك من يقف عند التنزيل نصّاً، يدرسه لغة وآدباً وتاريخاً. وهنالك من ينظر إلى النص... ليغوص فيما يظنه كامناً وراءه، ليصل إلى الحقيقة وصولاً حدسياً مباشراً، هو من قبيل الالهام الصوفي. أما الفريق الثالث فهو أولئك.... الذين يريدون أن يكون العقل أداتهم التي يعالجون بها فهم (النص) وتأويله معاً»[١٠].

فكيف نظن ان فرض المادية الجدلية أمر ممكن، كموقف تراثي؟ أو لا يشبه هذا كله من يجعل «عهد الخلفاء الراشدين» هو العهد الذهبي للاسلام، وانه هو التراث وحده، ولا تراث بعده، فيكون قد نظر إلى الامور نظرة لا تاريخية ولا تراثية، طبقاً لتعابير الدكتور تيزيني نفسه.

**موقفنا من التراث**

والآن ما هو موقفنا نحن من التراث؟ ان من الغرور ولا ريب ان نعلن عن موقف فردي، قد لا يشاركنا فيه الكثيرون. ولكن حقنا في هذا الامر كحق كل انسان يفكر جدياً، ويملؤه الحرص على مستقبل أمته. فلنقل اذن ان التراث:

١ – قد يكون أدبياً. ولا بد لهذا التراث من أن يبعث وينشر، ويدرس، ويحفظ، بحكم جهود الاجيال العربية المتتابعة، وجهود المستشرقين، على ما يحدث الآن، ومن زمن طويل. اما التجديد في هذا التراث فأمر طبيعي، لأن التراث الأدبي نفسه مجموعة تجديدات يتابع بعضها اثر بعض. فهل يمكن ايقاف هذه السيرورة بتدابير قسرية، تفرضها السلطة من عل، خضوعاً لنزعة المعاصرة؟ ان هذا ما لم تفعله أية أمة أخرى (باستثناء الصين التي لا ندري على وجه الضبط ماذا فعلت بتراثها الأدبي في ثورتها الثقافية) ولا نظن ان في الافق القريب ما ينذر به.

٢ – وقد يكون لغوياً. فاذا لم يجمع الناس على هجر لغتهم العربية التي تبدو وكأنها الوحيدة التي احتفظت بمفرداتها، وقواعدها، ونواظمها على مر العصور، بحكم ان القران الكريم قد حفظها، فان كل الظواهر تدل على انها باقية، في صورتها الحالية، مفردات وقواعد وطريقة نظم ( SYNTAXE. ) اما تغيير الحروف العربية باللاتينية، فامر مردود سلفاً لأن الكتابة بالحروف الحالية، على ما يقول ريتر ( RITTER ) في بحثه المقدم إلى ندوة بوردو عام ٥٦، حول «السنة والانحطاط»، اسرع بخمس مرات على الأقل من الكتابة بالحروف اللاتينية[١١]. ومن الممكن ولا ريب ان نفكر بتبسيط الكتابة، ويجعلها مشكولة تلقائياً، بحيث تقرأ بلا خطأ، ولو لم يفهم الانسان ما يقرأ. إلا ان علينا الا نأخذ هنا

بملاحظة المفكر ساطع الحصري الذي كان يرى ان جميع اللغات (ويقصد الغربية ولا شك)، تفهم عندما تقرأ، أما العربية فيجب أن تفهم أولاً لتقرأ جيداً. وعندنا انه ما من لغة كاملة. ولا بد من أن يكون في طريقة قراءتها أو كتابتها بعض الاشكالات، الغريبة واللامنطقية معاً. لكن معايشة اللغة باستمرار، والحياة في جوها، تنشئان الفة تسهل العسير وتهون الصعب، وما أسهل كتابة لغتنا اذا هي قيست باللغتين الصينية واليابانية.

٣ – وقد يكون التراث علمياً، تجاوزه تطور العلم المعاصر، بالضرورة، الا ان ذلك لا يعني ضرورة اعدامه نهائياً، لأن لكل فروع العلم تاريخاً، يدرس بعناية، وله فائدة تثقيفية وتربوية مؤكدة. ويدخل تاريخ العلوم عند العرب كجزء لا يتجزأ من تاريخ العلوم جملة. ولكن هذا يظل في دائرة المختصين الموسوعيين المعنيين بهذه الأمور.

ومع ذلك فان نبش التراث العلمي، واعادة تقويمه، قد يكتشفان فيه أشياء سبق للعرب فضل اكتشافها، فيكون ذلك مبعث اعتزاز لنا، واستعادة للثقة بكفاءتنا كأمة فضلاً عن وضع الحقيقة في نصابها. ولا بد من أن يتذكر الانسان قول غوتييه في كتابه «الاعراف والعادات الاسلامية» المنشور في باريس عام ١٩٣١ :

«ان من الغريب في تطور الحضارة السارازانية (أي العربية) ان المصيبة تحدث، تماماً في الوقت الذي تصبح فيه الاكتشافات العظيمة، ممكنة، تلك التي تتجاوز دفعة واحدة كل المكتشفات الصغيرة السابقة. ان هذه الحضارة السارازانية تبدو وكأنها اخطأت تتويجاتها المشروعة، التي كانت تهيئها أعمال كثيرة تحضيرية، وتجعلها من حقها».

ويضرب المؤلف امثلة على ذلك في اكتشاف الدورة الدموية الصغرى، وفي بارود المدافع الذي عرفه العرب، ولم يستفيدوا منه، والطباعة على ألواح خشبية، التي كان يمكن أن تتطور لتصبح طباعة على طريقة غوتنبرغ... الخ.

٤ – ولا يبقى بعد ذلك الا العقيدة الدينية، التي تغدو مع التطور قضية فردية بين المخلوق والخالق، دون أن تتبناها الدولة. وأظن ان هذا كله من حسن حظ العقيدة اذ ما أكثرَ من خان نصوصها، أو خالف روحها، من بين أولئك الذين زعموا انهم يحكمون باسمها. ومن جهة اخرى فنحن لا نرى ان الإيمان الديني يعرقل نمو الحضارة(١٢).

فاذا تساءلنا بعد ذلك: أين هي اذن مشكلة التراث التي تبخرت الآن بين أيدينا، فاني أجيب انها مشكلة العروبة أو اللاعروبة، مشكلة صيانة هذه الأمة ومقدساتها، من أرض وقيم، ومشكلة الروح العربية

التي يجب أن تحيا، وتتمثل الحضارة المعاصرة، وتطمح إلى كيان يوازي سعة أرضها، وكثرة سكانها، وغنى ثرواتها. ولكن لا الكيان السياسي وحده، بل الكيان الحضاري الاخلاقي الذي يرجى ان يساهم مع «الآخرين» غيره في تبديل صورة الحياة القائمة، أي صورة الغنى المجاور للفقر، والصحة المجاورة للمرض، والعلم المجاور للجهل، والظلم المجاور للعدل.

وهكذا نرى ان مشكلة التراث لن تحل عن طريق المفكرين إلا قليلاً. ولكن الحياة هي التي ستحلها، بمقدار ما تتطوّر هذه الحياة في منحى مستقبلي تقدمي أو في منحى ماضوي رجعي، ان مشكلة التراث ليست مشكلة مفردة، بل هي وجه من وجوه حياتنا المتطورة، نحو الأفضل، أو الأسوأ، وفي الاتجاه الذي يتقدم بنا، أو يتراجع. ومن سوء الحظ ان «الفكر» هو آخر عامل يرجى منه ان يساعد على التقدم أو حل المشكلات، اما لأنه فكر قاصر لا يقوم جدياً بعناء البحث، واما لأن البيئة الاجتماعية قليلة الترحيب به. ومن يدري؟ فقد يكون الحق في الأمرين معاً.

## الهوامش

(١) «من التراث إلى الثورة»، ص: ٣٧٤.

(٢) انظر المراجع التالية: «الادارة العثمانية في ولاية سورية» ص: ١٤، من بعد أحمد جودت «تاريخ جودت» (ترجمة عبد القادر الدنا). ساطع الحصري، «البلاد العربية والدولة العثمانية» ص: ٧٢-٧٣.

(٣) زين نور الدين زين: «نشوء القومية العربية»: ص: ٣٥.

(٤) نص استشهد به الدكتور طيب تيزيني في كتابه «من التراث إلى الثورة»، ص: ١٢١، وهو في الأصل من كتاب لمحمد سعيد كيلاني بعنوان: ذيل الملل والنحل للشهرستاني، القاهرة ١٩٦١، ص: ٩٣.

(٥) طيب تيزيني، ص: ١٢٤، من المرجع نفسه.

(٦) «تجديد الفكر العربي»، ص: ٢٧٤-٢٧٥.

(٧) المصدر نفسه، ص: ٢٥٤.

(٨) عبد الله العروي: «الفكر التاريخي عند العرب».

(٩) «أي غد»، ص: ٥٣-٥٧، دار العلم للملايين، عام ١٩٥٧.

(١٠) «تجديد الفكر العربي» ص: ١٣٧-١٣٨ باختصار.

(١١) Classicisme et déclin culturel dans l'histoire de l'Islam (p.179), Editions Besson Chantermerle, 1957.

(١٢) لا يظن ان أوروبا الغربية اضطرت لاهمال الدين، والكفر به لكي تكسب العلم وتتحرر في شؤون الدنيا من الروح الغيبية كما اننا لا نظن ان هذا الاهمال-حيثما اهمل-قد جاء بمزيد من الحضارة.

# تحديات الثورة الاعلامية عالمياً وعربياً

د. نبيل دجاني

## أ – تمهيد

«ان التطور السريع المتزايد لوسائل الاتصال الجماهيري جعل منها عنصرا اساسيا من العناصر التي تشكل هيكل المجتمع وبنيته الاجتماعية والثقافية. ويمثل هذا التطور للمجتمعات النامية – ومنها اقطار الوطن العربي – تحديا ذا وجهين: الأول، وهو الإمكانيات الضخمة التي تقدمها وسائل الإعلام المتطورة لدفع حركة التنمية الشاملة للمجتمع، وتحقيق امانيه الحضارية ثقافيا واجتماعيا واقتصاديا، ومعاونة افراد المجتمع وقطاعاته على تخطي عوائق تقدمه وتجاوزها. والوجه الثاني يتمثل في ان نقل تقنيات الاتصال الجماهيري – وهو مطلب انمائي في ذاته – قد يصحبه تأثير ضار بقيم مناهضةٍ لتطلعات المجتمعات النامية تؤدي الى تخدير الفرد والجماعة وافساد القيم الثقافية والاجتماعية الايجابية والى تسيّد ثقافات غريبة عن المجتمع تحاصره في اطار التبعية الحضارية وتحول دون تحقيق ذاتيته».

ما أوردته في هذا التمهيد هو مقدمة دليل مناقشة أعد لاجتماع خبراء البحوث الاعلامية الذي عقد في القاهرة في كانون الأول–ديسمبر ١٩٧٨ والذي نظمته المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، اليكسو، التابعة لجامعة الدول العربية. وأود في هذا البحث ان اتعرض للتحديين اللذين قدمها دليل اجتماع اليكسو لانهما يمثلان في نظري المشاكل الاساسية التي تواجه تطور الاعلام واثره في العالم العربي.

## ب – الأفاق المرتقبة لتطور وسائل الاعلام عالميا واثر هذا التطور في الحياة الانسانية

يمر العالم اليوم في مرحلة ثورة اعلامية اساسية ابرزت وسائل الاعلام كعنصر اساسي من العناصر التي تؤثر في عمل المجتمعات العالمية ونموّها وجعلت من هذه الوسائل موضوع اهتمام العلماء والمخططين في شتى المجالات الاجتماعية. وما اعنيه بالثورة الاعلامية هنا هو سلسلة تطور سريعة في وسائل الاعلام تقود الى

فرصة اختيار اوسع للفرد لانتقاء معلوماته من وسائل متعددة ، والى كمية اكبر من المعلومات الشخصية المتدفقة لكل فرد - معلومات تني حاجات الفرد الشخصية ونمط معيشته وتوافق ذوقه.

**تطور وسائل الاعلام.**

وقد كان دور وسائل الاعلام في بدء نموها ، عند انطلاق الكتابة ثم الطباعة ، دورا ثانويا ولذلك لم يحظ باهتمام ملحوظ. وبدأت اهمية هذا الدور تزداد بازدياد تسارع تطور وسائل الاعلام وترابط تطور هذه الوسائل. فتطور التصوير أدى الى تطور السينما والتلفزيون والى تطور «الفيديو» وغيره من وسائل تخزين وعرض المعلومات البصرية ، وتطور الإرسال البرقي أدّى الى تطور التلفون والحاكي ( الفونغراف ) والراديو وإلى تطور الات تسجيل ونشر المعلومات السمعية. وترابط تطور وسائل الاعلام أدى إلى الثورة الإعلامية الحالية التي ربطت وسائل الإعلام ربطاً يجعل من الصعب التفريق بينها ، بل انها وحدتها في مجال معالجة المعلومات ، وكذلك ربطها ربطاً وثيقاً بالوسائل الالكترونية الحديثة كالأدمغة الالكترونية والأقمار الاصطناعية ، كما ربطت هذه الوسائل الالكترونية بها بحيث أصبحت وسائل الاعلام والوسائل الالكترونية تكامل بعضها بعضاً ضمن نظام اتصال لا غنى لأي مجتمع حديث عنه. فالدماغ الالكتروني (أو الكومبيوتر) الذي يشكل الآن عصب أي نظام اتصال حديث ، بدأ كآلة حاسبة سريعة ، على انه تعدى ذلك ، وغدا دوره الأساسي الآن متمثلاً في إدارة المعلومات وتخزينها وكذلك في استجلاب هذه المعلومات وتوزيعها بالسرعة القصوى.

وبربط وسائل الاعلام مع الوسائل الالكترونية الحديثة وخلق نظام اتصال مبني على ترابط هذه الوسائل ينطلق العالم في ثورة اعلامية تبرز امكانيات هائلة لتطوير الحياة الانسانية. ولا بد من ذكر امثلة قليلة عما يمكن أن يوفره نظام الاتصال الجديد هذا لاعطاء القارئ فكرة بسيطة عن الامكانيات الكامنة في الثورة الاعلامية.

المجلة الأميركية الواسعة الانتشار «يواس نيوز أند ورلد ريبورت» بدأت منذ عام ١٩٧٤ بجمع اخبارها وتوضيبها بدون استعمال آلة كاتبة واحدة ، وذلك بانتقالها الى استعمال دماغ الكتروني يجمع ويوضب الأخبار التي يعدها محررو المجلة ، وكذلك ينقل هذه المعلومات الموضبة ، بما في ذلك الصور (الأبيض والأسود منها فقط في هذه المرحلة) بواسطة قمر اصطناعي ، إلى مطابع متطورة في ثلاث مدن أميركية رئيسية حيث يتم طبعها فوراً.

وفي اليابان بدأ العمل بصورة تجريبية ، في نظام يربط بين التلفزيون والجريدة والمكتبة بحيث يتمكن المشترك في هذه التجربة من استلام صحيفته اليومية بواسطة ضغط زر خاص في جهاز تلفزيونه الذي يعمل بواسطة الكابل. ويمكنه ايضا ان يطالع أي كتاب يشاء في المكتبة الرئيسية المربوطة ، بواسطة دماغ

الكتروني، في نظام التجربة. كما يمكنه ان يحصل فورا، ان شاء، على نسخة عن أية صفحة يريد من الكتاب الذي يطالعه.

وقد تم ربط التلفزيون العامل على نظام الكابل في احدى المدن الأميركية بأحد المتاجر الكبرى فأصبح بامكان المشترك في هذا النظام التسوق وهو في منزله. فبضغط زر خاص يستطيع مشاهدة ما يعرضه هذا المتجر من بضائع، وكذلك يطلب ما يشاء من هذه البضائع التي تسلم اليه في منزله خلال ساعات من طلبه.

ولمواجهة مشكلة نزوح سكان الاسكا الى مدن الولايات المتحدة سعيا وراء العلم أو وراء خدمات اجتماعية افضل، وبالتالي لمواجهة عدم عودة هؤلاء النازحين الى ولايتهم، طُوِّر نظام اتصال يمكّن طلاب الجامعات أو تلاميذ المدارس في ألاسكا من الاستماع ومشاهدة الاساتذة المتخصصين في مدن اميركية رئيسية يحاضرون فيهم، بل ومن مناقشتهم فردا فردا. و كذلك اصبح بامكان اطباء متخصصين مقيمين في الولايات المتحدة ان يعاينوا المرضى في عيادات خاصة في ألاسكا يشرف عليها ممرضون متخصصون فيقوم الممرض أو المسؤول عن العيادة بعرض المريض بواسطة جهاز خاص في العيادة يمكن الطبيب من مشاهدة المريض والاستماع اليه كما يمكّنه من ارشاده ووصف العلاج له. وفي بعض العيادات يمكن الجرّاحين في الولايات المتحدة من المشاركة في عملية جراحية تجري في الاسكا عن طريق مراقبة وارشاد الجراحين المقيمين الذين يجرون العملية هنالك.

هذا بعض ما تم تطبيقه. وهنالك انظمة اتصال تم تطويرها ولم تطبق لأسباب مختلفة. فمثلا تم تطوير نوع من الاقمار الاصطناعية تدعى «الأقمار المذيعة» التي يمكن لثلاثة منها عندما تكون في مدارها حول الأرض ان تنقل برامج التلفزيون الى تسعة اعشار العالم والى اجهزة التلفزيون المنزلية مباشرة. فيتوفر للمشاهد في بيروت مثلا أن يختار البرامج التي يشاهدها من محطات تلفزيونية تبث في اميركا أو الصين أو الاتحاد السوفياتي. غير ان هذا النوع من الاقمار الاصطناعية لا يزال غير مقبول سياسيا لأخطار استعماله في حقل الدعاية السياسية، ولذلك حظرت الأمم المتحدة اطلاقه موقتا ريثما يتم اتفاق دولي على طرق استعماله.

### العرب والثورة الاعلامية

ماقدمته هنا ليس الا امثلة قليلة عما يمكن ان تحققه انظمة الاتصال في الثورة الاعلامية. ويمكننا من هذا القليل من الأمثلة ان نتصور بعض ما نستطيع ان نفعله في العالم العربي لمواجهة مشاكلنا عن طريق الدخول في هذه الثورة الاعلامية. ففي لبنان، مثلاً، يمكن وضع نظام شبيه بالنظام الذي أقيم في الاسكا ليساعد على حل مشكلة النزوح إلى المدن وتجهيز القرى النائية والحدودية بالاساتذة والأطباء. كما يمكن عن طريق استعمال أنظمة اتصال حديثة معالجة مشاكل اتصال جنوب السودان وشماله أو اتصال

مناطق الجزائر بعضها ببعض أو غير هذه وتلك من مناطق العالم العربي.

وامكانيات الثورة الاعلامية في ازدياد يوميا وبشكل يصعب على عقل الانسان العادي ان يصدقه. فما تخيله عقل الدوس هكسلي في كتابه «العالم الجديد الشجاع» وعقل جورج أورويل في كتابه «عام ١٩٨٤» اللذين اعتبرهما الكثيرون خيالا واسعا في حقل الاتصال، لم يعد تخيلاً البتة اليوم، بل ان هكسلي وأورويل قد قصّرا في تصورهما امكانيات العقل البشري في ثورته الاعلامية. واذا ما حاولنا المقارنة بين الثورة الصناعية، التي تغزّل بعظمتها العالم حقبات عديدة، وبين الثورة الاعلامية وجدنا ان عظمة الثورة الصناعية هي في استعمالها وخلقها كميات كبيرة من الطاقة الميكانيكية، اما الثورة الاعلامية التي نواجهها اليوم فهي تطلق كميات هائلة من «الطاقة» العقلية باستعمال كميات قليلة فقط من الطاقة الميكانيكية. وهنا يكمن التحدي الثاني الذي أود التعرض له.

### ج – مخاطر الاندفاع في الثورة الاعلامية للدول النامية

تعرض الكثيرون لاخطار الاندفاع العاطفي وراء الثورة الاعلامية لدى الدول الساعية للنمو، وكثيرون تعرضوا لحسناتها وامكانياتها الايجابية في تطوير هذه الدول ونموّها. غير أن صراع المحذرين والمتحمسين لهذه الثورة انفجر بصورة واضحة وعنيفة في المؤتمر العام لمنظمة اليونسكو الذي انعقد في نيروبي في تشرين الأول – تشرين الثاني (أكتوبر – نوفمبر) ١٩٧٦، والذي اظهر بوضوح ان المنادين بالحذر من هذه الثورة يمثلون في غالبيتهم الدول الساعية للنمو، خاصة دول عدم الانحياز، وان المؤيدين في الغالب هم الدول المتقدمة النمو، خاصة دول العالم الغربي. ولمحاولة التقريب من وجهات النظر هذه شكلت اليونسكو لجنة دولية لدراسة مشاكل الاعلام برئاسة الايرلندي شين ماك برايد، مفوض الأمم المتحدة العام في ناميبيا والحائز على جائزتي نوبل ولينين للسلام، وعضوية اشخاص يمثلون جميع الاتجاهات الدولية.

ويمثل العالم العربي فيها وزير الدولة للاعلام في تونس السيد مصطفى مصمودي والوزير المصري السابق للاعلام والثقافة السيد جمال العطيفي. وبعد اجتماعات عديدة للجنة مع خبراء اعلام يمثلون اتجاهات مختلفة، جرى خلالها نقاشات حادة، قدمت اللجنة تقريراً أولياً للمؤتمر العام العشرين لليونسكو الذي انعقد في باريس في تشرين الأول – تشرين الثاني (أكتوبر – نوفمبر) ١٩٧٨. ولما كان هذا التقرير يكتفي بعرض وجهات النظر المختلفة بشكل موضوعي ويطلب زيادة النقاش في الموضوع قبل البت فيه، فقد انفجر الصراع مرة أخرى في هذا المؤتمر، ولا يزال صداه يسمع في مختلف أنحاء العالم.

### مخاطر الثورة الاعلامية

وبما انني قد تعرضت للناحية البراقة للثورة الاعلامية في عرضي للتحدي الأول، فلا بد لي من التعرض للناحية الأخرى منها، خاصة انها تشير الى مخاطر هذه الثورة على الدول الساعية للنمو التي غالبا

ما تنغمس في استعمال وسائل الاعلام الحديثة انغماسا عشوائيا وعاطفياً.

ان الدخول في الثورة الاعلامية يتطلب استثماراً في التكنولوجيا الاعلامية الحديثة التي هي باهظة الثمن. اضف الى ذلك ان الاستعمال المفيد لهذه التكنولوجيا يتطلب تطويرها المستمر مع التطور السريع الذي يتم حاليا في هذا المجال. وهذا التطوير باهظ الكلفة ايضا، ونتيجة لذلك شهد العالم فرقاً شاسعاً بين الدول النامية والدول المتقدمة في حقل تملك التكنولوجيا الاعلامية الحديثة واستعمالها. وبما انه من غير الممكن فصل الوسائل عن المحتوى، فالذي يتمكن من الوسائل يستطيع السيطرة على المحتوى وبالتالي يمكنه استغلال استعمال هذا المحتوى.

وفي تقرير اعده السيد مصمودي بصفته عضواً في لجنة ماك برايد، وكذلك كرئيس للجنة الاعلامية لدول عدم الإنحياز، بالاشتراك مع بعض خبراء الاعلام في الدول النامية، اشار الى ان الثورة الاعلامية في نظام عالمنا الحالي الذي يتصف بالتفاوت في الامكانيات المادية والبشرية بين دول العالم أدى الى تفاوت في المجالات السياسية والقانونية والتكنولوجية، وبالتالي الى سيطرة الدول المتقدمة على الدول النامية عن طريق سيطرتها على وسائل الاعلام. فالثورة الاعلامية أدت الى جعل الدول النامية مجرد مستهلك للاعلام الذي تقدمه الدول المتقدمة، وليس كشريك في عملية تبادل المعلومات. فحوالي ٨٠ بالمئة من الأخبار والمعلومات تصدر عن وكالات اخبار في الدول المتقدمة، حتى الموجات الاذاعية واقنية استعمال الأقمار الاصطناعية تملك غالبيتها العظمى الدول المتقدمة. والانظمة المتبعة حاليا في اتحاد الاذاعيين الدولي مثلا تكرس الحقوق المكتسبة في التوزيع، فتحرم الدول النامية وخاصة المستقلة حديثا من وسائل الدفاع عن نفسها اعلاميا واسماع صوتها. وقد دعا تقرير السيد مصمودي الى التطلع لبناء نظام عالمي جديد للاعلام يكفل الاستقلال الاعلامي المشابه للاستقلال السياسي، ويكفل ايضا الغاء ظروف عدم المساواة واعادة تنظيم الاسواق الاعلامية بحيث تتمكن جميع الدول من النمو اعلاميا بأفضل ظروف استعمال مواردها الطبيعية والبشرية، وكذلك يكفل توسيع مجالات التعاون بين الدول النامية وزيادة امكانياتها. والنجاح في بناء نظام عالمي جديد للاعلام مربوط ارتباطاً وثيقا ببناء نظام عالمي اقتصادي له نفس تطلعات النظام الاعلامي الجديد واهدافه.

وخطر الثورة الاعلامية لا ينحصر في امكان سيطرة الدول المتقدمة علي الدول النامية في نطاق النظام العالمي للاعلام، بل ينطلق ايضا من داخل مجتمعات الدول النامية. فليس من المستغرب ان تنغمس كثير من الدول الساعية للنمو في تحديث قطاع من قطاعات مجتمعها، كالقطاع الاعلامي مثلا، بدون الالتفات الى اثر هذا التحديث او ارتباطه بالقطاعات الأخرى في المجتمع. وبالإضافة الى عدم احداث ترابط في عملية التحديث بين القطاعات المختلفة، فان الحماسة والنخوة القومية عند النخبة الحاكمة في هذه الدول غالبا ما تدفعانها الى تبني تكنولوجيا باهظة الثمن في تحديثها لأي قطاع، مما يؤدي، في معظم الاحيان،

الى حرمان المجتمع من حاجات انمائية اساسية. كما ان الدول النامية تتوجه عادة الى ابدال مؤسساتها القديمة بمؤسسات مشابهة لمؤسسات الدول المتقدمة لا الى تحديث مؤسساتها القديمة. ويتم هذا التبني و«التحديث» عادة نتيجة لنصائح «خبراء» اجانب هم، في اكثر الأحيان، اما ممثلون لشركات او حكومات لها غاية أو منفعة من بيع نوع من انواع التكنولوجيا الى الدول النامية، او انهم لا يلمون بخصائص البلد النامي وتقاليده، فتأتي نصائحهم مبنية على خصائص البلدان التي يأتون منها وتقاليدها ومصالحها.

وتشير الوقائع الى ان الدول الساعية للنمو تستثمر مواردها عادة في انشاء مؤسسات تعتقد انها ترفع من مركزها القومي، كإنشاء مؤسسة قومية للطيران أو مؤسسة للبث التلفزيوني مما يحرم المجتمع النامي من استثمارات ضرورية في مؤسسات أساسية وان تكن أقل بروزا للعيان، كشبكة المواصلات الداخلية او وسائل الاتصال التقليدية. فلبنان، مثلا، اعتمد التلفزيون عام ١٩٥٩ قبل ان تتوفر لهذه الوسيلة الاعلامية المقومات الاجتماعية والتقنية اللازمة لانطلاقها انطلاقا مفيدا لمجتمعها، كانشاء معهد للتمثيل والانتاج التلفزيوني، ومدرسة لتعليم تقنية التلفزيون. فكانت النتيجة ان اعتمدت هذه الوسيلة اعتمادا شبه كامل على البرامج المقننة وعلى التقنيين الأجانب وكان الإنتاج المحلي، على قلته، ركيكا لا قيمة له ان لم يكن مضرا.

وعندما ارادت وزارة البريد اللبنانية تحديث جهاز توزيع البريد فيها اشترت آلة الكترونية باهظة الثمن لفرز البريد كالتي تستعملها الدول المتقدمة فبقيت حوالي سنتين بدون استعمال لعدم توفر الاخصائيين المدربين على استعمالها. وبعد تدريب موظفين لبنانيين لاستخدام هذه الآلة اكتشفت الوزارة انها تحتاج الى تطبيق نظام جديد للعناوين في لبنان يعتمد على الأرقام لاستعمال هذه الآلة.

وفي زيارة قصيرة الى إحدى العواصم العربية، منذ سنوات قليلة، كمستشار اعلامي موفد من المنظمة الدولية للأغذية، شاهدت آلات ضخمة وحديثة مهملة إمّا لعدم توفر الاخصائيين في استعمالها او لانه تنقصها قطع غيار لم يفطن المسؤولون عن شراء هذه الآلات الى الحاجة اليها عند وضع ميزانية الشراء.

وكذلك سيطلق قريبا قمر اصطناعي عربي تقرر شراؤه في اجتماع عقد منذ سنوات لوزراء اعلام الدول العربية بهدف توثيق الروابط الحضارية والاعلامية بين الدول الأعضاء في جامعة الدول العربية عن طريق تبادل البرامج الإذاعية الصوتية والمرئية وتحسين الاتصال بواسطة الهاتف والتلكس بين هذه الدول. وقد تم رصد معظم الأموال اللازمة لهذا المشروع، وكلفت شركات المانية غربية باعداد الدراسات والتصاميم، وتمت معظم التجهيزات الفنية لاطلاق هذا القمر. غير ان الدول العربية لم تستطع حتى الآن الاتفاق على كيفية استعمال هذه الوسيلة للتبادل الثقافي الحضاري الذي كان الهدف الأساسي لاطلاق هذا القمر.

## المؤسسات وتقليد الدول المتقدمة

الأمثلة كثيرة على ما تقدم. والخطورة لا تكمن فقط في اعتماد الدول النامية تكنولوجيا لاتحتاجها او تكنولوجيا مر عليها الزمن (تريد الدول المتقدمة التخلص منها) بل ايضا في تبني مؤسسات الدول النامية، العامة منها والخاصة، لمشاكل لها علاقة ثانوية بمجتمعاتها لمجرد ان مؤسسات الدول المتقدمة تهتم بهذه المشاكل. والخطورة المقابلة لهذه والناتجة عنها هي في اعطاء هذه المؤسسات أهمية ثانوية لمشاكل مجتمعها الأساسية. وكذلك تكمن الخطورة في تبني المؤسسات مبادئ ووجهات نظر تضر بثقافة مجتمعها وتناقض قيمه وتسيء إلى أهدافه وجهوده الانمائية لمجرد ان هذه المبادئ وجهات نظر رائجة ومعتبرة في الدول المتقدمة. فحتى سنوات قليلة قبل انعقاد مؤتمر اليونسكو في نيروبي، كانت معظم المؤسسات الاعلامية في الدول النامية تتبنى وجهات النظر الغربية في مفهومها لدور وسائل الاعلام في المجتمع. فمبدأ «حرية الصحافة» ومبدأ «خطر الرقابة»، مثلاً، وحتى مبدأ «حرية انسياب المعلومات» كان مفهومها المقبول لدى المؤسسات الاعلامية في الدول النامية هو: «حرية الصحافة في الانفلات من تنظيمات الدولة» و «خطر الرقابة من قبل الدولة» و «حرية انسياب المعلومات بين الدول والجماعات بدون تنظيم أو تخطيط من قبل الدولة». فكانت نتيجة تبني وجهة النظر هذه ان وجهت المؤسسات الإعلامية في الدول النامية جهودها نحو إيجاد نظام إعلامي بعيد عن تدخل الدولة. فأي دعوة لتدخل الدولة في تنظيم شؤون وسائل الإعلام كانت تنعت إما بالديكتاتورية أو بالشيوعية. وأهملت المؤسسات الالتفات إلى أخطار أخرى هي بأهمية خطر تدخل الدولة في وسائل الاعلام ان لم تكن أكثر أهمية بالنسبة للدول النامية، كخطر التدخل السياسي والاقتصادي، المحلي والأجنبي، في عمل المؤسسات الاعلامية. كما ان حماية المؤسسات الاعلامية في تبني المفهوم الغربي لدور الإعلام الهتها عن الالتفات إلى أخطار الاستعمار الاعلامي - إلى أخطار سيطرة الدول المتقدمة لا على وسائل الاتصال فحسب بل على ما تحويه هذه الوسائل من معلومات بالإضافة إلى سيطرتها على طريقة معالجة هذه المعلومات. وهذه السيطرة أدت في معظم الأحيان إلى إيقاع الدول النامية في شرك الانشغال بمسائل تعود بالفائدة على الدول المتقدمة بالدرجة الأولى.

ان النقد الموجه للثورة الاعلامية ضمن النظام الاعلامي الحالي في العالم يجب ألاّ يفهم منه القول برفض الوسائل او التكنولوجيا الاعلامية الحديثة. فبدون الاستعمال المتزايد للتكنولوجيا الحديثة لا يمكن حل العديد من المشاكل التي تواجهها المجتمعات النامية. ولا يمكن ايضا تجاهل الإمكانيات الضخمة التي يوفرها استعمال هذه التكنولوجيا. غير انه لا بد للدول النامية من الحذر من حماسة الدول المتقدمة لاستعمال هذه التكنولوجيا، ولا بد لها ان تعي مساوئها الممكنة قبل تبنيها. فنقل التكنولوجيا الحديثة الى الدول النامية هو في مجمله تصدير لتكنولوجيا الدول المتقدمة التى تعكس الأوضاع الإجتماعية والإقتصادية لجزء واحد من العالم هو «العالم المتقدم»، أو ما يسمى بالعالم الأول، والتكنولوجيا الحديثة عادة تهدف الى زيادة فعالية

رأس المال أكثر من زيادة فعالية اليد العاملة. وكذلك فإن هذه التكنولوجيا أو الوسائل الحديثة تخلق في اغلب الأحيان الاعتماد على الرأسمال الأجنبي وعلى مصادر تمويل أجنبية، وبالتالي على اذواق وتوقعات أجنبية.

**د - الإعداد العربي اللازم للدخول في الثورة الاعلامية: الحاجة الى تفكير وتخطيط ناقد**

السؤال الذي لا بد لدول العالم العربي من مواجهته هو: هل يمكن (وكيف يمكن) استعمال وسائل الاعلام الحديثة في أوجه غير التي تستعمل بحيث يتمكن هذا العالم - على مستوى الدول وكذلك على مستوى الأفراد - من المحافظة على المزايا الحضارية المختلفة، ومن زيادة امكانيات الضعيف والفقير، وحتى الجاهل، في المشاركة الفعالة في القرارات التي تؤثر في حياته، مجتمعا كان أم فردا ؟ وأشدد هنا على ضرورة عدم التفريق بين العدالة الدولية والعدالة الإجتماعية. فسعي الدول العربية من أجل انشاء نظام اعلامي جديد على مستوى عالمي يكفل مشاركتها في توزيع الأقنية الاعلامية وتمثيل حكوماتها في مجالس مؤسسات نشر المعلومات العالمية وتوزيعها، يجب ان يوازيه سعي لخلق نظام اعلامي عادل على مستوى المجتمعات ايضا. فالحقائق تشير الى تزايد الهوة بين ما نعلمه عن المشاكل والتحديات التي تواجه الإنسان في مجتمعاتنا النامية، وبين ما نستطيع ان نفعله تجاهها. ولزيادة امكانياتنا في التحكم بهذه المشاكل والتحديات لا بد لنا من ادراك المعضلة الأزلية التي تواجه مجتمعاتنا في اختيارها بين الفعالية والعدالة، بين التأثير والحرية، واخيرا بين حتمية معيشة الفرد في نطاق مجموعة انظمة اتصال وبين حاجته الى الخلوة الذاتية ( privacy ) التي هي اساس لأي ابداع أو حرية.

ولا بد للدول النامية من أخذ العظة من الماضي الحديث. فالاربعينات والخمسينات من هذا القرن سجلت صراع الدول النامية من أجل حصولها على الاستقلال السياسي، تماما كما تسجل حقبتنا الحاضرة صراع هذه الدول للحصول على استقلالها الإعلامي. ان علينا ان نتعظ من اخطاء الماضي فلا نواجه عند حصولنا على استقلالنا الاعلامي ما واجهناه عند حصولنا على استقلالنا السياسي: فراغ وعدم مقدرة على المحافظة على استقلال مجتمعاتنا في تسيير أمورها الانمائية. وما أخشاه هو ان نرى انفسنا، وقد حصلنا على استقلالنا الاعلامي على المستوى الدولي، غير مستعدين على مستوى المجتمع. ان الثورة الاعلامية تؤدي الى زيادة كميات المعلومات، مما يزيد الحاجة الى الاختيار، والى الرؤيا الصافية والناقدة معاً. ومن هذه الرؤيا تنبعث امكانيات المجتمع النامي للإبداع والتجديد. وكذلك، فإن فيها ضمانة للمجتمع للحصول على المعلومات الضرورية ولاستيعاب هذه المعلومات واستعمالها، وضمانة للتمكن من السيطرة على التكنولوجيا الحديثة وعلى المعلومات المنسابة الى المجتمع بدلا من سيطرة هذه التكنولوجيا وهذه المعلومات على مجتمعاتنا النامية كما يتم الآن.

ان المهمة الأساسية للدول العربية هي اشراك الشعب بصورة أكثر فاعلية في القضايا الاقتصادية والوطنية، وزيادة مهارة الأفراد ومعرفتهم، وتعزيز ارتباط بعضهم ببعض في اطار الدولة الواحدة، ومساعدتهم على اكتشاف هويتهم الحضارية والشخصية في سعيهم نحو التنمية الوطنية.

والمجتمعات العربية تحتاج الى مزيد من التنسيق بين السياسات والنشاطات المختلفة لوسائل الاعلام لا داخل القطر فقط بل بين الأقطار العربية فيما بينها، وتحتاج ايضا الى سياسات وخطط اعلامية توفر نظاما للمشاركة العامة في وسائل الاعلام يجري ضمن قناتين: من الحكومات الى الجماهير وبالعكس. فلا يقتصر دور وسائل الاعلام ضمن نظام المشاركة هذا على بث المعلومات فقط بل يتعداه الى امداد المواطن العادي بالمعلومات والآراء الكافية ليساهم بدوره مساهمة ذكية في مجتمعه. وعلى هذا النظام ايضا استعمال وسائل الاعلام بشكل أوسع في حقل التربية والتنمية، عن طريق تخصيص اقنية خاصة وثابتة للبرامج التربوية والانمائية او عن طريق ادخال هذه البرامج ضمن البرامج والاقنية الحالية الناجحة، مع عدم سماح تطور هذا الاستعمال الى نظام استعمار اعلامي او ثقافي جديد بسبب انعدام مقدرة الدول العربية على التخطيط.

وكذلك فإن على البرنامج الاعلامي في مجتمعات العالم العربي المتغيرة. ان يحتوي على سياسات وخطط اعلامية ديناميكية تأخذ بعين الاعتبار الحاجات الاعلامية المتغيرة للمجتمع والامكانيات الحقيقية لوسائل الاعلام فيه وأثر تنميتها على الوضع الاقتصادي والإجتماعي والخلقي.

وأود هنا أن أشدد على ضرورة الفصل بين فكرتي «السياسة الاعلامية» و«التخطيط الاعلامي» من جهة، وفكرتي الرقابة أو التقييد والتوجيه من جهة أخرى. ان ما أقصده هو السياسة الاعلامية والتخطيط الاعلامي اللذين يسعيان لتأكيد حرية التعبير عند الفرد وحرية الوصول الى وسائل الاعلام. واقصد ايضا السياسة والتخطيط اللذين يتوجهان الى سد حاجات التنمية الوطنية.

**توجيه السياسات الإعلامية.**

ان السياسات الإعلامية هي مجموعة مبادىء وقواعد وضعت لترشد الانظمة الإعلامية في سلوكها(•) وتوجيهها اساسي وطويل المدى وقد تكون له آثار عملية مباشرة او على المدى القصير. واعداد السياسات الاعلامية ينطلق في آن واحد من تحليل الممارسات القائمة والتعرف عليها، ومن صياغة مبادىء وقواعد جديدة ملائمة لبلوغ اهداف مرغوب فيها.

والسياسات الإعلامية قد تكون عامة جداً، على شكل مبادىء واهداف مرغوب فيها، او تكون اكثر

---

(•) استند في ما يلي من هذه الدراسة على تقرير شاركت في وضعه لمنظمة اليونسكو: «تقرير اجتماع الخبراء في حقل السياسات الاعلامية والتخطيط»، اليونسكو، باريس ٧ كانون الأول–ديسمبر، ١٩٧٢.

تحديدا والزاما. ويمكن ان تصاغ هذه السياسات على عدة مستويات فقد تدمج في دستور او شرائع بلد ما، أو في السياسات الوطنية العامة، او في توجيهات الإدارات الفردية، أو في المبادىء والآداب المهنية، او قد تدمج في صلب عمل بعض الأنظمة الإعلامية، الحكومية منها وغير الحكومية. ومن الممكن ايضا أن تتفاوت أبعاد هذه السياسات الإعلامية فتكون عالمية، أو اقليمية، أو قومية، أو محلية.

**التكنولوجيا وتشابك وسائل الاعلام**

وبما ان وسائل الاعلام المختلفة يرتبط بعضها ببعض في تطورها كما هي ترتبط بمختلف انظمة الاتصال فانه من الضروري البحث في تنسيق ارتباط هذه الوسائل لزيادة الفوائد الاقتصادية وزيادة فعالية الوسائل ادارياً واستجابتها لمواجهة الأهداف الانمائية. وتبرز هنا مصاعب اساسية في الدول العربية لان وسائل الاتصال فيها لا تنتظم عادة في قطاع واحد بل تتكون من وسائل ومؤسسات منفصلة، بعضها له طابع خاص وبعضها الآخر طابعه عام، فالراديو في العالم العربي هو مؤسسة عامة بينما الصحافة المكتوبة، ولحد ما التلفزيون، ليس لها هذا الطابع العام في أغلب الدول العربية.

ويجب علينا أيضاً أن نأخذ بعين الاعتبار النتائج السلبية لهذا الارتباط والتشابك بين وسائل الاعلام المختلفة، فالملكية الجماعية أو الادارة الجماعية قد تعيق نمو وسائل اعلامية أخرى أصيلة وهامة. كما أن الاشتراك في الخدمات التقنية بين وسائل الاعلام المختلفة قد يسبب في النهاية اعتناقها لنفس الآراء. لذا يجب على المخطط أن يقدر ما للعلائق المترابطة والوثيقة بين وسائل الاعلام المختلفة من فوائد وما عليها من مآخذ.

وفي دول العالم العربي يجب أن نبذل جهداً خاصاً للحيلولة دون تقدم التكنولوجيا تقدماً يجعل عالمنا العربي عاجزاً عن السيطرة عليها من الناحية الاقتصادية، أو من الناحية الانسانية. فعلى السياسة الاعلامية هنا أن تجعل من التكنولوجيا خادمة للانسان في حقل بناء وتطوير وسائل الاعلام. وقد برهنت الخبرة أن الصعوبة الحقيقية هي في ما يمكن تسميته اندماج التكنولوجيا مع البنية الاجتماعية، فاعتماد التكنولوجيا يتسبب بنمط جديد في العمل وباسلوب جديد أيضاً في الانتاج وحتى بمحتوى جديد. وهذه التكنولوجيا غالباً ما تكون مستوردة من بلدان صناعية متقدمة جداً، وهي لا تلائم بالضرورة ثقافة البلد الذي تنقل إليه ولا طريقة معيشته. من هنا يجب على العالم العربي أن يكيّف التكنولوجيا المستوردة مع حاجاته الخاصة ومع أوضاعه.

وقد تزداد فعالية الكثير من البرامج الانمائية إذا ما رافقتها نشاطات اعلامية منظمة، وهذه النشاطات قد تزيد الكلفة الاجمالية لهذه البرامج غير انها كثيراً ما تفسح في المجال لتوزيع الخدمات على عدد أكبر من

الناس، وبذلك تخفض كلفة الشخص الواحد في البرنامج، كما انها قد تحسن نوعية الخدمات التي تقدم بكلفة أقل نسبياً. فمثلاً إذا ما اردنا زيادة فرص التعليم لنسبة أكبر من الشعب يلزمنا عادة بناء عدد أكبر من الكليات، غير انه بامكاننا أن نحقق هذا الهدف عن طريق انشاء نظام اعلامي يربط بين الطلاب والاساتذة ومصادر المعرفة.

وكثيراً ما تؤدي اعادة تنظيم الموارد الموجودة والمستخدمة استخداماً ناقصاً الى أرباح انتاجية مهمة فمثلاً يمكننا أن نستعمل تسهيلات البث التجارية في غير ساعات البث القصوى من أجل تسجيل أشرطة تربوية صوتية ضوئية (بواسطة الفيديو) تعرض فيما بعد في المدارس، وهذا الاستخدام يكون عندئذ أقل كلفة من انشاء محطات بث تربوية مستقلة، خاصة عندما تكون الحاجة إلى أقنية متعدّدة.

والثورة الاعلامية الحديثة تفرض على الذين يستخدمون التكنولوجيا الاعلامية أن يبقوها دوماً حديثة وجديدة. فما كان بالامس غير ممكن الوصول اليه تقنياً أو اقتصادياً قد يصبح اليوم معقولاً وعظيم الجاذبية في الغد، وقد تكون التغطية التلفزيونية للسكان المتوزعين على أماكن بعيدة ونائية، كما في المملكة العربية السعودية والجزائر مثلاً، غير جذابة اقتصادياً بواسطة البث الأرضي غير أن هذه التغطية ممكنة وأكثر جاذبية بواسطة البث عن طريق الاقمار الاصطناعية. والبث التلفزيوني التربوي المتعدد الاقنية الكثير الكلفة والذي يحتاج الى قدر مفرط من التوتر الطيفي قد يكون معقولاً إذا ما استخدمت انظمة تلفزيونية تعتمد على الكابل الذي يؤمن عدداً كبيراً من الاقنية بكلفة معقولة ويغني عن استعمال طيف البث.

## التكامل الاعلامي على المستويين القطري والقومي

ان القول بسياسة اعلامية عربية وبتخطيط اعلامي يجب ألا يعني فقط التوجيه المركزي بل يجب أن ينظر اليه على انه اسلوب للتطوير والتنسيق العقلاني للنشاطات الاعلامية المختلفة في العالم العربي. فالتخطيط الاعلامي الصحيح يفتح المجال أمام اقتراحات بديلة ممكنة ويسمح بالمرونة والتجديد كما انه يتيح كامل الفرص للابداع. وكذلك فرص التنسيق بين مختلف النشاطات والمؤسسات الاعلامية العربية. ولا بد من التنويه هنا انه خلال العقد الماضي انطلقت مؤسسات عربية عديدة هدفها تنسيق العمل الاعلامي العربي، أهمها: ادارة الاعلام في المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، والرابطة العربية لمعاهد التدريس والتدريب الاعلامي. والمركز العربي للتدريب الاذاعي والتلفزيوني التابع لاتحاد إذاعات الدول العربية، والمعهد القومي للصحافيين العرب التابع لاتحاد الصحافيين العرب، والمركز العربي للدراسات الاعلامية، وأخيراً المركز العربي لبحوث الاعلام والتوثيق الذي هو الآن في مرحلة الانشاء.

غير أن نشاطات هذه المؤسسات العربية، على قلتها، مشتتة وتفتقر جهودها للتكامل على المستويين

القطري والقومي، وذلك يعود بالدرجة الأولى الى عدم وجود اتفاق على المستوى السياسي العربي على الأهداف الاعلامية. فالمؤسسات الاعلامية يلزمها اتفاق سياسي على الأهداف كي تنسق فيما بين النشاطات العربية الاعلامية. وفي غياب مثل هذا الاتفاق السياسي تبقى توصياتها وخططها مجرد تقارير تكدس في الادراج أو على الرفوف كما هو حاصل الآن.

ويضاف الى فقرنا للقرارات السياسية اللازمة للتخطيط والتنسيق الاعلامي قلة المؤسسات العربية للبحث العلمي في مجال الاعلام التي هي اساسية لجمع المعلومات العلمية التي تبنى عليها أية خطة أو سياسة اعلامية عربية وهذا الأمر يعود إلى عدم توفر الامكانيات البشرية والمادية والفنية اللازمة لايجاد مثل هذه المؤسسات للبحث العلمي.

ولاعطاء فكرة عن فقرنا للامكانيات البشرية الاعلامية وللتنسيق والتخطيط الاعلامي يكفينا أن ننظر الى وضع تدريس الاعلام في العالم العربي. ففي تقرير، مبني على دراسة ميدانية أجراها الدكتور أحمد حسين الصاوي، من الجامعة الاميركية في القاهرة، والاستاذ حمدي قنديل، من منظمة اليونسكو، للرابطة العربية لمعاهد التدريس والتدريب الاعلامي، نرى أن الوسائل الموجودة لدى معاهدنا الاعلامية تقصر دون الغايات التي نسعى اليها. فهنالك، أولاً، نقص كبير في هيئات التعليم والتدريس، نقص نوعي ونقص كمي، وهنالك أيضاً نقص في اجهزة التدريب العلمي ونقص في المؤلفات والمراجع العلمية في الدراسات الاعلامية.

والنقص النوعي في هيئات التعليم هو أخطر ما نعانيه، فمعظم اساتذة الاعلام في معاهدنا غير متخصصين علمياً في حقل الاعلام بل هم على الأرجح اما ممن مارسوا مهنة الصحافة، مكتوبة كانت أم مسموعة، أو ممن تمكنوا من لغة كتابة أو خطابة — وهذا يعود الى أن مجتمعنا لا يزال حتى اليوم يتأثر بالعقلية العثمانية القديمة فكل من أجاد الخطابة والكتابة فهو «اعلامجي» يحق له أن يمارس الاعلام، بل أن يحاضر فيه.

## ضعف المناهج الاعلامية العربية

ونتيجة لهذه النوعية في هيئاتنا التعليمية كانت لنا مناهج ضعيفة وغير مدروسة، بل أن معظمها مستعار من مناهج معاهد أخرى. وكذلك المواد التي نقررها لطلابنا مواد غير مترابطة بعضها ببعض. فالمواد التي لها علاقة بمجتمعنا «ترقّع» مع المواد المستوردة. وغالبية هذه المواد ليست اساسية في اعداد رجال اعلام بالمعنى الصحيح. وفي الوقت نفسه نرى غالبية المواد التي يجب أن تكون اساسية لاعداد رجال اعلام المستقبل مهملة، كالتخطيط الاعلامي، ووسائل الاعلام التقليدية، ودور الاعلام في التنمية الوطنية،

وغيرها. حتى ان تاريخ الصحافة العربية بمحتواه الصحيح مهمل وغير مقرر. وكذلك فان تدريس مواد الاعلام في معاهدنا يفتقر الى ربط هذه المواد بمجتمعنا. فتدريس مادة دور الاعلام في المجتمع الحديث، مثلاً، يتطلب معرفة مجتمعنا العربي وتفاعله مع وسائل الاعلام العربية، وتدريس مادة دور الاعلام في التنمية الوطنية يتطلب، في ما يتطلب، معرفة مشاكل التنمية في المجتمعات العربية. حتى أن تدريس مادة متخصصة كالهندسة الاذاعية يستلزم معرفة المجتمع لربط تقنية الاذاعة بحاجات هذا المجتمع.

ولكي نستطيع تحديد ما نحتاجه والتمكن من وضع مناهجنا واساليبنا حسب حاجاتنا وتطلعاتنا لا بد لنا من البدء من مسح الامكانيات البشرية اللازمة لمؤسساتنا الاعلامية الحالية والمستقبلية وتحديد الحاجات التي تتطلبها برامجنا الانمائية. وهذا العمل يساعدنا على وضع سياسات تربوية اعلامية صحيحة تسمح بالتنوع، شرط أن يؤدي هذا التنوع الى التكامل لا التماثل في المنطقة العربية الواحدة.

**التخطيط الاستراتيجي والتخطيط التطبيقي**

هذا على مستوى تدريس الاعلام في العالم العربي. أما على المستوى الاجتماعي الشامل للنشاطات الاعلامية فلا بد للمخطط العربي الذي يسعى لوضع خطط وسياسات اعلامية عربية من أن يجمع معلومات اساسية عن وسائل الاعلام في المجتمع، منها: من يحكم ويتحكم بوسائل الاعلام مراعياً التالي: ما هي موارد هذه الوسائل وما هي مصادر هذه الموارد؟ ما هي الحاجات التي تسدها وسائل الاعلام وما هي الحاجات التي لا تسدها؟ ما هي الجماهير التي تصلها وسائل الاعلام المختلفة؟ وما هي الجماهير التي لا تصلها هذه الوسائل؟ الخ...

وللتخطيط وجهان: تخطيط استراتيجي وآخر تطبيقي. والتخطيط الاستراتيجي يحدد السبل البديلة لبلوغ الاهداف البعيدة المدى ويحدّد الاطار النظري للتخطيط التطبيقي القصير المدى. وهذا التخطيط الاستراتيجي يترجم أهداف السياسات الاعلامية العربية العامة الى أرقام وموازنات واساليب عمل منظمة. وبما أن القرارات المختصة بتنفيذ التكنولوجيا الاعلامية واقامة بنيتها سيبقى تأثيرها لسنوات عديدة قادمة فمن المهم أن توضع ضمن اطار خطة استراتيجية عربية طويلة المدى، فادخال التلفزيون الى بلد ما، مثلاً، أو البناء التدريجي لشبكة من الاتصالات الاعلامية، واستعمال الاقمار الاصطناعية في الاعلام، كل هذه لها أثر على مستقبل الاعلام العربي على المدى الطويل.

أما التخطيط التطبيقي فهو الذي يترجم السياسات والخطط الاستراتيجية عن طريق تجيير المصادر المادية والانسانية الى انظمة ادارية وتنفيذية والى طرق عملية للانتاج والتوزيع وللتنسيق مع الوسائل الأخرى. وهذا التخطيط التطبيقي يشمل انتقاء أفراد القوى العاملة وتدريبهم والتعاون مع الاختصاصيين أو المؤسسات التي

تساهم في الخدمات الاساسية كالمؤسسات التكنولوجية والصناعة والخدمات المتعلقة بالاحصاء، والابحاث الخ...

والتخطيط الاستراتيجي والتخطيط التطبيقي هما عملية واحدة مستمرة وليسا مجرد وضع خطط، ففي الوقت الذي تكون فيه خطة من الخطط في حالة التطبيق تكون الخطة الثانية في مرحلة التحضير.

**(هـ) متطلبات التخطيط الاعلامي وتوصيات تطبيقية**

تتطلب صياغة السياسات الاعلامية معرفة وتحديد ثلاثة امور اساسية: أولاً، المجال الجغرافي والانساني لكل الانظمة الاعلامية، وثانياً، القيم أو المبادئ والقوانين التي تمثل طبيعة ووظائف وحاجات المجتمع والتي توجه سلوك النظام الاعلامي، وأخيراً، العناصر الانسانية والمادية التي يمكن تطويعها للنظم الاعلامية والتي يمكن أن تعتمد كمقومات أساسية للسياسات الاعلامية وللتخطيط الاعلامي.

ولا بد هنا من التشديد على أهمية العناصر الانسانية في التخطيط الاعلامي العربي. ان في تدريب هذه العناصر مسؤولية لا يمكن أن تترك للمبادرة الفردية فقط، فعلى المخطط تحديد عدد الاختصاصيين الذين ينبغي تدريبهم ونوعيتهم ومستوياتهم، وذلك كجزء لا يتجزأ من السياسة الاعلامية العربية العامة، ويجب ألاّ ينحصر التدريب بمهارات الانتاج والتوزيع بل عليه أيضاً أن يعنى عناية خاصة بحاجات كل دولة عربية إلى الباحثين وإلى المدربين في حقل الاعلام.

كما أن التخطيط الصحيح يتطلب تخصيص الموارد من أجل الاستثمار والتطبيق، وبمقدار ما تخضع هذه الموارد للتوجيه المركزي والعام فان استراتيجية التخطيط الاعلامي العربي يجب أن يكون جزءاً من التخطيط الاجتماعي والاقتصادي العربي العام. أما اذا ترك التخطيط الاعلامي لوزارات الاعلام أو ما يعادلها فسيبقى هنالك خوف من أن يظل الاعلام خارج عملية التنمية الاجتماعية الاقتصادية ككل.

وبما أن التخطيط الاعلامي يتطلب قرارات جذرية لها علاقة بمجالات اختصاص عديدة فانه من المستبعد أن يتم التخطيط بصورة صحيحة إلاّ من قبل مجلس عام للتخطيط أو من قبل هيئة مشتركة تجمع اختصاصيين من وزارات عدّة. والتخطيط الاعلامي لا يعني فقط السلطات الحكومية وحدها بل يشمل أيضاً جميع الانظمة الاعلامية العامة والخاصة.

ولكي يتم التخطيط بطريقة مستمرّة وشاملة في العالم العربي لا بد من انشاء مجالس وطنية (قطرية) للبحث والتخطيط الاعلامي تناط بها مسؤولية الاشراف على مسح الامكانيات البشرية اللازمة لمؤسساتنا الاعلامية الحالية والمستقبلية، وتحديد الحاجات التي تتطلبها برامجنا الانمائية، ووضع الخطط والسياسات

الاعلامية على المستوى الوطني ، والتنسيق بين المؤسسات التي تقوم باجراء البحوث والمؤسسات التي تستفيد منها. ولضمان نجاح هذه المجالس لا بد لها من أن تجمع بين المؤسسات والهيئات الاعلامية والمؤسسات المستفيدة من الابحاث والخطط الاعلامية.

ولتوفير سبل التنسيق والتعاون الاعلامي بين الدول العربية نحتاج الى انشاء مجلس عربي عام للتخطيط الاعلامي يجمع بين ممثلي المجالس الوطنية ويساهم في ربط المنظمات والمؤسسات الاعلامية العربية الحالية في نظام تعاوني بحيث تستفيد من تجارب وخبرات بعضها وتوحد مفاهيمها وخططها كخطوة أولى نحو ايجاد استراتيجية اعلامية عربية يمكنها من مواجهة تحديات الثورة الاعلامية التي نواجهها.

# الاتجاهات المستقبلية في الفكر التربوي العربي

د. عدنان الأمين

منذ أواخر الخمسينات ومع أولى الخطط التربوية (في اطار الخطط الاقتصادية) بدأ الفكر التربوي العربي يخرج من اطار الكلام العام عن أهمية التربية والتعليم، أوالكلام الخاص في اطار وزارات التربية والعمل الاداري، الى الانتاج والبحث الموجّه نحو الاجابة على اسئلة ذات طابع تربوي علمي محدد. وكانت ظاهرات «أزمة التربية» في العالم العربي التي حكي ويحكى عنها الكثير الكثير قد بانت في الخمسينات أيضاً مع الاقبال الجماهيري على المدرسة خاصة في الدول المستقلّة حديثا أو التي عرفت تغييرات أساسية في أنظمتها السياسية.

في هذه البلدان كان المواطنون يبحثون في المدرسة عن مستقبل اجتماعي مختلف في ظل نشوء اجهزة الدولة الحديثة، التي ضربت نظام السلطة الفائت وعملت على تأطير مواطنيها عبر شعاراتها وأهدافها القومية ساعية الى نقض الميراث السابق الذي بنته عصور من السيطرة العثمانية والاستعمارية. هكذا أولت السلطة الجديدة عناية خاصة بالمدرسة بالاضافة إلى الجيش والادارة والاعلام، كموقع أساسي من مواقع تعميم الشعارات الجديدة، فضلاً عن كونها وسيلة لاعداد الكادرات التي تتطلبها اعادة تكوين اجهزة الدولة الجديدة. على أن المدرسة وهي تنمو في علاقة بين الدولة والجمهور، أي في استقلالية نسبية عن علاقات الانتاج المحلية، دخلت أزمتها الحادة منذ اللحظة الأولى لبداية نموها في هذا الاطار الجديد.

لم يكن العالم العربي يسير وحده في هذا المجرى التاريخي لكنه ربما كان أبرز بقع العالم في تسارع الحركات الاستقلالية في فترة ما بعد الحرب الثانية، وهي نفس الفترة التي كان فيها نمو المنظمات الدولية على قدم وساق. هكذا دخلت منظمة اليونيسكو للتربية من الباب الواسع لتقديم الخدمات والاستشارات والقيام بالاحصاءات والتدريبات «اللازمة» لبلدان «العالم الثالث» التي تنوء تحت ثقل تخلفها.

في هذا الحيز التاريخي ، المرسوم بخطوط سريعة هنا ، نما الفكر التربوي العربي محاولاً التصدي للتحديات التي واجهت الدول العربية الفتية . أي أنه نما في علاقة عضوية مع كيفية وعي مشكلات التربية من قبل أجهزة الدولة من ناحية ، ومنظمة اليونيسكو من ناحية ثانية ، وعبر اطلاله على الفكر التربوي العالمي من ناحية ثالثة . ويكفي الاطلاع على مقررات أي مؤتمر عربي لتبيان كيفية تداخل هذه المصادر الثلاثة في تحديد أفق العمل التربوي المعلن . واذا عدنا إلى مؤتمر مراكش في عام ١٩٧٠[١] (المؤتمر الثالث لوزراء التربية والوزراء المسؤولين عن التخطيط الاقتصادي في الدول العربية ) فاننا لا شك نسر بلائحة المبادئ والمقررات المعلنة . لكننا ، وبعد سبع سنوات من ذلك الحين ، وفي المؤتمر الاقليمي الرابع الذي عقد في أبو ظبي (٧ — ١٤ تشرين الثاني — نوفمبر ١٩٧٧ ) ، نلاحظ أنه تبيّن للمؤتمرين ان التربية ظلت متخلفة ، «تعاني من اضطرابات عميقة» ، وان معظم الخطط التي طالما أعلنت «لاقت نجاحات جزئية في أفضل الحالات»[٢] . ولم يكن ذلك مفاجئاً . فالعدد الخاص الذي كرسته مجلة التربية الجديدة (كانون الأول — ديسمبر ١٩٧٦ ) لـ «التطور النوعي والكمي للتعليم في البلدان العربية منذ مؤتمر مراكش ( ١٩٧٠ )» كان قد أشار إلى هذه النتائج سابقاً .

ومع أن كبار التربويين كانوا من المشاركين في هذه المؤتمرات الا أن بعضهم كان لا يلبث أن يجد نفسه أمام تساؤلات تطال أفق هذه المقررات نفسه . فالدكتور عبد العزيز القوصي يلاحظ أنه ، رغم «بعض التقدم» الذي احرزته الدول العربية في الثلاثين أو الأربعين سنة الماضية فانها تسير عمليا في تراجع الى الخلف[٣] ، ويتساءل ، عندئذ ، عن «السر في أن ما اتخذ من مقررات وتوصيات في كل الاجتماعات الهامة التي عقدت في المنطقة ظلّت ضعيفة الأثر على الرغم من أن المشتركين في هذه الاجتماعات كانوا جميعا من كبار المسؤولين»[٤] .

في هذا «المكان» بالذات الذي وجد فيه المفكرون التربويون انفسهم ، ظهرت دعوتهم الاولى الى التخطيط ، الموضوع الذي استحوذ على أكثر من نصف ماكتب في مجلة تربوية دولية عربية مثل «صحيفة التخطيط التربوي ، التي تحولت الى مجلة«التربية الجديدة» لاحقا . وفي هذا «المكان» بالذات أيضاً ظهرت بدايات الدعوة الى التكنولوجيا ، التي ما لبثت أن امتدت الى الكتب المنشورة واندمجت مع الدعوة الى المستقبلية والثورة التكنولوجية في التربية .

اذا كان موضوعنا في هذه المقالة هو التكنولوجيا والمستقبلية بالضبط ، فهذه «المقدمة» كانت جزءاً من تحديد مسألية هذه المفاهيم ، خاصة أننا هنا بصدد الاطلالة عليها كما تقدّم نفسهافي الأدبيات التربوية المنشورة . الا أننا لن نعرض لهذه المفاهيم ولا لما يقوله المفكرون بصددها بشكل منعزل ، بل سنعود الى «الحقل» الذي نشأت فيه هذه الدعوات ، أي الى جملة المسألية «التربوية» . «فالثورة التكنولوجية» ليست بدعة ، انما خيار يطل من ناحية على عجز الوسائل التقليدية المعروفة المستعملة لحل مشكلات التربية ، ويطل على ناحية آخرى على المحك الأساسي في التغيير : الدخول الى عصر التكنولوجيا ، عصر المستقبل العربي الذي يجب العمل على بنائه . وبالتالي ، فللدلالة على

شرعية الدعوة لا بد من استعادة «الأزمة» (المشكلات) «والحلول»، «كما دُنين» اساسيتين نمت فيهما المفاهيم موضوع هذه المقالة.

## ١ - أزمة التربية (المشكلات)

- زاد الانفاق على التعليم في البلدان العربية. وهذا مؤشر ايجابي. لكن زيادة الانفاق لا تقل خطرا عن قلته. اذ لا يوجد رابط أو اتصال بين الانفاق على هذا التعليم وبين عائده والناتج منه[٥]. ان أكثر من نصف ما ينفق على التعليم في جملة البلدان العربية يدخل في باب الخسارة المالية. وعندما يحلّل محمد الغنام قضايا التربية يعتبر ذلك من باب عدم التطابق بين المدخلات والمخرجات. وبما أن جوهر المشكلة أو اخطر ما فيها هو «انشداد» «البلدان العربية الى صيغ وقوالب تقليدية» فان مزيداً من الانفاق لن يحل المشكلات بل تبقى الامكانات مقصّرة عن تلبية الحاجات المتزايدة في مجتمعات تعاني من خصوصية تركيبتها السكانية وفتوتها، وهنا تجد دعوة عبد الله الدائم الى «الثورة التكنولوجية» في التربية أولى مصادرها ومبرراتها. وسنعود اليها في ما بعد، ونتوقف عند بعض المشكلات العينية الأخرى.

- ان الانتساب المدرسي على درجة كبيرة من الضعف (تصل نسبته كما يقول الغنام الى ١٠٪ في اليمن و٣٠٪ في السعودية)[٦]. ويذكر القوصي نقلاً عن احدى الدراسات ان بلوغ هدف مثل تعميم التعليم الابتدائي لن يحصل قبل عام ٢٠٢١، او في احتمال آخر قبل عام ١٩٨٩![٧] اما معلومات اليونيسكو فتقدم لجميع الباحثين في هذا الحقل المادة الضرورية للاستنتاج بوجود هوة كبيرة بين أوضاع التربية في البلاد العربية وأوضاعها في البلاد الآخرى. هذه الهوة تتأكد بخصوص كل أنواع التعليم ومراحله. لهذا يرى القوصي وعبد الدائم[٨] مثلاً أن الفتيات اللواتي لا تتجاوز نسبة انتسابهن ٥٣،٣٪ في المرحلة الابتدائية و٢٨٪ في المرحلة الثانوية لن يكون ممكنا استيعاب من كنّ منهنّ في سن المرحلة الابتدائية بشكل كامل قبل سنة ٢٠٠٤، اذا بقي معدل الانتساب على حاله.

- أما أرقام الرسوب ونسبها فتدل على أن التعليم الابتدائي في وضع غاية في الخطورة[٩]. ويبدو من تحليل يجريه عبد الدائم تحت عنوان «تسرب التلاميذ في البلدان العربية»[١٠] أنه رغم كون معدلات التسرب مرتفعة عموماً في شتى الأقطار العربية وما ينتج عن ذلك من اهدار كبير، فان الرسوب يبقى العامل الرئيسي في ضعف الكفاءة الداخلية لنظم التعليم في البلدان العربية. فالطفل الجزائري مثلاً يقضي ١٣،٣ عاماً في المدرسة الابتدائية بدلاً من ٦ أعوام!

- «على أن أقتم ما في واقع التربية في البلدان العربية»، كما يقول الغنام، «هو الحالة التعليمية لقطاع الكبار خارج المدرسة». حيث ترتفع نسبة الأميين الى ٦٠,٥٪ ونسبة الاميات الى ٨٥,٧٪ (١٩٧٠). واستنادا الى دراسة عن تطور انخفاض الأمية يذكرها الغنام يتبيّن انه اذا بقيت المسيرة على حالها فلا ينتظر محو الأمية قبل ٤٢ سنة، «هذا

اذا افترضنا أن عدد الأميين ثابت». [١١]

– اذا كانت الموضوعات السابقة ترسم بالارقام والنسب والسنوات، فحتوى التعليم يرسم بأسئلة يطرحها القوصي: «هل مناهج التعليم وطرائقه بصورها الحاضرة تكفي لتعد النشء في البلاد العربية **لعالم حديث سريع التغيّر؟**» (التشديد مني)، «هل هي تعد **بعض التقدم العلمي والتكنولوجي والصناعي؟**»، «هل هناك نوع من التردد بين القديم والجديد أو بين **التقليدي والحديث** أو بين الثابت والدينامي المتحرك؟» [١٢] الخ. معظم الكتابات التربوية **تتفق على علاقة الطلاق بين المناهج** ومتطلبات العصر والمستقبل. واستقصاء الغنام واسماعيل والزعتري [١٣] يشير مثلاً الى أن حظ البلدان العربية من الدراسات الاجتماعية والسيكولوجية التي يستند اليها في صياغة المناهج وتطويرها ضئيل للغاية أو معدوم في بعض الأحوال. ويدل أيضا على أن هناك غموضا عاماً في مفهوم المنهج وفي تنظيمه، وأن تحسين الكتاب المدرسي مثلاً يعني في كثير من الأحيان تحسين طباعته وتلوينه وجعله (شكلاً) مناسبا لعمر التلميذ.... الخ.

– علاقة الطلاق قائمة اصلاً بين التعليم وسوق العمل. ومشكلة الانقطاع هذه التي يشدّد عليها عبد الدائم في معظم كتاباته ويتناولها القوصي والغنام بشكل محدّد، ينتج عنها أمران: بطالة مثقفين وعجز عن دفع التنمية، بل اعاقة لها. وفي الحالتين تخلف ومشكلات اجتماعية. ويرى عبد الدائم أن المشكلة ليست نقصاً في الاختصاصات العلمية، بل بطالة عامة: أي أنها تطال جميع أنواع الاختصاصات العلمية والادبية والمهنية والفنية على السواء.

هكذا يبدو التعليم في العالم العربي في مأزق فعلي تجاه الذين يتلقّونه وتجاه الذين حرموا منه على السواء. وبالتالي تجاه كل المجتمع الباحث عن التغيير.

ما هو الحل؟ بالتخطيط. كان هذا هو الجواب الأساسي. لذلك كرِّس الكثير للتخطيط، وبصيغتين: عرض قضايا التخطيط في هذا البلد أو ذاك (٤٠٪ من صفحات المقالات التي لها طابع «العرض»، في مجلة المركز الاقليمي)، أو بحث نظري–أكاديمي (٥٨٪ من صفحات المقالات التي لها هذا الطابع التعليمي)، فضلاً عن الكتب الخاصة بذلك [١٤]. لكن التخطيط وقع في نفس المأزق الذي وقعت فيه المدرسة. وما لبث المفكرون التربويون أنفسهم أن شكوا من أن الموقف الفعلي من التخطيط ما زال موقفا متخلفا، ينبع من التصوّر بأنه عملية حسابية، فضلاً عن أن التخطيط نفسه يعاني من التشتت وعدم الإحاطة بكل ما عليه أن يحيط به. وهذه هي أيضا مشكلة الإدارة، التي يلّخصها الغنام بـ«(أ) قصور الادارات التعليمية سلفاً عن مواكبة التطورات الحاصلة في التعليم واتجاهات سياسته خلال السنوات الاخيرة، (ب) بعد هذه الادارات عن مجرى التطور في علوم الادارة والتكنولجيا الادارية الجديدة، وعدم إفادتها من نتائج هذه العلوم وأدوات هذه التكنولوجيا في تطوير نفسها أو التغلب على مشكلاتها، (ج) عجز هذه الادارات بطبيعتها–أي بشكلها ومحتواها وأساليبها وأدواتها الراهنة–عن فتح الطريق أو التمهيد للتطورات التعليمية المنتظرة والمطلوبة خلال السنوات القادمة» [١٥]. وهذا **ما يعبّر عنه أيضاً عبد الدائم بقوله**: «والحق أن التربية العربية التي تطورت وتعقّدت في السنوات الأخيرة وغدت صناعة من أكبر

الصناعات وأضخمها ظلّت في الواقع إلى حد كبير تدار بالأساليب الحرفية..»[١٦]

أمام هذا المأزق الذي تعيشه التربية، أصبح لا بد من حلول جذرية. طبعا، ليست المشكلات التي ذكرناها هنا سوى بعض المؤشرات، وهي اقرب الى العناوين منها الى العرض، بالمقارنة مع ضخامة كميات ماكتب وما قيل بصددها: ثم اننا عزلناها عن المشكلات الكبرى، مشكلات المجتمع العربي، مشكلات التخلف: من قضية السكان وتركيبهم وتوزيعهم، الى قضايا الدخل والانتاج، الى الطاقة العاملة، الى القيم... الخ. ذلك ان التربية تستمد من هذه المشكلات عناصر أزمتها، في نفس الوقت الذي تأخذ فيه الدور الأساسي في تغيير الوضع المتخلف الذي تعاني منه البلدان العربية: «في الأزمات الكبرى التي تعصف بحياة الأمم، ترنو الانظار الى التربية لتجد فيها الخلاص»[١٧]

**٢ – الحلول**

ماذا تفعل الدول العربية ازاء واقع تبدو وجهته المستقبلية، اذا قمنا بعملية مد واسقاط فقط، على الشكل الذي لمسناه فيه أعلاه، حيث يحتاج تحقيق الانتساب الكامل في المرحلة الابتدائية الى ٨٦ عاماً، وتحتاج الطاقة العاملة العربية الى ٧٠ عاماً لكي تصبح مشابهة لما هي عليه في الغرب ويحتاج محو الامية الكامل الى ٤٢ عاماً على الاقل... وحيث لم يدخل بعد العالم العربي مجتمع الصناعة في حين بدأ الغرب عصر التكنولوجيا المتفوقة؟

يقول الغنام[١٨] ان هناك احتمالين: إما أن تتعاون الدول الكبرى والدول الفتية، أو يبقى التنافس بين الدول الكبرى هو الأساس وتبقى الدول المتخلفة على حالها. الاول يسميه الاحتمال **المتفائل** والثاني الاحتمال **المتشائم** ومؤدى الاحتمال المتشائم استمرار اتساع الهوة الاقتصادية وبالتالي الاجتماعية والسياسية والحضارية بين الدول المتقدّمة (...) وبين الدول النامية المتخلفة. ومؤدى الاحتمال المتفائل العمل على تضييق هذه الهوة «بالتخفيف من سياسات الاحتكار والاستغلال، وزيادة نصيب الدول النامية من المساعدات الخارجية وتسريع معدّلات التنمية فيها، وتحسين قواعد المشاركة في عوائد الاستثمار والثروات، ووضع أسس جديدة لنظام اقتصادي دولي عادل». كذلك فان الدول المتقدمة «إذا بقيت على فلسفتها واستراتيجيتها الدارجة في تعاملها مع الدول النامية من حيث الضن على هذه بالمساعدة والمشورة الصادقة، وازدياد احتكار تلك للعلم والتكنولوجيا ودأبها على أن يكون كل شيء لمصلحتها وفي كفتها، كان لذلك رد فعل على التربية، وبخاصة في البلدان النامية».

بعد اللوم، يأتي التفاؤل: «ايماننا بحتمية التقدم». يرجح الغنام كفة احتمالات التفاؤل في نظرته المستقبلية بحيث تكف الدول المتقدمة عن سلوك هذا النهج، وتعود الى الصراط المستقيم، وتقوم بمساعدة الدول المتخلفة على التقدم!

عندما يتحول العالم والتاريخ الى سباق «رياضي» ينتهي التحليل بـ «الايمان» و «التفاؤل»، ويتم امر تكملة الاسقاطات المعلوماتية باسقاط انفعالي وُدي. وهكذا يتفاءل الغنام في أكثر من مجال ويشعر، بحسب تقديرات التفاؤل، «بقرب ميلاد تعليم عربي جديد تستطيع به الدول العربية أن تنشئ مجتمعات متعلمة قادرة على مواجهة

تحديات العصر والتغلب عليها والانطلاق في طريق التقدم»[١٨].

لذا يصبح دور المفكّر التربوي تقديم الارشادات والاقتراحات اللازمة، لأن هناك **جهلاً** بالاساليب والوسائل التقنية التربوية **الحديثة**، في الادارة والتخطيط والتعليم.. ، التي تنقذ التربية ثم المجتمع من الهاوية. وعندئذ نفهم لماذا كرّست صحيفة التخطيط التربوي، وتكرّس مجلة التربية الجديدة، جهدها على تقديم «الجديد في التربية» (عنوان أحد أبواب المجلة الثانية، لكنه العنوان الضمني لنصف الكتابات التربوية، كون النصف الآخر يتعلق بعرض المشكلات)، ونفهم طبيعة السؤال (كيف نجدد الادارة التربوية؟ مثلاً) ونفهم منحى الاجابة (بتطبيق المبادئ التالية: المستقبلية، العلمية، الثقافة، الديمقراطية، الكفاية)[٢٠].

عبد الدائم «من ناحيته» يدخل الى المستقبلية ليُخرج منها حلولا لأزمة التربية: «الحدث الكبير» في تطور الانسانية هو سعي الانسان للسيطرة على المستقبل. في «علم المستقبل» الناشئ حديثا تكمن الثورة التكنولوجية في العصر الحالي، انها ليست نموا عاديا للثورة الصناعية السابقة، بل أمر غير ذلك، «إنها ثورة تنقل نشاط الانسان من مرحلة الانتاج الى المرحلة **السابقة على الانتاج** ( pré-production ) «مرحلة البحث والخلق والتنظيم والسيطرة على الكون بل والسيطرة على المستقبل»[٢١]. كيف يتمكن الانسان من الوصول الى المستقبل؟ بواسطة علم التحسب أو علم المستقبل. اذ يقدم لنا هذا العلم طرائق وتقنيات علمية تدعى «طرائق التنبؤ التكنولوجي»، «وهي طرائق تسمح لنا (...) أن نعرف ما يمكن ان تكون عليه صورة العالم، في شتى ميادين الحياة، بعد عدد بعيد من السنوات»[٢٢]. وجوهر هذه التقنيات انها تقدم صورة الغد عن طريق تقري الأبحاث والدراسات والاتجاهات العلمية في شتى ميادين المعرفة خلال عدد من السنوات الماضية وخلال **التطور الراهن**، بواسطة عملية **المد**.

اضافة الى عملية «التقري» هذه فان الدراسات المستقبلية تعمل على **التأثير والفعل**، اي على **توجيه المستقبل**. فبعد أن ترينا الدراسات وجهي الحضارة: المكتشافات أو فضائل الحضارة (العلمية)، والمشكلات أو رذائل الحضارة (التحكم بالمناطق «الحرام» من الانسان: الوراثة، النسل، الدماغ، الذاكرة...)... بعد كل ذلك تصبح المهمة **الأولى** توجيه المستقبل للاستفادة من **الأولى** وتجنب الثانية. من هنا الدور الثالث الذي يلعبه التحسّب في تقديم صورة أكمل وأشبه لطبيعة الحضارة المرجوّة في جملتها.

ماذا يخبرنا علم المستقبل عن المستقبل؟

يتميز مجتمع «ما بعد الصناعة» بتغيّر وسائل الانتاج اذ تحل «الأوتوماتية» محل الآلة الميكانيكية، في نفس الوقت الذي تتغير فيه قوى الانتاج ومصادر الطاقة، حيث تنقلب الادوار رأسا على عقب فيستغني الانسان عن قواه البسيطة، الجسدية، ويصبح على هامش عملية الانتاج المباشر لأنه يمنح الانتاج وحدة تقنية مستقلة عنه ويصبح دوره ابداعياً، من خلال تنظيم وتخطيط وادارة مسبقة للآلة الأتوماتيكية.

في هذا العالم القائم على الأتمتة يتغيّر دور التربية ويتغير مفهومها ، فتصبح أكثر ضبطا وتأثيرا ، بل تصبح السبيل الوحيد أمام تغيير العالم. تنحسر الايديولوجية السياسية «سواء كانت ماركسية ام رأسمالية» ، «ولعلها تضع الماركسية خاصة امام منعطف جديد بدأنا نقرأ عنه الكثير في كتابات كثير من المفكرين الماركسيين وسواهم (روجيه غارودي)»[٢٣] وفي مهب الانحسار الايديولوجي ينحسر الصراع الاجتماعي وتصبح غاية المجتمع النهائية «تثبيت جملة من المبادىء والقواعد الصناعية بصرف النظر عن نتائجها وآثارها في النظام الاجتماعي». في هذا الخضم ايضا تضمحل المؤسسات الاجتماعية والثقافية القائمة.

ويعود عبد الدائم فيتحفظ تجاه هذه السرعة في التقدّم فيقول أن للميدالية وجهها «القاتم». وهي معضلة استخدام تلك الحرية التي أتاحها له تحرره من أعباء الحاجة. فالبحبوحة قد لا تولّد الرضا والطمأنينة ، بل قد تولد المجون والجفاء العاطفي والعدوان ، وقد تقود الى قيم «ابيقورية» جديدة. ويفلت الناس من النظام والأخلاق ، ويزول يوما بعد يوم نموذج الانسان الذي يتمسك بتلك الاخلاق والذي يستمع الى صوت الوعي والضمير...

وماذا يخبرنا علم المستقبل عن مستقبلنا هنا في هذا العالم العربي؟

يقول عبد الدائم ان الدراسات التحسبية «تحاول» أن تضع تصنيفا لدول العالم في أواخر القرن العشرين ، وقد تكون هذه المحاولة «مخطئة أو مصيبة» ، وقد تكون الدراسات «موضوعية» أو «مغرضة». وسوف تقع البلدان العربية في المنزلة التي تسبق المنزلة الدنيا (يقول عبد الدائم). وسوف تزيد الهوة الفاصلة بين العالمين ليس في المستوى وفي الدرجة فحسب وانما في النوع ايضا. ان المستوى الحضاري الذي سنبلغه بالخطو العادي سوف يعرضنا لأن نكون في عداد مجتمع العبيد بالقياس الى مجتمع الأسياد ، مجتمع حضارة ما بعد الصناعة ، أو كما يقول الغنام الى عالم السيمان بالمقارنة مع عالم السوبرمان.

لكن الأمر لا يعدو كونه في النهاية فرضية: اذا بقي العالم العربي في نموه على المنوال نفسه كمياً ونوعياً. وبخلاف الغنام لا ينتظر عبد الدائم من الأخ الكبير مد يد المساعدة ، بل يشدّد أكثر على عدم الاستسلام للمستقبل كما تقدمه لنا هذه الحسابات. المطلوب أن نتدخل. المطلوب أن نصنع مستقبلنا.

لن نسأل كيف؟ وبأية حسابات؟ نسأل فقط عن التربية. كيف نصنع مستقبلاً تربوياً مختلفاً ، وهذه التربية كيف تصنع بدورها مجتمعاً مختلفاً؟

### الثورة التكنولوجية

«من حق الأجيال علينا أن نتذرع بالخيال - الخيال العلمي - وألا تعوزنا القدرة على تقري المستقبل والتحوط له».. «واضح أن صورة المستقبل (...) تشير الى موقف يتطلب مبادرة جادة لاجتنابه. ولن تكون هذه المبادرة الا أن نقتحم ميدانا جديداً خصباً ، هو ميدان اعادة النظر في اطار التعلم وأساليبه التقليدية ، من أجل ابتكار نظام أقدر

وأنجح، يتيح لنا اللحاق بالركب، ولا يدعنا في موقف العاجز أو اليائس أمام ضخامة الهوة وضعف القدرة».

الاطار التقليدي قائم على صف محصور بجدران ومعلم وطلاب. «من قال لنا أن هذا الاطار مُنزَّل لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه؟ أو ليس من الممكن أن يقوم تعليم بدون صف، وبدون مدرسة ذات جدران، بل بدون معلم؟...»(٢٤).

هكذا تصبح «الثورة»، بل «الثورة التكنولوجية» هي المفتاح. ويشارك الغنام والقوصي بالدعوة الى الثورة، ثورة تحقق مستقبلاً آخر للعالم العربي.

القوصي يدعو الى استخدام وسائل الاتصال، أو ما يسميه عبد الدائم، التكنولوجيا في التربية، ويرفع شعار **مجتمع متعلم معلم**. وتصبح «مهمات المستقبل» عنده اعداد المواطنين اعداد علميا وتكنولوجيا، التربية مدى الحياة، العدالة الاجتماعية، الغاء الحواجز بين المدرسة والمجتمع...(٢٥)

ويلتقي عبد الدائم والغنام على عناصر كثيرة للثورة التكنولوجية: «تحطيم جدران الصف» أو «المدرسة بدون أسوار»، الجامعات المفتوحة، التعليم عن طريق وسائل الاتصال الجماهيري، التعليم المتعدد الوسائط، التربية الدائمة أو المستديمة أو التربية من المهد الى اللحد، التربية **المؤسسية**، **المدرسة الشاملة**، **التوجيه**، التقنيات الجديدة في اعداد المعلمين، التعليم المصغّر، الثورة التكنولوجية في التخطيط والادارة أو الانتقال من «القبلوقراطية» (على حد تعبير الغنام) او الإدارة القبلية الى الادارة الحديثة المعقلنة والممكننة و «المتكننة» (تكنولوجيا)... الخ.

بعد اهتمام الغنام بالمنحنيات والاسقاطات المستقبلية وتحليل النظم، وتشديد عبد الدائم على التدخل بواسطة أدوات المستقبلية نفسها، فانهما يعودان فيلتقيان على وضع **لائحة** اقتراحات ومفاهيم وشعارات تربوية جديدة، ظهر جزء منها في مقررات اجتماعات وزراء التربية نفسها، ولا زال الجزء الآخر في طيات المجلات والكتب المتخصصة. وقد يكون مناسباً ومنطقياً أن نعود فنسأل مع القوصي، وأيضاً مع الغنام وعبد الدائم عن سر بقاء الوضع التربوي على حاله؟

### ٣ - السر

ان استعادة كيفية توزيع النصوص التي نحن بصددها ربما تكون الباب الذي يمكن الاطلالة منه على علاقة الفكر التربوي العربي بهذه المراوحة. المجلة الصادرة عن المركز توزع مقالاتها بشكل أساسي بين «عروض» (للمشكلات التربوية هنا وهناك بحسب شبكة التحليل اليونيسكوية) وبين بحوث أكاديمية ذات طابع تعليمي أو تدريبي. واذا عدنا وتمعنا الكتب التربوية نفسها نجد نفس الظاهرة، إذا قارنا بين هذا الكتاب أو ذاك، أو بين هذا الفصل وذاك في نفس الكتاب. هذه هي الظاهرة الاساسية طبعاً، التي لا تنفي وجود كتابات من نوع آخر. فكتاب مثل «الثورة التكنولوجية في التربية» الذي يتضمن الكثير من النقاش يقوم على هذا التوزيع اذ نجد قسماً كاملاً ذا

طابع تعليمي بحت (مع تمارين)... الخ. أي أن الفكر التربوي يميل الى التمحور في هذين المنهجين باستقلالية وانفصال بارزين، أكثر مما يميل الى البحث التربوي في واقع العملية التربوية المعاشة، ان على مستوى التعلم أو على مستوى الادارة والتخطيط. بهذا المعنى أيضاً. يمكن القول ان البحث التربوي ما زال في مرحلته الاولى، التي لا غنى عنها على كل حال، أي في مرحلة استيعاب وتقديم منجزات الفكر التربوي العالمي، المستجدة دائماً، لكن بالصاقها أيضاً بالمشكلات كما تقدّم من قبل شبكة تحليل اليونيسكو التي تقوم في النهاية على رسم منحنيات كمية (نتائج العملية التعليمية) وابراز **المسافة** بين الدول «المتقدمة» والدول «المتخلفة». هذا لا يعني أن هذه الحلول غير صالحة لمشكلات ما، ولا انها غير صالحة مطلقا. لا أحد ينفي أو يؤكد ذلك. لكن التجربة الى الآن تدل على أن كل ما قيل في هذا الصدد لم يتجاوز حدود المقررات الرسمية المعلنة، التي تدل في أحسن الأحوال على الرغبات والنوايا الحسنة، أي على موقف انفعالي ايضاً.

بعد أن يستعرض منير بشور الأهداف التربوية المعلنة، لدى الرسميين والتربويين، في أحد اعداد مجلة التربية الجديدة نفسها[٢٦]، يلاحظ أن هذه الاهداف لا تتمتع «بالمصداقية»، فهي تخلط بين الرغبة والحقيقة، وهي متناقضة في داخلها، وهي ثالثا ذات طابع شمولي هلامي. ويستنتج أيضاً أنها تبدو في معظمها «فوقية، أي أنها كتبت من كرسي مريح وراء طاولة مريحة (...)». ويخلص الى القول أنه «ليس هناك أمل البتة بأن يكون للاهداف معنى اذا لم يتغير **الموقع** الذي يكتب منه واضعو الأهداف» (التشديد مني). «ان الحاجة الماسة، يضيف بشور، هي الى فعل قسري، يشابه ما فعله أفلاطون بسجناء الكهف، يؤدي الى فك العيون المسمّرة على الأحلام الكبرى، كالوحدة والتنمية والاشتراكية، ويصوّبها باتجاه **المعلم والتلميذ**..»[٢٧].

وللدلالة على أهمية «النزول» إلى تحليل الواقع المعاش نستعيد المثل الطريف الذي يقدّمه أيضاً منير بشور. في استقصاء أجري في مصر سئل ما يزيد عن ألف تلميذ ثانوي عن آرائهم بالنسبة لتحرير المرأة. أحد الأسئلة كان يتعلق بمساواة المرأة بالرجل في الأجر. والمعروف ان مسألة المساواة مبتوتة، إذ نص عليها الدستور، وتستعيدها دائماً المدرسة ووسائل الاعلام. والتلاميذ يعرفون الاجابة النظرية عليها من كثرة ما درسوها. لكن النتائج أظهرت أن ٥٨٪ من المجيبين على السؤال لم يوافقوا، واعتبروا أن أجر الرجل يجب أن يكون أكثر من أجر المرأة. وبودنا أن نسأل الباحث أنه لو كان بمقدوره الحصول على معلومات حول «المعاش» أيضاً (بخصوص المساواة في الأجر) وليس فقط حول «رأي» الطلاب في الموضوع، ألن يجد أن المسافة ستكبر أكثر بين ما هو مقر وما هو معاش أو ما هو محقق؟.

لن أقول أن المفكرين التربويين لم يثيروا هذه المسألة، بل على العكس هناك أكثر من شاهد على ذلك:

«... وهذا يعني (ضرورة) أن ينقل البحث التربوي محور اهتمامه من الماضي إلى الحاضر والمستقبل،

ومن وصف الظواهر التعليمية إلى التوصل إلى تقنيات وأساليب لتطويرها، ومن **الشطحات الأريكية والدراسات «الكتبية»** إلى الملاحظة الواقعية والتجريب العلمي وتحليل النظم...» (الغنام)[٢٨]. أو: لقد «آن للبلدان العربية (...) أن تتحول من حالة **«الاستيراد»** و **«الاستهلاك»** لهذه النظريات والتخصصات والتقنيات (التربوية)، إلى حالة «الانتاج» و «المشاركة» في تنميتها كعنصر من عناصر الحضارة العالمية العصرية»[٢٩] (التشديد مني). «ومن هنا يجد المخططون للتعليم والمشتغلون به أنفسهم على أفق جديد قوامه **الدراسة المتأنية العميقة لمجتمعاتهم وثقافتها** بقصد التعرف على ما يناسبها من علم وعمل وتكنولوجيا، وذلك بعد أن كان جل همهم وهم التعليم الذي يقومون عليه هو **نقل التكنولوجيا المتقدمة من الخارج** وخدمة ألوان معينة من العلم والاعداد لوظائف منقاة في بنية المهن»[٣٠].

«غير أن من الهام ان نذكر ان مثل هذا التغير الجذري في التربية في البلدان العربية لا يمكن أن يتم عن طريق **نقل فتات التجارب التربوية العالمية** التي حدثت هنا وهناك في مناطق العالم المتقدم. فالتجربة التربوية العالمية لا تعني – بالقياس الى التربية في البلاد العربية – الا امكانات مفتوحة واحتمالات ممكنة لا تتخذ معناها الا من خلال التحليل العلمي الموضوعي لواقع التربية في البلدان العربية في علاقتها بجملة ميادين الحياة. والنهج السليم هو أن نبحث أولا في هذا **الواقع ومشكلاته**، وأن نتقصى بعد ذلك الحلول الممكنة لتلك المشكلات من خلال حصاد التجربة العالمية.»[٣٠] (التشديد مني).

لكن مثل هذه الملاحظات قليلة عابرة، والأهم من ذلك انها لا تشكل مفاتيح الكتابة والبحث التربويين في معظم الكتابات التربوية العربية. واذا وضعنا القضية السياسية جانبا، فان البحث التربوي الذي استعرضنا بعض عناصره قد يساعد فقط على اتخاذ مقررات تربوية جيدة، وتدريب على التقنيات وتعريف بالجديد في التربية. أما الوضع التربوي فانه يسير باتجاه آخر، بحسب القوانين المعاشة في الواقع.

اذا صحّ هذا التحليل فان الكلام عن المستقبل والمستقبلية سوف يصب في نفس الطاحونة. اذ تتحول الدراسات المستقبلية أو صورة المستقبل (مجتمع ما بعد الصناعة) من محك ممكن (العالم الذي يفترض أن نسعى الى الوصول اليه بطريقة ما) الى دروس مستقبلية يتداخل فيها العام والخاص ويلغى التاريخ وتستحيل المشكلة الى **موضوع معرفة بأهمية الدرس**. إن تغييب التاريخ ليس مسألة فنية عارضة، في متن هذه الكتابة التربوية، بل هو جزء لا يتجزأ من مثل هذه الكتابة. وهذا ما يجعل خلاصات الكتابة ذات طابع انفعالي وهمي. ان مستقبل الدول «المتقدمة» تبنيه هذه الدول انطلاقا من درجة نموها وبعلاقة مع نفسها ومع الدول التي تتحكم هي بنموها. والمد والفعل مرتبطان بها بشكل حاسم. أما الدول «المتخلفة» فهي ليست جاهلة فقط بمكنونات المستقبل (مستقبل المجتمعات المتقدمة)، أو جاهلة بالهوة «التي تفصلها عن الأولى، بل انها محكومة في نموها نفسه وفي آفاق هذا النمو بالعلاقة التي توظف لصالح المركز، بالعلاقة التبعية. وهكذا فعملية المد مثلاً لن تقدمّ سوى برهان جديد على تعاستها المستقبلية. ان الكلام عن

الاستعمار لماما، ثم نسيان منطقه المعاصر في التحليل النهائي في الادبيات التربوية والانتهاء بخلاصات توفيقية أو تفاؤلية، يحول الدعوة المستقبلية الى مجرد دعوة، ولن يكون لها عندئذ سوى وظيفة استهلاكية، مثلما كان لغيرها.

اذا كان لا بد من الفعل وتغيير وجهة المستقبل كما تبرزه عملية المد عبر المعطيات الحالية –هذا اذا توفرت هذه المعطيات– فالمطلوب الانتقال من مرحلة الاستيعاب والشرح الى مرحلة انتاج المعرفة التربوية. وهذا لا يتم دون «الخروج» من المثلث السابق (دولة–يونيسكو–فكر عالمي) الى الممارسة نفسها، الى تحديد قوانين العلاقة التربوية كما تعاش، القوانين التي تحكم دخول التحديثات التربوية الى حيز معين وتمنعه من الخروج منه إلى الفعل والتأثير.

نستطيع أن ندخل دواء جديداً لوجع الرأس وأن نعممه بسرعة، أو طريقة في تركيب دواء، أو طريقة في مسك دفاتر الحسابات.. الخ أي ما يقع في حدود العمل الفني أو المهني البحت. لكن المشكلة تكمن عندما يتعلق الامر بالعلاقات الاجتماعية (التعليم والتخطيط والادارة والطاقة العاملة... الخ، تقوم على علاقات اجتماعية وتدخل في بنية أو نظام اجتماعي). وعندما يتعلق الامر بالتحديث فهو يدخل من مكان ما ويسير أو يتوقف بحسب منطق هذه العلاقات، بحسب قوانين المعاش، بحسب الميراث السابق... الخ. هل القضاء على الأمية مسألة فنية مثلاً؟ هل القضاء على الاهدار مسألة فنية؟ هل الدخول الى عالم المستقبل مسألة فنية؟...

في دور المعلمين يتدرب الطلاب –المعلمون على الوسائل التربوية الحديثة ويهضمون المفاهيم الحديثة في التربية وعلم النفس. ولكنهم عندما يذهبون الى مدارس حقيقية، أي الى حيث ترتسم العلاقات التربوية بحسب قوانين العلاقات الاجتماعية المحلية فانهم يجدون أنفسهم منساقين الى الخضوع الى أوالية المدرسة الفعلية، أو في أحسن الأحوال الى ايجاد «صيغة» توفق بين «الوعي» التحديثي الذي تم اكتسابه في دار المعلمين (أو كلية التربية) وبين متطلبات اوالية المدرسة المحلية. هكذا يصبح السؤال أيضاً ما اذا كان المطلوب فقط احصاء عدد المعلمين المدربين أو متابعة نوعية الممارسة التربوية لدى المعدين أنفسهم. وهكذا أيضاً تبدو العلاقة وثيقة بين شبكة التحليل اليونيسكوية ولائحة الحلول التحديثية.

اذا كان الجانب الفني يشكل احدى ركائز أي عمل، فان الركائز الاخرى بحاجة الى من يكشفها، من أجل تحديد هامش التدخل ووجهته. هذا الامر يصبح هو الاساس عندما يتعلق الامر بمجتمع «متخلف» أي لم ينتج هو نفسه التقنية، لأن كل تحديث «خارجي» سوف يدخله المجتمع عمليا في منطقه الخاص، في منطق التخلف. وليس من العجب عندئذ ان يشكو المربّون العرب من تخلف التخطيط والادارة... رغم كل الجهود المبذولة وأكوام الكتابة والمقررات التربوية.

### ٤ – المدرسة والمجتمع:

لم يأت التحديث التربوي وحده من «الخارج»، فالمدرسة الحالية ليست ايضاً انتاجا محليا صافيا. بل يمكن ان

يقال انها تنمو باستقلالية نسبية عن العلاقات القديمة التي لا زالت معاشة. انه تاريخ، والمفترض أن نحلله ونفهمه. فقط عندما نفهمه ونرسم قوانينه نعرف من أين وكيف نتدخل. كيف يجتمع في المدرسة ميراث قديم ومتطلبات «سوق عمل» يجب تحديد منطقها، ومؤسسات اجتماعية تتراوح بين العائلة القديمة والدولة الحديثة؟ كيف يجتمع في المدرسة ميراث ثقافي محلي ومفاهيم حديثة وتكنولوجيا وفكر عالمي؟ كيف يتوزع «الاعداد»، الايديولوجي والاجتماعي، بين المدرسة والعائلة وغيرها من المؤسسات؟ ما هو الحيز الذي تحتله المدرسة في نظام التكوين؟

اذا كان الاقتصاد تابعا، والثقافة تتراوح بين السلفية و «الانبهارية»، فمن اين وكيف يمكن تغيير المدرسة وفي اية وجهة؟ اذا كانت العلاقات المحلية عشائرية، والدولة مشروعاً معقلنا، واذا كان التخطيط للمستقبل قائماً على العقلنة والمكننة والاتمتة، فمن أين يدخل المستقبل الى المجتمع ومن اين يدخل المجتمع في المستقبل؟

وبالتالي كيف يمكن تقديم الحلول «الملائمة» لأي مشكلة، كمشكلة التربية والعمالة مثلاً، قبل **فهم وتحليل** كيفية تشابك النشاطات الاقتصادية مع الاقتصاد المركزي من ناحية (التبعية)، ومع البنى الاجتماعية القائمة من ناحية ثانية، ومع الأجهزة والمؤسسات الحديثة من ناحية ثالثة؟ أي ما هو منطق المدرسة الفعلي في هذا المجتمع الذي لم توحده بعد لا السلطة ولا البورجوازية، والذي قد ينفصل فيه تراكم الثروة عن تراكم الثقافة عن تراكم السلطة، بخلاف المجتمع الكلاسيكي الصناعي الغربي؟ ما هو سلوك المعلم الفعلي وأين يصب؟ ماذا يحمل التلاميذ معهم والى أين يتجهون: إلى الإنتاج العائلي أم إلى السوق المفتوحة أم إلى الدولة؟ ما هي «لغة» التلاميذ وما هي «لغة» المدرسة؟ وكيف يمكن «مد الجسور» بينهما؟... الخ.

أسئلة كثيرة تتلاحق لتثير مسألة العلاقة الفعلية، العلاقة المعاشة، بين المدرسة والمجتمع، لتثير مسألة «المدخلات» و«المخرجات» غير المرئية، التي لا تخضع للاحصاء، بل للتحليل التاريخي - السوسيولوجي - التربوي. والهدف تشريح العملية التربوية بصفتها تحصل في مجتمع محدّد له خصوصيته. عندئذٍ يكون بالامكان تحديد هامش التدخل، ومضمونه، ووجهته، بحسب متطلبات المستقبل العلمية والحضارية والديمقراطية والاستقلالية... ومع هذا فلا بد من التأكيد أننا لا نستطيع الاهتداء إلى هذه الخصوصية، خصوصية المجتمع وخصوصية التدخل، دون العمومية، دون استيعاب خلاصة الفكر العالمي ومستقبل التطور.

---

## الهوامش

(١) الغنام، محمد «التربية في البلاد العربية في ضوء مؤتمر مراكش» (١٩٧٠)، المركز الإقليمي، بيروت، ١٩٧١.
(٢) نقلاً عن جريدة النهار، ٢٥/١١/٧٧/، ص ١١.
(٣) القوصي، عبد العزيز، التعليم في العالم العربي وما يجب أن تكون عليه بنيته، صحيفة التخطيط التربوي، المركز الإقليمي، بيروت، عدد ٢٩، آب، ١٩٧٢، ص ٢٩.

(٤) المرجع نفسه ، ص ٣٦.
(٥) الغنام ، م ، المرجع نفسه ، ص ٢٤.
(٦) المرجع نفسه ، ص ٢٦.
(٧) القوصي ، عبد العزيز «التعليم في العالم العربي : حاضره ومستقبله» ، صحيفة التخطيط التربوي في البلاد العربية ، العدد الثاني والعشرون ، كانون الثاني - يناير ١٩٧٠ ، ص ٢٩.
(٨) القوصي ، ع ، المرجع نفسه. ص ٣٤. عبد الدائم ، عبد الله ، «التربية في البلاد العربية حاضرها ومشكلاتها ومستقبلها» ، دار العلم للملايين ، بيروت ، ١٩٧٤ ، ص ٣٠.
(٩) القوصي ، ع ، التعليم في العالم العربي : حاضره ومستقبله ، المرجع المذكور ، ص ٤٠.
(١٠) المرجع المذكور ، الفصل الحادي عشر.
(١١) الغنام ، م ، «مستقبل التربية في البلاد العربية» ، مجلة التربية الجديدة ، مكتب اليونسكو الإقليمي للتربية في البلاد العربية ، بيروت ، عدد ٢ ، نيسان - ابريل ١٩٧٤ ، ص ٢٠.
(١٢) المرجع نفسه ، ص ٣٤.
(١٣) الغنام ، م ، إسماعيل ، س ، الزعتري ، م ، «واقع تخطيط وادارة تطوير المناهج في البلدان العربية ، مجلة التربية الجديدة ، اليونيسكو ، بيروت ، العددان ٥ و٦ ، ١٩٧٥.
(١٤) عبد الدائم ، عبد الله ، «التخطيط التربوي ، أصوله وأساليبه الفنية وتطبيقاته في البلدان العربية» ، بيروت ، دار العلم للملايين ، ١٩٦٦ ، ١٩٧٢.
(١٥) الغنام ، محمد أحمد ، «تجديد الادارة : ضرورة استراتيجية لتطوير نظم التربية في البلدان العربية (١)» مجلة التربية الجديدة ، العدد السابع ، ١٩٧٥ ، ص ١٨.
(١٦) عبد الدائم ، ع. «التربية في البلاد العربية» ، المرجع المذكور ، ص ٩٩.
(١٧) عبد الدائم ، ع. المرجع نفسه ، ص ٧٧.
(١٨) الغنام ، م. ، «مستقبل التربية ...» ، المرجع المذكور ، عدد ٣ ، ص ص ١١ - ١٢ - ١٣ - ١٤.
(١٩) مجلة التربية الجديدة ، اليونيسكو ، بيروت ، العدد العاشر. كانون الأول - ديسمبر ١٩٧٦ ، ص ٥.
(٢٠) الغنام ، م. «تجديد الادارة التربوية : ضرورة استراتيجية لتطور النظم التربوية في البلدان العربية» (٢) ، مجلة التربية الجديدة ، العدد الثامن ، نيسان - ابريل ١٩٧٦ ، ص ص ٢٠ - ٢١.
(٢١) عبد الدائم ، ع. ، الثورة التكنولوجية في التربية العربية ، بيروت دار العلم للملايين ، ١٩٧٤ ، ص ٧.
(٢٢) المرجع نفسه ، ص ٣١.
(٢٣) المرجع نفسه ، ص ٤٢.
(٢٤) المرجع نفسه ، ص ص ١٠٨ - ١٠٩ - ١١٠.
(٢٥) «التعليم في العالم العربي وما يجب أن تكون عليه بنيته» ، المرجع المذكور ، ص ص ٣٦ - ٣٧ - ٣٨ - ٣٩.
(٢٦) العدد الثالث عشر ، كانون الأول - ديسمبر ١٩٧٧ ، ص ص ١١ - ٤٥.
(٢٧) المرجع نفسه ، ص ٤٢.
(٢٨) الغنام ، م. ، «دور كليات التربية في تطوير التعليم الجامعي بالبلدان العربية» ، مجلة التربية الجديدة ، العدد الرابع عشر ، نيسان - ابريل ، ١٩٧٨ ، ص ١١.
(٢٩) المرجع نفسه ، ص ١٢.
(٣٠) الغنام ، م. ، «التعليم من أجل العمالة المنتجة الكاملة في الدول العربية» ، مجلة التربية الجديدة ، العدد الخامس عشر ، آب - اغسطس ١٩٧٨ ، ص ٢٤.
(٣١) عبد الدائم ، ع. ، «التربية في البلاد العربية ...» ، المرجع المذكور ، ص ١٠٨.

## تعريفات حول المستقبلية

# سوسيولوجيا المستقبل بين «المستقبلية» و«علم المستقبل»

خلدون الشمعة

### ١ - مدخــل :

في عــــام (١٩٤٩) ابتكر المؤرخ الألماني فليشتــــايم ( Ossip K. Flechteim ) مصطلح «علم المستقبــــل» (Futurology) ليشير بــــه إلى علم جـــديـــد. وقـــد دشّن كتــابــه : «التــاريخ وعلم المستقبــــل»[1] عمليــــة تطبيق واسعــــة لهذا العلم. تستهدف التنبؤ البعيـــد المدى. ليس في حقول السياسة والسوسيولوجيا والاقتصاد فحسب. وإنما في مجال علم البيئة أيضاً ( Ecology ).

ولهذا فمن الضروري أن نميز بين مصطلح «علم المستقبـــــــــل» (Futurology) وبين مصطلح المستقبليـــة ( Futurism ). ذلك أن الترجمـــة العربيـــة للمصطلح الأول كثيراً مـــا تختلط بترجمـــة المصطلح الثـــاني عنـــدمـــا يشترك المصطلحـــان خطـــأ بترجمـــة عربيـــة واحـــدة هي «المستقبليـــة» التي تشير إلى حركـــة فنيـــة ظهرت مـــع بيـــان مـــارينيتي (المانيفستو المستقبلي) وأصبحت في عـــام ١٩٢٢ جزءاً من الايـــديولوجيـــا الرسميـــة لايطـــاليـــا الفـــاشيـــة. وكـــان من أبرز معـــالم «المستقبليـــة» الإصرار على الـــديـنـــاميـــة وعبـــادة السرعـــة والآلـــة ورفض المستقبـــل وتمجيـــد الروح الـوطنيـــة ونزعـــة الحرب. ولم تقتصر المستقبلية على الفن التشكيلي، وإنما تعدّته إلى الأدب والموسيقى.

### ٢ - مستويات الاستشراف الثلاثة :

ويمكن أن نميِّز في علم «المستقبل» ثلاثة مستويات لاستشرافه.

١ - المستوى الأول ويتصل بفعـــاليـــة **التخمين** ( Conjecture ) أي التـــأمـــل المنظَّم تنظيمـــاً عقليـــاً يجعل الباحث يتجه اتجاهاً معيناً في البحث.

ويعتبر كـــــارل بوبر ( Popper ) الفيلسوف البريطـــــاني النمسوي الــــذي كتب في ما أسماه بـ **مــا وراء التـــاريخ** ( Meta-History ) والتـــاريخـــانيـــة ( Historicism ) والمجتمـع المفتوح . من أبرز خصوم عمليـــات النبوءة الاجتماعيـــة . ولهذا فـــان مـــا يهمنـــا في أعمالـــه دراساتـــه في مجال الهنـــدسة الاجتماعيـــة (Social Engineering) على وجـــه الخصوص . فهو يؤكّـــد في كتـــابـــه (عقم المذهب التـــاريخي )[٢] أن النظريـــات الاجتماعيـــة التي تعتمـــد فكرة اليقين (Certainty) كمفهوم «العلميـــة» في الماركسيـــة الـــذي يحمـــل دعـــاوى خـــاصة بـــالنبوءة الاجتماعيـــة واستشراف المستقبـــل . تنظر إلى التغير الاجتماعي على نحو (معقلن) وخـــاضع لحتميـــة تـــاريخيـــة قـــابلـــة للقيـــاس . بيما تفصح عمليـــات التحليـــل الاجتماعي عن عـــدم وجود مثـــل هـــذه القـــابليـــة للقيـــاس . وعلى ذلك يرى بوبر أن «الهنـــــدسة الاجتماعيـــــة المجزأة» فقط يمكن أن تكون مبرمجـــــة بحيث تـــدخـــــل في مجال علم **للمستقبل** يرصد إيقاع التغير وليس التقدم بالضرورة .

٢ - المستوى الثـــاني ويتعلق بفعـــاليـــة **التنبؤ** ( forecast ) التي تـــأخـــذ بعين الاعتبـــار الاحتمالات الخاصة بتواتر وقوع حادثة معينة لتحقيق درجة معينة من استشراف المستقبل .

٣ - المستوى الثـالث وهو أقوىٰ المستويـات الخـاصة بـاستشراف المستقبل ، ويتصل بفعـاليـة **النبوءة** ( Prediction ) . هـــذا المستوى يتوق إلى تشخيص حـــادثـــة معينـــة والتوصّل إلى نتـــائج محددة بصددها . قبل أن تستنفد الحادثة سياقها .

ويتفق معظم الـــدارسين على أن البـــاحث لا يمكن أن يضع قواعـــد خـــاصة بـــالنبوءة . وهـــذا مـــا يجعـــل الكثيرين من العـــاملين في مجال «**علم** المستقبـــل» يشككون كثيراً في مسألـــة اعتبـــار هـــذا «**العلم**» علماً بقدر ما يرفضون كونه علماً جديداً .

وقـــد ظهر كتـــاب بوبر : «المجتمـــع المفتوح» في عـــام ١٩٤٥ . وأمـــا كتـــابـــه الآخر الـــذي يتصل اتصالاً مبـــاشراً بـ «علم المستقبـــل» دون أن يطلق عليـــه هـــذا الاسم الاصطلاحي . فهو كتاب **عقم المذهب التاريخي** ( Poverty of Historicism ) الصادر في لندن عام ١٩٥٧ .

ولم يظهر اصطلاح **سوسيولوجيـــا المستقبـــل** ( Sociology of Future ) الـــذي يشغـــل الموقـــع المركزي في «علم المستقبـــــل» إلاّ في عـــــام ١٩٦٩ . عنـــــدمـــــا أصبح الأميركي ألفن توفلر (Alvin Toffler)[٣] أستاذاً في المدرسة الجديدة الخاصة بالأبحاث الاجتماعية في أميركا .

٣ - سوسيولوجيا المستقبل :

ومــع صدور كتــاب توفلر **صدمــة المستقبــل** (Future Shock) في عــام ١٩٧٠ اعتبر البــاحثون أن هــذه الــدراسة هي الأولى من نوعهــا في مجال «سوسيولوجيــا المستقبــل». وقــد صاغ توفلر اصطلاحــه الخــاص بـ «صدمــة المستقبــل» مستهدفــاً القيــام بعملية تشخيص لمرض سيكولوجي مقلق في المجتمعــات الغربيــة بعــد الصنــاعيــة (Post-Industrial) بفعــل ارتفــاع وتــائر حركــة التغيير إلى حــدود يصعب التحكم في آثــارهــا على الأفراد . فــالتغير ينهــار على رؤوسنــا كجبــل الجليــد دون أن نكون قادرين على التلاؤم مع وتائر التغير المطردة هذه.

ويبــدأ توفلر أطروحتــه في التغير بــاستعراض لما يسمّيــه بظــاهرة موت فكرة الثبــات (Permanence) . ثم ينتقــل في القسم الثــاني من الكتــاب إلى مــا يــدعوه بـ **التحول** (Transience) . وبين (الثــابت) و (المتحول) يــدرس توفلر الأنماط الاجتماعيــة الجديــدة التي نشأت بسبب وسائــل الحركــة والانتقــال السريعــة ، ويــدعو هــذه الأنماط من البشر بــ**البدو الرحّل الجدد** (The New Nomads)

والحق أن هــذه الأنماط من البشر تتسامت أو تتطــابق في وجهتهــا واتجاههــا عنــدمــا تــدرس من وجهــة نظر المكــان. وأمــا عنــدمــا ينظر إليهــا كمنظمات **وتنظيمات** فــإنــه يتجــاوز في تحليلــه حــدود البيروقراطيــة التي تعتبر حصيلــة **التنظيم** ، ليصل إلى مــا وراء البيروقراطيــة . وبعبــارة أخرى إذا كــان مــاكس ويبر (Max Weber) أول علماء الاجتماع الــذين تنبــأوا بــانتصار البيروقراطيــة فــإن وارن بينيس (Warren Bennis) هو الــذي يعتبره ألفن توفلر البــاحث الــذي سيكرسه علم الاجتماع بــاعتبــاره أول الــذين تنبــأوا على نحو مقنــع بمصرع البيروقراطيــة . ورسم صورة للمنظمات التي تتوق إلى الحلول محلهــا. لقــد كــان بينيس عــالم نفس اجتماعي واستنــاذاً في الادارة الصنــاعيــة . وجــاء في نبوءتــه انــه «في غضون السنوات الخمس والعشرين حتى الخمسين . سنسهم جميعــاً في نهايــة البيروقراطيــة» وقــد حث على أن نبــدأ في النظر إلى «مــا وراء البيروقراطية» .

وفي القسم الثــالث من «صدمــة المستقبــل» يتعرض المؤلف إلى «الحداثــة» فيشير إلى أنــه في عــام ١٨٦٥ أشار أحــد الكتــاب في صحيفتــه إلى أن «الــذين يعرفون الأخبــار جيــداً يعلمون أن من المستحيــل نقــل الصوت عبر الأثير.. وانــه لو أمكن حــدوث ذلك لما كــان هــذا بــالأمر المفيــد عمليــاً» . ولم يمض عقــد واحــد من الزمن على هــذا التصريح حتى ظهر جهــاز الهاتف مِّن مخبر «بــل» مخترع الهاتف الــذي غيَّر العــالم . وفي اليوم الــذي طــار فيــه الاخوان رايت ،

رفضت الصحف نشر الخبر نظراً لأن المحررين كانوا يفتقدون إلى المرونة التي تسمح لهم بتصديق الخبر.

ويضرب المؤلف عدداً آخر من الأمثلة التي تفصح عن عدم القدرة على التلاؤم مع الوتائر السريعة للتغير. ويعلّل رفض التغير بأنه عائد إلى عوامل منها دخول عنصري السرعة والحداثة في نسيج المجتمع بمقادير عظيمة ترغمنا على ما يتجاوز مسألة التلاؤم على نحو أشدّ اطراداً مع أوضاع وحوادث ومعضلات مألوفة، إلى مسألة التلاؤم بوتائر متسارعة، مع مواقف غير مألوفة. مواقف تجابه للمرة الأولى. مواقف غريبة. غير منتظمة. ولا يمكن التنبؤ بها.

وهذا سيؤدي إلى إعادة التوازن السائد في أي مجتمع بين العناصر المألوفة وغير المألوفة في الحياة اليومية لأفراده. بين ما هو روتيني وما هو مضاد للروتين. بين المتنبَّأ به وغير الممكن التنبؤ به. والعلاقة بين هذين النوعين من العناصر الخاصة بالحياة اليومية يمكن أن تدعى بـ«وتيرة الحداثة». ومع ارتفاع مستوى الجدة أو الحداثة يصبح القدر الأقل من الحياة قابلاً لأن يكون مادة للأشكال المعتادة للسلوك المتلائم. ويتزايد أيضاً الهبوط في حسّ السيطرة لدينا. كما يبدو المحيط فوضوياً بحدود تتجاوز القدرة على التحكم البشري.

وهكذا تتداخل قوتان اجتماعيتان عظيمتان: الحركة الدائبة في اتجاه التحول تزداد قوة وتصبح أشدّ خطراً بفعل ارتفاع وتيرة الحداثة. كما أن الحداثة بدورها لا يقتصر ظهورها فقط في برامج المجتمع التكنولوجي. ففي تنظيماتها الاجتماعية يمكننا أيضاً أن نتوقع ما لا يمكن التنبؤ به. غير المألوف. المدهش والغريب

وفي القسم الرابع من الكتاب. يتعرض المؤلف إلى ما يسميه بـ«التنوع والتعدد». فيتقصى جذور الغلو في توفر الخيارات ( Over choice ) التي تتجلى في الاتساع الهائل في منظور أنماط الحياة التي تطرحها نهاية القرن العشرين وبداية القرن الحادي والعشرين. غير أن توفلر يرى انه بالرغم من الخطابية الرومانسية السائدة في الفكر الاجتماعي المعاصر فإن الحرية لا يمكن أن تكون مطلقة. فالدفاع عن فكرة الاختيار الكامل. هذه الفكرة التي لا معنى لها على حدّ تعبيره. أو الدفاع عن فكرة التفرد والفردية الكاملتين معناه مناهضة أي شكل من أشكال التنظيم الاجتماعي. فإذا كان الفرد قميناً بأن يكون مختلفاً كلياً عن الآخرين فلن تكون ثمة قاعدة للتواصل أبداً. ومما يثير السخرية أن الذين يشكون عادة من أزمة الاتصال هم الذين يدافعون عن فكرة التفرد والفردية وتحقيق أكبر قدر منها. وقد لاحظ العالِم الاجتماعي كارل مانهايم هذا التناقض عندما كتب يقول: «بقدر ما يكون

الناس متفردين وفردانيين يكون من الأشدّ صعوبة تحقيق التماثل والتطابق بينهم».

وما لم نكن على استعداد للنكوص إلى مرحلة البدائية التي سبقت مرحلة التكنولوجيا، وتحمُّل كافة التبعات والعقابيل: حياة أقصر وأشدّ قساوة، المزيد من المرض والألم والجوع والخوف والتطير والعزلة... فإننا ستتقدم نحو تحقيق مجتمعات أشدّ تبايناً. ما هي العلائق التربوية والثقافية والسياسية التي علينا تأسيسها من أجل ربط أجزاء النظام الفائق التصنيع super-industrial في كليّة فاعلة؟ هل يمكن تحقيق ذلك؟ إن هذا الدمج كما يكتب برترام غروس (Bertram M. Gross): «ينبغي أن يعتمد على قيم مقبولة من قبل الجميع أو على درجة معينة من التوافق (Interdependence) إذا لم نَقُل الأهداف المقبولة بالتبادل».

إن المجتمع الذي يتشظّى بسرعة على صعيد القيم وأنماط الحياة إنما يتحدى جميع الميكانيزمات الدامجة ويدعو إلى تحقيق أساس جديد كلياً لما نعثر عليه بعد. ومع ذلك فإننا إذا كنا سنواجه مشكلات مقلقة للدمج الاجتماعي فنصطدم بمشكلات أشدّ إيلاماً في ما يتصل بالاتساق النفسي والاجتماعي على صعيد الفرد. ذلك ان النمو في عدد الأنماط الاجتماعية يتحدى إمكانياتنا على تحقيق مثل هذا الاتساق الفردي.

**٤ - استراتيجية المستقبلية الاجتماعية:**

ويتناول توفلر في القسم الخامس من «صدمة المستقبل» حدود التكيُّف والتلاؤم الاجتماعيين. فيميِّز بين بعدين: الأول هو البعد المادي، والثاني هو البعد الفيزيولوجي. في البعد المادي يطرح المؤلف السؤال التالي:

ما الذي يحدث فعلاً عندما يطلب إلى الناس أن يتغيَّروا مرة بعد أخرى؟

ويرى أن البداية الطبيعية التي تؤهلنا لإدراك هذا السؤال وطبيعته تتعلق بالعضوية الجسدية نفسها. ويتعرض لمجموعة من الاختبارات الخاصة بعلاقة التغير والصحة الجسدية.

كما أن الكاتب إذ يرصد ردّ الفعل تجاه الحداثة، يتناول من ثم ردّ الفعل المتكيف وآفاقه وتوتره. بل إنه يشخص أوضاع ما يسميه بضحايا صدمة المستقبل، ويرسم صورة للمجتمع المصاب بها. ويتجاوز التشخيص إلى دراسة استراتيجيات خاصة بالبقاء. هذه الاستراتيجيات تتصل بالتلاؤم مع الغد وبالتربية بفعل المستقبل، وتكنولوجيا التدجين. كما تتصل بشكل رئيسي بما يطلق عليه توفلر باستراتيجية المستقبلية الاجتماعية (The Strategy of Social Futurism).

أمـا السبب الـذي يـدعو توفلر في نهايـة «صدمـة المستقبـل» إلى استخـدام مصطلح **المستقبلية** (**Futurism**) بـدلاً من مصطلح علم **المستقبـل** (**Futurology**). وبـالتـالي اللجوء إلى مصطلح مشترك مـع مصطلح **المستقبليـة** الـذي يـدل على الحركـة الفنيـة التي ظهرت في فترة العشرينـات واندمجت بـالايـديولوجيـا الفـاشيـة في إيطـاليـا موسوليني. فـإنني أرى أن ذلك ربما يعود إلى رغبة المؤلـف في نزع صفـة العلم عن «علم المستقبـل». بـل إن توفلر الـذي يظهر حـذراً متزايـداً سواء في تشخيصه لمسألـة البرمجـة الاجتماعيـة أو تشخيصه لمسألـة البرمجـة الحضاريـة ومـا بعـد التكنولوجيـة يتنـاول مسألـة «مصرع التكنولوجيـا» أو مـا يطلق عليـه بمصطلح «الارتـداد التكنولوجي» : (**Technological Backlash**). إن الارتـداد التكنولوجي هو حصيلـة طبيعيـة لتطبيق التكنولوجيـا بطرائق جزافيـة غير مسؤولـة. وربما كـان هـذا هو السبب الـذي يؤدّي إلى فشل محاولـة جعـل مسألـة دراسة المستقبـل علمـاً. إذ ان عمليـة التنبؤ الاجتماعي أو النبوءة الاجتماعيـة لا يمكن إلاّ أن تستنـد إلى معطيـات ذات طبيعـة هي أقرب إلى «الثـابت» منهـا إلى «المتحول». غير أن هـذا يفترض شيئـاً من اليقين العلمي الـذي يتصل بحساب الوتـائر المتسارعـة للتغيير الاجتماعي والحضاري. وقـد أصبح كتـاب توفلر هـذا من الكتب الكلاسيكيـة في مجال دراسة «سوسيولوجيـا المستقبـل» لأنـه يضع الحدود المحتملـة لعلم المستقبـل كعلم أو كنظـام يتوق إلى أن يكون كذلك.

---

## الهوامش

(١) O.K. Fletchtheim, History & Futurology, London, 1965.

(٢) K. Popper, Poverty of Historicism, London, 1966.

(٣) Alvin Toffler, Future Shock.

**مصادر أخرى في «علم المستقبل»:**

(١) B. de Jouvenel, tr. N. Lary, The Art of Conjecture, London and N.Y. 1967.

(٢) H. Kahn and A. J. Wiener, The year 2000, N.Y. 1969.

تعريفات موسوعية

# المستقبلية او علم المستقبل

بعد أن كانت في البدء محصورة في الميدان الاقتصادي ومستهدفة فقط الأجل القصير، أصبحت جهود تحديد المستقبل، منذ بضع سنوات، أكثر طموحاً بكثير. فهي تميل اليوم إلى تناول جميع الميادين وتستهدف الأجل الطويل: العام ٢٠٠٠، بل وما بعده. يُضاف إلى ذلك أن مقاربةً علميةً للمستقبل قد حلّت شيئاً فشيئاً محلّ المحاولات المرتجلة والضعيفة المنهجية. فالمستقبلية ( prospective ou futurologie ) قد انطلقت من الولايات المتحدة عند نهاية الحرب العالمية الثانية، وذلك أساساً لخدمة أهداف عسكرية؛ وتطوّرت في فرنسا مع غاستون برجيه ( Gaston Berger )، ابتداء من عام ١٩٥٧، وفق توجّه فلسفي، ثم مع برتراند دي جوفنيل ( Bertrand de Jouvenel ) بصورة أكثر إعداداً. وهي تشهد اليوم انتشاراً كبيراً في كثير من البلدان. وبينما تتضح طرائقها، نجد لزاماً علينا أن نطرح على أنفسنا أسئلة جوهرية حول طبيعتها وأهميتها. وأن نتساءل: إلى أي مدىً يمكن ان تشكل هذه المستقبلية علماً بحدّ ذاته؟ كذلك، نميل إلى تعيين موقع مناهجها بالنسبة لمناهج التاريخ والى تحديد علاقاتها بالتأملات الفلسفية والدينية حول المستقبل، ذات المصدر الأقدم عهداً بكثير.

ان نمو المستقبلية يُفسَّر، بلا ريب، بتقدم طرائق المعرفة وبتزايد الواجب الملّح الذي يتعيَّن بمقتضاه على بعض الأشخاص اتخاذ قرارات مرتبطة بالمستقبل، وغالباً ذات أجل طويل: لكنه يُفسّر أيضاً بالاهتمام المتزايد الذي يُمنح اليوم للمستقبل. وهذا الاهتمام لا تثيره فقط دوافع قديمة العهد – الفضول، الهرب من الحاضر، الحاجة إلى التغيير – انما تثيره أيضاً مشاعر القلق والطموحات التي، بفقدانها نهائياً الطابع الانفعالي والخرافي لمخاوف وأحلام الماضي، تنبثق من وعيٍ جدّ ملموس للواقع الحاضر: من جهة، التسلّح النووي، التفجّر السكاني، التشويه شبه المأساوي للبيئة، انحطاط التراث الوراثي، التلاعبُ البيولوجي والسيكولوجي بالكائن البشري، استئثار عدد قليل بالسلطة والطابع التكنوقراطي المتزايد لهذه الأخيرة؛ ومن جهة أخرى، تحرير

الأعمال الشاقة بفضل التقنية. التغلب على الأمراض. رفع مستوى المعيشة. زيادة أوقات الفراغ، الاستغلال الأفضل للطبيعة. تعميم الاتصال بين البشر. وبصورة أعم. التنمية النوعية للوجود وللطاقات البشرية.

## أسس علم المستقبل

### الحتمية. المصادفة والحرية

يتاح المستقبل للانسان على ثلاثة أشكال شديدة الترابط. بلا ريب. انما يقتضي تمييزها: مستقبل محتوم منبثق من الحتميات التي ينبغي ان نخضع لها؛ مستقبل صدفوي. غير متوقع كلياً (أنف كليوباترا)؛ ومستقبل حرّ. ينبغي بناؤه.

هناك عدة حتميات توجّه المستقبل. وليس المقصود ما يخطر لنا بل ما يكشفه لنا التقصي اليقظ. وبالضبط التقصي الذي يتابعه علم المستقبل. أحياناً. نعتقد انفسنا أحراراً في حين اننا لسنا كذلك. وعلى العكس. يحدث ان نعتبر بعض التطورات محتّمة بينما لا تكون هي قطّ هكذا. فالمحتّم ليس أحياناً سوى ستار لمشيئة نافذة تفرض نفسها على رأي عام غير مطّلع بشكل كافٍ.

وهناك أيضاً حتميات أخرى. نعتقد ان بالامكان طرحها للمناقشة انما قلّما يمكن مقاومتها. مثل القانون الذي يتوخّى عدم ايقاف التقدم.

أما المصادفة في التاريخ. فقد نتردّد بشأن المكان الذي يجب أن نحلّها فيه. غالباً ما يقال اذا وقع. أو لم يقع. هذا الحدث الطارئ – نزوة مسؤول معيّن. حادث أو هجوم ما مثلاً – فان وجه العالم سيتغيّر. لكن. يمكننا أن نتساءل عمّا اذا كان هذا الأمر ليس سوى مجرّد تموّجات على سطح محيط التاريخ لا تؤثر اطلاقاً في التيارات العميقة.

من جهة أخرى. يبدو ان حقل المستقبل الاختياري يتسع باستمرار. فبفضل الوسائل التي نملكها اليوم. خصوصاً التقنيات المعلوماتية. وبفضل تقدّم طرائق التنبؤ والتخطيط. وبصورة أعم. طرائق الادارة العقلانية للعمل. يبدو ان باستطاعة الانسان. إلى حد كبير. صنع المستقبل. لكن. عندئذ يُطرح السؤال الجوهري حول اختيار الأهداف: من سيُكلّف بتحديدها؟ كيف ستتكوّن. كيف سيُفصل في أمر المذاهب والأيديولوجيات المتنافسة التي تدّعي توجيه المستقبل؟ وكيف التأكد من ان المستقبل المنشود هو مستقبل ممكن؟ من جهة أخرى. لنفرض حصول الاتفاق حول الأهداف. يبقى اعداد الخطة التي تسمح ببلوغها. فاذا كان الأمر يتعلق بميدان ضيّق بما فيه الكفاية وبمستقبل قريب إلى حدّ ما. بمقدار عقدٍ مثلاً. قد تبدو المهمة ممكنة. لكن. على أجل أطول. لعام ٢٠٠٠ وما بعده. تظهر الكثير من التغيرات التي تدفعنا إلى التساؤل

حول امكانية إعداد خطة صالحة. واذا سلّمنا بامكانية ذلك، ينبغي المحافظة، في التنفيذ، على اجماع الانطلاقة الأولى، والتصرُّف بحيث لا تتناقض حاجات الأجل القصير مع متطلبات الأجل الطويل. وهكذا، رأساً، تبدو المستقبلية كمشروع شائك جداً، ينبغي أن يضم انواعاً مختلفة من الجهود.

## علم المستقبل

ان الطرائق التي تستخدمها المستقبلية بغية تقصي المستقبل لا يمكن اعتبارها بمثابة طرائق تسمح بتكوين علم بكل معنى الكلمة. فهي ما زالت، إلى حد كبير، سيئة التحديد وأيضاً متباينة. وهكذا فان تسمية «علم المستقبل» ( **futurologie** ) المستخدمة لوصف مثل هذه الأبحاث، هي تسمية مبالغ بها نوعاً ما: انها توشك أن توحي بأن المستقبلية تدرك بوضوح غايتها وكيف ينبغي لها التوجه نحوها، وأنها بالتالي قادرة على بلوغ نتائج مضمونة حقاً. وهو أمر مخالف للواقع. بالاضافة إلى ذلك، فان المستقبلية، من خلال تسميتها، قد تبدو وكأنها تشكل علماً جديداً في حين انها ليست، من نواحٍ عديدة، سوى تجمُّع علوم قائمة. فطابعها الخاص يكمن في كونها تدرس في أفق مستقبلي المظاهر المتعددة للمجتمع الانساني، التي سبق ان أخذتها على عاتقها منظومات واضحة التحديد.

فالمستقبلية قلّما تقدّم سماتٍ علمية واضحة تميّزها عن الأساليب التقليدية في معالجة المستقبل. انها تقدّم، في الواقع، الخصائص العامة للمعرفة العلمية، بهدف الاهتمام بالمستقبل بطريقة منظّمة ومنهجية وبما أمكن من الدقة. غير انها - وهذه حكمة من جانبها - منفتحة على مقاربات للمستقبل ذات أنواع مختلفة جداً. انها تتحاشى الانغلاق في «تقليدية» منهجية تدفعها إلى إهمال تقدماتِ جهودٍ يلعب الشعور والحدس دوراً كبيراً فيها. وهكذا، في طريقة دلفي ( **Delphi** ) مثلاً، يستجوب على انفراد خبراء معيّنون، بواسطة استفتاءات شخصية تسعى إلى استخراج آراء متقاربة بمقارنة الأجوبة. كذلك نرى ان المستقبلية تهتمّ بالآثار العلمية المستقبلية و «بالمثاليّات» ( **utopies** ) التي ترتبط بالأدب أكثر بكثير من ارتباطها بالعلم. لكن حيث تتلاقى أحياناً توقعات تعبّر عن ادراك عميق بالمستقبل. وهذه هي حال «أفضل العوالم» لألدوس هاكسلي ( **"Meilleur des mondes" d'Aldous Huxley** ) و «آلـــــــــة استكشاف الزمن» لويلز ( **"La machine à explorer le temps" de H.G.Wells** )

يضاف إلى ذلك، كما أشار غاستون برجيه، ان الأبحاث الأكثر دقةً ومنهجيةً حول المستقبل لا يمكن أن تكون مثمرة إلاّ اذا استندت إلى استعداد كامل. فهي تفترض اننا نعرف ان نتحرّر من آرائنا ومن المقولات التي تتحكّم بنظرتنا إلى الأمور، غير ان المستقبل لا يمكن أن يقبل بذلك. وهذا «التحوُّل» هو الذي يشكل، قبل كل شيء، المستقبلية بالنسبة لبرجيه، في حين تُعطى هذه الأخيرة، اليوم، مفهوماً أوسع وأكثر تحديداً، نظراً لكون امكانيات التقصي المنهجي عن المستقبل قد أصبحت معلومة بصورة أفضل.

وهكذا، إلى جانب تخصيصها مكاناً كبيراً للأحكام العامة، «للأحاسيس» وللمشاعر المسبقة، فان المستقبلية تعتمد أكثر فأكثر أساليب عمل واضحة تؤكّد طابعها العلمي. فهي تقوم باحصاءات كاملة، قدر الامكان، للوقائع والعوامل. وتحلّل بصورة دقيقة المواقف. انها تجهد في توضيح النيّات ودوافع السلوك الفردي والجماعي. وتهتم بايضاح الترابطات كما الاستقلالات. انها تسعى للتوصل إلى الظاهرات الأكثر جوهرية، أي إلى «المتغيِّرات الرئيسة». وتعدّ تصاميم و «نماذج» عن المستقبل.

ان المنهج المستقبلي يتعلق بنوعين مطابقين لمظهري المستقبل التاليين: المستقبل «المحتوم»، والمستقبل المطلوب صنعُه. ان بحث النوع الأول يشكل علماً واقعياً ووضعياً. أما بحث النوع الثاني فهو علم أيضاً لكنه علم العمل، علم معياري. ان المستقبلية، بسعيها في نطاق الممكن إلى استكشاف المستقبل في معطيات الحاضر، قد دُفعت إلى الاهتمام بفئتين من الوقائع: الاتجاهات الكبيرة والأحداث المُنبئة بالمستقبل. فالاتجاهات الكبيرة تتكوّن من مجموع المعطيات التي تبدو محتّمة ومتوقّعة للتطورات المستقبلية، مع احتمال ضئيل بالخطأ: نمو ديمغرافي، معدل التقدم التقني، التمدين، استمرار بعض القواعد القانونية، بعض عادات العيش والتقاليد الثقافية، الأيديولوجية والدينية. أما الأحداث المُنبئة بالمستقبل، التي لا تكون في أكثر الأحيان ممكنة الادراك، فلا تشكّل سوى وقائع محتملة سرعان ما تتأكّد أهميتها وتكون لها انعكاسات عميقة وواسعة. وهكذا هي حال الاختراعات الحديثة، كاختراع اللازر ( Laser )، أو ظهور فئات اجتماعية هامشية، كالهيبيز ( Hippies ) مثلاً، أو ادخال التعليم المُبرمج.

ان وضع ومادة المستقبلية يطرحان أيضاً السؤال الأعم والأهم حول علاقاتها بالتاريخ. ويبدو ان هناك وجهتي نظر متعارضتين في هذا الصدد. الأولى ترى في المستقبل متابعة للماضي بينما ترى الثانية فيه رفضاً لهذا الأخير. في الواقع، ان المستقبل هو الاثنان معاً. بلا شك، لتحديد المستقبل ينبغي تركيز الاهتمام خاصة على المستحدثات التي يقدّمها، لقد نصح برجيه، بحق، بالاقلاع عن الاتجاه التقليدي الذي يعتبر المستقبل امتداداً للماضي. لكن، لصنع المستقبل، هل يمكن المطالبة بالتحرر كلياً من الماضي؟ مهما كان ضغط الحداثة قوياً، اليوم، فاننا نشهد استمرار التوتر بين ماضٍ يريد ان يدوم، بين مؤسسات وتقاليد تريد المحافظة على نفسها، وبين قوىً مجدِّدة تسعى إلى التخلص منها، أي بين التزامين وفيّين معاكسين، واحد بالماضي وآخر بالمستقبل. غير ان هذا الأخير لا يجب ان يؤدي إلى التضحية بالأول. فالمقصود ليس المحافظة على كل الماضي، الذي سقط الكثير من مظاهره في حين حافظت مظاهر أخرى على نفسها بقوة فريدة. ان إنكار هذا الواقع يوشك أن يشوّه بخطورة نظرتنا إلى المستقبل. يضاف إلى ذلك انه مهما كانت أهمية المستحدثات والتغييرات التي ستميّز المستقبل، فانها قد لا تكون أكثر جذرية بكثير من تلك التي ميّزت الماضي امثال المعجزة اليونانية وظهور المسيحية وتكوُّن الفكر العلمي الحديث في القرن السابع عشر والثورة الكانطية. أخيراً، ان المستقبل، إلى جانب تقديمه عدداً من المظاهر المستجدَّة، يُحلَّل إلى فئات من المسائل والبنى والتفاعلات والسياقات، غالباً ما يكون

تحديدها وتمييزها مماثلين، شكلياً على الأقل، للتحديد والتمييز اللذين يقدّمها الماضي. وهكذا فان تجربة ومنهج التاريخ، خصوصاً على الشكل الشامل والمتكامل الذي يظهر فيه اليوم هذا الأخير، قد يكونان مفيدين جداً للمستقبليين.

وباعتبارها علم مستقبلٍ ينبغي صنعه وابتكاره، فإن المستقبلية تشكل، مع ذلك، عملاً خلاّقاً للغاية. وينبغي ان تتمتع بالسيطرة على جهودها وان تقودها بأكبر قدر ممكن من العقلانية والترابط. لكن، في الوقت نفسه، يتوجب عليها الاستعانة بكل ثروات الخيال. وكما أشار روبرت يونغ (Robert Jungk)، فان المستقبلية تحتاج إلى «أفكار مجنونة» إلى «حرية الكرنفال»، إلى «غير المسموع» و«غير المشاهد» و«غير المعقول».

وهكذا، في الطريقة المسمّاة «بطريقة السيناريوات» يلتقي الخيال والعقل: تارة نضع لأنفسنا، مسبقاً، صورة عن المستقبل ثم نستخرج منها كل العلاقات التضمينية بالعودة في الزمان إلى الوضع الحالي. وهذا هو «السيناريو المضاد» (Contrasté). وقد سُمّيَ هكذا لأن الصورة النهائية التي نسعى إلى تقدير امكانية الوصول اليها تتناقض بشدة، في بعض سماتها، مع الصورة الحالية؛ وطوراً ننطلق من الوضع الحالي ونتقدم بواسطة «صُوَرِيَّات»، مستخدمين اتجاهات النمو، حتى بلوغ المدى المحدّد «للريادة» — السيناريو النزّاع (tendanciel).

اننا ندرك بسهولة كل الفرضيات التي ينطوي عليها استخدام مثل هذه الطرائق، خصوصاً فيما يتعلق بدوام بعض العوامل الاقتصادية والثقافية والاجتماعية، الذي لا بدّ من التسليم به لجعل المحاولة قابلة للحياة. وهكذا يكون المستقبل مجرد مستقبل ممكنٍ ومحتمل أكثر مما يكون مستقبلاً مضمون التحقيق. مع ذلك، تشكّل هذه الطرائق مرشداً قيّماً، بفضله نتمكّن فيما بعد من ان نحدّد بسرعة «موقع» تطوراتٍ وأهداف وسياسات أخرى.

اننا ندرك بأن هذه الجرأة ينبغي ان يرافقها حذر كبير. فالمستقبلية تقدِّم تخمينات أكثر مما تقدّم تأكيدات. ولا بدّ من تصحيح توقُّعاتها باستمرار بواسطة سياقات مكرّرة تستند إلى تقييم الفوارق المكتشفة بين استنتاجاتها والواقع.

### المستقبلية والتنبؤات

من ناحية نطاق الميدان المقصود، يظهر استكشاف المستقبل بمظهرين مغايرين تماماً: مستقبلية شاملة تطال كل المستقبل، أي الانسانية بأسرها، وجميع عناصر الحياة والنشاط الانساني؛ وتنبؤات خاصة محصورة إما بأحد هذه العناصر واما بأمة واحدة. ان التنبؤات الخاصة هي التي انتشرت أولاً، وبخاصة في الميادين

العسكرية والاقتصادية والتكنولوجية. بعدها. جاء مشروع التفكير المستقبلي المتعلق بجميع الميادين؛ وبعده أيضاً كان مشروع الإحاطة بالمستقبل في واقعه الاجمالي. ليس فقط بتحقيق الدمج والتكامل بين التنبؤات الخاصة انما أيضاً وفق محاولة خاصة تهدف إلى فهم الدينامية الشاملة التي توجّه الانسانية نحو المستقبل. هذا المشروع هو الذي يميّز. بصورة أساسية. الأعمال الحالية حول المستقبل. لا سيما تلك التي تتابعها «مؤسسات المستقبل» التي نشهد اليوم تكاثرها. لكن. بعد ان أصبحت أكثر نقداً وحرصاً على تعريف نفسها، راحت مستقبلية اليوم تتساءل حول طبيعة وصحّة هذين النوعين من المحاولات. الشاملة والخاصة. وحول العلاقات بينهما. وبرزت مجموعتان من الأسئلة: أولاً. ان شرعية التنبؤات الخاصة تفترض ان الميادين التي تتناولها تتمتع باستقلالية كافية لكي يمكن عزلها. أو على الأقل لكي تكون الارتباطات الداخلية الفاعلة فيها أكثر أهمية بكثير من الارتباطات الخارجية التي تربط هذه الميادين فيما بينها. ومن هذه الناحية. يمكن أن نفهم ما نشهده أحياناً من تطور جدّ مستقل للتنبؤات الاقتصادية أو التكنولوجية. وبخاصة لتنبؤات التربية وتنظيم المدن واستغلال الأراضي (ينبغي القبول بمثل هذه الدراسات المنفصلة والاّ سقطنا في علم مستقبلي عام. غامض ودون قيمة).
أما التنبؤ المستقبلي الشامل فيفترض فهم عدد كبير من العوامل والتفاعلات، الأمر الذي يجعلنا نتساءل حول امكانية إتمام ذلك. بلا ريب. يمكننا تمييز سماتٍ مهيمنة -- الاتجاهات الكبيرة المذكورة أعلاه -- مستقلة نسبياً عن سياقات «التفاصيل». مع ذلك. فان الصور البسيطة التي نكوّنها عنها قد تكون غالباً خدّاعة. ان تحليلاً دقيقاً نوعاً ما يظهر بأن هذه الاتجاهات تُخفي في الواقع أوضاعاً جد مختلفة وصعبة الحصر. تتداخل فيها عوامل متعددة ليس من السهل تحديد دورها وتطورها. هكذا هي حال مفاهيم المجتمع الاستهلاكي والحضارة الصناعية والمجتمع الرأسمالي التي ترضي بسهولة كبيرة الرأي العام. ان مثل هذا المشروع. الذي لا ندعو إلى عدم تشجيعه بل إلى وجوب قيادته بكثير من الاحتراس. يفرض نفسه في عدة ميادين. وبخاصة من أجل تحديد سياسة انمائية ليست في النهاية -- بالمعنى الواسع الذي تأخذه اليوم هذه العبارة -- سوى المستقبلية الشاملة بعينها. إلاّ أنه حتى الآن. لم يُنظر في هذه السياسة. في أكثر الأحيان. إلاّ في إطار وطني.

## الاتجاهات الحالية

### البنى الاجتماعية. القيم والأيديولوجيات

ندرك بسهولة ان المستقبلية قد تناولت خاصةً. حتى الآن. العوامل التكنولوجية والاقتصادية كعناصر مكوِّنة للمستقبل. فهذه الأخيرة كانت الأسهل منالاً. كما كانت تُطرح بشأنها الأسئلة الأكثر إلحاحاً. بالاضافة إلى ذلك. فان هذه العوامل قد بدت وكأنها هي التي ينبغي ان تعرف التطورات الأكثر بروزاً. فالعوامل الاجتماعية والاخلاقية والأيديولوجية كانت تُعتبر أكثر ثباتاً وكذلك -- بالنسبة لبعض المستقبليين -- أقل أهمية. لكن. منذ بضع سنوات. حدث تبدُّل بارز. خاصة في أوروبا. مع ظهور أعمال التشيكوسلوفاكي رادوفان

ريشتا ( Radovan Richta ) وعدة فرق فرنسية. فالمستقبلية الاجتماعية ومستقبلية القيّم تتخذان أهمية متزايدة تسهم في منح المستقبلية الشاملة بعداً أوسع وأكثر توازناً. وهكذا حلّت محلّ النظرة المحافظة إلى المستقبل نظرة أكثر ديناميكية. من جهة أخرى، ان الأزمات الحديثة التي عاناها الشباب، أو التي عانتها الكنائس، وبصورة أعم الابحاث المتزايدة حول المجتمع قد أظهرت بأن عدداً من البنى والتصرفات، التي كان يُعتقد بأنها تشكل الاطار الثابت للمجتمع، معرّض لتغيُّرات عميقة. ونعني بها مؤسسات الحكم والادارة والعمل والتعليم ومفهوم السلطة والعائلة ونمط الحياة. يضاف إلى ذلك ان التعدديات الاجتماعية والثقافية والأيديولوجية، والتوترات والنزاعات الناجمة عنها، التي أهملتها بصورة شبه كلية أولى أعمال المستقبلية، قد وُضعت اليوم في المقام الأول بين عوامل تطور الحضارة الغربية.

كما يجدر أيضاً رفض تلك المستقبلية ذات النمط الأميركي، التي تضع إطاراً لنفسها، تصوراً ليبرالياً وديمقراطياً للمجتمع المهيمن بالعقلانية والمخدوم بالانتشار التكنولوجي والصناعي. وكذلك رفض تلك المستقبلية ذات النمط السوفياتي التي تُخضع التطور الاجتماعي لأوامر الماركسية. فالمستقبلية ينبغي أن تأخذ بعين الاعتبار الطموحات والقيم والايديولوجيات على اختلاف أنواعها. لكن، عندئذ تُطرح أسئلة عديدة: هل ستشتدّ حدة الصراعات الايديولوجية أم اننا سنشهد تهيؤاً لتعايشها؟ وهل ان بعض الايديولوجيات المختلفة التي تتنافس على المستقبل سيفرض نفسه في حين يضعف البعض الآخر تدريجياً؟ وهل سنشهد انهيار الايديولوجيات التي تشجّع هيمنة التقنية والاقتصاد أم ان الأيديولوجيات ستحدّ من الضغط التكنولوجي والاقتصادي على المجتمع؟ أمام جميع هذه الأسئلة، التي تحتلّ اليوم المرتبة الأولى في التفكير المستقبلي، يبدو هذا الأخير عاجزاً عن اعطاء جواب حازم، لكنه يستطيع المساهمة في طرحها طرحاً صحيحاً.

**المستقبلية وفلسفة أو تيولوجيا * التاريخ**

ان الاستفهام الشامل والتأملي والمنهجي حول المستقبل لا يعود تاريخه إلى ظهور المستقبلية. ونكتفي بالعصر الحديث لنذكر ان مفكرين امثال هيغل وماركس وتوينبي وشبنغلر وماكس ويبر، ومؤخراً، تيار دي شاردان، قد سبق لهم ان اقترحوا «نماذج» مستقبلية جديرة بالاهتمام. إلى جانب هذه الآراء المختلفة المنبثقة من الوحي والتصور، والتي يمكن مع ذلك تصنيفها تحت عبارة عامة هي فلسفة التاريخ، ينبغي ان نضيف صور المستقبل التي اقترحها عدد معين من الديانات الكبرى، والمسيحية بوجه أخص. فهل ان هذه المقاربات، الفلسفية أو الدينية، مختلفة كلياً عن مقاربة المستقبلية؟ ان مثل هذا السؤال يندرج في الجدل المفتوح باستمرار بين المعرفة العلمية والمعرفة الفلسفية والدينية، ويدعو إلى التحفظ الشديد ازاء أعمال التقريب التي قد تتخذ شكل المكاملة أو «المطابقة».

* تيولوجيا أو علم اللاهوت.

فمن ناحية الفكر الفلسفي والديني. هناك ميل واضح تقريباً إلى اعتبار المستقبلية بحثاً لا يتناول سوى السمات المادية والخاصة للمستقبل. وبالتالي لا يتداخل مع النظريات التأملية أو المذاهب حول المستقبل. التي ترشّح نفسهـا. على مستوى جوهري. للتعبير عن «معنـاه». ان بعض الفلاسفـة يرى بـأن المستقبليـة لا تتعلق إلاّ بـالمظاهر الخـارجيـة والأكثر سطحية للمستقبل. وهي تميل إلى رفع قيمة مدلول التغييرات التي يُحدثها خاصة التقدم العلمي والتكنولوجي. في حين ان هذه الأخيرة لن تبدّل اطلاقاً الوضع البشري والحالة الاساسية للانسان والبشر.

أما المستقبليون فيميلون. من جهتهم. إلى اعتبار التأملات الصادرة عن الفلاسفة واللاهوتيين حول المستقبل. لا سيّما تأملات تيار دي شاردان. كآراء عامة جداً وغير عمليّة بحيث لا تستحق الاهتمام. ان هذه الأزمة توشك ان تتفاقم كلما ازدادت استقلالية المحاولات المستقبلية و «نقاوتها» المنهجية. لكن. يبدو انّ المواجهة بين المفكرين والمستقبليين لم تبرّر بصورة كاملة. فما دامت المستقبلية. لتحديد المستقبل. تأخذ بالاعتبار في آن معاً الحتميات الواجب احصاؤها والخيارات التي يجب القيام بها. فانها تواجه — خصوصاً عندما تكون بمثابة وجهة نظر شاملة — مشكلات التفسير والمعنى التي لا تستطيع تجنُّبها. لأن هذه المشكلات توجِّه أساساً قوة ودينامية المستقبل. وبوجه أخص. اذا كانت بعض القرارات التي توجّه المستقبل تفرض نفسها باسم الترابط المنطقي والعقل «التجريبي». فهناك قرارات أخرى تستلزم تحديد الأهداف. وبالتالي فلسفة معينة أو «أيديولوجية» معينة. وفي عالم تعدُّدي. يقود هذا التحديد. بالضرورة. إلى المواجهات المذكورة أعلاه. وسواء كانت روحانية أم مادية. مسيحية أم ماركسية. فان الايديولوجيات لا تقبل بأن تحل محلّها المستقبلية. انما تريدها ان تكون مرشدة لها. ان مثل هذه المطالب هي بالتأكيد مطالب مشروعة. شرط ألاّ تقدّم التوجيهات المعطاة وكأنها مفروضة باسم العلم. فالايديولوجية تلعب دور «نظام المراجع» في المستقبلية. غير ان تبنّيها يصدر عن اختيار حر. يضاف الى ذلك. ان المستقبلية تستطيع ان تسهم في نقض الأولويات. والآراء المفرطة التبسيط والحتميات المفرطة الدقة ومطابقات بعض فلسفات وتيولوجيّات التاريخ. انها تساعد هذه الأخيرة في تبرير ذاتها وفي وضع تحديد أفضل لأهدافها وطرائقها. وذلك عن طريق تبرير واكمال التكذيبات التي غالباً ما تكون الوقائع قد حملت على التنبؤ بها. وأيضاً بصورة ايجابية وبنّاءة. تقدِّم المستقبلية للتأمل الفلسفي واللاهوتي مادة تفكير وافرة. داعيةً إياه إلى عدم الانغلاق في تصورات مجردة للغاية ولا زمنية. خاصة فيما يتعلق بالقيم والمعايير الاخلاقية. وبصورة أعم. بوضع الانسان.

### تنظيم الدراسات المستقبلية

في غضون السنوات الأخيرة. تكاثرت المؤسسات التي حدّدت لنفسها. كهدف مباشر. المستقبلية في مظاهرها الأوسع والأعم. ومن لائحة طويلة جداً. نكتفي بذكر المؤسسات التالية:

**في الولايات المتحدة.** «لجنة العام ٢٠٠٠» بادارة د. بيل ( **D.Bell** ): «مركز الأبحاث حول المستقبل» التابع لشركة راند ( **Rand Corporation** ) والمنشأ عام ١٩٤٨: «معهد هدسون» ( **Hudson Institute** ) الذي يديره هرمان كاهن ( **Hermann Kahn** ).

**في المانيا.** «مؤسسة مشكلات المستقبل» التي يديرها يونغ ( **R.Jungk** ).

**في بريطانيا.** «**"Mankind 2000"**». وهو فريق دولي انشئ عام ١٩٦٧.

**في فرنسا.** الجمعية الدولية ( **"Futuribles"** ). التي يُعتبر برتراند دي جوفنيل أهم محرّكيها.

إلى جانب هذه المؤسسات ذات النزعة العالمية، نجد فِرَقاً متزايدة تكرّس نفسها فقط لعلم المستقبل. سواء في منظات دولية (في الأمم المتحدة وداخل مؤسساتها المتخصصة. وفي منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية) أم في وسط إدارات كبرى (خصوصاً إدارات أجهزة التخطيط وتلك التي تهتم باستغلال الأراضي أو بالمسائل العسكرية) أم في مشاريع كبيرة.

ان كثرة هذه المؤسسات تطرح مشكلات التنسيق التي لم تجد بعد الحلّ الملائم لها. بالاضافة إلى ذلك. فان بعض هذه المؤسسات. خصوصاً بين تلك التي تعمل لأوسع الأهداف أو تلك التي ترتبط بالسلطات الحكومية. تتجه أحياناً إلى انتحال سلطة تحديد المستقبل. الأمر الذي يثير القلق. ودون انكار فائدة المؤسسات المتخصصة في المستقبلية. يقتضي التشديد على ضرورة فتح أبواب المستقبليّة أمام أكبر عدد ممكن. فكل البشر يتحمّلون مسؤولية المستقبل. وينبغي ان تكون لكل مواطن كلمته المسموعة في اعداد القرارات التي تحدّد وجهة هذا المستقبل.

**الموسوعة الفرنسية العالمية**

*elles?*, Paris, P.U.F., 1970.

SAUVY, Alfred, *conjoncture et prévision économiques*, Paris, P.U.F., coll. Que sais-je? 1977.

SEABORG, Glenn T., and Corliss, *Man and Atom*, New York E.P. Dutton, 1971.

SEFZ, Lucien, *L'administration prospective*, Paris, Armand Colin, (coll. W. série sciences administratives) 1970.

SHELDON, E.B. and MOORE, W.E. *Indicators of Social Change: Concepts and Measurements*, New York, Russel Sage Foundation, 1968.

TEIHARLD DE CHARDIN, Pierre, *L'avenir de l'homme*, Paris, Ed. du Seuil, 1960.

THOMSON, Sir George, *The Forseeable Future*, rev. ed., Cambridge, England 1960.

TINBERGEN, Jan, or Coordinato, RIO *Reshaping the International Order*, A report to the Club of Rome, New York, Dutton, 1976.

TIANO, André, *La méthode de la prospective*, Paris, Dunod, (coll. Etudes économiques No.1) 1974.

TOFFLER, Alvin, *Future Shock*, New York, Random House, 1970.

TOFFLER, Alvin, *La société invisible*, Paris, Ed. du seuil, Regards 1974-1976, 1977.

WATT, Kenneth E.F., *The Titanic Effect: Planning for the Unthinkable*, New York, Dutton E.P., 1974.

٣ — مقالات نشرت
في مجلات مختلفة :

BAREL, Yves, *"Prospective sociale: une proposition de méthode"*, *in Analyse et prévision:* No.2, XV, 134-154, 1973.

BELL, O., *"Douze modes de prévision en sciences sociales. Enumération préliminaire"*. Bull. Sédeis No.863, 1963.

BUREAU D'INFORMATION ET DE PRÉVISION ÉCONOMIQUE *"Prospective et voies de recherche en matière de prévision technologique"*, *in Le progrès scientifique:* No.191, 43-61, 1977.

CAZES, Bernard *"Des indicateurs sociaux, pourquoi faire?"*, *in Hommes et commerce:* No.130, 20-25, 1973.

DAEDALUS: Journal of the American Academy of Arts and Science *"Towards the Year 2000: Work in Progress"*, Boston, 1967.

DECOUFLE, André-Clément *"Du bon usage des techniques de prévision" in Analyse et prévision:* XV, No.2, 127-142, 1975.

DECOUFLE, André-Clément *"Figures multinationales et prospective du système international"*. *Analyse et prévision:* XVI, No.5, 1269-1330, 1972.

FUKS, F. *"Vers une prospective d'inspiration socialiste" in Socialisme*, No.19 (112), 341-347, août, 1972.

GAURON, André *"La prospective sociale peut-elle être une science"? in L'homme et la société:* No.20, 139-156, 1971.

GOLDTHORPE, J.H. *"Théories of Industrial Society: Reflections on the Recrudescence of Historicism and the Future of Futurology"*. Archives européennes de sociologie: XII, 263-288, 1971.

HENRY, Louis *"Passé, présent et avenir en démographie"*, *in Population:* No.3, 383-395, 1972.

DE JOUVENEL, Bertrand *"Utopia for Practical Purpose"*. *Dardalus:* Spring, 233-250, 1965.

LAND, K.C. *"Social Indicators"*. In Robert B. SMITH *Social Science Methods"*. New York, Free Press, 1971.

MEYNAUD, Jean *"Les spéculations sur l'avenir, essai bibliographique"*. Etudes de sciences politiques: No.12, 1965, Montréal, chez l'auteur".

PIEL, Jean *"Prospective et pensée anticipatrice"*, *in Critique:* 1070-1082, 1960.

SAINT-PAUL, Raymond, *"La prévision technologique: méthodes et application. Etude bibliographique"*. Le progrès scientifique: No.156-157 119, 1972.

SHELDON, E.B. and FREEMAN, H.E. *"Notes on Social Indicators: Promises and Potentials"*, in Policy Sciences: No.1, 97-111, 1970.

FUTURIBLES, No. h.s., 1977. *"Théories et méthodes de la prospective"*.

*de prospective*, Paris, P.U.F., 1978.
DELORS, Jacques et BAUDOT, Jacques, *Des Indicateurs Sociaux*, Paris, Sédies, coll. Futuribles 15, 1971.
DE JOUVENEL, Bertrand, *La civilisation de puissance*, Paris, Fayard, 1976.
DRUCKER, P.I., *The Age of Discontinuity: Guide Lines to Our Changing Society*, New York, Harper and Row, 1968.
EHRLICH, Paul, R. *The Population Bomb*, New York, Ballantine Books, 1968.
EHRLICH, Paul, R. *How to be a Survivor*, New York, Ballantine Books, 1971.
ELLUL, Jacques, *La technique ou l'enjeu du siècle*, Paris, Armand Colin, 1954.
ESFENDIARY, F.M. *Up-wingers: A Futurist Manifesto*, New York, John Day, 1973.
FALK, Richard, *A Study of Future Worlds*, New York, Free Press, 1975.
FERKISS, Victor, *The Future of Technological Civilization*, New York, George Braziller, 1971.
FLECHTHEIM, Ossip K. *History and Futurology*, Germany, Meisenheim am Glan Verlag Anton Hain, 1966.
FOREIGN POLICY ASSOCIATION, *Towards the Year 2018*, New York, Cowles Education Corporation, 1968.
FOURASTIE, Jean, *Prévision, Futurologie. Prospective*, Paris, I.E.P. Les cours de droit, 1973-1974.
FOURASTIE, Jean, *Essai de morale prospective*, Paris, Gauthier, 1967.
GABOR, Dennis, *Scientific Technological and Sccial Innovation*, Oxford, University Press, 1970.
GABOR, Dennis, *Inventing the Future*, New York, Knopf, 1964.
GERARDIN, Lucien, *Les futurs possibles*, Paris, Hachette, 1971.
GODET, Michel, *Crise de la prévision, essai de la prospective: exemples et méthodes*, Paris, P.U.F., (coll. sup. l'Economiste) 1977.
GROUPE PROSPECTIVE DE L'ENERGIE, MAISON DES SCIENCES DE L'HOMME, PARIS, *Prospective énergétique pour le Tiers-Monde: 2000-2025*, Maison des sciences de l'homme, 1975.
HARMAN, Willis, W. *An Incomplete Guide to the Future*, San Francisco, 1976.
HEILBRONER, Robert, *An Inquiry into the Human Prospect*, San Francisco, 1976.
HELMER, Olaf, *Social Technology*, New York, Basic Books, 1966.
HETMAN, François, *Le language de la prévision, vocabulaire français-anglais, allemand*, Paris, Sédeis, coll. Futuribles No.13, 1969.
HETMAN, François, *la maîtrise du futur*, Ed. du seuil, Paris, 1969.
JANTSCH, Erich, *Technological Planning and Social Futures*, London, Cassel, 1972.
JANTSCH, Erich, *La prévision technologique*, O.C.D.E., 1967.
JUNGK, R. *The Everyman Project: A World Report on the Resources for a Human Society*, New York, Liveright, 1977.
JUNGK, R. and GALTUNG, Johan, ed. *Mankind 2000*, London, Allen and Unwin, 1969.
KAHN, H. and WIENER, Antony, *The Year 2000: A Frame Work for Speculation on the Next Thirty-Three Years*.
LAVALLE, Léon, *Pour une conception marxiste de la prospective*, Paris, Ed. Sociales, coll. problèmes, 1970.
LEONTIEF, W. CARTIER, A.P. and PETRI, P. *1999, L'expertise de Wassily Leontief.* Une étude de L'ONU sur l'économie mondiale.
MASSÈ, PIERRE, *Cours de prospective économique*, Paris, I.E.P. Les cours de droit, 1965-1966.
MASSÈ. Pierre, *Le plan ou L'anti-hasard*, Paris, Gallimard, 1965.
MAXMEN, J.S. *The Post Physician Era: Medicine in the Twenty-First century*, New York, John Willey, 1976.
MEAD, Margaret, *Culture and Commitment. A Study of the Generation Gap*, New York, Doubleday, 1970.
MEADOWS, Donnella H. et al. *The Limites to Growth*, New York, Universe Books, 1972.
MC-HALE, John, *The Future of the Future*, New York, George Braziller, 1969.
MESAROVIC, M. and PESTEL, Edward, *Mankind at the Turning Point: The Second Report to the Club of Rome*, New York, Dutton, P., 1974.
MURRAY, Bruce E. *Navigating the Future*, New York, Harper and Row, 1975.
O'NEILL, Gerard K. *The High Frontier: Human Colonies in Space*. New York, Morrow, 1977.
PLATT, John, *The Step to Man*, New York, John Wiley, 1966.
PLANTEY, Alain, *Prospective de l'état*, Paris, C.N.R.S., 1975.
POLAK, Fred L. *The Image of the Future: Enlightening the Past, Orienting the present, Forecasting the Future*. 2 Vols. New York, Oceana Publications, 1961.
PREVOST, René, *La prospective économique*, Paris, Armand Colin, 1963.
ROUBAULT, Marcel, *Peut-on prévoir les catastrophes natur-*

# بيبلوغرافيا بأهم الكتب والدراسات المنشورة حول المستقبلية


١ – مراجع مرشدة للكتب والدراسات :

FOWLES, Jib, ed. *Handbook of Futures Research*, Westport, Conn, Greenwood Press, 1978.

IRADES, *Social and Human Forecasting*: Documentation 1975. Rome, Instituto Ricerche, Alicote Documentazioni, 1975.

MARIEN, Micheal, *Societal Directions and Alternatives: A Critical Guide to the Literature*, New York, 1976.

WORLD FUTURE SOCIETY, *The Future: A Guide to Information Sources*, Washington, D.C., 1977.

٢ – كتب في نواح مختلفة من الموضوع :

ANTONY, Henri, *Economie et prospective*, Montaigne, (Hist. du travail et de la vie économique) Paris, Aubier, 1965.

ARON, Raymond, *Les Désillusions du progrès*, Paris, Calman — Lévy, 1969.

AYRES, Robert, *Technological Forecasting and Long Range Planning*, New York, Mac-Graw Hill, 1969.

BAADE, Fritz, *The Race to the Year 2000*, translated by Ernst Pawel, New York, Doubleday, Garden City, 1962.

BAIER, K. and Rescher, N. *Values and the Future*, New York, Free Press, 1969.

BARE, Yves, *Prospective et analyse de système*, La documentation française, (Coll. Travaux et recherches de prospective) Paris, 1971.

BAUER, Raymond, ed. *Social Indicators* (Massachusetts Institute of Technology) Cambridge, 1966.

BECKWITH, Burnham, *The Next 500 Years: Scientific Predictions of Major Social Trends*, New York, Exposition Press, 1967.

BELL, Daniel, *The Coming of Post-Industrial Society: A Venture in Social Forecasting*, New York, Basic Books, 1973.

BELL, Daniel, *Toward the Year 2000: Work in Progress*, Boston, Hougthon Mifflin, 1968.

BELL, Wendell and MAU, eds., J.A. *The Sociology of the Future*, New York, Russel Sage Foundation, 1971.

BERRY, Adrian, *The Next Ten Thousand Years- A Vision of Man's Future in the Universe*, New York, E.P. Dutton, 1974.

BIJON, Claude, *Pratiques des stratégies de l'entreprise. Expériences de prospective appliquée*, Hommes et techniques, Suresnes, 1974.

BOORSTIN, Daniel, *The Republic of Technology: Reflexions on our Future community*, New York, Harper and Row, 1975.

BOULDING, Kenneth E., *The Meaning of the Twentieth Century: The Great Transition*, New York, Harper and Row, 1964.

BRIGHT, James R., *A Brief Introduction to Technology Forecasting Concepts and Exercises*, Texas, Austin, The Pemaquid Press, 1972.

BRONWELL, Arthur B., ed. *Science and Technology in the World of the Future*, New York, John Wiley.

BROWN, Harrison, BONNER J., and WIER John, *The Next Hundred Years*, New York, Viking Press, 1957.

BROWN, Harrison et al. *The Next Ninety Years*, California, Pasadena, California Institute of Technology, 1967.

BROWN, Lester, *World Without Borders*, Vintage Books, 1973.

CALDER, Nigel, *The World in 1984*, Baltimore, Penguin, 1965.

CHASE, Stuart, *The Most Probable World*, New York, Harper and Row, 1968.

CLARKE, Arthur C. *Profiles of the Future*, New York, Harper and Row, 1973.

DALLE, François et BOUNINE-CABALE, Jean, *L'entreprise du futur*, Paris, Calmen-Lévy, 1971.

DARRAS, *Le Partage des bénéfices*, Paris, Ed. de Minuit, 1966.

DARCET, Jean, *Etapes de la prospective*, Paris, P.U.F., 1967.

DECOUFLÈ, André-Clèment, *La prospective*, Paris; P.U.F., coll Que sais-je?, 1972.

DECOUFLÈ, André-Clèment, *Sociologie de la prévision: L'exemple de la prospective sociale en France*, Paris, P.U.F.

DECOUFLÈ, André-Clèment, *Traité élémentaire de prévision et*

# أميركا والشرق الأوسط بعد المعاهدة

## رهان على الإسلام السلفي وتسليح مصر لمواجهة العرب

عصام نعمان

«من الطبيعي أن تكون الادارة الاميركية سعيدة بجولة الرئيس كارتر في الشرق الأوسط. فمنذ أسابيع معدودة كانت سياسته برمتها على شفير الكارثة»[1].

بهذه الكلمات لخص المعلق الأميركي المعروف جيمس رستون الأزمة التي كانت تعصف داخل البيت الأبيض. كان مجرد تحرك الرئيس الأميركي لكسر جمود المحادثات المصرية - الاسرائيلية نعمة بحد ذاته. كان لا بد من فعل شيء قبل فوات الأوان. فعيون المستشارين ترقب بمرارة هبوط رصيد كارتر بين الناخبين. ألم يسجل آخر استقصاء للرأي العام تدني شعبيته الى ٢٧ بالمئة من مجموع الذين جرى استفتاؤهم.

وفي الواقع كان كارتر يتوق الى القيام بمداخلة شخصية. ولعله اقتنع أخيراً عندما دعاه مستشاره للامن القومي، زبيغنيو بريجنسكي، الى اعتماد «سياسة الدراما والمجابهة». اذا كان مقدراً للرئيس الأميركي أن يفشل - قال بريجنسكي - فليكن فشله «دراماتيكياً» وعلى مشهد من الرأي العام العالمي لكي يفهم كل الناس ماذا حصل ومن هو المسؤول[2].

وعندما قرر كارتر أن يجرب حظه للمرة الأخيرة كان الجو قاتماً فعلاً ومبعث قلق عظيم للادارة الاميركية. فبسقوط الشاه سقط نظام حليف ذو دور بالغ الأهمية في شبكة التحالفات الغربية المضادة للاتحاد السوفياتي، ما لبث أن ترك آثاره على الجارة باكستان التي خرجت من حلف «السنتو» والجارة الأخرى تركيا التي أخذت، آنذاك، تتأهب لعمل مشابه[3]. وبثورة ايران فقد الغرب كذلك ضابط الاعتدال والتوازن في مساومات تحديد اسعار النفط داخل منظمة «اوبك». واذ خسرت اسرائيل امدادات النفط الايراني كسبت منظمة التحرير الفلسطينية نصيراً قوياً بل دولة تصنف نفسها بانها دولة مواجهة لاسرائيل.

والى ذلك كله. وبالاضافة الى خسارة عقود وعطاءات بمليارات الدولارات. كانت اميركا تواجه. وعلى نحو بالغ الحدّة والمرارة. خيبة أمل عميقة من حلفائها المحافظين في المنطقة: لقد بدت أكبر دولة في العالم عاجزة عن حماية أصدقائها.

**النتائج السياسية والاستراتيجية**

ليس في نص المعاهدة افتراق اساسي عن نص اتفاقية «كامب دايفيد»[4]. غير أن السادات تمكن من تفادي النص الأصلي للمادة السادسة اذ جاء النص الجديد يساوي بين التزامات مصر لاسرائيل والتزاماتها تجاه الدول العربية. في حين كان النص الأصلي يعطي أولوية لاسرائيل على التزامات مصر السابقة. واذا كان السادات قد أخفق في تقييد اسرائيل بجدول زمني للمفاوضات بشأن الضفة الغربية وغزة وبتاريخ محدد لبدء ممارسة «الحكم الذاتي». إلاّ أنه نجح في تفادي تقييد مصر بتوريد نفط سيناء الى اسرائيل مع تعهد ببيعه منها بالسعر التجاري الرائج.

على الصعيد السياسي يكون السادات. بموافقته على المعاهدة. قد اختار نهائياً صف أميركا واسرائيل وكرس الانشقاق العربي. وهو انشقاق يضعف القضية العربية. والقضية الفلسطينية بصورة خاصة في المحافل الدولية وفي العالم الثالث. ثم انه يفسح في المجال أمام الولايات المتحدة لممارسة دور أكثر فعالية في المنطقة من خلال أكبر دولة عربية باتت حليفة سافرة لها.

أما على الصعيد السياسي المصري فقد انطوت المعاهدة على تقييد مذل للسيادة من حيث:

● اخراج مصر نهائياً من حلبة الصراع العربي - الصهيوني بجعلها تتعهد بعدم الدخول في أي التزام يتعارض مع هذه المعاهدة (الفقرة ٤ من المادة السادسة).

● نزع السلاح من قسم كبير من سيناء دون نزع مماثل ومساوٍ في اسرائيل (الفقرة ١ من المادة الرابعة).

● تعطيل قدرة مصر على سحب القوات الدولية من سيناء وشرم الشيخ إلاّ بموافقة مجلس الأمن بما في ذلك الأعضاء الخمسة الدائمين فيه (الفقرة ٢ من المادة الرابعة).

● فرض الاعتراف المصري الكامل باسرائيل وتبادل العلاقات الديبلوماسية والاقتصادية والثقافية معها وانهاء المقاطعة الاقتصادية والحواجز ضد حرية انتقال البضائع والسلع (الفقرة ٣ من المادة الثالثة).

● ربط الانسحاب الاسرائيلي من سيناء باقامة علاقات طبيعية بين مصر واسرائيل بحيث تعترف مصر باسرائيل بعد توقيع المعاهدة بعشرة أشهر ولا تنسحب قوات اسرائيل من الشطر الشرقي لسيناء إلاّ في نهاية السنة الثالثة من تاريخ التوقيع (المادة الأولى والملاحق).

● تكريس حق اسرائيل في المرور في قناة السويس وممرات تيران رغم استمرار حالة العداء. وبالتالي الحرب. بين اسرائيل وسائر الدول المحيطة بها (الفقرة ١ من المادة الخامسة).

● اسهام مصر بصورة غير مباشرة في دعم موقف اسرائيل الذي عبر عنه بيغن خلال مناقشة المعاهدة في «الكنيست»: «ليسمعني الدكتور خليل جيداً. لن تخرج اسرائيل من القدس ولن تعود الى خطوط ١٩٦٧»[5].

وعلى الصعيد الاستراتيجي تبدو الصورة قاتمة **إن لم تكن أشدّ قتامة. ذلك أن إخراج مصر**

من دائرة الصراع يفضي بالضرورة الى المخاطر الآتية :

● تمكين اسرائيل ، بعد خروج مصر بكهلها المادي والمعنوي وثقلها العسكري ، من الانفراد بالاردن وسورية ولبنان في الجبهتين الشرقية والشمالية .

● تقريب القوة النارية الاسرائيلية من حدود الاردن وسورية بانشاء مطارات في النقب بديلة من مطارات اسرائيل في سيناء .

● ضمان أميركا لحاجة اسرائيل من النفط ، وهي مادة استراتيجية شديدة الأهمية في السلم وفي الحرب .

● حصول اسرائيل على مزيد من الاسلحة الأميركية الثقيلة لاشعارها «بالطمأنينة» ، وعدم معارضة مصر هذا التدبير .

● اطلاق يد اسرائيل في الضغط على الاردن وسورية والفلسطينيين ولبنان وتحريك النعرات الطائفية في محاولة مكشوفة لبلقنة دول الهلال الخصيب وجعل حدود الدول تتطابق (كذا) ، كما يقولون ، مع حدود الطوائف .

● توجيه مصر الى لعب دور الشرطي في المنطقة ولا سيّما في الخليج وفي افريقيا .

## اتجاهات السياسة الأميركية

يمكن القول أن للتأخير في طبخ المعاهدة المصرية – الاسرائيلية عدة أسباب ليس أقلها موقف السعودية خاصة ودول الخليج عامة من هذه الوثيقة – الحدث . وازاء رفض الاسرة السعودية الحاكمة الوقوف موقف المؤيد العلني للمعاهدة ، فقد استقر رأي أهل البيت الأبيض ، كما يقول جوزف كرافت في «الهيرالد تريبيون» ، على الفصل بين موضوع «كامب دايفيد» والموقف السعودي منه . يقول كرافت : «لماذا لا تكون علاقتنا بالسعودية مقسومة الى قسمين ، قسم نختلف معها فيه وهو ما يتعلق بأزمة الشرق الأوسط و«كامب دايفيد» وقسم نتفق عليه وهو ما يتعلق بقضايا النفط والاسعار ؟»[٦] .

ولئن جاء تصريح الأمير فهد في مجلة «نيوزويك»[٧] مطمئناً للاميركيين فان البيت الأبيض كان قد قرر ، قبل ذلك ، اعطاء البيت الملكي السعودي هامشاً من حرية الحركة وعدم احراجه أمام الرأي العام العربي بالموافقة على نص معاهدة لا تشير الى مصير القدس ولا تكفل حرية تقرير المصير لشعب فلسطين .

ومن خلال تصريحات كارتر وكروفورد وتشورتش وبريجنسكي يمكن استخلاص خمسة اتجاهات رئيسية للسياسة الخارجية الأميركية في الشرق الأوسط .

الاتجاه الأول يتبدى في «التأكيد على التزام أميركا المستمر في حث اسرائيل على اعطاء الضفة الغربية حكماً ذاتياً حقيقياً من خلال الجولة الثانية من المحادثات التي تنص عليها اتفاقات «كامب دايفيد»[٨] . هذا على الأقل ما تتظاهر أميركا بأنها مهتمة به . وفي هذا السياق تحرص الولايات المتحدة على أن تؤكد للدول العربية ، المحافظة منها خاصة ، أن المفاوضات بشأن الضفة الغربية **ستكون مفاوضات أميركية – إسرائيلية أكثر منها عربية – اسرائيلية**[٩] .

الاتجاه الثاني يؤكد على المعاهدة المصرية – الاسرائيلية كجزء من التزام أميركي جديد بدور عسكري أكثر فعالية في الخليج والشرق الأوسط عامة[١٠] . في هذا الاطار اتخذت واشنطن قرارات سريعة ، كارسال اسراب قاذفات الـ «أف – ١٦» الى السعودية ، وتوريد السلاح

الثقيل الى اليمن الشمالي . وتحريك حاملة الطائرات كونستلليشن الى بحر العرب . ولكي لا تترك الادارة الاميركية مجالاً للشك في أهمية مصالحها النفطية في الخليج قال وليم كروفورد . مساعد وزير الخارجية الأميركي . أمام لجنة الشرق الأوسط في مجلس النواب . ان حكومته مستعدة لشن الحرب . اذا اقتضى الأمر . من أجل حماية المملكة العربية السعودية[11] .

الاتجاه الثالث ينطق باسمه السناتور تشورتش . الرئيس الجديد للجنة العلاقات الخارجية في مجلس الشيوخ الأميركي ، وهو اتجاه شديد الموالاة لاسرائيل من حيث دعوته الى أن تكون علاقة أميركا بالسعودية ذات اتجاهين وليس في اتجاه واحد كما هو الحال الآن . ويعني تشورتش بذلك أن تتجاوب السعودية مع أميركا بشأن المعاهدة مثلما تتجاوب هذه مع السعودية بشأن الدعم العسكري .

الاتجاه الرابع يتحدث عنه كثير من علماء السياسة وقليل من السياسيين . انه الاتجاه المراهن على الاسلام السلفي الآخذ في الصعود والقادر على امتصاص النزعات القومية المتطرفة وتعطيلها في أجواء التعصب الديني . فؤاد عجمي . استاذ علم السياسة في جامعة برنستون الاميركية . كتب بحثاً في مجلة «فورن افيرز» المعروفة بعنوان «نهاية القومية العربية»[12] . وهو يزعم بالاستناد الى استقصاء اجراه استاذ في علم الاجتماع (توفيق فرح) مقيم في الكويت . ان الاتجاه السائد اليوم بين الجامعيين العرب في شتى أقطارهم هو الاتجاه الديني والشعور الاقليمي[13] . وظهر شيء مشابه لكتابات فؤاد عجمي في صحيفة «هيرالد تريبيون» حيث يزعم كاتب المقال . يوسف ابراهيم ، مستنداً الى اراء بعض قادة الثورة الايرانية . «ان الوقت أصبح ملائماً لكي يحل الاسلام مكان المفهوم القومي العربي» . كما يشير الى «أن مصر هي أكثر الدول العربية عرضة الى انتفاضة اسلامية شبيهة بتلك التي اطاحت بالشاه»[14] . والقوة المرشحة للقيام بهذه الانتفاضة في مصر هي جماعة «الاخوان المسلمين» وهي منظمة سلفية محافظة لا تنطوي على أي مضمون تقدمي كبعض اجنحة الثورة الايرانية . وحتى الثورة الايرانية مهددة هي الاخرى بالانقياد الى بعض آيات الله ممن لا يرون في الاسلام سوى جانبه الطقسي («الشادور» أو الحجاب . وتحريم الخمرة ولحم الخنزير الخ..) متجاهلين جانبه التقدمي الحي . وتسعى بعض الأوساط الأميركية الى تأجيج الصراع الداخلي في ايران عن طريق استقدام بعض العاملات في حقل تحرير المرأة . مثل كيث ميليت . من أجل دعم خصوم الحجاب بين النسوة المتظاهرات وذلك بقصد استفزاز المحافظين وجرهم الى مواقف متشنجة من اليسار ومن التقدم بصورة عامة .

الاتجاه الخامس يدعو الى تسليح اسرائيل لتكون أقوى من مصر . وتسليح مصر لكي تكون أقوى من العرب الراديكاليين . ويراهن أصحاب هذا الاتجاه على أن تلعب مصر دور شرطي المنطقة ولا سيما في مواجهة الجماهيرية الليبية واثيوبيا . ولعل الفريق كمال حسن علي كان يخاطب هذا الاتجاه بالذات --ومن أركانه وزير الدفاع الأميركي هاوولد براون-- عندما قال لمجموعة من الصحافيين في واشنطن : «بالطبع . المسألة لم تعد مسألة توازن عسكري بين مصر واسرائيل . ان ذلك تخطاه الزمن . ان همي هو المناطق المحاذية لجنوب السودان (اثيوبيا) وغرب مصر وغرب السودان (ليبيا واوغندا)»[15] . وكان براون قد أكد له ان «حكومة الولايات المتحدة مستعدة لبدء علاقة تسلح جديدة بين البلدين» . بحيث تصبح مصدّر السلاح الأول لمصر في اطار تحالفات عسكرية جديدة في المنطقة تعززها المعاهدة العربية-الاسرائيلية[16] .

وغني عن البيان أن هذه الاتجاهات الخمسة متكاملة وليست متناقضة، اذ يمكن السير بها والتنسيق فيما بينها دفعة واحدة. وهذه الاتجاهات بمجموعها تشكل. على المدى الطويل. الهجوم الأميركي المضاد والمتفاقم ضد الحركة الوطنية العربية.

## الرد العربي

صياغة الرد العربي على المعاهدة المصرية - الاسرائيلية مسألة طويلة ومعقدة. طويلة لأن الأطراف العربية المعنية عديدة ومتنوعة الآراء والمواقف. معقدة لأن بعض الأنظمة المحافظة متعاطف ضمناً مع السادات وهمه تخفيف العقوبات المنوي توقيعها عليه. ولئن كانت السعودية تقف في طرف الموقف العربي داعية الى «التروي والحكمة»، في حين يقف السوريون والعراقيون والليبيون واليمنيون الجنوبيون والفلسطينيون في الطرف الآخر داعين الى التشدد في معاقبة السادات وفي مجابهة الهجمة الأميركية على المنطقة، فان المعدل الوسطي للموقف العربي يتمحور حول مقررات قمة بغداد (تشرين الثاني - نوفمبر ١٩٧٨) كحد أدنى لرد عربي شمولي. ومقررات قمة بغداد تتلخص في نقل مقر الجامعة العربية من القاهرة، وقطع العلاقات السياسية مع نظام السادات، ومقاطعة المؤسسات والأفراد المصريين الذين يتعاملون مع العدو الصهيوني.

غير أن هذه القرارات، على أهميتها، تمت في سياق نفسي وسياسي مختلف عن السياق الراهن والمعطيات المستجدة. ثورة ايران لم تكن، آنذاك، قد انتصرت وبدلت من موازين القوى في المنطقة. وميثاق العمل القومي بين العراق وسورية كان، آنذاك، أملاً ولم يكن قد تطور الى مسعى جدي لتحقيق دولة اتحادية بين القطرين. والمد الشعبي الناجم عن هذين الحدثين - الايراني والعربي - لم يكن قد تعاظم وأخذ مداه مثلما هو حاصل اليوم.

في ضوء المعطيات السياسية والشعبية الجديدة بات من الضروري صياغة رد عربي متقدم[١٧] على الحلف المصري - الاسرائيلي - الاميركي يتمحور حول النقاط الآتية:

- تسريع عملية توحيد سورية والعراق وجعل الدولة الاتحادية العتيدة نواة ونموذجاً لوحدة قومية اشمل تقوم على الديمقراطية. والعدل الاجتماعي. والمشاركة الشعبية في عملية التنمية. والنهوض القومي والحضاري في اطار مواجهة شاملة للصهيونية والامبريالية.

- عقد قمة عربية جديدة تتولى وضع الاسس العملية لتنفيذ قرارات قمة بغداد وتطويرها باتجاه قطع النفط عن مصر وعن سائر الدول التي تحاول تعويض مصر واسرائيل عن نفط ايران المقطوع عنهما. وتشديد المقاطعة الاقتصادية لاسرائيل بادخال المقاومة الفلسطينية والمنظمات الشعبية العربية طرفاً فيها.

- تحديد انتاج النفط وبرمجة تصديره على نحو يطيل من أمد استغلال هذه المادة الاستراتيجية من جهة ويتيح توريدها بانتظام الى الدول الصديقة ويقلص من امكانية وصولها الى الدول المؤيدة لاسرائيل من جهة أخرى.

- انشاء جبهة قومية شعبية وصندوق نضال قومي من أجل تخطيط وتنظيم ودعم برنامج طويل النفس للنضال الشعبي على جميع المستويات ضد الكيان الصهيوني والمصالح الامبريالية.

١٩٧٩/٣/٢١

## الهوامش

(١) راجع تعليق جيمس رستون في «**هيرالد تريبيون**» بتاريخ ١٧ ١٨/٣/١٩٧٩. صفحة ٤.

(٢) المصدر نفسه.

(٣) تركت تركيا **الحلف** فيا بعد ولم تبق فيه سوى بريطانيا.

(٤) نشر نص المعاهدة مع ملاحقها في الصحف العربية الصادرة يوم الاثنين في ١٩/٣/١٩٧٩. راجع «**السفير**» في التاريخ نفسه صفحة ٨.

(٥) راجع «**السفير**» بتاريخ ٢١/٣/١٩٧٩. صفحة ١.

(٦) راجع مناقشة هذه الموضوعة في مجلة «**الحوادث**». تاريخ ١٦/٣/١٩٧٩. صفحة ٢٦-٢٧.

(٧) قال الأمير فهد رداً على سؤال بان ليس في نية حكومته مقاطعة مصر اقتصادياً ووقف المساعدات عنها. راجع «**هيرالد تريبيون**». تاريخ ١٩/٣/١٩٧٩. صفحة ١-٢.

(٨) مقالة بقلم «جيم هوغلاند» في «هيرالد تريبيون» بتاريخ ١٦/٣/١٩٧٩. صفحة ٧.

(٩) المصدر نفسه.

(١٠) المصدر نفسه.

(١١) المصدر نفسه.

(١٢) فؤاد عجمي. مجلة «**فورن افيرز**» (الشؤون الخارجية) الاميركية. عدد الشتاء. ١٩٧٨-١٩٧٩. صفحة ٣٥٥-٣٧٣.

(١٣) المصدر نفسه.

(١٤) مقالة بقلم يوسف ابراهيم في «هيرالد تريبيون» بتاريخ ٢٦/٢/١٩٧٩. صفحة ٥.

(١٥) صحيفة «النهار» بتاريخ ٢٠/٣/١٩٧٩. صفحة ١ و ٦.

(١٦) المصدر نفسه.

(١٧) راجع مقالتنا «الرد العربي على التحديات الجديدة» في صحيفة «**اللواء**» اللبنانية بتاريخ ٢١/٣/١٩٧٩. صفحة ١.

# «هل كان عبد النّاصر ديكتاتورًا؟»

محور كتاب الدكتور عصمت سيف الدولة هو الديموقراطية في عهد الرئيس جمال عبد الناصر تمهيداً للاجابة على السؤال الاساسي الذي اختاره المؤلف عنواناً لكتابه: «هل كان عبد الناصر ديكتاتوراً؟».

ولكن الكتاب في مجموع صفحاته البالغة ثلاثمائة واثنتين وستين صفحة لا يلتزم إطار الموضوع التزاماً منهجياً دقيقاً، فكثيراً ما يستطرد صاحبه ويتطرق الى موضوعات لا تتصل اتصالاً مباشراً بالموضوع الرئيسي لكتابه مما أفقده الترابط المطلوب، وجعل صفحاته أميَل الى أن تكون جولة في مواضيع متقاربة من بعضها، ولكن غير متحدة، وسياحة فكرية على تخوم متجاورة، ولكن بلا اشباع ولا كفاية. وحتى هذه السياحة الفكرية كثيراً ما تكون حارّة وذاتية وحماسية، والفكر عموماً، ومن ضمنه الفكر القومي، لا يفسده شيء كما تفسده الذاتية والحماسة. ولكن اذا أُريد للكتاب أن يُصنَّفَ في باب «الدعوة» فقد أدّى قسطه لهذه الجهة، أما اذا أُريد به أن يرقى الى باب «الفكر القومي» فلهذا الأخير اصوله وتقاليده، وفي الكتاب معوقات شتّى تعوقه عن الوصول الى مثل هذه المرتبة.

الدعوة والدعاية حقيقتان ثابتتان في تاريخنا وتراثنا قديماً وحديثاً، وبخاصةٍ في سيرة الحركات السرية الساعية لهدم دولة وبناء دولة. وللدعوة والداعية في العمل القومي المعاصر شأن خطير، ولكن المؤلف، حتى في منطقة «الدعوة» بالذات ليس حاسماً الحسم الذي يُعرَف به الدعاة عادةً، فكثيراً ما يشعر القارئ بانه لم «يقطعها» مع هذه الجهة أو تلك، اذ كيف توصَّلَ على ضوء المبادئ والقيَم التي ينبض بها الكتاب، وكلها التزام بفكر عبد الناصر وخطه، الى مثل ما توصل اليه في مطلع الصفحة ٣٤٥ من الكتاب؟.

يعرض المؤلف للديمقراطية في عهد الرئيس عبد الناصر، ولمختلف المراحل النظرية والعلمية التي مرت بها. ومن الأهمية بمكان تتبّع هذه المراحل واحدة واحدة، والقاء نظرة جديدة عليها، فلا زال العرب اسرى قضاياها حتى الساعة. وعلى ضوء الكتاب يبدو أن ثورة ٢٣ تموز-يوليو لم يكن لديها في البدء نظرية (صفحة ١٠٣)، وكان لها اكثر من موقف من مشكلة الديموقراطية (صفحة ٩٧)، وكان الطابع العام للثورة هو طابع التجربة والخطأ (صفحة ١٠١)، ثم صاغ

(٥) «هل كان عبد الناصر ديكتاتوراً»؟ تأليف عصمت سيف الدولة، منشورات دار المسيرة، بيروت.

عبد الناصر نظرية الديمقراطية فيا بعد في الميثاق، وان قال عنها انها نظرية مؤقتة ولا يتصور انها صالحة لاكثر من ثماني سنوات، ولا ننسى ان معارك التحرر الوطني، وغيرها، قد فرضت حدوداً للحرية على ثورة ٢٣ يوليو وقائدها عبد الناصر (صفحة ٨٧)، ولكن تبقى فضيلة الكتاب الاساسية أنه جزء من شميم عرار تلك الأيام التاريخية حقاً، التي ذاق فيها العرب أمجد أيامهم وأكثرها حيوية وخصباً، والتي شعروا فيها شعوراً عميقاً بانهم يعودون الى ايوان التاريخ بعد غياب استمر قروناً.

ويبدأ المؤلف بالحديث عن أسباب قيام ثورة ٢٣ تموز-يوليو ١٩٥٢ ونعرض في ما يلي لافكار الكتاب الاساسية حول الموضوع الرئيسي:

لماذا قامت ثورة ١٩٥٢؟.

في اجتماع حاشد في ميدان التحرير، يوم ٢٦ تشرين الثاني-نوفمبر ١٩٥٣ أكد جمال عبد الناصر بقوة على ان الهدف الأول للثورة كان الديمقراطية:

«اني اعلنها صريحة. ان هذه الثورة كان هدفها الأول الديموقراطية لاننا نؤمن بارادة الشعب وقوته. ولكن لن تكون للشعب قوة ولن تكون له ارادة إلاّ اذا أحسّ بالديموقراطية. اننا، ايها المواطنون، لم نفكر لحظة واحدة في الديكتاتورية لاننا لم نؤمن بها أبداً لأنها تسلب الشعب ارادته وقوته ولم نتمكن من أن نفعل شيئاً إلاّ بقوة الشعب وارادته.

هذا هو هدف الثورة الأول. انها ثورة ديموقراطية تعمل لكم ومن أجلكم ليشعر كل انسان أنه مصري وانه مصر كلها. اننا ما قمنا بهذه الثورة التي تدعو الى الحرية لنتحكم فيكم أو لنستبد بكم. ولكننا لا نريد الديموقراطية الزائفة. نريد ديموقراطية تعمل لكم ومن أجلكم ليشعر كل انسان انه مصري ومتساوٍ والفرص متساوية أمامه في هذا الوطن».

وأنور السادات نفسه قد ردّد في أكثر من مناسبة قصة الخلاف الذي ثار في مجلس قيادة الثورة حول الموقف من نظام الحكم. وموجز ما قاله ان مجلس قيادة الثورة قد واجه منذ البداية اختيار الاختيار بين الديموقراطية والديكتاتورية نظاماً لحكم مصر. وقال ان الرئيس الراحل جمال عبد الناصر، وحده، هو الذي اختار الديموقراطية لحكم شعب مصر في حين أن باقي أعضاء مجلس الثورة، كلهم، ومن بينهم أنور السادات نفسه، قد اختاروا الديكتاتورية نظاماً يحكمون به شعب مصر. وأصرّوا، فاستقال جمال عبد الناصر. فتراجعوا، فتراجع عن استقالته.

خلاصة ما قاله عبد الناصر، وما قاله السادات معاً، أن ثورة ٢٣ تموز-يوليو سنة ١٩٥٢ كانت في وعي عبد الناصر ثورة من أجل الديموقراطية، وكان هو منسجماً مع الثورة التي قادها فكان ديموقراطياً.

ولكن تلك الأقوال تبدو على قدر كبير من التعميم كما يقول الدكتور عصمت سيف الدولة، فلا نفهم منها أين كان القصور في الديموقراطية الذي حرّك الثورة، وما هي الديموقراطية التي قامت الثورة من أجلها.

كان في مصر دستور ليبرالي هو دستور ١٩٢٣ يكاد يكون منسوخاً من أرقى دساتير أوروبا في ذلك الوقت وهو الدستور البلجيكي. وفي ظله كانت الاحزاب الليبرالية مباحة: الحزب الوطني، وحزب الوفد، وحزب الاحرار الدستوريين، وحزب الاتحاد، وحزب الشعب، وحزب مصر الفتاة، وحزب السعديين، وحزب الكتلة الوفدية، وحزب الفلاّح، وجبهة مصر، بالاضافة الى «جماعة الاخوان المسلمين». ولقد مورست في ظله قواعد الديموقراطية الليبرالية: ترشيحات وانتخابات ومجالس نواب ومجالس شيوخ وصحافة لكل حزب ولكل من يقدر.

كان النظام الذي يسود مصر قبل ١٩٥٢ نظاماً ليبرالياً سياسياً واقتصادياً. في هذا النظام كانت للمصريين حقوق سياسية وفيرة ولكنهم كانوا مجردين من المقدرة الفعلية على استعمالها بفعل النظام شبه الاقطاعي وشبه الرأسمالي الذي كان سائداً. ذلك لأن القانون الاساسي للنظام كله، سياسياً واقتصادياً، كان المنافسة الحرّة. وقانون المنافسة الحرّة يبيح لكل شخص أن يكسب معركة

الديموقراطية كما يشاء ولكن لا يكسبها فعلاً إلاّ القادرون اقتصادياً.

وبعد عشرين شهراً من قيام الثورة، أي في يوم ١٣ نيسان-ابريل ١٩٥٤ قال جمال عبد الناصر في خطاب القاه في قرية «الفاروقية»:

«ماذا يعنون بالحرية التي ينشدونها والبرلمان الذي يريدونه؟ انهم يعنون بذلك الاستغلال الى أبعد حدوده والاحتماء بالاستعمار من أجل مصالحهم في القرى وفي الأرض وفي البنوك وفي كل شيء بالرغم من أن الفلاحين يمثلون الأغلبية العظمى اذ يبلغ عددهم ١٨ مليون نسمة يعيشون وقد حرموهم الشعور بالحرية والعزّة والحرية الاجتماعية ولقمة العيش. ان الثورة قامت لتحرير الشعب من الاستعباد والاحتكار وقد حققنا الحرية للمواطنين جميعاً».

وفي رأي المؤلف ان جمال عبد الناصر ينتمي الى الخط الوطني الثوري في الحركة الوطنية المصرية، وانه كان القائد الرابع لهذا الخط بعد عرابي ومصطفى كامل ومحمد فريد (صفحة ٦٦).

يعيد المؤلف الى الأذهان ذلك اليوم المشهود من أيلول-سبتمبر ١٨٨١ عندما حاصرت القوات المسلحة بقيادة أحمد عرابي قصر عابدين لتعرض على الخديوي «طلبات عادلة تتعلق باصلاح البلاد وضمان مستقبلها». ان ذلك اليوم قريب الشبه بصورة القوات المسلحة المصرية وهي تحاصر قصر عابدين صباح يوم ٢٣ تموز-يوليو ١٩٥٢. هتف عرابي ابن الفلاّحين، وثورته كانت تدعى يومها ثورة العرب ضد سيطرة العناصر الشعوبية من أتراك وشركس: «لسنا عبيداً ولن نورث بعد اليوم»، كما هتف عبد الناصر من بعد: «ارفع رأسك يا أخي فقد مضى عهد الاستعباد»..

ويقول: هناك خطان في الحركة الوطنية المصرية، الخط الأول كان مشغولاً بالدرجة الأولى بالتعبئة الشعبية لمقاومة المحتلين، أمّا الخط الثاني فقد كان مشغولاً بالدرجة الأولى بالتربية الشعبية في ظل الاحتلال (صفحة ٦٢). عبد الناصر عنده ينتمي الى الخط الأول كما اسلفنا، وله على هذا الانتماء أدلة قاطعة منها أن عبد الناصر نفسه يفصح عن انتمائه هذا حين يقيّم الأحزاب خلال الحوار الذي دار يوم ١٩ آذار-مارس ١٩٦٣ بمناسبة مباحثات الوحدة الثلاثية بين مصر والعراق وسورية فيقول: «كل الأحزاب عندنا كانت أحزاباً رجعية وتعاونت مع الاستعمار ما عدا الحزب الوطني. الحزب الوطني كانت قواعده قليلة، أما بقية الاحزاب فكانت إمّا أحزاباً اقطاعية أو أحزاباً رجعية».

ثورة ٢٣ تموز-يوليو ١٩٥٢ وعبد الناصر، ينتميان الى الخط الوطني الثوري الذي يتميز أساساً عن الخط الوطني الاصلاحي بانه يعطي مشكلة التحرر أولوية على مشكلة الديمقراطية. وحين يتصدى لحل مشكلة الديموقراطية يعطي الأولوية لجانبها الشعبي.

فلو نسينا هذه المقولة البسيطة فلن نفهم شيئاً من الحديث عن عبد الناصر ومشكلة الديمقراطية في مصر، ذلك لأن مشكلة التحرر الوطني بالذات كانت ذات أثر بالغ على فهم عبد الناصر ومواقفه من مشكلة الديموقراطية في مصر، كما أن أولوية الجانب الشعبي كانت ذات أثر بالغ على فهم عبد الناصر ومواقفه من حلّ مشكلة الديموقراطية في مصر.

أصرّت ثورة ٢٣ تموز-يوليو على هدف التحرر الوطني منذ مولدها وفي كل مراحلها ولم تنخدع كغيرها حين غيّر الاستعمار شكله فتحوّل من الاحتلال العسكري الى التبعية. وتعرضت الثورة في سبيل التحرر الوطني لكل أنواع الاعتداء الخارجي والتآمر الداخلي. وخاضت معاركه على ساحته داخل مصر وخارجها. والتحمت باعدائها في كل أرض وبكل وسيلة وعلى المستويات كافة. وانتصرت مراراً وانهزمت مراراً. ولكنها لم تتخاذل. ولم تساوم ولم تستسلم أبداً حتى خسرت كل شيء تقريباً إلاّ ارادة التحرر كما حدث عام ١٩٦٧. وكان قائدها جمال عبد الناصر رمزاً مصرياً وعربياً ودولياً لابطال معارك التحرر الوطني الذين لا يستسلمون، ومن هنا بالدرجة الأولى استحق مكانته العالية بين أبطال التاريخ.

ولكن معارك التحرر الوطني فرضت حدوداً للحرية على الثورة وقائدها.

لقد واجه عبد الناصر مشكلة الديموقراطية في مصر داخل نطاق تلك الحدود، ولم يستطع ولم يرغب في أن يتخطاها بدون انكار لأثرها على المشكلة وامكانات حلها.

فما هي تلك الحدود؟

– أصر عبد الناصر على الوحدة الوطنية ولم يسمح بأي صراع اجتماعي حادّ أو سياسي عنيف او أية انقسامات في الجبهة الداخلية. وقد أثّر هذا في موقفه من الاحزاب، فلم يسمح بتعدّدها أبداً بالرغم من أنه كان يتوقع نشوء الاحزاب وتعدّدها في مصر ولا يعترض عليه.

– من هذه الحدود استمرار حالة الطوارئ بما تستدعيه من تركيز في السلطة ورقابة على الصحف ووسائل النشر وأجهزة الاتصال والاجتماع، وتحركات الوافدين والمقيمين، واستبدال المحاكم الطبيعية بالمحاكم الاستثنائية، وتجاوز اجراءات التحقيق العلني الى التحقيق السري والاعتقال والحبس المطلق. وكلها حدود ضيقة تحصر أو تحاصر النشاط الديموقراطي.

– ومنها صعود القوات المسلحة الى المركز الأول من مراكز القوى في الدولة على أساس انها المسؤولة الأولى عن سلامة الوطن، واكتسابها بحجة الحرب أو خطر الحرب أو الاستعداد للحرب سلطةً تعلو في كثير من المجالات على السلطة المدنية التي تصبح احدى وظائفها الاساسية تنفيذ متطلبات القوات المسلحة مادياً واقتصادياً وبشرياً وتأميناً وأمناً وتحصينها ضد النقد.

– ومنها كما يقول المؤلف، «مصيبة العصر في العالم كله، اعني تضخم أجهزة أمن الدولة والمخابرات العامة وتزويدها بامكانيات مالية غير معروفة وغير قابلة للمعرفة، وبسلطات مطلقة إلاّ من حد الحفاظ على أمن الدولة كما تقدره هي، وبمعدات خيالية تسمح لها بان تضع كل مواطن تحت مجهرها من حيث لا يدري، وبالمقدرة على أن تباشر مهمتها خفية لتستطيع أن تصارع أشباحاً لا تقل عنها خفاءً تمثلها أجهزة التجسّس والتخريب التابعة لدول معادية أكثر مالاً وأدوات ورجالاً مزروعين بالخفاء في قلب المجتمع».

– ومنها خضوع الاعلام ووسائله الحديثة لمقتضيات معارك التحرر، إمّا عن طريق الرقابة الصريحة أو الضمنية، وإما بواعز الحذر الوطني السليم من التورط في خدمة العدو أو اضعاف ثقة الشعب بنفسه. وليس من وظائف الاعلام، خلال الصراع من أجل التحرر الوطني، ان يتطوع بوضع الحقائق الاقتصادية أو الاجتماعية أو السياسية أو العسكرية تحت تصرف أجهزة الاستماع المعادية. بل من وظائفه أن يذيع وينشر ما يخدم معركته الوطنية.

ولكن، والحق يقال، ان الرئيس جمال عبد الناصر في موضوع الديموقراطية كان قائداً ينتهج التجربة والخطأ اسلوباً، ولم يبدأ مثقفاً يملك كل الوقت اللازم للاجتهاد الفكري المجرد، ويملك بشكلٍ خاص ان يحجب أفكاره أو يراجعها أو يغيّرها قبل أن يطرحها على الناس أفعالاً تؤثر في حياتهم العينية. كان قائد ثورة مهمته الأولى أن يغيّر ويطوّر وينفّذ ويصحّح في الواقع الاجتماعي بما يحمله من أفكار.

ففي يوم ٢١ ايار–مايو ١٩٦٢، قدّم جمال عبد الناصر الى المؤتمر الوطني للقوى الشعبية ميثاق العمل الوطني بقوله:

«الميثاق عبارة عن مبادئ عامة واطار للعمل أو للخطّة. نتج عن إيه؟ نتج عن تجربة وممارسة عشر سنوات. العشر سنوات اللي فاتت كانت فترة تجربة، فترة ممارسة، كانت فترة مشينا فيها بالتجربة والخطأ».

ولم تكن تلك هي المناسبة الوحيدة التي ذكر فيها عبد الناصر افتقاد الثورة، حين قامت عام ١٩٥٢، نظريةً ومنهجاً، وانتهاجها التجربة والخطأ اسلوباً للممارسة. تجرّب فتخطئ فتصحّح. قال يوم ٧ نيسان–ابريل ١٩٦٣: «بالنسبة لتجربتنا، قابلتنا اسئلة كثيرة بهذا الشكل. وكان لا بد أن نوضحها في أول يوم لم يكن عندنا منهج. لم يكن عندنا نظرية. ولم يكن عندنا منظمة

شعبية ولكن كان عندنا المبادئ الستة».

وقد اسند جمال عبد الناصر تلك الظاهرة، أي الاسلوب التجريبي، الى اسبابها التاريخية وظروف قيام ثورة ١٩٥٢ ذاتها. قال يوم ٢٥ تشرين الثاني - نوفمبر ١٩٦١:

«ناس كثير بقولوا ما عندناش نظرية. بدنا واقف نقول لنا نظرية. فين النظرية اللي احنا ماشيين عليها؟ بيقولوا اشتراكية ديموقراطية تعاونية. إيه هي النظرية؟ إيه حدود النظرية؟ أنا بسأل، إيه هي أهداف النظرية؟ أنا بقول اني ما كنش مطلوب مني أبداً في يوم ٢٣ يوليو اني اطلع معايا كتاب مطبوع وأقول ان هذا الكتاب هو النظرية. مستحيل. لو كنا قعدنا نعمل الكتاب ده قبل ٢٣ يوليو ما كناش عملنا ٢٣ يوليو لان ما كنّاش نقدر نعمل العمليتين مع بعض».

وهكذا مع الاعتراف بغيبة النظرية كما يقول المؤلف، طَرَحَ عبد الناصر المشكلة الفكرية طرحاً يتضمن الاشارة الى سباق بين الفكر الذي لا بد له من كل الوقت اللازم والكافي لنضجه وبلورته وهو وقت قد يستغرق حياة جيل أو أجيال، وبين موقف مصر المتردي بسرعة متزايدة قبل ١٩٥٢، مما كان يستوجب الانقاذ بالممكن بدون انتظار لما يجب أن يكون. وكان الممكن هو ما عرف باسم المبادئ الستة للثورة ومن بينها اقامة ديموقراطية سليمة.

ولا يجب أن ننسى أنه في الفترة التي كان فيها الضباط المصريون الاحرار يبيتون لثورة تموز - يوليو، كانت فكرة (المستبد العادل) التي أطلقها الشيخ محمد عبده تستحوذ على العقول والقلوب. لم تكن فكرة الاستبداد مقرونة كما هي اليوم بالقهر والتسلط، بل كانت توحي برموز قريبة من أمير المؤمنين عمر بن الخطاب الذي ذهب به الاستبداد العادل الى حد حرمان المؤلفة قلوبهم من نصيب في الفيء تقرر لهم بنص في القرآن الكريم، والى حد منعه الملكية الخاصة للأرض السواد (العراق) بحجة اجتهادية انها ملك للاجيال المتعاقبة من المسلمين، فلا يتملك رقبتها جيل الفاتحين، ولم يأخذ في شأنها بسابقة توزيع أرض الطائف. وتلك معانٍ للاستبداد العادل بعيدة أشد البعد عن المعاني المقترنة بالفاشية أو الدكتاتورية.

ثم ها هو حزب الوفد، حزب الاغلبية من شعب مصر. الحزب الليبرالي والمدافع الصلب عن الحريات الديموقراطية. فانه منذ تأسيسه لم تخضع قيادته لرأي غالبية الأعضاء إلاّ في المسائل التي لا تهم القيادة. واعطى قائدا الوفد سعد زغلول ومصطفى النحاس نفسيهما «استبدادية» في مواجهة أعضاء الحزب تكررت حتى استقرت تقليداً في الحزب الليبرالي العتيد. ففي عام ١٩٢١، قرر سعد زغلول منفرداً فصل أغلبية أعضاء الوفد (عشرة من أربعة عشر، والوفد هنا تطلق على القيادة العليا للحزب). وفي عام ١٩٣٢، كرر مصطفى النحاس الأمر ذاته فاتخذ قراراً منفرداً بفصل أغلبية الوفد (ثمانية من احد عشر). ولقد كان التقليد الاستبدادي من بين أسباب الانشقاقات المتتابعة التي حدثت في الحزب، وكانت السبب الرئيسي في خروج عباس محمود العقاد وروز اليوسف وأحمد ماهر ومحمود فهمي النقراشي على الوفد أو فصلهم منه.

في ٣ كانون الثاني - يناير ١٩٣٦، كتبت الجريدة الوفدية «كوكب الشرق» عن «الزعامة» فقالت: «ما خلت نهضة عامة من زعامة، ولا اقفرت حركة وطنية من قيادة، ولا قامت ثورة وطنية إلاّ على توجيه. ومن ثم، كان للزعيم في الحركات القومية قداسة لا يمسها شيء، ومقام لا ترتفع اليه ظلال الشبهة، وأوج لا يبلغه اتهام». وردّد مصطفى النحاس نفسه هذا المعنى ونسبه الى ذاته يوم ١٠ أيلول - سبتمبر ١٩٣٧ تمهيداً لفصل النقراشي بعده بيومين فقال: «ما كنت في يوم من الايام رئيس حزب أو هيئة، بل زعيم امة باسرها، فمن خرج عليها صبّت عليه غضبها، ومن وقف في طريقها كان كمن يقف أمام التيار الجارف يكتسحه فيلقيه في قاع اليمّ، فلا يجد لنفسه مخرجاً ولا الى الحياة طريقاً».

تلك كانت فكرة الزعامة المقدسة التي يستند اليها رؤساء حزب الوفد ليبرّروا قراراتهم الاستبدادية. اعني القرارات التي تصدر غير متفقة مع قواعد اتخاذ القرارات جماعياً وسيادة رأي الاغلبية. وقد كان عباس محمود العقاد من الذين أنكروا تلك الفكرة واستنكروها وتساءلوا كيف تتحقق الديمقراطية مع فكرة تقديس الزعامة؟ والواقع ان الاستاذ العقاد كان ينكر ويستنكر بمنطق ليبرالي غربي خالص، بينما كانت فكرة الزعامة ذات جذور في التراث العربي.

ففي تلك المرحلة من التاريخ العربي، لم يكن الاستبداد أقل من امنية يتمناها الجيل المصري الذي كان في ذلك الوقت جديداً. فمن اراد أن يحاكم «استبداد» عبد الناصر عام ١٩٥٣ فليحاكمه طبقاً لقوانين جيله. ان حجة الذين انكروا على عبدالناصر في عام ١٩٥٣ استئثاره بالسلطة كانت حجة داحضة. لقد كانوا يسلّمون أمورهم الى قيادتهم تسليماً غير مشروط وينكرون ذلك على عبد الناصر.

عاقت تجربة عبد الناصر كل مشكلة الديموقراطية في مصر معوقات كثيرة. منها ما هو اجتماعي مثل التخلف العلمي والديموقراطي الكامن في الشعب نفسه نتيجة سنوات القهر الطويلة، وتفشي الامية وسيادة القيم القروية الذليلة. ومنها ما هو تاريخي مثل قيام ثورة تموز-يوليو بدون تنظيم شعبي نتيجة لطبيعة النظام الذي كان سائداً قبل الثورة. ومنها ما هو حتمي مثل معارك التحرر الوطني وما فرضته من قيود ووضعته من حدود للممارسة الديموقراطية. ومنها ما فُرض على الثورة مثل محاولات التآمر عليها وما اقتضته تلك المحاولات من اجراءات صارمة للدفاع عنها. ومنها ما يُسأل عنه غير الناصر مثل نكوص القوى والعناصر الوطنية والتقدمية عن مساندة الثورة نتيجة خطأً في تحليل الاحداث وتقييم الثورة ذاتها، وغير ذلك من المعوقات التي لا تدخل في باب «الخطأ في التجربة». ذلك لان من مبررات الثورة ومهامها أن تتغلب على معوقاتها وهو ما يعني أن المعوقات موجودة أو متوقعة. كما أن من مهامها ان تتصدى وتسحق أعداءها دفاعاً عن نفسها. ولكن الخطأ هو ما وقعت فيه الثورة ذاتها، اما في ادراك مشكلة الديموقراطية أو في اكتشاف حلها الصحيح أو في اسلوب حلها. وهذا ما يعني أنه كان من الممكن عدم وقوعه.

اختلط المفهوم الليبرالي للديمقراطية مع مفهوم الاجتماعي مراراً في فكر ومواقف عبد الناصر من المشكلة. وأقرب مثالين الى الذاكرة اختياره الاستقالة من مجلس قيادة الثورة احتراماً لرأي الاغلبية، وهو موقف ليبرالي، ورفضه الخضوع لرأي الأغلبية وهو موقف غير ليبرالي. المهم ان عبد الناصر كان يعالج مشكلة الديموقراطية في مصر حتى عام ١٩٦١، ويجرب حلها على ضوء مفهوم اجتماعي للديمقراطية متلبس بجرثومة أو جراثيم المفهوم الليبرالي.

على أن جمال عبد الناصر انتهى في موضوع الديموقراطية الى أفكار ثابتة كرّسها في الميثاق. وخلاصة هذه الأفكار أن الديمقراطية السليمة تتكون من عنصرين هما: التحرر والممارسة، وغايتها أن تنقل سلطة الدولة الى السلطة الشعبية. اما التحرر فهو لا يتحقق إلاّ بتحرير الفرد من القهر الاقتصادي، وهذا يعني أن الاشتراكية عنصر أساسي وأولي لامكان قيام ديموقراطية سليمة، ومن هنا فلا بد من اسقاط الطبقة الرجعية المتحكمة اقتصادياً في أفراد الشعب. غير أن اسقاط الطبقة الرجعية لا يعني اخضاع الشعب لسيطرة طبقة أخرى ولو باسم الاشتراكية. الميثاق يعني هنا على وجه التحديد رفض النظرية الماركسية في «ديكتاتورية البروليتاريا». انه لا يتصور امكان قيام ديموقراطية تحت سيطرة طبقة، أية طبقة.

بعد التحرر من القهر الاقتصادي والسيطرة الطبقية تبقى «الحرية كل الحرية والديموقراطية كل الديموقراطية للشعب». ولكن هذا الشعب مكوّن من قوى اجتماعية (طبقات) لها مصلحة مشتركة في الاشتراكية، ولكنْ، تختلف فيا بينها، فيا عدا ذلك، مصلحةً ومقدرةً وتفصل فيا بينها فروق اقتصادية واجتماعية وثقافية. وهذه الفروق تجعل الصراع بينها حتمياً. والصراع إما أن يُحل سلمياً

وإمّا أن يُحل بالعنف. الحل بالعنف يؤدي بالضرورة الى سيطرة الطبقة التي تنتصر وهذا يعني العودة الى ديكتاتورية الطبقة الواحدة المرفوضة ديموقراطياً. كما أنه يؤدي من ناحية ثانية الى تمزيق وإضعاف القوى ذات المصلحة الموحدة في الاشتراكية وهو ما يهدّد بهزيمتها في صراعها المشترك ضد الرجعية. اذن، أولاً: مع الاعتراف بالفروق بين الطبقات الشعبية لا بد من حل المتناقضات فيما بينها سلمياً وذلك بتذويب الفروق الاقتصادية والثقافية التي تمثل اسباب الصراع الاجتماعي فيما بينها. وثانياً: لا بد لتلك الطبقات أن تتفاعل وتمارس حرياتها السياسية في نطاق موقفها الموحد من عدوها المشترك أي أن تقيم فيما بينها حلفاً أو جبهة.

من الشائعات التي قيلت عن الميثاق أنه يتضمن نظرية دائمة على الأقل دوام النظريات النسبي. وخطورة هذه الشائعة انها تشل مقدرة الجماهير الناصرية على الابداع والتطوير وتجاوز الميثاق ذاته. أي انها شائعة تحاول أن تكرر الخطأ التاريخي: «قفل باب الاجتهاد». لقد تولى عبد الناصر نفسه تكذيب هذه الشائعة المعروفة حين قال أمام المؤتمر الوطني الذي أصدر الميثاق: «ان الميثاق للجيل... وأنا كنت حريصاً على ألاّ أحدّد حاجة فيه لاكثر من ٨ سنين يمكن حدّدت سنة ١٩٧٠ و ١٩٧١ لانه جايز ييجي ناس بعد كده عندهم تطور فكري تقدمي أكثر من هذا الميثاق أو يحبوا يضيفوا عليه حاجات أو يعدلوه».

هذا عرض سريع للأفكار الاساسية في كتاب الدكتور عصمت سيف الدولة عن مشكلة الديموقراطية في مصر زمن الرئيس جمال عبد الناصر. ذلك ان الكتاب كما قلنا في المقدمة يحتوي أفكاراً كثيرة قد تتصل من قريب أو بعيد بالموضوع الرئيسي لكتابه وقد لا تتصل. والأفكار في مجموعها تنمّ عن اطلاع واسع واستقصاء شامل بلا شك، وهي موضوعية وملتزمة في الوقت نفسه ولكن بالقدر الذي تتاح فيه الموضوعية لقلم مؤمن بقضية، هي بلا مراء من أشرف القضايا في التاريخ العربي المعاصر.

ولكن الالتزام عند المؤلف كثيراً ما يتزلق الى «التبريرية» لا الى مجرد التفسير البريء. فلنقرأه في الصفحة ١٨٠ من كتابه يبرر فشل «هيئة التحرير» التي انشأتها ثورة تموز-يوليو كتنظيم شعبي في أيامها الأولى:

«اشتركت الجماهير العريضة في منظمة جماهيرية اشتراكاً شكلياً. فليكن. ولكن تلك الجماهير لم تكن من قبل تشترك في أية منظمة ولم يكن أحد يهتم باشتراكها. تحت الجماهير بالاغراء أو تحت القسر. فليكن. ولكن تلك الجماهير كانت قد اعتادت عدم الحركة أصلاً. جمعت الجماهير الملمة في السرادقات لتسمع الخطب السياسية التي لا تفهم منها شيئاً. فليكن. ولكن تلك الجماهير لم تكن تجتمع إلاّ في الجنائز ولم تكن تسمع أو تهتم بان تسمع خطاباً سياسياً ولم يكن أحد يهتم بان يُسمعها خطباً سياسية. شدت هيئة التحرير انتباه الجماهير الى أشكال مصطنعة من النشاط العام. فليكن. ولكن تلك الجماهير لم تكن من قبل تنتبه أصلاً للعمل العام. ركزت هيئة التحرير على الأميين والجهلة ولم تتح فرصة كافية للمثقفين. فليكن. ان مشكلة الديموقراطية في مصر كانت كامنة في صفوف الاميين والجهلة وليس بين المثقفين».

وأياً كان الأمر، فتجربة عبد الناصر الديموقراطية تجربة خصبة تحتاج الى تفكير عميق، والى تقييم يأخذ بالحسبان مختلف المراحل التي مرت بها ثورة ٢٣ تموز-يوليو، وهي أساساً تجربة قائد لم تكن لديه نظرية جاهزة مسبقة. ولكن هذا النقص في النظرية لا يعيبه في شيء فقد أثبتت التجربة أن النظريات «المرشدة للعمل» كثيراً ما أساءت عند التطبيق في بلدان العالم الثالث أكثر مما احسنت، وتبقى دراسة عبد الناصر الثائر، في النتيجة، أكثر صعوبة وأكثر فائدة من دراسة أي ثائر قصارى جهده ان يُنفذ نظرية موضوعة من قبل.

ج. ف.

# تجربة عبد النّاصر الاقتصادية

سمير التنّير

نادرا ما تصدر في الوطن العربي دراسات خاصة بالتخطيط الاقتصادي، على الرغم من ضرورتها البالغة، وحاجة البلدان العربية الماسة اليها. لذا يجب النظر بعناية واهتمام لدراسة الدكتور محمود عبد الفضيل المسماة «دراسات في التخطيط، مع دراسة خاصة لتجربة جمال عبد الناصر» الصادرة حديثاً عن «دار القدس».(*)

تحتوي دراسة الدكتور محمود عبد الفضيل على خمسة موضوعات هي:

١ - مشكلات التخطيط في جمهورية مصر العربية (١٩٦٩).

٢ - دور الاساليب الكمية في اعداد خطط التنمية الاقتصادية في جمهورية مصر العربية (١٩٦٩).

٣ - التاثيرات الهيكلية للسد العالي على مستقبل التنمية الاقتصادية في مصر (١٩٧٣).

٤ - اساليب التخطيط الاقتصادي في ظروف التعبئة والحرب (١٩٧٣).

٥ - النماذج الديناميكية للتنمية «المستقلة» و «المتواصلة» في البلدان الآخذة في النمو (عرض نقدي)، (١٩٧١).

يغلب على هذه الدراسات (كما يقول المؤلف في مقدمته) طابع العرض الفني المبسط لبعض القضايا المهمة التي تهم المهتمين بشؤون التخطيط والتنمية الوطنية المستقلة، «وتدور حول جوانب مختلفة من العملية التخطيطية، والمجهودات الانمائية التي تأخذ مجراها في العديد من البلدان الآخذة في النمو».

أما المنطق الاساسي الذي يربط تلك الدراسات فهو «أن ايجابية وفعالية اساليب التخطيط الاقتصادي من أجل التنمية الوطنية المستقلة ستُحقق فقط عندما تبرز ابعادها الاجتماعية والسياسية في ذهن المخطط، حيث أن التخطيط ليس نشاطاً فنياً خالصاً، ولكنه بالدرجة الاولى نشاط اجتماعي وسياسي متكامل الاطراف. ولعل افتقاد هذا التكامل في العملية التخطيطية هو مصدر الأزمة في العديد من تجارب التخطيط في العالم الثالث». هذا هو الاطار العام الذي حدده الدكتور محمود عبد الفضيل، لدراساته النظرية والتطبيقية الخمس. وهو اطار بالغ

(*) د. محمود عبد الفضيل: دراسات في التخطيط الاقتصادي، مع دراسة خاصة لتجربة جمال عبد الناصر، دار القدس، بيروت، ١٩٧٨.

الرحابة والآفاق. وكلام المقدمة يدخل في نطاق العموميات البالغة التجريد. لذا يجب النظر بعمق الى الدراسات الخمس لمعرفة مدى انطباق هذا المفهوم عليها، وخاصة كون التخطيط عملية اجتماعية وسياسية متكاملة الاطراف.

يصف المؤلف الاقتصاد المصري قبل الثورة بأنه ذو طابع نصف اقطاعي – نصف رأسمالي يتمتع بخصائص اقتصاد المستعمرات، وهو أيضاً ذو طبيعة ثنائية اذ يظهر فيه القطاع الصناعي الحديث، والقطاع الزراعي المتخلف، الذي يفرز بطالة واسعة في الريف. وباختصار، كان الاقتصاد المصري تابعاً للرأسمالية العالمية، مما قضى على امكانات تراكم رأس المال، الذي يفتح الطريق للتنمية الاقتصادية والاجتماعية.

واتصفت الرأسمالية المصرية في ذلك الوقت بصفات مميزة تركزت فيها كل عوامل أزمة التطور الرأسمالي في **العالم الثالث. وأبرز تلك الصفات: ترابط الرأسمالية المصرية مع طبقة كبار الملاك، وتداخلها العضوي مع الاحتكارات الرأسمالية العالمية، واتجاهها السريع نحو تكوين وتنمية الاحتكارات في السوق المحلية على مستوى الصناعة الواحدة.**

وقد ادت هذه المعطيات الى بروز حدة المشكلة الاقتصادية في مصر، حيث أن النمو السكاني الهائل لا يقابله نمو انتاجي مناسب. وكانت النتيجة انخفاضاً في دخل الفرد السنوي، وتلاشي القوة الشرائية للجماهير المصرية.

بدأت تجربة عبد الناصر الاقتصادية في عام ١٩٥٢ بانشاء «المجلس الدائم لتنمية الانتاج القومي». ويختص هذا المجلس ببحث المشروعات ذات الأثر في قطاعات الصناعة والزراعة والتجارة. وفي عام ١٩٥٣ انشئ «المجلس الدائم للخدمات» وهو يختص بوضع خطط التعليم والصحة والتنمية الاجتماعية. وقد قام هذان المجلسان بأعمال المسح الاقتصادي، واقتراح المشاريع الاقتصادية، وركزا على ضرورة الخروج من الركود الاقتصادي في مصر.

كانت عمليات التمصير (ولا سيما في مجالات المقاولات والتشييد، والاستيراد والتصدير، والتجارة الداخلية) هي الخطوة الثانية لتحرك عبد الناصر الاقتصادي. وقد جرت في اعقاب تأميم قناة السويس عام ١٩٥٦. وقد بدأ بعد ذلك تدخل الدولة الفعلي في الحياة الاقتصادية بانشاء «المؤسسة الاقتصادية» لادارة الشركات التي تنشئها الدولة أو تساهم فيها. وقد وضح للقيادة السياسية في مصر وقتذاك أن الاطار الرأسمالي التقليدي عقيم وفاشل، من خلال الصعوبات التي واجهتها، واهمها السياسات القصيرة الاجل للقطاع الخاص وميله الدائم الى المضاربة وتكبير الارباح، مما أدى الى انخفاض معدل تكوين رأس المال الثابت من **١١٣ مليون جنيه مصري في الفترة (١٩٤٩–١٩٥١) إلى ٧٦ مليون جنيه مصري في الفترة (١٩٥٣–١٩٥٦). وقد أخذت القيادة السياسية بنموذج التخطيط الوطني الشامل منذ عام ١٩٦٠ واتخذت قرارات التأميم الواسعة في عام ١٩٦١ للخروج من الحلقة المفرغة للتنمية الرأسمالية في العالم الثالث.**

ينتقل المؤلف بعد ذلك الى تقييم المعالم الرئيسية للخطة الخمسية الاولى (١٩٦٠ – ١٩٦٥) فيقول أن هدفها كان مضاعفة الدخل الوطني في عشر سنوات، ومضاعفة دخل الفرد السنوي في مدى خمسة عشر عاما على اساس تقدير معدل النمو السكاني بـ ٢,٥٪ سنوياً. وقد اورد المؤلف بعض الملاحظات النظرية على الانجازات الاساسية للخطة من الناحية الاقتصادية، منها أنه لم تطرأ تغييرات تذكر على هيكلية الاقتصاد المصري، بعد نهاية تنفيذ الخطة. اذ زادت قليلاً معدلات النمو في قطاع الخدمات، كما أن هيكل الصناعة المصرية ظل متحيزا للصناعات الاستهلاكية، مع تطور بسيط لصالح الصناعات الوسيطة. ويقول المؤلف، ان السبب الاساسي في ذلك يرجع الى تفضيل تخفيف العبء على ميزان المدفوعات كمعيار للمفاضلة بين المشروعات، مع أن النتيجة جاءت عكس ذلك تماماً. ويلاحظ المؤلف أيضاً أن توزيع الاستثمارات المخصصة للتصنيع، لم يكن في

صالح الصناعة الثقيلة. وقد يكون ذلك صحيحاً، وهو راجع أساساً إلى الالتزام بسياسة «إحلال الواردات» وإلى الرغبة في استيعاب العدد الأكبر من العاطلين عن العمل وقتذاك، ولكن هل تمثل تلك الخطة استراتيجية عبد الناصر الاقتصادية؟

ان الجواب هو بالقطع لا .. اذ يضع المؤلف نفسه (ص ٨١) جدولا خاصاً بعناصر الانفاق الاستثماري خلال السنة المالية (١٩٧٠ - ١٩٧١) وفيه يذكر أن مشروعات الحديد والصلب قد خصص لها مبلغ ٤٠ مليون جنيه أو ما يعادل ١١,٤٪ من الاستثمار العام، وأن مشروعات الصناعات المعدنية والهندسية قد خصص لها ٣٠ مليون جنيه أو ما يعادل ٨,٦٪ من الاستثمار العام، وأن مشاريع كهربة السد العالي قد خصص لها ٢٥,١ مليون جنيه مصري أو ما يعادل ٧,٢٪ من الاستثمارالعام. كما يشير أيضاً الى أن المخطط الاقتصادي قد تدارك ذلك عند اعداد برنامج الخطة الثانية (ص ١٧).

ويلاحظ المؤلف أيضاً أن الاختناقات الاساسية في الخطة الخمسية الاولى قد تمثل في الاختلال الواضح بين الادخـــار والاستثمار، واختلال التوازن في ميزان المدفوعات، والاختلال في التوازن بين الطلب الكلي والعرض الكلي. ونظرة واحدة على ميزان العجز في ميزان المدفوعات في أعوام الخطة (١٩٦٠ - ١٩٦٥)، وهي على التوالي ٣٥,٧ مليون جنيه في السنة الاولى و ١٢٠,٣ مليون جنيه في السنة الثانية و ١٥٤,٣ مليون جنيه في السنة الثالثة و ١٧٠,٥ مليون جنيه في السنة الرابعة و ١٣٥,٦ مليون جنيه في السنة الخامسة، ومقارنتها بالعجز في ميزان المدفوعات في عهد «الانفتاح الاقتصادي» لسنة واحدة فقط، تظهران لنا الفرق شاسعاً جداً.

ويعود الدكتور محمود عبد الفضيل لتحليل نواقص الخطة الخمسية الأولى فيشرح أزمة تعبئة الفائض الاقتصادي، والعجز في ميزان المدفوعات، والضغوط التضخمية أثناء الخطة، ليخلص إلى القول أن التخطيط ليس نشاطاً فنياً خالصاً ولكنه في الوقت نفسه نشاط اجتماعي وسياسي. وذكر هذه العناصر المكونة لعملية التخطيط، دون تحديد السمة الغالبة، هو تحديد غير علمي. فمن المعروف أن السياسة (التي تدخل في تكوينها الأيديولوجية) هي التي تحدد نموذج التنمية الاقتصادية، وأن العناصر الاجتماعية هي عناصر مؤثرة بالغة الأهمية في انجاز وتسريع النمو الاقتصادي. ولعل هذا الأمر عائد إلى الجو الذي كان سائداً في مصر وقتذاك، والتي كانت سمته البارزة ابراز السلبيات في التجربة الناصرية، واغفال الايجابيات.

يتناول المؤلف في الدراسة الثانية دور الاساليب الكمية في اعداد خطط التنمية الاقتصادية في جمهورية مصر العربية. ويشير إلى أن «طرق المحاسبة» واساليب «الموازين السلعية» هي من اولى الاساليب التي اتبعت في مصر. أما فيما بعد فقد لجأ المخططون المصريون الى منهج «التصحيح المتتابع» والذي يشمل مجموعة من الخطوات المتتالية، وهي تقابل كل نموذج فرعي يعالج ناحية من نواحي التخطيط الاقتصادي (استثمار، انتاج، تجارة خارجية...). هذه النماذج يتم بعد ذلك ربطها وتغذيتها بالدراسات والاسقاطات الخارجية. وهذه النماذج ثلاثة وهي: نماذج الاسقاط، ونماذج المحاكاة، والنماذج القرارية. وقد وضعت الخطة الخمسية الاولى وفق نموذجي «فريش» و «تنبرغن»، وكانت تتألف من اربعة مراحل:

١ - مرحلة تعليل واستكشاف الهيكل الاقتصادي.

٢ - المرحلة التجميعية.

٣ - المرحلـة القطـاعيـة (التوزيـع الامثـل للاستثمارات).

٤ - المرحلة القطاعية - تخطيط التدفقات العينية (الاسقاط بالاسعار الثابتة).

ويرى المؤلف أن الخطة الخمسية الاولى تشكو من ثغرات مهمة تتمثل في التخلف في تخطيط التجارة الخارجية، واهمال تخطيط الانتاج على مستوى المشروع وعدم تلاؤم الخطة مع الظروف الاقتصادية والسياسية

المتبدلة، وعدم وضوح الابعاد الاجتماعية والسياسية طويلة المدى للخطة. ونعتقد أن هذه الثغرات ترجع الى عدم استيعاب تلك الخطة لاستراتيجية عبد الناصر الاقتصادية، التي برزت ملامحها واضحة في السنوات التالية.

يحلل المؤلف في الدراسة الثالثة التأثيرات الهيكلية للسد العالي على مستقبل التنمية الاقتصادية في مصر، فيتناول أولاً دراسة آثار تشييد السد العالي على مستقبل عملية التنمية الزراعية والصناعية، ويتناول ثانيا بعض عناصر التشغيل الامثل للسد العالي، وبخاصة توزيع تخصيص المياه ما بين احتياجات توليد الكهرباء واحتياجات الري، ويعرض ثالثاً للوفورات الجديدة المترتبة على بناء السد.

ويشير المؤلف إلى أن السد العالي غيّر التركيب المحصولي للزراعة المصرية وزاد مجمل الانتاج الزراعي بنحو (٢٠٪) سنوياً، كما زاد من مساحة الاراضي المزروعة. كما يشير المؤلف إلى بعض الآثار السلبية ومنها فقدان «الاثر الاخصابي» لطمي النيل.

يعتبر السد العالي ثامن اضخم سد في العالم من ناحية توليد الكهرباء. وقد بُدئ باستغلال الكهرباء لتوسيع القاعدة الصناعية ولكهربة الريف المصري منذ عام ١٩٦٧. ويعتمد التوسع في الصناعات الاساسية (مثل مجمع الالمنيوم، ومجمع الحديد والصلب) على الطاقة الكهربائية للسد العالي. ان انشاء السد العالي كان ضرورة لانشاء الصناعات الثقيلة في مصر. أما المساهمة الأخرى البالغة الاهمية للسد العالي فهي كهربة الريف المصري، وانشاء المركبات الزراعية الصناعية في الريف.

ويشير المؤلف الى بعض الآثار الجانبية المترتبة على انشاء السد العالي وهي: التآكل السريع لشواطئ الدلتا، ولـ (٥٠٠) ميل من اتساع النيل، والتكاثر المحتمل للبلهارسيا في منطقة الخزان، والخسارة في الكائنات البحرية في شرقي البحر المتوسط، وذلك كنتيجة لانقطاع الامدادات الغذائية التي كان يحتويها الطمي في السابق.

في مجال تقييمه لانجازات السد العالي، يقول المؤلف، أن انشاء السد يدل على أن القيادة السياسية في مصر الناصرية قد نجحت في أن تمسك باحد المفاتيح الرئيسية لحل مشكلة التنمية في مصر، اذ أن انشاء السد يؤدي بالضرورة الى ايجاد صيغة جديدة للعلاقات القطاعية بين الزراعة والصناعة، وذلك لصالح النمو المتوازن.

تتناول الدراسة الرابعة، اساليب التخطيط الاقتصادي في ظروف التعبئة والحرب، وفيها يلقي المؤلف اضواء ساطعة على نوعية هذا التخطيط ونماذجه، ومنها نوعية الترابط في هيكل الانتاج الوطني، في سبيل الوصول الى «النواة» الاساسية لاقتصاد البلاد، ويعالج في القسم الثاني، المشاكل التخطيطية المتعلقة باعادة تخصيص الموارد في ظروف التعبئة والحرب، وعلاقة ذلك بالتركيب القطاعي. ويناقش في القسم الثالث المشاكل المتعلقة بتخطيط الدخول والاثمان والاستهلاك في ظروف التعبئة والحرب. ويتناول في القسم الرابع بعض الاجراءات التنظيمية اللازمة لأحكام المجهود التخطيطي في ظروف التعبئة والحرب.

يفصل المؤلف امكانات ضغط الانشطة الاقتصادية والبحث عن النواة الاساسية لاقتصاديات البلاد وفقا لصياغة «سيمون» و «مورجنسترن» و «فايل»، التي تقتضي اعداد جداول مدخلات ومخرجات (Input -Output) على درجة واسعة من التفصيل، والتي لا بد من اجراء تباديل على اعمدتها ومصفوفات معادلاتها. ويفصل المؤلف أيضاً موضوع اعادة تخصيص الموارد في ظل اقتصاديات التعبئة والحرب، ويرى أن تبدأ هذه العملية على مستوى الوحدات الانتاجية الكبيرة مثل المصانع والورش والمزارع. وفي اعتقادنا أن هذه الدراسة هي أفضل الدراسات الخمس التي يضمها الكتاب، لعمقها ووضوحها، ولمعالجتها موضوعاً حيوياً بالنسبة لاقطار الوطن العربي، في الظروف الحالية. ولا نرى موجباً لاعتذار المؤلف لكونها دراسة اكاديمية.

يتناول المؤلف في دراسته الخامسة موضوع النماذج

الديناميكية للتنمية «المستقلة» و «المتواصلة» في البلدان الآخذة في النمو. فيضع أولاً صورة للاوضاع الاقتصادية السائدة في البلدان النامية، ويرى أن اقتصاديات هذه البلدان تتسم بالصفات الآتية:

١ – التبعية الكاملة «للمركز» الرأسمالي المتقدم.

٢ – الافتقاد إلى الترابط الداخلي بين النشاطات الانتاجية.

٣ – التفاوت الهائل بين انتاجية «القطاع الحديث» الذي يستخدم التكنولوجيا الحديثة المستوردة و «القطاع التقليدي» الذي يستخدم الاساليب البدائية في الانتاج، مما يسبب «ثنائية واضحة» في البنيان الاقتصادي.

ويحلل المؤلف في القسم التالي عوامل الاخفاق التاريخي لنموذج التصنيع لاحلال الواردات، وهو يرى وعن حق، أن هذه الاستراتيجية قد فشلت واستنفدت اغراضها، لان البلدان التي طبقتها قد ظلت في وضعها الاول تقريباً، أي كونها مصدرة للمواد الاولية، ومستوردة للآلات والمعدات وقطع الغيار، وتبقى الصناعات الخفيفة غير مؤثرة تكامليا وتطويريا في الاقتصاد الوطني. وترجع ازمة نموذج التصنيع باحلال الواردات الى عاملين هما نمط توزيع الدخول، وازمة ميزان المدفوعات. يحلل «نركسه» الحلقة المفرغة للتخلف كما يلي:

«ان ثمة ضعفاً في الطاقة الادخارية ناجماً عن انخفاض مستوى الدخل الحقيقي، وانخفاض مستوى الدخل الحقيقي بدوره ناجم عن ضعف الانتاجية، التي هي بدورها ناجمة بدرجة كبيرة عن نقص رأس المال، ونقص رأس المال ناجم عن ضعف الادخار، وبهذا الشكل تكتمل الحلقة». ويفصل المؤلف عند معالجته لنمط توزيع الاستثمارات والاولويات القطاعية امكانية الخروج من الحلقة المفرغة. ويتناول بالشرح نموذج «فالدمان ماهالانوبيس» الذي يؤدي تطبيقه الى زيادة الادخار على مر السنين. وهذا النموذج يقوم على توسيع «قطاع صناعة الآلات» حيث يشكل ذلك القطاع المحرك والمولد للنمو في القطاعات الأخرى. وتطبيق النموذج المشار اليه يؤدي إلى نشوء آليـــة «المعجـــل المعكوس» Accelerator-in-Reserve . فتوسع انتساج الآلات والمعدات يؤدي من بعد، إلى التوسع في انتاج السلع الاستهلاكية.

ان الاستفاضة في شرح هذه النماذج (كما فعل الدكتور محمود عبد الفضيل) يؤدي إلى اكتساب التنمية الاقتصادية معنى جديداً لها في البلدان المتخلفة وهو ان تلك البلدان لن تصبح متقدمة الا بنقل مركز الثقل نهائياً من الزراعة الى الصناعة. وهذه العملية التاريخية الجبارة، تؤدي بالضرورة، الى تحقيق تنمية شاملة في جميع المجالات والقطاعات، الامر الذي يشكو المؤلف دوما، من فقدانه في البلدان الآخذة في النمو.

أخيراً، لا بد من الاشارة، إلى جودة وتميز الدراسات التي يضمها كتاب الدكتور محمود عبد الفضيل، لولا بعض الملاحظات، الاساسية والجانبية، التي لا تخلو منها أية دراسة علمية جادة.

# رَجُلُ الـــرَّاديُو

رجل الراديو حساس جداً. من طراز حديث، ومجهّز بأحدث الآلات العصرية. يلتقط كل الموجات، القصيرة والمتوسطة والطويلة، ويسعى دائباً إلى تطوير أجهزته، ليلتقط أصغر الاشارات والذبذبات وأدقّها وأبعدها.

رجل الراديو، الذي يحمل ماركات عدة وأسماء عدة، يتكلم بكل اللغات ويلهج بكل النبرات، الحيّة منها والميتة، المنقرضة أو التي في طريقها إلى الانقراض.

يتكلم، مثلاً، بلغة الفاتيكان عندما ترتفع الموجة المسيحية وتسحبه إلى فرنسا. وباللغة القومية عندما يحس بأن موجاتها العارمة تحمله إلى حيث يريد. وبلغة «الطوائف وملوكها» عندما يريد العودة إلى «الاصالة»، وباللغة الطلْيانية عندما يوجه ذبذباته شطر المتوسط وأوروبا. وباللغة الماركسية عندما يحس بأنه يحتاج إلى واجهة طليعية.

وما أسهل ان يغيّر هذا الراديو محطاته. أو ان يرفع محطة على حساب أخرى. لكن، أحياناً، تتشابك كل هذه المحطات في صندوقه الحديث، فتشعر بلحظات بابلية، لا نظير لها، يختلط فيها الحابل بالنابل، الصراخ بالخطابة، الجاز بالكان، الديسكو بالمواويل. ومن الخصائص التي يتميز بها بفرادة هذا الراديو الحديث، انه يرسم برامجه بدقة مذهلة، ويطورها وينوعها باستمرار، بحيث تكون شاملة ووافية. فهو مثلاً «يتصوفن»، في الفترة الصباحية، فيستحضر «النفّري» و«الحلاج» و«ابن حزم الاندلسي» ويحكي بلسانهم ويلوب في عباءاتهم. لكنه، في فترة تالية، يخرج إلى روح العصر. إلى روح العصر الحديثة. فيقدم اسكتشات طريفة ومثيرة عن سيَر الثوريين والفوضويين فينطق بكلمات ونصوص للعديد منهم: «ماركس»، «تروتسكي»، «نيتشه»... دون أن ينسى بالطبع «باكونين». بعدها يمكن أن يعيد لك دراسة «استشراقية» عن التراث أو تحليلاً لبعض المحطات المضيئة غير السائدة في التاريخ العربي.

ومن البرامج الناجحة التي يبثّها هذا الراديو الحديث، ركن «الشعر والشعراء». وهو، بحق، أكثر البرامج تأصلاً... وانفتاحاً. تدير مفتاحه فتتسلّل إلى أذنيك أصوات واصداء غريبة ومتناقضة، تبدو لك، لأول وهلة، وكأنها تتبارز أو تتنازع أو تتلاطم، فكأنها قرقعة السيوف على السيوف أو سقوط المطارق على الصخور. لكنك، شيئاً فشيئاً، تميز في اختلاطها وتمازجها أصداء أبي تمام مع نبرات سعيد عقل مع إيقاعات أبي نؤاس وابن الوردي، مع تنويعات لسان جون برس ورينه شار وايف بونفوا وحتى جان ارب.

ومن خصائصه الفريدة، انه يطلب اليك أن تنسى باستمرار. فاذا أدان في تعليقه الصباحي الأنظمة السياسية السائدة، وحيا في تعليقه المسائي هذا النظام أو ذاك، فعليك أن تنسى التعليقين في انتظار التعليق التالي أو النظام المقبل. واذا قال لك ان الابداع نقيض السياسة ونقيض الدين ونقيض المنبرية والمناسبية، فيجب عليك أن تبرر له سلفاً اذا مدح سلطة أو «تطوّف» في شعره أو نظم قصيدة مناسبية. لكنك تحس، من حين إلى آخر، ان هذا الراديو يبث أنغاماً حزينة وشجية، أو يتفجر في غضب عارم، لأنه، يشعر بأن طموحه الأكبر لم يتحقق كاملاً. وانه لم يصل حتى الآن إلا إلى الناس العاديين، ولم يوضع إلا في الأمكنة العادية.

وأنت إذا سمعت شكواه وانسحاقه ومعاناته عففت عن لمسه رأفة به، أو ابتعدت عنه شفقة عليه، لأنك، تعرف، ان هذا الراديو الحديث، لا يرتاح ولا يطمئن ولا يستقر إلا في بلاط حديث. لماذا لا يحق لراديو حديث أن يبحث عن بلاط حديث؟.

**بول شاوول**

## حقيقة الخيال (*)

لآرثر كوستلر

في رسالة كتبها كيتس ( Keats ) لبنيامين بايلي ( Benjamin Bailey ) عام ١٨١٧، نجد هذه العبارة:

«لست واثقاً من أي شيء إلاّ من طهارة المشاعر القلبية ومن حقيقة الخيال»...

هذا لا يبدو واضحاً تماماً. وقلما نكون أكثر تفوقاً باكتشافنا الأثر الذي تركه هذا المقطع في الأبيات الشعرية الشهيرة التي تنهي القصيدة الغنائية حول إناء يوناني، المنظومة بعد عامين من هذا التاريخ:

الجمال هو الحقيقة والحقيقة هي الجمال / هذا كل ما نعرفه على الأرض وكل ما يجب معرفته

دون أي شك، هناك شيء من الجمال في هذه الأبيات، لكن هل هي تتعلق بالحقيقة؟ شخصياً، أظن ذلك. غير ان العلاقة بين الحقيقة والجمال، أو بصورة أعم بين العلم والفن هي موضوع نقاش قديم، شائك باستمرار. وسأكتفي هنا بتلمّس بعض جوانبه.

لقد قيل ان الاكتشاف العلمي يقوم أساساً على رؤية تشابه لم يسبق لأحد ان رآه. فعندما اعتبر وليام هارفي قلب السمكة العاري وكأنه مضخة ميكانيكية دامية، رأى تشابهاً لم يلحظه أحد قبله. وكذلك الملك سليمان عندما شبّه العنق ببرج عاجي. ظاهراً، كل شيء يباعد بين هذين الاكتشافين، ومع ذلك فهما ناتجان، في الواقع، عن سياق نفساني واحد: شيء ما، أو حدث عادي ما، يُدرَك بمنظار جديد، مخالف للمألوف وكاشف، كما لو اننا نزعنا فجأة الغشاء الذي يحجب البصر. ان هذا السياق أساسي في فن الاكتشاف كما في اكتشافات الفن. وللتدليل عليه، اشتققت منذ عهد قريب عبارة التداعي المزدوج ( bissociation )، بغية تمييزها عن عبارة التداعي الروتيني ( Association routinière ) التي تسلك نهجاً مبتذلاً. فالتداعي المزدوج هو قفزة فجائية للخيال المبدع تربط، في تركيب جديد، بين فكرتين أو ملاحظتين أو أسلوبين ادراكيين أو بين «عالمي مقال»، لم يكن يربطها شيء حتى ذلك الحين. وعادة، تتبعه صرخة «وجدتها!» غير المسموعة، حيث يتجلّى في آن معاً الالمام الفكريّ والتنفيس الانفعالي.

إن أحقر أنواع التداعي المزدوج هو الجناس، تلك العقدة السمعية التي تربط حبلي تفكير، الواحد بالآخر. غير ان القافية ليست سوى جناس منبّل: فالرنّة تولّد فيها صدى المعنى. كذلك، عندما يطغى الوزن والايقاع على اللغة، يذكّران بقرع طبل كشاف الينابيع، «ويهزان الروح حتى النشوة»، حسب قول ييتس ( Yeats )، أخيراً، في الاستعارة، يكتسب التعبير الشفهي بعداً جديداً بفضل ازدواج الصورة البصرية.

والحال ان ما أريد إثباته، هو ان البنى التركيبية التي نميّزها في الابداع الفني لها نظيرها في أبحاث رجل العلم. فالنبضات الايقاعية مثلاً، هي أساسية في دراسات البيولوجيا والادراك الحسي، إذ ان تواتر الذبذبات التي تصل إلى الاذن والعين هو الذي يحدّد الألوان وارتفاع الأصوات. ان الفيثاغوريين، الذين ورّطونا في المغامرة العلمية، كانوا يعتبرون الكون كعلبة موسيقية ضخمة، حيث توازي الفواصل الموسيقية المسافات القائمة بين المدارات الكوكبية، الأمر الذي يؤمّن الأسس الرياضية لتوافق الكواكب.

ودون أن يكونوا ماديين، رأوا في كل مادة رقص أعداد. كما ان الفيزياء الحديثة بعد أن طرّقت(**) المادة، قد عادت إلى نفس الموقف.

إنه لمن الخطأ الشائع الاعتقاد بأن سياقات التفكير العلمي هي منطقية حصراً وتفتقد إلى الصفات الحسية والبصرية للخيال الشاعري. في الواقع، لقد أظهر تحقيقٌ أجري مع علماء الرياضيات الأميركيين أن الجميع، بما فيهم انشتاين، كانوا يفكرون بصور بصرية وليس بمفاهيم شفهية واضحة. ان ميخائيل فاراداي ( Michael Faraday )، وهو أحد أعظم الفيزيائيين في التاريخ، كان يتصوّر التوترات التي تحيط بالجاذبات والتيارات الكهربائية كمنحنيات في الفضاء، سمّاها «منحنيات القوة» وكانت، في خياله،

واقعية كما لو كانت مصنوعة من أسلاك صلبة. لقد تمكّن من تصوير الكون بأسره منظماً وفق هذه المنحنيات، وبعد فترة وجيزة أصيب بمرض الفصام ( schizophrénie ). في الواقع، هناك تشابهات كبيرة بين منحنيات القوة التي تملأ عالم فاراداي ودوّامات الدوار التي تدور في أجواء فان غوغ.

مع ذلك، فان شعاراً محترماً يؤكد لنا بأن العلم يسعى وراء الحقيقة والفن يطمح إلى الجمال. إذاً، ان إناء كيتس سينشق وقلّما ستجد دعوته آذاناً صاغية. لكن اذا تفحصنا الإناء عن كثب، يبدو لنا الشق زائلاً. إن كلاً من الفنان والعالِم يُسقط اختباره للواقع في وسيلة التعبير التي اختارها. فهما لا يعيشان في عالمين منفصلين: انهما يحتلان طرفي طيف مستمر، وقوس قزح يمتد من لون الفيزيائيين تحت الأحمر إلى لون الشعراء فوق البنفسجي، ويتضمن مجموعة من درجات الألوان الوسيطة ومن النزعات الهجينة كالهندسة المعمارية والتصوير الشمسي وحجارة الشطرنج، وفن الطهو وطب الأمراض النفسية أو صناعة الخزف. فلا توجد على الاطلاق حدود تعيّن بوضوح ميدان العلم من جهة، وميدان الفن من جهة أخرى، «فالانسان العالمي» (L'uomo universale) لعصر النهضة كان مواطناً في المملكتين كلتيهما.

بالطبع، تختلف معايير الجودة باختلاف المنظومات، لكنها تكشف هي أيضاً عن تدرّجات مستمرة، ابتداء من الطرائق الموضوعية نسبياً التي تصلح للتحقق بالاختبار من صحة نظرية علمية، حتى المعايير الذاتية نسبياً للقيمة الفنية. وينبغي التشديد، بالضبط، على كلمة «نسبياً». وهكذا، في معظم الحالات، قد تفسَّر نفس المعطيات التجريبية على أكثر من نحو واحد. لهذا السبب، يخلّف تاريخ العلوم مناقشات لاذعة بقدر ما يخلّفه تاريخ النقد الأدبي، الأمر الذي يجب أن يعزّينا جميعاً. ان تقدّم العلم هو في الواقع، كالدروب القفرة في الصحارى، مزروع بالمخلّفات البالية لنظريات منسية، كانت تبدو في الماضي متمتعة بالحياة الأبدية.

ان تطور الفن يستوجب تعديلات جذرية في القيم المكتسبة ومعايير الأهمية وأساليب الادراك. في غضون القرنين الأخيرين - ودون العودة إلى أبعد من ذلك - شهدت أوروبا انطلاق وانهيار المدرسة الكلاسيكية، وعرفت المذاهب الرومنسية والطبيعية والدادائية والسوريالية، والرواية الاجتماعية والرواية الوجودية والرواية الحديثة. وفي تاريخ الرسم، كانت التغييرات أيضاً أكثر جذرية. كذلك تميّز تقدم العلم بنفس التعرّجات: يكفي أن نتأمل تاريخ الطب أو علم النفس أو حتى التغييرات الجوهرية التي أصابت مفهوم الكون، في الفيزياء، انطلاقاً من أرسطو حتى انشتاين ومروراً بنيوتن. فالشاعر والرسام والعالم، جميعهم يفرضون على العالم رؤيتهم العابرة تقريباً؛ فكل منهم يبني نموذجه الذاتي عن الواقع فيختار جوانب التجربة التي يراها معبّرة بغية إلقاء الضوء عليها، ويستبعد الجوانب التي يعتبرها عديمة الشأن. ونهتدي إلى تقنية التجريد نفسها بالتقييم الانتقائي في صور الرسام الكاريكاتوري، وفي الرسم البياني للعالِم الفيزيائي، وفي خريطة العالِم الجغرافي، وفي رسوم الطبيعة أو الوجوه المنمنمة. فالتقنية هي ذاتها، والاختلاف يقتصر فقط على حقول التطبيق ومعايير الملاءمة.

لا أريد المبالغة: هناك بالطبع اختلاف كبير من حيث الدقة والموضوعية بين الطرائق المستخدمة للحكم على نظرية فيزيائية وتلك التي تسمح بتقييم تحفة فنية. لكن، وأكرر، تنبغي الإشارة إلى وجود انتقالات مستمرة بينهما. يضاف إلى ذلك ان سياق الحُكم يتدخل دائماً بعد فوات الأوان، بعد العمل الابداعي؛ في حين ان المرحلة الحاسمة من العمل نفسه هي دائماً قفزة في المجهول وغوص في غبش الشعور. وان احتمالات صعود الغوّاص مع حفنة وحل أقوى من احتمالات صعوده مع حبة مرجان. فالوحي المزيّف والنظرية الشاذة يكثران في تاريخ العلوم بقدر ما تكثر الأعمال الفنية الرديئة؛ مع ذلك فهما يولّدان في نفس ضحاياهما نفس الاقتناع الراسخ والشعور بالغبطة اللذين تولّدهما الاكتشافات الموفّقة التي تظهر، بعد فوات الأوان، صحتها وقيمتها. وفي هذا الصدد، ليس العالِم في وضع أفضل

من وضع الفنان : ففي مسيرة السياق المبدع ، ليست الحقيقة مرشداً أصلح وأكثر موضوعية من الجمال.

نستطيع الآن الذهاب إلى أبعد بقليل. فكل اكتشاف علمي قيم يوقظ لدى العارف شعوراً بالجمال ، لأن حل مسألة صعبة يولّد الوفاق حيث لم يكن غير التنافر ؛ والعكس بالعكس ، فالتجربة الجمالية لا يمكن أن تتم إلاّ اذا أثبت العقل صحة العملية - أيا كانت - التي استهدفت إثارة التجربة. ان إحدى عذارى بوتيشلّي ( Botticelli ) واحدى نظريات بوانكاريه ( Poincaré ) لا تدفعان إلى التفكير في أقل شبه بين دوافع وطموحات مبتكريها ؛ وحسب الظاهر ، الأول كان يبحث عن «الجميل» والثاني عن «الحقيقي». لكن بوانكاريه نفسه هو الذي قال بأن ما كان يرشده في تلمساته اللاواعية نحو «التوفيقات الصائبة» التي تولّد الاكتشافات ، «هو الإحساس بالجمال الرياضي وبتوافق الأعداد والأشكال وبالأناقة الهندسية. انه شعور جمالي حقيقي يحسّ به جميع علماء الرياضيات». كما ان الكثير من العلماء البارزين الآخرين قد باحوا بنفس التصريح. فقد كتب ج. هاردي في مؤلفه الشهير «دفاع عالِم رياضي» «الاختبار الأول هو الجمال. لا مكان دائماً في العالم لرياضيات بشعة». ثم ان عميد الفيزيائيين البريطانيين ، بول ديراك (Paul Dirac) قد ذهب أيضاً إلى أبعد من ذلك في عبارته الشهيرة : «ان اكساب المعادلات جمالاً هو أهم من جعلها مطابقة للتجارب». ولم يمنعه ذلك من الحصول على جائزة نوبل.

لنعد الآن إلى الطرف الآخر للطيف. فالروائي والشاعر لا يبدعان من الفراغ. ان نظرتهم للعالم خاضعة (سواء عرفوا أم لم يعرفوا) للنظرة الفلسفية والعلمية الشاملة ، السائدة في عصرهم. لقد كان جون دون John Donne متصوفاً ، لكنه تمكّن فوراً من ادراك معنى راصدة غاليلي :

لقد نسج الانسان شبكة ، وهذه الشبكة ألقيت على السماوات التي استولى عليها...

لقد كان لنيوتن أثر مماثل. وكذلك ، بالطبع ، داروين وماركس وفرازر وفرويد وانشتاين. أما بوتيشلّي ، فلا نعرف الكثير عن آرائه الفلسفية ، لكن ما نعرفه هو ان الرسّامين والنحّاتين قد وجهتهم دائماً ، لا بل استبدت بهم ، نظريات علمية أو علمية زائفة : نظرية قطع الذهب عند اليونانيين ؛ هندسة الرسم المنظوري والصورة المصغرة ؛ «القوانين النهائية للتناسب الكامل» ، لـدورر وليوناردو دي فينشي ( Durer, Léonard de Vinci ) ؛ نظرية سيزان حول تحويل جميع الأشكال الطبيعية إلى الأشكال الكروية والمخروطية والاسطوانية ، وهلمّ جرا.

ونجد الرأي المعاكس لدفاع العالِم الرياضي ، الذي يضع الجمال قبل المنطق ، في تصريح سورات ( seurat ) التالي : «البعض يجد في ما صنعته شعراً. كلاّ ، انني أطبّق طريقتي ، هذا كل شيء».

يبدو ان هناك مساعي كبيرة للتقريب تُبذل من الجانبين : رجل العلم باعترافه بأنه يتّكل على الحدسيات لإحراز تقدم في نظريته ؛ والفنان بمنحه المبادئ المجرّدة التي تسيطر على حدسياته قيمةً مفرطة ، ومبالغاً فيها أحياناً. فالعاملان مكمِّلان الواحد منهما للآخر. أما درجة اتحادهما فتتوقف أولاً على الميدان الذي تختاره القوة المبدعة للتعبير عن نفسها.

لكن ، ما هي طبيعة هذه القوة؟ ما هي دوافعها وضروراتها؟ لقد توصل البيولوجيون منذ بضع سنوات إلى الاعتبار بأنه يوجد لدى الانسان ولدى المراتب العليا من الحيوانات دافع استكشافي ، هو في مثل أهمية الدوافع الغذائية والجنسية. فالحاجة إلى الاستكشاف يمكن أن تتحد مع دوافع أخرى أو ان تضع نفسها في خدمتها : في خدمة غرائز البقاء والتناسل ، أو الطموح والغرور عند البشر. لكن البحث عن الجديد ، في أصفى أشكاله ، يحمل هدفه في ذاته. وحسب تعبير ستيفنسون (Stevenson) : «السفر بأمل أفضل من الوصول إلى المرفأ». ففي شخص كل فنان كبير بعض مزايا المستكشف. ان الشاعر لا يقضي وقته في معالجة الكلمات ، كما يعتقد السلوكيّون ، انه يفتش عن الامكانيات الانفعالية والوصفية الكامنة في الكلام. أما الرسّام فيكرّس نفسه ، حتى نهاية حياته ، لتعلّم النظر.

إذاً، ان للدافع الابداعي مصدراً بيولوجياً واحداً، لكنه يستطيع التوجه في عدة اتجاهات. انه مزيج من الفضولية والعجب، حيث تعبّر الفضولية عن الجانب الفكري والعجب عن الجانب العاطفي. والكل يحفز على رحلات استكشاف العالِم كما الفنان. لقد وصف الفلكي جوهانس كبلر إحساس «الوضوح الرائع» الذي فتنه عندما اكتشف قوانين حركة السيّارات، انه التجربة التي يعانيها كل أديب عندما يجد مقطعٌ شعريٌ فجأة صيغته المقدّرة له ظاهرياً، أو عندما تبرز صورة وتنتشر في تعبير موفّق. ان هذا النوع من التجارب يقرن دائماً الاشباع الفكري بالانفراج العاطفي، هذا «الشعور الأوقيانوسي» شبه الروحاني حيث تبدو الأنا الفانية، للحظة، وكأنها تذوب مثل حبّة ملح في البحر. فالفن هو مذهب التسامي، في ذروة طاقته يحمل الشعور الفردي يمتد حتى الشعور الكوني، مثلما يجهد العلم في تفسير الظاهرات الخاصة بقوانين عامة، أي في ردّ ألغاز فريدة إلى اللغز الكوني الكبير. ونكرّر: ان الإلهام الفكري والتنفيس الانفعالي يشكلان جوهر التجربة الجمالية. فالأول يمثّل لحظة الحقيقة والثاني يولّد تجربة الجمال. انهما وجهان متكاملان لسياق لا يتجزأ. فلا بد من حدوث تجربة الحقيقة، مهما كانت ذاتيتها، لكي تحدث تجربة الجمال، والعكس بالعكس، فان كل حلّ لأحد الغاز الطبيعة ، وكذلك لأحد ألغاز لعبة الشطرنج، يدفعنا إلى الهتاف: «ما أجمله!».

وهكـذا، لرأب صدع الإنـاء اليوناني وجعله مقبولاً في عصرنا، علينا تصحيح أبيات كيتس الشعرية وترجمتها إلى اللغة الخاصة بالناظمة الآلية: الجمال مرتبط بالحقيقة والحقيقة مرتبطة بالجمال. ويمكن فصلهما بواسطة التحليل، لكنهما، في تجربة العمل الإبداعي المعاشة (التي ستكرّر فيما بعد عند الذين سيستفيدون من النتاج)، متلازمان كتلازم الفكر والعاطفة. كلاهما يشيران، الأول بلغة العقل والثانية بلغة الشعور، إلى لحظة صرخة أرخميدوس: تلك اللحظة التي «اضطرّ فيـها اللامتنـاهي للاختلاط بالمتناهي، وللبقاء مرئياً، تقريباً، وسهل المنال في هذا المكان»، حسب تعبير كارليل.

وهذا يقودني إلى النقطة الأخيرة في بحثي هذا. مع ان العالم بأسره هو، حسب شكسبير، مشهد مسرحي، فاني أرى ان حياة معظم الناس تُمثّل على مسرحين ذوَيْ مستويين، يمكننا تسميتها بالمستوى العادي والمستوى المأساوي. في معظم الأحيان، نتطور على المستوى العادي، لكن في مناسبات نادرة، اذا كنا نجابه الموت أو مغمورين بالشعور الاوقيانوسي، يبدو ان أهوية°°° تُفتح تحت أقدامنا، فننتقل فجأة إلى المستوى المأساوي، إلى مستوى المطلق. حينئذ تبدو جميع الاهتمامات الروتينية لحياتنا اليومية تافهة وسطحية، لكن عندما نعود، إلى المستوى العادي، نُبعد تجارب المستوى الآخر وكأنها استيهامات من أعصابنا المتوترة.

ان السعي إلى الجمع بين هذين المستويين، هو أرفع أشكال الابداع الانساني. فالفنان والعالِم موهوبان (أو مبتليان) كلاهما بالقدرة على ادراك الأحداث العادية للتجربة اليومية من زاوية الخلود، وعكسياً، على التعبير عن المطلق باللغة الانسانية، وبالصور المادية. فمعظم الناس لا يتمتعون بما يكفي من الثروات الفكرية والعاطفية لكي يعيشوا أكثر من لحظات عابرة على المستوى المأساوي. فاللامتناهي هو غير إنساني وعابر للغاية بحيث لا يمكننا مجابهته، إلاّ اذا لم نرغمه على الاختلاط بعالم المتناهي الواقعي. ان مطلق ( Absolu ) الوجوديين لا يتحقق عاطفياً إلا اذا اقترن بشيء ملموس، مرتبط بالعالم المألوف. وفي هذا السبيل يجتهد الفنان والعالِم، دون أن يعيا ذلك دائماً. عندما ينجحان في الجمع بين المستويين، يتأنّس اللغز الكوني، وينجذب في مدار البشر اللذين تتجلّى تجاربهم الكئيبة وتتمجّد.

وغني عن القول أن الروايات ليست جميعها (ولا يجب أن تكون) «روايات ذات مشكلات» تنهال على القارئ بوابل من التراجيديات والمثل الاصلية. فلو كان الأمر كذلك، لكان أدبنا مملاً. لكن، بطريقة غير مباشرة وضمنياً، يُعنى كل نتاج أدبي كبير ببعض نواحي المشكلات الانسانية الأكثر جوهرية. لكل زهرة، حتى لزهرة الربيع

الوضيعة، جذور. فالعمل الفني أيا كانت بهجته وقيمته ونقاوته، يتغذّى في نهاية المطاف، بطريقة غير مباشرة، خفيَّة وبواسطة أنابيب شعرية متناهية الرقة، من المثل الأصلية الكامنة في التجربة.

ولأنه يعيش على المستويين معاً، يستطيع الفنان أو العالم المبدع، أحياناً، التقاط لحظة خلود يلمحها على نافذة الزمن. أما، أن تكون هذه النافذة زجاجيَّة من القرون الوسطى أو قانون نيوتن المحدِّد للجاذبية الكونية، فتلك مسألة مزاج وذوق.

آرثر كوستلر
(لندن)

## علاقة حياة انشتاين بتكوّن مفاهيمه النسبوية

بمناسبة الذكرى المئوية الأولى لولادة العالم الكبير البيرت انشتاين، ننشر هذا المقال لبيار تويلييه. وفيه يحاول ان يظهر كيف ان التاريخ الشخصي لانشتاين يمكن أن يفسر تكوّن مفاهيمه النسبية.

### حالة انشتاين

«إذا اعتبر العلم كمجموعة مكتملة من المعارف، يكون النتاج الانساني الأكثر موضوعية، لكن، إذا اعتبر كمشروع يتحقق تدريجياً، يصبح ذاتياً، ومشروطاً نفسياً، مثله مثل أي مشروع انساني آخر»[1]. ان هذا التصريح قد يدهش أنصار العقلانية الوضعية. لكنه صادر عن آنشتاين نفسه، وهو، بطريقة غير مباشرة، يشكل نوعاً من الدعوة إلى البحث عن التكوّن «الذاتي» لنظرياته الخاصة. ونسارع إلى الإفصاح: من الواضح ان النظريات النسبوية هي، بالمعنى الجوهري، نظريات علمية... فلا يمكننا فهم طبيعتها وتقدير أهميتها إلاّ إذا أخذنا بعين الاعتبار حالة العلوم الفيزيائية في مطلع القرن العشرين.

وإن كنا لا نهتم إلاّ «بتقدم» المعارف كما هي، فانه يحق لنا مع ذلك إهمال جميع المساهمات النفسية والاجتماعية (أو اعتبارها حكائية للغاية) في تاريخ العلوم. يبقى ان آنشتاين نفسه قد اهتم دوماً بتحليل عمل فكره الخاص وتكوّن آرائه والتأثيرات التي خضع لها. من يدري؟ فإذا كان تاريخ العلوم هو أيضاً تاريخ النتاج العلمي الحقيقي، فقد لا تكون مثل هذه التحليلات عديمة الجدوى.

### هل يمكن للنظرية أن تكون «موضوعية» تماما؟

مع ذلك، لنحمل على محمل الجدّ، الاعتراض الذي ذكرناه منذ قليل: ان العلم هو، أساساً، «موضوعي»، أو على الأقل، ليست له قيمة إلاّ بمقدار ما يكون «موضوعياً»، فلماذا إذاً نخصِّص، عمداً، مكاناً هاماً «لذاتية» العالم. حتى وإن كان هذا الأخير انشتاين؟ بتعبير آخر، من العبث بل من الخطر الخلط بين الفن والعلم. فالفنّانون لا يسعون، من ناحيتهم، إلى وصف الواقع «كما هو»؛ إنهم يفسّرونه ويعيدون بناءه وفقاً لمقتضيات إحساسهم وخيالهم. لكن العلماء، كما يقال، يتصرَّفون على نحو مغاير تماماً: انهم يقمعون «ذاتيتهم» ويبتعدون عن كل ما يشبه الحكم السبقي أو التفضيل الشخصي، فهم لا يصغون إلاّ إلى «صوت الواقع».

وكما يعلم الجميع، f = my
و v = ri كذلك c = mc²

المهم هو أن تكون المفاهيم محدّدة بدقة وعمليّة – وان تكون مضامين النظرية مُثبتة تجريبياً. بالتأكيد، ان «عباقرة» العلم هم، بأسلوبهم، شخصيات بارزة. لكن، ليس في نتاجهم أي شيء «ذاتي». والدليل، يضيف العلمويون ( scientistes ) الأكثر براعة، هو اننا لا نستطيع إعادة تكوين سيرة انشتاين انطلاقاً من معادلات النسبية...

ان وجهة النظر هذه تتمتع بجميع مظاهر التفكير السليم. غير انها توشك أن تخفي الصعوبات المرتبطة بمفهوم الموضوعية. لا أحد يفكّر في إنكار الآتي: ان الشروح العلمية يجب أن تتوافق مبدئياً مع اختبارات تجريبية. لكن هل يمكننا القول، حتى عندما يكون «حُكم الاختبار» ايجابياً بأن «موضوعية»

النظرية قد أُثبتت؟ في الواقع، نكون فقط قد أثبتنا قيمة (أو صحة) هذه النظرية. وبحصر المعنى. ان الاختبار الإيجابي لا يثبت بأن الشروح المختبَرة هي «صحيحة» تماماً و «حقيقية» تماماً؛ لأن نظرية أخرى قد تبدو فيما بعد جيدة مثلها، أو حتى أفضل منها. فإذا كنا نفهم بكلمة «موضوعية» صحة نظرية ما، ينبغي التسليم بان الاختبار لا يثبت أبداً الموضوعية الكاملة لهذه الأخيرة، أي تطابقها التام مع الموضوع الذي تعنى به. والأمثلة كثيرة في هذا الصدد: فخلال زمن طويل، اعتقدنا بأن إوالة*** نيوتن تصف الواقع بصورة صحيحة قطعاً («موضوعية»). والحال ان نظرية النسبية قد طرحت هذه الفكرة مجدداً للبحث. يجب التسليم بأن العلم يهدف إلى تقديم وصف (أو تفسير) موضوعي للظاهرات. لكن من الخطأ التأكيد بأن النظريات العلمية، كما هي موجودة واقعياً، هي بناءات موضوعية تماماً، أي خالية من العناصر الاعتباطية أو «الذاتية» إلى حد ما.

## ليست المفاهيم مستمدة. مباشرة. من التجربة

إذاً، ان طريقة معالجة مسألة الذاتية في العلوم ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالحلول التي تقدّم لبعض المسائل الابستمولوجية البحتة. وقد كان آينشتاين نفسه يدرك ذلك، كما تدل تحليلاته الخاصة بالعلاقات بين «الوقائع» و «النظريات».

إن نيوتن حسب قوله، كان يعتقد «بأن المفاهيم الأساسية لنظريته وقوانينها يمكن أن تستمدّ من التجربة». لكن هذا غير صحيح. وخلافاً لما يعتقد بعض التجريبيين، «ان كل محاولة لاستنباط المفاهيم والمسلّمات الأساسية، منطقياً، انطلاقاً من تجارب أوليه، هي محاولة محكوم عليها بالفشل. في الواقع، « ان القاعدة البدهية للفيزياء النظرية (...) يجب أن تُبتكر بحرية»[٢]. مما يعني أن الفيزيائيين، لإعداد علمهم، لا يسجلون سلبياً المعطيات الحسية، بل يبنون إطاراً نظرياً بواسطة مبادئ ومفاهيم مختارة من جانبهم. وانشتاين يقول ويردّد: مختارة بحرية.

ان مثل هذا المفهوم يمكن تسميته مفهوماً بنائياً. فهو لا يكتفي بتقبل تدخل النظريين وحسب، بل يقرّ أيضاً بان مثل هذا التدخل لا مفرّ منه عملياً ومشروع تماماً. من هذه الزاوية، تعتبر ملاحظات انشتاين حول ذاتية العالِم متفقة تماماً مع مواقفه الابستمولوجية. بالطبع، هناك نظريات أفضل من غيرها. لكن «ليس هناك جسر منطقي بين الظاهرات والمبادئ المخصَّصة لتفسيرها». لنطرح إذاً السؤال التالي: إذا لم تكن هذه المبادئ مستمدَّة من الظاهرات، فمن أين جاءت؟ يمكننا التمييز، في سبيل التسهيل، بين جوابين كبيرين: إما ان تنبثق المبادئ والمفاهيم الأساسية من «العقل»، وإما - باتبذال أكثر - ان يتم الحصول عليها بجهد انساني، أي بنشاط فكري مشروط نفسياً واجتماعياً. ويمكن ايجاز رأي انشتاين كما يلي: مع ان العالِم يطمح إلى اعطاء صورة «عقلية» عن العالم، فليس له وصول إلى عقل فريد ومطلق يقدّم له، بطريقة محض منطقية، المفاهيم والمبادئ التي يحتاج إليها[٣]. فالبشر يحاولون اصطناع أدوات فكرية مطابقة تقريباً «للواقع»، عن طريق الاستعانة بثرواتهم وتجاربهم الخاصة (بالمعنى الأوسع للكلمة) إذاً، إن تكوّن النظريات العلمية لا يتوقف فقط على المنطق والابستمولوجيا، انما أيضاً على علم النفس وعلم الاجتماع والانتروبولوجيا الثقافية. فالمجتمعات المسمّاة متقدّمة تنشر صورة عن العلم تُبرز بوجه خاص جوانبه الدقيقة، المنطقية و «الموضوعية». لكن انشتاين، بتصريحاته كما بنشاطه العلمي نفسه، يمنحنا فرصة جيدة لكي ندرك بصورة أفضل الجانب الآخر لهذه الصورة - مع كل ما يتضمّنه من انفعالات وقفزات خيالية واعتقادات فلسفية، وحتى من نزعة «صوفية».

## نصيحة: كن مهووساً أحادياً

كما نعلم، إن آنشتاين وميشال بيسّو Michele Besso قد جمعتهما صداقة طويلة. وذات يوم، سألت شقيقة هذا الأخير آنشتاين: «لماذا لم يحقق ميشال اكتشافاً هاماً في الرياضيات»؟ فأجابها انشتاين ضاحكاً: «لكن، هذه علامة جيدة. ميشال هو أنسي، وفكر شمولي

مهتمّ للغاية بكثير من الأمور بحيث لا يمكن أن يصبح مهووساً أحادياً. وحده المهووس الأحادي يحصل على ما يسمّى بالنتائج». وبعد ان دعا يسّو انشتاين إلى توضيح رأيه، أكد هذا الأخير: «ما زلت أعتقد انه كان بامكانك إبراز أفكار قيمة في الحقل العلمي لو انك كنت مهووساً أحادياً، بصورة كافية. ان الفراشة ليست خُلداً، لكن لا ينبغي لأية فراشة أن تتأسف على ذلك»[4]. إذاً، نودّ أن نعرف: في أي شيء كان انشتاين نفسه «خُلداً» و«مهووساً أحادياً»؟ ما هي الفكرة المتسلّطة التي استطاعت، بطريقة مباشرة تقريباً، إحداث النسبية الضيّقة والنسبية العامة؟ ويلقّننا انشتاين الجواب التالي: ان رجل العلم الحقيقي مشبع تماماً «بالاحساس الديني الكوني». والمقصود هنا، حسب رأيه، هو المرتبة الثالثة من الحياة الدينية، باعتبار ان المرتبتين الأولى والثانية هما على التوالي الدين – المخافة، والدين – الأخلاق. «وأؤكد بأن التديّن الكوني هو الحافز الأقوى والأنبل للبحث العلمي. فوحده الذي يستطيع تقدير الجهود الضخمة، وبخاصة التفاني الذي بدونه لا يمكن تحقيق الاكتشافات العلمية التي تفتح آفاقاً جديدة، هو القادر على تقييم قوة الشعور الذي تمكّن وحده من انتاج مثل هذا العمل المترفّع عن الحياة اليومية المباشرة. (...) ان الاحساس الديني الكوني هو الذي يمنح انساناً مثل هذه الطاقات». وفي تنبيه للوضعيين يقول: «في عصرنا المادي، العلماء الجدّيون هم فقط المتديّنون في الصميم».

ان مثل هذه الأقوال شائعة جداً عند انشتاين. وأحياناً، نشعر بأنه يبالغ: «لا يمكنني أن أتصور عالماً حقيقياً لا يملك ايماناً عميقاً».

فالموقف يمكن إجماله بصورة واحدة: العلم بلا الدين أعرج والدين بلا العلم أعمى».

ان بعض الملاحظات حول هذا الدين الانشتايني قد تكون مفيدة: أولاً، لا علاقة لهذا الدين بالديانات التي تقرّ بوجود «إله شخصي»، موزّع العقاب والثواب. فانشتاين يعتبر هذا المذهب دنساً، وعلى الديانات أن تتخلّى عنه كلياً. بالطبع، ان فكرة الإله الشخصي تثير الآمال والمخاوف. فهي تمنح الكهنة «سلطة واسعة» على النفوس. لكنها، على المدى البعيد، لا يمكن إلاّ وان تلحق «ضرراً جسيماً بالتقدم الانساني»[5]. لذلك يفضّل انشتاين ان يصف نفسه بالأحدي (panthéiste): أن يكون المرء متديّناً هو ان يحاول بتواضع فهم نظام العالم بصورة أفضل. وهكذا تثبت صحة قاعدة سبينوزا التي يتبنّاها انشتاين: يجب أن تملك «الحب العقلاني لله». وهذا يقودنا إلى ملاحظة ثانية تتعلق مباشرة بميدان المعرفة.

## «الدين» مقابل الاوالة الكمية

في الواقع، ان انشتاين يقرن، بصورة منهجية تقريباً، فكرة «الدين» بفكرة كون العالم معقولاً ومنطقياً. وبالأحرى، على العالِم ان يعتقد بأن العالم هو كذلك. فإذا كان يجرؤ على تكريس نفسه لدراسة الطبيعة، فذلك بالضبط لأنه مقتنع بأن هذه الأخيرة مكوّنة تبعاً لقوانين متوافقة. وحسب انشتاين، هذا يعني، مما يعنيه، بأن سببيّة صارمة تسود في كل مكان. فالعالِم الحقيقي يؤمن «بأن القانون السببي يحكم كل الأحداث»، وهو «واثق من الشعور بسببية كل ما يحدث». عندئذ، ندرك تماماً بأنه لا يستطيع الإقرار بإله شخصي أي «بشخص يتدخل في مجرى الأحداث». ان البعض يرى في ذلك حلقةً مفرغة: السببية تبني الأحادية، التي بدورها تبني السببيّة! لكن انشتاين واضح تماماً باسلوبه. فبدلاً من ان يقدّم السببيّة كبداهة مطلقة، جعل منها موضوع ايمان «ديني»، والتزام شخصي. مما لا يمنعه بالطبع، عملياً، من استخدام مبدأ السببيّة كمعيار حاسم لتقدير قيمة النظريات العلمية.

وهكذا لم يشأ أبداً الاعتراف بشرعية الاوالة الكمية. لأن «الله لا يلعب بالنرد». بهذه العبارة المردّدة مراراً، كان انشتاين يؤكد إيمانه بالتحديد الدقيق للظاهرات الطبيعية. فهو لم يكن يستطيع القبول «بالميل الاحصائي» كما كان يتجلّى في تأملات بورن وهايزنبرغ وبولي (Born, Heisenberg et Pauli). وبرأيه، ان العيب الكبير في نظرية الكمّات هو انها لا تقدم وصفاً كاملاً

للواقع. «فالاحتمالات» لا يمكن أن تشكل الكلمة الفصل للمعرفة. وحول هذه النقطة تعتبر الرسائل المتبادلة بين انشتاين وبورن خير مرجع: ان بورن لم يتمكن أبداً من زعزعة «الايمان الكوني» لانشتاين[6]. فقد اعتبر هذا الأخير انه من العار أن يكون للجُسَيْم تحركٌ غير قابل التقدير كلياً.

لكن الإيمان بالسببيّة الكونية عادي إلى حد ما: فهو لا يكفي «للادعاء» بنظرية النسبية. بالمقابل، تجدر الملاحظة إلى ان انشتاين قد حدّد غالباً موقفه «الديني» بجعل «سمو» الطبيعة و«روعتها» مقابلين «لبطلان الرغبات والغايات الانسانية». فالوجود الفردي هو «نوع من السجن». إذاً، إن لرغبة المعرفة معنىً جوهرياً تماماً: فالانسان، كفرد، ليس عظيم الشأن، لكنه يتمتع بامكانية التأمل في النظام الكوني وفهمه. وهذا نوع من العزاء لا يمكننا المبالغة في تقدير أهميته. بواسطة المعرفة، «يرغب الفرد في اختبار الكون كوحدة ذات معنى». الانسان المتديّن هو الانسان الذي «تحرّر في حدود إمكاناته، من العوائق التي تشكلها رغباته الأنانية، والذي تحوّل نحو أفكار ومشاعر وطموحات ذات قيمة فوق ذاتية». في مذكرات سيرته الشخصية، يردّد انشتاين هذا الموضوع: يجب «التحرّر من قيود الذاتي المحض، والسعي في اكتشاف «عالم فوق ذاتي» يشكل جنة جديدة[7]. وهكذا طُرحت مسألة وجود «عالم حقيقي» مستقل عنّا، يكون للتأمل فيه (أو سيكون له) أثر تحرري.

ان الواقعية الابستمولوجية لانشتاين، كما نرى، تتأصل مباشرة وبعمق في «ذاتيته». وها نحن قادرون على تقديم فرضية أساسية: إذا كان انشتاين قد أعدّ النسبية الضيّقة والنسبية العامة، فذلك بالضبط للتمتع بعالم أكثر واقعية وسروراً من العالم التعيس الذي، نكتفي فيه بما تيسّر لدينا.

## النسبية واستحواذ الفوق الذاتي

ما هو، بالفعل، المضمون الجوهري «لمبدأ النسبية»؟ يكفي أن نقرأ نصوص انشتاين لنكتشف بأن هذا المبدأ، رغم اسمه، يعبّر عن الرغبة في إيجاد «قوانين للطبيعة» تظلّ صيغتها هي نفسها، أياً كان نظام الإسناد المعتمد. وفي شكله الضيّق، لا يطبّق هذا المبدأ إلاّ على النظريات الغاليليّة، أي على النظريات التي يصحّ فيها «القانون الأساسي المعروف باسم قانون الجمادية ( Loi de L'inertie ): ان جسماً بعيداً بما فيه الكفاية عن أجسام أخرى، يظلّ في حالة سكونٍ أو حركة مستقيمة ومنتظمة». وفي شكله العام، يُعرض مبدأ النسبية على النحو التالي: «ان جميع أجسام الإسناد، أياً كانت حالتها الحركيّة، متماثلة لوصف الطبيعة (لصياغة القوانين العامة للطبيعة)». وبلغة عادية أكثر، يعبّر مبدأ النسبية عن الرغبة في إيجاد صورة عن العالم تكون مستقلة عن موقف مختلف المراقبين. لذلك، منذ زمن طويل، دُهش عدة مؤلفين لكون مثل هذه «المسلّمة» تعكس باخلاص كبير آراء انشتاين الشخصية التي أتينا على ذكرها أعلاه. فكل شيء يحدث كما لو كانت الفيزياء النسبيّة هي، في ميدان خاص، تنفيذ مشروع أعم: بناء عالم «فوق ذاتي»، عالم يقع أبعد من أحاسيسنا وادراكنا انما يتمتع بواقع سام.

ان خصوم النظرية الجديدة لم يكونوا على خطأ، فقد أدركوا بوضوح ان التأملات النسبيّة لم تكن، باختلافات كبيرة، مبنية على «الموضوعية» غير المشروطة.

وهكذا، شجب كريستيان كورنليسّان Christian Cornelissen «هذيان انشتاين» في كتاب صغير صدر في باريس عام ١٩٢٣. لقد أسف لكون هذا الأخير قد وسّع بعض الأفكار «حتى المُحال»، وترك نفسه «يتوه في أفلاك الماورائيات»[8]. من ناحية ما، لم يكن على الخطأ!

فالتجرؤ على صياغة مثل هذه النظريات يحتاج (وهو ما نميل الآن إلى إهماله) إلى ثقة غير عادية بعدة افتراضات لم تكن بديهية اطلاقاً. من الطبيعي اذاً أن يكون بعض المفكرين الخجلين قد وجدوا صعوبة، في مطلع القرن، في مشاطرة هذا الايمان.

فيما بعد، اهتمّ انشتاين بتأكيد الطابع «الطبيعي» لنظرية النسبية: «ليس المقصود على الاطلاق عملاً ثورياً، انما

هو تطور طبيعي لمنهج بحثٍ يمكن تحديد مراحله عبر العصور. لكن أخيراً، وكما لاحظ ليوبولد انفلد (Leopold Infeld)، كانت مقالة عام ١٩٠٥ الشهيرة، «حول الديناميكا الكهربائية للأجسام المتحركة»، مقالة بارزة من عدة نواحٍ: «ليست فيها مراجع، وليس فيها استشهاد بحجج (...) الأسلوب سهل (...) لكن فهمها التام يتطلب حنكة نادرة وذوقاً سليماً تفتقر اليها المعرفة الحذلقية. لأن مقالة انشتاين تعالج أمهات المسائل؛ انها تحلّل معنى مفاهيم قد تبدو أبسط من ان تُخضع للامتحان». إذا أمعنّا في قراءة هذا النص، نُساق إلى الاعتقاد بأن اصالته لا تكمن في حداثة مختلف الأفكار والمعارف المستخدمة بقدر ما تكمن في طريقة استخدامها.

## قضية أبوّة

كذلك. أدرك بوانكاريه Poincaré بوضوح الاستخدامات الجديدة الممكنة «لمبدأ النسبية». أما لورنتز (Lorentz). فقد سبق له أن أوضح «التحول» الذي حمل اسمه - والذي تناول انشتاين مجدداً شكليته - إلى درجة ان أحد المؤرخين، إدمون وتاكر Edmund Whittaker الذي اعتُبر كتابه «تاريخ نظريات الأثير والكهرباء» بمثابة حجة، قد تمكّن من عزو نظرية النسبية الى بوانكاريه ولونتز؛ مما أثار استنكار ماكس بورن[9]. في الواقع، ان بوانكاريه ولورنتز لم يسلّما يوماً بصحة هذه النظرية. وبالتالي، فلا يمكن أن ننسب أبوتها اليهما. ان خطأ ويتاكر هو في آن معاً نفساني وابستمولوجي: لقد قلّل من قَدْر شجاعة آينشتاين الفكرية، أي ما يمكن أن نسمّيه براديكاليته العلمية - الفلسفية. لأن بوانكاريه كان يفهم بلا ريب «مبدأ النسبية» مثلما فهمه اينشتاين. لكنه لم يمنحه نفس الوضع. فقد رأى فيه خاصة أمراً اختبارياً، كما أشار إلى ذلك بحق كل من جيرالد هولتون ولويس فوير. وبوانكاريه نفسه أعلن: «ان مبدأ النسبية هو أمر اختباري، تماماً كما هي خصائص الجوامد الطبيعية؛ وبما أنه كذلك، فهو قابل لإعادة نظر مستمرة». لكن هذا الكلام غير واضح جداً. لأنه اذا كان المقصود أمراً بسيطاً فلم نسمّيه مبدأ؟

تعقيد آخر: ان بوانكاريه، مبدلاً رأيه، قد أعلن بأن هذا المبدأ هو في الأكثر «اتفاق أوحت به التجربة». ويضيف ان باستطاعة الفيزيائيين الاستغناء عنه تماماً، خاصة اذا كانوا يريدون الحفاظ على «عاداتهم القديمة»[10].

ان هذه الحيرة غريبة عن انشتاين، فهو صريح لا يعرف الالتواء: لكي يعيد تشييد البناء النظري كلياً، قرّر بأن «مبدأ النسبية» هو افتراض أساسي. ولا ينبغي علينا، بصورة مؤقتة على الأقل، إعادة طرحه للبحث. فالاختلاف كله يكمن في النقطة التالية: ان بوانكاريه قد تبنّى استراتيجية محافظة في حين قرّر انشتاين صراحةً شق طريق جديد. من هنا أهمية ان يكون العالِم «مهووساً أحادياً». لأن الذكاء وحده لا يكفي لابتكار نظرية النسبية؛ فهناك حاجة إلى قدر كافٍ من «الجنون» لاختيار أسس جديدة رغم طابعها المتناقض.

## هل نشأت النسبية عن اختبار ميشلسون؟

في الواقع، منذ الصفحات الأولى لمقالة عام ١٩٠٥، يشير آنشتاين إلى ان مبدأ النسبية مناقض ظاهرياً للمبدأ الذي يطرح ثبات سرعة الضوء في الفراغ. لكن هذا لم يوقفه. لأن الفكرة التي توجّهه هي وجوب إقرار هذين المبدأين - حتى وإن بديا، في الأساس، متغيرين لا بل متناقضين - ومن ثم استخلاص النتائج المنطقية منهما. ومن ناحية الابتكار، لم تكن الصعوبة الرئيسية تتعلق «بالاستنتاج» بحصر المعنى، أي بالحساب الذي يمكّن من الحصول على معادلات مماثلة شكلياً لمعادلات تحول لورنتز. بالأحرى، انها تتعلق باختيار «المبادئ» (والقبول التام بها) المخصّصة للعب دور الموضوعات (axiomes).

وكما رأينا، ان «مبدأ النسبية» لم يكن مفروضاً بصورة ملزمة من قبل التجربة: وإن كان الرأي المخالف شائع جداً، فاننا نستطيع قول الشيء ذاته عن مبدأ «ثبات سرعة الضوء في الفراغ». فالجدل، الحاد أحياناً، يدور حول المسألة التالية: ما هو الدور الذي لعبه

اختبار ميشلسون – مورلي في تكوّن نظرية النسبية؟ في الواقع، ان الكثير من الفيزيائيين والمؤرخين والفلاسفة يمنحون هذه الأخيرة أهمية كبيرة. برأيهم، ان العلم يتكوّن من «تعميمات» أو «استقراءات» مبنيّة مباشرة على الوقائع. ونظرية النسبية كانت نوعاً ما الردّ «الموضوعي» الذي أحدثه ظهور «واقع» جديد. فلا جدوى إذاً من إدخال «ذاتية» المبتكِر، وإن كانت ذاتيته النظرية...

وهكذا، صرّح ميلّيكان (Millikan) بما يلي: «يمكننا الاعتبار بأن مصدر نظرية النسبية الضيّقة يكمن أساساً في تعميم اختبار ميشلسون». ويضيف بأن آنشتاين هو عالِم حقاً لأنه «رفض كل المفاهيم الأولوية المتعلقة بطبيعة الواقع». ان اختبار ميشلسون – مورلي قد صُمِّم لتوضيح انتقال الأرض بالنسبة إلى الأثير. لكن النتائج كانت دائماً سلبية. وأيضاً، حسب ميلّيكان، لم يكن على انشتاين سوى الاستفادة من هذا الواقع:

«حينئذ وجّه لنا انشتاين هذا النداء: فلنقبل هذا ببساطة كأمر اختباري واقع ولنبدأ، انطلاقاً من ذلك، في استخلاص النتائج المحتومة (...)، وهكذا وُلدت نظرية النسبية الضيّقة». ويتكرّر هذا التفسير غالباً، مع بعض الاختلافات.

من جهة أخرى، يرى الفيلسوف الوضعي جوزف بترولدت (Petzoldt) ان نظرية النسبية تؤكد فشل الميتافيزيقيا القديمة. فالوقائع هي وحدها المهمة: «ان نظرية انشتاين تخضع كلياً لنتيجة اختبار ميشلسون ويمكن أن تُستَمدّ منها»[11]. كذلك، فان غاستون باشلار رغم ابتعاد ابستمولوجيته «الجدلية» عن الفلسفة الوضعية، قد عبّر عن رأي مشابه تقريباً: النسبية نتجت عن صدمة ابستمولوجية، لقد نتجت عن «فشل» اختبار ميشلسون». فهذا الاختبار هو الذي «أيقظ علم الميكانيك الكلاسيكي من ركوده العقديّ» (أو الدغماتي)، وهو أيضاً الذي «شكل قاعدة التعميم الواسع جداً» لانشتاين[12].

## التفسير التجريبي غير صحيح

ان هذه الطريقة في تفسير تكوّن نظرية النسبية هي طريقة قابلة جداً للنقاش؛ حتى انها قد تكون خاطئة. فالملف ضخم، ونعترف بأن تفسير بعض الوثائق لا يتم دائماً بصورة مباشرة. وبالتأكيد، لقد أسهم انشتاين نفسه في خلط الأوراق. لأنه عبّر عن آرائه أحياناً، خاصة في عروض جدلية، بأسلوب يوحي وكأن اختبار ميشلسون قد أثّر فيه تأثيراً حاسماً. وفي الواقع، كل شيء يتضح عندما نتفحص مضمون هذه التصريحات: انها تظهر عندما يعرض انشتاين نظريته بصورة عامة تماماً، محاولاً بأسلوب بسيط تبيان السبب الذي جعلها تنظّم وضعاً مضطرباً، والذي يمكّننا من اعتبارها متينة الأساس. وما ان يبدأ في توضيح كيفية انسياقه شخصياً إلى ابتكار هذه النظرية، حتى يتبدّل أسلوبه: في الحقيقة، ان اختبار ميشلسون كما هو، قد لعب دوراً ثانوياً تماماً، لا بل معدوماً. إليكم مثلاً شهادة شانكلاند الذي راح يستعلم مباشرة من انشتاين نفسه: «عندما سألته كيف علم باختبار ميشلسون – مورلي، قال لي بأنه اطلع عليه من خلال كتابات هـ. لورنتز، لكنه استرعى انتباهه فقط بعد عام ١٩٠٥. «والا»، قال لي، لكنت ذكرته في مقالي». وأضاف بأن النتائج الاختبارية التي كان لها أشد الأثر فيه هي الملاحظات حول الزيغ الكوكبي وقياسات فيزو حول سرعة الضوء في المياه المتحركة. «لقد كان ذلك كافياً كما أعلن». ان هذه الأقوال يعود تاريخها إلى عام ١٩٥٠، وقد أكدها انشتاين عام ١٩٥٢: «لا أعلم بالضبط متى كانت المرة الأولى التي سمعت فيها باختبار ميشلسون. لم أكن أشعر بأنه قد أثّر فيَّ مباشرة (...) أظن انني سلّمت فقط بصحته».

وكثيرة هي وثائق الإثبات الأخرى التي تؤكد ذلك: «لم يكن لاختبار ميشلسون اثر ذو أهمية على اكتشاف النسبية»[13].

ثم ان هناك أسباباً ابستمولوجية جوهرية تدعونا إلى الاعتقاد بأن «مبدأ ثبات سرعة الضوء» لم يكن موجوداً،

ونخبأ في «الوقائع» بانتظار وصول مكتشف ما. أولاً، من الواضح ان بامكاننا تحليل النتيجة السلبية لاختبار ميشلسون بواسطة عدة استراتيجيات نظرية. ان لورنتز، بناء على اقتراح فيتزجرالد، قد فرض ان تقلصاً تسببه «ريح الأثير» يؤثّر في المدخـــال ( interféromètre ) ويعـدّل في النتائج التي يُتوقّع ملاحظتها. كذلك في عام ١٩٢٧، سمعنا لورنتز يصرّح علناً بأنه لا يستطيع العزم على التخلي كلياً عن هـذا «الأثير القـديم العزيز». ومن الواضح، فوق ذلك، ان الاختبار لا يستطيع وحده، تحديد المضمون الصحيح «للمبـــدأ». وان غرونبوم (Grünbaum) مثلاً، قد لاحظ ذلك تماماً: ان اختبار ميشلسون – مورلي لا يثبت بأن الوقت الذي يصرفه الضوء لاجتياز مدى معين يتمتع بنفس القيمة العددية في أنظمة غاليليّة مختلفة، كما أنه لا يثبت أيضاً بأنه اذا كان مصدر الضوء خارج النظام الذي تُقاس فيه سرعة الضوء، فان سرعة الضوء في هذا النظام تكون مستقلة عن سرعة المصدر بالنسبة اليه. مع ذلك، فان مبدأ انشتاين. كما يلاحظ غرونبوم، يؤكد حقيقة هذين الايضاحين. وبالتالي، فان مضمونه يتجاوز ما كان في وسع الاختبار تقديمه عام ١٩٠٥[14].

وهكذا، يحق لنا الاعتقاد بأن بعض الدواعي «الذاتية» قد تدخّلت، في الموضوع لحسن الحظ، ان انشتاين قد ترك لنا بعض التوضيحات المتعلقة بمحاولته.

### ملاحقة شعاع ضوئي

في مذكّرات سيرته الشخصية، يوضح انشتاين انه قد تأمّل طيلة عشر سنوات في مناقضة جوهرية بالنسبة إليه، وهي مناقضة حدّد موضعها مذ كان في سن السادسة عشرة. والمقصود نوع من الاختبار التخيُّلي حيث طرح على نفسه السؤال التالي: ماذا يحدث لو لاحقت حُزمة ضوئية بسرعة شخصية معادلة لسرعة الضوء؟ وكان الجواب: «ألاحظ هـذه الحزمـة كحقـل كهرمغنطيسي éléctromagnétique تذبذبي في حالة سكون». لكن، لأسباب عدة، بدا له ذلك مستحيلاً. واستنتج منه بالتالي مسألةً أو مناقضةً مثيرة للاهتمام، برأيه. «ويتضح لنا، يضيف انشتاين. ان أصل نظرية النسبية الضيّقة موجود سلفاً في هذه المناقضة». وهذا يعني ان انشتاين كان منذ زمن طويل مستعداً، ذهنياً، لمعالجة بعض المسائل الجوهرية وتحريك بعض المفاهيم. بالطبع، لقد كان على علم بمختلف النتائج الاختبارية. وبصورة عامة، كان يرى أن الفيزياء يجب أن تتكوّن بالاتصال بالاختبار، وأن تُثبت بواسطته، قهر المستطاع. فعندما كان طالباً، أظهر الكثير من الميل إلى التجريب. ومن المضحك تصويره «كمتأمّل» صرف، وكحـالم مستعد لجميع أنواع الشطط. لكن نظرية النسبية لم تبتكر لحلّ الصعوبات المثارة من قبل تجربة خاصة. لقد كانت ثمرة نضج أعم وأكثر تجريداً.

ويمكن لبالاز ( Balasz ) أن يساعدنا في الايضاح؛ فقد روى أن انشتاين كان يرى في أصل النسبية الضيقة مسألتين اثنتين: الأولى هي المناقضة المتعلّقة «بملاحقة» شعاع ضوئي، والتي تحدثنا عنها منذ قليل؛ والثانية كان موضوعها فقدان تعادل التأثير بين الموصلات والقطع الممغنطة. في الواقع، إذا استخدمنا نظرية ماكسويل، علينا اللجوء إلى شرحين مختلفين لتفسير ما يحدث:

١ – عندما نحرّك موصلاً بالنسبة إلى قطعة ممغنطة في حالة سكون؛

٢ – عندما نحرّك نفس القطعة الممغنطة بالنسبة لموصل في حالة سكون.

لقد وجد انشتاين في ذلك نوعاً من العار. وفي مخطوطة غير منشورة. قال بأن هذا النقص في التعادل، بالنسبة إليه، لا يطاق. لكن، من الناحية الاختبارية الصرفة، كل شيء يسير في الطريق الصحيح... غير ان انشتاين يوجّهه يقين جمالي: بما أن التحريك النسبي للقطعة الممغنطة والموصل هو وحده المهم، في الواقع، فان النظرية يجب أن تكون هي أيضاً متناسبة. ثم ان العبارة الأولى من مقال عام ١٩٠٥ واضحة في هذا الصدد: «اننا نعلم بأن الديناميكا

الحرارية لماكسويل، كما هي مفهومة اليوم، تؤدي، عندما تُطبّق على أجسام متحركة، إلى لاتناسبات تبدو غير ملازمة للظاهرات». وهذا يعيدنا مرة اخرى إلى «ذاتية» انشتاين، وإلى حاجته لايجاد نظام متناسق في العالم (وعلى أي حال لطرحه كمسلّمة). مرة بعد مرة، لجأ انشتاين إلى اعتبارات جمالية لأعداد مفاهيمه النظرية. لأن هذا هو «الدين الكوني»: فهو يوجب أن نفسّر أكبر عدد ممكن من الظاهرات بقدر ما يمكن من اللباقة، أي بواسطة أقل عدد ممكن من الشروحات الأساسية. إذاً، ان «لعقلانية» انشتاين جذوراً عميقة للغاية، فهي مغذّاة وموجّهة بأفكار وصور وانفعالات، جميعها شخصية.

## نتائج موفّقة لنمو متأخرٍ

في أثناء القيام بتحقيق حول الابتكار في علم الرياضيات، وجّه جاك أدامـــارد Hadamard سؤالاً إلى انشتـاين، وتلقّى الجواب التـالي: «لا يبدو ان الكلمات واللغة، المحكيّة أو المكتوبة، تلعب أقلّ دور في ميكانية تفكيري. ان التكوينات النفسية التي تفيد كعناصر للتفكير هي بعض الدلالات أو الصور الواضحة إلى حد ما، التي يمكن نسخها وتنسيقها، «عند المراد». بالطبع، هناك نوع من العلاقة بين هذه العناصر والمفاهيم المنطقية المستخدمة». وفي مذكّرات سيرته الشخصية، يعود انشتاين إلى الموضوع نفسه: «بالنسبة لي، لا ريب في ان فكرنا يعمل، في أغلب الأحيان، دون استخدام دلالات (كلمات)، وبالاضافة إلى ذلك، بصورة لاواعية جداً». ان مثل هذه الملاحظات تذهب إلى أبعد مما هو ظاهر. في الواقع، من الممكن أن يكون استخدام «التفكير بالصور» قد ساعد انشتاين بقوة على التأمل بطريقة مبتكرة في مفاهيم الزمان والمكان. وإن لهذا النص، على الأقـل، الفضل في معـالجة المسألة بصراحة: «انني أتساءل أحياناً كيف يحدث ان أكون الوحيد الذي طوّر نظرية النسبية؟ ان السبب في ذلك، كما أظن، هو ان راشداً عادياً لا يقلق بشأن المسائل التي يطرحها الزمـان والمكـان. فكل ما تجب معرفته في هذا الصدد، يعتبر انه يعرفه منذ طفولته الأولى. أما أنا، بالعكس، فقد كان نموي بطيئاً إلى حد أنني لم أبدأ في التساؤل حول الزمان والمكان إلاّ عندما كبرت. وبالتالي، فانني تمكّنت من التوغّل في صلب المسألة بصورة أعمق مما كان بمقدور طفل طبيعي النمو ان يفعله»[١٥]. بتعبير آخر، لحسن الحظ ان الطفل ألبير انشتاين قد عاني، كما تؤكد مذكّراته، صعوبات في الكلام...

ان هولتون (Holton) وبخاصة فوير (Feuer) [٢]، قد استخدما حرفياً، كل بأسلوبه، التفسير المقدّم من قبل انشتاين نفسه. في الواقع، عن ماذا يعبر رفض الطفل انشتـاين الكلام، إن لم يكن عن مقاومة بعض التصورات المعرفيّة المفروضة من قبل المجتمع؟ ان التربية الناجحة هي التربية التي تجعل المرء يتقبل عـدداً معيناً مـن المفاهيم والتفسيرات المتعلقة «بالواقع»، على أنها طبيعية.

إذاً، انها أيضاً، بالتحديد، التربية التي تجعل من يتلقاها امتثالياً، والتي تحرمه مـن امكـانيــة إعـادة البحث في المفترضات، الضمنية عموماً، التي تستند اليها «المعارف» المنقولة على هذا الشكل.

وقد كان هذا الرأي عزيزاً على انشتاين: ان- بعض الصعوبات التي يبرزها نظام معرفيّ لا يمكن حلّها إلاّ إذا أدركنا أولاً الأسس الاعتباطية أو اللاواعية تقريباً لهذا النظام. ان عقلاً مُجمعاً ومقولباً بصورة جيـدة للغاية لا يمكن أن يعاني التأخر المحتوم. إذاً، ان المسيرة الحرجة التي ولّدت نظرية النسبية لم تكن ممكنة إلاّ بفضل استقلاليـة فكريـة حقيقيـة. فانشتايـن، الذي تلقّى تربية دينية مزدوجة (يهودية وكاثوليكية)، وكان شديد الحذر ازاء التعليم الرسمي، قد توصل بسرعة إلى «تفكير حرّ، مترمت ايجابياً، تُرجم إلى ارتياب بصدد جميع أشكال السلطة والى موقف شكوكي حيال القنـاعـات السائـدة في أي إطـار اجتماعي»[١٦]. وهكذا نفهم بأن فوير قد دُفع تقريباً إلى وصف انشتاين كشخص هامشي.

## الثقافة والثقافة – المضادة الزوريخيّتين

في الواقع، ان انشتـاين قد أمضى

السنوات التي سبقت أولى أعماله الجوهرية في مدينتي زوريخ وبيرن. ان زوريخ، كما أشار كوزنتسوف، «كانت تستقبل حشداً جامعاً لأجناس مختلفة من الطلاب والثوريين المهاجرين والشباب الذين هربوا من الاضطهاد الوطني أو الاجتماعي السائد آنذاك في بلدانهم». لقد قدّم فوير في هذا الشأن معلومات دقيقة ومقنعة. فنظراً لاستناده إلى شهادات مباشرة، لم يجد صعوبة في الاثبات بأن زوريخ كانت، حوالي عام ١٩٠٠ «منتدىً ضخماً ودائماً»[١٧]. ونـــذكر بعض الأسماء المهمـة: روزا لوكسمبورغ، جورج بليخانوف. موسوليني، كارل راديك، لينين... وحسب شاييم وايزمان، أول رئيس لاسرائيـل. «كـانت سويسرا (انذاك) ملتقى قوى أوروبا الثورية فيها تدور المناقشات الحادة بين الماركسيين والفوضويين والصهيـونيين والمنـاهضين للصهيـونية. ولم تكن مواضيع النقاش تتعلق فقط بالمسائل السياسية انما أيضاً بمسائل الابستمولوجيا والتحليل النفسي.

أقلّ ما يمكن قوله هو ان كل هذا الغليان لم يكن يشجع على الامتثالية الفكرية. بل هناك ما يرغب في التسليم، بناء على فوير، بأن هذا المناخ قد أسهم في جعل انشتاين رجلاً ذا تفكير جريء وخلاّق. من جهة أخرى، وفي مدرسة البوليتكنيك بزوريخ، جمعت الصداقة بين انشتـايـن وفريـــديريك أدلر (Adler) الذي كان شغوفاً ليس فقط بالفيزياء انما أيضاً بالعمل السياسي وبماركس. وهو الذي اغتال عام ١٩١٦ كارل ستورغ (Stürgh)، أول رئيس وزراء نمساوي.

ونشير كذلك إلى ان انشتاين، عندما كان شاباً، كان يعتبر نفسه بكل سرور «ملحداً». وحتى من زاوية تاريخ العلوم، قد تكون هذه التفاصيل ذات أهمية. لأن المحاولة الجريئة التي قادت إلى نظرية النسبية، كانت أيضاً محاولة اجتماعية، ومبادرة ثقافية اعتبرها الكثيرون مشينة. ان الناقد كريستيان كورنليسّان قد قدّم هذه المقارنة المعبِّرة: «ان السيد انشتاين، في إعداد أفكاره وغاياته، يجعلنا نفكّر في كارل ماركس الذي يجمعـه بـه الخيـال اليهودي - الشرقي اللامـــع». وأضاف موضحـــاً انهما ميتافيزيقيان يريدان أن يفرضا علينا (نحن الغربيين الحقيقيين) مذاهب اعتباطية، معدّة بالرغم من «الظاهرات». هناك اشياء كثيرة يمكن قولها حول دوافع هذه النقمة. لكن كورنليسّان كان مصيباً بشأن إحدى النقاط: ان «النسبية» قد نشأت عن جهد فلسفي قويّ. لقد بدأ فوير (وهذه هي مزيّته) في تقديم وصف دقيق للذهنية، المشروطة تاريخياً، التي سمحت لإنشتـايـن بـاطلاق العنـان لاستبصاراته.

وبمفارقة، أصبح بالامكان فهم حالة بوانكاريه. فكما رأينا سابقاً، لقد كان الفرنسي أكثر حذراً؛ فبدلاً من ان يفكّر في قلب النظرية الفيزيائية، حرص على انقاذ الإوالة الكلاسيكية، وان على حساب بعض الترتيبات. فلنفكّر قبل أن نجعل طلابنا يعتقدون بان «الإوالة العادية كانت جيدة، في الأكثر، بالنسبة للذلك المغفّل لابلاس (Laplace). وحسب فوير، قد يكون هذا النوع من الامتثالية هو الذي حال دون أن يكون بوانكاريه مبتكر نظرية النسبية.

من الناحية الفكرية الصرفة، يبدو ان ما من أحد يشك في ذلك، فقد كانت لديه امكانات النجاح. والنصوص التي تركها تبيّن، فعلاً، بأنه قد أدرك تماماً أسباب «الأزمة» وطبيعة الحلول التقنية التي يمكنها القضاء عليها. لكنه، بخلاف انشتاين، لم يكن في موقف المقرّر العازم على القيام بعمل ما.

فهـو عضـو في المؤسسة، في «جمهورية الأساتذة». لذلك، كان من المناسب له في النهاية، اعتبار «نظرية النسبية» فقط كاتفاق ما زال يحتاج إلى برهان على صحته.

## لعبة النسبي والمطلق

قبل انهاء حديثنا، سنعالج المسألة التي تثيرها عبارة «نظرية النسبية» التي أصبحت اليوم شائعـة. قليلـة هي التسميات التي ولّدت هذا القدر من التفسير المعكوس، كما لو كان لهذه «النسبية» أية علاقة بالنسبوية والذاتانيّة (relativisme, subjectivisme). في الواقع، من الأفضل الحديث، كما اقترح مينكوفسكي (Minkowski) عن

«مسلّمة العالم المطلق». فذلك يكون أقل تضليلاً. بالطبع، ان قياساتنا للزمان والمكان، حسب نظرية انشتاين، هي نسبية. مما يعني انها تخضع لموقف المراقب، وانه ليس هناك أي مراقب ذي امتياز. لكن صيغة «الزمان – المكان» الشهيرة هي في حدّ ذاتها شيء مطلق. فهي تعبّر، في شكل نظري، عن وجود «واقع» ليس سهل المنال مباشرةً، لكن جميع المراقبات الفردية («المحلية») تأخذ، نسبةً اليه، معنى واضحاً. من جهة أخرى، ان عبارة «نظرية النسبية» لا تظهر في عناوين مؤلفات انشتاين السابقة لعام ١٩١١. فقد كان يفضّل التحدث عن نظرية الثوابت (Théorie des invariants) وفي عام ١٩٢٨، أشار إلى أنه من الأصح تسمية مبدأ النسبية «بمبدأ شروط التغيير المشترك» (يعني مبدأ يوجب ان تحافظ المعادلات الأساسية على نفس الشكل في جميع نظم الاسناد)[18]. لماذا قبل إذاً، في النهاية، بتسميةٍ هي على الأقل مضلّلة؟ حسب فوير، لا بد هنا أيضاً من ذكر العوامل النفسية – الاجتماعية.

فالتحدث عن «النسبية» يعني التذكير بأن المفاهيم النيوتونية «المطلقة» قد ماتت: فليس هناك مكان مطلق ولا تزامن مطلق. وهذا يعني التشديد على التغيير الذي أجراه انشتاين، وهو تغيير اعتبره الكثير من العلماء والجهلة «ثورياً». وكما قال فوير، ان كلمة النسبية كانت تطابق تماماً روح العصر، وبصورة أدق الروح السائدة، آنذاك، في زوريخ وبيرن. لكن. لترداد عبارة بانيش هوفمان (Hoffman) نقول ان انشتاين المتمرّد كان أيضاً مبدعاً. كذلك، لا ينبغي أن ننسى بأن نظرياته النسبية، رغم تسميتها المناقضة، قد أوحت بها رغبة في المطلق وشغف «بالفوق ذاتي». وهذا ما يمكن أن نسميه نواتها الذاتية. لأن انشتاين قد «كرّس نفسه جسداً وروحاً للعلم»، لدوافع وليس لأسباب:

J'ai fui le Je et le Nous
pour le Il de il y a

---

• المرجع: مجلة «   »، العدد رقم ١٠٠، تشرين الأول (اكتوبر) كانون الأول (ديسمبر) ١٩٧٧. ص ١١٢–١٢٠.
•• طوّق: حوّل المادة الى طاقة (   ).
••• أغوية: فخ قلاّب (   ).
إوالة: «mécanique»: علم الميكانيك أو علم الآلات.

---

الهوامش

(١) مخطوطة غير منشورة لانشتاين، ذكرها ج. هولتون في:
Thematic origins of scientific thought, Harvard University Press, 2 édit, 1974
(٢) – Einstein, Comment je vois le monde, Flammarion 1978 pp.150-151
– Einstein Ideas and opinions, Souvenir Press, 1973, pp.273-274
(٣) – ليست هناك مقولات نهائية بالمعنى الذي يفهمه كانط»، راجع: Ideas and opinions, p.292
(٤) – Albert Einstein, Michele Besso: Correspondance 1903-1955, Herman 1972 p 389 et suivantes
(٥) Ideas and opinions, opus cit p.46-48.
(٦) – Albert Einstein, Max Born, correspondance 1916-1955, Seuil 1972 pp.223-225
W Heisenberg, La partie et le tout, Albin Michel, 1972, pp.115-117
ونشير إلى أن انشتاين قد استخدم براعة طرائق احصائية في كثير من أعماله.
(٧) Albert Einstein philosopher — scientist, edited by P.A Schilpp. Open Court, Cambridge University Press, 1949.
(٨) C. Cornelissen Les Hallucinations des einsteiniens, ou les erreurs de méthode chez les physiciens — mathématiciens, Albert Blanchard, 1923 p.78, p 57.
(٩) – Einstein-Born, correspondance, pp 211-212
Born: Physics in my generation, Longman, Springer-Verlag, p 102
(١٠) – H. Poincaré, Dernières pensées, Flammarion, 1913, pp 51-54
(١١) – Holton: Thematic origins... p.262, pp.275-276
(١٢) – Article de Bachelard dans Schilpp Albert Einstein.., vol II, p 566 et suivantes.
(١٣) M. Polanyi. Personal knowledge, Routledge and Kegan Paul, 3 édition, 1969, p 10
(١٤) A. Grunbaum in A Danto, S Morgenbesser (editors): Philosophy of science, meridian Books (6 éd), 1966, pp.412-413
A. Grunbaum Philosophical problems of space and time, Reidel, 1973, p 386, 711, etc...
(١٥) – B. Kouznetsov. Einstein, Marabout Université, 1967, p.144.
L.S. Feuer Einstein and the generations of science, Basic Books, 1974, p.63
(١٦) – Einstein lui-même dans Schilpp Albert Einstein.. vol 1, p.5.
(١٧) – Feuer: Einstein... p.4 et suivantes.
(١٨) – Holton Thematic origins .. p.362.
Feuer: Einstein. p.99.

# حاضر الثقافة في مصر

كانت مصر إلى ما قبل أعوام قليلة مركز الاشعاع الفكري الأساسي، بالنسبة للعرب، وكانت ثقافتها في شتى المجالات المثال والقدوة، وقد شهدت مصر في المرحلة الزمنية التي بدأت بثورة ١٩١٩ وانتهت بثورة ١٩٥٢ عصراً أدبياً وفكرياً نهضت فيه الجامعة، وازدهرت الآداب والفنون وتفاعلت الثقافة العربية مع الثقافة الأوروبية.

من المتفق عليه ان عصر التنوير والنهضة في مصر الحديثة بدأ منذ أيام محمد علي ورفاعة رافع الطهطاوي مبكراً جداً عن الكثير من دول المنطقة مما مكّن الثقافة المصرية ان تلعب دوراً هاماً في الثقافة العربية كلها.

ولكن مصر هذه بتراثها الفريد وتقاليدها العريقة، وخصائصها المتميزة، وبتأثيرها البالغ الخطورة، قد انتهت مع الأسف ولم يبق من دورها الرائد اثر يذكر، وبات النقاد، في مصر نفسها، يتحدثون عن الوجه القبيح للثقافة المصرية وعن انعدام الاهتمام بأية مشكلة ثقافية، ولذلك نرى الكاتب اذا كتب، والقارئ اذا قرأ، فهو يكتب أو يقرأ وكأنه غير ذي صلة شخصية بالمادة التي يكتبها أو يقرأها. فلا تهمه طريقة المعالجة ولا النتائج التي يتوصل إليها، ويصبح أي شيء مساوياً لأي شيء آخر. وفي ذلك موت للفكر الجاد لحساب التفاهات الرائجة.

برحيل عبد الناصر ومجيء السادات انتهى عهد وبدأ عهد آخر. انتهى عهد الفكر الخصب، والدراسات التقدمية، والتفتيش الدائب عن الأصلح والأفضل، وبدأ عهد آخر تميز بضمور هذه القيم والتقاليد وبتخلفها حتى بالمقارنة مع المجتمعات الرجعية والمتخلفة.

في عهد عبد الناصر نمت الثقافة العصرية، وأينع الفكر اليساري، ومنذ غياب ذاك العهد غرقت القاهرة في ظلام ثقافي دامس غاب عنه حتى الفكر السلفي المعقول والمقبول.

لقد مضى الزمن الذي كانت فيه الثقافة المصرية، المزدهرة بعمالقة الفن والفكر وبشوامخ الأعمال الفنية والفكرية الجادة، تمثّل الوجه الحقيقي والحضاري للأمة العربية.

فهذا ناقد مصري، هو الدكتور سمير سرحان، يقول في مقالة منشورة في مصر بأن الوجه القبيح للثقافة المصرية قد أصبح الآن الوجه الغالب في البلاد العربية بعد أن توقف المسرح المصري عن تقديم الأعمال الجادة فكراً وفناً، وبعد أن توقف الكتاب المصري عن ان يلعب دوراً مؤثراً بسبب انصراف حركة النشر المصرية إلى الكتاب التجاري الرائج.

وشكا الدكتور زكي نجيب محمود من اللامبالاة الثقافية عند الجميع. وقال: انهم يشكون من القارئ الذي انصرف عن متابعة المشكلات الثقافية البحت. ولكنني أقول ان انصراف القارئ هذا انما هو تابع فرعي من توابع انصراف الكاتب نفسه عن تلك المشكلات الثقافية.

وقد يكون كل من الفيلم المصري، والأغنية المصرية الآن صورة حقيقية لواقع الثقافة الفنية في مصر، وهذه الصورة دفعت بفنان أصيل هو رياض السنباطي للخروج عن صمته قبل فترة فأعلن في «الاهرام» انه حزين لما يرى ويسمع هذه الأيام، وطالب بمكافحة الفن الهابط وفرض عقوبات على أصحابه ومنتجيه.

أما الدكتور يوسف ادريس فدافع عن الكتّاب الذين كتبوا للمسرح في الستينات والسبعينات ثم امتنعوا فيا بعد عن تقديم أي شيء جديد، قائلاً: كان بامكان هؤلاء أن يقدّموا أشياء مهمة لو لم يكن مسلطاً على رقابهم سيفُ الرقابة الرسمية أو الشعبية أو الدينية أو السياسية أو الاجتماعية، سواء كانت رقابة الجمهور أم رقابة الحكومة، لأن معنى فقدان الكاتب المسرحي لمعظم أدوات حريته هو موت روح الخلق عنده.

هذه هي صورة الثقافة في مصر اليوم. فهل تراجع الكتّاب والفنانون عن دورهم في تقديم الأدب والفن الراقيين من خلال التأثير في مجتمعهم والارتقاء به، أم ان المناخ العام لا يتقبل مثل هذه المحاولات؟

.. أم ان البلد الذي يفقد روحه يفقد ثقافته أيضاً؟

**جهاد فاضل**

# استطرادات ضدّ شعار سينما العالم الثالث

برهان علويّة

منذ المقولة التي قسمت العالم، الى أول، وثانٍ، وثالث. أخذ العاملون في كل الحقول، يطبقون هذا التقسيم في الصناعة كما في الزراعة، والتجارة، حتى وصلت هذه العدوى الأوتوماتيكية إلى الثقافة. وفي الثقافة تحديداً، وجدت هذه النظرية التبسيطية صعوبة بالغة في التطبيق. وما يهمني تخصيصاً في هذه المقالة، هو السينما، ليس من أجل دحض أو تثبيت المقولة، ولكن من أجل مساهمة نظرية في قسمة سهلت الفهم، ولكنها عقدت الممارسة.

السينما هي مكان مثالي لمناقشة هذه المقولة. فهي وحدها بين التعبيرات الثقافية تحتوي على أساسين مهمّين لضرورات الطرح والنقاش.

١ - المستوى الأول، يميزها في الصيغة الثقافية وهو المستوى الصناعي. فالسينما صناعة، بل وصناعة حديثة.

٢ - المستوى الثاني، لا يميّزها، بل يضعها ضمن قوانين، ومفاهيم تندرج على كل التعبيرات الثقافية. وهو مستوى المناخات الحضارية، والنماذج النفسية الكامنة، والايقاعات الداخلية، والمخازين الثقافية، والايديولوجية عند الشعوب، والمجموعات، والاثنيات.

**السينما صناعة**: ما هو المعني بالسينما كصناعة متميزة في صيغتها الثقافية لأنها صناعة؟ ليس المعني هنا ميزة كثافة الاتصال الكمي. أو ميزة التواصل، أم ميزة النشر والوصول السريع. بل المعني ميزة الانتاج. بل لعله من الأصح استعمال صفة **الاختلاف**، بدل استعمال صفة الميزة. فعلاقات انتاج السينما تخضع لقوانين اقتصادية مختلفة كل الاختلاف عن النشر أو عن الرسم، أو عن النحت، أو الشعر، أو التصوير. فهي تتطلب توظيفات هائلة في كميتها بالمقارنة مع غيرها، ويتطلب تنفيذها، الوضع في تصرفها. مختبرات هائلة، وامكانيات انسانية متخصصة علمياً، متنوعة، ومنسّقة. فالألكترون، والبصريات، والكيمياء، والفيزياء، والذبذبات الصوتية، والحراريات والقياسات الخاصة بالحساسيات المرئية، والاضاءة وعلاقتها باللون. كل هذه علوم تتطلبها السينما منسقة بشكل دقيق، كشرط أساسي من شروط ولادتها. هذا التوظيف الذي يدعى مختبراً سينمائياً، يتطلب تشغيله، عدة مئات من العاملين.

اضافة إلى هذه البنية الصناعية، هناك أدوات الكتابة السينمائية المتعلقة بالاخراج السينمائي. انها معدات التصوير والتسجيل السينمائي، وهي معدات مكلفة ومعقدة، يعمل عليها مختصون في العلوم المتطورة، يتمتعون بخصائص احساسية مرهفة، تترجم بشكل لا شعوري تقريباً، الواقع، عبر العلوم المتطورة المذكورة،

مضيفة شيئاً ما الى الصورة الفوتوغرافية. هذا ما عنيت بالصناعة الحديثة وتداخلها بالسينما، وهي لا يمكن أن تكون مرهونة بقرار ارادي أو مزاجي، بل هي مرهونة أصلاً بدراسة سوق، كما هي الحال في كل توظيف صناعي مرتبط بشكل عضوي بـدورة رأس المال، وتعقيدات عملية تراكمه.

في هذه الخاصة الصناعية نجد سمة اقتصادية سينمائية، تجمع الرقع التي اصطلح على تسميتها «بالعالم الثالث». فما هي هذه السمة؟.

انها تحديداً الشيء التالي: «العالم الثالث» حقل توزيع سينمائي لخارجه، فهو لا يملك نفسه توزيعاً، والذي يملك قنوات التوزيع، يملك السوق. وهذا الامتلاك هو بالذات الانتاج، وإنتاج الانتاج، فن يملك قنوات التوزيع في «العالم الثالث»؟ انها التروستات السينمائية الغربية، وهي التي تمتلك الانتاج في بلدان «العالم الثالث». وما يمتلكه «العالم الثالث» من انتاج سينمائي لنفسه، خصوصاً في التوزيع، يبقى هامشياً.

هناك أيضاً بلدان أخرى لها نفس العلاقات السينمائية مع تروستات سينمائية غير غربية، ليست مدرجة ضمن بلدان «العالم الثالث» المصطلح على تحديدها بأفريقيا، وآسيا، وأميركا اللاتينية. فمنظمة الكوميكون الاقتصادية، منظمة قسمت العمل والانتاج والتجارة، بين بلدانها وحتى بين البلدان التي تقع تحت مظلتها السياسية، طبقاً لعلاقات القوى السائدة بين هذه البلدان. وفي السينما أيضاً، تهيمن على قنوات التوزيع السينمائي مؤسسة «سوق اكسبورت فيلم» ضمن الكوميكون. أما فروق العلاقات السائدة بين «سوق اكسبورت فيلم» من جهة، والمؤسسات العامة الوطنية في بلدان الكوميكون من جهة أخرى، بالمقارنة مع العلاقات السائدة بين «متر غولدوين ماير» مثلاً وأسواق العالم الثالث لا تتغير في الجوهر، إذ يبقى أساساً ان «سوق اكسبورت فيلم» و «مترو غولدوين ماير» هما أكبر منتجين لأنهما أكبر موزعين داخل اسواقها وخارجها.

ولكن هل تكفي علاقات الهيمنة الاقتصادية في السينما، لكي تصنف البلدان التابعة، في صف واحد، فتكون لها سمات واحدة وهواجس موحدة، ولها نفس المعركة لمجرد أن بلدانها ومؤسساتها لا تملك قنوات التوزيع المتحكمة في السوق المحلية، أو لأن هذه السينما لا تملك أصلاً قنوات توزيع، وبالتالي في كلا الحالين فهي غير قادرة أن تفرض نفسها لا على سوقها ولا على السوق الأوسع؟

باعتقادي ان الجواب هو بالنفي. فالنظرة القديمة التي تقول ان الذات يحددها العدو، وبالتالي ذات الذوات التي يجمعها عداؤها للعدو، هي نظرة تقع في تبسيطية التعرف على الذات من ضمن قوانين علاقات القوى الخارجية، وليس من ضمن الذات وخصائصها.

خلاصة القول، ان ارتباط صناعة السينما، وبالتالي كفايتها، بمختبرات المراكز الصناعية، وعدم امتلاك قنوات التوزيع المحلية والخارجية، واعتماد المراكز الصناعية من أجل تخريج تقنيين وطنيين، والاعتماد على نفس المراكز الصناعية من أجل المواد الخام للأفلام وغيرها، هي العناصر الأساسية التي تشكل القواسم المشتركة لما أطلق عليه اسم «سينما العالم الثالث». هذه القواسم هي قواسم التبعية أكثر من أي شيء آخر. ولا يمكن لقواسم التبعية هذه من اضفاء صفة توحيدية على نتاج ثقافي. وجل ما في الأمر ان هذه القواسم تفرض على النتاج السينمائي مخاضات انتاجية واحدة.

**السينما انتاج ثقافي**، وهذا الانتاج له بالضرورة علاقة عضوية بالحضارة من ناحية، وبالايديولوجية من ناحية أخرى. وتعني الحضارة مجمل التفاعلات الحضارية التي شملت شعباً ما وصاغت له نموذجاً نفسياً يوحده في القضايا الأساسية. وبالايـديولوجيا كوجهة نظر، ترتبط النتاجات الثقافية والفكرية بالصراعات الاجتماعية إنْ سبباً أو نتيجة أو بالاثنين معاً.

**أولاً – في الحضارة**: منذ ان دخل الاستعمار الحديث إلى البلدان العربية، وجد نفسه، كما في البلدان

الأخرى، أمام انسان حضاري معين، له مواصفاته، وله أفعاله وردود أفعاله، الموروثة والمستحدثة. وقد كانت هذه الأفعال وردود الأفعال، تشكل مقاومة غير منظورة لدخولية الاستعمار الحديث الذي تميز عن «الاستعمار» القديم، بأنه لم يكن ينظر للبلدان المستعمَرة كبلدان يمارس فيها فقط سلطة قمعية، من أجل الاستيلاء على خيراتها، والاستفادة من مواقعها الاستراتيجية في صراعه مع الدول الأخرى. بل أراد في الأساس ان تستجيب البلدان التي دخلها لحاجات ثورته الاقتصادية البرجوازية التي تميزت بنمط انتاج صناعي، وبمواصفات اجتماعية ورأسمالية، تفرض نمطاً معيناً من الانتاج، والاستهلاك، والتجارة وذلك بقصد المراكمة. ولكي يجيب الانسان ان في البلد المستعمِر، أو المستعمَر، على هذا النمط المعين من الانتاج، يجب أن يتحول أولاً الى زبون، بشكل عامل أو تاجر أو مستهلك. ومقولة الزبون هي شيء أساسي، وضروري لصناعة الاستعمار. والحضارة تمثل حاجزاً أساسياً أمام نمط الزبون الذي تريده الثورة الصناعية، وهو زبون لا يمتاز، ولا يختلف أبداً عن غيره من الزبائن إلا بالكمّ. بينما الانسان حضارياً، يساوي بمجمل اختلافاته عن غيره أو مع غيره. إذن لم يكن ممكناً خلق هذا الزبون، بدون تغيير تركيبة الانسان الحضارية، أي ضرب كل مكان استطلاع وتعرف على النفس في التاريخ، وإذا لم يكن الضرب ممكناً. فالطمس ممكن.

هذا الفرق، بين الاستعماريـن الحديث والقديم، كان أثره كبيراً على علاقتنا بالغرب الاستعماري من الناحية الحضارية، بالقياس مع أشكال الاستعمار الذي سبق، التي لم يظهر احتلالها بشكل اساسي إلا عسكرياً.

وتلخيصاً، يمكننا القول ان الاحتلال الحضاري، جاء مع الاستعمار الحديث كبرنامج سياسي – وهذا هو الجديد في هذا الاستعمار – يحاول إلغاء، أو احتواء مسألة التفاعلات الحضارية، كمسألة لها ديناميكية خاصة بها، ولها نتائج لا تتأثر إلا جزئياً بعلاقات القوى العسكرية، كما حصل ابان الكر والفر بين الشرق والغرب، وهو ما اصطلح على تسميته تاريخياً بـ «المسألة الشرقية»، إذ من المتفق عليه ان الشرق احتوى الغرب وطغى عليه من الناحية الحضارية حتى أيام الاحتلال الصليبي.

ومن ثقوب البرنامج السياسي الاستعماري من أجل الاحتلال الحضاري، يجب أن ينظر إلى السينما. فهي قد أتت كوسيلة حضارية للغرب، حاملة معها خطابها الجاهز، المؤلف من لغة، ودراما، ورواية، وتقنية. وخطابها الجاهز هذا، لا يمكن التعرف عليه، دون امتلاك أدوات تعرف حضارية وثقافية غربية بالأساس. فأفلام الهنود الحمر، وطرزان. لم تكن فقط درساً في تزوير التاريخ، بل كانت أيضاً نمط دراما، تلح في خلق أو استحداث انسان له نمط درامي غير عربي من أجل التفاعل معها، ومن أجل التمتع بالصورة المتحركة كبدعة تبهر العين والأذن.

هل هذا يعني انه يجب رفض السينما كحامل للخطاب؟ طبعاً لا. فالتطور على كل حال سنّة أساسية في الحياة. عندما تحاول إلغاءه. يلغيك. والسؤال هو كيف يمكن تحويل السينما التي أتت كأداة احتلال حضاري إلى اداة تحمل حضارتنا أي تحمل انساننا؟

اذا استطعنا، بعملية ذهنية صرفة (وذلك لضرورة الفهم والتحليل)، ان نفكك هذه الأفلام إلى عناصر لغة وبالتالي دراما، من ناحية، وإلى عناصر تقنية من ناحية أخرى، سوف نجد أن السينما كعناصر لغة، تتألف من خمسة عناصر هي: الضوء، واللون، والايقاع، والصوت، والسكون. وهي كعناصر لغة، استخدمتها حضارتنا في مختلف تعبيراتها الثقافية، ولكنها لم تجمعها كلها في لغة موحدة. كما ان كل الحضارات الثانية لم تجمعها بمجملها في لغة موحدة. فالذي جمعها هو آفاق تقنية الثورة الصناعية، ذلك انها استطاعت بواسطة العلم أن تدمج التقنيات في عملية الانتاج، وهكذا أصبح هذا الانتاج صناعة، وهذا الدمج للعلوم عن طريق التقنية هو بالذات السينما.

والمطلوب لكي نبني سينما خاصة بنا، وذلك

لضرورات خصائصنا، أن ننجز عملية دمجنا الخاصة لهذه العناصر. فالغربي عندما دمج عناصر اللغة السينمائية. كان في نفس الوقت، التقني الذي اكتشف حديثاً دمج هذه العلوم، والانسان الذي يحمل في جسده تراث بيئته وحضارته. بودلير، نيتشه، كانت، فاغنر، فيفالدي، نابليون، رمبرانت، ميكال انجلو، روبنز، جويس، باستور، لويس الرابع عشر، ماركس، كلهم وغيرهم نماذجه الاصلية الكامنة، التي أملت عليه دراماتيكية دمج عناصر اللغة الخمسة. أما الرواية التي رواها فلم تكن إلاّ الرواية التي يعرفها.

نحن أيضاً علينا في هذا المجال واجب دمج، يستلهم نماذج أصلية لا بد انها كامنة فينا، وذلك لا حباً ولا كرهاً بها، ولكن من أجل التواصل. فهذه النماذج أماكن تعرّف على الذات وعلى الغير الذي هو أنت. انها الوحدة الدرامية والعاطفية عند شعبنا، وإن علاها صدأ النماذج المسقطة قهراً، ويجب العثور عليها والاحساس بها، وترجمتها في جدل علاقات اللغة السينمائية بشكل عربي أساساً.

انها عملية العثور على العربي فينا، لكي نروي سينمائياً، روايات نعرفها، ولكن من مواقع أخرى وبطرق أخرى.

ولنرجع الآن إلى دول العالم الثالث التي استوردت كلها مثلنا، أي نفس السينما، وهل كان الوقع واحداً؟ وهل المناعة واحدة بالنسبة لنفس التصدّي؟ ما هي أهمية الصوت والسكون في حضارتنا اذا ما قارناها بحضارة أميركا اللاتينية؟ وما هي أهمية اللون والضوء والايقاع في حضارتنا اذا ما قارناها بحضارة الأفريقي؟

طبعاً، تختلف الأهميات والمناعات، تبعاً لاختلاف علاقات كل شعب بطبيعة أرضه. ومناخه، وشمسه، ومائه وصحرائه. فنفس التصدّي لم يقاوم بنفس المناعة. والاختلاف في المناعة كان أيضاً متفاوتاً عند نفس الشعب. فالاذن العربية متملكة من تراثها أكثر من العين، وإيقاع الأفريقي حاضر جداً في جسده، مما يجعله أكثر مناعة من العربي في هذا المجال الخ... كلها فروق في الردود والمناعات تعبر عن فروق بالذات وخصوصياتها.

ولكن من المؤكد ان النماذج الأصلية الكامنة، عند كل الشعوب، التي تعرضت لاستيراد الدراما السينمائية الغربية قد تخدّشت. ومن السابق لأوانه الحكم على أهمية هذه الخدوش اليوم. فمن أجل معرفة وتمييز الخدوش من الجروح العميقة، يجب أن تتعامل عناصر السينما الخمسة، عبر الجديد في الدمج، والقديم في النماذج الحضارية، ضاربة بعرض الحائط بالتملق الدرامي الذي يجيب على حاجات السوق. هكذا فقط ومع المراكمة الكمية، يمكننا أن نعرف أين نحن اليوم.

هذا أيضاً يناقض مفهوم «سينما العالم الثالث» وبقدر ما تختلف سينمات العالم الثالث عن بعضها يكون هـذا دليل صحة، لأن شعوبها مختلفة أساساً، وبالاختلاف عن بعضها والاقتراب مع شعوبها، تكون كل سينما قادرة على اغناء معنى تحالفها، بالعداء لمركز يحولها ويحول شعوبها باستمرار، إلى كمّ مهمل في الضاحية.

وقبل الدخول في الأيديولوجية، يجب الاشارة إلى «سينما بديلة» وحليفة ضمن المراكز. فسينما «غودار» أو «ونـدّرس»، أو «سيبربرغ»، أو «واجـــــدا»، أو «تورغوفسكي» هي سينمات، حليفة لأنها تعيد دمج عناصر الكتابة السينمائية، مستلهمة في ذلك تراثاً درامياً، حاولت السينما التجارية الغربية طمسه في تفتيشها المجنون عن مراكمة رأس المال عن طريق «الزبون» العالمي الذي له نفس المواصفات الدرامية. ولكنها لم تجده إلا على السطح فأتت مسطحة. هذه السينما يجب تفريقها على الأقل عن تلك المتعدية. ذلك أنها ببحثها عن نفسها الحضارية طلقت التعدي على الغير.

**ثانيا – في الأيديولوجية**: ان الأيديولوجية هي مجمل التفسيرات للظواهر، على كل المستويات: اجتماع، اقتصاد، سيكولوجيا، تراث، سياسة الخ... وهي ليست حيادية ككل شيء، مع فرق الظهور الفاضح لعدم حياديتها.

والأيديولوجية كالرمال المتحركة، كلما بدت واضحة ومحددة، كانت ناقصة وغير قادرة على الغوص في عمق الظواهر. وذلك لسبب بسيط: هو ان الظواهر نفسها تتحرك باستمرار، وتتغير في كل لحظة جديدة يضيفها الوقت إلى المكان.

لذلك فمن الصعب ان نجد العمل الأيديولوجي في الثقافة، عملاً صافياً في التزامه. ذلك ان الالتزام فعل مجرد، أما ترجمة الالتزام فهو خارج التجريد.

وفي العالم الثالث تتواجد قوى، مختلفة من بلد إلى بلد ومتغيرة باستمرار، وعلاقات هذه القوى ببعضها ثم علاقاتها بخارج بناها الوطنية أو القبلية أو العرقية، لا يجمعها جامع. فرأسمالية الدولة في بلد ما تحتم فرزاً اجتماعياً وثقافياً واقتصادياً، غير متماثل مع دولة أخرى، تحكمها رأسمالية فردية، أو رأسمالية الشركات المتعددة الجنسية. وهذه وتلك مختلفة مع بلدان أخرى، لم تدخل بعد في الدورة الرأسمالية. ويصبح الاختلاف أكثر تعقيداً عندما نضيف الاختلافات التراثية والتاريخية. إذن كيف يمكن أن يكون في الثقافة عموماً، وفي السينما تحديداً، تدخل أيديولوجي متماثل أو متشابه؟ هذا ليس ممكناً إلاّ اذا كانت الأيديولوجيا، سجناً محسوباً سلفاً، سجناً للمخيلة، وسجناً للفعل. الفعل الأيديولوجي هو ولوج في الخصوصية أيضاً. لقد انقضى الوقت الذي كان مقبولاً فيه ان توضع الأيديولوجية، وبشكل حسابي، في البنية الفوقية، أو في البنية التحتية. الايديولوجيا هي في كل شيء. انها انتاج الإنسان وتفكيره وليست فكره فقط أو انتهاءه. هي الانسان وفعله، الذي سيصنع كل شيء وسيكون الظالم أو المظلوم، أو لا هذا ولا ذاك. ولكنها في مجال الفعل هي غير قادرة إلاّ إذا عرفت مع أي انسان تتعامل بالتحديد. من هنا، فالسينما الفاعلة أيديولوجياً هي السينما التي تعرف مشاهدها وتحدده. فليس هناك وصفة أيديولوجية تنفع في كل الناس أو تضر بهم أو حتى تؤثر فيهم. ورغم أن التوزيع السينمائي يحرم في الوقت الحاضر السينما البديلة من أن تكون واثقة من الوصول إلى مشاهدها غير انه يجب عليها تحديده.

وكون السينما (من الناحية الأيديولوجية) يجب أن تختار مشاهدها، يصبح فرضاً عليها التعامل مع تركيبة سردية ودرامية وفكرية وروائية، لا يمكن تعميمها على كل العوالم، بل يجب أن تخرج من فكرة العالم، لكي تحاول أن تصل إلى انسان يفقه ما لا تجمعه بالعالم، إلا روابط نظرية، روابط لا تهمه بل تهم الاختصاصيين الذين يريدون الاهتمام والتدخل بشؤونه. فكيف يمكن الكلام اذن عن سينما «للعالم الثالث» أو «سينما عالم ثالث»؟

هذا هو الباطن الحقيقي لمشروع سينما يراد به التعميم المريح، ان قدر الهروب إلى الامام في القول الشائع، أول وثانٍ وثالث، واضح جداً.

# مقابلة مع الدكتور شمس الدين مجابي

## تساؤلات حول الحركة الثورية الإسلامية الإيرانية

أجرت المقابلة : أمل مكارم

**مقدمة**

ولد الدكتور مجابي عام ١٩٣٩ من عائلة إيرانية تقدمية ، كان لمعظم أعضائها التزامات سياسية مختلفة.

تخرج من جامعة « Polytechnique » في طهران ، وبعد مغادرته إيران عام ١٩٦٣ ، عمل في مجال الأبحاث التطبيقية في فرنسا. وخلال فترة دراسته الثانوية التزم بحركة مصدّق ، وبعد انقلاب ١٩٥٣ واصل نضاله في الحركات الإسلامية المساندة لمصدق. وكان عضواً مؤسساً وبارزاً في حركة «مجاهدي الشعب». سجن عام ١٩٦٠ وأطلق سراحه بعد بضعة أشهر ، واعتقل من جديد عام ١٩٦٣ مع كبار المسؤولين الوطنيين بتهمة التحضير لأحداث ٥ حزيران – يونيو عام ١٩٦٣. وخلال فترة اعتقاله التي دامت ستة أشهر أصيب بمرض شديد فاستطاع الحصول على جواز سفر ومغادرة البلاد ، حيث بقي في المنفى حتى عام ١٩٧٩.

في نوفل لوشاتو حيث التقيناه ، كان من أكثر المقرّبين للامام آية الله الخميني الذي تربطه به علاقة نضالية قديمة.

أما أفكار الدكتور مجابي فتعتبر ممثّلة لأغلب الإتجاهات في الحركة الإسلامية ولأفكار الخميني بالذات.

من أجل مساهمة تساعد على توضيح بعض المسائل المطروحة حول ايديولوجيا الحركة الإسلامية الثورية في ايران ، أجرينا مقابلة مع الدكتور مجابي ، تناولت بعض المفاهيم التي تقوم عليها هذه الحركة ، ننشرها بنصّها :

**• هل يمكنك أن تحدثنا عن الحركة الإسلامية في إيران : ولادتها ، تطورها وطبيعتها؟**

– تعود الحركة الإسلامية إلى جوهر الحضارة الإسلامية. لقد شهدت طيلة ١٤٠٠ سنة تقلبات كبيرة بسبب محاولات التحليل والتأويل ، غير المطابقة لروح الإسلام. وأحد الأمثلة البارزة على هذا تأويل بني أمية الذين أرادوا إنشاء خلافة وراثية ، وسلالة حاكمة. ان النزاع بين هؤلاء وحركة الحسين قد اتّسم بغاية الخطورة في ايران. مما يعطي لذكرى عاشوراء ، ليس فقط مظهر يوم حداد ، إنما أيضاً مظهراً نضالياً. فتاريخ ازدواجية سلطة الخلفاء العباسيين ، والخلاف بين المأمون والأمين ،

تجليْ هارون الرشيد، ونزاع الإمام رضا... كلها خصائص مميزة لهذا الصراع بين تأويلين مختلفين:

– تأويل الذين يرجعون إلى القرآن.

– وتأويل الذين يرجعون الى الحديث.

وعلى أثر مقاومة التأويلات غير المطابقة لروح الإسلام، نشأت عدة حركات في ايران. وقد اتخذت هذه الحركات أحياناً مظهراً قومياً.

إن نزاهة التأويل والتقوى كانا مبدأين أساسيين في المذهب الإسلامي الشيعي. بينما، غالباً ما كنا نرى هذا التأويل للإسلام مرتبطاً بظروف تاريخية وسياسية خاصة، بحيث أن روح القرآن قد أهملت تماماً. فالدنيوي قد هيمن على الروحي، بدلاً من أن يقيّم ويحكم عليه تبعاً لهذا الأخير. وبسبب هذا التضارب، قامت في ايران سلطة مزدوجة:

واحدة روحية وأخرى سياسية. وكان هناك دائماً صراع بين هاتين السلطتين لا سيّما وأن السلطة السياسية كانت بيد حفنة من اللصوص (وليس حتى بيد بيروقراطية جيدة في ظل نظام الشاه). فقد كان الناس يعدّون دفاتر حسابات مزدوجة كي لا يدفعوا الضرائب للدولة (كانوا يدفعونها للزعماء الدينيين). لقد استمرت هذه السلطة المزدوجة حتى مجيْ الصفويين الى **الحكم**. إن الصفويين (مؤسس هذه السلالة الحاكمة هو زعيم ديني كثير الاعتبار من منطقة عردبيد) قد حاولوا دمج السلطتين السياسية والدينية وجعلوا المذهب الشيعي دين الدولة الرسمي. وخلال عهد الملوك الصفويين الثلاثة الأول، انتشرت فجأة جميع مظاهر الثقافة الإسلامية في ايران. لكن، بعد ذلك أراد الصفويون الإستئثار بالسلطتين، غير ان انقلاباً قد أطاح بالسلالة الحاكمة.

ثم اعتمد «القدار» اجراء يقوم على جعل العلماء مرتهنين لسلطتهم، وذلك بتوزيع الأراضي عليهم. وكان هذا الإجراء مخالفاً للمبدأ الإسلامي القاضي بأن الأرض في ايران، التي فتحها جيش الإسلام، هي ملك الدولة الإسلامية التي تستطيع، على الأكثر، **تأجير** الأرض للأفراد، لفترة طويلة. وقد دام هذا الإرتهان زمناً طويلاً. لكن هذه السلالة الحاكمة التي وطّدت سلطتها بواسطة القمع والمجازر (والتي كانت مدعومة من الإنكليز وروسيا) لم تكن تتمتع، بالتأكيد بأية قاعدة شعبية. ان «القدار» كانوا قد بدأوا بنفس السياق الذي اتبعه الشاه لارتهان البلد ثقافياً.

إن ظاهرة الوعي الأولى في تاريخ إيران المعاصر قد تمثّلت بالحركة التي قادها الزعيم ميرزا شيرازي. فقد أمر هذا الأخير بمقاطعة التبغ في البلاد عام ١٨٩١. ويروى ان نساء البلاط بالذات قد أطعن الأمر وتخلّين عن «نارجيلاتهن»... وهكذا ألغي العقد مع إدارة التبغ. لقد كانت هذه أول حركة احتجاج ضد الإرتهان الثقافي. لكن، لم تكن لهذه الحركة أهداف سياسية محدّدة، وكان نشاطها قصير الأجل: الغاء هذا أو ذاك من التدابير المتخذة من قبل السلطة المركزية. إن نفوذ الحركة التي شملت جميع طبقات المجتمع، قد شكّل نقطة انطلاق الحركة الإسلامية الحالية. وبلا ريب، كانت الحركة محدودة على الصعيدين الايديولوجي والتنظيمي.

وفي عام ١٩٦٥ ولدت فكرة الإسلام الثوري، مع المجاهدين ومؤلفات علي شريعتي، ونضال عدد من المؤمنين التقدميّين. وكان آية الله الخميني هو الذي نقل هذه الحركة الناشئة إلى مستوى الجماهير.

قبل أن تبرز هذه الفكرة، كانت الطبقات المثقفة في السنوات (١٩٤٥–١٩٤٧) تميل إلى اعتبار كل ما هو ديني، متخلفاً ورجعياً، وتتعلق بالماركسية المعتبرة بمثابة علم قابل للتطبيق. لكنهم كانوا جميعاً، في الواقع متأثرين بالفكر والممارسة والتقليد الإسلامي، وأرادوا التوفيق بين الماركسية والإسلام. آنذاك، صدرت عدة مؤلفات تبحث في كيفية اثبات مبادئ الإسلام بالعلوم الدقيقة. ومن أهم هذه المؤلفات، مؤلفات بازركان. كما تعاون هؤلاء المثقفون مع بعض الزعماء الدينيين أمثال آية الله طالقاني وآية الله زانجاني. هؤلاء هم الذين واصلوا

النضال ضد نظام الشاه بعد اغتيال مؤسس حركة المقاومة الوطنية، الدكتور فاطمي، عام ١٩٥٣، وهم الذين استمروا وحدهم في النضال بين (١٩٥٦ – ١٩٥٧).

بعد فشل الجبهة الوطنية، عام ١٩٦٣، التي قبلت بتسوية مع الشاه، ونظراً لفقدان التفكير الأيديولوجي المتماسك في الحركات الإسلامية، تحوّل الكثيرون ومنهم شباب مؤمنون، نحو التنظيمات الماركسية.

وفي عام ١٩٦٥، شرع أعضاء حركة تحرير ايران في إجراء تحليل موضوعي للموقف الإيراني، وفي دراسة الثغرات التي عانى منها نضالهم. ولأول مرة بعد حركة ميرزا كوجك خان، ينادى بضرورة الكفاح الشعبي الإسلامي المسلّح ضد السلطة المركزية. قبلاً، كانت التنظيمات الإسلامية تنادي بالأعمال العسكرية الفردية كالاغتيالات الخ... وبدأت هذه الحركة تعالج، بعمق، مضمون القرآن، الذي أصبح المرجع الأساسي. من هنا، كان تأسيس منظمة «مجاهدي الشعب»، التي أتلفت مؤلفاتها النظرية جزئياً، من قبل السافاك في هجوم تمّ، عام ١٩٧١. وكان لآية الله الخميني دور توحيدي في نشأة الحركة وتطورها.

**• هل يمكن القول بأن منظمة «مجاهدي الشعب» قد شكّلت العمود الفقري للحركة الإسلامية الحالية؟**

– لقد شكّل «المجاهدون» التنظيم الشعبي الذي نشهد اليوم تشعّباته. وعلى الصعيد الايديولوجي، عزّزوا أعمال علي شريعتي.

**• ماذا كان، بالضبط، دور علي شريعتي؟**

– إنه أثار الوعي الإسلامي عند المثقفين. فقد أشعرهم بالارتهان الثقافي الذي كانت البلاد ضحيته، وأظهر لهم، تبعاً لمصطلح غربي، ماهية الإسلام.

**• ماذا يعني، بالضبط، كون حركتكم حركة إسلامية؟**

– إن حركتنا هي إسلامية بمقدار ما تستمد أساسها الأيديولوجي من مبادئ القرآن الأساسية. إنها تشكل، على مستوى الشعب، عودة الى الأصول وإلى هويته الخاصة التي انحرف عنها. **فهي** اسلامية بخصائصها وبالأشكال المنصوص عنها لمجتمع بلا طبقات، وبإمكانيات التأويل وبطموحاتها الإنسانية.

**• ماذا يميّزكم عن «الاخوان المسلمين»؟**

– إنه تفسير الإسلام. نحن نرفض التفسير الميكانيكي والجامد للقرآن. إن **برنامجاً** موضوعاً منذ ١٤٠٠ سنة لا يمكن أن يكون اليوم صالحاً. هذه بداهة. إننا نستطيع، باستخدام العقل والتقوى، إدارة مجتمع، مبادئه الأساسية محدّدة بوضوح في القرآن. لهذا السبب يجب أن يعتبر القرآن أعظم شأناً من الحديث. فالتدبير الذي اتخذه عمر، منذ ١٣٠٠ سنة، والمتعلق بتعيين هذا الخليفة أو ذاك، قد تمّ وفقاً لظروف زمانية ومكانية خاصة. واليوم، يستخدم البعض هذا التدبير، كملك المغرب مثلاً، لتبرير شرعية سلطته.

**• هل تضم الحركة الحالية اتجاهات مختلفة؟**

– في الحركة الحالية اتجاهان أساسيان:

– اتجاه الذين يحاولون أن يجعلوا من الحركة جبهة إسلامية، وأن يخلقوا أجهزة حزبية يحدّد صراعُ نفوذها القوانينَ التي ستنظم الحكومة الإسلامية، مما يضعف دينامية الحركة.

– واتجاه آخر ينوي إثارة جدل فكري (مع تلافي النزعة التوتاليتارية) للحفاظ على دينامية الحركة، دون الدخول في المنازعات الحزبية. هذا الجدل الفكري تريد الرجعية الإسلامية منعه.

**• ماذا كانت علاقات الحركة الإسلامية بالتنظيمات الماركسية؟**

– في البدء، فكّرنا وتصرّفنا كما لو كان هناك توافق بين الفكر الإسلامي والفكر الماركسي. لكن، لم يكن ذلك سوى وهم سرعان ما تبدّد كلياً. ان تحليلنا الغالب، القائل بأن التناقض الأساسي هو بيننا من جهة، وبين الشاه والأميركيين من جهة أخرى، قد

استخدم من قبل الماركسيين لصالحهم بهدف الهيمنة على المنظمات الإسلامية. وتمّت القطيعة بعد الإنقلاب الماركسي داخل منظمة المجاهدين (التي كانت قد انضمت اليها عام ١٩٧١ أهم المنظمات الإسلامية). إن هذا الإنقلاب، الذي شكّل صدمة قاسية جداً على جميع الأصعدة، قد ولّد نوعاً من الوعي، وطرحت آنذاك مسألة إمكانية التعاون مع الماركسيين. لكن جواب أغلبية المسلمين الثوريين كان سلبياً. لأن التناقض قائم. في الأساس، على الصعيد الايديولوجي. من هنا كان خلافنا على الصعيد السياسي. لقد رفضنا باستمرار التحليلات التي تقول بإمكانية التحالف مع الامبريالية الأميركية للتخلص من الامبريالية الانكليزية. إن مثل هذا النهج يطعن في الأساس الايديولوجي للثورة، بالذات. فعندما بدأ الأميركيون، عام ١٩٦٢، بتعزيز نفوذهم في ايران، اعتبر الماركسيون ان هذا الموقف هو في مصلحتهم، لأنه سوف يساعد في تكوين الطبقة العاملة.

**• السلطة هي موضوع مناقشات لا متناهية، وهي في معظم الأحيان، إن لم يكن دائماً، مرادفة للإستبداد، لا بل للطغيان بالرغم من بعض التمويهات. إنها تنطوي على شراك خطيرة لم تنجُ منها حتى بعض القيادات الثورية. فكيف تفهمون السلطة؟ وكيف تنوون تأمين الديمقراطية، الطموح الأساسي لجميع الشعوب؟**

— إن الهدف الأساسي لدولة إسلامية هو تأمين تطور الإنسان وسلامته. والسلطة المركزة لا يمكن أن تكون ديمقراطية بالفعل. هناك طبعاً شرائع إسلامية محدّدة جيداً، لكن القرار تبعاً لهذه الشرائع سيصدر عن القاعدة: عن الشورى وعن المجالس الشعبية التي ستتحمّل مسؤولية مصيرها. في مجتمعنا، لا يعتبر الإنسان كأداة إنتاجية بل كجوهر المجتمع. فالمطلوب هو تحقيق الوحدة بين الإنسان **والايديولوجيا** وحل هذا التناقض بصهرها. عندما يتحقق هذا الانصهار، تنتفي الحاجة إلى الإدارة. هذه المسألة تثار على مستوى الإجتهاد، أي حيث تبرز مشكلات يتعذر على الفرد حلّها. آنذاك، يصبح التقرير بيد ممثلي المجالس (التي ستشكل الجمعية الوطنية). فضلاً عن ذلك، إذا كان الشعب قد استوعب الإسلام، فلا يمكن أن تحدث محاولات شخصية للاستيلاء على السلطة. إن الخطر يكمن في هذه المرحلة الإنتقالية، وهو ينجم عن وجود أناس يطبّقون، تحت المظهر الإسلامي، طرائق إنتاج غربيّة:

إن إنشاء المصانع هو إنشاء وحدات إنتاجية يفقد فيها الإنسان كل ذاتيته ولا يستطيع التصرف الاّ تبعاً لمقتضيات الإنتاج الإقتصادية. نحن لا نريد أن **نحذو حذو** الجزائر التي رفعت الى نفس المستوى، تحت مظاهر إسلامية، اقتصادين متناقضين: واحد اشتراكي وآخر رأسمالي، وكلاهما مناهضان للإسلام. فالإثنان، في نهاية الأمر، يولّدان ارتهان الإنسان: واحد لصالح بعض الرأسماليين، والآخر لصالح جهاز الدولة.

**• ألا تخشون أن يتجمّد في السلطة جوهر الحركة الإسلامية نفسه (أي ديناميتها)؟**

— لا يمكننا أن ننشد الكمال. لكنني أعتقد أنه إذا طبّقنا المعايير الأساسية للقرآن فلن يكون هناك جمود. ان روح المذهب الشيعي، التي هي روح اعتراض مستمر تسمح، عن طريق الاجتهاد، بتجنب مثل هذا الجمود. وهذه هي ديناميته.

**• أي مركز في السلطة ستخصصون لرجال الدين؟**

— لا أظن أن العلماء يطمحون إلى استلام السلطة وعلى مستوى الاجتهاد، المجلس الأيديولوجي هو الذي سيبت بالأمر.

**• التقيت في نوفل لوشاتو طالبات متحجبات قادمات من الولايات المتحدة ومن جميع أنحاء العالم ليضعن أنفسهن تحت تصرف الثورة. وقد أكّدن لي أن التحجب هو أقل تدبير يمكنهن اتخاذه للإسهام في تحرير شعب بكامله. غير أن هناك سؤالاً يبقى مطروحاً:**

**كيف سيكون وضع المرأة في مجتمعكم؟**

— في الغرب يُجعلُ الإنسان تبعاً لطاقته الإنتاجية،

بما أن المردود الإقتصادي الأعلى هو المعيار الأساسي للمجتمع. لكن، ليست هذه هي الحال في مجتمعاتنا، حيث كلما طعن الإنسان في السن كلما زاد اعتباره. في المجتمع الذي نريد خلقه، الدور الرئيسي هو دور ثقافي (بمعنى تربية الخلية الأساسية للمجتمع أي العائلة). من هذا المنطلق ستكون سلطة المرأة كبيرة. فلماذا نعفيها من هذا الدور الثقافي الهام، في مجتمع تشكل الثقافة فيه البنية التحتية بموجب الإسلام؟

لا يمكن أن يكون لها نفس الوضع السائد في الغرب، لأن لنا مفهومين مختلفين عن المرأة والإنسان. في المجتمعات الغربية، يصل ارتهان المرأة الى حد حرمانها من أي دور ثقافي كما من أي دور على مستوى الإنتاج. فأزمتها عائدة الى كونها تتخبط بين الدورين، دون أن تجد السبيل لتحقيق ذاتها. انها معتبرة بمثابة سلعة استهلاكية ومادة للمتعة وأداة انتاج. وهكذا، فهي تحتلّ المرتبة الثانية. أما عندنا، فلن تكون هذه حالها، لأن المرأة ستُكلّف بمهام التثقيف والتربية، مما لا يجب أن يمنعها عن تحقيق طموحات أخرى، إن وجدت، وهذا ما يستمر آية الله الخميني في ترداده.

**• كيف ستكون علاقات الحكومة الإسلامية بالأقليات الدينية في ايران؟**

– في الإسلام نوع من الليبرالية بالنسبة للديانات. وباسم الإسلام، ستكون جميع حقوق الأقليات الدينية محفوظة في ظل الحكومة الإسلامية. وطبقاً للقوانين القائمة، ستكون لهذه الأقليات نفس حقوق المسلمين وعليها نفس المسؤوليات. سوف تتمتع، بداهة، بحرية ممارسة أديانها. ففي الغرب تعرضت الأديان للقمع واليهود للابادة. إن مثل هذا القمع لا يمكن أن يحدث في ظل حكومة اسلامية، فالمسيحيون في ايران (مع أقليات دينية أخرى) قد انضموا الى الحركة الإسلامية الإيرانية، بالضبط لأنهم استوعبوا روح الإسلام وفهموا بأن طموحاته هي طموحاتهم. «ديننا هو المسيحية، والخميني زعيمنا» كان أحد الشعارات المرفوعة أثناء المظاهرات.

**• من المعروف عن البهائيين أنهم كانوا في أغلبيتهم، أعضاء أو حلفاء للسافاك. فأي موقف تنوون اتخاذه حيال الطائفة كلها، بما أنها واحدة من تلك الطوائف؟**

– البهائيون ليسوا طائفة، إنما هم حزب سياسي أنشأه الروس ودعمه الإنكليز ثم الأميركيون. وطالما أنهم لا يتعدون على أمن الحكومة الإسلامية، ولا يمارسون ضدها أعمال التخريب، فانهم يستطيعون ممارسة حقوقهم السياسية والمدنية.

**• أي مستقبل ترجون للمسلمين في المنطقة، خارج ايران؟**

– اننا نأمل أن يستفيدوا من المثل الايراني، في سبيل العودة الى الأصول. حينئذ، ستنشأ حركة اسلامية كبيرة في المنطقة لطرد الامبريالية والرجعية نهائياً.

**• وللمسيحيين؟**

– فيما يتعلق بالمسيحيين، نأمل أن يتقيّدوا بتعاليم المسيحية ويشاركوا الى جانب اخوانهم المسلمين في تحرير الإنسان من سيطرة الامبريالية والرجعية.

**• ما رأيكم بالمسألة القومية؟**

– إن المجتمع الإسلامي قائم على عدد كبير من المجتمعات الصغيرة المرتبطة فيما بينها بواسطة التقوى والجهد المشترك لراحة الإنسان. وإذا توصلنا الى توحيد هذه المجتمعات عبر نفس الايديولوجيا، والثقافة، والمثال الإنساني، نكون قد نجحنا في تكوين أمة كبيرة. إن انشاء امبراطورية، أي إنشاء سلطة مركزية، هو أمر غير وارد بالنسبة الينا. فالاسلام سيكون عامل وحدة وتوحيد. وقوة الإسلام تكمن في تعدد الاتنيات هذا. بالطبع، هناك مسألة قومية تثار. لقد خلقتها واستغلتها القوى العظمى. لذلك، يجب السعي الى تجاوزها فهي دافع للتاريخ وليست دينامية. لقد كانت دينامية التاريخ خلال حقبة معينة.

**• لكن، ألا تعتقدون بأن قومية اسلامية، يمكن**

**أن تنتشر انطلاقاً من الثورة الاسلامية الايرانية وتبعد القوميات الأخرى؟ فمجرى التاريخ قد يتحرّك في هذا الاتجاه.**

– كلا كلا، اننا نرفض مثل هذا التصور. فمع احترامه لمختلف الجنسيات، سيكون الاسلام عامل وحدة، دون أن يدّعي الرغبة في إلغاء الحدود.

* **ما رأيكم بحركة التحرر العربية؟ وأي مكان تحتله فلسطين في بالكم؟**

– طالما أن هذه الحركة تسعى إلى تحرير الانسان العربي، فسندعمها إلى حين انتصارها. اننا نتمنى لها التخلص من جميع أنواع الامبريالية، أيا كانت هويتها.

ان فلسطين هي بالنسبة إلينا، وطن ثان. إسرائيل هي دولة احتلال عنصرية. وما دام هذا الاحتلال قائماً، سنساهم في محاربته مع الثورة الفلسطينية.

**أواخر كانون الثاني–يناير– ١٩٧٩.**

# صدر عن معهد الإنماء العربي

في سلسلة الدراسات الاقتصادية الاستراتيجية

**« مقومات التنمية الاجتماعية وتحدياتها »**

تطبيقات على الريف اللبناني

تأليف : د. مهى سهيل المقدّم

في سلسلة الدراسات الانسانية / الفكر العربي

**« مفهوم الحرية في الاسلام »**

تأليف : فرانز روزنتال

ترجمة وتقديم

د. معن زيادة    د. رضوان السيد

### [ وفاة جان رينوار ]

توفي مؤخراً جان رينوار المخرج السينمائي الفرنسي، عن عمر يناهز الرابعة والثمانين.

أعمال رينوار التي تمتد على أكثر من خمس وأربعين سنة (فيلمه الأول نُفِّذ في عام ١٩٢٤) تتميز بتنوع عميق؛ نجد فيها الدراما، والحكاية، والملحمة، والتراجيديا، والتهريج، و «البوليسية»، والمغامرة... لكننا نلمس من خلال هذا التنوع، تفاوتاً في المستويات بين أعماله السينمائية، بالرغم من ان خيطاً يربط بين أعماله المتنوعة، ويضفي عليها نوعاً من وحدة الشخصية، ووحدة النسيج.

وجان رينوار الذي حقّق حوالي ١٢ عملاً سينمائياً، واقتبس معظمها من قصص روائية معروفة لاميل زولا وغوستاف فلوبير وغي ده موباسان وبروسبيد ميريميه وغوركي وميربو... وسواهم، يبدو فيلمه «الوهم الكبير» الأكثر شهرة بين أفلامه، كما يبرز فيلم «أصول اللعبة» الأكثر غنى والأكثر تعقيداً والأكثر جرأة.

أما أفلامه الباقية، كـ «الكلبة» و «جريمة السيد لانج» و «توني» و «الوحش البشري» فتبدو كأجمل الأفلام الطبيعية التي نفذها.

وفي مرحلته الأميركية والتي تبدأ في الأربعينات عندما سافر إلى أميركا، فقد قطع مجمل العلاقات التي كانت تربطه بالواقعية وبالطبيعية، وتحول إلى «السينما الصافية». وفي عام ١٩٥٠، قدم رينوار «النهر»، وفي ١٩٥٢ «العربة الذهبية» في ١٩٥٤ «فرانش كانكان»، وفي ١٩٥٦ «الينا والرجال». اما الأفلام التي قدمها في ١٩٥٩ و ١٩٦٩ فقد استقبلت استقبالاً سيئاً وفاتراً.

---

### اكتشاف نص جديد لنيرودا

كليمانت أوروزكو، احد كبار فنانين الثورة المكسيكية مع دييغو ريفيرا و د.أ. سيكيروس، أوحوا للشاعر بابلو نيرودا هذه الكلمات الأخيرة التي كتبها؛ وكانت بعنوان «ثلاثة رجال».

ثلاثة رجال. هؤلاء الفنانون التصويريون الثلاثة، رسموا على الجدار أو اللوحة، وجه وطن. هؤلاء الفنانون الثلاثة أعادوا خلقه. هؤلاء الكاشفون كشفوه بلاد المكسيك مدينةً لهم ووجهاً وابداعاً وكشفاً. وبلاد المكسيك ليست بلاداً عادية، بلاد باليه ثقافي أو ملكي. أكثر بركانية من قارتنا، هي أرض العظمة الفاجعة والنشيد الملحمي، وايقاع القلب.

هؤلاء الفنانون الثلاثة حققوا الرسالة التي تلقوها من الآلهة المكفنة والابطال ذوي الاقدام العارية، رسمهم أساسي، انه جغرافي، حركة، موهبة ومجد امة مميزة.

الثلاثة معاً، كان في امكانهم ان يتقوقعوا في ذواتهم، في مجدهم الشخصي وبراعتهم. (على طريقة دييغو في التكعيبية)؛ لكنهم، فضلوا، ان يواجهوا بكل قوتهم حقيقة المستقبل، ويرفعوا رايته في وطنهم من خلال ابداعات ناجحة، ويتوحدوا بنضال شعب طويل.

لقد أُعطيت ان أعيش إلى جانبهم، وان اشارك بحياة المكسيك وضوئها الساطع. وقد أدهشتني قوتهم وكذلك حنانهم، عندما وجدتني في بلادهم. وهنا، في بلادي، ستوقظ أعمالهم حمية التشيليين. نار فنهم المتوقدة أبداً تلتحم بظرفنا: نحن في حاجة إلى قوتها المزلزلة لتحرير قوى شعوبنا، وأيضاً للتأكيد على ايماننا وثقتنا بمصير أميركانا، المتحدة جذوره بالأرض، بالدمّ وبالدفاع عن قيمتنا.

هؤلاء الفنانون المكسيكيون يدعوننا، بنضج أعمالهم وعظمتها، إلى تأكيد وطنيتنا، ويعلموننا الثقة والامل عبر فنهم المعذب.. وانما المظفّر.

**بابلو نيرودا**

---

مقتطفات من
حوار مع سيمون دي بوفوار:
### «الفلاسفة الجدد يزعجونني»

● **الموت، بالنسبة اليك، هو العدم ولا شيء سواه. أو لم يتبدّل رأيك في هذا الشأن؟**

– كلا، منذ كنت في سن الخامسة عشرة، كما أعتقد... لكنني ألفت الآن الفكرة بأن الموت ليس محتوماً

وحسب بل هو أيضاً آتٍ عما قريب. وأقول في نفسي انه من العبث، في النهاية، مهاجمة العدم بعنف والتجادل بشأنه. فالموت ليس محاوراً مقبولاً. وهو ليس عدواً يمكن محاربته. ثم انني قد شهدت موت الكثير من الأشخاص الذين كانوا من المقرّبين إليّ الى حد ما - وبعضهم من المقربين جداً - بحيث صار الموت مألوفاً لديّ. لقد أصبح جزءاً من حياتي. ولم يعد يخيفني التفكير في أنني سأموت، أنا أيضاً. من جهة أخرى، لا أرغب في بلوغ سن التسعين، وفي مواجهة الشيخوخة الكبرى بجميع آفاتها...

**● هل تتساءلين أحياناً: أليس من المؤسف عدم البقاء لمعرفة ما سيحدث في العام ٢٠٠٠؟**

- بالطبع، ان لديّ الكثير من الفضول، أحب أن أعرف... لكن، لا يمكنني أن أتصور نفسي على قيد الحياة بعد موت جميع الأشخاص الذين أحب. انني لا أريد أن أبقى كعين مفتوحة على عالم مهجور، بالنسبة إليّ.

**● لقد كنت أكثر اهتماماً من سواك بتطورات تاريخ هذا القرن. فقد اتخذت موقفاً من جميع الأحداث أو المآسي السياسية الكبرى. مع انك انطلقت في شبابك من طبقة البورجوازية الفكرية، غير المكترثة للشأن السياسي؟**

- لم أكن غير مبالية إلى هذا الحد... فمنذ حصولي على شهادتي التعليمية كاستاذة، كانت لديّ أفكار يسارية، ماركسية. لكنها كانت لي بمثابة عذر. فقد كنت أكتفي آملةً بأن يتجه العالم بهدوء نحو الاشتراكية، كما كان بالامكان فهمها فيما مضى، أي بالمعنى الطوباوي. كنت آمل أن يصبح هناك مزيد من العدالة والمساواة بين البشر وان تزول الملكية الخاصة... فأحلامي كانت تكفيني: ان تفاصيل الحياة السياسية لم تكن تهمني كثيراً، إلاّ، بالطبع، عندما كنت أواجه احداثاً قاسية، كما كان في شباط - فبراير ١٩٣٤. ثم وقعت حرب اسبانيا. لقد أُخذنا، سارتر وأنا، بانتصار الجبهة الشعبية، كما صدمنا وآلمنا بشدة رفض بلوم (Blum) التدخل. كان لي أصدقاء ذهبوا للقتال هناك... انها المرة الأولى، ربما، التي أحسست فيها بأنني منجرفة عاطفياً في صراع سياسي. فعدم التدخل كان يعني ممارسة سياسة النعامة. على أي حال، كانت الحرب قادمة، والتصور ان بالامكان تجنّبها برفض الانحياز، بدا لنا بمثابة استراتيجية قبيحة وعديمة الجدوى. بعد ذلك، طبعاً، وقعت الحرب. هنا، شعرت حقاً ان حياتي الخاصة لم تكن في مأمن عمّا يحدث في العالم... سارتر تجنّد... لم يعد ممكناً عدم الاكتراث. عند التحرير، برز أمل كبير. لقد كنا مجموعة كاملة من الأصدقاء الخارجين من المقاومة. آنذاك، كنا نشعر جميعاً بأننا جد مقرّبين بعضنا من بعض. سارتر استطاع أن يكتب مع مورياك في «الفيغارو» وكامو مع صديقيه أوليفيه وريمون آرون... وعلى هذا الأساس أصدرنا مجلة «الأزمنة الحديثة». ثم تفرّق الشمل، بسرعة - وهذا ما حاولت روايته في كتاب «المثقفون المتنفذون» (Les Mandarins)، مع انها ليست رواية برموز - واتضح ان جميع هذه العلاقات هي علاقات عابرة. فمن جهة، كان هناك الذين أحسّوا بقربهم من الماركسية، حتى ولو لم ينتموا أبداً إلى الحزب الشيوعي، امثال سارتر وأنا، ومرلو - بونتي في فترة معينة. ومن الجهة الأخرى، أولئك الذين كانوا يرفضون الماركسية جذرياً امثال كامو وآرون. وهكذا انقسم فريق «الازمنة الحديثة»، وبقينا رفاق درب للشيوعيين. وكيفما كان، استمروا في شتمنا، وكان الدرب شاقاً، لكن، ما فصلنا نهائيا عنهم، هو حرب الجزائر. لقد كنا جدّ ملتزمين، **والآن يقال يساريين، وأنصار الاستقلال الجزائري. والحال ان الشيوعيين، كالاشتراكيين قد صوّتوا مع التفويض المطلق للحكومة، كنت أستفظع كل ما كنت أعرفه عن الطريقة التي مارس بها الفرنسيون هذه الحرب: أعمال التعذيب والتنكيل الخ... لقد كانت تجربة قاسية جداً ومؤسفة كثيراً. ثم، أثناء الحرب الاميركية في فيتنام، شكّلنا مع سارتر وغيره من الاصدقاء محكمة راسّل في كوبنهاغن وفي ستوكهولم لشجب الجرائم الأميركية.**

**● والثورية اليسارية؟**

- **لم يعد بامكاننا التفاهم مع الشيوعيين. والحال ان شيئاً ما استمر في**

الوجود في الجانب اليساري، بفضل الثورية اليسارية، وفيه وضعنا، سارتر وأنا، بعض الأمل.

لقد حدثت «قضية الشعب». وكنت لفترة معينة مديرة مجلة «الأحمق الدولي»، قبل قطع العلاقات مع المدير الآخر الذي تبيَّن لي انه شخص من الصعب احتماله. لكنني احتفظت ببعض التعاطف اليساري، مع بقائي بعيدة جداً عن كل الحركة الماوية. وهذا ما أقلقني، على الفور، هذا الانضمام الأعمى إلى نظام لا نعرف عنه أي شيء تقريباً. انه شبيه بحالة التأييد المطلق للاتحاد السوفياتي، أيام شبابي. لا أحب اتخاذ موقف دون معرفة واطلاع صحيحين. بالطبع، لقد كنا، سارتر وأنا، سعيدين جداً عندما قامت الثورة الصينية. ولما كتبت بعد ست سنوات «المسيرة الطويلة» La Longue Marche كان ذلك تعبيراً عما شاهدت من منجزات هذه الثورة. فقد قدّمت للشعب الصيني أشياء أولية وأساسية: المأكل والملبس والنظافة. وهذا التطور يتضح جيداً عندما نشاهد الأفلام ونطالع الكتب التي تصف حياة الشعب الصيني قبل انتصار الثوريّين. فما هو الثمن الذي دُفع لقاءه، في ما بعد؟ في الحقيقة، لا نعرف. لهذا السبب، لم يكن وارداً عندي، على الاطلاق، الالتزام بالماوية معصوبة العينين.

**● والآن؟ الآن وقد خاب الكثير من آمال الثورية اليسارية، ماذا يبقى؟ ما معنى، اليوم، أن يكون المرء يسارياً؟ هل هو مجرد موقف أدبي؟**

– كلا، لن أستخدم هذه الكلمة. إنه، مع ذلك، الأمل بأن التاريخ سيُحدث في المجتمع تغييرات أعمق من التي حدثت حتى الآن، وهي تغييرات ستبدّل حقاً طبيعة العلاقات بين البشر، بين الرجال والنساء، بين الرجال أنفسهم وبين النساء أنفسهن. كل ما بقي ثابتاً رغم تأميم وسائل الانتاج في البلدان الاشتراكية. هذا هو أمل الثورية اليسارية. طبعاً، في الظرف الراهن، يعتبر ذلك، بالأحرى، شبيهاً بالدعاء، فهو لا يبدو مطلوباً في الحال. ان كل ما هو ممكن، الآن، هو شيء من التيقُّظ ومن النقد لعالم النظام هذا، للعالم البوليسي الذي نعيش فيه. في الوقت الحاضر، لا أرى أي أمل أكيد بغدٍ سعيد. فلا توجد في أي مكان استراتيجية يسارية حقيقية، حتى ولا تكتيك يساري حقيقي. كل ما هناك، اضطراب هائل يظهر بأشكال معينة من الارهاب. أخيراً، ربما لم يحن أوان البناء، وربما كان من الملحّ، فقط، المساعدة على هدم ما هو غير مقبول. ربما كان المقصود، بتواضع، خلق الفوضى...

**● هل تشعرين أحياناً بأن التاريخ يعيد نفسه؟**

– كلا، أبداً. فالظروف هي في كل مرة مختلفة تماماً...

**● هل هو جواب تفاؤلي؟**

– ليس بالضبط... فهناك أحداث قد تقع للمرة الأولى دون أن تكون سارة...

**● وفي تطور الأفكار؟ ان ما يقوله الفلاسفة الجدد، مثلاً، ألا يبدو لكِ حديثاً جداً إذا فكّرنا في ما كان يقوله سابقاً بعض اصدقائك (كامو ومرلو – بونتي)!**

– إنني لا أعرف الفلاسفة الجدد معرفة جيدة. انهم يزعجونني... فقد قرأت ثلاثة أو أربعة من كتبهم... لا يبدو لي أنهم فلاسفة، على الاطلاق، وقلّما هم جدد. إن كل هذه الضجة المفتعلة حولهم هي نوع من الدعاية. ثم انهم في وضع يمكّنهم من ذلك. فمن السهل إبتكار موضة ما. وها قد بدأ الحديث الآن عن رومنسيين جدد! فالناس لم تعد تعرف ماذا تخترع...

**● لكن، ألا تستحق الضجة نفسها وقفة تأمل؟ فاذا كان الأمر قد أثار هذه الضجة الكبيرة، ألا ترين أن السبب هو عدم وجود أي شيء آخر؟**

– أن كل موضة تُحدث ضجة. فالوجودية قد أحدثت ضجة في عصرها، لأسباب خاطئة. ليس لما كان في هذا الفكر من جوهر – وهو ما زلت أعتبره صحيحاً وقيّماً – انما لأنه كان مجرد موضة. فالناس بحاجة دائماً إلى لاحقة معينة. والنجاح مبني دائماً، إلى حد ما، على سوء فهم.

## الدفاع والشعور

اسم الكتاب ألانا ودماغها
The self and its brain

المؤلف : ك. بوبر وج. إكليس
( K. Popper, J. Eccles )

عدد الصفحات : ٥٩٧

منشورات : Springer-Verlag

مع ان بوبر لا يقوم منذ حوالي نصف قرن إلاّ بتكرار (مع بعض التغييرات) الموضوع الاساسي لأبحاثه الابستمولوجية، فان صدور أحد مؤلفاته يعتبر دوماً حدثاً بارزاً. في الواقع، ان فكره ومنهجه، المقتبسين من سلالة الفلسفات القبسقراطية، قلّما هما معروفان أو متبعان في أوساط العلماء بالنظر لما يمكن أن يقدّماه. وهنا نُساق إلى التساؤل حول أسباب هذا الفشل النسبي.

إن الكتاب الذي ألّفه بوبر بمشاركة احيائي الجهاز العصبي (neurobiologiste) إكليس يقدّم عناصر الإجابة على هذا السؤال. فعنوان الكتاب يسمح، على الفور، بالاشتباه في آثار ايديولوجية بعيدة للغاية عن القبسقراطيين (بما انها نجحت تقريباً في إزالة فكرهم كلياً) : «الأنا ودماغها». فهل المقصود مؤلف دفاعي لصالح الثنوية (dualisme)؟ نعم، وبعزم. هاتان اذاً شخصيتان معروفتان كثيراً تتساءلان، في شيخوختهما، نفس التساؤلات التي يطرحها الجميع على أنفسهم، وتقدّمان تأملاتهما إلى العالم؛ إن الجزء الأخير من الكتاب هو حوار مسجّل، يعرض فيه المؤلفان علينا، ببساطة مؤثرة وبعفوية، فكرهما وتطلعاتهما الأخروية ثم ان شخصية بوبر القوية تهيمن على الكتاب بكامله. ويقتصر دور إكليس على رفع قيمة المؤلف. صحيح ان الرسوم البيانية (ص ٣٢٧، ص ٣٦٠، ص ٣٧٥) هي ذات شاعرية سوريالية بالنسبة لكل من قارب بعض الشيء دراسة الجهاز العصبي. فالأنا الواعية (غير المادية طبعاً) قد صُوِّرت وهي تعالج دوائر عقلٍ خيِّر: «نفترض أنه توجد في بعض مواقع نصف كرة الدماغ (مناطق الاتصال)، المتراكبة فوق الخلية العصبية بجميع خصائصها، تفاعلات فعالة مع العقل الواعي، بما أنه مرسل ومتلقٍ في آن معاً» (ص ٣٩٥).

فهذا لا يدل على تحليل رصين. يضاف إلى ذلك، ان الفصول الأكثر ماديةً التي يشرح فيها إكليس بالتفصيل الجهاز العصبي تتّصف بتقليدية ولم تعد مقبولة (لا شيء تقريباً عن النتائج الأساسية «لليونة» الخاصة بنقطة الاشتباك العصبي، ولا شيء عن الأدوار الممكنة — أو المحتملة — «للأندورفين»).

إن المناقشة المسهبة حول بتر الجسم الجاسئ ( corps calleux ) قد دفعته إلى الوقوع في تناقضات عديدة مع نفسه ومع تفسير مبتكري هذه «التجارب»، في آن معاً: فإكليس يؤكد أن الشعور لا يوجد الاّ في أحد نصفي كرة الدماغ (النصف الذي يسمح بالكلام، ومن هنا التناقض مع رفض إكليس مماثلة الأهلية الدماغية بالكلام والشعور)، في حين يشدّد سبيري ( Sperry ) على أن النصف الثاني يقدّم بعض الدلائل الشعورية. والسبب في ذلك هو أن إكليس يأبى أن يرى شعورين في فرد واحد (الأمر الذي يعتبر متناقضاً مع مسلّمته القائلة بوجود عالم الشعور بالذات). ثم ان بوبر يفضّل هنا فرضية سبيري ويفرض ان في الشعور مستويات (ص ٣٤٧). وذلك يدفع إلى مناقشة موقف بوبر من خلال هذا الكتاب.

منذ بضع سنوات، حرص هذا الفيلسوف على ترتيب دنيانا في ثلاثة عوالم: «العالم رقم واحد»، وهو عالم الكيمياء الفيزيائية، وأيضاً المادة الحيّة؛ «العالم رقم ٢»، وهو عالم الشعور؛ و«العالم رقم ٣»، وهو عالم الثقافة. هذه العوالم تتمتع بوجود خاص (فهي ليست مجرد خصائص وصفات لعالم واحد) ويمكنها ان تتفاعل فيما بينها. وهكذا ندرك بوضوح مبرّر وجود مقال بوبر في هذا الكتاب حول العلاقات بين الشعور والدماغ. فبوبر يقدّم عرضاً افتراضياً، مبنياً على نحو بارز، بغية وصف هذه العوالم وتفاعلاتها، مع الاشارة إلى الاتجاهات الأخرى (المادية المطلقة، رايل، أرمسترونغ، لايبنيز، كليفورد، هكسلي، النظرية النفسية (panpsychisme) النظرية الإضافية (épiphénoménalisme)، نظرية

الهويّة، فايل الخ...). لكن المدهش في عرض بوبر هو ان منطقه يقود حتماً إلى ملاحظة تماسك ما يسميه بالمادية المطلقة وفائدتها الكشفية (أي عدم جدوى الرجوع إلى العالمين ٢ و٣)، وهو ما يريد بوبر، بالضبط، دحضه!

وهذا الانطباع لا يخصّني وحدي: فإكليس نفسه يشير إليه (ص ٥٥٩-٥٦٣) وبوبر يذكّر، بشيء من الأسى (ص ٤٦٤)، بنادرة حدثت له. فبعيد صدور كتاب رايل (نصير المادية المطلقة) حول مفهوم العقل The Concept of Mind قدّم محاضرة أمام طلاب جامعة أوكسفورد، وجّه فيها الانتقاد إلى رايل. بيد ان الطلاب قد لفتوا نظره عدة مرات إلى ان رأيه مماثل لرأي رايل! فأجابهم، يائساً: سأعترف لكم بشيء، أظن ان في الآلة عقلاً. لا يمكنكم القول أيضاً بأن هذا بالضبط ما قاله رايل»!

وبعد، فان القارئ المعاصر لا يستطيع الامتناع عن تكوين نفس انطباع طلاب أوكسفورد: فبرهنة بوبر ليست مقنعة إلاّ عندما يصف «المادية المطلقة». وعوالمه الاضافية تأتي في غير أوانها. فاستخدامه تكراراً لخداعات البصر (ص ٦٣-٦٥-٨٩-٩٩-٥١٣) ظاناً بأنه يثبت وجود عوالم أخرى، قد أدى إلى تعزيز الفرضية المادية. لأن هذه الخداعات هي بالضبط عامة (وليست ثقافية!). انها تشهد لصالح ضغوط دماغية جد ملموسة وهي أبعد من ان تثبت وجود ذاتية «في الذات»!

من أين جاء هذا التفكك الغريب عند هذا المفكّر البارز؟ إن الأمر لا يتعلق هنا، كما كانت الحال بالنسبة لإكليس، بخبرة الألوهية الباسكالية المكتسبة في سن المراهقة. من جهة أخرى، ثبت ان بوبر هو لا أدريّ (agnostique). كلا، فالأمر يتعلق بسبب جوهري: ان بوبر يعتقد بأن المادية تتعارض مع النزعة الاخلاقية الانسانية (ص ١٦٩). لذلك، كان عليه القيام باختيار ثقافي أولي وافتراض عالم توجد فيه الأخلاق (العالم رقم ٣). ومن هذا المنطلق، وضع فلسفته فيما بعد. ويبدو لي ممكناً الاثبات بأن بوبر على خطأ في هذا الصدد، لكن ذلك يحتاج إلى (٥٠٠) صفحة! فلنأمل ان يكون هناك قرّاء لهذا المؤلّف المثير للاهتمام والقابل للمناقشة، بغية الاثبات بأن النظرة الواحدية للعالم لا تؤدي بالضرورة إلى زوال «القيَم» الظاهرة في جميع الثقافات البشرية.

---

المكتبة الأجنبية

---

## التاريخ وما قبل التاريخ

الكتاب: القاموس المصوّر المتعدد اللغات لفن العمارة في الشرق الأوسط القديم.

Dictionnaire illustré multilingue de l'architecture du Proche-Orient ancien

اسم المؤلّف: أورنش
O. Aurenche

عدد الصفحات: ٣٩١

منشورات: مؤسسة الشرق المتوسطي القديم - ليون.

Maison de l'Orient méditerranéen ancien — Lyon

من النادر العثور على مؤلّف يمثل هذا التصميم الجيّد والتكيّف مع غرضه. انه يتألف من جزئين متميزين: قاموس لعبارات فن العمارة، الذي رافقت تعريفه شروحات واضحة وموجزة ورسوم ممتازة؛ ومعجم متعدد اللغات مؤلّف من ثمانية فهارس مزدوجة تقدّم ترجمة الكلمة الفرنسية باللغات الألمانية والانكليزية والعربية واليونانية الحديثة والايطالية والفارسية والروسية والتركية، كما تقدّم عكسياً المرادف الفرنسي في الترتيب الابجدي للغة الأجنبية المعنيّة. ان هذا العمل الجماعي يشكّل نجاحاً لا يمكن إنكاره، يشهد عليه وضوح النص ونوعية الرسوم. وما سيثير إعجاب القراء بوجه خاص هو ان إحالة كلمة إلى أخرى ترافقها إحالة بين الرسوم المطابقة لهذه الكلمات. ان هذا المؤلف يتوجّه أولاً إلى علماء الآثار، الذين سيشكّل لهم بسرعة أداة ضرورية، سواء كانوا اخصائيين في الشرق الأوسط أم لا.

النقوش المغليثية الانسانية الشكل للمنطقة المتوسطية.

(من الألف الثالث إلى الألف الأول ق. م.)

المؤلف: ج. لاندو J. Landau

عدد الصفحات: ١٣٠

منشورات: المجلس الوطني للبحوث العلمية (CNRS) فرنسا

لقد شكّل هنا، احد زخارف عصور ما قبل التاريخ المتوسطي – النقوش المغليثية الانسانية الشكل – موضوع وثيقة مكوّنة من (١٧٣) وحدة خاضعة لرموز وصفية مكمّلة بتصنيف تلقائي. والإطار الجغرافي الواسع، إذ انه يتعلق بفن النحت المنتشر من الاتحاد السوفياتي حتى البرتغال.

ويميّز المؤلّف ثماني مجموعات، ستاً منها تنتمي إلى المتوسط الغربي (إيطاليا، فرنسا، شبه الجزيرة الايبيرية)، واثنتين إلى أوروبا الشرقية (بلغاريا، اليونان، الاتحاد السوفياتي)، وحتى إلى آسيا السابقة. إما إطار الترتيب الزمني فليس أقل تشعّباً: ان مجموعات الشرق قد نُسبت إلى الألف الثالث. ومجموعات الغرب تتميّز بأصابع أكثر انفراجاً. ان المجموعات الأكثر قِدماً يبدأ تاريخها منذ العصر الحجري الأخير حتى النصف الأول من الألف الثالث، أما الأكثر حداثة فتنتمي إلى العصر الحديدي الأول (٦٠٠/٥٠٠ قبل الميلاد). انه مؤلّف جيّد، مفيد في طريقته وتطلعاته، لكنه يتأثر في بعض النقاط التفصيلية بالتطورات المحقّقة منذ كتابته (١٩٧١).

---

المكتبة العربية

---

الكتاب:

«تطور بنى الأسرة العربية»

تأليف: الدكتور زهير حطب

منشورات: معهد الانماء العربي فرع لبنان

١٩٧٦

سلسلة الدراسات الانسانية

يبحث هذا الكتاب في الجذور التاريخية والاجتماعية لقضايا الاسرة العربية المعاصرة. والباحث الذي يتناول موضوعه الخطير هذا بعلم وموضوعية يمهد لبحثه بالقول: ان المهتم أو الدارس لأوضاع الأسرة العربية بشكل عام، يجد أن المنشورات التي تتحدّث عن المواضيع الاسرية. وما استجد في ميدانها من ظاهرات. ينطلق معظمها من مقولات ومسلمات دينية، أو متأثرة إلى درجة بعيدة بالقوانين والتنظيرات الاسلامية الموضوعة ولقد لجأ معظم هذه الدراسات إلى المبادئ الدينية الكبرى. يستقوي بها ليظهر خطأ مظاهر التطور اللاحق بالاسرة، بعد ان اقلق ذلك اصحابها. فحكموا على التطور بالخسران. وبالنتيجة تحددت توجهات هذه الدراسات قبل أن تبدأ. وبدأت من حيث يجب أن تنتهي. وانتهى بها الأمر الى اصدار حكم على النتائج – الظاهرات، كان من أبرز سماته انه معياري اخلاقي، ومؤداه ان انحسار دور الدين في الحياة الخاصة للمسلمين هو الذي أدى إلى بروز هذه الظاهرات.

(...) وهناك فئة ثانية أدركت عمق التحول الحاصل في المجتمع ككل. وفي الأسرة على وجه التحديد. واستحالة الدعوة للعودة إلى اشكال العلاقات الاسرية السابقة، وإلى ظاهراتها التقليدية، فانبرت تشحذ همها وأفكارها باحثة عن الفتاوى والتعليلات والمخارج لمثل هذه الحالات التي بدأت تصبح شاملة. وكان همها أن تلجم الظاهرات المستجدة عن طريق احاطتها بالأطر السابقة. فتخلع على الواقعات الجديدة حللاً قديمة تقليدية. فلئن حجزت الفئة الأولى، النظرة التقليدية إلى قضايا الاسرة. وجعلتها صالحة لكل زمان ومكان، فان الفئة الثانية قد حجمت تلك القضايا وفرضت عليها ان تبقى أسيرة النظرة السلفية.

والواضح الأكبر في هذا المضمار هو الغياب البيّن لمساهمات علماء الاجتماع، والنفس الاجتماعيين والانتروبولوجيين العرب، التي يمكن، فيما لو توفرت، ان تلقي أضواء جديدة، تساهم في تحقيق

عملية الفهم الموضوعية والعلمية لهذه التحولات على صعيد الأسرة، والواجب ان تصفى النظرة إلى كافة القضايا التي لها علاقة بالدين وتصحح، فتستعيد صفاءها، ليستعيد الدين اصالته، والحياة انسيابها، والتاريخ مسيرته.

فالنظرة لم تفسد إلا بعد أن تمت عملية خلط، ازالت الفواصل بين عوالم العقيدة والنظم، فالدين لم يفقد حرارة التمسك به لدى الكثيرين إلا بعد ان قدمه رجال الدين على انه كل دغماتي، والحياة لم تتعثر مظاهرها إلا بعد أن فرضت عليها أشكال معينة للتحرك ضمنها.

ويدعو الكاتب، مع ادراكه الكامل للدور الذي يلعبه الاسلام في الحياة اليومية للشعوب العربية. إلى التمييز بين ما هو عقائدي ايماني وبين ما هو علائقي اجتماعي. وعلى هذا الاساس كانت نظرته إلى قضايا الاسرة العربية المعاصرة، فيحاول في هذا الكتاب أن يكون مساهمة علمية في هذا المجال. ويقول الكاتب: «لقد عدنا إلى الجذور التاريخية والاجتماعية لكل قضية مطروحة من قضاياها واستعرضنا المراحل التي مرت بها التشكيلات الاجتماعية العربية حتى وصلت إلى اشكالها الحالية».

ففي الفصل الأول توقف المؤلف عند التشكيلات العربية الأولى في الجاهلية، حضرية وبدوية، ودرس بنيانها، وقضاياها، والقوى الفاعلة التي أدت إلى تطورها ووجهة ذلك التطور ومحصلته.

وفي الفصل الثاني تحدث عن اثر الدعوة الاسلامية على مسيرة تطور الاسرة العربية وعن القضايا التي استجدت على صعيد التشكيلات الاجتماعية القائمة، كما ميز بين التحولات التي أفرزتها التنظيمات الاسلامية التي فرضت، وبين تلك التي حصلت بقوة الاستمرار التاريخي.

وفي الفصل الثالث، تناول المؤلف التحولات البنيوية التي أصابت الأسرة العربية يوم تفكك السلطة العباسية، وحجم القضايا التي برزت آنذاك على الصعيد الأسري.

ويدرس الكاتب في الفصل الأخير صلة الاوضاع الراهنة للأسرة العربية المعاصرة بماضيها ويبرز كيف ان كافة الأوضاع والمشاكل التي تعاني منها الأسرة المذكورة ليست سوى محصلة لتاريخها المديد وللمؤثرات المتباينة التي خضعت لها.

ان تخليص الاسرة العربية من مشاكلها. ومعالجة القضايا المطروحة فيها، لا يمكن ان يتم بنجاح إلا بعد أن يطرأ تغير نوعي على طبيعة وعي الناس للاسباب الحقيقية التي تؤدي إلى احداث التحولات. فترجع كل ظاهرة إلى أسبابها. وكل سبب إلى جذوره وظروف انطلاقه، فتسهل بالتالي عملية ترسيخ الظاهرات الايجابية وتعميقها.

---

الكتاب:
مقدمة في نظرية الأدب
تأليف: الدكتور عبد المنعم تليمة
منشورات العودة — بيروت.

دراسة تطمح إلى اقامة: علم الجمال الأدبي، وغاية هذا الطموح ان يصل النقاد النظريون إلى تحديد ماهية الأدب ومهمته. وطبيعة اداته. والفصل في قيام علم ما، هو قدرة المشتغلين به على تحديد المادة التي يتناولها بالتفسير والدرس. ونجاحهم في اكتشاف المنهج الملائم لتفسير هذه المادة ودرسها. هذا هو الأساس في الفكر الفني في تطوره الأخير، ذلك لأن أي تفسير لنشاط ما من وجوه النشاط الانساني أصبح محكوماً في صحة نتائجه أو خطئها بمدى قربه من العلم أو بعده عنه. وقد كان البحث الجمالي — قبل الجهود العلمية الحديثة — نظرات مبعثرة في الأبنية الفلسفية التأملية التقليدية، وكان الجمال جزءاً من مبحث القيم في تلك الأبنية. وفي العصر الحديث، بدأ البحث النظري في الفن ينفصل بالتدريج عن تلك الأبنية التقليدية، ليستقر في جهود نقاد الفن النظريين. وتوجهت هذه الجهود إلى تمييز النشاط الفني، وإلى البحث عن منهج لدرسه غير ذلك النهج التأملي التقليدي. وبطبيعة الحال، فان الخطوات الأولى في هذا المسعى، لم تكن بعيدة عن ذلك التأمل الفلسفي. لكنها كانت بداية أفضت إلى ما يشهده عصرنا من

اتجاه هذا البحث النظري إلى ان يكون علماً للفن. ويتحدد البحث النظري في الفن منهجياً – شأنه في ذلك شأن كل صيغ الفكر – بواحد من المنهجين الأساسيين في تاريخ الفكر عامة: المنهج المثالي، والمنهج العلمي. لا يرد الفكر المثالي قوانين الظواهر الثقافية التي يفسرها – ومنها الفن – إلى مصدرها الموضوعي في حركة التاريخ والمجتمع، بل يجعل وراء هذه القوانين (أفكاراً) أي انه يفسر الفكر بالفكر، أو يتعامل مع المفاهيم بالمفاهيم. ويعتمد الفكر المثالي نهجاً جزئياً صورياً في ذلك التفسير. فهو اما ان يعقد آصرة وهمية بين ظاهرة وأخرى، فيفرض على ظاهرة ما قانون ظاهرة ثانية، وهنا يأتي تفسيره خارجياً متعسفاً. واما أن يقطع الظاهرة عن غيرها من الظواهر. فيجعلها مسيرة بقوانين ذاتية، وهنا يأتي تفسيره داخلياً مغلقاً. وقد غلب على الجهود المثالية في تفسير الظاهرة الفنية، ان قطعت هذه الظاهرة عن روابطها وعلاقاتها، وان فسرت في كل مرحلة من مراحل الفكر المثالي، من زاوية واحدة من زواياها: زاوية المتلقي، زاوية الفنان، زاوية العمل الفني. بحيث يصوغ الفكر العلمي موضوعية العلاقة بين الانسان وعالمه، كما يصوغ معنى شاملاً للواقع يتضمن المادي والانساني، أي يتضمن علاقة الانسان بالعالم وعلاقة الانسان بالانسان.

والكتاب بعد ذلك بابان:

الأول: مصدر الأدب، وفيه: التجريب والتجريد، الاغتراب عن الطبيعة. الاسطورة واقع. الاغتراب في المجتمع: الواقع اسطورة.

والثاني: قوانين تطور الأدب، وفيه: التطور.. قانون الاشياء والاحياء. الانواع الأدبية، المدارس الأدبية.

---

الكتاب: «التنمية الاقتصادية والتخلف الثقافي»

تأليف: أوزريس سيكوني

ترجمة: عيسى عصفور.

منشورات: وزارة الثقافة والارشاد القومي دمشق

صدرت الترجمة العربية لهذا الكتاب عن الفرنسية في جزأين. واتجاها البحث الرئيسيان في جزئيه هما: الاقتصادي (المستوى) والفلسفي (الثقافة). وهذان الاتجاهان متمايزان ومتوازيان في آن واحد، ومبدؤهما المشترك هو ان تسارع التنمية، وكذلك اعادة تركيب أنماط العيش، يحددان بلا ريب سمتين أساسيتين للحضارة «الصناعية». فمن جهة أولى يكمن أجلى أثر للتنمية الاقتصادية في ارتفاع المستوى. ومن جهة ثانية يتوضح النمو بشكل «للثقافة» جديد يؤخذ كاتجاه أو قيم تعاش أو تبتدع، فهو اذن متميز عن النمط الواقعي فحسب.

وقد سلك المؤلف هذين الطريقين بالتناوب بينهما أول الأمر. على أمل أن يراهما يلتقيان. بل يتبادلان علاقات تكون قاعدة لمنهجية العلاقات بين الاقتصادي والثقافي تتخطى الثنائية. ورغبة منه في أن يلحق بدراسته ميدان «الثقافة الصناعية» عن طريق علم الاجتماع، حيث لم يعد يسعى إلى دراسة بسيطة لموضوع واحد، أو إلى تصنيف محض.

روح الكتاب وخطته بأبعاده الثلاثة: الاقتصادي (القسم الأول) هو مخطط اجمالي وتعريف مزدوج. وضرورة الرجوع إلى السياسة الاقتصادية الاجمالية. والسوسيولوجي (القسم الثاني) هو الحادث الاجتماعي معرفاً بالتعميم والشمول. أو بالشمول: نتائج بالنسبة لمعنى علاقات الاجتماعي – الاقتصادي – الاجتماعي الثقافي: وتعريفه تعريفاً مزدوجاً بالشكل والمحتوى. ثم العلاقات الحقيقية للاقتصادي والثقافي: ملازمة، محركة، تفسيرية. والنتائج باختصار: الثقافة كنمط تؤلف بين أبعاد الاجتماعي – الاقتصادي الثلاثة: الانتاج (عمل)، والتوزيع (بلوغ المستوى)، والاستهلاك (حقيقة النمط). الفلسفي (القسم الثالث): بأي معنى يكون هذا البعد «الفلسفي» ضرورياً. وحول معيار «التقدم» الثقافي.

وهكذا بعد ذلك، تتوزع فصول الكتاب، القسم الأول: في سبيل تصنيفية للتنمية الاقتصادية. البعد الاقتصادي: القدرة على العيش. القسم الثاني: في سبيل تصنيفية ثقافية: البعد السوسيولوجي: واجب العيش.

تنضيد
ابجد غرافيكس

☎ ٢٤٢١٢٧

تنفيذ
مطبعة المتوسط

# ALFIKR AL_ARABI 10

15 MARS — 15 MAI 1979 1èr ANNEE

**الفكر العربي**

**تصدر عن معهد الإنماء العربي**

المركز الرئيسي :

طرابلس — الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية

ص.ب : ٨٠٠٤

**فرع لبنان**

بيروت — شارع فردان — بناية المانوليا

ص. ب. المجلة : ١٤/٥٥٦٤


الاشتراك السنوي

| | |
|---|---|
| لبنان وسورية | ٧٥ ل. ل. |
| باقي الاقطار العربية | ١٢٥ ل. ل. |
| اوروبا | ١٥٠ ل. ل. |
| باقي بلدان العالم | ١٧٥ ل. ل. |
| المؤسسات الرسمية والخاصة | ٢٠٠ ل. ل. |

يضاف اليها اجور البريد

سعر هذا العدد :

• لبنان : ١٠ ل. • الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية : ديناران • سورية : ١٢ ل. • الأردن : ١,٧٠٠ دينار • العراق : ديناران • الكويت : ديناران • الامارات العربية : ٣٠ درهماً • البحرين : ٣ دنانير • قطر : ٣٠ ريالاً • السعودية : ٣٠ ريالاً • اليمن : ٣٠ ريالاً • مصر : ١٥٠ قرشاً • السودان : ١٥٠ قرشاً • الجزائر : ٣٠ ديناراً • تونس : ٨ دنانير • المغرب : ٤٠ درهماً • فرنسا : ٤٠ فرنكاً • المانيا : ٣٠ ماركاً • بريطانيا : ١٠ جنيهات • الولايات المتحدة الاميركية : ٢٠ دولاراً.
• ايطاليا : ٥٠٠ لير.

40F.F

معهد الانماء العربي